أحكام الإمام النسائي الحديثية في السنن الكبرى

دراسة نقدية

إعداد
محمد مصلح محمد الزعبي

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور

حقل التخصص- الحديث النبوي الشريف

ذو القعدة ١٤٢٦هـ

كانون أول ٢٠٠٥م

أحكام الإمام النسائي الحديثية في السنن الكبرى

دراسة مقارنة

إعداد

محمد مصلح محمد الزعبي

بكالوريوس أصول الدين، جامعة اليرموك١٩٩٦م

ماجستير في الحديث النبوي الشريف، الجامعة الأردنية١٩٩٩م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة-تخصص الحديث النبوي الشريف في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

محمد الأحمدي أبو النور.......................................رئيساً

أستاذ في الحديث النبوي الشريف وعلومه

عبد المجيد محمود.......................................عضواً

أستاذ في الحديث النبوي الشريف وعلومه

أمين القضاة.......................................عضواً

أستاذ في الحديث النبوي الشريف وعلومه

محمد عبد الرحمن الطوالبة.......................................عضواً

أستاذ مشارك في الحديث النبوي الشريف وعلومه

محمد عيد الصاحب.......................................عضواً

أستاذ مشارك في الحديث النبوي الشريف وعلومه

ذو القعدة١٤٢٦هـ

كانون أول٢٠٠٥م



...إلى من علمني حبَّ الله، وحبَّ رسوله...

إلى والدي رحمه الله، سائلاً المولى القدير أن يفسح له في قبره وينوّر له فيه. وأن يسكنه فسيح جناته...

إلى القلب النابض بالحب والعطاء...والزهرة التي لاتذبل أبداً...

إلى أمي ودفء قلبي حفظها الله ...

إلى زوجتي التي صبرت وتغلبت على صعاب عملي في هذا الجهد....

إلى أبنائي... وبناتي الأحبة داعياً الله أن ينبتهم نباتاً حسناً، ويزيدهم علماً ونوراً، ويهديهم صراطاً مستقيماً...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث



قال تعالى: ﴿ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِه ﴾ (١).

وقال ﷺ: " مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللهَ" (٢).

إن من نعم اللّه عليَّ أن وفقني لهذا العمل، ويسر لي الجهد والوقت لإنجازه، فالشكر لله تعالى أولاً وأخيراً، وأسأله التوفيق في الدنيا والآخرة.

ثمّ تقديراً وإعترافاً لأهل الفضل بفضلهم، أتقدم بالشكر والتقدير لجامعة اليرموك الحبيبة؛ التي احتضنت أبناءها وأتاحت لهم فرصة إتمام دراساتهم العليا في رحابها، والشكر الخاص لكلية الشريعة والهيئة التدريسية فيها....كما أشكر مشرفي معالي الأستاذ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الذي ما برح يلازمني منذ بدايات هذا العمل، ويسدي إليّ نصائحه وتوجيهاته من معين معرفته الذي لا ينضب، وفتح لي قلبه وبيته ومكتبه، وتواصل معي في إجازاته الخارجية عبر الأنترنت، فكان خير معين لي بعد الله، ووجدت عنده حنان الأب الذي افتقدته، فجزاه اللّه عني خير الجزاء،وجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى شيوخي الفضلاء كل من الاستاذ الدكتور عبد المجيد محمود، والأستاذ الدكتور أمين القضاة، والدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة، والدكتور محمد عيد الصاحب على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة بالرغم من ضيق أوقاتهم، وكثرة مشاغلهم، مقدراً لهم هذا المجهود، وسائلاً المولى عز وجل أن يفيدني من علمهم الغزير وملاحظاتهم القيمة في سبيل إثراء هذه الرسالة، وإخراجها بأحسن صورة.

كما أشكر جميع أساتذتي في جامعة اليرموك على ما بذلوه من نصح وتوجيه، وأشكر ابنتي "سميه" التي كانت خير معين لي طيلة فترة الكتابة، وسهرت معي الليالي الطوال، وساعدتني في تخريج جزء كبير من الأحاديث، كما أشكر كل من ساعد في إخراج هذه الرسالة سواء بالجهد البدني أو الفكري أو باسداء النصح والمشورة أو الدعاء الخالص أو الكلمة الطيبة، ولا يتسع المقام لذكر الجميع، إلا أنني أتوجه للمولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء، ولهم في القلب كل مودة واحترام

الباحث

---

(١) سورة النمل، آية(٤٠).

(٢)جامع الترمذي(٣٣٩/٤)كتاب البر والصلة، باب الشكر لمن أحسن إليك برقم(١٩٥٤) وقال حديث حسن صحيح.

فهرست الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

أحكام الإمام النسائي الحديثية في السنن الكبرى

دراسة مقارنة

الباحث: محمد مصلح الزعبي

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز عناية المحدثين بنقد الأحاديث النبوية الشريفة، وتناولت أحد أمّات كتب السنة، وهو كتاب(السنن الكبرى) للإمام النسائي، فقام الباحث بترجمة للإمام النسائي، وبيان مكانته العلمية، والتعريف بسننه الكبرى، وعقد مقارنة بينها وبين السنن الصغرى المنسوبة له، ثم أبان عن منهج النسائي في السنن الكبرى، وشرطه فيها.

وقام الباحث كذلك، ببيان أهمية الأحكام الحديثية في كتب الرواية، وإن جميع مسائل علوم الحديث مسخرة للتوصل إلى الحكم المناسب على الحديث، الذي هو ثمرة هذه العلوم كافة.

ثم عرض الباحث للأحكام التي أصدرها الإمام النسائي على الرواة والروايات، وعمل على مقارنتها بأحكام السابقين واللاحقين، ومحاولة التوفيق بين الأقوال، أو الترجيح بينها في حال عدم إمكانية التوفيق ، وبيان موقع الإمام النسائي بين العلماء، وبيان مدى تأثره بمن سبقه، وتأثيره فيمن جاء بعده

وَدَعَّمَ الباحث ما ذهب إليه بالأمثلة، والشواهد الكثيرة المبثوثة في السنن الكبرى، وعمل على تحليلها، وتجليتها، وإبراز صناعة النسائي النقدية فيها.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وخاتمة وثلاثة أبواب.



وفيه ثلاثة مطالب

الأول: التعريف بالإمام النسائي

الثاني: التعريف بالسنن الكبرى

الثالث: أهمية الحكم على الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي خلقَ الإنسانَ في أحسنِ تقويم، وعلَّمَهُ أفضلَ تعليم، أحمدُهُ وأستعينهُ، وأستغفره، وأتوب إليه، وأعوذُ بهِ من الزَّلَلِ، وأستهديهِ لصالحِ القولِ والعملِ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ خاتَمِ النبيينَ وسيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علوم الحديث من أجل العلوم التي يشرُفُ المرء باشتغاله بها، وهي لا تقل أهمية عن علوم القرآن، فأحدهما علم خادم للقرآن الكريم، والآخر علم خادم للسنة المطهرة.

ومعلوم أن السنة المشرفة زادها الله شرفاً هي التي علمتنا كيف نفهم كتاب ربنا ونطبقه، ولولاها ما عرفنا كيف نقيم أركان هذا الدين كما يجب؛ فمن السنة ما هو تبيين للمجمل، ومنها ما هو تقييد للمطلق، أو تخصيص للعام، أو تفسير للمشكل، ومنها ما جاء بأحكام جديدة لم ترد في القرآن الكريم، ويكفي أن نعرف أنّ حد الرجم، وهو عقوبة الإعدام حتى الموت بواسطة الرجم ثبت من طريق السنة المطهرة، ولم يرد فيه آية قرآنية(1).

وقد حرص أئمتنا -منذ عهد الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من الصحابة الكرام ﷺ إلى عصرنا الحاضر-على صيانة حديث رسول الله ﷺ من الكذب والدس والتحريف، واحتاطوا لذلك بعدم قبول رواية من لا يثقون بدينه وأمانته، وحفظه.

وقد اصطلح علماء المصطلح على ألفاظ مخصوصة يصفون بها كل نوع من أنواع الحديث الشريف، تبعاً لحال سنده ومتنه، وقعدوا قواعد يعرف من خلالها رتبة الحديث، وتصنيفه تبعاً لذلك، والحكم عليه بما يليق به.

فالحكم على الحديث صحة أو ضعفاً؛ هو ثمرة الجهود التي يبذلها المحدث، أو الباحث، ليقدم للفقيه المستند الشرعي الذي يبني عليه الحكم الفقهي في مسألة ما.

---

(1)أقصد آية متلوة في المصحف الآن، فقد وردت بعض الآثار التي تفيد أن هذا الحكم كان موجوداً في القرآن، فنسخت تلاوته، وبقي الحكم، فقد روى الإمام مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ:"... إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ لَا نَجِدُ حَدَّيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَكَتَبْتُهَا (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ) فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا "، وهذا الحديث صحيح، رواه مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم برقم(١٥٦٠)، وينظر: صحيح البخاري(١-٤)كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا، برقم(٦٨٢٩)، ومسلم في الحدود، باب رجم الثيب بالزنا برقم(١٦٩١) كلاهما من طريق الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس عن عمر بنحوه .

والحكم على الحديث يعتمد على مقومات كثيرة، يصعب الإحاطة بها إلا لمن تسلح بأدوات كثيرة، وكانت لديه معرفة واسعة بالرجال والأسانيد، والطبقات، والوفيات، والناسخ والمنسوخ، ومختلف علوم الحديث الأخرى، وتميز بملكة نقدية يستطيع بموجبها الكشف عن علل الأحاديث، ومعرفة الشاذ منها.

وقد برز عدد من المحدثين النقاد في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وما بعدهما؛ مثل: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن معين، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وأحمد، وأبوداود، والنسائي وغيرهم.

والإمـــام النســـائي كـــان من كبار المحدثين النقاد، وأحكامه الحديثية في كتاب السنن الكبرى اعتمدها العلماء واستشهدوا بها في مصنفاتهم في نقد الرواة والمرويات، لكنني لم أجد مصـــنفاً استوعب هذه الأحكام، أو من خصها بدراسة مستقلة تظهر أهميتها، ولعل السبب في ذلـــك يعود إلى سعة كتاب السنن الكبرى، وكثرة الأحكام والأقوال الموجودة فيه، فهو يحتوي علـــى مـــا يقـــرب من اثني عشر ألف حديثٍ، تكلم النسائي على كثير منها، وهذا يتطلب من الباحث جهداً كبيراً وزمناً ليس باليسير ليتسنى له جمع هذه الأقوال والأحكام، فأحببت أن أجمع هـــذه الأحكـــام وأقوم بتمحيصها، ومقارنتها بأحكام من سبق الإمام النسائي ومن لحقه، وبيان أهمـــية هـــذه الأحكام وأثرها فيمن جاء بعد الإمام النسائي، ومدى مساهمة الإمام النسائي في التقعيد والتأصيل لنقد الرواة والمرويات.

<u>الدراسات السابقة :</u>

إن أغلـــب الجهـــود العلمية -فيما أعلم- ركزت على دراسة السنن الصغرى المنسوبة للإمام النسائي، وتقسم الدراسات السابقة التي تناولت السنن الصغرى إلى قسمين:

أولاً: خدمـــة الكتاب: فقد وجد بذيله شرحان، الأول: للإمام السيوطي، بعنوان: "زهر الربى على المجتبى، وهو شرح مختصر تناول بعض الجوانب الفقهية، وشرح بعض الألفاظ الغـــريبة، والثانـــي للإمام السندي، المعروف بتعليقات السندي، ولا يختلف كثيراً عن الشرح السابق، وكلاهما مطبوع بالحاشية، وهناك كتاب آخر شَرَحَ السنن الصغرى، بعنوان: شروق الأنـــوار، للشيخ محمد المختار الشنقيطي، وهو شرح وافٍ، تناول فيه معظم الجوانب المتعلقة بالحديث سنداً ومتناً، إلا أنه لم يصدر منه سوى ثلاثة أجزاء تناولت كتاب الطهارة فقط، وهو مطـــبوع فـــي مصـــر عام ١٩٨٩م، كما قام الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة-رحمه الله -بترقيم وفهرســـة الســـنن الصغرى، ووضع فهارس مستقلة لها صدر في عام ١٩٨٨م، وقام الشيخ ناصـــر الدين الألباني-رحمه الله- بتصنيف صحيح السنن وضعيفة، وصدر في عام ١٩٨٨م

أيضـــاً، ثــم صدرت طبعة أخرى تميزت بضبط النصوص، والحكم على الأحاديث والآثار، والفهرسة للأطراف والكتب والأبواب[٢].

ثانــياً: الدراســات العلمــية المتمــثلة بالرسائل العلمية والبحوث: وفي هذا الجانب مجموعة من الرسائل العلمية على مستوى الدكتوراه منها:

١.رسالة دكتوراه بعنوان:" الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الراوي في المجتبى(جمع ودراسة) لعمر إيمان أبو بكر".

٢. كتاب منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال للدكتور قاسم علي سعد، -وأصل هذا الكتاب : رسالة دكتوراه- تناول فيه الباحث موضوع الجرح والتعديل عند النسائي بشكل عام دون التقيد بكتاب معين، وقسمه إلى أربعة أبواب: الباب الأول: الثقات والعدول عند النسائي، والباب الثاني: المجروحون والمليّنون عند النسائي، والباب الثالث: المجهولون، الباب الرابع: المختلف فيهم عند النسائي.

والكتاب على أهميته اقتصر على جانب الجرح والتعديل وجمع أقوال النسائي من كتب الجــرح والــتعديل المختلفة، لكنه لم يدرس جميع الرواة، بل قام بدراسة الرواة حسب ترتيب الحــروف الهجائــية مــن حرف الألف ولغاية منتصف حرف السين، ولا يخفى على القارئ الكريم أن حرفي العين والميم من أكثر الحروف التي تبدأ بها أسماء الرواة، وهذه لم تدرس، كما أن الرواة الذين قام بدراستهم ممن حكم عليهم الإمام النسائي في السنن الكبرى بلغ عددهم ثمانية وخمسين راوياً، وهذا العدد هو الذي اشتركت معه في دراسته فقط، في حين أنني قمت بدراســة مائتــين وأربعة وعشرين راوياً تقريباً، فدراستي تزيد عن دراسته بـــ: مائة وستة وستين راوياً في الباب الأول من الدراسة فقط.

كما أن كتاب الدكتور قاسم، اقتصر على دراسة الرواة، وهذا هو موضوع الباب الأول في هذه الرسالة، بينما يبحث الباب الثاني في الأسانيد، والباب الثالث في الروايات.

وهناك بعض رسائل الماجستير التي تناولت السنن الصغرى مثل:

٣. الضــعفاء والمجهولــون والمتروكون عند النسائي، لعباس وصي الله، قدمت إلى جامعة الملك عبد العزيز في مكة المكرمة عام ١٩٧٧م.

٤. علــل النسائي في السنن الصغرى"، لعلي أبو الشكر، قدمت للجامعة الأردنية عام ١٩٩٣م.

---

(٢)صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٤١٧هــ، وهي في مجلد واحد وصفها صاحبها بأنها تميزت عــن ســابقتها بمزيد من التدقيق، والمراجعة، والتصحيح لعدد غير قليل من الأخطاء المطبعية والعلمية علــى حد سواء، واعتنى بها مشهور حسن آل سلمان، ونشرتها دار المعارف بالرياض-السعودية، وهي النسخة التي اعتمدت عليها في أحكام الألباني.

٥.علل الحديث وتطبيقاتها في كتاب المجتبى للإمام النسائي" لمحمد محمود سليمان.

٦.الصـــناعة الحديثـــية عند الإمام النسائي في السنن الصغرى، لعلي غالب فقيسات، قدمت لجامعة آل البيت.

٧.الإمـــام النســـائي ومنهجه في السنن الصغرى، لثابت حسين مظلوم، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٨.الإمام النسائي ومنهجه في السنن الصغرى، لروشو الهادي، قدمت لجامعة الزيتونة -تونس عام ١٩٨٨م.

٩. بحث بعنوان: "الإمام النسائي وآثاره في الحديث" للسيد صالح الفقي.

وهـــذه الدراسات على أهميتها لم تتعرض للسنن الكبرى، بل كانت جميعها في السنن الصغرى، ومعلوم أن السنن الصغرى مشكوك في نسبتها للإمام النسائي، فقد ذهب طائفة من العلمـــاء وعلى رأسهم الإمام الذهبي إلى أن السنن الصغرى ليست من عمل النسائي، بل من عمل بعض تلاميذه، فجميع هذه الدراسات لا تدخل في موضوعي، وإن كانت تتقاطع معها في بعض الجزيئات الفرعية.

أمـــا الســـنن الكبرى فلم تلق عناية الباحثين، إذ صدر الجزء الأول من السنن الكبرى بتحقـــيق الشـــيخ عـــبد الصمد شرف الدين عام ١٩٧٢ويحتوي على كتاب الطهارة فقط، ثم صـــدرت الطبعة الأولى كاملة بتحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن عام ١٩٩٢م فـــي ســـتة مجلـــدات، كما قام جماعة من الأساتذة بإشراف أحمد شمس الدين بعمل فهـــارس للسنن الكبرى في مجلد سابع، كما صدرت مؤخراً الطبعة الأولى من السنن الكبرى بتحقـــيق حســـن شلبي، وإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط في اثني عشر مجلداً، وليس للسنن الكبـــرى أي شـــرح ، كما لا يوجد دراسات علمية(ماجستير أو دكتوراه) تناولت هذا الكتاب، اللهم سوى تلك التي حققت السنن الكبرى تحقيقاً علمياً، إذ قدمت خمس رسائل دكتوراه لجامعة الإمام محمد بن سعود تقاسمت تحقيق السنن الكبرى.

ولعـــل الدراسة التي تقدمت بها للجامعة الأردنية عام ١٩٩٩م لنيل درجة الماجستير، هـــي الدراســـة الأولى والوحيدة -فيما أعلم-في السنن الكبرى، وهي بعنوان: "نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى" وقد ركزت فيها على اهتمام المحدثين بنقد المتن من خلال عـــرض بعـــض الأمثلة التطبيقية من سنن النسائي الكبرى، ورددت على الشبهة التي أثارها بعض المستشرقين وتلاميذهم وهي : أن المحدثين اهتموا بالنقد الخارجي (نقد السند) وأهملوا النقد الداخلي(نقد المتن) وفندت مزاعمهم.

أمـــا هـــذه الدراسة فستبرز أحكام الإمام النسائي التي أطلقها على الرواة والمرويات، ومقارنتها بأحكام غيره، وبيان منهج الإمام النسائي في إصدار الأحكام .

وهناك بعض البحوث العلمية الصغيرة التي تناولت السنن الكبرى، إذ كتب الدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة بحثين في سنن النسائي الكبرى، الأول بعنوان: " المجهول في سنن النسائي الكبرى " ونشر في مجلة أبحاث اليرموك عام ١٩٩٦م ، والثاني بعنوان: "منهج النسائي في الكلام على الرواة " ونشر في مجلة دراسات الجامعة الأردنية عام١٩٩٨م.

وهذان البحثان على أهميتهما، لم يستوعبا السنن الكبرى، بل كانت الدراسة فيهما تطبيقية، اكتفت ببعض الأمثلة، في حين ستكون دراستي استقرائية تستوعب السنن جميعها، إضافة إلى المقارنة التي خلت منها الدراسات السابقة، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

٥. منهجية البحث:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة استخدام ثلاثة مناهج هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، وفق الخطوات التالية:

١. استقراء كتاب السنن الكبرى استقراءً تاماً.
٢. جمع الأحكام التي أصدرها الإمام النسائي على الرواة والأسانيد والمتون من خلال نصوص الكتاب البالغة سبعين وسبعمائة وأحد عشر ألف حديث.
٣. تصنيف المادة العلمية إلى مجموعات لتسهيل دراستها فيما بعد.
٤. الفحص الدقيق للأمثلة التي تنتظم في المجموعة الواحدة وتحليلها، وملاحظة أي تباين في أحكام الإمام النسائي على الراوي الواحد، أو الحديث الواحد من موضع لآخر إن وجد ذلك.
٥. مقارنة أقوال الإمام النسائي بأقوال من سبقه ومن لحق به وبيان مدى تأثر الإمام النسائي بمن سبقه، وتأثيره فيمن جاء بعده.
٦. إجراء دراسة مستوفاة على كل حكم من الأحكام التي أصدرها الإمام النسائي- خارج الرسالة-، والاكتفاء بذكر ما يخدم البحث من هذه الدراسات، والإشارة إلى الباقي؛ نظراً لكثرة الأمثلة، وطلباً للاختصار، على أن لا أهمل أي جزئية تساهم في خدمة الفكرة الرئيسة في البحث.
٧. عزو الآيات، وتخريج الأحاديث تخريجاً وافياً؛ على أن أقوم بتخريج الحديث من سنن النّسائي الكبرى أولاً؛ لأنها موضوع الدراسة، ثم باقي الكتب الستة: البخاري، فمسلم، فأبي داود، فالترمذي فابن ماجه، ثمّ من باقي التسعة: مالك، فأحمد فالدارمي، ثمّ من الكتب الأخرى إذا اقتضى الأمر، دون النظر إلى ترتيب معين.
٨. نظراً لاختلاف الطبعات، فإنني سأذكر الكتاب، ورقم الحديث، مراعياً في ذلك الطبعات التي تتفق أرقام الأحاديث فيها مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

الشريف، -فيما يخص الكتب التسعة-على أن لا أهمل الباب ورقم الجزء والصفحة في الطبعات التي اعتمدت عليها ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

٩. سأكتفي بتصحيح الشيخين للأحاديث التي أستشهدُ بها، فإن لم أجد الحديث في الصحيحين، أو أحدهما، أجتهد في الحكم عليه.

١٠. ، وإذا كان حكم ابن حجر ليس له مخالف اقتر على ما في التقريب.

١١. سأذكر رقم الجزء -بالنسبة للكتب القديمة-حتى وإن كان الكتاب من جزء واحد،؛ خشية وجود طبعات أخرى متعددة الأجزاء.

<u>حدود الدراسة</u>

الرواة والمرويات التي حكم عليها الإمام النّسائي في السنن الكبرى.

<u>خطة الدراسة</u>

جاءت هذه الدراسة في مقدمة، ومبحث تمهيدي، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وقد خصصت الباب الأول للكلام على الرواة، والثاني للكلام على الأسانيد، والثالث للكلام على الروايات؛ كما هو مفصل في صفحة المحتوى(و-ط).

المبحث التمهيدي

وفيه ثلاثة مطالب

• • •

المطلب الأول: التعريف بالإمام النَّسائي ومكانته العلمية.

• • •

أولاً: اســمه وكنيــته ونسبه: "هو الإمام الحافظ الثبت، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن، الخراساني، النسائي"[٣]،والنَّسائي نسبة إلى نسا، بلدة بخراسان[٤]، وهي بفتح النون والسين المهملة بعدهما ألف، ...وقد صنف الأديب أبو المظفر: محمد ابن أحمد الأبيوردي جزءاً في تاريخ نساء وأبيورد[٥]،[٦].

• • •

ثانياً: ولادته: ولد الإمام النَّسائي سنة خمس عشرة ومائتين تقريباً، كما أشارت معظم المصادر التي ترجمت له[٧]، وقد صرح هو نفسه بهذا عندما سئل عن مولده فقال: " يشبه أن

---

(٣)المــزي: جمال الدين ابي يوسف، تهذيب الكمال في اسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيــروت- لبــنان، الطبعة الثانيه ١٩٨٧م(١/٢٨٨). وينظر ترجمته في: الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عــثمان، تذكرةالحفاظ، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٥هــ. (٢/ ٦٩٨)والذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سيرأعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤط والعرقسوسي، مؤسســة الرســالة، بيــروت-لبــنان، الطبعة التاسعة١٤١٣هــ.(١٤/١٢٥-١٣٤)، والسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ترجمة رقم(٦٩٤).

(٤) خراســان: تطلــق قــديماً على بلاد واسعة أولها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند، وهي اليوم القسم الشمالي الغربي من أفغانستان. ينظر: (بلدان الخلافة الشرقيةص٢١و٤٢٣و٤٢٤).

(٥)أبــيورد: نســبة إلى مدينة بخراسان بين سرخس ونسا، وَبِئَة رَدِيئةُ الماء يكْثُرُ فيها خروج العَرَق. ينظر: الحموي: شــهاب الــدين ياقــوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت-لبنان، د.ط (١/٨٦). وتقع أبيورد اليوم بالقرب من مدينة عشق أباد،عاصمة جمهورية تركمانستان.انظر: لسترنج: كي، بلدان الخلافة الشرقية ، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية(ص٤٣٥) .

(٦)السمعاني: عبد الكريم بن محمد، الانساب، (بدون دار نشر)، الطبعه الثانيه(١٣/٨٤).

(٧)انظر: الربعي: محمد بن عبد الله بن أحمد، مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق: عبد الله الحمد، دار العاصمة، الرياض-الســعودية، الطــبعة الأولى ١٤١٠هــ.(٢/٦٣٣)، وابن خلكان: شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبــناء الــزمان، دار صادر، بيروت-لبنان١٣٩٧هــ، بدون رقم الطبعة.(١/٢٩)، وتهذيب الكمال(١/٣٣٨)، وسير أعلام النبلاء،(١٤/١٢٥).

يكـون فـي سـنة خمس عشرة ومائتين؛ لأن رحلتي الأولى إلى قتيبة كانت في سنة ثلاثين ومائتين، أقمت عنده سنة وشهرين "[٨].

* * *

ثالثاً: وفاته: تكاد المصادر تجمع على أن وفاته كانت سنة ثلاثمائة وثلاثة[٩]، واختلف فـي مكـان دفنه، فقيل: بعد تعرضه للضرب المبرح بدمشق[١٠]، نقل إلى الرملة في فلسطين ودفن فيها، وقيل: نقل إلى مكة ودفن فيها [١١].

ورجـح الذهبي أنه دفن في الرملة؛ وهذا هو الأقرب للصواب؛ لأنه تعرض للضرب المبـرح فـي دمشق، وساءت حالته الصحية كثيراً، ولا يُتصور أنه يقوى على تحمل مشاق السفر إلى مكة وهو مصاب؛ إذ الوصول إليها يستغرق عدة أسابيع، لكن الوصول إلى الرملة سهل وميسور، ولا يحتاج إلى أكثر من يوم واحد، أو يومين على الأكثر.

* * *

رابعاً: نشأته العلمية ورحلاته وأهم شيوخه.

طلـب النسـائي العلم في صغره، إذ بدأ رحلته إلى قتيبة وهو ابن خمس عشرة سنة، وطـاف الـبلاد شرقاً وغرباً ينهل من معين العلماء الصافي ويأخذ عنهم أفضل ما لديهم من حـديث رسول الله ﷺ، وبذل أعز ما لديه في سبيل خدمة هذا العلم الشريف، فبعد أن أقام سنة وشهرين عند قتيبة بن سعيد ببغلان[١٢]، وأكثر من الحديث عنه، رحل إلى خراسان، والحجاز،

---

(٨)تهذيب الكمال، للمزي(٣٣٨/١) كما ذكرت بعض المصادر أن رحلته إلى قتيبة كانت سنة(٢٣٥) ينظر: سير أعلام النبلاء(١٢٨/١٤)، وابن حجر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تهذيب التهذيب، مؤسسة التاريخ العربي، ودار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعه الثانيه ١٩٩٣م. (٢٨/١).

(٩)ينظر: مولد العلماء ووفياتهم(٦٣٣/٢)، ووفيات الأعيان (٢٩/١)، وسير أعلام النبلاء(١٣٣/١٤).

(١٠)روي أن النَّسـائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق فوجد عندهم نفرة من علي، وآل البيت، وسئل عن معاويـة ومـا جاء في فضائله فقال: ما أعرف له فضيلة إلا: "لا أشبع الله بطنه"- وتمام الحديث كما رواه مسلم بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَوَارَيْتُ خَلْفَ بَابٍ قَالَ فَجَاءَ فَحَطَأَنِي حَطْأَةً وَقَالَ:" اذْهَبْ وَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ " قَالَ: فَجِئْتُ فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ، فَقَالَ: "لَا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَهُ". ينظر: صحيح مسلم، كتاب البـر والصـلة والأدب(٢٠١٠/٤)، باب من لعنه النبي ﷺ أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة، بـرقم (٢٦٠٤)- وقـال النسـائي-أيضـاً-: ألا يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يُفضل، وألف كتابه خصائص علي ﷺ وآل البيت وصار يحدث منه في المسجد الأموي في دمشق، فثاروا عليه وضربوه ينظر:التقييد (١٥٤/١)، وسير أعلام النبلاء(١٣٢/١٤)ووفيات الأعيان(٢٩/١)، والبداية والنهاية(١٢٤/١١).

(١١)ينظر: مولد العلماء ووفياتهم(٦٣٣/٢)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢٩/١)، وسير أعلام النبلاء(١٣٣/١٤).

(١٢)بغـلان: بلـدة بنواحي بلخ، وبينها وبين بلخ مسير ستة أيام، منها قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي مولاهم-أول الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام النَّسائي-رحمه الله-(معجم البلدان٤٦٨/١)، وهي اليوم لا وجود لها ولكن موقعها في: أفغانستان، بالقرب من مدينة مزار شريف.(بلدان الخلافة الشرقية ص٤٦٤).

ومصـــر، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والجزيرة[13]، والشام، وقزوين[14]، والثغور[15]، وأقام بمصـــر، واستوطنها، وُعمِّرَ وبقي فيها إلى سنة نيف وثلاثمائة، فأدركه ابن عدي وابن السني وغيرهما.[16]

يقـــول ابـــن الجـــوزي –رحمه الله– واصفاً رحلة الإمام النَّسائي العلمية: "رحل إلى نيســـابور، فسمع إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، والحسين بن منصور، ومحمد بن رافـــــع، وغيـــرهم، ثـــم خـــرج إلى بغداد ، وانصرف عن طريق مرو[17]، فكتب عن علي بن حُجْرٍ وغيره، ثم توجه إلى العراق، فكتب عن أبي كريب وأقرانه، ثم دخل مصر والشام" [18].

ونظـــراً لكثـــرة رحلاته في طلب العلم فقد روى عن كثير من كبار المحدِّثين والنقاد والأئمة، ولم يكن نهماً في الجمع، كما هو الحال عند بعض المشتغلين بهذا العلم الشريف، فهو يختار أفضل ما عند شيوخه، فلم يرو عن الضعفاء والمجاهيل إلا في معرض الاستشهاد على ضـــعفهم وبيان حالهم، فقد سُئل الدارقطني –رحمه الله–: "إذا حَدَّثَ أبو عبد الرحمن النسائي، وابن خزيمة بحديث أيما تقدمه؟ فقال: أبو عبد الرحمن؛ فانه لم يكن مثله، ولا أقدم عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثله، ولم يحدث بما حدث ابن لهيعة وكان عنده عالياً عن قتيبة" [19].

• • •

(١٣)ليســـت جزيرة العرب، وإنما هي جزيرة أخرى مجاورة للشام، وسميت بذلك؛ لأنها تقع بين نهري دجلة والفرات في العراق. ينظر: (معجم البلدان٢/١٣٤).

(١٤)قـــزوين: مديـــنة مشهورة، قرب الري، وهي الآن على نحو مائة ميل شمال غربي طهران، وكانت قديماً تحرس الـــدروب التـــي تخترق إقليم طبرستان وتؤدي إلى شواطئ بحر قزوين. من أعيانها: الإمام ابن ماجه أبو عبد الله القزويني صاحب السنن. انظر: الحموي: معجم البلدان.(٤/٣٤٢-٣٤٤)، وبلدان الخلافة الشرقية(١/٢٥٣).

(١٥)الـــبلاد المطلة على العدو، وهي الأقاليم المطلة على الروم؛ وقد كانت الحدود بين بلاد المسلمين والروم تتألف من سلســـلتي جبال طوروس، وطوروس الداخلة، وكان يعيّن هذه الحدود ويحميها خط طويل من القلاع، تعرف بـــ: (الثغور) يمتد من ملطية على الفرات إلى طرسوس قرب البحر المتوسط. ينظر(بلدان الخلافة الشرقية ص١٦٠).

(١٦)الخليلـــي: الخلـــيل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد، تحقيق: محمد سعيد، مكتبة الرشد، الرياض–السعودية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـــ. (١/٤٣٦)بتصرف يسير.

(١٧)مرو الشاهجان: هي مرو العظمى أشهر مدن خراسان وقصبتها، بينها وبين نيسابور ثلاثون فرسخاً، والنسبة إليها مـــروزي. مـــن أعـــيانها، وعلمائها، الإمام أحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، وعبد اللّه بن المبارك، وغيرهم. انظر: الحموي: معجم البلدان، مصدر سابق. (٥/١١٢-١١٦).

(١٨)ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، المنتظم في تاريخ الملوك، (لايوجـــــــد دار للنشر)، حيـــدر أباد– الهند. (٦/١٣١).

(١٩)المزي: تهذيب الكمال. (١/٣٣٥).

وأما شيوخ النسائي: فهم كُثُر، من أشهرهم: إسحاق بن راهويه(ت٢٣٨هـ)، وعثمان بن أبي شيبة(ت٢٣٩هـ)، وقتيبة بن سعيد(ت٢٤٠هـ) [٢٠]،وأحمد بن منيع، وعلي بن حجر، كلاهما(ت٢٤٤هـ)، وهشام بن عمار(ت٢٤٥هـ)، وعيسى بن حماد(ت٢٤٨هـ)، وأبو كريب محمد بن العلاء (ت٢٤٨هـ)، وعمرو بن علي الفلاس(ت٢٤٩هـ)، ومحمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، كلاهما(ت٢٥٢هـ)، والحارث بن مسكين(ت٢٥٥هـ) ، وعلي بن خشرم(ت٢٥٧هـ)، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، ويونس بن عبد الأعلى(ت٢٦٤هـ)،ومحمد بن إسحاق أبو بكر الصغاني(ت٢٧٠هـ)، وعباس الدوري(ت٢٧١هـ)، كما حدث عن بعض أقرانه، مثل: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ)، وسليمان بن أيوب الأسدي(ت٢٨٩هـ)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم[٢١].

* * *

خامساً: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

يُعَدُّ الإمام النَّسائي -رحمه الله- من بين أئمة المحدِّثين وكبار النُّقاد ، وعلم من أعلام العصر الذي عاش فيه ولا أبالغ إذا قلت: إنه كان إمام المحدثين في عصره، ورأس الحفاظ في زمانه بعد وفاة الشيخين، وتبوأ مكانة مرموقة، واحتل الصدارة بين كل من اشتغل بعلم الحديث، رواية ودراية من أقرانه، واعترف له بذلك كل من عرفه[٢٢]، أو سمع عنه[٢٣].

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن المظفر[٢٤](ت٣٧٩ هـ)أنه قال : "سمعت مشائخنا بمصر يعترفون للنَّسائي بالتقدم والإمامة، ويصفون اجتهاده في العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحج والجهاد، وإقامة السنن المأثورة، واحترازه عن مجالسة السلطان"، كما نقل عن الدارقطني أنه قال عنه: " مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره"[٢٥] .

---

(٢٠) لعل ما ذكره محققا السنن الكبرى من أن وفاة قتيبة بن سعيد كانت سنة (٢٣٠هـ) وهمٌ، والصحيح ما أثبته وهو (٢٤٠هـ) إذ كيف نوفق بين قدوم النَّسائي عليه سنة(٢٣٠) وفي رواية سنة(٢٣٥) وإقامته عنده سنة وشهرين وبين قولهما أنه توفي سنة(٢٣٠) فهذا غير معقول، ولعله تصحيف في الطباعة، والله أعلم.

(٢١)ينظر باقي شيوخه في: سير أعلام النبلاء(١٤/١٢٥-١٢٩).

(٢٢)قال أبو علي النيسابوري: سألت النسائي وكان من أئمة المسلمين... وقال في موضع آخر: أنا النسائي الإمام في الحديث بلا مدافعة... وقال في موضع ثالث: رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطني واسفاري: اثنان بنيسابور: محمد ابن إسحاق وإبراهيم بن أبي طالب، والنسائي بمصر، وعبدان بالأهواز. (تهذيب التهذيب١/٣٣).

(٢٣) قال الذهبي في ترجمته: "الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث". (سير أعلام النبلاء١٤/١٢٥)، وقال السيوطي في ترجمته: "الإمام الحافظ شيخ الإسلام أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين".(طبقات الحفاظ١/٣٠٦)، وسيأتي المزيد من أقوال العلماء في أبي عبد الرحمن والثناء عليه.

(٢٤)هو: الحافظ المجوّد محدث العراق، أبو الحسين: محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد البغدادي، ، ثقة مأمون، (ت٣٧٩هـ). سير أعلام النبلاء، للذهبي.(١٦/٤١٨)مختصراً.

(٢٥) ينظر: تهذيب التهذيب(١/٣٣) .

وروي عن مأمون المصري الحافظ أنه قال: خرجنا مع أبي عبد الرحمن-النّسائي إلى طرسـوس[٢٦] سنة الفداء[٢٧]، فاجتمع جماعة من مشايخ الإسلام واجتمع من الحفاظ: عبد الله بـن أحمـد بـن حنـبل، ومحمد بن إبراهيم؛ "مُرَبَّــع"[٢٨]، وأبو الأذان[٢٩]، وكِيْلَجَة[*][٣٠]، وغيـرهم فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ فاجتمعوا على أبي عبد الرحمن، وكتبوا كلهم بانتخابه[*][٣١].

---

(٢٦)طرسـوس: مديـنة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب، يشقها نهر البرَزْدان، وبها قبر المأمون عبد اللّه بن الرشيد، كانـت موطـناً للصالحين والزهاد يقصدونها؛ لأنها من ثغور المسلمين حتى سنة (٣٥٤هـ) حيث استولى عليها: (نفقـور) فـي هـذا العـام. ينظر: معجم البلدان. (٢٨/٤).وهي الآن تقع في سفوح جبال طوروس من الجهة الشرقية، وهي مركز ولاية أضنا في لواء الاسكندرونة الذي كان يتبع لسوريا، وهو الآن يتبع لجمهورية تركيا.

(٢٧)هي: السنة التي قتلت فيها "تدوره" ملكة الرومان اثني عشر ألفاً من أسرى المسلمين ، إذ كانت تعرض النصرانية عليهم ، فمن تنصر كان أسوة من قتله من المتنصرة، ومن أبى قتلته، ثم أرسلت تطلب المفاداة لمن بقي منهم، فتم الفـداء على نهر اللامس، وكان عدد الأسرى المسلمين: سبعمائة وخمسة وثمانين رجلاً، ومائة وخمساً وعشرين امـرأة . ينظر: ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.(١٢٢/٦). بتصرف. وينظر كذلك: ابن كثير: إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، الطبعة الثامنة١٩٩٠م.(٣٢٤/١٠).

(٢٨)أبو جعفر الأنماطي المعروف بمربع -لقبه مربّع- صاحب يحيى بن معين كان أحد الحفاظ الفهماء الأنماطي، وهو ثقـة حافظ، (ت٢٧٦هـ)وذكر الخطيب أن يحيى بن معين كان يلقب أصحابه، فلقب محمد بن إبراهيم بـ: "مربع" ينظر:الخطيب: أحمد بن علي أبو بكر البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بدون معلومات (٣٨٨/١). وابن حجـر: أحمـد بن علي بن محمد العسقلاني،تقريب التهذيب ، تحقيق: محمد عوامه، دار الرشيد، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى١٩٨٦م.(٤٦٦/١).

(٢٩)هـو عمـر بن إبراهيم بن سليمان البغدادي، الحافظ، أبوالأذان: جمع أذن، وهو لقبه، أما كنيته فأبو بكر ، جزري الأصل ،ثقة، روى عنه النسائي- وهو من أقرانه- وابن عقدة، وآخرون، وثقه النسائي والخطيب وغيرهما، توفي سنة٢٨٦هـ، وقيل٢٩٠هـ). ينظر: تقريب التهذيب. (٤١٠/١)، وينظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى(٣١٦/١).

(*) الكِيْلَجَة-بكسر الكاف، وسكون الياء وفتح اللام والجيم-: أحد الأوزان، والكيلجة البغدادية: هي مقدار صاع شرعي، والكيلجة البصرية ربع الكيلجة البغدادية.ينظر: (المحلى٢٤٢/٥).

(٣٠)هو: محمد بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي، أبو بكر الأنماطي، لقبه كَيْلَجَة-بفتح العين واللام والجيم، وسكون الياء، قيل: إن يحيى بن معين لقبه بذلك، وهو: ثقة حافظ، ويقال اسمه أحمد، لم يثبت أن النّسائي أخرج له توفي سنة(٢٧١هـ). ينظر: تاريخ بغداد(٣٨٨/١) معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.(٢١٢/١)، وتقريب التهذيب. (ص٤٨٤)، وطبقات الحفاظ(٢٦٨/١).

(*) الكلمة تدل على أمرين: الأول: أنهم انتخبوه ليقوم بمهمة الانتخاب على الشيوخ، والثاني: أنهم كتبوا ما انتخبه لهم

(٣١)الانـتخاب: أن ينتخب المنتخب من حديث ذلك الشيخ ما لم يسمعه المنتقي، ولا رفقته، أو يكون فيه فائدة فيما هو عـندهم مـن علوٍ أو زيادة أو نحو ذلك. ينظر تعريف الانتخاب: السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، بغية الـراغب المتمنـي فـي ختم النسائي رواية ابن السني، تحقيق عبد العزيز بن محمد عبد اللطيف، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى١٤١٤هـ/١٩٩٣م.(ص١٠٨). وينظر كلام مأمون المصري(تهذيب التهذيب٣٣/١).

وقـــال أبو عبد الله الحاكم: "فأما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع ومن نظر في كتاب السنن له تحير في حسن كلامه "(٣٢).

وقال الذهبي: " كان من بحور العلم، مع الفهم والإتقان والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف. جال في طلب العلم... ورحل إليه الحفاظ، ولم يبق له نظير في هذا الشأن" (٣٣).

وقال في موضع آخر: "ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النَّسائي، وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى- الترمذي- وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة" (٣٤).

هــذه الأقــوال تُعبِّــرُ بصـــدق عــن المرتبة العالية التي ارتقى سدتها الإمام النَّسائي -رحمـــه الله- والمكانة الرفيعة التي تبوأها ، كيف لا وهي صادرة عن علماء عرفوا النَّسائي عــن قرب، وعاشوا معه، وارتووا من معينه، واطَّلَعُوا على ما خلّف من آثار علمية؛ فنظروا فيها، وعرفوا من خلالها قدره فشهدوا له بها، وأبرزوا حقيقته العلمية ، وهاهو الإمام الذهبي -رحمه الله- يضعه في منزلة رفيعة ويقدمه في الحفظ على الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصـــحيح، وأحـــد أقطـــاب الحديث في عصره، فقد سئل الذهبي مرة: "أيهما أحفظ؟ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أو النسائي؟ فقال: النسائي" (٣٥).

وهـــذا لم يأت من فراغ وإنما كان نتيجة دراسة عميقة لهذا الإمام البارع وخاصة أن هذه الشهادة جاءت من الذهبي، الذي هو ذهبي عصره لفظاً ومعنىً.

* * *

سادساً: شمائله وأخلاقه.

كـــان الإمـــام النَّسائي-رحمه الله- يصوم يوماً ويفطر يوماً، وطعامه يوم فطره ويوم صومه سواء، وكان يجتهد في العبادة ليلاً ونهاراً، ويواظب على الحج، ويقيم السنن والنوافل، ويتحرز عن مجالسة السلطان، وكان له أربع زوجات يقسم لهن(٣٦).

واحترازه عن مجالس السلطان كان من باب الورع؛ فالنَّسائي مشهور بورعه وتحريه في دينه، وفي حديثه، وخير دليل على ذلك، قصته مع الحارث بن مسكين، فمع أنه سمع منه إلا أنـــه لم يقل: حدثني الحارث بن مسكين، بل قال: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا

---

(٣٢)معرفة علوم الحديث(٨٢/١).

(٣٣)سير أعلام النبلاء (١٢٧/١٤).

(٣٤) المصدر السابق (١٣٣/١٤).

(٣٥)ا تاريخ الإسلام، للذهبي(١٧٢/٩).

(٣٦)المـــزي: تهذيب الكمال، (٣٣٧/١)، الذهبي: سير أعلام النبلاء. (١٢٧/١٤-١٢٨)،ابن كثير:عمادالدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر، البداية والنهاية،دار الكتب العلميه،الطبعه الأولى، (١٢٤/١١).

أسمع[٣٧]؛ لأن النَّسائي "أتى الحارث بن مسكين في زي أنكره، عليه قلنسوة[٣٨]وقباء[٣٩]، وكان الحارث خائفاً من أمور تتعلق بالسلطان، فخاف أن يكون عيناً عليه، فمنعه، فكان يجيء فيقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك ما قال: حدثنا الحارث وإنما يقول: قال الحارث مسكين قراءة عليه وأنـــا أسمع" [٤٠] وهذه الواقعة تبين لنا دقة النَّسائي وتحريه وورعه، فلم يقل حدثنا أو أخبرنا فـــيما يـــرويه عن الحارث بن مسكين مع أنه سمع ذلك منه، وذلك للتمييز بين ما سمعه من مشايخه مشافهة أو مباشرة، وبين ما سمعه من وراء حجاب وبدون إذن بالسماع من الشيخ.

* * *

سابعاً: آثـــــــــاره.

١. **تلامـــيذه:** نظـــراً لأن الإمـــام النســـائي-رحمه الله- قد عُمِّرَ طويلاً، وطلب العلم صـــغيراً؛ حـــيث طلـــب العلم في الخامسة عشرة من عمره، وعندما توفي كان عمره يقارب التســـعين عامـــاً، فحـــياته العلمية تزيد عن السبعين عاماً، جمع خلالها الكثير من الروايات، وصنف العديد من المصنفات، ولذلك يمَّم شطره طلاب العلم والحديث، من كل حدب وصوب، بحيث رحل إليه الحفاظ من مختلف بقاع الدنيا؛ فلو أردنا ذكر تلاميذه كلهم لطال الأمر، ولكن ســـأكتفي بإيـــراد الأعـــلام مـــن تلاميذه ومنهم: الحافظ الجليل أبو عوانة يعقوب ابن إسحاق الاســـفراييني (ت٣١٦هـــ) صاحب المستخرج، والعلامة أبو جعفر الطحاوي الحنفي (ت٣٢١ هـــ) صاحب مشكل الآثار، وأبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، صاحب الضعفاء الكبيـــر (ت٣٢٢هـــــ)، وأبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس(ت٣٣٨هـــ)صاحب غـــريب القرآن، وأبو سعيد ابن يونس، صاحب تاريخ مصر(ت٣٤٧هـــ) وأبو حاتم محمد بن حـــبان البستي، صاحب الصحيح(ت٣٥٤هـــ) وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، صاحب المعـــاجم الثلاث(ت٣٦٠هـــ) وأبو بكر أحمد بن محمد بن السني (ت ٣٦٤هـــ) صاحب عمل

---

(٣٧) روى عـــن الحارث: (٧٩) مرة، بصيغة: "قال": (٢٢)مرة، و"أخبرنا": (٧)مرات، و"أنبأنا":(٣)مرات، و"حدثنا": مـــرتين، و"قـــرئ": مرتين، والباقي بدون صيغة تحمل(٤٣)مرة، وكان يتبع هذه الصيغ جميعا بلفظ: الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع.

(٣٨)القلنسوة: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال (المعجم الوسيط ٢/٧٦٠).

(٣٩)القباء: ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص، ويتمنطق به (المعجم الوسيط ٢/٧٢٠).

(٤٠)الذهبـــي: سيـــر أعـــلام النبلاء، مصدر سابق. (١٤/١٣٠) .وقال السخاوي:" إن الحارث بن مسكين كان يتولى القضاء بمصر وكان بينه وبين النَّسائي خشونة ولم يمكنه من حضور مجلسه، فكان يجلس في موضع يستتر حيث يســـمع قـــراءة القـــارىء ولايرى، فلذلك كان يقول: قراءة عليه وأنا أسمع ولم يقل حدثنا ولا أخبرنا".السخاوي: شـــمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى. (٢/٢٠).

الــيوم والليلة، وابن النّسائي: عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٦٧هــ). وآخر من روى عنه: أبيض بن الفهري المصري، فانه روى عنه مجلسين(ت٣٧٧هــ) [٤١].

٢. **مصــنفاته**: صنف الإمام النّسائي كتباً كثيرة كان من أبرزها كتاب السنن الكبرى، قال ابن الأثير: " له كتب كثيرة في الحديث والعلل وغير ذلك"[٤٢]، ومن أهم هذه المصنفات:

١. أسماء الله الحسنى[٤٣].

٢. إملاءاته الحديثية[٤٤].

٣. كتاب الأخوة والأخوات من العلماء والرواة. [٤٥].

٤. كتاب الإغراب، وجمع فيه ما أغرب شعبة عن سفيان وعكسه. [٤٦].

٥. تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ومن بعده من أهل المدينة[٤٧].

٦. تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد[٤٨].

٧. تفسير القرآن العظيم[٤٩].

٨. التمييز [٥٠].

٩. الجرح والتعديل. [٥١].

---

(٤١) انظر باقي تلاميذه في: تهذيب الكمال.(١/٣٢٩-٣٣٤).

(٤٢) ابن الأثير: مجد الدين ابي السعادات المبارك محمد بن الأثير الجزري، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: طاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، الطبعه بدون،(١/١١٥) .

(٤٣) طــبع بتحقيق: جمال نصر، ونشرته مكتبة التراث الإسلامي في القاهرة-مصر عام١٩٩٣م، وهو جزء من كتاب السنن الكبرى، وطبع معه لاحقاً.

(٤٤) طُــبع مــنها مجلســان، بتحقيق أبو إسحاق الحويني الأثري، ونشرته مكتبة التربية الإسلامية في الجيزة-مصر، ويضم (٤٨) حديثاً. كما نشرته دار ابن الجوزي، الدمام_ السعودية، وصدرت الطبعة الأولى منه عام١٤١٥هــ.

(٤٥) ذكره السخاوي: في بغية الراغب، مصدر سابق. (ص٩٥).

(٤٦) ذكــره ابن خير الاشبيلي: محمد بن خير بن عمر، فهرست ما رواه عن شيوخه، الطبعة الثانية١٣٨٢هــ،(بدون دار نشر.(ص١٤٦).

(٤٧) طبع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي، حلب-سوريا، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٣٦٩هــ في (١٣٠) صفحة واشتملت على (١٢٣) ترجمة لمشاهير فقهاء الأمصار.

(٤٨) طبع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي، حلب-سوريا، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٣٦٩هــ تحت عنوان: مجموعة رسائل في علوم الحديث.

(٤٩) مطــبوع في مجلدين بتحقيق: مركز السنّة للبحث العلمي، بإشراف صبري بن عبد الخالق وسيد عباش الجليمي، ونشرته: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت -لبنان عام ١٩٩٠م، وأصل مادة هذا الكتاب مأخوذة من السنن الكبرى.

(٥٠) ذكــره ابن حجر في تهذيب التهذيب(١/٢٢٥) قال: "وفي التمييز للنسائي: ليس به بأس"، كما ذكره السخاوي: في بغية الراغب.(ص٩٥) وسماه أسماء الرواة والتمييز بينهم ولمسلم كتاب بهذا الاسم أيضاً.

(٥١) ذكــره ابــن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، في لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية-الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة١٤٠٦هــ-١٩٨٦م.(٢/٣٠٠).

١٠.جزء من حديث عن النّبي ﷺ .[٥٢]

١١.الجمعة [٥٣].

١٢.خصائص علي ﷺ.[٥٤]

١٣.السنن الكبرى[٥٥].

١٤.شيوخ الزهري. [٥٦]

١٥.الضعفاء والمتروكين[٥٧].

١٦. الطبقات[٥٨].

١٧.عمل اليوم والليلة[٥٩].

١٨.فضائل الصحابة[٦٠].

١٩.فضائل القرآن[٦١].

٢٠.الكنى[٦٢].

---

(٥٢)ذكره فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي الإسلامي(٤٢٣/١).

(٥٣)طبع بتحقيق وتعليق: محمد السعيد زغلول، ونشرته: مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة-مصر عام ١٩٨٨م.

(٥٤)طبع بتحقيق أبي إسحاق الحويني، ونشر بالقاهرة سنة(١٣٠٨هـ)كما طبع طبعة أخرى بتحقيق: أحمد ميرين البلوشي، ونشرته مكتبة المعلا، الكويت وصدرت الطبعة الأولى منه عام١٤٠٦هـ.

(٥٥)هذا الكتاب هو موضوع الدراسة وسيأتي مزيد من التعريف به في المطلب القادم(ص١٩).

(٥٦) ذكره ابن حجر: في تلخيص الحبيرفي تخريج احاديث الرافع الكبير بتحقيق: عبدالله هاشم اليماني، المدينه المنوره، ١٣٤٨هـ -١٩٦٤م.(١١٠/١).

(٥٧)طبع في مجلد مع كتاب التاريخ الصغير للبخاري، وبهوامشه تعليقات للإمامين: المظيم أبادي و محمد محي الدين إلـه أبادي، إدارة ترجمان السنة، بشادمان-باكستان عام ١٩٨٢م،وقد رتبه على أحرف المعجم،وذكر فيه(٦٥٣) رجلاً، ثم جعل في آخره باباً في الكنى، وذكر فيه الرواة الذين عرفوا بكناهم، وعددهم (٢٢) رجلاً.

(٥٨)طبع في مجلد مع كتاب التاريخ الصغير-كالذي قبله-، للبخاري، وطبع طبعة أخرى بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي، حلب-سوريا، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٣٦٩هـ تحت عنوان: مجموعة رسائل في علوم الحديث. كما طُبع طبعة ثالثة بتحقيق: عبد الكريم وريكات، ومشهور حسن سلمان، باسم: ثلاث رسائل حديثية للإمام النّسائي، ونشرته دار المنار، الزرقاء-الأردن عام ١٩٨٨م.

(٥٩)طبع بتحقيق: الدكتور فاروق حمادة في مجلد واحد، بإشراف: المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، ونشرته مكتبة المعارف بالرباط-المغرب، كما طبع طبعة أخرى من قبل الرئاسة العامة للإفتاء والبحوث والدعوة الإسلامية بالسعودية ومادة هذا الكتاب مأخوذة في الأصل من السنن الكبرى.

(٦٠) مطبوع، نشرته: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٤٠٥هـ.

(٦١)ذكره الزركشي: بدر الدين محمد ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: ابو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت-لبنان،ط٢،١٩٧٢م.(٤٣٢/١) والسيوطي: جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، المكتبه التجاريه.(١٥١/٢).

(٦٢)ذكره الكتاني: محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنه المشرفه، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعه الاولى.(ص١٢١)، واقتبس منه أصحاب المصنفات في الرجال؛ كالذهبي وابن حجر وغيرهم.

٢١.مسند حديث ابن جريج[٦٣].

٢٢.مسند حديث الزهري[٦٤].

٢٣.مسند حديث سفيان الثوري[٦٥].

٢٤.مسند حديث شعبة بن الحجاج[٦٦].

٢٥.مسند حديث الفضيل بن عياض، وداود الطائي، وابن مهلهل الضبّي[٦٧].

٢٦.مسند حديث مالك بن أنس[٦٨].

٢٧.مسند حديث يحيى بن سعيد القطان[٦٩].

٢٨.مسند حديث علي بن أبي طالب[٧٠].

٢٩. مسند حديث منصور بن زاذان الواسطي[٧١].

٣٠.مناسك الحج[٧٢].

٣١.من حدث عنه ابن أبي عروبة ولم يسمع منه[٧٣].

٣٢. الوفاة النبوية[٧٤].

• • •

ثامناً: مذهبه، وعقيدته.

المحـــدث بطـــبعه فقـــيه، وإن كان ينتسب لمذهب معينن، إلا أنه يحتكم للحديث صحة وضعفاً، والمشهور عن الإمام النّسائي أنّهُ شافعيٌ المذهب، فقد قال ابن الأثير–رحمه الله–: " كان شافعياً، وله مناسك على مذهب الشافعي" [٧٥].

---

(٦٣)ذكره ابن خير الاشبيلي في الفهرست، مصدر سابق.(١٤٦).

(٦٤)ذكـــره ابـــن خيـــر الاشبيلي في: الفهرست، مصدر سابق. (ص١٤٥)، وسماه مسند حديث الزهري بعلله والكلام عليه.وسماه السخاوي: غرائب الزهري(بغية الراغب المتمني ص٩٥).

(٦٥)ذكره ابن خير الاشبيلي: الفهرست، مصدر سابق. (ص١٤٦).

(٦٦)المصدر السابق نفسه.

(٦٧)ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنه المشرفه،مصدر سابق. (ص١١٠).

(٦٨)المصدر السابق نفسه.

(٦٩)ذكره ابن خير الاشبيلي في الفهرست، مصدر سابق. (ص١٤٨).

(٧٠)ذكره المزي في تهذيب الكمال،مصدر سابق. (٣٩٦/١و١٢٦/٢و٢٥٨/٢)، ومواضع أخرى كثيرة.

(٧١)ذكره السخاوي في بغية الراغب،مصدر سابق. (ص٩٥)

(٧٢)ذكره ابن الأثير في جامع الأصول (١١٦/١)، كما ذكره رضا كحالة في معجم المؤلفين(٢٤٤/١).

(٧٣)طبع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي، حلب–سوريا، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٣٦٩هـ تحت عنوان: مجموعة رسائل في علوم الحديث. كما طبع في نهاية التاريخ الصغير، للبخاري.

(٧٤)طبع بتحقيق: محمد السعيد زغلول، ونشرته: مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة–مصر.

(٧٥) جامع الأصول في احاديث الرسول.(١٩٦/١–١٩٧).

كمـــا أنـــه مترجم في طبقات الشافعية[٧٦]، لكنّ النّسائي كان له بعض الاجتهادات في بعض المسائل الفقهية، وما صح من الحديث عنده فهو مذهبه.

وهـــناك الكثير من الأمثلة التي تُظهر اجتهاد الإمام النّسائي في بعض الأمور الفقهية، وعـــدم تقيده المطلق بالمذهب الشافعي؛ فقد أخرج في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مـــس الـــرجل امرأته لغير شهوة: ثلاثة أحاديث جميعها عن عائشة، وقال: " أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بن سعيد عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلَيَّ فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِـيهَا مَصَـــابِيحُ، وفـــي الرواية الثانية قالت: فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فضممتها إلي ثم يسجد، وفي الثالثة قَالَتْ: "فَقَدْتُ النَّبِي ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَجَعَلْتُ أَطْلُبُهُ بِيَدِي فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ سَاجِدٌ يَقُولُ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ"[٧٧].

وهـــذه الأحاديث مروية في الصحيحين، وغالب كتب السنة، ولكن الجديد في الأمر أن النّســـائي بوّب لها بباب: ترك الوضوء من مس الرجل امرأته لغير شهوة، في حين أن الإمام الـــبخاري أخـــرجها في كتاب الصلاة ، وفي أبواب مختلفة،كباب: "التطوع خلف المرأة"[٧٨]، وباب: "لا يقطع الصلاة شيء" [٧٩]، و باب: "الصلاة خلف النائم" [٨٠]، وغيره.

ويتضح لنا من عنوان الباب عند النسائي، أنه لا يرى الوضوء من مس الرجل امرأته بغير شهوة، وهذا مخالف لمذهب الإمام الشافعي وأصحابه، إذ جاء في كتاب (الأم) للشافعي مـــا نصه:" إذا أفضى الرجل بيده إلى امرأته أو ببعض جسده إلى بعض جسدها لا حائل بينه وبينها بشهوة أو بغير شهوة وجب عليه الوضوء" [٨١] .

وقـــال الـــنووي: "إذا التقت بشرتا رجل وامرأة أجنبية تُشتهى، انتقض وضوء اللامس مـــنهما، سواء كان اللامس الرجل أو المرأة، وسواء كان اللمس بشهوة أم لا، تعقبه لذة أم لا، وســـواء قصـــد ذلـــك أم حصل سهواً، أو اتفاقاً، وسواء استدام اللمس أم فارق بمجرد التقاء

---

(٧٦)ينظر: السبكي: تاج الدين تقي الدين،طبقات الشافعية الكبرى، دار المعرفه، بيروت- لبنان،الطبعه الثانيه،(٨٤/٢).

(٧٧)النســـائي: أبوعـــبد الـــرحمن النسائي، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حســـن، دار الكـــتب العلمية بيروت-لبنان عام ، الطبعه الأولى ١٩٩٢م (٩٨/١) الأحاديث أرقام (١٥٦-١٥٨)، وهذا المصدر هو مدار بحث هذه الدراسة، وسيشار إليه مستقبلا هكذا: السنن الكبرى(جزء/صفحة) ح رقم(كذا).

(٧٨)ينظر: صحيح البخاري(١-١٠٣/٤)، كتاب الصلاة، حديث رقم (٥١٣).

(٧٩)المصدر السابق نفسه، حديث رقم(٥١٤).

(٨٠)المصدر السابق نفسه، حديث رقم(٥١٢).

(٨١)الشافعي: محمد بن ادريس ابو عبد الله، كتاب الأم، دار المعرفه، بيروت-لبنان، الطبعه الثانيه١٣٩٣هـــ. (١٥/١)

البشرتين، وسواء لمس بعضو من أعضاء الطهارة أم بغيره، وسواء كان الملموس أو الملموس به صحيحـاً أو أشل، زائداً أم أصلياً، فكل ذلك ينقض الوضوء عندنا"[٨٢] .

وأما عقيدة الإمام النسائي-رحمه الله- فهي: عقيدة أهل السنة والجماعة، وهذا واضح مـن خـلال تراجمه في كتاب النعوت، فقد أورد ما يدلل على صفاء عقيدته ونقائها، وكذلك موقفه من قضية خلق القرآن، حيث ذكر الإمام الذهبي: أن قاضي مصر أبا القاسم عبدالله بن أبي العوام قال:" ثنا النّسائي، ثنا إسحاق، ثنا محمد بن أعين، قال: قلت لابن المبارك: إن فلاناً يقول: من زعم أن قول الله تعالى:**﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾**[٨٣] مخلوق، فهو كافر، فقال ابن المبارك: صدق، قال النسائي: بهذا أقول" [٨٤].

وقد نسب له بعض أهل العلم: التشيّع، مثل: ابن تيمية، وابن كثير، والذهبي، وغيرهم، والسـبب فـي ذلـك ما حصل بينه وبين أهل دمشق، وتأليفه كتاباً في خصائص علي ﷺ، وتدريسة في المسجد الأموي من هذا الكتاب مما أثار عليه أهل دمشق كما مر سابقاً[٨٥].

وممـا لاشك فيه أن عقيدة النسائي-رحمه الله- هي عقيدة أهل السنة والجماعة، ومن نظـر في سننه اتضح له ذلك؛ فهي زاخرة بالأمثلة الدالّة على صفاء عقيدته، ونقاء سريرته، وبخاصة كتاب الإيمان، والنعوت، والتفسير، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً.

فالنسـائي لـم يكن شيعياً، إلا أنه كان يحب علياً، وحبُّ عليﷺ ليس تهمةً، بل وسام شـرف لكـل مسلم، وحبُّ الصحابة- وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون ﷺ-، واجب على كل مسـلم ومسلمة؛ لأنهم أحباب رسول اللهﷺ وأصحابه؛ الذين آزروه ونصروه، وجاهدوا معه، وبذلوا كل غالٍ ونفيس في سبيل هذا الدين، والنّسائي-رحمه الله-كان يحب الصحابة كافة، وما تخصـيص عليﷺ، بمصنف؛ يُبرز فضائله إلا للقيام بمسؤوليته تجاه ما رآه في دمشق من انحراف عن عليﷺ، وهذا ما صرح به إذ قال: "دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصـنفت كتاب الخصائص ورجوت أن يهديهم الله" [٨٦]، والدليل على أنه كان يحب الصحابة جميعاً، أنه ألّف كتاباً في فضائل الصحابة[٨٧]، وعندما سئل عن معاوية بغير دمشق قال: " إنما الإسلام كدار لها باب؛ فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر

---

(٨٢)النووي: محيـي الدين بن شرف، المجموع، تحقيق: محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م. (٣٣/٢).

(٨٣)سورة طه، آية (١٤).

(٨٤)الذهبي: ، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق.(٧٠٠/٢) .

(٨٥)ينظر: (ص٨ هامش١٠من هذا المبحث).

(٨٦) تذكرة الحفاظ (٦٩٩/٢).

(٨٧) وهذا الكتاب مطبوع، نشرته: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٤٠٥هـ.

الـــباب إنمـــا يريد دخول الدار قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة" (٨٨)، فهل هذا قول متشيع؟

ولعــل قــول النسائي عن معاوية في موضع آخر -إن صح ذلك عنه- :"لا أجد له من فضيلة" إلا: "لا أشبع الله بطنه"؛ من أجل تخفيف وطأة التعصب لمعاوية، والانحراف عن علي ﷺ، وعن أصحاب رسول الله ﷺ، ومع ذلك فقد عدّ ذلك فضيلة له.

كما ان إخراج النسائي لبعض الأحاديث من طريق معاوية بن أبي سفيانﷺ ينفي عنه تهمة التشيع تماماً(٨٩)، ويثبت أنه ذو عقيدة سليمة.

* * *

المطلب الثاني: التعريف بسنن النسائي الكبرى، والمقارنة بينها وبين المجتبى.

* * *

أولاً: التعريف بالسنن الكبرى وأهميتها.

مــن المعروف أن كتب السنن هي تلك المصنفات التي عنيت بجمع أحاديث النبيّﷺ، بإســـناد المصـــنف إلى النبيﷺويكون التركيز فيها على أحاديث الأحكام، ولهذا ليس فيها إلا الأحاديث المرفوعة، وقلما نجد فيها حديثاً موقوفاً، ومن هذه السنن: السنن الكبرى للنسائي.

وقــد بقـــي هذا الكتاب مخطوطاً ما يزيد عن الألف عام، حتى قام الشيخ عبد الصمد شـــرف الدين في عام ١٩٧٢م بتحقيق الجزء الأول منه، ويحتوي على كتاب الطهارة، ثم قام المحققان: الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي بإخراج السنن كاملة إلى النور، إذ قاما بتحقيقها على ست نسخ مخطوطة، وطبعت في ستة مجلدات إضافة إلى مجلد سابع للفهارس.

وبصـــرف النظر عن وجود بعض التصحيفات والأخطاء، إلا أن هذا العمل يعد جهداً علمياً كبيراً يستحق المحققان عليه الشكر والتقدير.

وفي عام٢٠٠١م صدرت طبعة أخرى جديدة بتحقيق: حسن عبد المنعم شلبي بمساعدة مكــتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، وتحت إشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، وتقع في عشرة مجلدات إضافة إلى مجلدين آخرين للفهارس، ونشرتها مؤسسة الرسالة بدمشق-سوريا، وهــذه الطـــبعة أفضــــل بكثير من الطبعة السابقة، إذ صوبت أكثر التصحيفات السابقة، وفيها تخريج للأحاديث بشكل مختصر، واشتملت على بعض التعليقات المهمة.

---

(٨٨) تهذيب الكمال(١/٣٣٩-٣٤٠).

(٨٩)ينظــر على سبيل المثال لا الحصر: السنن الكبرى(٢/٤٠ح٢٢٣٨و٢/٥٢ح٢٣٧٤، و٢/٤١٦ح٣٩٨١، و٣٩٨٢و٣٩٨٣، و٣/٢٥٥ح٥٢٩٧، و٥/٤٣٧ح٩٤٥١، و٥/٤٧٠ح٩٦٠٥، و٦/٩٥ح١٠١٨٣).

وكتاب سنن النّسائي الكبرى يضم عدداً كبيراً من الأحاديث المروية بسند المؤلف، مرتبة حسب الأبواب الفقهية،إضافة إلى بيان كثير من علل بعض الأحاديث والتعليق عليها؛ فهو يُعدّ كتاب علل.

رواة السنن الكبرى: وصل إلينا كتاب السنن الكبرى برواية جمع من الحفاظ أشهرهم:

١. محدث الأندلس، ومسندها، الثقة، أبو بكر محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن اسحق بن عبد اللّه بن معاوية بن الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي، المعروف: بابن الأحمر، من بيت الإمرة والحشمة، وصل إلى الهند تاجراً وكان يقول: رجعت من الهند وأنا أقدر على ثلاثين ألف دينار، ثم غرقت، وما نجوت إلا سباحة، لاشيء معي، ثم رجع إلى الأندلس، وجلب إليها كتاب السنن الكبير للنسائي، وحمل الناس عنه، وكان شيخاً نبيلاً، ثقة، معمراً (ت٣٥٨هـ) [٩٠].

٢. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة النيسابوري(ت٣٦٦هـ).

ويُعدّ هذان أشهر راويين للسنن الكبرى عن النسائي، والنسخة التي حققها الشيخ عبد الصمد شرف الدين من روايتهما. كما روى كتاب السنن الكبرى عدد آخر من الرواة[٩١].

• • •

ثانياً: أهمية سنن النّسائي الكبرى وأقوال العلماء فيها: حظيت سنن النّسائي الكبرى باهتمام العلماء قديماً وحديثاً، وذلك بسبب جلالة مصنفها، واحتوائها على عدد كبير من الأحاديث، وقلة الأحاديث الضعيفة فيها مقارنة بمجموع ما تحويه من أحاديث، ولكن هذا الاهتمام يبقى قليلاً إذا ما قيس بالاهتمام بكتب السنة الأخرى؛ نظراً لبقائها فترة طويلة مخطوطة، وقد جعلها كثير من العلماء بعد الصحيحين في المرتبة، يقول الإمام أبو عبد الله

---

(٩٠) سير أعلام النبلاء (٦٨/١٦-٦٩)باختصار.

(٩١) هم: محمد بن القاسم بن محمد بن سيار القرطبي(ت٣٢٧هـ)، وعلي بن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي(ت٣٥١هـ)، وأبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني(ت٣٥٧هـ)، وأبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني(ت٣٦٠هـ)، وأبو علي الحسن بن الخضر بن عبد الله الأسيوطي(ت٣٦١هـ)، وأبوبكر الدينوري أحمد بن محمد بن إسحاق السنّي (ت٣٦٤هـ)، وأبو موسى عبد الكريم بن أحمد بن شعيب(ابن المصنف، ت٣٦٧ هـ)،وأبومحمد الحسن بن رشيق العسكري (ت٣٧٠هـ)، وأحمد بن محمد بن إسماعيل المصري المهندس (ت ٣٨٥هـ)، وأحمد بن عبد الله بن الحسن العدوي(أبوهريرة)، وأبو الطيب محمد بن الفضل بن العباس.انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر(٢٧/١)، وبغية الراغب المتمني للسخاوي(١٣٣-١٣٨)وينظر: **الطوالبة**، محمد عبد الرحمن، الحافظ المزي والتخريج في كتابة تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، دار عمار، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.(ص١٥٨-١٦٠) وقد استخرجت سني وفياتهم من كتب التراجم ورتبتهم حسب أقدمية الوفاة باستثناء آخر اثنين لم أستطع تحديد سني وفاتهم فأخرتهم.

ابــن رُشــيد[٩٢] فــيما نقله عنه الشيخ عبد الصمد شرف الدين: " كتاب النَّسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقتي البخاري، ومسلم مــع حــظ كبيــر من بيان العلل، وفي الجملة، فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضــعيفاً، ورجــلاً مجــروحاً..ويقول أبو الحسن المعافري: "إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث، فما خرجه النَّسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره" [٩٣].

ويقول الحافظ ابن حجر:" ... فكم رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجنب النَّسائي إخــراج حديثه، بل تجنب النَّسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين" [٩٤]، وقال ابن كثير:" وقد أبان في تصنيفه عن حفظ وإتقان، وصدق وإيمان، وعلم وعرفان" [٩٥].

وقــال الســخاوي:" وبالجملــة فكتاب الإمام النَّسائي-رحمه الله- أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ولكن إنما أخّروه عن أبي داود والترمذي لتأخره عنهما وفاة " [٩٦].

• • •

ثالثاً: المقارنة بين السنن الكبرى للنسائي، والسنن الصغرى المنسوبة إليه.

الســنن الكبــرى هي الأصل الذي أخذت منه السنن الصغرى، (وهي نموذج مختصر للســنن الكبــرى)؛ إذ ان أحاديــث الصغرى أقل من نصف الأحاديث الموجودة في الكبرى؛ فالكبــرى تحتوي على (٨٣) كتاباً فيها (٤٧٧٠) باباً، و(١١٧٧٠) حديثاً بينما تحتوي السنن الصــغرى علــى (٥١) كــتاباً في (٢٤٥٨) باباً، و(٥٧٧٤) حديثاً [٩٧]فقد حُذفت كتبٌ كاملة وأدمجت كتبٌ أخرى؛ فمثلاً: كتاب (الأيمان والكفارات)، وكتاب (النذور)في الكبرى ،جمعا في كتاب (الأيمان والنذور) في الصغرى، وكتاب (الأشربة)، وكتاب (الأشربة المحظورة)، جُمعا فــي كتاب (الأشربة)، وحذف منهما بعض الأحاديث، وكتاب (الصيد والذبائح) ، وكتاب (ما قذفه البحر)، أضيفت أحاديث الكتاب الثاني في نهاية الكتاب الأول،وحُذف اسم الكتاب الثاني.

---

(٩٢)هــو: أبــو عــبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهري السبتي، له كتاب السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين البخاري في السند المعنعن(ت٧٢١هــ) ينظر: النكت على كتاب ابن الصــلاح (٤٨٤/١).

(٩٣)مقدمــة الســنن الكبرى بتحقيق: عبد الصمد شرف الدين(ص١٨)وهو منقول عن كتال ملء الغيبة بما جمع بطول الغيبة في الرحلة الوطيبة إلى مكة وطيبة لابن رشيد بتحقيق: محمد الحبيب خوجه.

(٩٤)ابــن حجــر: احمــد بن علي بن محمد العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة- السعودية، الطبعة الأولى، (٤٨٢/١).

(٩٥)ابن كثير: البداية والنهايةمصدر سابق. (١٢٣/١١).

(٩٦)بغــية الراغب المتمني في ختم النسائي. (ص٩٥)ومع أن بعض أصحاب هذه الأقوال يقصدون المجتبى لا السنن الكبــرى؛ لأنهــم لم يحددوا ذلك، إلا أن كلامهم ينطبق على الكبرى؛ لأنها هي المشهورة عند المتقدمين، والمزي اعتمد عليها؛ فبعض الأحاديث التي عزاها للنسائي، نجدها في الكبرى ولا نجدها في الصغرى.

(٩٧)يراعى الاختلاف بين الطبعات.

وكـذلك بعض الكتب غُيِّرت أسماؤها مع بقاء الأحاديث نفسها؛ مثل: كتاب (الخمس) في الكبرى، أصبح اسمه في الصغرى، كتاب (قسم الفيء) مع بقاء الأحاديث نفسها، و(كتاب المحاربــة)أيضاً، أصبح اسمه كتاب (تحريم الدم) مع بقاء الأحاديث نفسها، إضافة إلى بعض التغيير والتبديل والحذف والإضافة في بعض الأبواب والأحاديث في مواضع أخرى.

وقـد قمت بإجراء مقارنة دقيقة لبعض أجزاء السنن الصغرى مع ما يقابلها من السنن الكبرى، مقارنة دقيقة على مستوى الحديث الواحد، في رسالة الماجستير التي تقدمت بها إلى الجامعة الأردنية عام١٩٩٩م[٩٨]، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها كما يلي:

١. بعــض الكــتب والأبــواب الموجودة في السنن الكبرى تم دمجها مع بعضها في السنن الصغرى، مما جعل عدد الكتب في الصغرى أقل منه في الكبرى.

٢. فــي بعــض الأحيان كانت الأحاديث في الصغرى تزيد عنها في الكبرى، وهذا يتنافى مع مبدأ الاختصار والاجتباء.

٣. اختصــــار عدد من الأبواب والأحاديث بطريقة تسترعي النظر، إذ أُثبت عدد من الأبواب في بداية الكتاب وأُسقط الباقي كلياً ، كما حصل في كتاب عشرة النساء، إذ أُثبــتت الأبــواب الأربعة الأولى وأُسقطت الأبواب الباقية، وهي (١١٣) باباً،و(٣٤٤) حديثا، وهذا اختصار مخل، ولا يسمى اجتباءً بل اجتثاثاً !.

ومـمـــا هو جدير بالذكر أن الإمام النَّسائي، كان من خيرة طلاب العلم في(الانتخاب)، وقد ذُكر هذا في ترجمته، ولا أظن هذا النوع من الاختصار يصدر عنه.

٤. استبدال أسماء بعض الكتب والإبقاء على الأبواب والأحاديث، مما يوهم أن أسماء هــذه الكــتب جديــدة، وغير موجودة في السنن الكبرى،[٩٩] مما يجعلنا نشك في أن عملية الاختصار هذه من عمل النَّسائي نفسه.

• • •

---

(٩٨)ينظــر: الزعبــي: محمــد مصلح محمد، نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان١٩٩٩م.(ص١٨-٣٥).

(٩٩)وهذا ما ظنه زميلي: علي أبو الشكر في رسالته: علل النَّسائي في السنن الصغرى، في معرض مقارنته بين السنن الصــغرى والكبــرى(ص١٤)،إذ قــال:" وأورد في المجتبى كتاب تحريم الدم بكل تفريعاته وهو مما ليس في الكبرى" ، وعدَّ ذلك أحد الأدلة على أن السنن الصغرى من تصنيف النَّسائي نفسه. والصحيح: أنَّ كل أبواب هذا الكتاب وأحاديثه بالإضافة إلى ثلاثة أحاديث أخرى غير موجودة في الصغرى أوردها الإمام النَّسائي في السنن الكبرى في كتـــــــاب: (المحاربة)، وجعل أول أبواب هذا الكتاب :باب تحريم الدم.

رابعاً: هل السنن الصغرى من عمل النسائي أم من عمل غيره؟

من المعروف بين أهل العلم، أن سنن النسائي إذا أطلقت فالمراد بها: (الصغرى)، وقــد اشتُهرت وتم تداولها أكثر من الكبرى؛ لأنها طبعت مبكراً؛ فقد ظهرت الطبعة الأولى مـــنها عام (١٩٣٠م)، كما هو مدون على طبعة دار البشائر الإسلامية، في حين أن السنن الكبرى لم ترَ النور مكتملة إلا في بداية التسعينات من القرن الماضي، وبالتحديد عـــــام (١٤١١هـــ/١٩٩١م) باســتثناء الجزء الأول منها؛ الذي طبع بتحقيق: الشيخ عبد الصمد شرف الدين عام (١٣٩٢هـــ/١٩٧٢م) ويحتوي على كتاب الطهارة فقط.

وقد انقسم العلماء في نسبة السنن الصغرى لمصنفها إلى فريقين:-

الفــريق الأول: يرى أن السنن الصغرى من تأليف وتصنيف الإمام النسائي نفسه، وقد اجتباها من الكبرى بناءً على طلب أحد الأمراء في عصره، ويمثل هذا الرأي:

١. الإمـــام ابـــن الأثير: حيث قال: "... وسأل بعض الأمراء أبا عبد الرحمن عن كـــتابه السنن: أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً، فصنع المجتبى، فهو (المجتبى من السنن) ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلم في إسناده بالتعليل"(١٠٠).

٢. الحـــافظ ابن كثير: قال عند ذكر النسائي في البداية والنهاية: " وقد جمع السنن الكبير وانتخب منه ما هو أقل حجماً منه بمرات" (١٠١).

٣.الامـــام السخاوي قال بعد أن أورد القصة التي ساقها ابن الأثير قال: "وهو أصح مما قاله غيره: إن المجرِّدَ هو أحد رواته، الحافظ أبو بكر بن السني" (١٠٢).

٤. الامـــام الكتاني إذ قال:" وسنن النسائي الكبرى ومنها لخص الصغرى تاركاً لما تكلم في إسناده بالتعليل" (١٠٣).

٥.الشـــيخ عبد الصمد شرف الدين: قال في مقدمة تحقيق تحفة الأشراف: " ومما لا مراء فيه أن النسائي صنَّف أولاً "السنن الكبرى" ومنها اختصر " السنن الصغرى" كما يؤخذ من اسمها " المجتبى " (١٠٤).

٦.ومن المستشرقين: كارل بروكلمان، إذ قال عن كتاب السنن الكبرى: " واختصره المؤلف نفسه في كتاب المجتبى بحذف الأحاديث الضعيفة"(١٠٥).

---

(١٠٠)جامع الأصول من أحاديث الرسول (١/١١٦).

(١٠١)البداية والنهاية(١١/١٢٣-١٢٤).

(١٠٢) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي(ص٥٣).

(١٠٣)الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص٣٢) .

(١٠٤)تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف(١١/١٢٣-١٢٤).

٧.ومن المعاصرين: الدكتور فاروق حمادة، محقق كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي، إذ تعرض لمناقشة هذه القضية في مقدمة الكتاب، فقال: "وأما الجانب الآخر فيرى أن المجتبى هو من صنع النسائي نفسه، اختصره من السنن الكبرى، وابن السني مجرد راوية له...وهو الرأي الذي أصوبه وأرتضيه"(١٠٦).

الفـــريق الثانـــي: يرى العلماء من هذا الفريق، أن السنن الصغرى ليست من عمل النسائي، وإنما من عمل تلميذه ابن السني، أو من جاء بعده ويمثل هذا الفريق:

١. الإمــــام الذهبي: فقد قال في ترجمة ابن السني: " هو الذي اختصر سنن النسائي الكبـــرى، واقتصــــر على رواية المختصر، وسماه: (المجتبى) سمعناه عالياً من طـــريقه"(١٠٧)، وفي موضع آخر -بعد أن روى قصة أمير الرملة- قال: "هذا لم يصح، بل المجتنى اختيار ابن السني"(١٠٨).

٢.الإمــــام الســـبكي صاحب كتاب: (طبقات الشافعية الكبرى) بعد ذكر ترجمة ابن السني قال:" واختصر سنن النسائي" (١٠٩).

٣.الإمام السيوطي قال في ترجمة ابن السني: " صاحب عمل اليوم والليلة، وراوي سنن النسائي ، كان صدوقاً، اختصر السنن وسماه: المجتبى"(١١٠).

٤.ابـــن العمـــاد الحنبلـــي: قـــال بعد ترجمة ابن السني نقلاً عن ابن ناصر الدين الدمشقي: "هو الذي اختصر سنن النسائي واقتصر على رواية المختصر، وسماه المجتبى"(١١١). ويبدو لي أنّ هذا رأي ابن العماد-أيضاً-؛ لأنه لم يعترض عليه.

٥. الإمــــام الزركلي صاحب الأعلام، حيث يقول في ترجمة ابن السني: " محدث، ثقة، شافعي، من تلاميذ النسائي، صنف كتباً منها: "المجتبى"(١١٢).

٦. ومـــن المعاصـــرين: الدكتور بشار عواد معروف(١١٣)، والدكتور عبد الرحمن كوثر، محقق كتاب: عمل اليوم والليلة، لابن السنّي؛ إذ عدّ اختصار السنن الكبرى

---

(١٠٥)بروكلمان: كارل، تاريخ الأدب العربي، دارالمعارف، القاهره - مصر، الطبعه الخامسه، (١٩٧/٣).

(١٠٦)النســـائي: أحمد بن شعيب بن علي، عمل اليوم والليلة، المكتب التعليمي، السعودي- المغرب، الطبعه الأولى، مقدمة المحقق(ص٦٩)، تحقيق: فاروق حماده.

(١٠٧) سير أعلام النبلاء(٢٥٦/١٦)، وتذكرة الحفاظ (٩٤٠/٣).

(١٠٨) سير أعلام النبلاء(١٣١/١٤).

(١٠٩)(٣٩/٣).

(١١٠)طبقات الحفاظ(٣٨٠/١).

(١١١) ابن العماد: عبد الحي بن أحمد العكبري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى،(٤٧/٣).

(١١٢)الزركلي: خير الدين، الأعلام، دارالفكر، بيروت- لبنان، الطبعه الثانيه١٩٧٧م. (٢٠٩/١).

مــن مآثــر ابــن الســنّي[114]، وكذلك الدكتور همام سعيد، فانه يرى أن السنن الصغرى ليست من عمل النسائي، بل وذهب إلى أبعد من ذلك حيث نفى أن يكون هذا التصنيف من عمل ابن السنّي -أيضاً- [115].

* * *

الترجيح:

بناءً على الدراسة المشار إليها[116]، فإنني أرجح بأن السنن الصغرى ليست من عمل النســائي؛ وذلك لوجود خلل واضح في الاختصار يُستبعد أن يفعله النسائي، وهو العالم الناقد المتبحــر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن القصة التي يستشهد بها أصحاب الرأي الأول علــى أن السنن الصغرى من اختصار النسائي نفسه، وأن الاختصار تمّ بناءً على طلب أمير الرملة من النسائي أن يجرد الصحيح، ويترك الأحاديث المتكلم فيها بالتعليل، فهذه القصة غير ثابتة لا سنداً ولا عقلاً، وقد نص كثير من العلماء على ذلك، حتى أن الشيخ عبد الصمد شرف الــدين، وهو أحد الذين عزوا السنن الصغرى للنسائي، رد هذه القصة قائلاً: "...تلك الرواية الــركيكة الحاكــية بــأن مؤلفها أهداها لبعض الأمراء... وكفى بها كذباً وزوراً أنها لا إسناد لها"[117]، ثم يتابع قوله في موطن آخر: " هكذا ذكر ابن الأثير هذه الواقعة المزعومة بين أمير مجهول وبين إمام حفاظ الحديث النبوي وحامليه في عصره، بدون أي إسناد في إثباتها" [118].

زد علــى ذلــك مــا نُقل عن الإمام النّسائي-رحمه الله- انه كان يتحرز من مجالس السلاطين أو التردد عليهم.

قلــت: وعلى فرض صحة هذه الرواية، فإن الهدف من اختصار السنن لم يتحقق، إذ يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث التي نص الإمام النسائي نفسه على ضعفها، أو نكارتها في

---

(١١٣)ينظر: تهذيب الكمال بتحقيقه(٣٢٨/١) فقد أشار في هامش رقم (٤) إلى أن السنن الصغرى من صنع ابن السني.

(١١٤)مقدمة التحقيق (ص١٣)لكنه رجح قول صاحب "اليانع الجني" في حمل قول الذهبي ومن وافقه على ان ابن السني باشر اختصار السنن الكبرى بأمر من النسائي أو أعانه في اختصاره، انظر: (ص١٤) من الكتاب نفسه.

(١١٥) ســمعت منه شخصياً أثناء دراستي في مرحلة الماجستير، وجاء هذا القول على خلفية دراسة تطبيقية كلفنا بها للمقارنة بين السنن الكبرى والسنن الصغرى بتاريخ ٣/١١/١٩٩٦م وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها قال: "أرجــح بأن السنن الصغرى ليست من عمل النسائي، ولا من عمل تلميذه ابن السني، وعلّل ذلك بأن الاختصار على هذا النحو لا يمكن أن يكون من عمل عالم محقق كالنسائي، ولا يمكن أن يقبل بمثل بهذا الاختصار المخل.

(١١٦)أقصد الدراسة التي قمت بها في رسالة الماجستير والمقارنة بين السنن الكبرى للنسائي والصغرى المنسوبة له.

(١١٧) النســائي: أبــو عبد الرحمن أحمد بن علي، سنن النسائي الكبرى، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، دار القمة، بومباي- الهند، الطبعة الأولى١٩٧٢م. (ص١٧).

(١١٨)المصدر السابق نفسه (ص٢١).

الســنن الكبرى، موجودة في الصغرى-أيضاً-وقد ظهر لي ذلك من خلال دراستي التطبيقية، إضــافة إلى أن بعض هذه الأحاديث ذكرها في الكبرى، وأبان عن علتها وبيّن وضعها ، ثم أعــيدَ ذكــرها فــي الصغرى، وسُكِت عنها، وهذا يوهم بأن هذه الأحاديث صحيحة، إذ إن المصــنف عندما يتكلم على الحديث فقد خرج من العهدة، وأما إذا سكت عليه فهي موافقة منه على أنه لا علة له-على الأغلب-، لاسيما وأن كتاب النسائي يعد كتاب علل، ولم يترك حديثاً عَلِــمَ أن لــه علة إلا أبان عنها، وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر إذ قال عن حديث رواه النسائي:" وأما النسائي فسكت عليه فاقتضى أنه لا علة له عنده"(١١٩).

فكيف نوفق بين هذه القصة المزعومة وبين الواقع؟.

وحتــى لا يكــون القــول بــلا دليل، فقد قمت بإجراء مقارنة بين بعض الكتب في الكبرى وما يقابلها في الصغرى، فوجدت ما يلي:

١. العشــوائية فــي الاختصــار المخل بما هو متعارف عليه من قواعد الاختصار؛ فالهــدف كما يقول أصحاب الرأي الأول: اجتباء الصحيح وترك المعلل، ولكن الذي حدث غير هذا، فقد أُثبت قسم يسير من الأبواب في بعض الكتب في السنن الصغرى، وأسقط الباقي دونما تدقيق أو تمحيص للمحتوى، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

أ.كتاب الصيام، عدد أبوابه في الكبرى(٢١٥) باباً، أُورد منها في الصغرى (٨٥) باباً الأولى، وحُذف (١٣٠) باباً متسلسلاً، تحتوي على(٥٩٠) حديثاً، ثم حُذف كتاب الاعتكاف بأكمله وهو يحتوي على (٢٦) بــابــاً، و(٩٤) حديثاً، وبذلك يكون قد أسقط(٦٨٤)حديثاً متسلسلاً وهذا اختصار مخل بلا ريب.

ب. كتاب الحج، وهو يحتوي على(٣١٤) باباً، و(٦٩٤)حديثاً في الكبرى، أُورد منه في الصغرى (٢٣١)باباً، و(٤٦٧)حديثاً، وأسقط (٨٣) باباً، و(١٢٧) حديثاً، والأبواب المحذوفة وأحاديثها متسلسلة من نهاية كتاب الحج في الكبرى.

جـــ. كتاب عشرة النساء، وهو يحتوي على(١١٧) باباً، و(٣٩٨) حديثاً، لم يذكر مــنها فــي السـنن الصــغرى ســوى أربعــة أبــواب هــي الأولى في الترتيب وتضم(٢٧) حديثاً فقط، وأسقطت باقي الأبواب البالغة(١١٣) باباً،فيها(٣٧١) حديثاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل جميع هذه الأحاديث المسقطة معلولة؟

والجواب: لا، إذ أن بعضها موجود في الصحيحين، كما أن بعض الأحاديث المنكرة التــي نبه عليها في الكبرى، ذُكرت في الصغرى دون التنبيه عليها، وهذا لم نتعود

---

(١١٩)ينظــر: ابــن حجــر، أحمد بن علي، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهر-مصر، الطبعة الأولى١٩٩١م.(٤١٣/١).

عليه من النسائي، كما وُجدت بعض الأحاديث المنكرة في الصغرى لم تُذكر أصلاً في الكبرى، فما الداعي لذكرها إذا كان الهدف من الاجتباء؛ تجريد الكتاب من الأحاديث المعلّة؟.

٢. إنتفاء هدف الاختصار؛ لأنّ مصنِّف الصغرى أضاف كتباً وأبواباً جديدة لم تكن موجودة في الكبرى، مثل: كتاب المياه، والحيض، والاستحاضة، والغسل والتيمم، ومعظم أحاديث هذه الكتب تكرار لأحاديث وردت في كتاب الطهارة بأسانيدها ومتونها، وحتى بصيغ التحمل نفسها ، فذكرها المصنف مرتين، مرة في كتاب الطهارة، ومرة في كتاب آخر من هذه الكتب، وقد اخترت بعض هذه الأحاديث من كتاب الطهارة في الجزء الأول على سبيل المثال لا الحصر:

ففي الصفحة(٥٠)من كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء ذُكر حديث رقم(٥٣)، ثم أعيد في الصفحة(١٩١) كتاب المياه، الباب نفسه حديث رقم(٣٢٨)، وفي الصفحة (٥٤)من الكتاب نفسه، باب الوضوء بماء الثلج والبرد، ذُكر حديث رقم(٦١) ثم أعيد في الصفحة(١٩٢)كتاب المياه، والباب نفسه حديث رقم(٣٣٢)، وفي الصفحة (١٣٢)باب جمع المستحاضة بين الصلاتين ذكر حديث رقم(٢١٣)ثم أعيد في الصفحة(٢٠٢) كتاب الحيض والاستحاضة، والباب نفسه حديث رقم(٣٥٨)، وفي الصفحة(١٣٣) باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ذكر ثلاثة أحاديث ذوات الأرقام(٢١٥و٢١٦و٢١٧) ثم أعيدت هذه الأحاديث في الصفحة(٢٠٣)من كتاب الحيض والاستحاضة في الباب نفسه وبالأرقام(٣٦٠و٣٦١و٣٦٢). والأمثلة كثيرة.

٣. إضافة بعض الأحاديث إلى السنن الصغرى؛ وهي في الأصل لا تعدو أن تكون متابعات وشواهد لما ورد في الكبرى، حيث إنّ أصولها موجودة في الكبرى، وهذا يؤدي إلى التطويل أيضاً.

وأتساءل مرة أخرى، ما الداعي لإعادة هذه الأحاديث مرة أخرى بأسانيدها ومتونها؟ وهل هذا يتفق مع مبدأ الاختصار؟

٤. اختلاف ألفاظ التحمل والأداء بين الصغرى والكبرى، وكذلك اختلاف في بعض الأسماء والألفاظ الأخرى.

٥. الاختلاف في استخدام حرف التحويل بين الكبرى والصغرى، إذ استخدم حرف(و) للتحويل في الكبرى، بينما استخدم حرف(ح) في الصغرى، ومثال ذلك: الأحاديث أرقام (٤٥٠١و٤٢٩٤و٤٣٠٠و٧٠٠٦) في الكبرى، ويقابلها الأحاديث أرقام(٤٢٢٦و ٣٠٨٧و٣٠٩٢و٧٠٠٧) في الصغرى، وهذا في السنن كلها تقريباً.

٦. وجـــود تعليق نُسب لتلميذ الإمام النسائي على أحد الأحاديث في السنن الصغرى، ومـــثال ذلـــك: ما جاء عقب حديث رقم (١٥٤٠) المتعلق بصلاة الخوف، حيث قال بعـــده: "قـــال أبو بكر بن السني: الزهري سمع من ابن عمر حديثين ولم يسمع هذا مـــنه"[١٢٠]. وهذه لمحة سريعة خلال السنن كلها، ولعلها زلّـــــة من صاحبها لتكون دليلاً على عدم نسبة هذا الاختصار المخل للنسائي.

٧. انـــتفاء القول بأن السنن الصغرى خلت من الأحاديث الضعيفة؛ بدليل أن معظم الأحاديث المنكرة والضعيفة والمتكلم عليها من قبل الإمام النسائي نفسه في الكبرى قـــد وجـــدت في الصغرى، إضافة إلى وجود بعض الأحاديث المنكرة أضيفت إلى الصغرى، ولم توجد في الكبرى أصلاً، وكذلك بعض الأحاديث المنكرة أو الضعيفة التي تكلم عليها النسائي وأبان عن علتها في الكبرى ذكرت في الصغـــرى من غير بـــيان حالهـــا، وسُكِتَ عليها ومثال ذلك: الأحاديث ذوات الأرقام(٣٥٤١و٧٠٠٤و ٩٤٦٥و٩٥٠٨) قال عنها في الكبرى: إنّها "منكرة"، وذكرت في الصغرى بالأرقام (٤٠٨٩و٤٨١٥و٥١٧٨و٥٢١٠) بأسانيدها ومتونها، دون ذكر أنها منكرة ولم يُعلق عليها بشيء، وهذا يوهم بأنها صحيحة ولا علة لها؛ إذ المعروف عن الإمام النسائي أنـــه لا يســـكت عن حديث معلول، وهذا ما يعرفه عنه النقاد ، وقد سبق ذكر قول الحافظ ابن حجر في: نتائج الأفكار، قوله :"وأما النسائي فسكت عليه فاقتضى أنه لا علة له عنده" [١٢١]، فهل هذا ينطبق على سكوت المصنف في السنن الصغرى على مثل هذه الأحاديث؟

٨. اعـــتماد المحدثين والنقاد في العصور المتقدمة في مصنفاتهم على سنن النسائي الكبرى دون الصغرى؛ لا يتناسب مع القول بأن الصغرى مجتباة من الكبرى وأنها صحيحة الأحاديث، ومنهم:

أ. كـــتاب الإشـــراف علـــى الأطراف للحافظ ابن عساكر جمع فيه أطراف كتب السنن الأربعة، واعتمد في أطراف النسائي على رواية ابن حيوة، وهو من رواة الكبرى[١٢٢].

ب. كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي اعتمد على تسع روايات لسنن النسائي سبعة منها رواتها هم من رواة السنن الكبرى، وهناك بعض الإحالات في التحفة على سنن النسائي الكبرى لم توجد في الصغرى، ووجدت في الكبرى[١٢٣].

---

(١٢٠)السنن الصغرى(٣/ ١٩٣).

(١٢١)نتائج الأفكار(٤١٣/١)، وينظر ص٢٦ من هذا المطلب.

(١٢٢)عمل اليوم والليلة للنسائي، مقدمة التحقيق(ص٨١)وينظر: الحافظ المزي والتخريج في كتابه...(ص١٥٨-١٦٠).

جـ. تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي، لعبد الله بن محمد بن أسد الجهني، وهذا الكتاب مبني على الكبرى[١٢٤].

" ومما هو جدير بالذكر أن قول المنذري في مختصر سنن أبي داود: "أخرجه النسائي"، إنما يعني: السنن الكبرى، لا المجتبى الذي صنعه ابن السني، وكذلك الحافظ المزي في الأطراف، يعني: الأصل، لا المختصر، وكل حديث عزاه المحققون من أئمة هذا الفن إلى النسائي ولم نجده في المجتبى فهو موجود لا محالة في السنن الكبرى" [١٢٥].

وعلى ضوء ما تقدم أرى أن السنن الصغرى المعروفة بـ "المجتبى" التي بين أيدينا مادتها مأخوذة من سنن النسائي الكبرى، ولكن طريقة تصنيفها واختيار أحاديثها وترتيبها يستبعد أن تكون من عمل النسائي نفسه، وذلك لأن الإمام النسائي مؤلف السنن الكبرى أفنى عمره في جمعها وتصنيفها، وهي تمثل عنواناً لجميع أعماله العلمية، فلا يعقل أن يختصره على هذا النحو الذي يظهر بوضوح إحداث شرخ كبير في السنن، ولو أراد أن يختصر هذا الكتاب لاختار أفضل ما فيه دون أن يخل بمقاصد الكتاب، ولذلك أرجح الرأي الثاني القائل : إن السنن الصغرى ليست من تصنيف النسائي، وإنما من فعل أحد تلاميذه الذين جاءوا بعده، ورووا عنه السنن الكبرى، فاختصر هذا الكتاب منه على النحو الذي نراه، ثمّ نُسِبَ المختصر خطأً للإمام النسائي؛ لأنه مروي بأسانيده، معتمدين على الرواية المزعومة التي ساقها ابن الأثير، ولم يُسبق بها، والتي ثَبَتَ بطلانها، وهذا الوهم لم يحصل لسنن النسائي فحسب، وإنما حصل مثله الكثير، سواءً في أسماء الكتب أو أسماء مؤلفيها؛ بسبب خطأ النساخ أو المحققين، عن قصد، أو عن غير قصد، فالتاريخ الأوسط للإمام البخاري، نُشر تحت عنوان: التاريخ الصغير، وكتاب التحبير في المعجم الكبير للإمام السمعاني، صوابه: منتخب شيوخ السمعاني، أو مختصر التحبير في المعجم الكبير، وكتاب معرفة أنواع علوم الحديث للإمام أبو عمرو ابن الصلاح، طُبع باسم مقدمة ابن الصلاح[١٢٦]وغيرذلك.

• • •

---

(١٢٣)ينظر: الطوالبة، محمد عبد الرحمن، الحافظ المزي والتخريج في كتابة تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، دار عمار، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٧مـ (ص١٥٨-١٦٠).

(١٢٤)عمل اليوم والليلة للنسائي، مقدمة التحقيق(ص٨٨).

(١٢٥)من قول الدكتور بشار عواد في هوامش تهذيب الكمال (٣٢٨/١).

(١٢٦)ينظر:الدكتور: موفق عبد الله عبد القادر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٤هـ-١٩٩٣م. (ص٨٥-١١٦).

خامساً: منهج الإمام النسائي، وشرطه في السنن الكبرى

عُنـــي الإمام النسائي بطريقة التصنيف، والتبويب، والتنبيه على فقه الحديث، وعلله، وبـــيان مواضـــع الاختلاف، وبيان الصحيح منها، كما أنه تفنن في اختيار التراجم، وعناوين الأبـــواب، وصاغها بأسلوب جيد، ويعدُّ كتاب سنن النسائي الكبرى، أحد كتب العلل، ومرجعاً علمياً في دراستها.

• • •

١. منهجه في السنن:

الإمـــام النسائي ليس محدثاً فقط، بل هو فقية أيضاً، ويظهر ذلك واضحاً من خلال كثرة التفريعات الفقهية في الأبواب، فموضوع الاستعاذة؛ الذي لا يزيد عن باب أو بابين في كتب السنن الأخرى، أفرد له النسائي كتاباً مستقلاً فيه(٦٧) باباً، وكتاب السهو جعله النسائي في (١٠٥) أبواب، في حين أن البخاري جعله تسعة أبواب، والترمذي جعله في تسعة عشر باباً، وأبو داود جعله في اثني عشر باباً.

ولهذا نجد الناحية الفقهية ظاهرة بشكل بارز عند الإمام النَّسائي، دون إغفال لجانب الصناعة الإسنادية، فجمع بين طريقة البخاري الفقهية، وطريقة مسلم الإسنادية، كما انه اهتم ببـــيان العلـــل، والاخـــتلاف على الرواة، ومن أهم مميزات منهج الإمام النسائي في سننه الكبرى ما يلي:-

أ. **التـــراجم:** تمتاز تراجم الأبواب عند النسائي بقصرها، وقلة الأحاديث التي تحتوي عليها تلك التراجم؛ فأغلب الأبواب لاتضم سوى حديث أو حديثين، ومثال ذلك: كتاب البيعة، فيه(٤٣) باباً،و(٦٦)حديثاً،وكتاب التطبيق، فيه(١٠٣) أبواب، و (١٤٩) حديثاً. وتمتاز هذه التراجم، بأنها سهلة الفهم واضحة الدلالة، مستنبطة من مضمون الأحاديث على الأغلب.

ب. **التكـــرار:** يكـــرر النسائي الأحاديث، إلا أن هذا التكرار لا يخلو من فائدة كزيادة لفظـــة، أو تصريح بالسماع إن كان الراوي مدلساً، أو التعريف براوٍ مبهم، أو إبراز علـــة، وأحـــياناً، يكرر الأحاديث فقط لتتناسب مع عنوان الترجمة دونما فائدة جديدة، وهذا قليل، ولعله استفاد هذا من الإمام البخاري الذي برع في ذلك.

ت. **الاختصـــار:** أحياناً يختصر المتن فيذكر السند بطوله، ويحذف المتن، ويستعيض عـــنه بقـــوله: نحوه أو مثله، وهذا كثير، ومثاله: الأحاديث (٦٣٤١و٦٣٤٢و٦٣٤٣و

٦٣٤٤و٦٣٤٥) ذكر السند بطوله، وطرف الحديث ثم قال:"...وساق الحديث" [١٢٧]، والأحاديث(٢٧١و١٤١١و٤٨٠٨)، ساق السند بطوله ثم قال: "مثله"[١٢٨]، وحديث (٤٩٩٣)، ذكر السند بطوله، ثم ذَكر أول المتن، وقال: فذكر مثل حديث ابن عيينة، عن الزهري. ولعله استفاد هذا ممن سبقه كالإمام مسلم وغيره .

ث. **التحويل:** يستخدم النسائي حرف التحويل(و) في السنن الكبرى، ومثاله: الأحاديث (٤٢٩٤و٤٣٠٠و٤٧٨٤و٤٨٢١و٧٧٥٠) [١٢٩]، وغيرها كثير.

ج. **جمع الشيوخ:** يجمع النسائي بين شيوخه في السند الواحد، بقصد الاختصار أو بقصد تعزيز السند إن كان أحدهم ضعيفاً، إلا أنه ينسب اللفظ لأحدهما على الأغلب، ومثاله: حديث(٤٩٠٧) قال: "أخبرنا عمرو بن علي، ومحمد بن بشار قالا: ثنا عبد الرحمن، ثنا حماد بن سلمة، عن مطر، عن الحكم، أن عمر قال: "من ملك ذا رحم محرم فهو حر"، **اللفظ لعمرو**" [١٣٠]، وهذا المنهج ربما استفاده الإمام النسائي من الإمام مسلم الذي سار فيه على طريقة الإمام أحمد، ومن بعدهما ، الإمام الترمذي- رحمهم الله جميعاً-[١٣١].

ح. **الناسخ والمنسوخ:** اهتم النسائي بالناسخ والمنسوخ، وهو يقدم المنسوخ ثم يتبعه بالناسخ، ولا يخالف هذه القاعدة إلا نادراً، ولعله تأثر في ذلك بشيخه الإمام أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)واستفاد منه إذ إن معظم الأبواب المتعلقة بالنسخ كانت عند كل منهما نصاً وعلى سبيل المثال: " باب نسخ متاع المتوفى عنها زوجها بما فرض لها من الميراث"[١٣٢]وباب "نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث"[١٣٣]،وغيرها، فقد تطابقت تراجم هذه الأبواب عند كليهما.

---

(١٢٧)السنن الكبرى(٧٤/٤)، وينظر كذلك: (٩/٥) ح(٨٠٠٢)، و(٤٢١/٥) ح(٩٣٧٩)، و(٤٢٣/٥)ح (٩٣٨٧)، و (٤٤٦/٥)ح(٩٤٩٤)و (٤٨٩/٥)ح(٩٧١٠)و (٤٩٠/٥)ح(٩٧١٣) بمثله.

(١٢٨)ينظر: المصدر السابق على الترتيب: (١٢٤/١)قال: مثل ذلك، و(٤٤٣/١)قال: بمثله، و(١٥١/٣)وقال: مثله.

(١٢٩)ينظر: السنن الكبرى(٣/٣)و(٥/٣) و(٣/ ١٤٦) و(١٥٤/٣) و(٤١٧/٤) على الترتيب. وقد استخدم التحويل بالحاء حوالي عشرين مرة فقط، واستخدم التحويل بالحاء لأول مرة في حديث(٤٥٧٨) في المجلد الثالث ص٨٦

(١٣٠)ينظر: السنن الكبرى(١٧٤/٣) كتاب العتق، باب: من ملك ذا رحم محرم. وينظركذلك: (١٩٠/٣)ح (٤٩٩٢)، و(٢١٣/٣)ح(٥١٠١)، و(٢٢٩/٣)ح(٥١٧٩) و(٢٥٦/٣)ح(٥٢٩٩).

(١٣١)ينظر: الإمام الترمذي الموازنة بين جامعه وبين الصحيحين. (ص٧٨)، وينظر: القضاة، أمين، التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية١٩٩٣م.(ص٥-٧).

(١٣٢) أورده النسائي في:السنن الكبرى، كتاب الطلاق(٣٩٧/٣) بينما أورده أبو داود في كتاب الطلاق(٧٠٠/١) .

(١٣٣) أورده النسائي في:السنن الكبرى، كتاب الطلاق (٤٠١/٣) بينما أورده أبو داود في كتاب الطلاق(٦٦٦/١).

وأبو داود كما هو معروف، إمام في هذا الفن، وسننه شاهدة على ذلك. وهو أيضا من كبار النقاد، وله مصنف مستقل في الناسخ والمنسوخ، فلا غرو إذا قلنا أن الإمام النسائي قد استفاد منه.

خ. **الاهتمام بالجانب الفقهي:** حيث نقل بعض الأقوال عن الفقهاء، وصنيعه هذا يشبه صنيع الإمام الترمذي، إذ برع في هذا الجانب(١٣٤). كما نقل صوراً لكتب فقهية في المزارعة، والشركات، والتدبير، والمكاتبة، وغيرها، وتحدث عن أنواع الشركات، ودوّن صورة عقود كتابة هذه الشركات، ثم دوّن عقد التفريق بين الزوجين، وصورة عقد كتابة المملوك وتدبيره وعتقه، وهي فوائد عظيمة تشكل معالم هادية أمام تطور الفقه الإسلامي(١٣٥).

وهذا من بعض وظائف كتب السنة أن تجد فيها ، فوائد مستنبطة من الأحاديث، حتى في تراجم الأبواب؛ يعبّر فيها المصنِّف عن ثقافة العصر الذي يعيشه، وعن حركة المجتمع في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها.

د. **التعريف بالرواة:** عندما يعرض للنسائي راوٍ مهمل في السند، فإنه يعرّف به، ومثاله: مارواه في كتاب الوتر، باب إباحة الصلاة بين الوتر وبين ركعتي الفجر،قال: "أخبرني عبد الله بن فضالة النسائي، قال: أنا محمد-يعني ابن المبارك-قال: نا معاوية، -وهو ابن سلام بن أبي سلام الطيبي، قال أبو عبد الرحمن: واسم أبي سلام ممطور- عن يحيى بن أبي كثير قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة-أم المؤمنين -عن صلاة رسول الله ﷺ ...الحديث" (١٣٦).

وأحياناً يورد مثل هذا التوضيح في نهاية الحديث، ومثاله ما جاء بعد حديث رقم (٣١٩)، قال: "قال أبو عبد الرحمن: أبو سعيد هو: عم مالك بن أنس، واسمه نافع بن مالك ابن أبي عامر الأصبحي، وهو أحد الثقات" (١٣٧)، وبعد حديث رقم(٣٢٠)، قال: "أبو إدريس الخولاني، اسمه: عبد الله بن ثوب، وبعد حديث رقم (٣٢٣) قال: " ابن الهادي اسمه يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، وأبو سلمة اسمه: عبد الله بن

---

(١٣٤)انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، لنور الدين العتر(ص٣٤٠ وما بعدها).

(١٣٥) ينظر: النسائي: عمل اليوم والليلة، تحقيق فاروق حمادة (ص٥٦).وانظر أمثلة ذلك في: السنن الكبرى: (١٠٧/٣وما بعدها و٢٣٧/٣ومابعدها).

(١٣٦)السنن الكبرى(٤٥٣/١) حديث رقم(١٤٤٩).

(١٣٧)المصدر السابق (١٤٢/١).

عـــبـــد الرحمن بن عوف، وأبو هريرة اسمه: عبدُ عمروٍ، ويقال: عبد شمسٍ، ويقال سُكين، ثم روى عن ابن أبي هريرة قوله: "اسم أبي: عبد عمرو بن عبد غُنم"(١٣٨).

أمـــا إذا ورد راوٍ مـــبهم، فانـــه يبينه أيضاً؛ لأن وجود راوٍ مبهم في الحديث دليل ضـــعف فـــيه، ولذلك جهد الإمام النسائي في تجلية هذا الجانب، حتى إنه عقد تراجم خاصة لبـــيان الرواة المبهمين، ومثال ذلك: ما رواه في كتاب الصيام : "...عن رجل، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: "ليس من البر الصيام في السفر" أتبعه باب: ذكر اسم الرجل فقال: "...عن محمـــد بـــن عمرو بن حسن عن جابر...الحديث" (١٣٩)وفي كتاب التطوع، باب من كانت له صـــلاة بليل...قال:"...عن رجل عنده رضي، عقد بعده ترجمة أخرى بعنوان: باب ذكر اسم الـــرجل الرضي، وبين فيه أن الرجل الرضي هو: الأسود بن يزيد" (١٤٠).وإذا ورد راوٍ مبهم في المتن، فانه يفعل مثل ذلك، ومثاله: مارواه في كتاب البيوع باب بيع المدبر قال:"...أعتق رجل من بني عذرة عبداً له...، وفي الحديث الذي بعده قال: "... أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً له ... الحديث" (١٤١).

ذ. **الدقـــة والتحري:** حرص الإمام النسائي، على دقة التعبير، والتقيد بألفاظ التحمل، والأداء، شـــأنه فـــي ذلك شأن الإمام مسلم-رحمه الله-، فيفرق بين حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، إلى غير ذلك من الألفاظ، ومثال ذلك:

(١) مـــا أخرجه في التطبيق، باب النهي عن القراءة في السجود، قال: " أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف قال حدثنا أبو علي الحنفي وعثمان بن عمر قال أبو علي حدثنا وقال عثمان أنبأنا داود بن قيس"(١٤٢).

(٢) مـــا دار بينه وبين شيخه الحارث بن مسكين، فكان لا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا فيما يرويه عنه وإنما كان يقول: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع، أو قـــرىء على الحارث ابن مسكين وأنا أسمع؛ وذلك لأنه لم يسمع منه مباشرة ومشـــافهة وإنما سمع منه من خلف الباب؛ لأجل ما كان بينهما من الجفاء، ومع ذلك لم يترك حديثه، ولكن رواه على هذا الوجه.

ر. **عنايته بالمتابعات:** عُني النسائي بالمتابعات، من أجل تقوية الحديث بكثرة الطرق، وكـــذلك من أجل التمييز بين الصحيح، والمعلول، مع التنبيه على ذلك، وهذا مما يدل

(١٣٨)المصدر السابق (١/١٤٢-١٤٣).

(١٣٩)المصدر السابق (٢/١٠٠) كتاب الصيام الحديث رقم(٢٥٦٨ والذي بعده: ٢٥٦٩).

(١٤٠)المصدر السابق(١/٤٥٦) حديث رقم(١٤٥٧ والذي بعده: ١٤٥٨).

(١٤١)المصدر السابق(٤/٤٩) حديث رقم(٦٢٤٨ والذي بعده ٦٢٤٩)

(١٤٢)ينظر: السنن الكبرى(١/٢٣٦).

على أن منهج أصحاب السنن متقارب، وأنهم ينظرون لأصل الحديث أو الباب، ولهذا كان الترمذي بارعاً في قوله: "وفي الباب عن..." (١٤٣).

ز. **الحكم على الأحاديث:** يحرص النسائي على بيان حال الروايات قبولاً ورداً، وهذا تقريباً في معظم السنن، وهذا هو مدار بحث هذه الدراسة.

* * *

ثانياً: شرط النّسائي في الأخذ عن الرواة في السنن الكبرى:

ذهب بعض العلماء إلى أن الإمام النسائي يُعدُّ من المتشددين في الرجال(١٤٤)،إذ تجنب إخراج أحاديث كثير من الرواة المتكلم فيهم، ولذلك احتل كتابه مكانة مرموقة بين كتب السنن الأخرى، وتقدم عليها، وقد شهد بذلك كبار النقاد من المحدّثين.

فقــد قال السخاوي:" وبالجملة فكتاب الإمام النّسائي-رحمه الله- أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ولكن إنما أخّروه عن أبي داود والترمذي لتأخره عنهما وفاة"(١٤٥)

ومع أن الإمام النسائي تأخر عن أصحاب السنن الأخرى من حيث المولد والزمان، إلا أنه تقدم عليهم في المرتبة بسبب دقته وتحريه، ولعله استفاد منهم، وبدأ من حيث انتهوا.

يقــول الحازمي:"والنسائي على تأخره زمناً ذكره بعضهم بعد الصحيحين في المرتبة؛ لأنه أشد انتقاداً للرجال من الشيخين، وأقل حديثاً منتقداً، بالنظر إلى من بعد الشيخين" (١٤٦).

وقال ابن حجر: "... وإذا تقرر ذلك فان الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي فــي الــرجال مــذهب متسع ليس كذلك. فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين" (١٤٧).

كمــا يقــول المــنذري نقلاً عن ابن مندة: أنه قال: " كم من رجل أخرج له أبو داود والتــرمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الشيخين، حتى قال بعض الحفاظ: إن شرطه أشد من شرطهما" (١٤٨).

---

(١٤٣)انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، لنور الدين العتر(ص٣٠٤ وما بعدها).

(١٤٤) ينظــر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٨٥/١)والمنهج الإسلامي، لفاروق حمادة(٢٨٥) ودراسات في الجرح والتعديل، للأعظمي (٣٣٣-٣٣٥).

(١٤٥) ينظر: بغية الراغب المتمني في ختم النسائي. (ص٩٥).

(١٤٦)شروط الأئمة الخمسة للحازمي(ص٦٩).

(١٤٧)النكت على كتاب ابن الصلاح. (٤٨٢/١).

(١٤٨)فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مصدر سابق.(٨٥/١).

ويقـــول الإمـــام محمـــد بـــن طاهر المقدسي: " سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجانـــي بمكة، عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم"[149] .

وفي هذا إشارة إلى قوة شرط النسائي وشدة تحريه في الرجال، حتى أنه ليَّن جماعة من رجال الصحيحين كما قال الإمام الذهبي-رحمه الله-[150] .

وقـــد انتقـــى النسائي رجاله انتقاءً ، فقد روى المقدسي بسنده عن النسائي قوله: " لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم"[151] .

وهذا ما حمله على ترك حديث ابن لهيعة حيث كان عنده ترجمة ترجمة، بعلو، يقول أبـــو طالـــب الحافظ[152]: "من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة،فما حدث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة"[153].

وهـــذا المنهج جعله ينزل في بعض الأسانيد فقد وجد عنده أسانيد عشارية[154]، مع أنه كانـــت عنده أسانيد عالية، ومع كل هذا، فهو يفرق بين المتشددين والمتساهلين من النقاد، فإذا تفـــرد الـــناقد المتشدد بجرح الراوي فانه لا يتركه؛ ولذلك قال:" لا يترك الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه ابن القطان مثلاً،فانه لا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله"[155].

وهـــذا القـــول يـــدل على أنه من المعتدلين وليس من المتشددين، وما قيل عن تجنب إخـــراجه لـــروايات بعض رجال الصحيحين، يحتاج إلى دراسة تطبيقية لهؤلاء الرواة الذين أخرج لهم الشيخان، وتجنبهم النسائي، وبالتالي الكشف عن الأسباب التي كانت وراء ذلك.

وبناءً على ذلك قمت بدراسة استقصائية لجميع الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم، أو أحدهما، ولم يخرج لهم النسائي، فبلغوا بحدود سبعمائة راوٍ أو يزيد، من جميع الطبقات.

---

(١٤٩)شروط الأئمة الستة للمقدسي (ص٢٦).

(١٥٠)الذهبي: سير أعلام النبلاء، مصدر سابق. (١٣١/١٤).

(١٥١)شروط الأئمة الستة، للمقدسي (ص٢٦).

(١٥٢)أبو طالب هو: الإمام الحافظ الثبت: أحمد بن نصر بن طالب البغدادي. الذهبي: تذكرة الحفاظ، مصدر سابق. (٨٣٢/٣-٨٣٣)

(١٥٣)شروط الأئمة الستة (ص٢٧).

(١٥٤) ينظر: السنن الكبرى (١٧٣/٦)ح (١٠٥١٧) وقال بعده: لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادا أطول من هذا.

(١٥٥) فتح المغيث (٨٤/١).

ثـم قمـت بتصنيفهم في مجموعات حسب الطبقات، ثم صنفتهم في مجموعات أخرى حسـب البلدان، ثم قمت بترجمة لكل راوٍ منهم، ولكن هذا العدد الكبير يحتاج إلى وقت طويل للحصول على نتائج علمية دقيقة.

وأرجو الله أن ييسر لي استكمال هذه الدراسة التي ستعطي نتائج علمية قيمة.

ومن النتائج الأولية التي ظهرت لي ما يلي:

أولاً: لمَّا كان النسائي متأخراً عن الشيخين، فإن بعض الرواة الذين روى لهم الشيخان، لم يدركهم النسائي.

ثانياً: إن بعض الذين أدركهم النسائي لم يتيسر له اللقاء بهم لأسباب مختلفة.

ثالـثاً: تـرك النسائي بعض هؤلاء الرواة بسبب بدعتهم، في حين أن البخاري ومسلماً أخرجا لأصحاب البدع انتقاءً.

رابعاً: قد يظهر للمتأخر ما لا يظهر للمتقدم من أحوال الرواة، فيترك حديثهم.

وهذه النتائج المتواضعة هي نقطة البداية، لكن بعد استكمال هذه الدراسة ستكون هناك نتائج أخرى كثيرة مستندة إلى أسس علمية، وأمثلة تطبيقية من واقع الحال.

* * *

المطلب الثالث: أهمية الحكم على الأحاديث في كتب الرواية:

إن مسألة الحكم على الأحاديث من أصعب المسائل عند المحدثين، فهي تعتمد على مقومات كثيرة، يُصدر بموجبها الناقد المتبحر حكمه على الحديث بالصحة أو الضعف، وهذا لا يتأتى لمن اطلع على ظواهر الأمور من غير أن يخوض غمار هذا الفن...إذ أن عنصر الدراية، والتمكن المبني على طول الممارسة هو الذي يورث الناقد ملكة علمية في مجال البحث الحديثي، وتجعله قادراً على استغلال كل إمكاناته، وأدوات بحثه بما في ذلك حسّه النقدي الذي تشكل بعد طول معاناة وجلد، وربما يبدو الأمر سهلاً وميسوراً إذ أن شروط الحديث الصحيح معروفة، فإذا توافرت في حديث ما فهو صحيح، وإذا فقد الحديث أحد هذه الشروط فهو ضعيف، لكن الصعوبة كل الصعوبة؛ في التثبت من كل شرط من هذه الشروط، فكل واحد منها يشكل بحثاً حديثياً مستقلاً له خصوصيته، وأظهر ما يكون ذلك في: مسألة نفي الشذوذ والعلة[١٥٦].

---

(١٥٦) العمري: محمد علي قاسم، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس،عمان–الأردن، الطبعة الأولـى ٢٠٠٠م. (ص٣٢-٣٣)بتصرف.

وقد تنوعت أساليب المحدثين في التصنيف، وتباينت اهتماماتهم؛ فمنهم من اختار التصنيف في الصحيح المجرد، كالشيخين: البخاري، ومسلم، لكن البخاري ركز على الجانب الفقهي، في حين ركز مسلم على الصناعة الحديثية.

ومنهم من اكتفى بمجرد الرواية دون النظر إلى حال الحديث صحة أو ضعفاً، ظناً منه أن مجرد ذكر رجال الإسناد يخرجه من العهدة، آخذاً بالقول المشهور: "من أسند لك فقد أحالك"(١٥٧)، ومنهم من أخرج في كتابه: الصحيح والحسن والضعيف، لكنه تعرض لنقد الأسانيد والمتون، وفق معايير منضبطة، وقواعد صارمة؛ آخذاً بعين الاعتبار الشروط الخمسة الواجب توافرها؛ للحكم على الحديث بالصحة، وهي:

١. اتصال السند.
٢. عدالة الرواة.
٣. الضبط التام للرواة.
٤. نفي الشذوذ.
٥. نفي العلة.

فلا يحكم بصحة الحديث إلا إذا كان "بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ"(١٥٨)، وقد يختلف المحدثون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض الأوصاف(١٥٩).

كما احتوت بعض المصنفات أحكاماً على بعض الرواة؛ مبنية على سبر مروياتهم، ودراسة أحوالهم، وتحليل شخصياتهم لمعرفة مدى أهليتهم للرواية، فجاءت هذه المصنفات جامعة بين علوم الحديث بقسميه: "الرواية والدراية"، ومن هذه المصنفات: "كتاب سنن النسائي الكبرى" الذي احتوى على كثير من الأحكام على الأحاديث والرواة، وغير ذلك.

"وهذا النقد الحديثي للأسانيد والمتون أدى إلى تقسيم ما ينسب إلى النبي ﷺ، إلى: مقبول(صحيح وحسن)، وإلى ضعيف، وإلى موضوع"(١٦٠)، بأسلوب متدرج غاية في الدقة بحيث يبدأ بقمة الصحة فيما أسموه أصح الأسانيد وما يحفه من قرائن أخرى، ثم باقي مراتب

---

(١٥٧) ينظر: التمهيد(٣/١)، وجامع التحصيل(٣٤/١)، وتدريب الراوي(١٩٨/١). والقول ليس لواحد منهم، لكنهم ذكروه في معرض الاستشهاد به، ولم ينسبوه لمعين، وإنما نسبوه لطائفة من العلماء.

(١٥٨) ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، راجعه: محمد عوض، وعلق عليه: محمد الصباغ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٩٩٠م.(٣٠/١).

(١٥٩) ينظر: ابن الصلاح: أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، خرج أحاديثه وعلق عليه: مصطفى البغا، الطبعة الأولى١٩٨٤م(٩/١).

(١٦٠) ينظر: حمادة: فاروق، نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الأولى،١٩٨٨م. (ص٩).

الصحيح، فالحسن لذاته، فالحسن لغيره، إلى الضعف اليسير الذي ينجبر بوروده من طريق آخر، وقد يعمل به بشروط تقوي احتمال سلامته، ثم الضعف الشديد الذي لا ينجبر، فيُترك، ثم الموضوع؛ الذي لا تجوز روايته إلا على سبيل التحذير منه، ولكل مرتبة من هذه المراتب شروطها، وحكمها الملائم لها، فجاءت هذه الأحكام سليمة واضحة مبنية على دراسة شاملة لكل وجه من أوجه احتمال القوة أو الضعف.

ويمكن تقسيم الأحكام الحديثية إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: المقبول: ويندرج تحته: المتواتر، والصحيح بقسميه، والحسن بقسميه.

القسم الثاني: المردود: ويندرج تحته الضعيف بسبب فقد أحد شروط الحديث الخمسة:

١. فقد شرط الاتصال: وينتج عنه: المرسل، والمرسل الخفي، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلَّس، وهذا النوع يردّ؛ للجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون ضعيفاً.

٢. اختلال الضبط: وينتج عنه: الضعيف، والمنكر، والمضطرب، والمصحَّف، والمقلوب، المدرج. وغيره.

٣. اختلال العدالة: وينتج عنه: المطروح، المتروك، الموضوع.

٤. الشذوذ: وينتج عنه: الشاذ، ويدخل فيه أيضاً: المنكر من باب أولى.

٥. العلة: وينتج عنه المعلّ بأحد أوجه الإعلال، ويدخل فيه جميع أنواع الضعف إذا خفي سببه.

القسم الثالث: المشترك بين المقبول والمردود: وهو الذي تجتمع فيه صفات القبول حيناً، وتختل حيناً آخر، ويندرج تحته: المرفوع، الموقوف، المقطوع، المتصل، المعنعن، المؤنن، المسلسل، العالي والنازل، المزيد في متصل الأسانيد، الغريب، الفرد، العزيز، المشهور، زيادة الثقة، ونحو ذلك[١٦١].

وقد اهتم معظم أصحاب المصنفات المشهورة بالحكم على الأحاديث، وكانت هذه الأحكام "تمتاز بدقة الوصف للرواة، بفضل ما كانوا يجرونه بينهم من المقارنات-حتى بين الثقات منهم-وهو مما تظهر فائدته عند التعارض، فأوصلهم ذلك إلى التمييز بين من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به ولكن يستشهد، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى، وتمكنوا من الكشف عن الكذابين والمغفلين، وتفقدوا الأخبار وصنفوها حسب درجاتها من القوة، وأطلقوا عليها مسميات كثيرة تناسب واقع حالها؛ كالصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، والمتصل، والمنقطع، والموقوف، وما

(١٦١) منهج النقد في علوم الحديث(ص٤٥٧-٤٥٨)بتصرف.

إلى ذلك...ولكل من هذه الأوصاف درجة من درجات القبول أو الرد، الأمر الذي يحتاج معه إلى تحرٍ دقيق، وفهم ثاقب، ودراية في النقد، وكما أسهم هذا المنهج في تحديد أهلية رواة الحديث، مكّنَ النُقاد في ذات الوقت من الحكم على الأسانيد أكثرها صحة أو ضعفاً"(١٦٢).

وهذه الأحكام كانت مُستَنداً لمن جاء بعدهم في العصور اللاحقة، فاحتجوا بها، وعملوا بمقتضاها، بل إن بعض العلماء اقتصر عليها، ومنع المتأخرين من الخوض في التصحيح والتضعيف، خشية وقوعهم بالخطأ؛ لتعذر الاستقلال في هذه الأعصار بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد-على رأي القائلين بذلك-، وقد أشار الحافظ أبو عمرو بن الصلاح إلى هذه المسألة بقوله: " إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد في ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عرياً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة"(١٦٣).

لكن كثيراً من العلماء المتأخرين لم يوافقوا ابن الصلاح على ذلك، وأجازوا لمن كان قوي المعرفة، النظر في الأحاديث، والحكم عليها صحة وضعفاً، فقد قال السيوطي: "والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته في الحديث، ثم نقل عن العراقي أنه قال: "وهو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا، فمن المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان صاحب كتاب الوهم والإيهام"(١٦٤).

وقد اهتم الإمام السيوطي بهذه المسألة، وحاول التوفيق بين رأي ابن الصلاح ورأي من خالفوه؛ كالنووي وابن كثير والعراقي، وكتب فيها بحثاً سماه: "التنقيح لمسألة التصحيح"، وقرر أن الخلاف بين ابن الصلاح ومخالفيه، هو خلاف لفظي، وقال: إن الصحيح قسمان:

---

(١٦٢) دراسات في منهج النقد عند المحدثين. (ص٣٢-٣٣).

(١٦٣)مقدمة ابن الصلاح(١١/١).

(١٦٤)ينظـر: السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض-السعودية، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.(١٤٣/١)

صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وأن الذي منعه ابن الصلاح هو القسم الأول، أما الثاني فلم يمنعه، كما تدل عليه عبارته(١٦٥).

ولعل أهم فوائد معرفة الحكم على الحديث : بيان مدى صلاحيته لاستنباط الأحكام الشرعية، ومعرفة المقبول من المردود، فنأخذ بالمقبول ونعمل به، ونترك المردود، ولا نعمل به، فإذا وجد الحديث في الصحيحين أو في كتاب آخر التزم صاحبه الصحة؛ كالمستخرجات على الصحيحين، أو صحيح ابن خزيمة، وغيره، أو في كتب السنة الأخرى منصوصاً على صحته فيها"(١٦٦)، فهو محتج به، فقد "أجمع العلماء من أهل الحديث ومن يعتدّ به من الفقهاء والأصوليين على أن الحديث الصحيح حجة يجب العمل به"(١٦٧).

ومن الفوائد الأخرى المترتبة على معرفة الحكم على الحديث:

١. استباط الأحكام الفقهية المبنية على أسس متينة، وصحيحة.
٢. تصنيف الأحاديث إلى صحيح وحسن وضعيف وموضوع.
٣. إزالة التعارض بين الأحاديث بالترجيح، عند تعذر الجمع أوالنسخ.
٤. تنقية السنة المطهرة من الأحاديث المدسوسة والمكذوبة.
٥. تجنيب الناس العمل بالخرافات، أوالتقرب إلى الله بما يسخطه.
٦. تجنب خطر الوقوع في الوعيد الشديد جراء رواية الأحاديث المكذوبة، لقوله ﷺ :"من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"(١٦٨)،
٧. تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة إذا وجدنا لها متابعاً أقوى منها.
٨. التسهيل على طلبة العلم والباحثين انتقاء الأحاديث المقبولة للاحتجاج عند الاستدلال، والاستشهاد في القضايا الشرعية.

وخلاصة القول: أن الأحكام الحديثية هي خلاصة الجهود المباركة لعلماء الحديث؛ وإن جميع مسائل علوم الحديث مسخرة للتوصل إلى الحكم المناسب على الحديث، الذي هو ثمرة هذه العلوم كافة.

وهذه الدراسة هي محاولة لإبراز جهود الإمام النسائي في إصدار الأحكام الحديثية في مصنف يعدّ مرجعاً في بيان الأحكام، وعلل الأحاديث.

---

(١٦٥)عتـــر: نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م. (ص٣٨١-٣٨٤) باختصار

(ص٣٨١-٣٨٤) باختصار.

(١٦٦)مقدمة ابن الصلاح(١/١٣).

(١٦٧)منهج النقد في علوم الحديث(ص٢٤٤).

(١٦٨)أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/٨).

الباب الأول
أحكام الإمام النَّسائي على الرواة

إن الحكـــم على الراوي بالتعديل أو التجريح ليس مقصوداً لذاته، وإنما هو وسيلة من الوسائل الموصلة إلى الحكم على الحديث بالقبول أو الرد، وهذا أمر جائز شرعاً ولا يُعدّ من بـــاب الغيـــبة، بل هو من باب النَّصيحة في الدين، وهو واجبٌ بالإجماع، فقد روى أبو نُعَيْم بسنده عن يحيى بن سعيد، قال: "سألت شعبة، وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، عن الرجل لا يحفظ أو يُتَّهم في الحديث، فقالوا كلهم: "بَيِّنْ أَمْرَهُ"[1].

قـــال الباجـــي بعـــد أن نقـــل قول يحيى بن سعيد القطان المتقدم: "وعلى هذا إجماع المسلمين إلا من لا يُعتدُّ بقوله في هذا الباب، وذلك أنّ الشاهد يشهدُ على الدينار ويسير المال، فـــتعلم منه الجرحة، فلا يسع من علم ذلك إلا أن يجرحه بها ويزيل عن المشهود عليه ضرر شـــهادته، فكيف الدين[2]؛ الذي هو عماد الدنيا والآخرة، ينقله من تعلم جرحته فلا يبين أمره، وممـــا يـــدل على صحة هذا أنا قد وجدنا الجرح لنقلة الأخبار، والبحث عن أحوالهم، وطعن الأئمة عليهم، في سائر أعصار المسلمين من أهل العلم والدين والورع"[3].

وقـــال أبو بكر بن خلاد[4]: قلت ليحيى بن سعيد: "أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تـــركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول:" لم حدثت عني حديثا ترى أنه كذب[5] "[6].

ولهـــذا فـــإن الكلام على الرواة هو من باب الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها فلا يجوز الإسراف بالجرح من غير حاجة، وإلا عُدّ هذا من باب الغيبة.

---

(١)أبـــو نعـــيم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٦م.(١/٥٤).

(٢) المقصود: إذا كان الجرح جائزاً؛ لدفع الضرر المادي، فكيف لا يجوز لدفع الضرر عن الدين، فهو من باب أولى.

(٣) الباجـــي: أبـــو الوليد سليمان بن خلف، التعديل والتجريح، تحقيق: د. أبولبابة حسين، دار اللواء للنشر، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٩٨٦م. (١/٢٨٢)وكلام أبي بكر بن خلاد، رواه أبو نعيم في المستخرج(١/٥٣) .

(٤)هـــو: محمد بن خلاد بن كثير الباهلي أبو بكر البصري، مات سنة٢٤٠هـــ. ابن حجر: شهاب الدين أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب-سوريا، الطبع الرابعة١٩٩٢م. (١/٤٧٧).

(٥) لعل كلام يحيى بن سعيد مستوحى من قوله ﷺ: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ" رواه الترمذي في كتاب العلم برقم(٢٦٦٢) وقال: حديث حسن صحيح.

(٦)ينظر: المستخرج على صحيح مسلم(١/٥٣)، والتعديل والتجريح(١/٢٨٢).

قال الباجي: "وإنما يجوز للمُجَرِّح أنْ يَذْكُرَ المُجَرَّحَ بما فيه مما يرد حديثه لما في ذلك من الذب عن الحديث، وكذلك ذو البدعة يذكر ببدعته؛ لئلا [يَغْتَرَّ] (٧) به الناس حفظا للشريعة وذبا عنها ولا يذكر غير ذلك من عيوبه؛ لأنه من باب الغيبة" (٨).

وأمـــا الإمـــام النَّسائي–رحمه الله–فلم يَخرج عن هذا المنهج، وهو ممن يرى جواز الجرح والتعديل بدليل أنه ترجم باباً خاصاً بعنوان: " **باب التعديل والتجريح عند المسألة**"(٩).

وسأتحدث في هذا الباب عن جميع الرجال الذين ذكرهم النَّسائي في السنن الكبرى بجرح أو تعديل، وأختصر قدر الإمكان في الحديث عن الرواة الذين وافَقَ النَّسائي جمهورَ المحدثين في الحكمِ عليهم، مكتفياً بذكر خلاصة القول فيه، وأحيل إلى مصادر ترجمته، وأقوال العلماء فيه، وأطيل النفس في الحديث عن الرواة الذين انفرد النَّسائي في الحكم عليهم، أو كان حكمه عليهم مخالفاً لجمهور المحدثين.

وقد جعلت هذا الباب في فصلين: الأول: **الأحكام المتعلقة بتوثيق الرواة**، والثاني: **الأحكام المتعلقة بتجريح الرواة**، وقسمت الحديث عنهم بحسب الألفاظ التي استخدمها الإمام النَّسائي، وفرقت بين استخدامه للصيغة بلفظة مطلقة وبين استخدامه لها مقيدة بلفظ آخر، كما فصلت بين أقوال النَّسائي المنسوبة له، والأقوال المنقولة عن شيوخه أو من فوقهم، ثم رتبت الرواة حسب الترتيب الهجائي في كل فقرة من الفقرات.

وقد نتج عن هذا الترتيب حصول تباين بين المباحث والمطالب من حيث الطول والقصر، ومع علمي أن هذا يعدّ خللاً في المنهج، إلا أن طبيعة الدراسة اقتضت ذلك، لأن طول المبحث أو المطلب محكوم بعدد الرواة الذين حكم عليهم الإمام النسائي.

• • •

---

(٧) في الأصل(تغتر) بالتاء، ولعل الصواب ما أثبته (يغتر) بالياء .

(٨)التعديل والتجريح(٢٨٢/١).

(٩)السنن الكبرى٣/٤٩٥

الفصل الأول

الأحكام المتعلقة بتوثيق الرواة.

اختلفت الألفاظ التي استخدمها النَّسائي في التعديل، ونظراً لكثرتها فقد صنفتها في مجموعات مستعيناً بمراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر، ثم قسمت هذه المجموعات بحسب الألفاظ التي استخدمها النَّسائي بما يتناسب مع مراتب الجرح والتعديل المعتمدة عند العلماء، التي استقر العمل عليها عند المتأخرين.

وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين: تحدثت في **المبحث الأول** عن أحكام النَّسائي على الرواة بما يشعر بتمام ضبطهم، وجعلت الكلام عنهم في أربعة مطالب:

المطلب الأول: تأكيد المدح بصيغة أفعل: وقد بلغ عدد الرواة الذين أكد النَّسائي مدحهم بصيغة أفعل: اثنين وعشرين راوياً؛ وجاء استعماله لهذه الصيغة على ثلاثة أضرب:

١. استعمال الصيغة مطلقة: واستعملها في ثلاثة منهم، كان الكلام على أحد الثلاثة منسوباً ليحيى بن سعيد.

٢. استعمال الصيغة في المفاضلة بين راوٍ وآخر: واستعملها في أربعة عشر راوياً.

٣. استعمال الصيغة في أنَّ الراوي أثبت الناس في راوٍ ما: واستعملها في خمسة رواة.

الثاني: تأكيد المدح بتكرار الصفة لفظاً: واستخدمها في راوٍ واحد فقط.

الثالث: تأكيد المدح بتكرار الصفة معنى واستخدمها في سبعة عشر راوياً؛ كان الكلام على أحد عشر منهم منسوباً له، ونَسَبَ الكلام إلى غيره في الستة الباقين.

الرابع: إفراد المدح بصفة واحدة: وبلغ عدد الرواة الذين وثقهم النَّسائي بصفة واحدة: أربعة وسبعين راوياً، كان الكلام على أربعين منهم منسوباً له، في حين نَسَبَ الكلام على الباقين لغيره.

أما المبحث الثاني؛ فخصصته للحديث عن أحكام النَّسائي على الرواة بما يشعر بخفة ضبطهم، وجعلته في ثلاثة مطالب:

الأول: الإشارة إلى الراوي بـ:"صدوق" ونحوه: ولم يستخدم النَّسائي هذه الصيغة مطلقة، واستخدمها مقرونة بصفة أخرى مرة واحدة، في: محمد بن كثير المصيصي، فقال عنه: "صدوق كثير الخطأ ".

الثاني: الإشارة إلى الراوي بـ:"لا بأس به"، أو "ليس به بأس": واستخدم هذه الصيغة في أحد عشر راوياً.

الثالث: الإشارة إلى الراوي بـ:"صالح الحديث" ونحوها: واستخدم هذه الصيغة في راوٍ واحد فقط هو: حفص بن غيلان.

المبحث الأول

الحكم على الراوي بما يشعر بتمام ضبطه.

* * *

المطلب الأول: تأكيد المدح بصيغة أفعل:

استعمل النَّسائي التأكيد بصيغة أفعل ثلاثاً وعشرين مرة في اثنين وعشرين راوياً، وتفاوتت طريقة استعماله لهذه الصيغة، فاستخدمها تارة مطلقة، واستخدمها تارة أخرى لبيان أن الراوي أثبت الناس في راوٍ معين، أو للمفاضلة بين راوٍ وآخر، لكن أحياناً يكون الحكم على الراوي للنسائي استقلالاً، وأحياناً ينقل ذلك عن غيره.

* * *

أولاً: استعمال الصيغة مطلقاً: استعملها في تعديل ثلاثة رواة؛ حيث كان الحكم على اثنين منهم للنَّسائي؛ وهما: شعبة بن الحجاج، وعكرمة مولى ابن عباس، وأما الثالث؛ وهو: سفيان الثوري، فكان الحكم عليه منسوباً لغيره.

والرواة الثلاثة هم :

١. **سفيان الثوري:** [١٠]قال أبو عبد الرحمن: "حديث سفيان محفوظ، وقال يحيى بن سعيد:ما رأيت أحفظ من سفيان، وحكى عن الثوري أنه قال ما أودعت قلبي شيئا فخانني"[١١].

قلت: وإن كان الحكم على هذا الراوي، منسوباً ليحيى بن سعيد، إلا أن النَّسائي ارتضاه ؛ لأنه جاء به لِيَدْعَمَ حكمه على تصحيح حديث سفيان، ومعلوم أن يحيى بن سعيد من المتشددين، ويُعَضُّ على توثيقه بالنواجذ.

كما أن النَّسائي قال عن سفيان في موضع آخر: "هو أجل من أن يقال فيه: ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو الله أن يكون-أي سفيان- ممن جعله الله للمتقين إماما"[١٢].

وهذا الحكم موافق لرأي جمهور المحدثين في سفيان، فهو موصوف بأنه: " أمير المؤمنين في الحديث"[١٣]؛ وهذه منزلة رفيعة لم يحصل عليها إلا النخبة من الرواة.

---

(١٠)هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي أحد الأئمة الأعلام. ينظر: السيوطي: أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ. (٩٥/١).

(١١)السنن الكبرى٦/١٥٦ح رقم (١٠٤٤٤) .

(١٢)ينظر: تهذيب التهذيب(١٠١/٤)بتصرف يسير.

(١٣) ينظر: الجرح والتعديل(٢٢٤/٤)، وتاريخ بغداد(١٦٤/٩) وتهذيب الكمال(١٦٤/١١)، وطبقات الحفاظ (٩٥/١).

٢. شعبة بن الحجاج[١٤]: قال أبو عبد الرحمن: "وشعبة أحفظ" [١٥]، وقال في موضع آخر: "وشعبة أحفظ [ممن] [١٦] روى هذا الحديث"[١٧].

قلـــت: وشعبة لا يقل شأناً عن سفيان، فقد اعترف له سفيان نفسه بالإمامة والفضل، وقال: "هو أستاذنا"، وهو أول من فتش عن الرجال في البصرة، وقد أجمع النقاد على جلالته وإتقانه، وقد وُصِفَ بأمير المؤمنين في الحديث-أيضاً- [١٨].

٣. عكرمة مولى ابن عباس[١٩]: قال أبو عبد الرحمن: "... عكرمة مولى ابن عباس: ثقة من أعلم الناس"[٢٠].

قلـــت: يحتمل أن يكون الكلام منسوباً للنّسائي، ويحتمل أنْ يكون لجابر بن زيد؛ لأن قــوله: "ثقة من أعلم الناس" جاء ضمن كلام طويل على مجموعة من الرواة جرحاً وتعديلاً، صـــدَّرَهُ بقــوله: "قـــال أبو عبد الرحمن"، وختمه بقوله: "قاله عمرو بن دينار عن جابر بن زيد[٢١]، وفي كلا الحالين؛ فإن سياق كلام النّسائي يوحي أنه موافق على هذا القول، وجاء به في موطن الاحتجاج.

وقـــد تباينت آراء العلماء في عكرمة مولى ابن عباس ؛ فمنهم من وثّقهُ، ورفعه إلى أعلى مراتب التعديل، ومنهم من جرّحه، وأنزله إلى أدنى مراتب الجرح.

فقـــد روى البخاري بسنده عن جابر بن زيد أنه قال: " عكرمة مولى ابن عباس هذا أعلم الناس" ، ثم قال: "قال أبو عبد الله : ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة" [٢٢].

وروى ابـــن أبي حاتم بسنده عن حماد بن زيد قال: "سمعت أيوب وسُئِلَ عن عكرمة كيف هو؟ قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه" ثم قال: " سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس فقال: هو ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات" [٢٣].

---

(١٤)هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأمدي مولاهم أبو بسطام الواسطي. ينظر: طبقات الحفاظ. (١/٨٩-٩٠) توفي سنة١٦٠هـ.(التاريخ الكبير، للبخاري٤/٢٤٤).

(١٥)السنن الكبرى٥/١٢٣ح رقم(٨٤٤٢) .

(١٦)هكذا في الأصل، ولعل الصواب(من) بميم واحدة .

(١٧)السنن الكبرى٢/٢٥٤ ح رقم(٢٣١٨).

(١٨)ينظـــر:التاريخ الكبير(٤/٢٤٤)،والجرح والتعديل(٤/٣٦٩)، وتهذيب الكمال(١١/١٦٤-١٦٩)،والكاشف(١/٤٨٥) تهذيب التهذيب(٤/٣٠١)، وتقريب التهذيب(١/٢٦٦)،وطبقات الحفاظ (١/٩٠).

(١٩)أبـــو عـــبد الله الهاشـــمي، مات سنة١٠٤، وقيل: سنة١٠٧، من أهل الحفظ والإتقان، والملازمين للورع في السر والإعلان قال عنه جابر بن زيد: هذا أعلم الناس (التاريخ الكبير(٧/٤٩)، و(مشاهير علماء الأمصار١/٨٢).

(٢٠)السنن الكبرى٦/٤١ح رقم(٩٩٦٩) .

(٢١)السنن الكبرى(٦/٤١) .

(٢٢)التاريخ الكبير(٧/٤٩).

(٢٣)الجرح والتعديل(٧/٨).

وقـــال الســـيوطي: "قال أبو الشعثاء: عكرمة أعلم الناس، وقيل لسعيد بن جبير: تعلمُ أعلمَ منك؟ قال: عكرمة،...وقال ابن المديني: لم يكن في موالي ابن عباس أغزر من عكرمة كان من أهل العل"[٢٤].

وقـــال ابـــن الجوزي: "قال ابن عمر لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عـــباس"، وكـــذلك قال سعيد بن المسيب لمولاه برد، وقد كذبه مجاهد وابن سيرين ويحيى بن سعيد، ومالك"[٢٥].

وقد أُتهم عكرمة بأنه يرى رأي الخوارج[٢٦]، وقيل: إنه كان إباضياً[٢٧].[٢٨].

قلـــت: إن الحكم -الذي نقله النّسائي- على هذا الراوي كان دقيقاً حين قال: "ثقة من أعلم الناس" فلا أحد ينكر علمه، وحتى الذين ضعفوه تكلموا فيه من جهة اتهامه بالبدعة، ولم يثـــبت عـــنه ذلـــك، فمعظم الروايات التي اتهم فيها بالبدعة كانت منقطعة، وقد احتج به كبار العلمـــاء، فقـــد قـــال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة" [٢٩]، وأخرج له في الصـــحيح: مائـــة وثمانية وأربعين حديثاً في الأصول، محتجاً به، وأربعة وثلاثين حديثاً في المتابعات، وقد قيل قديماً: : " من أخرج له البخاري فقد جاز القنطرة"[٣٠].

ودافع العجلي عنه بقوله: "عكرمة مولى ابن عباس: مكي تابعي ثقة، وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية" [٣١].

كمـــا دافـــع عنه الذهبي في معظم كتبه، فذكره في كتاب: "من تكلم فيه وهو موثق"، وقـــال: "حـــافظ عالم كذَّبَهُ مجاهد وابن سيرين ومالك وقال حماد: قيل لأيوب أكانوا يتهمون عكرمة؟ فقال: أما أنا فلم أكن أتهمه...وقد وثّقَهُ جماعة واحتجوا به" وفي المغني قال: "تكلموا

---

(٢٤)طبقات الحفاظ(٤٤/١).

(٢٥)الضعفاء والمتروكين(١٨٢/٢)، والمغني في الضعفاء(٤٣٨/٢).

(٢٦) الخـــوارج: هم الذين خرجوا على علي؛ وهم فرق كثيرة، يجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي، ويكفرون أصـــحاب الكبائـــر، ويـــرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا. ينظر: الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت-لبنان١٤٠٤هـــ (١١٤/١-١١٥).

(٢٧)الإباضـــية: -بكسر الهمزة-هم: أصحاب عبد الله بن إباض؛ من معتقداتهم: "إن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشـــركين، ومناكحتهم، وموارثتهم جائزة، وأفعال العباد مخلوقه لله تعالى إحداثا وإبداعا، ومكتسبة للعبد حقيقة لا مجازاً، وقالوا العالم يفنى كله. ينظر:(الملل والنحل١/١٣٤).

(٢٨)ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال(١١٦/٥-١١٨).

(٢٩)التاريخ الكبير(٤٩/٧).

(٣٠)الســـخاوي: محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى١٩٩٥م. (٢٩٧/١).

(٣١)معـــرفة الـــثقات(١٤٥/٢) والحـــرورية: فرقة من الخوارج نسبت إلى حروراء بالمد قرية بقرب الكوفة كان أول اجتماعهم بها وتعمقوا في الدين حتى مرقوا منه(التوقيف على مهمات التعاريف١/٢٧٧).

فـــيه لـــرأيه، لا لحفظه، اتهم برأي الخوراج، وكذبه مجاهد، وابن سيرين، ومالك فالله أعلم، واعتمده البخاري [٣٢].

وخلاصـــة القول: أن عكرمة مولى ابن عباس: ثقة من أعلم الناس كما قال النَّسائي، ولعـــل عكـــرمة الـــذي اتهموه بالبدعة وكذبوه؛ هو عكرمة آخـــر غير هذا، وهو مولى لابن عباس -أيضاً-، فقد ذكر البخاري وغيره راوياً آخر يقال له: عكرمة وهو مولى لابن عباس - كـــذلك-ســـمع أبا هريرة، وهو يروي الحكايات، ولم يرو عنه سوى العوام بن حَوْشَب [٣٣]، فاختلط الأمر على بعضهم؛ بسبب تشابه اشتراك الرجلين في الاسم والموالاة، والله أعلم.

• • •

ثانياً: استعمال الصيغة في المفاضلة بين راوٍ وآخر: واستعمال هذه الصيغة على هذا الـــنحو، لا يعنـــي توثـــيق الراوي، إلا إذا كان المفضول ثقة، وقد استخدم الإمام النَّسائي هذه الصيغة في ثلاثة عشر راوياً، وكرر الحديث عن أحد رواة القسم الأول، والرواة هم:

١. **حمـــاد بـــن زيـــد**[٣٤]: قال أبو عبد الرحمن: "...حماد بن زيد أثبت من حماد بن ســـلمة"[٣٥]. وقـــول النَّســـائي ليس مبتدعاً، فقد سبقه به جماعة منهم: يزيد بن زريع، ووكيع الجـــراح، وأحمد بن حنبل، وغيرهم[٣٦]، إلا أن بعض العلماء فضل حماد بن سلمة على حماد بن زيد، فقد قال عبد الله بن معاوية الجمحي: " حدثنا حماد بن سلمة بن دينار، وحماد بن زيد بن درهم، وفضل ابن سلمة على ابن زيد كفضل الدينار علي الدرهم"[٣٧] .

إلا أن هـــذا التفضيل ليس في العلم والحفظ، وإنما في الدين والورع، وهذا ما ذهب إلـــيه ابن حبان، فقال: " وقد وهم من زعم أن بينهما كما بين الدينار والدرهم إلا أن يكون القائـــل أراد فضل ما بينهما مثل الدينار والدرهم في الدين؛ لأن حماد بن سلمة كان أفضل وأديـــن وأورع من حماد بن زيد ولسنا ممن يطلق الكلام على أحد بالجزاف بل نعطي كل شيخ قسطه وكل راو حظه والله الموفق"[٣٨].

---

(٣٢)مـــن تكلـــم فـــيه(١٣٦/١)، والمغني في الضعفاء(٤٣٨/٢-٤٣٩) وينظر: ميزان الاعتدال(١١٦/٥-١١٨)، وسير أعلام النبلاء(١٦/٥)، وغيرها.

(٣٣)ينظر: التاريخ الكبير(٤٩/٧) والجرح والتعديل(٩/٧) والثقات (٢٣٠/٥) .

(٣٤)هو:حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري مات سنة ١٧٩هـــ.(تقريب التهذيب١٧٨/١).

(٣٥)السنن الكبرى٢٢٦/٥ ح رقم(٨٧٤٤).

(٣٦) المصدر السابق نفسه، وينظر كذلك: سير أعلام النبلاء(٤٤٤/٧-٤٦٥) .

(٣٧)تهذيب الكمال (٢٥١/٧) .

(٣٨)المصدر السابق نفسه .

٢. سـفيان الثوري[٣٩]: قال أبو عبد الرحمن: "سفيان الثوري أحفظ من وُهَيب[٤٠]، ووُهَيب ثقة مأمون، وكأن حديث الثوري أشبه بالصواب"[٤١].

ووُهَـيب من الثقات الأثبات، فقد قال عنه العجلي: "ثقة ثبت"[٤٢]، كما وَثَّقَهُ أبو حاتم وقـال: "مـا أنقـى حـديث وُهَيب، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو: ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه "[٤٣]، وسئل ابن معين: من أثـبت شيوخ البصريين؟ قال: وهيب وذكر جماعة، وقال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحـديث والـرجال، وقال ابن حبان: "من المتقنين في الروايات"، فكُلُّهُم مجمعون على ثقته وإتقانه وحفظه[٤٤]، مثلما أنهم مجمعون على ثقة سفيان وإتقانه –أيضاً– وقد وصف سفيان بأنه أمير المؤمنين في الحديث[٤٥]، حتى أن وهيباً نفسه قال: "ما أدرك الناس أحفظ من سفيان"[٤٦].

وهـذا التفضيل لسفيان على وُهَيب ارتبط بالمقارنة بين روايتين لهما، ومال النَّسائي إلى تصحيح رواية سفيان المرسلة وتقديمها على رواية وهيب المتصلة دون أن يجزم بذلك.

قلـت: وقـول النَّسائي: فيه نظر؛ لأن رواية وُهَيب [٤٧] صحيحة ولا غبار عليها، إذ تابعـه علـيها عدد من الثقات منهم: روح بن القاسم[٤٨]، ومعمر بن راشد[٤٩]، ويحيى بـن

---

(٣٩)سبقت ص(٤٤).

(٤٠) ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري مات سنة١٦٥هـ.(تقريب التهذيب١/٥٨٦).

(٤١)السنن الكبرى٤/٧١ح رقم(٦٣٣٢).

(٤٢) معرفة الثقات (٢/٣٤٥)

(٤٣) الجرح والتعديل.(٩/٣٤).

(٤٤) ينظـر: بحر الدم(١/٤٥٤)، والجرح والتعديل(٩/٣٤)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٦٠)، وتهذيب الكمال(٣١/ ١٦٤)، والكاشف٢/٣٥٨).

(٤٥) ينظر: التاريخ الكبير(٤/٩٢)، والجرح والتعديل(٤/٢٢٢-٢٢٤) ، وتهذيب الكمال(١١/١٦٤-١٦٩) وسير أعلام النبلاء(٤/٩٢) وتقريب التهذيب. (١/٢٤٤)، وطبقات الحفاظ (١/٨٩) .

(٤٦) شرح علل الترمذي.(١/٤٥٤).

(٤٧)أخـرجها النَّسـائي فـي الكبـرى٤/٧١برقم(٦٣٣١)، والبخاري في باب ميراث الولد ... برقم(٦٧٣٢و٦٧٣٥)، وميـراث الجد مع الأبناء برقم(٦٧٣٧) ومسلم، باب ألحقوا الفرائض بأهلها برقم(١٦١٥)، والترمذي، باب ميراث العصـبة بـرقم(٢٠٩٨)، والدارمي، باب ميراث العصبة برقم(٢٩٨٧)، وأحمد في مسنده(١/٢٩٢) جميعهم– في كتاب الفرائض–من طريق وهيب عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ به.

(٤٨)وهـو: ثقـة حافظ. وروايته أخرجها البخاري في كتاب الفرائض، برقم(٦٧٣٢)، ومسلم في كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها برقم(١٦١٥) كلاهما من طريق روح بن القاسم عن طاووس، به بمثله .

(٤٩) رواه مسـلم في كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها برقم(١٦١٥)، وابن ماجه في كتاب الفرائض، باب ميـراث العصـبة بـرقم(٢٧٤٠) والتـرمذي في كتاب الفرائض، باب ميراث العصبة برقم(٢٠٩٨)، وأبو داود والترمذي في كتاب الفرائض، باب ميراث العصبة برقم(٢٨٩٨)، وأحمد في مسنده(١/٢٩٢) بلفظ: "اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا تَرَكَتْ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ" وهذا اللفظ أقرب لرواية سفيان المرسلة.

أيـــوب[٥٠]، وزَمْعة بن صالح [٥١]، وزياد بن سعد[٥٢]، جميعهم عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس ﷺعن النبيﷺ به، وسيأتي مزيد بحث لهذه المسألة في الباب الثاني.

٣. **سفيان بن عيينة**[٥٣]: قال أبو عبد الرحمن:... مالك[٥٤] وعبيد الله بن عمرو[٥٥] وسفيان بن عيينة، أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين[٥٦] ومن جعفر بن برقان[٥٧].

و قبل ذلك قال: جعفر بن برقان وسفيان بن حسين ليسا بالقويين في الزهري [٥٨].

وقول النّسائي جاء متمشياً مع أقوال علماءِ الجرح والتعديل الذين سبقوه والذين تبعوه؛ فجعفر بن برقان، وسفيان بن حسين مجمع على تضعيفهما فيما روياه عن الزهري خاصة، وأمـــا فـــي غير الزهري فهما ثقتان[٥٩]، بل إن جعفر بن برقان من أثبت الناس في حديث ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، وقد أخرج له مسلم ثمانية أحاديث في الأصول، وحديثاً واحـــداً في المتابعات، جميعها من روايته عن يزيد بن الأصم[٦٠]، وأخرج البخاري لسفيان بن حسين في المتابعات عن الزهري مقروناً بغيره والاعتماد فيها على غيره[٦١].

---

(٥٠) رواه مسلم في كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها برقم(١٦١٥) .

(٥١)سنن الدارقطني ٤/ ٧٠ برقم(١٠) .

(٥٢)سنن الدارقطني ٤/ ٧٢ برقم(١٤) .

(٥٣)ســـفيان بـــن عيينة الهلالي كوفي ثقة ثبت في الحديث وكان بعض أهل الحديث يقول: هو اثبت الناس في حديث الزهري . معرفة الثقات(٤١٧/١). مات سنة ثمان وسبعين ومائة. التاريخ الكبير(٩٤/٤).

(٥٤)مالـــك بـــن أنس بن أبي عامر أبو عبد الله الأصبحي المدني حليف عثمان بن عبيد الله القرشي .... قال ابن عيينة ويحيى بن سعيد: "كان مالك إماما في الحديث". ينظر: (التاريخ الكبير، للبخاري٧/ ٣١٠)..

(٥٥)عبـــيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي أبو وهب ..قال ابن سعد: كان ثقة صدوقا كثير الحديث وربما أخطأ، مات بالرقة سنة ثمانين ومائة". (طبقات الحفاظ١/ ١٠٨).

(٥٦)ســـفيان بن حسين بن حسن السلمي من أهل واسط يروى عن عطاء وطاوس والزهري وأما روايته عن الزهرى فان فيها تخاليط يجب أن يجانب وهو ثقة في غير حديث الزهرى . الثقات، لابن حبان(٦/ ٤٠٤).

(٥٧)هو: أبو عبد الله جعفر بن برقان الجزري، ويقال الكلابي، ويقال كان أميا مات سنة أربع وخمسين ومائة.(ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري٢/ ١٨٧).

(٥٨)الســـنن الكبرى٢/ ٢٥١ح رقم(٣٣٠٩). قال النّسائي هذا الكلام ضمن حديثه على أحاديث الباب المتعلقة بما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، وهذا جزء من كلامه.

(٥٩)ينظرترجمة جعفر في: بحر الدم(١٧٩/١)، والضعفاء، للعقيلي(١٨٤/١)، والجرح والتعديل(٤٧٤/٢)، والمغني في الضـــعفاء، للذهبي(١٣١/١)، وتقريب التهذيب(١/ ١٤٠)، وينظر ترجمة سفيان في : الكامل، لابن عدي(٤١٥/٣)، والثقات لابن حبان(٤٠٤/٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/٢)، والمغني في الضعفاء(٢٦٨/١).

(٦٠)ينظر: صحيح مسلم، الأحاديث أرقام: (١٣٥و٤٩٧و٦٥١و١٠٣٧و٢٥٦٤مكرر، و٢٦٣٨و٢٧٤٩و٢٦٧٥).

(٦١) ينظر: صحيح البخاري، الأحاديث أرقام: (١٠٦٦و٧٠٠٠) .

٤. سلمة بن كُهَيل[٦٢]: قال أبو عبد الرحمن: "وسلمة بن كُهَيل أثبتهم"[٦٣].

والمقصـــود بأثبتهم: أي أثبت الذين رووا حديث عليﷺ في الثلاثة الذين وقعوا على امـــرأة فـــي طهـــر واحد ثم تنازعوا في الولد، من طريق الشعبي والرواة عن الشعبي هم: الشيباني[٦٤]، والأجلح[٦٥]، وصالح الهمداني[٦٦]، وسلمة بن كُهَيل، وهو أثبتهم.

وسلمة بن كهيل: ثقة ثبت، وهو مقدم على غيره عند الاختلاف، فقد قال عبد الرحمن ابن مهدي: " أربعة في الكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطىء، كبيرهم: سلمة بن كهيل"[٦٧].

وقول النَّسائي في تفضيل سلمة على أصحابه يعدّ مرجعاً لمن جاء بعده، فقد قال ابن حجر في ترجمة سلمة بن كهيل: "وقال النَّسائي هو أثبت من الشيباني والأجلح"[٦٨].

٥. سُـمَيّ[٦٩]: قـال أبـو عـبد الرحمن: "وهو مولى لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام المدني، و سُمَيّ أحب إلينا من سهيل بن أبي صالح"[٧٠].

وقد وَثَّقَهُ أحمد، والنَّسائي، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات،[٧١]، ويشترك سُمَيّ مــع سهيل بن أبي صالح في الرواية عن أبي صالح؛ والد سهيل، وسُمَيّ أثبت من سهيل في الــرواية عن أبي صالح[٧٢]؛ ولذلك نجد أن النَّسائي روى له نحواً من سبع وعشرين رواية،

---

(٦٢) ابـــن حصين الإمام الثبت الحافظ أبو يحيى الحضرمي ثم التنعي الكوفي وتنعة بطن من حضرموت. سير أعلام النبلاء(٥/٢٩٨)مات سنة (١٢١أو١٢٢هـ). ينظر: ومولد العلماء ووفياتهم(١/٢٨٧)، وتهذيب الكمال(١١/٣١٣).

(٦٣)السنن الكبرى٣/٣٨٠ح رقم(٥٦٨٦).

(٦٤) هو: سليمان بن أبي سليمان فيروز، ويقال خاقان وقيل: عمرو الإمام الحافظ الحجة أبو إسحاق مولى بني شيبان ابن ثعلبة الكوفي، مات سنة(١٣٨أو١٣٩هـ). ينظر سير أعلام النبلاء(٦/١٩٣-١٩٤).

(٦٥) والأجلح سنان اسمه يحيى بن عبد الله بن حسان. ينظر: (نزهة الألباب في الألقاب١/٥٩). وقد أشار النَّسائي إلى أن اسم الأجلح هو يحي. يراجع: السنن الكبرى٣/٣٨٠ح رقم(٥٦٨٤).

(٦٦)صالح بن صالح بن مسلم بن حيان المؤذن. (التاريخ الكبير٤/٢٨٤) سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: ثقة ثقة. ينظر: (الجرح والتعديل٤/٤٠٦).

(٦٧)ينظـــر: الـــتاريخ الكبيـــر(٤/٧٤)، والجرح والتعديل(٤/١٧٠)، وتهذيب الكمال(١١/٣١٨)، والتعديل والتجريح٣/ ١١٢٨). وينظر ترجمته في : معرفة الثقات(١/٤٢١)، والثقات٤/٣١٧)، وسير أعلام النبلاء(٥/٢٩٨-٣٠٠).

(٦٨)تهذيب التهذيب(٤/١٣٧) .

(٦٩) سُمَيّ هو: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي أبو عبد الله المدني، يشترك سُمَيّ مع ســـهيل بـــن أبي صالح في الرواية عن أبي صالح؛ والد سهيل، وروى سهيل عن سُمَيّ مع أنه من أقرانه .(سير أعلام النبلاء٥/ ٤٥٨-٤٦٢).

(٧٠)السنن الكبرى٢/٩٨ح رقم(٢٠٦١).

(٧١) ينظر: سير أعلام النبلاء(٥/ ٤٥٨-٤٦٢).

(٧٢) المصدر السابق نفسه.

جميعها من طريق أبي صالح والد سهيل[٧٣]، باستثناء ثلاث روايات من طريق مولاه أبي بكر ابـــن عبد الرحمن[٧٤]، وترك رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه؛ لأنه يرى أن رواية سُمي عـــن أبـــي صالح مقدمة على رواية سهيل عن أبيه، والنّسائي سائر في ركاب من سبقه، فقد أخرج البخاري روايات أبي صالح من طريق سُمي، وروى لسهيل عن أبيه في المتابعات[٧٥].

وكـــذلك فـــإن مسلماً قدم رواية سمي على رواية سهيل، فروى لسميٍّ في الأصول، ولسهيلٍ في المتابعات فيما اشتركا فيه عن أبي صالح، لكنه روى لسهيل عن أبيه في الأصول فيما لم يشترك فيه مع سُمي[٧٦].

كما أن ابن معين قدّمه على سهيل، فقد قيل لابن معين: "سهيل بن أبي صالح عن أبيه أحب إليك أو سمي؟ فقال: سمي خير منه"[٧٧].

ولعـــل ســـبب المفاضلة بينه وبين سهيل؛ أن يحيى بن سعيد القطان قال: القعقاع بن حكـــيم أحـــب إلي من سمي، فقد قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: سمي أثبت عندك أو القعقـــاع؟ فقـــال: القعقاع أحب إلي منه"[٧٨]، فأراد النّسائي أن يبين بأن سمياً هو الآخر: ثقة، فقال: وكلاهما عندي ثقة، وسمي أحب إلينا من سهيل بن أبي صالح[٧٩].

وهـــذا لا يعني تضعيف سهيل مطلقاً، فسهيل من كبار الحفاظ، قال الذهبي: "سهيل بن أبي صالح في عداد الحفاظ "[٨٠]، وقال في موضع آخر: " وكان من كبار الحفاظ لكنه مرض مرضـــة غَيَّرت من حفظه، ونقل بعض أقوال العلماء فيه، فقال: "حكى الترمذي أن سفيان بن عيينـــة قال كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتا في الحديث وقال أحمد: ما أصلح حديثه، وقال

---

(٧٣) ينظر: السنن الكبرى ٢٢٢/١ح رقم(٦٥)، و٢٤٢/١ ح رقم(٧٢٣)، و٣٢٢/١ ح رقم(١٠٠١)، و٤٧٦/١ ح رقم (١٥٢١)، و٥٠٩/١ ح رقم(١٦٣٩)، و٩٨/٢ ح رقم(٢٥٦١) وهو الحديث المقصود بالدراسة، و٣٢٠/٢ ح رقـــم (٢٦٠١و٣٦٠٢)، و٢/ ٣٢٢ ح رقـــم(٣٦٠٨)، و٦/٣ ح رقـــم(٤٣٠٥)، و٣٦٣/٤ ح رقم(٧٥٢٨)، و٤٣٣/٤ ح رقم(٧٨٢٣)، و٤٥٧/٤ ح رقم(٧٩٢٧و٧٩٢٨)، و٢٤٢/٥ ح رقم(٨٧٨٤)، و١١/٦ ح رقم(٩٨٥٣و٩٨٥٤)، و٦/ ٤٢ ح رقـــم(٩٩٧٣)، و٦٤٣ ح رقم(٩٩٧٤)، و١٤٦/٦ ح رقم(١٠٤٠٢)، و٢٠٧/٦ ح رقم(١٠٦٦٢)، و٢٨٤/٦ ح رقم(١٠٩٨٣) جميعها عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ.

(٧٤) ينظـــر: الســـنن الكبـــرى ١٧٩/٢ ح رقم(٢٩٣٥)، و١٨٠/٢ ح رقم(٢٩٣٧)، و١٩٦/٢ ح رقم(٣٠٢٩)، الأول والثاني عن سُمي عن مولاه أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبيﷺ، والثالث: عن سُمي عن مولاه أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل عن أبي هريرة عن البيﷺ.

(٧٥) ينظر صحيح البخاري، الأحاديث أرقام(١٠٨٨و١٤١٠و٦٣٢٩و٦٤٠٨) بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(٧٦) ينظر: صحيح مسلم، الأحاديث أرقام(٤٠٩و٥٩٥و١٣٤٩) بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(٧٧) تهذيب التهذيب (٢٠٩/٤).

(٧٨) المصدر السابق نفسه.

(٧٩)السنن الكبرى٩٨/٢ح رقم(٢٠٦١).

(٨٠) تذكرة الحفاظ(١٣٧/١).

النَّسائي وغيره: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: "ولسهيل نسخ روى عنه الأئمة وهو عندي ثبت لا بأس به"، وقال ابن معين: "سمي خير منه"، قلت: -القائل هو الذهبي- سمي من رجال الصحيحين بخلاف سهيل[81]، كما وثّقَهُ العجلي[82]، ويذكر أن سهيلاً تغير حفظه بسبب موت أخيه، قال علي بن المديني مات أخ لسهيل فوجد عليه فنسي كثيراً من الحديث "[83].

وخلاصة القول: أن حكم النسائي جاء موافقاً لأقوال جمهور العلماء.

٦. الـزُبَيْدِي-بضم الزاي وفتح الباء-[84]:- قال النَّسائي: الزُبَيْدِي أثبت من ابن أخي الزهري[85]، وابن أخي الزهري ليس بذاك القوي، عنده غير ما حديث منكر عن الزهري[86].

قلـت: الزُبَيْدِي من الحفاظ المتقنين، ويعدّ من أثبت الناس في الزهري، وقد أقام معه عشر سنين[87].

قال ابن سعد:" كان ثقة إن شاء الله، وكان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث، وكان قد لقـي الزهـري وكـتب عـنه"[88]، وقال الأوزاعي: "لم يكن من أصحاب الزهري أثبت من الـزبيدي"[89]،وقـال الوليد بن مسلم: سمعت الأوزاعي يُفَضّلُ محمد بن الوليد الزبيدي على جمـيع مـن سـمع مـن الزهري، وقال ابن المدني، وأبو زرعة، والنَّسائي: ثقة، زاد علي: ثبت[90].

---

(٨١)سير أعلام النبلاء(٥/٤٥٩). وكلام الذهبي فيه نظر؛ فسهيل أيضاً من رجال مسلم، فقد روى له (١٧٦) حديثاً معظمها في الأصول. كما روى له البخاري حديثاً واحداً في الأصول مقروناً بيحيى بن سعيد، وأربعة أحاديث في المتابعات. ينظر على سبيل المثال: صحيح البخاري، الأحاديث أرقام(١٠٨٨و١٤١٠و٢٨٤٠و٦٣٢٩و٦٤٠٨) وصحيح مسلم الأحاديث أرقام (٣٥و٥٥و٧٦و١٠١و ١٣٢و٢١١و ٢٤٢و٢٤٤و٢٦٥و٣٦٢و٣٨٩و٣٩٢و٤١٠و ٤٤٠و٧٥٨و٧٨٠و ٨٥٠ وغيرها).

(٨٢) ينظر: معرفة الثقات (١/٤٤٠).

(٨٣) ينظر: سير أعلام النبلاء(٥/٤٦٠).

(٨٤)محمـد بن الوليد بن عامر الزبيدي أبو الهذيل الحمصي، مات سنة ١٤٦أو١٤٧هـ. (طبقات الحفاظ١/٧٨)، وقال ابـن سـعد، وابـن خـياط في طبقاتهما مات سنة١٤٨هـ. ينظر: ابن خياط: خليفة بن خياط الليثي العصفري، الطـبقات، تحقـيق: أكـرم العمري، دار طيبة، الرياض-السعودية، الطبعة الثانية١٩٨٢م.(١/٣١٥)، وابن سعد: محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت-لبنان، بدون طبعة أو سن نشر.(٧/٤٦٥).

(٨٥)محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن أخي الزهري.(التاريخ الكبير١/١٣١).

(٨٦)السنن الكبرى٦/١٥٤ح رقم(١٠٤٣٥).

(٨٧)ينظـر: الـتاريخ الكبير(١/٢٥٤)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٨٢)، وتهذيب الكمال(٢٦/٥٨٩)، وسير أعلام النبلاء(٦/٢٨٢).

(٨٨) الطبقات الكبرى(٧/٤٦٥).

(٨٩)طبقات الحفاظ(١/٧٨).

(٩٠)ينظر: الجرح والتعديل(٨/١١١)، وسير أعلام النبلاء(٦/٢٨٢)، وتهذيب الكمال(٢٦/٥٨٩).

وقال ابن حبان: "كان من الحفاظ المتقنين، والفقهاء في الدين، أقام مع الزهري عشر سنين حتى احتوى على أكثر علمه، وهو من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري "[٩١].

وقال الذهبي معقباً على قول ابن حبان: " أين من يقيم مع الزهري بالحجاز أياما إلى مـن أقـام معه في وطنه عشر سنين؟ ما فوق الزبيدي في الجلالة والإتقان لعلم الزهري أحد أصـلاً، ولكـنه مات قديما فلم ينتشر عنه كثير علم[٩٢]، وقد وثّقهُ يحيى بن معين، وقال: هو أثـبت -يعنـي في الزهري- من سفيان ابن عيينة، وقال أبو داود: "ليس في حديثه خطأ"[٩٣]، وقال الذهبي: ثبت[٩٤]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٩٥].

أما ابن أخي الزهري فمختلف فيه بين التعديل والتجريح، فقد عدّله بعضهم، وجرحه آخـرون، وممـن عدّله: أبو داود، وأحمد وابن عدي، قال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: ثقـة، وقـال أحمـد: لا بأس به، وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأسا إذا روى عنه ثقة، وقال الواقدي: كان كثير الحديث صالحا، وقال الحاكم: إنما أخرج له مسلم في الاستشهاد[٩٦].

وممـن جـرّحه: ابن معين، وأبو حاتم، وابن حبان، فقد سئل يحيى بن معين عن بن اخـي بـن شهاب فقال: ليس بذاك القوى، وقال مرة أخرى: صالح، وقال ابن أبي حاتم: قيل لأبـي مـا حـال ابن اخى الزهرى قال ليس بقوي يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ وكثير الوهم، ، فهو من الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع زيد بن أسلم، ومحمد بن إسـحاق، وأبي أويس، وفليح، وعبد الرحمن بن إسحاق، وقد تفرد عن عمه-محمد بن مسلم- بثلاثة أحاديث تُستغرَب [٩٧].

وخلاصـة القـول: أن الـزبيدي أجـلّ وأوثق من ابن أخي الزهري، وبخاصة في الزهري، و لم يخرج له البخاري إلا فيما توبع عليه.

---

(٩١)الثقات(٣٧٣/٧).

(٩٢)سير أعلام النبلاء(٢٨١/٦-٢٨٤)، وطبقات الحفاظ(٧٨/١).

(٩٣) ينظر: معرفة الثقات(٢٥٥/٢)، وتهذيب الكمال(٥٩٠/٢٦).

(٩٤)الكاشف(٢٢٨/٢).

(٩٥)تقريب التهذيب(٥١١/١).

(٩٦)وقول الحاكم، فيه نظر، فقد أخرج له مسلم سبعة أحاديث في الأصول هي ذوات الأرقام(١٣٤و١٥٠و١٥٥و١٩٨و١٧١٤و٢٦٠١و٢٩٩٠) -بتـرقيم محمـد فؤاد عبد الباقي- بالإضافة إلى تسع أحاديث أخرى في المتابعات. كما أخـرج له البخاري اثني عشر حديثاً في الأصول هي ذوات الأرقام(٣٦٩و٥١٥و١٨٥٧و٢١٧٦و٢٩٣٦و٣٨٩٢و٤٠١٩و٤١٨١و٤٣١٩و٤٨٩١و٥٥٧٤و٦٠٦٩)-بترقيم فتح الباري-بالإضافة إلى تسعة أحاديث في المتابعات.

(٩٧)ينظـر: التاريخ الكبير(١٣١/١)الجرح والتعديل(٣٠٤/٧)، الكامل(١٦٧/٦)ضعفاء العقيلي(٨٨/٤-٩٠) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٨١/٣)، وسير أعلام النبلاء(١٩٧/٧)وتهذيب التهذيب(٣٤٠/١٢).

وقـد دافـع عنه ابن حجر فقال: "ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصـحاب الزهـري مع محمد بن إسحاق وفليح، وقال إنه وجد له ثلاثة أحاديث لا أصل لها قلت:-القائل هو ابن حجر- الذهلي أعرف بحديث الزهري وقد بين ما أنكر عليه، فالظاهر أن تضعيف من ضعفه بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها "[٩٨].

٧. **عبـيد الله بـن عمـرو**[٩٩]: قال أبو عبد الرحمن:"... مالك وعبيد الله بن عمرو وسفيان بن عيينة أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان". [١٠٠].

وعبيد الله: ثقة، وَثَّقَهُ ابن معين، والنَّسائي، ، والعجلي، وابن نمير، وابن شاهين [١٠١].

وقـال ابـن سعد: "كان ثقة صدوقا كثير الحديث وربما أخطأ" [١٠٢]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، ثقة صدوق"[١٠٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠٤]، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه، ربما وهم"[١٠٥].

وأما سفيان بن حسين، وجعفر بن برقان فهما ثقتان، لكنهما ضعيفان في روايتهما عن الزهري خاصة-كما مر سابقاً[١٠٦]- وتفضيل النَّسائي لعبيد الله عليهما كان في رواية الزهري المتعلقة بما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر.

٨. **قـتادة بن دعامة** [١٠٧]: قال أبو عبد الرحمن: قتادة أثبت وأحفظ من أشعث[١٠٨]، وقال في موضع آخر: قتادة أحفظ من يحيى بن أبي كثير[١٠٩].

---

(٩٨)تهذيب التهذيب(ص٤٤٠)مختصراً.

(٩٩)عبـيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي أبو وهب الرقي... مات سنة ١٨٠هـ. ينظر: (طبقات الحفاظ١/١٠٨) وهذا هو الراوي المقصود، إذ جمعت ستة رواة اسمهم: عبيد الله بن عمرو غير هذا، لكن لم يرو النَّسائي لواحد منهم، كما أن عبيد الله بن عمرو هذا، هو من طبقة مالك وسفيان بن عيينة اللذين قرنا به في قول النَّسائي.

(١٠٠)السنن الكبرى٢/ ٢٥١ح رقم(٣٣٠٩). قال النَّسائي هذا الكلام ضمن حديثه على أحاديث الباب المتعلقة بما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، وهذا جزء من كلامه.

(١٠١)ينظر: الجرح والتعديل(٥/٣٢٨)، ومعرفة الثقات(٢/١١٢)، وتاريخ أسماء الثقات(١/١٦٩)، وتهذيب الكمال(٩/ ١٣٦)، والكاشف(١/٦٨٥)، وتهذيب التهذيب(٧/٣٨)، وطبقات الحفاظ(١/١٠٨).

(١٠٢)الطبقات الكبرى(٧/٤٨٤).

(١٠٣) الجرح والتعديل(٥/٣٢٨).

(١٠٤)ينظر: الثقات(٧/١٤٩).

(١٠٥) تقريب التهذيب(١/٣٧٣).

(١٠٦) ينظرما قيل في تفضيل سفيان بن عيينة عليهما في رقم(٣)؛ لأنه يصلح هنا أيضاً .

(١٠٧)قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري الأكمه، ت سنة١١٧هـ . (طبقات الحفاظ١/٥٤-٥٥) .

(١٠٨)السنن الكبرى٣/٢٦٣ ح رقم(٥٣٢٢)، وأشعث هو: بن عبد الملك الحمراني أبو هانئ من الفقهاء المتقنين وأهل الورع في الدين مات سنة ست وأربعين ومائة.مشاهير علماء الأمصار(١/١٥١) .

(١٠٩)السـنن الكبـرى٥/٤٧٠ح رقم(٩٦٠٦). يحيى بن أبي كثير واسمه صالح بن المتوكل الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي. طبقات الحفاظ(١/٥٨)مات سن٣٢هـ. (تقريب التهذيب١/٥٩٦).

وقتادة: "حافظ ثقة ثبت، لكنه مدلس، ورمي بالقدر"[110]، إلا أنّ أبا داود قال: " لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر"[111].

وقد فضله العلماء على كثير من الرواة، قال ابن سيرين: "هو احفظ الناس... وقال معمر: قلت للزهري: يا أبا بكر! أقتادة أعلم أو مكحول؟ قال: لا بل قتادة... وقال عمرو بن علي: قلت لعبد الرحمن بن مهدى: حميد الطويل أحفظ في الحديث أم قتادة؟ فقال قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد، فسمعت أبي يقول: صدق ابن مهدى... وقال أحمد بن حنبل: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئا إلا حفظه"[112].

أما أشعث: فهو ثقة مأمون، قال يحيى بن سعيد: "أشعث بن عبد الملك هو عندي ثقة مأمون..."، وقال –أيضاً–: "لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك[113]، وهو أجل الأشاعثة الذين هم: هو، وأشعث بن سوار، وأشعث الحداني[114]، وقد وَثَّقَهُ ابن المديني، ويحيى بن سعيد، والنَّسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، هو أوثق من أشعث الحُدّاني، وأشعث بن سَوّار... قال القطان ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث[115]، وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد، وبشر بن المفضل يثبتون الأشعث الحُمْراني[116].

وخلاصة القول: أن أشعث بن عبد الملك: ثقة مأمون، وهو أثبت الناس في الحسن البصري، وقد ارتبط اسمه به، فقيل عنه: أشعث صاحب الحسن[117] لكنه ليس بمستوى قتادة في الحفظ والإتقان، كما أن روايات قتادة في الصحيحين تزيد عن الألف رواية، بينما لا يوجد لأشعث سوى رواية واحدة في صحيح البخاري متابعة من طريق الحسن البصري، وهذا يدل على تقديم قتادة عليه.

وقول النَّسائي–رحمه الله– في غاية الدقة، إذ انه فضّل قتادة على أشعث مطلقاً، بيد أنه رجح رواية أشعث عن الحسن لعلمه أن أشعث من أثبت الناس في الحسن، في حين أنه

---

(110)ميزان الاعتدال(5/466) .

(111)قـــال الحـــافظ ابن حجر: "كان يضرب به المثل في الحفظ إلا أنه كان ربما دلس، وقال بن معين: رمى بالقدر، وذكـــر ذلـــك عنه جماعة، وأما أبو داود فقال: لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر والله أعلم" .هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري(ص436).

(112) ميزان الاعتدال(7/184) باختصار.

(113) الجرح والتعديل(2/275) .

(114)الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم(1/68) .

(115)ميزان الاعتدال(1/431). .

(116)تهذيب الكمال(3/280) .

(117) ينظر: التاريخ الكبير(1/431)، والجرح والتعديل(2/275)، وسير أعلام النبلاء(6/279) .

فضّل قتادة على يحيى بن أبي كثير ورجح رواية قتادة على روايته، وهذا يدل على سعة اطلاع النّسائي واستيعابه للروايات، ومعرفته الواسعة بالرواة وأحوالهم.

فيحيى بن أبي كثير على ثقته وإتقانه يرسل ويدلس(١١٨)، وكان يحدث من كتاب وقع له، قال العقيلي: "ذُكر بالتدليس يروي عن أنس و لم يسمع منه، ... وقال حسين المعلم: قلنا ليحيى بن أبي كثير: هذه المرسلات عمن هي؟ قال أترى رجلا أخذ مداداً وصحيفة فكتب على رسول اللهﷺ الكذب قال: قلت: فإذا جاء مثل هذا فأخبرنا، قال: إذا قلت: بلغني، فهو من الكتاب، قال يحيى القطان: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح"(١١٩)، وقال الذهبي: " أحد الأعلام الأثبات، ذكره، وبعد أن نقل قول العقيلي المتقدم فيه قال: "هو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهري و روايته عن زيد بن سلام منقطعة؛ لأنها من كتاب وقع له(١٢٠).

وهذا دليل آخر على دقة وبراعة الإمام النّسائي، إذ فضل قتادة على يحيى بن أبي كثير مطلقاً، لكنه لم يفضله على أشعث بن عبد الملك مطلقاً، بل قدم رواية أشعث عليه؛ لأن أشعث أثبت من قتادة في الحسن البصري.

٩. **مالك بن أنس**(١٢١): قال أبو عبد الرحمن: مالك، وعبيد الله بن عمرو، وسفيان بن عيينة أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان(١٢٢).

ومالـــك بن أنس غني عن التعريف، فهو أحد الأئمة الأربعة، وإمام دار الهجرة، وهو مجمع على ثقته وإمامته(١٢٣).

قـــال الحافظ ابن حجر في ترجمته: "إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر"(١٢٤).

فـــلا عجب في تفضيله على سفيان بن حسين وجعفر بن برقان، وقد سبقت ترجمتهما وبيان حالهما بما يغني عن إعادته هنا(١٢٥).

---

(١١٨)ينظر: التبيين لأسماء المدلسين(٢٤٦/١)، وجامع التحصيل(٢٩٩/١)، وطبقات المدلسين(٣٦/١).

(١١٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي(٤٢٣/٤).

(١٢٠) ميزان الاعتدال(٢١٢/٧-٢١٣) .

(١٢١)الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الحميري أبو عبد الله المدني شيخ الأئمة وإمام دار الهجرة، مات سنة١٧٩هـــ(طبقات الحفاظ٩٦/١).

(١٢٢)السنن الكبرى٢/ ٢٥١ح رقم(٣٣٠٩). قال النّسائي هذا الكلام ضمن حديثه على أحاديث الباب المتعلقة بما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، وهذا جزء من كلامه.

(١٢٣)ينظـــر: ينظر: التاريخ الكبير(٣١٠/٧)، وتسمية فقهاء الأمصار، للنسائي(١٢٧/١)، والجرح والتعديل(٢٠٤/٨)، ومشاهير علماء الأمصار(١٣٢/١)، وطبقات الحفاظ(٩٦/١)

(١٢٤)تقريب التهذيب(٥١٦/١).

(١٢٥) ينظرما قيل في تفضيل سفيان بن عيينة عليهما في رقم(٣) لأنه يصلح هنا أيضاً .

١٠. **مطـــرف بـــن طـــريف الكوفي**[١٢٦]: قال أبو عبد الرحمن: "مطرف بن طريف الكوفي أثبت من إسرائيل[١٢٧]، وحديثه أشبه بالصواب"[١٢٨].

ومطرف بن طريف: ثقة ثبت، وَثَّقَهُ أحمد بن حنبل، وابن المديني، وأبو داود، وأبو حاتم الرازي، وابن أبي شيبة، وابن شاهين، والعجلي، والذهبي، وابن حجر وغيرهم[١٢٩].

أما إسرائيل فهو ثقة-أيضاً- وَثَّقَهُ ابن معين -في رواية عنه-، وأحمد بن حنبل، وابن سعد، وأبو حاتم الرازي، والعجلي، والذهبي[١٣٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣١]، إلا أنه تُكلم فيه، فقد ضعفه ابن المديني، و ردّ ابن حزم أحاديثه، وقال ابن سعد: منهم من يستضعفه، وقال ابن معين: كان يحيى القطان لا يروي عنه[١٣٢].

وقال ابن أبي شيبة: "صدوق ليس بالقوي"، وقال مرة أخرى: "في حديثه لين"، وقال النَّسائي: "لا بأس به"[١٣٣]، وقال العقيلي: "مختلف فيه"[١٣٤]وقال يحيى بن آدم: "وقد كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعده"[١٣٥].

ودافع عنه الذهبي فقال: "إسرائيل اعتمده البخاري و مسلم في الأصول و هو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه"[١٣٦].

وخلاصة القول: أن مطرف بن طريف متفق على توثيقه، في حين أن إسرائيل مختلف فيه، والنَّسائي وثق الأول وقال عن الثاني: "لا بأس به"، ولذلك فتقديم النَّسائي لمطرف على إسرائيل جاء متمشياً مع منهجه في الحكم على الرواة.

---

(١٢٦)مطـــرف بـــن طريف الخارفي أبو عبد الرحمن من صالحي أهل الكوفة وقراء القرآن مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة. مشاهير علماء الأمصار(١٦٧/١).

(١٢٧)هـــو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي الكوفي أخو عيسى بن يونس سمع ... مات سنة ستين ومائة. (التاريخ الكبير(٥٦/٢).

(١٢٨)السنن الكبرى٣/٢٨٠ ح رقم(٥٣٧٠).

(١٢٩) ينظر: الجرح والتعديل(٣١٣/٨)، وتاريخ أسماء الثقات(٢٢٥/١)، ومعرف الثقات(٤٩٣/٧)، وتهذيب الكمـــال (٦٥/٢٨-٦٦)، والكاشف(٢٦٩/٢)، وتهذيب التهذيب(١٥٦/١٠) .

(١٣٠)ينظـــر: معرفة الثقات(٢٢/١)، ومشاهير علماء الأمصار(١٦٩/١)، وسير أعلام النبلاء(٣٥٥/٧-٣٥٧) وتهذيب التهذيب(٢٢٩/١-٢٣٠) .

(١٣١)الثقات(٧٩/٦).

(١٣٢)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(٤٤/١) .

(١٣٣) ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٥٧/٧) .

(١٣٤)ضعفاء العقيلي(١٣١/١) .

(١٣٥)تهذيب التهذيب(٢٣٠/١) .

(١٣٦)ميزان الاعتدال(٣٦٦/١) .

١١.هـــارون بـــن رئـاب[١٣٧]: قال أبو عبد الرحمن: "...عبد الكريم[١٣٨] ليس بالقوي وهارون بن رئاب أثبت منه...وهارون ثقة" [١٣٩].

وهذا القول ليس غريباً، ولا يختلف عليه اثنان، فهارون: ثقة مجمع على توثيقه[١٤٠]، وعـــبد الكـــريم: ضعيف مجمع على تضعيفه[١٤١]، والنَّسائي نفسه وَثَّقَ هارون، وَضَعَّفَ عبد الكريم[١٤٢]، بل إنه قال عنه: "متروك"[١٤٣]، وقال ابن عبد البر: "لا يختلفون في تضعيفه"[١٤٤]، وقـــال الذهبي: "تركه بعضهم روى له البخاري تعليقا ومسلم متابعة"[١٤٥]، والنَّسائي متفق مع جمهور المحدثين في الحكم على هذين الراويين.

١٢. يحيـــى بـــن سعيد[١٤٦]: قال أبو عبد الرحمن:"... يحيى بن سعيد أجلهم وأنبلهم وهو أحد الأئمة وليس بالمدينة بعد الزهري في آلاف أجل منه"[١٤٧].

وهـــو أجلهم فعلاً، فقد وصفه النقاد بما يفيد تأكيد توثيقه، إما بصيغة أفعل، أو بتكرار الصفة، فوصف أنه: أنبل المحدثين في زمانه، وأجل أهل المدينة، وأفقههم [١٤٨]،حافظ فقيه حجة[١٤٩]، ثبت[١٥٠]، فالكل مجمعون على توثيقه، وإمامته.

---

(١٣٧)هـــو: هارون بن رئاب التميمي ثم الاسيدي، أبو بكر ويقال: أبو الحسن البصري من بني كاهل بن نمير بن اسيد ابن عمرو بن تميم. (تهذيب الكمال٣٠/٨٢) . عبد الكريم بن أبي المخارق بضم الميم وبالخاء المعجمة أبو أمية المعلم البصري، مات سنة١٢٦هـــ. (تقريب التهذيب١/٣٦١)

(١٣٨)هـــو: عـــبد الكريم بن أبي المخارق بضم الميم وبالخاء المعجمة أبو أمية المعلم البصري، مات سنة١٢٦هـــ. (تقريب التهذيب١/٣٦١)

(١٣٩)السنن الكبرى٣/٢٧٠ ح رقم(٥٣٤٠).

(١٤٠) وثقـــه ابـــن سعد، ويحيى بن معين، وأحمد، والنَّسائي، وأبو حاتم، وابن شاهين، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم ينظر:الطبقات الكبرى(٧/٢٤٤)، وبحر الدم(١/٤٣٥)، والجرح والتعديل(٩/٨٩)، تاريخ أسماء الثقات(١/٢٤٩) وتهذيب الكمال(٣٠/٨٢)، وسير أعلام النبلاء(٥/٢٦٣-٢٦٥) وتقريب التهذيب(١/٥٦٨) .

(١٤١)ينظر: الكامل(٥/٣٣١)، وضعفاء العقيلي(٣/٦٤)، والمغني في الضعفاء(٢/٤٠٢)، وميزان الاعتدال٤/٤٨٨).

(١٤٢) ينظر: السنن الكبرى(٣/٢٧٠و٣٧٠).

(١٤٣) ينظر: ميزان الاعتدال(٤/٣٨٨).

(١٤٤)ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال(٥/٣٣١) .

(١٤٥)المغنـــي فـــي الضعفاء(٢/٤٠٢) قلت: الذي روى له البخاري هو الجزري وليس هذ، وقد فصلت فيه لاحقاً في التضعيف النسبي: ليس بالقوي(ينظر ص٢٩٦-٢٩٧)

(١٤٦) هو: أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري قاضي المدينة، مات سنة ١٤٣هـــ. ينظر: (التاريخ الكبير٨/٢٧٥)، و(المقتنى في سرد الكنى١/٢٦٧).

(١٤٧)الســـنن الكبرى١/١٤١ح رقم(٣١٦). قال النَّسائي هذا الكلام في المفاضلة بينه وبين أخويه: عبد ربه بن سعيد، وسعد بن سعيد بن قيس بن فهد الأنصاري .

(١٤٨)ينظر: تهذيب الكمال(٣١/٣٥٢) .

(١٤٩)الكاشف(٢/٣٦٦). .

(١٥٠) ينظر: تهذيب الكمال(٣١/٣٥١) .

أما عبد ربه بن سعيد فهو الآخر ثقة، لكنه ليس بمستوى أخيه يحيى، فقد تباينت أقوال العلماء فيه؛ فمنهم من وَثَّقَهُ[151]، ومنهم من أنزله عن مرتبة الثقة قليلاً[152]، والكل مجمعون على أنه أدنى مرتبة من أخيه يحيى.

وأمــا ســعد بن سعيد، فهو أقل الثلاثة مرتبة، وضعفه أغلب العلماء، ووَثَّقَهُ بعضهم، فقــال أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال النَّسائي: ليس بالقوي، وقال الترمذي: تكلموا فيه من قبل حفظه، وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج به، وقال مرة أخرى:كان رديء الحفظ، وقال يحيى: صالح، وقال العجلي: ثقه [153].

وهكذا فإن يحيى بن سعيد هو أجل أخوته وأوثَقُهُم كما قال النَّسائي.

١٣. أبو حصين[154]: قال النسائي:"... أبو حصين: أثبت من عطاء بن السائب"[155].

لم يُبِن النَّسائي من هو أبو حصين ، لكن بعد البحث والتدقيق تبين لي أنه: عثمان بن عاصــم بــن حصين الأسدي الكوفي؛ لأن هذا الراوي من أقران عطاء بن السائب، فهو من الطبقة الرابعة توفي سنة ١٢٧هـــ، وعطاء بن السائب من الخامسة توفي سنة ١٣٦هــ ، كما أن أبا حصين هذا، وعطاء بن السائب كلاهما من تلاميذ أبي ظبيان، والحديث الذي ورد فيه ذِكْر أبي حصين، يرويه أبو حصين عن أبي ظبيان.

وأبــو حصين هذا: ثقة ثبت، متفق على جلالته وإتقانه، فقد وَثَّقَهُ ابن معين والنَّسائي، ويعقــوب بــن شيبة، وابن خراش، وأبو حاتم، والعجلي، وابن شاهين، وجماعة[156] ، وقال

---

(١٥١)فقــد وثقة، ابن معين، والنَّسائي، والعجلي، وابن سعد، وقال ابن أبي حاتم: هو حسن الحديث ثقة. ينظر: (الجرح والتعديل٦/٤١)، و(تهذيب الكمال١٦/٤٧٧) .

(١٥٢)قال أبو حاتم: لا بأس به، . ينظر: (الجرح والتعديل٦/٤١).

(١٥٣)ينظر: (الجرح والتعديل٤/٨٤)،.الضعفاء والمتروكين(١/٣١١)، مشاهير علماء الأمصار(١/٧٥)، معرفة الثقات (١/٣٨٩)، وينظر كذلك: تقريب التهذيب(١/ ٢٣١و٣٣٥و٥٩١).

(١٥٤)الرواة الذين كنّوا بأبي حصين خمسة:الأول:عبد الله بن أحمد بن عبد الله اليربوعي، روى له النَّسائي والترمذي: ثقة، من الحادية عشرة(ت٢٤٨هــ). والثانــي: أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي، من العاشرة: لم يروي له من الستة سوى أبو داود. والثالث: الهيثم بن شَفِّي الرُّعَيني، الحَجْري، المصري، روى له أبو داود والنَّسائي وابــن ماجه، ثقة من الثانية. والرابع: أبو الحصين الفلسطيني، وقيل: هو مروان بن رؤبة التغلبي، روى له ابن ماجه في التفسير، من السابعة: مجهول. انظر: تقريب التهذيب ص٦٣٣.الخامس: عثمان بن عاصم بن حصين الأســدي الكوفي، روى له الستة، ثقة ثبت سني وربما دلس من الرابعة(ت١٢٧هــ وقيل بعدها) ينظر: (تقريب التهذيب ص٣٨٤). ويبدو لي أن أبا حصين المقصود بقول النَّسائي هو الأخير؛ لأنه من طبقة عطاء بن السائب المتوفى سنة١٣٦هـــ، وقارنه النَّسائي به، وهو الوحيد الذي يروي عن أبي ظبيان، فقد ذكره الحافظ المزي هو وعطاء في تلاميذ حصين بن جندب بن الحارث(أبو ظبيان)، (تهذيب الكمال٦/٥١٥).

(١٥٥)السنن الكبرى٤/٣٢٤ ح رقم(٧٣٤٥).

(١٥٦)ينظــر: الجــرح والــتعديل(٦/١٦٠)، ومعــرفة الــثقات (٢/١٢٩)، وتاريخ أسماء الثقات(١/١٣٩)، والتعديل والتجريح(٣/٩٥٠)، وتهذيب الكمال (١٩/٤٠٣)وسير أعلام النبلاء(٥/٤١٤)، وتهذيب التهذيب(٧/١١٦).

يعقوب بن سفيان ثنا أبو نعيم ثنا سفيان عن أبي حصين، أسدي شريف ثقة ثقة[157]، وقال ابن مهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو مخطىء، منهم: أبو حصين الأسدي، وقال- أيضاً-: لا ترى حافظا يختلف على أبي حصين [158]، وقال الذهبي وابن حجر: ثقة ثبت[159].

أما عطاء بن السائب فلا يقل شأناً عن أبي حصين، إلا أنَّه تغير واختلط في آخر عمره، فقد ذكره صاحب كتاب المختلطين، فقال: "أخرج له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بآخر ولم يخرج له مسلم... وثَّقَهُ أحمد بن حنبل مطلقا، وأحمد بن عبد الله العجلي، وقال من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث.

وقال أبو حاتم: "محله الصدق قبل أن يختلط تغير بأخرة"، وقال يحيى بن سعيد القطان: "حديثه ضعيف إلا ما كان عن شعبة وسفيان -يعني: الثوري-، واستثنى من حديث شعبة حديثين من روايته عن زاذان فإن شعبة يقول سمعتهما منه بأخرة، وبالجملة: أهل البصرة أحاديثهم عنه مما سمع بعد الاختلاط؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً فحديثه صحيح[160].

وهذا ما ذهب إليه الإمام أحمد، فقال: "عطاء: ثقة، رجل صالح"، وقال: "من سمع منه قديما، كان صحيحا ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء" [161].

وقال يحيى بن معين: "ليث بن أبي سليم: ضعيف مثل عطاء، فمن روى عن عطاء ففي الاختلاط، إلا شعبة وسفيان"، وقال ابن عدي: "عطاء اختلط في آخر عمره فمن سمع منه قديما مثل: الثوري، وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة، ونقل عن البخاري قريباً من هذا" [162].

وهكذا نجد أن أبا حصين أثبت من عطاء كما قال النَّسائي، فقد قال في عطاء: " دخل عطاء بن السائب البصرة مرتين فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء"[163]، وقول النَّسائي لم يخرج قاله جمهور النقاد في عطاء[164] .

---

(١٥٧) تهذيب التهذيب(١١٦/٧).

(١٥٨)ينظر: الجرح والتعديل(١٦٠/٦)، وسير أعلام النبلاء(٤١٣/٥)، وتهذيب التهذيب(١١٦/٧).

(١٥٩) ينظر: الكاشف(٨/٢) وتقريب التهذيب(٣٨٤/١).

(١٦٠) العلائي: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن سيف الدين كيكلدي بن عبد الله العلائي، المختلطين، تحقيق: رفعت فوزي، وعلي عبد الباسط، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر١٩٩٦م. (٨٢/١-٨٤) بتصرف يسير.

(١٦١) ينظر: بحر الدم (٢٩٦/١)، وسير أعلام النبلاء(١١١/٦)

(١٦٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال(٦٢/٥)، وضعفاء العقيلي(٩٨/٣).

(١٦٣)السنن الكبرى٦/٦٥ح رقم(١٠٠٥٢).

(١٦٤)ينظر أقوال النقاد في عطاء في: شرح علل الترمذي(٧٣٤/٢-٧٣٨).

١٤. ابن عُلَّية: قال النَّسائي:"...وابن عُلَّية أثبت من حماد بن سلمة[١٦٥].

قلــت: ابن عُلَّية هو: إسماعيل[١٦٦]، وليس علياً؛ كما جاء في السنن الكبرى، فقد قال النَّسائي: "والصواب حديث [علي]بن عُلَّية، وابن عُلَّية أثبت من حماد بن سلمة"[١٦٧]؛ فالرواة من أبناء علية هم: إسماعيل، وإسحاق، وربعي، وليس فيهم راوٍ اسمه علي، كما أن ابن علية المقصود هو الذي روى حديث:" مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً بِغَيْرِ حِلِّهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ أَنْ يَشُمَّ رِيحَهَا"، فقد رواه النَّسائي من طريق إسماعيل بن علية، عن يونس بن عبيد به"[١٦٨].

وليس في تلاميذ يونس من اسمه: علي بن علية، بل إسماعيل، وربعي ابنا علية.

ولعــل ذِكْــر(علي) خطأً في النسخ، أو الطبع؛ لأن الطبعة الجديدة من سنن النَّسائي الكبرى لم يذكر فيها (علي بن علية) كما في النسخة القديمة، بل ذُكِرَ ابن علية مطلقاً[١٦٩].

وإســـماعيل بـــن علـــية: ثقة حافظ، متفق على جلالته وحفظه وإتقانه، فقد أثنى عليه العلمـــاء ووصـــفوه بأكثـــر من مجرد التوثيق، فقد قال الإمام أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصـــرة"[١٧٠]، وقال ابن معين: "كان ثقة ورعاً تقياً"، وقال شعبة: "ابن علية سيد المحدثين"، وقال ابن المديني:"ما أقول إن أحدا اثبت في الحديث من إسماعيل" [١٧١]، وقال ابن معين: "كان ثقة مأموناً صدوقاً مسلماً ورعاً تقياً"، وقال النَّسائي: "ثقة ثبت"، وقال يحيى بن سعيد: "كان ثقة ثبتاً في الحديث حجة"، وقال عثمان بن أبي شيبة: "ابن علية أثبت من الحمادين" [١٧٢].

أمـــا حماد بن سلمة فهو مُقَدَّمٌ على غيره في التقوى والورع، قال ابن مهدي: لو قيل لحماد بن سلمة: إنك تموت غدا، ما قدر أن يزيد في العمل شيئا [١٧٣].

---

(١٦٥)السنن الكبرى٥/٢٢٦ ح رقم(٨٧٤٤).

(١٦٦)ابن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، ت ١٩٣هـــ. تقريب التهذيب(١/١٠٥)

(١٦٧)السنن الكبرى٥/٢٢٦ ح رقم(٨٧٤٤).

(١٦٨) السنن الكبرى٥/٢٢٦ ح رقم(٨٧٤٣)والحديث أخرجه أحمد في مسند البصريين برقم(١٩٨٧٠و ١٩٨٨٤و ١٩٩٩٣و٢٠٠٠٠و٢٧٥٣٣) وفي بعض روايات أحمد زيادة: " وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ مِائَةِ عَامٍ" ورجال الحديث كلهم ثقات. وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، رواه البخاري في كتاب الديات، باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم برقم(٦٩١٤)، وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة؛ رواه الترمذي في كتاب الديات، باب ما جاء فيمن يقتل نفساً معاهدة برقم(١٤٠٣)، وقال بعده: "وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ".

(١٦٩) ينظــر: الســنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، وإشراف: الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى٢٠٠١م.(٨/٧٩ح٨٩٦١).

(١٧٠) بحر الدم(١/٦٩) .

(١٧١) ميزان الاعتدال(١/٣٧٤) .

(١٧٢)ينظر: تهذيب الكمال(٣/٢٩-٣١) وتهذيب التهذيب(١/٢٤١-٢٤٢) .

(١٧٣)ينظر: طبقات الحفاظ(١/٩٥).

أمـــا في الحديث فهو ثقة، وهو من أثبت الناس في ثابت البناني وحميد الطويل، ولا يُقَدَّمُ عليه أحد فيهما،[174].

وقد وَثَّقَهُ ابن معين[175]، والعجلي[176]،وذكره ابن حبان في الثقات[177].

وسئل النَّسائي عن حماد بن سلمة فقال: "لا بأس به"، وقد كان قبل ذلك قال فيه: "ثقة"، قال القاسم بن مسعدة: فَكَلَّمْتُهُ فيه، فقال: "ومن يجترئ يتكلم فيه"[178].

لكـــن بعــض العلماء أنزله عن مرتبة الثقة، وتكلم فيه من جهة حفظه، قال محمد بن يحيـــى النيســـابوري: قلت لأبي عبد الله-يعني الإمام أحمد-: في بعض حديث حماد صحيح وذكرت له خطأه فقال: إن حماد بن سلمة يخطىء، خطأ كثيرا ولم ير بالرواية عنه بأسا[179].

وقـــال الحاكم: "قد قيل في سوء حفظه وجمعه بين جماعة في إسناد واحد بلفظ واحد، ولـــم يخـــرج لــــه مســـلم فـــي الأصول إلا عن ثابت البناني، وله في صحيحه أحاديث في الشـــواهد"[180]، وقـــال الذهبـــي: "إمام صدوق له أوهام وحماد بن زيد أثبت منه"[181]، وقال الحافظ ابن حجر: "تغير بأخرة"[182].

قلـــت: قول الحاكم: " لم يخرج له مسلم في الأصول إلا عن ثابت البناني" غير دقيق وفـــيه نظـــر؛ إذ روى لــــه مسلم في الأصول من غير طريق ثابت البناني، فقد روى له من روايـــته عن: سَيَّار بن سلامة، وأنس بن سيرين، وحميد الطويل، وقتادة، وسِمَاك بن حرب، وعبـــيد الله بن عمر، وأبي جمرة نصر بن عمران، وعمار بن أبي عمار، وهشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح، وإسحاق بن عبد الله، وغيرهم[183].

وخلاصة القول: أنَّ حماد بن سلمة ليس بمستوى إسماعيل بن علية في الحديث، وإن كـــان حمّـــاد مُقـــدَّماً عليه في الدين والورع، ولكن ابن علية مقدم عليه في الحفظ والإتقان،

---

(١٧٤) ينظر: بحر الدم(١/١٢٢)الجرح والتعديل(٣/١٤١)، وتهذيب الكمال(٧/٢٦١) سير أعلام النبلاء(٧/٤٤٦) .

(١٧٥) ينظر: الجرح والتعديل(٣/١٤١)، وتهذيب الكمال(٧/٢٦١) سير أعلام النبلاء(٧/٤٤٦) .

(١٧٦)معرفة الثقات(١/٣١٩) .

(١٧٧) الثقات(٦/٢١٦) .

(١٧٨)التعديل والتجريح(٢/٥٢٣) .

(١٧٩) بحر الدم(١/١٢٢).

(١٨٠) من تكلم فيه وهو موثق(١/٧٠).

(١٨١) المصدر السابق نفسه.

(١٨٢) تقريب التهذيب(١/١٧٨).

(١٨٣)ينظر:صحيح مسلم الأحاديث أرقام(٥٨٠و٦٤٧و٦٧٧و٦٨٣و١٤٥١و ١٨٢١و٢١٣٩و٢٣٥١و ٢٣٥٣و ٢٣٦٣و ٢٦٢٣و٢٧٥٨)على التوالي، كما روى لحماد عن ثابت مقروناً بغيره، وروى له في المتابعات عن آخرين.

و"حمـــاد ابن سلمة عنده تخليط" (١٨٤)، ولعل الوهم في بعض أحاديثه طرأ عليه بعد الاختلاط، إلا أن إسماعيل أحفظ منه وأثبت حتى قبل اختلاط حماد .

* * *

ثالثاً: استعمال الصيغة في أن الراوي أثبت الناس في راو معين.

وقد استخدم هذه الصيغة في خمسة رواة هم:

١. **جعفـــر بـــن أبـــي وَحْشِيَّة**(١٨٥):قال أبو عبد الرحمن: "أنبأ محمد بن عبد الأعلى الصـــنعاني، قـــال: حدثنا خالد -يعني ابن الحارث-، قال: حدثنا شعبة، عن أبي بشر واسمه: جعفر بن أبي وحشية، وهو جعفر بن أبي إياس، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير"(١٨٦).

قلت: الحديث عن أبي بشر ليس بثابت أنه للنسائي، وربما كان لشعبة، إلا أنني أرجح أنه للنسائي؛ لأنني بحثت في كتب الرجال، وكتب الجرح والتعديل، والعلل، وغيرها، فلم أجد مـــن نســـب هـــذا القول إلى شعبة، بل نُسب إلى شعبة تضعيف ابن أبي وحشية، في بعض الـــرجال، فقال يحيى القطان: "كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد"، وقال أيضا-: "كان شعبة يضعف أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم" (١٨٧).

كمـــا أن الـــذين رووا هـــذا الحـــديث لـــم يذكروا هذا الكلام معه، فلو كان لشعبة لذكروه(١٨٨)، ولذلك فالأقرب إلى الصواب أن الكلام على جعفر هو للنسائي.

وقـــد ذكـــر الحافظ ابن حجر هذا القول في التقريب، فقال: جعفر بن إياس من أثبت الناس في سعيد بن جبير(١٨٩)، وذكر ذلك في تهذيب التهذيب ونَسَبَهُ إلى البرديجي(١٩٠).

٢. **حســـين المُعَلِّم**(١٩١): قال أبو عبد الرحمن: "حسين أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة وأعْلَمُ بعبد الله بن بُريدة"(١٩٢).

---

(١٨٤) ينظر: شرح علل الترمذي بتحقيق: د. همام سعيد(٧٦١/٢).

(١٨٥)جعفـــر بن أبي وحشية اليشكري، كنيته: أبو بشر، وهو جعفر بن إياس، اسم أبي وحشية: إياس من أهل البصرة مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائة وقد قيل إنه مات سنة إحدى وثلاثين ومائة بالطاعون(الثقات١٣٣/٦) .

(١٨٦)السنن الكبرى٣٧٨/٢ح رقم(٣٨٣٧).

(١٨٧) ينظـــر: الجرح والتعديل(٤٣٧/٢)، والكامل (١٥١/٢)، وسير أعلام النبلاء(٤٦٥/٥)، والمغني في الضعفاء(٢/ ٧٧٢-٧٧٣)، تهذيب التهذيب(٧١/٢).

(١٨٨) ينظر: صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات برقم(١٢٠٦)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب المحرم يموت برقم(٣٠٨٤) متابعة.

(١٨٩) تقريب التهذيب(١٣٩/١).

(١٩٠)تهذيب التهذيب(٧١/٢).

(١٩١) هـــو: حسين بن ذَكوان المُعَلِّم المُكَتِّب، العَوْذي البصري ثقة ربما وهم، مات سنة خمس وأربعين ومائة. ينظر: تقريب التهذيب(١٦٦/١).

(١٩٢)السنن الكبرى١٥٠/٦ح رقم(١٠٤١٦).

وحسين المعلم: ثقة، وَثَّقَهُ ابن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، والنَّسائي، والدارقطني، ، والعجلي، وأبو بكر البزار[١٩٣]، وقال أبو زرعة: "ليس به بأس"[١٩٤]، وضعفه: العقيلي، وقال القطان: "مضطرب الحديث"[١٩٥].

وقــال أبــو داود: "لم يرو حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبيﷺ شيئا؛ يعني إنما يروي عن عبد الله بن بريدة عن غير أبيه ، وتعقبه المزي، فقال: ولعله أراد أن غالــب روايــته عنه كذلك، لا أنه لم يرو عنه عن أبيه شيئا البتة، فإنه قد روى في السنن حديثا من روايته عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:" مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا ...الحديث" [١٩٦].

وقال ابن المدني: "لم يرو الحسين المعلم عن ابن بريدة عن أبيه إلا حرفا واحدا وكلها عــن رجــال آخــرين"، قلت–القائل ابن حجر–: هذا يوافق قول أبي داود المتقدم إلا في هذا الحــرف المستثنى وكأنه الحديث الذي تعقب به المزي قول أبي داود، بأن أبا داود روى في الســنن مــن حــديث حُسَــيْنٍ الْمُعَلِّمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:" مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا ...الحديث[١٩٧].

أمــا الوليد بن ثعلبة فهو ثقة –أيضاً–وَثَّقَهُ ابن معين[١٩٨]،والهيثمي[١٩٩]، والذهبي[٢٠٠]، وابن حجر[٢٠١].

وتفضيل النَّسائي لحسين المعلم على الوليد بن ثعلبة في حديث عبد الله بن بريدة، جاء بعد رواية حديث سيد الاستغفار من طريق عبد الله بن بريدة، فرواه حسين المعلم عن عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عن بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ، عن شَدَّاد بْنِ أَوْسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قال: "سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ

---

(١٩٣) ينظر: الجرح والتعديل(٥٢/٣)، ومعرفة الثقات، تاريخ أسماء الثقات(٦٢/١).

(١٩٤) الجرح والتعديل(٥٢/٣).

(١٩٥) ينظر: ضعفاء العقيلي(٢٥٠/١).

(١٩٦)تهــذيب الكمــال(٣٧٣/٦) وتكملــة الحديث: " فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ" وقد رواه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة، باب أرزاق العمال برقم(٢٩٤٣)بإسناد صحيح، ورواه الحاكم في المستدرك٥٦٣/١ برقم(١٤٧٢) وقال: صــحيح علــى شرط الشيخين، ورواه ابن خزيمة في صحيحه٧٠/٤ باب فرض الإمام للعامل على الصدقة رزقاً معلوماً برقم(٢٣٦٩)، والبيهقي في السنن الكبرى٣٥٥/٦برقم(١٢٩٩٧)وجميعهم من طريق ابن بريد عن أبيه.

(١٩٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٢٩٣/٢).

(١٩٨) ينظر: الجرح والتعديل(٢/٩)، وتهذيب الكمال(٦/٣١)،.

(١٩٩) بعــد أن روى حديث " ليس منا من حلف بالأمانة"، قال: "رواه أحمد والبزار ورجال أحمد رجال الصحيح خلا الوليد بن ثعلبة، وهو: ثقة". مجمع الزوائد(٣٣٢/٤).

(٢٠٠)الكاشف (٣٥١/٢) لكنه لم يجزم بتوثيقه بل قال: وُثِّق .

(٢٠١)تقريب التهذيب(٥٨١/١) لكنه قال: (الوليد بن ثعلب) وليس ثعلبة.

أَنْ تَقُــولَ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ خَلَقْتَنِي...الحديث"[٢٠٢]، وخالفه الوليد بن ثعلبة، فرواه عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عن أبيه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ...الحديث[٢٠٣].

قلــت: وهــذا خطـــأ، ولعل الوليد بن ثعلبة سلك الجادة في هذا الحديث؛ لأن الجادة المعتادة في أغلب روايات الوليد: " ابن بريدة عن أبيه".

وقد روى الثقات الأثبات هذا الحديث من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عن بُشَيْرِ بْنُ كَعْبٍ الْعَــدَوِيُّ، عن شَدَّاد بْنُ أَوْسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وهي ذات الطريق التي جاءت منها رواية حسين المعلم، فقد تابع حسين المعلم على روايته عدد من الثقات، ويكفي أن أشير إلى أن البخاري قد أخـــرج الحديث من طريق حسين المعلم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عن بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيِّ، عـــن شَــدَّاد بْنِ أَوْسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ في موضعين[٢٠٤]، وهذا يؤيد ما قاله النَّسائي، ويثبت أن حكمه كان صائباً.

وقــد تميّــز النَّسائي بالسبق بهذا الحكم، وبهذه النتيجة، إذ لم أجد أحداً من النقاد ممن ســبق النَّســائي قد ذهب إلى أن حسين المعلم أثبت من الوليد بن ثعلبة في عبد الله بن بريدة، وهــذا يعــدُّ منقــبة له، إلا أن صنيع البخاري في إخراج حديث سيد الاستغفار يدل على هذه النتيجة، وإن لم يصرح بذلك[٢٠٥].

٣. حمـــاد بن سلمة[٢٠٦]: قال أبو عبد الرحمن: "...وحماد بن سلمة أثبت والله أعلم بحــديث ثابت من حسين بن واقد"[٢٠٧] والله أعلم[٢٠٨]، وقال في موضع آخر: "حماد بن سلمة فــي الجُرَيْرِي[٢٠٩]أثبت من عيسى بن يونس؛ لأن الجُرَيْرِي كان قد اختلط، وسماع حماد ابن سلمة منه قديم قبل أن يختلط".[٢١٠].

---

(٢٠٢)السنن الكبرى٦/١٥٠ح رقم(١٠٤١٦).

(٢٠٣)السنن الكبرى٦/١٤٩ح رقم(١٠٤١٥).

(٢٠٤)كلاهمـــا فـــي كـــتاب الدعوات، الأول، باب أفضل الاستغفار برقم(٦٣٠٦)عن أبي معمر عن عبد الوارث، عن حسين المعلم به،والثاني برقم(٦٣٢٣)عن مسدد عن يزيد بن زريع عن حسين المعلم به.

(٢٠٥)فلم يخرج الحديث إلا من هذا الطريق، وأعرض عن الطرق الأخرى(صحيح البخاري ح رقم٦٣٠٣و٦٣٢٣).

(٢٠٦)حمـــاد بـــن سلمة بن دينار الخزاز أبو سلمة، وكنية سلمة: أبو صخرة الحنظلي، مولى حمير بن كراثة من تيم ويقـــال: انـــه مولى قريش من عباد أهل البصرة ومتقنيهم ممن لزم العبادة والعلم والورع ونصرة السنة وهو ابن أخت حميد الطويل مات سنة سبع وستين ومائة.(مشاهير علماء الأمصار١/١٥٧).

(٢٠٧) الإمـــام الكبير قاضي مرو وشيخها أبو عبد الله حسين بن واقد القرشي مولى الأمير عبد الله بن عامر بن كريز قال النَّسائي: ليس به بأس، وقال أحمد: في بعض حديثه نكارة، وقال ابن معين: ثقة.(سير أعلام النبلاء٧/١٠٤) مات سنة١٥٠وقيل:١٥٧هـــ(الثقات٦/٢٠٩).

(٢٠٨)السنن الكبرى٦/٥٤ح رقم(١٠٠١٢).

(٢٠٩)هو: سعيد بن إياس أبو مسعود الجُرَيْرِي الأزدي البصري، مات سنة١٤٤هـــ.(التعديل والتجريح٣/١٠٧٤).

(٢١٠)السنن الكبرى٦/٨٥ح رقم(١٠١٤٢).

أمـــا القـــول الأول: فمحـــلّ اتفاق عند جميع العلماء[٢١١]، إذ نقل الإمام مسلم إجماع العلماء على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني مطلقاً، وأثبت من حسين بن واقد وغيره، فقال: "والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث وعلمائهم على أن أثبت الناس في ثابت البناني: حماد بن سلمة"[٢١٢]، والنَّسائي تابع من سبقه في هذا.

أما القول الثاني عن الجريري، فقد أشار النَّسائي في كتاب الضعفاء والمتروكين إلى اختلاط الجريري، وقال:" من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء"[٢١٣]، وقوله هذا إضافة إلـــى مـــا قالــــه في السنن، نقله الباجي[٢١٤]، والعلائي[٢١٥]، والمزي[٢١٦]، والذهبي[٢١٧]، والسيوطي[٢١٨]، وآخرون، وهذا يدل على مكانة النَّسائي وأثره فيمن جاء بعده.

وتفضـــيل النَّســـائي لحمـــاد بن سلمة على عيسى بن يونس، وابن المبارك، إنما هو تفضـــيل نسبي، فهما مقدمان عليه مطلقاً، إلا أنه أثبت منهما في روايته عن الجريري، وثابت البناني، وذلك لأنه أثبت الناس في ثابت البناني، وقد سبق الكلام عن ذلك قريباً.

أمـــا روايـــته عـــن الجريـــري؛ فلأن سماعه من الجريري كان قديماً قبل اختلاط الجريري، في حين أن سماع عيسى بن يونس، وابن المبارك كان بعد اختلاط الجريري، ومن سمع قبل الاختلاط فإنّ روايته مقدمة على من سمع بعد الاختلاط.

ويبدو لي أن النَّسائي تأثر بمن سبقه، واستند إليهم في حكمه على الجُرَيْرِي، وتفاضل الرواة في الرواية عنه، فبعد أن حكم بتقديم رواية حماد بن سلمة على رواية عيسى بن يونس بسبب تقدم سماع حماد، وتأخر سماع عيسى، استشهد بقول يحيى بن سعيد القطان عن كهمس في زمن اختلاط الجريري، فقال: قال يحيى بن سعيد القطان: قال كهمس أَنْكَرْنَا الجُرِيري أيام الطاعون، وحديث حماد أولى بالصواب من حديث عيسى وابن المبارك[٢١٩].

---

(٢١١)ينظر: شرح علل الترمذي، بتحقيق: د. همام سعيد.(٢/٦٩٠) فقد فصل في هذه المسألة تفصيلاً وافياً ومفيداً.

(٢١٢)مســـلم، أبـــو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع-السعودية، الطبعة الثالثة١٤١٠هـــ.(ص٢١٧).

(٢١٣) الضعفاء والمتروكين للنسائي(٥٣/١).

(٢١٤) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي ت ٤٠٣هـــ(١٠٧٤/٣).

(٢١٥)المختلطين،للعلائي ت٧٦١هـــ(٣٨/١) وأدرج الجريري في المختلطين بناءً على كلام النَّسائي فيه.

(٢١٦)تهذيب الكمال، للمزي ت٧٤٢هـــ(٣٤١/١٠).

(٢١٧) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي ت٧٤٨هـــ(٨٤/١).

(٢١٨) طبقات الحفاظ، للسيوطي ت٩١١هـــ(٧٥/١).

(٢١٩)السنن الكبرى٦/٨٥ح رقم(١٠١٤٢).

وقــول القطـــان رواه البخاري مسنداً في تاريخه الكبير، وأضاف إليه اختبار القطان نفسه للجريري والتأكد من اختلاطه(٢٢٠).

وقد اعترف عيسى بن يونس بأنه سمع من الجريري بعد الاختلاط، وأن يحيى القطان نهــاه عــن الرواية عنه؛ لأن سماعه منه كان بعد الاختلاط (٢٢١)، لكن النَّسائي لم يكن ناقلاً فحســب، بــل كان ناقداً-أيضاً-، وعمله في السنن يدل على ذلك، إذ أثبت ما قاله، وما نقله تطبيقاً عملياً، فكان القول مستنداً إلى الدليل.

٤. **ابــن أبي ذئب**(٢٢٢): قال أبو عبد الرحمن: "ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عجــلان (٢٢٣)، ومــن الضحـــاك بن عثمان (٢٢٤)، في سعيد المقبري(٢٢٥) وحديثه أولى عندنا بالصواب وبالله التوفيق" (٢٢٦).

وثلاثتهم: ابن أبي ذئب، وابن عجلان، والضحاك، أدرجهم النَّسائي في الطبقة الخامسة من أصحاب نافع(٢٢٧)، وابن أبي ذئب أَجَلُّهُم وأَوْثَقُهم، وبخاصة في حديث المقبري، فهو مقدم عليهما، ولا يقدم عليه في المقبري سوى الليث بن سعد؛ فهو أثبت الناس في المقبري(٢٢٨).

قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن ابن أبي ذئب ومحمد بن عجلان في المقبري فقال: مــا أقربهما"(٢٢٩)، وقال يحيى بن معين: "ابن أبي ذئب أثبت من ابن عجلان في سعيد بن أبي سعيد المقبري اختلطت -أحاديثه- على ابن عجلان فأرسلها"(٢٣٠).

---

(٢٢٠) ينظر: التاريخ الكبير(٤٥٦/٣).

(٢٢١) ينظــر: الجــرح والــتعديل(١/٤)، والكامــل (٣١٢/٣)، وتهــذيب الــتهذيب(٦/٤)، ضعفاء العقيلي(٩٩/٢) والمختلطين(٣٨/١) ومعرفة الثقات(٣٩٤/١). ولمزيد من التفصيل راجع: شرح علل الترمذي(٧٤٢/٢).

(٢٢٢)هو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب العامري أبو الحارث المدني، أحد فقهاء الأمة قال أحمد كان ثقة صدوقا أفضل من مالك بن أنس إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه وابن أبي ذئب كان لا يبالي عمن يحدث مات بالكوفة سنة تسع وخمسين ومائة(طبقات الحفاظ٨٩/١).

(٢٢٣)محمــد بــن عجــلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشي من خيار أهل المدينة مات سنة ثمان وأربعين ومائة.(مشاهير علماء الأمصار١٤٠/١).

(٢٢٤)هو: أبو عثمان، الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام مات سنة ١٥٣هــ. ينظر: الثقات(٤٨٢/٦).

(٢٢٥)المحـــدث الثقة أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كيسان الليثي مولاهم المدني المقبري كان يسكن بمقبرة البقيع، وكان من أوعية الحديث، توفي سنة(١٢٥هــ)وقيل قبل ذلك، وقيل بعد ذلك. ينظر: (سير أعلام النبلاء٥/٢١٦-٢١٧)

(٢٢٦)السنن الكبرى٢٨/٦ح رقم(٩٩٢٠).

(٢٢٧)الطبقات، للنسائي(ص١٣١) .

(٢٢٨)ينظر: سير أعلام النبلاء(٢١٦/٥)، .

(٢٢٩)الجرح والتعديل(٣١٤/٧).

(٢٣٠)تاريخ بغداد(٣٠٤/٢)، وتهذيب الكمال(٦٣٨/٢٥).

وسئل أحمد عن ابن عجلان فقال: " كان ثقة إنما اضطرب عليه حديث المقبري كان عن رجل، جعل يصيِّره عن أبي هريرة "(٢٣١).

فهناك شبه اتفاق بين العلماء على اضطراب ابن عجلان في أحاديث المقبري، لكني لم أجد من تطرق إلى الضحاك سوى النّسائي، وهي لفتة طيبة منه.

٥. **محمد بن مسلم بن شهاب الزهري**(٢٣٢): قال أبو عبد الرحمن: "...والزهري أثبت في عروة من هشام، وهشام من الحفاظ"(٢٣٣).

والمقصـــود بهشام هو: ابن عروة(٢٣٤)، وهو من الحفاظ كما قال النّسائي وغيره(٢٣٥)، وقيل: اختلط بأخرة، ولم يَثْبُتْ، قال العلائي: "أحد الأعلام المتفق عليهم، ذكر ابن القطان في أثـــناء كـــلام له أن هشاما هذا تغير واختلط، وهذا القول لا عبرة به؛ لعدم المتابع له، بل هو حجة مطلقا، وإن كان وقع شيء ما فهو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك"(٢٣٦).

وبالـــرغم من أن هشاماً يروي عن أبيه، إلا أنه لا يقاس بالزهري؛ فهشام يتساهل في الرواية عن أبيه، وهذا ما جعل النقاد يُقَدِّمونَ الزهري عليه.

قال يعقوب بن شيبة: " هشام ثقة ثبت، لم يُنْكَرْ عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأَنْكَرَ ذلك عليهِ أهلُ بَلَدِهِ، والذي نرى أن هشاما تسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه، وقال ابن خراش: بلغني أن مالكا نَقَمَ عليه حديثه لأهل العراق؛ قـــدم الكوفة ثلاث مرات: قَدْمَةً كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة، وقَدِمَ الثانية فكان يقول: أخبرني أبي، عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة... وقال الآجري عن أبـــي داود: لما حدث هشام بحديث أم زرع، هجره أبو الأسود يتيم عروة، وقال العقيلي: قال ابن لهيعة: كان أبو الأسود يعجب من حديث هشام عن أبيه، وربما مكث سنة لا يكلمه(٢٣٧).

---

(٢٣١)العلل ومعرفة الرجال(٧٧/١) .

(٢٣٢)هو:محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري مات سنة ١٢٥هـ.(تقريب التهذيب٥٠٦/١).

(٢٣٣)السنن الكبرى٣٩٦/٥ح رقم(٩٢٥٠).

(٢٣٤)هو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المنذر المدني، مات سن١٤٥هـــ.(التاريخ الكبير١٩٣/٨) .

(٢٣٥)قـــال ابن سعد والعجلي:"كان ثقة" زاد ابن سعد: "ثبتا كثير الحديث حجة"، وقال أبو حاتم: "ثقة إمام في الحديث"، وقـــال ابـــن حبان: "من حفاظ أهل المدينة ومتقنيهم وأهل الورع والفضل في الدين"، وقال الذهبي في ترجمته: الامام الثقة شيخ الاسلام. ينظر: الجرح والتعديل(٦٣/٩)، مشاهير علماء الأمصار(٨٠/١)، والثقات(٥٠٢/٥)، وسير أعلام النبـــلاء(٣٤/٦)، وتهذيب التهذيب(٤٥/١١)، وطبقات الحفاظ(٦٩/١).

(٢٣٦) المختلطين(ص١٢٦) .

(٢٣٧) تهذيب التهذيب(٤٥/١١) مختصراً، ولم أجد كلام العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير.

وصـــنيع النَّسائي فيما سبق؛ يدل على سعة اطلاعه، وتبحره في علم العلل والرجال، فــلا يغتــر بنظافة الإسناد، وإنما يعتمد على سبر الروايات، وعرضها على روايات الثقات الأثبات، ودراسة أحوال الرجال، والحكم على الراوي والمروي بحسب الحال.

• • •

المطلب الثاني: تأكيد المدح بتكرار الصفة لفظاً:

لـــم يستعمل النَّسائي هذه الصيغة سوى مرة واحدة، وفي راوٍ واحد هو: طلحة بن عبد الملك الأيلي، وكرَّرَ لفظ التوثيق ثلاثاً فقال: "طلحة ابن عبد الملك: ثقة ثقة ثقة"(٢٣٨).

و كـــان قبل ذلك قال عنه: "ثقة" مرة واحدة، لكن التوثيق المفرد ربما كان للإمام مالك ولـــيس للنسائي، إذ قال : أنبأ قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن طلحة بن عبد الملك: ثقة، فجاء لفظ التوثيق بعد ذكر الإمام مالك.

ولعـــل تكـــرار لفظ التوثيق ثلاثاً للتأكيد على توثيقه، وللردِّ على من أنزله عن مرتبة الـــثقة، فقد وثَّقَهُ: ابن سعد، وابن معين، وأبو داود، وأحمد بن صالح، والدارقطني، وقال ابن حـــبان: مـــتقن يغرب، ورفعه ابن وضاح فقال: "ثقة فاضل"، وأنزله أبو حاتم فقال: "لا بأس بـــه"(٢٣٩)، فكان هذا التأكيد من جانب النَّسائي المسترعي للنظر، ردٌّ على من أنزل طلحة عن مرتبة الثقة، وكأني بلسان حاله يقول: بل هو ثقة ثقة ثقة.

روى له البخاري، وأصحاب السنن حديث: "مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ"(٢٤٠)، وهو الحديث الذي رواه النَّسائي وأكد توثيقه فيه(٢٤١).

• • •

المطلب الثالث: تأكيد المدح بتكرار الصفة معنى:

وقد استخدم هذه الصيغة في سبعة عشر راوياً؛ كان الكلام في أحد عشر منهم منسوباً له، والستة الباقين لم يتأكد لي أن الكلام له فقسمت هذا المطلب إلى قسمين:

---

(٢٣٨)السنن الكبرى٣/١٣٤ح رقم(٤٧٥٠).

(٢٣٩)ينظـــر: الطـــبقات الكبـــرى(٧/٥١٩)، والتاريخ الكبير(٤/٣٤٨)، والجرح والتعديل(٤/٤٧٨)، ومشاهير علماء الأمصـــار(١/١٣٤)، والثقات(٦/٤٨٧)، وتاريخ أسماء الثقات(١/١٢١)، وتهذيب الكمال١٣/٤١٠).. وذكر ابن الجوزي راوياً آخر اسمه: طلحة بن عبد الملك القيسي: مجهول، وهو غير الأيلي. ينظر: الضعفاء والمتروكين(٢/٦٥).

(٢٤٠)رواه البخاري في كتاب الأيمان والنذور برقم(٦٦٩٦و٦٧٠٠)كما رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وأخرجه النَّسائي من ثلاث طرق.

(٢٤١) ينظر: السنن الكبرى٣/١٣٤ح رقم(٤٧٤٨و٤٧٤٩و٤٧٥٠).

القسم الأول: أقوال النَّسائي المنسوبة له:

١. خالــد بــن زيــاد [٢٤٢]: قــال أبو عبد الرحمن: "خالد بن زياد بن [جزء][٢٤٣]: خراساني ثقة مستقيم الحديث"[٢٤٤].

وقد وَثَّقَهُ معظم العلماء، فقال بعضهم: ثقة[٢٤٥]، وقال آخرون: مستقيم الحديث[٢٤٦]، باستثناء الحافظ ابن حجر قال عنه: صدوق[٢٤٧]، واعترض عليه صاحبا التحرير[٢٤٨].

لكن تأكيد التوثيق من النَّسائي بجمع الصفتين معاً، على هذا النحو لا يتناسب مع واقع عمــل الأئمــة، إذ لم يُخرجْ له الشيخان، ولا أصحاب الكتب الستة سوى حديثين: أحدهما في جامع الترمذي[٢٤٩]، والآخر في سنن النَّسائي[٢٥٠]، كما أن الحافظ ابن حجر أنزله عن مرتبة الثقة، ووضعه في المرتبة الرابعة.

---

(٢٤٢)خالــد بــن زياد بن جزء سكن ترمذ، وولي القضاء فيها، ومات بترمذ وهو ابن مائة سنة وسنة (مشاهير علماء الأمصار(١/١٩٨).

(٢٤٣) هكــذا في الأصل، وهي كذلك في مشاهير علماء الأمصار(١٩٨/١)، لكن معظم كتب الرجال ذكرتها(جرو)- بجيم وراء وواو- بدلاً من (جزء)كما في التاريخ الكبير١٥٠/٣، والثقات٢٦٣/٦، وتهذيب الكمال٦٥/٨، وكذلك الجرح والتعديل٣٣٢/٣، كما أن هذه الكتب ذكرت أن نسبته: الترمذي، في حين أن النَّسائي قال: خراساني، ولم يقــل ذلــك غيره . وقد ذكر محقق الطبعة الجديدة من السنن الكبرى: حسن شلبي، أن بعض النسخ المخطوطة ذكــرت (جزء) وبعضها ذكرت (جرو) وأنه وجد علامة الصحة على كلمة(جرو). ينظر: ٢٦٤/١ هامش(١). قلت: فلعل اللفظين صحيحان.

(٢٤٤)السنن الكبرى١٧٩/١ح رقم(٤٧٤).

(٢٤٥)ينظر: تهذيب الكمال(٦٥/٨) نقلا عن سعيد بن سويد، والكاشف(٣٦٤/١) وذكره ابن حبان في الثقات(٢٦٣/٦).

(٢٤٦) مشــاهير علمــاء الأمصار(١٩٨/١) قال: يروى عن نافع وقتادة أحاديث مستقيمة، وفي الثقات(٢٦٣/٦) قال: يروى عن نافع صحيفة مستقيمة وعن قتادة الحرف بعد الحرف.

(٢٤٧) تقريب التهذيب(١٨٨/١).

(٢٤٨)قــالا: "بــل ثقــة، وثقــه النَّسائي وقال: ثقة مستقيم الحديث، ووثقه تلميذه سعيد بن سويد، وذكره ابن حبان في الثقات...ولا نعلم فيه جرحاً".(تحرير تقريب التهذيب٣٤٤/١).

(٢٤٩) كــتاب الطهارة، باب المسح على الخفين برقم(٦١١)أصلاً، وبرقم (٩٤) متابعة:حديث " رَأَيْتُ النبي ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ" قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرٍ.

(٢٥٠)الســنن الكبرى١٧٩/١ح رقم(٤٧٤)حديث: "صلاة الليل مثنى مثنى"، من طريق خالد بن زياد، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ به، وهو صحيح، وتابع خالداً عليه كل من: عبيد الله، وأيوب، ومالك، والليث، فقد رواه البخاري فــي كتاب الصلاة، باب الحلق...برقم(٤٧٢) من طريق عبيد الله عن نافع به، وبرقم(٤٧٣)من طريق أيوب عن نافــع بــه، وفــي كتاب الجمعة، باب ما جاء في الوتر برقم(٩٩١)ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة اللــيل... بــرقم(٧٤٩) كلاهما من طريق مالك عن نافع وعبد الله بن دينار به، ورواه الترمذي في كتاب الصلاة، بــاب مــا جاء في أن صلاة الليل مثنى مثنى برقم(٤٣٧)وقال بعده: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ.

وأميل إلى القول بأن النّسائي ربما بالغ في توثيقه لخالد بتكرار الصفة بالمعنى، ولعله أراد أن يقول: قيل فيه ثقة في دينه، مستقيم في حديثه.

٢. ذكـــوان الســـمان[٢٥١]: قال أبو عبد الرحمن: "...وأبو صالح والد سهيل بن أبي صالح اسمه: ذكوان: ثقة مأمون. [٢٥٢].

وحكـــم النّســـائي موافق لما قاله سَلَفُهُ وَخَلَفُهُ، فقد وَثَّقَهُ العلماء بأعلى مراتب التوثيق، فوثقـــوه مـــرة بصيغة أفعل[٢٥٣]، ومرة بتكرار الصفة لفظاً[٢٥٤]، ومرة بتكرار الصفة معنى، ومرة أفردوا مدحه بصفة واحدة[٢٥٥]، ولم يجرحه أو يتكلم عليه أحد بشيء.

٣. زيـــد بـــن جبير[٢٥٦]: قال أبو عبد الرحمن: ...وهؤلاء أهل الثبت والعدالة[٢٥٧]، مشهورون بصحة النقل... [٢٥٨].

وأهـــل الثبت والعدالة؛ الذين قصدهم النّسائي هم: زيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، ونافع، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وجميعهم خالفوا عبد الملك بن نافـــع فـــي روايته عن ابن عمر، فقد قال هذا الكلام بعد أن أخرج الحديث عن هؤلاء جميعاً، وعن عبد الملك، ثم فاضل بينهم.

وأمـــا زيـــد بن جبير: فهو ثقة، وَثَّقَهُ ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وابن شاهين، والذهبي، وابن حجر وغيرهم[٢٥٩]، لكنه لا يرتقي إلى المرتبة الثانية التي فيها تأكيد التوثيق، بـــل إن النّسائي نفسه أنزله من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الرابعة، فيما نقله عنه الذهبي وابن

---

(٢٥١)هو: أبو صالح السمان ذكوان الزيات، المدني مولى جويرية بنت الأحمس الغطفاني، من أجل الناس وأوثَقِهِم مات بالمدينة سنة إحدى ومائة.(طبقات الحفاظ١/٤١).

(٢٥٢)السنن الكبرى٢/ ٢٥١ح رقم(٣٣٠٩). قال النّسائي هذا الكلام ضمن حديثه على أحاديث الباب المتعلقة بما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، وهذا جزء من كلامه.

(٢٥٣)ينظر: الجرح والتعديل(٣/٤٥٠)، سير أعلام النبلاء(٥/٣٦)،وتهذيب التهذيب٣/١٨٩)، وطبقات الحفاظ(١/٤١).

(٢٥٤)ينظر: الجرح والتعديل(٣/٤٥٠)، سير أعلام النبلاء(٥/٣٦)،وتهذيب التهذيب٣/١٨٩).

(٢٥٥)ينظر:الجرح والتعديل(٣/٤٥٠) ومعرفة الثقات(١/٤٣٥) وتاريخ أسماء الثقات(١/٨٤) وتهذيب الكمال(٨/٥١٦).

(٢٥٦)زيد بن جبير بن حرمل الطائي الكوفي من بني جشم بن معاوية. تهذيب الكمال(١٠/٣٢).

(٢٥٧)الثـــبت : ثَـــبَتَ الشـــيءُ يَثْبُتُ ثَبَاتاً و ثُبُوتاً فهو ثابتٌ... والثُّبـــوتُ: الثَّابتُ العَقْل...الثَّبَتُ، بالتـــحريك: الـــحجّة والبـــينة. ينظر: لسان العرب(٢/١٩-٢٠).وقال السخاوي: ثَبَت: الثابت القلب واللسان والكتاب، وأما بالفتح: فمـــا يُثْـــبِت فـــيه المحـــدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه كالحجّة عند الشخص لسماعه وسماع غيـــره.(فـــتح المغيث١/٣٦٣). والعدالة: صفة لمن وصف بالعَدْل، والعَدْل: "ما قام فـــي النفوس أنه مُستقـــيم، وهـــو ضِـــدُّ الـــجَـــوْر. و العَـــدْلُ من الناس: الـــمَرْضِيُّ قولُه وحُكْمُه..(ينظر: لسان العرب(١١/٤٣٠و٤٣١) والمعنى أنهم ثقات أثبات ومن أعلى مراتب التوثيق.

(٢٥٨)السنن الكبرى٣/٢٣٦ح رقم(٥٢١٠).

(٢٥٩)ينظـــر: الجـــرح والـــتعديل(٣/٥٥٨)، ومعرفة الثقات(١/٣٧٧)، وتهذيب الكمال(١٠/٣٣)، والكاشف(١/٤١٥)، وسير أعلام النبلاء(٥/٣٧٠)، وتقريب التهذيب(١/٢٢٢) .

حجـــر، فقـــال: ليس به بأس(٢٦٠)، وقال أحمد: صالح الحديث(٢٦١)، وقال أبو حاتم: صدوق، ومرة أخرى: ثقة صدوق الحديث(٢٦٢).

ويـــبدو لي-والله أعلم- أن النَّسائي جَمَعَهُ مع الثلاثة الآخرين، وحكم عليهم بالجملة؛ لأنـــه وافـــق الـــثقات الأثبات في هذه الرواية، ولو كان الكلام عليه وحده لما وضعه في هذه المـــرتبة، والدليل على ذلك؛ أنه عندما تكلم عليه منفرداً قال عنه: ليس به بأس، لكن زيد بن جبير: ثقة ويستحق أن يكون في المرتبة الثالثة، لكن ليس في المرتبة الثانية كما قال النَّسائي.

٤. **ســـالم بـــن عبد الله بن عمر(٢٦٣)**: قال أبو عبد الرحمن: "...وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحة النقل..." (٢٦٤).

وهذا الراوي من المجموعة نفسها التي سبق الحديث عنها، وهو ونافع مولى ابن عمر من أثبت الناس في عبد الله بن عمر (٢٦٥)، وهو أحد الفقهاء السبعة في المدينة وقيل: إنه أفضل أهـــل زمانـــه، وأشـــبه ولد عبد الله به، وأحبهم إليه(٢٦٦)، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة كثير الحديث عالياً من الرجال ورعاً"(٢٦٧)،فَوَصْفُ النَّسائي له جاء موافقاً لأقوال غيره من النقاد.

٥. **عبـــيد الله بن سعيد السرخسي(٢٦٨)**: قال أبو عبد الرحمن: "أنبأ عبيد الله بن سعيد السرخسي: ثقة مأمون"(٢٦٩).

وعبـــيد الله هو: شيخ النَّسائي، وروى عنه البخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والذهلي، وغيرهم، وهو أرفع قدراً من عامة أصحاب أحمد بن حنبل من أهل خراسان(٢٧٠).

---

(٢٦٠)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٧٠/٥)، وتقريب التهذيب(٢٢٢/١).

(٢٦١)ينظـــر: الجـــرح والـــتعديل(٥٥٨/٣)، ومعرفة الثقات(٣٧٧/١)، وتهذيب الكمال(٣٣/١٠)، والكاشف(٤١٥/١)، وسير أعلام النبلاء(٣٧٠/٥)، وتقريب التهذيب(٢٢٢/١) .

(٢٦٢)ينظر: الجرح والتعديل(٥٥٨/٣)، وتهذيب الكمال(٣٣/١٠)، وسير أعلام النبلاء(٣٧٠/٥).

(٢٦٣)سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عمر القرشي المدني مات سنة ١٠٦ هـــ (التاريخ الكبير١١٥/٤) .

(٢٦٤)الســـنن الكبرى٢٣٦/٣ح رقم(٥٢١٠). بعد تعليله لحديث عبد الملك بن نافع قال: والمشهور عن بن عمر خلاف حكايـــته، ثم روى الحديث من طريق: زيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، وسالم بن عبد الله، وأبي سلمة ثم قال: وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحة النقل.

(٢٦٥) ينظر: شرح علل الترمذي(٢٦٥/٢-٢٦٦) .

(٢٦٦)ينظر: تهذيب الكمال(١٥٠/١٠)، وسير أعلام النبلاء(٤٦١/٤)،وطبقات الحفاظ(٤٠/١).

(٢٦٧) ينظر: الطبقات الكبرى(٢٠٠/٥) .

(٢٦٨)هـــو: أبو قدامة، عبيد الله بن سعيد بن يحيى بن برد مولى بني يشكر السرخسي سمع بن عيينة ويحيى بن سعيد مات سنة إحدى وأربعين ومائتين.(التاريخ الكبير٣٨٣/٥).

(٢٦٩)السنن الكبرى٣٣٧/٢ح رقم(٣٦٦٢).

(٢٧٠) ينظـــر: الجرح والتعديل(٣١٧/٥)، والثقات(٤٠٦/٨)، ابن مفلح،برهان الدين أبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمـــد بن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.(٦٩/٢)، وطبقات الحفاظ(٢٢١/١).

وثَّقَهُ: أبو داود[٢٧١]، وأبو حاتم الرازي[٢٧٢]، والعجلي، والدار قطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: هو الذي أظهر السنة بسرخس ودعا الناس إليها [٢٧٣].

وقال عنه النَّسائي في السنن وفي الكنى: ثقة مأمون، قلَّ من كتبنا عنه مثله[٢٧٤]، وقال الحـــاكم: أحد أئمة الحديث متفق على إمامته وحفظه وإتقانه، وقال ابن عدي: فاضل من أهل السنة، وقال مسلمة في الصلة: ثقة مأمون، وقال ابن عبد البر: اجمعوا على ثقته" [٢٧٥]، وقال الذهبي: ثبت إمام حافظ[٢٧٦]، وقال ابن حجر: ثقة مأمون سني[٢٧٧].

قلـــت: حكم النَّسائي على هذا الراوي وافق فيه سلفه، ولم يخالفه أحد ممن جاء بعده، بل إن قوله كان أحد الأقوال المعتمدة عند الخلف [٢٧٨].

٦. **عمرو بن منصور**[٢٧٩]: قال النَّسائي: أخبرنا عمرو بن منصور؛ وهو أبو سعيد: نسائي ثقة ثبت[٢٨٠]، وفي موضع آخر أفرد مدحه فقال: ثقة[٢٨١].

وهـــو أحد شيوخ النَّسائي الذين أكثر من الرواية عنهم، ، فقد روى عنه ما يزيد على مائـــة وعشـــرين رواية، وهو من أعلم الناس به؛ لأنه شيخه، وبَلَدِيّهُ، ولعل النَّسائي هو أهم مـــرجع لمعرفة حال هذا الراوي؛ فالعلماء الذين ذكروه ممن جاءوا بعد النَّسائي، اعتمدوا في كلامهـــم عنه على النَّسائي، أو اكتفوا بنقل قول النَّسائي فيه؛ كالمزي، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم[٢٨٢].

قلـــت: لم يروِ له أحد من أصحاب الكتب الستة غير النَّسائي؛ لأنه متأخر في الزمن، فهو يعدّ في طبقتهم.

---

(٢٧١) ينظر: تهذيب التهذيب(١٦/٧).

(٢٧٢) الجرح والتعديل(٣١٧/٥).

(٢٧٣) الثقات(٤٠٦/٨).

(٢٧٤) ينظر: السنن الكبرى٣٣٧/٢ح رقم(٣٦٦٢)، وتهذيب التهذيب(١٦/٧)، وطبقات الحفاظ(٢٢١/١)

(٢٧٥) ينظر: تهذيب التهذيب(١٦/٧).

(٢٧٦)ينظـــر: الكاشف(٦٨٠/١)،الجرح والتعديل(٣١٧/٥)، والثقات(٤٠٦/٨)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد(٦٩/٢)، تهذيب الكمال(٥١/١٩)، الكاشف(٦٨٠/١)، وتهذيب التهذيب(١٦/٧)، وطبقات الحفاظ(٢٢١/١).

(٢٧٧)تقريب التهذيب(٣٧١/١).

(٢٧٨) ينظر: تهذيب التهذيب(١٦/٧)، وطبقات الحفاظ(٢٢١/١).

(٢٧٩)النَّســـائي، أبـــو سعيد الحافظ، متأخر ثقة من شيوخ أبي عبد الرحمن النَّسائي، لحق أبا نعيم وطبقته، قال النَّسائي عنه: ثبت مأمون. ينظر: (ميزان الاعتدال٣٤٧/٥)، وتهذيب التهذيب(٩٤/٨).

(٢٨٠)السنن الكبرى٣٣٨/١ح رقم(١٠٥٧).

(٢٨١)السنن الكبرى٢٠٠/٥ح رقم(٨٦٦١).

(٢٨٢) ينظر: تهذيب الكمال(٢٥١/٢٢)، وميزان الاعتدال(٣٤٧/٥)، وطبقات الحفاظ(٢٦٠/١).

وقـد تبايـنت أقوال النّسائي فيه، فأفرد مدحه مرة، وأكد مدحه مرات بألفاظ مختلفة، فقـال عـنه: "ثقـة"[٢٨٣]، وقال: "ثقة ثبت"[٢٨٤]، وقال: "ثبت مأمون"[٢٨٥]، وقال: "ثقة مأمون ثبت"[٢٨٦]، وفي جميع الأحوال لم ينزله عن مرتبة الثقة، وقد تابع النّسائي على توثيقه: الذهبي وابن حجر، فقال الذهبي: الحافظ المجود المصنف ... يضرب به المثل في الحفظ [٢٨٧]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٢٨٨].

وكـان اقتصار النّسائي على لفظ:" ثقة" مجرداً في هذا الراوي متأخراً قليلاً عن الأقوال الأخرى، وجاء هذا في المجلد قبل الأخير من السنن[٢٨٩]، ولعله اكتفى بما سبق اختصاراً.

٧. **محمـد بـن رافع النيسابوري**[٢٩٠]: قال أبو عبد الرحمن: "أخبرنا محمد بن رافع النيسابوري: ثقة مأمون"[٢٩١].

وهـذا-أيضاً- من شيوخ النّسائي، وثّقهُ كثير من العلماء، ولم ينزله عن مرتبة الثقة سوى أبي زرعة الرازي، إذ قال عنه:" شيخ صدوق"[٢٩٢].

قلـت: هـو مـن رجال الصحيحين، فقد روى له الشيخان في الأصول[٢٩٣]، كما أن الـبخاري أحسن الثناء عليه، وقال: "كان تقياً فاضلاً"، وقال-أيضاً-:"من خيار عباد الله"[٢٩٤]، وقال في موضع آخر: "ﷺ"[٢٩٥]، وقال مسلم: "ثقة مأمون صحيح الكتاب" [٢٩٦].

وقـال محمد بن شاذان: "ثنا محمد بن رافع الثقة المأمون"، وقال أحمد بن سيار في ذكـر مشائخ نيسابور: محمد بن رافع كان ثقة حسن الرواية عن أهل اليمن" وقال النّسائي في

---

(٢٨٣)السنن الكبرى٥/٢٠٠ح رقم(٨٦٦١) .

(٢٨٤)السنن الكبرى١/٣٣٨ح رقم(١٠٥٧).

(٢٨٥)ينظر: ميزان الاعتدال(٥/٣٤٧).

(٢٨٦) تهذيب الكمال(٢٢/٢٥١)، خلاصة تذهيب التهذيب(١/٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء(١٣/٣٨٢).

(٢٨٧) سير أعلام النبلاء(١٣/٣٨٢).

(٢٨٨) تقريب التهذيب(١/٤٢٧).

(٢٨٩) ينظر: السنن الكبرى(٥/٢٠٠).

(٢٩٠)محمـد بـن رافع بن أبي زيد واسمه سابور القشيري مولاهم أبو عبد الله النيسابوري مات سنة خمس وأربعين ومائتين . تهذيب الكمال(٢٥/١٩٢).

(٢٩١)السنن الكبرى٥/٢٨٢ح رقم(٨٨٩٤).

(٢٩٢) ينظر: التاريخ الكبير(١/٨١)، الجرح والتعديل(٧/٢٥٤)، والتعديل والتجريح(٢/٦٣٣)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ١٩٢)، والكاشف(٢/١٧٠)، وتهذيب التهذيب(٩/١٤١)، والتقريب(١/١٩٦)، وطبقات الحفاظ (١/٢٢٥).

(٢٩٣)روى له البخاري سبعة أحاديث، وروى له مسلم أكثر من ثلاثمائة حديث.

(٢٩٤) تهذيب التهذيب(٩/١٤١)، وطبقات الحفاظ(١/٢٢٥).

(٢٩٥) رجال مسلم(٢/١٧٦).

(٢٩٦)تهذيب التهذيب(٩/١٤١).

مشيخته، ومسلمة-بن قاسم- في الصلة: "ثقة ثبت"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان تقياً"(٢٩٧)، وقال ابن حجر: "روى عنه البخاري حديثاً، ومسلم حديثاً "(٢٩٨)، وقال في التقريب: " ثقة عابد "(٢٩٩).

أما الذهبي فنقل قول النسّائي فيه: "ثقة مأمون" وأضاف: "كان مهيبا كبير القدر"(٣٠٠).

قلت: قول ابن حجر عن رواية البخاري ومسلم عنه حديثاً، فيه نظر، فقد روى له البخاري سبعة أحاديث في الأصول، وروى له مسلم حوالي ثلاثمائة وأربعين حديثاً في الأصول والمتابعات والشواهد، ولعل ابن حجر لا يقصد بقوله حديثاً: حديثاً واحداً، وإنما مجموعة أحاديث ، أو أنه سقطت كلمة كثيراً من المخطوط أو المطبوع فأوهم ذلك.

وخلاصة القول: أن محمد بن رافع: ثقة مأمون من المرتبة الثانية؛ كما صنفه النّسائي، معتمداً على معرفته الشخصية به، ومستنيراً بأقوال الأئمة الذين سبقوه، كالبخاري ومسلم، وغيرهما، وتابع النّسائي كوكبة من العلماء ممن جاءوا بعده؛ كالذهبي وابن حجر وغيرهما، وقول أبي حاتم:" شيخ صدوق" هو جمع بين المرتبتين الثانية والثالثة من مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم(٣٠١)، ومعلوم أن ألفاظ النقاد تختلف مدلولاتها من عالم لآخر؛ ولعل أبا حاتم أراد الحديث عن عدالته، وعلى فرض أنه قصد الحكم عليه جرحاً وتعديلاً، فهو متردد بين المرتبة الثانية والثالثة؛ وهو محتج به يكتب حديثه وينظر فيه(٣٠٢).

٨. **محمد بن سيرين**(٣٠٣): قال أبو عبد الرحمن: "...وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحة النقل" (٣٠٤).

ومحمد بن سيرين أحد أئمة التابعين، قال عنه الذهبي: شيخ الإسلام، وقال الإمام الطبري: كان فقيها عالما ورعا، أديبا كثير الحديث، صدوقا ، شهد له أهل العلم والفضل بذلك وهو حجة(٣٠٥)، رأى ثلاثين من أصحاب النبيﷺ، وهو من الأئمة الأعلام المجمع على ثقتهم

---

(٢٩٧)الثقات(١٠٢/٩).

(٢٩٨)ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٢٩٩)ينظر: تقريب التهذيب(٤٧٨/١).

(٣٠٠) الكاشف(١٧٠/٢).

(٣٠١)المنذري: أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي، رسالة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأقصى، الكويت-دولة الكويت، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.(ص٢٨-٢٩).

(٣٠٢) ينظر: المصدر السابق نفسه في تفسير معاني ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم.

(٣٠٣)محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري مولى أنس بن مالك، مات سنة مائة وعشرة. (طبقات الحفاظ١/٣٨-٣٩).

(٣٠٤)السنن الكبرى٣/٢٣٦ح رقم(٥٢١٠). وقال ذلك بعد تعليله لحديث عبد الملك بن نافع، ثم رواية الحديث من طريق: زيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، وسالم بن عبد الله، وأبي سلمة.

(٣٠٥) ينظر: سير أعلام النبلاء(٦٠٦/٤).

وحفظهم وورعهم، وهو من أوائل الذين شدّدوا في طلب الأسانيد، وصاحب مقولة: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" ولم يكن يستحلّ السماع من أهل الأهواء، وعندما سُئل: ما ترى في السماع من أهل الأهواء؟ قال: "لا نسمع منهم ولا كرامة" [٣٠٦].

فهو مجمع على توثيقه، فقد وَثَّقَهُ ابن معين[٣٠٧]، وأحمد، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين[٣٠٨]، والعجلي[٣٠٩]، وغيرهم.

قال محمد بن سعد: "كان ثقة مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم ورعاً"[٣١٠].

وقال ابن حبان: " كان فقيها فاضلا حافظا متقنا، يُعَبِّرُ الرؤيا"[٣١١].

وقال النووي: "الإمام في التفسير والحديث والفقه ... والمقدم في الزهد والورع"[٣١٢]، وقال هشام بن حسان: "حدثني أصدق من رأيت من البشر: محمد ابن سيرين"[٣١٣]، وذكره النّسائي في طبقة التابعين من فقهاء الأمصار[٣١٤]، وقال ابن حجر: "إمام وقته"[٣١٥]، وفي التقريب قال: ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى[٣١٦].

قلت: النّسائي لم يكن مبتدعاً في تأكيد مدحه، بل سار على نهج من سبقوه؛ كابن سعد وغيره، وتابعه من لَحِقَ به كابن حبان، والنووي، والذهبي، وابن حجر وغيرهم.

٩. نافع مولى ابن عمر[٣١٧]: قال النّسائي: "نافع مولى ابن عمر: ثقة حافظ"[٣١٨].

قلت: نافع من أثبت الناس في عبد الله بن عمر، هو وسالم بن عبد الله ، فقد سئل أحمد إذا اختلفا فلأيهما تقضي فقال: "كلاهما ثبت، ولم يَرَ أن يقضي لأحدهما على الآخر، نقله عنه

---

(٣٠٦)ينظر ترجمته وأقوال العلماء فيه في: التاريخ(٩٠/١)، الجرح والتعديل(٢٨٠/٧)، تاريخ بغداد(٣٣١/٥-٣٣٣)، معرفة الثقات(٢٤٠/٢)، والثقات(٣٤٩/٥)، تهذيب الكمال(٣٥٠/٢٥)، سير أعلام النبلاء(٦٠٦/٤-٦١٣)، التعديل والتجريح(٦٧٧/٢)، طبقات الحفاظ(٣٩/١)وغيرها .

(٣٠٧)تهذيب التهذيب(١٩٠/٩).

(٣٠٨)ينظر: الجرح والتعديل(٢٨٠/٧).

(٣٠٩) معرفة الثقات(٢٤٠/٢).

(٣١٠) الطبقات الكبرى(١٩٣/٧).

(٣١١)مشاهير علماء الأمصار(٨٨/١)، الثقات(٣٤٩/٥)ومعنى يعبر الرؤيا: يفسر الأحلام والرؤى.

(٣١٢)النووي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف، تهذيب الأسماء، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٦م.(٩٩/١).

(٣١٣)ينظر: الجرح والتعديل(٢٨٠/٧).

(٣١٤)ينظر: تسمية فقهاء الأمصار(١٢٩/١) .

(٣١٥)تهذيب التهذيب(١٩٠/٩).

(٣١٦)تقريب التهذيب(٤٨٣/١).

(٣١٧)هو: أبو عبد الله نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، مدني، مات سنة سبع عشرة ومائة. (التاريخ الكبير٨٤/٨).

(٣١٨)السنن الكبرى٣٣٥/٢ح رقم(٣٦٥٥).

المــروذي... ونُقِـلَ عــن أحمــد أنـــه رَجَّحَ قول نافع في وَقْفِ حديث: " فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ"[٣١٩]ورجَّح النَّسائي، والدارقطني قول نافع في وقف ثلاثة أحاديث"[٣٢٠].

وقــال الــبخاري: "أصـــح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر"[٣٢١]، ويسمون هذا الإسناد: سلسلة الذهب.

فــنافع إمام من أئمة التابعين، مجمع على إمامته في الحديث، ووصفه العلماء بأجل الأوصـــاف، وأشــدِّها توثيقاً، فقيل فيه الإمام المفتي الثبت عالم المدينة، وقيل: ثقة ثبت فقيه مشـــهور، وغير ذلك من الأوصاف التي ترفعه إلى أعلى مراتب التوثيق[٣٢٢]، وحكم النَّسائي فيه جاء متمشياً مع أقوال أئمة الجرح والتعديل سلفاً وخلفاً.

١٠. **يحيـــى بن سعيد**[٣٢٣]: قال أبو عبد الرحمن: "...ويحيى بن سعيد بن قيس: الثقة المأمون أحد الأئمة" [٣٢٤].

قلـــت: يحيى بن سعيد أحد الأئمة الأعلام، كان ثقة كثير الحديث حجة ثبتاً، من أجلّ أهل المدينة، مجمع على إمامته وتوثيقه، بل عدّه سفيان الثوري من حفاظ الناس الأربعة[٣٢٥].

وحكم النَّسائي عليه ليس مستغرباً، فلم أجد من تكلم عليه بشيء، بل اتفق النقاد على علو منزلته وإمامته في علم الحديث رواية ودراية، وهو من أئمة النقد الذين يعتدّ بقولهم.

---

(٣١٩) والحديث صحيح؛ رواه البخاري في كتاب الزكا، باب العشر...برقم(١٤٨٣)، والنَّسائي في السنن الكبرى٢/٢١-٢٢ كــتاب الــزكاة، بــاب مــا يوجب العشر... برقم(٢٢٦٧)، والترمذي في كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصـــدقة...برقــم(٦٤٠)، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب صدقة الزرع، برقم(١٥٩٦)، وابن ماجه في كتاب الزكاةباب صدقة الزروع... برقم(١٨١٧) جميعهم من طريق سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ به.

(٣٢٠)شرح علل الترمذي(٢/٦٦٥-٦٦٦) باختصار.

(٣٢١) سير أعلام النبلاء(٥/٩٧) .

(٣٢٢) ينظـــر ترجمته في: التاريخ الكبير(٨/٨٤)، الجرح والتعديل(٨/٤٥٢)، معرفة الثقات(٢/٣١٠)، مشاهير علماء الأمصار(١/٨٠)، وسير أعلام النبلاء(٥/٩٥-١٠٠)، تهذيب التهذيب(١٢/٤١٤)، وتقريب التهذيب(٥/٥٥٩).

(٣٢٣) هو: يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري قاضي المدينة مات سنة ١٤٣هـ.(التاريخ الكبير٨/٢٧٥).

(٣٢٤)السنن الكبرى٢/١٦٣ح رقم(٢٨٦٤).

(٣٢٥)ينظر: التاريخ الكبير(٨/٢٧٥)، وتاريخ بغداد(١٤/١٠١-١٠٤)، وبحر الدم(١/٤٦١)، ومعرفة الثقات(٢/٣٥٢)، والثقات(٥/٥٢١)، وتهذيب الكمال(٣١/٣٤٦-٣٥٥)، الكاشف(٢/٣٦٦)، وتقريب التهذيب(١/٥٩١).

١١. أبــو ســلمة بن عبد الرحمن[٣٢٦]: قال أبو عبد الرحمن: ...وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحة النقل [٣٢٧].

وهو إمام –أيضاً–، وكان طَلّابَةً للعلم فقيهاً مجتهداً كبيرَ القدرِ حجةً، كثيرَ الحديثِ، وقد حكــى شعبة عن أبي إسحاق أنه قال: أبو سلمة في زمانه خير من ابن عمر في زمانه[٣٢٨]، وهو لا يقل عن أصحابه الذين قرن بهم، بل لعله أفضلهم، أو من أفضلهم.

* * *

القسم الثاني: الأقوال المنسوبة إلى شيوخ النَّسائي أو من هم فوقهم.

كــنت أودُّ أن أذكر هذه الأقوال ذكراً فقط، إلا أنني بتوجيه من الأستاذ المشرف، وحتى لا يكــون هذا القسم عديم الجدوى، سأنقل بعض أقوال النقاد في الراوي باختصار، وأشير إلى بعضــها إشــارة مــن غير استيعاب؛ لأن الحكم على هؤلاء الرواة جاء خلال سياقة النَّسائي للأســانيد، فلا نستطيع الجزم أن الحكم عليهم هو للإمام النسائي، فقد يكون لشيوخه أو من هم فوقهم، على أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون الكلام للنَّسائي نفسه؛ لأنه لم يعلق عليه .

وتحقيقاً لذلك؛ سأترجم للراوي ترجمة موجزة، وأشير إلى بعض أقوال النقاد باختصار بما يعطي صورة مجملة عن الراوي، تُزيل عنه اللبس والإيهام، والرواة في هذا القسم هم:

١.**عــبد الله بــن ســعيد بن جبير**[٣٢٩]: قال أبو عبد الرحمن: "...عبد الله بن سعيد بن جبير: ثقة مأمون... قاله عمرو بن دينار عن جابر بن زيد"[٣٣٠].

والحكم على هذا الراوي جاء ضمن مجموعة من الأحكام في طائفة من الرجال، ونسب النَّســائي القول فيهم إلى جابر بن زيد، وعلى قلة أحاديثه فإن رواياته في الكتب الستة لا تزيد علــى أصابع اليدين، إلا أنه من الثقات، وكان من متقني مكة[٣٣١]، وروى الترمذي عن أيوب السختياني أن عبد الله أفضل من أبيه[٣٣٢]، وقال أحمد: ليس به بأس[٣٣٣]، وقال الباجي:

---

(٣٢٦)هــو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد القرشي الزهري، ولد سنة بضع وعشرين، قال ابن سعد توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين في خلافة الوليد وهو ابن اثنتين وسبعين سنة .(سير أعلام النبلاء٤/٢٨٧-٢٨٩).

(٣٢٧)الســنن الكبــرى٣/٢٣٦ح رقــم(٥٢١٠). قال ذلك بعد تعليله لحديث عبد الملك بن نافع ثم روايته الحديث من طريق: زيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، وسالم بن عبد الله، وأبي سلمة.

(٣٢٨) ينظــر تــرجمته في: بحر الدم(١/٤٩٠)، ومعرفة الثقات(٢/٤٠٥)، مشاهير علماء الأمصار(١/٦٤)، وتهذيب الكمال(٣٣/٣٧٥-٣٧٨)، وسير أعلام النبلاء(٤/٢٨٧-٢٨٩)، تقريب التهذيب(١/٦٤٥).

(٣٢٩)عبد الله بن سعيد بن جبير الأسدي الوالبي مولاهم الكوفي (تهذيب الكمال١٥/٢٦) .

(٣٣٠)السنن الكبرى٦/٤١ح رقم(٩٩٦٩) .

(٣٣١) مشاهير علماء الأمصار(١/١٤٥).

(٣٣٢) تهذيب الكمال(١٥/٢٦).

(٣٣٣) بحر الدم(١/٢٣٥).

ثقة[٣٣٤]، وقال الذهبي: ثقة خيار[٣٣٥]، وقال ابن حجر: ثقة فاضل[٣٣٦].

قلت: هو في المرتبة الثانية من مراتب التوثيق، كما جاء في الحكم الذي نقله النّسائي عن جابر بن زيد: "ثقة مأمون".

٢. **عبد الله بن طاوس**[٣٣٧]: قال النّسائي: "...عبد الله بن طاوس: ثقة مأمون... قاله عمرو بن دينار عن جابر بن زيد [٣٣٨].

وعبد الله كان ثقة فاضلاً عابداً، من متعبّدي أهل اليمن وصالحيهم، وقرّاء أتباع التابعين ومتقنيهم، وكان من خيار عباد الله فضلاً، ونسكاً، وديناً[٣٣٩].

٣. **عاصم الأحول**[٣٤٠]: قال أبو عبد الرحمن: "أنبأ عبدة بن عبد الله ،عن سويد، عن زهير، قال: حدثنا عاصم الأحول: ثقة مأمون"[٣٤١].

قلت: هو: ثقة، وثّقهُ أكثر العلماء، وقيل: إنه أحفظ حفاظ البصرة، فقد قال عبد الله بن المبارك، وسفيان الثوري: "حفاظ البصرة ثلاثة: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند، وكان عاصم أحفظهم" [٣٤٢]، وهو أثبت العواصم[٣٤٣]، لكن يحيى بن سعيد القطان قال: "لم يكن بالحافظ، وقيل: إنه كان قليل الميل إليه، وروي عنه أنه ضعفه دون أن

---

(٣٣٤) التعديل والتجريح(٢/٨٤٦).

(٣٣٥) الكاشف(١/٥٥٨).

(٣٣٦) تقريب التهذيب(١/٣٠٥).

(٣٣٧) ابن كيسان الهمداني الخولاني أبو محمد مات سنة ١٣٢هـ(مشاهير فقهاء الأمصار١/١٩١) .

(٣٣٨)السنن الكبرى٦/٤١ح رقم(٩٩٦٩) .

(٣٣٩)ينظر: التاريخ الكبير(٥/١٢٣)، والجرح والتعديل(٥/٨٨)، ومعرفة الثقات(٢/٣٨)، والثقات(٧/٤)، ومشاهير فقهاء الأمصار(١/١٩١)وتهذيب الكمال(١٥/١٣٢)، وتقريب التهذيب(١/٣٠٨) .

(٣٤٠)عاصم بن سليمان أبو عبد الرحمن الأحول يقال مولى بني تميم ويقال مولى عثمان بن عفان ﷺمات سنة ثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة . التاريخ الكبير(٦/٤٨٥).

(٣٤١)السنن الكبرى٥/٢٥٥ح رقم(٨٨٢٣).

(٣٤٢)ينظر: الجرح والتعديل(٦/٣٤٣)، ومعرفة الثقات(٢/٨)، وتهذيب الكمال(١٣/٤٨٩-٤٩٠)، وسير أعلام النبلاء(٦/١٣)، وتقريب التهذيب(١/٢٨٥)، وطبقات الحفاظ(١/٧١) .

(٣٤٣)ينظر: تهذيب التهذيب(٥/٣٨) والعواصم: أي الذين سمّوا بعاصم؛ وذَكَرَ ابن حجر تفضيل الدار قطني للأحول على عاصم بن أبي النجود، وهو من الطبقة السادسة، مات سنة١٢٨هـ، والأحول من الطبقة الرابعة مات بعد سنة ١٤٢أو١٤٣هـ. ومن العواصم في الطبقة الرابعة: عاصم بن عبيد الله بن عمر، وعاصم بن عمر بن قتادة، وعاصم بن عمير العَنَزي،وعاصم بن المنذر بن الزبير، وعاصم بن شُمَيْخ، ومن الطبقة الخامسة: عاصم بن كليب بن شهاب، ومن السادسة: عاصم بن أبي النجود، ومجموع العواصم من غير الصحابة من رواة الكتب الستة(٢٨) لم يوثق منهم ابن حجر سوى خمسة، ونسب توثيق آخر إلى العجلي، وآخر إلى النّسائي.ينظر: تقريب التهذيب(١/٢٨٥-٢٨٦) .

يفســر ذلــك[٣٤٤]، وقال الذهبي: لينه أحمد وغيره[٣٤٥]، وكان أحمد نفسه قد وثّقهُ[٣٤٦]، وفي موضــع آخر قال: حافظ ثقة[٣٤٧]، لكن بعض النقاد قالوا: لعل ذلك-أي الكلام عليه وتليينه- بســبب دخول الأحول في الولاية[٣٤٨]، وقد جاء توثيق الأحول على لسان شيخ شيخ النّسائي: زهير ابن معاوية، وهكذا نقله النّسائي كما هو، من باب الأمانة في النقل.

٤. عامــر بــن إبراهيم[٣٤٩]: قال أبو عبد الرحمن: "أنا عمرو بن علي، نا عامر بن إبراهيم: وكان ثقة من خيار الناس"[٣٥٠].

وهــو ثقــة مجمــع على توثيقه، قال أبو داود الطيالسي: "أكتبوا عن عامر بن إبراهيم فإنه ثقــة"[٣٥١]، وليس له رواية في الكتب الستة، قال المزي: "روى له النّسائي حديثاً واحداً"[٣٥٢]، وهذا الحديث غير موجود في الصغرى، وهو الذي رواه في السنن الكبرى، ولم يرو له غيره.

أما لفظ: " من خيار الناس" فقد نقله النّسائي عن شيخه: عمرو بن علي الفلاس، في عامــر بن إبراهيم ، وهذا ما أكده الحافظ المزي[٣٥٣]، ومن بعده الحافظ ابن حجر[٣٥٤]، لكن صاحب طبقات المحدثين بأصبهان نسب هذه الصفة إلى ابني عامر(إبراهيم ومحمد)، فقال في ترجمة عامر بن إبراهيم: "وكان ابناه إبراهيم بن عامر ومحمد بن عامر من خيار الناس"[٣٥٥].

٥. عبد الله بن يحيى[٣٥٦]: قال أبو عبد الرحمن: "أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال: حدثنا عبد الله بن يحيى الثقفي: ثقة مأمون" [٣٥٧].

---

(٣٤٤) ينظر: الجرح والتعديل(٣٤٣/٦)، والكامل(٢٣٥/٥)، وضعفاء العقيلي(٣٣٦/٣)، وتهذيب الكمال(٤٨٨/١٣) .

(٣٤٥) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١٠٤/١).

(٣٤٦) ينظر: سير أعلام النبلاء(١٤/٦).

(٣٤٧) ينظر: طبقات الحفاظ(٧١/١).

(٣٤٨) ينظر: تقريب التهذيب(٢٨٥/١).

(٣٤٩)عامــر بن إبراهيم بن واقد بن عبد الله ...توفي سنة إحدى أو اثنتين ومائتين. (**الأنصاري: عبد الله بن محمد بن** جعفر بن حيان، طبقات المحدثين بأصبهان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤١٢هــ.(٨٣/٢).

(٣٥٠)السنن الكبرى٥٢٢/٦ح رقم(١٠٦٩٩) .

(٣٥١)تهذيب التهذيب(٥٤/٥) .

(٣٥٢) تهذيب الكمال(١١/١٤).

(٣٥٣)السنن الكبرى٥٢٢/٦ح رقم(١٠٦٩٩)، تهذيب الكمال(١١/١٤).

(٣٥٤)تهذيب التهذيب(٥٤/٥). ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب(٧٠/٨)في ترجمة عمرو بن علي الفلاس قال: "وروى النّســائي عــن زكــريا السجزي عنه". وقد يُظَنّ أنّ هذه جادة للنسائي! قلت: هي رواية يتيمة، رواها النّسائي عن زكريا السجزي عن الفلاس، من بين حواي(٥٢٠) رواية. (السنن الكبرى٢/ ٢٢٤ح رقم٣١٦٨).

(٣٥٥) ينظر: (٨٣/٢).

(٣٥٦)عبد الله بن يحيى الثقفي -وليس بالتوأم- أبو محمد البصري(تهذيب التهذيب(٦٩/٩) .

(٣٥٧)السنن الكبرى٩٨/٦ح رقم(١٠١٩٣) .

قلت: ليس لهذا الراوي رواية في الكتب الستة،[٣٥٨]، لكن الحافظ المزي قال: "روى لـــه النّسائي حديث زيد بن خارجة في الصلاة على رسول الله ﷺ"[٣٥٩]، وهذا الحديث أخرجه النّسائي في السنن الكبرى[٣٦٠].

وهذا الراوي ثقة، وثَّقَهُ كثير من العلماء[٣٦١]، لكن لم يرفعه أحد إلى هذه المرتبة، إلا ما نقله النّسائي عن شيخه، وقد نقل الحافظ المزي، والحافظ ابن حجر، قول النّسائي في السنن الكبرى نصاً، وذلك نقلاً عن شيخه[٣٦٢]، كما أنني لم أجد قولاً مستقلاً للنسائي في هذا الراوي.

وقــد اخـــتلط الأمر على بعض النقاد بين هذا الراوي وعبد الله بن يحيى الثقفي أبي يعقوب المعروف بـــ: "التوأم"؛ للتشابه الكبير في الاسم، واسم الأب والجد، والنسبة والموطن، ولا يُمَيَّـــزُ بيـــنهما إلا في الكنية، واللقب -بالنسبة للثاني-، فهو معروف بـــ "التوأم" قال ابن حجـــر: " زعـــم ابن خلفون أن النّسائي قال هذا في حق التوأم وليس كما زعم، فإن التوأم لم يدركه الجوزجاني، وهذا قد وثَّقَهُ العجلي أيضا"[٣٦٣].

وخلاصـــة القـــول: أن هـــذا الراوي ثقة، وما ورد عن النّسائي نقلاً عن شيخه، نقله النّسائي كما هو من باب الأمانة في النقل، ولعله لم يشأ أن يعلق على قول شيخه؛ لأنه لا يؤثر فـــي حال الراوي تصحيحاً وتضعيفاً، فالثقة حديثه: صحيح، والثقة المأمون مثله، ويُفرِّق بين المـــرتبتين فـــي حـــال الخلاف، ولا خلاف في هذه الرواية، فقد رواها أحمد في مسنده[٣٦٤]، والـــبخاري فـــي تاريخـــه[٣٦٥]،وابـــن عـــدي فـــي الكامل[٣٦٦]، وابن أبي عاصم في الآحاد

---

(٣٥٨)إذا أطلقت الكتب الستة، فلا تعدّ السنن الكبرى من بينها، وإنما السنن الصغرى عند كثير من الناس.

(٣٥٩)تهذيب الكمال(٢٩٨/١٦)ونص الحديث: سألت رسول الله ﷺفقلت: يا رسول الله: كيف الصلاة عليك قال:"صلوا ثم قولوا: اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد".السنن الكبـــرى (٩٨/٦) ح رقم(١٠١٩٣).

(٣٦٠)الســنن الكبـــرى٩٨/٦ح رقـــم(١٠١٩٣).وفـــي هذا دليل آخر على أن المتقدمين ينسبون للسنن الكبرى، وليس للصغرى، وهذا كثير في تحفة الأشراف، إذ ينسب حديثاً للنسائي لا نجده في المجتبى ونجده في السنن الكبرى.

(٣٦١) ينظـــر: الجـــرح والـــتعديل(٢٠٣/٥)، ومعـــرفة الثقات(٦٥/٢)، والثقات(٣٤٩/٨)، تهذيب الكمال(٢٩٨/١٦)، والكاشف(٦٠٧/١)، وتهذيب التهذيب(٦٩/٦).

(٣٦٢)تهذيب الكمال(٢٩٨/١٦)، وتهذيب التهذيب(٩٦/٦).

(٣٦٣) تهـــذيب الـــتهذيب(٩٦/٦)وقصد ابن حجر: أن النّسائي قال هذا في حق عبد الله بن يحيى الثقفي البصري الذي يـــروي عنه الجوزجاني، وليس عبد الله بن يحيى الثقفي المعروف بالتوأم؛ لأن الجوزجاني لم يدرك التوأم ولم يـــره، وهذا الراوي هو شيخ الجوزجاني، بينما الآخر: التوأم؛ لم يدركه الجوزجاني؛ فالنّسائي لا يقصد التوأم، كما أن الأول وثقه العجلي، ولم يوثق الآخر. وقد قال الذهبي عن التوأم: ضُعِّف. ينظر: (المغني٣٦٢/١).

(٣٦٤) مسند زيد بن خارجة برقم(١٧١٦).

(٣٦٥) التاريخ الكبير(٣٨٣/٣) في ترجمة زيد بن خارجة.

(٣٦٦) الكامل في ضعفاء الرجال(٢٢/٣) في ترجمة خالد بن سلمة.

والمثاني[٣٦٧]، جميعهم من طريق عثمان بن حكيم، عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، عـن زيد بن خارجة به نحوه، بل إن البخاري رواه عن قيس بن حفص عن عبد الواحد بن زياد به؛ أي أن قيس بن حفص تابع عبد الله بن يحيى متابعة تامة في رواية البخاري.

٦. **يحيى بن غيلان**[٣٦٨]: قال أبو عبد الرحمن: أخبرنا الفضل بن سهل الأعرج قال: حدثنا يحيى بن غيلان: ثقة مأمون [٣٦٩].

وهـذا كالـذي قـبله؛ ثقـة، وثَّقَهُ كثير من العلماء[٣٧٠]، ولكن لم يؤكد توثيقه إلا شيخ النَّسـائي: الفضـل بـن سهل الأعرج، والنَّسائي كان ناقلاً أميناً، وكذلك فعل الحافظ المزي والحافظ ابن حجر فنقلا قول الفضل، كما رواه النَّسائي نصاً[٣٧١].

المطلب الرابع: من أُفرد مدحه بصفة واحدة:

الكـلام علـى أصـحاب هذه المرتبة جاء على ضربين: الأول: ما كان الحكم فيه للنسـائي، والثانـي: ما كان الحكم فيه منسوباً لأحد شيوخه أو من فوقهم، وقد بلغ عدد الرواة الذين وثقهم النسَّائي بإفراد مدحهم بصفة واحدة: ثلاثة وسبعين راوياً؛ كان الكلام على أربعين منهم له، بينما لم يتأكد أن الكلام له أو لشيوخه في الثلاثة والثلاثين الباقين.

القسم الأول: الأحكام المنسوبة للنسائي:

(١و٢و٣). إبـراهيم[٣٧٢] ومحمـد[٣٧٣] وموسـى[٣٧٤] أبناء عقبة: قال أبو عبد الـرحمن: "إبراهيم ومحمد وموسى بنو عقبة ثقات كلهم، وأكثرهم حديثا موسى بن عقبة وهم من أهل المدينة[٣٧٥].

وهؤلاء الثلاثة أصحاب علم وفقه، وفضل، وقد وثَّقَهُم كثير من العلماء.

---

(٣٦٧)ابـن أبـي عاصـم: أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك ، الآحاد والمثاني، تحقيق: باسم جوابره، دار الراية، الرياض–السعودية، الطبعة الأولى١٩٩١م. (٥٦/٤).

(٣٦٨)يحيـى بـن غـيلان بن عبد الله بن أسماء بن حارثة الخزاعي ثم الأسلمي أبو الفضل، قال بن سعد: مات سنة عشرين ومائتين، وقيل: مات سنة ثلاث عشرة ومائتين (تهذيب التهذيب٢٣١/١١).

(٣٦٩)السنن الكبرى٢/ ٢٩٨ح رقم(٣٥٠٦).

(٣٧٠)ينظر: تاريخ بغداد(١٥٨/١٤)، والثقات(٢٦١/٩)، والكاشف(٣٧٣/٢)، وتهذيب التهذيب(٢٣١/١١).

(٣٧١)السنن الكبرى٢/ ٢٩٨ح رقم(٣٥٠٦)، تهذيب الكمال(٤٩٣/٣١)، و تهذيب التهذيب(٢٣١/١١).

(٣٧٢)هو: إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش مولى الزبير بن العوام بن خويلد أعتق الزبير أبا عياش وهو أكبر من أخيه موسى بن عقبة(القسم المتمم الطبقات الكبرى٣٣٩/١)

(٣٧٣) هو: محمد بن عقبة مولى الزبير بن العوام بن خويلد وقد روي عنه أيضا كما روي عن إخوته وكان ثقة وكانت أم إبراهيم وموسى ومحمد بنت أبي حبيبة مولى الزبير.(القسم المتمم للطبقات الكبرى٣٤١/١) .

(٣٧٤)هـو: موسـى بن عقبة مولى الزبير بن العوام ويكنى أبا محمد، مات سنة١٤١هـ، وقيل: سنة١٣٥هـ. ينظر: (ق.م للطبقات الكبرى٣٤٠/١)، (مشاهير علماء الأمصار(٨٠/١)، والثقات(٤٠٥/٥)، وطبقات الحفاظ(٧٠/١).

(٣٧٥)السنن الكبرى٣٢٧/٢ح رقم(٣٦٢٩).

قال ابن سعد: " قال محمد بن عمر: كان لإبراهيم وموسى ومحمد بني عقبة حلقة فـــي مسجد رسول الله ﷺ فكانوا كلهم فقهاء محدثين وكان موسى يفتي[٣٧٦] "، وكان لهم هيئة وعلم ...أقدمهم محمد، ثم إبراهيم، ثم موسى وموسى أكثرهم حديثا[٣٧٧]، وقال أحمد: "محمد بن عقبة وإبراهيم بن عقبة وموسى بن عقبة إخوة ثقات"[٣٧٨].

إلا أن بعــض العلمـــاء تكلـــم على موسى ومحمد، فذكر الذهبي أن البخاري لَيَّنَ محمداً[٣٧٩]، وروي عن ابن معين أنه ضعف موسى مرة[٣٨٠]، وقال مرة أخرى: لا بأس به[٣٨١]، ووَثَّقَهُ في رواية ثالثة[٣٨٢].

أما إبراهيم فوَثَّقَهُ يحيى بن معين، وأحمد، وابن شاهين[٣٨٣]، وقال أبو حاتم: "صالح لا بأس به"[٣٨٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣٨٥]، وقال ابن سعد: " ثقة قليل الحديث"[٣٨٦].

وأمـــا موســـى، فقال عنه ابن سعد: "ثقة قليل الحديث"[٣٨٧]، وفي موضع آخر قال: "كان ثقة ثبتا كثير الحديث"، وكان مالك يقول: "عليكم بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة فإنها أصح المغازي، وإنه رجل ثقة" [٣٨٨]، وقال النووي: "اتفقوا على توثيقه" [٣٨٩].

وقــد وَثَّقَــهُ: أحمـــد، ويحيى، والنَّسائي، وأبو حاتم[٣٩٠]، والعجلي: [٣٩١]، وقال ابن شـــاهين: ثقـــة، ونَسب ذلك إلى أحمد، وفي موضع آخر قال: ليس به بأس، ونَسب ذلك إلى يحيى[٣٩٢]، وقال الذهبي: ثقة حجة[٣٩٣]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح

---

(٣٧٦)القسم المتمم للطبقات الكبرى. (٣٣٩/١)
(٣٧٧) ينظر: سير أعلام النبلاء(١١٧/٦).
(٣٧٨) ينظر: تهذيب الكمال(١١٩/٢٦)تهذيب التهذيب(٣٠٧/٩).
(٣٧٩) ينظر: المغني في الضعفاء(٦١٥/٢) .
(٣٨٠)ينظر: ميزان الاعتدال(٥٥٢/٦)، وتهذيب التهذيب(٣٢٢/١٠) .
(٣٨١)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(٢٢٠/١) .
(٣٨٢) ينظر: سير أعلام النبلاء(١١٧/٦).
(٣٨٣)ينظر: الجرح والتعديل(١١٧/٢)، وبحر الدم(٥٤/١)، وتاريخ أسماء الثقات(٣٢/١).
(٣٨٤) ينظر: الجرح والتعديل(١١٧/٢).
(٣٨٥)ينظر: الثقات(٢١/٦).
(٣٨٦) تكملة الطبقات الكبرى (٣٣٩/١).
(٣٨٧)المصدر السابق نفسه.
(٣٨٨)ينظر:سير أعلام النبلاء(١١٥/٦)تهذيب الكمال(١١٩/٢٩)وتهذيب التهذيب(٣٢٢/١٠)وطبقات الحفاظ(٧٠/١).
(٣٨٩)تهذيب الأسماء(٤١٩/٢).
(٣٩٠)ميزان الاعتدال(٢٦١/٦)، وسير أعلام النبلاء(١١٧/٦)، وينظر كذلك: بحر الدم(٤٢٠/١).
(٣٩١)معرفة الثقات(٣٠٥/٢).
(٣٩٢) تاريخ أسماء الثقات(٢٢٠/١).
(٣٩٣)ميزان الاعتدال(٥٥٢/٦).

أنَّ ابن معين ليَّنَهُ[٣٩٤]، وروى المفضل بن غسان أن يحيى بن معين قال عنه: "ثقة، يقولون: روايته عن نافع فيها شيء"، ثم قال: "وسمعت ابن معين يضعف موسى بعض الضعف"[٣٩٥].

ووَجَّـــهَ الذهبي هذا القول: أنَّ رواية موسى عن نافع، ليست بمستوى رواية مالك، أوعبيد الله عن نافع، وقال: "احتج به الشيخان، وهو ثقة، لكن مالك وعبيد الله أوثق منه"[٣٩٦].

وقد أحسن الذهبي في هذا التوجيه؛ إذ نقل إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى ابـــن معين أنه قال: "ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك وعبيد الله بن عمر"[٣٩٧]، كما أن النَّســـائي صَنَّفَ مالك وعبيد الله في الطبقة الأولى من أصحاب نافع، وصنَّف موسى بن عقبة في الطبقة الثالثة[٣٩٨].

وسئل أبو حاتم عنه فقال:" ثقة وله أخوان: إبراهيم ومحمد، وهو أوثق الاخوة"[٣٩٩]، وقال عنه الذهبي: الإمام الثقة الكبير[٤٠٠].

وأما محمد، فقد ذكر الذهبي أن البخاري لَيَّنَهُ، ثم قال الذهبي بعد نقل تليين البخاري لـــه: لا بأس به وُثِّقَ[٤٠١]، وقال في الميزان: لا بأس به لَيَّنَه البخاري وقد وَثَّقَهُ أحمد، ويحيى ابن معين، والنَّسائي، وقال أبو حاتم: صالح[٤٠٢]، وفي رواية أخرى قال أبو حاتم: شيخ"[٤٠٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤٠٤]، وقال ابن حجر: "ثقة"[٤٠٥]،"له في صحيح مسلم حديث واحد في الحج متابعة"[٤٠٦].

وخلاصة القول: أن ثلاثتهم ثقات، ولهم رواية في الصحيحين، أو أحدهما، فموسى روى لـــه الشـــيخان بكثـــرة، ومحمد وإبراهيم روى لهما مسلم أحاديث يسيرة، وما ورد من

---

(٣٩٤)تقريب التهذيب(٥٥٢/١).
(٣٩٥) سير أعلام النبلاء(١١٧/٦)، وتهذيب التهذيب(٣٢٢/١٠).
(٣٩٦) المصدر السابق نفسه. بتصرف
(٣٩٧) وتهذيب الكمال(١٢١/٢٩).
(٣٩٨) الطبقات، للنسائي(١٣١/١).
(٣٩٩)الجرح والتعديل(١٥٤/٨).
(٤٠٠)سير أعلام النبلاء(١١٤/٦).
(٤٠١) ينظر: المغني في الضعفاء(٦١٥/٢) .
(٤٠٢) ميزان الاعتدال(٢٦١/٦) .
(٤٠٣) الجرح والتعديل(٣٥/٨) .
(٤٠٤) الثقات(٤٠٩/٧) .
(٤٠٥) تقريب التهذيب(٤٩٦/١).
(٤٠٦)تهذيب التهذيب(٣٠٧/٩) قلت: بل روى له مسلم ثلاثة أحاديث: اثنان منها في الأصول، والثالث متابعة، وجميعها في كتاب الحج؛ الأول: في باب الإفاضة من عرفات...برقم(١٢٨٠)، والثاني في باب صحة حج الصبي...برقم(١٣٣٦)، والأخير في الباب نفسه متابعة.

تضعيف يحيى بن معين لموسى لم يثبت، ولعله قلل من شأنه في مجال المقارنة بينه وبين راوٍ آخر، فقد روي عن ابن الجنيد عن ابن معين أنه قال: ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك وعبيد الله بن عمر[٤٠٧]، وفي رواية أخرى قال عن موسى: " مدني ثقة"، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن موسى بن عقبة، فقال: "ثقة وله أَخَوَان إبراهيم ومحمد وهو أوثق الاخوة"[٤٠٨].

وقـــال الواقدي: كان لإبراهيم وموسى ومحمد بني عقبة حلقة في مسجد رسول الله ﷺ وكانوا كلهم فقهاء محدثين وكان موسى يفتي، وقال مصعب بن عبد الله الزبيري كان لهم هيئة وعلم ... أقدمهم محمد ثم ابراهيم ثم موسى وموسى أكثرهم حديثا[٤٠٩].

ويبقـــى تليـــين البخاري لمحمد، فعلى جلالة قدر البخاري وإمامته إلا أن قوله نقل مجمـــلاً، ولم أجد هذا القول في كتب البخاري، بل إن البخاري ذكر محمداً في التاريخ الكبير واستشـــهد بمجموعة من أحاديثه دون أن يتكلم عليه بشيء، أو ينقل فيه كلاماً عن غيره[٤١٠]، وبالمقابل فقد عَدَّل هذا الراوي نخبة من العلماء والنقاد ؛ كابن معين، وأحمد، والنَّسائي، وأبي حاتم، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر وغيرهم[٤١١]، وبعض هؤلاء يعدّ من المتشددين، كما أن التعديل مقدم على الجرح غير المفسر عند علماء الجرح والتعديل.

٤. **إبراهيم بن يوسف**[٤١٢]: قال النَّسائي: إبراهيم بن يوسف البلخي: ثقة[٤١٣].

قلـــت: كلام النَّسائي في هذا الراوي كان عمدة لمن جاء بعده، فالذين وثقوه اعتمدوا توثيق النَّسائي له ، وأما الذين ضعفوه فاعتمدوا على قول أبي حاتم فيه: " إذ قال عندما سئل عـــنه: "لا يشـــتغل بـــه"[٤١٤]، لكـــن الذهبي دافع عنه بقوله:"هذا تحامل لأجل الإرجاء الذي فيه"[٤١٥].

---

(٤٠٧) تهذيب الكمال(١٢١/٢٩)، وتهذيب التهذيب(٣٢٢/١٠) .

(٤٠٨)الجرح والتعديل(١٥٤/٨) .

(٤٠٩)سير أعلام النبلاء(١١٧/٦) .

(٤١٠)(١٩٨/١).

(٤١١)ينظر: الجرح والتعديل(١١٧/٢، و١٥٤/٨)، وبحر الدم(٥٤/١)، ومعرفة الثقات(٣٠٥/٢)،الثقات٥/٤٠٤و٢١/٦) موتـــاريخ أســـماء الـــثقات(١/ ٢٢٠، و١١٧/٢)، وتهذيب الكمال١٥٣/٢)وسير أعلام النبلاء(١١٤/٦-١١٨)، وميزان الاعتدال(٥٥٢/٦)، والمغني في الضعفاء(٦١٥/٢)، وتهذيب التهذيب(٣٢٢/١٠).

(٤١٢) إبـــراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي البلخي الماكياني أبو إسحاق، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين في أولها وقد قيل سنة تسع وثلاثين ومائتين.(الثقات٧٦/٨).

(٤١٣)السنن الكبرى١٥٣/٦ح رقم(١٠٤٢٨) .

(٤١٤)ينظر: الجرح والتعديل(١٤٨/٢)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٦١/١).

(٤١٥)ميزان الاعتدال(٢٠٦/١).

وقد اتُهِمَ البلخي بالإرجاء، لكن ابن حبان قال : "ظاهره الارجاء واعتقاده في الباطن السـنة"(٤١٦)، وقال صاحبا التحرير: "ثقة لم يثبت أنه كان مرجئاً، ولو ثبت لما كان قادحاً كما سلف، فقد وثَّقَهُ النّسائي-وناهيك به-"(٤١٧).

وبما أن البلخي هو شيخ النّسائي، فإن النّسائي من أعلم الناس به، ولعله اطلع منه على ما لم يطلع عليه غيره، فقوله هو المقدم عند الاختلاف.

٥. أنس بن سيرين(٤١٨):قال أبو عبد الرحمن: أبو حمزة أنس بن سيرين: ثقة(٤١٩).

قلـت: لا خـلاف فـي توثـيقه، فقـد وثَّقَـهُ: العجلـي، وأبو حاتم، وابن سعد، وغيرهم(٤٢٠)،وقال ابن حجر: ثقة(٤٢١)، والنّسائي وافق من سبقه، ولم يختلف معه من تبعه.

٦. بَحِير بن سَعْد(٤٢٢) : قال أبو عبد الرحمن: "بحير بن سعد: ثقة"(٤٢٣).

قلـت: هو ثقة، وَثَّقَهُ أحمد، ومحمد بن سعد، والعجلي(٤٢٤)، وقال أبو حاتم: صالح الحديث(٤٢٥)، وقال الذهبي، وابن حجر، وغيرهم: ثقة(٤٢٦).

٧. بَهْـزُ بن أسد(٤٢٧): قال أبو عبد الرحمن: "أخبرنا عمرو بن يزيد، قال: ثنا بهز ابن أسد، [قال أبو عبد الرحمن] (٤٢٨): وهو ثقة" (٤٢٩).

---

(٤١٦)الثقات(٨/٧٦).

(٤١٧)تحرير تقريب التهذيب (١/١٠٤).

(٤١٨)الأنصاري، أبو موسى، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو حمزة البصري مولى أنس بن مالك أخو محمد، مات سنة ١١٨، وقيل١٢٠هـ. ينظر: تهذيب الكمال(٣/٣٤٦-٣٤٨).

(٤١٩)السنن الكبرى٢/١٢٢-١٢٣ح رقم(٢٦٧٧).

(٤٢٠)ينظـر: معرفة الثقات(١/٢٣٦)، والجرح والتعديل(٢/٢٨٧)، والثقات(٤/٤٨)، وتهذيب الكمال(٣/٣٤٨)، وسير أعلام النبلاء(٤/٦٢٣).

(٤٢١)ينظر: تهذيب التهذيب(١/٣٢٨)، وتقريب التهذيب(١/١١٥).

(٤٢٢)السحولي أبوخالد الحمصي والسحول أخو الخبائر وهو بطن من ذي الكلاع من حمير(تهذيب الكمال٤/٢١).

(٤٢٣)السنن الكبرى٣/٤٩٧ح رقم(٦٠٣٩).

(٤٢٤) ينظـر: الجـرح والتعديل(٢/٤١٢)، وبحر الدم(١/٨٠)، ومعرفة الثقات(١/٢٤٢)، والثقات(٦/١١٥)، وتهذيب الكمال(٤/٢١-٢٢).

(٤٢٥)الجرح والتعديل(٢/٤١٢).

(٤٢٦) ينظر: الكاشف(١/٢٦٤)، وتقريب التهذيب(١/١٢١).

(٤٢٧) هو: أبو الأسود بهز بن أسد العمي البصري، مات بعد المائتين. ينظر: طبقات الحفاظ(١/١٤٧).

(٤٢٨) مـا بين المعكوفتين هو الصواب، وفي الأصل: (قال ثنا أبو عبد الرحمن وهو ثقة) وقد أعياني البحث، ولم أجد في تلاميذ بهز بن أسد من يكنى بأبي عبد الرحمن، فضلاً عن أن بهزاً يروي عن شعبة مباشرة، إلى أن أعانني الله على اكتشاف أن(ثنا) زيادة في سياق الإسناد، ثم قارنت ذلك بالطبعة الجديدة فوجدته مطابقاً، وأشار المحقق إلى ذلك، وأنه وجد ذلك في بعض نسخ المخطوط، وأن أبا عبد الرحمن هو المصنف نفسه.(٨/٤٢٩ح ٩٦٠٣).

(٤٢٩)السنن الكبرى٥/٤٨٤ح رقم(٩٦٨٣).

وهـــو ثقة ثبت، مجمع على توثيقه[430]، فقد وثّقَهُ ابن معين، وقال أحمد بن حنبل: "إلـــيه المنتهـــى في التثبت"، وقال أبو حاتم: "إمام صدوق ثقة"[431]، وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث حجة"[432]، وقال العجلي:"ثقة ثبت في الحديث رجل صالح صاحب سنة"[433].

ولم أجد من تكلم فيه إلا ما نقله الذهبي عن أبي الفتح الأزدي فقال: "وقال الأزدي: كان يتحامل على عثمان ﷺكذا قال الأزدي، والعهدة عليه فما علمت في بهزٍ مغمزاً"[434].

فقول الأزدي لا حجة له فيه، ولم يذكره غيره، فلا يلتفت إليه؛ لأنه هو مجروح.

٨. **الحسن بن إسحاق**[435]: قال النسائي: "أخبرنا الحسن بن إسحاق: ثقة"[436].

قلت: هذا الراوي يلقب بـــ"حسنويه"[437]، وهو ثقة، وَثَّقَهُ الجميع[438]، ونقل المزي عن ابن حبان أنه ذكره في الثقات وقال: "مستقيم الحديث"[439]، إلا أنني لم أجد قول ابن حبان هذا في الثقات، فقد ذكر ترجمته وسنة وفاته[440].

ولم أجد من تكلم عليه بجرح، إلا ما ذكره الباجي، وابن حجر نقلاً عن أبي حاتم أنه قال عنه: مجهول، وأضاف ابن حجر: "وكأنه ما لقيه"[441].

قلت: كيف وقد روى له البخاري؟[442].

ولعـــل الحافظـــين: الباجـــي، وابـــن حجـــر خلطا بين الحسن بن إسحاق بن زياد **المروزي**، وبين الحسن بن إسحاق بن زياد **الهروي**؛ لأنني تتبعت أقوال أبي حاتم فلم أجد أنه جهل هذا الراوي، وإنما الذي جهله أبو حاتم هو الثاني(الهروي)؛ الذي يروي عن ابن سابق،

---

(٤٣٠) ينظـــر ترجمته وأقوال العلماء فيه في: التاريخ الكبير(١٤٣/٢)، وطبقات الكبرى(٢٩٨/٧)، وبحر الدم(٨٦/٦)، والجـــرح والتعديل(٤٣١/٢) وتاريخ أسماء الثقات(٤٩/١)، والثقات(١٥٥/٨)، وتهذيب الكمال(٢٥٧/٤-٢٥٩)، والكاشف (٢٧٦/١)، وتقريب التهذيب(٤٣٦/١)، وطبقات الحفاظ(١٤٧/١).

(٤٣١) ينظر:الجرح والتعديل(٤٣١/٢).

(٤٣٢) الطبقات الكبرى(٢٩٨/٧).

(٤٣٣) معرفة الثقات(٢٥٥/١).

(٤٣٤)ميزان الاعتدال(٧١/٢).

(٤٣٥)الحسن بن إسحاق بن زياد أبو علي المروزي يتولى بني ليث مات سنة ٢٤١هـــ. (التاريخ الكبير ٢٨٧/٢) .

(٤٣٦)السنن الكبرى٢٨٥/٢ح رقم(٣٤٥٢).

(٤٣٧)ابـــن حجـــر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق: عبد العزيز السديدي، مكتبة الرشيد، الرياض- السعودي، الطبعة الأولى١٩٨٩م .(٢٠٢/١).

(٤٣٨) ينظـــر: التاريخ الكبير(٢٨٧/٢)، والثقات(١٧٥/٨)، والثقات(١٧٥/٨)، وتهذيب الكمال(٥٦/٦)، والكـــاشف(١/ ٣٢١) تقريب التهذيب(١٥٨/١) .

(٤٣٩)ينظر: تهذيب الكمال(٥٨/٦).

(٤٤٠)الثقات(١٧٥/٨).

(٤٤١)تهذيب التهذيب(٢٢٣/٢) .

(٤٤٢)روى له حديثين رقم(٤١٨٩و٤٢٢٨)، وينظر: رجال صحيح البخاري(١٥٥/١)، والتعديل والتجريح(٤٧٣/٢) .

فقــد ذكــره ابــن أبــي حاتم[٤٤٣]،والذهبي [٤٤٤]، كما ذكره الحافظ ابن حجر نفسه في لسان الميزان[٤٤٥]، وجميعهم قالوا عنه: مجهول.

٩. حســين بن عياش[٤٤٦]: قال أبو عبد الرحمن: "حسين بن عياش: رقيٌّ جزريٌّ، مــن أهل باجداء ثقةٌ"[٤٤٧]، وكان قبل ذلك قال: "أخبرني هلال بن العلاء بن هلال قال: حدثنا حسين بن عياش ثقة رقي من أهل [ماجدا[٤٤٨]]"[٤٤٩].

وتوثيق النَّسائي لابن عياش؛ كان مُستَنَدَاً لكل العلماء الذين ذكروا توثيق ابن عياش بعــده[٤٥٠]، فلم أجد من تكلم على ابن عياش قبل النَّسائي لا جرحاً ولا تعديلاً، وقال الخطيب: كان فاضلا أديبا وله كتاب مصنف في غريب الحديث[٤٥١]، وقال ابن حجر: ثقة[٤٥٢].

ونقل بعضهم عن ابن حزم أنه وثَّقَهُ[٤٥٣]، ولم يثبت عنه ذلك.

ولم أجد مَنْ ضَعَّفَهُ غير الأزدي[٤٥٤]، وقال الذهبي في المغني: ضعفه بعضهم[٤٥٥]، وفي الميزان قال: لينه بعضهم[٤٥٦]، ولم يذكر أحداً ممن ضعفه بالاسم صراحة.

---

(٤٤٣) ينظر: الجرح والتعديل (٣/٢) .

(٤٤٤) ينظر:المغني في الضعفاء (١٥٧/١)، وميزان الاعتدال (٢٢٧/٢).

(٤٤٥)(١٩٧/٢) .

(٤٤٦)الحســين بــن عياش بن حازم السلمي مولاهم أبو بكر الجزري الباجدائي الرقي مات سنة أربع ومائتين.(تهذيب الكمال٦/٤٥٩).

(٤٤٧)السنن الكبرى٥/١٩٧ح رقم(٨٦٥٢).

(٤٤٨)بالأصل (ماجدا) بالميم، والصواب (باجَدَا) بالباء كما أثبته، وكما جاء في القول الأول ؛ وهي: بفتح الجيم وتشديد الدال والقصر، قرية كبيرة بين رأس عين والرقة... كان مسلمة بن عبد الملك أقطع موضعها رجلا من أصحابه يقــال له: أسيد السلمي، فبناها وسورها، فيها بساتين تسقيها عين تنبع من وسطها يشرب منها الناس وما فضل يســقي زروعها، وهي قرب حصن مسلمة.(ينظر: معجم البلدان١/٣١٣)، وهي على بعد ميل ونصف من ضفة نهر البليخ الحالية.(بلدان الخلافة الشرقية ص١٣٦).

(٤٤٩)السنن الكبرى٢/٨٠ ح رقم(٢٤٧٨).

(٤٥٠)ينظر: تهذيب الكمال(٤٥٩/٦)، ووميزان الاعتدال(٣٠١/٢) والكاشف(٣٤٣/١)، وتهذيب التهذيب (٣١٢/٢).

(٤٥١) تهذيب الكمال(٤٥٩/٦).

(٤٥٢)ينظر: تقريب التهذيب(١٦٧/١).

(٤٥٣) ذكــر الدكتور قاسم علي سعد في كتابه: "منهج أبي عبد الرحمن النَّسائي في الجرح والتعديل" أن ابن حزم قال عنه: ثقة، والواقع أن ابن حزم لم يقل هذا، وإنما نقل إسناد الحديث كما جاء في سنن النَّسائي والوارد فيه توثيق حســين ابن عياش عن شيخ النَّسائي هلال بن العلاء، وعبارة ابن حزم هي: " حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء بن هلال الرقي ثنا حسين بن عياش ثقة من أهل باجدا" وهو ما رواه النَّسائي نصاً، فالكلام للنسائي ونقله ابن حزم بإسناده عن النسائي. براجع: (المحلى٦/٢٢٠).

(٤٥٤)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢١٦/١).

(٤٥٥)(١٧٣/١).

(٤٥٦)(٣٠١/٢).

قلـــت: هو ثقة؛ لأن النّسائي روى عنه بواسطة شيخه العلاء بن هلال، كما أن شيخ النّسائي هو الآخر وثّقَهُ، ولا يلتفت إلى قول الأزدي فيه؛ لأن الأزدي نفسه مجروح، وكلامه غير مفسر، ولا يقبل الجرح مجملاً في حق من وجد فيه التعديل من إمام مُعتبر كالنّسائي.

١٠. زيـــاد بـــن كلـــيب[٤٥٧]:قـــال النّسائي: "أبو معشر هذا اسمه زياد بن كليب: ثقة"[٤٥٨].

قلـــت: وثّقَـــهُ العجلـــي[٤٥٩]، وزاد ابن حبان فقال: من الحفاظ المتقنين[٤٦٠]، وقال الذهبـــي: حافظ متقن، ، لكن ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: "...ليس بالمتين في حفظه ... قيل لأبي: هو ثقة؟ قال: هو صالح[٤٦١].

وقد ذكر الذهبي في المغني قول أبي حاتم ، ولم يعقب عليه، بل اكتفى بتوثيقه[٤٦٢]، وفي الكاشف قال: ثقة متقن[٤٦٣] ،وقال ابن حجر: ثقة[٤٦٤].

قلـــت: هـــو من رواة مسلم[٤٦٥]، وله أكثر من حديث في صحيح مسلم[٤٦٦]، وعدّله جَمْـــعٌ من النقاد [٤٦٧]، ولم يتكلم عليه أحد إلا ما كان من أبي حاتم الرازي، ومع أن كلام أبي حاتم ليس فيه تضعيف صريح له، إلا أن أبا حاتم يُعدّ من طبقة المتشددين، ولعله قال ما قال في معرض المقارنة بينه وبين راوٍ آخر، كما أنه لم يعطِ تفسيراً، أو دليلاً على قوله، فلا يقدم قوله على قول من وثقوه؛ لأن رواية مسلم له في الصحيح ترجح قولهم على قول أبي حاتم.

والنّسائي وافق جمهور المحدثين السابقين واللاحقين في الحكم على هذا الراوي.

---

(٤٥٧)زياد بن كليب أبو معشر النخعي من أهل الكوفة يروى عن الشعبي وإبراهيم النخعي روى عنه يونس بن عبيد وخالد الحذاء وشعبة وكان من الحفاظ المتقنين مات سنة سبع عشرة ومائة(الثقات٦/٢٢٧).

(٤٥٨)السنن الكبرى٢/٩٦ح رقم(٢٥٥١) .

(٤٥٩) معرفة الثقات (١/٣٧٤).

(٤٦٠)مشاهير علماء الأمصار(١/١٦٥).

(٤٦١) الجرح والتعديل(٣/٥٤٢).

(٤٦٢) المغني في الضعفاء(٢/٨٠٩).

(٤٦٣)الكاشف(١/٤١٢).

(٤٦٤)تقريب التهذيب(١/٢٢١).

(٤٦٥) ينظر: الحاكم، أبو عبد الله محمد بن حمدويه، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، تحقيق: كمال الحوت، دار الجـــنان، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـــ.(١/١١٥)، وابن منجويه، أبو بكر أحمد بن علي الأصبهاني، رجال مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، الطبع الأولى١٤٠٧هـــ. (١/٢٢٢).

(٤٦٦) ينظر على سبيل المثال: الأحاديث أرقام(٢٨٨و٤٣٢و٤٥٠) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤٦٧)ينظر: معرفة الثقات(١/٣٧٤)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٦٥)، والثقات(٦/٣٢٧)، وتهذيب الكمال(٩/٥٠٥) الكاشف(١/٤١٢)، و ميزان الاعتدال(٣/١٣٥)، وتقريب التهذيب(١/٢٢١)، وغيرها.

١١. السـائب بـن فـروخ[٤٦٨]: قال أبو عبد الرحمن: "أبو العباس الشاعر اسمه السائب بن فروخ: ثقة" [٤٦٩].

قلت: هو ثقة، وَثَّقَهُ أحمد بن حنبل[٤٧٠]،وابن شاهين[٤٧١]، وقال ابن معين: ثبت[٤٧٢]، وقال مسلم: كان ثقة عدلا[٤٧٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤٧٤]، كما وَثَّقَهُ الذهبي[٤٧٥]، وابن حجر[٤٧٦]، وقول النَّسائي لم يخرج عما قاله السلف والخلف.

١٢. سعد بن عبيد[٤٧٧]: قال النَّسائي: أبو حمزة سعد[عن] [٤٧٨]عبيد كوفي: ثقة[٤٧٩]

قلـت: اختلف في اسم أبيه، فذكره بعضهم: عبيد-بدون تاء في آخره-[٤٨٠]، وذكره الآخـرون: عبيدة-بتاء مربوطة في آخره-[٤٨١]، حتى إن بعض العلماء ذكره على الوجهين؛

---

(٤٦٨) هـو: أبو العباس الشاعر واسمه: السائب بن فروخ مولى لبني جذيمة بن عدي بن الديل ، وكان قليل الحديث وكان شاعراً، وكان بمكة زمن بن الزبير، وهواه مع بني أمية .(الطبقات الكبرى(٥/٤٧٧).

(٤٦٩)السنن الكبرى٢/١٢٥-١٢٦ح رقم(٢٦٩١).

(٤٧٠) تقريب التهذيب(١/٢٢٨).

(٤٧١) تاريخ أسماء الثقات(١/١٠٧).

(٤٧٢)ينظر: التعديل والتجريح(٣/١١٤٧)، وتهذيب الكمال(١٠/١٩٠).

(٤٧٣) على لسان الحافظ ابن حجر. ينظر: (تهذيب التهذيب٣/٣٩٠).

(٤٧٤) الثقات(٤/٣٢٦).

(٤٧٥) الكاشف(١/٤٢٥).

(٤٧٦) تقريب التهذيب(١/٢٢٨).

(٤٧٧)هـو: سـعد بـن عبيد الإمام الثقة أبو حمزة السلمي الكوفي من علماء الكوفة وكان زوج ابنة أبي عبد الرحمن السلمي، مات بعد المئة.(سير أعلام النبلاء٥/٩).

(٤٧٨)هكـذا في الأصل، وهو خطأ، والصواب: سعد بن عبيد، وفي الطبعة الجديدة من السنن: لم يذكر أبو حمزة سعد بـن عبـيد، لكـن المحقق أشار في الهامش إلى أن هذا الاسم: موجود في النسخة (ت) من المخطوطات التي اعتمدها على الصواب: سعد بن عبيد. ينظر: السنن الكبرى تحقيق: حسن شلبي(٣/١٧٩-١٨٠ح رقم٢٦٨٩).

(٤٧٩)السنن الكبرى٢/١٢٢-١٢٣ح رقم(٢٦٧٧).

(٤٨٠)ينظـر: ابـن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الظاهري، المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديـدة، بيـروت-لبنان، بدون طبعة.(١٠/٤٧١)، والقضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامه بن جعفر، مسند الشـهاب ، تحقـيق: حمـدي السـلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٧هـ. (١/٣٠٦)، والطيالسي، سليمان بن داود الفارسي، البصري، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، د.ط. (١/١٣و٢٢)، والثقات(٤/٢٩٨)، وسير أعلام النبلاء(٥/٩).

(٤٨١)ينظـر: والذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-السعودية، بدون طبعة(١/٢٠١)،

كالذهبي، فقد ذكره في سير أعلام النبلاء (ابن عبيد)-بدون تاء[٤٨٢]، وفي باقي كتبه: (ابن عبيدة) -بتاء مربوطة في آخره- [٤٨٣].

وهو زوج ابنة أبي عبد الرحمن السلمي، وجميع النقاد وثقوه، وذكروا أنه من علماء الكوفة، [٤٨٤]، إلا أن بعضهم قال: إنه كان يرى رأي الخوارج ثمّ تركه[٤٨٥]، كما روى ابن سعد بسنده عن عاصم بن بهدلة أن أبا عبد الرحمن السُلَمي-والد زوجة سعد- كان يحذرهم من سعد بن عبيدة وآخرين[٤٨٦].

قلت: لعل تحذير السُلَمي؛ لأجل أنه كان يرى رأي الخوارج، وهذه التهمة زالت عنه؛ لأن أبا حاتم جزم أنه رجع عن ذلك، فهو ثقة، والله تعالى أعلم.

١٣. **سعيد بن عبيد**[٤٨٧]: ، قال أبو عبد الرحمن: "سعيد بن عبيد: ثقة" [٤٨٨].

قلت: هو ثقة، وثَّقَهُ يحيى بن معين[٤٨٩]، وأحمد بن حنبل[٤٩٠]، والعجلي[٤٩١]،وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات[٤٩٢]، وقال يحيى بن سعيد القطان: ليس به بأس[٤٩٣]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[٤٩٤]، وقد روى له الجماعة باستثناء ابن ماجه كما قال المزي[٤٩٥]،وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة[٤٩٦]، والنَّسائي وافق جمهور المحدثين في توثيقه.

---

(٤٨٢)(٩/٥).

(٤٨٣) ينظر: المقتنى في سرد الكنى(٢٠١/١) والكاشف(٤٢٩/١).

(٤٨٤) ينظر: الطبقات الكبرى(٢٩٨/٦)، والتاريخ الكبير، للبخاري(٦٠/٤)، ومعرفة الثقات(٣٩١/١)، والتعديل والتجريح(١١٠٧/٣)، والثقات(٢٩٨/٤)، وتهذيب الكمال(٢٩١/١٠) وسير أعلام النبلاء(٩/٥)، و الكاشف(١/ ٤٢٩)، وتهذيب التهذيب(٤١٥/٣)، وتقريب التهذيب١/٢٣٢).

(٤٨٥)قاله أبو حاتم الرازي، ينظر: الجرح والتعديل(٨٩/٤) ومعظم العلماء نقلوا ذلك عنه.

(٤٨٦) ينظر: الطبقات الكبرى(١٧٣/٦).

(٤٨٧)سعيد بن عبيد الطائي أبو الهذيل الكوفي أخو عقبة بن عبيد. (تهذيب الكمال(٥٤٩/١٠).

(٤٨٨)السنن الكبرى٤/٢١١ح رقم(٦٩٢١).

(٤٨٩) ينظر: الجرح والتعديل(٤٦/٤)، وتهذيب الكمال(٥٤/١٠)، وتاريخ أسماء الثقات(٩٧/١).

(٤٩٠)ينظر: الجرح والتعديل(٤٦/٤)، وبحر الدم(١٧٤/١).

(٤٩١)معرفة الثقات(٤٠٢/١)

(٤٩٢) الثقات٦/١٦٦).

(٤٩٣) ينظر: التاريخ الكبير(٤٩٧/٣)، والجرح والتعديل(٤٦/٤)، وتاريخ أسماء الثقات(٩٧/١)، وتهذيب الكمال(١٠/ ٥٤)، وتاريخ أسماء الثقات(٩٧/١).

(٤٩٤) ينظر: تهذيب الكمال(٥٤/١٠)، ووالتعديل والتجريح(١٠٩٠/٣).

(٤٩٥) ينظر: تهذيب الكمال(٥٤/١٠).

(٤٩٦)ينظر: الكاشف(٤٤١/١)، وتقريب التهذيب(٢٣٩/١).

١٤. **سلمة بن سعيد** (٤٩٧): قال أبو عبد الرحمن:... وسلمة بن سعيد: بصرى ثقة، قال ابن أبي صفوان(٤٩٨): وكان خير أهل زمانه(٤٩٩).

قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، واكتفى معظم العلماء بنقل قولِ ابن أبي صفوان، وذكرِ ابن حبان له في الثقات(٥٠٠)، لكن الحافظ ابن حجر قال عنه في التقريب: صدوق(٥٠١)، وقال الدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرناؤط رداً على ابن حجر: "بل: مقبول، فقد روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان في الثقات، وإنما قلنا ذلك لقول محمد بن عثمان بن أبي صفوان الــراوي عنه -وهو ثقة-:" كان خير أهل زمانه"، وهي وإن كانت عبارة لا تدل على توثيقه في الحديث، لكنها ترفع -فيما نرى- جهالة حاله"(٥٠٢).

أما النَّسائي فقد وثَّقَهُ استقلالاً قبل أن ينقل قول ابن أبي صفوان، وقد بحثت في كتب العلل، والرجال، فلم أجد من تكلم على هذا الراوي بشيء يقدح في ضبطه أو عدالته، بل نقلوا قــول ابــن أبي صفوان فيه: "كان خير أهل زمانه"، ومن عادة النقاد أنهم إذا نقلوا قولاً ولم يرتضوه، علقوا عليه، لكنهم لم يفعلوا، وهذا الصمت قد يفهم منه الرضا عما قيل فيه.

فخلوه من الجرح، وتوثيق النَّسائي له، وذكر ابن حبان له في الثقات، يكفي للحكم بتوثــيقه، وإذا كانت عبارة ابن أبي صفوان، لا تدل على توثيقه في الحديث كما يقول صاحبا التحريــر، فــإن قول النَّسائي يدل على ذلك صراحة، كما أن أحاديثه ليس فيها ما ينقص من شــأنه؛ ولم ينفرد بشيء منها، بل إنه توبع عليها، فقد روى له النَّسائي حديثين: الأول: "لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ" ثم قال: "وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وَابْنُ وَهْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَمَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَسَلَمَةُ ابْنُ سَعِيدٍ بَصْرِيٌّ، ثِقَةٌ قَالَ ابْنُ أَبِي صَفْوَانَ وكَانَ خَيْرَ أَهْلِ زَمَانِهِ"(٥٠٣).

---

(٤٩٧)هو: سلمة بن سعيد بن عطية ويقال بن عطاء البصري. ينظر: تهذيب الكمال(١١/٢٨١).

(٤٩٨)هــو: محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي أبو عبد الله، وقيل أبو صفوان البصري...قال أبو حاتم: ثقة، وقال النَّسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة٢٥٠هــ تقريباً. ينظر: (تهذيب التهذيب ٩/٣٠٠).

(٤٩٩)الســنن الكبرى٤/٣٤٧ح رقم(٧٤٦٥). وانظر: ٤/٤٤٩ح رقم(٧٨٨٩). وقد وضعته في هذه المرتبة؛ لأن قوله خير أهل زمانه فيها معنى التفضيل، أي هو أخير أهل زمانه.

(٥٠٠)ينظر: الثقات(٨/٢٨٥)، وتهذيب الكمال(١١/٢٨١)، والكاشف(١/٤٥٣)، وتهذيب التهذيب(٤/١٢٨) .

(٥٠١) وتقريب التهذيب(١/٢٤٧) .

(٥٠٢)الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناؤط، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٧م. (٢/٥٧).

(٥٠٣)الســنن الكبرى٤/٣٤٧كتاب قطع السارق، باب ما لا قطع فيه، برقم(٧٤٦٥) من طريق إبراهيم بن الحسن، عن ابــن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبيﷺ،والحديث رواه أبو داود في كتاب الحدود، برقم(٤٣٩٢) من طــريق عيســى بــن يونس عن ابن جريج به، وأحمد في مسنده (٣/٣٨٠) من طريق محمد بن بكر، عن ابن جريج به، والدارمي في كتاب الحدود، برقم(٢٣١٠)من طريق الضحاك بن مخلد عن ابن جريج به.

فسلمة بن سعيد هو سادس ستة تابعوا حجاج بن محمد على روايته عن ابن جريج، لكنّ عَيْبها هو: الشك في سماع ابن جريج من أبي الزبير، وابن جريج متهم بالتدليس، ولذلك قال النّسائي: "فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ وَلا أَحْسَبُهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ "(٥٠٤).

أما الرواية الثانية: فهي قول النّسائي: "أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَطِيَّةَ وَكَانَ خَيْرَ أَهْلِ زَمَانِهِ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺأَكْثَرَ مَا يَتَعَوَّذُ مِنْ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَكْثَرَ مَا تَتَعَوَّذُ مِنْ الْمَغْرَمِ قَالَ إِنَّهُ مَنْ غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ"(٥٠٥).

وخلاصة القول: أن سلمة: ثقة، وقول النّسائي هو العمدة فيه، فلم يُوَثِّقْهُ غيره، ولم يتكلم عليه أحد غيره، إلا ما كان من الحافظ ابن حجر، وما قاله صاحبا التحرير.

فأما ابن حجر فذكره في التهذيب واكتفى بما اكتفى به غيره، ولم يعقب، وغفل عن قول النّسائي، ولعله لم يقع له، لكنه في التقريب قال: صدوق، ولعله نظر إلى قلة مروياته، والرواة عنه، لكني نظرت في مراتب الجرح والتعديل عنده فوجدت هذه المرتبة تلي مرتبة الثقة، وهي عند غيره أول مراتب التوثيق وأدناها فلا يخرج عن دائرة الاحتجاج.

وأما قول الدكتور بشار، والشيخ شعيب، فحجتهما ضعيفة في إنزاله عن مرتبة الثقة، بل وعن مرتبة صدوق–أيضاً – لأنه وإن كان قول ابن أبي صفوان يتعلق بالعدالة، فإننا لم نرَ ما يخل بضبطه، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، يضاف إلى ذلك توثيق النّسائي له؛ الذي لم يشيرا إليه، مع أنهما في موضع آخر قالا عن توثيق النّسائي لراوٍ متهم بالإرجاء: " وَثَّقَهُ النّسائي –وناهيك به–"(٥٠٦)، فَلِمَ لم يلتفتا إليه هنا؟. فهو ثقة إن شاء الله تعالى.

١٥. سُمَيّ، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن: قال أبو عبد الرحمن: "سُمَيّ هو مولى لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المدني: ثقة"(٥٠٧).

---

(٥٠٤)والحديث رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من أرذل العمر..برقم(٦٣٧٥) وأحمد في مسند الأنصار برقم(٢٥١٩٩)كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به بنحوه، ورواه أحمد في مسند الأنصار برقم (٢٥٥٤٤) من طريق الزهري عن عروة به بنحوه.

(٥٠٥)السنن الكبرى٤/٤٤٩ كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من المغرم والمأثم برقم(٧٨٨٩)، وفي ٤/٤٥٣ الكتاب نفسه، باب الاستعاذة من المغرم برقم(٧٩٠٧). والحديث رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من أرذل العمر..برقم(٦٣٧٥)، وأحمد في مسند الأنصار برقم (٢٥١٩٩و٢٥٥٤٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده٢/٢٣٤ برقم(٧٤١) جميعهم من طريق عروة عن عائشة به مع بعض الزيادات على الدعاء. وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب‏رواه أبو داود في كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم برقم(٥٠٥٢).

(٥٠٦)تحرير تقريب التهذيب(١/١٠٤) وقالا ذلك دفاعاً عن إبراهيم بن يوسف البلخي المتهم بالإرجاء.

(٥٠٧)السنن الكبرى٢/٩٨ح رقم(٢٠٦١).

قلــت: ســبق الحــديث عن هذا الراوي تفصيلاً [٥٠٨]، وثبتت ثقته، فقد وثّقهُ أحمد، والنّســائي، وأبــو حــاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقدّمَهُ ابن معين على سهيل ابن أبي صالح، كما قال الذهبي، وابن حجر: "ثقة"[٥٠٩].

١٦. **سيف بن سليمان**[٥١٠] : قال أبو عبد الرحمن: "سيف بن سليمان: ثقة" [٥١١].

قلت: اختلف فيه بين توثيقه بأعلى درجات التوثيق، واتهامه بالكذب، فقد وثّقهُ يحيى ابــن سعيد القطان، وعلي ابن المديني[٥١٢]، وأبو داود[٥١٣]، وأحمد بن حنبل، [٥١٤]وأبو زرعة الدمشــقي[٥١٥]، والعجلي[٥١٦]وغيرهم، وقال: قال يحيى القطان: كان عندنا ثبتا ممن يصدق ويحفــظ[٥١٧]، ونقل عن النّسائي أنه قال عنه: ثقة ثبت[٥١٨]وقال الذهبي: ثقة[٥١٩]، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت[٥٢٠].

وقــال أبــو حــاتم، وابــن عدي: لا بأس به[٥٢١]، في حين رماه يحيى بن معين بالقدر[٥٢٢]، وذكره ابن عدي في الكامل[٥٢٣]، والعقيلي في الضعفاء، ونقل عن بعضهم تكذيبه،

---

(٥٠٨)ينظر: المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل (ص٥٠).

(٥٠٩)ينظــر ترجمته وأقوال العلماء فيه: التاريخ الكبير(٢٠٣/٤)، بحر الدم(١٩١/١)، والتعديل والتجريح(١١٥٤/٣)، وسير أعلام النبلاء(٥/ ٤٦٢)، وتهذيب التهذيب(٢٠٩/٤)، وتقريب التهذيب(٢٥٦/١).

(٥١٠)سيف بن سليمان أبو سليمان مولى بنى مخزوم وهو الذي يقال له سيف بن أبي سليمان من متقنى أهل مكة خرج في آخر عمره إلى البصرة وبقى بها حتى مات سنة ست وخمسين ومائة. (مشاهير علماء الأمصار١/١٤٧).

(٥١١)السنن الكبرى٣/٤٩٠ح رقم(٦٠١١).

(٥١٢)تاريخ أسماء الثقات(١٠٤/١) .

(٥١٣) ينظر: تهذيب الكمال(١٢/٣٢٠-٣٢٢) قال أبو داوود: ثقة رمي بالقدر. .

(٥١٤) ينظر: بحر الدم(١٩٦/١)، والجرح والتعديل(٢٧٢/٤)، تاريخ أسماء الثقات(١٠٤/١).

(٥١٥)المصدر السابق نفسه، قال أبو زرعة الدمشقي: ثبت.

(٥١٦)معرفة الثقات (٤٤٥/١).

(٥١٧) ينظر: التاريخ الكبير(١٧١/٤)، الجرح والتعديل(٢٧٢/٤)، تاريخ أسماء الثقات(١٠٤/١)، وتهذيب الكمال(١٢/ ٣٢٠-٣٢٢)، والتعديل والتجريح(١٥٣/٣)، وسير أعلام النبلاء(٣٣٨/٦)، والمغني (٢٩١/١).

(٥١٨) نقــل قول النّسائي: ثقة ثبت، كل من الحافظ المزي، والحافظ الذهبي، لكني لم أجد في كتب الإمام النّسائي أنه زاد على قوله: ثقة، ولعله قال ذلك في كتاب لم يتيسر لي الاطلاع عليه، فهما لا يقولان مثل هذا جزافاً. ينظر: تهذيب الكمال(١٢/٣٢٠-٣٢٢)، وسير أعلام النبلاء(٣٣٨/٦)، وميزان الاعتدال(٣٥٢/٣) والكاشف(٤٧٥/١) .

(٥١٩) ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٣٨/٦)، وميزان الاعتدال(٣٥٢/٣).

(٥٢٠) تقريب التهذيب(٢٦٢/١) قال: ثقة ثبت رمي بالقدر.

(٥٢١)ينظ: الكامل(٤٣٧/٣)وأسماء الثقات(١٠٤/١)، والتعديل والتجريح(١٥٣/٣)، وتهذيب الكمال(١٢/٣٢٠-٣٢٢).

(٥٢٢)ينظر: الكامل(٤٣٧/٣)، وسير أعلام النبلاء(٣٣٨/٦)، والمغني في الضعفاء(٢٩١/١).

(٥٢٣)ينظر: الكامل(٤٣٧/٣) .

وقـــال: أخبرنـــي أحمد بن ذكير، قال:قال إبراهيم بن سليمان: سيف بن سليمان: كذاب شهد عندي شاهدان على يحيى بن معين وابن نمير، أن سيف بن سليمان: كذاب [٥٢٤].

قلت:هو ثقة، وكان حكم النّسائي عليه عادلاً، ومعتدلاً، فقد وضعه في المرتبة الثالثة موافقاً بذلك جمهور النقاد من المحدثين.

أما الذين ذكروه في كتب الضعفاء فلم يتهموه في حفظه ولا في عدالته، وإنما نقلوا رمـــيه بالقـــدر، ولم يثبتوا عليه هذا، ولم ينقل عن أحد أنه اتهمه صراحة إلا ما كان من ابن معـــين، وقد دافع الحافظ الذهبي عنه قائلاً:" وتعنت ابن عدي بذكره في الكامل "[٥٢٥]، وعلى فـــرض صحة اتهام ابن معين له، فإن ذلك لا يمنع من قبول روايته فيما لا يخص بدعته، فقد روى الـــبخاري ومســـلم له ولأمثاله[٥٢٦]، بل إنهما رويا عمن ثبت في حقه أنه قدري فيما لا يخـــتص ببدعته، والحديث الذي انتقده عليه ابن معين، "رواه أيضا عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو"[٥٢٧]، كما أن ابن عدي بعد أن ذكر الأحاديث التي انتقدها عليه قال: ولســـيف بـــن سليمان غير ما ذكرت من الحديث، وحديثه ليس بالمنكر، وأرجو أنه لا بأس به[٥٢٨]، وهذا الحكم يبقيه في دائرة من يقبل حديثه ويحتج به.

أمـــا ما ذكره العقيلي من تكذيبه، فلم يوافقه عليه أحد، وقد نقله عن أحمد بن ذكير عن إبراهيم بن سليمان، أنه شهد عنده شاهدان على تكذيب سيف بن سليمان، ولا ندري شيئاً عن حال هذين الشاهدين أهما أهل للشهادة أم لا، حتى أن الراوي عنهما لم يُوَثِّقهما، ولو فعل لمـــا اعـــتمدت شـــهادتهما؛ لأن التعديل على الإبهام غير معتمد عند معظم النقاد والمحدثين، وتوثيق مشاهير العلماء له يجعلنا لا نلتفت إلى مثل هذا القول الذي لا يستند إلى دليل.

١٧. طلحة بن يزيد [٥٢٩]: قال النّسائي: أبو حمزة طلحة بن يزيد: كوفي ثقة[٥٣٠].

قلت: لعل توثيق النّسائي لهذا الراوي، هو المرجع الأهم لمن جاء بعده، إلا ما أشار إلـــيه ابـــن معـــين مـــن أنـــه لم يرو عنه سوى عمرو بن مرة[٥٣١]، وذِكْر ابن حبان له في

---

(٥٢٤)ضعفاء العقيلي(١٧٣/٢) ولعله أراد أنه كذاب في رأيه والقول بالقدر .

(٥٢٥)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٣٨/٦) .

(٥٢٦)روى له البخاري ثمانية أحاديث في الأصول، وروى له مسلم أربعة أحاديث في الأصول واثنين في المتابعات .

(٥٢٧)ينظر: ميزان الاعتدال(٣٥٢/٣) .

(٥٢٨)الكامل(٤٣٧/٣) .

(٥٢٩)هـــو: أبـــو حمزة طلحة بن يزيد الأيلي- بفتح الهمزة وسكون الياء – الكوفي مولى قرظة بن كعب الأنصاري، مشهور بكنيته. ينظر: الكنى والأسماء(٢٤٤/١)، وتهذيب التهذيب(٢٦/٥).

(٥٣٠)السنن الكبرى٢/١٢٢-١٢٣ح رقم(٢٦٧٧).

(٥٣١)ينظر: الميزان(٤٧٠/٣)، وتهذيب التهذيب(٢٦/٥)، وقد بحثت في رواياته فوجدتها جميعاً عن عمرو بن مرة.

الـثقات[٥٣٢]، فلـم يُوَثِّقْهُ صراحة غير النَّسائي، وقول النَّسائي اعتمد واستشهد به معظم الذين خلفوه[٥٣٣]، حتى إن ابن حجر لم يحكم عليه استقلالاً كعادته، بل قال: وَثَّقَهُ النَّسائي[٥٣٤].

وقد احتج به البخاري[٥٣٥]، وأصحاب السنن الأربعة[٥٣٦].

١٨. **عافية بن يزيد**[٥٣٧]: قال أبو عبد الرحمن: "عافية بن يزيد: ثقة" [٥٣٨].

هــذا الراوي مختلف فيه، فقد وَثَّقَهُ النَّسائي، وضعفه ابن معين[٥٣٩]، وقال أبو داود السجســتاني عــندما سئل عنه: "يكتب حديثه وجعل يضحك ويتعجب"[٥٤٠]، وقال ابن حجر: "صدوق تكلموا فيه بسبب القضاء"[٥٤١].

قلت: ما ورد عن ابن معين في تضعيفه، جاء من طريق ابن الجنيد، عن ابن معين أنه قال عن عافية: "ضعيف"، بينما جاء في رواية أحمد بن سعيد بن أبي مريم عن ابن معين أنه قال عنه: "ثقة مأمون"، وفي رواية عباس الدوري عن ابن معين قال عنه: ثقة ، فلم يتابع إبــراهيم بــن عبد الله على روايته عن ابن معين، بل خالفه كل من أحمد بن سعيد، وعباس الدوري، كما أن الرواية التي نصت على تضعيفه لم تفسر هذا الضعف.

وأمــا مــا قاله ابن حجر عن تكلمهم عليه بسبب القضاء، فإن القضاء لم يؤثِّر في فقهه وحفظه وورعه، قال الذهبي: "كان من خيار القضاة" [٥٤٢] وروي عن الأصمعي أنه قال: "كــنت عــند الرشيد يوما فَرُفِعَ إليه في قاضٍ كان استقضاه يقال له: عافية، فَكَبُرَ عليه، وأمر بإحضاره فأحضر، وكان في المجلس جمع كثير فجعل أمير المؤمنين يخاطبه ويوقفه على ما رفــع فيه وطال المجلس، ثم إن أمير المؤمنين عطس، فَشَمَّتَهُ من كان بالحضرة، ومن قرب مــنه سواه فإنه لم يشمته، فقال له الرشيد: ما بالك لم تشمتني كما فعل القوم؟ فقال له عافية: لأنك يا أمير المؤمنين لم تحمد الله؛ فلذلك لم أُشَمِّتك، هذا النبيﷺ عطس عنده رجلان فَشَمَّتَ

---

(٥٣٢) الثقات (٣٩٤/٤).

(٥٣٣)ينظر: الميزان(٤٧٠/٣)، وتهذيب الكمال(٤٤٧/١٣)، وتهذيب التهذيب(٢٦/٥) .

(٥٣٤) تقريب التهذيب(٢٨٣/١) .

(٥٣٥) روى لــه البخاري حديثاً واحداً في كتاب المناقب، باب أتباع الأنصار، برقم(٣٧٨٧و٣٧٨٨) في قول الْأَنصَارُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَتْبَاعٌ وَإِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاكَ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِنَّا فَدَعَا بِهِ".

(٥٣٦) ينظر: تهذيب الكمال(٤٤٧/١٣).

(٥٣٧)ا بن قيس بن عافية بن شداد بن ثمامة بن سلمة بن كعب ... بن سعد العشيرة .(تاريخ بغداد٣٠٧/١٢).

(٥٣٨)السنن الكبرى١٤٣/٦ح رقم(١٠٣٩١) .

(٥٣٩) ينظر: تاريخ بغداد(٣٠٧/١٢-٣١٠)، وتهذيب الكمال(٥/١٤-٦)، وميزان الاعتدال(١٥/٤)، ولسان الميزان(٧/ ٢٥٤)، وتهذيب التهذيب(٥٣/٥) .

(٥٤٠) ينظر: تاريخ بغداد(٣٠٧/١٢-٣١٠)، وتهذيب الكمال(٥/١٤-٦).

(٥٤١)تقريب التهذيب(٢٨٧/١) .

(٥٤٢)ميزان الاعتدال(١٥/٤) .

أحدهما، ولم يُشمِّت الآخر، فقال يا رسول الله! ما بالك شمت ذلك ولم تشمتني؟ قال: لأن هذا حمـد الله فشمتناه، وأنت لم تحمده فلم أشمتك"[٥٤٣]، فقال له الرشيد: ارجع إلى عملك، أنت لم تسامح في عطسة، تسامح في غيرها"[٥٤٤]. فهل مثل هذا يعاب عليه القضاء؟

فهو ثقة قبل القضاء وبعده، وحكم النسائي موافق لجمهور السلف والخلف.

١٩. عبد ربه بن سعيد[٥٤٥]: قال أبو عبد الرحمن: وعبد ربه: ثقة[٥٤٦].

قلـت: هـو ثقة، وثَّقَهُ جمهور النقاد والمحدثين[٥٤٧]، بل إنَّ ابن معين رفعه للمرتبة الثانية فقال: "ثقة مأمون"، وأما أبو حاتم، فقال مرة: "ثقة" ، ومرة أخرى قال: "لا بأس به"، فقد قـال ابـن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد ربه بن سعيد: "لا بأس به"، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: "هو حسن الحديث ثقة"[٥٤٨].

٢٠. عـبد الكـريم الجـزري[٥٤٩]:قـال النّسائي: "... هو عبد الكريم ابن مالك: ثقة"[٥٥٠].

لم يختلف العلماء في توثيقه، ولكن تفاوتت عبارات التوثيق الصادرة عنهم فبعضهم: أفرد توثيقه فقال: ثقة أو ثبت ونحوها[٥٥١]، وبعضهم أكد مدحه بتكرار الصفة لفظاً أو معنى: فقال: ثبت ثبت، أو ثقة ثبت، أو ثقة كثير الحديث، أو ثقة مأمون، أو ثقة متقن، ونحوها[٥٥٢].

---

(٥٤٣) والحديث صحيح رواه البخاري في كتاب الأدب، باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله برقم(٦٢٢٥).

(٥٤٤) تهذيب الكمال(١٤/١٠) .

(٥٤٥)عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو النجاري مات سنة تسع وثلاثين ومائة. (مشاهير علماء الأمصار١/١٣٣).

(٥٤٦)السنن الكبرى١/١٤١ح رقم(٣١٦).

(٥٤٧) الجـرح والتعديل(٦/٤١)، ومعرفة الثقات(٢/٧١)، والثقات(٧/٢٥٣)، وتهذيب الكمال(١٦/٤٧٧)، وسير أعلام النبلاء(٥/٤٨٢)، وتقريب التهذيب(١/٣٣٥) .

(٥٤٨)الجرح والتعديل(٦/٤١)، وتهذيب التهذيب(٦/١١٤-١١٥) .

(٥٤٩)عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني الأموي مولاهم، مات سنة ١٢٧هـ.(طبقات الحفاظ١/٦٥) .

(٥٥٠)السنن الكبرى١/١٤٦ح رقم(٣٣١).

(٥٥١)وورد هذا عن ابن نمير، والترمذي، والبزار، والدارقطني، وابن معين في رواية، وأبي حاتم وأبي زرعة، وأبي زرعة الدمشقي، وابن عمار، والعجلي، وابن شاهين، جميعهم قالوا عنه: "ثقة"، وقال ابن المديني: "ثبت"، وقال ابن عدي: "إذا روى عنه ثقة؛ فحديثه مستقيم". ينظر: جامع الترمذي(٤/٢٥٣)، والجرح والتعديل٦/٥،والتعديل والتجريح(٢/٩١٧)، والكامل٥/٣٤١، وتهذيب الكمال(١٨/٢٥٢-٢٥٨)،وسير أعلام النبلاء(٦/٨٠-٨٣).

(٥٥٢)قـال أحمد، وابن معين: "ثقة ثبت"، وقال ابن المديني:" ثبت ثبت"، ومرة أخرى: "ثبت ثقة"، وقال ابن سعد: "ثقة كثيـر الحديث"، وقال البخاري وغيره عن سفيان بن عيينة: لم أر مثله"، وقال ابن عبد البر: "ثقة مأمون"، وقال الذهبي: "حافظ مكثر"، ومرة أخرى قال: "ثقة مشهور"، وقال ابن حجر: "ثقة متقن". ينظر:(التاريخ الكبير٦/٨٨) ، والجـرح والتعديل٦/٥٨، تاريخ أسماء الثقات١/١٦٧، والتعديل والتجريح٢/٩١٧، وتهذيب الكمال١٨/٢٥٢-٢٥٨، والكاشف١/٦٦١، وسير أعلام النبلاء٦/٨٠-٨٣)، وميزان الاعتدال٤/٣٨٧، وتقريب التهذيب(١/٣٦١).

وفريق ثالث أنزله عن مرتبة الثقة قليلاً فقال عنه: صدوق(٥٥٣)، إلا أن ابن حبان شذ عنهم، ولم يذكره في الثقات، بل ذكره في المجروحين وقال عنه: " كان صدوقا ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير وهو ممن أستخير الله فيه "(٥٥٤)، كما أن ابن معين في رواية ثالثة عنه قال: "أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة"(٥٥٥).

قلت: بعد البحث في أسباب انتقاد ابن معين، وابن حبان لعبد الكريم الجزري؛ وجدت أن ذلك كان بسبب روايته التي رواها عن عطاء عن عائشة قالت: "كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً "(٥٥٦) وهو حديث منكر، والوارد عن عائشة أن النبيﷺ كان يقبلها وهو صائم"، ولعل الخطأ ليس من عبد الكريم وإنما من عطاء، فهو من المختلطين، وهذا من تخاليطه، قال ابن عدي: "إنما أراد ابن معين هذا الحديث؛ لأنه ليس بمحفوظ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات وإذا روى عنه الثقات فحديثه مستقيم(٥٥٧)، كما دافع عنه الذهبي فقال: " قد قفز القنطرة واحتج به الشيخان وثبته أبو زكريا "(٥٥٨).

والنّسائي كان معتدلاً في الحكم عليه، إذ جعله في المرتبة الثالثة، مع أنه روى عن شيوخه ما يفيد أنهم رفعوه عن مرتبة الثقة، فقال: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب عن آخر قال: قلت لعلي-أي ابن المديني-: عبد الكريم الجزري إلى من تضمه؟ قال: ذاك ثبت ثبت، قلت: هو مثل: ابن أبي نجيح؟ قال ابن أبي نجيح أعلم بمجاهد، وهو أعلم بالمشايخ وهو ثبت ثقة(٥٥٩)، لكنه حكم عليه استقلالاً بما يراه هو مناسباً، وأرى أنه كان محقاً في حكمه.

٢١. **عبد الله بن الفضل**(٥٦٠): قال أبو عبد الرحمن "...عبد الله بن الفضل ثقة"(٥٦١).

قلت: هو ثقة، وثّقهُ: ابن معين، وأبو حاتم(٥٦٢)، وابن المديني(٥٦٣)، والعجلي(٥٦٤)،

---

(٥٥٣)قال يعقوب بن شيبة: هو إلى الضعف ما هو، وهو: صدوق(تهذيب التهذيب٦/٣٣٣) .

(٥٥٤)ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب- سوريا، بدون رقم طبعة، او سنة نشر.(٢/١٤٥).

(٥٥٥)الكامل في ضعفاء الرجال(٥/٣٤١).

(٥٥٦)ينظر: سنن الدارقطني(١/١٤٢)ح رقم(٢٨)، وتفسير الطبري(٥/١٠٦)،

(٥٥٧)ينظر: صحيح البخاري(١-٤/٣٣٠)كتاب الصوم، باب القبلة للصائم برقم(١٩٢٩).

(٥٥٨)ميزان الاعتدال(٤/٣٨٧) .

(٥٥٩) تهذيب الكمال(١٨/٢٥٧) .

(٥٦٠)الهاشمي وهو: ابن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث الهاشمي.(الجرح والتعديل٥/١٣٦).

(٥٦١)السنن الكبرى٢/٣٥٤ح رقم(٣٧٣٣).

(٥٦٢) ينظر: الجرح والتعديل(٥/١٣٦)، ، والتعديل والتجريح(٢/٨٤٦)، وتهذيب الكمال(١٥/٤٣٣).

(٥٦٣) ينظر: تهذيب التهذيب(٥/٣١٣) .

(٥٦٤) معرفة الثقات(٢/٥١) .

وقال أحمد: "لا بأس به"[٥٦٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥٦٦]، وقال ابن حجر: "ثقة"[٥٦٧].

٢٢. **علي بن عياش**[٥٦٨] قال أبو عبد الرحمن: "علي بن عياش: حمصي ثقة"[٥٦٩].

قلـــت: هـــو ثقة، وَثَّقَهُ الدارقطني، والعجلي، زاد الدارقطني فقال: "ثقة حجة"[٥٧٠]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه: "كان متقناً"[٥٧١]، وقال أحمد: "هو أثبت من عصام بن خالد"، وقال يحيى بن أكثم: " خير أهل الشام وأعلمهم بالحديث ما خلا أبا المغيرة"[٥٧٢]، وقال الذهبي: "وثقوه"[٥٧٣]،وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[٥٧٤].

٢٣. **عمر بن محمد** [٥٧٥]: قال النسائي: "...فعمر بن محمد بن المنكدر: ثقة" [٥٧٦].

قلت: ليس له من الحديث إلا القليل ، فلم يخرج له أصحاب الكتب التسعة سوى حديث واحد: قوله ﷺ" مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ"[٥٧٧].

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال في المشاهير: "إنه كان من عُبّاد أهل المدينة وقُرّائهم، وهو ممن كان يُفَضّلُ على أبيه" [٥٧٨]، ووَثَّقَهُ الحافظ ابن حجر[٥٧٩]، وقال الأزدي: في القلب منه شيء، ورد عليه الذهبي بقوله: "احتج به مسلم فليسكن قلبك"[٥٨٠]، وقد سكن القلب برواية مسلم له، وهذا يؤكد قول النسائي فيه.

---

(٥٦٥)ينظر: الجرح والتعديل(١٣٦/٥) ، وتهذيب التهذيب(٣١٣/٥) .

(٥٦٦)الثقات (٣٨/٥).

(٥٦٧) تقريب التهذيب(٣١٧/١).

(٥٦٨)ابن مسلم الألهاني الحمصي، مات سنة ثماني عشرة ومائتين.(طبقات الحفاظ١٦٩/١)، وقال ابن حجر: مات سنة تسع عشرة ومائتين(تقريب التهذيب١/٤٠٤)، وهو يلقب بـــ: "البكّاء".(نزهة الألباب في الألقاب ١٢٧/١).

(٥٦٩)السنن الكبرى١٩٧/٥ح رقم(٨٦٥٢).

(٥٧٠) تهذيب الكمال(٨٤/٢١).

(٥٧١) الثقات(٤٦٠/٨).

(٥٧٢) ينظر: تهذيب الكمال(٨٤/٢١)، وتهذيب التهذيب(٣٢٢/٧).

(٥٧٣)الكاشف(٤٥/٢).

(٥٧٤) تقريب التهذيب(٤٠٤/١).

(٥٧٥)هو: عمر بن محمد بن المنكدر التيمي القرشي(التاريخ الكبير١٩١/٦).

(٥٧٦)السنن الكبرى١٥١/١ح رقم(٣٥٣).

(٥٧٧)رواه مسلم في كتاب الإمارة، باب ذم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو برقم(١٩١٠) .

(٥٧٨) ينظر: الثقات(١٨٥/٧)، ومشاهير علماء الأمصار(١٣٨/١).

(٥٧٩)تقريب التهذيب(٤١٧/١).

(٥٨٠)ينظر: ميزان الاعتدال(٢٦٨/٥).

٢٤. عمـــرو بـــن منصـــور: قال النَّسائي: "عمرو بن منصور أبو سعيد النَّسائي: ثقة[٥٨١]، وقد سبق أن قال: "أخبرنا عمرو بن منصور، وهو: أبو سعيد، نسائي: ثقة ثبت"[٥٨٢].

قلـــت: سبق الحديث عن هذا الراوي، وذكرت أن النَّسائي المرجع الأهم في توثيقه؛ لأنـــه أحـــد شيوخه الذين أكثر عنهم، ولم يرو له أحد من الستة غيره ، وهو شيخ النَّسائي ، وبَلَدِيُّهُ، واعتمد العلماء على النَّسائي في توثيقه، وكثير منهم اكتفى بنقل قول النَّسائي فيه[٥٨٣].

٢٥. القعقـــاع بن حكيم[٥٨٤]: قال أبو عبد الرحمن: ...قال يحيى بن سعيد القطان: القعقاع بن حكيم أحب إلي من سمي، قال أبو عبد الرحمن: وكلاهما عندي ثقة [٥٨٥].

لا خلاف في توثيق هذا الراوي ، فقد وَثَّقَهُ: ابن معين، وأحمد، وقال أبوحـــاتم: ليس بحديثه بأس[٥٨٦]،

وقـــال ابـــن حـــبـــان: مـــن متقنـــي أهل المدينة وصالحيهم[٥٨٧]، وقال الذهبـــي: وثقوه[٥٨٨]، وقال ابن حجـــــر: ثقة[٥٨٩].

قلـــت: هو ثقة، وقول أبي حاتم: هو توثيق له، فكم من الثقات قال عنهم أبو حاتم: "لابأس به"، أو صدوق ونحو ذلك، وعبارات النقاد تختلف مدلولاتها من واحد لآخر.

٢٦. قيس بن سعد[٥٩٠]: قال أبو عبد الرحمن:"...وقيس بن سعد: ثقة"[٥٩١].

قلت: وَثَّقَهُ: أحمد[٥٩٢]، وأبو زرعة، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود[٥٩٣]،وابن سعد، وقال النووي: اتفقوا على توثيقه [٥٩٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥٩٥].

---

(٥٨١)السنن الكبرى٥/٢٠٠ح رقم(٨٦٦١).

(٥٨٢)السنن الكبرى١/٣٣٨ح رقم(١٠٥٧).

(٥٨٣) ينظـــر: القسم الرابع من هذا المطلب: (ص٧٣)، وقد قال فيه النَّسائي: ثقة، وثقة مأمون، وثقة ثبت، وثقة ثبت مأمـــون، وقـــد بيـــنت سبب اختلاف أقوال النَّسائي فيه هناك. وينظر ترجمته في: تهذيب الكمال(٢٢/٢٥١)، وميزان الاعتدال(٥/٣٤٧)، وتهذيب التهذيب(٨/٩٤)، وطبقات الحفاظ(١/٢٦٠).

(٥٨٤)القعقاع بن حكيم الكناني المدني ثقة . التاريخ الكبير(٧/١٨٨).

(٥٨٥)السنن الكبرى٢/٩٨ح رقم(٢٥٦١).

(٥٨٦)ينظر: تهذيب الكمال(٢٣/٦٢٣) .

(٥٨٧)مشاهير علماء الأمصار(١/٧٧) .

(٥٨٨)الكاشف(٢/١٣٨) .

(٥٨٩)تقريب التهذيب(١/٤٥٦) .

(٥٩٠)أبو عبد الملك، ويقال: أبو عبد الله الحبشي، مات سنة تسع عشرة ومائة. ينظر: (تهذيب الكمال٢٤/٤٨).

(٥٩١)السنن الكبرى٣/٤٩٠ح رقم(٦٠١١).

(٥٩٢) بحر الدم(١/٣٥٣)، وميزان الاعتدال (٥/٤٨٠)، وتهذيب الكمال(٢٤/٤٨).

(٥٩٣)ينظر: تهذيب الكمال(٢٤/٤٨).

(٥٩٤)النووي، محيي الدين زكريا بن شرف، تهذيب الأسماء، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط١٩٩٦،١م. (٢/٣٧٢).

(٥٩٥)الثقات(٧/٣٢٨).

وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"[٥٩٦]، وتابعه على قوله ابن شاهين[٥٩٧]، ونقل الذهبي عن أبي حاتم أنه قال: "كان يحيى بن سعيد يتكلم فيه، يكتب حديثه"[٥٩٨].

ومعلوم أن قول يحيى بن معين: "ليس به بأس"؛ يعادل ثقة عند غيره؛ لأنه يعدُّ من المتشددين، وكلام يحيى بن سعيد لم تعرف ماهيته، فلا يصمد أمام كثرة الذين وثقوه، وقد دافع عنه الذهبي، وذهب إلى توثيقه[٥٩٩].

٢٧. كـريب مولـى ابن عباس[٦٠٠]قال أبو عبد الرحمن: "أبو رشدين: هو كريب مولى ابن عباس، وكريب: ثقة"[٦٠١].

قلـت: هو ثقة، وَثَّقَهُ ابن معين[٦٠٢]، وقال ابن سعد: ثقة حسن الحديث[٦٠٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦٠٤]، وجميع المصادر التي ترجمت له نقلت قول هؤلاء، أو قول النَّسائي فيه، ووَثَّقَهُ، وقال الذهبي: "إمام حجة"[٦٠٥]، وقال ابن حجر: "ثقة"[٦٠٦].

٢٨. محمد بن كعب [٦٠٧]: قال النسائي: " محمد بن كعب القُرَظي مدني: ثقة"[٦٠٨].

قلت: متفق على توثيقه[٦٠٩]،وَثَّقَهُ ابن المديني[٦١٠]، وأبو زرعة[٦١١]، وقال ابن سعد: ثقـة عالمـاً بالحديث ورعاً[٦١٢]، وقال العجلي: ثقة رجل صالح[٦١٣]، وقال ابن حبان: "من

---

(٥٩٦) تهذيب الكمال٤٨/٢٤ .

(٥٩٧) تاريخ أسماء الثقات(١٩١/١).

(٥٩٨)ينظر: ميزان الاعتدال (٤٨٠/٥) .

(٥٩٩) ميزان الاعتدال (٤٨٠/٥)، والكاشف(١٤٠/٢).

(٦٠٠)كريب ابن أبي مسلم الإمام الحجة أبو رشدين الهاشمي العباسي الحجازي والد رشدين ومحمد(سير أعلام النبلاء٤/ ٤٧٩) مات سنة ثمان وتسعين(التاريخ الصغير٢٢٨/١).

(٦٠١)السنن الكبرى٤٩/٦ح رقم(٩٩٩٣).

(٦٠٢) ينظر: الجرح والتعديل(١٦٨/٧)، والتعديل والتجريح(٦١٣/٢)، وتهذيب التهذيب(٣٨٨/٨).

(٦٠٣) الطبقات الكبرى(٢٩٢/٥).

(٦٠٤)الثقات(٣٣٩/٥).

(٦٠٥) ينظر: سير أعلام النبلاء(٤٧٩/٤) .

(٦٠٦) تقريب التهذيب(٤٦١/١).

(٦٠٧)هـو: ابو حمزة محمد بن كعب بن سليم، مات سنة ١٠٨هـ، وقيل: سنة١١٧أو١١٨هـ. وقيل كان يقص على أصحابه فسقط المسجد عليه وعليهم فقتلهم. ينظر: تهذيب الأسماء(١٠٥/١)، وصفوة الصفوة(١٣٤/٢).

(٦٠٨)السنن الكبرى١٢٢/٢-١٢٣ح رقم(٢٦٧٧).

(٦٠٩)ينظر: تهذيب الأسماء(١٠٥/١).

(٦١٠)ينظر: سير أعلام النبلاء(٦٧/٥)، وتهذيب التهذيب(٣٧٣/٩).

(٦١١)ينظر: الجرح والتعديل(٦٧/٨).

(٦١٢)الطبقات الكبرى(١٣٧/١).

(٦١٣) معرفة الثقات (٢٥١/٢).

أفاضل أهل المدينة علماً وفقهاً"[٦١٤]، وقال الذهبي: "ثقة حجة"[٦١٥]، وقال ابن حجر: ثقة عالم[٦١٦]، وحكم النسائي لم يخرج عن رأي جمهور النقاد في محمد بن كعب.

٢٩. المغيرة بن سلمة[٦١٧]: قال النَّسائي: "أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك، ثنا **أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي** قال أبو عبد الرحمن: "وهو ثقة"[٦١٨].

قلت: متفق على توثيقه، بل إن أغلب العلماء أكدوا توثيقه بزيادة لفظة أخرى على لفظ الثقة[٦١٩]، فقال علي بن المدني: "ثقة، ما رأيت قرشيا أفضل منه، ولا أشد تواضعاً"، وقال يعقوب بن شيبة: "كان ثقة ثبتاً"، وقال علي بن الحسين بن الجنيد الرازي: ثقة[٦٢٠]، وقال الذهبي: ثقة متعبد كبير القدر[٦٢١]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[٦٢٢].

قلت: كان الأولى بالإمام النَّسائي أن يؤكد مدحه، فهو جدير بهذه المرتبة.

٣٠. موسى بن أبي عائشة[٦٢٣]: قال أبو عبد الرحمن: "موسى بن أبي عائشة: ثقة، [كان سفيان الثوري يحسن الثناء على موسى بن أبي عائشة، وهو كوفي]" [٦٢٤].

قلت: وَثَّقَهُ: ابن عيينة[٦٢٥]، وابن معين[٦٢٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦٢٧]، وقال البخاري: "أحد العلماء العابدين"[٦٢٨]، وقال الذهبي مثل قول البخاري"[٦٢٩]، وقال ابن حجر:

---

(٦١٤)الثقات (٣٥١/٥).

(٦١٥) الكاشف(٢١٣/١).

(٦١٦)تقريب التهذيب (٥٠٤/١).

(٦١٧)هو: أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي القرشي البصري، مات سنة مائتين(التاريخ الكبير(٣٢٦/٧).

(٦١٨)السنن الكبرى٤٨٧/٥ح رقم(٩٦٩٦).

(٦١٩) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير(٣٢٢/٧)، والجرح والتعديل(٢٢٣/٨)، والثقات(١٦٩/٩)، وتهذيب الكمال(٢٨/ ٣٦٧) والكاشف(٢٨٥/٢)، وتقريب التهذيب(٥٤٣/١).

(٦٢٠)ينظر: تهذيب الكمال(٣٦٧/٢٨).

(٦٢١) الكاشف(٢٥٨/٢).

(٦٢٢)تقريب التهذيب٥٤٣/١).

(٦٢٣)موسى بن أبي عائشة المخزومي الهمداني أبو الحسن الكوفي مولى آل جعدة بن هبيرة(تهذيب التهذيب٣١٤/١٠)

(٦٢٤)السنن الكبرى٢٩٤/١ح رقم(٩٠٨). وما بين المعكوفتين هو في الأصل قول يحيى بن سعيد، نقله عنه ابن المديني، ونقله عن ابن المديني: البخاري، والنَّسائي، وابن أبي حاتم، وغيرهم. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري(٢٨٩/٧)، والجرح والتعديل(٨٢/١و١٥٦/٨) وسير أعلام النبلاء(١٥١/٦). وفي صحيح البخاري، كتاب التفسير، ح رقم (٤٩٢٧) قال: "حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ وَكَانَ ثِقَةً".

(٦٢٥)الجرح والتعديل(١٥٦/٨)، وسير أعلام النبلاء(١٥١/٦).

(٦٢٦)الجرح والتعديل(١٥٦/٨)، تهذيب التهذيب(٣١٤/١٠).

(٦٢٧)الثقات(٤٠٤/٥).

(٦٢٨)التاريخ الكبير(١٥٠/٦).

(٦٢٩)سير أعلام النبلاء(١٥١/٦).

ثقـــة عابـــد[٦٣٠]، إلا أن ابـــن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: تريبني رواية موسى بن أبي عائشـــة، حـــديث عبيد الله بن عبد الله في مرض النبيﷺ، ولكنه صالح الحديث، قلت: يحتج بحديـــثه؟ قـــال: يكتب حديثه[٦٣١]، وردَّ الحافظ ابن حجر على قول أبي حاتم بقوله: "عنى أبو حاتم أنه اضطرب فيه، وهذا من تعنته، وإلا فهو حديث صحيح"[٦٣٢].

قلت: نعم الحديث صحيح، فقد اتفق الشيخان على إخراجه في أصولهما واحتجا به، مـــن الطريق التي أشار إليها أبو حاتم [٦٣٣]، وعلى فرض اضطراب الراوي في حديث واحد، فهذا لا ينزله عن مرتبة الثقة، ومن يسلم من الخطأ؟ فهو ثقة، والله تعالى أعلم.

٣١. موسى بن أعين[٦٣٤] قال أبو عبد الرحمن: "موسى بن أعين :ثقة"[٦٣٥].

وَثَّقَهُ: أبو زرعة، وأبو حاتم[٦٣٦]، وقال ابن حبان: من متقني أهل الجزيرة[٦٣٧]، كما وَثَّقَهُ: الذهبي[٦٣٨]، وابن حجر[٦٣٩]، ولا خلاف بين أهل العلم في توثيقه.

٣٢. نافع بن مالك[٦٤٠]: قال أبو عبد الرحمن:" [أبو سعيد][٦٤١] هو عم مالك بن

---

(٦٣٠) تقريب التهذيب(٥٥٢/١).

(٦٣١)الجرح والتعديل(١٥٦/٨)، وتهذيب الكمال(٩١/٢٩)

(٦٣٢) تهذيب التهذيب(٣١٤/١٠).

(٦٣٣)أخرجه البخاري في كتاب الأذان برقم(٦٨٧)، والمغازي برقم(٤٤٥٧)، والطب برقم(٥٧١٢)، والديات برقـــم (٦٨٩٧) كما أخرجه مسلم في كتاب الصلاة برقم(٤١٨)، والسلام برقم(٢٢١٣) كلاهما من طريق موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله عن عائشة به، ولعل قول أبي حاتم: إنه اضطرب في هذا الحديث أنه رواه مرة عن عائشة بصورة منفردة، ومرة عن عائشة وابن عباس، ومرة يروي الحديث بطوله، ومرة يرويه مختصراً، فأما روايته عن عائشة منفردة ومقرونة، فقد جاء في نهاية حديثه الطويل قال: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فَدَخَلْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: لَـــهُ ألا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ هَاتِ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتْ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فروايته عن عائشة ســـماعاً، وروايته عن ابن عباس عرضاً، وهذا وإن كان بعض العلماء؛ كالبخاري لا يفرق بين حدثنا وأخبرنا، فإنه قد يكون من تصرف الرواة عنه.

(٦٣٤) الجزري مولى مرسال رجل من بني عامر كنيته أبو سعيد من متقنى أهل الجزيرة مات سنة ١٩٥هـــ (مشاهير علماء الأمصار١٨٦/١)قال البخاري:كناه مصعب بن سعيد: أبو خيثمة المكفوف.(التاريخ الكبير٢٨١/٧).

(٦٣٥)السنن الكبرى٢٧٧/٢ح رقم(٣٤٢٦).

(٦٣٦) الجرح والتعديل(١٣٦/٨).

(٦٣٧)مشاهير علماء الأمصار(١٨٦/١).

(٦٣٨)الكاشف(٣٠١/٢).

(٦٣٩)تقريب التهذيب(٥٤٩/١).

(٦٤٠)ابن أبي عامر الأصبحي حليف بني تيم من قريش المدني هو أبو سهيل عم مالك بن أنس(التاريخ الكبير(٨٦/٨) مات بعد الأربعين ومائة(تقريب التهذيب٥٥٨/١).

(٦٤١)هكذا في الأصل:(أبو سعيد) وهو خطأ،والصواب هو: (أبو سهيل)،وهو الذي ورد في سند الحديث، كما أن النسخة الجديدة ذكرته على الصواب:أبو سهيل. ينظر السنن الكبرى، تحقيق: حسن شلبي(٢٠٢/١).

أنس واسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي: وهو أحد الثقات"[٦٤٢].

قلـت: هو ثقة، وثَّقَهُ: أحمد بن حنبل[٦٤٣]، وابن شاهين[٦٤٤] ، فكلاهما قال هو من الـثقات، كمـا وثَّقَهُ أبو حاتم[٦٤٥]، وقال ابن خراش[٦٤٦]: صدوق[٦٤٧]، ووثَّقَهُ من المتأخرين الذهبي[٦٤٨]، وابن حجر[٦٤٩].

ولعـل قـول النَّسائي: "أحد الثقات" أعلى من قوله: ثقة، وهذا ما ذهب إليه الدكتور قاسـم علي سعد، فقال: "ولعل كلمة: "أحد الثقات" أرفع عند النَّسائي من كلمة: ثقة؛ لأن عامة اسـتعماله لها في الكبار"، وذكر بعض الأمثلة[٦٥٠]، وقد وجدت ذلك صحيحاً إلى حد ما، لكن القطع بهذا يحتاج إلى استقراء تام لجميع الرواة الذين وصفهم النَّسائي بهذه الصفة.

أما قول ابن خراش فلا يلتفت إليه؛ لأنه هو ضعيف، وكان شيعياً رافضياً[٦٥١].

٣٣. نصر بن عمران[٦٥٢]:قال أبو عبد الرحمن: "[أبو جمرة] [٦٥٣] نصر بن عمران بصري: ثقة" [٦٥٤].

قلت: هو ثقة، ونُقِلَ عن بعض العلماء الإجماع على توثيقه[٦٥٥]، فقد وثَّقَـــهُ ابن

---

(٦٤٢)عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي البصري مات سنة (٢٠٥هـ)(التاريخ الكبير٥/٤٢٥).

(٦٤٣) ينظر: تهذيب الكمال(٢٩/٢٩١)، تهذيب التهذيب(١٠/٣٦٦).

(٦٤٤)تاريخ أسماء الثقات(٥/٢٨٣).

(٦٤٥) ينظر: تهذيب التهذيب(١٠/٣٦٦).

(٦٤٦)هو: أبو محمد، عبدالرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي. الكامل في الضعفاء(٤/٣٢١).

(٦٤٧)ينظر: تهذيب الكمال(٢٩/٢٩١).

(٦٤٨)الكاشف(٢/٣١٥).

(٦٤٩)(تقريب التهذيب١/٥٥٨).

(٦٥٠)الدكـتورقاسم علي سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النَّسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي– الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م. (٢/ ١٠٠٦) وهذا قد يكون صحيحاً، ولكن الجزم بذلك يحتاج إلى استقراء تام لكل من قال فيهم النَّسائي ذلك.

(٦٥١) ينظر: الضعفاء والمتروكين(٢/١٠٢)، وميزان الاعتدال٤/٣٣٠)

(٦٥٢)نصر بن عمران بن عصام الضبعي مات سنة ثمان وعشرين(تقريب التهذيب١/٥٦١).

(٦٥٣)فـي الأصل: (أبو حمزة)–بالحاء والميم والزاي– وهو خطأ، ولعل الصواب ما أثبته: (أبو جمرة)–بالجيم والميم والـراء–، فقـد روى الإمام مسلم الحديث نفسه من طريق أبي جمرة، ثم قال بعده: أَبُو جَمْرَةَ–بالجيم والميم والـراء– اسْـمُهُ نَصْـرُ بْنُ عِمْرَانَ". ينظر: صحيح مسلم، كتاب الجنائز، الحديث رقم(٩٦٧). كما أن النسخة الجديدة من السنن ذكرته على الصواب في المتن. ينظر: السنن الكبرى بتحقيق: حسن شلبي(٢/٤٥٧).

(٦٥٤)السنن الكبرى١/٦٤٩ح رقم(٢١٣٩).

(٦٥٥) نقل الحافظ ابن حجر، عن ابن عبد البر قوله: أجمعوا على أنه ثقة. ينظر: (تهذيب التهذيب١٠/٣٨٥)

معـين[٦٥٦]، وابــن ســعد[٦٥٧]، وأحمــد[٦٥٨]، وأبــو زرعة، وأبو حاتم الرازيين[٦٥٩]، وقال الذهبي:"ثقة"[٦٦٠]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٦٦١]، وحكم النسائي موافق لسلفه وخلفه.

٣٤. نصــير بن الفرج[٦٦٢]: قال أبو عبد الرحمن: "أخبرني نصير بن الفرج، كتبت عنه بالثغر ويكنى أبا حمزة: ثقة"[٦٦٣].

قلت: وَثَّقَهُ: أبو حاتم[٦٦٤]، كما وَثَّقَهُ من المتأخرين: الذهبي[٦٦٥]، وابن حجر[٦٦٦]، ولم أرَ فيه جرحاً، وحكم النسائي أحد الأقوال التي اعتمدها المتأخرون في توثيقه.

٣٥. هارون بن رِئاب[٦٦٧] : قال أبو عبد الرحمن: "... هارون بن رِئاب : ثقة"[٦٦٨].

قلــت: هو مجمع على توثيقه؛ فقد وَثَّقَهُ: ابن سعد[٦٦٩]، وابن معين[٦٧٠]، وأحمد [٦٧١]، وأبو داود[٦٧٢]، وأبو حاتم[٦٧٣]، وابن شاهين[٦٧٤]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه: "كان عابداً متقشفاً"[٦٧٥]، كما وَثَّقَهُ الذهبي، وابن حجر[٦٧٦].**وقد سبق الحديث عنه**[٦٧٧].

---

(٦٥٦) ينظر: سير أعلام النبلاء(٥/٢٤٣).

(٦٥٧) الطــبقات الكبــرى(٧/٢٣٥)، قــال: ثقــة، ونقل ابن حجر عنه أنه قال: كان ثقة مأموناً، لكني لم أجد ذلك في الطبقات، ولعله قال ذلك في موضع آخر. ينظر: تهذيب التهذيب(١٠/٣٨٥).

(٦٥٨) بحر الدم(١/٤٢٨)، وينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٢٤٢)، وتهذيب الكمال(٢٩/٣٦٥).

(٦٥٩) الجرح والتعديل(٨/٤٦٥)، وينظر: التعديل والتجريح(٢/٧٧٥).

(٦٦٠) الكاشف(٢/٣١٩).

(٦٦١)تقريب التهذيب(١/٥٦١).

(٦٦٢) نصــير بــن الفرج الأسلمي، أبو حمزة الثغري، خادم أبي معاوية الأسود ...قال بن عساكر توفي سنة خمس وأربعين ومائتين. (تهذيب التهذيب١٠/٣٨٧).

(٦٦٣)السنن الكبرى٢/١٤٤ح رقم(٢٧٦٤).

(٦٦٤)الجرح والتعديل(٨/٤٩٣).

(٦٦٥) الكاشف(٢/٣٢٠).

(٦٦٦) نقل توثيقه عن مسلمة في: (تهذيب التهذيب١٠/٣٧٨)، ووثقه استقلالاً في : (تقريب التهذيب١/٥٦١).

(٦٦٧)هارون بن رئاب الإمام الرباني العابد أبو بكر التميمي الأسيدي البصري(سير أعلام النبلاء٥/٢٦٣).

(٦٦٨)السنن الكبرى٣/٢٧٠ ح رقم(٥٣٤٠)، وانظر:٣/٢٧٠ح(٥٦٥٩).

(٦٦٩)ينظر: الطبقات الكبرى(٧/٢٤٤).

(٦٧٠)ينظر: الجرح والتعديل(٩/٨٩)، تهذيب الكمال(٣٠/٨٣).

(٦٧١)ينظر: بحر الدم(١/٤٣٥)، والجرح والتعديل. (٩/٨٩)، تاريخ أسماء الثقات(١/٢٤٩).

(٦٧٢)تهذيب الكمال(٣٠/٨٣)، وقال: "يقال انه أجل أهل البصرة".

(٦٧٣)ينظر: الجرح والتعديل(٩/٨٩).

(٦٧٤)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٢٤٩).

(٦٧٥) الثقات(٥/٥٠٨).

(٦٧٦) ينظر: الكاشف(٢/٣٢٩).تقريب التهذيب(١/٥٦٨).

(٦٧٧)ينظر: (ص٥٨) من هذا الفصل.

٣٦. هشام بن عروة[٦٧٨]: قال أبو عبد الرحمن: "...هشام من الحفاظ"[٦٧٩].

وهشـــام: ثقة ثبت، وهو من الحفاظ كما قال النَّسائي، بل إن الذهبي قال عنه: "شيخ الإسلام، وقال أبو حاتم إمام في الحديث، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا كثير الحديث حجة[٦٨٠]، كمـــا وَثَّقَهُ ابن معين، و يعقوب بن شيبة [٦٨١]، والعجلي[٦٨٢]، وغيرهم، وقال ابن حجر:"ثقة فقـيه ربمـــا دلـــس"[٦٨٣]، وقد اتهم بالإرسال عن أبيه في آخر قَدمة له إلى الكوفة، فقال عنه يعقـــوب بـــن شـــيبة: ثقة ثبت لم ينكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق فإنه انبسط في الـــرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده والذي نرى أن هشاما تسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه[٦٨٤]، كما اتهمه أبو الحسن ابن القطان بالاختلاط[٦٨٥].

وقـــد دافـــع الذهبي عنه بقوة فقال: "الرجل حجة مطلقا ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن ابن القطان من انه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا فإن الحافظ قد يتغير حفظه اذا كبر وتنقص حدة ذهنه فليس هو في شيخوخته كهو في شبابه، وما أحد بمعصوم من السهو والنســـيان وما هذا التغير بضار أصلا وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام لم يختلط قط وهذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن فقول ابن القطان: إنّه اختلط" قول مردود مرذول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم، فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام وكذلك معمر والأوزاعي ومالك[٦٨٦].

٣٧. يونس بن نافع[٦٨٧]: قال النَّسائي: "يونس بن نافع يكنى أبا غانم: ثقة" [٦٨٨] .

---

(٦٧٨)هو: هشام بن عروة ابن الزبير بن العوام بن خويلد.(سير أعلام النبلاء(٣٤/٦).

(٦٧٩)السنن الكبرى٣٩٦/٥ح رقم(٩٢٥٠).وهشام هو: ابن عروة بن الزبير بن العوام.

(٦٨٠)الطبقات الكبرى(٣٢٠/١).

(٦٨١)ينظر: الجرح والتعديل(٦٤/٩)، وسير أعلام النبلاء(٣٤/٦)، وطبقات الحفاظ(٦٩/١)وتهذيب التهذيب(٤٥/١١).

(٦٨٢)معرفة الثقات(٣٣٢/٢).

(٦٨٣)تقريب التهذيب(٥٧٣/١).

(٦٨٤)تهذيب الكمال(٢٣٨/٣٠)

(٦٨٥)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٤/٦).

(٦٨٦)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٤/٦).

(٦٨٧)الخراســـاني أبـــو غـــانم المـــروزي القاضـــي مـــن أهل مرو مات سنة تسع وخمسين ومائة. (مشاهير علماء الأمصـــــار ١٩٧/١، وتهذيب الكمال٥٤٨/٣٢) .

(٦٨٨)السنن الكبرى٦٢٢/١ح رقم(٢٠٣١).

وقـد تبايـنت أقوال النقاد في يونس بن نافع، فقال الخليلي: مشهور، عزيز الحديث، يجمع حديثه (٦٨٩)، وروى الخليلي بسنده، عن يونس بن نافع، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه" ثم قال بعده: لم نكتبه من حديث أبي الزبيـر إلا بهـذا الإسناد، وليس هذا بالحجاز من حديث أبي الزبير، سألت عنه الحاكم فقال: عـندي انـه خطأ، وإنما يعرف هذا من حديث ابن عباس(٦٩٠)، وقال ابن حبان: يخطئ(٦٩١)، وقـال في موضع آخر: كان يهم في بعض الأحايين(٦٩٢)، وقد اكتفى أكثر النقاد بنقل قول ابن حبان فيه(٦٩٣)، لكن الذهبي نقل عن السليماني أنه قال عنه: "منكر الحديث"(٦٩٤)،

ولعله لم يرتض ذلك منه فقال في السير: "رأيت للسليماني كتابا فيه حط على كبار فلا يسمع منه ما شذ فيه"(٦٩٥)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"(٦٩٦).

وأما حكم النّسائي على هذا الراوي، فجاء مخالفاً لجمهور النقاد والمحدثين إذ لم يُوَثّقهُ أحد غيره، وقد روى له حديثاً واحداً في قوله ﷺ: " اغسلوا المحرم في ثوبيه اللذين أحرم فيهما واغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه... "(٦٩٧)، وروى له أبو داود حديثاً واحداً -أيضاً- في قضـاء صـلاة الحـائض(٦٩٨)، كما رواه البيهقي في السنن الكبرى؛ وجميع طرقه عن مُسّة الأزدية(٦٩٩)، وأعلّها جميعاً ثم قال: "بلغني عن أبي عيسى الترمذي أنه قال: "سألت محمداً –

---

(٦٨٩) الخليلـي: الخليـل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد، تحقيق: محمد سعيد عمر، دار الرشيد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ. (٩٠٠/٣) .

(٦٩٠) الإرشاد (٩١٣/٣-٩١٤) والحديث رواه البخاري(٢٥٨٩و٢٦٢١و٦٩٧٧) ومسلم(١٦٢٢)، والترمذي(١٢٩٨)، والنّسائي في الكبرى(٦٥٢٥)، وأبو داود(٣٥٣٨)، وابن ماجه(٢٣٨٥) جميعهم من طريق ابن عباس.

(٦٩١)الثقات(٦٥٠/٧) .

(٦٩٢)مشاهير علماء الأمصار(١٩٧/١) .

(٦٩٣) ينظر: تهذيب الكمال(٥٤٨/٣٢)، وتهذيب التهذيب(٣٩٤/١١)، خلاصة تذهيب التهذيب(٤٤١/١).

(٦٩٤) ميزان الاعتدال(٣٢٠/٧) .

(٦٩٥) سير أعلام النبلاء(٢٠٢/١٧) .

(٦٩٦) تقريب التهذيب(٦١٤/١) .

(٦٩٧)السنن الكبرى٦٢٢/١ح رقم(٢٠٣١) من طريق: عتبة بن عبد الله بن عتبة المروزي قال حدثنا يونس بن نافع عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، وتفرد به النّسائي.

(٦٩٨)رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب ما جاء في وقت النفساء برقم(٣١٢)، وفيه، والأزدية: قال الدار قطني لا يحتج بها، وقال ابن حجر: مقبولة. ينظر: (ميزان الاعتدال٤٢٨/٦)، و(تقريب التهذيب٧٥٣/١).

(٦٩٩) هي: مُسّة-بضم الميم وتشديد السين- الأزدية، أم بسة، تروي عن أم سلمة، قال الدارقطني: لا يحتج بها، وقال الذهبـي: لا تعـرف إلا في حديث مكث المرأة في النفاس أربعين يوما، ولم يرو عنها سوى أبي سهل كثير بن زياد، قال ابن حجر: وذكر الخطابي وابن حبان أن الحكم بن عتيبة روى عنها أيضاً. ينظر: (ميزان الاعتدال٦/ ٤٢٨)، وتهذيب التهذيب(٤٩٧/١٢). ولم أجد من روى عنها غير كثير ، ولم أجد لها سوى هذا الحديث.

يعنـــي الـــبخاري- عـــن هذا الحديث فقال ... لا أعرف هذا الحديث"[٧٠٠]، ورواه الحاكم في المســـتدرك وقـــال بعـــده: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ولا أعرف في معناه غير هـــذا"[٧٠١]، كما أورد الحاكم في ذكر النوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث: "هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم وبذكرهم من المشرق إلى الغرب فمنهم: ...يونس بن نافع"[٧٠٢]

كما روى له المقدسي حديثاً آخر في قوله ﷺ:" أعطوا الأجير أجره ما دام في رشحه" ثم قال بعده: "إسناده متروك"[٧٠٣].

وخلاصـــة القول: أن يونس بن نافع: صدوق له أوهام؛ لأن معظم أحاديثه تُكُلِّمَ فيها، ولا يرقى إلى مرتبة الثقات، وحكم النَّسائي عليه كان متساهلاً، وهو نفسه لم يرو له إلا حديثاً واحـــداً، وتجـــنب حديـــثه الشيخان فلم يخرجا له، وقول الحاكم في تصحيح حديث يونس فيه مجازفة؛ إذ لو استثنينا يونس من الإسناد فإن فيه مُسّه: قال الدار قطني: "لا يحتج بها"، وقال ابن حجر: "مقبولة"، وحديثها لم يصححه أحد من النقاد، وعلى فرض قبول حديثها، فإن التفرد فـــي الحديث ممن لا يحتمل تفرده يكفي للحكم على الحديث بالنكارة عند الإمام النَّسائي، ومع ذلك وثقه، فحكم النَّسائي لم يكن موفقاً هذه المرة، والله أعلم.

٣٨. **أبو بكر بن أبي شيبة** [٧٠٤]: قال النَّسائي:"محمد بن إبراهيم هو والد أبي بكر ابن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، والقاسم بن أبي شيبة، وهم ثلاثة أخوة، وأبو بكر: ثقة"[٧٠٥].

قلـــت:هـــو ثقة كما قال النَّسائي، فقد وَثَّقَهُ أبو حاتم[٧٠٦]، وقال ابن حبان:" كان متقناً حافظاً دينا ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه بالمقاطيع[٧٠٧].

وقال العجلي: كان حافظاً للحديث[٧٠٨]،وقال الفلاس: ما رأيت أحفظ منه، وقال صالح

---

(٧٠٠)سنن البيهقي الكبرى١/٣٤١برقم(١٥٠٢) .

(٧٠١)المستدرك على الصحيحين١/٢٨٢برقم(٦٠٢) .

(٧٠٢)معرفة علوم الحديث(١/٢٤٠-٢٤٩) .

(٧٠٣)المقدسي: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٠هـ. (١/١٨٣ح رقم٩٠) .

(٧٠٤)أبـــو بكـــر بـــن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي مات في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين (طبقات الحفاظ١/١٩٢) .

(٧٠٥)السنن الكبرى١/٦٠١ح رقم(١٩٥٠).

(٧٠٦) ينظر: الجرح والتعديل(٥/١٦٠).

(٧٠٧)الثقات(٨/٣٥٨).

(٧٠٨) معرفة الثقات(٢/٥٧) .

جزرة: هو أحفظ من أدركنا[٧٠٩]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ صاحب تصانيف[٧١٠].

وقد أنزله بعضهم عن مرتبة الثقة، فقال أحمد بن حنبل: "صدوق"[٧١١]، وقال ابن معين: "أبو بكر عندنا صدوق"[٧١٢].

قلت: هو ثقة، وقول ابن معين؛ لا يقصد به مرتبة صدوق، وإنما يقصد به صفة الصدق المُؤَكَّدَة؛ لأنه قال ذلك عندما سئل عن سماع أبي بكر بن أبي شيبة من شريك، فقال: أبو بكر عندنا صدوق ولو ادعى السماع من أجَلّ من شريك لكان مصدقا فيه[٧١٣]، فسياق الكلام لا يدل على تصنيفه بهذه المرتبة، وإنما يدل على تأكيد صدقه، وتأكيد سماعه من شريك، وممن هو أجلّ من شريك إذا ادعى ذلك.

ولعل الإمام أحمد تابع ابن معين على قوله؛ لأنه هو الآخر قال صدوق في معرض المفاضلة بينه وبين أخيه عثمان، فحين سئل عنه قال: "صدوق وهو أحب إلي من عثمان"، قال عبد الله: "قلت لأبي: إن يحيى بن معين يقول: عثمان أحب إلي، فقال: أبو بكر أعجب إلينا من عثمان، ثم عقب ابن أبي حاتم فقال: وسئل أبي عنه فقال: "كوفي ثقة" [٧١٤].

٣٩. أبو عامر العَقَدي[٧١٥]: قال أبو عبد الرحمن: "...أبو عامر العقدى: ثقة"[٧١٦].

قلت: وَثَّقَهُ: ابن معين[٧١٧]، وقال ابن مهدي: "كتبت حديث ابن أبي ذئب عن أوثق شيخ: أبي عامر العقدي"، وكان إسحاق ابن راهويه يقول: "حدثنا أبو عامر الثقة الأمين يعني عبد الملك بن عمرو" [٧١٨]، وقال ابن شاهين: ثقة[٧١٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧٢٠]،

---

(٧٠٩)ينظر: تهذيب الكمال(١٦/٣٩-٤١)، والكاشف(١/٥٩٢) .

(٧١٠)تقريب التهذيب(١/٣٢٠).

(٧١١) الجرح والتعديل(٥/١٦٠).

(٧١٢)تهذيب الكمال(١٦/٤٠).

(٧١٣)المصدر السابق نفسه.

(٧١٤) ينظر: الجرح والتعديل(٥/١٦٠).

(٧١٥)هو: عبد الملك بن عمرو القيسي أبو عامر العقدي البصري، والعقد: قوم من قيس وهم صنف من أزد، قيل: أبو عامر العقدي مولى للعقديين، وقيل: إنما سمي أبو عامر العقدي؛ لأنهم كانوا أهل بيت لئام فسموا عقداء، وهذا لا يمنع أن يكون بطنا من قيس، مات سنة ٢٠٤هـ، وقيل ٢٠٥هـ. ينظر: تهذيب الكمال(١٨/٣٦٤-٣٦٨).

(٧١٦)السنن الكبرى٦/١٠ح رقم(٩٨٥٠).

(٧١٧) ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/١٥٨).

(٧١٨)ينظر: تهذيب الكمال(١٨/٣٦٨).

(٧١٩)تاريخ أسماءالثقات(١/١٥٨).

(٧٢٠)الثقات(٨/٣٨٨).

ووصفه الذهبي: بالحافظ[٧٢١]، وذكر الحافظ ابن حجر أن النَّسائي قال عنه: ثقة مأمون، ولم أجد هذا[٧٢٢]، وقال عنه في التقريب: ثقة[٧٢٣]، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق[٧٢٤].

فهو ثقة، وحكم النسائي عليه جاء موافقاً لأقوال جمهور المحدثين من السلف والخلف.

٤٠. ابن عجلان[٧٢٥]: قال أبو عبد الرحمن: "ابن عجلان ثقة"[٧٢٦].

تباينت أقوال النقاد في محمد بن عجلان، فقد وثَّقَهُ: سفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وشبهه ابن المبارك بالياقوتة الحمراء، وقال: لم يكن بالمدينة أشبه بأهل العلم منه، وأثنى عليه مالك خيراً[٧٢٧].

كما وثَّقَهُ العجلي[٧٢٨]، وابن شاهين[٧٢٩]، وابن حبان[٧٣٠]، وغيرهم.

وقد تكلم عليه بعض العلماء فوصفوه بسوء الحفظ، ورموه بالاختلاط، والتدليس، فقد نقل عن الحاكم وغيره أنهم قالوا عنه: "سيء الحفظ"[٧٣١] وقال الذهبي: "وقد تكلم المتأخرون مــن أئمتنا في سوء حفظه"[٧٣٢]، ووصفه الدار قطني ابن أبي حاتم، وغيرهما بالتدليس[٧٣٣]، وذكره الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين، وصنفه بالمرتبة الثالثة [٧٣٤].

وقـــال القطان كان مضطربا في حديث نافع، وكان يحدث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلط عليه فجعلهما عن أبي هريرة، وقال عبد الرحمن ابن القاسم: قيل لمالك: إن ناسا من أهل العلم يحدثون، فقال: من هم؟ فقيل: ابن عجلان، فقال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ولم يكن عالما[٧٣٥].

---

(٧٢١)الكاشف(٦٦٧/١).

(٧٢٢)تهذيب التهذيب(٦٦٣/٦) وقبله المزي في .

(٧٢٣)تقريب التهذيب(٣٦٤/١) .

(٧٢٤)ينظر: التعديل والتجريح(٩٠٥/٢).

(٧٢٥)هــو: محمد بن عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشي من خيار أهل المدينة مات سنة ثمان وأربعين ومائة. (مشاهير علماء الأمصار١٤٠/١).

(٧٢٦)السنن الكبرى٢٨/٦ح رقم(٩٩٢٠).

(٧٢٧) ينظر: الجرح والتعديل(٤٩/٨).

(٧٢٨)معرفة الثقات(٢٤٧/٢).

(٧٢٩)تاريخ أسماء الثقات(٢٢٠/١).

(٧٣٠) الثقات(٣٨٦/٧)، ومشاهير علماء الأمصار(١٤٠/١).

(٧٣١)ميزان الاعتدال(٢٥٦/٦).

(٧٣٢)المغني في الضعفاء(٦١٣/٢).

(٧٣٣) ينظر: التبيين لأسماء المدلسين(١٨٩/١)، وطبقات المدلسين(٤٤/١)

(٧٣٤) ينظر: طبقات المدلسين(٤٤/١)

(٧٣٥) ضعفاء العقيلي(١١٨/٤)، وينظر: ميزان الاعتدال(٩٥/٤و٢٥٦/٦)، وسير النبلاء(٤٥٠/٥و٣٢٠/٦و١٠٤/٨).

وأمــر اختلاط ابن عجلان لا يخفى، فقد اعترف به هو نفسه إذ يقول فيما يرويه عنه يحيــى بن سعيد القطان: "كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة فاختلطت علي فجعلتها عن أبي هريرة"[736].

وقد دافع ابن حبان عن اختلاط ابن عجلان فقال: "سمع سعيد المقبري من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته، ولم يميز بينهما، اختلط فــيها وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يهي[737]الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفســها صحيحة، فما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فذاك مما حمل عنه قــديما قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح، وبعضــها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروى الثقات المتقــنون عــنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطا على حسب ما ذكرناه"[738].

قلــت: ابــن عجــلان ثقة، إلا أنه اختلط وبخاصة في أحاديث سعيد المقبري، وكان يــدلس-أيضاً-فما رواه قبل الاختلاط مما صرح به بالسماع؛ فهو صحيح محتج به، وما رواه بعــد الاخــتلاط فهــو مــردود، كما أن عنعنته لا تقبل، فلا يؤخذ من حديثه إلا ما صرح به بالســماع، وأمــر ابن عجلان لم يَخْفَ على الإمام النَّسائي فقبل أن يقول: "إنه ثقة" بيّن أمره، وســبق أن قــدّم عليه ابن أبي ذئب[739]، وأشار إلى مسألة اختلاطه فقال:"ابن أبي ذئب أثبت عــندنا مــن ابــن عجلان، ومن الضحاك ابن عثمان، في سعيد المقبري وحديثه أولى عندنا بالصواب، وابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريــرة، وسعيد عن أخيه عن أبي هريرة وغيرهما من مشايخ سعيد فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد، عن أبي هريرة، وابن عجلان ثقة"[740].

فتوثــيق النَّســائي له على سبيل الإجمال مع مراعاة مسألة الاختلاط، فلا يقبل حديثه كله، ولا يرد كله والله أعلم.

---

(٧٣٦)التاريخ الكبير(١/١٩٦).

(٧٣٧)الوَهْيُ: الشقُّ فــي الشيء وجمعه وُهِيٌّ، وقــيل: الوُهِيّ مصدر مبنــي علــى فُعُولٍ، ووَهِيَ يَهِي وَهْياً، فهو واهٍ، ولَوْهاه: أضعفه، ووَهَى السقاء: إذا تــخَرَّقَ. وقيل: الــمؤمن واهٍ راقِعٌ، أي: مُذْنِبٌ تائبٌ، شبَّهه بمن يَهِي ثوْبُه فــيَرْقَعُه. وقــيل: وهِيَ الــحائطُ إذا ضَعُفَ وهَمّ بالسُّقوطِ.(لسان العرب ١٥ /٤١٧).باختصار

(٧٣٨) الثقات(٧/٣٨٧).

(٧٣٩)ينظر: المطلب الأول من هذا المبحث(ص٦٧).

(٧٤٠)السنن الكبرى٦/٢٨ح رقم(٩٩٢٠).

القسم الثاني: الأحكام المنسوبة إلى شيوخ النَّسائي أو من هم فوقهم.

هـذا القسـم فـيه بعـض الأحكام التي جاءت مطلقة من خلال سياقة الإمام النسائي للأسانيد؛ ولذلك لا نستطيع الجزم بنسبتها للنسائي، فقد تكون لشيوخه، أو شيوخ شيوخه أو من فـوقهم[٧٤١]، ولا نستطيع الجزم-أيضاً- بأنه ارتضى هذه الأحكام لأنه سكت عنها؛ بدليل أنه خالف بعضها[٧٤٢]، ويحتمل أنه أوردها لمجرد الأمانة في النقل.

ولذلك سأكتفي بذكر الرواة وما قيل فيهم داخل السنن الكبرى، ثم الترجمة المختصرة لكـل واحد منهم في الهامش مع الإشارة إلى بعض ما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً، ثم الإحالة إلى أهـم المصـادر التي ترجمت لهم من غير استيعاب، وقد بلغ عدد الرواة الذين ذكر النَّسائي توثيقهم منسوباً إلى غيره: أربعة وثلاثين راوياً، وهم:

١. **إسحاق بن يوسف**[٧٤٣]: قال النَّسائي: "أنبأ عبد الرحمن بن محمد، هو: ابن سلام الطرسوسي، قال: حدثنا إسحاق هو: ابن يوسف الواسطي الأزرق: ثقة"[٧٤٤].

٢. **الأسود بن شيبان**[٧٤٥]: "أنبأ محمد بن عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا وكيع، عن الأسود بن شيبان، وكان ثقة" [٧٤٦].

٣. **الأشعث بن سليم**[٧٤٧]: قال النَّسائي: "أنبأ محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، عن محمد[٧٤٨]، قال: حدثنا شعبة عن الأشعث بن سليم: ثقة"[٧٤٩].

---

(٧٤١)مـمـا استفدته من شيخي الدكتور عبد المجيد محمود قال: أرجح أن ما جاء في السند توثيقاً لأحد الرواة مسبوقاً بـواو الحال(وكان ثقة) فهو من الراوي عنه، وماكان بدونها(ثقة) منفردة أو مع تعريف؛ فهو من النَّسائي، وقد وجدت هذا صحيحاً إلى حد ما، لكن القطع بذلك يحتاج إلى مزيد بحث واستقصاء.

(٧٤٢) ومـثال ذلـك مـا رواه النَّسائي في السنن الكبرى١/١٥٣ح رقم(٣٦٢) قال: أنبأ محمد بن المثنى، قال: حدثني عثمان بن عثمان الغطفاني وكان ثقة، فقد نقل النَّسائي توثيق عثمان الغطفاني عن شيخه محمد بن المثنى، لكنه عـندما حكم عليه استقلالاً؛ ضعفه فيما نقله الحافظ المزي عنه. ينظر: تهذيب الكمال(١٩/٤٣٩)، وما قيل في عـثمان يصـدق أيضـاً على كعب بن عبد الله، فقد نقل توثيقه عن شيخه: عبد الله بن عبد المجيد، وروى عنه حديثاً، ثم روى الحديث نفسه من طريق آخر وقال بعده: هذا أولى بالصواب من حديث كعب، وكعب بن عبد الله لا نعرفه وحديثه خطأ. ينظر: السنن الكبرى بتحقيق: حسن شلبي، ٣/٢٨٦ح رقم(٣٠١٠).

(٧٤٣)هـو: إسـحاق بـن يوسـف بن مرداس الأزرق القرشي المخزومي أبو محمد الواسطي أحد الثقات المأمونين والصلحاء، مات سنة ١٩٥هـ. ينظر: (طبقات الحفاظ١/١٣٨-١٣٩) .

(٧٤٤)السنن الكبرى٣/٣ح رقم(٤٢٩٢).

(٧٤٥)هو: أبو شيبان السدوسي البصري مولى أنس، وثقه ابن معين.ينظر:(تهذيب الكمال٣/٢٢٤-٢٢٥).

(٧٤٦)السنن الكبرى١/٦٥٨ح رقم(٢١٧٥).

(٧٤٧)ابن أبي الشعثاء، واسم أبي الشعثاء: سليم بن الأسود،وثقه ابن معين،وأحمد،وأبو حاتم.(الجرح والتعديل٢/٢٧٠).

(٧٤٨) هو: محمد بن جعفر(غندر).

(٧٤٩)السنن الكبرى٣/١٢٦ح رقم(٤٧١٩).

٤. **الحسن بن أعين:**[٧٥٠] قال النَّسائي: "أنبأ محمد بن معدان، قال: حدثنا الحسن بن أعين: حراني: ثقة" [٧٥١]، وقال في موضع آخر: "أنبأ أبو داود الحراني، قال: حدثنا الحسن بن محمد، وهو:ا بن أعين: ثقة"[٧٥٢].

٥. **حسين بن ذكوان:**[٧٥٣] قال النَّسائي: "أنبأ محمد بن عبد الأعلى، قال: سمعت حسين بن ذكوان، المعلم البصري، وهو ثقة" [٧٥٤].

٦. **حسين بن عياش**[٧٥٥]: قال النَّسائي: "أخبرني هلال بن العلاء بن هلال، قال: حدثنا حسين بن عياش: ثقة، رقي من أهل [باجَدّا]"(*)[٧٥٦].

سبق أن وثقه النسائي استقلالاً دون الإشارة إلى كلام شيخه[٧٥٧].

٧. **حفص بن عمرو**[٧٥٨] قال النَّسائي: "قال القاضي- يعني ابن الكسار-: سمعت عبد الصمد البخاري يقول: حفص بن عمر الذي يروي عن عبد الرحمن بن مهدي لا أعرفه إلا أن يكون سقط الواو من حفص بن عمرو الرَّبالي المشهور بالرواية عن البصريين وهو: ثقة" [٧٥٩].

٨. **خليد بن جعفر**[٧٦٠]: قال النَّسائي: "أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام، قال:حدثنا شبابة بن سوار، قال: حدثنا شعبة، عن خليد بن جعفر،وهو ثقة" [٧٦١].

---

(٧٥٠)هو: الحسن بن محمد بن أعين الحراني أبو علي القرشي، وقد ينسب إلى جده، روى له الشيخان، قال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة٢١١هـ. ينظر:(تهذيب التهذيب٢/٢٧٥).

(٧٥١)السنن الكبرى٢/٢٤١ح رقم(٣٢٦٠).

(٧٥٢)السنن الكبرى٣/١٢٥ح(٤٧١٧).

(٧٥٣)هـو: أبـو عـبد الله الحسين بن ذكوان المعلم العوذي البصري المؤدب، وثقة يحيى بن معين، وأبو حاتم، وقال القطان: فيه اضطراب، مات سنة١٤٥هـ (سير أعلام النبلاء٦/٣٤٥ -٣٤٦)، وتقريب التهذيب(١/١٦٦).

(٧٥٤)السنن الكبرى٢/٢٠ ح رقم(٢٢٥٩) .

(٧٥٥)هـو: أبـو بكر حسين بن عياش الجوهري الباجدائي، وثقه النَّسائي، يروى عن جعفر بن برقان روى عنه أهل الجزيـرة، مـات سـنة أربع ومائتين وهو مولى بنى سماك ، وثقه النَّسائي، وضعفه الساجي والأزدي، وقال الخطـيب: كـان أديبا فاضلا، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: (الثقات٨/١٨٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي١/٢١٦)، و(تهذيب الكمال٦/٤٥٩)، المغني في الضعفاء٣/١٧٣). (تهذيب التهذيب٢/٣١٢).

(*) بالأصل (ماجداء) بالميم، والصواب (باجَدّا) بالباء، كما هو مثبتوقد سبق تعريفها آنفاً.

(٧٥٦)السنن الكبرى٢/٨٠ ح رقم(٢٤٧٨).

(٧٥٧) ينظر القسم الأول من هذا المطلب (ص٨٨).

(٧٥٨) ابن رَبال بفتح الراء بن إبراهيم الرقاشي، البصري: ثقة عابد، مات سنة ٢٥٨هـ تقريب التهذيب(١/١٧٣).

(٧٥٩)السنن الكبرى٦/٥٣٩ح رقم(١٠٧٧٠) .

(٧٦٠)هـو: أبو سليمان خليد بن جعفر بن طريف الحنفي البصري، قال عنه شعبه: من أصدق الناس، وثقه ابن معين، وقال القطان: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق. ينظر(الجرح والتعديل٣/٣٨٣)، وتهذيب التهذيب (٣/١٣٦).

(٧٦١)السنن الكبرى٥/٤٢٨ح رقم(٩٤١٢).

٩. داود بن منصور[٧٦٢]: قال النّسائي: "أخبرني علي بن محمد بن علي المصيصي، قال: حدثنا داود ابن منصور، من أهل الثغر: ثقة" [٧٦٣].

١٠. زكريا بن إسحاق[٧٦٤]: قال النّسائي: "أنبأ محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، قال: ثنا وكيع قال: ثنا زكريا بن إسحاق وكان ثقة" [٧٦٥].

١١. سَرَّار بن مُجَشّر[٧٦٦] قال النّسائي: "أخبرنا عمرو بن منصور، قال: ثنا محمد بن محبوب، قال: ثنا سرار بن مجشر بن قبيصة البصري: ثقة" [٧٦٧].

١٢. سيف بن عبيد الله[٧٦٨]: قال النّسائي: "أنبأ عمرو بن علي قال حدثنا سيف ابن عبيد الله من خيار الخلق"[٧٦٩]، وقال في موضع آخر: "أخبرنا عمرو بن يزيد قال ثنا سيف بن عبيد الله قال وكان ثقة" [٧٧٠].

١٣. طلحة بن عبد الملك: [٧٧١] قال النّسائي: "أنبأ قتيبة بن سعيد عن مالك عن طلحة ابن عبد الملك ثقة" [٧٧٢]، وقد سبق الحديث عنه.

---

(٧٦٢)هو: أبو سليمان داود بن منصور، نسائي الأصل بغدادي الدار سئل عنه أحمد فقال: أعرفه، فقيل له كيف هو: قال لا أدري وكرهه، وسئل عنه أبو حاتم فقال: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سن٢٢٣هـ. ينظر: (الجرح والتعديل٣/٤٢٦)، و(تاريخ بغداد٨/٣٦٢).

(٧٦٣)السنن الكبرى٥/٤٥٣ح رقم(٩٥٣٢).

(٧٦٤)المكي، وثقه وكيع، وابن معين، وأحمد، وأبو داود، والبرقي والحاكم وغيرهم وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنّسائي: لا بأس به، وقال ابن معين: كان يرى القدر، وقال الذهبي: ثقة حجة مشهور. ينظر: تهذيب الكمال (٩/٣٥٦-٣٥٧)، و(ميزان الاعتدال٣/١٠٦)، و(تهذيب التهذيب٣/٢٨٣).

(٧٦٥)السنن الكبرى٢/٣٠ح رقم(٢٣٠١)

(٧٦٦)هو: أبو عبيدة سَرّار -بفتح أوله وتشديد الراء- بن مُجَشّر- بضم الميم وفتح الجيم وتشديد المعجمة بن قبيصة العنزي، ويقال العنبري البصري، وثقه أبو داود، والدارقطني، وذكره بن حبان في كتاب الثقات وقال ربما خالف، مات سنة خمس وستين ومائة. ينظر:(تهذيب التهذيب٣/٣٩٥).

(٧٦٧)السنن الكبرى٥/٣٥٤ح رقم(٩١٣٥).

(٧٦٨)هو: الجَرمي-بفتح الجيم- السراج البصري، أبو الحسن، روى عنه: علي بن نصر بن علي الجضمي وعمر بن الخطاب السجستاني وعمرو بن علي الصيرفي وقال فيه: من خيار الخلق وعمرو بن يزيد الجرمي: وقال ثقة وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال ربما خالف، كما وثقه الذهبي، وقال ابن حجر: صدوق. ينظر: (الثقات ٨/٣٠٠)، و(تهذيب الكمال٣٢٣)، والكاشف(١/٤٧٦)، و(تقريب التهذيب١/٢٦٢) .

(٧٦٩)السنن الكبرى٢/١٣٨ح رقم(٢٧٤٠).

(٧٧٠)السنن الكبرى٤/٤١٩ح رقم(٧٧٦٣).

(٧٧١) الأيلي، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد بن صالح، وقال ابن حبان: متقن يغرب، وقال أبو حاتم: لا بأس به. ينظر: الطبقات الكبرى(٧/٥١٩)، والجرح والتعديل (٤/٤٧٨). والثقات(٦/٤٨٧)، ، وذكر ابن الجوزي راوياً آخر اسمه:طلحة بن عبد الملك القيسي: مجهول،وهو غير الأيلي.(الضعفاء والمتروكين٢/٦٥).

(٧٧٢)السنن الكبرى٣/١٣٤ح رقم(٤٧٤٨)وفي ح رقم(٤٧٥٠)قال عنه: ثقة ثقة ثقة. ينظر(ص٦٩) من هذه الدراسة.

١٤. **عباد بن تميم**[٧٧٣]: قال النّسائي: "أنبأ محمد بن منصور، قال: حدثنا يعقوب قال: حدثنا أبي، عن بن إسحاق، قال: حدثني محمد بن يحيى بن حبان، ومحمد بن عبد الله ابـن عـبد الرحمن بن أبي صعصعة، وكانا ثقة عن يحيى بن عمارة بن أبي حسين **وعباد ابن تميم** وكانا ثقة"[٧٧٤].

١٥. **عَبْثَـر بن القاسم**[٧٧٥]: قال النّسائي: "أنبأ قتيبة بن سعيد قال: حدثنا عبثر وهو ابن القاسم أبو زبيد: كوفي ثقة"[٧٧٦].

١٦. **عـبد العزيز بن الخطاب**[٧٧٧]: قال النّسائي: "أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد العزيز بن الخطاب: ثقة"[٧٧٨].

١٧. **عبد الله بن أبي لبيد الأخنسي**[٧٧٩]: قال النّسائي: "أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا سفيان، عن بن أبي لبيد: ثقة" [٧٨٠].

١٨. **عثمان بن عثمان الغطفاني**[٧٨١]: قال النّسائي: "أنبأ محمد بن المثنى قال حدثني

---

(٧٧٣)ابن غزية بن عمرو بن عطية بن خنساء بن مبذول الأنصاري المازني، وثقه ابن إسحاق، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، كما وثقه الذهبي، وابن حجر. ينظر: التاريخ الكبير(٣٥/٦)ومعرفة الثقات(١٦/٢)، والثقات(١٤١/٥)، والكاشف(٥٢٩/١)، وتقريب التهذيب(٢٨٩/١).

(٧٧٤)السنن الكبرى١٨/٢ح رقم(٢٢٥٢).

(٧٧٥) هـو: عَبْثَر- بفتح العين، وسكون الباء، وفتح الثاء - ابن القاسم أبو زبيد الزبيدي الكوفي، مات سنة ١٧٩هـ، وثقـه ابن سعد، وابن معين، وأبو داود، والخطيب، وابن شاهين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد، وأبو حاتم: صدوق، ومرة أخرى قال أبو حاتم: ثقة صدوق. ينظر: الطبقات الكبرى(٣٨٢/٦)، وتاريخ ابن معين(٣/ ٢٧٢)، الجرح والتعديل (٤٣/٧)، وتاريخ بغداد(٣١٠/١٢)، والثقات(٣٠٧/٧)، وتاريخ أسماء الثقات(١٨١/١)، وتذكرة الحفاظ(٢٥٩/١)، وتهذيب التهذيب(١١٩/٥)، وطبقات الحفاظ(١١٧/١).

(٧٧٦)السنن الكبرى٢٤٣/٢ح رقم(٣٢٧١).

(٧٧٧)الكوفـي أبـو الحسـن، نـزيل البصرة ، مات سنة مائتين وأربع وعشرين، وثقه: يعقوب بن شيبة، والفلاس، والذهبـي، وقال أبو حاتم وابن حجر: صدوق . ينظر: الجرح والتعديل(٣٨١/٥)، وتهذيب الكمال(١٨/١٢٦-١٢٧) ، وسير أعلام النبلاء(٤٢٥/١٠)، والكاشف(٦٥٥/١) وتقريب التهذيب(٣٥٦/١).

(٧٧٨)السنن الكبرى١٤٠/٥ح رقم(٨٤٩٧).

(٧٧٩)من سموا بابن أبي لبيد كُثر، منهم: مغيرة بن أبي لبيد، وعبد الرحمن بن أبي لبيد، وعبد الله بن أبي لبيد الكوفي، وعـبد الله بن أبي لبيد المدني، والمقصود في رواية النّسائي هو الأخير؛ لأنه هو الذي روى حديث صلاة النبيﷺ بالليـل الـذي رواه النّسائي من طريقه، وهو: أبو المغيرة عبدالله بن أبي لَبيد-بفتح اللام-الثقفي الأخنسي المدني، مولـى الأخـنس بن شريق، مات سنة بضع وثلاثين ومائة،وثقه: ابن معين، والعجلي، وقال أحمد والنّسائي،وابن عدي، وأبو حاتم: "لا بأس به"، ومرة أخرى قال: "ثقة لا بأس به،وقد رمي بالقدر". ينظر: التاريخ الكبير(١٨٢/٥) ، الكامـل(٢٤١/٤)، ومعرفة الثقات(٥٣/٢)، والثقات(٤٦/٥)، وأحوال الرجال (١٩٠/١)، رجال مسلم(٣٨٤/١)، تهذيب الكمال(٤٨٣/١٥)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١١٣/١)، تهذيب التهذيب(٣٢٦/٥).

(٧٨٠)السنن الكبرى١٥٩/١ح رقم(٣٩٢).

(٧٨١) هو: أبو عمرو عثمان بن عثمان الغطفاني القرشي القاضي الكلابي، قاضي البصرة. الثقات(٢٠٣/٧) .

عــثمان بــن عــثمان الغطفانـــي وكـــان ثقة"[782]، ونقل المزي أن النَّسائي قال عنه: "ليس بالقوي"[783]، وقد تباينت أقوال العلماء في هذا الراوي ، بين التعديل والتجريح[784].

١٩. **غسان بن مضر**[785]: قال النَّسائي: "أنبأ عمرو بن علي عن يزيد وهو بن زريع وغسان بن مضر: بصري ثقة"[786].

٢٠. **الفضــل بــن عنبسة**[787]: قال النَّسائي: "أنبأ محمد بن عبد الله بن المبارك قال حدثنا الفضل بن عنبسة ثقة" [788].

٢١. **كعب بن عبد الله**[789]: قال النَّسائي: "أنبأ عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد الله بن عبد المجيد، حدثنا كعب بن عبد الله: بصري، وكان ثقة" [790].

---

(٧٨٢)السنن الكبرى١/١٥٣ح رقم(٣٦٢).

(٧٨٣) ينظر: تهذيب الكمال(١٩/٤٣٧-٤٣٩).

(٧٨٤) وثقه: ابن معين، وأحمد، والدار قطني، وقال البخاري: "مضطرب الحديث"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال أبــو حــاتم: "شــيخ يكتب حديثه"، وقال ابن حبان: كان ممن يخطيء"، وقال العقيلي: "فيه نظر"، وقال الأزدي: "منكــر الحديث مجهول"، وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم". ينظر: التاريخ الكبير(٢٤٣)، والجرح والتعديل(٦/ ١٥٩) ، وبحــر الــدم(١/٢٩٢)، والثقات(٧/٢٠٣)، الكامل(٥/١٧٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٣/٢٠٩)،وتهذيب الكمــال(١٩/٤٣٧-٤٣٩)، المغنـــي في الضعفاء(٢/٤٢٧) وميزان الاعتدال(٥/٦١)، وتهذيب التهذيب(٧/١٢٦)، تقريب التهذيب(١/٣٨٥) .

(٧٨٥)غسان بن مضر البصري النمري الأزدي سمع سعيد بن زيد قال عمرو بن محمد مات سنة ١٨٤هــ، وثقه: ابن معين، وأحمد، وأبو داود، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"، وقال أبو زرعة: "صدوق"، وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ"، وقال الذهبي: "وثقوه"، وقال ابن حجر: "ثقة". ينظر: (التاريخ الكبير٧/١٠٧)، والجرح والتعديل(٧/٥١) ، وبحر الدم(١/٣٣٦)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٥٩)، وتاريخ أسماء الثقات(١/١٨٣)، وتهذيب الكمال(٢٣ / ١٠٨-١١٠)، ميزان الاعتدال(٥/٤٠٥)، وتقريب التهذيب(١/٤٤٢).

(٧٨٦)السنن الكبرى١/٢٧٨ح رقم(٨٥١).

(٧٨٧)أبو الحسن الفضل بن عنبسة الواسطي الخزاز، اختلف في سنة وفاته فقيل: مات سنة ٢٠٣هـــ، وقيل قبلها، وقيل بعدها، وثقه ابن سعد، وأحمد، وأبو حاتم، والدار قطني، وقال ابن حجر: ثقة انفرد ابن قانع بتضعيفه، وليس ابن قانـــع بمقـــنع. ينظر:(الجرح والتعديل٧/٦٥)، و(تاريخ أسماء الثقات٨/٢٥٧)، و(بحر الدم١/٣٤٣)، و(تهذيب الكمال٢٣/٢٤١) و(تقريب التهذيب١/٤٤٦).

(٧٨٨)السنن الكبرى١/٤٨٣ ح رقم(١٥٤٧). .

(٧٨٩) هــو: أبو عبد الله كعب بن عبد الله، وقيل: ابن فروخ البصري، قال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وذكــر المــزي وابن حجر أن النَّسائي قال: "وكعب بن عبد الله: "لا نعرفه وحديثه خطأ". وقال عنه ابن حجر: "صدوق يخطئ". ينظر: تهذيب الكمال(٢٤/١٧٨)، وتهذيب التهذيب(٨/٣٩٠)، وتقريب التهذيب(١/٤٦١).

(٧٩٠)السنن الكبرى٢/١٩٤ح رقم(٣٠٢١).

ذكــر المــزي، وابن حجر أن النَّسائي روى هذا الحديث من طريق كعب، رواه من طــريق الثوري عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة وقال: هذا أولى بالصواب من حديث كعب، وكعب بن عبد الله لا نعرفه وحديثه خطأ[٧٩١].

وقــد بحثت عن كلام النَّسائي في السنن، فلم أجده، بل وجدت قوله: "تابعه على هذه الــرواية مغيــرة بن مقسم"[٧٩٢]، لكني وجدت الكلام الذي أشار إليه الحافظان: المزي، وابن حجر في النسخة الجديدة، وأشار محققها إلى أن الكلام زيادة من النسخة(هـــ) [٧٩٣].

وتأسيســاً على ذلك فإنَّ النَّسائي لم يوافق على توثيق شيخ شيخه لكعب بن عبد الله، ولم يلتفت لتوثيق أبي حاتم له، وهذا يدل على استقلال شخصية النَّسائي النقدية، وثقته بنفسه، فلم يكن مقلداً، وإنما كان مجتهداً وناقداً.

٢٢. **كهمس بن الحسن البصري**[٧٩٤]: قال النَّسائي: "أنبأ أبو قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي، عن يحيى بن سعيد، عن كهمس؛ هو ابن الحسن البصري: ثقة" [٧٩٥].

٢٣. **المُحِلّ بن خليفة**[٧٩٦]:قال النَّسائي: "أنبأ نصر بن علي، عن خالد قال: أنبأ شعبة، عن المحل ابن خليفة: ثقة كوفي" [٧٩٧].

٢٤. **محمــد بن عبد الله بن عبد الرحمن**[٧٩٨] : قال النَّسائي: "أنبأ محمد بن منصور، قال: حدثنا يعقوب، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني محمد بن يحيى بن حبان،ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة وكانا ثقة" [٧٩٩].

---

(٧٩١) ينظر: تهذيب الكمال(١٧٨/٢٤)، وتهذيب التهذيب(٣٩٠/٨).

(٧٩٢)السنن الكبرى١٩٤/٢ح رقم(٣٠٢٢).

(٧٩٣)السنن الكبرىبتحقيق: حسن شلبي، وإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط ٢٨٦/٣ح رقم(٣٠١٠).

(٧٩٤)هما اثنان: هذا كهمس بن الحسن البصري القيسي وذاك كهمس بن الحسن التميمي -كهمس بن الحسن التيمي أبو الحسن البصري، مات سنة ١٤٩هـــ وثقه: ابن معين، وأحمد، و. ينظر: (طبقات الحفاظ٨٤/١)،

(٧٩٥)السنن الكبرى٥١١/١ح رقم(١٦٤٥).

(٧٩٦)المُحِــلّ- بضــم أولــه وكســر ثانــيه وتشديد اللام – ابن خليفة الطائي الكوفي، وثقه ابن معين، وابن خزيمة والدارقطنـــي، وزاد أبو حاتم فقال: "ثقة صدوق" ، وقال الذهبي: وثقوه، وقال ابن حجر: ثقة، وضعفه ابن عبد البــر ولــم يــتابع علــى ذلك، ينظر: التاريخ الكبير(٢٠/٨)، والجرح والتعديل(٤١٣/٨)، و الثقات(٤٥٣/٥)، وتهذيب الكمال(٢٩٠/٢٧)، وميزان الاعتدال٣١/٦)، وتهذيب التهذيب(٥٤/١٠)، وتقريب التهذيب(٥٢٢/١).

(٧٩٧)السنن الكبرى٣٩/٢ح رقم(٢٣٣٣).

(٧٩٨) هــو: محمــد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري المدني ، مات سنة ١٣٩هـــ، وثقه: ابن إسحاق، وأبو حاتم، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة. ينظر: الجرح والتعديل(١٢٢/٨)، ومعرفة الثقات(٢٥٦/٢)، والثقات(٣٦٥/٧)، وتهذيب الكمال(٥٠١/٢٥-٥٠٢)،وتقريب التهذيب(٤٨٨/١).

(٧٩٩)السنن الكبرى١٨/٢ح رقم(٢٢٥٢).

٢٥. محمد بن يحيى بن حَبّان-بفتح الحاء-: قُرن بالذي قبله[٨٠٠].

٢٦. مسلم البَطِين-بفتح الباء وكسر الطاء-[٨٠١]: قال النَّسائي: "أنبأ قتيبة بن سعيد، حدثنا عبثر؛ وهو ابن القاسم، كوفي، عن الأعمش، عن مسلم البطين: كوفي ثقة [٨٠٢].

٢٧. مَعْمَر بن مَخْلَد[٨٠٣]: قال النَّسائي: "أنبأ محمد بن جبلة، قال: حدثنا معمر بن مخلد: وكان ثقة [٨٠٤]،وفي موضع آخر بالإسناد نفسه قال: ثقة جزري" [٨٠٥].

٢٨. المغيرة بن سلمة[٨٠٦]: قال النَّسائي: "أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك، ... حدثنا أبو هشام؛ واسمه: المغيرة بن سلمة المخزومي: ثقة بصري" [٨٠٧].

قلت: ذكره النَّسائي في موضع آخر ووثَّقَهُ استقلالاً، وقد ذكرته سابقاً[٨٠٨].

٢٩. النضر بن محمد: قال النَّسائي: "أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأنا النضر بن محمد المروزي: ثقة"[٨٠٩].

---

(٨٠٠)السنن الكبرى١٨/٢ح رقم(٢٢٥٢).وهو: ابن منقذ المازني الفقيه، أبو عبد الله مات سنة ١٢١هـ، مجمع على ثقته، وثقه: ابن معين، وأبو حاتم، وقال الذهبي: إمام فقيه حجة، وقال ابن حجر: ثقة. ينظر: التاريخ الكبير(١/ ٢٦٥)، والجرح والتعديل(١٢٢/٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨٦/٥-١٨٧)، وتهذيب التهذيب(٤٤٨/٩)

(٨٠١)هو: أبو عبد الله -اختلف في اسم أبيه فقيل-: مسلم بن عمران، وقيل: ابن أبي عمران، وقيل: ابن أبي عبد الله، لقبه: البطين، وثقه ابن معين، وأحمد، والنَّسائي، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: التاريخ الكبير(٧/ ٢٦٩)، ونزهة الألباب(١٢٤/١)، والجرح والتجريح(١٩١/٨)، والثقات(٤٤٦/٧)، وتهذيب التهذيب(١٢١/١٠).

(٨٠٢)السنن الكبرى١٧٣/٢ح رقم(٢٩١٢).

(٨٠٣) هو: أبو عبد الرحمن مَعْمَر-بفتح الميمين، وسكون العين، وقيل: مُعَمَّر،بضم الميم وتشديد العين- بن مَخْلَد السَّرُوجي، مات سنة٢٣١هـ، ذكره المتقدمون ونسبوا توثيقه إلى النَّسائي؛ ولعلهم يقصدون ما جاء في السنن الكبرى من ذكر توثيقه الذي ورد في السند، ويبدو لي أن توثيقه في الموضعين جاء على لسان شيخ النَّسائي: محمد بن جَبَلَة، لكن المتأخرين؛ كالذهبي وابن حجر وثقوه، ولعلهما اعتمدا على ما اعتمد عليه أسلافهما، والله أعلم. ينظر: الجرح والتعديل(٢٥٩/٨)، وتهذيب الكمال(٣٢٣/٢٨)، الكاشف(٢٨٣/٢)، وتقريب التهذيب(٥٤١/١)

(٨٠٤)السنن الكبرى١٦٣/١ح رقم(٤٠٤).

(٨٠٥)السنن الكبرى٤٢٤/١ح رقم(١٣٤٥).

(٨٠٦)هو: أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي القرشي البصري، مات سنة مائتين(التاريخ الكبير(٣٢٦/٧).

(٨٠٧)السنن الكبرى٣١٩/٢ح رقم(٣٥٩٨).

(٨٠٨)السنن الكبرى٤٨٧/٥ح رقم(٩٦٩٦). ينظر: القسم الأول من هذا المطلب (ص١٠٢).

(٨٠٩)السنن الكبرى٤٣٣/١ح رقم(١٣٧٨). ذكره النَّسائي في فقهاء خراسان، وهو مختلف فيه، فقد نسب إلى النَّسائي توثيقه، لكني لم أجد قولاً صريحاً للنسائي بذلك، -ولعلهم أرادوا ما قيل عنه في السنن الكبرى من قول شيخه: إسحاق ابن إبراهيم- ، وضعفه البخاري والأزدي، وقال أبو حاتم: كان صاحب رأي، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، والذهبي في المغني، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم، رمي بالإرجاء. مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، ينظر: التاريخ الكبير(٨٩/٨)، وتسمية فقهاء الأمصار، للنسائي(١٣٠/١)، والجرح والتعديل (٤٧٨/٨)، ومشاهير علماء الأمصار(١٩٧/١)، والثقات(٥٣٥/٧)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٦٢/٣)، وميزان الاعتدال(٣٤/٧)، والمغني في الضعفاء(٦٩٨/٢)، وتقريب التهذيب(٥٦٢/١).

٣٠. الوليد بن كثير[٨١٠]: قال النَّسائي: "أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنا عيسى–ابن موسى–قال: ثنا الوليد بن كثير، قال عيسى: وكان الوليد ثقة في الحديث"[٨١١].

٣١. يحيـــى بن عمارة:[٨١٢]، قال النَّسائي: "أنبأ محمد بن منصور ... عن يحيى بن عمارة ابن [أبو الحسن] [٨١٣] وعباد بن تميم وكانا ثقة"[٨١٤].

٣٢. أبو عبد الرحمن[٨١٥]: قال النَّسائي: "أخبرنا عمرو بن يزيد قال ثنا بهز بن أسد قال ثنا أبو عبد الرحمن وهو ثقة" [٨١٦].

٣٣. أبو جعفر النفيلي[٨١٧]: قال النَّسائي: "أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: ثنا بن نفيل أبو جعفر النفيلي الحراني: ثقة" [٨١٨].

---

(٨١٠)المخزومي مولاهم المدني الحافظ، مات سنة١٥١هــ وهو ثقة، إلا أنه صاحب بدعة، فقيل: إنه قدري أباضي، ورمـــي بالإرجاء، وثقه: إبن معين، وقال ابن حبان: "من خيار أهل المدينة كان إذا حفظ الشيء أتقنه، وقال ابن ســـعد: لـــيس بذاك، وقد أخرج له الشيخان، فقد أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث في الأصول(٢٣٨٤و٣١١٠و ٥٣٧٦) وواحد في المتابعات(٤٧٣)، والكلام عليه هو بسبب بدعته. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل(١٤/٩) ، ومشـــاهير علمـــاء الأمصـــار(١٣٨/١)، وتهذيب الكمال(٧٤/٣١)، وضعفاء العقيلي(٣٢٠/٤)، وسير أعلام النبلاء(٦٣/٧-٦٤)، والمغني في الضعفاء(٧٢٤/٢)، وميزان الاعتدال(٣٩/٧)، وتقريب التهذيب(٥٨٣/١).

(٨١١)السنن الكبرى٤٢١/٣ح رقم(٥٨١٩). وعيسى هو: ابن موسى شيخ شيخ النَّسائي.

(٨١٢)يحيى بن عمارة بن أبي الحسن المازني الأنصاري المدني، متفق على توثيقه، وثقه: ابن إسحاق، والنَّسائي، وابن خراش، وذكره ابن حبان في الثقات، كما وثقه الذهبي وابن حجر. ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير(٢٩٥/٨)، والجـــرح والـــتعديل(١٧٥/٩)، والـــثقات(٥٢٢/٥)، و(تهـــذيب الكمال٤٧٤/٣١)، والكاشف٣٧٢/٢)، وتقريب التهذيب(٥٩٤/١)، والتاريخ الكبير(٢٩٥/٨)، و(رجال مسلم٣٤٥/٢).

(٨١٣)فـــي الأصل،[أبي الحسين] وهو خطأ، والصواب(أبو الحسن) كما هو مثبت أعلاه، فقد ذكرته جميع كتب التراجم كذلك، وكذلك الطبعة الجديدة من السنن الكبرى(٢٥/٣ ح رقم٢٢٦٤).

(٨١٤)السنن الكبرى١٨/٢ح رقم(٢٢٥٢).

(٨١٥) أبوعـــبد الرحمن هو نفسه النَّسائي، والذي أوقع الإشكال وجود لفظ (ثنا) قبله، فيظن القارئ أن أبا عبد الرحمن هـــو الواســـطة بـــين بهز وشعبة، مع أن بهزاً يروي عن شعبة مباشرة ، والصواب: أن النَّسائي يقول: أخبرنا عمـــرو بـــن يزيد قال: ثنا بهز بن أسد، قال أبو عبد الرحمن وهو: ثقة -يعني بهز بن أسد-وقد وجدت محقق الطبعة الجديدة أشار إلى أنه صوَّبَ ذلك من التحفة،وهذا هو الصواب؛ لأن النَّسائي يُعَرِّفُ بالمبهمين، فلا يعقل أن يترك هذه الكنية مطلقة، دون أن يبين صاحبها، ولعله اعتمد على شهرة لفظ: أبي عبد الرحمن، لكثرة ذكره في السنن، ولفظ: (ثنا) ربما يكون زيادة من النساخ. ينظر: السنن الكبرى بتحقيق حسن شلبي(٤٢٩/٨هامش٢).

(٨١٦)السنن الكبرى٤٨٤/٥ح رقم(٩٦٨٣).

(٨١٧)هو: عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بن زراع ،الإمام الحافظ عالم الجزيرة أبو جعفر القضاعي ثم النفيلي أحد الأعلام، مات سنة تسع وعشرين ومائتين، مجمع على توثيقه، حتى إن أبا حاتم على تشدده قال فيه: ثقة مأمون، وقال أبو داود: ما رأيت أحفظ من النفيلي، وكان أحمد إذا ذكره يعظمه، وقال الدارقطني: ثقة مأمون محتج به، وقال ابن حبان: كان متقنا يحفظ. ينظر: التاريخ الكبير(١٨٩/٥)، والجرح والتعديل(١٥٩/٥)، طبقات المحدثين بأصبهان(٥٢٩/٣)، وسير أعلام النبلاء (٦٣٤/١٠-٦٣٦)، وتهذيب التهذيب(٦١/١٢).

(٨١٨)السنن الكبرى٤٩٨/٥ح رقم(٩٧٦١).

المطلب الخامس: التعديل على الإبهام:

أولاً: معنى التعديل على الإبهام: إن قول الراوي: حدثني الثقة، أو حدثني من أُصَدِّق، أو حدثني من لا أتهم، أو حدثني العدل، أو الضابط، أو ما شابهها من الألفاظ؛ تفيد التوثيق من غير تصريح باسم الشخص المُوَثَّق، وهذا يسمى في علم المصطلح:"التعديل على الإبهام".

* * *

ثانياً: مذاهب العلماء في التعديل على الإبهام: وللعلماء مذاهب مختلفة في مسألة قَبول التعديل على الإبهام، أو رَدِّه.

المذهب الأول: قبول التعديل على الإبهام إذا صدر من عالم مجتهد كأحد الأئمة الأربعة، ومن في حكمهم، فإن تعديله يقبل في حق من يوافقه في المذهب(٨١٩).

المذهب الثاني: قبول التعديل على الإبهام، إذا كان المعدِّل ثقة مأموناً؛ لأن المعدِّل "متى كان ثقة مأموناً، فإنه يُكتفى به كما لو عيَّنه؛ إذ لو علم فيه جرحاً لذكره، ولو لم يذكره كان غاشاً في الدين، ولا يلزم من إيهامه تضعيفه عنده"(٨٢٠).

المذهب الثالث: قبول التعديل على الإبهام، إذا كان من مذهب الراوي أن لا يروي إلا

---

(٨١٩)قال ابن الصلاح: "لا يجزىء التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل...فإن كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه،على ما اختاره بعض المحققين" لأن المُقَلِّدَ يثق بإمامه، ويعتقد صحة ما يحتج به، على اعتبار أن الإمام قد عرف حال الراوي المبهم، وهو يذكر لبيان الحجة على الحكم ، وليس للاحتجاج به على غيره.(ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح (٦٥/١). وقال العلائي: إن قول الشافعي: حدثني الثقة إنما قاله لبيان الحجة لمتابعيه، لا الاحتجاج على غيره. (العلائي، أبوسعيد بن خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٧هـ.(٩٤/١). وقد روى الإمام الشافعي عن بعض الرواة ووَثَّقَهُم دون أن يصرح بأسمائهم، ثم جاء تلميذه: الربيع بن سليمان، وصرح بأسماء هؤلاء الذين أبهمهم الشافعي، فقال الشافعي: " عن الثقة عن ليث بن سعد، قال الربيع: **هو يحيى بن حسان**، وعن الثقة، عن أسامة بن زيد، هو: **إبراهيم ابن أبي يحيى**، وعن الثقة، عن حميد، هو: **ابن علية**، وعن الثقة، عن معمر، هو: **مطرف بن مازن**، وعن الثقة، عن الوليد بن كثير، هو: **أبو أسامة**، وعن الثقة، عن يحيى بن أبي كثير، لعله **ابنه عبد الله بن يحيى بن أبي كثير**، وعن الثقة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، هو: **ابن علية**، وعن الثقة، عن الزهري، هو: **سفيان بن عيينة**" .(ابن حجر، أحمد بن علي، تعجيل المنفعة، تحقيق: إكرام الله، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى،.(٥٤٨/١)بتصرف

(٨٢٠)ينظر: العراقي، زين الدين عبد الرحيم،التبصرة والتذكرة، تحقيق:محمد بن الحسين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان(٣١٤/١)،أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٤.(ص٩١)، والمختصر في علم رجال الأثر، لعبد الوهاب عبد اللطيف.(ص٥٢).

عن ثقة، وقيل هذا مذهب من يكتفي من الراوي بالإسلام، ونُسب هذا القول للحنفية[821].

المـــذهب الـــرابع: مذهب ابن حبان، وهو إذا خلا الراوي من أن يكون مجروحاً أو فوقه في السند مجروح، أو دونه مجروح، ولم يرو منكراً، فإنه يقبل حديثه، لذلك فهو يُوَثِّقُ الراوي المجهول إذا روى عن ثقة، وكان الراوي عنه ثقة، ولم يرو منكراً[822].

المـــذهب الخامس: عدم الأخذ بالتعديل على الإبهام مطلقاً، ولا بد من التصريح باسم الراوي حتى تقبل روايته [823].

وبعد إنعام النظر في هذه المذاهب الخمسة ومناقشتها[824]، خلصت إلى أن الراجح ما

---

(٨٢١) ينظر: **العراقي**، زين الدين عبد الرحيم،**التبصرة والتذكرة**، تحقيق:محمد بن الحسين، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان(١/٣١٤)،والباعث الحثيث(ص٩١)،والمختصر في علم رجال الأثر، لعبد الوهاب عبد اللطيف.(ص٥٢) قـــال الخطـــيب البغدادي: "إذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة، وإن لم أُسَمِّه، ثم روى عمن لم يسمه فإنه يكـــون مـــزكيا لـــه" **الخطيب البغدادي**: أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله الســـورقي، وإبـــراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة -السعودية، بدون رقم الطبعة أو تاريخها (١/٩٢) لكنه أضاف: لكننا لا نقبل تزكيته، لجواز أن نعرفه إذا ذكره بخلاف العدالة-أي يعرف بأنه غير عدل-.

(٨٢٢)**العتر**، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، بيروت -لبنان،ط١، ١٩٩٧م (ص١٠٤)نقلاً عن مختصر تاريخ الثقات لابن حبان(٣٢٦-٣٢٧).

(٨٢٣)قـــال ابـــن الصلاح: "لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدّل، فإذا قال:حدثني الثقة، أو نحو ذلك، مقتصراً عليه، لم يكتف به، فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه، وغيرهما. خلافاً لمن اكتفى بذلك؛ وذلك: لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده، أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب، يوقع في القلوب فيه تردداً " (مقدمة ابن الصلاح ص٦٥).

(٨٢٤)**قلت: والراجح هو المذهب الخامس، لما سأبينه بعد قليل وذلك لأن المذهب الأول**: وجدت أئمته المجتهدين روى عن الضعفاء والمتروكين، فالإمام الشافعي، روى عن إبراهيم بن أبي يحيى، ولم يُسَمِّه، بل قال: حدثني الثقة، كما في المثال السابق، وهو ضعيف، بل إن بعض النقاد اتهمه بالوضع' فقد قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك ينظر: (التاريخ الكبير ١/٢٨٣)، **والمذهب الثاني**: فإن عدم علم العالم بوجود الجرح في الراوي لا يلزم منه عدمه، فكم من الرواة خفي حالهم على بعض العلماء واطلع عليه غيرهم، وعند التصريح باسمه يُعلم حاله ويُتاح لباقي العلماء أن يقولوا فيه بما علموا من أمره. **وأما المذهب الثالث**: فقيده غير منضبط، ولا نستطيع أن نجزم بعدالة الراوي المبهم، لأجل هذا السبب، فإن مالكاً المعروف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة،روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف، فقد روى عنه حديثين في الموطأ أرقام(٢٧٩و٣٧٧) **وأما المذهب الرابع**: فمتسع، إذ كم من ثقة روى عن الضعفاء، وكم ضعيف روى عن الثقات، فلا يصلح هذا الضابط لأن نعدل المبهم على ضوئه،وهو ضابط غير منضبط،**وأميل إلى ترجيح الرأي الخامس، للأسباب الآتية**:

١. إن مجرد الإبهام يوقع في النفس الشك والريبة، فما دام أن المعدِّل له يرى أنه ثقة فما الداعي إلى إخفائه.

٢. قـــد يكـــون هذا المبهم ثقة عند من أبهمه، لأنه لم يطلع على ما يجرحه، في حين أن غيره قد اطلع على ما لم يطلع عليه هو، وعندما يصرح باسمه ويعرفه العلماء يقولون فيه ما يستحق من جرح أو تعديل.

٣. قـــد يســـهو العالم عن عادته، أو يغير عادته، فقد روي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يتساهل، ثم تشدد، وكان يروي عن بعض الرجال ثم تركهم، فقد روى عن أحمد بن حنبل أنه قال: " إذا روى عبد الرحمن عن رجل فروايته حجة، وقال -أيضاً-: كان عبد الرحمن أولاً يتساهل في الرواية عن غير واحد، ثم تشدد بعد، روى---

ذهـب إليه جمهور المحدثين من عدم قبول التعديل على الإبهام إلا إذا صرح الراوي باسم الراوي المبهم فيعلم باطنه وظاهره، والله تعالى أجل وأعلم.

ثالثاً: التعديل على الإبهام عند الإمام النَّسائي:

يبدو لي أن النَّسائي على مذهب جمهور المحدثين في عدم قبول التعديل على الإبهام، بدليل أنه لم يستعمل التعديل على الإبهام في السنن الكبرى كلها سوى مرة واحدة، إذ روى في كتاب المزارعة، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع قال: أخبرنا الثقة قال حدثنا حماد بن مسعدة عن هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله، ...الحديث(٨٢٥).

ولا أدري مـا الذي حمله على عدم التصريح باسم شيخه؟ إلا أنه لم يعتمد على هذه الرواية، بل جاء لها بشواهد ومتابعات(٨٢٦).

كمـا أنني أحصيت روايات حماد بن مسعدة شيخ الراوي المبهم الذي وَثَّقَهُ النَّسائي، فـوجدتها سـبع روايـات بمـا فيها الرواية مدار البحث، ووجدت الرواة عن حماد خمسة، بالإضافة إلى الراوي المبهم، وهم: محمد بن بشار(٨٢٧)، وإسحاق بن إبراهيم(٨٢٨)،وعمرو بن علي(٨٢٩)،وهلال بن بشر(٨٣٠)، ومحمد بن معمر(٨٣١)، والأربعة الأُول جميعهم ثقات محتج بهم في الصحيحين ما عدا هلال، فهو ثقة وليس له رواية في الصحيحين، فلم يخرجا له شيئاً.

أما الخامس، فقال عنه ابن حجر: صدوق، وحديثه مخرج في الصحيحين.

* * *

---عـن جابر الجعفي، ثم تركه، وهكذا إذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة وان لم أُسَمِّه، ثم روى عمن لم يُسَمِّه فإنه يكون مُزكياً له، غير أنَّا لا نعمل على تزكيته؛ لجواز أن نعرفه إذا ذكره، بخلاف العدالة"(الكفاية ١/٩٢)

٤. قد يظهر في وقت من الأوقات من حال هذا المبهم ما يسقط عدالته، فلو أخذنا بتعديل المعدل له، نكون قد صححنا ما هو متروك، لكن التصريح باسمه، يجنبنا ذلك.

(٨٢٥)السنن الكبرى٣/٩٤ ح رقم(٢٦١٠).

(٨٢٦)السنن الكبرى٣/٩٤ ح(٢٦٠٩و٤٦١٠)، و٣/١٠٤ح رقم(٤٦٥٠)متابعة قاصرة، و٣/٩٤-٩٥ ح رقم (٤٦١١-٤٦١٤) شواهد، وكذلك الحديثين(٤٦١٨و٤٦٥٦)وغيرها، فقد روى اثنين وسبعين حديثاً في موضوع المزارعة.

(٨٢٧)هو:محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار ثقة، مات سنة ٢٥٢هـ. (تقريب التهذيب١/٤٦٩).

(٨٢٨)هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد المروزي ثقة، مات سنة ٢٣٨هـ.(تقريب التهذيب١/٩٩).

(٨٢٩)هو:عمرو بن علي بن بحر أبو حفص الفلاس، ثقة حافظ مات سنة٢٤٩هـ.(تقريب التهذيب١/٤٢٤).

(٨٣٠) هو: هلال بن بشر بن محبوب المزني أبو الحسن البصري، ثقة، مات سنة ٢٤٦هـ.(تقريب التهذيب١/٥٧٥).

(٨٣١)هو: محمد بن معمر بن ربعي القيسي البصري البحراني، صدوق، مات سنة ٢٥٠هـ.(تقريب التهذيب١/٥٠٨).

رابعاً: التعديل على الإبهام في السنن الكبرى مما هو منسوب لغير النَّسائي.

ورد التعديل على الإبهام في السنن الكبرى مما هو منسوب لغير النَّسائي في مواضع يسيرة جداً لا تتجاوز ستة مواضع، أكتفي بذكرها، والإشارة إلى مواضعها في السنن الكبرى فقط؛ لأن النَّسائي وإن كان رضي بإخراجها في سننه، إلا أنه لم يعتمد عليها، بل جاء لها بمتابعات وشواهد، والمواضع هي:

١. قال النَّسائي: "أخبرنا أبو بكر بن علي، قال: حدثنا سريج بن يونس، قال: حدثنا هشيم، عن ابن شبرمة، قال: **حدثني الثقة** عن عبد الله بن شداد،...الحديث"[٨٣٢].

٢. قال النَّسائي: " أنبأ عبيد الله بن سعيد، قال: حدثنا أبو عامر، قال: حدثنا قرة بن خالد، عن محمد بن سيرين، قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي بكرة، **ورجل في نفسي أفضل من عبد الرحمن بن عبد الرحمن** كلاهما عن أبي بكر...الحديث "[٨٣٣].

٣. روى النَّسائي بسنده عن شعبة، عن الحكم، قال: قلت لمقسم: إني أسمع الأذان فأوتر بثلاث، ثم أخرج إلى الصلاة خشية أن تفوتني، قال: إن ذلك لا يصلح إلا بسبع، أو خمس، فحدثت بذلك مجاهدا، ويحيى بن الجزار، فقالا: سله عن من ؟فقال: **الثقة عن الثقة** عن عائشة وميمونة عن النبي ﷺ...الحديث "[٨٣٤].

٤. قال النَّسائي: " أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، قال: نا بن علية، قال: نا بن جريج عن عطاء، قال سمعت عبيد بن عمير يحدث، قال: **حدثني من أصدق** فظننت أنه يريد عائشة...الحديث "[٨٣٥].

٥. قال النَّسائي: " أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا سليمان؛ وهو ابن داود بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي، قال: أنا إبراهيم بن سعد، قال سمعت صفوان بن سليم، ولم أسمع من صفوان غيره يحدث عن **رجل ثقة**، عن أبي هريرة...الحديث "[٨٣٦].

٦. أنبأ محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا خالد، قال: حدثنا بن جريج، قال: حدثني مكحول **عن شيخ من الحي مصدق**، عن ثوبان ...الحديث[٨٣٧].

---

(٨٣٢) السنن الكبرى ٣/ ٢٣٣ح رقم(٥١٩٤).

(٨٣٣) السنن الكبرى ٣/ ٤٣٢ ح رقم(٥٨٥٠).

(٨٣٤) السنن الكبرى ١٦٩/١ ح رقم(٤٣١)، و١/ ٤٤٢ ح رقم(١٤٠٦).

(٨٣٥) السنن الكبرى ١/ ٥٦٩ ح رقم(١٨٥٤).

(٨٣٦) السنن الكبرى ١/ ٤٣١ح رقم(٩٤٢٣).

(٨٣٧)السنن الكبرى٢ /٢١٦ ح رقم(٣١٣٤).

المبحث الثاني

الحكم على الراوي بما يشعر بخفة ضبطه.

الألفاظ التي استخدمها الإمام النسائي للدلالة على خفة الضبط: ثلاثة: الأول: "صدوق"، والثاني: "لا بأس به، أو ليس به بأس"، والثالث: صالح الحديث".

ولـم يسـتخدم النسـائي لفظي:"صدوق"، وصالح الحديث سوى مرة واحدة، في حين استخدم لفظ: "ليس به بأس" في أربعة رواة، ولفظ: "لا بأس به" في اثني عشر راوياً، كما أعاد استخدام هذا اللفظ في راويين آخرين من الأربعة الذين قال فيهم: "ليس به بأس": وكان الحكم على الرواة للنسائي استقلالاً باستثناء اثنين منهم؛ ورد الكلام عنهم في السند عرضاً، ويحتمل أن يكون الكلام له أو لشيوخه أو من هم فوقهم(٨٣٨).

ويـبدو لي أن كلا اللفظين عنده بمعنى واحد، فقد قال في جعفر بن برقان: ليس بالقوي في الزهري خاصة وفي غيره **لا بأس به**، وكذلك سفيان بن حسين وسليمان بن كثير(٨٣٩)-أي: لا بأس بهما في غير الزهري-، وقال في سفيان بن حسين: "لا بأس به في غير الزهري"، ثم قـال: ونظيـره فـي الزهري سليمان بن كثير وجعفر بن برقان؛ **وليس بهما بأس في غير الزهري**(٨٤٠)، فنلاحظ أنه ناوب بين الصيغتين في وصف الراوي الواحد.

وقد بلغ مجموع الذين وصفهم النّسائي بكلا الصفتين: ستة عشر راوياً(٨٤١).

وممـا هو جدير بالذكر أن عبارة: "لا بأس به"، أو "ليس به بأس" تفيد التوثيق عند بعـض النقاد أحياناً، فقد روي عن أحمد بن أبي خيثمة أنه قال: "قلت لابن معين: "إنك تقول فلان: "ليس به بأس"، وفلان: "ضعيف"! قال: إذا قلت لك: "ليس به بأس" فهو ثقة"(٨٤٢).

<u>قلـت</u>: وهـذا لا يعني أنّ من وُصِفَ بهذه الصفة، تتساوى مرتبته مع مرتبة الثقة تمامـاً، بل هي مرتبة أقل من مرتبة الثقة، أو هي أدنى مراتب الثقات، فقد ذكر السيوطي أن العراقـي قال: "لم يقل ابن معين: إن قولي ليس به بأس، كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التسوية،

(٨٣٨)الراويان هما: قاسم بن يزيد، ونهار العبدي، وسيأتي الكلام عنهما مفصلاً.

(٨٣٩)السنن الكبرى٣/٢٨٣ح رقم(٥٣٨٦).

(٨٤٠)السنن الكبرى٢/٢٦٦ ح رقم(٣٣٧٢).

(٨٤١)ذكـر الدكتور محمد الطوالبة-حفظه الله-أن النّسائي استعمل لفظة: "ليس به بأس" في راويين فقط هما: سليمان ابـن كثيـر، وجعفر بن برقان، واستعمل لفظة: "لا بأس به" في خمس رواة آخرين. ينظر: الطوالبة: محمد عبد الرحمن، <u>منهج النّسائي في الكلام على الرواة : دراسة تطبيقية في سننه الكبرى</u>، بحث محكم، منشور في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد١، العدد١، ١٩٩٨م (ص١٧٦). لكني وجدت أن النّسائي قال:"ليس به بأس" في أربعة رواة، وقال:" لا بأس به" في اثني عشر راوياً.

(٨٤٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية (٢٢/١) .

إنما قال: إن من قال فيه هذا؛ فهو ثقة؛ وللثقة مراتب؛ فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة"[٨٤٣].

والتعبيـر بـــ: "لا بـأس به"، أو "ليس به بأس"؛ هو نزول بالراوي عن مرتبة الثقة، ويتفاوت معنى هذه الألفاظ بحسب من أطلقها.

أمَّـا مـرتبة صـدوق؛ فإذا أطلقت فإنها مشابهة لـ: "لا بأس به، أو ليس به بأس" أو مسـاوية لها، وإما إذا قيدت بلفظ آخر؛ فإنها تفيد معنى زائداً، وقد استخدمها النقاد مع الثقات، ومع غيرهم، فإذا استخدمت مع الثقة فهي درجة عالية من درجات التوثيق[٨٤٤] .

وهـذه الألفاظ :(صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس) جميعاً صنفها ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية من مراتب التوثيق[٨٤٥]، فيما صنفها الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة[٨٤٦].

* * *

المطلب الأول: الإشارة إلى الراوي بـ: "صدوق" ونحوه في السنن الكبرى[٨٤٧].

استخدم النَّسائي هذه الصيغة مرة واحدة في السنن الكبرى كلها، فقال: "محمد بن كثير هذا هو: المصيصي[٨٤٨]، وهو صدوق، إلا أنه كثير الخطأ[٨٤٩].

ونقـل عن النَّسائي أنه قال عنه: "ليس بالقوي، وقال: كثير الخطأ"[٨٥٠]. وهذا الراوي مختلف فيه، فقد وَثَّقَهُ ابن سعد[٨٥١]، وابن معين[٨٥٢] في رواية الكَشْوَري عنه[٨٥٣].

---

(٨٤٣) تدريب الراوي(٣٤٤/١).

(٨٤٤) ينظر: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النَّسائي في الجرح والتعديل (١٠٠٣/٢هامش١) .

(٨٤٥)ينظر: الجرح والتعديل(١٠/١)، ورسالة في الجرح والتعديل، للمنذري(ص٢٨).

(٨٤٦)ينظر: تقريب التهذيب(٧٤/١) .

(٨٤٧) وهي المرتبة الثانية من مراتب التوثيق عند ابن أبي حاتم، والرابعة عند الحافظ ابن حجر.

(٨٤٨) هـو: أبـو يوسـف محمد بن كثير المصيصي، ويقال: الصنعاني، مولى لثقيف، نزل المصيصة سمع معمراً، والأوزاعي، أصله من ناحية اليمن مات سنة ست عشرة ومائتين. ينظر: التاريخ الكبير(٢١٨/١).

(٨٤٩)السنن الكبرى٤٨٧/٣ح رقم(٥٩٩٧).

(٨٥٠) ينظر: المغني في الضعفاء(٦٢٧/٢)، وميزان الاعتدال (٣١١/٦)وجمعهما ابن حجر(تهذيب التهذيب٣٧٠/٩)

(٨٥١) الطبقات الكبرى(٤٨٩/٧) .

(٨٥٢) ينظر: تهذيب الكمال(٣٣٢/٢٦)، وميزان الاعتدال(٣١١/٦-٣١٢).

(٨٥٣)هـو: المحـدث العالم الحافظ المصنف: أبو محمد عبيد بن محمد الكشوري مؤرخ اليمن، له مصنفات كثير من بينها: تاريخ اليمن وأحوال رواتها، وهو شيخ الطبراني، مات سنة ٢٨٤، وقيل٢٨٨هـ. ينظر: **القزويني**: عبد الكريم بن محمد الرافعي، التدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبـنان، طبعة بلا١٩٨٧م، وسير أعلام النبلاء(٣٤٩/١٣-٣٥٠). والكشوري: بفتح أولها وقيل بكسرها وبالشين المعجمـة بعـدها واو مفـتوحة وفـي آخـرها راء هـذه النسـبة إلى كشور وهي من قرى صنعاء اليمن. ينظـر:الجزري:أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني،**اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صـادر، بيروت-لبنان بدون طبعة أو سنة نشر(١٠٠/٣).

وفـــي رواية بن الجنيد عنه قال: "صدوق"[٨٥٤]، وقال: "يخطىء ويغرب" [٨٥٥]، وقال الحسن بن الربيع فيما رواه عنه أبو حاتم الرازي: "محمد بن كثير اليوم أوثق الناس"[٨٥٦].

إلا أن كثيـــراً مـــن الـــنقاد ضـَــعّفوه، فقد نُقل عن الإمام أحمد أنه قال عنه: "منكر الحديث"وفي رواية أخرى: "ليس بشيء"، و"حدث بأحاديث منكرة ليس لها أصل"[٨٥٧].

ونقـــل المـــزي، وابن حجر عن البخاري أنه قال فيه: لينٌ جداً[٨٥٨]، وقال أبو عبيد الآجـــري، عن أبي داود: لم يكن يفهم الحديث[٨٥٩]، وقال الساجي[٨٦٠]: "صدوق كثير الغلط"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي"[٨٦١]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط"[٨٦٢].

قلت: يبدو لي أنّ الرجلَ ضعيفٌ؛ لأنّ أغلب رواياته عن الأوزاعي ومعمر، ويُشَكُّ في سماعهِ منهما في كثير من الأحاديث التي رواها عنهما، ولذلك كانت روايته عنهما بالعنعنة، ويؤكد هذا ما رواه أبو حاتم قال: "دُفِعَ إلى محمد بن كثير المصيصي كتاب من حديثه عن الأوزاعي، فكان يقول في كلّ حديث منها: "حدثنا محمد بن كثير"، وهو محمد بن كثير، عن الأوزاعي، وهو محمد بن كثير[٨٦٣]-أي يُحدث عن نفسه-، وقد وعلق الذهبي على ذلك بقوله: " هذا تغفيل يسقط الراوي به"[٨٦٤].

كمـــا أنـــه فعل مثل هذا في روايته عن معمر، إذ سمع من معمر، وبعد ذلك جاءه كـــتاب مـــن اليمن فيه أحاديث معمر فكان يرويه عن معمر، وعندما قال له أحمد بن حنبل: "

---

(٨٥٤) ينظر: ميزان الاعتدال(٣١١/٦)، وتهذيب التهذيب(٣٧٠/٩).

(٨٥٥) الثقات(٧٠/٩).

(٨٥٦) ينظر: الجرح والتعديل(٦٩/٨).

(٨٥٧) ينظـــر: العلـــل ومعـــرفة الرجال(٢٥١/٣)، والجرح والتعديل(٦٩/٨)، وتهذيب الكمال(٣٣٢/٢٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي٩٤/٣).

(٨٥٨) ينظـــر: تهذيب الكمال(٣٣٣/٢٦)، وتهذيب التهذيب(٣٧٠/٩). لكني لم أجد تليين البخاري له في تواريخه، بل وجـــدت أنـــه نقل تضعيفه عن أحمد بن حنبل، وذكر قصة الكتاب الذي جاءه من اليمن ورواه، والتي سأذكرها قريباً. ينظر: التاريخ الكبير(٢١٨/١)، والصغير(٣٣٦/٢).

(٨٥٩) ينظر: تهذيب الكمال(٣٣٢/٢٦).

(٨٦٠)هو: الإمام الحافظ محدث البصرة أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضبي البصري، له كتاب جليل في علل الحديث، أخذ عنه ابن عدي والإسماعيلي، مات سنة ٣٠٧هـــ. ينظر: طبقات الحفاظ(٣٠٩/١).

(٨٦١) تهذيب التهذيب(٣٧٠/٩).

(٨٦٢)ينظر: تقريب التهذيب (٥٠٤/١) وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد.

(٨٦٣)ينظر: البرذعـــي: أبو عثمان سعيد بن عمرو الأزدي ، سؤالات البرذعي، تحقيق: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة-مصر، الطبعة الثانية١٤٠٩هـــ.(٤٩٩/١)، و(العلل ومعرفة الرجال٢٥١/٣) وقد نقل ابن أبي حاتم الكـــلام نفســـه عن أبي زرعة الرازي دون أن ينسبه إلى أبي حاتم. ينظر: الجرح والتعديل(٦٩/٨)، كما نقله الذهبي عن البرذعي عن أبي حاتم. ينظر: ميزان الاعتدال(٣١١/٦)، وابن حجر في تهذيب التهذيب(٣٧٠/٩).

(٨٦٤)ينظر: ميزان الاعتدال(٣١١/٦).

كـيف سمعت من معمر؟ قال: "سمعت منه ظاهراً، بعث بها إلى إنسان من اليمن"[٨٦٥]، ولذلك قـال ابـن عدي: له روايات عن معمر، والأوزاعي لم يتابعه أحدٌ عليها[٨٦٦]، وقال العقيلي: حدث عن معمر بمناكير لا يتابع على شيء منها[٨٦٧].

وهـو مدلّس، وَصفه بذلك كثير من العلماء، وصنفه ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب التدليس؛ وهي أسوأ مراتب المدلسين[٨٦٨]، كما رماه بعضهم بالاختلاط[٨٦٩].

يضاف إلى ذلك ما نُقِلَ عن النّسائي نفسه من تضعيفه قولاً[٨٧٠]، وعملاً، فقد روى له عشر روايات، أعلّ أربعاً منها[٨٧١].

أمـا قـول النّسـائي فـيه: "صدوق كثير الخطأ"؛ فلا يتعارض مع قوله: " ليس بالقـوي"؛ لأنّ كلمة صدوق لم ترد سوى مرة واحدة في السنن كلها، ويبدو لي أنها تخـتص بالعدالة، ولا تختص بالضبط–عند النّسائي–، ودليلي على ذلك أنّ النّسائي قـال فـي شـيخه قتيبة بن سعيد: ثقة صدوق[٨٧٢]، وهو أكثر من روى عنه، من شـيوخه وهـو مجمع على توثيقه [٨٧٣]، وقال في أحمد بن حفص[٨٧٤]: "صدوق لا بأس به"[٨٧٥].

فـنلاحظ أن لفـظ: صدوق –عند النّسائي– اقترن بـ: "الثقة"، وبمن "لا بأس به"، وبـ: "كثير الخطأ"، وهذا ليس له تفسير إلا أنه يختص بالصلاح، والتقوى، والعدالة، وليس بالحفظ، وهذا الحكم ليس مطلقاً، بل هو مختص ببعض النقاد، ومنهم النّسائي.

ولعل النّسائي قد تأثر بشيخه عمرو بن علي الفلاس؛ فقد قال في إسماعيل بن مسلم المكـي: "كان ضعيفا في الحديث يهم فيه، وكان صدوقا **يكثر الغلط**" [٨٧٦]، وهذا يشبه ما قاله

---

(٨٦٥)ينظر:الكامل(٢٥٤/٦)، وضعفاء العقيلي(١٢٨/٤)، والجرح والتعديل(٦٩/٨)، وتهذيب التهذيب(٣٦٩/٩).

(٨٦٦)الكامل(٢٥٤/٦) بتصرف.

(٨٦٧) ضعفاء العقيلي١٢٨/٤) بتصرف، وعبارته في الأصل: لا يتابع منها على شيء.

(٨٦٨) ذكـره الحـافظ ابن حجر في طبقات المدلسين. ينظر: ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم القريوتي، الطبعة الأولى، مكتب المنار، الزرقاء–الأردن(٦٧/١).

(٨٦٩) ينظـر: الطـبقات الكبـرى(٤٨٩/٧)، و(الكاشف٢١٢/٢)، والطرابلسي: إبراهيم بن محمد بن خليل، من رمي بالاختلاط، تحقيق: علي حسن علي، الوكالة العربية، الزرقاء–الأردن، بدون طبعة أو سنة نشر.(٦٧/١)

(٨٧٠) ينظر ما نقله الذهبي وابن حجر عنه: المغني في: ميزان الاعتدال (٣١١/٦)، وتهذيب التهذيب(٣٧٠/٩).

(٨٧١)ينظر: السنن الكبرى٤٨٩/٢ح (٤٢٩١)، و٣٠٩/٣ح (٥٤٩٦)، و٤٨٧/٣ح (٥٩٩٧)، و٣٢/٤ح (٦١٧١).

(٨٧٢)ينظر: تهذيب الكمال(٥٢٩/٢٣).

(٨٧٣) ينظر: التعديل والتجريح(١٠٧٢/٣)، وتهذيب الكمال(٥٢٣/٢٣–٥٣٤)، وتقريب التهذيب(٤٥٤/١).

(٨٧٤) هو: أبو علي أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي النيسابوري قاضيها وتهذيب الكمال(٢٩٤/١).

(٨٧٥)تهذيب الكمال(٢٩٤/١).

(٨٧٦)ينظر: تهذيب الكمال(٢٠٢/٣).

النَّسائي في محمد بن كثير تماماً، وهو موافق لقول صالح جزرة في محمد بن كثير: "صدوق كثير الخطأ"[877]، والله تعالى أعلم.

* * *

المطلب الثاني: الإشارة إلى الراوي بـــ: "لا بأس به"، أو "ليس به بأس"[878].

١. **إبراهيم بن العلاء** [879]: قال أبو عبد الرحمن : أبو هارون [العبدي] [880]: لا بأس به، واسمه: إبراهيم بن العلاء[881].

قلت: وَثَّقَهُ ابن سعد[882]، وابن معين، وأبو زرعة[883]، والعجلي[884]، وذكره ابـــن حـــبان ، وابن شاهين في الثقات [885]، وقال ابن عدي: "ما أقل ما له من الروايات وهو ممن يكتب حديثه، وهو متماسك،

حدث عنه شعبة، وهو إلى الصدق أقرب"[886]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"[887]، ونقل الحافظ ابـــن حجـــر توثـــيقه عن مجموعة من النقاد، فقال: "وَثَّقَهُ: أبو زرعة، وأبو داود، والعجلي، والنَّســـائي، والفلاس، ومحمد بن سعد، وابن المدني، ويعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم: "لا

---

(٨٧٧)ينظر: ميزان الاعتدال(٣١٢/٦).

(٨٧٨)وهذه المرتبة كالتي قبلها: الثانية عند ابن أبي حاتم، والرابعة عند الحافظ ابن حجر.

(٨٧٩)هو: أبو هارون الغَنَوي- بفتح المعجمة والنون- اسمه إبراهيم بن العلاء. تقريب التهذيب(٦٨٠/١)

(٨٨٠) ذكر المحقق في الهامش أن بعض النسخ المخطوطةجاء فيها (الغنوي) بدلاً من العبدي، وفي الطبعة الجديدة من الســـنن الكبـــرى بتحقـــيق: حسن شلبي:(الغنوي) وليس العبدي. ينظر: (١٧٦/٥ح رقم٥٣٦٥)، ولعل هذا هو الصواب؛ لأن البخاري قال في الكنى: أبو هارون الغنوي اسمه إبراهيم بن العلاء. ينظر:الكنى للبخاري(٨٧/١) ، وكذلك قال أحمد مثله. ينظر: الأسامي والكنى لابن حنبل(٨٥/١).

(٨٨١)السنن الكبرى٣/ ٢٨٣-٢٨٤ح رقم(٥٣٨٦).

(٨٨٢) الطبقات الكبرى (٢٦١/٧)، لكنه كناه بأبي مروان، ولعله وهم، فقد قال ابن حبان: من قال هذا هو: أبو مروان فقد وهم. ينظر: الثقات(١٢/٦).

(٨٨٣) ينظر: الجرح والتعديل(١٢٠/٢)،

(٨٨٤) معرفة الثقات(٢٠٣/١).

(٨٨٥) الثقات(٢٠٣/١)، وتاريخ أسماء الثقات(٣٣/١).

(٨٨٦) الكامل (٢٠٩/١).

(٨٨٧) ينظر: الجرح والتعديل(١٢٠/٢)،

حاتم: "لا بأس به" وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عبد البر: "أجمعوا على أنه ثقة[888]، وقال في التقريب: له في البخاري موضع واحد في الجنائز"[889].

إلا أن بعـض العلمــاء ضَــعَّفَهُ، فقد نقل الحافظ ابن حجر عن الساجي أنه قال: "فيه ضــعف"[890]، وذكره العقيلي، وابن الجوزي في الضعفاء، ونقلا عن شعبة أنه قال: لأن أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ عنقي أحبَّ إليَّ من أنْ أقول: حدثني أبو هارون الغنوي[891]. لكن الذهبي دافع عنه، وشكك في ثبوت هذا القول عن شعبة، وقال: وثقة جماعة ووهاه شعبة فيما قيل، ولم يصح بل صح أنّهُ حَدَّثَ عنه [892].

قلت: أما تضعيف الساجي فرد عليه ابن حجر وقال: "وهذا جرح ليِّن مردود "[893]

.

أمــا ما نقله العقيلي وابن الجوزي عن شعبة؛ فهو وَهْمٌ من العقيلي، وتابعه عليه ابن الجــوزي؛ لأنهمــا نقــلا قول شعبة نصاً في ترجمة أبي هارون العبدي، واسمه: عمارة بن جوين، وهو متروك، بل إن بعضهم كذبه[894].

فأبو هارون المقصود بكلام شعبة هو: العبدي، وليس الغنوي، إذ هل يعقل أن يقول شعبة هذا القول في الغنوي ثم يروي عنه؟.

ولعل العقيلي نقل كلام شعبة في ترجمة أبي هارون العبدي على الصواب، ثم أعاده في ترجمة أبي هارون الغنوي وهماً منه، وتابعه ابن الجوزي على ذلك، وهما معذوران، فقد قيل في الغنوي: (العبدي)، وبعض نسخ السنن الكبرى ذكرت ذلك، كما أشرت إلى هذا سابقاً، وقد أشار ابن حجر إلى صنيع ابن الجوزي، لكنه لم يتعرض لصنيع العقيلي[895].

وفي ظني: أن الوهم من العقيلي، وتابعه ابن الجوزي على هذا الوهم، ولم يدقق فيه.

---

(٨٨٨) ابــن حجــر: أحمــد بــن علي العسقلاني، تعجيل المنفعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيــروت-لبــنان، الطبعة الأولى(٥٢٣/١)، ولم أجد توثيق النّسائي له، كما أن ابن سعد قال: أبو مروان الغنوي، واسمه: إبراهيم بن العلاء، وكان ثقة، فكناه بأبي مروان بدلاً من أبي هارون. ينظر: الطبقات الكبرى(٢٦١/٧).

(٨٨٩)تقــريب التهذيب(٦٨٠/١)والحديث الذي أشار إليه ابن حجر: رواه البخاري تعليقاً، بعد حديث جابر في إخراج الميت من قبره، فقال: قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ أَبُو هَارُونَ: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ ﷺ قَمِيصَانِ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْبِسْ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ".صحيح البخاري(١-٢٣٤/٤)كتاب الجنائز، ح رقم القبر(١٣٥٠).

(٨٩٠) ينظر: تعجيل المنفعة(٥٢٣/١).

(٨٩١) ضعفاء العقيلي(٥٨/١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٤٢/١).

(٨٩٢) ينظر: ميزان الاعتدال(١٧٢/١).

(٨٩٣) لسان الميزان(٨٣/١).

(٨٩٤) ينظر: ضعفاء العقيلي(٣١٣/٣)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٠٣/٢).

(٨٩٥)لسان الميزان(٨٣/١).

ويبقى التعارض بين قولي النَّسائي فيه؛ فمرة قال: "لا بأس به" كما في السنن الكبرى، ومرة قال: ثقة، فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة.

فالقـــولان متقاربان، وقد سبق القول في افتتاحية هذا المبحث أن عبارة:" لا بأس به" هـــي أولـــى درجات التوثيق، وحديثُ الثقة وحديثُ مَنْ لا بأس به، كلاهما مقبول للاحتجاج، ولكن يفاضل بينهما عند الاختلاف، ولا اختلاف هنا؛ فالنَّسائي أصلاً لم يرو لأي منهما، ولعله ذكرهما ليميز بينهما وبين نهار العبدي الوارد في سند الحديث، حتى لا يُظنّ أنه واحد منهما.

(٢و٣). إســـماعيل بـــن مسلم: قال أبو عبد الرحمن: "إسماعيل بن مسلم ثلاثة: هذا أحـــدهم، وهـــو: لا بـــأس به، وإسماعيل بن مسلم: شيخ يروي عن أبي الطفيل: لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم: يروي عن الزهري، والحسن: متروك الحديث" [٨٩٦].

وذكـــر الحـــافظ ابـــن حجـــر؛ تسعة رواة اسمهم: إسماعيل بن مسلم، وهم: العبدي، والبصري، والمخزومي المكي، والمكي البصري، والطائي، والسكوني، واليشكري، والكوفي، وابن أبي الفديك المدني، وابن يسار، ومنهم ثلاثة مكيين[٨٩٧].

فأمـــا الأول؛ الذي روى له النَّسائي عن محمد بن واسع فهو: أبو محمد إسماعيل بن مســـلم العـــبدي، البصري،...، روى عن محمد بن واسع، ولم يروِ عنه من المسلمين التسعة غيـــره، نقل المزي عن النَّسائي أنه وَثَّقَهُ[٨٩٨]، وعن أحمد بن حنبل: ليس به بأس ثقة، وعن يحيى بن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم: ثقة زاد أبو حاتم صالح الحديث[٨٩٩].

وقد روى له مسلم في الصحيح محتجاً به[٩٠٠].

وخلاصة القول: أنَّ كلام النَّسائي في الأول جاء متمشياً مع كلام السابقين واللاحقين، فـــي قولـــيه؛ فوافـــق بعضهم في قوله الأول، ووافق الآخرين في قوله الثاني؛ الذي نقله عنه المزي، ، لكن الراويين الآخرين،كان كلام العلماء فيهما متداخلاً،ويصعب فصل هذا عن ذاك.

وقد حاولت جاهداً تحديد كل منهما يقيناً، فلم أستطع بسبب التداخل الكبير بينهما؛ لأن إسماعيل بن مسلم المكي البصري أبو إسحاق، روى عن الحسن والزهري وأبي الطفيل، بينما قول النَّسائي يشير إلى أن الذي روى عن أبي الطفيل غير الذي روى عن الحسن والزهري.

وأغلب الظن أن الثاني هو: إسماعيل بن مسلم المخزومي، مولاهم، المكي.

والثالث هو: إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري.

---

(٨٩٦)السنن الكبرى٢/ ٣٤٦-٣٤٧ح رقم(٣٧٠٨)

(٨٩٧) ينظر: تقريب التهذيب(١/ ١١٠).

(٨٩٨) ينظر: الجرح والتعديل(٢/ ١٩٧)، وتاريخ أسماء الثقات(١/ ٢٦)، وتهذيب الكمال(٣/ ١٩٧).

(٨٩٩) المصادر السابقة نفسها.

(٩٠٠) ينظر على سبيل المثال: الأحاديث أرقام(٢٥٦و١٥٨٤و١٩٨٧).

وأمـــا الثانـــي؛ فقد نقل ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال عنه: ثقة[٩٠١]، ونقل عن أبيه، أنه قال: مكي صالح الحديث، وعن أبي زرعة أنه قال: لا بأس به[٩٠٢].

ونقل المزي عن يحيى بن معين توثيقه ، وعن أبي زرعة أنه قال: لا بأس به، وعن أبـــي حاتم قال: صالح الحديث[٩٠٣]، وقال الذهبي: إسماعيل بن مسلم المخزومي مولاهم، عن سعيد بن جبير وأبي الطفيل فصدوق ايضاً[٩٠٤]، وقال ابن الجوزي: "ضعفه ابن المبارك، وقال سفيان: "كان يخطيء في الحديث" وقال أحمد: "منكر الحديث"، وقال يحيى: "لم يزل مختلطا، ولـــيس بشيء"، وقال علي-ابن المدني-: "ضعيف لا يكتب حديثه، أجمع أصحابنا على ترك حديـــثه"، وقـــال النّسائي، وعلي بن الجنيد:" متروك الحديث... وجملة من يجيء في الحديث إسماعيل بن مسلم: خمسة؛ هذا أحدهم،... لم نعلم في أحد منهم طعنا إلا في الأول" [٩٠٥] .

قلـــت: وَهِمَ ابن الجوزي في تضعيف إسماعيل بن مسلم المخزومي، وخلط بينه وبين إسماعيل بن مسلم المكي- الذي طعن فيه النّسائي، وضعفه معظم العلماء-، وله عذره؛ فتحديد هذا من هذا فيه شيء من الصعوبة، وقد ساهم النّسائي نفسه في تعقيد الأمور، فوصف الثاني؛ بـــروايته عن أبي الطفيل، والثالث؛ بروايته عن الحسن البصري، وابن شهاب الزهري، لكن إسماعيل بن مسلم المكي البصري، الثالث روى عن أبي الطفيل، والحسن، والزهري.

كمـــا أن الثاني والثالث وصفا بأنهما مكيّان، يضاف إلى ذلك أن بعض المصنفين نقل كلام النقاد عن أحدهما، فوصف به الآخر.

وخلاصـــة القول: أن إسماعيل بن مسلم المخزومي: لا بأس به -أيضاً- كما جاء في كلام النّسائي عنه، وإن كان هناك بعض الاختلاف فيه؛ فلتشابهه مع أقرانه، والله تعالى أعلم.

وأما الثالث؛ فسيأتي الحديث عليه في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

٤. **جَعْفَر بن بُرْقَان**[٩٠٦]: قال النّسائي بعد كلامه عن سفيان بن حسين: "ونظيره في الزهري: سليمان بن كثير وجعفر بن برقان وليس بهما بأس في غير الزهري"[٩٠٧]، وقال في موضع آخر: "جعفر بن برقان ليس بالقوي في الزهري خاصة وفي غيره

---

(٩٠١)الجرح والتعديل(٢/١٩٧)، وينظر كذلك: تاريخ أسماء الثقات(٢/١٩٧)، وتهذيب الكمال(٣/٢٠٤-٢٠٥).

(٩٠٢) ينظر: الجرح والتعديل(٢/١٩٧).

(٩٠٣) ينظر: الجرح والتعديل(٢/١٩٧)، وتهذيب الكمال(٣/٢٠٤-٢٠٥).

(٩٠٤) المغني في الضعفاء(١/٨٨)، لكن المزي لم يذكر له رواية عن أبي الطفيل(تهذيب الكمال٣/٢٠٤-٢٠٥).

(٩٠٥) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(١/١٢٠-١٢١)باختصار.

(٩٠٦)هو: أبو عبد الله الجزري، ويقال: الكلابي، ويقال: كان أميا، مات سنة ١٥٤هـ. ينظر: التاريخ الكبير(٢/١٨٧).

(٩٠٧)السنن الكبرى٢/٢٦٦ ح رقم(٣٣٧٢).

لا بـــأس به(٩٠٨)، وقال في موضع ثالث: " جعفر بن برقان في الزهري: "ضعيف"، وفي غيره: "لا بأس به"(٩٠٩).

ولعل النسائي تابع السابقين في حكمه على هذا الراوي، وتبعه المتأخرون على ذلك، فقـد أجمع النقاد على أن جعفر بن برقان يخطئ في حديث الزهري خاصة، وهو في غيره: ثقة، أو لا بأس به، وتباينت أقوال النقاد في الحكم عليه في غير الزهري، فبعضهم وثّقه(٩١٠)، وبعضهم قال: لا بأس به(٩١١)، وبعضهم قال: "لا يحتج به"(٩١٢).

قلـت: اقتـرن توثـيق جعفر بن برقان بروايته عن ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، واقترن تضعيفه بروايته عن الزهري؛ لأن أكثر روايته عن هؤلاء الثلاثة.

ومـع كثـرة الذين وثقوه، إلا أنني أرى أنّ حُكم النّسائي هو الأقرب إلى الصواب؛ فالـثقةُ: هو العَدْلُ الضابِطُ، ومَنْ قَصُرَ عن هذه المرتبة قليلاً، يُشارُ إليه بِصدوقٍ، أو لا بأس به، أو ليس به بأس(٩١٣)، ولا يَخفى أنّ جَعفرَ بن بُرقان قَصُرَ عن مرتبة الثقة، لكثرةِ أوهامِهِ عن الزهري، فلا يُسَوّى بينه وبين الثقة المطلق، وقد تابع النّسائي على حُكمِهِ في هذا الراوي أعلام المتأخرين؛ كالذهبي وابن حجر (٩١٤).

أما قول ابن خزيمة: فمحمول على روايته عن الزهري، وإنْ كان يحتملُ غير ذلك، لكنّ قول الواحد، لا يرجح على قول الجماعة وبخاصة إذا كان بلا دليل ومن غير تفسير.

٥. **حَفْص بن مَيْسَرَة**(٩١٥): قال النّسائي: "حفص بن ميسرة: لا بأس به"(٩١٦).

---

(٩٠٨)السنن الكبرى٤/١٦-١٧ح رقم(٦١٠٧).

(٩٠٩)السنن الكبرى٦/٦٠ ح رقم(١٠٠٣٨).

(٩١٠) وثقــه: سـفيان الـثوري، ووكيع بن الجراح، وابن معين في رواية، وابن سعد، وأحمد في رواية، وابن عدي، والعجلـي، وغيـرهم، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: الطبقات الكبرى(٧/٤٨٢)، والكامل(٢/١٤٠)، والجرح والـتعديل(٢/٤٧٤)،وبحر الدم(١/٩٥) ومعرفة الثقات(١/٢٦٨)،والثقات(٦/١٣٦)، وتهذيب الكمال(٥/١١-١٨)، وميزان الاعتدال(٢/١٢٩)، والمغني في الضعفاء(١/١٣١)، وطبقات الحفاظ(١/٨٢).

(٩١١) ورد ذلـك عن ابن معين في رواية، وأحمد في رواية، وقال الذهبي: صدوق مشهور، وقال ابن حجر: صدوق يهم في حديث الزهري. ينظر: الجرح والتعديل(٢/٤٧٤)، وتاريخ أسماء الثقات(١/٥٤)،وضعفاء العقيلي(١/١٨٤)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/٥٩)، وتقريب التهذيب(١/١٤٠).

(٩١٢) ورد ذلك عن ابن خزيمة. ينظر: الجرح والتعديل(٢/٤٧٤)، وميزان الاعتدال(٢/١٢٩).

(٩١٣) ينظر: تقريب التهذيب(١/٧٤).

(٩١٤) ورد ذلك عن ابن معين في رواية، وأحمد في رواية، وأبو حاتم،وقال الذهبي: صدوق مشهور، وقال ابن حجر: صـدوق يهم في حديث الزهري. ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٥٤)، وضعفاء العقيلي(١/١٨٤)، من تكلم فيه وهو موثق(١/٥٩)، وتقريب التهذيب(١/١٤٠).

(٩١٥) هو: أبو عمر العُقيلي بالضم الصنعاني نزيل عسقلان مات سنة١٨١هـ. ينظر:(تهذيب الكمال٧/٧٣-٧٦).

(٩١٦)السنن الكبرى٦/١٤٠ح رقم(١٠٣٧٨) .

قلـــت: هو الصنعاني، كما عرّفه كثير من العلماء، لكن اختلفوا في صنعاء، هل هي صـــنعاء الـــيمن أم صنعاء الشام؛ فقال البخاري: "هو من صنعاء الشام"، ونسب القول بذلك لأحمد[٩١٧]، ووافقه على ذلك: ابن حبان[٩١٨]، وابن منجويه[٩١٩]، لكن ابن أبي حاتم قال: "هو من صنعاء اليمن"[٩٢٠]، وحاول الباجي أن يُوَفِقَ بين القولين، فقال: "الصنعاني من اليمن نزل الشام"[٩٢١]، وهو توفيق حسن.

وَثَّقَــهُ: ابـــن معـــين[٩٢٢]،وأحمد [٩٢٣]، وقال ابن حبان: "ربما وهم"[٩٢٤]، وذكره في الـــثقات[٩٢٥]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[٩٢٦]، وقال ابن معين، وأحمد -في رواية أخرى عـــنهما-[٩٢٧]، وأبـــو زرعـــة الرازي[٩٢٨]: "لا بأس به"، وقال العجلي: "ضعيف"[٩٢٩]،وقال الأزدي: "يتكلمون فيه"[٩٣٠]، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم[٩٣١]،

ودافع عنه الذهبي فقال: "احتج به أصحاب الصحاح فلا يلتفت إلى قول الأزدي"[٩٣٢].

قلـــت: لعل قول الأزدي: "تكلموا فيه" مبني على قول العجلي، فلم يُضَعّفه غيره، ولا يلتفت إلى تضعيف العجلي؛ لأن العجلي ظنّ أنَّ حفص بن ميسرة، هو حفص بن عمر نفسه ، فضـــعّفه علـــى هـــذا الأساس، والحقيقة أنهما مختلفان، وقد ذكر البخاري خمسة عشر راوياً اســـمهم: حفص بن عمر، فكيف جزم بأن هذا هو حفص بن عمر الضعيف؟ وإن جزم بذلك، فقد انفرد بتضعيفه ولم يتابعه أحد على قوله.

والذي أرجحه أن الرجل في الدرجة الثانية من مراتب الثقات، والله أعلم .

---

(٩١٧) ينظر: التاريخ الكبير(٣٦٩/٢).

(٩١٨) الثقات(٢٠٠/٦).

(٩١٩) رجال مسلم(١٤٤/١).

(٩٢٠)ينظر: الجرح والتعديل(١٨٧/٣).

(٩٢١) التعديل والتجريح(٥٠٧/٢).

(٩٢٢)ينظر: الجرح والتعديل(١٨٧/٣)، وتهذيبالكمال(٧٥/٧)، وميزان الاعتدال(٣٣٣/٢)

(٩٢٣) ينظر: بحر الدم(١١٨/١).

(٩٢٤) مشاهير علماء الأمصار(١٨٥/١).

(٩٢٥)الثقات(٢٠٠/٦).

(٩٢٦) ينظر: الجرح والتعديل(١٨٧/٣)، والتعديل والتجريح(٥٠٧/٢)، وتهذيبالكمال(٧٥/٧).

(٩٢٧) ينظر: الجرح والتعديل(١٨٧/٣)، وتهذيبالكمال(٧٥/٧).

(٩٢٨) ينظر: الجرح والتعديل(١٨٧/٣)، وتهذيبالكمال(٧٥/٧)، والتعديل والتجريح(٥٠٧/٢).

(٩٢٩) معرفة الثقات(٣٠٩/١).

(٩٣٠)ينظر:الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٢٥/١)وميزان الاعتدال(٣٣٣/٢)ومن تكلم فيه وهو موثق(٦٩/١).

(٩٣١) تقريب التهذيب(١٧٤/١).

(٩٣٢)ميزان الاعتدال(٣٣٣/٢)، وينظر:من تكلم فيه وهو موثق(٦٩/١)،المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم(٨٧/١).

٦. **سـفيان بن حسين**(٩٣٣): قال أبو عبد الرحمن: "سفيان بن حسين ليس بالقوي في الزهري خاصة وفي غيره لا بأس به"(٩٣٤)، وقال في موضع آخر: "سفيان بن حسين لا بأس بـه في غير الزهري وليس هو في الزهري بالقوي"(٩٣٥)، وفي موضع ثالث قال: "جعفر بن بُـرقّان-بضم الموحدة، وسكون الراء-(٩٣٦)، ليس بالقوي في الزهري خاصة، وفي غيره لا بأس به، وكذلك **سفيان بن حسين** وسليمان بن كثير"(٩٣٧).

فلا خلاف في تضعيفه فيما رواه عن الزهري، واختلف فيما رواه عن غير الزهري، فقد وثَّقَهُ: ابن معين في رواية عنه(٩٣٨)، وابن سعد(٩٣٩)، ويعقوب بن شيبة(٩٤٠)، والعجلي(٩٤١)، وابن حبان(٩٤٢)، وابن حجر(٩٤٣)، في غير الزهري، وقال يحيى بن معين في رواية أخرى:"لم يكـن بالقـوي"(٩٤٤)، وقـال أبو حاتم: "لا بأس به"(٩٤٥)، وقال ابن سعد بعد أن وثَّقَهُ: "يخطئ كثيراً"(٩٤٦)، وقال أحمد: "ليس بذاك"(٩٤٧)، وقال ابن خراش: "لين الحديث" (٩٤٨).

قلـت: عِلّةُ الرجل في روايته عن الزهري، ، إذ أجمع النقاد على عدم الاحتجاج بما رواه عـن الزهري، وقبول ما سواه من غير طريق الزهري، وهو يشبه صاحبيه: جعفر بن بُرقّان، وسليمان بن كثير، ولهذا جمع بينهم النَّسائي في الحكم في أكثر من مناسبة.

---

(٩٣٣)سـفيان بن حسين بن الحسن أبو محمد، ويقال أبو الحسن الواسطي مولى عبد الله بن خازم السلمي ويقال مولى عبد الرحمن بن سمرة القرشي(تهذيب الكمال١١/١٣٩).

(٩٣٤)السنن الكبرى١/١٤٣ح رقم(٣٢٣) .

(٩٣٥)السنن الكبرى٢/٢٦٦ ح رقم(٣٣٧٢).

(٩٣٦) ينظرضبط الاسم في تقريب التهذيب(١/١٤٠).

(٩٣٧)السنن الكبرى٤/١٦-١٧ح رقم(٦١٠٧).

(٩٣٨)ينظر: الكامل(٣/٤١٥)، والجرح والتعديل(٤/٢٢٧)، وتاريخ أسماء الثقات(١/١٠٦)، وتاريخ بغداد(٩/١٤٩).

(٩٣٩) الطبقات الكبرى(٧/٣١٢).

(٩٤٠)تاريخ بغداد(٩/١٤٩).

(٩٤١)معرفة الثقات(١/٤٠٧).

(٩٤٢)الثقات(٦/٤٠٤).

(٩٤٣)تقريب التهذيب(١/١/٢٤٤).

(٩٤٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٣)، والمغني في الضعفاء(١/٢٦٨)، .

(٩٤٥) ينظر: الكامل(٣/٤١٥).الجرح والتعديل(٤/٢٢٧)، وتهذيب الكمال(١١/١٤٠).

(٩٤٦)الطبقات الكبرى(٧/٣١٢).

(٩٤٧)بحر الدم(١/١٧٩)، وتهذيب الكمال(١١/١٤٠).

(٩٤٨)تاريخ بغداد(٩/١٤٩).

٧. **سليمان بن كثير**[٩٤٩]: قال النسائي بعد كلامه عن سفيان بن حسين: "ونظيره في الزهري سليمان بن كثير، وجعفر بن بُرقان، وليس بهما بأس في غير الزهري[٩٥٠]، وفي موضع آخر قال: جعفر بن بُرقان ليس بالقوي في الزهري خاصة وفي غيره لا بأس به، وكذلك سفيان بن حسين وسليمان بن كثير"[٩٥١].

قلـت: وهذا لا يختلف كثيراً عن صاحبيه، وبالجملة فهو أقل شأناً منهما؛ وهو مجمع علـى ضعفه فيما رواه عن الزهري خاصة، وفيما عدا ذلك تباينت أقوال النقاد فيه، فقد وثّقهُ أحمـد[٩٥٢]،وقـال أبـو داود، وابـن عدي، العجلي: "لا بأس به"[٩٥٣]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[٩٥٤]، وضعفه ابن معين[٩٥٥]، وقال العقيلي: مضطرب الحديث، وفي رواية أخرى قال: جائز الحديث، ليس به بأس في غير الزهري[٩٥٦]، وقال الذهبي: "إمام مشهور ثقة"[٩٥٧]، وابن حجر: "لا بأس به"[٩٥٨].

وقد أرجع بعض النقاد ضعفه في الزهري؛ إلى تحمله عنه صغيراً[٩٥٩].

قلـت: إن ثلاثتهم: جعفر بن بُرقان، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير؛ لهم روايات فـي الصـحيحين، أو أحـدهما، فهم ممن يحتج بهم في غير ما رووه عن الزهري، وهذا ما صرح به النسائي، ولعل جمعه إياهم في أكثر من موضع؛ لتقارب حالهم، والله أعلم.

٨. **عـبد ربــه بن سعيد**[٩٦٠]:قال أبو عبد الرحمن "... وعبد ربه بن سعيد: لا بأس به"[٩٦١]، وكان قد قال عنه قبل ذلك: "ثقة"[٩٦٢].

---

(٩٤٩)سليمان بن كثير أبو داود أخو محمد بن كثير العبدي، قيل: إنه من موالي عمر بن الخطاب ﷺ، قال الذهبي: ما ظفرت له بوفاة وكأنه توفي سنة بضع وستين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء(٧/ ٢٩٦).

(٩٥٠)السنن الكبرى٢/٢٦٦ ح رقم(٣٣٧٢).

(٩٥١)السنن الكبرى٤/١٦-١٧ح رقم(٦١٠٧).

(٩٥٢)ينظر: بحر الدم(١/١٨٨).

(٩٥٣)ينظر: الكامل(٣/٢٨٨)، ومعرفة الثقات(١/٤٣٠)، وتهذيب الكمال١٢/٥٧).

(٩٥٤)ينظر: التعديل والتجريح(٣/١١١٦)، وميزان الاعتدال(٣/٣١١).

(٩٥٥)ينظر: الجرح والتعديل(٤/٢٢٧)، والضعفاء والمتروكين (٢/٢٣)، تهذيب الكمال(١٢/٥٧)، الميزان (٣/٣١١).

(٩٥٦) ينظر: ضعفاء العقيلي(٢/١٣٧)، وتهذيب التهذيب(٤/١٨٩).

(٩٥٧)ينظر: سير أعلام النبلاء(٧/٢٩٤)، والمغني في الضعفاء١/٢٨٢).

(٩٥٨)ينظر: تقريب التهذيب(١/٢٥٤).

(٩٥٩) ينظر: الكامل(٣/٢٨٨).

(٩٦٠)عـبد ربــه بــن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل، توفي سنة ١٣٩هـ. ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد الهاشـمي، القسـم المتمم للطبقات الكبرى، تحقيق:زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الثاني١٤٠٩هـ.(١/٣٣٨).

(٩٦١)السنن الكبرى٢/١٦٣ح رقم(٢٦٦٤).

(٩٦٢)السنن الكبرى١/١٤١ح رقم(٣١٦).

قلت: هو ثقة مجمع على توثيقه، لكن قوله: لا بأس به؛ -ففي ظني- أنه ليس للنسائي، وإنما لأحمد بن حنبل؛ وهذا ما يفهم من السياق، إذ قال النسائي: سعد بن سعيد ضعيف، كذلك قال أحمد بن حنبل: يحيى بن سعيد بن قيس الثقة المأمون أحد الأئمة، وعبد ربه بن سعيد: لا بأس به، وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف[٩٦٣].وقد مر بحثه سابقاً بالتفصيل[٩٦٤].

٩. **عبد الرحمن بن إسحاق**[٩٦٥]: قال أبو عبد الرحمن: "...وعبد الرحمن هذا يقال له: عباد بن إسحاق وهو لا بأس به" [٩٦٦].

قلت: اختلف العلماء في الحكم على هذا الراوي اختلافاً كبيراً، حتى نُقل عن بعض العلماء أكثر من قول فيه، وسأذكر الأقوال مرتبة في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: الموثقون:

قال ابن معين: ثقة، وفي رواية ثانية: ثقة ليس به بأس[٩٦٧]وفي رواية ثالثة: ثقة صالح الحديث... كان ابن علية يرضاه [٩٦٨].وقال يزيد بن زريع: ما جاء من المدينة أحفظ منه[٩٦٩]، وقال ابن حجر: حكى الترمذي في العلل عن البخاري أنه وثَّقَهُ[٩٧٠]، وقال أبو داود: "ثقة إلا أنه قدري"[٩٧١]، وقال ابن سعد:" هو أثبت من الواسطي"[٩٧٢]، وقال ابن شاهين: "ثقة"[٩٧٣]، وقال ابن حبان: "متقن جدا" [٩٧٤].

المجموعة الثانية: المتوسطون:

قال ابن معين: "صالح الحديث"[٩٧٥]، وفي رواية أخرى قال: "صويلح"[٩٧٦]، وقال أحمد: "صالح الحديث"، وفي رواية أخرى قال: "رجل صالح أو مقبول"، وفي رواية ثالثة:

---

(٩٦٣)السنن الكبرى٢/١٦٣ح رقم(٢٦٦٤).

(٩٦٤)ينظر: المبحث الرابع من المبحث الأول من هذا الفصل(ص٥٩).

(٩٦٥) هو:عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث القرشي المدني.

(٩٦٦)السنن الكبرى٦/١٤ح رقم(٩٨٦٢) .

(٩٦٧)ينظر: الكامل(٤/٣٠٠)، وميزان الاعتدال(٤/٢٥٨).

(٩٦٨)ينظر:الجرح والتعديل(٥/٢١٢).

(٩٦٩)ينظر: تهذيب التهذيب(٦/١٢٥).

(٩٧٠)ينظر: تهذيب التهذيب(٦/١٢٥).

(٩٧١)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٣٧٥)، وميزان الاعتدال(٤/٢٥٨).

(٩٧٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٦/١٢٥).

(٩٧٣)ينظر تاريخ أسماء الثقات(١/١٤٤).

(٩٧٤)ينظر: الثقات(٧/٨٦).

(٩٧٥)ينظر: الكامل(٤/٣٠٠)، والجرح والتعديل(٥/٢١٢).

(٩٧٦) تهذيب الكمال(١٦/٥٢٣).

"لــيس بـــه بـــأس"[977]، وقـــال يعقوب بن شيبة: "صالح"، وقال يعقوب بن سفيان: "ليس به بـــاس"[978]، قال ابن شاهين في رواية أخرى: "ليس به بأس"[979]، وقال أبو بكر بن خزيمة: "لـــيس به باس"[980]، ونقل الحافظ ابن حجر عن البخاري أنه قال عنه: "ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض" [981].

وقـــال ابن عدي: "في حديثه بعض ما ينكر ولا يتابع عليه والأكثر منه صحاح، وهو صـــالح الحـــديث كما قال ابن حنبل"[982]، وقال أبو حاتم:" يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قـــريب مـــن محمد بن إسحاق؛ صاحب المغازي، وهو حسن الحديث، "[983]، وقال الساجي: "صدوق يرمى بالقدر"[984]، وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر"[985].

المجموعة الثالثة: المجرحون:

قـــال يحيـــى بن سعيد القطان: "سألت بالمدينة عن عبد الرحمن بن إسحاق فلم أرهم يحمدونـــه"[986]، وقال ابن عيينة: "كان قدريا فنفاه أهل المدينة"[987]، وقال ابن المديني: "كان يرى القدر ولم يحمل عنه أهل المدينة"[988]، وقال أحمد: "روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة وكـــان يحيى لا يعجبه"[989]، وقال العجلي: "يكتب حديثه وليس بالقوي"[990]، وقال أبو حاتم: "ليس بثبت، ولا قوي "[991]، وقال الدار قطني: "ضعيف يرمى بالقدر"[992]، وقال الحاكم: "لا يحتجان به ولا واحد منهما وإنما أخرجا له في الشواهد" [993].

---

(977)ينظر: بحر الدم(256/1) الكامل(300/4)، والجرح والتعديل(212/5)، ومن تكلم فيه وهو موثق(117/1).

(978)تهذيب الكمال(523/16).

(979)ينظر:تاريخ أسماء الثقات(147/1)، وميزان الاعتدال(258/4).

(980) ينظر: تهذيب الكمال(523/16).

(981)ينظر: تهذيب الكمال(523/16)، والكاشف(620/1).

(982) الكامل(303/4).

(983)ينظر:الجرح والتعديل(212/5).

(984)ينظر: تهذيب التهذيب(125/6).

(985)ينظر: تقريب التهذيب(336/1).

(986)ينظر: الكامل(300/4)، والجرح والتعديل(212/5)، وتهذيب الكمال(521/16).

(987)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(321/2)، وميزان الاعتدال(258/4).

(988)تهذيب الكمال(523/16).

(989)ينظر: الكامل(300/4)، والجرح والتعديل(212/5)، وميزان الاعتدال(258/4).

(990)ينظر: معرفة الثقات(72/2).

(991)ينظر:الجرح والتعديل(212/5).

(992)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(375/2)، ومن تكلم فيه وهو موثق(117/1).

(993)لم يذكر عن الدار قطني أنه رماه بالقدر، إلا فيما نقله ابن حجر. ينظر: تهذيب التهذيب(125/6).

قلت: نلاحظ أن أكثر العلماء حكم عليه مرتين أو أكثر، ومردّ ذلك إلى الاختلاف في تحديد شخصيته، وهذا واضح في جواب ابن معين؛ فقد روى ابن عدي بسنده عن عثمان بن سـعيد، قال: قلت ليحيى بن معين: فعبد الرحمن بن إسحاق الذي يروي عن الزهري؟ فقال: صالح، وفي موضع آخر قلت ليحيى: فعباد بن إسحاق كيف حديثه قال: هو ثقة(٩٩٤).

فالسائل واحد، والمسؤول واحد، والمسؤول عنه واحد، والجواب مختلف.

ولعل ابن معين يرى أن عبد الرحمن بن إسحاق غير عباد بن إسحاق، وهذا ما ذهب إليه البخاري ؛ إذ وَهَّمَ من قال: إنهما واحد(٩٩٥)، فيما ذهب بعض العلماء إلى أن إسحاق هو: اسمه، وعباد هو: لقبه(٩٩٦)، وذهب فريق ثالث إلى أنّ له اسمين: إسحاق، وعباد(٩٩٧).

كمـا أنـه يتفق مع راو آخر في الاسم الثلاثي ولا يُفرّق بينهما إلا في النسبة، فهذا اسـمه: "عـبد الـرحمن بن إسحاق بن الحارث المدني" (٩٩٨)، وذاك اسمه: "عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي"(٩٩٩)، والعجلي قال عن الاثنين:"يكتب حديثه"، وقال عن الأول: "لـيس بالقوي"، وقال عن الثاني: "جائز الحديث"(١٠٠٠)، فجعل الاثنين متقاربين، بل إن الثاني ربما يكون أقوى من الأول-على رأي العجلي-مع أن الثاني لم يُوَثِّقَهُ أحد، فقد قال عنه أحمد: "منكر الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظر"(١٠٠١).

وبالجملـة فالـذين ضـعفوا عبد الرحمن بن إسحاق المدني؛ ضعفوه لسببين: اتهامه بالقدر، ونكارة بعض أحاديثه، وهي قليلة، فقد قال ابن عدي: " والأكثر منها صحاح"(١٠٠٢).

وكـلا السـببين لا يـؤدي إلى سقوط روايته، لكن يؤدي إلى تأخر مرتبته قليلاً عن مراتب الثقات، ولعل هذا هو الذي جعل النّسائي يحكم عليه بأنه: " لا بأس به".

١٠.**عبد الله بن جعفر**(١٠٠٣): قال النّسائي:" عبد الله بن جعفر هذا ليس به بأس"(١٠٠٤)، ثم قال: "وعبد الله بن جعفر بن نجيح؛ والد علي بن المديني، متروك(١٠٠٥).

---

(٩٩٤)ينظر: الكامل(٣٠١/٤).

(٩٩٥) ينظر: التاريخ الكبير (٢٥٨/٥).

(٩٩٦)ينظر: الكامل(٣٠٠/٤)، وتهذيب التهذيب(٣٦٩/١٢).

(٩٩٧) ينظر: تهذيب الكمال(٥٢٢/١٦).

(٩٩٨) ينظر: التاريخ الكبير (٢٥٨/٥).

(٩٩٩) ينظر: التاريخ الكبير (٢٥٩/٥).

(١٠٠٠)ينظر: معرفة الثقات(٧٢/٢).

(١٠٠١) ينظر: التاريخ الكبير (٢٥٩/٥).

(١٠٠٢)ينظر: تهذيب التهذيب(١٢٥/٦).

(١٠٠٣)ابن عبد الرحمن بن المِسْوَر بن مَخْرَمَة المدني المَخْرَمي، مات سنة ١٧٠هـ(ينظر: تقريب التهذيب٢٩٨/١).

(١٠٠٤)السنن الكبرى٣٩٢/١ح رقم(١٢٤٠).

(١٠٠٥) المصدر السابق نفسه.

قلت: عبد الله بن جعفر الذي قصده النَّسائي بكلامه هو: المخرمي؛ لأن النَّسائي عرفَ بــه فــي الحديث الذي قبله، وقال: "يعني المخرمي" كما أن الحديث الذي رواه عنه النَّسائي، رواه الإمام مسلم واتفق مع النَّسائي في شيخه وما بعده "(١٠٠٦).

وثَّقــهُ محمد بن إسحاق المطلبي(١٠٠٧)، وأحمد بن حنبل(١٠٠٨)،، والعجلي(١٠٠٩)، وقال أحمــد في رواية أخرى عنه: ليس بحديثه بأس(١٠١٠)، ورجحه أحمد على ابن أبي ذئب(١٠١١)، وقــال ابــن معــين:" لــيس بــه بــأس، صدوق، وليس بثبت"(١٠١٢)، وفي رواية ثانية قال: "صــويلح"(١٠١٣)، وفــي رواية ثالثة قال: "شويخ"(١٠١٤)، وقال ابن سعد: "كان عالما بالمغازي والفــتوى"(١٠١٥)، وقــال أبــو داود: "سمعت أحمد يثبته"(١٠١٦)، وقال الترمذي: "ثقة عند أهل الحــديث"(١٠١٧)، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"، وقال أبو زرعة: عبد الله بن جعفر المخرمي أحــبّ الي من يزيد النوفلي(١٠١٨)، وقال ابن حبان: "كثير الوهم في الأخبار، حتى يروي عن الــثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فإذا سمعها مَنْ الحديث صناعته شهد أنها مقلوبة فاستحق الترك" (١٠١٩)، وقال الذهبي: "صدوق مفتٍ"(١٠٢٠)، وقال ابن حجر: ليس به بأس(١٠٢١).

(١٠٠٦) كلاهما رواه عن إِسْحَق بْن إِبْرَاهِيم، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيّ عَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ". ينظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها برقم(٥٨٢).

(١٠٠٧) ينظر: لسان الميزان ٥١٨/٧).

(١٠٠٨) ينظر: الجرح والتعديل(٢٢/٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٧/٢)، وميزان الاعتدال(٧٦/٤).

(١٠٠٩) ينظر: معرفة الثقات(٢٣/٢).

(١٠١٠) ينظر: الجرح والتعديل(٢٢/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٧/٢)، وتهذيب الكمال(٣٧٤/١٤).

(١٠١١) ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٢٩/٧).

(١٠١٢)ينظر: الجرح والتعديل(٢٢/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٧/٢)والمغني في الضعفاء(٣٤٣/١).

(١٠١٣) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١٠٧/١).

(١٠١٤) ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٢٩/٧).

(١٠١٥) ينظر: تهذيب الكمال(٣٧٤/١٤).

(١٠١٦) ينظر: تهذيب الكمال(٣٧٤/١٤).

(١٠١٧) ينظــر:الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، بدون طبعة أو سنة نشر(٦٦٩/٤) قال ذلك عقب حديث رقم(٢٥١٩).

(١٠١٨) ينظر: الجرح والتعديل(٢٢/٥).

(١٠١٩) المجروحين(٢٧/٢).

(١٠٢٠) الكاشف(٥٤٣/١).

(١٠٢١) ينظر: تقريب التهذيب(٢٩٨/١).

قلت: روى له مسلم في الأصول[1022] انتقاءً، والبخاري في المتابعات[1023]، وروى له الترمذي أربعة أحاديث، قال عن اثنين منها: "حسن صحيح"، والاثنين الآخران: "حسن غريب"، والحسن الغريب عند الترمذي هو الحسن لذاته، ففي جميع الأحوال لا يقل حديثه عن الحسن، لكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نتجاهل قول ابن حبان فيه؛ لأن جرح ابن حبان لرجل ما في كتابه المجروحين؛ جَرْحٌ معتبر، يُعَضُّ عليه بالنواجذ، بخلاف عمله في كتابه الثقات؛ فإنه تساهل في ذكر بعض الرواة، ممن لم يثبت عنده جرحهم، فالأمر يختلف تماماً، في كتابه "المجروحين" إذ لا يذكر في المجروحين إلا من ثبت جرحه، ويعلل هذا الجرح- أيضاً-، وقد اتهم ابن حبان هذا الراوي أنه يقلب الأسانيد، وهذا مؤشر على خفة ضبطه، مع اتصافه بالعدالة، وفحوى كلامه موافق لما قاله ابن معين في الرواية الأولى:" ليس به بأس، صدوق، وليس بثبت"[1024].

وقد دافع عنه الذهبي وعدّ قول ابن حبان من باب الإسراف، والمبالغة، ورد على ابن حبان قائلاً: "كيف يترك وقد احتج الجماعة به سوى البخاري ووَثَّقَهُ مثل أحمد؟"[1025].

كما أن صاحبي التحرير اعترضا على قول ابن حجر: "صدوق" وقالا: "بل ثقه، وَثَّقَهُ أحمد،...ولم يتكلم فيه سوى ابن حبان، فتعقبه الذهبي وذكر أن ذلك إسراف ومبالغة"[1026].

قلت: هذا مخالف لمنهجهما، في التعامل مع كُتُبِ ابن حبان، فقد عابا على ابن حجر أنه لم يأخذ بأقوال ابن حبان، ثم قالا: " وبقدر ما عرف عن ابن حبان من تساهل في التوثيق، وذكره للمجاهيل في كتابه "الثقات" فإن كتابه "المجروحين" من الكتب التي أجاد فيها كل الإجادة، فذكر الجرح مفسراً معللاً، وهو يُعدُّ من أجود ما كُتِبَ في بابه"[1027].

وقالا-أيضاً-عن ابن حبان: " أما تضعيفه، فينبغي أن يُعَدّ مع الجهابذة المُجَوِّدين، لما بيَّنَه في كتابه من الجرح المفسر"[1028].

وخلاصة القول: أن حكم النَّسائي عليه كان صائباً، ومنصفاً، ولو أردنا أن نوفق بين كل ما قيل في الرجل، لقلنا مثلما قال النَّسائي، وحكم النَّسائي يبقيه في دائرة الاحتجاج،

(1022) أربعة أحاديث، وواحد في المتابعات ينظر: الأحاديث(82و966و1364و1718)أصول، و(1684)متابعة.

(1023) روى له حديثاً واحداً في المتابعات وهو الحديث رقم(2697).

(1024) ينظر: الجرح والتعديل(22/5)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(117/2)،والمغني في الضعفاء(343/1).

(1025) ينظر: سير أعلام النبلاء(329/7).

(1026) تحرير تقريب التهذيب(198/2).

(1027) المصدر السابق (30/1).

(1028) المصدر السابق(34/1).

وحديثه حسن يرتقي إلى الصحة بوجود المتابع، وهذا-أيضا- ما حكم به الترمذي عملياً على روايات عبد الله بن جعفر المخرمي، كما مر سابقاً.

١١. **عثمان بن أبي شيبة**(١٠٢٩): قال النّسائي: "...وعثمان لا بأس به" (١٠٣٠).

قلــت: وثّقــهُ ابن معين(١٠٣١)، والعجلي(١٠٣٢)، وأثنى عليه أحمد، وقال: "ما علمت إلا خيــراً"(١٠٣٣)، وفــي روايــة أخــرى قــال: "عثمان رجل سليم"(١٠٣٤)، وذكره ابن حبان في الــثقات(١٠٣٥)، وقال ابن معين في رواية أخرى: ثقة مأمون(١٠٣٦)، وفي رواية ثالثة قال: ابنا أبــي شــيبة عــثمان، وعــبد الله: ثقــتان، صدوقان، ليس فيهما شك(١٠٣٧)، وقال أبو حاتم: صــدوق(١٠٣٨)، وقال الذهبي: "أحد أئمة الحديث الأعلام كأخيه أبي بكر"(١٠٣٩)، وفي موضع آخــر قال: "تُكلم فيه وهو صدوق"(١٠٤٠)، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ شهير وله أوهام"(١٠٤١)، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "قوله: وله أوهام" لو لم يذكرها لكان أحسن" ومالا إلى توثيقه، إذ ختما بقولهما: "وقد أطلق العلماء توثيقه"(١٠٤٢).

قــال الســيوطي: "أحد الحفاظ الأعلام... روى أحاديث لم يتابع عليها" (١٠٤٣)، وقال الأزدي:" رأيت أصحابنا يذكرون أن عثمان روى أحاديث لا يتابع عليه"(١٠٤٤).

قلــت: اعــتمد ابن شاهين على قوله في الجرح والتعديل كثيراً(١٠٤٥)، وهو ثقة، وثّقهُ كبار النقاد كما سلف، ويكفيه فخراً أن رواياته في الصحيحين تزيد على المائتي رواية، فهو قد جــاز القنطــرة، ولكنه أقل شأناً من أخيه أبي بكر، وأعلى شأناً من أخيه القاسم، ولذلك ميّز

(١٠٢٩)عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي أبو الحسن الكوفي،مات سنة تسع وثلاثين ومائتين(طبقات الحفاظ١/١٩٦).

(١٠٣٠)السنن الكبرى١/٦٠١ح رقم(١٩٥٠).

(١٠٣١)ينظر: تاريخ بغداد(١١/٢٨٧).

(١٠٣٢) ينظر: معرفة الثقات(٢/١٣٠).

(١٠٣٣)بحر الدم(١/٢٩٣).

(١٠٣٤) ينظر: تاريخ بغداد(١١/٢٨٧)، وميزان الاعتدال(٥/٤٨).

(١٠٣٥) الثقات(٨/٤٥٤).

(١٠٣٦)ينظر: ميزان الاعتدال(٥/٤٩).

(١٠٣٧) ينظر: تاريخ بغداد(١١/٢٨٧).

(١٠٣٨) الجرح والتعديل(٦/١٦٦)، والتعديل والتجريح(٣/٩٤٦).

(١٠٣٩) ميزان الاعتدال(٥/٤٨).

(١٠٤٠)المغني في الضعفاء(٢/٤٢٥).

(١٠٤١)تقريب التهذيب(١/٣٨٦).

(١٠٤٢) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢/٤٤٥).

(١٠٤٣)طبقات الحفاظ(١/١٩٦).

(١٠٤٤)ميزان الاعتدال(٥/٤٨).

(١٠٤٥)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٣٥و٣٦و٤٣و٥٥و٦٠و٦٥و٧٢و٩١و١١٤و١٤٦و١٤٩و١٦٩)وغيرها.

النّســائي بين الأخوة الثلاثة عندما تحدث عنهم جملة، فقال:" وهم ثلاثة أخوة؛ وأبو بكر: ثقة، وعثمان: لا بأس به، والقاسم ليس بثقة"[1046]، فكأنه أراد أن يرتبهم حسب الأفضلية، وقد سبق القول في بداية هذا المبحث: إن مرتبة: "لا بأس به" أو "ليس به بأس"؛ هي أول مراتب الثقة، لكنها أقل من قولهم:"ثقة"، لكن صاحبها يحتج بحديثه، وهي تساوي ثقة عند بعض النقاد.

ويذكر أنّ عثمان له بعض الأحاديث لم يتابع عليها، لكن الذهبي قال: "عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا يُنكَر له أن ينفرد بأحاديث؛ لسعة ما روى، وقد يغلط، وقد اعتمده الشيخان في صحيحيهما وروى عنه أبو يعلى والبغوي والناس"[1047].

قلت: ولعل النّسائي أنزله عن مرتبة الثقة لانفراده ببعض الأحاديث.

١٢.**عيسى بن إبراهيم**[1048]: قال النّسائي: "أنبأ عيسى بن إبراهيم بن مثرود، مصري لا بأس به"[1049].

قلت: ونقل ابن حجر عن مسلمة بن قاسم أنه وثّقه، وعن ابن أبي حاتم أنه قال: شيخ مجهول [1050]بل إن عيسى بن يونس قال: ثقة ثبت[1051]،

لكن الذهبي قال في الميزان: صدوق[1052]،وقال الذهبي، وابن حجر: "ثقة"[1053].

قلـــت: لـــم أجـــد قـــول ابن أبي حاتم، الذي قاله في كتابه: "توفي قبل قدومي مصر بقليل"[1054]، وهذا الكلام نقله ابن حجر، وزاد عليه:"شيخ مجهول" فابن أبي حاتم لم يلتقِ به، ولــم يعــرفه، ولم يسأل أباه ولا غيره عنه، فإن صحت الرواية عنه أنه قال: مجهول، فلعله تعبير عن جهله هو به، وليس المجهول بالمعنى الاصطلاحي، وهذا ليس مستغرباً، فابن حزم قال عن الترمذي: "مجهول"[1055].

١٣. **محمـــد بن سليمان بن أبي داود**[1056]: قال أبو عبد الرحمن: "أخبرنا أبو داود أخبرنا محمد بن سليمان بن أبي داود وكان

(١٠٤٦)السنن الكبرى١/٦٠١ح رقم(١٩٥٠).

(١٠٤٧) ميزان الاعتدال(٤٨/٥).

(١٠٤٨)ابن عيسى بن مثرود المثرودي الغافقي المصري، توفي سنة إحدى وستين ومائتين.(تهذيب التهذيب١٨٤/٨).

(١٠٤٩)السنن الكبرى١/٢٨٩ح رقم(٨٩٣).

(١٠٥٠)ينظر: تهذيب التهذيب(١٨٤/٨).

(١٠٥١)ينظر: تهذيب الكمال(٥٨٣/٢٢).

(١٠٥٢) ينظر: ميزان الاعتدال(٣٧٤/٥).

(١٠٥٣)الكاشف(٢٠٨/٢)، وتقريب التهذيب(٤٣٨/١).

(١٠٥٤)ينظر: الجرح والتعديل(٢٧٢/٦).

(١٠٥٥)ينظر: ميزان الاعتدال(٢٨٩/٦).

(١٠٥٦)محمـــد بن سليمان بن أبي داود الحراني أبو عبد الله المعروف ببومة مولى مروان واسم جده سالم وقيل عطاء وقيل أن أبا داود كنية أبيه، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. ينظر: (تهذيب الكمال ٢٥/٢٠٣-٢٠٤).

يقال له: بومة[١٠٥٧]: ليس به بأس" [١٠٥٨]، ونقل الذهبي عن النَّسائي أنه وَثَّقَهُ[١٠٥٩].

قلــت: وَثَّقَــهُ أبو عوانة، ومسلمة بن قاسم[١٠٦٠]، والذهبي[١٠٦١]،وذكره ابن حبان في الــثقات، وقال:" يعتبر حديثه من روايته عن أبيه"[١٠٦٢]، وقال أبو حاتم: منكر الحديث[١٠٦٣]، وقــال ابن حجر: صدوق[١٠٦٤]، واعترض عليه صاحبا التحرير فقالا: " بل ضعيف، وعزيا ضــعفه لكثــرة روايته عن أبيه"[١٠٦٥]، ولا وجه لاعتراضهما **فمحمد بن سليمان**: "ليس به بــأس"، كما قال النَّسائي، ولعل السبب في تضعيفه؛ اشتراكه بلقب: "بومة" مع أبيه، فبعضهم نســب لقب: "بومة" له[١٠٦٦]، وبعضهم نسبه إلى أبيه[١٠٦٧]، حتى إن بعضهم نسب اللقب مرة له، ومرة لأبيه، وهذا يؤيد ما ذهبت إليه من أن اللقب هو الذي أحدث هذا الإشكال ؛ لأن أباه مجمع على ضعفه، فقد قال ابن حجر: سليمان بن داود الحراني بومة: ضعفه أبو حاتم، وقال الــبخاري: "منكــر الحديث"، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال احمد: ليس بشيء، وقال أبو احمــد الحــاكم: في حديثه بعض المناكير، وقال أبو زرعة: لين الحديث، وذكره الساجي في الضعفاء، وذكره الأزدي وقال:منكر الحديث، ونبه النباتي بأنَّ المشتهر بــ: "بومة" هو: ولده محمد بن سليمان"[١٠٦٨].

١٤. محمــد بن ميمون[١٠٦٩]: قال أبو عبد الرحمن: " أبو حمزة هذا اسمه: محمد بن ميمون مروزي لا بأس به" [١٠٧٠].

(١٠٥٧)بُومَة: أوله باء مضمومة معجمة بواحدة. ينظر:(الإكمال لابن ماكولا ٥٦٤/١).

(١٠٥٨)السنن الكبرى٤٥٦/١ح رقم(١٤٥٨).

(١٠٥٩) ينظر: ميزان الاعتدال(١٧٣/٦).

(١٠٦٠)وتهذيب التهذيب(١٧٧/٩) .

(١٠٦١) الكاشف(١٧٦/٢/١)، والمغني في الضعفاء (٥٨٧/٢).

(١٠٦٢) الثقات(٦٩/٩).

(١٠٦٣) الجرح والتعديل(٢٦٧/٧) .

(١٠٦٤) تقريب التهذيب(٤٨١/١) .

(١٠٦٥) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢٥١/٣) .

(١٠٦٦) الجرح والتعديل(٢٦٧/٧)، والكاشف(٤٦١/١)، وتهذيب التهذيب(٣٦١/١٢)، ونزهة الألباب(١٣٨/١) .

(١٠٦٧)المغني في الضعفاء (٥٨٧/٢)، وميزان الاعتدال(١٧٣/٦)، لسان الميزان(٩٠/٣).

(١٠٦٨) ينظر: لسان الميزان(٩٠/٣) بتصرف يسير.

(١٠٦٩) هــو: محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري-ولم يكن يبيع السكر وإنما سمي السكري لحلاوة كلامه- مات سنةسبع وستين ومائة أوثمان وستين ومائة. ينظر: (التاريخ الكبير٢٣٤/١)، وتاريخ بغداد(٢٦٦/٣-٢٦٩) ، وتهذيب التهذيب(٤٢٩/٩).

(١٠٧٠)السنن الكبرى١٢٢/٢ح رقم(٢٦٧٧). وأضاف النَّسائي قائلاً: إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد.

قلـــت: وَثَّقَهُ طائفة من العلماء الكبار، بل إن المزي وابن حجر نقلا أنَّ النَّسائي نفسه وَثَّقَـــهُ، ونقلا عنه -أيضاً- أنه قال: "لا بأس به"(١٠٧١)، كما وَثَّقَهُ يحيى بن معين(١٠٧٢)، وابن شاهين(١٠٧٣)، وابن عبد البر(١٠٧٤)، وقال عبد الله بن المبارك: "السكري يعنى: أبا حمزة محمد ابن ميمون: صحيح الكتب(١٠٧٥)، وفي رواية أخرى قال: "صاحب حديث"(١٠٧٦)، وقال الدوري "كـــان من ثقات الناس"(١٠٧٧)، وفي رواية أخرى عنه نسب هذا لابن معين(١٠٧٨)، وقال أحمد: "ما بحديثه عندي بأس"(١٠٧٩)،

وقـــال ابـــن حبان: "من جلة المحدثين"(١٠٨٠)، وذكره في الثقات(١٠٨١)وقال الخطيب الـــبغدادي: "كـــان مـــن أهـــل الفضل والفهم، واحتج بحديثه البخاري ومسلم بن الحجاج في صحيحيهما"(١٠٨٢)، وقال ابن عبد البر في رواية أخرى: "ليس بالقوي"(١٠٨٣)، وقال أبو حاتم:" لا يحـــتج به"(١٠٨٤)، وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط(١٠٨٥)، وقال الذهبي: "صدوق إمام مشهور"(١٠٨٦)، وقال ابن حجر: "ثقة فاضل"(١٠٨٧).

قلـــت: هـــو ثقة، فالكل مجمع على توثيقه، ولعل الذين تكلموا فيه نظروا إلى مسألة اخـــتلاطه، فالنَّسائي نفسه أشار إلى هذه المسألة، وقال:" كان ذهب بصره في آخر عمره فمن

(١٠٧١)ينظر: تهذيب الكمال(٢٦/٥٤٦)، وتهذيب التهذيب(٩/٤٢٩).

(١٠٧٢)ينظر:الجرح والتعديل(٨/٨١)،والتعديل والتجريح(٢/٦٤٣)،وتاريخ بغداد(٣/٢٦٩)،وميزان الاعتدال(٦/٣٥٣).

(١٠٧٣) ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٢٠٣).

(١٠٧٤) التمهيد(١٩/٢٢٥)، لكن ابن عبد البر قال بعد ذلك(٢٢/١٥): "ليس بالقوي" والغريب في الأمر أن كلا القولين قالهما ابن عبد البر بعد رواية حديث" الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن" في كلا الموضعين، ولا أدري لم هذا التناقض.

(١٠٧٥) ينظر: الجرح والتعديل(٨/٨١)، والتعديل والتجريح(٢/٦٤٣).

(١٠٧٦)ينظر: تاريخ بغداد(٣/٢٦٧)، وتهذيب الكمال(٢٦/٥٤٦).

(١٠٧٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٩/٤٢٩).

(١٠٧٨) ينظر: تاريخ بغداد(٣/٢٦٨).

(١٠٧٩)ينظر: بحر الدم(١/٣٨٨)، والجرح والتعديل(٨/٨١)، وتاريخ بغداد(٣/٢٦٨) تهذيب الكمال(٢٦/٥٤٦).

(١٠٨٠) مشاهير علماء الأمصار(١/١٩٧).

(١٠٨١) ينظر: الثقات(٧/٤٢٠).

(١٠٨٢) ينظر: تاريخ بغداد(٣/٢٦٦).

(١٠٨٣) التمهيد(٢٢/١٥).

(١٠٨٤) ينظر: تهذيب التهذيب(٩/٤٢٩).

(١٠٨٥)ينظر: تهذيب التهذيب(٩/٤٢٩).

(١٠٨٦) ينظر: ميزان الاعتدال(٦/٣٥٣).

(١٠٨٧) تقريب التهذيب(١/٥١٠).

كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"[1088]، كما أن ابن عبد البر الذي قال عنه: " ليس بالقوي" قال عنه: "ثقة"، وقال ذلك بعد ذكر الحديث نفسه، لكن في موضع آخر[1089].

ويبقى قول أبي حاتم: "لا يحتج به" فهذا محمول على حديثه بعد الاختلاط.

* * *

وأما الراويان اللذان لم أجزم أن الحكم عليهما هو للنسائي فهما:

١٥. قاســم بن يزيد [1090]: قال النسائي: "أخبرنا أحمد بن حرب، قال: ثنا قاسم بن يزيد؛ وهو أبو يزيد الجَرْمي[1091]: لا بأس به"[1092].

قلــت: وَثَّقَــهُ أبو حاتم، وقال: صالح، وهو ثقة[1093]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقــال: ربمــا خالف[1094]، وقال أحمد: ما علمت إلا خيراً[1095]، وقال الأزدي: كان فاضلا ورعا حسنا ...وكان حافظا للحديث متفقها[1096]، وسئل المعافى بن عمران عنه فقال: اذهبوا فاســمعوا منه فإنه الأمين المأمون... وما رأت عيني مثل قاسم الجرمي[1097]، وقال الذهبي: وُثِّقَ وكان من العباد[1098]، وقال ابن حجر: ثقة عابد[1099].

قلــت: لــم أســتطع تحديد القائل:"لا بأس به" في سنن النسائي، أهو النسائي نفسه أم شيخه: أحمد بن حرب، فسياق الكلام يحتمل الأمرين، ولم أجد من نسب ذلك لأحدهما.

وفي كلا الحالين فإن قاسم بن يزيد الجرمي: ثقة، مجمع على توثيقه، ولم أجد من تكلم علــيه بشــيء يقدح في ضبطه أو عدالته، إلا ما قاله ابن حبان على سبيل الشك، فقال: ربما خالــف[1100]، وهــذا لا يؤثر في توثيقه، إن ثبت، فضلاً عن عدم ثبوته، فابن حبان نفسه لم يقطع به، مع أنه هو قائله.

(١٠٨٨) ينظر: السنن الكبرى(١٢٢/٢)

(١٠٨٩) ينظر: التمهيد(٢٢٥/١٩)، و(١٥/٢٢) .

(١٠٩٠)الجرمــي بفــتح الجيم وسكون الراء أبو يزيد الموصلي مات سنة ثلاث وقيل سنة أربع وتسعين ومائة تهذيب الكمال (٤٦٠/٢٣)، و(تهذيب التهذيب٣٠٦/٨).

(١٠٩١) بفتح الجيم وسكون الراء، هكذا ضبطها الحافظ ابن حجر(تقريب التهذيب٤٥٢/١).

(١٠٩٢)السنن الكبرى٤/ ٢٨٩ح رقم(٧٢٠١).

(١٠٩٣)ينظر: الجرح والتعديل(١٢٣/٧).

(١٠٩٤) الثقات(١٦/٩).

(١٠٩٥) ينظر: الجرح والتعديل(١٢٣/٧)، وتهذيب الكمال(٤٦٠/٢٣)، وطبقات الحفاظ(١٥٥/١).

(١٠٩٦)ينظر: تهذيب التهذيب (٣٠٦/٨).

(١٠٩٧)ينظر: تهذيب التهذيب (٣٠٦/٨).

(١٠٩٨)ينظر: الكاشف(١٣٢/٢).

(١٠٩٩) ينظر: تقريب التهذيب(٤٥٢/١).

(١١٠٠) الثقات(١٦/٩).

ومن يَسلَم من الوهم؟ و"العلة في الغالب تكثر في أحاديث الثقات"[١١٠١].

١٦. نهار العبدي[١١٠٢]: قال النَّسائي: "أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي، قال: ثنا جعفر بن عون، قال: حدثني ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن **نهار العبدي**، وهو: مدني لا بأس به"[١١٠٣].

قلت: وَثَّقَهُ الذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء[١١٠٤]،ونقل الذهبي عن ابن خراش أنه قال عنه: صدوق[١١٠٥]، ونقل عنه ابن حجر أنه قال: صدوق لا يعرف[١١٠٦]، وقال ابن حجر: صدوق[١١٠٧].

قلت: وهذا كالذي قبله، لم أجد من نسب القول للنسائي، أو لمحمد بن يحيى بن حبان الراوي عن نهار العبدي.

والحكم الوارد في سنن النَّسائي يتناسب إلى حد ما مع ما قاله النقاد الذين تكلموا على نهار العبدي على قلتهم، والسبب في ذلك قلة رواياته، فلم يروِ له من الستة سوى ابن ماجه، روى له حديثاً واحداً[١١٠٨]، إضافة إلى الحديث الذي رواه النَّسائي في الكبرى[١١٠٩]، وقد روى له ابن حبان -كذلك- حديثاً واحداً[١١١٠].

(١١٠١) ينظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري(ص١١٢-١١٣).

(١١٠٢) ذكر البخاري اثنين اسمهما: نهار العبدي، لكن الذي يروي عنه: محمد بن يحيى بن حبان هو: نهار بن عبد الله العبدي من عبد القيس، نَسَبَهُ ابن المبارك يعد في أهل المدينة. ينظر:(التاريخ٨/١٢٢)

(١١٠٣)السنن الكبرى٣/٢٨٣ ح رقم(٥٣٨٦).

(١١٠٤) ينظر: الثقات(٥/٤٨١) .

(١١٠٥) ينظر: ميزان الاعتدال(٧/٥٠) .

(١١٠٦) ينظر: لسان الميزان(٧/٤١٤) .

(١١٠٧) ينظر: تقريب التهذيب(١/٥٦٦) .

(١١٠٨) ينظر: سنن ابن ماجه٢/١٣٣٢ح رقم(٤٠١٧) .

(١١٠٩)السنن الكبرى٣/٢٨٣ ح رقم(٥٣٨٦).

(١١١٠) ينظر: صحيح ابن حبان٩/٤٧٢ح رقم(٤١٦٤) .

المطلب الثالث: الإشارة إلى الراوي بـ: "صالح الحديث" ونحوها.

لم يستخدم النسائي هذه الصيغة إلا مرة واحدة، في: حفص بن غَيْلان، إذ قال:" أبو مُعَيْد اسمه: حفص بن غيلان وهو صالح الحديث"[1111].

قلت: وَثَّقَهُ يحيى بن معين[1112]، ودُحَيْم[1113]، وقال ابن معين في رواية أخرى: "إذا روى عن ثقة فهو ثقة"[1114]، و ذكره ابن حبان في الثقات، وفي رواية أخرى قال: من متقني أهل الشام وصالحيهم،وكان قليل الحديث مستقيم الأمر فيه[1115].

وضعفه: إسحاق بن سيار [1116]، وعبد الله بن سليمان بن الأشعث[1117]،وقال أبو داود: كان يرى القدر ليس بذاك[1118]، وفي رواية أخرى قال: "ليس بالقوي[1119]، وقال ابن عدي: "لا بأس به صدوق"[1120]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: صدوق[1121]، وقال الحاكم من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم[1122]، وقال الذهبي: رمي بالقدر، وفي رواية أخرى: كان من العباد[1123]، وقال ابن حجر: صدوق فقيه رمي بالقدر[1124].

قلت: هو صدوق رمي ببدعة، وهذا حسب مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر يُصنَّف في المرتبة الخامسة، وحديثه حسن إذا توبع، أما إذا انفرد فيتوقف فيه، وقد وضع العلماء شروطاً لقبول رواية المبتدع، سأتعرض لها في بداية الفصل القادم إن شاء الله.

(1111)السنن الكبرى١/١٧١ح رقم(٤٤٣).

(1112) ينظر: الجرح والتعديل(٣/١٨٦)، والمغني في الضعفاء(١/١٨٢).

(1113)هو: عبد الرحمن، ت٢٤٥ ينظر: الكامل(٢/٣٩٤)، وميزان الاعتدال(٢/٣٣٢)، و(التقريب١/٣٣٥).

(1114)ينظر: الكامل(٢/٣٩٤).

(1115)ينظر: الثقات(٦/١٩٨)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٧٩).

(1116)وهو النصيبي: ينظر: تهذيب الكمال(٧/٧٠)، وميزان الاعتدال(٢/٣٣٢)، و(الجرح والتعديل٢/٢٢٣).

(1117)ينظر: الكامل(٢/٣٩٤).

(1118)ينظر: الكاشف(١/٣٤٣)، وتهذيب التهذيب(٢/٣٦٠).

(1119)ينظر: ميزان الاعتدال(٢/٣٣٢).

(1120)ينظر: الكامل(٢/٣٩٥).

(1121) ينظر: الجرح والتعديل(٣/١٨٦).

(1122)ينظر: تهذيب التهذيب(٢/٣٦٠).

(1123)ينظر: المغني في الضعفاء(١/١٨٢)، وميزان الاعتدال(٢/٣٣٢).

(1124)ينظر: تقريب التهذيب(١/١٧٤).

وقــول النّســائي: صالح الحديث؛ يعني أن حديثه صالح إذا اعتضد، وعمله يؤيد ما ذهبت إليه، فقد روى له ثلاثة أحاديث قرنه في أحدها باثنين من أقرانه الثقات، وجاء له بمتابع في الحديثين الآخرين، فلم يروِ له محتجاً به منفرداً من غير متابع(١١٢٥).

خلاصة الفصل:

بلغ عدد الرواة الذين تكلم عليهم الإمام النسائي في هذا الفصل: مائة واثنين وثلاثين راوياً، كان الحكم على مائة وأحد عشر راوياً منهم منسوباً للنسائي، فيما كان الحكم على الثلاثة والأربعين الباقين غير مقطوع بنسبته إليه.

وقد استعمل النسائي تأكيد المدح في أربعين راوياً؛ إذ استعمل تأكيد المدح بصيغة أفعل في اثنين وعشرين راوياً، وكان استعماله لها على ثلاثة أضرب:

أولاً: استعمال الصيغة مطلقة: واستعملها في ثلاثة منهم، كان الحكم على أحد الثلاثة منسوباً لغيره.

ثانياً: استعمال الصيغة في المفاضلة بين راوٍ وآخر: واستعملها في أربعة عشر راوياً، أحدهم مكرراً، سبق الحديث عنه في المجموعة السابقة.

ثالثاً: استعمال الصيغة في أنَّ الراوي أثبت الناس في راوٍ ما: واستعملها في خمسة رواة.

واستخدم النسائي صيغة تأكيد المدح بتكرار الصفة لفظاً في راوٍ واحدٍ، فيما استخدم تأكيد المدح بتكرار الصفة معنى في سبعة عشر راوياً.

أما إفراد المدح بصفة واحدة، فقد استخدم هذه الصيغة في أربعة وسبعين راوياً، كان الحكم على أربعين منهم منسوباً للإمام النسائي، فيما كان الحكم على الباقين غير مقطوع بنسبته إليه، وكان الكلام عن أحد الرواة مكرراً ، إذ ذكره في إحدى المجموعات السابقة.

وأما الحكم على الراوي بعدم تمام الضبط، فاستخدم النسائي بعض الألفاظ الدالة على ذلك؛ مثل:"لا بأس به، أو ليس به بأس" أو "صدوق" أو "صالح الحديث"، واستعمل هذه الصيغ في ثمانية عشر راوياً؛ إذ استخدم صيغة: "لا بأس به " في اثني عشر راوياً، واستخدم صيغة: "ليس به بأس" في أربعة رواة آخرين، ولم يستخدم لفظ: "صدوق" إلا مرة واحدة، وكذا لفظ: "صالح الحديث استخدمه مرة واحدة-أيضاً-.

ووافق النسائي جمهور المحدثين من السلف والخلف في الحكم على معظم هؤلاء الرواة، ولم يخالفهم إلا في اثنين منهم فقط، وكان هو من بين جمهور المحدثين في الأعم الأغلب، لكنه خالف كبار النقاد والمحدثين عندما يقارن قوله بقول كل واحد منهم على حده.

(١١٢٥)ينظر: السنن الكبرى١/١١١ح(٢١٢)، و١/١٧١ح رقم(٤٤٣)، و١/٤٤١ح(١٤٠٢).

وقد خالفته في الحكم على ثلاثة رواة آخرين، فرجحت قول غيره على قوله بعد جمع أقوال النقاد، ومقارنتها بما قاله هو، وذلك لأنني وجدت الحق مع غيره-فيما بدا لي- .

ومما هو جدير بالذكر أنّ النّسائي كان له فضل السبق في الحكم على ثلاثة رواة؛ إذ كان هو أول من حكم عليهم، وكان قوله هو العمدة لكل من جاء بعده، إضافة إلى أن أحكامه في أغلبها كانت من بين الأقوال التي اعتمدها النقاد من الخلف، وهذا يبرز مكانة الإمام النّسائي، واستقلال شخصيته النقدية، وأهمية الأحكام التي أصدرها على الرواة، وتأثر اللاحقين به، واعتمادهم عليه.

الفصل الثاني

الأحكام المتعلقة بتجريح الرواة.

* * *

المبحث الأول

الحكم على الراوي بما يجرح عدالته.

* * *

المطلب الأول: البدعة:

المطلب الأول: البدعة:

أولاً: البدعة لغة: إحداث شيء ليس له مثال سابق(١).

ثانياً: البدعة اصطلاحاً: "هي الفِعلَةُ المخالفة للسنة"(٢).

و"سميت البدعة بدعة؛ لأنها على غير مثال سابق في الشرع"(٣).

ثالثاً: أقسام البدعة: البدعة نوعان: بدعة مكفرة، وبدعة مفسقة(٤).

رابعاً: حكم رواية المبتدع: ذهب العلماء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب(٥).

---

(١)قال ابن منظور: " بدَع الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً و ابْتَدَعَه: أنشأه وبدأه، والبِدْعةُ: الحَدَث وما ابْتُدِعَ من الدِّين بعد الإكمال..(لسان العرب(٦/٨)باختصار.

(٢)المناوي: محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.(١١٨/١).

(٣)حكمي: حافظ بن أحمد، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: عمر أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام- السعودية، الطبعة الأولى١٩٩٠م.(١٣٢/١). والدعوة إلى البدعة يُعَدُّ سبباً من أسباب الجرح في العدالة، فقد قال الحاكم النيسابوري: " وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلما، لا يدعو إلى بدعة، ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته.(معرفة علوم الحديث(٥٣/١). وقال الحافظ ابن حجر: " والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة". نخبة الفكر(٢٢٩/١).

(٤)"فأما المكفرة فلا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه عند جميع الأئمة؛ كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليﷺ أو غيره، وأما المفسقة فهي؛ كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة.(هدي الساري١/٣٨٥).

(٥)الأول: "ردّ رواية المبتدع مطلقاً؛ لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول، يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول"، وممن ذهب إلى ذلك: ابن سيرين، ومالك، وابن عيينة، والحميدي وغيرهم، وحجتهم في ذلك: أن أهل الأهواء؛ كفار أو فساق ، وإن لم نحكم بفسقهم أو كفرهم؛ فإن في ترك روايتهم، وهجرانهم عقوبة لهم، كما أن الهوى والبدعة لا يؤمن معها الكذب لا سيما إذا كانت الرواية تعضد هوى الراوي، فقد رُوِي عن أحد المبتدعين التائبين، ويقال له: المنذر بن الجهم، قال: " أحذركم أصحاب الأهواء فإنا والله كنا نحتسب الخير في أن نروى لكم ما يُضلكم"، وروى ابن أبي حاتم بسنده عن زهير بن معاوية، عن محرز أبي رجاء، وكان يرى رأى القدر فتاب منه، فقال: "لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئا، فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها". الثاني: قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب، ولا الشهادة---

خامساً: مذهب النَّسائي في الرواية عن المبتدعين ورواياتهم في السنن الكبرى:

ليس في سنن النَّسائي رواية عن أصحاب البدعة المكفرة، وتندر الرواية عن أصحاب البدعة المفسقة، ومن وصفهم النَّسائي بالبدعة لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وهذا دليل على أنه يتحرز من الرواية عنهم، ويبدو أنه على مذهب شيخيه: الجوزجاني،(٦) وأبي داود في قبول رواية المبتدع الذي لا يدعو إلى بدعته ، كما مر آنفاً، والذين روى عنهم وصرح ببدعتهم اثنان فقط؛ وثقَّ أحدهما، وضعَّف الآخر، وهما:

١. الأجلح بن عبد الله(٧): قال أبوعبد الرحمن: "الأجلح: ليس بالقوي، وكان مسرفاً في التشيع(*)"(٨)، وكان قبل ذلك قال: "الأجلح ليس بذلك القوي"(٩)، ولم يُشر إلى بدعته، ونقل المزي عن النَّسائي أنه قال: "ضعيف ليس بذاك وكان له رأي سوء"(١٠).

قلت: وثقه ابن معين(١١)، والعجلي(١٢)، وقال يحيى بن معين في رواية أخرى:

---لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممن ذهب هذا المذهب: أبو حنيفة، والشافعي، ويحيى ابن سعيد، وابن المدني،وحجتهم: لو ترك كل أهل بدعة لأجل بدعتهم لذهب كثير من الأخبار، وقال ابن المدني: "لو ترك أهل البصرة للقدر، وأهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب". الثالث: منع الرواية عن الداعية لبدعته، وقبول رواية غير الداعية، وممن ذهب إلى ذلك: ابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن معين، ورواية ثانية عن مالك، ونُقل عن بعض أصحاب الشافعي الخلاف بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: "أما إذا كان داعية، فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته. ينظر: (الكفاية في علم الرواية١/١٢٨)، (الجرح والتعديل(٢/٣٣)، و(مقدمة ابن الصلاح١/٦٧)، و(شرح علل الترمذي١/٣٥٦-٣٥٧). قال الحافظ ابن حجر: "والتحقيق: أنه لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدَّعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فالمعتمد أن الذي ترد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، والثاني يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته في الأصح أي إن روى ما يقوى بدعته فيرد على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النَّسائي.(نخبة الفكر١/٢٣٠)، وروي عن يزيد بن هارون، أنه قال: " يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية، إلا الرافضة".(تدريب الراوي(١/٣٢٧) وسُئل أحمد بن حنبل: " أيكتب عن المرجئ والقدري؟ قال: نعم يكتب عنه إذ لم يكن داعيا، والسبب في عدم الكتابة عن أهل البدع الداعين إلى بدعتهم: "خوفاً من أن تحملهم الدعوة إلى البدعة، والترغيب فيها على وضع ما يُحَسِّنُهَا". ينظر: (الكفاية في علم الرواية(١/١٢٨).

(٦)هو: أبو إسحاق الجوزجاني؛ إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، مات سنة٢٥٦أو٢٥٩هـ. (طبقات الحفاظ١/١٤٨).

(٧)ابن معاوية، أبو حجية سنان الكوفي، ويقال اسمه: يحيى، والأجلح لقب، مات سنة٢٤٥هـ.(الكامل١/٤٢٦-٤٢٧).

(*)التشيع: محبة علي ﷺ وتقديمه على الصحابة؛ فمن قدمه على أبي بكر وعمر؛ فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه: رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك: السب أو التصريح بالبغض: فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو.(هدي الساري ص ٤٤١).

(٨)السنن الكبرى٦/١٥٨ح رقم(١٠٤٥٢).

(٩)السنن الكبرى٢/٢٧٥ح رقم(٣٤١٠).

(١٠)تهذيب الكمال(٢/٢٧٨). وينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١/٣٤).

(١١)ينظر:الكامل(١/٤٢٧)، والضعفاء والمتروكين(١/٦٤)،وتهذيب الكمال(٢/٢٧٧)،ومن تكلم فيه وهو موثق(١/٣٤).

(١٢) ينظر: معرفة الثقات(١/٢١٢) .

"صـــالح"[13]، وقـــال في رواية ثالثة: "لا بأس به"[14]، وقال العجلي في موضع آخر: "جائز الحديث، وليس بالقوي في عداد الشيوخ"[15].

وقال يحيى بن سعيد القطان: "في نفسي منه شيء"[16]، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جـــداً[17]، وقال ابن عدي: " له أحاديث غير ما ذكرته يروي عنه الكوفيون وغيرهم، ولم أجد لـــه شيئا منكر مجاوز الحد لا إسنادا ولا متنا وهو أرجو انه لا بأس به الا انه يعد في شيعة الكـــوفة وهو عندي مستقيم الحديث صدوق "[18]، وقال السعدي الجوزجاني: مفترٍ[19]، وقال أبـــو حاتم وأبو زرعة: ليس بقوي، زاد أبو حاتم: كان كثير الخطأ، مضطرب الحديث، يكتب حديـــثه ولا يحـــتج به[20]، وقال عمرو بن علي: "مستقيم الحديث صدوق"[21]، وقال الذهبي: شيعي مشهور صدوق[22].

وذكر ابن حجر أن ابن حبان ذكره في الثقات، [23]وفي قوله نظر، وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق شيعي"[24]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل ضعيف يعتبر به[25].

قلـــت: تبايـــنت آراء العلماء في الأجلح، فمنهم من عدّله، ومنهم من جرّحه، ويكاد الفـــريقان يجمعون على أنه مبتدع، فاتهمه بعضهم بالتشيع، وبعضهم قال مسرف في التشيع؛ كما هو الحال عند الإمام النّسائي، وبعضهم أجمل فيه الجرح، وبعضهم فسره؛ فاتهمه بعضهم أنـــه يقلب الأسانيد، فقد روي عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: "ما كان الأجلح يفصل بين علـــي بـــن الحسين، والحسين بن علي"[26]، وقال ابن حبان: "كان لايدرك ما يقول يجعل أبا

---

(13) ينظر: الجرح والتعديل(9/163).

(14) ينظر: الكامل(1/427)، وميزان الاعتدال(7/194).

(15) معرفة الثقات(1/212).

(16)الضعفاء الكبير للعقيلي(1/123)، تهذيب الكمال(2/276).

(17) الطبقات الكبرى(6/350).

(18) الكامل(1/428).

(19)ينظر: أحوال الرجال(1/52)، وينظر: تهذيب الكمال(2/278)، وميزان الاعتدال(7/195)، والمغني(2/738).

(20) ينظر: الجرح والتعديل(9/163).

(21) تهذيب الكمال(2/279).

(22) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(1/34).

(23) ينظـــر: تهـــذيب الـــتهذيب(5/122)قلت: لم يذكره ابن حبان في الثقات، بل ذكره في المجروحين وقال عنه"كان لايـــدرك ما يقول، يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسامي"(المجروحين 1/175)، والذي ذكره ابن حبان في الثقات هو ابنه عبد الله بن أجلح. ينظر: الثقات(8/334).

(24) تقريب التهذيب(1/96).

(25) تحرير تقريب التهذيب(1/106).

(26)ينظر: الكامل(1/426-427)، والضعفاء الكبير للعقيلي(1/122).

سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسامي[٢٧]، واتهمه أبو حاتم بالاضطراب، وكثرة الخطأ[٢٨]، واتهمه الجوزجاني بالافتراء[٢٩].

وقــد شــكك بعضـــهم في تشيعه، فقال ابن عدي: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنـــي عبد الله بن سعيد حدثنا إسحاق بن موسى عن شريك عن الأجلح: سمعنا أنه ما سبَّ رجــلٌ أبا بكر وعمر-رضي الله عنهما-إلا مات قتلاً أو فقراً[٣٠]، وفي هذه الرواية إشارة إلى أنـــه كان لا يبغض أبا بكر وعمر، وروايته لحديث في فضائلهما، مخالف لما يعتقده الشيعة، فهـــم يقدمون علياً على الشيخين، لكن الرواية منقطعة ولم تصح، وعلى فرض صحتها، فليس فيها ما يفيد أنه يقدم الشيخين على عليٍّ، فليس بالضرورة أن يعتقد الراوي بكل ما يروي.

وخلاصة القول: أن الأجلح ضعيف يعتبر بما وافق الثقات من حديثه؛ فالذين عدّلوه، كـــان لهـــم فيه أكثر من قول، إذ قال فيه ابن معين ثلاثة أقوال[٣١]، كما أن العجلي وثقه مرة، وقال في المرة الثانية: "ليس بالقوي"[٣٢].

أما الذين جرّحوه، فكان جرحهم له مفسراً، "والجرح المفسر مقدم على التعديل ولو كان المعدلون أكثر عند جمهور المحدثين"[٣٣]، ومع ذلك فالمجرحون أكثر من المعدلين.

وقـــول النّســـائي جـــاء متمشياً مع ما تفيده أقوال العلماء الأخرى، وقوله كان أحد الأقوال المعتمدة التي نقلها المتأخرون.

٢. **القاســـم بن معن**[٣٤]: قال أبو عبد الرحمن: "كان القاسم بن معن من الثقات، إلا أنه كان مرجئاً"[*] [٣٥].

---

(٢٧)(المجروحين ١/١٧٥).

(٢٨) ينظر: الجرح والتعديل(١٦٣/٩).

(٢٩) أحوال الرجال(١/٥٢).

(٣٠)ينظر: (الكامل ١/٤٢٧).

(٣١) ينظر: الجرح والتعديل(١٦٣/٩).

(٣٢) معرفة الثقات(١/٢١٢).

(٣٣)ينظر: مقدمة ابن الصلاح(١/٦٤).

(٣٤)هـــو: القاســـم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، أبو عبد الله الكوفي قاضيها، مات سنة خمس وسبعين ومائة(تهذيب التهذيب(٨/٣٠٣).

(*) الإرجـــاء: بمعنـــى التأخيـــر وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتـــين اللـــذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك. (هدي الساري ص٤٤١).

(٣٥)السنن الكبرى ١/٤٣٨ح رقم(١٣٩٤).

قلت: هو ثقة، وثقه أحمد[٣٦]، ويحيى بن معين، "[٣٧]، وأبو داود[٣٨]، والنسائي[٣٩].

وقال ابن سعد: "كان ثقة، عالما بالحديث، والفقه، والشعر، وأيام الناس، وكان يقال لـــه: "شـــعبي زمانه" [٤٠]، وقال أحمد في رواية أخرى: "مستور ثقة، ولي قضاء الكوفة روى عـــنه ابـــن مهدي وليس به بأس" [٤١]، وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة"[٤٢]، وقال ابن حبان: "من متقني أهل الكوفة، وكان على قضاء بها" [٤٣]، وقال ابن حجر: ثقة فاضل[٤٤].

أمـــا فيما يخص بدعته، فلم أجد من أشار إليها غير أبي داود، ونسب ذلك إلى قتيبة ابن سعيد؛ -شيخه، وشيخ النسائي-، فقال: كان ثقة يذهب إلى شيء من الإرجاء سمعت قتيبة يقوله ، ونقل هذا عنه: المزي[٤٥]، وابن حجر[٤٦].

وقـــول أبي داود يُشعر بأنه ليس مسرفاً في الإرجاء، وغير داعية له، ولذلك روى عنه النسائي أربعة أحاديث، وذكر عقب الحديث الثاني أن القاسم بن معن كان ثقة، إلا أنه كان مـــرجئاً، ولم يتكلم عليه بشيء في المواضع الثلاثة الباقية[٤٧]، وليس في هذه الأحاديث شيء يـــتعلق بالـــبدعة؛ فالأول: عن الالتفات في الصلاة، والثاني: عن الوتر بعد الأذان والإقامة، والثالث: عن الأكل للصائم المتطوع، والرابع: عن أكل لحوم الأرانب.

كما أن أبا داود روى له حديثاً واحداً، ولم يعقب عليه بشيء[٤٨]، وهو في الدعاء.

---

(٣٦) ينظر: بحر الدم(٣٤٨/١)، والجرح والتعديل(١٢٠/٧)، وتهذيب الكمال(٤٥٠/٢٣)، وتهذيب التهذيب(٣٠٣/٨).

(٣٧)وقال: كان رجلاً نبيلاً ينظر: ابن معين: أبو زكريا يحيى بن معين، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الأولى١٩٧٩م.(٣٠٤/٣).

(٣٨)تهذيب التهذيب(٣٠٣/٨).

(٣٩)النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، تسمية من لم يرو عنه رجل واحد، تحقيق: محمود زايد، مطبوع مع مجموعة رسائل حديثية للنسائي في مجلد واحد، دار الوعي، حلب-سوريا، الطبعة الأولى١٣٦٩هـ.(١٢٤/١).

(٤٠) الطبقات الكبرى(٣٨٤/٦)

(٤١)أحمـــد: الإمـــام أبـــو عبد الله أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٨م.(٣٢٨/١).

(٤٢) ينظر الجرح والتعديل(١٢٠/٧).

(٤٣) مشاهير علماء الأمصار(١٦٩/١)، وذكره في الثقات، ينظر: الثقات(٣٣٩/٧).

(٤٤)تقريب التهذيب(٤٥٢/١).

(٤٥)تهذيب الكمال(٤٥١/٢٣).

(٤٦)تهذيب التهذيب(٣٠٣/٨).

(٤٧)ينظـــر: السنن الكبرى٣٥٧/١ح رقم(١١٢٢)، و٤٣٨/١ح رقم(١٣٩٤)وهو الموضع الذي تكلم عليه و١١٥/٢ح رقم(٢٦٣٧)، و١٣٧/٢ ح رقم(٢٧٣٥).

(٤٨)في كتاب الصلاة، باب ما يقول عند أذان المغرب برقم(٥٣٠)والحديث ضعيف ليس فيه ثقة سوى القاسم ابن معن.

وصـــنيع النَّسائي، وأبي داود من قبله؛ يدل على أن المحدثين يَقبلون حديث المبتدع إذا لم يكن داعياً إلى بدعته، ولم يكن حديثه في موضوع بدعته، ويريان أن هذا لا يؤثر على روايته، بدليل أن النَّسائي أخرج لبعض الرواة المتهمين بالبدعة ، ولم يشر إلى بدعتهم(٤٩).

• • •

المطلب الثالث: منكر الحديث أو عنده مناكير ونحو ذلك.

أولاً: منكر الحديث: لم يستعمل النَّسائي هذا اللفظ سوى مرة واحدة في: **مصعب -بن شيبة-**(٥٠): فقال:"...ومصعب منكر الحديث"(٥١)، وقال المزي: قال النَّسائي فيما قرأت بخطه: "مصعب: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: "في حديثه شيء"(٥٢).

قلــت: وثقــه يحيى بن معين(٥٣)، والعجلي(٥٤)،وقال ابن سعد: كان قليل الحديث(٥٥)، وقال احمد بن حنبل: "روى أحاديث مناكير"(٥٦)، وقال أبو حاتم: " ليس بقوي"، وقال أبو حاتم،

---

(٤٩) منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١. حكيم بن جبير: ضعيف رمي بالتشيع(التقريب١/١٧٦)ينظر: روايته في: السنن الكبرى(٢/٥٢)ح رقم(٢٣٧٣).

٢. شعيب بن إسحاق: ثقة رمي بالإرجاء(التقريب١/٢٦٦) روى عنه اثنتين وعشرين مرة ولم يشر في واحدة منها إلى أنه مبتدع.ينظر: السنن الكبرى(١/٢٠٦و٤٨٦)، و(٢/٨٦و٩٩و١٠٢و١٨٣و٢٣٠)وغيرها.

٣. شيبان بن فروخ: ثقة رمي بالقدر.(التقريب ١/٣٦٩) ينظر: السنن الكبرى (١/١٠٣و١٥٨و٢٠٠و٢٠٢و٢٠٥و٢١٣ و٤٦٩)

٤.عباد بن منصور :صدوق رمي بالقدر(التقريب١/٢٩١) ينظر: روايته في: السنن الكبرى(٥/٣٨٥)ح رقم(٩١٣٩).

٥.عبد الله بن شريك: صدوق يتشيع(التقريب١/٣٠٧) ينظر: السنن الكبرى (٥/١١٩و١٢٩)ح(٨٤٢٦)وح(٨٤٦٢).

٦.عبد الرحمن بن إسحاق: صدوق رمي بالقدر(التقريب١/٣٣٦)ينظر: السنن الكبرى(٢/٢٨٩)ح(٣٤٧١).

٧. علي بن عبد العزيز: صدوق كان يتشيع(التقريب١/٤٠٤ينظر رواياته في السنن الكبرى(٣/٢٨٤)ح(٥٣٩٠)و(٥/٤٣٩)ح(٩٤٦٢)و٥/٤٦٨)ح(٩٥٩٨).

٨.عمارة بن جوين: متروك شيعي(التقريب١/٤٠٨)ينظر: رواية أبي هارون العبدي (٣/٢٨٣)ح رقم(٥٣٨٦).

٩. محمد بن راشد(صدوق يهم رمي بالقدر/التقريب١/٤٧٨)الكبرى(٤/٢٣٣)ح(٧٠٠٤).

١٠. يزيد بن أبي زياد(ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعيا /التقريب١/٦٠١)الكبرى(٢/٢٣٤)ح (٣٢٢٥)و(٣/٢٢٩)ح(٥١٧٩)و(٥/٥١)ح(٨١٧٦)و(٥/١٤٩)ح(٨٥٢٦).

(٥٠)هو: مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان بن عبد الدار خازن الكعبة.(التاريخ الكبير٧/٣٥٢).

(٥١)السنن الكبرى٥/٤٠٥ح رقم(٩٢٨٨).

(٥٢) تهذيب الكمال(٢٨/٣٢).

(٥٣)ينظر: الجرح والتعديل(٨/٣٠٥)، و(تهذيب الكمال(٢٨/٣٢).

(٥٤) معرفة الثقات(٢/٢٨٠).

(٥٥) الطبقات الكبرى(٥/٤٨٨).

(٥٦) ينظــر: بحــر الــدم(١/٤٠٤)، والجرح والتعديل(٨/٣٠٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٢٣)، العلل المتناهية(١/٣٧٧).

وأبـــو زرعـــة الـــرازيان، والدارقطني: "ليس بالقوي"[٥٧]، زاد أبو حاتم: "لا يحمدونه"، وقال الذهبي: "وُثِّق"[٥٨]، وفي موضع آخر قال: "فيه ضعف"[٥٩].

ونَقَلَ عن أبي داود أنه روى حديثاً عن مصعب، ثم قال: "مصعب: ضعيف"[٦٠]، وهو خطأ، والصواب أنه قال: " وَحَدِيثُ مُصْعَبٍ ضَعِيفٌ فِيهِ خِصَالٌ لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ "[٦١]، وهناك فرق بين تضعيف الحديث، وتضعيف الراوي.

قال ابن حجر: لين الحديث[٦٢]، وقال: وثقه ابن حبان[٦٣].

قلـــت: ثـــبت بمـــا لا يدع مجالاً للشك أنه روى أحاديث منكرة، لكن ليس لدرجة أن يوصـــف بأنـــه منكـــر الحديث، فهذا حكم يقتضي تضعيف كل ما روى، مع أنه روى بعض الأحاديـــث المستقيمة، إذ أخرج له مسلم أربعة أحاديث[٦٤]، وروى له الترمذي حديثين، وحكم على الأول أنه "حسن"[٦٥]، والثاني: "حسن غريب صحيح"[٦٦].

فحكـــم النَّسائي على هذا الراوي كان متشدداً إلى حد ما، ولعل حكم الإمام أحمد ومن تابعه، كان أنسب لحال هذا الراوي، فلو قال النَّسائي كما قال الإمام أحمد: "روى المناكير"، أو عنده أحاديث منكرة، لكان أولى والله أعلم.

ثانـــياً: عنده مناكير: وقد استخدم الإمام النَّسائي هذا اللفظ في راويين، هما: **نجيح المدني، ويحيى بن أيوب**[٦٧].

أمـــا نجيح المدني، فقال عنه النَّسائي: "**أبو معشر المدني**: اسمه نجيح وهو ضعيف ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط عنده **أحاديث مناكير**"[٦٨].

---

(٥٧)ينظر: ابن أبي حاتم:عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، علل ابن أبي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعـــرفة، بيـــروت-لبنان، د.ط١٤٠٥هـــ.(٤٩/١)، والجرح والتعديل(٣٠٥/٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٢٣/٣)، وتهذيب الكمال(٣٢/٢٨)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١٧٥/١)، والمغني في الضعفاء(٦٦٠/٢).

(٥٨) المغني في الضعفاء(٦٦٠/٢).

(٥٩) الكاشف(٢٦٧/٢).

(٦٠) ينظر: ميزان الاعتدال(٤٣٧/٦).

(٦١)ينظر: سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب الغسل من غسل الميت برقم(٣١٦٢) وكان حديث مصعب رقم(٣١٦٠).

(٦٢)تقريب التهذيب(٥٣٣/١) .

(٦٣) لسان الميزان(٣٨٨/٧)، ولم أجد لابن حبان كلاماً فيه، ونكر في بعض الأسانيد عرضاً من غير ترجمة.

(٦٤) ينظر: صحيح مسلم، الأحاديث أرقام(٢٦١و٣١٤و٢٠٨١٤٤٢١).

(٦٥)ينظر: جامع الترمذي، حديث رقم(٢٧٥٧).

(٦٦)ينظر: جامع الترمذي، حديث رقم(٢٨١٣).

(٦٧)هـــو: يحيى بن أيوب المصري مولى الأنصار، كنيته أبو العباس، مات سنة ١٦٣وقيل سنة ١٦٨هـــ. وكان أبوه طبيبا يسكن تجيب بمصر فقيل له التجيبي. ينظر:(تاريخ أسماء الثقات٢٦٠/١).

(٦٨)السنن الكبرى٩٦/٢ح رقم(٢٥٥١) .

وهذا الراوي: ضعيف، ومع ضعفه اختلط؛ فصار يحدث بالمناكير.

وقد رأيت أن أفصل في أمره في مطلب الاختلاط الذي سيأتي قريباً[٦٩].

أما يحيى بن أيوب، فقال فيه النسائي: "عنده أحاديث مناكير، وليس هو بذلك القوي في الحديث"[٧٠].

وقال النسائي-أيضاً- في كتابه: الضعفاء والمتروكين: "ليس بذاك القوي"[٧١]، ونقل ابن حجر عن النسائي أنه قال: لا بأس به مرة، ومرة: ليس بالقوي[٧٢].

وذكر الحافظ ابن حجر أن النسائي قال في رواية أخرى: "ليس به بأس"[٧٣].

قلـت: وثقـه يحيـى بن معين[٧٤]، والبخاري[٧٥]، والعجلي[٧٦]، ويعقوب بن سفيان، وإبـراهيم الحربـي[٧٧]، وابـن حبان[٧٨]، زاد يعقوب: "حافظاً"، وقال ابن معين،-في رواية أخرى-، وأبو داود، والذهبي: "صالح الحديث"[٧٩]، وقال ابن عدي بعد أن ذكر بعض أحاديثه: "لا أرى فـي حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروى هو عن ثقة حديثا منكراً فاذكره، وهو عندي: "صـدوق لا بـاس به"[٨٠]، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال: ليس به بأس، قال أحمد بن صـالح: " له أشياء يخالف فيها"[٨١]، وقال الذهبي-في رواية أخرى-: "صدوق"[٨٢]، وقال ابن حجـر: " صـدوق ربمـا أخطـأ"[٨٣]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "بل صدوق، كما قال البخاري"[٨٤]، ثم ذكرا أقوال العلماء فيه[٨٥].

---

(٦٩)ينظر: المطلب الثاني من المبحث الثالث من هذا الفصل(ص٢١٩).

(٧٠)السنن الكبرى٦/٩٩ح رقم(١٠١٩٧).ذكرته كذلك في لفظ: "ليس بالقوي"

(٧١)(١٠٧/١)

(٧٢) ينظر:تهذيب التهذيب(١٦٤/١١).

(٧٣) تهذيب التهذيب(١٦٤/١١).

(٧٤)ينظر: الجرح والتعديل(١٢٧/٩)، وطبقات الحفاظ(١٠٢/١).

(٧٥) ينظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري (٤٥٠/١)، ذكر الحافظ ابن حجر أن الترمذي قال: قال البخاري: "ثقة".

(٧٦)معرفة الثقات(٣٤٧/٢).

(٧٧)ينظر لكليهما: تهذيب التهذيب(١٦٤/١١).

(٧٨) ينظر: مشاهير علماء الأمصار(١٩٠/١)، قال: من ثقات أهل مصر، وذكره في الثقات(٦٠٠/٧).

(٧٩)ينظر: الجرح والتعديل(١٢٧/٩)، والكاشف(٣٦٢/٢)، وتهذيب التهذيب(١٦٤/١١).

(٨٠)الكامل(٢١٦/٧).

(٨١)تاريخ أسماء الثقات(٢٦٠/١) وفي ظني أن قوله ليس به بأس، منسوب ليحيى بن معين، وليس لابن شاهين.

(٨٢)ينظر: ، ومن تكلم فيه وهو موثق(١٩٣/١).

(٨٣) تقريب التهذيب(٥٨٨/١).

(٨٤) قلـت: الـبخاري قال عنه ثقة، ولم يقل: صدوق، فإذا كان حكمهما مبني على قول البخاري توثيقه وثقه. ينظر: (هدي الساري١/٤٥٠وتهذيب التهذيب١١/١٦٤).

(٨٥)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٧٨/٤).

وقـــال أحمـــد(٨٦)،والدارقطني(٨٧): " سيء الحفظ"، زاد الدارقطني: "في بعض حديثه اضـــطراب"، وقال ابن سعد: "منكر الحديث"(٨٨)، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحـــتج به(٨٩)،وقال ابن القطان الفاسي: "هو ممن علمت حاله، وأنه لا يحتج به"(٩٠)، ونقل العقيلي عن ابن أبي مريم أنه حدث مالكا بحديثين حدثه بهما يحيى عنه، فقال: كذب(٩١).

قلـــت: هـــو صدوق حسن الحديث، فقد وثقه جمع من العلماء، على رأسهم البخاري، ويحيـــى بـــن معين، ويعقوب بن سفيان، وإبراهيم الحربي، والعجلي، وابن حبان، وأخرج له الـــبخاري ثلاثة عشر حديثاً -أغلبها معلقة بصيغة الجزم-، ومسلم سبعة أحاديث؛ خمسة منها فـــي الأصـــول، وروى له الترمذي ثمانية عشر حديثاً، حكم على بعضها بالصحة، وبعضها بالحســـن، وأعـــلّ قسماً منها(٩٢)، والنَّسائي نفسه روى له سبعة عشر حديثاً، تكلم على أربعة منها،وسكت عن الباقي(٩٣).

لكن بعض العلماء استنكروا عليه بعض الأحاديث، ولأجل هذا أنزلوه عن مرتبة الثقات، بل إن بعضهم ضعفه، وطعن في ضبطه، وحفظه.

والـــذي يبدو لي أن الغافقي كان يحدث مرة من حفظه، ومرة من كتابه، فما حدث من كتابه؛ فهو صحيح، وما حدث من حفظه، فقد وهم في بعضه، ولذلك انتقى البخاري ومسلم من حديـــثه مـــا صح منه، وهذا ما أشار إليه أبو أحمد الحاكم: "إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حـــدث من كتابه فليس به بأس"(٩٤)، وقال الذهبي: له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح وينقون حديثه، وهو حسن الحديث(٩٥).

---

(٨٦)ينظر: بحر الدم(٤٥٧/١)، والجرح والتعديل(١٢٧/٩)، وطبقات الحفاظ(١٠٢/١).

(٨٧) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١٩٣/١).

(٨٨) الطبقات الكبرى(٥١٦/٧).

(٨٩)ينظر: الجرح والتعديل(١٢٧/٩).

(٩٠)ينظر: ميزان الاعتدال(١٦٠/٧).

(٩١) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٣٩١/٤).

(٩٢)ينظـــر علـــى سبيل المثال لا الحصر: (٣٦٣و٢٠٧٦)حسن صحيح، و(١١٣١و٣٩٨٠و٢٤٠٦)حسن، و(١٦٩٩) حسن غريب صحيح، و(٣٤٦) ليس بذاك، و(١١٠٢) في اختلاف، ونحو ذلك

(٩٣) ينظر: السنن الكبرى١٩٥/١ح رقم(٥٤٧)، و ١١٦/٢ح لأرقام(٢٦٤٠و٢٦٤١و٢٦٤٢)، و ٢٣٤/٢ح رقم(٣٢٢٣) ، و٢٤٨/٢ح رقم(٣٢٩٤و٣٢٩٥)، و٢٩٧/٢ح رقم(٣٤٩٩)، و٢٠/٣ح رقم(٤٣٥٧)، و٢٠٠/٣ح رقم(٥٠٥٤)، و٢٧٥/٤ح رقـــم(٧١٦١)، و٣٠٦/٥ح رقـــم(٨٩٥٠)، و٣١٤/٥ح رقم(٨٩٧٥)، و٥٠/٦ح رقم(٩٩٩٤)، وأما الأحاديـــث التـــي علـــق عليها فهي: و١١٧/٢ح رقم(٢٦٤٩)، و٢٥٢/٢والكلام عائد على حديث بن أيوب في صفحة(٢٤٨/١)، و٣٢٣/٤ح رقم(٧٣٤٥)، إضافة إلى حديث الباب مدار البحث.

(٩٤) ينظر: تهذيب التهذيب(١٦٤/١١).

(٩٥) سير أعلام النبلاء(٦/٨).

ولعل القيد الذي وضعه ابن عدي على حديثه هو قيد حسن، فيقبل من حديثه ما حدث به عن الثقات، أو حدث به الثقات عنه[96].

وقــول النَّسائي الثاني: " لا بأس به" جاء متمشياً مع الواقع العملي في التعامل مع هذا الراوي، ومنسجماً مع أقوال جمهور العلماء في تعديل يحيى بن أيوب.

وأمـــا قوله في السنن، وفي الضعفاء: "ليس بذاك القوي" فلعله نظر فيه إلى ما رواه مـــن حفظه ووهم فيه، أو تفرد به، ونقل قول النَّسائي، معظم من جاء بعده؛ كابن عدي، وابن الجوزي، والباجي، والمزي، والذهبي، والسيوطي، وغيرهم[97].

• • •

ثالـــثاً: عنده غير ما حديث منكر: واستخدم هذه الصيغة في راوٍ واحد هو: **محمد بن عـــبد الله بـــن مسلم ابن أخي الزهري**، قال أبو عبد الرحمن: "ليس بذاك القوي عنده غير ما حـــديث منكـــر عـــن الزهـــري"[98]، وهـــذا الكلام قاله في المفاضلة بين ابن أخي الزهري، والـــزُبَيْدِي، فقال: "الزُبَيْدِي أثبت من ابن أخي الزهري، وابن أخي الزهري ليس بذاك القوي، عنده غير ما حديث منكر عن الزهري"[99].

قلـــت: ســـبق الحديث عن هذا الراوي في الفصل الأول[100]، وقد بينت أن الشيخين أخـــرجا له مما توبع عليه، وأنه استنكر عليه ثلاثة أحاديث رواها عن عمه[101]، وهذا معنى قول النَّسائي: "عنده غير ما حديث منكر" .

• • •

المطلب الرابع: متروك، أو متروك الحديث:

أولاً: مفهوم هذا المصطلح عند المحدثين:

وهـــذا المصطلح يطلق على من أجمع العلماء على ترك حديثه، لاتهامه بالكذب، أو لكثرة الوهم، والغلط الفاحش في حديثه، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن صالح قال: "لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه"[102].

---

(٩٦) الكامل(٧/٢١٦) بتصرف

(٩٧)ينظـــر: الكامـــل(٧/٢١٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٩١)، والتعديل والتجريح(٣/١٢٠٣)، وتهذيب الكمال(٣١/٢٣٦)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/١٩٣)، وطبقات الحفاظ(١/١٠٢).

(٩٨)السنن الكبرى٦/١٥٤ح رقم(١٠٤٣٥).

(٩٩)المصدر السابق نفسه، والحديث نفسه.

(١٠٠)ينظر: الفصل الأول (ص٥٣).

(١٠١)ينظر: التاريخ الكبير(١/١٣١)الجرح والتعديل(٧/٣٠٤)، الكامل(٦/١٦٧)ضعفاء العقيلي(٤/٨٨-٩٠) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/٨١)، وسير أعلام النبلاء(٧/١٩٧)وتهذيب التهذيب(١٢/٣٤٠).

(١٠٢)الكفاية(١/١١٠) .

ومن أُطلق عليه مثل هذا الوصف، فلا يكتب حديثه، قال المنذري: "وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه"(١٠٣).

وهـي المنـزلة الـرابعة من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، والحادية عشرة عند الحافظ ابن حجر(١٠٤).

• • •

ثانياً: استخدام النَّسائي للفظ "متروك" مطلقاً: استخدم النَّسائي لفظ: "متروك" مطلقاً مرة واحدة(١٠٥) في: **عبد الله بن جعفر بن نجيح**(١٠٦)، فقال: **وعبد الله بن جعفر بن نجيح والد علـي بـن المديني متروك**(١٠٧)، وهو لم يرو عنه، وإنما ذكره للتفريق بينه وبين عبد الله بن جعفر المخرمي؛ الذي روى عنه في السنن في هذا الموضع، وقال عنه: ليس به بأس.

كما ذكره النَّسائي نفسه في كتاب الضعفاء والمتروكين، وقال: "متروك الحديث"(١٠٨)، ونقل الحافظان: المزي وابن حجر أن النَّسائي قال عنه مرة: "ليس بثقة"(١٠٩).

وهو مجمع على ضعفه، فقد قال الذهبي: "اتفقوا على ضعفه"، وفي موضع آخر قال: مـتفق على ضعفه(١١٠)، حتى أنَّ ابنه ضَعَّفَهُ، فقد نقل ابن الجوزي عن علي ابن المديني أنه قـال عـنه: ضـعيف(١١١)، وفـي روايـة أخـرى قـال: أبي صدوق وهو أحب إلي من الدراوردي(١١٢).

قال البخاري وابن عدي: تكلم فيه يحيى بن معين(١١٣)، وزاد ابن عدي: وعامة حديثه عن من يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه"(١١٤).

---

(١٠٣)رسالة في الجرح والتعديل للمنذري(ص٢٩).

(١٠٤)ينظر: الجرح والتعديل(١/١٠)، وتقريب التهذيب(١/٧٤).

(١٠٥)ذكـر الدكـتور الطوالبة أن هذا اللفظ استخدمه النَّسائي مرة واحدة في: "إبراهيم بن الفضل" والواقع أنه قال فيه: متـروك الحـديث. ينظر: السنن الكبرى٤/٤٤٣ح رقم(٧٨٦٣)، وينظر كلام د. طوالبة في: منهج النَّسائي في الكلام على الرواة(ص١٧٧). والصواب أنه استخدم لفظ: "متروك" في: عبد الله بن جعفر بن نجيح، كما أثبته.

(١٠٦)هـو: أبـو جعفر عبد الله بن جعفر بن نجيح المدني، مولى سعيد، وهو والد علي بن المدني، مات بالبصرة سنة ثمان وسبعين ومائة في جمادى الأولى وله إحدى وسبعون سنة(المجروحين لابن حبان٢/١٤).

(١٠٧)السنن الكبرى١/٣٩٢ح رقم(١٢٤٠).

(١٠٨) (١/٦٢)

(١٠٩) ينظر: تهذيب الكمال(١٤/٣٧٩)، وتهذيب التهذيب(٥/١٥٣) .

(١١٠) المغني في الضعفاء(١/٣٣٤)، وميزان الاعتدال(٤/٧٣).

(١١١)ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(٢/١١٨).

(١١٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٥/١٥٣).

(١١٣)ينظر: التاريخ الكبير(٥/٦٢)، الكامل(٤/١٧٧).

(١١٤) الكامل(٤/١٧٩).

وفـــي رواية أخرى عن يحيى قال: "ليس بشيء"[115]، وقال في رواية ثالثة: "كان من أهل الحديث، ولكنه بُلي في آخر عمره"[116].

وقـــال الـــدوري: ســـمعت يحيـــى بـــن معين يقول: عبد الله بن جعفر المديني ليس بشيء[117]، وقال عمرو بن علي الفلاس: "ضعيف الحديث "[118]، وقال أحمد: "كان وكيع إذا أتـــى علـــى حديث عبد الله بن جعفر أبي على المديني قال: أجز عليه"[119]، وقال ابن عدي: "أصحابنا يقولون: حدث علي ابن المديني عن أبيه، ثم قال: وفي حديث الشيخ ما فيه، أو قال فـــيه شـــيء"[120]، وقـــال الســـعدي الجوزجانـــي: "واهـــي الحديث، يقولون: كان مائلا عن الطـــريق"[121]، وقـــال أبـــو حـــاتم: "منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكيـــر يكتب حديثه ولا يحتج به، كان علي لا يحدثنا عن أبيه، فقيل علي يعقُ أباه، فحدث عنه قبل موته[122].

ورُوي عـــن أبي داود الطيالسي، وعبد الصمد بن عبد الوارث أنهما سألاه: هل سمع من ضمرة بن سعيد، والعلاء بن عبد الرحمن، وعبد الله بن دينار شيئاً، فقال: إنه لم يسمع من ضمرة شيئاً، وحدثهم بأحاديث قليلة عن الاثنين الباقين، ثم خرج فعاد فحدثهم عن الثلاثة بأكثر من مائة حديث[123].

وقـــال الدارقطنـــي: "هـــو كثير المناكير"[124]، وقال ابن حبان: " وكان ممن يهم في الأخـــبار؛ حتـــى يأتي بها مقلوبة ويخطيء في الآثار حتى كأنها معمولة، وقد سئل علي بن المدينـــي عـــن أبيه فقال اسألوا غيري فقالوا: سألناك، فأطرق، ثم رفع رأسه وقال: "هذا هو الـــدين، أبـــي ضـــعيف"[125]، وقال أبو أحمد الحاكم في حديثه بعض المناكير[126]، وقال ابن حجر: ضعيف، يقال: تغير حفظه بأخره[127].

---

(115) ينظر: الكامل(176/4)، والضعفاء الكبير للعقيلي(239/2)، والمجروحين لابن حبان(15/2).
(116)ينظر: تهذيب التهذيب(153/5).
(117) ينظر: الجرح والتعديل(22/5) .
(118)ينظر: الكامل(176/4)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(118/2).
(119) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(239/2،)الجرح والتعديل(22/5).
(120) ينظر: الكامل(177/4).
(121) ينظر: الكامل(177/4).
(122)ينظر: الجرح والتعديل(22/5) .
(123)ينظر: الكامل(176/4-177)، والضعفاء الكبير للعقيلي(239/2)، والجرح والتعديل(22/5).
(124)ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(118/2).
(125)المجروحين لابن حبان(14/2-15).
(126)ينظر: تهذيب التهذيب(153/5).
(127)ينظر: تقريب التهذيب(298/1).

قلت: هو متروك كما قال النَّسائي، لكن هذا الحكم بالنظر إلى ما آل إليه أمره أخيراً، وحكم النَّسائي على هذا الراوي جاء متمشياً مع منهجه في الترك، فقد ورد عنه ما نصه:" لا يترك الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه"[١٢٨]، وهو في ذلك موافق لجمهور العلماء من السلف والخلف في تركه، ولا أدلّ على ذلك من ترك ابنه له.

ولعـل عبد الله بن جعفر المدني قد طرأ عليه سوء الحفظ والوهم في آخر عمره؛ مما جعل أهل الحديث يعرضون عن روايته كما قال ابن معين [١٢٩]، وابن حجر[١٣٠].

* * *

ثالثاً: استخدام لفظ متروك مقروناً بالحديث: "متروك الحديث": استخدم النَّسائي لفظ: "متـروك الحـديث" في ستة رواة[١٣١]؛ بعضهم روى له وحكم عليه بالترك، وبعضهم ذكرهم لاشتراكهم في الاسم مع رجال إسناده، فحكم عليهم وبيّن حالهم دفعاً للإشكال والتوهم.

أما الذين روى لهم في السنن فهم:

١. **إبراهيم بن الفضل:** قال النسائي: إبراهيم بن الفضل: متروك الحديث[١٣٢].

ونقـل الحافظـان؛ المزي، وابن حجرعن النَّسائي أنه قال عنه مرة: "منكر الحديث"، ومرة: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه" [١٣٣].

قلـت: لـم يرو النَّسائي له، وإنما روى عن إبراهيم بن إسحاق، ثم نقل قول شيخه- محمـد بـن المـبارك- معقباً على إسناد الحديث فقال: قال أبو جعفر؛ محمد بن عبد الله بن المبارك: "هذا خطأ هو: إبراهيم بن الفضل" فقال النَّسائي معقباً على قول شيخه: " قال أبو عبد الـرحمن: إبراهيم ابن الفضل: متروك الحديث[١٣٤]، فالوارد في إسناد الحديث هو إبراهيم بن إسحاق، لكن الصواب هو: إبراهيم بن الفضل، والفضل في اكتشاف هذا الخطأ يرجع إلى شيخ النَّسائي: محمد بن عبد الله بن المبارك، فلم يسكت عليه النَّسائي، بل نسب الفضل لأهله.

وهذا يدل على أمانة النَّسائي في النقل، ودقته في النقد، فلم ينسب الفضل لنفسه ابتداءً فـي اكتشاف الوهم، بل نسبه إلى شيخه، كما أنه لم يسكت عليه، بل بين حال الراوي، الذي

---

(١٢٨)فتح المغيث (٨٤/١).

(١٢٩)ينظر: تهذيب التهذيب(١٥٣/٥).

(١٣٠)ينظر: تقريب التهذيب(٢٩٨/١).

(١٣١) ذكر د. طوالبة-حفظه الله- أنّ النَّسائي استخدم هذا اللفظ في أربعة رواة. ينظر: منهج النَّسائي في الكلام على الرواة(مرجع سابق ص١٧٧) وقد وجدته استخدم هذا اللفظ في ستة رواة كما سيأتي.

(١٣٢)السنن الكبرى٤/ ٤٤٣ح رقم(٧٨٦٣).

(١٣٣) ينظر: تهذيب الكمال(١٦٦/٢)، وتهذيب التهذيب(١٣١/١).

(١٣٤)السنن الكبرى٤/ ٤٤٣ح رقم(٧٨٦٣).

يتـــرتب عليه اختلاف الحكم على الحديث، لأن إبراهيم بن إسحاق[١٣٥]، متأخر، ولم يروِ عن المقبري، وهو أحسن حالاً من إبراهيم بن الفضل، فقد وثقه ابن معين، وفي موضع آخر قال: ليس به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت يقول بالإرجاء، وقال أبو حاتم: صدوق"[١٣٦].

في حين أن إبراهيم بن الفضل هو الذي يروي عن المقبري[١٣٧]، وقد أشار البخاري إلـــى هذه المسألة في التاريخ الكبير، فقال: "إبراهيم بن الفضل أبو إسحاق المخزومي المدني: منكر الحديث، عن المقبري، روى إسرائيل عن إبراهيم بن إسحاق، وقال ابن الفضل"[١٣٨].

وإبـــراهيم بن الفضل؛ مجمع على تضعيفه وتركه، فقد قال عنه ابن معين: " ضعيف الحـــديث لا يكـــتب حديـــثه، وقال في رواية أخرى:" ليس بشيء"[١٣٩]، وقال أحمد: "ضعيف الحديث، ليس بقوي في الحديث"[١٤٠]، وقال الذهبي: "تركه أحمد"[١٤١]، وقال الترمذي: "يضعف فـــي الحـــديث مـــن قـــبل حفظـــه"[١٤٢]، وقـــال النسائي والأزدي والدارقطني، وابن حجر: "متروك"[١٤٣]، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، ضعيف في الحديث، منكر الحديث[١٤٤]، وقـــال أبو زرعة: "ضعيف"[١٤٥]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[١٤٦]، وقال ابن حـــبان: "وكـــان فـــاحش الخطـــا"[١٤٧]، وقـــال الذهبي: "ضعفوه"[١٤٨]،وفي موضع آخر قال: "واه"[١٤٩].

---

(١٣٥) ابـــن عيســـى البنانـــي مـــولاهم أبو إسحاق الطالقاني نزيل مرو وربما نسب إلى جده، مات سنة خمس عشرة ومائتين. (التاريخ الكبير ٢٧٣/١)، وتهذيب الكمال(٤٠/٢-٤١).

(١٣٦) ينظر: تهذيب الكمال(٤٠/٢-٤١).

(١٣٧) ينظر: المجروحين(١٠٤/١).

(١٣٨) ينظـــر: الـــتاريخ الكبيـــر(٣١١/١)، وقال ابن حجر: "قال صاحب الكمال في أول ترجمته يقال فيه إبراهيم بن إسحاق وقد سبق إلى ذلك البخاري، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، ووقع كذلك في مسند أحمد وخص بن عدي ذلك برواية إسرائيل عنه". ينظر: تهذيب التهذيب(١٣١/١).

(١٣٩) ينظـــر: الجرح والتعديل(١٢٢/٢)، والضعفاء والمتروكين(٤٦/١)، والمجروحين(١٠٤/١)، وتهذيب الكمال(٢/ ١٦٦)، وميزان الاعتدال(١٧٦/١)، وتهذيب التهذيب(١٣١/١).

(١٤٠) ينظر: تهذيب الكمال(١٦٦/٢).

(١٤١) ينظر: بحر الدم(٥٥/١).

(١٤٢)جامع الترمذي (٥١/٥)، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، قاله بعد الحديث رقم(٢٦٨٧).

(١٤٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين(٤٦/١)، وميزان الاعتدال(١٧٦/١)، وتقريب التهذيب(٩٢/١).

(١٤٤) ينظر: الجرح والتعديل(١٢٢/٢).

(١٤٥) ينظر: الجرح والتعديل(١٢٢/٢)، تهذيب الكمال(١٦٦/٢).

(١٤٦) ينظر: تهذيب الكمال(١٦٦/٢).

(١٤٧) المجروحين(١٠٤/١).

(١٤٨) ينظر: الكاشف(٢٢٠/١).

(١٤٩) ينظر: المقتنى في سرد الكنى(٦٥/١).

وهكـــذا نجد أبا عبد الرحمن على الدوام متيقظاً فلا يترك شاردةً ولا واردةً، ولا يهتم برواة إسناده فحسب، بل يتعدى ذلك إلى كل من له علاقة برجال إسناده، مما أعطى مزيداً من الأهمـــية لكـــتاب الســـنن الكبرى، فهو يجمع بين الرواية، والدراية، والعلل، ومختلف فنون الحديث الأخرى، وحكم النَّسائي موافق لحكم جمهور المحدثين من السلف والخلف.

٢. **ســـليمان بن أرقم**(١٥٠): قال أبو عبد الرحمن: "سليمان بن أرقم متروك الحديث". وقـــال النَّسائي في الضعفاء والمتروكين: "ضعيف"(١٥١)، وذكر الحافظ ابن حجر أن النَّسائي قال في كتاب التمييز: "لا يكتب حديثه"(١٥٢).

وهـــو مجمع على تضعيفه وتَركِهِ، فقد قال يحيى بن معين: "ليس يسوى فلسا، وليس بشيء"، ونقل الخطيب عنه أنه قال: "سليمان بن أرقم، وسليمان بن قرم جميعاً ضعيفان"(١٥٣)، وقال عمرو بن علي الفلاس: "ليس بثقة روى أحاديث منكرة"(١٥٤)، وقال أحمد: "ليس بشيء، لا يُـــروى عنه الحديث"(١٥٥)، وقال البخاري: "تركوه"(١٥٦)، وقال مسلم: "منكر الحديث"(١٥٧)، وقال الجوزجاني: "ساقط"(١٥٨)، وقال النَّسائي وأبو داود والدارقطني: "متروك"(١٥٩)، وقال أبو حـــاتم(١٦٠)، والترمذي، وابن خراش، وأبو أحمد الحاكم، وغير واحد: "متروك الحديث"(١٦١)، وقـــال أبو زرعة الرازي: "ضعيف الحديث، ذاهب الحديث"(١٦٢)، وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأخبار ويروي عن الثقات الموضوعات"(١٦٣)، وقال الذهبي: "واه"(١٦٤)، وقال في موضع

---

(١٥٠)أبو معاذ البصري مولى الأنصار وقيل مولى قريش وقيل مولى قريظة أو النضير(تهذيب الكمال١١/٣٥١).

(١٥١)السنن الكبرى٤/ ٢٤٦ح رقم(٧٠٥٩)، والضعفاء والمتروكين(١/٤٨).

(١٥٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٤/١٤٨).

(١٥٣)ينظر: الكامل(٣/٢٥٠)، والجرح والتعديل(٤/١٠٠)، وتاريخ بغداد(٩/١٣).

(١٥٤)ينظر: الكامل(٣/٢٥٠)، والجرح والتعديل(٤/١٠٠).

(١٥٥)ينظر: بحر الدم(١/١٨٥)، والكامل(٣/٢٥٠)، والجرح والتعديل(٤/١٠٠)الضعفاء الكبير للعقيلي(٢/١٢١)، وقال العقيلي: وفي رواية: ليس يسوى فلساً. قلت: وهو وهم من العقيلي، فهذا القول لابن معين وليس لأحمد.

(١٥٦)ينظـــر: البخاري: محمد بن إسماعيل، الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب-سوريا ١٣٩٦هـــ. (١/٥٢)، والتاريخ الكبير(٤/٢).

(١٥٧) الكنى والأسماء(١/٧٧٦).

(١٥٨)أحوال الرجال(١/١٠٤).

(١٥٩)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٢/١٦).

(١٦٠)الجرح والتعديل(٤/١٠٠)، وتهذيب التهذيب(٤/١٤٨).

(١٦١)ينظر: تاريخ بغداد(٩/١٣-١٤)، وتهذيب الكمال(١١/٣٥٤)، وتهذيب التهذيب(٤/١٤٨).

(١٦٢)الجرح والتعديل(٤/١٠٠).

(١٦٣)المجروحين(١/٣٢٨).

(١٦٤) ينظر: المقتنى في سرد الكنى(٢/٨٣)، المغني في الضعفاء(١/٢٧٧).

آخر: "متروك"(١٦٥)، وقال ابن حجر :ضعيف(١٦٦).

قلــت: هو متروك الحديث كما قال النسائي، وحكمه على هذا الراوي جاء متمشياً مع أقوال جمهور المحدثين من السلف والخلف، وموافقاً لمنهجه في الترك.

٣. **أبــو هارون العبدي:** قال أبو عبد الرحمن: " أبو هارون العبدي متروك الحديث واســمه: عمــارة بــن جوين، وأبو هارون العبدي: "لا بأس به" واسمه: إبراهيم بن العلاء، وكلاهما من أهل البصرة"(١٦٧).

قلت: كلام النسائي: غاية في الدقة ؛ فقد ذكر الراوي باسمه وكنيته؛ محققاً بذلك ثلاثة أهــداف مجتمعة، فقال: أبو هارون العبدي: متروك الحديث؛ واسمه: عمارة بن جوين. وأبو هارون العبدي: لا بأس به، واسمه: إبراهيم بن العلاء؛ وكلاهما من أهل البصرة(١٦٨).

أما الهدف الأول: فالتفريق بين أبي هارون العبدي هذا، وأبي هارون العبدي الآخر، فهما مشتركان في الكنية، والنسبة(١٦٩)، والموطن.

وأما الثاني: فبيان درجة هذا من هذا، والحكم على حديث كل منهما بما يستحق.

وأمــا الــثالث: فالتفريق بين أبي هارون؛ عمارة بن جوين هذا ، وعمارة بن جوين آخر، كنيته أبو أرقم، وهو كوفي(١٧٠).

وأبــو هــارون العــبدي؛ عمارة بن جُوَيْن-بضم الجيم، وفتح الواو- : مجمع على تضــعيفه وتركه، فقد ذكره النسائي نفسه في كتاب الضعفاء والمتروكين، وقال عنه: متروك الحديث(١٧١)، ونقل المزي عنه أنه قال في موضع آخر: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه"(١٧٢).

وقــال أحمــد: "لــيس بشــيء"(١٧٣)، وقال البخاري: "تركه يحيى القطان"(١٧٤)، وقال الجوزجاني: "كذاب مفتر"(١٧٥).

---

(١٦٥)الكاشف(٤٥٦/١).

(١٦٦)ينظر: تقريب التهذيب(٢٤٩/١).

(١٦٧)السنن الكبرى٢٨٣/٣ح رقم(٥٣٨٦).

(١٦٨)السنن الكبرى٣/ ٢٨٣-٢٨٤ح رقم(٥٣٨٦).

(١٦٩)بعضهم فرق بينهما بالنسبة، فالأول: عمارة العبدي، والثاني: إبراهيم،الغنوي. ينظر: الكنى للبخاري(٨٧/١).

(١٧٠)ينظر: التاريخ الكبير للبخاري(٤٩٩/٦)، والكنى والأسماء لمسلم(١٠٨/١و٨٩٢).

(١٧١)(٨٤/١).

(١٧٢) ينظر: تهذيب الكمال(٢٣٥/٢١).

(١٧٣) بحر الدم(٣٠٨/١).،

(١٧٤) التاريخ الكبير(٤٩٩/٦).

(١٧٥)أحوال الرجال(٩٧/١).

وروى ابن عدي بسنده عن شعبة أنه قال:" أتيت أبا هارون العبدي فقلت: أخرج إلي ما سمعته من أبي سعيد، قال: فأخرج إلي كتابا فإذا فيه: ثنا أبو سعيد أنَّ عثمان أدخل حفرته، وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تقر بهذا أو تؤمن؟ قال: هو على ما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يــده وقمــت،... ولو شئت لحدثني أبو هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري بكل شيء أرى أهل واسط يضعونه بالليل لفعلت، وعن علي بن عاصم قال: "كان أبو هارون العبدي خارجيا، ثم تحول شيعيا"[١٧٦].

وروى ابــن أبــي حــاتم عن أبيه، وأبي زرعة أنهما قالا عن أبي هارون العبدي: "ضعيف"، وروى بسنده عن شعبة قال: "رأيت عنده كتابا فيه أشياء منكرة في علي ﷺ فقلت: ما هذا؟ قال هذا الكتاب حق......وبسنده عن حماد بن زيد قال: "كان أبو هارون العبدي كذابا يــروى بالغداة شيئا وبالعشي شيئاً" ،...وبسنده عن يحيى بن معين قال: " كان عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي، وكان عندهم لا يصدق في حديثه" [١٧٧].

وقال الدارقطني "يَتَلَوَّنُ، خارجي وشيعي، يعتبر بما يَروي عنه الثوري[١٧٨]، وقال ابن حــبان: "كــان رافضياً يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب"[١٧٩].

وقــال الذهبي: "متروك"[١٨٠]، وفي موضع آخر قال: " لين بمرة "[١٨١]، وفي موضع ثالث قال: ضعيف[١٨٢].

وقال ابن حجر: متروك، ومنهم من كذبه، شيعي[١٨٣].

وأمــا عن تشيعه، فالروايات عنه تؤيد ذلك، فهو متهم بالكذب، ومبتدع-أيضاً-، وما رواية النسائي عنه إلا لبيان حاله، والتحذير منه، وحكمه عليه موافق لقول جمهور العلماء من السلف والخلف.

وأما الرواة الذين وردوا عرضاً في السنن وحكم عليهم النسائي بالترك فهم:

٤. إسماعيل بن مسلم : قال النسائي: إسماعيل بن مسلم: متروك الحديث[١٨٤].

---

(١٧٦) ينظر: الكامل(٥/٧٨).

(١٧٧) ينظر: الجرح والتعديل(٦/٣٦٣).

(١٧٨) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٣٠٢)، وميزان الاعتدال(٥/٢٠٩).

(١٧٩) المجروحين(٢/١٧٧).

(١٨٠) الكاشف(٢/٥٣).

(١٨١) ميزان الاعتدال(٥/٢٠٩).

(١٨٢) المقتنى في سرد الكنى(٢/١٢٠).

(١٨٣) تقريب التهذيب(١/٤٠٨).

(١٨٤)السنن الكبرى٢/ ٣٤٦ح رقم(٣٧٠٨).

قلت: إسماعيل بن مسلم الذي حكم عليه أنه متروك الحديث؛ لم يروِ له النَّسائي، وإنما ذكره للتفريق بينه وبين إسماعيل بن مسلم الآخر الذي روى له، فقد قال النَّسائي: إسماعيل بن مسلم ثلاثة: هذا أحدهم، وهو: لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم: شيخ يروي عن أبي الطفيل: لا بــأس بــه، وإســماعيل بن مسلم: يروي عن الزهري، والحسن: متروك الحديث(١٨٥)، وذكر النَّســائي هــذا الراوي في الضعفاء والمتروكين فقال: إسماعيل بن مسلم يروي عن الزهري متروك الحديث(١٨٦).

وقد سبق الحديث عن كلام النَّسائي عن ثلاثة اسمهم: إسماعيل بن مسلم، وذكرت أن الحــافظ ابــن حجــر ذكــر تســعة رواة باسم: إسماعيل بن مسلم، وهم: العبدي البصري، والمخزومــي المكي، والمكي البصري، والطائي، والسكوني، واليشكري، والكوفي، وابن أبي الفديك المدني، وابن يسار، ومنهم ثلاثة مكيين(١٨٧).

ورجحت أنّ الثلاثة المقصودين بكلام النَّسائي هم:

الأول هو: أبو محمد إسماعيل بن مسلم العبدي، البصري.

والثاني هو: إسماعيل بن مسلم المخزومي، مولاهم، المكي.

والثالث هو: إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري.

وتحــدثت عن الاثنين الأولين، فيما مضى(١٨٨)، أما الأخير: فهو: إسماعيل بن مسلم المكي، الذي يروي عن الحسن والزهري.

قلت: هو مجمع على تضعيفه وتَركِهِ، فقد قال البخاري: تركه يحيى وابن مهدي(١٨٩).

وقــال الجوزجانــي: "واهــي الحــديث جــدا، قال علي: أجمع أصحابنا على ترك حديــثه"(١٩٠)، وســئل يحيى القطان عن إسماعيل بن مسلم المكي، فقال:" لم يزل مختلطا كان يحدثــنا بالحــديث الواحد على ثلاثة ضروب"(١٩١)، وقال ابن معين: "ليس بشيء"، وقال ابن المديني: "ضعيف لا يكتب حديثه"، وفي رواية أخرى: "لا أكتب حديثه"(١٩٢).

وذكره ابن أبي حاتم، فقال: إسماعيل بن مسلم المكى العبدي ويقال البصري(١٩٣).

---

(١٨٥)السنن الكبرى٢/ ٣٤٦ح رقم(٣٧٠٨).

(١٨٦)الضعفاء والمتروكين للنسائي(١٦/١)

(١٨٧) ينظر: تقريب التهذيب(١١٠/١).

(١٨٨)ينظر: المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الأول ص(١٣٠).

(١٨٩)التاريخ الكبير(٣٧٢/١)، وينظر: الكامل(٢٨٢/١).

(١٩٠)أحوال الرجال(١٤٩/١).

(١٩١)ينظر: الكامل(٢٨٢/١).

(١٩٢) ينظر: الجرح والتعديل(١٩٨/٢).

(١٩٣) المصدر السابق نفسه

قلــت: وهــذا هو الأول، لكن الكلام عنه يخصّ الثالث؛ الذي نحن بصدده؛ لأنه قال: روى عن الحسن والزهري وحماد وقتادة وأبي رجاء وعمارة بن القعقاع"[١٩٤]، فالأول لم يرو عن الحسن ولا عن الزهري.

ثــم تابع ابن أبي حاتم الحديث فنقل عن أحمد أنه قال: "منكر الحديث"، وعن أبيه أنه قــال: "ضــعيف الحديث مخلط... وإسماعيل هو ضعيف الحديث ليس بمتروك يكتب حديثه"، وعن أبي زرعة أنه قال: "ضعيف الحديث"[١٩٥].

وقــال ابــن حبان: "ضعيف"، ونقل بعض أقوال العلماء التي تدل على تضعيفه[١٩٦]، وقــال الذهبي: "ساقط الحديث متروك"[١٩٧]، وذكره ابن حجر في تهذيبه، وذكر أقوال العلماء فــيه، فــنقل تضــعيفه عــن الفلاس، وأحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والخطيب البغدادي، والحــاكم، وقال: "ذكره العقيلي، والساجي، والدولابي، وابن الجارود، وغيرهم في الضعفاء"، كما نقل عن النّسائي أنه قال عنه: "متروك الحديث"، وفي رواية أخرى: "ليس بثقة"، وعن أبي أحمد الحاكم، والبزار: "ليس بالقوي"، وقال-أيضاً-: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وعن ابن معين: "ليس بشيء، وعن ابن المديني: لا يكتب حديثه[١٩٨]، وقال عنه في التقريب: ضعيف الحديث"[١٩٩].

وخلاصة القول: أن هذا الراوي مجمع على ضعفه وتَركِهِ، وحُكم النّسائي عليه موافق لقول جمهور المحدثين من السلف والخلف.

٥. عــبد الله بن سلمة الأفطس : قال أبو عبد الرحمن: "حكي عن شعبة قال: سألت عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة، فقال: تعرف وتنكر، **قال أبو عبد الرحمن:** ...وعبد الله ابن سلمة الأفطس: "متروك الحديث"، **قال أبو عبد الرحمن:** "كان هذا الأفطس يطلب الحديث مع يحيى بن سعيد القطان، وكان من أسنانه[٢٠٠].

قلــت: هما اثنان: الأول: عبد الله بن سلمة المرادي تابعي من أهل الكوفة قيل: أدرك الجاهلية استدركه أبو موسى، ولعبد الله بن سلمة رواية عن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم

---

(١٩٤)ينظر: الجرح والتعديل(٢/١٩٨).
(١٩٥) الجرح والتعديل(٢/١٩٨).
(١٩٦) المجروحين(١/١٢٠).
(١٩٧)المغني في الضعفاء(١/٨٧).
(١٩٨) ينظر: تهذيب التهذيب(١/٢٨٩).
(١٩٩)تقريب التهذيب(١/١١٠).
(٢٠٠)السنن الكبرى٢/٣٠٦ح رقم(٣٥٤١)، وأسنانه: جمع سن، وهو العمر، والمعنى أنهما من طبقة عمرية واحدة.

وروى عــنه عمــرو بن مرة[٢٠١]، قال عنه شعبة: كان عبد الله بن سلمة قد كبر فكان يحدثنا فتعرف وتنكر"[٢٠٢]، وهو الذي روى عنه النَّسائي في السنن الكبرى.

والثانـــي: هو: عبد الله بن سلمة الأفطس البصري؛ لم يروِ عنه أحد من الستة، وإنما ذكره النَّسائي للتفريق بينه وبين المرادي الذي روى عنه.

قــال أحمــد، وأبو حاتم: "ترك الناس حديثه"[٢٠٣] وزاد أبو حاتم: "كان خبيث اللسان، فأنكر عليه يحيى، وعبد الرحمن فَتركا حديثه"[٢٠٤]، وقال مسلم، وعمرو بن علي، ويحيى بن ســعيد القطان: "متروك الحديث"[٢٠٥]، وقال يحيى-في رواية أخرى-: "ليس بثقة"[٢٠٦]، وقال علــي ابــن المدنيي: "ذهب حديثه"[٢٠٧]، وقال ابن عدي: "وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[٢٠٨]، وقال ابن حبان: "كان سيء الحفظ، فاحش الخطأ، كثير الوهم، تركه أحمد، ويحيى"[٢٠٩]، وقال الدارقطني: "ضعيف"[٢١٠]، وقال الذهبي: "تركوه"[٢١١].

وخلاصــة القــول: أن الأفطــس، مجمع على تركه، وقول النَّسائي موافق لجمهور المحدثين من الخلف والسلف، ولم يروِ له النَّسائي، وإنما ذكره دفعاً للإشكال المتوهم بين شبيهه بالاسم وبينه.

٦.**عــبد الوهاب بن مجاهد**[٢١٢]: قال أبو عبد الرحمن: "متروك الحديث" [٢١٣]، وهذا الــراوي لم يروِ له النَّسائي، وإنما جاء الحديث عنه عرضاً، في سياق كلام نقله النَّسائي عن جابر بن زيد في مجموعة من الرواة، كان الحديث عن أولهم: "**يعقوب بن عطاء**"، وهو الذي يَهُــمُّ النَّسائي؛ لورود ذكره في رجال إسناد الحديث، إلا أن النَّسائي نقل الكلام بطوله، لما فيه مــن فائدة، فقال: "يعقوب بن عطاء بن أبي رباح: ضعيف، **وعبد الوهاب بن مجاهد: متروك**

---

(٢٠١)ينظــر : ابــن حجــر: أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، الإصابة، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.(٩١/٥).

(٢٠٢)ينظر: تاريخ بغداد(٤٦٠/٤).

(٢٠٣)التاريخ الكبير(١٠٠/٥)، والجرح والتعديل(٦٩/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٢٥/٢).

(٢٠٤)ينظر: الجرح والتعديل(٦٩/٥).

(٢٠٥)ينظر: الكنى والأسماء لمسلم(٥٢١/١)، الكامل(١٩٦/٤).

(٢٠٦)ينظر: الكامل(١٩٦/٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٢٥/٢)، والميزان (١١١/٤).

(٢٠٧)ينظر: الجرح والتعديل(٦٩/٥).

(٢٠٨) الكامل(١٩٦/٤).

(٢٠٩)ينظر: المجروحين(٢٠/٢).

(٢١٠)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٢٥/٢).

(٢١١)ينظر: المغني في الضعفاء(٣٤١/١).

(٢١٢)عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي مولى عبد الله بن السائب المخزومي. تهذيب الكمال (٥١٦/١٨-٥١٧).

(٢١٣)السنن الكبرى٤١/٦ح رقم(٩٩٦٩) .

الحديث، وعبد الله بن طاوس: ثقة مأمون، وعبد الله بن سعيد بن جبير: ثقة مأمون، وعكرمة مولى بن عباس: ثقة من أعلم الناس، قاله عمرو بن دينار عن جابر بن زيد(٢١٤).

فالحكم عليه ليس للنسائي، وإنما لجابر بن زيد، ولكنَّ نَقْلَهُ للكلام بطوله على هذا النحو، يدل على أنه وافق عليه، وارتضاه، بل إن النّسائي نفسه حكم عليه في موضع آخر بالترك، فقد ذكره في كتابه:"الضعفاء والمتروكين"، وقال: "متروك الحديث"(٢١٥)، ونقله عنه كثير من العلماء(٢١٦)، كما نُقل عن النّسائي أنه قال عنه: " ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"(٢١٧).

وعبد الوهاب بن مجاهد مجمع على ضعفه، وتَركِهِ، وكان يحدث بما لم يسمع، ويجيب عن كل ما يُسأل عنه، دون أن يحفظ، بل إن الثوري كان يرميه بالكذب(٢١٨).

وقال عنه يحيى بن معين، وأحمد: "ليس بشيء"(٢١٩)، وفي رواية أخرى لابن معين قال: "ضعيف"(٢٢٠)، وفي رواية ثالثة: "ليس يكتب حديثه"(٢٢١)، وقال أحمد-في رواية أخرى-، وأبو حاتم، والدارقطني: "ضعيف"، زاد أحمد وأبو حاتم: " في الحديث"(٢٢٢).

وقال وكيع بن الجراح، وأحمد بن حنبل، والبخاري ، والحاكم، وابن حبان: " يقولون: إن عبد الوهاب بن مجاهد لم يسمع من أبيه"(٢٢٣)، وزاد ابن حبان: "كان يروي عن أبيه ولم يره، ويجيب في كل ما يسأل وإن لم يحفظ؛ فاستحق الترك"(٢٢٤)، وقال ابن عدي: " ...وعامة ما يرويه لا يتابع عليه(٢٢٥)، وقال الحاكم: "روى أحاديث موضوعة"، وفي رواية أخرى: "كان يدلس عن شيوخ ما سمع منهم قط"(٢٢٦)، وقال الأزدي: "لا تحل الرواية عنه"(٢٢٧).

---

(٢١٤)السنن الكبرى(٦/٤١) .

(٢١٥)(١/٦٨) .

(٢١٦)ينظر: المغني في الضعفاء(٢/٤١٣)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٥٨).

(٢١٧) ينظر: تهذيب الكمال (١٨/٥١٦-٥١٧)، وتهذيب التهذيب(٦/٤٠٠).

(٢١٨) ينظر: الجرح والتعديل(٦/٦٩)، والمجروحين(٢/١٤٦).

(٢١٩) ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٣/١١٥)، والكامل(٥/٢٩٤)الجرح والتعديل(٦/٦٩)، والمجروحين(٢/١٤٦).

(٢٢٠) ينظر: الكامل(٥/٢٩٤)، و الجرح والتعديل(٦/٦٩)، والمجروحين(٢/١٤٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٥٨)، وتهذيب الكمال (١٨/٥١٧).

(٢٢١) ينظر: الكامل(٥/٢٩٤)، وميزان الاعتدال(٤/٤٣٦).

(٢٢٢) ينظر: بحر الدم(١/٢٨٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٥٨)، وتهذيب الكمال (١٨/٥١٧).

(٢٢٣) ينظر: التاريخ الكبير(٦/٩٨)، الجرح والتعديل(٦/٦٩)، والمجروحين(٢/١٤٦)، وميزان الاعتدال(٤/٤٣٦)، وطبقات المدلسين(١/٥٥).

(٢٢٤) ينظر: المجروحين(٢/١٤٦).

(٢٢٥) ينظر: الكامل(٥/٢٩٤).

(٢٢٦) ينظر: طبقات المدلسين(١/٥٥).

(٢٢٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٥٨).

ونقـل بعض العلماء عن ابن الجوزي أنه قال:" أجمعوا على ترك حديثه"[٢٢٨]، وقال العلائي: " أحد الضعفاء"[٢٢٩]، وقال ابن حجر: "متروك وقد كذبه الثوري"[٢٣٠].

قلت: وهكذا فإن حكم النّسائي على هذا الراوي المحكي عنه، والمنقول عن غيره كان صائباً ومحققاً، وهو موافق لقول جمهور العلماء من الخلف والسلف.

وهناك راوٍ سابع حكم عليه النسائي بالترك، لكنه لم يفصح عن اسمه، ولم يرو له، وإنما أشار له عرضاً، فقد بعد روى حديث: "أنّ النبيﷺقضى باليمين مع الشاهد" من طريق : محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن بن عباس، ثم قال: ورواه إنسان ضعيف فقال عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي مرسل، وهو متروك الحديث ولا يحكم بالضعفاء على الثقات[٢٣١].

ولم أعرف من يقصد بقوله متروك الحديث؛ لأن عمرو بن دينار، ومحمد بن علي بن الحسين: ثقتان[٢٣٢]، ولعله أراد بـــ: "متروك الحديث"؛ الرجل الضعيف؛ ولأنه لم يرو له لم يهتم ببيان اسمه، والله أعلم

• • •

المطلب الخامس: الكذب:

الكـــذب لغـــة: نقيض الصدق، كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً، وكِذْباً و كِذْبَةً وكَذِبَةً...ورجلٌ كاذِبٌ وكَذَّابٌ و تِكْذَّاب وكَذُوبٌ و كَذُوبَةٌ و كُذَبَةٌ[٢٣٣].

قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾[٢٣٤]، والكذب نوعان:

الأول: الكذب في حديث الناس.

الثاني: الكذب على النبيﷺ.

وكـــلا النوعـــين محرّمٌ، لكن الكذب على النبيﷺ أشد تحريماً من الكذب في حديث الـــناس، وقـــد حـــذر النبيﷺمن الكذب عليه فقال: " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ"[٢٣٥]،ولذلك يقبل حديث التائب من النوع الأول، ولا يقبل حديث التائب من النوع الثاني.

---

(٢٢٨) ينظر: وتهذيب التهذيب(٦/٤٠٠)ولم أجد كلام ابن الجوزي في كتبه، ولعله تقصير مني واجتهاد من ابن حجر.

(٢٢٩)جامع التحصيل في أحكام المراسيل(١/٢٣١) .

(٢٣٠) تقريب التهذيب(١/٣٦٨).

(٢٣١) السنن الكبرى(٣/٤٩٠)ح(٦٠١٢).

(٢٣٢) ينظر: تهذيب الكمال(٢٦/١٤٠و٤/٣٠٥)، وتقريب التهذيب(١/٤٢١و٤٩٧).

(٢٣٣) ينظر: لسان العرب(١/٧٠٤).

(٢٣٤) سورة النبأ، آية(٢٨).

(٢٣٥) أخـــرجه الـــبخاري فـــي كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبيﷺ برقم(١١٠)، وكتاب الأدب باب من سمى بأسماء الأنبياء برقم(٦١٩٧)، ومسلم في المقدمة ١/١٠ ح رقم(٣) كلاهما من طريق .

قال ابن الصلاح: "التائب من الكذب في حديث الناس، تقبل روايته، أما التائب من الكذب متعمداً في حديث النبيﷺ فلا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته"[٢٣٦].

ونقل عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال: "من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه"[٢٣٧].

ولم يحكم الإمام النَّسائي على أحدٍ من رواة السنن الكبرى بالكذب إلا على رجل واحد، ونقل الكلام فيه عن غيره، لكنّ سياق كلامه يشير إلى أنه يَتَبَنَّى هذا الحكم ويرتضيه؛ لأنه جاء به لِيَرُدَّ الحديث.

ففي باب الرخصة للصائم المتطوع أن يفطر وذكر اختلاف الناقلين لحديث أم هانئ في ذلك، ختم الباب بذكر طائفة من الأحاديث من طريق سماك بن حرب، ثم تكلم عليها بالجملة، ومن جملة ما قال:"...**وأبو صالح هذا اسمه: باذان، وقيل: باذام**[٢٣٨]؛ وهو مولى أم هانئ، وهو الذي يروي عنه الكلبي، قال ابن عيينة: عن محمد بن قيس، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: كنا نسمي أبا صالح: "دُزوزن"[٢٣٩]، وهو بالفارسية: "كذّاب" [٢٤٠].

ونقل بعض العلماء عن النَّسائي أنه قال عنه: ليس بثقة[٢٤١]،

لكن الذهبي قال: وصوابه ليس بقوي؛ النَّسائي لا يقول ليس بثقة في رجل مخرج في كتابه[٢٤٢]، ونقل ابن عدي عن النَّسائي أنه قال: كوفي ضعيف[٢٤٣]،

قلت: وثقه العجلي[٢٤٤]، وضعفه البخاري[٢٤٥]، وقال يحيى بن معين ليس به بأس،

---

(٢٣٦) مقدمة ابن الصلاح(٦٧/١) بتصرف يسير.

(٢٣٧) المصدر السابق نفسه(٦٨/١).

(٢٣٨) اختلف في اسمه فقال أحمد بن حنبل باذام وهو مولى أم هاني رضي الله عنها، وأما وكيع وأبو نعيم، فقال أحدهما : باذام، وقال الآخر: باذان. ينظر: تاريخ أسماء الثقات(٤٧/١)

(٢٣٩) هذه الكلمة وردت بألفاظ مختلفة، فذكرها البخاري بلفظ: "دروغزن" (التاريخ الكبير١٤٤/٢) وابن عدي بلفظ: "دروزن"(الكامل٦٩/٢)والعقيلي بلفظ: "در وغزن"، وأقرب هذه اللفاظ إلى الصواب: ما ذكره البخاري، فقد تتبعت هذه الألفاظ في معاجم اللغة، فوجدت أن اللفظ الصحيح هو: (دروغ زن) ومعناه: كاذب؛ اسم الفاعل من الكذب(دروغ زننده)، والألفاظ الباقية تصحفت عن الكلمة الأصلية. ينظر: دكتر محمد معين، فرنيك فارسي، ستاد دانشكاه تهران، مؤسسة انتشارات أمير كبير،جاب: دهم١٣٧٥شمس، ط١٠، جلد دوم(ص١٥١٧).

(٢٤٠)السنن الكبرى٢/ ٢٥١-٢٥٢ح رقم(٣٣٠٩).

(٢٤١)ينظر: تهذيب الكمال(٧/٤)، وسير أعلام النبلاء(٣٧/٥).

(٢٤٢)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٨/٥) بتصرف.

(٢٤٣)ينظر: الكامل(٧٠/٢).

(٢٤٤)ينظر: معرفة الثقات(٢٤٢/١)، و(٤٠٨/٢)

(٢٤٥)ينظر: ميزان الاعتدال(٣/٢)، والمغني في الضعفاء(١٠٠/١).

وإذا حدّث فليس بشيء[٢٤٦]؛ ومعنى كلام ابن معين أنه إذا تكلم في التفسير فلا بأس به، وإذا تكلم في الحديث فليس بشيء؛ لأن أكثر رواياته في التفسير، وليس له من الحديث إلا القليل، فقد روي عن أبي حاتم أنه قال: "لا يحتج به عامة ما عنده تفسير"[٢٤٧].

وروى ابـن عـدي بسنده عن سفيان بن عيينة قال: "قال لي أبو صالح: كل شيء حدثتك فهو كذب"، وفي رواية أخرى قال لي أبو صالح: "انظر كل شيء رويته عني عن ابن عباس فلا ترووه"[٢٤٨]، وفي رواية ثالثة قال: "سألت عمرو بن دينار عن أبي صالح فقال: "لا أعرفه"[٢٤٩]. وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه تفسير، والمسند من هذا التفسير قليل، ولم يتابعه عليه أهل التفسير، ولم أعلم أحدا من المتقدمين رضيه"[٢٥٠].

وقال اسماعيل بن أبي خالد: "كان أبو صالح يكذب فما سألته عن شيء إلا فسره لي، وروى ابـن إدريـس عن الأعمش قال كنا نأتي مجاهدا فنمر على أبي صالح وعنده بضعة عشـر غلامـا مـا نـرى أن عنده شيئا"[٢٥١]، وقال يحيى القطان: لم أر أحدا من أصحابنا تـركه[٢٥٢]، وفـي رواية أخرى قال: "لم أجد من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة، ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان[٢٥٣]، وقال أحمد: "كان ابن مهدي ترك حديث أبي صالح"[٢٥٤].

وقـال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، ومرة أخرى قال: "صالح الحديث"[٢٥٥]، وقال الذهبي: ليّن، وذكره في كتابه: من تكلم فيه وهو موثق، وقال في موضع آخر: ترك ابن مهدي حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢٥٦]، وقال يحيى القطان: لم أرَ أحداً من أصحابنا تركه[٢٥٧]، وقال ابن حجر: ضعيف يرسل[٢٥٨].

---

(٢٤٦)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٧/٥)، وتهذيب التهذيب(٣٦٤/١).
(٢٤٧)ينظر: الكاشف(٦٨/٢).
(٢٤٨)ينظر: الكامل(٦٩/٢).
(٢٤٩)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(١٦٥/١).
(٢٥٠)الكامل(٧٠/٢) بتصرف.
(٢٥١)ميزان الإعتدال(٣/٢).
(٢٥٢)ينظر: تهذيب الكمال(٧/٤)
(٢٥٣)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(٤٧/١).
(٢٥٤) ينظر: تهذيب الكمال(٧/٤).
(٢٥٥)ينظر: الجرح والتعديل(٤٣١/٢).
(٢٥٦)ينظر: المقتنى في سرد الكنى(٣١١/١)، ومن تكلم فيه وهو موثق(٥٢/١)، المغني في الضعفاء(٧٩١/٢).
(٢٥٧)ينظر: الكامل(٦٩/٢)، والمغني في الضعفاء(٧٩١/٢).
(٢٥٨)ينظر: تقريب التهذيب(١٢٠/١).

قلـــت: هو كذاب باعترافه لسفيان بن عيينة[٢٥٩]، ورواية النَّسائي له لم تكن للاحتجاج بــــه، بـــل لبيان علل الروايات التي أُسقِطَ منها قصداً، أو سهواً؛ فهو لم يسكت عليه بل ذكره لغايـــات ثـــلاث: الأولـــى: بيان حاله، والثانية: التفريق بينه وبين سَمَيِّه: أبو صالح السمان، والثالثة: بيان أنّ حديث جعدة عن أم هانئ؛ صوابه: جعدة عن أبي صالح عن أم هانئ.

أما توثيق العجلي له؛ فلا يعتدّ به إذا انفرد، فقد ذكر المعلمي أنه تتبع توثيق العجلي فـــبان له أنه نحو من ابن حبان[٢٦٠]، ولعل الذين نسبوه إلى الصلاح قصدوا حاله في التفسير؛ لأن ابـــن معـــين قـــال: ليس به بأس، وإذا حدّث فليس بشيء[٢٦١]، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه تفسير، والمسند من هذا التفسير قليل،"[٢٦٢].

أو لعل الذين وثقوه خلطوا بينه وبين أبي صالح آخر، فقد قال المزي: أبو صالح رجل مـــن همدان عن عبد الله بن زرير عن علي في تحريم الذهب والحرير، وعنه عبد العزيز بن أبـــي الصـــعبة، هكـــذا وقع في بعض النسخ المتأخرة من النَّسائي، وهو خطأ، وفي الأصول القديمة: أبو افلح وهو الصواب[٢٦٣].

وهـــذا يفسر قول الذهبي عندما نقل قول النَّسائي في أبي صالح: "ليس بثقة" استغرب هذا وقال: " وصوابه ليس بقوي؛ النَّسائي لا يقول ليس بثقة في رجل مخرج في كتابه[٢٦٤].

قلـــت: لـــم يخرج له النَّسائي احتجاجاً، لكن إن قصد الرواية التي أشار إليها المزي؛ فالكلام موجه، وصواب هذه الرواية: "أبو أفلح"، وهي كذلك في النسخة التي اعتمدتها.

---

(٢٥٩)ينظر: الكامل(٦٩/٢).

(٢٦٠)ينظر: هامش الفوائد المجموعة(ص٢٢).

(٢٦١)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٧/٥)، وتهذيب التهذيب(٣٦٤/١).

(٢٦٢)الكامل(٧٠/٢) بتصرف.

(٢٦٣) ينظر: تهذيب الكمال(٤٢٣/٣٣)وينظر الحديث المشار إليه في سنن النَّسائي٤٣٧/٥ح رقم(٩٤٤٨).

(٢٦٤)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٨/٥) بتصرف.

المبحث الثاني

الحكم على الراوي بالجهالة

• • •

المطلب الأول: تعريف الجهالة وحكم رواية المجاهيل:

• • •

أولاً: الـجَهل في اللغة: مادة الجيم والهاء واللام تدور في اللغة حول أصلين:أحدهما الجهل: "نَقيض العِلْم،والثاني: الخفة: خلاف الطمأنينة؛ فالجهل: شيء غير معلوم الوصف، أو غير معلوم الحقيقة(٢٦٥).

وأما المجهول عند المحدثين فقد عرّفه الخطيب البغدادي بقوله: " هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد "(٢٦٦).

ثانياً: أسباب الجهالة: الجهالة بالراوي ناتجة إما عن كثرة نعوت الراوي، فيذكر بما لم يعرف به فلا يتضح أمره، وإما لقلة الرواية عنه فلا يشتهر أمره ولا يعرف.

قال الحافظ ابن حجر: "الجهالة بالراوي ...سببها أمران: أحدهما: أن الراوي قد تكثر نعـوته؛ من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظنّ أنه آخر فتحصل الجهالة بحاله، وصنفوا فيه –أي هـذا النوع–الموضّح لأوهام الجمع والتفريق، وأجاد فيه الخطيب، وسبقه عبد الغني بن سعيد المصري...، والأمر الثاني: أن الراوي قد يكون مقلا من الحديث، فلا يكثر الأخذ عنه وقـد صـنفوا فيه الوحدان وهو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ ولو سمي، فممن جمعه: مسلم والحسن ابن سفيان، وغيرهما، أولا يُسمّى الراوي اختصاراً من الراوي كقوله: أخبرني فلان، أو شـيخ، أو رجل، أو بعضهم و صنفوا فيه المبهمات ولا يقبل حديث المبهم ما لم يُسمّ؛ لأن شرط قبول الخبر: عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف عدالته؟ ...فإن سُمّي الـراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يـوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك أو إن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور"(٢٦٧).

---

(٢٦٥)ينظـر: ابـن فـارس: أبو الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.(٤٨٩/١)، وينظر: لسان العرب(١٢٩/١١).

(٢٦٦)الكفاية في علم الرواية(٨٨/١).

(٢٦٧) ابـن حجـر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تعليق: إسحاق زعرور، مكتبة ابن تيمية، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى١٩٩٠م.(ص٤٧).

ثالثاً: أقسام الجهالة: تباينت أقوال العلماء في أقسام الجهالة؛ "فقد قسم ابن القطان المجهول إلى قسمين: مجهول الحال والمستور، وجعل مجهول الحال مَنْ روى عنه واحد، والمستور من روى عنه اثنان فأكثر، وهذا التقسيم انفرد به ولم يوافقه عليه غيره، والذي اشتهر في كتب علوم الحديث تقسيم ابن الصلاح الذي جعل المجهول ثلاثة أقسام، ثم ضم ابن دقيق العيد، والذهبي، والحافظ ابن حجر هذه الأقسام في قسمين هما: مجهول العين، ومجهول الحال وهو المستور؛ فمجهول الحال عند ابن القطان هو مجهول العين عند غيره[٢٦٨].

أما تقسيم ابن الصلاح للمجهول فهو كالآتي:

الأول: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً[٢٦٩].

الثاني: مجهول العدالة الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وأطلق عليه بعضهم" المستور"

الثالث: مجهول العين[٢٧٠].

إلا أن الفريق الثاني، ومنهم الحافظ ابن حجر، قسّموا الجهالة إلى قسمين:

الأول: مجهول الحال، أو المستور: وهو من عرف اسمه، وروى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق.

الثاني: مجهول العين، وهو من عرف اسمه، وانفرد واحد بالرواية عنه. [٢٧١].

وفي حقيقة الأمر؛ ليس هناك كبير فرق بين المستور ومجهول الحال حسب تعريف جمهور العلماء للمجهول[٢٧٢].

رابعاً: حكم رواية المجهول[٢٧٣]:

١. مجهول الحال: وهو على ضربين:

أ. مجهول العدالة ظاهراً وباطناً: "ذهب جمهور العلماء إلى عدم قبول روايته، وقال أبو حنيفة: تقبل روايته اكتفاء بسلامته من التفسيق ظاهراً.

---

(٢٦٨)ينظر: قاسم محمد غنام، وأحمد عبد الله أحمد، المجهول عند الإمام ابن المديني، بحث محكم، منشور في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد العاشر، العدد الأول، نيسان٢٠٠٤م.(ص٣٦١).

(٢٦٩) العدالة الظاهرة: أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً، والعدالة الباطنة: سلامة الراوي من أسباب الفسق، وخوارم المروءة. ينظر: بازمول: محمد بن عمر ، الإضافة، دار الهجرة، مكة المكرمة-السعودية، بدون طبعة(ص١٠٢).

(٢٧٠)ينظرتقسيمات الجهالة في: مقدمة ابن الصلاح(١/٦٥-٦٦)، والمنهل الروي لابن جماعه(١/٦٦).

(٢٧١)ينظر: ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مراجعة وتقديم: محمد عوض، وتعليق: محمد الصباغ، مكتبة الغزالي، دمشق-سوريا، الطبعة الثانية١٩٩٠م.(ص١٠٠).

(٢٧٢)ينظر: الحمش: عداب محمود، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل،دار حسان، ودار الأماني للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، الطبعة الثانية١٩٨٧م.(ص١٨٥).

(٢٧٣)ينظر: مقدمة ابن الصلاح(١/٦٥)، والشوكاني: محمد بن علي بن محمد(ت١٢٥٠)، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت-لبنان١٩٩٢م.(١/١٠٠-١٠١).

ب. مجهــول العدالـــة باطناً وهو عدل في الظاهر: "فهذا يحتج بروايته بعض من ردّ روايـــة الأول، وهو قول بعض الشافعية، ومنهم: سليم بن أيوب الرازي، وقال ابن الصلاح: يشـــبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم"(٢٧٤).

٢. مجهول العين: ذهب جمهور أهل العلم إلى عدم قبول روايته، ولم يخالف في ذلك إلا من لم يشترط في الراوي إلا الإسلام، وقال ابن عبد البر: إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل؛ كابن مهدي، وابن معين، ويحيى القطان، فإنه تنتفي وترتفع عنه الجهالة العينـــية، وإلا فلا، وقال ابو الحسين ابن القطان: إن زكّاه أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل مع روايـــته عنه، وعمله بما رواه قُبِلَ وإلا فلا، وهذا هو ظاهر تصرف ابن حبان في ثقاته فإنه يحكم برفع الجهالة برواية واحدة، وحكي ذلك عن النَّسائي أيضا(٢٧٥).

• • •

المطلب الثاني: المجهول عند الإمام النَّسائي.

يـــبدو لـــي أن المجهول عند الإمام النَّسائي هو قسم واحد، إذ لم تكن أقسام المجهول معروفة في زمانه، ولا يجوز أن ننسب له تقسيماً حصل بعد وفاته بقرون.

فأول من عرّف المجهول اصطلاحاً-فيما أعلم- هو: الخطيب البغدادي، ومع ذلك فلم يذكر أقساماً للمجهول، بل إن هذه التقسيمات جاءت بعد الخطيب.

ولـــم يستعمل النَّسائي لفظ: " مجهول" سوى أربع مرات في السنن الكبرى كلها(٢٧٦)، لكنه استعمل بعض الألفاظ التي تدل على التجهيل، مثل: "لا أعرفه، أو "لا أدري من هو"، أو "ليس بالمشهور، أو ليس بهذه الشهرة"، أو لا علم لي به" أو "لم أقف عليه" ، ونحو ذلك.

وقـــد قام الدكتور الطوالبة بحصر الرواة المجهولين في السنن الكبرى، والألفاظ التي اســـتعملها النَّسائي في التجهيل، وخلص إلى أنّ النَّسائي يُطلق مصطلح المجهول على مَنْ لا تُعرف حاله أو عينه عموماً، وعلى مَنْ لم يُعرف بإسناد معين، لكنه لم يتعرض لأقسام الجهالة عند النَّسائي والألفاظ التي تدل على كل منها(٢٧٧).

كمـــا قام الدكتور قاسم علي سعد بدراسة مماثلة على نطاق أوسع، واستعرض أقوال النَّســـائي في السنن الكبرى، وفي كتب الجرح والتعديل المعتمدة الأخرى، وحاول تحديد منهج

---

(٢٧٤)ينظر: مقدمة ابن الصلاح(٦٦/١).

(٢٧٥)ينظر: إرشاد الفحول (١٠٠/١).

(٢٧٦)ينظر: السنن الكبرى(٢٢١/٢)، و(٣١٩/٥)، و(٣٧/٦)، و(٩٤/٦).

(٢٧٧)الطوالبة: محمد عبد الرحمن، المجهول عند النَّسائي في السنن الكبرى، منشور في في مجلة أبحاث اليرموك، المجلد١٤، العدد٢/١٩٩٨م.(ص١٦٦)، وانظر: منهج النَّسائي في الكلام على الرواة.له أيضاً.(ص١٧٨-١٧٩).

النَّسائي في التجهيل، ولخص النتيجة بقوله: "من اقتصر النَّسائي على ذكرهم فيمن لم يرو عنه إلا واحـــد، ومـــن أفرد فيهم إحدى العبارات التالية:"ليس بالمشهور"، و:ليس بمشهور"، وليس بـــذاك المشهور"؛ وعامة من أطلق فيهم عبارة:" مجهول"؛ وغالب الذين قال فيهم:"لا أعرفه"، هـــم مجهولو العين عنده، ويبدو أنه يستعمل العبارات التالية: "لا أدري ما هو"، و"لا علم لي بـــه"، و"ليس لي به علم" في مجهولي الحال. وليست رواية الرجل الواحد عن رجل مستلزمة لجهالة عينه عند النَّسائي؛ لأنه لا يتحرج عن توثيق من لم يرو عنه إلا واحد إذا تبينت له ثقته من خلال سبر حديثه"[٢٧٨].

قلت: وهذا الكلام فيه نظر، فلم أجد في السنن الكبرى ما ينطبق عليه وصف مجهول الحال بحسب الألفاظ التي حددها الدكتور قاسم علي سعد، سوى راوية واحدة هي: "قرصافة".

قال أبو عبد الرحمن : "وقرصافة هذه لا ندري من هي"[٢٧٩].

وبتتبع أقوال علماء الجرح والتعديل في قرصافة، وجدت أن وصف مجهول العين ألصق بها من مجهول الحال.

فهي لم تروِ إلا رواية واحدة عن عائشة –رضي الله عنها–، ولم يروِ عنها سوى سماك بن حرب، ولم يوثقها أحد[٢٨٠]، ومعظم العلماء نقلوا قول النَّسائي فيها: "لا ندري من هي" [٢٨١]، وقول الإمام أحمد: "لا تعرف، وخبرها منكر" [٢٨٢]، وقال ابن حزم: مجهولة[٢٨٣].

وقال الذهبي:"تفرد عنها سماك بن حرب"[٢٨٤]، وقال ابن حجر: "لا يعرف حالها"[٢٨٥].

وهذا يتعارض مع ما ذهب إليه الدكتور قاسم، ويؤيد ما ذهبت إليه من أن المجهول عند النَّسائي قسم واحد فقط؛ إذ لم تكن تقسيمات المجهول المتعارف عليها، معروفة في زمن النَّسائي، لكني وجدت الدكتور الطوالبة قد سبقني إلى هذه النتيجة في بحثه الموسوم بـــ: المجهول عند النَّسائي في السنن الكبرى، وذهب إلى أن النَّسائي يطلق المجهول على من لم تعرف عينه أو حاله، أو من لم يعرف بإسناد معين[٢٨٦]، ويعلم الله أني توصلت إلى ذلك

---

(٢٧٨)منهج أبي عبد الرحمن النَّسائي في الجرح والتعديل(١٨٥٨/٤).

(٢٧٩)السنن الكبرى٢٣٢/٣ح رقم(٥١٨٩).

(٢٨٠)ينظر: المنفردات والوحدان(١٤٥/١).

(٢٨١)ينظر: تهذيب الكمال(٢٧٢/٣٥)، وتهذيب التهذيب(٤٧٣/١٢)وميزان الاعتدال (٤٧٣/٧).

(٢٨٢)ينظر: بحر الدم(٥١٢/١)، وميزان الاعتدال (٤٦٩/٥)، ولسان الميزان(٤٧٢/٤).

(٢٨٣)ابـــن حـــزم: علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الافاق الجديدة، بيروت–لبنان، بدون طبعة أو سنة نشر.(٤٨٦/٧).

(٢٨٤)ينظر: ميزان الاعتدال (٤٧٣/٧).

(٢٨٥)ينظر: لسان الميزان (٥٢٨/٧)، وتقريب التهذيب(٧٥٢/١).

(٢٨٦)انظر خاتمة البحث (ص١٨٤).

وناقشت الدكتور قاسم في هذه المسألة قبل أن أعرف رأي الدكتور طوالبة، لكن لا بد من أن ينسب الفضل إلى أهله فقد توصل الدكتور طوالبة إلى هذه النتيجة قبلي بأكثر من سبع سنوات.

* * *

المطلب الثالث: الرواة الذين حكم عليهم النّسائي بالجهالة صراحة بلفظ "مجهول" مطلقاً أو مقيداً بلفظ آخر:

١. إسماعيل بن عبد الله(٢٨٧): قال أبو عبد الرحمن: رجل مجهول لا نعرفه(٢٨٨).

قلت: ذكره ابن حبان في الثقات(٢٨٩)، ووثقه الذهبي(٢٩٠)، ونقل الحافظ ابن حجر عن أبي علي النيسابوري قوله: "شيخ بصري صدوق"، وعن الأزدي قوله: "ذاهب الحديث"(٢٩١)، وقال عنه في التقريب: "صدوق"(٢٩٢).

وروى إسماعيل بن عبد الله عن: خالد الحذاء، وعبد الله بن عون، وعبد الرحمن بن العيزار، وعبيد بن مهاجر، ويونس بن عبيد، وروى عنه: أشهل بن حاتم، وعبد الرزاق بن همام-الصنعاني-"(٢٩٣)، وبقية، وغيرهم(٢٩٤). فهو ليس بمجهول، فقد عُرفت عينه، وعُرف حاله، بل إن بعض العلماء وثقه، وإن كان النّسائي لم يعرفه، فقد عَرَفَهُ غيره، ولم أجد من طعن فيه غير الأزدي، وانتصر له الحافظ ابن حجر، ودافع عنه، فقال: أورد له-أي الأزدي-عن أبان، عن أنس، حديثا منكراً، فالحمل فيه على أبان(٢٩٥)، وقال في التقريب: "لم يصب الأزدي في تضعيفه(٢٩٦).

ولعل النّسائي لم يجزم بجهالة الراوي، فلم يطلق فيه لفظ الجهالة، بل قيّده بقوله: "لانعرفه" إذ لو قال فيه: "مجهول" مطلقاً، لكان هذا حكماً عاماً عليه بالجهالة، فاحتاط لنفسه بهذا القيد، وترك الباب مفتوحاً لغيره للبحث عن حال هذا الراوي (٢٩٧).

---

(٢٨٧) ابن الحارث البصري ابن بنت محمد بن سيرين ويقال بن أخيه. ينظر:(تهذيب الكمال٣/١١٣)، وقال حمزة بن محمد الكتاني: يشبه أن يكون إسماعيل هذا ابن بنت محمد بن سيرين، وقال غيره قيل: هو ابن أخت محمد بن سيرين. ينظر: ميزان الاعتدال(١/٣٩٤).

(٢٨٨)السنن الكبرى٢/٢٢١ح رقم(٣١٥٤).

(٢٨٩) الثقات(٨/١٩٠).

(٢٩٠) ينظر: الكاشف(١/٢٤٧).

(٢٩١) ينظر: تهذيب التهذيب(١/٢٦٨).

(٢٩٢) تقريب التهذيب(١/١٠٨).

(٢٩٣) ينظر: تهذيب الكمال(٣/١١٣).

(٢٩٤) ينظر: ميزان الاعتدال(١/٣٩٣).

(٢٩٥) ينظر: تهذيب التهذيب(١/٢٦٨).

(٢٩٦) تقريب التهذيب(١/١٠٨).

(٢٩٧) ينظر: المجهول عند النّسائي في السنن الكبرى للدكتور طوالبة(ص١٥٠).

وأنــا لا أتفــق مع الإمام النّسائي في هذا الموطن، فهو كما قال الحافظ ابن حجر: صدوق، ولا يندرج تحت أي نوع من أنواع الجهالة.

٢. **حصين بن عاصم**[٢٩٨]: قال أبو عبد الرحمن: "حصين بن عاصم: مجهول"[٢٩٩].

قلت: النّسائي قال: "حصين بن عاصم بن منصور الأسدي"، والباقون قالوا حصين ابــن منصـــور، والمزي عندما أشار إلى الحديث الذي أخرجه النّسائي قال:" عن حصين عن عاصم ابن منصور الأسدي، بدلاً من حصين بن عاصم[٣٠٠].

والذهبـــي ذكـــر الاثنين، فقال عن حصين بن منصور: تابعي مجهول، وقال عن عاصم بن منصور: "لا يدرى من هو"[٣٠١].

وقـــال ابن حجر في ترجمة حصين بن منصور: قرأت بخط الذهبي: "لا يُدرى من هـــو"[٣٠٢]، ولعل هذا وهمٌ، فالذي قال فيه الذهبي: "لا يدرى من هو"؛ هو عاصم بن منصور، وليس حصين كما قال ابن حجر.

وعلى فرض أن حصين بن عاصم بن منصور؛ هو نفسه حصين بن منصور، فهل عاصم بن منصور، هو حصين نفسه-كذلك-؟.

ويذكـــر أنّ أغلب المصادر ذكرت الحديث على أنه من رواية حصين بن منصور، والمـــزي قال عن رواية حصين بن منصور أنها أشبه بالصواب، كما أن الدار قطني بعد أن ذكر اختلاف الروايات، روى الحديث من طريق حصين بن منصور[٣٠٣].

وحصـــين بـــن منصـــور ذكره ابن حبان في الثقات[٣٠٤]، وقال الحافظ ابن حجر: مقبول[٣٠٥]، وتعقبه صاحبا التقرير، فقالا: بل مجهول، ونقلا تجهيل النّسائي والذهبي له، وعدم توثيقه إلا من ابن حبان[٣٠٦].

---

(٢٩٨)هو: حصين بن منصور بن حيّان بن حصين الأسدي الكوفي أخو إسحاق بن منصور الأسدي، وابن أخي جرير ابن حيان الأسدي، وجده أبو الهياج الأسدي من أصحاب علي ﷺ.ينظر (تهذيب الكمال٦/٥٣٤).

(٢٩٩)السنن الكبرى٦/٣٧ح رقم(٩٩٥٤).

(٣٠٠)ينظر: تهذيب الكمال(٦/٥٤٥).

(٣٠١) ينظر: المغني: (١/١٧٨).

(٣٠٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٢/٢٣٦).

(٣٠٣)ينظر: علل الدار قطني(٦/٤٦).

(٣٠٤)الثقات(٣/٢٠٨).

(٣٠٥)ينظر: تقريب التهذيب(١/١٧١).

(٣٠٦) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١/٢٩٩).

وهــو شــيخ المحاربــي[٣٠٧]، روى حديثاً واحداً عن عبد الله بن أبي حسين[٣٠٨]، واخـتلف فيه على ابن أبي حسين[٣٠٩]، ولم يرو عنه غير المحاربي واختلف على المحاربي في الحديث الذي رواه عنه[٣١٠].

فأمــا ذِكْــرُ ابــن حبان له في الثقات؛ لا يعني توثيقه؛ لأنه لم يرو له، ولم يوثقه، ومجرد إيراده في الثقات لا يلزم منه توثيقه.

وأما قول الحافظ ابن حجر: مقبول، فلعله مُسْتَنِدٌ إلى أنّ حديث حصين بن منصور ارتقى بمتابعاته وشواهده، إلى مرتبة الحسن لغيره، كما أنّ الحمل فيه ليس عليه، لأن الحديث رُوِيَ من طرق مختلفة ذكرها الدار قطني في علله، ثم نسب الاضطراب في روايات الحديث إلى حوشب، ولم يتهم حصيناً بشيء[٣١١].

يضاف إلى ذلك رواية الطبراني عن عاصم بن منصور مقروناً بغيره[٣١٢]،

---

(٣٠٧)هو:عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي أبو محمد الكوفي، مات سنة١٩٥هـ.(تقريب التهذيب١/١٧١).

(٣٠٨)ينظــر: التاريخ الكبير(٣/١٠)، الجرح والتعديل(٣/١٩٧)، والثقات(٨/٢٠٨)، وتهذيب الكمال(٦٥٤٤)، وميزان الاعتدال(٢/٣١٤)، وتهذيب التهذيب(٢/٣٣٦)

(٣٠٩)ينظر: علل الدار قطني(٦/٤٤-٤٦)

(٣١٠)الجرح والتعديل(٣/١٩٧)، والثقات(٨/٢٠٨)، وتهذيب التهذيب(٢/٣٣٦).

(٣١١)سـئل الـدار قطنــي عن هذا الحديث فقال:" يرويه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين واختلف عنه؛ فرواه المحاربي، عن حصين بن منصور الأسدي، عن بن أبي حسين، عن شهر، عن ابن غنم، عن معاذ، وخالفه زيد بن أبي أنيسة، فرواه عن بن أبي حسين، عن شهر، عن ابن غنم، عن أبي ذر، وخالفه محمد بن جحادة، فرواه عن بن أبي حسين، عن شهر، عن ابن غنم، عن أبي هريرة، قال ذلك عبد العزيز بن الحصين، عن ابن جحادة، وخالفه زهير بن معاوية، فرواه عن بن جحادة، عن ابن أبي حسين، عن شهر، عن ابن غنم مرسلا، وكذلك قال معقــل بن عبيد: عن ابن أبي حسين، وقيل: عن شهر عن أبي أمامة، ذكر ذلك عن إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن أبي حسين، والاضطراب فيه من شهر والله أعلم. ثم رواه على الصواب فقال: حدثنا بدر بن الهيثم القاضي أبو القاسم قال ثنا هارون بن إسحاق الهمداني، وأحمد بن بديل واللفظ له، قال: ثنا المحاربي ح وحدثنا عبد الله بــن ســليمان بن الأشعث، قال: ثنا عبد الله بن سعيد ح وحدثنا محمد بن القاسم بن زكريا قال: ثنا هارون بن إســحاق، قالوا: ثنا المحاربي عبد الله بن محمد قال: ثنا حصين بن منصور، عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبــي حسين، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال رسول الله ﷺ:...الحديث ينظر: علل الدار قطني(٦/٤٤-٤٦) .

(٣١٢)رواه الطبرانــي في المعجم الكبير٢٠/٦٥ مسند معاذ بن جبل برقم(١١٩) عن الحسين بن إسحاق، عن سهل بن عثمان، عن المحاربي،عن عاصم بن منصور الأسدي، وعبد الله بن زياد المدني، عن عبد الله بن عبد الرحمن بــن أبــي حسين، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل‌ﷺ به بمثله. وعبد الله بن زيــاد المدني الذي قرنه بعاصم بن منصور: ضعفه مالك، بل إنه كذبه في رواية أخرى.(التاريخ الكبير٥/٩٦، والجرح والتعديل٥/٦٠).

وذِكْرُ المنذري للحديث وتحسين إسناده"[٣١٣].

فهذه الأسباب مجتمعة؛ جعلت ابن حجر يقبل الحديث، ويحكم على راويه بالقبول.

أما حكم النَّسائي عليه بالجهالة المطلقة، فيساوي مجهول العين في اصطلاح المتأخرين، وينطبق عليه ما ذكره الحافظ ابن حجر في أسباب الجهالة، وهي كثرة نعوت الراوي ، وقلة روايته[٣١٤]، وكلاهما توافر في هذا الراوي، فهو على مذهب ابن حجر مجهول، لكنه رفع عنه حكم الجهالة بعد أن اطمأن إلى أنَّ الرواية الوحيدة التي رواها لم يخالف فيها غيره.

ولعل الاضطراب في اسم الراوي هو الذي حمل النَّسائي وغيره على الحكم بالجهالة على هذا الراوي، والله أعلم.

٣. **زائدة بن أبي الرُّقَاد**[٣١٥]: قال أبو عبد الرحمن: "زائدة لا أدري ما هو، هو مجهول"[٣١٦]. وقال النَّسائي عنه في الضعفاء: منكر الحديث[٣١٧]، ونقله عنه ابن الجوزي في ضعفائه[٣١٨]، كما نقل الذهبي وابن حجر عن النَّسائي أنه قال: "لا أدري ما هو"-من غير أن يصفه بالجهالة- [٣١٩].ونقل الأخير عنه أنه قال في الكنى:" ليس بثقة"[٣٢٠].

وقال البخاري: "منكر الحديث"[٣٢١]، وقال أبو داود: "لا أعرف خبره"[٣٢٢]، وقال ابن معين: "ليس بشيء"[٣٢٣]، وقال ابن عدي: "له أحاديث حسان، يروي عنه المقدمي والقواريري ومحمد بن سلام وغيرهم، وهي أحاديث إفرادات وفي بعض أحاديثه ما ينكر"[٣٢٤]، ونقل ابن شاهين عن القواريري أنه قال: "ليس به بأس"[٣٢٥]، وقال الجرجاني: "

---

(٣١٣)ينظر: المنذري: عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٧هـ.(١٨١/١) قلت: حسنها الشيخ الألباني. ينظر صحيح الترغيب والترهيب للألباني، الحديث رقم(٤٧٥).

(٣١٤)ينظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(ص٤٧).

(٣١٥)هو: ابن أبي الرُّقاد بضم الراء ، الباهلي أبو معاذ البصري الصيرفي صاحب الحلي.(لسان الميزان٢١٨/٧).

(٣١٦)السنن الكبرى٣١٩/٥ح رقم(٨٩٩٦).

(٣١٧)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٤٣/١).

(٣١٨)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٩٢/١).

(٣١٩) ينظر: ميزان الاعتدال(٩٥/٣)، وتهذيب التهذيب(٣٣٦/٢).

(٣٢٠) ينظر: تهذيب التهذيب(٣٣٦/٢).

(٣٢١)التاريخ الكبير(٤٤٣/٣).

(٣٢٢)سؤالات الأجري لأبي داود(٢٣٣/١).

(٣٢٣) من كلام أبي زكريا في الرجال(٦٤/١).

(٣٢٤)ينظر: (الكامل٢٢٨/٣).

(٣٢٥)تاريخ أسماء الثقات(٩٣/١).

القواريـــري كان من نبلاء أهل العلم مدحه، وأنكر أن يكون حدث بحديث ثابت عن أنس هذا الـــذي حـــدث بـــه محمد بن سلام "[٣٢٦]، وقال أبو حاتم : يحدث عن زياد النميري عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة ولا ندري منه أو من زياد ولا أعلم روى زياد فكنا نعتبر بحديثه[٣٢٧].

كما نقل الحافظ ابن حجر عن البزار أنه قال: " لا بأس به، وإنما نكتب من حديثه ما نجـــد عـــند غيره، وعن أبي أحمد الحاكم، أنه قال: حديثه ليس بالقائم"[٣٢٨]، وقال ابن حبان: يـــروي المناكيـــرعن المشاهير، لا يحتج به، ولا يكتب –حديثه–إلا للاعتبار [٣٢٩]، وقال ابن حجر: ضعيف [٣٣٠]، وفي التقريب قال: منكر الحديث[٣٣١].

قلت: روى عن زياد النميري، وعاصم الأحول، وثابت–البناني، وجماعة[٣٣٢]، وروى عـــنه: يحيى بن كثير العنبري، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وعبيد الله بن عمر القواريري، ومحمد بن سلام الجمحي، ومحمد بن عمرو بن عثمان، وغيرهم[٣٣٣]؛ فهو ليس بمجهول، فقد عـــرفه العلماء وقالوا فيه ما قالوا، بل إنه معروف عند النَّسائي نفسه، بدليل أنه قال عنه في كـــتاب الضـــعفاء والمتـــروكين: "منكر الحديث"، ثم قال في الكنى: "ليس بثقة"، ولعل قوله: "مجهول" كان قديماً ثم ظهر له من أمره شيئاً، فتدرج في الحكم عليه حتى تركه أخيراً.

٤. **يزيد بن فراس**[٣٣٤]: قال النَّسائي: "يزيد بن فراس مجهول لا نعرفه"[٣٣٥].

ليس له إلا حديث واحد، ولا يعرف إلا بروايته عن أبان بن عثمان، وانفرد محمد ابن إسماعيل بن أبي فديك عنه[٣٣٦].

---

(٣٢٦)ينظـــر: الجرجاني: حمزة بن يوسف، تاريخ جرجان، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة١٩٨١م. (٥٥٩/١)، وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه(٥٧/١).

(٣٢٧)ينظر: تهذيب الكمال (٢٧١/٩).

(٣٢٨)اينظر: تهذيب التهذيب (٢٦٣/٣). وتهذيب الكمال (٢٧١/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٦٣/٣).

(٣٢٩) المجروحين(٣٠٨/١).

(٣٣٠)ينظر: لسان الميزان٢١٨/٧).

(٣٣١)تقريب التهذيب(٢١٣/١).

(٣٣٢)التاريخ الكبير(٤٣٣/٣)،والمقتنى في سرد الكنى(٨٣/٢)، و ولسان الميزان(٢١٨/٧).

(٣٣٣)التاريخ الكبير(٤٣٣/٣)، وتهذيب الكمال (٢٧١/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٦٣/٣).

(٣٣٤) الحجـــازي، يعـــرف بروايته عن أبان بن عثمان، ورواية محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك عنه. ينظر: الجرح والتعديل(٢٨٣/٩) .

(٣٣٥)السنن الكبرى٩٤/٦ح رقم(١٠١٧٨) .

(٣٣٦) ينظر: الجرح والتعديل(٢٨٣/٩)، والضعفاء والمتروكين لابن لجوزي(٢١٢/٣)، و(تهذيب الكمال٢٢٥/٣٢)، و(ميزان الاعتدال٢٦٠/٧)، و(لسان٤٤٣/٧)، و تهذيب التهذيب(٣٠٩/١١) قلت: روى ابن سعد ثلاث روايات عن راوٍ اسمه: يزيد بن فراس، لكنه نسبه في الأولى والثانية: "الديلي" وفي الثالثة: "الليثي" وجميعها من طريق محمد بن عمر، عن يزيد بن فراس، عن أبيه، وعن السائب بن فروخ، وعن شريك بن عبد الله، ولا أدري أهو نفسه أم هو رجل آخر. ينظر: الطبقات الكبرى(٣١٥/٣و ٣١٩و ٣٢٠و ٢٤٦/٤) .

قلت: هو مجهول، فقد جهَّلَهُ أبو حاتم، وتابعه الذهبي، وابن حجر فقالا: مجهول، وزاد أبو حاتم: لا يعرف[٣٣٧]، وأغلب النقاد نقلوا قول أبي حاتم فيه: مجهول لا يعرف[٣٣٨].

وحكم النَّسائي وافق قول أبي حاتم فيه، وجاء حكمه منسجماً مع أقوال العلماء الذين جاءوا بعده، لكني لم أجد من أشار إلى حكم النَّسائي، وكان اعتمادهم على قول أبي حاتم، مع الإشارة إلى أن النَّسائي أخرج له في عمل اليوم والليلة[٣٣٩].

وفي ختام هذا المطلب لا بد من الإشارة إلى أن النَّسائي يستعمل لفظ:"مجهول" مطلقاً، فيمن يجزم بجهالته، ويقيده بإضافة لفظ آخر، مثل "مجهول لا أعرفه" أو "مجهول لا نعرفه" إذا تردد في الحكم على الراوي بالجهالة، فيحتاط لنفسه بأن يضيف عدم المعرفة بالراوي لنفسه، وهذا احتياط حسن يمنع من الاستدراك عليه.

وهذا المسلك جَنَّبَ النَّسائي بعض الانتقادات، ومنع من الاستدراك عليه بالفعل.

• • •

المطلب الرابع: الرواة الذين حكم عليهم النسائي بالجهالة بألفاظ أخرى تدل على التجهيل:

أولاً: الذين قال فيهم: "لا أعرفه، أو لا نعرفه":

وهذه الألفاظ تدل على عدم الاطلاع على حال الراوي بما يكفي للحكم عليه بالجهالة المطلقة، فَيُعَبِّرُ عن حاله بمثل هذه الألفاظ، وهذا المنهج يستعمله أغلب العلماء.

قال الحافظ ابن حجر في رده على تجهيل ابن حزم لأحد الرواة: "ومن عادة الأئمة أن يعبِّروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أولا نعرف حاله، وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه، أو مجازف"[٣٤٠].

١. **إسحاق بن عبد الواحد**[٣٤١]: قال النَّسائي: "**إسحاق بن عبد الواحد لا أعرفه وعبد الله بن عبد الصمد**[قد حدثنا][٣٤٢]، عن المعافى بن عمران بغير حديث، وإنما أخرجناه؛ لإدخاله بينه وبين معافى وقد رواه غير عبد الحميد بن جعفر فأرسله والمشهور مرسل"[٣٤٣].

---

(٣٣٧) ينظر: الجرح والتعديل(٩/٢٨٣)، و(ميزان الاعتدال٧/٢٦٠)، تقريب التهذيب(١/٦٠٤).

(٣٣٨)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن لجوزي(٣/٢١٢)، وتهذيب الكمال(٣٢/٢٢٥)، وميزان الاعتدال(٧/٢٦٠)، وتهذيب التهذيب(١١/٣٠٩).

(٣٣٩) ينظر: وتهذيب الكمال(٣٢/٢٢٥)، وأشار ابن حجر إلى ذلك بالرمز(س) ينظر: تقريب التهذيب(١/٦٠٤).

(٣٤٠) ينظر: لسان الميزان(١/٤٣٢).

(٣٤١) القرشي الموصلي، مات سنة ست وعشرين ومائتين. ينظر: تهذيب التهذيب(١/٢١٢).

(٣٤٢) في الأصل(قدما) وهو خطأ، ذكره المزي في تهذيب الكمال على الصواب كما أثبته، وكذلك هو في الطبعة الجديدة من السنن الكبرى. ينظر: تهذيب الكمال(٢/٤٥٦)، والسنن الكبرى(٨/٨١).

(٣٤٣)السنن الكبرى٥/٢٢٨ح رقم(٨٤٤٩).

قلـــت: اخـــتلف فيه، فوثقه قوم، وجَرَّحَهُ آخرون، فقد ذكره ابن حبان في الثقات(٣٤٤)، ونقـــل المـــزي عن الأزدي قوله: "كثير الحديث، رحّال فيه، أكثر عن المعافى ونظرائه من المَوَاصِـــلَة، وســـمع مـــن مالك بن أنس وذكر جماعة آخرين ثم قال: وصنف وكتب الناس عـــنه"(٣٤٥)، وكـــان المزي قد ذكر في شيوخه أكثر من عشرين راوياً، منهم: حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن علية، وهشيم بن بشير، والمعافى بن عمران وغيرهم، وذكر فيمن روى عنه: إدريس بن سليم بن وهب الموصلي، وإسحاق بن سيار النَّصِيبِي(٣٤٦)، وعبد الله ابـــن عـــبد الصمد بن أبي خداش الموصلي، وعلي بن جابر بن بشر الأودي الموصلي، وعلي ابن حرب الطائي، ومحمد بن أميل التميمي، ومحمد بن غالب بن حرب تمتام، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي، ويزيد بن خالد بن موهب الرملي" (٣٤٧).

ونقـــل ابن الجوزي، والذهبي عن أبي علي الحافظ أنه قال عنه: متروك (٣٤٨)، كما نقـــل الذهبـــي عن الخطيب أنه قال: لا بأس به، ثم عقب عليه بقوله: بل واهٍ(٣٤٩)، وقال ابن حجر: محدث مكثر مصنف تكلم فيه بعضهم(٣٥٠)، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: هو ضعيف يعتبر به، وذكرا قول النَّسائي، والذهبي وابن حبان فيه(٣٥١).

وهو شيخ شيخ النَّسائي: عبد الله بن عبد الصمد، روى له النَّسائي حديثاً واحداً من طـــريقه، عن المعافى، لكنه عقب عليه بقوله: "إسحاق بن عبد الواحد: لا أعرفه وعبد الله بن عبد الصمد قد حدثنا عن المعافى بن عمران بغير حديث"(٣٥٢)، وكأنه استغرب وجود إسحاق ابـــن عـــبد الواحد بين شيخه وبين المعافى، إذ روى عن شيخه: عبد الله بن عبد الصمد عن المعافى مباشرة، دون ذكر إسحاق.

والذي يبدو لي أنّ هذا الراوي ليس مجهولاً، فقد روى عنه عدد كافٍ لإخراجه عن حـــد الجهالة، لكن هذه الكثرة لا تكفي لتوثيقه، وقول الأزدي، ومن بعده الحافظ ابن حجر أنه

---

(٣٤٤)ينظر: الثقات(١١٥/٨).

(٣٤٥) ينظر: تهذيب الكمال(٤٥٥/٢).

(٣٤٦)نسبة إلى بلدة نصيبين، ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعةالثانية١٩٨٤م.(٥٧/٢).

(٣٤٧) ينظر: المصدر السابق(٤٥٤/٢-٤٥٥).

(٣٤٨)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٠٢/١)، والمغني في الضعفاء(٧٢/١)، وميزان الاعتدال(٣٤٦/١).

(٣٤٩)ينظر: الكشف الحثيث(١٦٣/١)، وميزان الاعتدال(٣٤٦/١).

(٣٥٠) ينظر: تقريب التهذيب(١٠٢/١).

(٣٥١) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١٢٠/١).

(٣٥٢)السنن الكبرى٢٢٨/٥ح رقم(٨٤٤٩).

كثيــر الحــديث، دعوى ينقصها الدليل، فلم يذكرا شيئاً من هذه الكثرة، ولم أجد له في الكتب التسعة، سوى حديث واحد، هو الذي ذكره النَّسائي.

وقــد حاولت جاهداً أن أجمع رواياته من جميع المصادر الأخرى التي وقعت تحت يدي، فلم أجد له إلا أحاديث قليلة [٣٥٣]، فأين هذه الكثرة التي تحدثوا عنها؟

وابــن حجر نفسه الذي وصفه بأنه محدث مكثر مصنف، لم يتكلم عليه بشيء، بل نســب الكــلام فــيه لغيره[٣٥٤]؛ أنزله في بعض كتبه إلى المرتبة العاشرة من مراتب الجرح والتعديل المعتمدة في تقريبه؛ فقد خَرَّجَ له حديثاً في تلخيص الحبير يتعلق بعدد آيات الفاتحة، وعقب عليه بقوله:" وفيه: إسحاق بن عبد الواحد الموصلي، وهو: متروك الحديث"[٣٥٥].

ولعــل النَّسائي يعرفه، لكنه قصد بقوله: لا أعرفه، أنه لا يعرف له وجوداً في هذا الإســناد بالــذات، حــيث إن شــيخه روى عن المعافى، دون إدخال إسحاق بين عبد الصمد والمعافى، كما أشار في كلامه عنه في السنن، والله أعلم.

٢. **الحــارث بن مالك:** قال النسائي: "...الحارث بن مالك: لا أعرفه ولا عبد الله بن الرقيم[٣٥٦].

ولم يزد المزي وابن حجر على نقل رواية النَّسائي، والاختلاف الذي ذكره النَّسائي علــى عبد الله بن شريك؛ الراوي عن الحارث بن مالك فيها، ثمّ نقلا تعقيب النَّسائي وتجهيله للحــارث، وزاد المــزي أن رواية فطر، عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم، عن سعد، هي المحفوظة [٣٥٧]، وقال ابن حجر في التقريب: مجهول[٣٥٨].

وذكره الذهبي في أكثر من موضع فقال: الحارث بن مالك عن سعد: لا يعرف[٣٥٩].

---

(٣٥٣) الأول: رواه الشهاب في مسنده عن النظرة المحرمة(١/١٩٥)الثاني: ذكره ابن عساكر في فضائل الشام. ينظر: تــاريخ دمشــق(١/١٨٢)، والــثالث: ذكره ابن حيان النحوي حديثاً آخر في الغضب. ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان(٤/٢٥٠)، والرابع: أورده الدار قطني في تفسير قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾[سبأ، الآية٢٣] ينظر:العلل الواردة في الأحاديث النبوية(٨/٢٦٣).

(٣٥٤) ينظر: تقريب التهذيب(١/١٠٢).

(٣٥٥)السنن الكبرى٥/٢٢٨ح رقم(٨٤٤٩)(١/٢٣٥).

(٣٥٦)السنن الكبرى٥/١١٩ ح رقم(٨٤٢٥).

(٣٥٧) ينظر: تهذيب الكمال(٥/٢٧٨)، وتهذيب التهذيب(٢/١٣٦)قلت: الرواية التي أشار إليها المزي، فيها عبد الله بن الرقيم، وقد حكم عليه النَّسائي بالجهالة هو الآخر. ينظر(السنن الكبرى٥/١١٩ح رقم(٨٤٢٥).

(٣٥٨) تقريب التهذيب(١/١٤٧).

(٣٥٩) المغني(١/١٤٣)، وميزان الاعتدال(٢/١٧٨).

قلـــت: إن حكم النَّسائي على هذا الراوي هو العمدة لكل من جاء بعده، فلم أجد من حكـــم علـــيه أو تكلم فيه قبله، وحتى الذين جاءوا بعده اعتمدوا على ما قاله النَّسائي فيه، وقد سبقت الإشارة إلى ما قاله المزي وابن حجر، وغيره.

وقـــول النَّســـائي : "لا أعرفه" يعني أنه مجهول، وهو يساوي: "مجهول العين في اصطلاح المتأخرين.

٣. **ســـليمان الهاشـــمي**[٣٦٠]: قـــال أبـــو عـــبد الـــرحمن : "سليمان الهاشمي: لا أعرفه"[٣٦١].

وســـليمان هـــو: "ابـــن علـــي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، أحد الأشراف، عمّ الخليفتـــين: السفاح، والمنصور[٣٦٢]، ويلقب بـــ:"خَفِيرُ الظلمة"؛ لقبه بذلك: السفاح؛ لأنه كان يُجير من التجأ إليه من بني أمية[٣٦٣].

وقد ذكر العلماء أنه كان أحد الأجواد، قيل: إنه كان يعتق عَشِيَّة عَرَفَةٍ مائة مملوك، وقـــيل: بلغـــت عطاياه في بعض المواسم خمسة آلاف ألف درهم، وقيل: مر برجل يسأل قد تحمّـــل عشـــر ديات، فأمر له بها كلها، وسمع وهو في سطح له نسوة كن يغزلن فقلن: ليت الأميـــر يتصدق علينا فيغنينا، فجمع حليا من ذهب وفضة وجواهر وصيّر ذلك في منديل، ثم أمر به فألقي إليهنّ فماتت إحداهن فرحاً[٣٦٤].

وذكر المزي أنه روى عن: أبيه، وعن عكرمة مولى بن عباس، وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وذكر أن الذين رووا عنه؛ عشرون راوياً، منهم: عافية بن يزيد[٣٦٥].

---

(٣٦٠)ذكر الحافظ ابن حجر ستة رواة اسمهم: سليمان الهاشمي؛ الأول: سليمان بن داود الهاشمي: ثقة، والثاني:سليمان ابـــن أبي سليمان الهاشمي: مقبول، والثالث: سليمان بن أبي صالح الهاشمي: أرسل حديثاً، والرابع: سليمان بن عـــبد الله الهاشـــمي: مجهـــول الحال، والخامس: (**سليمان بن علي بن الهاشمي: مقبول**)، والسادس: سليمان الهاشـــمي: مجهـــول(ينظـــر: تقريب التهذيب١/٢٥١-٢٥٥)وذكر المزي وابن حجر راوياً سابعاً هو: سليمان الهاشـــمي مولى الحسن بن علي -رضي الله عنهما- وذكرا أن النَّسائي روى له حديثا واحدا في فضل الصلاة على النبيﷺ وقال عنه ليس بالمشهور. ينظر: (تهذيب الكمال١٢/١١٢)، و(تهذيب التهذيب(٤/٢٠٢). وللوهلة الأولـــى يُظـــنّ أن المقصود هو السادس؛ لأنه ذكره دون تفصيل، وقال عنه مجهول، أو الأخير لأنه لم يرو له سوى النَّسائي، لكن الحديث الذي ذكراه ليس هو المقصود، وبعد البحث والتدقيق في شيوخ وتلاميذ هذا الراوي، وجـــدت الحافظ المزي قد ذكر في ترجمة عافية بن يزيد أنه روى عن سليمان بن علي الهاشمي(تهذيب الكمال ١٤/٥)، وهو الراوي الخامس.

(٣٦١)السنن الكبرى٦/١٤٣ح رقم(١٠٣٩١) .

(٣٦٢)تقريب التهذيب(١/٢٥٣) .

(٣٦٣)نزهة الألباب في الألقاب(١/٢٤٥) .

(٣٦٤)ينظر: تهذيب الكمال(١٢/٤٤-٤٦)، وسير أعلام النبلاء(٦/١٦٢-١٦٣) .

(٣٦٥)ينظر: تهذيب الكمال(١٢/٤٥) .

وقال الذهبي: وُثِّق[٣٦٦]، وقال ابن حجر: مقبول[٣٦٧]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: بل صدوق[٣٦٨].

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن شيبان عن علي بن عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ قال:" يمن الخيل في شقرها"؟ قال أبي: رواه زيد بن الحباب، عن عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ، ورواه حسين بن محمد المروروذي، عن شيبان، **عن سليمان بن علي بن عبد الله**، عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: حديث حسين بن محمد: صحيح، وحديث زيد بن حباب: صحيح، كان **سليمان وعبد الصمد أخوين**، وقد رويا هذا الحديث جميعاً عن أبيه عن جده، والذي أرى أن الوليد بن مسلم ترك سليمان من الإسناد على العمد؛ لان سليمان أسرف في القتل، والنكاية فيهم فكان يكره أن يكون ذكره في الحديث، قلت: سليمان بن علي كان في الشام؟ قال: لا كان بالبصرة، وكان بالشام: صالح بن علي، وعبد الله بن علي"[٣٦٩].

وقال أيضاً: سألت أبي عن حديث حدثنا أبو سعيد الأشج عن المغيرة ابن جميل بن أثير سنان عن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: "الولاء ليس بمتحول ولا منتقل" قال أبي: "هذا حديث منكر، ومغيرة مجهول"[٣٧٠].

قلت: الرجل مشهور جداً، وكان أحد الأمراء المعروفين، وروى عنه جمعٌ يخرجه عن حد الجهالة، لكن يبدو أن أحاديثه قليلة[٣٧١]، ولم أجد فيه كلاماً كثيراً فيما يخص الجرح والتعديل، إلا ما كان من الذهبي وابن حجر، فقال الأول: "وُثِّق"، دون أن يذكر من هم الذين وثقوه، وقال الثاني: مقبول، وهذا الحكم يتمشى مع مذهب ابن حجر في المقبول[٣٧٢].

---

(٣٦٦)ينظر: الكاشف(٤٦٢/١).

(٣٦٧)ينظر: تقريب التهذيب(٢٥٣/١) .

(٣٦٨)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٧٤/٢-٧٥).

(٣٦٩) ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، علل ابن أبي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة ١٤٠٥هـ.(٣٢٨/١-٣٢٩).

(٣٧٠)المصدر السابق(٥١/٢).

(٣٧١) روى له النَّسائي حديثاً واحداً في السنن الكبرى٤٣/٦ اكتاب عمل اليوم والليلة، باب **التطريق**،برقم(١٠٣٩١) ، وروى لـه ابن ماجه حديثاً آخر في كتاب الصيام، باب صيام الأشهر الحرم برقم(١٧٤٣) في النهي عن صيام رجب، كما روى الطبراني حديثين، عن أبيه عن جده، الأول في الرقيق، والثاني: في الولاء. ينظر: (المعجم الكبير١٠/٢٨٧و٢٨٨) وذكر له القرطبي في تفسيره(٢٩٨/٩) حديثاً آخر من طريق الخطيب.

والتَّطْرِيق:للقَطاة إذا فَحَصَتْ لِلْبَـيْض تـجعل له طَرِيقاً؛ وجائز أن يُستَعار فـيُجعل لغير القَطاة(لسان العرب٢٢٣/١٠)

(٣٧٢) ينظر: الكاشف(٤٦٢/١)، وتقريب التهذيب(٢٥٣/١) .

وما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه يرجح كفته، ويقوي حاله؛ لأنه صحح حديثه الأول، وجهل المغيرة في الثاني، ولم يتكلم على سليمان بشيء[٣٧٣].

فقـول النَّسائي:" لا أعرفه" يحمل على عدم معرفته هو به، وإن كان لم يعرفه فقد عرفه غيره، وهذا لا يضره، ولا يضر النَّسائي، فلا يلزم أن يعرف المحدث جميع الرواة بلا استثناء، وحكم الحافظ ابن حجر عليه بالقبول هو أحسن ما قيل فيه؛ فإن ما قيل فيه وإن كان يكفـي لـزوال الجهالة عنه، لا يكفي لتوثيقه، وقول الذهبي جاء بصيغة المبني للمجهول، فلا يعتمد عليه في توثيقه، وقول صاحبي التحرير لا مستند له .

٤. سهم بن المعتمر: قال أبو عبد الرحمن: "سهم: ليس بمعروف"[٣٧٤].

قلـت: ليس له إلا هذا الحديث الذي رواه النَّسائي، ولم يروِ إلا عن أبي جُرَيّ جابر بن سليم، وقيل: "سليم بن جابر الهُجَيْمي، ولم يروِ عنه إلا عبد الملك بن أبي حكيم" [٣٧٥].

ذكره ابن حبان في الثقات[٣٧٦]، وقال الذهبي: وُثِّق[٣٧٧]، ولم يزد المزي وابن حجر على قولهما: ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له النَّسائي حديثاً في الإسبال، ولم يذكرا قول النَّسائي فيه: "ليس بمعروف"، لكن ابن حجر ذكره وقال عنه: مقبول[٣٧٨] .

فقول النَّسائي: "ليس بمعروف" يعني أنه لم يعرف إلا بهذا الحديث، وهذا غير كاف في نظره لإخراجه من مرتبة الجهالة، وهو على مذهب المتأخرين: "مجهول العين".

٥. سيف الشامي: قال أبو عبد الرحمن: "سيف: لا أعرفه"[٣٧٩].

قلـت: لـم يرو إلا عن: عوف بن مالك، ولم يرو عنه إلا خالد بن معـدان[٣٨٠]، وليس له إلا حديثاً واحداً[٣٨١]، وقد وثقه العجـلي، وذكره ابن حبان في الثقـات[٣٨٢] ، وقال

---

(٣٧٣)ينظر: علل ابن أبي حاتم(١/٣٢٨-٣٢٩، و٢/٥١).

(٣٧٤)السنن الكبرى٥/٤٨٧ح رقم(٩٦٩٤).

(٣٧٥)الـتاريخ الكبيـر(٤/١٩٤)والحديث رواه النسائي وبرقم(٩٦٩٤) من طريق سهم، وح أرقام(٩٦٩٠-٩٦٩٣) من غير طريق سهم،.كمارواه الترمذي ح رقم(٢٧٢١و٤٠٧٥و٤٠٨٤)، والبخاري في الأدب المفرد (١/١٤٠٣).

(٣٧٦) الثقات(٦/٤٣٠).

(٣٧٧) الكاشف(١/٤٧٤) قلت: لم أجد من وثقه، ولعل الذهبي يقصد ذكر ابن حبان له في الثقات، وهذا لا يعد توثيقاً.

(٣٧٨) ينظر: تهذيب الكمال(١٢/٢٢١٥)، وتهذيب التهذيب(٤/٢٢٨)، وينظر قول ابن حجر:تقريب التهذيب(١/٢٥٨).

(٣٧٩)السنن الكبرى٦/١٦٠ح رقم(١٠٤٦٢) .

(٣٨٠) ينظر: التاريخ الكبير(٤/١٦٩)، والجرح والتعديل(٤/٣٧٤)، وتهذيب الكمال(١٢/٢٣٧).

(٣٨١)أخـرجه إلـى جانب النَّسائي: أبو داد في كتاب الأقضية، برقم(٣٦٢٧)، وأحمد في المسند(٦/٢٤)، والبيهقي في كـتاب آداب القاضي(١٠/١٨١)، جميعهم من طريق خالد بن معدان عن سيف الشامي، عن عوف بن مالك به بـنحوه. وذكـره المـزي فـي الـتهذيب، وقال...ورواه النَّسائي عن عمرو بن عثمان عن بقية فوقع لنا بدلا عاليا.(تهذيب الكمال(١٢/٢٣٨). وخالد: ثقة، وعوف: صحابي(ينظر: تقريب التهذيب ١/١٩٠و٤٣٣).

(٣٨٢) ينظر: معرفة الثقات للعجلي(١/٤٤٦)، والثقات لابن حبان (٤/٣٣٩).

الذهبي[٣٨٣]، وابن حجر: لا يعرف [٣٨٤]واقتصر المزي وابن حجر على نقل توثيق العجلي له، وذكر ابن حبان له في الثقات، حتى إن ابن حجر لم يحكم عليه في التقريب على عادته، بل اكتفى بنقل توثيق العجلي[٣٨٥] ؛ لأنه لم يجد ما يقوله فيه، فهو مجهول بالنسبة له، لكنه ذكر توثيق العجلي احتياطاً، مع أنه " يقول فيمن وثقهم العجلي، أو ابن حبان: "مجهول، أو مقبول، أو مستور"[٣٨٦]، فهو يقول: الحكم بالجهالة المطلقة لا يكون إلا من مطلع أو مجازف "[٣٨٧].

وقال صاحبا التحرير: بل مجهول، ونقلا قولي النسائي، والذهبي في تجهيله[٣٨٨].

قلت: هو مجهول، ولا يلتفت إلى توثيق العجلي إن انفرد، ولا خلاف بين الحافظ ابن حجر وصاحبي التحرير، فهو إن لم يحكم عليه في التقريب، فقد قال في اللسان: لا يعرف[٣٨٩]، ولكن مشكلة صاحبي التحرير أنهما يحاكمان ابن حجر إلى ما في التقريب دون اعتبار لأقواله التي في كتبه الأخرى، وهذا فيه غمط لِحَقِّ الرجل.

٦. **عبد الرحمن بن بحر**[٣٩٠]: قال النسائي: "لا أعرف عبد الرحمن بن بحر..."[٣٩١].

قلت: هو على مذهب المتأخرين: "مجهول الحال"؛ إذ روى عنه أكثر من اثنين ولم يوثق، فقد روى عنه: جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي، وسعيد بن عثمان التُّسْتَري، وعبيد الله بن واصل البيكندي، وعلي بن الحسن الهِسِنْجاني- بكسر الهاء وسكون النون بعدها جيم-، ومحمد بن إسماعيل الطبراني، وغيرهم" [٣٩٢]،ولم يروِ له من الستة سوى النَّسائي.

قال المزي: " روى له النَّسائي حديثا واحدا وقد وقع لنا بعلو"، وتعقبه ابن حجر، فقال:"وله عنده حديث آخر في المزارعة"، وقال عنه في التقريب: "مقبول" [٣٩٣]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل مستور، فقد روى عنه جمع، ولم يوثقه أحد، ولا يعرف بجرح[٣٩٤].

---

(٣٨٣) ميزان الاعتدال(٣/٣٥٧)، ولسان الميزان(٧/٢٤١).

(٣٨٤) ينظر: لسان الميزان(٧/٢٤١).

(٣٨٥) ينظر: تهذيب الكمال(١٢/٢٣٧-٢٣٨)،وتهذيب التهذيب(٤/٢٦٢)، وتقريب التهذيب(١/٢٦٢).

(٣٨٦) ينظر: المجهول عند الإمام علي بن المدني-بحث محكم-(ص٣٨٠).

(٣٨٧) ينظر: لسان الميزان(٧/٤٣٢).

(٣٨٨) البصري، أبو علي الخلال.(تقريب التهذيب١/٣٣٦).

(٣٨٩) ينظر: لسان الميزان(٧/٢٤١).

(٣٩٠) هو:عبد الرحمن بن بحر البصري أبو علي الخلال. ينظر: الجرح والتعديل(٥/٢١٧) .

(٣٩١)السنن الكبرى٤/٣٣٩ح رقم (٧٤٢١) .

(٣٩٢) ينظر: تهذيب الكمال(١٦/٥٤٨)، والكاشف(١/٦٢٢)تهذيب التهذيب(٦/١٣٠)وذكر ابن حجر: محمد بن عيسى الطبراني، ولعل ذلك تصحيف، والصواب محمد بن إسماعيل كما في سند النَّسائي، وباقي المصادر الأخرى.

(٣٩٣)تهذيب الكمال(١٦/٥٤٨)، وتهذيب التهذيب(٦/١٣٠)، وتقريب التهذيب(١/٣٣٦).

(٣٩٤) تحرير تقريب التهذيب(٢/٣٠٨).

قلت: الحافظ ابن حجر نظر إلى الروايتين اللتين رواهما، فوجد أنه وافق الثقات فيهما، كما أنّ هاتين الروايتين أصلهما موجود في الصحيحين، من رواية الصحابي نفسه[٣٩٥]، ولهما شواهد من طرق أخرى [٣٩٦]، وهذا يكفي لقبوله، إذ المرتبة السادسة من مراتب التعديل عنده: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث[٣٩٧]، وهذا ينطبق تماماً على عبد الرحمن بن بحر، ويجب أن لا نحاسب ابن حجر بمنهج غيره.

٧. **عبد الله بن الرُّقَيم:** قال أبو عبد الرحمن: "عبد الله بن شريك ليس بذاك، والحارث ابن مالك لا أعرفه ولا عبد الله بن الرقيم"[٣٩٨].

قلت: لم أجد من روى عنه غير عبد الله بن شريك[٣٩٩]، فهو على مذهب المتأخرين: "مجهــول العين" لكن البخاري قال عنه: "فيه نظر"[٤٠٠]، ومن قال فيه البخاري ذلك؛ فهو متهم على الأغلب[٤٠١]. وبذلك يخرج من طائفة المجهولين إلى طائفة الضعفاء والمتروكين.

٨. **عبد الله بن عمر** [٤٠٢]: قال النسائي:"عبد الله بن عمر القرشي هذا لا اعرفه"[٤٠٣].

لــيس له إلا حديث واحد[٤٠٤]، ولم يروِ عنه غير يحيى بن أبي بكير[٤٠٥]، ولم يوثق توثــيقاً صــريحاً، فقد ذكره ابن حبان في الثقات[٤٠٦]، ومجرد ذكره في كتاب الثقات لا يعني توثيقه، إلا إذا وثقه، أو روى له في صحيحه، ووافقه غيره على توثيقه.

---

(٣٩٥)الأول: حديث عائشة" تُقْطَعُ الْيَدُ فِي الْمِجَنّ" ينظر: صحيح البخاري(٦٧٩٢و٦٧٩٣و٦٧٩٤)، ومسلــم(١٦٨٥) جميعها من طريق عائشة، بنحوه، والحديث الثاني: حديث رافع بن خديج في المزارعة، ينظر: صحيح البخاري (٢٢٨٦و٢٣٢٧و٢٣٣٩و٢٣٨٤)،وصحيح مسلم(١٥٤٧)مكرر، وجميعها من طريق رافع بمعناه.

(٣٩٦) الحــديث الأول ينظر: صحيح البخاري(٦٧٩٥و٦٧٩٦و٦٧٩٧و٦٧٩٨)، ومسلم(١٦٨٦)من طريق ابن عمر، بنحوه،والحديث الثاني، ينظر: صحيح البخاري(٢٣٤١)، وصحيح مسلم(١٥٣٦) كلاهما عن جابر رضي الله عنه بمعناه.

(٣٩٧)تقريب التهذيب(٧٤/١).

(٣٩٨)السنن الكبرى٥/١١٨-١١٩ح رقم(٨٤٢٥).

(٣٩٩)ينظر: التاريخ الكبير(٩٠/٥)، وتهذيب الكمال(٥٠٥/١٤)، وتهذيب التهذيب(١٨٦/٥) .

(٤٠٠) التاريخ الكبير(٩٠/٥)، وتهذيب التهذيب(١٨٦/٥).

(٤٠١)حمــاده الدكــتور فاروق، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، دار المعرفة، الرباط-المغرب، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.(ص٣٦٤).

(٤٠٢)هو: عبد الله بن عمر القرشي الأموي السعيدي من ولد سعيد بن العاص. ينظر: تهذيب الكمال(٣٤٧/١٥)

(٤٠٣)السنن الكبرى٥/٢٣٦ح رقم(٨٧٧٠).

(٤٠٤)ينظــر: سنن النَّسائي الكبرى٥/٢٣٦ح رقم(٨٧٧٠)، وسنن البيهقي (١٨٧/٩)، والأحاديث المختارة(٣٦٤/١) ح رقم(٢٥٣)، والآحاد والمثاني(٢٥٦/٣) جميعهم من طريق عبد الله بن عمر قال حدثني سعيد بن عمرو بن سعيد انه سمع أباه يزعم أنه سمع أباه يوم المزج يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ.

(٤٠٥)ينظر:التاريخ الكبير(١٤٥/٥)، والجرح والتعديل(١٠٩/٥)، والثقات(٣٣١/٨)، وتهذيب التهذيب(٢٩١/٥).

(٤٠٦)ينظر: الثقات(٣٣٨/٨).

وقــول الذهبــي: وُثق[٤٠٧]؛ جاء بصيغة المبني للمجهول، ولعله معتمد على ذِكر ابن حــبان لـــه في الثقات، فلا يعتدّ به، كما أن الذهبي نفسه، قال عنه: فيه جهالة[٤٠٨]، وضَعَّفَ الحديث الوحيد الذي رواه ، فقال: " لا أكاد أعرفه، تفرد عنه يحيى بن أبي بكير، وخبره وأن رواه النّسائي، فهو: منكر"[٤٠٩].

كما نقل ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال عنه: مجهول[٤١٠].

فهو على مذهب المتأخرين: "مجهول العين"، أما قول الحافظ ابن حجر: مقبول[٤١١]، فقد خالفه صاحبا التحرير، وقالا: "بل مجهول، تفرد بالرواية عنه: يحيى بن أبي بُكَيْرٍ الكرماني، وَحَكَمَ النّسائي والذهبي بجهالته، ولم يذكره في الثقات سوى ابن حبان"[٤١٢].

قلت: لعل الحافظ ابن حجر اطلع على متابعة لعبد الله بن عمر على حديثه، فمن خلال متابعتي لمعظم المجاهيل الذين قال فيهم ابن حجر: مقبول، وجدت أنهم توبعوا على رواياتهم، إلا أنني لم أجد من تابع هذا الرواي على روايته، لكن هذا لا ينفي وجود المتابعة.

واما قول صاحبي التحرير فما قلته في الذي قبله يصلح هنا.

٩. **علي بن عبد العزيز[٤١٣]:** قال النّسائي: "علي بن عبد العزيز: لا أعرفه، ينبغي أن يكون نسبه إلى جده"[٤١٤].

قلت: لعل السبب في جهالة هذا الراوي؛ الاختلاف في اسمه، وكنيته؛ فقيل: إنه: علي ابن غراب أبو الحسن، وقيل:علي بن أبي الوليد، وقيل أبو الوليد[٤١٥]، وقيل: غراب لقبه[٤١٦]، وقال الكناني؛ صاحب كتاب مصباح الزجاجة: "مجهول"[٤١٧].

---

(٤٠٧)ينظر: الكاشف(٥٧٨/١).

(٤٠٨)ينظر: المغني في الضعفاء(٣٤٨/١).

(٤٠٩)ينظر: ميزان الاعتدال(١٥١/٤).

(٤١٠)ينظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(١٣٣/٢). ولم أجد قول أبي حاتم في الجرح والتعديل، لابنه.

(٤١١)ينظر: تقريب التهذيب(٣١٥/١).

(٤١٢) تحرير تقريب التهذيب(٢٤٣/٢).

(٤١٣)هو: علي بن غراب الفزاري أبو الحسن، ويقال أبو الوليد الكوفي القاضي ويقال هو علي بن عبد العزيز وعلي بن أبي الوليد، مات سنة ١٨٤هـ. ينظر: تهذيب الكمال(٢١/٩٠-٩١).

(٤١٤)السنن الكبرى٤/٤٦٧ح رقم (٧٩٧٠) .

(٤١٥)ينظر: الكامل(٢٠٥/٥)، وتهذيب التهذيب(٣١٦/٧و٣٤٤/٧).

(٤١٦)نقــل المــزي عن أبي حاتم أنه قال: "وكان مروان بن معاوية قلب اسمه فقال: علي بن عبد العزيز، وزعم أبو الفضل علي بن الحسين بن الفلكي الهمذاني: أن غرابا لقب، وإن اسمه عبد العزيز، وقال الحاكم أبو أحمد: علي بن غراب الفزاري ويقال المحاربي وهو وهم. ينظر: (تهذيب الكمال(٩١/٢١).

(٤١٧)الكنانــي: أحمــد بــن أبــي بكــر، <u>مصــباح الــزجاجة فــي زوائد ابن ماجه</u>، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية،بيروت-لبنان الطبعة الثانية١٤٠٣هـ(٢١٣/٣).

فأمـــا علــي بن غراب؛ فقد وثقه ابن معين[418]، والدارقطني[419]، وفي رواية أخرى لابن معين قال: "المسكين صدوق"، وقال في مرة ثالثة: طار مع الغراب[420].

وقــال أبو داود: تركوا حديثه[421]، وفي رواية أخرى: ضعيف لا أكتب حديثه[422]، وقال أبو حاتم: لا بأس به[423]، وقال أبو زرعة: هو عندي صدوق[424]، وقال الخطيب: تكلم فــيه لأجــل مذهبه وأما رواياته فقد وصفوه بالصدق، وقال الجوزجاني ساقط[425]، وقال ابن حبان:حدث بالموضوعات، وكان غاليا في التشيع، فبطل الاحتجاج به[426]، وقال عبد الله بن أحمــد: ســألت أبي عنه فقال: مالي به خبرة سمعت منه مجلسا وكان يدلس، ما أراه إلا كان صــدوقا، وقــال في رواية المروذي: كان حديثه حديث أهل الصدق [427]، ونقل الذهبي عن الخطــيب الــبغدادي أنه قال: "تكلم فيه لأجل مذهبه، وأما رواياته فقد وصفوه بالصدق"[428]، وقال ابن حجر: "صدوق، وكان يدلس ويتشيع وأفرط ابن حبان في تضعيفه، وهو مدلس"[429].

فهو معروف لكثير من العلماء، بل إنه معروف عند النَّسائي نفسه، إذ هو شيخ شيخه، وروى ثلاثة أحاديث من طريقه، وعقب على أحدها بقوله: "وهذا الحديث يوثقونه"[430]، ونقل الحافظ ابن حجر عن النَّسائي أنه قال عنه: "لا بأس به"[431].

أما قوله: "لا أعرفه"، فلعله التبس عليه الاسم، ولم يعلم أنه هو علي بن غراب نفسه، فظــنّه رجلاً آخر، فقال: "لا أعرفه"، بدليل أنه قال: لعله نسب إلى جده؛ لأنه لا يعرف راوياً بهذا الاسم، والله تعالى أعلم.

---

(٤١٨)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١٤١/١) .

(٤١٩) ميزان الاعتدال(١٨٠/٥).

(٤٢٠)ينظر: الكامل(٢٠٥/٥).

(٤٢١)ميزان الاعتدال(١٨٠/٥).

(٤٢٢) ينظر: تهذيب التهذيب(٣٢٥/٧) .

(٤٢٣)ميزان الاعتدال(١٨٠/٥).

(٤٢٤)ميزان الاعتدال(١٨٠/٥).

(٤٢٥) ينظر: أحوال الرجال(٦١/١) .

(٤٢٦)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٩٧/٢)، وميزان الاعتدال(١٨٠/٥-١٨١).

(٤٢٧)ينظر: بحر الدم(٣٠٥/١-٣٠٦).

(٤٢٨)ميزان الاعتدال(١٨٠/٥).

(٤٢٩)التبيين لأسماء المدلسين(١٥٥/١)، وطبقات المدلسين(٤٢/١).

(٤٣٠) ينظر: السنن الكبرى٢٨٤/٣ ح رقم(٥٣٩٠)، و٤٣٩/٥ ح رقم(٩٤٦٢)، و٤٦٨/٥ ح رقم(٩٥٩٨) .

(٤٣١) ينظر: تهذيب التهذيب(٣٢٥/٧) .

١٠. القاسم بن رِشْدين[٤٣٢]: قال أبو عبد الرحمن: "...، والقاسم بن رشدين: لا أعرفه ويشبه أن يكون مدنياً(*)"[٤٣٣].

قلت: لم يروِ عنه غير إبراهيم بن المنذر[٤٣٤]، ولم يُوَثَّق، وليس له إلا حديث واحد[٤٣٥]، فهو على مذهب المتأخرين: مجهول العين، ولم يزد المزي، وابن حجر على الإشارة إلى رواية النَّسائي له، وقوله فيه: لا أعرفه [٤٣٦]، إلا أن الحافظ ابن حجر قال عنه في التقريب: مجهول[٤٣٧].

١١. قرصافة: قال النَّسائي: "وقرصافة هذه لا ندري من هي"[٤٣٨].

وقد سبق الحديث عنها تفصيلاً بما يغني عن إعادته هنا[٤٣٩].

١٢. مبارك –بن سعيد–[٤٤٠]: قال أبو عبد الرحمن: "لا أعرف عبد الرحمن بن بحر، ولا مبارك هذا" [٤٤١].

اختلف في اسم أبيه؛ فترجم له بعضهم بـ: "مبارك بن سعد"[٤٤٢]، وترجم له الآخرون، بـ: "مبارك بن سعيد"[٤٤٣]، يروي عن يحيى بن أبي كثير[٤٤٤]، ولم يروِ عنه سوى عبد الرحمن بن بحر[٤٤٥]، فهو على مذهب المتأخرين: "مجهول العين".

---

(٤٣٢)هو: القاسم بن رشدين– بكسر الراء– بن عمير المدني مولى بني مخزوم.(تقريب التهذيب١/٤٥٠)

(*) في الأصل: (مدني) وهو خطأ طباعي، والصواب ما أثبته.

(٤٣٣)السنن الكبرى٤/٣٠٥ح رقم (٧٢٧٣) .

(٤٣٤)ينظر: تهذيب الكمال(٣٤٩/٣٢)، وميزان الاعتدال(٤٤٩/٥)، والكاشف(١٢٧/٢)، وتهذيب التهذيب(٢٨١/٨) .

(٤٣٥)أخرجه بالإضافة إلى النَّسائي: الطبراني في الكبير(٣١٩/٧)، ح رقم(٧٢٥٢)، وقال المزي في ترجمة القاسم ابن رشدين: روى له النَّسائي حديثا واحدا، وقد وقع لنا حديثه عاليا جدا. ينظر: تهذيب الكمال(٣٤٩/٢٣).

(٤٣٦)تهذيب الكمال(٣٤٩/٣٢)، وتهذيب التهذيب(٢٨١/٨).

(٤٣٧) تقريب التهذيب(٤٥٠/١).

(٤٣٨)السنن الكبرى٣/٢٣٢ح رقم(٥١٨٩).

(٤٣٩)ينظر: المطلب الثاني من هذا المبحث (ص١٧٨).

(٤٤٠)هو: مبارك بن سعيد اليمامي(التاريخ الكبير للبخاري٧/٤٢٧).

(٤٤١)السنن الكبرى٤/٣٣٩ح رقم (٧٤٢١) في الأصل تكلم على الاثنين معاً–هو والذي قبله:عبد الرحمن بن بحر، ولكن فصلتهما لدراسة كل منهما على حدَه .

(٤٤٢) ينظر: الجرح والتعديل ترجمة عبد الرحمن بن بحر(٢١٧/٥) قال: روى عن مبارك بن سعد، وعندما ترجم له قال: مبارك بن سعيد(الجرح والتعديل(٣٤٠/٨)وينظرتهذيب الكمال(١٧٧/٢٧)، وميزان الاعتدال(١٤/٦) .

(٤٤٣)ينظر: التاريخ الكبير(٤٢٧/٧)، والجرح والتعديل(٣٤٠/٨) لكنه في ترجمة عبد الرحمن بن بحر قال روى عن مبارك بن سعد(الجرح والتعديل٥/٢١٧)–، والثقات(١٩٠/٩)، وتهذيب التهذيب(٢٦/١٠)، ولسان الميزان (٣٤٨/٧)، وتقريب التهذيب(٥١٨/١) .

(٤٤٤) ينظر: التاريخ الكبير(٤٢٧/٧)، ووالجرح والتعديل(٣٤٠/٨)، الثقات(١٩٠/٩)، وتهذيب التهذيب(٢٦/١٠).

(٤٤٥) ينظر: الجرح والتعديل(٣٤٠/٨)، وتهذيب التهذيب(٢٦/١٠) .

وقــد اكتفى معظم العلماء بذكر قول النَّسائي فيه: لا أعرفه(٤٤٦)، وذكره ابن حبان في الثقات(٤٤٧)، وقال الذهبي في الميزان: لا يعرف،(٤٤٨)، وقال في الكاشف: وُثِّق(٤٤٩).

كما قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال في اللسان: وثقــه ابــن حبان، وقال في التقريب: مقبول(٤٥٠)، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: "بل مجهول، تفــرد بالرواية عنه عبد الرحمن بن بحر الخلال، وقال النَّسائي: لا أعرفه، وذكره ابن حبان وحده في الثقات، وقال الذهبي في الميزان: لا يعرف"(٤٥١).

قلــت: أمـــا قول الذهبي: وثق، فهو اعتماداً على ذكر ابن حبان له في الثقات(٤٥٢)، بدليل أنه عندما تكلم عليه في الميزان قال: "لا يعرف".

وأمـــا قـــول ابــن حجر في اللسان: "وثقه ابن حبان"؛ فليس دقيقاً، إذ لم يوثقه ابن حبان، بل اكتفى بذكره فقط كما جاء في قول ابن حجر في تهذيب التهذيب.

فالنَّسائي أول من تكلم على هذا الراوي -فيما أعلم-وقوله هو العمدة فيه.

١٣. محمــد بــن حبــيب-المصــري-: قال أبو عبد الرحمن: "محمد بن حبيب- المصري- هذا لا أعرفه"(٤٥٣).

قلــت: مخــتلف في صحبته ذكره ابن أبي عاصم، وأبو نعيم، وابن عبد البر، وابن الجوزي، وابن الأثير، وابن حجر(٤٥٤)، في عداد الصحابة، واعتمدوا على حديثه الوحيد: " لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار"، فقد ذكره الذين ترجموا له في ترجمته، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم في ترجمته دون الإشارة إلى مسألة الصحبة(٤٥٥)، لكن بعض العلماء أنكروا صحبته، ومعظم العلماء كانوا يُتْبِعون رواية عبد الله بن السعدي، عن محمد بن حبيب، برواية عبد الله

---

(٤٤٦)ينظر: قول المزي في تهذيب الكمال(٣٤٩/٣٢)،والذهبي في الميزان(٤٤٩/٥)،وابن حجر في التهذيب(٢٨١/٨).

(٤٤٧) الثقات(١٩٠/٩).

(٤٤٨)ميزان الاعتدال(١٤/٦).

(٤٤٩) الكاشف(٢٣٨/٢) .

(٤٥٠) تقريب التهذيب(٥١٨/١).

(٤٥١) تحرير تقريب التهذيب(٣٤٥/٣).

(٤٥٢) مع أن ابن حبان لم يذكره استقلالاً، كما سيأتي في التالية المتعلقة بأقوال الحافظ ابن حجر .

(٤٥٣)السنن الكبرى٢١٧/٥ ح رقم(٨٧١٠).

(٤٥٤)الأحــاد والمثاني لابن أبي عاصم(١١٤/٣)، وأبو نعيم، أحمد بن علي، معرفة الصحابة، تحقيق:عادل الغرازي، دار الــوطن، الــرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٨م(١٨٥/١١)، والاستيعاب لابن عبد البر(١١٣٦٩/٣)، وابــن الجــوزي، عبد الرحمن بن علي، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون المغازي والسير، دار الأرقم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولــى ١٩٩٧م(٢٢١/١)، ابن الأثير، عز الدين الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م(٨١/٥)، تهذيب الكمال(٣٧/٢٥)، والإصابة لابن حجر(١١٣/٤).

(٤٥٥)ينظر: السنن الكبرى٢١٧/٥ ح رقم(٨٧١٠) التاريخ الكبير(٢٧/٥)، والجرح والتعديل(٢٢٥/٧).

ابـــن الســـعدي عن النبيﷺ دون ذكر محمد بن حبيب، وقد استوعب ابن عساكر طرق هذا الحديث في ترجمة عبد الله بن السعدي، وعلل رواية من زاد فيه محمد بن حبيب[٤٥٦].

وقال ابن السكن: "حديث محمد هذا لا يثبت، وهو مشهور عن عبد الله بن السعدي، ولا يعرف محمد هذا في الصحابة"[٤٥٧].

وقال ابن مندة: " لا يعرف محمد بن حبيب في الشاميين ولا في المصريين"[٤٥٨].

وقـــال أبـــو زرعة الدمشقي: " الحديث صحيح مثبت عن عبد الله بن السعدي، كذا رواه الـــثقات الأثـــبات منهم: مالك بن يخامر، وأبو إدريس الخولاني، وعبد الله بن محيريز، وغيرهم، ومحمد بن حبيب زيادة لا أصل له"[٤٥٩]، وقال الذهبي في التجريد: "مجهول، والسند لا يصـــح"[٤٦٠]، وقـــال ابـــن حجر: " صحابي مختلف في إسناد حديثه"[٤٦١]، وتعقبه صاحبا التحريـــر فقـــالا: "بـــل لا تصح صحبته، وهو مجهول؛ لأن الحديث الواحد الذي عرف به لا يصح، فهو مختلف في إسناده، ونقلا قولي ابن السكن وابن مندة فيه"[٤٦٢].

قلـــت: قـــول صـــاحبي التحرير موجه، لأنه موافق لما قاله النسائي، وتابعه عليه البغوي، وابن عساكر، وغيرهما[٤٦٣].

والـــذي يبدو لي أن محمد بن حبيب أُدرِجَ في هذا الإسناد، فقد أخرج النّسائي[٤٦٤]، وجماعة[٤٦٥]، الحديث نفسه من طريق عبد الله بن السعدي، دون ذكرٍ لمحمد بن حبيب فيه.

١٤. **موسى الثاني**: قال أبو عبد الرحمن: "موسى الثاني: لا أعرفه"[٤٦٦].

---

(٤٥٦)ينظـــر:ابن عساكر، أبو الحسن علي بن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت- لبنان، بدون طبعة(٣١/٣٠٣-٣١٠).

(٤٥٧) ينظر:المغلطاي، علاء الدين أبوعبد الله، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق: عزت المرسي ورفاقة، مكتبة الرشيد، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م(١٥٣/٢، وتهذيب التهذيب(٩/٩٤).

(٤٥٨)ينظر: أسد الغابة(٥/٨١)معرفة الصحابة لأبي نعيم(١/١٨٦).

(٤٥٩)تاريخ دمشق(٣١/٣٠٤).

(٤٦٠)الذهبي، محمد بن أحمد، تجريد أسماء الصحابة، دار المعرفة، بيروت-لبنان، بدون طبعة(٢/٥٦).

(٤٦١)تقريب التهذيب(١/٤٧٣).

(٤٦٢)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٣/٢٢٥).

(٤٦٣)ينظر: الإنابة(٢/١٥٣)، وتاريخ دمشق(٣١/٣٠٤)، وتهذيب التهذيب(٩/٩٤).

(٤٦٤)السنن الكبرى(٤/٤٢٧)ح أرقام(٧٧٩٤و٧٧٩٥و٧٧٩٦)، وفي(٥/٢١٦)،ح أرقام(٨٧٠٧و٨٧٠٨و٨٧٠٩).

(٤٦٥) منهم: أحمد في المسند(١/١٩٢)، وابن حبان في صحيحه(١١/٢٠٧)، برقم(٤٨٦٦)، والطبراني في الأوسط ١/ ٢٨-٢٩برقم(٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/١٧)، كما ذكره البخاري في التاريخ الكبير(٥/٢٧و٦/١٤٠) ، وابن قانع في معجم الصحابة(٢/٧٥) والمزي في تهذيب الكمال(٦/٣١)، وابن عبد البر في الاستيعاب(٣/ ١٣٦٩)، وابن حجر في الإصابة (٤/١١٣و٤/٥٩٤) جميعهم من طريق عبد الله بن السعدي من غير ذكر محمد ابن حبيب بنحوه، أوبمعناه.

(٤٦٦)السنن الكبرى٦/٤٦ح رقم(٩٩٨٢). موسى الأول هو الجهني، وموسى الثاني روى عن أبي زرعة لم يعرّفه.

قلـــت: اسمه موسى، ووصفه النَّسائي بالثاني؛ لأنه روى الحديث من طريق موسى الجهنـــي، عـــن موســـى، عـــن أبي زرعة عن أبي هريرة...الحديث، فموسى الأول هو الجهني، والثاني-أي الثاني في الترتيب-هو الذي روى عن الجهني، ولم يعرفه النَّسائي.

وهـــذا الحـــديث مـــن هذا الطريق تفرد بروايته الإمام النَّسائي فأخرجه في السنن الكبـــرى(٤٦٧)، وفي كتاب عمل اليوم والليلة(٤٦٨)، ولم أجد من عرّف بموسى؛ الذي روى عـــن أبـــي زرعـــة(٤٦٩)، وروى عـــنه موسى الجهني، ولم يذكره المزي في تلاميذ أبي زرعة(٤٧٠)، كما لم يذكره في شيوخ موسى الجهني(٤٧١).

فهو مجهول العين، إذ لم يعرفه النَّسائي، ولم يعرفه غيره، ولم نعرف عنه غير اسمه.

١٥. يونُس بن سُلَيم: قال أبو عبد الرحمن: "يونُس بن سُليم: لا نعرفه"(٤٧٢).

لـــم يروِ عنه سوى عبد الرزاق الصنعاني، وتكلم فيه(٤٧٣)، إلا أن الحافظ المزي ذكر فـــي ترجمته أن بعض اليمانيين روى عنه ولم يذكر أحداً منهم(٤٧٤)، وتابعه الحافظ ابن حجر علـــى ذلك(٤٧٥)، وذكر الحافظ الذهبي أن قتيبة بن سعيد شيخ النَّسائي روى عنه فقال: سمعت يونس بن سُليم يقول: "الأرز من طعام الكرام"، قال قتيبة: فلما حججت صيّروه حديثا فكانوا يجيئون ببغداد فيقولون: حديث الأرز، حديث الأرز(٤٧٦).

روى حديثاً واحداً(٤٧٧)، استنكره النَّسائي(٤٧٨)، وصححه الحاكـــــــم(٤٧٩)، وضعفه

---

(٤٦٧)السنن الكبرى٦/٤٦ح رقم(٩٩٨٢).

(٤٦٨)عمل اليوم والليلة(١/٢٠٩) حديث رقم(١٥٤).

(٤٦٩)هـــو: ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، وقد اختلف في اسمه، فقيل: هرم، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمرو، وقيل جرير، وقال المزي: قرأت بخط النَّسائي: أبو زرعة عمرو بن عمرو وقيل: هرم، رأى علي بن أبي طالب، وكان انقطاعه الى أبي هريرة. ينظر: تهذيب الكمال(٣٣/٣٢٣-٣٢٥).

(٤٧٠) ينظر: تهذيب الكمال(٣٣/٣٢٣-٣٢٥).

(٤٧١)ينظر المصدر السابق(٢٩/٩٥-٩٦).

(٤٧٢)السنن الكبرى١/٤٥٠ح رقم(١٤٣٩).

(٤٧٣)قـــال الذهبـــي: حدث عنه عبد الرزاق و تكلم فيه و لم يعتمده في الرواية و مشاه غيره(٧/٣١٦)، ينظر كذلك: التاريخ الكبير(٨/٤١٣)، والجرح والتعديل(٩/٢٤٠)،

(٤٧٤)ينظر: تهذيب الكمال(٣٢/٥٠٩).

(٤٧٥)ينظر: تهذيب التهذيب(١١/٣٨٦).

(٤٧٦)ينظر: سير أعلام النبلاء(١٣/٥٨٦).

(٤٧٧)أخرجه النَّسائي في السنن الكبرى١/٤٥٠ح رقم(١٤٣٩) وقال: "هذا حديث منكر"، كما أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، برقم(٣١٧٣)وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه(٣/٣٨٣) وأخرجه الحاكم في المستدرك(٢/٤٢٥) كتاب التفسير، تفسير سورة المؤمنون، برقم(٣٤٧٩)، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(٤٧٨)السنن الكبرى(١/٤٥٠).

(٤٧٩)ينظر: المستدرك على الصحيحين(٢/٤٢٥)ح(٣٤٧٩).

المقدسي[٤٨٠]، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"[٤٨١]، وقال أبو حاتم: "لا يعرف من حديث الزهـري"[٤٨٢]، وقال ابن معين: "ما أعرفه"[٤٨٣]، وقال أحمد: "سألت عبد الرزاق عنه، فقال: خيـر مـن بـرق يعنـي: عمرو بن برق، قال احمد: فلما ذكر هذا عند ذاك علمت أنه ليس بشيء"[٤٨٤]، وفي رواية عن ابنه عبد الله قال: "حدثني أبي قال: سألت عبد الرزاق عن يونس ابـن سليم، فقال: هو أمثل من عمرو برق"، وسمعت أبي مرة أخرى يقول: "هو فوق عمرو بـرق، قـال أبـي: وهـو عمـرو بن عبد الله روى عنه معمر"[٤٨٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤٨٦]، وقال الذهبي: "واه"[٤٨٧]، وقال ابن حجر: "مجهول"[٤٨٨].

قلـت: لـم يروِ إلا حديثاً واحداً، انتقد عليه؛ لأنه رواه مرة عن يونس بن يزيد عن الزهـري، ومـرة عـن الزهري مباشرة، لكن الوهم في هذا الحديث ليس منه، بل من عبد الـرزاق الصـنعاني، فهو الذي أسقط يونس بن يزيد الأيلي من الرواية، وهذا ما ذهب إليه التـرمذي، إذ قال: ... وَمَنْ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَدِيمًا فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَذْكُرُونَ فِيهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ وقدم الرواية المتصلة على المنقطعة[٤٨٩]، وهذا يعني أن عبـد الرزاق حدث به منقطعاً بعـد الاختلاط، ويؤكد ذلك ما جاء في رواية النّسائي، والحاكم[٤٩٠]، فقد صرح بأن يونس بن زيد أملى عليه هذا الحديث، كما أن المقدسي قال: "رواه الترمذي عن يحيى بن موسى، وعبد

---

(٤٨٠)قال: رواه النّسائي عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبدالرزاق، عن يونس بن سليم، قال: أملى علي يونس بن يزيد وقـال: هـذا حديث منكر...وروراه أبو عبدالله الحاكم في كتاب المستدرك عن أحمد بن جعفر بن مالك: إسناده ضعيف" ينظر: الأحاديث المختارة(٣٤٢/١).

(٤٨١)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٤/٤٦٠).

(٤٨٢)ينظر: علل ابن أبي حاتم(٨١/٢).

(٤٨٣) ينظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري(٢٣٠/١و٢٣٢).

(٤٨٤) ينظر: الكامل(١٤٧/٧)، وقد جعل المزي قول أحمد: ليس بشي" من كلام عبد الرزاق(تهذيب الكمال٥٠٨/٣٢)، وهـو وهم، فالإمام أحمد عندما سأل عبد الرزاق عن سليم قال له: خير من برق-أي عمرو بن برق-، فعرف مـن مقارنته بهذا الراوي أنه ليس بشيء، فقد ذكر العقيلي عن أحمد بن حنبل أنه قال: عمرو بن برق له أشياء مناكيـر، ومعمر قد روى عنه، وكان عنده: لا بأس به، وكانت له علة، ثم أشار أبو عبد الله بيدهِ إلى فيه، أي: يشرب . (ضعفاء العقيلي٢٥٩/٣)، ومع ذلك فلم أجد قول الإمام أحمد: ليس بشي في كتبه، بل وجدته قال: هو فوق ابن برق، مع أنه قال : إن عمرو عند معمر لا بأس به كما جاء في رواية العقيلي، ورواية ابنه عنه.

(٤٨٥) ينظر: العلل ومعرفة الرجال(١٣٥/٢)، وينظر: (٣٠٧/١و١٤١/٣و٢٧١).

(٤٨٦)ينظر: الثقات(٢٨٨/٩).

(٤٨٧)ينظر: الكاشف(٤٠٣/٢).

(٤٨٨)تقريب التهذيب(٦١٣/١).

(٤٨٩)ينظر: جامع الترمذي(٣٢٦/٥).

(٤٩٠)ينظر: سنن النّسائي الكبرى(٤٥٠/١)، والمستدرك على الصحيحين(٧١٧/١).

بن حميد، وغير واحد عن عبد الرزاق عن يونس ابن سليم عن الزهري، وعن محمد بن أبان عن يزيد(٤٩١)، عن الزهري بإسناده ومعناه(٤٩٢).

كمـــا أن قـــول النَّسائي:" هذا حديث منكر" لا يقصد به المنكر الاصطلاحي، وإنما يعني التفرد، فالنَّسائي قد يطلق لفظ المنكر، ويريد به التفرد، وهذا ما ذهب إليه غير واحد من العلماء، إذ يقول الحافظ ابن حجر: " أطلق الإمام أحمد ، والنَّسائي، وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة غير عاضـــد يعضده"(٤٩٣)، وهذا ما يفهم من قول النَّسائي حين قال:" لا نعلم أحداً رواه غير يونس ابن سليم، ويونس بن سليم: لا نعرفه"(٤٩٤).

وبناءً على ما تقدم؛ يتبين لنا أن يونس بن سليم ضبط الرواية الوحيدة التي رواها، وحكم عليه بسببها، فهو على مذهب المتأخرين مجهول الحال.

١٦. أبو ميمون: قال النَّسائي: "أبو ميمون: لا أعرفه"(٤٩٥).

يروي عن رافع بن خديجﷺ(٤٩٦)، ولم يرو عنه سوى محمد بن حبان(٤٩٧)، قال عنه الذهبـــي فـــي المغني: "لا يعرف"، ونسب ذلك إلى النَّسائي في الميزان(٤٩٨)، وقال ابن حجر: "مجهول"، وزاد في اللسان: "لا يعرف"، ونسب ذلك إلى النَّسائي في التهذيب(٤٩٩).

روى حديـــثاً واحـــداً، فـــي قولهﷺ: " لا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلا كَثَرٍ(*)"(٥٠٠)، والحديث مشهور من غير طريقه، فقد رواه النَّسائي وغيره من طريق محمد بن يحيى بن حبان، عن

---

(٤٩١)قلـــت: كلام المقدسي ناقص، ولعله سقط منه شيء؛ فيزيد ينبغي أن يكون يونس بن يزيد؛ الراوي عن الزهري كما جاء في رواية الترمذي، ومحمد بن أبان هو شيخ الترمذي، وروى الحديث عن عبد الرزاق عن يونس بن سليم، عن يونس بن يزيد عن الزهري به بمعناه. ينظر: جامع الترمذي(٣٢٦/٥).

(٤٩٢)المقدســـي: محمد بن عبد الواحد بن أحمد، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٠هـــ.(٣٤٢/١).

(٤٩٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٤/٢) .

(٤٩٤)السنن الكبرى(٤٥٠/١).

(٤٩٥)السنن الكبرى٣٤٦/٤ح رقم (٧٤٥٨).

(٤٩٦)تهذيب الكمال٣٣٧/٢٤)، والمغني في الضعفاء(٨١٠/٢)، وميزان الاعتدال(٤٣٣/٧)، ولسان الميزان(٤٨٦/٧).

(٤٩٧) ، ولسان الميزان(٤٨٦/٧)، وتهذيب التهذيب(٢٧٧/١٢) .

(٤٩٨)المغني في الضعفاء(٨١٠/٢)، وينظر: ميزان الاعتدال(٤٣٣/٧) .

(٤٩٩)ينظر: تقريب التهذيب(٦٧٧/١)، ولسان الميزان(٤٨٦/٧)، تهذيب التهذيب(٢٧٧/١٢) .

(*) الكَثَر-بفتحتين-: جمار النخل، وقيل: طلعها. ينظر: (مختار الصحاح ٢٣٥/١)، و(الغريب لابن سلام٢٣٧/١).

(٥٠٠)أخـــرجه النَّسائي في السنن الكبرى٣٤٦/٤ح رقم (٧٤٥٨)، والدارمي في كتاب الحدود، باب ما لا يقطع فيه من الـــثمار، برقم(٢٣٠٩)، وقال الألباني: صحيح بما قبله. ينظر: الألباني: محمد ناصر الدين، سنن النَّسائي، حكم على أحاديثه وعلق عليه الشيخ الألباني، بعناية: مشهور حسن، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى(٧٥٤/١) برقم(٤٩٦٨)، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي.

رافع، دون ذكر أبي ميمون[٥٠١].

قلت: هو مجهول العين، ولم يعرف بغير هذه الرواية، فلم يعرفه النَّسائي ولا غيره، ولم يتكلم عليه أحد قبل النَّسائي، وقوله فيه هو العمدة لكل من جاء بعده.

* * *

ونقل النَّسائي عن غيره تجهيل أحد الرواة فقال: قال القاضي -يعني ابن الكسار- سمعت عبد الصمد البخاري يقول: **حفص بن عمر**[٥٠٢]؛ الذي يروي عن عبد الرحمن بن مهدي لا أعرفه[٥٠٣]، وهذا القول جاء في ختام كتاب السنن الكبرى في الصفحة الأخيرة منه، لكن الكلام متعلق بالحديث الذي رواه النَّسائي قبل ذلك[٥٠٤]، وهذا الراوي معروف للنسائي ولغيره، فقد نقل الحافظ ابن حجر في التهذيب أنه روى عن جمع كبير من العلماء الكبار؛ كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي داود الطيالسي، وغيرهم، وروى عنه كذلك جمع من كبار النقاد كالنَّسائي، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، وغيرهم، وقال عنه أبو زرعة: "صدوق ما علمته إلا صدوقاً"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال ابن حبان: "صدوق حسن الحديث يغرب"، وقال مسلمة: "ثقة كما نقل الحافظ ابن حجر عن النَّسائي أنه قال في مشيخته: رازي لا بأس به" [٥٠٥].

وفي ظني أن القاضي ابن الكسار لا يقصد من قوله: لا أعرفه؛ تجهيله، ولكن يقصد أنه غير معروف في هذا الإسناد بالذات، بدليل أنه قال:" حفص بن عمر الذي يروي عن عبد الرحمن بن مهدي: لا أعرفه، إلا أن يكون سقط الواو من حفص بن عمرو الربالي، المشهور بالرواية عن البصريين، وهو ثقة"[٥٠٦].

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين لي أن عبارة: "لا أعرفه" عند الإمام النَّسائي تدل على الجهالة في الأعم الأغلب.

* * *

---

(٥٠١)أخرجه النَّسائي في السنن الكبرى٤/٣٤٥-٣٤٦، الأحاديث أرقام (٧٤٤٩-٧٤٥٧)، وابن أبي شيبة في المصنف ٥/٥٢٠ كتاب الحدود، باب في الرجل يسرق التمر والطعام، برقم(٢٨٥٨٣)، وأحمد١٥/٤٦٣، والدارمي في كتاب الحدود، باب ما لا يقطع فيه من الثمار، برقم(٢٣٠٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ٨/٢٦٣، كتاب السرقة، باب القطع في الطعام ،وغيرهم.

(٥٠٢)هو: حفص بن عمر بن عبد الرحمن الرازي أبو عمر المهرقاني. ينظر: (تهذيب الكمال٧/٣٣)

(٥٠٣)السنن الكبرى٦/٥٣٩ح رقم(١٠٧٧٠).

(٥٠٤)السنن الكبرى٦/٥٣٠ح رقم(١٠٧٢٧).

(٥٠٥) تهذيب التهذيب(٢/٣٥١).

(٥٠٦)السنن الكبرى٦/٥٣٩ح رقم(١٠٧٧٠).

ثانياً: الذين قال فيهم: "ليس بالمشهور، أو ليس بذاك المشهور، أو ليس بهذه الشهرة"

١. حسان بن عبد الله الضمري: "قال أبو عبد الرحمن: "حسان بن عبد الله الضمري: ليس بالمشهور" [٥٠٧].

روى عن عبد الله بن السعدي، ولم يرو عنه سوى أبي إدريس الخولاني[٥٠٨]،

وروى حديثاً واحداً في الهجرة[٥٠٩]، فهو على مذهب المتأخرين: مجهول العين، لكن بعض العلماء عرفوه، ووثقوه، فقد وثقه العجلي[٥١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥١١]، ونقل الذهبي قول النّسائي فيه، وعقب عليه بقوله: "قلت: قد خرج له"-أي النّسائي-[٥١٢]، وكأنه استغرب قول النّسائي؛ لأنه أخرج له هذا الحديث وسكت عنه في الموضع الأول، وتكلم عليه في الموضع الثاني، ومعلوم أن من سكت عنه له دلالته في ارتضائه.

كما عقب الحافظ ابن حجر على قول النّسائي بقوله: " قلت: وقال العجلي: شامي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات"، وقال في التقريب: "ثقة مخضرم"[٥١٣]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: "بل مجهول تفرد بالرواية عنه أبو إدريس الخولاني، ولم يوثقه سوى ابن حبان، والعجلي، وقال النّسائي: "ليس بالمشهور"[٥١٤]، وفي قوليهما نظر.

قلت: هو ثقة، كما قال ابن حجر، فلم يرو إلا حديثاً واحداً، لم يخالف فيه، ولم ينفرد به، فقد تابعه عليه مالك بن يَخَامِر[٥١٥]، وعبد الله بن مُحَيْرِيز[٥١٦]، وكلاهما ثقتان، وقيل: الأول مخضرم، وقيل: له صحبة[٥١٧].

---

(٥٠٧)السنن الكبرى٥/٢١٦ح رقم(٨٧٠٨).

(٥٠٨) ينظر: التاريخ الكبير(٣/٣٠)، والجرح والتعديل(٣/٢٣٤)، والثقات(٤/١٦٤)، تهذيب الكمال(٦/٣٠)، وميزان الاعتدال(٣/٢٢٤)، والكاشف(١/٣٢٠)، وتهذيب التهذيب(٢/٢١٨)،

(٥٠٩)أخرجه النّسائي في السنن الكبرى، كتاب البيعة٤/٤٢٧، باب ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة برقم(٧٧٩٦)ولم يتكلم عليه بشيء، كما أخرجه في كتاب السير ٥/٢١٦، باب انقطاع الهجرة برقم(٨٧٠٨)وعقب عليه بقوله: حسان بن الضمري ليس بالمشهور، كما رواه الطبراني في المعجم الأوسط ١/٢٨برقم(٦٨)، وفي مسند الشاميين(١/٤٤٦)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير(٥/٢٧)، والمزي في تهذيب الكمال(٦/٣٠-٣١).

(٥١٠) ينظر: معرفة الثقات(١/٢٩٢).

(٥١١) ينظر: الثقات(٤/١٦٤).

(٥١٢)ينظر: ميزان الاعتدال(٢/٢٢٤).

(٥١٣)ينظر: تهذيب التهذيب(٢/٢١٨)، وتقريب التهذيب(١/١٥٨).

(٥١٤)تحرير تقريب التهذيب(١/٢٦٦).

(٥١٥) ينظر: مسند أحمد(١/٩٢).

(٥١٦) ينظر: سنن النّسائي الكبرى٥/٢١٧ح رقم(٨٧١٠)، وصحيح ابن حبان١١/٢٠٧ح رقم(٤٨٦٦)، وسنن البيهقي الكبرى(٩/١٧)جميعهم من طريق عبد الله بن محيريز عن عبد الله بن السعدي به بنحوه.

(٥١٧)ينظر: تقريب التهذيب(١/٣٢٢و٥١٨).

وقال المزي: وقع لنا عالياً[518]، وصححه الشيخ الألباني من طريق حسان نفسه[519]، ولعل قول النسائي: ليس بالمشهور؛ أنه لم يشتهر بالرواية، فلم يرو غير حديث واحد، وقلة الرواية لا تعني عدم الثقة إن لم تكن هناك مخالفة، وحجة صاحبي التحرير في تجهيله واهية.

٢. **شريك بن شهاب**: قال أبو عبد الرحمن : "ليس بذلك المشهور"[520].

يروى عن أبي برزة الأسلمي ، وتفرد بالرواية عنه: الأزرق بن قيس[521]، ولم يرو إلا حديثاً واحداً في وصف الخوارج [522]، صححه الحاكم، والهيثمي[523]، وضعفه الألباني من هذا الطريق[524]، وهو صحيح من طرق أخرى.

وذكره ابن حبان في الثقات[525]، وقال الذهبي: لا يعرف[526]، وقال ابن حجر: مقبول[527]، وخالفه صاحبا التحرير، فقالا: " بل مجهول، تفرد بالرواية عنه الأزرق بن قيس، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الذهبي في الميزان: لا يعرف[528].

واقتصر باقي العلماء على نقل قول النسائي فيه، والإشارة إلى ذكره في ثقات ابن حبان[529]، وبعضهم اكتفى بذكر شيخه وتلميذه[530]، فهو على مذهب المتأخرين: مجهول العين، إذ لم يعرف إلا بهذه الرواية، وقد تفرد بها من طريق أبي برزة، مع أن

---

(٥١٨) تهذيب الكمال(٦/٣٠).

(٥١٩)ينظر: سنن النسائي مع أحكام الألباني عليها(٦٤٤/١ح رقم(٤١٧٣) قال عنه: صحيح.

(٥٢٠)السنن الكبرى٣١٢/٢ح رقم(٣٥٦٦).

(٥٢١) ينظر: التاريخ الكبير(٢٣٨/٤)، والجرح والتعديل(٣٦٥/٤)، والثقات(٣٦٠/٤)، تهذيب الكمال(٤٦١/٢)، وميزان الاعتدال(٣٧١/٣)، تهذيب التهذيب(٢٩٣/٤).

(٥٢٢)أخرجه النسائي في السنن الكبرى٣١٢/٢ح رقم(٣٥٦٦)، كما أخرجه أحمد في المسند(٤٢١/٤و٤٢٤و٤٢٥)، والبزار في مسنده(٢٩٤/٩و٣٠٥/٩)والطبراني في المعجم الأوسط(١٦٤/٦)، أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود، مسند الطيالسي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، بدون طبعة أو سنة نشر(١٢٤/١)، والروياني: محمد بن هارون، مسند الروياني، تحقيق أيمن أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة-مصر، الطبعة الولى١٤١٦هـ.(٢٦/٢) وأخرجه الحاكم في المستدرك١٦٠/٢وقال: صحيح على شرط مسلم، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد(٢٢٨/٦) وقال: رواه أحمد. والازرق بن قيس وثقة ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٥٢٣)المستدرك(١٦٠/٢)، ومجمع الزوائد(٢٢٨/٦).

(٥٢٤)سنن النسائي مع أحكام الألباني عليها(٦٣٣/١)، ح رقم(٤١٠٣).

(٥٢٥) الثقات(٣٦٠/٤).

(٥٢٦)ينظر: ميزان الاعتدال(٣٧١/٣).

(٥٢٧) تقريب التهذيب(٢٦٦/١).

(٥٢٨)تحرير تقريب التهذيب(١١٣/١).

(٥٢٩)ينظر: تهذيب الكمال(٤٦١/٢).

(٥٣٠) ينظر: التاريخ الكبير(٢٣٨/٤)، والجرح والتعديل(٣٦٥/٤)، والثقات(٣٦٠/٤)، تهذيب الكمال(٤٦١/٢).

الحديث مشهور من طريق أبي سعيد الخدري، وعلي ، فقد رواه الشيخان[٥٣١]، والترمذي[٥٣٢]، ولعل ابن حجر نظر إلى شواهد هذا الحديث الكثيرة، فقال عنه: "مقبول".

٣. **عبد الرحمن بن جابر**[٥٣٣]:قال النّسائي:عبد الرحمن: "ليس بهذه الشهرة"[٥٣٤].

قلت: روى عنه جمعٌ يزيد عن عشرة منهم: طالب بن حبيب، وخارجة بن إسحاق، وسليمان بن يسار، وعاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن كليب، وداود بن الحصين، ويعقوب ابن مجاهد،وعبد الله بن محمد بن عقيل،وإسحاق بن عبد الله، وغيرهم[٥٣٥].

وثقه العجلي[٥٣٦]،وذكره ابن حبان في الثقات[٥٣٧]، وقال ابن سعد: وفي روايته ورواية أخيه ضعف وليس يحتج بهما[٥٣٨]، وقال الذهبي في الكاشف:" ثقة"، وقال في المغني: "وثقوه إلا ابن سعد فقال: "فيه ضعف" [٥٣٩]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة لم يصب ابن سعد في تضعيفه[٥٤٠]، ونقل عن ابن القطان الفاسي أنه قال عنه: مجهول[٥٤١].

---

(٥٣١)صحيح البخاري في كتاب أحاديث المناقب مجلد١ ج١-٤/٦٣٤باب علامات النبوة برقم(٦٣١٠)، وكتاب التفسير ١-٤/٨٢٠ باب:(والمؤلفة قلوبهم...)برقم(٤٦٦٧)، وفي كتاب فضائل القرآن١-٤/٩٣١باب إثم من راءى بقراءة القرآن برقم(٥٠٨٥)، وينظر الأحاديث أرقام(٥٠٨٥و٦١٦٣و٦٩٣١و٦٩٣٣و٧٥٦٢) من طريق أبي سعيد الخدري، و(٦٩٣٠)من طريق علي، وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٦٠٤) من طريق أبي سعيد الخدري، وبرقم(١٠٦٤و١٠٦٦)من طريق علي بن أبي طالب وبرقم(١٠٦٨) من طريق سهل ابن حنيف

(٥٣٢) رواه الترمذي في كتاب الفتن، باب صفة المارقة برقم(٢١٨٨) ثم قال: وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ وَصَفَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ إِنَّمَا هُمْ الْخَوَارِجُ الْحَرُورِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ الْخَوَارِجِ.

(٥٣٣)هو: عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي أبو عتيق المدني(تهذيب التهذيب٦/١٣٩).

(٥٣٤)السنن الكبرى٤/٣٢٠ح رقم(٧٣٣٢).

(٥٣٥)ينظر: التاريخ الكبير(٥/٢٦٦)، والجرح والتعديل(٣/٣٧٥)، والثقات(٥/٧٧)، والمقتنى في سرد الكنى(١/٣٨٦)، وسير أعلام النبلاء(١/٢٩٠)، شرح معاني الآثار(٤/١٧٧و٢٢٨)، ونصب الراية(٣/٤٠٩).

(٥٣٦) ينظر: معرفة الثقات(٢/٧٤).

(٥٣٧)ينظر: الثقات(٥/٧٧).

(٥٣٨) الطبقات الكبرى(٥/٢٧٥).

(٥٣٩)ينظر: الكاشف(١/٦٢٣).المغني(٢/٣٧٧).

(٥٤٠)تقريب التهذيب(١/٣٣٧).

(٥٤١)ينظر: تهذيب التهذيب(٦/١٣٩).

قلت: هو ثقة مشهور، من رجال الصحيحين، لكنه ليس بالشهرة التي اشتهر بها رجال الإسناد الآخرون؛ كشعبة، ويزيد بن أبي حبيب، وسليمان بن يسار، وغيرهم ممن اشتهروا بكثرة الرواية، في حين أن روايات عبد الرحمن بن جابر لا تتجاوز أصابع اليدين.

ولعل هذا ما قصده النّسائي بقوله: " ليس بهذه الشهرة" ولا يتصور أن النّسائي يقصد المجهول اصطلاحاً؛ لأن الحديث الوحيد الذي أخرجه له النّسائي في ثلاثة مواضع(٥٤٢)، أخرجه البخاري ومسلم وباقي الستة، من الطريق نفسه(٥٤٣)وصححه الألباني(٥٤٤)، كما أن النّسائي نفسه وثقه، فقال فيما نقله عنه الحافظ المزي: "ثقة"(٥٤٥)، فلا يعقل أن يوثقه في موضع، ويجهّله في موضع آخر.

٤. **عبد الرحمن بن هضهاض:** قال أبو عبد الرحمن: "عبد الرحمن بن هضهاض: ليس بمشهور، وقد اختلف على أبي الزبير في اسم أبيه"(٥٤٦).

اختلف في اسم أبيه، فقيل: الهضهاض، وقيل: الصامت(٥٤٧)، وقيل: هضاب(٥٤٨)، قال أبو حاتم: وهضهاض أصح (٥٤٩)، وروى حديثاً واحداً في رجم ماعز الأسلمي، ولا يعرف إلا به، ويرويه عن ابن عمه أبي هريرةﷺ(٥٥٠)ولم يرو عنه غير أبي الزبير، (٥٥١)، لكن الحافظ المزي ذكر أن بشر بن رافع روى عنه أيضاً، وذكر له حديثاً آخر من طريق بشر بن رافع في ترك قول: "آمين"، وذكر أن ابن ماجه روى له حديثاً ثالثاً في افتتاح الصلاة (٥٥٢).

---

(٥٤٢)السنن الكبرى(٣٢٠/٤) الأحاديث أرقام(٧٣٣٠و٧٣٣١و٧٣٣٢)جميعها من طريق سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر به بنحوه، وقال في الموضع الثالث: عبد الرحمن بن جابر: ليس بهذه الشهرة.

(٥٤٣)أخرجه البخاري في كتاب الحدود(١٢١٧/٤) باب كم التعزير برقم(٦٨٤٨و٦٨٥٠)، ومسلم في كتاب الحدود٣/ ١٣٣٢باب قدر أسواط التعزير برقم (١٧٠٨)، والترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء في التعزير برقم١٤٦٣)، وأبو داود(١٦٧/٤) في كتاب الحدود، باب التعزير برقم(٤٤٩١)، وابن ماجه(٨٦٧/٢) في كتاب الحدود، باب التعزير برقم(٢٦٠١)جميعهم من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ﷺ به بنحوه، ولفظ الحديث كما هو عند النّسائي: "لا يضرب فَوْقَ عَشْرِ أسواط إلا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ".

(٥٤٤) الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، حديث رقم(٧٦٢٣).

(٥٤٥) ينظر: تهذيب الكمال(٢٤/١٧).

(٥٤٦)السنن الكبرى٢٧٨/٤ح رقم(٧١٦٦).

(٥٤٧) ينظر: التاريخ الكبير(٣٦١/٥)،

(٥٤٨)ينظر: ميزان الاعتدال(٢٩٠/٤).

(٥٤٩)الجرح والتعديل(٢٩٧/٥).

(٥٥٠)ينظر: التاريخ الكبير(٣٦١/٥)، وميزان الاعتدال(٢٩٠/٤).

(٥٥١)ينظر: التاريخ الكبير(٣٦١/٥)، الثقات(٩٧/٥و١١٤)، وتهذيب الكمال(١٣٨/١٧و٢٧/٣٤).

(٥٥٢)ينظر: تهذيب الكمال(٢٧/٣٤).

قلـت: ما ذكره الحافظ المزي لا يُثبت أن الحديثين لعبد الرحمن بن الهضهاض؛ لأن أبـا داود، وابـن ماجـه، لـم يصـرحا باسم الراوي عن أبي هريرة في كلا الحديثين، بل قـالا:"...عـن بشـر بـن رافـع، عن **أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة**، ولم يثبت أن كنية عـبـد الـرحمن هي: "أبو عبد الله"، وهذا ما أقر به المزي نفسه(٥٥٣)، كما أنه لم تثبت لعـبد الرحمن رواية عن بشر بن رافع، ولم يَرد هذا إلا عن الحافظ المزي، ولم يتابعه عليه أحد، إلا الحافظ ابن حجر(٥٥٤)، ومعلوم أن ابن حجر ينقل عن المزي، ويحتمل أن يكون لأبي هريرةﷺ ابن عم آخر غير عبد الرحمن بن الهضهاض.

وقد ذَكَرَهُ أبو أحمد الحاكم فيمن لم يقف على اسمه(٥٥٥)، وحَكَمَ عليه الذهبي بالجهالة، فقـال في الميزان: لا يدرى من هذا، وقال في الكاشف: مجهول(٥٥٦)، وقال الحافظ ابن حجر: مقـبول(٥٥٧)، وحكـم الحافظ ابن حجر، مبني على قبول حديثه؛ إذ تابعه عليه جماعة، ورواه الشيخان في الصحيحين من غير طريقه(٥٥٨).

فهـو علـى مذهب المتأخرين: "مجهول العين" وإن ثبتت رواياته الأخرى التي أشار إليها المزي؛ فهو "مجهول الحال.

وخلاصة القول: أن حكم النَّسائي على هذا الراوي بعدم الشهرة؛ يعني: الجهالة ، وهذا مؤشر على أن استخدام لفظ: "عدم الشهرة" له أكثر من مدلول عند الإمام النَّسائي، والله أعلم.

٥.عـبد الملك بن نافع(٥٥٩): قال أبو عبد الرحمن: ليس بالمشهور ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته(٥٦٠).

روى عنه أكثر من واحد(٥٦١)، ولم يوثق، بل ضعفه كثير من العلماء، فقد ضعفه ابن

---

(٥٥٣)ينظر: تهذيب الكمال(٢٧/٣٤).

(٥٥٤)ينظر لسان الميزان (٤٧٢/٧).

(٥٥٥)ينظر: الكاشف(٦٣١/١).

(٥٥٦)ينظر: ميزان الاعتدال(٢٩٠/٤)، والكاشف(٦٣١/١).

(٥٥٧)ينظر: تقريب التهذيب(٣٤٣/١و٦٥٤).

(٥٥٨)ينظر: صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب لا يرجم المجنون والمجنونة برقم(٦٨١٥)، وينظر أيضاً: الأحاديث رقـم(٦٨٢٦و٧١٦٧)، وصـحيح مسلم،ح(١٦٩١)، كلاهما من طريق أبي سلمة، وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة به بنحوه، ورواه غيرهما، لكني أكتفي بالصحيحين ففيهما غنى عن غيرهما.

(٥٥٩)وهـذا ليس من أبناء نافع مولى ابن عمر، بل هو: عبد الملك بن نافع الشيباني الكوفي بن أخي القعقاع، ويقال: عبد الملك بن القعقاع، ويقال: عبد الملك بن أبي القعقاع ينظر: (تهذيب الكمال١٨/٤٢٤).

(٥٦٠)السنن الكبرى٢٣٦/٣ح رقم(٥٢٠٥).

(٥٦١)روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد، وحصين بن عبد الرحمن، وسليمان أبو إسحاق الشيباني، والعوام بن حوشب، وقرة العجلي، وليث بن أبي سليم. ينظر: (تهذيب الكمال١٨/٤٢٤).

معـــين وقال: "ضعيف لا شيء"[٥٦٢]، وفي رواية أخرى قال: "يضعفونه"[٥٦٣]، وقال أبو حاتم: "مجهـــول"، وقـــال-أيضـــاً-: "منكـــر الحديث"[٥٦٤]، وقال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج به بحـــال"[٥٦٥]، وقال الذهبي: "منكر الحديث"، وفي رواية أخرى قال: "ضعفوه"[٥٦٦]، وقال ابن حجر: "مجهول"[٥٦٧]، ولعله ما عرفه.

قلت: روى حديثاً واحداً في "الأشربة إذا اغتلمت" وخالف فيه الثقات الأثبات[٥٦٨]، فهو غير مشهور في الرواية وطلب العلم، لكنه مشهور بضعفه، ولعل هذا هو مراد النّسائي ؛ لأن كلامه يُشعر بأنه عرف حاله جيداً، فقال فيه ما قال.

٦. **عَوْسَـــجَة**[٥٦٩]: قـــال أبو عبد الرحمن: "عوسجة ليس بالمشهور، لا نعلم أن أحداً يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة" [٥٧٠].

لم يروِ عنه غير عمرو بن دينار[٥٧١]، روى حديثاً واحداً، صححه الحاكم[٥٧٢]، وحسّنه الترمذي[٥٧٣]، وقال البخاري: لم يصح[٥٧٤]، وقال العقيلي: لا يتابع عليه[٥٧٥]، وذكر له ابن

---

(٥٦٢)ينظر: الجرح والتعديل(٣٧٢/٥)، وتهذيب التهذيب(٣٧٨/٦).

(٥٦٣) ينظر: الكامل(٣٠٦/٥)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(١٥٢/٢).

(٥٦٤) ينظر: الجرح والتعديل(٣٧٢/٥).

(٥٦٥)المجروحين(١٣٢/٢).

(٥٦٦)المغني في الضعفاء(٤٠٨/٢)، والكاشف(٦٧٠/١).

(٥٦٧) تقريب التهذيب(٣٦٥/١).

(٥٦٨) **قال النّسائي** بعد أن روى عدداً من الأحاديث من طريق مجموعة من الثقات، جميعهم عن ابن عمر بخلاف ما روى عبد الملك بن نافع: "وهؤلاء أهل الثبت والعدالة، مشهورون بصحة النقل، وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم ولو عاضده من أشكاله جماعة وبالله التوفيق.ينظر: (السنن الكبرى٣/٢٣٦الأحاديث أرقام(٥٢٠٦-٥٢١٠) **وقال البخاري**:" لم يتابع عليه حديثه في الكوفيين"(التاريخ الكبير٥/٤٣٣)، **وقال أبو حاتم**: "لا يثبت حديثه منكر الحديث"(الجرح والتعديل٥/٣٧٢). **وقال ابن حبان**: " لا يجوز الاحتجاج به(المجروحين٢/١٣٢).

(٥٦٩)هو: عَوْسَجَة المكي مولى ابن عباس الهاشمي. (التاريخ الكبير٧/٧٦).

(٥٧٠)السنن الكبرى٤/٨٨ح رقم(٦٤٠٥) .

(٥٧١)ينظر: التاريخ الكبير(٧٦/٧)، و الجرح والتعديل(٢٤/٧)، و الثقات(٣٨١/٥)، والكاشف(١٠١/٢).

(٥٧٢)أخـــرجه في المستدرك٤/٣٨٦ كتاب الفرائض، برقم(٨٠١٥)من طريق عمرو بن دينار عن عوسجة به بنحوه، وكـــان قد أخرجه قبل ذلك برقم(٨١٠٤)من طريق عمرو بن دينار عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس بـــه بـــنحوه، وقال بعده: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، إلا أن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة روياه عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى بن عباس ثم روى الحديث من طريق عوسجة.

(٥٧٣)أخرجه الترمذي في كتاب الفرائض٤/٤٢٣، باب ميراث المولى ... برقم(٢١٠٦)وقال بعده: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ"، وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَتْرُكْ عَصَبَةً أَنَّ مِيرَاثَهُ يُجْعَلُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

(٥٧٤)التاريخ الكبير(٧٦/٧).

(٥٧٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي(٤١٣/٣).

عدي حديثاً آخر عن ابن عباس[٥٧٦]، وقد وثقه أبو زرعة [٥٧٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥٧٨]، وقال الذهبي: وثق[٥٧٩]، وقال أبو حاتم، وابن حجر: ليس بمشهور[٥٨٠].

قلت: هو مجهول، ولعل الذين وثقوه؛ خلطوا بينه وبين عوسجة بن رماح، فابن حبان صرح بذلك، فقال: "وأحسبه عوسجة بن الرماح" وذكر حديثه الذي عُرف به[٥٨١]، وقول الذهبي:"وثق" معتمد على قول ابن حبان على الأغلب.

أما قول أبي زرعة الرازي؛ فلعله هو الآخر خلط بينه وبين عوسجة بن رماح؛ الذي وثقه ابن معين، والعجلي، وابن شاهين[٥٨٢].

فهو لم يوثق على الحقيقة، لكن الذي وثق: عوسجة آخر، ولم يرو عنه سوى راو واحد، فهو على مذهب المتأخرين مجهول العين، وحكم النَّسائي بتجهيله؛ حكم صائب ومحقق.

٧. يعلى بن مملك: قال أبو عبد الرحمن:" يعلى بن مملك: ليس بذلك المشهور"[٥٨٣].

لم يرو عنه سوى ابن أبي مليكة يعلى بن مملك[٥٨٤]، ولم أجد من تكلم عليه قبل النَّسائي، لا جرحاً ولا تعديلاً، لكن ذكره ابن حبان في الثقات[٥٨٥]، وقال عنه الذهبي: وثق، وقال ابن حجر: مقبول[٥٨٦].

أما الحديث الذي رواه النَّسائي في وصف صلاة النبيﷺ وقراءته فيها[٥٨٧]، فقد رواه: أحمد، والترمذي، وأبو داود، والحاكم، والطبراني، وابن خزيمة، وابن حبان، جميعهم من

---

(٥٧٦)من طريق عمرو بن دينار عنه عن ابن عباس قال: "قيل للنبيﷺ ما يمنع حبش بني المغيرة أن يأتوك، إلا أنهم يخشون أن تردهم، قال: "لا خير في الحبش، إن جاعوا سرقوا، وإن شبعوا زنوا، وإن فيهم لخلتين حسنتين: سنان الطعام، وبأس عند البأس. (الكامل٥/٣٨٤).

(٥٧٧)الجرح والتعديل(٧/٢٤).

(٥٧٨)الثقات(٥/٣٨١).

(٥٧٩)الكاشف(٢/١٠١).

(٥٨٠)الجرح والتعديل(٧/٢٤)، وتقريب التهذيب(١/٤٣٣).

(٥٨١)الثقات(٥/٣٨١).

(٥٨٢) ينظر: معرفة الثقات(٢/٨٣)، والجرح والتعديل(٧/٢٤)، وتاريخ أسماء الثقات(١/١٨١).

(٥٨٣)السنن الكبرى١/٤٣٢ح رقم(١٣٧٥).

(٥٨٤)ينظر: التاريخ الكبير(٨/٤١٥)، والثقات(٥/٥٥٦)، وتهذيب الكمال(٣٢/٤٠١)، وميزان الاعتدال(٧/٢٨٦)

(٥٨٥) الثقات(٥/٥٥٦).

(٥٨٦)ينظر: الكاشف(٢/٣٩٨).تقريب التهذيب(١/٦١٠).

(٥٨٧)رواه النَّسائي في أربعة مواضع. ينظر: السنن الكبرى١/٣٤٩ ح رقم(١٠٩٥)، و١/٤١٨ ح رقم(١٣٢٤)، و١/ ٤٣٢ح رقم(١٣٧٥)، و٥/٢٢ح رقم(٨٠٥٧).

طريق ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة بنحوه، وبمعناه[٥٨٨].

قلــت: له أحاديث قليلة، أغلبها صحيح، فقد روى له الترمذي حديثين آخرين؛ الأول: في حسن الخلق، والثاني: في الرفق، قال عنهما: "حسن صحيح"[٥٨٩]، فرواياته إما "صحيحة"، أو "حسنة لذاتها" بحيث تخرجه عن حد الجهالة، لكنها لم تحقق له الشهرة المطلوبة.

وأرى أن حكم النّسائي عليه موفّق، فهو ليس بذلك المشهور في الرواية كغيره.

ومــن خــلال الأمثلة السابقة يتبين أن هذه العبارة فيها معنى الجهالة، وقد تفيد معنى آخر، مثل: عدم الشهرة بين الأساط العلمية،،، فقد استخدم النسائي عبارة: "ليس بالمشهور" أو "ليس بمشهور" في أربعة رواة، واستخدم عبارة: " ليس بذلك المشهور" في راويين"، واستخدم عبارة: " ليس بهذه الشهرة" مرة واحدة، وهذه الألفاظ لها ثلاثة مدلولات :

الأول: عدم الشهرة مطلقاً، وتعني الجهالة، ووُصِفَ بها ثلاثة رواة

الثاني: عدم الشهرة بين الأوساط العلمية، ووُصِفَ بها ثلاثة رواة

الثالث: عدم الشهرة في سند بعينه، ووُصِفَ بها راو واحد.

---

(٥٨٨)ينظــر: جامــع التــرمذي (١٨٢/٥)، وسبق تخريجه آنفاً، وسنن أبي داود(٧٣/٢)كتاب الصلاة، باب استحباب التــرتيل في القراءة برقم(١٤٦٦)، ومسند أحمد (٢٩٧/٦و٣٠٠و٣٠٨)،والمستدرك على الصحيحين(٤٥٣/١)، كـتاب صلاة التطوع، برقم(١١٦٥)، وقال: على شرط مسلم ولم يخرجاه، ومعجم الطبراني الكبير(٢٩٢/٢٣)، ح رقم(٦٤٥)، وصحيح ابن خزيمة(١٨٨/٢) جماع أبواب صلاة التطوع بالليل، باب الترتيل بالقراءة في صلاة الليل برقم(١١٥٨)، وصحيح ابن حبان(٣٦٦/٦)ح رقم(٢٦٣٩).

(٥٨٩) ينظـر: جامــع الترمذي ٣٦٢/٤، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق برقم(٢٠٠٢)، و ٣٦٧/٤، كـتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق برقم(٢٠١٣)كلاهما من طريق ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

المبحث الثالث

الحكم على الراوي بما يشعر باختلال ضبطه.

المطلب الأول: الاختلاط

ومعنى الاختلاط في اللغة: فساد العقل[٥٩٠].

وهـــو: آفـــة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، تصيب الإنسان في آخر عمره، إما بسبب الخرف، أو بسبب عارض يعرض له، فيقال: تغير بأخرة، أو اختلط فلان بأخرة، والقيد بآخر العمر؛ للتغليب، وإلا فقد يقع الاختلاط في الشباب؛ لأسباب عديـــدة؛ كفقـــد ابن أو عزيز، أو ضياع مال، أو سرقة كتب، فيصاب بصدمة شديدة تسبب له ضعفاً في الذاكرة، وتفقده القدرة على التركيز[٥٩١].

واختلاط الضعفاء، لا يلتفت إليه كثيراً؛ لأن الضعيف روايته مردودة، لكن المهم معرفة تواريخ اختلاط الثقات، حتى يماز حديثهم قبل الاختلاط وبعده، فيؤخذ منه ما كان قبل الاختلاط، وينظر فيما كان بعد الاختلاط" وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه، يترك الكل ولا يحتج بشيء منه، هذا حكم كل من تغير آخر عمره واختلط، إذا كان قبل الاختلاط صدوقا"[٥٩٢]. **وأما الرواة الذين وصفهم النَّسائي بالاختلاط فهم:**

١. **حصين بن عبد الرحمن**[٥٩٣]: قال أبو عبد الرحمن : "...وقد كان حصين بن عبد الرحمن اختلط في أخر عمره"،وذكره النَّسائي في كتاب الضعفاء، وقال: "تغيَّر"[٥٩٤].

---

(٥٩٠) ينظر: لسان العرب(٧/٢٩٤-٢٩٥) .

(٥٩١) ينظـــر: فـــتح المغيث(٤/٣٧١)، والأعظمي: محمد ضياء الرحمن، دراسات في الجرح والتعديل، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٥م.(١/١١٠)، وشرح علل الترمذي(١/١٠٣).

(٥٩٢) المجروحين(٢/٢٩٤-٢٩٥).

(٥٩٣) هو: حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي، مات سنة(١٣٦هـــ) وله ثلاث وتسعون سنة. وقد ذكر الحـــافظ ابن حجر؛ سبعة غيره ممن يقال لهم: حصين بن عبد الرحمن،: الأول: حصين بن عبد الرحمن، كوفي روى عن الشعبي: مقبول من السادسة مات سنة(١٣٩هـــ)، والثاني: حصين بن عبد الرحمن الجعفي كوفي من الســـابعة: مجهول، والثالث: حصين بن عبد الرحمن الأنصاري: مقبول من السابعة، والرابع: حصين بن عبد الـــرحمن الشيباني: مقبول من السابعة أيضا، والخامس: حصين بن عبد الرحمن النخعي: مجهول من السابعة، والســـادس: حصين بن عبد الرحمن الهاشمي مجهول من السابعة، والسابع: حصين بن عبد الرحمن الأشجعي صوابه حسين بالسين، وكان قد ذكر واحداً آخر قبل السلمي، اسمه: حصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، مقبول من الرابعة، فيصبح عددهم: تسعة. ينظر: (تقريب التهذيب١/١٧٠)، قلت: كما هو واضح؛ جميعهم من المعاصـــرين له، لكن لم يرو أحد منهم عن: هلال بن يساف، أو يروي عنه: خالد بن عبد الله غير السلمي، كما جاء في روايته التي تكلم عليها النَّسائي.

(٥٩٤)السنن الكبرى٦/٣٢ح رقم(٩٩٣٥)، وينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٣٠).

ولم يكن النسائي أول من ذكر اختلاط حصين، فقد سبقه إلى ذلك كثيرون، والذي أكدَّ اختلاطه هو: يزيد بن هارون[٥٩٥]، وأنكره: علي بن المديني[٥٩٦]، فقد نقل البخاري، وغيره عــن يزيد بن هارون، أنه قال: "طلبت الحديث وحصين حيٌّ، كان بالمبارك[٥٩٧]، ويُقرأ عليه، وكـــان قـــد نســـي"[٥٩٨]، وقال العلائي في كتاب المختلطين: "عن يزيد بن هارون أنه اختلط بأخرة، وأنكر ذلك ابن المديني"[٥٩٩].

قلت: هو ثقة، لكنه اختلط في آخر حياته، فقد وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم وأبو زرعـــة الرازيان،وغيرهم، وذكر بعضهم أنه اختلط في آخر حياته، فقد قال يحيى بن معين: ثقـــة[٦٠٠]، وقـــال أبو حاتم: ثقة في الحديث وفي آخر عمره ساء حفظه صدوق[٦٠١]،وقال أبو زرعة: ثقة، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: أي والله[٦٠٢]، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[٦٠٣]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث[٦٠٤]، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بـــأس بـــه[٦٠٥]، وذكره ابن حيان في الثقات[٦٠٦]، وقال الذهبي: "ثقة حجة"، وفي موضع آخر قـــال: "ثقة، عَمَّرَ ونسي، قال النسائي تغير"، وقال الذهبي في موضع ثالث: "وثقوه، وقيل إنه تغيـــر يســـيرا"[٦٠٧]، وقـــال ابن حجر: "ثقة، تغير حفظه في الآخر"[٦٠٨]، وعقب عليه صاحبا التحريـــر بقـــولهما: "ســـمع منه بعضهم قبل تغيره، وسمع آخرون بعد تغيره" وأشارا إلى أن الـــبخاري أخـــرج له من طريق الذين رووا عنه قبل الاختلاط، ومن طريق الذين رووا بعد الاختلاط؛ لكن مما توبعوا عليه[٦٠٩].

---

(٥٩٥) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري(٧/٣)، والتعديل والتجريح(٥٣٢/٢)، والمختلطين(٢١/١).

(٥٩٦)ينظر: والمختلطين(٢١/١)، وتهذيب التهذيب(٣٢٩/٢)، وقال: أنكر ذلك في علوم الحديث.

(٥٩٧)مدينة المبارك هي بقزوين استحدثها مبارك التركي، وبها قوم من مواليه، وأظن مباركا من موالي المعتصم، أو المأمون، ينسب إليها أبو يعقوب يوسف بن حمدان الزمن المديني.(معجم البلدان٧٩/٥).

(٥٩٨) التاريخ الكبير(٧/٣)، وينظر: تهذيب التهذيب(٣٢٩/٢).

(٥٩٩)المختلطين(٢١/١).

(٦٠٠)ينظر: الجرح والتعديل(١٩٣/٠٣)، وتهذيب الكمال(٥٢٢/٦).

(٦٠١)ينظر: الجرح والتعديل(١٩٣/٠٣).

(٦٠٢) ينظر: الجرح والتعديل(١٩٣/٠٣)، والتعديل والتجريح(٥٣٢/٢)، وتهذيب الكمال(٥٢٢/٦).

(٦٠٣)معرفة الثقات(٣٠٥/١).

(٦٠٤)ينظر:الجرح والتعديل(١٩٣/٠٣)،تاريخ أسماء الثقات(٦٥/١)،وميزان الاعتدال(٣١٠/٢)،وطبقات الحفاظ(٦٨/١).

(٦٠٥)الكامل(٣٩٧/٢).

(٦٠٦)الثقات(٢١٠/٦).

(٦٠٧)المغني(١٧٧/١)، والرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم(٨٥/١)

(٦٠٨) تقريب التهذيب(١٧٠/١).

(٦٠٩)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢٩٧/١).

وخلاصـــة القول: أن هذا الراوي طرأ عليه الاختلاط في آخر عمره، فمن سمع منه قـــديماً، فحديـــثه مقبول، ومن سمع منه بعد الاختلاط فلا يقبل من حديثه إلا ما توبع عليه من غيـــر طـــريق حصـــين، وهـــذا ما فعله البخاري، فقد أخرج له "في الصلاة، والبيوع، وغير موضـــع، عـــن: شـــعبة، والـــثوري، وهشيم بن بشير، وخالد بن عبد الله، وزائدة بن قدامة، وغيرهم؛ ممن سمع منه قبل الاختلاط، كما أخرج له عن: سليمان بن كثير،وعبثر ابن القاسم، وعـــبد العزيز بن عبد الصمد، وعبد العزيز بن مسلم، ومحمد بن فضيل ، وحصين بن نمير، وغيرهم؛ ممن سمعوا منه بعد الاختلاط، لكن مما توبعوا عليه(٦١٠).

٢. **سعيد بن إياس أبو مسعود الجُرَيري**-بضم الجيم وفتح الراء-(٦١١): قال أبو عبد الرحمن: "سعيد الجريري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط"(٦١٢). وذكره النَّسائي في كتاب الضعفاء، فقال: "من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء(٦١٣).

قلـــت: هـــو ثقـــة، لكنه اختلط قبل موته بثلاث سنوات، فقد ذكره العلائي في كتاب المختلطين(٦١٤)، وابن الكيال في الكواكب النيرات(٦١٥).

كمـــا أشار كثير من العلماء إلى مسألة اختلاطه في آخر حياته، فروى البخاري عن شيخه علي بن المديني؛ أن الجريري اختلط سنة إحدى، أو ثنتين وأربعين ومائة، وكانت وفاته ســـنة أربـــع وأربعين ومائة(٦١٦)، وقال يحيى بن معين: "سعيد الجريري: ثقة"(٦١٧)،... وقال الدوري: "إنما مذهب يحيى عندنا في هذا أن الجريري اختلط، لا انه ليس بثقة، وقال أبو حاتم: "تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديما فهو صالح، وهو حسن الحديث (٦١٨)، وقال أحمد: محـــدث أهل البصرة(٦١٩)، وقال ابن سعد والعجلي: ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره(٦٢٠)، قال ابـــن عـــدي: مستقيم الحديث، من سمع منه قبل الاختلاط ،فحديثه حجة، وهو أحد من يجمع

---

(٦١٠)ينظر: التعديل والتجريح(٥٣٢/٢)، وتحرير تقريب التهذيب(٢٩٧/١).

(٦١١) ينظـــر ضبط الاسم في :ابن الكيال: أبو البركات محمد بن أحمد بن يوسف الذهبي الشافعي، الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة، تحقيق: حمدي السلفي، دار العلم، الكويت.د.ط.(٣٥/١).

(٦١٢)السنن الكبرى٨٥/٦ح رقم(١٠١٤٢).

(٦١٣)الضعفاء للنسائي(٥٣/١)

(٦١٤) كتاب المختلطين(٣٧/١-٣٨).

(٦١٥) ينظر:الكواكب النيرات(٣٥/١).

(٦١٦) ينظر: التاريخ الكبير(٤٥٦/٣).

(٦١٧)الجرح والتعديل(١/٤)، وينظر: تاريخ أسماء الثقات(٩٧/١)، وتهذيب التهذيب(٦/٤).

(٦١٨)الجرح والتعديل(١/٤).

(٦١٩)ينظر: سير أعلام النبلاء(١٥٥/٦)، وتهذيب التهذيب(٦/٤)، والكواكب النيرات(٣٥/١)وطبقات الحفاظ(٧٥/١).

(٦٢٠) ينظر: الطبقات الكبرى(٢٦١/٧)، ومعرفة الثقات(٣٩٤/١).

حديـــثه مـــن البصريين[٦٢١]، وقال ابن حبان: كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين [٦٢٢]، وقـــال ابن الجوزي، والذهبي: ثقة، تغير قليلا، ضعفه القطان، زاد الذهبي: وقال النَّسائي: من ســـمع مـــنه بعد الاختلاط فليس بشيء وأشار الدارقطني إلى شبه ذلك[٦٢٣]، وقال الذهبي في الكاشف: حسن الحديث[٦٢٤]، وقال ابن حجر: "ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين[٦٢٥].

واختلاط الجريري لم يكن شديداً، فقد قال ابن حبان: "رآه يحيى بن سعيد القطان وهو مختلط، ولم يكن اختلاطا فاحشا؛ فلذلك أدخلناه في الثقات"[٦٢٦].

وقـــال بعضهم من مسألة الاختلاط، حتى إنه لم يعدّ ما حصل للجريري اختلاطاً، فقد قال أحمد : "سألت ابن عليه عن الجريري أكان اختلط؟ قال: لا كبر الشيخ فَرَق"[٦٢٧].

وخلاصة القول: أن الجريري ثقة، وأحاديثه مستقيمة، إلا ما كان منها في آخر ثلاث سنوات، فينظر فيه؛ فما وافق فيه الثقات؛ قُبل، وما خالفهم؛ يُرَدّ، وهذا ما فعله الشيخان، فقد أخرجا له في الصحيحين، [٦٢٨]، لكنهما تحايدا ما حدث به في حال تغير حفظه[٦٢٩].

والذين وثقوه: إنما وثقوه بالنظر إلى حاله قبل الاختلاط، ومن علم منهم باختلاطه؛ نبه عليه، ومن لم يعلم به، فلا تثريب عليه، فقد حكم بما علِم من أمره، والله تعالى أجل وأعلم.

٣. **سعيد بن أبي عروبة:** قال أبو عبد الرحمن: "...سعيد بن أبي عروبة تغير في آخر عمره، فمن سمع منه قديما؛ فحديثه صحيح"[٦٣٠].

وقـــال النَّســـائي فـــي كتاب الضعفاء في ترجمة سعيد الجريري: "من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء-أي الجريري- وكذلك **ابن أبي عروبة**[٦٣١].

قلـــت: هـــو ثقـــة، "من أثبت الناس في قتادة"[٦٣٢]، بيد أنه اختلط بأخرة، وهو يدلّس، ويرسل، واتهم بالقدر، لكنه كان يكتم ذلك، ولا يدعو إليه، وقد نبه النَّسائي إلى اختلاطه، ولم

---

(٦٢١)ينظر: الكامل(٣/٣٩٢).

(٦٢٢)مشاهير علماء الأمصار(١/١٥٣).

(٦٢٣)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٣١٤)، ومن تكلم وفيه موثق(١/٨٤).

(٦٢٤)الكاشف(١/٤٣٢).

(٦٢٥)تقريب التهذيب(١/٢٣٣).

(٦٢٦) الثقات(٦/٣٥١).

(٦٢٧) ينظر: الجرح والتعديل(٤/١)، وسير أعلام النبلاء(٦/١٥٥)، وتهذيب التهذيب(٤/٦).

(٦٢٨)ينظر: تسمية من أخرج له البخاري ومسلم(١/١٢٠) والتعديل والتجريح(٣/١٠٧٤).

(٦٢٩) سير أعلام النبلاء(٦/١٥٦).

(٦٣٠)السنن الكبرى٥/٣٥٤ح رقم(٩١٣٥) بتصرف يسير.

(٦٣١)الضعفاء للنسائي(١/٥٣)

(٦٣٢)تهذيب التهذيب(٤/٥٧).

يُشِر إلى تدليسه، أو بدعته، مع أنّ ابن حجر نَسَبَ القول بوصفــه بالتدليس إلى النّسائي[٦٣٣].

قال ابن معين والنّسائي، وأبو زرعة: "ثقة" زاد أبو زرعة: "مأمون"[٦٣٤].

أما الاختلاط: فقد ذكره العلائي في المختلطين[٦٣٥].

وروي عــن أحمد بن حنبل أنه قال: ثقة إمام، ساء حفظه بأخرة، وحديثه في الكتب منقــى، إلا أنــه قــدري[٦٣٦]، وقــال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث ثم اختلط بعد في آخر عمــره"[٦٣٧]، وقــال ابن عدي : سعيد بن أبي عروبة: اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط، فحديــثه مســتقيم حجــة [٦٣٨]، وقال ابن معين: ثقة، وهوأثبت الناس في قتادة: سعيد وهشام الدستوائي وشعبة[٦٣٩]،اختلط سعيد بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله[٦٤٠]، قال أبو عوانة: "لم يكن عــندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من ابن أبي عروبة"[٦٤١]، وقال ابن عدي:" من ثقات الناس، ولــه أصناف كثيرة، حدث عنه الأئمة، فمن سمع منه قبل الاختلاط فذلك صحيح حجة، ومن ســمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد عليه[٦٤٢]، وقال الذهلي عن عبد الوهاب الخفاف: خولط سعيد سنة، وعاش بعد ما خولط: تسع سنين، وقال الأجري عن أبي داود: كان سعيد يقول في الاختلاط: قتادة عن أنس أو أنس عن قتادة[٦٤٣]، وقال أبو حاتم: "هو قبل أن يختلط ثقة"[٦٤٤].

وقــال العجلــي، وابــن حــبان: "ثقة، وكان اختلط بأخرة" [٦٤٥]، وقال الأزدي وابن الجوزي: اختلط في آخر عمره اختلاطا قبيحاً[٦٤٦]، وقال الذهبي: ثقة مصنف ساء حفظه في آخــر عمره[٦٤٧]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس، واختلط [٦٤٨]،وتعقبه

---

(٦٣٣)طبقات المدلسين١(/٣١).

(٦٣٤)تهذيب التهذيب(٥٧/٤).

(٦٣٥)المختلطين(٤١/١).

(٦٣٦)الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم(٩٧/١)، وينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(١١١/٢).

(٦٣٧)الطبقات الكبرى(٢٧٣/٧)

(٦٣٨)الكامل(٣٩٢/٣).

(٦٣٩) ينظر: سير أعلام النبلاء(٤١٣/٦)، والمغني في الضعفاء(٢٦٤/١).

(٦٤٠) ينظــر: ميــزان الاعتدال(٢٢٠/٣) قال الذهبي: عاش بعدها ثلاث عشرة سنة، وكانت الهزيمة في سنة خمس وأربعين ومائة.(المصدر نفسه).

(٦٤١) ينظر: سير أعلام النبلاء(٤١٣/٦)، وتهذيب التهذيب(٥٧/٤).

(٦٤٢)ينظر: الكامل في الضعفا(٣٩٤/٣).

(٦٤٣)تهذيب التهذيب(٥٧/٤) باختصار.

(٦٤٤)من تكلم فيه وهو موثق(٨٧/١).

(٦٤٥)معرفة الثقات(٤٠٣/١)، والثقات(٤٠٣/١).

(٦٤٦)الضعفاء والمتروكين(٣٢٣/١)، وتهذيب التهذيب(٥٧/٤).

(٦٤٧)من تكلم فيه وهو موثق(٨٧/١).

(٦٤٨)تقريب التهذيب(٢٣٩/١).

صاحبا التحرير، فقالا: "أما وصفه بكثرة التدليس هنا، فمناقض لما ذكره في طبقات المدلسين، فقد ذكره في الطبقة الثانية التي احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح، لإمامتهم وقلة تدليسهم، مع أنهم قد ذكروا جماعة روى عنهم ولم يسمع منهم وفيهم كثرة، وما ندري هل مثل هذا يسمى تدليساً أم إرسالاً"(٦٤٩).

وأما التدليس والإرسال: فقد ذكره العجمي في المدلسين، وقال: مشهور بالتدليس ذكره به غير واحد(٦٥٠).

كما ذكره الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين، وقال: "وصفه النّسائي، وغيره بالتدليس(٦٥١)، وقال في التقريب: كثير التدليس (٦٥٢)، وتعقبه صاحبا التحرير، وقد سبق.

وروي عن عفان بن مسلم قال: كان سعيد يروي عن قتادة مما لم يسمع شيئاً كثيرا، ولم يكن يقول فيه حدثنا(٦٥٣)، وقال أبو بكر البزار: يحدث عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قال: سمعت وحدثنا، كان مأمونا على ما قال، وقال ابن معين: لم يسمع من عبد الله بن محمد بن عقيل، وقال بن أبي خيثمة، عن يحيى: كان يرسل(٦٥٤)، وقال الفلاس: "لم يسمع ابن أبي عروبة من يحيى بن سعيد الأنصاري، ولا من عبيد الله بن عمرو، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد، وقد حدث عن هؤلاء كلهم" (٦٥٥).

وأما القدر: فقال أحمد: "كان قتادة وسعيد بن أبي عروبة يقولان بالقدر ويكتمانه"(٦٥٦)، وعقب الذهبي على قول أحمد، فقال: لعلهما تابا ورجعا عنه، كما تاب شيخهما(٦٥٧)، وقال ابن حبان: كان يقول بالقدر ولا يدعو إليه(٦٥٨)، وقال ابن قانع: خلط في آخر عمره وكان أعرج يرمى بالقدر، وقال أحمد: كان يقول بالقدر ويكتمه وقال العجلي: كان لا يدعو إليه(٦٥٩).

وخلاصة القول: أن العلماء اتفقوا على توثيقه قبل الاختلاط، أما بعد الاختلاط، فهو كغيره من المختلطين ، يؤخذ من حديثه ما مِيز منه، وقد أخرج له الشيخان، لكنهما احتاطا

---

(٦٤٩) تحرير تقريب التهذيب(٣٨/٢).

(٦٥٠) ينظر التبين لأسماء المدلسين(٨٨/١).

(٦٥١)طبقات المدلسين١(٣١/).

(٦٥٢)تقريب التهذيب(٢٣٩/١).

(٦٥٣)الطبقات الكبرى(٢٧٣/٧).

(٦٥٤)تهذيب التهذيب(٥٧/٤) باختصار.

(٦٥٥) التعديل والتجريح(١٠٨٦/٣).

(٦٥٦)من تكلم فيه وهو موثق(٨٧/١)، سير أعلام النبلاء(٤١٣/٦).

(٦٥٧) ينظر: سير أعلام النبلاء(٤١٣/٦).

(٦٥٨) الثقات(٤٠٣/١).

(٦٥٩)تهذيب التهذيب(٥٧/٤) باختصار.

فـيما أخرجاه عنه فأخرجا له عمن كتب عنه قبل الاختلاط، كما قال الحاكم النيسابوري [٦٦٠]، فما كان في الصحيحين عنه محمول على الأخذ عنه قبل اختلاطه [٦٦١].

أما الإرسال والتدليس: فيحتاط لهما بعدم الأخذ من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع.

وأمـــا بدعـــته: فلم يكن غالياً فيها، ولم يدع لها، بل كان يكتمها، فلا تؤثر في حديثه. وسكوت النَّسائي عن بدعة سعيد؛ يؤكد ما ذهبنا إليه من أن مذهب النَّسائي في المبتدعين: أن يروي عمن لا يدعو لبدعته منهم.

٤. عطاء بن السائب[٦٦٢]: قال أبو عبد الرحمن: "عطاء بن السائب: كان قد اختلط، وأثبت الناس فيه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج" [٦٦٣]، وقال في موضع آخر: "دخل عطاء ابن السائب البصرة مرتين فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه صحيح"[٦٦٤].

ونقل الذهبي، والسيوطي عن النَّسائي أنه قال : ثقة في حديثه القديم، إلا انه تغير[٦٦٥].

قلت: وهو كسابقيه، كان ثقة، إلا أنه اختلط بأخرة، ذكره العلائي في المختلطين[٦٦٦]، فحديـــثه القديم لا خلاف في قبوله، فقد روى البخاري، عن ابن المديني، عن يحيى بن سعيد قال: " ما سمعت أحدا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا في حديثه القديم، قيل ليحيى ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: نعم إلا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بأخرة"[٦٦٧].

لكن اختلاطه كان شديداً، فكان يرفع أحاديث، ويروي عن رجال لم يسمع منهم، قال أحمد: "كان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يعرفها، وقال وهيب لما قدم عطاء البصرة قـــال: كتبت عن عبيدة ثلاثين حديثا، ولم يسمع من عبيدة شيئا، فهذا اختلاط شديد[٦٦٨]، ونقل العلائـــي عـــن أحمد أنه قال: لا نعرف له سماعا من عبيدة يعني السلماني، ولا لقاء، وحمل قـــوله: سمعت من عبيدة ثلاثين حديثا، على اختلاطه[٦٦٩]، وقال أبو حاتم: محله الصدق قديما

---

(٦٦٠)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(٨٧/١).

(٦٦١) ينظر: تهذيب الاسماء(٢١٤/١).

(٦٦٢)عطـــاء بن السائب بن مالك ويقال بن زيد ويقال بن يزيد الثقفي أبو السائب ويقال أبو زيد ويقال أبو يزيد ويقال أبو محمد الكوفي(تهذيب الكمال٢٠/٨٦-٨٧)وذكر العجلي رجلاً آخر اسمه عطاء بن السائب بن يزيد، وقال: تابعي حجازي ثقة.(معرفة الثقات١٣٥/٢).

(٦٦٣)السنن الكبرى٦٠٥/١ح رقم(١٩٧٠)وانظر: ٢٢٤/٢ح رقم(٣١٦٧).

(٦٦٤)السنن الكبرى٦٥/٦ح رقم(١٠٠٥٢).

(٦٦٥)سير أعلام النبلاء(١١٣/٦)، وطبقات الحفاظ(٦٧/١).

(٦٦٦)كتاب المختلطين(٨٢/١).

(٦٦٧)التاريخ الكبير(٤٦٥/٦).

(٦٦٨)الكامل(٣٦٢/٥)، الجرح والتعديل(٣٣٣/٦)، تهذيب الكمال(٩٠/٢٠).

(٦٦٩)جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (٢٣٨/١).

قبل ان يختلط، صالح مستقيم الحديث، تغير حفظه بأخرة، في حديثه تخاليط كثيرة وما روى عنه ابن فضيل؛ ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة[٦٧٠]، وقال أحمد بن حنبل: عطاء: ثقة ثقة رجل صالح، وقال من سمع منه قديما كان صحيحا ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء[٦٧١]، وفي رواية أخرى قال: ثقة رجل صالح من خيار عباد الله [٦٧٢].

واتهمه العجلي بأنه كان يقبل التلقين، فقال: جائز الحديث، كان شيخا قديما ثقة، و كان بأخرة يتلقن إذا لقنوه في الحديث؛ لأنه كان قد كَبُر[٦٧٣].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان قد اختلط بآخره، ولم يفحش خطؤه حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول[٦٧٤]، قال الذهبي: "صدوق تغير ... روى له مسلم في الشواهد أحاديث"[٦٧٥]. وقال في السير: " وكان من كبار العلماء لكنه ساء حفظه قليلا في أواخر عمره[٦٧٦]، وقال ابن حجر: صدوق اختلط[٦٧٧]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: بل ثقة، فحديثه قبل الاختلاط صحيح،...له في البخاري حديث واحد، وهو من رواية هشيم عنه، وهو من سمعه بعد الاختلاط، لكنه قرنه بأبي جعفر بن أبي وحشية الثقة الثبت[٦٧٨].

وخلاصة القول: أن عطاء يؤخذ من حديثه ما كان قبل الاختلاط، وبخاصة ما كان عن شعبة وسفيان وحماد بن زيد؛ لأن هؤلاء أخذوا عنه قديماً قبل الاختلاط.

والنَّسائي وافق جمهور العلماء في التنبيه على عدم الأخذ من حديث عطاء بعد الاختلاط، وقوله كان أحد الأقوال التي اعتمدها من جاء بعده، وقول صاحبي التحرير موافق لحكم النسائي على هذا الراوي.

---

(٦٧٠)ينظر: الجرح والتعديل(٣٣٣/٦).
(٦٧١)تهذيب الكمال(٩٠/٢٠)،وسير أعلام النبلاء(١١١/٦).
(٦٧٢)ينظر: بحر الدم(٢٩٦/١)، وطبقات الحفاظ(٦٧/١).
(٦٧٣) ينظر: معرفة الثقات(١٣٥/٢).
(٦٧٤)الثقات(٢٥١/٧).
(٦٧٥) من تكلم فيه وهو موثق(١٨٤/١).
(٦٧٦) سير أعلام النبلاء(١١٠/٦).
(٦٧٧) تقريب التهذيب(٣٩١/١).
(٦٧٨) تحري تقريب التهذيب(١٤/٣-١٥١) باختصار.

٥. **محمد بن عجلان**[٦٧٩]: قال النسائي: " ...اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري، ما رواه سعيد، عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد، عن أخيه، عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد، عن أبي هريرة وابن عجلان ثقة والله أعلم"[٦٨٠].

قلت: تباينت أقوال النقاد في محمد بن عجلان، فقد وثقه: سفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين، وشبهه ابن المبارك بالياقوتة الحمراء، وقال لم يكن بالمدينة أشبه بأهل العلم منه، وأثنى عليه مالك خيراً[٦٨١]، كما وثقه العجلي[٦٨٢]، وابن شاهين[٦٨٣]، وابن حبان[٦٨٤]، وغيرهم.

وقد وصفه بعض العلماء بسوء الحفظ، ورموه بالاختلاط، " قال الحاكم وغيره سيء الحفظ"[٦٨٥]، وقال في موضع آخر: "وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه"[٦٨٦].

وأمر اختلاط ابن عجلان لا يخفى، فقد اعترف به هو نفسه إذ يقول فيما يرويه عنه يحيى بن سعيد القطان: " كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت علي فجعلتها عن أبي هريرة "[٦٨٧].

وقد ذكرت ابن عجلان في مبحث الثقات، وتعرضت لمسألة اختلاطه هناك بما يغني عن إعادته هنا، لكني أشير إلى أن ابن حبان دافع عنه وبيّن أن أحاديث أبي هريرة كانت عند ابن عجلان في صحيفة، فاختلطت عليه، وليس هذا مما يهي الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة [٦٨٨].

والنسائي قد بَيَّنَ أمره، وأشار إلى موضع الخلل في رواياته، ثم بعد ذلك وثقه على سبيل الإجمال مع مراعاة مسألة الاختلاط، فلا يقبل حديثه كله، ولا يرد كله، والله تعالى أعلم.

---

(٦٧٩)هو: محمد بن عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشي من خيار أهل المدينة مات سنة ثمان وأربعين ومائة. (مشاهير علماء الأمصار١/١٤٠).

(٦٨٠)السنن الكبرى٦/٢٨ح رقم(٩٩٢٠).

(٦٨١) ينظر: الجرح والتعديل(٨/٤٩).

(٦٨٢)معرفة الثقات(٢/٢٤٧).

(٦٨٣)تاريخ أسماء الثقات(١/٢٢٠).

(٦٨٤) الثقات(٧/٣٨٦)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٤٠).

(٦٨٥)ميزان الاعتدال(٦/٢٥٦).

(٦٨٦)المغني في الضعفاء(٢/٦١٣).

(٦٨٧)التاريخ الكبير(١/١٩٦)

(٦٨٨) ينظر: الثقات(٧/٣٨٧).

٦. محمـــد بـــن الفضل : قال أبو عبد الرحمن: "أبو النعمان اسمه: محمد بن الفضل ولقبه: عارم وكان قد اختلط في آخر عمره، قال سليمان بن حرب: "إذا وافقني أبو النعمان فلا أبالي من خالفني" -يعني عارم- قال أبو عبد الرحمن: "وكان أحد الثقات قبل أن يختلط"(٦٨٩).

قلت: هو أحد شيوخ البخاري الكبار، قال عنه أبو حاتم الرازي: ثقة، اختلط في آخر عمـــره، وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط، فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط ســنة أربـــع عشـــرة، ولم اسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين، فسماعه جيد، وأبو زرعة لَقِيَهُ سنة اثنتين وعشرين ومائتين(٦٩٠).

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقعت المناكيـــر الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قـــبل تغيره-قُبِلَ-، فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت، أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأمـــا روايـــة المتأخرين عنه، فيجب التنكب عنها على كل الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه، يترك الكل ولا يحتج بشيء منه هذا حكم كل من تغير آخر عمره واختلط إذا كان قبل الاختلاط صدوقا وهو مما يعرف بالكتابة والجمع والإتقان(٦٩١).

ولعل قولي أبي حاتم الرازي، وابن حبان، فيهما ما يشفي الغليل.

وقـــد ذكـــره العلائـــي في المختلطين، ونقل قول أبي حاتم بتمامه، وقول ابن حبان بمعـــناه، ثـــم أضاف: واحتج به مسلم، وقال أبو داود استحكم به الاختلاط سنة ست وعشرين ومائتين، وقال الدارقطني: تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة، فهذا معارض لقول ابن حبان والله أعلم(٦٩٢).

وقـــد وثقـــه كثير من العلماء، قبل الاختلاط، ونبهوا على مسألة اختلاطه(٦٩٣)، وقال الذهبـــي: ثقة شهير، وذكر أنه اختلط، لكنه دافع عن اختلاطه، وقلل من أهميته، فزعم أنه لم يحـــدث بعد أن اختلط بشيء، فقال: ثقة حجة، اختلط بأخرة، لكن ما ضر ذلك حديثه؛ فإنه ما حـــدث حينئذ فيما علمت(٦٩٤)، وتحامل على ابن حبان في الميزان فقال: قال الدارقطني تغير بآخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو: ثقة، قلت:-القائل الذهبي- فهذا قول حافظ

---

(٦٨٩)السنن الكبرى٥/٤٦٧ح رقم(٩٥٩٣).

(٦٩٠) ينظر: الجرح والتعديل(٨/٥٨).

(٦٩١) المجروحين(٢/٢٩٤-٢٩٥).

(٦٩٢)ينظر: المختلطين(١/١١٦).

(٦٩٣)ينظر:معرفة الثقات(٢/٢٥٠)، وضعفاء العقيلي(٤/١٢١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/٩١)، ورجال صحيح البخاري(٢/٦٧٥)، وتهذيب الكمال(٢٦/٢٩١)، والمغني(٢/٦٢٤)، وتهذيب التهذيب(٩/٣٥٧).

(٦٩٤)ينظر: المغني(٢/٦٢٤)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/١٦٧)، والرواة الثقات المتكلم فيهم(١/١٦٢).

العصر؛ الذي لم يأت بعد النّسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عـــارم، فقـــال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكيـــر الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكـــل ولا يحـــتج بشيء منها[٦٩٥]، وقال ابن حجر: قرأت بخط الذهبي: لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منها، والقول فيه ما قال الدار قطني[٦٩٦]، وقال صاحبا التحرير: الظاهر صحة قـــول الدارقطني والذهبي، فلا يعرف لعارم ما ينكر من الحديث، ولم يذكر أحد من المتقدمين حديثاً خلط فيه، فلا يؤثر اختلاطه في صحة رواياته، إلا أن يُنص عليها[٦٩٧].

قلت: وهذا فيه تحامل على ابن حبان، فكلام ابن حبان جيد ومحقق، ويصلح أن يقال فـــي جميع المختلطين، وقد نقله كثير من العلماء، ولم ينتقدوه بشيء، إلا أن بعضهم أشار إلى أن كلامه معارض لكلام الدارقطني، وعدم علم الرجل بشيء؛ لا يعني عدم وجوده، فربما لم يطلـــع الدارقطني على ما اطلع عليه ابن حبان، وقول ابن حبان يشير إلى أنه وقع على شيء من حديثه بعد الاختلاط، وإلا لما قال ما قال.

وربمـــا اختلط محمد بن الفضل مرتين، فقد روى العقيلي عن أبي داود قال: بلغنا أن عارم أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين، ثم قـــال : وعلـــي بن عبد العزيز سمع سنة تسع عشرة ومائتين، ثم ذكر حديثاً وهم فيه عارم، فجعله عن حميد عن أنس، والصواب عن حميد عن الحسن كما قال عفان بن مسلم، وذكر أن جـــده سمعه سنة سبع عشرة من عارم عن حميد عن أنس [٦٩٨]، فلعل ابن حبان قصد بكلامه فترة الاختلاط الأولى، والله أعلم.

٧. **نجيح المدني** [٦٩٩]: لم يرو النّسائي لهذا الراوي، وإنما ذكره ليميز بينه وبين راوٍ آخر، اشترك معه في الكنية، وذكر بعض حديثه، للتدليل على ضعفه، ونكارة حديثه فقال: "أبو معشـــر هـــذا اسمه زياد بن كليب: ثقة، وهو صاحب إبراهيم، روى عنه منصور، ومغيرة، وشـــعبة. وأبو معشر المدني اسمه: نجيح، وهو ضعيف، ومع ضعفه -أيضا- كان قد اختلط، عـــنده أحاديث مناكير، منها: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ عن النبيﷺ

---

(٦٩٥) ميزان الاعتدال(٦/٢٩٨).

(٦٩٦)تهذيب التهذيب٩/٣٥٧).

(٦٩٧) تحرير تقريب التهذيب(٣/٣٠٦).

(٦٩٨) ضعفاء العقيلي(٤/١٢١) باختصار.

(٦٩٩)هـــو: نجـــيح بن عبد الرحمن السِّندي- بكسر السين وسكون النون- المدني أبو معشر مولى بني هاشم مشهور بكنيته مات سنة سبعين ومائة، ويقال: كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال.(تقريب التهذيب١/٥٥٩).

قـــال:" ما بين المشرق والمغرب قبلة[٧٠٠]، ومنها: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبيﷺ: "لا تقطعوا اللحم بالسكين، ولكن انهشوه نهشاً"[٧٠١]، وغير ذلك".

وقـد ذكـره النسـائي في الضعفاء، وقال عنه: ضعيف[٧٠٢]، وقال البخاري: "منكر الحـديث، وقال ابن مهدي: تعرف وتنكر "[٧٠٣]، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه ويضعفه ،وقال أحمد: كان صدوقا، لكنه لا يقيم الإسناد ليس بذاك، وكان لا يرضاه[٧٠٤]، وقال أبو حاتم وأبـو زرعة: صدوق وليس بقوي في الحديث، وقال سفيان الثوري: صالح لين الحديث محله الصدق [٧٠٥]، وقال يحيى بن معين: ضعيف يكتب من حديثه الرقاق، وفي رواية أخرى: ليس بشـيء ، وفـي رواية ثالثة: ليس بقوي في الحديث، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر المديني ويستضعفه جدا ويضحك إذا ذكره، وقال احمد بن حنبل: يكتب من حديث أبي معشـر أحاديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير[٧٠٦]، وقال ابن عدي: وهو مع ضعفه يكـتب حديثه[٧٠٧]، وقال ابن شاهين: كان صدوقا ولكنه لا يقيم الأسانيد [٧٠٨]، وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن نافع وابن المنكدر وهشام بن عروة ومحمد بن عمرو الموضوعات لا شيء[٧٠٩]، وقال ابن حجر: ضعيف، أسن واختلط[٧١٠].

قلت: هو ضعيف، وفي أحسن أحواله-على رأي بعض العلماء-، صدوق يخطئ قبل الاختلاط، فحكمه قبل الاختلاط أن لا يؤخذ من حديثه ما انفرد فيه، فكيف بعد الاختلاط؟.

---

(٧٠٠) أخرجه الترمذي(١٧١/٢)، كتاب الصلاة، برقم(٣٤٢)وابن ماجه٣٢٣/١ كتاب الصلاة باب القبلة، برقم(١٠١١) كلاهما من طريق أبي معشر،عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به ويبدو أن النكارة في إسناده، فلم يتابعه عليه أحد من هذا الطريق، وقد أخرجه الترمذي في١٧٣/٢،الكتاب والباب نفسه برقم (٣٤٤) من طريق:عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به بمثله، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

(٧٠١) رواه البيهقـي فـي شعب أيمان(٩١/٥)برقم(٥٨٩٨)، من طريق أبي معشر،عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشـة به بمثله، وقال: تفرد به أبو معشر المدني وليس بالقوي. وذكره ابن حبان في المجروحين(٦٠/٣و٦١)، وذكره العجلوني في كشف الخفاء(٤٨٤/٢)، وقال بعده: قال الصغاني: موضوع.

(٧٠٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي(١٠١/١).

(٧٠٣) التاريخ الكبير(١١٤/٨).

(٧٠٤)بحر الدم(٤٢٨/١)، والجرح والتعديل(٤٩٤/٨).

(٧٠٥)ينظر: الجرح والتعديل(٤٩٤/٨).

(٧٠٦) ينظر: الكامل(٥٢/٧).

(٧٠٧) الكامل(٥٥/٧).

(٧٠٨)تاريخ أسماء الثقات(٢٤٣/١).

(٧٠٩)أبـو نعـيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الأولى١٩٨٤م.(١٥٣/١).

(٧١٠) تقريب التهذيب(٥٥٩/١).

وعمــوماً فإن النَّسائي ذكره عرضاً، ولكني أحببت أن أبين حاله، وأذكر بعض أقوال العلماء فيه، لمعرفة مدى موافقة حكم النَّسائي بضعفه واختلاطه، ولو كان ذلك عرضاً.

وقد لاحظت أن الرواة الستة الذين روى لهم النسائي وحكم عليهم بالاختلاط، هم ثقات فــي الأصــل، لكــن الاختلاط طرأ عليهم في آخر حياتهم، وأراد النسائي أن ينبه إلى مسألة اختلاطهم حتى يُفرِّق بين ما رووه قبل الاختلاط وما رووه بعده.

أما السابع فهو ضعيف أصلاً، ومع ذلك اختلط، ولم يروِ له النَّسائي، لكنه ذكره ليميزه عن راو آخر اشترك معه في الاسم.

• • •

المطلب الثاني: التلقين.

أولاً: التلقــين لغة: مصدر لَقِنَ، والتَّلْقِــين: كالتَّفْهِيم، وغلامٌ لَقِنٌ: سريعُ الفهم، ولَقِنَ الكلام: فهِمَه [٧١١].

ثانــياً: التلقين اصطلاحاً: أن يُلقن الراوي الشيء؛ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديــثه، وهــو: "إلقــاء كلام إلى الغير، في الحديث؛ أي: إسناداً أو متناً، وبادر [المتلقي] إلى التحديث بذلك ولو مرة. وهو أن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه"[٧١٢].

وقال ابن حزم: " التلقين: هو أن يقول له القائل: حدثك فلان بكذا –من غير أن يسمعه منه– فيقول: نعم"[٧١٣].

والــذي يقــبل التلقين، يتوقف العلماء عن قبول حديثه، حتى يتبين ما كان منه قبل التلقين مما كان بعده، فيؤخذ منه ما كان قبل التلقين، ويترك ما كان بعده.

و يقول الحميدي شيخ البخاري: "من لُقِّنَ فَتَلَقَّنَ التلقين يُرد حديثه الذي لُقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديما، فأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لُقِّن"[٧١٤].

---

(٧١١) ينظر: لسان العرب(١٣/٣٩٠)، ومختار الصحاح(١/٢٥١).

(٧١٢) الصــنعاني: محمــد بــن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، علق علية ووضع حواشية: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٧م(٢/١٥٥) وما بين المعكوفتين من الباحث.

(٧١٣) ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر(١/١٤٢).

(٧١٤) الجرح والتعديل(٢/٣٤).

وهذا الوصف لم يطلقه النَّسائي إلا على راوٍ واحد هو: سماك بن حرب، إذ قال: " سماك ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين" [٧١٥]، وقال في موضع آخر: "سماك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين" [٧١٦].

ونقــل الذهبــي عن النَّسائي أنه قال: " إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة لأنه كان يلقن فيتلقن"، وفي رواية أخرى قال: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء"[٧١٧]،و نقل عن ابن المبارك عــن الــثوري أنه قال: "سماك ضعيف في الحديث"[٧١٨]،وسئل ابن معين عن سماك ما الذي عابــه فقــال: "أسند أحاديث لم يسندها غيره، وهو ثقة، وكان شعبة يضعفه"[٧١٩]، وروي عن شــعبة أنه قال: "وكان الناس ربما لقنوه فقالوا: عن ابن عباس، فيقول: نعم، وأما أنا فلم أكن ألقــنه"[٧٢٠]، وقال ابن المديني: "أحاديثه عن عكرمة مضطربة"[٧٢١]، وقال ابن عدي: "صدوق لا بــأس به"، وذكر أن له أحاديث كثيرة مستقيمة[٧٢٢]، وقال أحمد: "مضطرب الحديث"[٧٢٣]، وقال يعقوب السدوسي: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة...من سمع منه قديما مثل: شعبة، وســفيان، فحديــثهم عنه صحيح مستقيم. وقال صالح بن محمد يضعف[٧٢٤]، وقال أبو حاتم: "صــدوق ثقــة"[٧٢٥]، وقال العجلي: "كان جائز الحديث، لم يترك حديثه أحد ولم يرغب عنه أحد"[٧٢٦]،

وقال صالح جزرة: "يضعف"[٧٢٧]، وقال ابن شاهين: "ثقة"[٧٢٨]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ كثيراً"[٧٢٩]، وقال الذهبي: "صدوق جليل كان شعبة يضعفه"، وقال ابن

---

(٧١٥)السنن الكبرى٣/٢٣١ح رقم(٥١٨٧).

(٧١٦)السنن الكبرى٢/ ٢٥١ح رقم(٣٣٠٩). قال النَّسائي هذا الكلام ضمن حديثه على أحاديث الباب المتعلقة بما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، وهذا جزء من كلامه.

(٧١٧)ينظر: ميزان الاعتدال(٣/٣٢٦) وسير أعلام النبلاء(٥/٢٤٧).

(٧١٨)ينظر: الكامل(٣/٤٦٠)، ومعرفة الثقات(١/٤٣٦).

(٧١٩)ينظر: الكامل(٣/٤٦١)، والجرح والتعديل(٤/٢٧٩)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٢٦)، وسير أعلام النبلاء(٥/٢٤٧).

(٧٢٠)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٢/١٧٨).

(٧٢١)ينظر: سير أعلام النبلاء(٥/٢٤٧).

(٧٢٢)ينظر: الكامل(٣/٤٦١).

(٧٢٣)ينظر: بحر الدم(١/١٩١)، وسير أعلام النبلاء(٥/٢٤٧).

(٧٢٤)ينظر: سير أعلام النبلاء(٥/٢٤٧).

(٧٢٥)ينظر: الجرح والتعديل(٤/٢٧٩).

(٧٢٦)معرفة الثقات(١/٤٣٦).

(٧٢٧)ينظر: ميزان الاعتدال(٣/٣٢٦) .

(٧٢٨)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/١٠٧) .

(٧٢٩) الثقات(٤/٣٣٩).

المبارك: "ضعيف الحديث"، وقال ابن خراش: "في حديثه لين"[730]. وقال في الميزان: "صدوق صـــالح من أوعية العلم مشهور"[731]، وقال في الكاشف:" هو ثقة، ساء حفظه"[732]، وقد ذكره العلائي في كتاب المختلطين، واستشهد بقول النّسائي فيه[733].

قلت: التلقين والاختلاط طارئ على سماك، ويبدو لي أنه طرأ عليه في آخر حياته، والنّسائي كان آخر الستة، وتأخرت وفاته حتى بداية القرن الرابع(٣٠٣هـــ)، فبان له من أمره أكثر مما بان لغيره ممن سبقوه، ولذلك تكلم عليه بثقة، وكان كلامه علمياً دقيقاً، فلم يسقط روايته بالكلية، وإنما حذر من الاعتماد عليه إذا انفرد، بسبب قبوله التلقين، فقال في المرة الأولى: ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين [734]، وفي الثانية قال: ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث، لأنه كان يقبل التلقين [735].

فإذا وافق الثقات من حديثه، قُبل، وما كان قديماً من حديثه، قُبل –أيضاً–، وقد أشار بعض العلماء إلى مثل هذا ، فنقل المزي عن يعقوب–ابن شيبة– قال: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ...من سمع من سماك قديما مثل: شعبة وسفيان، فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك، إنما يرى انه فيمن سمع منه بأخرة[736].

* * *

المطلب الثالث: سوء الحفظ :

حكم النّسائي بسوء الحفظ على ثلاثة رواة هم:

١. **محمـــد بـــن عبد الرحمن بن أبي ليلى**[737]: قال أبو عبد الرحمن: محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى: "ليس بالقوي في الحديث، سيء الحفظ، وهو أحد الفقهاء"[738]، وقال في

(٧٣٠)من تكلم فيه وهو موثق(٩٥/١)، والمغني في الضعفاء(٢٨٥/١).
(٧٣١)ينظر: ميزان الاعتدال(٣٢٦/٣) .
(٧٣٢)الكاشف(٤٦٥/١) .
(٧٣٣)ينظر: المختلطين(٤٩/١).
(٧٣٤)السنن الكبرى٢٣١/٣ح رقم(٥١٨٧).
(٧٣٥)السنن الكبرى٢/ ٢٥١ح رقم(٣٣٠٩). قال النّسائي هذا الكلام ضمن حديثه على أحاديث الباب المتعلقة بما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، وهذا جزء من كلامه.
(٧٣٦)ينظر: تهذيب الكمال(١٢٠/١٢).
(٧٣٧)محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، الكوفي، توفي سنة١٤٨هــ.(طبقات الحفاظ١/٨١-٨٢).
(٧٣٨)السنن الكبرى ٦٢/٦ ح رقم(١٠٠٤١).

موضـــع آخـــر: "أحـــد العلماء، إلا أنه سيء الحفظ، كثير الخطأ"[٧٣٩]. وقال في تسمية فقهاء الأمصار: " ليس بالقوي في الحديث"[٧٤٠].

قلـــت: يكـــاد العلماء يجمعون على إمامته في الفقه، والقضاء، والقراءة[٧٤١]، بل إن بعضهم سوّاه بأبي حنيفة في الفقه، وقال بعضهم: هو أفقه أهل الدنيا[٧٤٢].

ونقـــل الذهبـــي عن بشر بن الوليد، قال: سمعت القاضي أبا يوسف يقول: " ما ولي القضـــاء أحد أفقه في دين الله، ولا أقرأ لكتاب الله، ولا أقْوَل حقاً بالله، ولا أعفّ عن الأموال من ابن أبي ليلى"[٧٤٣].

أمـــا فـــي الحديث فأغلب العلماء يضعفونه، حتى إن الذين بالغوا في مدحه في الفقه، ضعفوه في الحديث، فقد ذكره النّسائي نفسه في كتاب: تسمية فقهاء الأمصار، وقال عنه: ليس بالقـــوي في الحديث"[٧٤٤]، وزائدة بن قدامة؛ الذي قال عنه: أفقه أهل الدنيا، قال:" تُرك حديث ابن أبي ليلى، لا يُروى عنه"[٧٤٥]، وفي رواية أخرى قال: ثلاث لا تروي عنهم، ابن أبي ليلى، وجابر الجعفي، والكلبي[٧٤٦]، وقال شعبة: "أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة"[٧٤٧]، وفي رواية أخرى قال: "ما رأيت أحدا أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى"[٧٤٨].

وقال أبو داود الطيالسي: سمعت شعبة يقول:" ما رأيت أحدا أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى[٧٤٩]، وقال يحيى بن سعيد القطان: "سيء الحفظ جداً "[٧٥٠]، وقال ابن معين: "ليس بذاك"[٧٥١]، وفي رواية أخرى قال: سيء الحفظ جداً[٧٥٢]، وقال ابن المديني: "كان سيء الحفظ واهي الحديث"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، ليّن الحديث

---

(٧٣٩)السنن الكبرى ٩٤/٦ح رقم(١٠١٧٧). وقد ذكرته فيمن قال فيهم النّسائي: (ليس بالقوي)كذلك.

(٧٤٠) تسمية فقهاء الأمصار(١٢٨/١).

(٧٤١) ينظر: سير أعلام النبلاء(٣١١/٦).

(٧٤٢) نقل هذا الكلام عن زائدة، نقله أحمد بن يونس. ينظر: أحوال الرجال(٧١/١).

(٧٤٣) ينظر: سير أعلام النبلاء(٣١٢/٦).

(٧٤٤)(١٢٨/١)

(٧٤٥)أحوال الرجال(٧١/١).

(٧٤٦) ينظر: المجروحين(٢٤٤/٢).

(٧٤٧)التاريخ الكبير(١٦٢/١)

(٧٤٨) ينظر: الكامل(١٨٤/٦)، والمجروحين(٢٤٤/٢).

(٧٤٩) ينظر: الكامل(١٨٤/٦)، والجرح والتعديل(٣٢٢/٧)، والمجروحين(٢٤٤/٢).

(٧٥٠) ينظر: الكامل(١٨٧/٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٧٦/٣)، والمغني في الضعفاء(٦٠٣/٢).

(٧٥١) ينظر: الجرح والتعديل(٣٢٢/٧)، والمغني في الضعفاء(٦٠٣/٢).

(٧٥٢) ينظر: الكامل(١٨٤/٦).

عندهم"[٧٥٣]، وقال أحمد: "ضعيف الحديث"، وفي رواية أخرى "كان ابن أبي ليلى سيىء الحفظ، مضطرب الحديث، وكان فقهه أحب إلينا من حديثه"، وقال –أيضاً–: "هو في عطاء أكثر خطأ[٧٥٤]، وقال ابن جرير الطبري: "لا يحتج به"[٧٥٥]، وقال الدارقطني: "رديء الحفظ كثير الوهم"[٧٥٦]، وقال أبو أحمد الحاكم: "عامة أحاديثه مقلوبة"[٧٥٧]، وقال العجلي:" صدوق ثقة،...وكان فقيها صاحب سنة" ، وقال أيضاً: "كان ابن أبي ليلى صدوقا جائز الحديث"[٧٥٨].

وقال السعدي: "واهي الحديث سيء الحفظ"[٧٥٩]، وقال الساجي: "كان سيء الحفظ لا يتعمد الكذب فكان يمدح في قضائه فأما في الحديث فلم يكن حجة"[٧٦٠]، وقال أبو زرعة الرازي: "هو صالح ليس بأقوى ما يكون"، وقال أبو حاتم: "محله الصدق، وكان سيىء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به"[٧٦١]، وقال ابن خزيمة:" ليس بالحافظ وأن كان فقيها عالماً"[٧٦٢]، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي الشيء على التوهم، ويحدث على الحسبان؛ فكثر المناكير في روايته، فاستحق الترك، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين"[٧٦٣]، ونقل الذهبي كلام ابن حبان، وتعقبه بقوله: قلت: "لم نرهما تركاه، بل لَيَّنا حديثه[٧٦٤]، وقال الذهبي: صدوق إمام، سيئ الحفظ، وقد وثق[٧٦٥]،وقال ابن حجر: قلت: له ذكر في الأحكام من صحيح البخاري، قال: أول من سأل على كتاب القاضي البينة: ابن أبي ليلى وسوار بن عبد الله[٧٦٦]،

---

(٧٥٣) ينظر: تهذيب التهذيب(٢٦٩/٩).

(٧٥٤) ينظر: بحر الدم(٣٧٧/١)، الكامل(١٨٤/٦)،)، والجرح والتعديل(٣٢٢/٧)، والمجروحين(٢٤٤/٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٧٦/٣).

(٧٥٥) ينظر: تهذيب التهذيب(٢٦٩/٩).

(٧٥٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٧٦/٣).المغني في الضعفاء(٦٠٣/٢)، وسير أعلام النبلاء(٣١٢/٦).

(٧٥٧) ينظر: المغني في الضعفاء(٦٠٣/٢)، وسير أعلام النبلاء(٣١٢/٦)، وتهذيب التهذيب٢٦٩/٩).

(٧٥٨) ينظر: معرفة الثقات(٢٤٣/٢-٢٤٤).

(٧٥٩) ينظر: الكامل(١٨٤/٦).

(٧٦٠) ينظر: تهذيب التهذيب(٢٦٩/٩).

(٧٦١) ينظر: الجرح والتعديل(٣٢٢/٧).

(٧٦٢) ينظر: تهذيب التهذيب(٢٦٩/٩).

(٧٦٣) ينظر: المجروحين(٢٤٤/٢).

(٧٦٤) ينظر: سير أعلام النبلاء(٣١٤/٦).

(٧٦٥) ينظر: ميزان الاعتدال(٢٢١/٦).

(٧٦٦) ينظر: تهذيب التهذيب(٢٦٩/٩)وكلام البخاري ذكره ضمن كلام طويل في كتاب الأحكام(١-٤/١٢٧١-١٢٧٢) باب الشهادة على الخط المختوم، بعد حديث رقم(٧١٦١) .

وقال عنه في التقريب: صدوق سيء الحفظ جدا[٧٦٧]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا:"بل ضعيف يعتبر به"، ونقلا أقوال العلماء فيه، ثم قالا: وهذا معناه أنه ضعيف يعتبر به فلا يترك"[٧٦٨].

وخلاصة القول: أن العلماء مثلما أجمعوا على إمامة هذا الراوي بالفقه والقراءات، والقضاء، كادوا يجمعون على سوء حفظه في الحديث، وضَعّفِه فيه، ولم يوثقه أحد في الحديث إلا ما ندر[٧٦٩]، والذين وثقوه، لم يوثقوه مطلقاً؛ فيعقوب ابن سفيان بعد أن قال: "ثقة عدل"، استدرك قائلاً: "في حديثه بعض المقال، ليّن الحديث عندهم"، فكأنه تكلم عن عدالته، وثقته في غير الحديث، والعجلي بعد أن قال: "صدوق ثقة"، أضاف: وكان فقيها صاحب سنة، ثم عاد فأنزله عن مرتبة الثقة، فقال: "كان صدوقا جائز الحديث"، وبين الحكمين فرق واضح، ولعل الذين وثقوه نظروا إلى إمامته في المجالات الأخرى غير الحديث، والنّسائي لم يخرج عن جمهور العلماء في الحكم عليه، فوافق من سبقه؛ كابن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي ابن الديني، وأحمد بن حنبل، والساجي، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم، ووافقه من جاء بعده؛ كالدارقطني، وابن حبان، وتابعهم الذهبي، وابن حجر، وغيرهم.

٢. **المنكدر بن محمد بن المنكدر:** قال أبو عبد الرحمن: "...والمنكدر بن محمد بن المنكدر: ليس بالقوي في حفظه سوء"[٧٧٠].

قال ابن معين: "ليس بشيء"[٧٧١]، وفي رواية أخرى عنه قال: "ليس به بأس"[٧٧٢]، وفي رواية ثالثة قال: "ليس بذاك القوي حديثه"[٧٧٣]، وقال أبو حاتم: "كان رجلا صالحا لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ لم يكن بالحافظ لحديث أبيه، وقال أبو زرعة: "ليس بقوي"[٧٧٤]، وقال أحمد: " ثقة"[٧٧٥]، وفي رواية أخرى قال: "هو كثير الخطأ"[٧٧٦].

ونقل المزي عن البخاري أنه قال: قال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ، كما نقل عن الجوزجاني والنّسائي أنهما قالا عنه: ضعيف، عن الآجري أنه سأل أبا داود عن منكدر بن

---

(٧٦٧) تقريب التهذيب(٤٣٩/١).

(٧٦٨)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢٨٠/٣).

(٧٦٩) وثقـه يعقـوب بن سفيان فقال: "ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم. والعجلي قال: صدوق ثقة،...وكان فقيها صاحب سنة ، وقال أيضاً: كان بن أبي ليلى صدوقا جائز الحديث"

(٧٧٠)السنن الكبرى١٥١/١ح رقم(٣٥٣).

(٧٧١)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(١٥٨/٣)، الكامل(٤٥٤/٦)، والجرح والتعديل(٤٠٦/٨)،والضعفاء الكبير للعقيلي(٢٥٤/٤)،و(تهذيب الكمال٥٦٢/٢٨).

(٧٧٢)ينظر: الكامل(٤٥٤/٦)،الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٤١/٣)، و(تهذيب الكمال٥٦٢/٢٨).

(٧٧٣)من كلام أبي زكريا في الرجال برواية عثمان الدارمي(٧١/١).

(٧٧٤)ينظر: الجرح والتعديل(٤٠٦/٨).

(٧٧٥)ينظر: بحر الدم(٤١٨/١)، والجرح والتعديل(٤٠٦/٨)، و(تهذيب الكمال٥٦٢/٢٨).

(٧٧٦)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٤١/٣).

محمد أهو ثقة؟ قال:لا[٧٧٧]، وقال العجلي: "ضعيف"[٧٧٨]. وقال السعدي: "ضعيف الحديث"[٧٧٩]، وقال ابن حبان: "كان من خيار عباد الله ممن اشتغل بالتقشف وقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ والتعاهد في الإتقان، فكان يأتي بالشيء الذي لا أصل له عن أبيه توهما، فلما ظهر ذلك في روايته؛ بطل الاحتجاج بأخباره"[٧٨٠]، وقال الذهبي: مشهور واختلف قول احمد وابن معين في تضعيفه[٧٨١]، وقال في الكاشف: "فيه لين، وقد وثقه أحمد"[٧٨٢]، وقال ابن حجر: لين الحديث[٧٨٣].

قلت: حكم النَّسائي على هذا الراوي، جاء متمشياً مع أقوال العلماء السابقين، واللاحقين فلم تخرج ألفاظهم عن المعنى الذي أراده النَّسائي، وقولهم: (كثير الخطأ، أو ليس بقوي، أو لم يكن بالحافظ،، أو ضعيف، ونحوها) لا تختلف كثيراً عن قول النَّسائي: "ليس بالقوي في حفظه سوء" وهذا يشعر بأنه عدلٌ، لكنه غير ضابط.

أما قول أحمد: "ثقة" وقول ابن معين في الرواية الثانية: "ليس به بأس" فلعلهما تراجعا عنه أخيراً، بدليل أن ابن معين قال عنه في الرواية الأولى: "ليس بشيء"[٧٨٤]، وفي الثالثة:" ليس بذاك القوي حديثه"[٧٨٥]، وقال عنه أحمد في رواية أخرى: "كثير الخطأ"[٧٨٦]، والنَّسائي وافق في حكمه جمهور العلماء، ووافق ابن معين وأحمد في إحدى الروايتين عنهما.

٣. يحيى بن يمان: قال النسائي: "لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه"[٧٨٧].

تباينت أقوال العلماء في هذا الراوي، فقال ابن معين: "ثقة"، وفي رواية الدارمي قال؛ قلت -ليحي بن معين-: فيحيى بن يمان: قال:" أرجو أن يكون صدوقاً"، قلت: فكيف هو في حديثه؟ فقال: "ليس بالقوي "[٧٨٨]، وفي رواية ثالثة، قال ابن معين: يضطرب في بعض

---

(٧٧٧)(تهذيب الكمال٢٨/٥٦٢)، وينظر قول الجوزجاني في: أحوال الرجال(١/١٤١).

(٧٧٨)معرفة الثقات(٢/٣٠٠).

(٧٧٩)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٤١).

(٧٨٠)ينظر: المجروحين(٣/٢٤).

(٧٨١)ينظر: المغني(٢/٦٧٩).

(٧٨٢)الكاشف(٢٢/٢٩٨).

(٧٨٣)تقريب التهذيب(١/٥٤٧).

(٧٨٤)ينظر: الكامل(٦/٤٥٤)،والجرح والتعديل(٨/٤٠٦)،والضعفاء الكبير للعقيلي(٤/٢٥٤)،و(تهذيب الكمال٢٨/٥٦٢)

(٧٨٥)من كلام أبي زكريا في الرجال برواية عثمان الدارمي(١/٧١).

(٧٨٦)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٤١).

(٧٨٧)السنن الكبرى٣/٢٣٧ح رقم(٥٢١٢).

(٧٨٨)التاريخ لابن معين، برواية الدوري(١/٦٢).

حديثه... لا يشبه حديثه عن الثوري أحاديث غيره عن الثوري" [٧٨٩]، وفي رواية الجنيد قال: "ليس بثبت لم يكن يبالي أي شيء حدث كان يتوهم الحديث" [٧٩٠].

قال أحمد: ليس بحجة [٧٩١]، وقال يعقوب بن شيبة: " كان صدوقا كثير الحديث وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف"، وقال أبو داود: "يخطيء في الأحاديث ويقلبها " [٧٩٢]، وقال أبو حاتم: " مضطرب الحديث، ومحله الصدق"، وقال قبل ذلك: "رأيت محمد بن عبد الله بن نمير يضعف يحيى بن يمان، ويقول: كأن حديثه خيال" [٧٩٣]، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: "كان سريع الحفظ، سريع النسيان وكان من العباد، ذكره أبو بكر بن عياش، فقال: ذاك ذاهب الحديث" [٧٩٤]، وقال العجلي: "كان ثقة، جائز الحديث، متعبداً، معروفا بالحديث، صدوقا، إلا أنه فُلِجَ بآخره، فتغير حفظه [٧٩٥]، وقال ابن شاهين: "قال عثمان: كان صدوقاً ثقة، ولكن في حفظه تخليط" [٧٩٦]، وقال ابن حزم: "متفق على ضعفه" [٧٩٧]، وقال الذهبي: صالح الحديث، وفي رواية أخرى:"صدوق مشهور"، وفي رواية ثالثة: "صدوق فلج فساء حفظه" [٧٩٨]، وقال ابن حجر: "صدوق عابد يخطيء كثيراً وقد تغير" [٧٩٩]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا:" بل صدوق يعتبر به في المتابعات والشواهد" ثم ذكرا أقوال العلماء فيه [٨٠٠].

قلت: هذا الراوي من الثقات الحفاظ، فقد روي عن وكيع بن الجراح أنه قال: " ما كان أحد من أصحابنا احفظ للحديث من يحيى بن يمان، كان يحفظ في المجلس الواحد خمسمائة حديث ثم نسي" [٨٠١]، إلا أنه أصيب بمرض الفالج [٨٠٢]، فتغير حفظه، وصار ينسى، ويخلّط،

---

(٧٨٩)الجرح والتعديل(١٩٩/٩).

(٧٩٠) ينظر: تهذيب الكمال(٥٩/٣٢)

(٧٩١)ينظر: بحر الدم(٤٧٠/١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٠٦/٣)، وطبقات الحفاظ(١٢٥/١).

(٧٩٢) ينظر: تهذيب الكمال(٥٩/٣٢)

(٧٩٣)الجرح والتعديل(١٩٩/٩).

(٧٩٤)ينظر: ميزان الاعتدال(٢٣٠/٧).

(٧٩٥) معرفة الثقات(٣٦٠/٢).

(٧٩٦) تاريخ أسماء الثقات(٢٦٢/١).

(٧٩٧) المحلى(٤٨٤/٧).

(٧٩٨)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١٩٩/١)، والمغني في الضعفاء(٧٤٦/٢).الكاشف(٣٧٩/٢).

(٧٩٩) تقريب التهذيب(٥٩٨/١).

(٨٠٠)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١٠٥/٤-١٠٦).

(٨٠١)تذكرة الحفاظ(٢٨٦/٢)، وتهذيب الكمال(٥٩/٣٢)، وميزان الاعتدال(٢٣٠/٧).

(٨٠٢)الفالِجُ: رِيحٌ يأخذ الإنسان فيذهب بشقِّه، يقال: فُلِجَ فالِجاً، فهو مَفْلوجٌ؛ وهو داءٌ معروف يُرْخي بعضَ البدن؛ وهو على مثال فاعل. و المَفْلُوجُ: صاحب الفالِجِ، وقد فُلِجَ. (لسان العرب٣٤٦/٢).

وهـــذا ما أشار إليه الإمام علي بن المديني فقال: "كان صدوقاً، فُلِجَ، فتغير حفظه"[٨٠٣]، ولهذا نجد أقوال العلماء فيه متباينة، فعدّله العلماء قديماً عندما كان حافظاً، ثم تكلموا في سوء حفظه بعد أن اختلط بسبب المرض.

والـــذي استقر عليه العلماء أخيراً؛ هو: ضعفه، وسوء حفظه، وهذا ما حكم به الإمام النّسائي-رحمه الله- موافقاً لمن سبقه من العلماء.

• • •

المطلب الرابع: أسباب أخرى

أولاً: الضعف المطلق.

١. **إســـماعيل بـــن عياش**[٨٠٤]: قال أبو عبد الرحمن:إسماعيل بن عياش ضعيف، كثير الخطأ[٨٠٥]، وقال في الضعفاء: ضعيف[٨٠٦].

يكـــاد العلمـــاء يجمعون على ضبطه وإتقانه لحديث الشاميين، وخطئه في غيرهم، وبخاصـــة فـــي حـــديث المكيين والمدنيين والعراقيين، فقد نقل عن يحيى بن معين، وابن المديني، وأحمد، والجوزجاني، والبخاري، ودحيم، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم، والبرقي، والســـاجي، وأبـــو حـــاتم وأبو زرعة الرازيين، والفسوي، والعقيلي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم أنّ إسماعيل بن عياش من أعلم الناس بحديث الشاميين، ويخطئ في غيرهم[٨٠٧].

قلـــت: يـــبدو أنه تحمل الحديث عن أهل بلده بداية فأتقنه، وتأخر في الرحلة حتى كبـــرت ســـنه، وضـــعفت ذاكـــرته، فلم يضبط، وقد أشار ابن حبان إلى ذلك بقوله: " كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثـــته؛ أتـــى بـــه على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء؛ خلط فيه وأدخل

---

(٨٠٣) ينظـــر: كتاب المختلطين(١٣٢/١)، تذكرة الحفاظ(٢٨٦/٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٠٦/٣)، و تهذيب الكمال(٥٩/٣٢)، وميزان الاعتدال(٢٣٠/٧).

(٨٠٤) هـــو: إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي- بالنون- أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم من الثامنة مات سنة(١٨١أو١٨٢هـــ) وله بضع وسبعون سنة. (تقريب التهذيب١٠٩/١)،

(٨٠٥)السنن الكبرى٢٣٥/٤ح رقم(٧٠٠٨).

(٨٠٦)الضعفاء والمتروكين، للنسائي(١٦/١) .

(٨٠٧)الـــتاريخ الكبيـــر(٣٦٩/١)، الكامل(٢٩٢/١-٣٠٠) والجرح والتعديل(١٩١/٢)، واحوال الرجال(١٧٤/١)، بحر الـــدم(٧٢/١)، والمجـــروحين(١٢٤/١)، والضـــعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٨/١)، وتهذيب الكمال(١٧٠/٣)، وميزان الاعتدال(٤٠١/١)، ومن تكلم فيه وهو موثق (٤٧/١)، وتهذيب التهذيب(٢٨١/١)، وتقريب التهذيب(١٠٩/١)، وطبقات الحفاظ(١١٤/١).

الإســـناد فـــي الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، فخرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه"(٨٠٨).

وقـــال عبد الله ابن المديني: سمعت أبي يقول: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل ابن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق وحدثنا عنه عبد الرحمن ثم ضرب على حديثه، فإسماعيل عندي ضعيف (٨٠٩).

كمـــا أنــــه موصوف بالتدليس، فقد ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة، وهم الذين لا يقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع (٨١٠).

ولهذا وثقه بعض العلماء فيما رواه عن أهل بلده، وضعفوه في غير ذلك، في حين أطلـــق بعضهم تضعيفه؛ كالنسائي وغيره؛ بالنظر إلى حاله بالجملة، فكما قال ابن المديني، وابن حبان: بقي الخطأ يكثر في حديثه حتى خرج عن حد الاحتجاج به في جميع حديثه، -ما ضبط منه، وما لم يضبط-، مما دفع أبي إسحاق الفزاري إلى أن يقول عنه: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه (٨١١)، وقال في موضع آخر: "لا تكتبوا عن إسماعيل بن عياش عن من يعرف ولا عن من لا يعرف"(٨١٢).

فحكم النسائي على إسماعيل بن عياش حكماً عاماً يشمل كل ما روى بالجملة دون النظر في روايته عن قوم دون قوم.

٢. أشعث بن سوار: قال أبو عبد الرحمن: "أشعث ضعيف" (٨١٣)، وقال في موضع آخر: "أشعث بن سوار ضعيف لا يحتج بحديثه"(٨١٤)،

قلـــت: مجمــــع على ضعفه، فلم أجد من وثقه إلا ابن معين في رواية ابن الدورقي عـــنه(٨١٥)، وعــــاد فضعفه في أكثر من رواية، فلعله وثقه في بداية الأمر فلما بان له أمره؛ تراجع عن قوله، وضعفه، فقد قال في رواية الدوري عنه: "ليس بشيء ضعيف"(٨١٦).

كما ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والدار قطني، والعجلي، وابن

---

(٨٠٨) المجروحين(١/١٢٥).
(٨٠٩) ميزان الاعتدال(١/٤٠١).
(٨١٠) (١/٣٧).
(٨١١) ميزان الاعتدال(١/٤٠١).
(٨١٢)ضعفاء العقيلي(١/٩٠).
(٨١٣)السنن الكبرى٤/٣٢٩ح رقم(٧٣٨٦)، و أعاد الكلام نفسه في: ٥/٤٧٧ح رقم(٩٦٤٠).
(٨١٤)السنن الكبرى٤/٣٤٨ح رقم(٧٤٦٩).
(٨١٥) ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/١٢٥)، والمغني في الضعفاء(١/٩١).
(٨١٦)والجرح والتعديل(٢/٢٧١)، وسير إعلام النبلاء(٦/٢٧٦).

خراش، [٨١٧]، ولينه: أبو زرعة[٨١٨]،وقال ابن حبان: "فاحش الخطا، كثير الوهم"[٨١٩]، وقال الذهبي:"صدوق"[٨٢٠]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[٨٢١]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: "ضعيف يعتبـــر به في المتابعات والشواهد، فجماع ترجمته تدل على ذلك، وإنما أخرج له مسلم في المـــتابعات[٨٢٢]، ولا أدري ما الفرق بين قول ابن حجر وقول صاحبي التحرير، فابن حجر أطلق فيه الضعف، ولم يقل لا يعتبر به في المتابعات والشواهد، فكلا القولين واحد.

قلت: جاء حكم النسائي موافقاً لقول جمهور العلماء من السلف والخلف، وكان قوله أحد الأقوال التي اعتمدها النقاد من بعده.

٣. بشـــر بن حرب: قال أبو عبد الرحمن: "بشر بن حرب ضعيف وإنما أخرجناه لِعِلّةِ الحديث، والصواب حديث سعيد وهشام والله أعلم" [٨٢٣].

قلت: ضعفه ابن معين، وعلي ابن المديني، ومحمد بن سعد، وأبو حاتم وأبو زرعة الـــرازيان، والعجلـــي، والأزدي،[٨٢٤]، وقـــال أحمـــد بـــن حنبل، وأبو أحمد الحاكم: "ليس بالقـــوي"[٨٢٥]، وقـــال البخاري: "كان ابن المديني يضعفه، وكان يحيى لا يروي عنه"[٨٢٦]، وقال أبو داود: "ليس بشيء"[٨٢٧]، وقال ابن حبان: "وكان ابن مهدي لا يرضاه لانفراده عن الثقات ما ليس من أحاديثهم"[٨٢٨]، وقال ابن خراش: "متروك"[٨٢٩]، وقيل: "كان حماد بن زيد يمدحـــه"[٨٣٠]، لكـــن ابن معين عقب على ذلك بقوله: " كان حماد بن زيد يطريه، وليس هو

---

(٨١٧)الكامـــل(١/٣٧١-٣٧٢)، والجـــرح والـــتعديل(٢/٢٧١)، ومعرفة الثقات(١/٢٣٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجـــوزي(١/١٢٥)، وبحـــر الدم(١/٧٤)، وتهذيب الكمال(٣/٢٦٦)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/٤٨)، وسير إعلام النبلاء(٦/٢٧٦)، وميزان الاعتدال(١/٤٢٧)، والكاشف(١/٢٥٣)، ووتقريب التهذيب(١/١١٣).

(٨١٨)ينظر: الجرح والتعديل(٢/٢٧١)، ومن تكلم فية وهو موثق(١/٤٨)، وسير إعلام النبلاء(٦/٢٧٦).

(٨١٩)المجروحين(١/١٧١).

(٨٢٠)الكاشف(١/٢٥٣).

(٨٢١) تقريب التهذيب(١/١١٣).

(٨٢٢)تحرير تقريب التهذيب(١/١٤٦).

(٨٢٣)السنن الكبرى٢/١٥٠ح رقم(٢٧٩٤).

(٨٢٤) الطـــبقات الكبرى(٧/٢٣٣)، وأحوال الرجال(١/١٠١)، والكامل(٢/٨)، والجرح والتعديل(٢/٣٥٣)، و معرفة الثقات(١/٢٤٦)، تهذيب الكمال(٤/١١٠)، والمغني في الضعفاء(١/١٠٥).

(٨٢٥)ينظـــر: تهذيب الكمال(٤ /١١١)، بحر الدم١/٨٢)، ووالمغني في الضعفاء(١/١٠٥)، وميزان الاعتدال(٢/٢٥)، و لسان الميزان(٧/٤٧٦)، وتهذيب التهذيب(١/٣٩٠).

(٨٢٦) ينظر:الكامل(٢/٨).

(٨٢٧)ينظر: المغني في الضعفاء(٢/٨٠١).

(٨٢٨)المجروحين(١/١٨٦).

(٨٢٩)ينظر: الضعفاء لابن الجوزي(١/١٤١)، وميزان الاعتدال(٢/٢٥)، وتهذيب التهذيب(١/٣٩٠).

(٨٣٠)ينظر: الضعفاء لابن الجوزي(١/١٤١)، وميزان الاعتدال(٢/٢٥)، وتهذيب التهذيب(١/٣٩٠).

كـذلك إلـى الضـعف ما هو"[831]، وقال ابن حجر: "صدوق فيه لين"[832]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "بل ضعيف، وذكرا أقوال المجرحين له[833].

قلـت: يكـاد المحدثون يجمعون على ضعفه، وحكم النّسائي جاء متمشياً مع أقوال جمهور السلف والخلف، وقوله كان أحد الأقوال التي اعتمدها الذين جاءوا من بعده.

٤. **الحجـاج بن أرطاة:** قال أبو عبد الرحمن: "الحجاج بن أرطأة: ضعيف لا يحتج به[834]، وفي موضع آخر قال: ضعيف لا يحتج بحديثه"[835].

قلـت: ضـعفه: يحيى بن معين، وتركه ابن مهدي والقطان، وقال ابن معين-في رواية أخرى-وأحمد والدارقطني: لا يحتج به، وقال ابن معين-في رواية ثالثة-، والنّسائي: لـيس بالقوي، وقال ابن معين-في رواية رابعة-، وأبو حاتم، وأبو زرعة: صدوق يدلس، وقـال البخاري وأحمد: كان الحجاج يدلس[836]، وقال العلائي: "أحد المكثرين من التدليس، ويرسـل أيضا[837]، وقال الخليلي: ثقة كبير، ضعفوه لتدليسه[838]، وقال ابن المبارك: كان حجـاج بن أرطأة يحدثنا عن عمرو بن شعيب بما حمل عن العَرْزَمي[839]، عن عمرو-بن شعيب-، والعرزمي: متروك لا نقويه[840].

وعن زائدة أنه قال: اطرحوا حديث أربعة، ونكر منهم: حجاج بن أرطأة[841]، وقال احمـد بـن حنـبل: لـم يكـن يحيـى بـن سعيد يروى عنه بشيء وقال: هو مضطرب الحـديث[842]،وسئل أحمد عن حديث الحجاج عن الزهري، فقال: يقولون: لم يلق الزهري

---

(٨٣١) ينظر:الكامل(٢/٨).

(٨٣٢)تقريب التهذيب(١/١٢٢).

(٨٣٣)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١/١٧١).

(٨٣٤)السنن الكبرى٤/٢٣٣-٢٣٤ح رقم(٧٠٠٥).

(٨٣٥)السنن الكبرى٤/٣٥٠ح رقم(٧٤٧٦).

(٨٣٦)ينظـر: ابـن شـاهين: عمـر بـن احمد بن عثمان، ذكر من أختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق: حماد الأنصاري، أضواء السلف، الرياض-السعودية، الطبعة الولى١٩٩٩م. (١/٤٨-٤٩)، والكامل(٢/٢٢٣-٢٢٥)، والجرح والتعديل(٣/١٥٥-١٥٦)، والمغني في الضعفاء(١/١٤٩).

(٨٣٧)جامع التحصيل في أحكام المراسيل(١/١٦٠).

(٨٣٨)الخليلـي: الخليل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد، تحقيق: محمد سعيد، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.(١/١٩٥).

(٨٣٩)هـو: محمـد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي- بفتح المهملة والزاي بينهما راء ساكنة- الفزاري أبو عبد الرحمن الكوفي: متروك من السادسة مات سنة بضع وخمسين- ومائة-.(تقريب التهذيب٤٩٤)

(٨٤٠)التاريخ الصغير للبخاري(٢/١١٠)، والضعفاء الصغير للبخاري(١/٣٢).

(٨٤١) ينظر: ذكر من أختلف العلماء ونقاد الحديث فيه(١/٤٩).

(٨٤٢)الجرح والتعديل(٣/١٥٥).

وكـــان يـــروي عن رجال لم يلقهم وكأنه ضعفه[٨٤٣]، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدلــيس [٨٤٤]، وتعقــبه صاحبا التحرير، فقالا: بل صدوق حسن الحديث مدلّس، تضعّف روايته إذا لم يصرح بالتحديث، أما وصفه بكثرة الخطأ، فمن المبالغة، وقد ضعفه بعض من ضعفه لما نقموا عليه من التدليس، فانسحب ذلك على منزلته،...وعندنا أن أحسن ما قيل فيه هو قول أبي حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء..." [٨٤٥].

وخلاصـــة القـــول: أن الحجـــاج بن أرطأة كان في أول أمره ثقة، إلا أنه أكثر من الإرسال والتدليس، فكثر الخطأ في حديثه، مما جعل العلماء يضعفونه.

وقـــد أشار كثير من العلماء إلى ذلك؛ فقد قال الخليلي: ضعفوه لتدليسه[٨٤٦]، وروى حماد بن زيد، عن أحمد قال: كان الحجاج من الحفاظ، قلت: فلم ليس هو عند الناس كذلك؟ قال لأن في حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة[٨٤٧]، وقال أبو حـــاتم: "يكـــتب حديـــثه، وإذا قال: حدثنا؛ فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّنَ السماع"[٨٤٨]، وقال ابن عدي: "إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فاما أن يتعمد الكذب، فلا وهو ممن يكتب حديثه[٨٤٩].

وهكـــذا نجد أقوال العلماء متباينة في الحجاج، حتى أننا نجد للعالم الواحد أكثر من قول فيه، وذلك تبعاً لما يظهر لهم من حاله، وما يصل إليهم من حديثه، فكلما زاد الخطأ في حديـــثه، قلل ذلك من شأنه؛ ولذلك فلا يعتمد عليه إذا انفرد، ولا يوثق بروايته إذا لم يصرح بالسماع، وهذا ما فعله مسلم، فلم يعتمد عليه، بل أخرج له مقروناً بابن أبي غَنِيَّة[٨٥٠].

٥. رِشْـــدِين بن كُرَيب[٨٥١]: قال أبو عبد الرحمن: أبو رِشْدِين هو كريب مولى بن عباس، وابنه **رشدين بن كريب**: ضعيف [٨٥٢].

---

(٨٤٣)الجرح والتعديل(١٥٦/٣).

(٨٤٤) ينظر: تقريب التهذيب(١٥٢/١).

(٨٤٥)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢٥١/١).

(٨٤٦) الإرشاد(١٩٥/١).

(٨٤٧)الجرح والتعديل(١٥٦/٣)، وبحر الدم(١٠٧/١).

(٨٤٨)الجرح والتعديل(١٥٦/٣).

(٨٤٩)الكامل (٢٢٨/٢).

(٨٥٠)ينظـــر: صـــحيح مسلم(٢٤٥/١)، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض...برقم (٢٩٨)، **وابن أبي غَنِية هو:** عبد الملك ابن حميد بن أبي غَنية،-بفتح الغين وتشديد الياء-الخزاعي الكوفي: ثقة (تقريب التهذيب٣٦٢/١).

(٨٥١)ابن أبي مسلم الهاشمي مولاهم، أبو كريب المدني(تقريب التهذيب٢٠٩/١).

(٨٥٢)السنن الكبرى٤٩/٦ح رقم(٩٩٩٣).

قلـــت: مجمـــع علـــى ضـــعفه، فقد ضعفه جمع من العلماء منهم: ابن معين، وابن المدينـــي، وأحمـــد بـــن حنـــبل، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وابن نمير، والدارقطني، وغيـــرهم[٨٥٣]، وقال يحيى ابن معين في رواية أخرى : "ليس بشيء"[٨٥٤]، وقال في رواية ثالـــثة"لـــيس بثقة"[٨٥٥]، وقال البخاري: "عنده مناكير"[٨٥٦]، وفي رواية أخرى عن البخاري وأحمـــد قـــالا:" منكر الحديث"[٨٥٧]، وفي رواية الميموني عن أحمد قال: "ليس به بأس في أحاديث الرقاق"[٨٥٨]، وقال الجوزجاني: "لا يقوى حديثه"[٨٥٩]، وقال ابن عدي: على ضعفه يكـــتب حديـــثه[٨٦٠]، وقال ابن حبان: "كثير المناكير يروي عن أبيه أشياء ليس تشبه حديث الأثبات عنه كان الغالب عليه الوهم والخطأ حتى خرج عن حد الاحتجاج به" [٨٦١]، وقال ابن حجـــر: ضـــعيف[٨٦٢]،وحكـــم النّسائي جاء موافقا لجمهور السلف، واعتمد عليه كثير من الخلف.

٦. **سعد بن سعيد**[٨٦٣]: قال النّسائي: "سعد بن سعيد: ضعيف"[٨٦٤]، وقال قبل ذلك: عبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد، وسعد بن سعيد...، وهم ثلاثة إخوة؛ ويحيى بن سعيد: أجلهـــم وأنبلهم، وهو أحد الأئمة وليس بالمدينة بعد الزهري في آلاف أجل منه، وعبد ربه: ثقة، وسعد: ضعيف[٨٦٥]، وقال في الضعفاء: ليس بالقوي[٨٦٦]، وقال ابن عدي: "قال النّسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه: "سعد بن سعيد بن قيس: مديني ليس بالقوي"[٨٦٧].

---

(٨٥٣)الكامـــل(١٤٧/٣)، والجرح والتعديل(٥١٢/٣)، وضعفاء العقيلي(٦٦/٢)، تهذيب الكمال(١٩٧/٩)، والمغني في الضعفاء(٢٣٢/١)، و تهذيب التهذيب(٢٤١/٣).

(٨٥٤)ينظـــر: الكامـــل فـــي ضعفاء الرجال(١٤٧/٣)، والجرح والتعديل(٥١٢/٣)، والمجروحين(٣٠٤/١)، وتهذيب الكمال(١٩٧/٩)، ميزان الاعتدال(٧٨/٣).

(٨٥٥)الكامل في ضعفاء الرجال(١٤٧/٣)، و تهذيب التهذيب(٢٤١/٣).

(٨٥٦)ينظر: التاريخ الكبير(٣٣٧/٣)، و ضعفاء العقيلي(٦٦/٢).

(٨٥٧)ضعفاء العقيلي(٦٦/٢)، وميزان الاعتدال(٧٨/٣).

(٨٥٨)بحر الدم(١٥١/١).

(٨٥٩)أحوال الرجال(٩٠/١).

(٨٦٠)الكامل في ضعفاء الرجال(١٤٨/٣).

(٨٦١)المجروحين(٣٠٤/١).

(٨٦٢) تقريب التهذيب(٢٠٩/١).

(٨٦٣)ابن قيس بن عمرو الأنصاري أخو يحيى مات سنة إحدى وأربعين.(تقريب التهذيب٢٣١/١).

(٨٦٤)الســـنن الكبرى١٦٣/٢ح رقم(٢٦٦٤) ثم قال بعد ذلك: كذلك قال أحمد بن حنبل: يحيى بن سعيد بن قيس: الثقة المأمون أحد الأئمة، وعبد ربه بن سعيد: لا بأس به وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف(المصدر السابق نفسه).

(٨٦٥)السنن الكبرى١٤١/١ح رقم(٣١٦).

(٨٦٦)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٥٣/١).

(٨٦٧) الكامل(٣٥٢/٣).

تبايـنت أقوال العلماء في سعد بن سعيد، فقد وثقه ابن سعد، وابن عمار، والعجلي، والذهبي[٨٦٨]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:" كان يخطئ، لم يفحش خطؤه فلذلك سلكناه مسلك العدول"، وفي مشاهير علماء الأمصار قال: كان رديء الحفظ، كان يخطئ إذا حدث من حفظه"[٨٦٩]، وقال يحيى بن معين: "صالح"[٨٧٠]، وقال أبو حاتم: "مؤدي" -يعنى انه كان لا يحفـظ يـؤدى مـا سـمع-[٨٧١]، وقال الدارقطني: ليس به بأس[٨٧٢]، وضعفه أحمد بن حنـبل[٨٧٣]،وقـال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه[٨٧٤]، وقال ابن حزم: ضعيف جدا، لا يحتج به لا خلاف في ذلك [٨٧٥]، وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ" [٨٧٦]، وفي التلخيص قال: فيه خلاف مشهور، بل الأكثر على توثيقه"[٨٧٧].

قلـت: يبدو لي أن حكم النّسائي على هذا الراوي، ليس عاماً، وإنما مقارنة بأخويه: يحيـى، وعـبد ربه، فهما أوثق وأجل منه، بلا خلاف، وكلام أحمد والنّسائي صرّح بذلك، وقـال ابـن سـعد: "كان ثقة قليل الحديث دون أخيه"[٨٧٨]، لكن حاله لا يصل إلى الضعف المطلق، فقد قال ابن عدي:" له أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة ولا أرى بأسا بمقدار ما يرويه"[٨٧٩]، وقال ابن شاهين: وثقه ابن عمار، وضعفه أحمد، وهذا الخلاف يوجب التوقف فـيه، وهـو قليل الحديث ولست أعلم من أي جهة ضعف[٨٨٠]، وقال ابن حبان: "لم يفحش خطأه فلذلك سلكناه مسلك العدول"[٨٨١].

---

(٨٦٨) ينظـر: الطبقات الكبرى_ القسم المتمم-(٣٣٩/١)، ذكر من أختلف العلماء ونقاد الحديث فيه(٨٦/١)، ومعرفة الثقات(٣٨٩/١)، وسير أعلام النبلاء(٤٨٢/٥)، ومن تكلم فيه وهو موثق(٨٣/١)، وهدي الساري(٤٥٧/١).

(٨٦٩) الثقات٤(٢٩٨/٢)و(٣٧٩/٦)، ومشاهير علماء الأمصار(٧٥/١و١٣٦).

(٨٧٠)الجرح والتعديل(٨٤/٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣١١/١).

(٨٧١) الجرح والتعديل(٨٤/٤).

(٨٧٢)من تكلم فيه وهو موثق(٨٣/١).

(٨٧٣)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٥١٣/١)، وسنن النّسائي الكبرى(١٦٣/٢)، والكامل(٣٥٢/٣)، وبحر الدم(١٦٩/١)، والجرح والتعديل(٨٤/٤)، ومن تكلم فيه وهو موثق(٨٣/١).

(٨٧٤)هدي الساري مقدمة فتح الباري(٤٥٧/١).

(٨٧٥)المحلى(٤٠/١١).

(٨٧٦)تقريب التهذيب(٢٣١/١).

(٨٧٧)تلخيص الحبير(٩٩/٢).

(٨٧٨)الطبقات الكبرى_ القسم المتمم-(٣٣٩/١).

(٨٧٩)الكامل(٣٥٢/٣).

(٨٨٠)ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه(٨٦/١).

(٨٨١) الثقات٤(٢٩٨/٢)و(٣٧٩/٦)، ومشاهير علماء الأمصار(٧٥/١و١٣٦).

أما في الجملة فهو: لا بأس به، وقد احتج به مسلم في الصحيح، فأخرج له في سبع مواضـــع أصـــولاً، ناهـــيك عن المتابعات[٨٨٢]، كما أخرج له البخاري متابعة في موضع واحد[٨٨٣]، وهذا يرفع من منزلته، ويقوي حاله.

ولعل النّسائي تابع الإمام أحمد في حكمه على سعد بن سعيد، خاصة وأنه نقل كلامه في السنن، وأعاده مرتين، مرة على لسانه، ومرة على لسان أحمد.

أما تضعيف ابن حزم الشديد له، فغير مسلّم، وقد ردّ عليه ابن الملقن، فذكر الحديث الذي ردّه ابن حزم، لوجود سعد في إسناده، وقال:" قال ابن حزم في محلاه في الحديث: لا يســند إلا من طريق: سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد، وهو ضعيف جدا لا يحتج به بلا خــلاف، وأخــوه يحيى إمام ثقة- هذا كلامه- ، وقد أخرجه البيهقي من رواية أخيه يحيى، وصـــححه ابـــن حبان فبطل قوله: "لا يسند إلا من طريق سعد" وسعد بن سعيد فيه خلاف مشهور، بل الأكثر على توثيقه[٨٨٤].

٧. **سعيد بن سلمة**[٨٨٥]: قال أبو عبد الرحمن: سعيد بن سلمة: شيخ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث [٨٨٦].

ذكره ابن حبان في الثقات [٨٨٧]، وقال الذهبي: قواه ابن حبان[٨٨٨]، وقال أبو حاتم: سألت ابن معين عنه فلم يعرفه حق المعرفة[٨٨٩].

قـــال المزي: استشهد به البخاري وروى له مسلم حديثا والنّسائي آخر[٨٩٠]، وقال الذهبـــي: اعتمده مسلم[٨٩١]، قال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب يخطيء من حفظه[٨٩٢]،

---

(٨٨٢)ينظـــر: صحيح مسلم١/٥٢٢ح رقم(٧٥٨)، و٢/٦٣١ح رقم(٩١٨)، و٢/٨٠٠ح رقم(١١٤٠) مكرر، و٢/٨٢٢ح رقم(١١٦٤)مكرر، و٣/١٦١٣ح رقم(٢٠٤٠).

(٨٨٣)ينظر: صحيح البخاري(١-٤/٢٥٩)كتاب الزكاة، باب خرص التمر برقم(١٤٨٢).

(٨٨٤)ابن الملقن: عمر بن علي، خلاصة البدر المنير، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٠هـــ.(٢/٩٩).

(٨٨٥) هـــو: سعيد بن سلمة بن أبي الحسام العدوي مولاهم أبو عمرو المدني، وهو: أبو عمرو السدوسي؛ الذي روى عنه العقدي.(تقريب التهذيب(١/٢٣٦).

(٨٨٦)السنن الكبرى٤/٤٤٩ح رقم(٧٨٩٠) .

(٨٨٧) الثقات(٦/٣٥٨) .

(٨٨٨)الكاشف(١/٤٣٧).

(٨٨٩) ينظر: الجرح والتعديل(٤/٢٩).

(٨٩٠)تهذيب الكمال(١٠/٤٧٨) .

(٨٩١)الكاشف(١/٤٣٧)، والمغني في الضعفاء(١/٢٦٠).

(٨٩٢)تحرير تقريب التهذيب(٢/٣٦).

وتعقــبه صاحبا التحرير فقالا: بل ضعيف، ضعفه النَّسائي، ولم يعرفه ابن معين، ولا نعلم أحداً وثقه سوى ذكر ابن حبان له في الثقات [٨٩٣].

قلت: قول النَّسائي: وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث [٨٩٤]، يحتمل أن يكون لزيادة لفظة في الحديث، فقد جاء زيادة لفظ:"ضلع الدين" في رواية سعيد.

ويحتمل أن يكون لزيادة رجل في إسناد الحديث، على رأي المزي، إذ قال: " روى لــه النَّسائي حديثه عن عمرو بن أبي عمرو عن عبد الله بن المطلب عن أنس في الاستعاذة من العجز والكسل ورواه غيره عن عمرو عن أنس لم يذكر بينهما أحدا وهو المحفوظ [٨٩٥].

وأمــا قــول الذهبي:"اعتمده مسلم" ففيه نظر، إذ لم يعتمد عليه مسلم، بل أخرج له متابعة، وكذلك البخاري[٨٩٦].

وأما قول صاحبا التحرير: " ولا نعلم أحداً وثقه سوى ذكره في ثقات ابن حبان[٨٩٧]، ففيه نظر –أيضاً–، فقد وثقه الحاكم النيسابوري، وروى له في المستدرك حديثاً من طريقه، ثم قال بعده: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ورواته عن آخرهم ثقات أثبات[٨٩٨].

ويبدو لي–والله أعلم– أن سعيد بن سلمة ليس ضعيفاً، بل هو صدوق، فقد أخرج له الشيخان متابعة، وأخرج له الحاكم في المستدرك، ووثقه، وصحح حديثه[٨٩٩]، كما روى له المقدسي، وحَسَّنَ حديثه[٩٠٠]، بل إنه حكم له بالصواب عند الاختلاف[٩٠١].

فإن قيل: لعل هذا الذي ذكرت هو : سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق، وهو ثقة!

---

(٨٩٣)تقريب التهذيب(٢٣٦/١).

(٨٩٤)السنن الكبرى٤٤٩/٤ح رقم(٧٨٩٠) .

(٨٩٥)تهذيب الكمال(٤٧٩/١٠) .

(٨٩٦)ينظر: تسمية من أخرج له البخاري ومسلم(١٢٣/١)، ورجال مسلم(٢٥٤/١)، وينظر كذلك: صحيح البخاري(١-٩٥٣/٤)حــديث رقم(٥١٨٩)، وصحيح مسلم(١٩٠٢/٤) ح رقم(٢٤٤٨)وكلاهما جاء بزيادة على متن الحديث من طريق سعيد في حديث أم زرع الطويل.

(٨٩٧)تقريب التهذيب(٢٣٦/١).

(٨٩٨) المســتدرك علــى الصحيحين٦١/١ كتاب ، باب برقم(٣٨) ونص الحديث قال الحاكم:" حدثنا علي بن حمشاذ العــدل ثنا هشام بن علي السيرافي ثنا عبد الله بن رجاء ثنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ثنا محمد بن المنكدر ســمع ربيعة بن عباد الدؤلي يقول: رأيت رسول الله ﷺبمنى في منازلهم قبل أن يهاجر إلى المدينة يقول يا أيها الناس إن الله يأمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، ووراءه رجل يقول يا أيها الناس إن هذا يأمركم أن تتركوا ديــن آبائكم فسألت من هذا الرجل قيل أبو لهب، والحديث رواه أحمد في مسنده(٤٩٢/٣) من طريق سعيد بن أبي الربيع، عن سعيد به بنحوه.

(٨٩٩)ينظر على سبيل المثال: المستدرك(٦١/١)، و(٥٤٥/١)، و(٣٢/٢)

(٩٠٠)ينظر على سبيل المثال: الأحاديث المختارة(٣٤٨/٢)، و(٣٩٣/٣).

(٩٠١) ينظر: الأحاديث المختارة(١٣٠/٣).

قلت: بل هو سعيد بن سلمة بن أبي الحسام نفسه؛ الذي تكلم عليه النّسائي، ولم أنقل من هذه الروايات إلا ما صرح أصحابها باسم "سعيد" كاملاً.

وأميل لقول ابن حجر: "صدوق صحيح الكتاب يخطىء من حفظه"[٩٠٢]، ففيه توجيه حسن لحال سعيد بن سلمة، ويُحمل قول النّسائي على روايته من حفظه، والله أعلم.

٨. **شعبة مولى ابن عباس**[٩٠٣]: قال أبو عبد الرحمن: ليس في موالي ابن عباس ضعيف إلا شعبة مولى ابن عباس، فإن مالكا قال: لم يكن يشبه القراء[٩٠٤].

وقال في الضعفاء:" ليس بالقوي"[٩٠٥].

وقول مالك الذي استشهد به النّسائي نقله: ابن عدي، وابن أبي حاتم، والعقيلي، وابن حجر، وغيرهم[٩٠٦]، وقال أحمد: "ما أرى به بأسا"[٩٠٧]، وقال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالك بن أنس عن شعبة مولى ابن عباس فقال: "ليس بثقة فلا تأخذن عنه شيئا" [٩٠٨]،

وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وهو أحب إلي من صالح مولى التوأمة، وفي رواية أخرى قال: لا يكتب حديثه[٩٠٩]، وقال ابن سعد: "له أحاديث كثيرة ولا يحتج به"[٩١٠]، وقال الجوزجاني، والسعدي: "ليس بالقوي في الحديث"[٩١١]، وقال ابن حبان:" يروي عن ابن عباس مالا أصل له"[٩١٢]، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ [٩١٣]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ضعيف، ونقلا أقوال الذين ضعفوه[٩١٤].

---

(٩٠٢)تحرير تقريب التهذيب(٣٦/٢).

(٩٠٣)هو: شعبة بن دينار الهاشمي مولى بن عباس أبو عبد الله ويقال أبو يحيى المدني، ويوجد شعبة بن دينار آخر، هو: الكوفي، يروي روى عن عكرمة وأبي بردة، وهو ثقة-أي الثاني-، لكنه ليس مولى لابن عباس(تقريب التهذيب٢٢٦/١)مات سنة(٣٢هـ). ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد(٣٠/٤).

(٩٠٤)السنن الكبرى٤٩/٦ح رقم(٩٩٩٣).

(٩٠٥)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٥٦/١)، وينظر: الكامل(٢٤/٤) .

(٩٠٦)الكامل(٢٣/٤)، الجرح والتعديل(٢٣/١)، والضعفاء الكبير للعقيلي(١٨٥/٢)، وتهذيب التهذيب(٣٠٣/٤) .

(٩٠٧)العلل ومعرفة الرجال (٤٨٩/٢)، وتاريخ أسماء الثقات(١١١/١)، والضعفاء الكبير للعقيلي(١٨٥/٢)، وتهذيب التهذيب(٣٠٣/٤).

(٩٠٨)الكامل(٢٤/٤)، والجرح والتعديل(٣٦٧/٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي(١٨٥/٢)، والمجروحين(٣٦١/١) وتهذيب التهذيب(٣٠٣/٤).

(٩٠٩)الكامل(٢٣/٤)، وتهذيب التهذيب(٣٠٣/٤).

(٩١٠)الطبقات الكبرى(٢٩٤/٥).

(٩١١)الكامل(٢٤/٤)، وأحوال الرجال(١٣٣/١)، وتهذيب التهذيب(٣٠٣/٤).

(٩١٢)المجروحين(٣٦١/١) .

(٩١٣) تقريب التهذيب(٢٢٦/١) .

(٩١٤)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١١٥/٢) .

قلت: هو ضعيف، ضعفه: مالك، وابن معين، وابن سعد، والجوزجاني، والسعدي، وابن حبان، وغيرهم، ونقل ابن عدي بعض أحاديثه التي استنكرت عليه، ثم قال: "أرجو أنه لا بأس به"[٩١٥]، وهذا ليس حكماً جازماً، وإنما فيه ميل إلى تحسين حاله.

أما قول ابن معين: "ليس به بأس"، فمنتقض بقوله: "لا يكتب حديثه"، لأننا لا نعرف المتقدم منهما من المتأخر، ولأن القول الأخير موافق لقول جمهور المحدثين.

وأما قول أحمد: "ما أرى به بأساً"، فهو أيضاً ليس جازماً، يضاف إلى ذلك نقله لقول مالك فيه[٩١٦]،وإن لم ير هو فيه بأساً فقد رأى فيه غيره أكثر من بأس.

وأما قول الحافظ ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، فقد عارضه صاحبا التحرير، وأنا معهم، وذلك لأنني وجدت الحافظ ابن حجر نفسه يضعف شعبة في مكان آخر، فقد قال عن حديث ذكره في تلخيص الحبير:" وفيه شعبة مولى بن عباس: وهو ضعيف"[٩١٧].

ومع أن الصدوق سيء الحفظ: حديثه ضعيف إذا انفرد، يؤخذ من حديثه ما وافق فيه الثقات، أو ما انفرد فيه وليس فيه مخالفة لغيره أو نكارة ، فكذلك الضعيف قريب منه، لكننا بصدد تحديد مرتبة الرجل، فصدوق سيء الحفظ عند ابن حجر في المرتبة الخامسة، والضعيف في المرتبة الثامنة؛ وبين المرتبتين فرق واضح.

وقول النسائي في شعبة جيد ومحقق، وموافق لجمهور العلماء من السلف والخلف.

٩. شهر بن حوشب[٩١٨]: قال أبو عبد الرحمن: ضعيف، سئل ابن عون عن حديث شهر فقال: إن شهراً تركوه[٩١٩]، وكان شعبة سيء الرأي فيه، وتركه يحيى القطان[٩٢٠]. وقال في الضعفاء: ليس بالقوي[٩٢١].

قلت: تباينت أقوال العلماء في شهر بن حوشب، فوثقه بعضهم، وجرّحه آخرون، فقد

---

(٩١٥)الكامل(٢٥/٤) وقال أيضاً: ولم أجد له حديثا أنكر من حديث " الوضوء مما خرج ليس مما دخل،"قال بن عدي: وهذا لعل البلاء فيه من الفضل بن المختار هذا لا من شعبة وهو موقوف من قول ابن عباس .

(٩١٦)العلل ومعرفة الرجال(٤٨٨/٢و٥٠٠/٢و٢١٢/٣).

(٩١٧)تلخيص الحبير(١١٨/١).

(٩١٨)بفتح الحاء المهملة، والشين المعجمة-أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، وأبوعبدالرحمن، وأبو الجعد، الاشعرى الشامي الحمصي وقيل: الدمشقي. (صحيح مسلم بشرح النووي٩٣/١)، وتقريب التهذيب(٢٦٩/١).

(٩١٩) وفي رواية: "نزكوه" بالنون والزاي، قال النووي: نزكوه: بالنون والزاي المفتوحتين معناه: طعنوا فيه وتكلموا بجرحه، فكأنه يقول: "طعنوه بالنيزك" بفتح النون وإسكان الياء، وفتح الزاي، وهو رمح قصير. وهو الصحيح، وذكر بعض أهل الأدب واللغة والغريب عن بعض رواة مسلم:" تركوه" بالتاء والراء، وضعفه القاضي، وقال: رواية التاء تصحيف، والصحيح: بالنون والزاي. صحيح مسلم بشرح النووي(٩٢/١) بتصرف.

(٩٢٠)السنن الكبرى٣٧/٦ح رقم(٩٩٥٤).

(٩٢١)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٥٦/١).

وثقه: يحيى بن معين، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، والفســـوي، والعجلي، وغيرهم[٩٢٢]، وقال ابن معين في رواية أخرى: ثبت[٩٢٣]، وقال الترمذي: قال البخاري: " حَسَنُ الحديث، وَقَوِّى أمْــره[٩٢٤]، وقـــال أحمد بن حنبل: "ثقة ما أحسن حديثه"، وفي رواية أخرى عن أحمد قال: لــيس بـــه بأس[٩٢٥]، وقال أبو زرعة وغيره لا بأس به[٩٢٦]، وقال صالح جزرة: قدم شهر علـــى الحجـــاج فحـــدث بالعراق، ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً ينتسك[٩٢٧]، وقال الدارقطنـــي يخرج حديثه[٩٢٨]، وقال النووي: ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم[٩٢٩]، وقال ابن حجر:صدوق كثير الإرسال والأوهام[٩٣٠]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: "لو قال: ضعيف يعتبر به لكان أحسن" ثم ذكرا أقوال المعدلين والمجرحين ثم قالا: ولا بد من دراسة كل حديث على حده ليتبين أمره في كل حديث[٩٣١].

وذهـــب بعض العلماء إلى تضعيفه، فقد ضعفه: موسى بن هارون، والبيهقي[٩٣٢]، وروى النضر بن شميل، عن عبد الله بن عون[٩٣٣]، قال: إن شهرا نركوه[٩٣٤]، وفي رواية "تَـــزَكُوه" بالـــزاي[٩٣٥]،وقـــال ابن عدي لا يحتج به ولا يتدين بحديثه[٩٣٦]، وقال النّسائي، وابـــن عدي-في رواية أخرى-، وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي[٩٣٧]، وقال ابن عدي في -

---

(٩٢٢)ينظــر: الكامـــل في ضعفاء الرجال(٤/٣٧-٣٩)، والجرح والتعديل(٤/٣٨٢)، وتاريخ أسماء الثقات(١/١١١)، ومعرفة الثقات(١/٤٦١)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/١٠٠)، وسير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤-٣٧٨)، والمغني في الضعفاء(١/٣٠١)، وتهذيب التهذيب(٤/٣٢٥)، بحر الم(١/٢٠٧).

(٩٢٣)تاريخ أسماء الثقات(١/١١١)، وسير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤)، وتهذيب التهذيب(٤/٣٢٥).

(٩٢٤)سير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤)، وميزان الاعتدال(٣/٣٩١)، وتهذيب التهذيب(٤/٣٢٥).

(٩٢٥)سير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤)، وتهذيب التهذيب(٤/٣٢٥).

(٩٢٦)الجرح والتعديل(٤/٣٨٢)، وسير أعلام النبلاء(٤/٣٧٤).

(٩٢٧)سير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤).

(٩٢٨)تهذيب التهذيب(٤/٣٢٥).

(٩٢٩)صحيح مسلم بشرح النووي(١/٩٣).

(٩٣٠)تقريب التهذيب(١/٢٦٩).

(٩٣١)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢/١٢٢)قلت: قول الحافظ ابن حجر حسن، ولا وجه للاستدراك عليه.

(٩٣٢)تهذيب التهذيب(٤/٣٢٤و٣٢٥).

(٩٣٣) هـــو: الامــــام الجليل المجمع على جلالته وورعه: عبد الله بن عون بن ارطبان أبو عون البصري، كان يسمى سيد القراء أي العلماء وأحواله ومناقبه أكثر من أن تحصر.(صحيح مسلم بشرح النووي١/٩٢).

(٩٣٤)ينظر: أحوال الرجال(١/٩٦). الضعفاء لابن الجوزي(٢/٤٣)، وسير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤).

(٩٣٥)ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي(١/٩٢).

(٩٣٦) الكامل في ضعفاء الرجال(٤/٣٩).

(٩٣٧)الكامـــل في ضعفاء الرجال(٤/٣٧-٣٩)،(والمغني في الضعفاء(١/٣٠١)، وسير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤)، وميزان الاعتدال(٣/٣٨٩)، وتهذيب التهذيب(٤/٣٢٥).

روايـــة ثالـــثة-:ضـــعيف جـــداً[938]، وقال ابن حزم: متروك[939]، وفي رواية أخرى قال: ساقط[940].

كما أن شعبة تركه وطعن فيه[941]، ولم يقف به الأمر عند ذلك، بل تعداه حتى نَقم علـــى كل من روى عنه، فقد قال علي بن حفص المدائني: سألت شعبة عن عبد الحميد بن بهرام، فقال: صدوق-أي عبد الحميد- إلا أنه يحدث عن شهر[942].

قـــال أبو حفص الفلاس: كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عن شهر وكان عبد الـــرحمن يحدث عنه قلت: يعني الاحتجاج وعدمه [943]، وقال الحاكم: "الشيخان لا يحتجان بشـــهر بـــن حوشـــب"[944]، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلـــوبات، رافـــق عباد ابن منصور في حجة له، فسرق منه خريطته، فهو الذي يقول فيه القائل: لقد باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر[945].

قلت: لعل الطعون التي وجهت إلى شهر بن حوشب أغلبها مدفوع عنه، فأما سرقة الخـــريطة مـــن بيت المال، أو من رفيقه، فأنكرها كثير من العلماء، وقالوا: إن هذه القصة مدسوســـة عليه، ولا تصح، إذ قال ابن القطان الفاسي: وقذفه بأخذ الخريطة؛ فأما لا يصح، أو هو خارج على مخرج، وقال أيضاً: " لم أسمع لمضعفه حجة[946].

وقال ابن الصلاح: "وما ذُكِرَ في جرحه من أخذه خريطة من بيت المال على جهة الخيانة، له محمل يدرأ عنه القدح المسقط[947]، وقال النووي: "وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من بيت المال، فقد حمله العلماء المحققون على محمل صحيح، وقول أبى حاتم ابن حبان أنه سرق من رفيقه فى الحج غير مقبول عند المحققين أنكروه والله أعلم"[948].

---

(٩٣٨) الكامل(٥/٣٢٠).

(٩٣٩)ابن حزم: علي بن أحمد ، الإحكام في الأحكام، دار الحديث القاهرة-مصر، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ.(٦/٢٠٦).

(٩٤٠) المحلى(٧/٤٨٤).

(٩٤١)الضعفاء لابن الجوزي(٢/٤٣).

(٩٤٢)الكامل في ضعفاء الرجال(٤/٣٨)، وميزان الاعتدال(٣/٣٩٠)، وسير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤).

(٩٤٣)سير اعلام النبلاء(٤/٣٧٤).

(٩٤٤) المستدرك على الصحيحين(٢/٢٨١).

(٩٤٥)المجروحين(١/٣٦٢).

(٩٤٦) ينظر: تهذيب التهذيب(٤/٣٢٥).

(٩٤٧)ابـــن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٨هـ.(١/١٢٥).

(٩٤٨)صحيح مسلم بشرح النووي(١/٩٣).

أما طعن عبد الله بن عون فيه، فقد دفعه البخاري بقوله: إنما تكلم فيه ابن عون إنه روى عن رجل عنه[٩٤٩]، وقَلَّلَ يعقوب بن سفيان من قيمة هذا الطعن فقال: شهر، وإن تكلم فيه ابن عون فهو ثقة [٩٥٠]، وقال يعقوب بن شيبة: شهر ثقة طعن فيه بعضهم[٩٥١]، ولم يبين ذلك للتقليل من أهمية هذا الطعن، وقال ابن القطان الفاسي: " لم أسمع لمضعفه حجة[٩٥٢].

أما ترك شعبة له، فلم يبين سبب هذا الترك، وقد يصح ما رآه شعبة ضعيفاً، فقد قال الحـــاكم النيسابوري: "قال إمام أئمة الحديث؛ شعبة، في حديث عبد الله بن عطاء، عن عقبة ابـــن عامـــر لمـــا طلبه بالبصرة، والكوفة، والمدينة، ومكة، ثم عاد الحديث إلى: "**شهر بن حوشب**" فتركه، ثم قال شعبة: "لأن يصح لي مثل هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب إلي من والدي وولدي والناس أجمعين". وقد صح هذا الحديث والحمد لله[٩٥٣].

ويقـــوي أمره تقوية البخاري له وقوله عنه: "حَسُنَ الحديث،[٩٥٤]،وإخراجه لحديثه، فقد أخرج له ست روايات في الأدب المفرد[٩٥٥].

كما أنّ مسلماً روى له حديثاً واحداً في الصحيح[٩٥٦]،وحَسَّنَ الترمذي حديثه[٩٥٧]، بل إنه صحح بعض أحاديثه[٩٥٨]، وروى له الحاكم في المستدرك مجموعة من الأحاديث[٩٥٩]، والضياء المقدسي حسن حديثه-أيضاً-[٩٦٠].

---

(٩٤٩)سير اعلام النبلاء(٣٧٤/٤).

(٩٥٠)الكامل في ضعفاء الرجال(٣٨/٤)، وسير اعلام النبلاء(٣٧٨/٤)، وتهذيب التهذيب(٣٢٥/٤).

(٩٥١)سير اعلام النبلاء(٣٧٨/٤)، وتهذيب التهذيب(٣٢٥/٤).

(٩٥٢) ينظر: تهذيب التهذيب(٣٢٥/٤).

(٩٥٣) المستدرك(١٧٧/١).

(٩٥٤)سير اعلام النبلاء(٣٧٤/٤)، وميزان الاعتدال(٣٩١/٣)، وتهذيب التهذيب(٣٢٥/٤).

(٩٥٥) ينظـــر:الـــبخاري: محمـــد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة١٤٠٩هـــ.(٢٠/١و٣٠و١١٩و٣٠٧و٤٣٧).

(٩٥٦)ينظـــر: رجال مسلم(٣١٢/١)، وحديثه في صحيح مسلم١٦٢١/٣كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين بهـــا برقم(٢٠٤٩)قال مسلم: "حدثنا يحيى ابن حبيب الحارثي، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا محمد بن شبيب، قال: ســـمعته من شهر بن حوشب، فسألته فقال: سمعته من عبد الملك بن عمير، قال: فلقيت عبد الملك فحدثني عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله ﷺ :"الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين".

(٩٥٧)ينظر: جامع الترمذي(٢٣١/٤) كتاب اللباس، باب ما جاء في القمص، برقم(١٧٦٥)، وينظر الأحاديث أرقـــام (١٩٣٩و٢٠٦٨و٢٤٩٥و٢٥٣٩و٢٥٤٥و٢٦٩٧)، وغيرها.

(٩٥٨)ينظـــر: جامـــع التـــرمذي(٤٣١/٤)كتاب الوصايا، باب ما جاء في الإضرار بالوصية برقم(٢١١٧) قال: حسن صحيح غريب، ورقم(٢١٢١)، وقال: حسن صحيح، ورقم(٣٤٧٤)قال:حديث حسن غريب صحيح.

(٩٥٩)ينظر: المستدرك(١٧٧/١و٢٨١/٢و٦١٧/٢و٦١٨و٦٤٨و٢٩٥/٣و٣١١و٢٠/٤و٣٦٥و٤١٤و٥٢٣).

(٩٦٠)ينظر: الأحاديث المختارة(٣٢٤/٨ح رقم(٣٩٢).

وخلاصة القول: أن شهر بن حوشب: صدوق له أوهام، فيؤخذ من حديثه ما وافق فيه الثقات، أوما انفرد فيه، وليس فيه مخالفة لغيره، أو نكارة، وقد دل واقع الحال أن الغالب على حديثه الحُسْن، ما خلا أحاديث يسيرة انتقدت عليه، وبعضها لم يكن الخطأ فيها منه، بل من غيره، والنَّسائي خالف أئمة الحديث؛ كالبخاري، والترمذي، وأحمد، وابن معين وغيرهم، وقوله كان معتمِداً على من سبقوه، ولم يكن المخالف الوحيد فقد وافقه جماعة من الخلف والسلف، لكني أرى أن الحق مع مخالفيه هذه المرة، والله أعلم.

١٠. صالح بن أبي الأخضر: قال النسائي: صالح هذا هو ابن أبي الأخضر وحديثه هذا خطأ،وهو كثير الخطأ عن الزهري، ونظيره: محمد بن أبي حفصة وكلاهما ضعيف[٩٦١]، وقال النَّسائي في الضعفاء: "صالح بن أبي الأخضر ضعيف"[٩٦٢].

قلت: هو ضعيف، متفق على ضعفه، وهو أضعف ما يكون في الزهري، فقد ضعفه ابن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد، والبخاري، والترمذي، وأبو زرعة[٩٦٣].

وقال يحيى في رواية أخرى: ليس بشيء[٩٦٤]، وقال البخاري في رواية أخرى، وأبو حاتم:"لين الحديث"[٩٦٥]، وقال ابن عدي: وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم[٩٦٦]، وقال الجوزجاني: اتهم في أحاديثه[٩٦٧]، وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي[٩٦٨]، وقال ابن حبان: روي عن الزهري أشياء مقلوبة[٩٦٩]، وقال

---

(٩٦١) السنن الكبرى١٦٧/٢ح(٢٨٨٤) وكلام النَّسائي على الحديث الذي قبله(٢٨٨٣) وليس على هذا.

(٩٦٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي(٥٧/١).

(٩٦٣)ينظر: الكامل(٦٤/٤-٦٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٤٦/٢)، وتهذيب الكمال(١٣/١٣)، وميزان الاعتدال(٣٩٦/٣)، وسير أعلام النبلاء(٣٠٤/٧).

(٩٦٤)التاريخ الكبير(٢٧٣/٤)، والمجروحين(٣٦٩/١)، و ميزان الاعتدال(٣٩٥/٣).

(٩٦٥)التاريخ الكبير(٢٧٣/٤)، وميزان الاعتدال(٣٩٦/٣).

(٩٦٦) الكامل (٦٥/٤).

(٩٦٧) أحوال الرجال(١١٣/١). (٦٤/٤-٦٥)

(٩٦٨)معرفة الثقات(٤٦٣/١).

(٩٦٩)المجروحين(٣٦٨/١).

الزيلعي: ليس بالحافظ(٩٧٠)، قال الذهبي: صالح الحديث (٩٧١)، وقال ابن حجر: ضعيف(٩٧٢)، وفي التقريب قال: ضعيف يعتبر به(٩٧٣).

قلت: ولعل سبب ضعفه هذا هو ما رواه عن الزهري، وكان على ثلاثة أضرب: منها ما تحمله سماعاً، ومنه عرضاً، ومنه مناولة، أو بطريقة أخرى، فاختلط عليه، فلم يفرق هذا عن ذاك، وقد صرح هو نفسه بهذا، فقد قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال سألت صالح بن أبي الأخضر، فقلت له: هل سمعت هذا الذي ترويه عن الزهري؟ فقال: منه ما حدثني به، ومنه ما قرأت عليه فلا أدري ما هذا من هذا(٩٧٤).

وقال أبو زرعة: "كان عنده عن الزهري كتابان أحدهما: عرض، والآخر: مناولة، فاختلطا جميعا، فلا يعرف هذا من هذا"(٩٧٥)، وقال ابن حبان: "اختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجد عنده مكتوبا، فلم يكن يميز هذا من ذاك"(٩٧٦).

ونقل ابن عدي وابن حبان عن معاذ بن معاذ العنبري، قال: سمعت صالح بن أبي الأخضر يقول: سمعت من الزهري، وقرأت عليه، فلا أدري هذا من هذا، فقال يحيى بن سعيد القطان: -وهو إلى جنبه- لو كان هكذا لكان خيرا ولكنه سمع وعرض ووجد شيئا مكتوبا فقال لا أدري هذا من هذا(٩٧٧)، ثم علق ابن حبان على هذه الأقوال التي نقلها بقوله: "إن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع، ثم لم يتورع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها حتى نشرها، وحدث بها وهو لا يتيقن بسماعها؛ لبالحري أن لا يحتج به في الأخبار؛ لأنه في معنى من يكذب، وهو شاك، أو يقول شيئا وهو يشك في صدقه، والشاك في صدق ما يقول لا يكون بصادق(٩٧٨).

فحكم النَّسائي جاء موافقاً لجمهور السلف والخلف، وقوله: "كثير الخطأ عن الزهري"، لم يكن عبثاً، ولكن ليدلل أن علة ابن أبي الأخضر في روايته عن الزهري.

---

(٩٧٠)الزيلعي: عبد الله بن يوسف، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، القاهرة-مصر، ١٣٥٧هـ.(١٠/٤).

(٩٧١)ميزان الاعتدال(٣٩٥/٣).

(٩٧٢)ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: عبد الله اليماني، دار المعرفة، بيروت-لبنان، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.(١٤٩/٢)وتلخيص الحبير(٤٠/٢).

(٩٧٣)تقريب التهذيب(٢٧١/١).

(٩٧٤)الطبقات الكبرى(٢٧٢/٧).

(٩٧٥)سير أعلام النبلاء(٣٠٤/٧).

(٩٧٦)المجروحين(٣٦٨/١).

(٩٧٧)المجروحين(٣٦٨/١-٣٦٩).

(٩٧٨)ينظر: الكامل(٦٤/٤-٦٥)، المجروحين(٣٦٩/١).

١١. **صدقة بن عبد الله**: قال أبو عبد الرحمن:... "وصدقة بن عبد الله: ضعيف وإنما أخرجته لئلا يجعل عمرو عن زهير [٩٧٩]، وقال في الضعفاء:" ضعيف" [٩٨٠].

وقد ضعفه: يحيى بن معين، وأحمد، ومحمد بن أبي السري، ودحيم، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر [٩٨١].

وفي رواية أخرى لأحمد قال: ما كان من حديثه مرفوعا فهو منكر وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل، وهو: ضعيف جداً [٩٨٢]، وفي رواية أخرى للبخاري، قال: "ضعيف جداً" [٩٨٣]، وقال مسلم: "منكر الحديث" [٩٨٤].

وروي دحيم أكثر من قول في صدقة، فقال في رواية: "كان يشوبه القدر" [٩٨٥]، وقال في رواية الدارمي عنه: "ثقة"، وقال في رواية أبي زرعة الدمشقي عنه:"مضطرب الحديث، ضعيف"، وفي رواية يعقوب بن سفيان عنه قال: "لا بأس به" [٩٨٦]، وقال الترمذي: "صدقة ليس بالحافظ" [٩٨٧]، وقال الذهبي: "هو ممن يجوز حديثه ولا يحتج به" [٩٨٨]، وقال أحمد بن صالح: ما به بأس عندي، ووثقة سعيد بن عبد العزيز بحضرة الأوزاعي [٩٨٩]، وقال ابن عدي: وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه، وأكثره مما لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق" [٩٩٠]، وقال أبو زرعة: كان شاميا قدريا ليناً، وقال أبو حاتم: "محله الصدق" وأنكر عليه رأي القدر فقط" [٩٩١]، وفي رواية أخرى عن أبي حاتم، وأبي زرعة: قال أبو زرعة شيخ وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه" [٩٩٢]،وقال الدارقطني

---

(٩٧٩)السنن الكبرى٥/٣٢٧ح رقم(٩٠٢٩) .

(٩٨٠)الضعفاء والمتروكين(١/٥٨) .

(٩٨١)ينظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري(١/١٣٣)، والتاريخ الكبير(٤/٢٩٦)، والكامل(٤/٧٤)، والجرح والتعديل(٤/٤٢٩)، وبحر الدم(١/٢١٢)، والضعفاء لابن الجوزي(٢/٥٤)، وتهذيب الكمال(١٣/١٣٧)، وسير أعلام النبلاء(٧/٣١٥)، والمغني في الضعفاء(١/٣٠٧)، والكاشف(١/٥٠٢)، وتقريب التهذيب(١/٢٧٥).

(٩٨٢)ينظر: التاريخ الكبير(٤/٢٩٦)، والكامل(٤/٧٤)، والجرح والتعديل(٤/٤٢٩)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٥٤) تهذيب التهذيب(٤/٣٦٥).

(٩٨٣) التاريخ الصغير للبخاري(٢/٢٠٢).

(٩٨٤) سير أعلام النبلاء(٧/٣١٥)، و تهذيب التهذيب(٤/٣٦٥).

(٩٨٥)ينظر: الجرح والتعديل(٤/٤٢٩).

(٩٨٦) ينظر: تهذيب التهذيب(٤/٣٦٥).

(٩٨٧) ينظر جامع الترمذي(٣/٢٤)وقال ذلك بعد روايته لحديث زكاة العسل رقم(٦٢٩).

(٩٨٨)سير أعلام النبلاء(٧/٣١٦).

(٩٨٩)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/١١٨)

(٩٩٠)الكامل(٤/٧٥).

(٩٩١)ينظر: الجرح والتعديل(٤/٤٢٩).

(٩٩٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٤/٣٦٥).

متــــروك[٩٩٣]،وقال ابن حبان:"كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يشتغل بروايته، وهـــو يـــروي عن محمد بن المنكدر عن جابر بنسخة موضوعة يشهد لها بالوضع من كان مبتدئا في هذه الصناعة فكيف المتبحر فيها[٩٩٤]

وهكـــذا نجـــد أن جمهور العلماء متفقون على تضعيف صدقة، ولم يوثقه إلا النزر اليسير[٩٩٥]، وأغلب الذين وثقوه، في مواطن أخرى ، فلعل التوثيق سابق على التضعيف.

وبصـــرف النظر عن القلة والكثرة بين الموثقين والمجرحين، فإن المجرحين بينوا سبب الجرح، فإذا كان الجرح المجمل يقدم على التعديل، فتقديم الجرح المفسر على التعديل من باب أولى، وتضعيف النسائي لصدقة بن عبد الله ينسجم تماماً مع أقوال غيره من العلماء السابقين، وكذلك كان أحد الأقوال المعتمدة لدى المتأخرين.

١٢. عاصـــم بـــن عمر[٩٩٦]: قال أبو عبد الرحمن: "عاصم بن عمر: ضعيف في الحـــديث[٩٩٧]، وقال في الضعفاء: "متروك الحديث"[٩٩٨]، ونقل المزي عن النسائي أنه قال عن عاصم: "ليس بثقة" [٩٩٩].

قلـــت: هـــو ضـــعيف، ضعّفه جَمْعٌ من كبار العلماء، منهم: يحيى بن معين[١٠٠٠]، وأحمـــد[١٠٠١]، وابـــن ســـعد[١٠٠٢]، وابن عدي[١٠٠٣]، والجوزجاني[١٠٠٤]، وأبو حاتم[١٠٠٥]، والدارقطنـــي[١٠٠٦]،وقـــال البخاري: منكر الحديث[١٠٠٧]، وقال الترمذي: متروك،وقال مرة

---

(٩٩٣)ينظر: تهذيب التهذيب(٣٦٥/٤).

(٩٩٤) المجروحين(٣٧٤/١*).

(٩٩٥) فقـــد وثقـــه دحيم في إحدى الروايات عنه، وسعيد بن عبد العزيز فيما نقله عنه: أحمد بن صالح، ويعقوب بن سفيان في إحدى الروايتين عنه، وغيرهم، وقد ذكرت أقوالهم بأعلاه.

(٩٩٦)هو: عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. (الكامل٢٢٨/٥).

(٩٩٧)السنن الكبرى٣٢٢/٤ح رقم(٧٣٤١) .

(٩٩٨)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٧٨/١).

(٩٩٩)تهذيب الكمال(٥١٩/١٣).

(١٠٠٠)ينظر: الكامل(٢٢٨/٥)، والجرح والتعديل(٣٤٦/٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٣٣٥/٣)، وسير أعلام النبلاء(١٨١/٧)، وتهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠٠١)الجـــرح والـــتعديل(٣٤٦/٦)، وبحـــر الـــدم(٢٢٣/١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٧٠/٢)، وميزان الاعتدال(١١/٤)، وتهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠٠٢)الطبقات الكبرى(٣٦٨/١).

(١٠٠٣)(الكامل٢٢٨/٥و ٢٣١).

(١٠٠٤) أحوال الرجال(١٣٩/١).

(١٠٠٥)الجرح والتعديل(٣٤٦/٦)، و تهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠٠٦)تهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠٠٧)التاريخ الكبير(٤٩١/٦).

أخـــرى: ليس بثقة[1008]، وفي رواية ثالثة، قال: ليس عندي بالحافظ[1009]، وقال هارون بن موســـى، وأبو حاتم: ليس بقوي [1010]، وقال ابن الجارود: "ليس حديثه بحجة"[1011]، وقال ابن عدي في ختام ترجمة: "وأحاديثه أحاديث حسان ومع ضعفه يكتب حديثه"[1012].

وذكره ابن حبان في الثقات، وفي المجروحين، فقال في الثقات: "يخطيء ويخالف"[1013]، وقال في المجروحين: "منكر الحديث جداً يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات" [1014]وضعفه الذهبي، وابن حجر: أيضاً[1015].

قلت: يكاد العلماء يجمعون على ضعفه، فلم يوثقه إلا أحمد بن صالح المصري فيما نقله عنه ابن شاهين، قال:" أربعة إخوة ثقات: عبيد الله، وعبد الله، وعاصم، وأبو بكر؛ بنو عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب[1016]، وتعقبه الدارقطني، واستثنى عاصماً، وضعّفَهُ[1017]، وحُكم النَّسائي في السنن جاء موافقاً لجمهور السلف، ونقله عنه معظم الخلف.

أما ما قاله في كتاب الضعفاء[1018]، وما نقله المزي عنه [1019]، فكلاهما موافق لما قالـــه الترمذي[1020]، ولا يستبعد أن يكون النَّسائي قد استفاده منه، أو نقله عنه، فهو يُعدُّ في طـــبقة شـــيوخه، ومـــن خلال دراستي للسنن الكبرى، وجدت أن النَّسائي استفاد من منهج الترمذي في كثير من المسائل.

١٣. عـــبد الـــرحمن بـــن إسحاق: قال أبو عبد الرحمن: وحديث عبد الرحمن بن إسحاق خطأ، وعبد الرحمن هذا يقال له: عباد بن إسحاق، وهو "لا بأس به"، وعبد الرحمن ابن إسحاق يروي عنه جماعة من أهل الكوفة، وهو ضعيف الحديث، والله أعلم[1021].

(١٠٠٨)تهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠٠٩)ينظر: تهذيب الكمال(٥١٨/١٣).

(١٠١٠)الجرح والتعديل(٣٤٦/٦)، و تهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠١١)تهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠١٢)(الكامل٥/٢٣١)،

(١٠١٣) الثقات(٢٥٩/٧).

(١٠١٤)المجروحين(١٢٧/٢).

(١٠١٥)ينظر: المغني في الضعفاء(٣٢١/١)، والكاشف(٥٢٠/١). تهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠١٦)تاريخ أسماء الثقات(١٥١/١).

(١٠١٧)تهذيب التهذيب(٤٥/٥).

(١٠١٨)قال في كتاب الضعفاء والمتروكين(٧٨/١): "عاصم بن عمر: "متروك الحديث".

(١٠١٩)قال في تهذيب الكمال(٥١٩/١٣): قال النَّسائي: "ليس بثقة".

(١٠٢٠) نقل الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب(٤٥/٥) عن الترمذي أنه قال مرة: "متروك" ومرة أخرى:"ليس بثقة".

(١٠٢١)السنن الكبرى٦/١٤ح رقم(٩٨٦٢).

وكذلك قال في الضعفاء: ضعيف[١٠٢٢].

قلـت: لم يرو النَّسائي لهذا الراوي شيئاً، وإنما ذكره لِيَميزَ عبد الرحمن بن إسحاق المدنـي[١٠٢٣]، من عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي[١٠٢٤]، إذ الأول: لا بأس به، والثاني: ضعيف، ولعل السبب في ذلك: أن النَّسائي ضعّف حديث عبد الرحمن بن إسحاق، فحتى لا يظـنّ ظانّ أن المقصود هو عبد الرحمن بن إسحاق الضعيف؛ تكلم على الاثنين معاً، وبين حال كل منهما.

وعبد الـرحمن بن إسحاق الواسطي؛ ضعفه: ابن معين، محمد بن سعد، وأحمد، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والعجلي، وابن حبان، وأبو حاتم، وغيرهم[١٠٢٥]، وزاد ابن معـين فـي روايـة أخرى:" ليس بشيء"[١٠٢٦]، وفي رواية ثالثة قال: "متروك"[١٠٢٧]، وفي رواية رابعة: "ليس بذاك[١٠٢٨]، وضعفه ابن حجر [١٠٢٩].

وقال البخاري: "فيه نظر"[١٠٣٠]، وقال أحمد في رواية أخرى: "منكر الحديث"[١٠٣١]، وفي رواية ثالثة قال أحمد: "ليس بشيء منكر الحديث"[١٠٣٢]، وقال ابن عدي: "في بعض ما يـرويه لا يتابعه الثقات عليه وتكلم السلف فيه"[١٠٣٣]، وقال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث، منكـر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي[١٠٣٤]وقال العجلي: ضعيف، جائز الحديث يكتب حديثه[١٠٣٥]، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به[١٠٣٦].

(١٠٢٢)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٦٦/١).

(١٠٢٣)هو: عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث المدني، ويقال له عباد. (تقريب التهذيب١/٣٣٦).

(١٠٢٤)هو: عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي أبو شيبة ويقال كوفي، من السابعة(تقريب التهذيب١/٣٣٦).

(١٠٢٥)ينظـر: الجـرح والتعديل(٢١٣/٥)، والطبقات الكبرى(٣٦١/٦)، والكامل(٣٠٤/٤)، ومعرفة الثقات(٧٢/٢)، وبحر الدم(٢٥٧/١)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٣٢٢/٢)، وتهذيب الكمال(٥١٧/١٦-٥١٨)، وميزان الاعتدال(٤/ ٢٦٠)، وتقريب التهذيب(٣٣٦/١).

(١٠٢٦)الجرح والتعديل(٢١٣/٥).

(١٠٢٧)ينظر: الكامل(٣٠٤/٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٨٩/٢)، وميزان الاعتدال(٢٦٠/٤).

(١٠٢٨) تهذيب الكمال(٥١٨/١٦).

(١٠٢٩)ينظر: تقريب التهذيب(٣٣٦/١).

(١٠٣٠)التاريخ الكبير(٢٥٩/٥)، والكامل(٣٠٤/٤)، وتهذيب الكمال(٥١٧/١٦)، وميزان الاعتدال(٢٦٠/٤).

(١٠٣١)التاريخ الكبير(٢٥٩/٥)، والتاريخ الصغير(٦٩/١)، والجرح والتعديل(٢١٣/٥)، و ميزان الاعتدال(٢٦٠/٤).

(١٠٣٢)ينظر: الكامل(٣٠٤/٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٨٩/٢)، و ميزان الاعتدال(٢٦٠/٤).

(١٠٣٣)الكامل(٣٠٥/٤).

(١٠٣٤)الجرح والتعديل(٢١٣/٥)، وتهذيب الكمال(٥١٨/١٦).

(١٠٣٥) معرفة الثقات(٧٢/٢).

(١٠٣٦) تهذيب الكمال(٥١٨/١٦).

وقال ابن الجوزي: يحدث بأحاديث مناكير[1037]، قال الذهبي: ضعفوه[1038].

وخلاصة القول: أن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ضعيف مجمع على ضعفه، وحكم النسائي عليه جاء موافقاً لجمهور السلف، وكان أحد الأقوال المعتمدة عند الخلف.

١٤.**عبد الرحمن بن أبي الزناد**[1039]: قال أبو عبد الرحمن: "عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف"[1040]. وكذلك قال في الضعفاء: "ضعيف"[1041]، ونقل المزي عن النسائي أنه قال: لا يحتج به[1042].

قلت: تباينت أقوال العلماء فيه، فقد وثقه مالك[1043]، والعجلي[1044]، والترمذي[1045]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وفي حديثه ضعف[1046]، وقال الآجري، عن أبي داود: كان عالما بالقرآن، عالما بالأخبار، وقال الواقدي كان نبيلا في علمه ...وكان كثير الحديث عالما[1047]، ورُوِيَ عن موسى بن سلمة أنه قال: قلت لمالك: دُلني على رجل ثقة! قال: عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد[1048].

وقال الذهبي: مشهور، وثق[1049]، وقال أحمد فيما حكاه الساجي عنه: "أحاديثه صحاح"[1050]، وفي رواية أخرى قال: يُروي عنه، قيل له: يُحتمل؟ قال: نعم[1051]وفي رواية ثالثة قال: "مضطرب الحديث"[1052].

(١٠٣٧)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٨٩/٢).

(١٠٣٨) ميزان الاعتدال(٢٦٠/٤).

(١٠٣٩)هو: عبد الرحمن بن أبي الزناد واسم الزناد عبد الله بن ذكوان مولى آل عثمان بن عفان ويقال: مولى رملة بنت شيبة ابن ربيعة، ويكنى بأبي محمد، مات ببغداد سنة أربع وسبعين ومائة. ينظر: تاريخ بغداد(٢٢٨/١٠).

(١٠٤٠)السنن الكبرى٩٤/٦ح رقم(١٠١٧٨) .وينظر كذلك: السنن الكبرى١٤٠/٦ح رقم(١٠٣٧٨).

(١٠٤١)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٦٨/١).

(١٠٤٢)تهذيب الكمال(١٠١/١٧).

(١٠٤٣)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٩٣/٢)، وميزان الاعتدال(٣٠٠/٤).

(١٠٤٤)معرفة الثقات(٧٦/٢).

(١٠٤٥)ينظر: جامع الترمذي ٢٣٣/٤-٢٣٤ كتاب اللباس، باب الجمة واتخاذ الشعر حديث رقم(١٧٥٥)فبعد أن روى الحديث قال: ...وعبد الرحمن بن أبي الزناد: ثقة.

(١٠٤٦)تهذيب الكمال(٩٩/١٧).

(١٠٤٧)تهذيب التهذيب(١٥٦/٦)

(١٠٤٨)الكامل(٢٧٤/٤)، وتهذيب الكمال(٩٨/١٧).

(١٠٤٩)من تكلم فيه وهو موثق(٣٨٢/٢)المغني في الضعفاء(٣٨٢/٢).

(١٠٥٠)تهذيب التهذيب(١٥٦/٦)

(١٠٥١)الكامل(٢٧٤/٤).

(١٠٥٢)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٩٣/٢)، وتهذيب الكمال(٩٨/١٧)، وميزان الاعتدال(٣٠٠/٤).

وفي رواية الميموني عنه قال: ضعيف، وتعقبه الذهبي فقال: قلت: قد مشاه جماعة وعدلوه، وكان من الحفاظ المكثرين ولا سيما عن أبيه، وهشام بن عروة، حتى قال يحيى بن معــين: هو أثبت الناس في هشام[١٠٥٣]، وقال -أيضاً-فيما حكاه الساجي عنه: عبد الرحمن بــن أبــي زنــاد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة:" حجة"[١٠٥٤]، وقال ابن عدي وابن الجــوزي: كــان ابن مهدي لا يحدث عنه[١٠٥٥]، وزاد ابن عدي: وبعض ما يرويه لا يتابع علــيه وهو ممن يكتب حديثه[١٠٥٦]، وقال ابن معين ضعيف[١٠٥٧]، وفي رواية أخرى:"ليس بشيء"[١٠٥٨]، وفي رواية ثالثة قال:" لا يحتج به"[١٠٥٩].

وكــذا قــال أبو حاتم، وضعفه النسائي[١٠٦٠]، وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضــعيفاً[١٠٦١]، وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث ضعيفا[١٠٦٢]، وقال ابن حبان: كان ممن ينفــرد بالمقلوبات عن الأثبات وكان ذلك من سوء حفظه، وكثرة خطئه، فلا يجوزالاحتجاج بخبره إذا انفرد فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به[١٠٦٣]، وقال الحاكم أبــو أحمــد ليس بالحافظ عندهم [١٠٦٤]، وقال ابن حجر: وهو إن شاء الله حسن الحال في الــرواية وقــد صــحح لــه التــرمذي حديث مراهنة الصديق المشركين على غلبة الروم فارس[١٠٦٥]، وقال في التقريب: صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها، ولي خراج المديــنة فَحُمِّــد[١٠٦٦]، وتعقــبه صاحبا التحرير فقالا: " بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد،ثم ذكرا من ضعفه من العلماء، ومن وثقه[١٠٦٧].

(١٠٥٣) ميزان الاعتدال(٤/٣٠٠)، والكاشف(١/٦٢٧).

(١٠٥٤)تهذيب التهذيب(٦/١٥٦)

(١٠٥٥)ينظر: الكامل(٤/٢٧٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٩٣).

(١٠٥٦)ينظر: الكامل(٤/٢٧٥).

(١٠٥٧) ينظر: الكامل(٤/٢٧٤)، وتاريخ بغداد(١٠/٢٢٨)، وتهذيب الكمال(١٧/٩٨)، وميزان الاعتدال(٤/٣٠٠).

(١٠٥٨) ينظر: تاريخ بغداد(١٠/٢٢٨)، وتهذيب الكمال(١٧/٩٨)، وميزان الاعتدال(٤/٣٠٠).

(١٠٥٩)ينظر: الكامل(٤/٢٧٤)، وتاريخ بغداد(١٠/٢٢٨)، وتهذيب الكمال(١٧/٩٨)، وميزان الاعتدال(٤/٣٠٠).

(١٠٦٠) ينظر: ميزان الاعتدال(٤/٣٠٠).

(١٠٦١) ينظر: تاريخ بغداد(١٠/٢٢٨).

(١٠٦٢)الطبقات الكبرى(٥/٤١٥).

(١٠٦٣) المجروحين(٢/٥٦).

(١٠٦٤)تهذيب التهذيب(٦/١٥٦)

(١٠٦٥) ميزان الاعتدال(٤/٣٠٠)، والكاشف(١/٦٢٧).

(١٠٦٦) تقريب التهذيب(١/٣٤٠).

(١٠٦٧) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢/٣١٨-٣١٩).

قلـــت: هـــو صدوق إن شاء الله، بل هو في حديث المدنيين: ثقة ، وخاصة حديث هشام بن عروة، فهو من أثبت الناس فيه[١٠٦٨]، وقد استشهد به البخاري في الصحيح وروى لـــه فـــي كتاب رفع اليدين في الصلاة، وفي كتاب الأدب، وروى له مسلم في مقدمة كتابه وروى له الباقون[١٠٦٩]، وصحح الترمذي بعض حديثه، وحَسَّنَ بعضه[١٠٧٠].

ويـــبدو لي -والله تعالى أعلم- أنه كان ثقة في أول أمره، فلما رحل إلى بغداد في كبره، أصبح يتلقن، فَضَعُفَ، وقد أشار علي ابن المديني إلى ذلك بقوله: " ما حدث بالمدينة، فهـــو صـــحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن -يعني ابن مهدي- خطـــط علـــى أحاديـــث عـــبد الـــرحمن بـــن أبي الزناد، وكان يقول: لقنه البغداديون عن فقهـــائهم[١٠٧١]، فهـــو ممن يُضَعَّفُ حديثه في قوم دون قوم، والنَّسائي حكم عليه بالنظر إلى مجموع ما روى، والله أعلم.

١٥. **عبد الله بن نافع**: قال أبو عبد الرحمن: "عمر بن نافع وأبو بكر بن نافع وعبد الله بـــن نافـــع إخوة ثلاثة، و**عبد الله بن نافع: ليس بثقة**، ونافع مولى عبد الله بن عمر ثقة حافظ [١٠٧٢]. وقال في الضعفاء: متروك االحديث[١٠٧٣]، وذكره في كتاب الطبقات في طبقة المتـــروك حديثهم، بعد الطبقة التاسعة من أصحاب نافع مولى ابن عمر[١٠٧٤]، ونقل المزي عنه أنه قال في رواية أخرى: "ليس بثقة"[١٠٧٥].

وقـــد ضعفه يحيى بن معين[١٠٧٦]، وأبو حاتم[١٠٧٧]، وقال البخاري: منكر الحديث، وفـــي روايـــة أخـــرى قـــال: فيه نظر، وفي رواية ثالثة قال: يخالف[١٠٧٨]، وقال علي ابن

(١٠٦٨)ينظر: شرح علل الترمذي(٢/٧٦٩).

(١٠٦٩)ينظر: وتاريخ بغداد(١٠/٢٢٨)، وتهذيب الكمال(١٧/١٠١).

(١٠٧٠) صحح الترمذي ثمانية أحاديث هي ذوات الأرقام: (١٤٩و٦٧٧و١٧٥٥و٢٧١٥و٢٨٤٦و٣١٩٤و ٣٣٨٨و ٣٤٢٣)، وحسن خمسة أحاديث أخرى هي:(٣٩و٩٨و٨٣٠و١٥٦١و٣٥٣٩).

(١٠٧١)ينظر: تهذيب الكمال(١٧/٩٩).

(١٠٧٢)السنن الكبرى٢/٣٣٥ح رقم(٣٦٥٥).

(١٠٧٣) الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٦٤).

(١٠٧٤)النَّســـائي: أحمـــد بـــن شـــعيب، رسائل في علوم الحديث، تحقيق: جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٥م.(١/٥١). وينظر: الكامل(٤/١٦٤).

(١٠٧٥)تهذيب الكمال(١٦/٢١٤).

(١٠٧٦) وقـــد قال فيه أكثر من قول، فقال: " ليس بشيء" وفي رواية أخرى: " ليس بذاك "، وفي رواية ثالثة: "يكتب حديثه " ينظر: الكامل(٤/١٦٤)، والجرح والتعديل(٥/١٨٣)، وضعفاء العقيلي(٢/٣١١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٤٤). وتهذيب الكمال(١٦/٢١٤)، وميزان الاعتدال(٤/٢١٢)، و.

(١٠٧٧)الجرح والتعديل(٥/١٨٣).

(١٠٧٨) ينظر: الضعفاء الصغير(١/٦٤). والكامل(٤/١٦٤).

المديني: يروي أحاديث منكرة[١٠٧٩]،وقال أبو حاتم: "منكر الحديث"[١٠٨٠]، وقال ابن الجوزي: وجملة من يجيء في الحديث عبدالله بن نافع سبعة، لم نر طعنا في أحد منهم سوى هذا[١٠٨١].وقال الذهبي: "ضعفوه"[١٠٨٢]، وقال ابن حجر:"ضعيف"[١٠٨٣].

قلت: هو ضعيف، مجمع على ضعفه، وحكم النّسائي جاء موافقاً لأقوال من سبقه من شيوخه، وغيرهم، وأقواله الثلاثة في عبد الله بن نافع نقلها العلماء الذين جاءوا بعده للتدليل على ضعف هذا الراوي.

١٦. ليث بن أبي سليم[١٠٨٤]: قال أبو عبد الرحمن:...ليث ضعيف [١٠٨٥].

وقال النّسائي-أيضاً- في الضعفاء:"ضعيف"[١٠٨٦]، وذكره في الطبقة التاسعة من أصحاب نافع مولى ابن عمر، وهم الضعفاء[١٠٨٧].

قلت: ذكره العجلي في الثقات، وقال: جائز الحديث[١٠٨٨]، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال: قال عثمان-أي ابن أبي شيبة-: "ليث بن أبي سليم: "ثقة صدوق، وليس بحجة"[١٠٨٩]، وقال عبد الوارث: "كان من أوعية العلم"[١٠٩٠]، وقال يحيى بن معين في إحدى الروايات عنه: "لا بأس به"[١٠٩١]، وقال الترمذي: قال محمد-يعني البخاري-: "صدوق"[١٠٩٢]، وزاد في رواية أخرى: "إلا أنه يغلط"[١٠٩٣].

(١٠٧٩)ينظر: الكامل(١٦٤/٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٤٤/٢)، وضعفاء العقيلي(٣١١/٢)، وتهذيب الكمال(٢١٤/١٦)، ميزان الاعتدال(٢١٢/٤).

(١٠٨٠)الجرح والتعديل(١٨٣/٥).

(١٠٨١)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٤٤/٢).

(١٠٨٢)المغني في الضعفاء(٣٦٠/١)، والكاشف(٦٠٣/١).

(١٠٨٣)تقريب التهذيب(٣٢٦/١).

(١٠٨٤) أبو بكير، الكوفي، سمع مجاهدا وطاوسا والشعبي قال بن أبي الأسود عن أبي عبد الله النخلي مات سنة إحدى أو ثنتين وأربعين ومائة.(التاريخ الكبير٢٤٦/٧) .

(١٠٨٥)السنن الكبرى١٢٣/٥ح رقم(٨٤٤٢) .

(١٠٨٦) الضعفاء والمتروكين للنسائي(٩٠/١).

(١٠٨٧)ينظر: رسائل في علوم الحديث للنسائي(١٣١/١) .

(١٠٨٨)ينظر: معرفة الثقات(٢٣١/٢).

(١٠٨٩) تاريخ أسماء الثقات(١٩٦/١).

(١٠٩٠)ميزان الاعتدال(٥٠٩/٥) .

(١٠٩١)ميزان الاعتدال(٥٠٩/٥) .

(١٠٩٢)القاضي: أبو طالب،علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، وزميليه، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.(٢٩٣/١).

(١٠٩٣)المصدر السابق(٣٩٠/١).

وقـــال ابن سعد: "كان رجلا صالحا عابدا وكان ضعيفا في الحديث يقال كان يسأل عطـــاء وطاووســـا ومجاهـــدا عـــن الشيء فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا" [١٠٩٤]، وقال الدارقطني: كان صاحب سنة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاوس، ومجاهد[١٠٩٥]، وقـــال الذهبي: محدث الكوفة وأحد علمائها الأعيان على لين في حديثه لنقص حفظه[١٠٩٦]، وقـــال في موضع آخر: "فيه ضعف يسير من سوء حفظه كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير وبعضهم احتج به"[١٠٩٧].

وضـــعفه ابـــن عيينـــة[١٠٩٨]، ويحيى بن معين[١٠٩٩]، وأحمد[١١٠٠]، وقال أحمد في رواية أخرى: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس" [١١٠١]، وقال في رواية المروذي: "ليس هو بذاك"[١١٠٢]، وقال عبد الله بن أحمد: سألت عثمان بن أبي شيبة، فقال سألت جريراً عن ليث وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، فقال: كان ليث أكثر تخليطا، ويزيد أحسنهم اســـتقامة قال عبد الله: فسألت أبي عن هذا فقال: أقول كما قال جرير[١١٠٣]، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة الرازي: " لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث [١١٠٤]، وفي رواية أخرى عنهما قـــالا: "لـــين الحديث لا تقوم به الحجة"[١١٠٥]، وقال الجوزجاني: "يضعف حديثه ليس بثبت"[١١٠٦]، وذكـــره الطرابلســـي فيمن رمي بالاختلاط[١١٠٧]، وقال ابن منجويه: كان من العباد ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به [١١٠٨]،وقال النووي: "اتفق

(١٠٩٤)الطبقات الكبرى(٣٤٩/٦).

(١٠٩٥)ميزان الاعتدال(٥٠٩/٥)، وتهذيب التهذيب(٤١٨/٨).

(١٠٩٦) سير أعلام النبلاء(١٧٩/٦).

(١٠٩٧)الكاشف(١٥١/٢).

(١٠٩٨) ينظر: تهذيب التهذيب(٤١٨/٨) .

(١٠٩٩)ينظر الكامل(٨٧/٦)، وميزان الاعتدال(٥٠٩/٥) .

(١١٠٠)بحر الدم(٣٦٠/١) .

(١١٠١)العلل ومعرفة الرجال(٣٧٩/٢)، والكامل(٨٨/٦)، وميزان الاعتدال(٥٠٩/٥)، وسير النبلاء(١٧٩/٦) .

(١١٠٢)بحر الدم(٣٦٠/١) .

(١١٠٣) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(١٥/٤)، وتهذيب الكمال(٢٨٢/٢٤).

(١١٠٤)علل ابن أبي حاتم(١٦/١).

(١١٠٥)تهذيب التهذيب(٤١٨/٨)

(١١٠٦)أحوال الرجال(٩١/١).

(١١٠٧)الطرابلســـي: إبراهيم بن محمد بن خليل، من رمي بالاختلاط، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الوكالة العربية، الزرقاء-الأردن، بدون رقم الطبعة أو سنة النشر.(٦٥/١).

(١١٠٨)رجال مسلم(١٦٠/٢) .

العلمـــاء علـــى ضعفه، واضطراب حديثه، واختلال ضبطه[١١٠٩]، وقال ابن حجر: "صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك "[١١١٠].

قلت: يبدو لي-والله أعلم- أن ليث بن أبي سليم كان في بداية أمره: "لا بأس به" ثم اختلط، فساء حفظه، وأصبح مضطرباً، وهذا ما أشار إليه ابن شاهين بقوله: "كلام أحمد بن حنـبل، ويحيى بن معين في ليث متقارب؛ لم يطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل، ووثقـه بقوله حدث عنه الناس، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو أعلم به من غيره؛ لأنه من بلده، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب "[١١١١].

كمـا أن ابن معين قال في إحدى الروايات عنه: لا بأس به[١١١٢]، ثم ضعفه، وقال البخاري: صدوق[١١١٣]، ثم قال إلا أنه يغلط[١١١٤].

وهـذا الاخـتلاف فـي الأقـوال يـدل علـى تغير حاله، وقد أشار ابن منجويه، والطرابلسي، وابن حجر إلى مسألة اختلاطه[١١١٥].

وحكم النسائي عليه كان بالنظر إلى ما استقر عليه أمره أخيراً، ووافق من سبقه في ذلك في بعض رواياتهم، وكان قوله أحد الأقوال المعتمدة عند المتأخرين.

١٧. محمـد بـن ميسـرة: قال النسائي: محمد بن ميسرة؛ هو ابن حفصة، وهو ضعيف[١١١٦]. وقال في الضعفاء مثل ذلك[١١١٧].

وثقـه ابن معين[١١١٨]، وأبو داود[١١١٩]، وفي رواية أخرى عن ابن معين قال: "لا بـأس بـه"[١١٢٠]، وفي رواية ثالثة "صالح"[١١٢١]: وفي رواية رابعة: "صويلح"[١١٢٢]، وفي

(١١٠٩)تهذيب الأسماء(٣٨٣/٢).

(١١١٠)تقريب التهذيب(٤٦٤/١) .

(١١١١)ذكر من اختلف العلماء فية(٩٣/١).

(١١١٢)ميزان الاعتدال(٥٠٩/٥) .

(١١١٣)القاضـي: أبـو طالب،علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، وزميليه، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.(٢٩٣/١).

(١١١٤)المصدر السابق(٣٩٠/١).

(١١١٥)رجال مسلم(١٦٠/٢)، ومن رمي بالاختلاط(٦٥/١)، وتقريب التهذيب(٤٦٤/١).

(١١١٦) السنن الكبرى٤١٢/٣ ح(٥٧٨٧).

(١١١٧)تاريخ أسماء الثقات(٢٠١/١)، الضعفاء والمتروكين للنسائي(٩٥/١).

(١١١٨)ينظر: الضعفاء لابن الجوزي(٥٣/٣)، تهذيب الكمال(٨٦/٢٥)، و ميزان الاعتدال١٢١/٦).

(١١١٩)ينظر: تهذيب الكمال(٨٦/٢٥).

(١١٢٠)التعديل والتجريح(٦٤٢/٢).

(١١٢١) ينظر: الكامل(٢٦٠/٦)، الجرح والتعديل(٨٩/٨)، الضعفاء الكبير للعقيلي(١٤٢/٤)، تهذيب الكمال(٨٦/٢٥).

(١١٢٢)ينظر: الضعفاء لابن الجوزي(٥٣/٣).

روايــة خامسة: "ضعيف"[1123]، وسادسة: ليس بذاك، وسابعة: ليس بشيء[1124]ولم يرضه أحمد[1125]، وذكره ابن حبان في الثقات[1126]، وقال علي ابن المديني: "ليس به بأس[1127]، وقال: قلت ليحيى بن معين: حملت عن محمد بن أبي حفصة؟ قال: نعم، كتب لي حديثه كله، ثم رميت به بعد ذاك[1128]، وقال-أيضاً-: سمعت معاذ بن معاذ قال كتبت عنه عن الزهري ثــم رغبت عنه قال: قيل لمعاذ: لم؟ قال رأيته يأتي أشعث بن عبد الملك فإذا قمنا جلس إلى صبيان فأملوها عليه[1129]، وقال ابن عدي: "روى عنه الثقات من الناس...وهو من الضعفاء الــذين يكتب حديثهم"[1130]، وقال ابن البرقي: "صويلح، ليس بالقوي" وقال يحيى بن سعيد القطان: "ضعيف"، وقال-أيضاً-: "كتبت حديثه ثم رميت به" [1131]، وقال الدارقطني: "ليس بقــوي"[1132]، وفــي روايــة أخــرى قــال: "يعتبــر به"[1133]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[1134]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، ونقــلا أقــوال العلماء فيه، ثم قالا: ولعل أحسن ما قيل فيه، هو قول ابن عدي: روى عنه الثقات...وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم"[1135].

قلت: بالنظر إلى أقوال العلماء المتباينة فيه، يتبين لنا أن الرجل كان لا بأس به في أول أمــره، إذ كتب عنه كبار العلماء؛ كيحيى بن سعيد، ويحيى بن معين، ومعاذ بن معاذ، كمــا أن إخراج الشيخين لبعض أحاديثه[1136]علامة على صلاح أمره، ثم لما ظهر لهم من

(1123)ينظر: ميزان الاعتدال(6/121).

(1124)التعديل والتجريح(2/642).

(1125)بحر الدم(1/367).

(1126) كلام أبي زكريا في الرجال(1/67).

(1127)هدي الساري، مقدمة فتح الباري(1/438).

(1128) ينظر: الكامل(6/260)، والضعفاء الكبير للعقيلي(4/142).

(1129)التعديل والتجريح(2/642).

(1130) ينظر: الكامل (6/261).

(1131)التعديل والتجريح(2/642).

(1132)من تكلم فيه وهو موثق(1/171).

(1133)سؤالات البرقاني(1/59).

(1134)تقريب التهذيب(1/474).

(1135)تحرير تقريب التهذيب(3/231).

(1136)فقد أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الأصول، وخمسة أحاديث في المتابعات، وأخرج له مسلم حديثين في الأصول، وحديث واحد في المتابعات. ينظر: صحيح البخاري الأحاديث أرقام(513و489و1915و 3054و 3946و 5811)، وصحيح مسلم الأحاديث أرقام(1568و2305و2305).

أمره ما ظهر، تركوا حديثه، وقد فسر معاذ بن معاذ سبب تركه فقال:" رأيته يأتي أشعث بن عبد الملك فإذا قمنا جلس إلى صبيان فأملوها عليه" [(١١٣٧)].

وحكـــم النَّسائي على هذا الراوي؛ إنما كان بالنظر إلى ما استقر عليه أمره أخيراً، وكان قوله مستنداً لمن جاء بعده.

١٨. نجيح: قال أبو عبد الرحمن: أبو معشر المدني: اسمه نجيح وهو ضعيف ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط، عنده أحاديث مناكير[(١١٣٨)].

وقد تقدم ذكره في مطلب الاختلاط، بما يغني عن إعادته هنا [(١١٣٩)].

١٩. أبـــو أويـــس[(١١٤٠)]: قال أبو عبد الرحمن: أبو أويس: ضعيف وإسماعيل ابنه أضعف منه[(١١٤١)]، وقال في الضعفاء: "ليس بالقوي"[(١١٤٢)].

وثقه ابن معين[(١١٤٣)]،أحمد[(١١٤٤)]، وابن شاهين[(١١٤٥)]، والحاكم[(١١٤٦)]، وقال ابن معين، وأحمـــد-في رواية اخرى عنهما- : "لا بأس به"[(١١٤٧)]، وقال أبو داود[(١١٤٨)]،وابن معين في روايـــة ثالثة: "صدوق وليس بحجة"[(١١٤٩)]، في رواية رابعة: صالح الحديث[(١١٥٠)]، وقال أبو زرعة: "صالح صدوق، كأنه ليّن"[(١١٥١)]، وقال يعقوب بن شيبة: " صدوق صالح الحديث إلى الضـــعف مـــا هو"[(١١٥٢)]، وقال الذهبي: صدوق وفيه لين يسير، وقال الدارقطني في حفظه

(١١٣٧)التعديل والتجريح(٦٤٢/٢).

(١١٣٨)السنن الكبرى٩٦/٢ح رقم(٢٥٥١).

(١١٣٩)ينظر: (ص٢١٩و ٢٢١).

(١١٤٠)هـــو: عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو أويس المدني(لسان الميزان. (٧/ ٢٦٤). مات سنة ١٦٧هـــ. تقريب التهذيب(٣٠٩/١).

(١١٤١)الســـنن الكبـــرى(٢٩٨/٤)ح رقم(٧٢٣٨) وابنه هو: إسماعيل بن أبي أويس، روى له البخاري ست وعشرين ومائتي حديث.

(١١٤٢)ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(١١٦/١).

(١١٤٣)ينظر: تاريخ بغداد(٧/١٠).

(١١٤٤)ينظر: بحر الدم(٢٣٨/١)، ولسان الميزان(٤٥٢/٧).

(١١٤٥)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١٢٥/١).

(١١٤٦)ينظر: المستدرك على الصحيحين(٥٨٥/٢) .

(١١٤٧)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٣١/٢)، وتهذيب التهذيب(٢٤٦/٥).

(١١٤٨)ينظر:الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٣١/٢).

(١١٤٩)ينظـــر: الجرح والتعديل(٩٢/٥)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٢٧٠/٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/ ١٣١)، تهذيب الكمال(١٦٨/١٨)، وتهذيب التهذيب(٢٤٦/٥).

(١١٥٠)ينظر: الجرح والتعديل(٩٢/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٣١/٢).

(١١٥١)ينظر: الجرح والتعديل(٩٢/٥).

(١١٥٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٢٤٦/٥).

شـــيء[١١٥٣]، وقـــال الحـــاكم أبو أحمد: يخالف في بعض حديثه ، وقال ابن حجر: صدوق يهـــم[١١٥٤]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: بل ضعيف يعتبر به، وما روى من أصل كتابه فهو أصح-كما قال البخاري"[١١٥٥].

وضعفه: ابن المديني[١١٥٦]، وأحمد في رواية ثالثة عنه[١١٥٧]،وابن معين-في رواية خامسة عنه[١١٥٨]، وقال الفلاس: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق[١١٥٩]، وفي رواية سادســـة عـــن ابـــن معـــين قـــال: "ليس بذاك"[١١٦٠]، وفي سابعة: "ليس بثقة، كان يسرق الحـــديث"[١١٦١]، وثامنة:" ليس بالقوي" [١١٦٢]، وقال أبوحاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، وليس بالقوي[١١٦٣].

قلـــت: يبدو أن أبا أويس كان يحدث من حفظه، ومن كتابه، فما حدث به من كتابه: كـــان صحيحاً، وما حدث به من حفظه كان يخطئ في بعضه، فمن وثقه نظر إلى مروياته المكتوبة، ومن ضَعَّفَهُ نَظَرَ إلى مايحدث به من حفظه، وهذا ما أشار إليه البخاري بقوله: "ما روى مـــن أصل كتابه فهو أصح"[١١٦٤]، وقول الخليلي: "منهم من رضي حفظه، ومنهم من يضعفه، وهو مقارب الأمر"، وقول ابن عبد البر: لا يحكي عن أحد جرحه في دينه وأمانته، وإنما عابوه بسوء حفظه، وأنه يخالف في بعض حديثه، وقول أبي عبد الله الحاكم: "قد نسب إلى كثرة الوهم، ومحله عند الأئمة محل من يحتمل عنه الوهم، ويذكر عنه الصحيح"[١١٦٥]

وأقوال ابن معين الثمانية في هذا الراوي تشير إلى أن ابن معين تدرج في تضعيفه بحسب ما يظهر له من أمره.

(١١٥٣)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١/٢٠٨).

(١١٥٤)تقريب التهذيب(١/٣٠٩).

(١١٥٥)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢/٢٢٧).

(١١٥٦)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٣١).

(١١٥٧)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١/١١٠).

(١١٥٨)ينظر: تاريخ بغداد(١٠/٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٢/٢٧٠)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٣١) ، وتهذيب التهذيب(٥/٢٤٦).

(١١٥٩)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٢٧٠).

(١١٦٠)ينظر:الكاشف(١/٥٦٥).

(١١٦١)ينظر: الجرح والتعديل(٥/٩٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٣١).

(١١٦٢)ينظر: تهذيب الكمال(١٨/١٦٨).

(١١٦٣)ينظر: الجرح والتعديل(٥/٩٢).

(١١٦٤)ينظر: التاريخ الكبير(٥/١٢٧).

(١١٦٥)ينظر: تهذيب التهذيب(٥/٢٤٦).

وقد روى عنه أصحاب الصحاح؛ كمسلم[١١٦٦]، وابن خزيمة[١١٦٧]، في صحيحيهما، والحاكم في مستدركه[١١٦٨]، وأبي نعيم الأصبهاني في مستخرجه على مسلم[١١٦٩]، والمقدسي في المختارة[١١٧٠]، وغيرهم، كما روى له الترمذي حديثاً، ونقل تصحيحه عن أبي زرعة[١١٧١].

وقول النّسائي جاء موافقاً لسلفه في بعض الروايات عنهم، ومخالفاً لهم في بعضها الآخر، وقوله كان أحد الأقوال التي نقلها المتأخرون، لكن عملهم يدل على عدم اعتمادهم على قوله، فقد روى له أغلب المصنفين، وبعضهم صحح حديثه.

ولعل قول الحافظ ابن حجر:"صدوق يهم"[١١٧٢]، من أحسن ما قيل فيه، فهذا يناسب حاله، ويوافق واقع عمل الأئمة، إذ تخيروا من رواياته ما صح منها.

أما ابنه إسماعيل: فقد تباينت آراء العلماء فيه تبايناً شديداً، فقد عدّله بعضهم، وضعّفه آخرون، فقال ابن معين[١١٧٣]، وأحمد بن حنبل: :"لا بأس به"[١١٧٤] ،وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق مغفل[١١٧٥] ، وقال ابن عدي: حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين، وأحمد، والبخاري يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس[١١٧٦]، وقال الخليلي: اكثر عنه البخاري في الصحيح وجماعة من الائمة الحفاظ...وقواه ابو حاتم الرازي وقال: كان ثبتا في حديث خاله مالك[١١٧٧] ،وقال العجمي: محدث مكثر فيه لين مختلف في توثيقه وتجريحه[١١٧٨]، قال الذهبي:صدوق مشهور ذو غرائب[١١٧٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١١٨٠]، والسيوطي في

(١١٦٦)ينظر: صحيح مسلم١/١٣٣ح رقم(١٥١)، و١/٢٩٧ح رقم(٣٩٥)، وكلاهما متابعة .

(١١٦٧) ينظر: صحيح ابن خزيمة١/١٠٨ح رقم(٢١٧) .

(١١٦٨) المستدرك على الصحيحين٢/٥٨٥ح رقم(٣٩٧٨)، و٣/٢٣٤ح رقم(٤٩٤٤)، و٣/٥٩٧ح رقم(٦٢١٢)، و٤/ ٥٠٢ح رقم(٨٤٠٤).

(١١٦٩) ينظر: المستخرج على صحيح مسلم١/٢١٦ح رقم(٣٨٢)، و٢/١٨ح رقم(٨٧٧) .

(١١٧٠) ينظر: الأحاديث المختارة٩/٣٦٣ح رقم(٣٣٠)، و٩/٣٦٤ح رقم(٣٣١).

(١١٧١)جامع الترمذي٥/٢٠٢ كتاب التفسير، باب سورة الفاتحة برقم(٢٩٥٣) وقال الترمذي بعده: "سألت أبا زرعة عن هذا الحديث كلا الحديثين صحيح واحتج بحديث بن أبي أويس عن أبيه عن العلاء".

(١١٧٢)تقريب التهذيب(١/٣٠٩).

(١١٧٣)ينظر: الجرح والتعديل(٢/١٨٠)،ميزان الاعتدال(١/٣٧٩)، الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(١/١١٧).

(١١٧٤) بحر الدم(١/٧١)، والكامل في الضعفاء، لابن عدي(١/٣٢٣).

(١١٧٥)الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم(٢/١٨٠).

(١١٧٦)الكامل في الضعفاء، لابن عدي(١/٣٢٣). قلت: وهذا عكس قول النّسائي تماماً.

(١١٧٧) الإرشاد، للخليلي(١/٣٤٧)

(١١٧٨)الكشف الحثيث لإبراهيم بن محمد بن سبط العجمي(١/٦٨)

(١١٧٩) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي(١/٤٤).

(١١٨٠) الثقات، لابن حبان٨/٣٩٩).

طبقات الحفاظ[١١٨١]، وقال ابن حجر:صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه[١١٨٢]،وقال أيضاً: لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح"[١١٨٣]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: " بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، ضعفه النسائي لما بان له من أمره ما لم يبن لغيره، وتابعه الدار قطني[١١٨٤]، وضعفه: النسائي[١١٨٥]، ومعاوية بن صالح[١١٨٦]، وابن حزم[١١٨٧]، ونقل ابن حجر عن النسائي أنه قال في رواية أخرى: ليس بثقة[١١٨٨].

ونقل ابن عدي، وابن الجوزي، وابن حجر، وغيرهم عن النضر بن سلمة أنه قال عنه: "كذاب"[١١٨٩]، وفي رواية ابن الجنيد عن يحيى: "مخلط يكذب ليس بشيء"[١١٩٠]، وقال أبو الفتح الأزدي حدثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث"[١١٩١]، وقال الدارقطني: لا اختاره في الصحيح[١١٩٢]، وقال الخليلي: قالوا كان ضعيف العقل وروى عن الضعفاء [١١٩٣] ، وقال ابن سبط العجمي: قال شيخنا الحافظ سراج الدين الشهير بابن الملقن في أول شرحه على البخاري فيما قرأته عليه: أنه أقر على نفسه بالوضع [١١٩٤].

قلت: بالرغم من كل ما قيل فقد أخرج له البخاري مائتين وثمانية وعشرين حديثاً في الأصول، واثني عشر حديثاً في المتابعات، كما روى له مسلم سبعة أحاديث في الأصول، وحديثاً واحداً في المتابعات، وروى له الترمذي أربعة أحاديث، صححها جميعاً[١١٩٥].

(١١٨١) طبقات الحفاظ، للسيوطي(١٧٨/١).

(١١٨٢) تقريب التهذيب (١٠٨/١).

(١١٨٣)هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر(٣٩١/١).

(١١٨٤)تحرير تقريب التهذيب(١٣٥/١).

(١١٨٥)الضعفاء والمتروكين، للنسائي(١٧/١)، الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(١١٧/١)، والكامل في الضعفاء (٣٢٣/١)، والكاشف، للذهبي(٢٤٧/١)، وتهذيب الكمال(٣٢٣/٣).

(١١٨٦) تهذيب التهذيب (٢٧١/١).

(١١٨٧) المحلى، لابن حزم(٧/٨)

(١١٨٨) تهذيب التهذيب (٢٧١/١).

(١١٨٩)الكامل في الضعفاء(٣٢٣/١)، الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي(١١٧/١)، تهذيب التهذيب (٢٧١/١).

(١١٩٠) تهذيب التهذيب (٢٧١/١).

(١١٩١) المحلى(٧٨/١١)

(١١٩٢) تهذيب التهذيب (٢٧١/١).

(١١٩٣) الإرشاد، للخليلي(٣٤٧/١)

(١١٩٤)الكشف الحثيث لإبراهيم بن محمد بن سبط العجمي(٦٨/١)

(١١٩٥) جامع الترمذي، كتاب الإيمان، باب بدأ الإسلام غريباً برقم(٢٦٣٠) وقال عنه: حسن صحيح، وفي كتاب فضائل القرآن، باب سورة الإخلاص رقم(٢٩٠١) وقال: حسن غريب صحيح، وفي كتاب التفسير، باب سورة الروم، رقم(٣١٩٤) وقال: صحيح حسن غريب، وفي مناقب أبي بكر برقم(٣٦٥٦) وقال : صحيح غريب.

وهذا الكم الهائل من الروايات، الذي يشكل ما نسبته ٣% من مجموع أحاديث الكتاب، يجعل المرء يتساءل، هل يعقل أن يروي البخاري في صحيحه هذا الكم من الأحاديث الضعيفة، وقد اشترط على نفسه أن لا يخرج فيه إلا حديثاً صحيحاً ؟ ولو وجد فيه حديثاً واحداً غير صحيح فإن هذا يخل بشرطه.

والذي يبدو لي -والله أعلم- أن إسماعيل بن أبي أويس وإن كان به بعض الضعف، إلا أن الأمر لا يصل إلى درجة الكذب، ولو ثبت هذا لما روى له البخاري ومسلم أبداً.

ولعل قول النضر بن سلمة، هو أشد ما قيل فيه، وقول النضر لا يعتدّ به؛ لأنه مجروح، وحال ابن أبي أويس أحسن كثيراً من حاله.

كما أن ابن أبي أويس قال فيه قولاً، فلعل قول النضر عنه: "كذاب"، ردٌّ على قول ابن أبي أويس فيه، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة النضر بن سلمة "..سألت أبي عنه فقال كان يفتعل الحديث ولم يكن بصدوق وسمعته يقول: سمعت إسماعيل بن أبى أويس يذكر شاذان بذكر سوء وقال لي: عبد العزيز الأويسي وإسماعيل بن أبى أويس: إن شـــاذان(١١٩٦) أخذ كتبنا فنسخها، ولم يعارض بها، ولم يسمع منا، وذكراه بالسوء "(١١٩٧)، ونقل ابن الجوزي عن الدراقطني أنه قال: متروك، وعن العقيلي قال: كذاب يضع الحديث(١١٩٨).

وقال ابن حبان:" كان ممن يسرق الحديث لا يحل الرواية عنه إلا للاعتبار، سمعت أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان يقول: عرفنا كذبه لأنه كان يجالسنا فنذكر باب من العلم فنذكر ما فيه، ويذكر هو ما فيه ثم يزيدنا فيه ما ليس عندنا بأحاديث ثم نجالسه بعد مدة فنذكر ذلك الباب بعينه فنذكر ما فيه ويذكر هو ما فيه ويزيدنا أشياء غير تلك الأشياء التي زادها في المجلس الماضي فعلمنا أنه يضع الحديث "(١١٩٩) فمن كانت هذه حاله فلا يؤخذ بكلامه، في إسماعيل بن أبي أويس، ولا في غيره؛ لأن إسماعيل أفضل منه بكثير، فقد وجدنا من وثقه في حين أننا لم نجد توثيقاً في النضر.

أما أقوال ابن معين فهي كثيرة، لا نعلم المتقدم منها من المتأخر.

وأما قول الدارقطني: لا أختاره في الصحيح، فمعارض بفعله، إذ لم ينتقد عليه سوى حديثاً واحداً من بين أحاديثه في صحيح البخاري التي تزيد على المائتين، أجاب عنه الحافظ ابن حجر، فقال:" وأظن أن الدارقطني إنما ذكر هذا الموضع من حديث إسماعيل خاصة وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري لكون غيره شاركه في تلك الأحاديث وتفرد بهذا

(١١٩٦) شاذان هو: النضر بن سلمة المروزي أصله من الحجاز(نزهة الألباب في الألقاب(١/٣٩٠).

(١١٩٧)الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم(٨/٤٨٠)

(١١٩٨)المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/٦٩٧)

(١١٩٩)المجروحين (٣/٥١-٥٢)

فإن كان كذلك فلم يتفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء والله أعلم(١٢٠٠).

أما ابن حزم: فلم يحكم على الرجل بالوضع، وإنما نقل ما وصله عنه من شيوخه، ولم يذكر رأيه هو فيه، وأزعم أن ابن حزم لا يرى به بأساً؛ بدليل أنه روى عنه، وحسن حديثه، فبعد أن روى حديث ميراث الجد، من طريق إسماعيل قال: " لا سبيل إلى أن يوجد عن زيد إسناد في الجد أحسن من هذا"(١٢٠١)، فلو كان يرى أنه كذاب، لما روى عنه أصلاً.

وفي كتاب الأحكام قال ابن حزم معقباً على حديث رواه من طريق إسماعيل بن أبي أويس: " وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين، أحدهما: أن كلا من هذين الإسنادين ضعيفان، ففي الأول: عيسى بن أبي عيسى الخياط، وهو ضعيف، وهو مع ذلك منقطع؛ لأن الشعبي لم يدرك عمر، والثاني فيه: عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو: ضعيف البتة " (١٢٠٢).

فنلاحظ أنه لم يذكر ابن أبي أويس من ضمن علل الحديث، وهذا يشعر بقبوله.

وأما ابن سبط العجمي: فقد نقل قول شيخه أن ابن أبي أويس يضع الحديث، لكنه عندما أراد هو أن يحكم على الرجل قال: محدث مكثر فيه لين، مختلف في توثيقه وتجريحه، وهذا حكم عادل، ولا يستوجب ترك حديثه، بل إن اللّين يرتقي حديثه بالمتابعات والشواهد.

وأما قول النَّسائي: ضعيف، ومرة: ليس بثقة، فلعل قوله كان على خلفية قصة سمعها عنه، لكنه لم يقطع بصحتها؛ لأنه لو قطع بصحتها لحكم عليه بالكذب، فقد روى الحافظ ابن حجر بسنده عن الدارقطني: "أنه قال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي، وهو أحد الأئمة وكان النَّسائي يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن قال: حكى لي سلمة بن شبيب قال: بم توقف أبو عبد الرحمن؟ قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم، قال البرقاني: قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى، قال: الوزير(١٢٠٣) كتبتها من كتابه وقرأتها عليه -يعني بالوزير-: الحافظ الجليل جعفر بن خزابة، قلت-القائل ابن حجر-: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه: "ليس بثقة"، ولعل هذا كان من إسماعيل في

(١٢٠٠)هدي الساري(٣٦٣/١).

(١٢٠١) المحلى، لابن حزم (٢٨٣/٩).

(١٢٠٢) الأحكام، لابن حزم (٤٥٨/٤).

(١٢٠٣)المغني في الضعفاء، للذهبي (٦٩٧/٢)

شبيبته ثم انصلح وأما الشيخان فلا يظن بهما إنهما اخرجا عنه الا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري" [1204].

فنلاحظ أن النّسائي قال ما قال لأجل هذا، ولو أن النّسائي تأكد من صحة القصة لما اكتفى بما قال، ونحن نعلم شدة تحريه في الرجال. وجواب الحافظ ابن حجر عنه لم يكن جازماً، لكنه دافع عن رواياته في الصحيحين، وهذا ما يهمنا.

ويبقى سبب كثرة إخراج البخاري لحديثه في الصحيح: فالبخاري-رحمه الله- لم يعتمد على ما روى ابن أبي أويس من حفظه، بل راجع هذه الروايات من أصوله وتأكد من صحتها بالتتبع والمقارنة، قال محمد بن أبي حاتم: "سمعت البخاري يقول كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه وقال هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي" [1205] ،وقال الحافظ ابن حجر: "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها وأن يُعلّم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله" [1206].

وقال السيوطي:" وقد صح أنه أخرج للبخاري أصوله وأذن له أن ينتقي منها وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخاري" [1207].

ويضاف إلى ما سبق أن ابن أبي أويس هو شيخ البخاري، وهو أعلم الناس به وبأحواله، متى يهم ومتى يضبط، والقول فيه قول البخاري، وإخراج البخاري عنه يرفع من شأنه، ويعلي مرتبته، كما أن جلّ الروايات التي أخرجها له البخاري هي من طريق خاله مالك ابن أنس، وأخيه عبد الحميد، "وهو ثبت في حديث مالك" [1208] والتي رواها من غير طريق خاله كان لها متابعات، فقد أجرى زميلي محمد الحوري دراسة على مرويات ابن أبي أويس في صحيح البخاري، وخلص إلى أنه روى مائة وستة وخمسين حديثاً عن خاله مالك ابن

(١٢٠٤) تهذيب التهذيب (٢٧٢/١).

(١٢٠٥)هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر(ص٥٥٢)

(١٢٠٦)هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر(ص٥٥٣)

(١٢٠٧)تدريب الراوي للسيوطي(١٣٩/١)

(١٢٠٨) الارشاد، للخليلي(٣٤٧/١) نقلاً عن أبي حاتم الرازي.

أنس، وأربعة وثلاثين حديثاً عن أخيه عبد الحميد، وباقي الأحاديث وجد لها متابعات باستثناء حديثين انفرد بهما البخاري ولم يقف لهما على متابعات، ولم يتضمنا حكما شرعياً(١٢٠٩).

والبخاري لا يخرج للراوي إلا بعد أن يَختبره جيداً، ويسبر رواياته، فقد قال البخاري لمخاطبه:" ولا أجيئك بحديث من الصحابة أو التابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، وهذا يؤكد كبير عناية البخاري بكل ما له علاقة بحال الراوي، حتى معرفة المسكن والمنشأ"(١٢١٠) .

وخلاصة القول: أنَّ إسماعيل بن أبي أويس صدوق سيء الحفظ ،-كما قال الحافظ ابن حجر-ولا الثقات لما قاله صاحبي التحرير في ضوء هذه المعطيات، لكن لا يحتج بروايته إذا انفرد في غير الصحيحين، فروايته في الصحيحين لها حكم خاص، وخاصة في صحيح البخاري، لأن البخاري شيخه، وعالم بأحواله، إضافة إلى أن البخاري روى عنه من أصوله بعد نقدها وسبرها ، وماز صحيحها من سقيمها، وذلك بطلب من شيخه نفسه، وهذا يدل على ثقته بالبخاري، فرواية البخاري عنه صحيحة، وتسير مع منهجه في الصحيح، لكن روايته خارج الصحيح ، لا يحتج بها إذا لم يتابع عليها.

وقــد أطلــت الــنفس في الحديث عن هذا الراوي بسبب رواياته الكثيرة في صحيح الــبخاري، حتى أبرئ ساحة البخاري من الطعون التي قد يوجهها بعض الجاهلين بالبخاري، ومنهجه بسبب إخراجه لهذا الراوي المتهم بالكذب، وأرجو الله أن أكون قد أنصفته.

٢٠.أبو ثوبان(١٢١١): قال النَّسائي:"...وأبو ثوبان: ضعيف لا تقوم بمثله حجة(١٢١٢). ونقل المزي أنه قال عنه مرة: ضعيف، ومرة: "ليس بثقة"، ومرة ثالثة : ليس بالقوي (١٢١٣).

قلــت: لعــل النَّسائي قصد: "ابن ثوبان" وليس أبو ثوبان" ولعل الكلمة تصحفت من النساخ، أو من الطباع؛ لأن كنية عبد الرحمن بن ثوبان، هي: " أبو عبد الله" .

وقــد تباينت أقوال العلماء في عبد الرحمن بن ثوبان، حتى أن النَّسائي نفسه، قال فيه ثلاثة أقوال، جميعها تقتضي تضعيفه، وبعضها أشد من بعض.

(١٢٠٩)ينظر: الحوري، محمد عوده، <u>الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة</u>، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، قدمت لجامعة اليرموك عام ٢٠٠٥م. (ص٢٣٤).

(١٢١٠)البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل، د. محمد العمري، مجلة أبحاث اليرموك، العدد٤/١٩٨٩(ص١٧).

(١٢١١)هو: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي بالنون الدمشقي، مات سنة١٦٥هــ. تقريب التهذيب(٣٣٧/١)قلت: لعل النَّسائي يقصد ابن ثوبان، وليس أبي ثوبان؛ لأن عبد الرحمن كنيته: أبو عبد الله.ينظر: سير أعلام النبلاء(٣١٣/٧).

(١٢١٢)السنن الكبرى١٦٣/٦ح رقم(١٠٤٦٨) .

(١٢١٣)تهذيب الكمال(١٤/١٧)، وينظر: سير أعلام النبلاء(٣١٣/٧).

وقــد وثقــه دحــيم(1214)، والفــلاس(1215)، وأبو حاتم(1216)، وقال ابن حبان: كان ثبتاً(1217)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ليس عندي بمنكر الحديث، قلت: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، قال: يكتب حديثه، ليس بحديثه بأس"(1218).

وقال ابن معين(1219)، وأبو حاتم-في رواية أخرى-(1220)،وعلي ابن المديني(1221)، وأبو داود(1222)، والعجلي(1223)، وابن شاهين(1224): "لا بأس به".

وذكره ابن حبان في الثقات(1225)، وقال في المشاهير : "من صالحي أهل الشام ممن صــحب نافعــا زمانا وكان ثبتا قد عُمّر (1226)، وقال ابن عدي: "كان رجلا صالحا ويكتب حديــثه علــى ضعفه" (1227)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء، ورمي بالقدر، وتغيّـــر بأخرة" (1228)، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "بل صدوق حسن الحديث، فقد وثقه كثير من العلماء، ونفى أبو داود عنه تهمة القدر، ولم يرو بعد تغيره، فلا معنى لذكر اختلاطه"(1229).

وقــال أحمــد(1230)، والنّســائي(1231)، : "ليس بالقوي" زاد أحمد: واحاديثه مناكير ويكتب حديثه"(1232)، وقال يحيى بن معين: ضعيف(1233) زاد في رواية الدارمي: وأبـــوه

(1214)ينظر: سير أعلام النبلاء(7/313)، وميزان الاعتدال(4/264).

(1215)ينظر: ميزان الاعتدال(4/266).

(1216)ينظر: سير أعلام النبلاء(7/313)، ميزان الاعتدال(4/264).

(1217)مشاهير علماء الأمصار(1/181).

(1218)الجرح والتعديل(5/220).

(1219) ينظر: الكامل(4/281)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(2/91)، وميزان الاعتدال(4/264).

(1220)الجرح والتعديل(5/220).

(1221)تهذيب الكمال(17/14).

(1222)تهذيب الكمال(17/14).

(1223) معرفة الثقات(2/73).

(1224) تاريخ أسماء الثقات(1/145).

(1225)الثقات(7/92).

(1226)مشاهير علماء الأمصار(1/181).

(1227)الكامل(4/282).

(1228) تقريب التهذيب(1/337).

(1229)تحرير تقريب التهذيب (2/309) بتصرف.

(1230)الضعفاء الكبير للعقيلي(2/326)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(2/91).

(1231)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(2/91)، و سير أعلام النبلاء(7/313).

(1232)ينظــر: بحر الدم(1/285)، والضعفاء الكبير للعقيلي(2/326)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(2/91)، وسير أعلام النبلاء(7/313)، و تهذيب التهذيب(6/136).

(1233)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(2/91).

ثقـــة[1234] وزاد فـــي رواية معاوية يكتب حديثه على ضعفه وكان رجلا صالحا[1235]، وفي رواية الجنيد: قال: صالح[1236]، وفي رواية أخرى قال: ليس بشيء[1237].

وقـــال ابن خراش: في حديثه لين[1238]، وقال صالح جزرة: قدري صدوق، إلا أن مذهبه القدر وانكروا عليه أحاديث يرويها عن أبيه عن مكحول [1239].

قلـــت: هو صدوق يخطئ كما قال الحافظ ابن حجر، والقيد الذي وضعه قيد حسن؛ فلا يمكننا الجزم بأنه لم يرو بعد اختلاطه، وما دام أنه اختلط فلا بد من بيان ذلك

وقد صحح الترمذي بعض أحاديثه[1240]، كما روى له بعض أصحاب الصحاح، كابن الجارود[1241]، وابن حبان[1242]، وابن خزيمة[1243]، والحاكم[1244]، وغيرهم، ورواية هؤلاء الأئمة له، يشعر بصلاح أمره، وقبول روايته، ويرفع من شأنه؛ لأنهم التزموا إخراج الصحيح–عندهم على الأقل–.

أما قول النسائي فجاء مخالفاً لجمهور العلماء، وإن وافق بعضهم في تضعيفه، إلا أنه كـــان أكثر حزماً من غيره حين قال: " ليس بثقة؛ لأن هذا التعبير يعني عنده: الجرح الشديد، وهو "لا يقول: ليس بثقة في رجل مخرج في كتابه"[1245].

وقال ابن معين في رواية ابن الدورقي عنه: أحاديثه ليست بالقوية[1246]، وفي رواية أحمـــد بن أبي مريم عنه قال: ثقة حجة [1247]، وقال الذهبي: وثقه ابن معين مرة، ومرة قال:

(١٢٣٤) الكامل(٤/٢٨١)، و الضعفاء الكبير للعقيلي(٢/٣٢٦).

(١٢٣٥)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٩١).

(١٢٣٦)تهذيب الكمال(١٧/١٤).

(١٢٣٧)ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه(١/٦٨-٦٩).

(١٢٣٨)تهذيب الكمال(١٧/١٤).

(١٢٣٩)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٩١)، وتهذيب الكمال(١٧/١٤)، وسير أعلام النبلاء(٧/٣١٣).

(١٢٤٠)ينظر على سبيل المثال لا الحصر: جامع الترمذي٥/٤٠ح رقم(٢٦٦٩)، و٥/٥٦٦ح رقم(٣٥٧٣)، وغيرها.

(١٢٤١)ينظر:المنتقى لابن الجارود١/١٤٥ح رقم(٥٦٢).

(١٢٤٢)ينظر: صحيح ابن حبان٤/١٠٢ح رقم(١٢٨٦)، و٤/٥٢٨ح رقم(١٦٥٠).

(١٢٤٣)ينظر: صحيح ابن خزيمة٢/٢٧٤ح رقم(١٣٠٥).

(١٢٤٤)ينظر: المستدرك على الصحيحين٢/٦٥ح رقم(٢٣٣٩)، و٣/٤٨٦ح رقم(٥٨١٧)، و٤/٤٢٢ح رقم(٨١٤٨).

(١٢٤٥)ينظر: سير أعلام النبلاء(٥/٣٨) .

(١٢٤٦)ينظر: الكامل(٤/١٦١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٣٢)، وميزان الاعتدال(٤/١٤٤).

(١٢٤٧)ينظر: الكامل(٤/١٦١)، وتهذيب الكمال(١٥/٢٨١)، وميزان الاعتدال(٤/١٤٤).

لـــيس بالقـــوي[١٢٤٨]، وقال ابن عدي: "ولابن خثيم هذا أحاديث وهو عزيز وأحاديثه أحاديث حسان مما يحب أن يكتب"[١٢٤٩]، وقال أبو حاتم: "ما به بأس صالح الحديث"[١٢٥٠]، وفي رواية أخرى عنه قال: لا يحتج به" [١٢٥١]، وقال ابن حبان:" كان من أهل الفضل والنسك والفقه والحفظ"، وقال في موضع آخر: "كان يخطئ"[١٢٥٢]، وقال العقيلي بعد أن ذكر رواية له، والرواية في هذا المعنى فيها لين[١٢٥٣]، وقال ابن حجر:"صدوق" [١٢٥٤].

* * *

ثانياً: لين الحديث: واللّين في اصطلاح المتأخرين: "من ليس له من الحديث إلا القليل ولـــم يثـــبت فـــيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث"[١٢٥٥].

ولم يستخدم الإمام النَّسائي هذه الصيغة إلا مرة واحدة، في السنن كلها، وأطلقها على: **عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم**[١٢٥٦]: فقال: " لين الحديث"[١٢٥٧]. وقد نقل المزي عن النَّسائي أنه قال عنه مرة: ثقة، ومرة أخرى: ليس بالقوي[١٢٥٨].

ويبدو أنه كان ثقة في أول أمره، ثم طرأ عليه شيء من الضعف ، بدليل ما نقله المزي عن النَّسائي، إذ قال عنه ثقة، ثم قال: "ليس بالقوي"[١٢٥٩].

وكذلك فعل ابن حبان فقال:" كان من أهل الفضل والنسك والفقه والحفظ"، ثم قال بعد ذلك: " "كان يخطئ"[١٢٦٠]، كما أن البخاري استشهد به في الصحيح، وروى له في القراءة خلف الإمام، وروى له الباقون[١٢٦١].

(١٢٤٨) المغني في الضعفاء(٣٤٧/١).

(١٢٤٩)الكامل(١٦١/٤).

(١٢٥٠) الجرح والتعديل(١١١/٥).

(١٢٥١) ينظر: ميزان الاعتدال(١٤٤/٤)، والمغني في الضعفاء(٣٤٧/١).

(١٢٥٢)ينظر: مشاهير علماء الأمصار(٨٧/١)، والثقات(٣٤/٥).

(١٢٥٣) الضعفاء الكبير للعقيلي(٢٨١/٢).

(١٢٥٤)تقريب التهذيب(٣١٣/١).

(١٢٥٥)تقريب التهذيب(٧٤/١).

(١٢٥٦)هو:عبد الله بن عثمان بن خُثَيم -بالمعجمة والمثلثة مصغرا- القاري المكي أبو هو من القارة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. ينظر: (التاريخ الكبير١٤٦/٥)، وتقريب التهذيب(٣١٣/١).

(١٢٥٧)السنن الكبرى٤٢٧/٥ح رقم(٩٤٠٤).

(١٢٥٨) ينظر: تهذيب الكمال(٢٨١/١٥).

(١٢٥٩) ينظر: تهذيب الكمال(٢٨١/١٥).

(١٢٦٠)ينظر: مشاهير علماء الأمصار(٨٧/١)، الثقات(٣٤/٥).

(١٢٦١) ينظر: تهذيب الكمال(٢٨١/١٥)، وتسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم(١٥٧/١).

قلت: إخراج الشيخين له كان من قديم حديثه، إذ لم يكن حفظه قد تغير بعد ، ومع ذلك فالبخاري لم يخرج له إلا حديثاً واحداً في المتابعات [١٢٦٢]، وكذلك أخرج له مسلم حديثاً واحداً عن عائشة ، سُبق بحديث عن أسماء بنت أبي بكر، وأتبعه بحديث آخر عن أم سلمة-رضي الله عنهن جميعاً-[١٢٦٣]، والأحاديث الثلاثة في الموضوع نفسه[١٢٦٤].

فحديث اللين إذا جاء من وجه آخر صار مقبولاً، وهذا الحكم مناسب لابن خُثَيم على ما استقر عليه أمره أخيراً، والله أعلم.

* * *

ثالثاً: التضعيف النسبي:

١. من قال فيهم: "ليس بالقوي"، أو "ليس بذاك القوي"، ونحوه.

هـذه الصيغة من صيغ الجرح، وتدل على الضعف اليسير، إلا أن الدكتور قاسم علي سـعد يـرى أنها لا تدل على الضعف، ويستخدمها النَّسائي في الصدوقين والمقبولين، فقال: "وقـول النَّسائي:"ليس بذاك القوي" يستعمله أبو عبد الرحمن كثيراً في الصدوقين، والمقبولين، وأمـا عـبارة: "يكـتب حديـثه" فهـي بمفردها لا تدل على اللين المطلق، بل هي من صيغ الـتعديل"[١٢٦٥]، واستشهد بقول الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال:" ولم أتعرض لذكر من قيل فـيه: "محله الصدق"، ولا من قيل فيه: "لا باس به" ولا من قيل: "هو صالح الحديث أو يكتب حديثه" أو "هو شيخ"، فان هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق"[١٢٦٦]، كما استشهد بقول الذهبي في مقدمة كتاب المغني في الضعفاء: "لم اذكر فيه من قيل فيه: "محله الصدق" ولا من قيل فيه: "يكتب حديثه" ... فإن هذا باب تعديل"[١٢٦٧].

والـذي يـبدو لـي-والله أعلم-أن هذه الصيغة تدل على الضعف اليسير عند الإمام النَّسـائي، وليس هناك كبير فرق بين قوله: ليس بالقوي، وبين قوله ضعيف، إذ قال في جعفر ابـن برقان: "ليس بالقوي في الزهري"[١٢٦٨]، وقال مرة أخرى: "ضعيف في الزهري"[١٢٦٩]، وقـال فـي حكـيم ابن جبير في السنن الكبرى: "ليس بالقوي" [١٢٧٠]، وقال عنه في الضعفاء

(١٢٦٢)صحيح البخاري(١-٤/٢٩٦) كتاب الحج، باب الذبح قبل الحلق برقم(١٧٢٢)

(١٢٦٣)صحيح مسلم(٤/١٧٩٤) كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبيناﷺ وصفاته برقم(٢٢٩٤).

(١٢٦٤)المصدر السابق نفسه الحديثين رقم(٢٢٩٣و٢٢٩٤).

(١٢٦٥)منهج الإمام أبي عبد الرحمن في الجرح والتعديل(٣/١٠٤٦).

(١٢٦٦)ميزان الاعتدال(١/١١٤).

(١٢٦٧)المغني في الضعفاء(١/٤).

(١٢٦٨)السنن الكبرى٣/٢٨٣ح رقم(٥٣٨٦).

(١٢٦٩)السنن الكبرى٦/٦٠ ح رقم(١٠٠٣٨).

(١٢٧٠) السنن الكبرى٢/١٣٧ح رقم (٢٧٣٣).

والمتروكين: "ضعيف"[1271]، وقال في عبد الله بن حسين في السنن: "ليس بالقوي"[1272]، وقال عنه في الضعفاء:" ضعيف"[1273]، وقال في عمران القطان في السنن: "ليس بالقوي"[1274]،وقال في الضعفاء:"ضعيف"[1275]، وقال في: زيد العمي في السنن" "ليس بالقوي"[1276]، ونقل ابن عدي، وابن الجوزي، والمزي، والذهبي عن النَّسائي أنه قال عنه:"ضعيف"[1277]، وقال عن محمد بن كريب في السنن: ليس بالقوي[1278]، وقال عنه في الضعفاء: "ضعيف"[1279]، وهذا يدل على أن الصيغتين تدلان على الضعف، إلا أن عبارة :"ليس بالقوي": أحسن حالاً بقليل من لفظ:"ضعيف" إذ قال النَّسائي في أبناء كريب: رشدين بن كريب: "ضعيف" وأخوه محمد بن كريب: "ليس بالقوي، إلا أنه أصلح قليلا" [1280].

وقوله الأخير: يدل على أن عبارة "ليس بالقوي" هي مرتبة متوسطة بين مرتبة الضعيف والصدوق، فهي أعلى من الضعيف، وأقل من الصدوق، ولذلك فإن معظم الذين قال فيهم النسائي: "ليس بالقوي" هم من أصحاب المراتب الأخيرة في التعديل عند الحافظ ابن حجر، وهذا ما جعل الدكتور قاسم علي سعد يقول: وقول النَّسائي:"ليس بذاك القوي" يستعمله كثيراً في الصدوقين، والمقبولين"، والأصوب من ذلك أن نقول: "إن من قال فيهم النسائي: "ليس بالقوي" هم ضعفاء عنده، لكنهم صدوقون أو مقبولون عند غيره، والله أعلم.

وأما قول الدكتور قاسم عن عبارة: "يكتب حديثه" إنها لا تدل على الضعف، وهي من صيغ التعديل" ، فهذا الكلام فيه نظر، والاستشهاد بأقوال الذهبي؛ خارج محل النزاع؛ لأن الذهبي إن كان يرى هذه الألفاظ التي ذكرها، ليست جرحاً، فهذا شأنه، لكن هذا لا ينسحب على الإمام النَّسائي؛ لأن النَّسائي والذهبي من عصرين مختلفين، وبينهما أكثر من خمسة قرون، وألفاظ الجرح والتعديل تختلف مدلولاتها من عالم لآخر في العصر الواحد، فكيف في عصور متباينة،ولو أن الدكتور قاسم-حفظه الله-استشهد بأقوال النَّسائي نفسه، لكان هذا أولى.

(١٢٧١) الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٣٠).

(١٢٧٢)السنن الكبرى(٢/١٥٥)ح رقم (٢٨٢٨).

(١٢٧٣) الضعفاء والمتروكين(١/٦١).

(١٢٧٤) السنن الكبرى٢/٣١٥ح رقم(٣٥٨٠).

(١٢٧٥)ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٨٥).

(١٢٧٦)السنن الكبرى(٣/١٩٩)ح رقم(٥٠٤١).

(١٢٧٧) ينظر: الكامل(٣/١٩٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٣٠٥)، وتهذيب الكمال(١٠/٥٨).

(١٢٧٨)السنن الكبرى٦/٤٩ح رقم(٩٩٩٣).

(١٢٧٩)الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٩٢).

(١٢٨٠) السنن الكبرى٦/٤٩ح رقم(٩٩٩٣).

(أ) استعمال الصيغة مطلقاً

١. إبـــراهيم السُّكْسَــكِي: قــال أبــو عــبد الرحمن: "إبراهيم السكسكي ليس بذاك القوي"[١٢٨١]. وقال في كتاب الضعفاء والمتروكين مثل ذلك[١٢٨٢]. ونقل ابن عدي، وابن حجر عنه أنه قال:" ليس بذاك القوي، ويكتب حديثه"[١٢٨٣].

قلــت: ذهــب الخطيب البغدادي إلى أن إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي؛ هو نفسه إبــراهيم مولى صخير، وَوَهَّمَ البخاري في التفريق بينهما[١٢٨٤]، وتابعه المزي، وابن حجر، وغيــرهما[١٢٨٥]، وقد فرق بينهما: البخاري وابن أبي حاتم، وابن حبان وغيرهم فوضعوا لكل واحد منهما ترجمة[١٢٨٦].

ونقــل ابــن أبــي حــاتم عــن يحيى بن معين توثيق إبراهيم مولى صخير[١٢٨٧]، والسكســكي ضعفه: شعبة، وأحمد، والدارقطني[١٢٨٨]، ونُقل عن يحيى بن سعيد القطان أنه قــال: "كان شعبة يضعفه وقال: كان لا يحسن يتكلم"[١٢٨٩]، وقال ابن عدي: "لم أجد له حديثا منكــر المــتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره ويكتب حديثه كما قال النَّسائي"[١٢٩٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٢٩١]، وعقب الحافظ ابن حجر على كلام ابن عدي بقوله: "قلت: قــال الحــاكم قلت لعلي بن عمر الدارقطني: لِمَ تَرَكَ مسلم حديث السكسكي؟ فقال: "تكلم فيه يحيى بن سعيد، قلت بحجة قال هو: ضعيف[١٢٩٢]، وقال الذهبي: "صدوق"[١٢٩٣]، وفي موضع آخــر قال: "مقبول"[١٢٩٤]، وفي موضع ثالث قال: وحديثه حسن[١٢٩٥]، وفي المواضع الثلاث

(١٢٨١) السنن الكبرى ٣٢١/١ح رقم(٩٩٦).

(١٢٨٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي(١٣/١).

(١٢٨٣) الكامل(٢١٠/١)، و تهذيب التهذيب(١٢٠/١).

(١٢٨٤) الخطيب: احمد بن علي البغدادي، ، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. (٥٩/١).

(١٢٨٥) ينظر: تهذيب الكمال(١٣٢/٢و٢٢٦/٢١)، وتهذيب التهذيب(١٢٠/١)، وتقريب التهذيب(٩١/١).

(١٢٨٦) ينظر: التاريخ الكبير(٣٣٨/١)، والجرح والتعديل(١٤٩/٢)، والثقات(٢٦/٦).

(١٢٨٧) ينظر: الجرح والتعديل(١٤٩/٢).

(١٢٨٨) الكامل(٢١٠/١)، وبحر الدم(٥٣/١)، و تهذيب التهذيب(١٢٠/١).

(١٢٨٩) ينظــر: الجــرح والتعديل(١٣٢/١و١١١/٢)، والكامل(٢١٠/١)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٥٧/١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣٨/١)،والتعديل والتجريح(٣٥٣/١)، والكاشف(٢١٦/١)،وتهذيب التهذيب(١٢٠/١).

(١٢٩٠) الكامل(٢١٠/١).

(١٢٩١) الثقات(١٣/٤).

(١٢٩٢) تهذيب التهذيب(١٢٠/١).

(١٢٩٣) ميزان الاعتدال(١٦٦/١).

(١٢٩٤) المغني في الضعفاء(١٩/١).

(١٢٩٥) من تكلم فيه وهو موثق(٣٢/١).

أضـــاف ما خلاصته: "ضعفه أحمد ولينه شعبة والنَّسائي، ولم يترك[1296]، وقال ابن حجر في التقــريب: "صدوق ضعيف الحفظ" [1297]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ضعيف يعتبر به...أخرج له البخاري في الصحيح حديثين انتقد الدارقطني أحدهما في التتبع، وهما ليسا في الأحكام، الأول في التفسير،والثاني في الرقاق، وهو ينتقي من حديث الضعيف المعتبر في مثل هــذه الأبــواب[1298].وقـــال الدكـــتور قاسم علي سعد:" صدوق في حديثه شيء، وهو حسن الحديث[1299].

قلـــت: لعـــل قـــول الحافظ ابن حجر:"صدوق ضعيف الحفظ"؛ هو أحسن ما قيل في الـــرجل، وقد أخرج له الشيخان انتقاءً من صحيح حديثه، وأرى أن قول صاحبي التحرير لا يخرج عن قول الحافظ ابن حجر في المحصلة.

أمـــا قـــول النَّســـائي: "ليس بالقوي؛ فهو بالنظر إلى مجموع ما روى، ومع ذلك فقد أضـــاف فـــيما نقلـــه المزي عنه:" يكتب حديثه"[1300]، وهذا يرفعه قليلاً عن مرتبة الضعف المطلق، وقول النَّسائي نقله من جاء بعده، كابن عدي، والباجي، وابن الجوزي، والمزي، وابن حجر، وغيرهم.

٢. إبـــراهيم بن المهاجر: قال أبو عبد الرحمن: "إبراهيم بن المهاجر: ليس بالقوي"، وقال في الضعفاء مثل ذلك[1301].

وذكر المزي أنه قرأ بخط النَّسائي أنه قال عن إبراهيم بن المهاجر: "ليس بالقوي في الحديث" وقال في موضع آخر: "ليس به بأس"[1302].

قلـــت: تباينت أقوال العلماء في إبراهيم بن المهاجر، فوثقه بعضهم، وضعفه آخرون، وتوســـط قـــوم فوضـــعوه فـــي مـــرتبة بين المرتبتين، فقد وثقه ابن سعد[1303]، وقال سفيان الثوري[1304]،وابن مهدي[1305]، وأحمد[1306]، وقال النَّسائي في رواية عنه: "لا بأس به"، وقال

(١٢٩٦) ينظر: ميزان الاعتدال(١/١٦٦)، المغني في الضعفاء(١/١٩)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/٣٢).

(١٢٩٧)تقريب التهذيب(١/٩١).

(١٢٩٨)تحرير تقريب التهذيب(١/٩٢).

(١٢٩٩)منهج أبي عبد الرحمن النَّسائي في الجرح والتعديل(٣/١٠٤٦).

(١٣٠٠) الكامل(١/٢١٠)، و تهذيب التهذيب(١/١٢٠).

(١٣٠١)السنن الكبرى٢/٢٨٤ح(٣٤٤٨)، وينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/١١).

(١٣٠٢)وتهذيب الكمال(٢/٢١٣).

(١٣٠٣)الطبقات الكبرى(٦/٣٣١).

(١٣٠٤)الجرح والتعديل(٢/١٣٢).

(١٣٠٥)ينظر: المغني في الضعفاء(١/٢٧).

(١٣٠٦)ينظر: بحر الدم(١/٥٨)، والجرح والتعديل(٢/١٣٢)، وتاريخ أسماء الثقات(١/٢٣)، وتهذيب الكمال(٢/٢١٢)، وميزان الاعتدال(١/١٩٥)، والكاشف(١/٢٢٥).

الساجي: " صدوق اختلفوا فيه"، وقال أبو داود: "صالح الحديث"[١٣٠٧]، وقال العجلي:جائز الحديث[١٣٠٨]، وذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل عن أحمد أنه قال: لا بأس به[١٣٠٩]، وقال ابن حجر: صدوق لين الحفظ[١٣١٠]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد"[١٣١١].

في حين ضعفه: يحيى بن معين[١٣١٢]، وابن حزم[١٣١٣]، والزيلعي[١٣١٤]، وقال يحيى القطان[١٣١٥]، والنّسائي[١٣١٦]، وأبو حاتم[١٣١٧]: ليس بالقوي، ونقل ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال عنه: منكر الحديث[١٣١٨]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبى يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين ابن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب؛ قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم، ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت[١٣١٩].

وقال ابن حبان: كثير الخطأ يستحب مجانبة ما انفرد من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات[١٣٢٠]، وقال الحاكم قلت للدارقطني: فإبراهيم بن مهاجر؟ قال: ضعفوه تكلم فيه يحيى بن سعيد وغيره، قلت بحجة؟ قال بلى؛ حدث بأحاديث لا يتابع عليها وقد غمزه شعبة أيضا وقال غيره عن الدارقطني يعتبر به وقال يعقوب بن سفيان له شرف وفي حديثه لين[١٣٢١]، وقال الدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرناؤط

(١٣٠٧)وتهذيب الكمال(٢/٢١٣)، وتهذيب التهذيب(١/١٤٦).

(١٣٠٨)معرفة الثقات(١/٢٠٦).

(١٣٠٩)وتاريخ أسماء الثقات(١/٢٣)،

(١٣١٠)تقريب التهذيب(١/٩٤).

(١٣١١)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١/١٠٠).

(١٣١٢)تاريخ ابن معين برواية الدوري(١/٧٠)، والعلل ومعرفة الرجال(٣/٢٩)، الكامل(١/٢١٤)، والجرح والتعديل، و(٢/١٣٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي(١/٦٦)، وتهذيب الكمال(٢/٢١٣)، وميزان الاعتدال(١/١٩٥).

(١٣١٣) المحلى(٢/٢٩).

(١٣١٤)ينظر: نصب الراية(١/٩١و٣/١٢٩).

(١٣١٥)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٢/٣٤١)، والجرح والتعديل(٢/١٣٢)، الكامل(١/٢١٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي(١/٦٦)، وتهذيب الكمال(٢/٢١٢)، وميزان الاعتدال(١/١٩٥)، والكاشف(١/٢٢٥).

(١٣١٦)السنن الكبرى٢/٢٨٤ح(٣٤٤٨)، والضعفاء والمتروكين للنسائي(١/١١)، وتهذيب الكمال(٢/٢١٣).

(١٣١٧)الجرح والتعديل(٢/١٣٢).

(١٣١٨)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٥٤).

(١٣١٩)الجرح والتعديل(٢/١٣٢).

(١٣٢٠)المجروحين(١/١٠٢).

(١٣٢١)تهذيب التهذيب(١/١٤٦).

فـــي تعقيبهما على قول الحافظ ابن حجر في التقريب: "صدوق في حفظه لين"، بقولهما: "بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد"، وذكرا أقوال العلماء في تضعيفه، ثم قالا: " بين أبو حـــاتم سبب تضعيفه وعدم الاحتجاج به، هو وآخرين حينما سأله ابنه عبد الرحمن، قال: قلت لأبي ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: " كانوا قوما لا يحفظون..." (١٣٢٢)، أما توثيق الذهبي له، فلم نجد له سلفاً" (١٣٢٣).

قلـــت: بـــل وجـــد له سلفاً، إذ وثقه ابن سعد، وقال: "كان أبوه من كتّاب الحجاج بن يوســـف، وكـــان إبراهيم: ثقة" (١٣٢٤)، كما أن ابن عدي قال-إضافة إلى ما ذكراه-: " أحاديثه صالحة يحمل بعضها بعضا(١٣٢٥).

وهـــو: صـــدوق إن شـــاء الله، فقد روى له أصحاب الصحاح، إذ روى له مسلم في صـــحيحه(١٣٢٦)، وأبـــو نعيم الأصبهاني في المستخرج(١٣٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه(١٣٢٨)، والحاكم في مستدركه(١٣٢٩)، وروى له الترمذي حديثين، وصحح أحدهما(١٣٣٠).

ولعـــل بعضهم خلط بين إبراهيم بن المهاجر هذا، وإبراهيم بن المهاجر بن مسمار المدينـــي، فـــإن الثانـــي متفق على ضعفه، فقد قال البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث(١٣٣١)، وربمـــا كـــان تضعيف يحيى بن معين له، نتيجة الخلط بين الراويين، إذ وثقه مرة، وضعفه أخـــرى، وهذا وإن كان ليس يقينياً؛ لأن ابن معين له أكثر من قول في الراوي الواحد، لكن الاحتمال يبقى قائماً.

وحُكْمُ النّسائي على هذا الراوي في السنن الكبرى:"ليس بالقوي، وافق قول يحيى بن سعيد القطان، وأبو حاتم من المتقدمين، ونقله المتأخرون، ولم يركنوا إليه.

أما قوله الآخر الذي نقله المزي:"ليس به بأس" فوافق قول أحمد بن حنبل وابن مهدي من المتقدمين، ونقله المتأخرون، وارتضوه، وحكموا على الراوي بألفاظ تدور في فلكه.

(١٣٢٢)ذكرا جواب أبي حاتم على سؤال ابنه الذي ذكرته آنفاً.

(١٣٢٣) تحرير تقريب التهذيب(١/١٠٠-١٠١).

(١٣٢٤)الطبقات الكبرى(٦/٣٣١).

(١٣٢٥)الكامل(١/٢١٥).

(١٣٢٦)ينظر: صحيح مسلم(١/٢٦١) حديث رقم(٣٣٢)، و(١/٤٥٣) حديث رقم(٦٥٥).

(١٣٢٧)ينظر: الأصبهاني: أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٦م. (١/٣٣٧).

(١٣٢٨)ينظـــر: ابـــن خـــزيمة: محمد بن إسحاق النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان١٩٧٠م.(١/٣٢٣و٣/٣و٤/٢٨٤و٤/٣٦٠).

(١٣٢٩)المستدرك(١/٦٥٦ح ١٧٧٤و٢/٤٦ح٢٢٦٩و٢/٢٢٧ح ٢٨٣٤و٣/١٢٥-١٢٦ح ٤٥٩٩و٤٦٠٠).

(١٣٣٠)ينظر: جامع الترمذي٣/٢٢٨ح رقم(٨٨١)، و٥/٢٧٠ح رقم(٣٠٨٢) قال بعد الأول: هذا حديث حسن صحيح.

(١٣٣١)التاريخ الصغير(٢/٢٩٠)، والجرح والتعديل(٢/١٣٣)، والمجروحين(١/١٨٠)والضعفاء للعقيلي(١/٦٦).

٣. إبراهيم بن يوسف الكوفي[١٣٣٢] : قال النَّسائي: أخبرنا إبراهيم بن يوسف الكوفي ولـــيس بالقوي ...ثم قال: هذا إبراهيم بن يوسف الكوفي: "ليس بالقوي في الحديث"، وإبراهيم ابن يوسف البلخي: ثقة"[١٣٣٣].

وقـــد وثقـــه: موسى بن إسحاق الأنصاري[١٣٣٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣٣٥]، وروى له الحاكم في المستدرك[١٣٣٦].

وقـــال مطين[١٣٣٧]، ومحمد بن عبد الله الحضرمي[١٣٣٨]، وابن حجر[١٣٣٩]: "صدوق"، زاد ابن حجر: " فيه لين".

قلت: هو صدوق، فلم يضعفه غير النَّسائي-فيما أعلم-[١٣٤٠]، ولم يفسر ضعفه، وفي عـــرف المحدثين أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً، ويقبل مجملاً في حق من خلا من التعديل، فقد قال الخطيب البغدادي: "سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري يقول: لا يقبل الجرح الا مفسراً، وليس قول أصحاب الحديث: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء مما يـــوجب جرحه ورد خبره، وإنما كان كذلك؛ لأن الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلا بد من ذكر ســـببه؛ لينظر هل هو فسق، أم لا، وكذلك قال أصحابنا: إذا شهد رجلان بان هذا الماء نجس، لم تقبل شهادتهما حتى يبينا سبب النجاسة، فان الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفى نجاسة الواقـــع فيه، قلت-القائل هو الخطيب- وهذا القول هو الصواب عندنا، واليه ذهب الأئمة من حفـــاظ الحـــديث، ونقاده، مثل: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وغيـــرهما فـــان البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم؛ كعكرمة مولى بن عباس في التابعين وكإسماعيل بن أبى أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج فإنه احتج بسويد بن سعيد، وجماعة غيره[١٣٤١].

(١٣٣٢) هو: إبراهيم بن يوسف الحضرمي سنان الكوفي الصيرفي، توفي سنة٢٤٩هـــ.(تهذيب الكمال٢/٢٥٥-٢٥٦)، وكناه ابن حبان بـــ: "أبي إسحاق".(الثقات٨/٧٥).

(١٣٣٣)السنن الكبرى٦/١٥٣ ح رقم(١٠٤٢٨).

(١٣٣٤)ينظر: الجرح والتعديل(٢/١٤٨)، وتهذيب الكمال(٢/٢٥٦)، وتهذيب التهذيب(١/١٦١).

(١٣٣٥) الثقات(٨/٧٥).

(١٣٣٦) ينظر: المستدرك٣/٤٢٩) ح رقم(٥٦٣١).

(١٣٣٧)ينظر: ميزان الاعتدال(١/٢٠٦).

(١٣٣٨) ينظر: تهذيب الكمال(٢/٢٥٦).

(١٣٣٩) تقريب التهذيب(١/٩٥).

(١٣٤٠)ذكر الدكتور قاسم أن مسلمة بن قاسم قال فيه: ليس بالقوي، وقال: لعله تابع النَّسائي في قوله، ولم يأت مسلمة ببرهان على إنزال الرجل عن مراتب الثقات.منهج النَّسائي في الجرح والتعديل(٣/١٠٧٩)ولم أجد قول مسلمة.

(١٣٤١)الكفاية في علم الرواية(١/١٠٨).

وقول النسائي: "ليس بالقوي" نقله المزي، والذهبي، وابن حجر[1342].

٤. **جعفر بن ميمون**: قال أبو عبد الرحمن: " جعفر بن ميمون: ليس بالقوي في الحديث، وأبو عامر العقدي: ثقة"[1343]، وقال في موضع آخر: قال أبو عبد الرحمن: "جعفر ابن ميمون ليس بالقوي"[1344].

وقال في الضعفاء مثل ذلك[1345]، ونقل ابن عدي عن النسائي أنه قال في رواية أخرى: "ليس بذاك"[1346].

قلت: تباينت أقوال العلماء في جعفر بن ميمون، فقد وثقه الحاكم النيسابوري، وقال بعد روايته لحديث من طريق جعفر بن ميمون:" هذا حديث صحيح لا غبار عليه فإن جعفر ابن ميمون العبدي من ثقات البصريين، ويحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات[1347]، وقال ابن معين[1348]، وأبو حاتم[1349]: "صالح"، زاد ابن معين فقال: "صالح الحديث"، ليس بكثير الرواية، وقال ابن عدي: "قد حدث عنه الثقات مثل: سعيد بن أبي عروبة، وجماعة من الثقات، ولم أرَ بأحاديثه نكَرَة، وأرجو أنه لا باس به، ويكتب حديثه في الضعفاء[1350]، وقال الدارقطني يعتبر به[1351]، وذكره ابن حبان[1352]، وابن شاهين[1353]، في الثقات، والذهبي في: من تكلم فيه وهو موثق[1354]، وذكر الدكتور قاسم أن أبا الحسن الكوفي قال عنه: ثقة[1355].

(١٣٤٢)ينظر: تهذيب الكمال(٢/٢٥٦)، وميزان الاعتدال(١/٢٠٦)، وتهذيب التهذيب(١/١٦١).

(١٣٤٣)السنن الكبرى٦/٩ ح رقم(٩٨٥٠).

(١٣٤٤)السنن الكبرى٦/١٤٧ ح رقم(١٠٤٠٧).

(١٣٤٥)الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٢٨).

(١٣٤٦) ينظر: الكامل(٢/١٣٨).

(١٣٤٧) ينظر: المستدرك على الصحيحين(١/٣٦٥).

(١٣٤٨)ينظر: التاريخ برواية الدوري(٤/٢٣٩)، والكامل(٢/١٣٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/١٧٣)، و تهذيب الكمال(٥/١١٥)، وميزان الاعتدال(٢/١٤٩)، و وتهذيب التهذيب(٢/٩٣)

(١٣٤٩) تهذيب الكمال(٥/١١٥).

(١٣٥٠)الكامل(٢/١٣٨).

(١٣٥١)البرقاني: أحمد بن محمد الخوارزمي، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، داركتب خانه جميلي، باكستان، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ. وينظر: ميزان الاعتدال(٢/١٤٩).

(١٣٥٢) الثقات(٦/١٣٥).

(١٣٥٣)تاريخ أسماء الثقات(١/٥٥).

(١٣٥٤)من تكلم فية وهو موثق(١/٦١).

(١٣٥٥)منهج أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل(٣/١٣٤١).

وقال يحيى بن معين في رواية أخرى: " ليس بذاك"[١٣٥٦]، وفي رواية ثالثة قال: "ليس بثقة"[١٣٥٧]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بالقوي[١٣٥٨]، وفي رواية أخرى قال: "أخشى أن يكون ضعيف الحديث"[١٣٥٩]، ونقل الحافظ ابن حجر عن البخاري أنه قال عنه: " ليس بشيء"[١٣٦٠].

وقال ابن حجر:" صدوق يخطئ"[١٣٦١]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ضعيف يعتبر به...وإنما قلنا: يعتبر به لقول أبي حاتم: "صالح"، ولقول الدار قطني: "يعتبر به"، ومن أجل رواية يحيى بن سعيد القطان عنه"[١٣٦٢].

قلت: يبدو لي أنه "لا بأس به" ، فقد سبر ابن عدي أحاديثه، ولم يجد ما يستنكر عليه منها[١٣٦٣]، كما أن ابن القطان روى عنه، وهو لا يروي إلا عن الثقات[١٣٦٤]، وروى عنه البخاري خارج الصحيحين[١٣٦٥]، كما أن الدكتور قاسم علي سعد أجرى دراسة على الأحاديث الثلاثة التي استنكرت عليه، فوجد أن الأول: حسنه الترمذي وابن حجر، وله متابعة ممن هو أرفع من جعفر، والثاني: صححه الترمذي، ووجد له متابعة في نصب الراية، والثالث: صححه الترمذي، وخلص في النهاية إلى أن هذه الأحاديث الثلاثة لا تدل على ضعف جعفر ابن ميمون أبداً[١٣٦٦].

وقولا النَّسائي: وافق فيهما ابن معين، ونقلهما المتأخرون [١٣٦٧] .

٥. **الأجلح:** قال أبو عبد الرحمن: "الأجلح: ليس بذلك القوي"[١٣٦٨]،. وقال في موضع آخر: "الأجلح: ليس بالقوي، وكان مسرفاً في التشيع" [١٣٦٩].**وقد سبق ذكره**[١٣٧٠].

(١٣٥٦)ينظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري(٢٥٥/٤)، الكامل(١٣٨/٢)، والجرح والتعديل(٤٨٩/٢)، ومن تكلم فية وهو موثق(٦١/١)، و تهذيب الكمال(١١٥/٥)، وميزان الاعتدال(١٤٩/٢)، وتهذيب التهذيب(٩٣/٢).

(١٣٥٧) ينظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري(٥٧٨/٥)، والكامل(١٣٨/٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٧٣/١) والضعفاء الكبير للعقيلي(٨٩/١)، و تهذيب الكمال(١١٥/٥)، وتهذيب التهذيب(٩٣/٢).

(١٣٥٨)ينظر:بحر الدم(٩٧/١)،والجرح(٤٨٩/٢)،وت الكمال(١١٥/٥)،والميزان (١٤٩/٢)،وت التهذيب(٩٣/٢)

(١٣٥٩) ينظر: العلل ومعرفة الرجال(١٠٣/٣)، وتاريخ أسماء الثقات(٥٥/١)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٨٩/١).

(١٣٦٠) تهذيب التهذيب(٩٣/٢).

(١٣٦١) تقريب التهذيب(١٤١/١).

(١٣٦٢) تحرير تقريب التهذيب(٢٢١/١).

(١٣٦٣)ينظر: لكامل(١٣٨/٢).

(١٣٦٤) ينظر: المستدرك على الصحيحين(٣٦٥/١).

(١٣٦٥)ينظر: القراءة خلف الإمام(٢٨/١و٧٧) برقم(٤٥و٦٥).

(١٣٦٦) ينظر: منهج أبي عبد الرحمن النَّسائي في الجرح والتعديل(١٣٤٣/٣).

(١٣٦٧)الضعفاء لابن الجوزي(١٧٣/١)، وتهذيب الكمال(١١٥/٥)، والمغني (١٣٥/١)، وتهذيب التهذيب(٩٣/٢).

(١٣٦٨) السنن الكبرى٢٧٤/٢ح(٣٤١٠).

(١٣٦٩)السنن الكبرى١٥٨/٦ح رقم(١٠٤٥٢).

(١٣٧٠)ينظر : المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل(ص١٥١-١٥٣).

٦. **الحسن بن بِشْر**[١٣٧١]: قال النَّسائي: أخبرني محمد بن عبيد الله قال: حدثني الحسن بن بشر، قال أبو عبد الرحمن: ليس بالقوي [١٣٧٢].

قلت: تباينت أقوال العلماء في الحسن بن بشر، فقد وثقه مسلمة بن قاسم[١٣٧٣]، وقال ابن أبي حاتم: روى عنه أبو زرعة، وقال أبي: صدوق[١٣٧٤]وقال أحمد: ما أرى به بأسا في نفسه روى عن زهير أشياء مناكير[١٣٧٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣٧٦].

وقال ابن عدي: " وللحسن بن بشر أحاديث ليست بالكثيرة وأحاديثه يقرب بعضها من بعض ويحمل بعضها على بعض وليس هو بمنكر الحديث"[١٣٧٧]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطىء"[١٣٧٨]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: هو: ضعيف يعتبر به"[١٣٧٩]، وقال ابن خراش منكر الحديث[١٣٨٠].

قلت: هو شيخ النَّسائي، وهو من أعلم الناس به، لكن النَّسائي لم يفسر لنا سبب تضعيفه، وهو شيخ البخاري-أيضاً-، وروى عنه حديثين في صحيحه: الأول منها ذكره في باب مستقل، ولم يذكر في الباب غيره، مما يدل على أنه أصل في الباب، ولم يتكلم على الحسن بن بشر بشيء [١٣٨١].

كما روى الترمذي ثلاثة أحاديث من طريقه؛ سكت عن الأول، وحسن الثاني، وصحح الثالث[١٣٨٢]، وذكر المقدسي حديثاً من طريقه ثم قال بعده: "أخرجه الترمذي عن أبي زرعة الرازي، عن الحسن بن بشر، وقال: "حديث حسن غريب صحيح" قلت-القائل هو المقدسي-:

(١٣٧١)الحســن بــن بشر بن سَلْم -بفتح المهملة وسكون اللام- الهمداني أبو البجلي أبو علي الكوفي، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. ينظر: (التاريخ الكبير٢/٢٨٧)، و(تقريب التهذيب١/١٥٨).

(١٣٧٢)السنن الكبرى٢/١٥٢ح رقم (٢٨٠٥).

(١٣٧٣) ينظر: تهذيب التهذيب(٢/٢٢٣).

(١٣٧٤) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٣).

(١٣٧٥) ينظر:الجرح والتعديل(٣/٣).

(١٣٧٦) ينظر: الثقات(٨/١٦٩).

(١٣٧٧) الكامل(٢/٣٢٠).

(١٣٧٨) تقريب التهذيب(١/١٥٨).

(١٣٧٩) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١/٢٦٨).

(١٣٨٠) ينظـر: تاريخ بغداد(٧/٢٩٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/١٩٩)، تهذيب الكمال(٦/٦١)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/٦٧)، والمغني في الضعفاء(١/١٥٧)، وميزان الاعتدال(٢/٢٢٧)، وتهذيب التهذيب(٢/٢٢٣).

(١٣٨١) الأول رواه في كتاب الاستسقاء(١-٤/١٨٠) باب ما قيل إن النبيﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة برقم (١٠١٨)، والثاني: في كتاب فضائل أصحاب النبيﷺ(١-٤/٦٥٨) باب ذكرمعاويةرضي الله عنهبرقم(٣٧٦٤).

(١٣٨٢) الأول فــي كتاب الأحكام٣/٦١٣ ، برقم(١٣٢٢)، والثاني في كتاب القراءات٥/١٩٢، من سورة الحج برقم(٢٩٤١)، والثالث في كتاب المناقب٥/٦٢٦، باب مناقب عثمانرضي الله عنه برقم(٣٧٠٢).

"والحكم قد تكلم فيه بعضهم"، فلم يتكلم على الحسن، وتكلم على الحكم[١٣٨٣]، وروى له كذلك: الحاكم في مستدركه[١٣٨٤]، وابن خزيمة في صحيحه[١٣٨٥].

وخلاصة القول: أن الحسن بن بشر: **صدوق**، لاعتماد البخاري عليه، ورواية أصحاب المصنفات-التي التزم أصحابها الصحة- له، وتصحيح الترمذي لحديثه، ورواية أبي زرعة الرازي عنه، الذي عُرف بعدم روايته إلا عن الثقات.

أما قول الإمام أحمد:" ما أرى به بأسا في نفسه، روى عن زهير أشياء مناكير[١٣٨٦]"، ففي ظني أن هذا توثيقاً له وليس قدحاً، إذا علمنا أن الإمام أحمد قد يطلق لفظ المنكر على ما تفرد به راويه إذا كان ممن لا يحتمل تفرده، فقد قال الحافظ ابن حجر -في دفاعه عن " محمد ابن إبراهيم الحارث التيمي-: " وروي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: "في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير، قلت-القائل هو ابن حجر-: "المنكر أطلقه أحمد، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك التفرد[١٣٨٧]، وهذا يشبه حال الحسن بن بشر، فلم يستنكر عليه أحد شيئاً من أحاديثه، وإنما تفرد ببعضها عن زهير بن معاوية، ولذلك روى عنه البخاري مما رواه عن المعافى، وتجنب ما رواه عن زهير.

وقول النسائي يُحمل على ما قاله الإمام أحمد، وقد نقله المتأخرون عنه[١٣٨٨].

٧. **حكـيم بن جبير**: قال أبو عبد الرحمن: " أنبأ محمد بن المثنى، قال: حدثنا سفيان، قـال: حدثـنا رجلان: محمد؛ وهو ابن عبد الرحمن مولى آل طلحة، **وحكيم؛ وهو ابن جبير ليس بالقوي** [١٣٨٩] . وقال في الضعفاء: "ضعيف"[١٣٩٠]، ونقله عنه ابن عدي [١٣٩١].

قلت: قول: "ليس بالقوي" يحتمل أن يكون للنسائي، ويحتمل أن يكون لسفيان؛ لأنه لم يُسـبق بقوله: "قال أبو عبد الرحمن"-كما هي عادته-، وجاءت هذه العبارة عقب قول سفيان،

(١٣٨٣) ينظر: الأحاديث المختارة(٧/٢٥-٢٦)حديث رقم(٢٧٠٤).

(١٣٨٤) ينظر: المستدرك على الصحيحين(١/٢٤٠)، و(٣/٢٣٤)، و(٤/١٢٧و٢٠٩).

(١٣٨٥) ينظر: صحيح ابن خزيمة(١/١٢٤)، و(٤/٢٧٠).

(١٣٨٦) ينظر:الجرح والتعديل(٣/٣).

(١٣٨٧) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح(٢/٦٧٤).

(١٣٨٨) ينظـر: الكامـل(٢/٣٢٠)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/١٩٩)، من تكلم فيه وهو موثق(١/٦٧)، وميزان الاعتدال(٢/٢٢٧)، وتهذيب التهذيب(٢/٢٢٣).

(١٣٨٩) السنن الكبرى٢/١٣٧ح رقم (٢٧٣٣).

(١٣٩٠) الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٣٠).

(١٣٩١) ينظر: الكامل (٢/٢١٨).

لكـــن المزي، والذهبي، وابن حجر، نسبوا هذا القول للنسائي[١٣٩٢]، وقد روى له النسائي في موضع آخر، ولم يتكلم عليه [١٣٩٣].

وحكـــيم بـــن جبيـــر: قال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه، وكان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه ولا عن عبد الأعلى يعني الثعلبي[١٣٩٤]، وقال الجوزجاني[١٣٩٥]، وابن حزم[١٣٩٦]: "كذاب"، وزاد ابن حزم فقال: "هالك كذاب"[١٣٩٧]، وقال في رواية أخرى: "ساقط"[١٣٩٨].

وقيل: إن شعبة، وابن القطان تركاه[١٣٩٩]، وإنّ شعبة سئل عن حديث حكيم بن جبير، فقـــال: "أخـــاف الـــنار إن حـــدثت عنه"[١٤٠٠]، وقال في رواية أخرى:" لا أستحل أن أروي عـــنه"[١٤٠١]، وسئل عبد الرحمن بن مهدي عنه فقال:" إنما روى أحاديث يسيرة وفيها أحاديث منكـــرات"[١٤٠٢]، وقـــال أحمـــد في رواية المروذي: ليس بذاك[١٤٠٣]، وقال يعقوب بن شيبة، وأحمد في رواية أخرى، وأبو حاتم: "ضعيف الحديث"[١٤٠٤]، زاد أحمد: "مضطرب"، وزاد أبو حـــاتم:"منكـــر الحديث"، وقال مرة أخرى: ضعيف غال في التشيع[١٤٠٥]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حكيم بن جبير، فقال: "في رأيه شيء" قلت: ما محله؟ قال: محله الصدق إن شـــاء الله "[١٤٠٦]، وقال يحيى بن معين، والدار قطني، وابن حجر:" ضعيف[١٤٠٧]، زاد ابن

(١٣٩٢)ينظر: ميزان الاعتدال(٢/٣٥١)، وتهذيب الكمال(٧/١٦٧)، وتهذيب التهذيب(٢/٣٨٣).

(١٣٩٣) السنن الكبرى٢/٥٣ح رقم(٢٣٧٣)، و٣/١٥٥ح رقم(٤٨٢٣).

(١٣٩٤)ينظر: التاريخ الكبير(٣/١٦).

(١٣٩٥) أحوال الرجال(١/٤٨).

(١٣٩٦)ينظر: المحلى(١١/١٠٣).

(١٣٩٧)ينظر: المحلى(١١/١٠٣).

(١٣٩٨)ينظر: المحلى(٦/١٥٤).

(١٣٩٩) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٢٠١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٢٣٠).

(١٤٠٠) ينظر: الكامل (٢/٢١٦)، والجرح والتعديل(٣/٢٠١).

(١٤٠١) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٢٣٠).

(١٤٠٢) ينظر: الكامل (٢/٢١٧)، وتهذيب التهذيب(٢/٣٨٣).

(١٤٠٣) بحر الدم(١/١٢٠).

(١٤٠٤)ينظر: الجرح والتعديل(٣/٢٠١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٢٣٠)، والضعفاء الكبير للعقيلي(١/٣١٦)، بحر الدم(١/١٢٠)، وميزان الاعتدال(٢/٣٥٠)، وتهذيب التهذيب(٢/٣٨٣).

(١٤٠٥) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٢٠١). وتهذيب التهذيب(٢/٣٨٣).

(١٤٠٦) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٢٠١).

(١٤٠٧)ينظر: سنن الدارقطني(٦/١٥٤)، والكامل (٢/٢١٦)، وتهذيب التهذيب(٢/٣٨٣)، وتقريب التهذيب(١/١٧٦).

حجـــر: رمي بالتشيع، وقال أبو داود، وابن معين في رواية أخرى: "ليس بشيء"[1408]، وقال الدارقطني في رواية أخرى: "متروك"[1409].

وقال ابن عدي: وله من الحديث شيء يسير، والغالب في الكوفيين التشيع[1410]، وقال ابـــن حـــزم:"ســـاقط"[1411]، وفي موضع آخر قال عنه:"هالك كذاب"[1412]، وقال الذهبي: "فيه رفض ومشاه بعضهم وحسن امره وهو مقل"[1413]، وقال في موضع آخر: ضعفوه[1414].

قلـــت: هـــو ضعيف، مجمع على ضعفه وبدعته، لكن الخلاف وقع في المرتبة التي يستحقها، فبعضهم وضعه في أسوأ مراتب الجرح، فاتهمه بالكذب، وبعضهم وضعه في أدناها، ولعل قول النّسائي في السنن: "ليس بالقوي"، وقوله في الضعفاء:"ضعيف"؛ من أحسن الأقوال التـــي قيلت فيه بعد قول أبي زرعة الرازي: محله الصدق إن شاء الله"، وهذا اللفظ هو أدنى مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، إذ قال: " ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطـــأ والسهو والغلط فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديـــثه فـــي الحلال والحرام[1415]، وعقب الدكتور الأعظمي على هذه المرتبة بقوله: "وإلى هـــؤلاء يشـــير الحـــافظ العراقي، والنووي، وابن الصلاح، وغيرهم: صدوق، سيء الحفظ، صدوق له أوهام، تغير بآخرة، محله الصدق، شيخ وسط، شيخ يكتب، ينظر فيه، مقبول حيث يـــتابع وإلا فلـــين الحديث، صالح الحديث يكتب للاعتبار، ويلحق بهؤلاء من رمي بشيء من الـــبدع كالتشـــيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم، وهم في المرتبة الرابعة والخامسة عند الحافظ، والحكم في هؤلاء يتقوى حديثهم بمثله، ويصير حسناً لغيره[1416]، ولعل قول الذهبي: ومشاه بعضهم وحسن أمره وهو مقل"[1417]، يقصد به قول أبي زرعة، لكن الدكتور قاسم علي ســـعد قد أطال النفس في الكلام على هذا الراوي، وقال: إن أبا زرعة ذكره في الضعفاء، فلا يعـــول على توثيقه، والجوزجاني-مع إمامته- لا يعول على جرحه للكوفيين -إن لم يتابع من

(1408)ينظـــر: الجـــرح والـــتعديل(3/201)والضـــعفاء لابن الجوزي(1/230) وتهذيب الكمال(7/167)، وتهذيب التهذيب(2/383).

(1409)ينظر: الكاشف(1/347)، وتهذيب الكمال(7/167)، وتهذيب التهذيب(2/383).

(1410)الكامل (2/218).

(1411)ينظر: المحلى(6/154).

(1412)ينظر: المحلى(11/103).

(1413) المغني في الضعفاء(1/186).

(1414) ينظر: الكاشف(1/347).

(1415) الجرح والتعديل(1/6-7).

(1416)دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي. (ص207).

(1417) المغني في الضعفاء(1/186).

غير تقليد-لما بينه وبينهم من العداوة في المذهب، وارتضى قول الذين توسطوا في الحكم على حكـيم، وخلص إلى القول: "إن مناكير حكيم بن جبير مع قلة حديثه تثبت ضعفه المطلق، ولا تكفـي تلـك المناكير لإهدار حديثه، وعامة الذين أهدروه من المتقدمين معروفون بالتشدد في الجـرح. لكـن قد يساعد اعتبار قلة حديث حكيم في ترجيح ما ذهب إليه هؤلاء المتشددون. ولعل الأسلم في حكيم أن يقال: إنه ضعيف، كاد أن يُترك، يكتب حديثه على حذر [١٤١٨].

وهـذا كلام جيد ومحقق، لكنني لا أرى داعياً لإضافة قيد:" كاد أن يترك" ويكفي فيه مطلـق الضعف؛ لأن الترمذي حسَّن بعض أحاديثه[١٤١٩]، وقولا النَّسائي يوافقان بعض أقوال المتقدمين لفظاً، أو معنى، ونقلهما المتأخرون[١٤٢٠].

٨. **روح بن عبادة**[١٤٢١]: قال النسائي: ...وروح بن عبادة: ليس بالقوي[١٤٢٢].

قلـت: هو ثقة مشهور، يكاد العلماء يجمعون على توثيقه ، فقد وثقه كثير من العلماء مـنهم : يحيـى بـن معـين [١٤٢٣]، وعلي ابن المديني[١٤٢٤]،وابن سعد[١٤٢٥]، والبزار [١٤٢٦]، والعجلـي[١٤٢٧]، والخطيب[١٤٢٨]، والخليلي[١٤٢٩]، زاد البزار: "مأمون" وقال يعقوب بن شيبة: "كان سرياً مرياً، كثير الحديث جداً، صدوقاً، سمعت علي ابن المديني يقول: "من المحدثين قوم لـم يـزالوا فـي الحديث لم يشغلوا عنه، نشأوا فطلبوا، ثم صنفوا، ثم حدثوا، منهم: روح بن عـبادة[١٤٣٠]، وقـال ابـن معين-في رواية أخرى: "ليس به بأس، صدوق؛ حديثه يدل على

(١٤١٨)ينظر: منهج أبي عبد الرحمن النَّسائي في الجرح والتعديل(١٥٢٦/٤-١٥٣٣).

(١٤١٩) ينظر: جامع الترمذي٢٩٢/١كتاب الصلاة، باب التعجيل في الظهر برقم(١٥٥)، و٤٠/٣كتاب الزكاة، باب من تحل له الزكاة برقم(٦٥٠) وحسنهما مع الإشارة إلى كلام شعبة في حكيم.

(١٤٢٠)ينظر: ميزان الاعتدال(٣٥١/٢)، وتهذيب الكمال(١٦٧/٧)، وتهذيب التهذيب(٣٨٣/٢).

(١٤٢١) ابن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري، مات سنة ٢٠٥أو٢٠٧هـ. تقريب التهذيب(٢١١/١).

(١٤٢٢) السـنن الكبـرى١٦٧/٢ح(٢٨٨٤) وروح لم يرو هذا الحديث، بل روى الحديث الذي قبله عن صالح بن أبي الأخضر بكلام النَّسائي على الحديث الذي قبله(٢٨٨٣) وليس على هذا.

(١٤٢٣) ينظر: تاريخ أسماء الثقات(٨٧/١).

(١٤٢٤) ينظر: مقدمة فتح الباري(٤٠٢/١).

(١٤٢٥) ينظر: الطبقات الكبرى(٢٩١/٧).

(١٤٢٦) ينظر: وتهذيب التهذيب(٢٥٤/٣).

(١٤٢٧) ينظر: معرفة الثقات(٣٦٥/١).

(١٤٢٨) ينظر: تاريخ بغداد(٤٠١/٨)، وطبقات الحفاظ(١٥١/١).

(١٤٢٩) ينظر: الإرشاد(٢٤١/١).

(١٤٣٠) ينظر: تاريخ بغداد(٤٠١/٨)، وميزان الاعتدال(٨٧/٣)، وتهذيب التهذيب(٢٥٣/٣)،وطبقات الحفاظ(١٥١/١).

صـــدقه[١٤٣١]، وفي رواية ثالثة قال: "صدوق ثقة[١٤٣٢]، وقال أحمد: لم يكن به بأس ولم يكن متهماً بشيء[١٤٣٣]، وقال أبو حاتم: صالح محله الصدق[١٤٣٤].

وســئل روح: متـــى سمعت من سعيد بن أبي عروبة؟ قال: قبل الاختلاط، ثم غبت وقدمت، وقيل: إنه قد اختلط [١٤٣٥].

وذكـــره ابـــن شاهين[١٤٣٦]، وابن حبان في الثقات[١٤٣٧]، وتكلم عليه: يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وعفان، والقواريري، وغيرهم.

وقال الذهبي [١٤٣٨]، وابن حجر: ثقة [١٤٣٩]، وزاد الذهبي:"شهير حافظ، من علماء أهل البصرة"[١٤٤٠]، وزاد ابن حجر:"فاضل"[١٤٤١]، وقال في موضع آخر: "أحد الأئمة" وأثنى عليه أحمد، وغيره، واحتج به الأئمة كلهم"[١٤٤٢].

فأما قول القطان؛ فقد أنكره يحيى بن معين، إذ نقل عن يعقوب بن شيبة أنه قال ليحيى ابـــن معـــين: "زعموا أن يحيى القطان كان يتكلم في روح بن عبادة، فقال: "باطل"، ما تكلم يحيى القطان فيه بشيء، وهو صدوق"[١٤٤٣].

وأمـــا قـــول ابـــن مهدي، فقد رجع عنه فيما بعد، إذ قال علي ابن المديني:" كان ابن مهـــدي يطعن عليه في أحاديث لابن أبي ذئب، ومسائل عن الزهري كانت عنده، فلما قدمت المدينة أخرجها إلي معن بن عيسى وقال: هي عند بصري لكم يقال له: روح، قال: فأتيت ابن مهدي فأخبرته فقال استَحِلّه لي. وكان عفان يطعن عليه فرد ذلك عليه أبو خيثمة فسكت عنه، وقال أبو خيثمة أشد ما رأيت عنه أنه حدث مرة فرد عليه بن المديني أعطى فمحاه من كتابه

(١٤٣١) ينظر: تهذيب التهذيب(٣/٢٥٣).

(١٤٣٢) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٤٩٨)، وتاريخ أسماء الثقات(١/٨٧)، وتهذيب التهذيب(٣/٢٥٣).

(١٤٣٣) ينظر: تهذيب التهذيب(٣/٢٥٤).

(١٤٣٤) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٤٩٨).

(١٤٣٥) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٤٩٨).

(١٤٣٦) ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٨٧).

(١٤٣٧) الثقات(٨/٢٤٨).

(١٤٣٨)المغني في الضعفاء(١/٢٣٣).

(١٤٣٩)ينظر: تقريب التهذيب(١/٢١١).

(١٤٤٠)ينظر: ميزان الاعتدال(٣/٨٧)، والمغني في الضعفاء(١/٢٣٣).

(١٤٤١)ينظر: تقريب التهذيب(١/٢١١).

(١٤٤٢) ينظر: مقدمة فتح الباري(١/٤٠٢).

(١٤٤٣) ينظر: وتهذيب التهذيب(٣/٢٥٣).

وأثـبت مـا قال له علي قلت:-القائل هو ابن حجر- "هذا يدل على إنصافه" وقال أبو مسعود طعن عليه اثنا عشر رجلا فلم ينفذ قولهم فيه، قلت: احتج به الأئمة كلهم[١٤٤٤].

وقـال يعقوب بن شيبة: "كان عفان لا يرضى أمر روح بن عبادة، قال فحدثني محمد بـن عمر قال سمعت عفان يقول: هو عندي أحسن حديثا من خالد بن الحارث وأحسن حديثا من يزيد بن زريع فلم تركناه؟ [١٤٤٥].

وأمـا القواريري؛ فقد ردّ عليه ابن معين بقوله:" القواريري يحدث عن عشرين شيخاً من الكذابين ثم يقول: لا أحدث عن روح بن عبادة"[١٤٤٦].

وقال الذهبي: " تكلم به القواريري بلا حجة[١٤٤٧].

وهكـذا نجـد أن روح بن عبادة ثقة، فقد وثقه جمع من الأئمة، وإن أخطأ في بعض الأحاديث، فهذا لا يضره؛ لكثرة ما روى، وقد ذكر الذهبي أن ابن مهدي تكلم في روح بسبب وهمـه في بعض الأحاديث، فعقب على ذلك بقوله: " وهذا تعنت، وقلة إنصاف في حق حافظ قـد روى ألـوفا كثيرة من الحديث، فوهم في إسناد؛ فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمـه لاغتفـر له ذلك أسوة بنظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة روح في الحفظ والإتقان؛ كرتبة يحيى القطان، بل ما هو بدون عبد الرزاق ولا أبي النضر[١٤٤٨].

ويقـوي أمـره كثـرة حديثه في الصحيحين، وكتب الصحاح الأخرى، فقد روى له الـبخاري: ثمانـية وثلاثين حديثاً في الأصول، وحديثين في المتابعات[١٤٤٩]، وروى له مسلم واحد وسبعين حديثاً ما بين أصل ومتابع[١٤٥٠].

وخلاصة القول: أن روح بن عبادة ثقة مشهور، احتج به الأئمة، وأجاب العلماء على من تكلموا فيه، وإن وجد بعض الوهم في حديثه، فهو قليل، ولا يضره، فلا أحد يسلم منه.

ولم أجد من شارك النّسائي في تضعيفه، كما أنني لم أجد من رد على النّسائي كذلك، ومهمـا يكن الأمر فلا يمكن ترجيح قول النّسائي على أقوال جمع من الأئمة النقاد المحققين، وبخاصة أن قول النّسائي جاء مجملاً، ولم يبرز حجته في تضعيف روح.

(١٤٤٤) ينظر: مقدمة فتح الباري(١/٤٠٢).

(١٤٤٥) ينظر: وتهذيب التهذيب(٣/٢٥٣).

(١٤٤٦) ينظر: سير أعلام النبلاء(٩/٤٠٥).

(١٤٤٧)ميزان الاعتدال(٣/٨٧).

(١٤٤٨) ينظر: سير أعلام النبلاء(٩/٤٠٦).

(١٤٤٩)ينظر على سبيل المثال لا الحصر: صحيح البخاري، الأحاديث أرقام (٤٧و٢٦٤و٤٦١و٥٧٦و١١١٥و ١١٣٤ و١٢٢١و١٨١٨و٢٧٧٠و٣٠٦٥و٣٣٠٤و٣٩٠٢و٣٩٠٣و٣٩١٥و٣٩٧٦و٤١١١و٤٣٥٠و٤٥٠٥).

(١٤٥٠) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: صحيح مسلم الأحاديث أرقام(١٩١و٢٠١و٢٦٣و٣٤٠و ٤٠٧و٦٦٤و ٧١٠و٨٤٨و١٠٨٠و١١٥٨و١١٨٣و١٢٣٨و١٣١٠و١٣٥١) وغيرها.

٩. زيد العَمّي[١٤٥١]: قال أبو عبد الرحمن: "زيد العمي ليس بالقوي" [١٤٥٢].

ونقل جماعة من العلماء عن النَّسائي أنه قال عنه في موضع آخر:"ضعيف"[١٤٥٣].

قلت: تباينت أقوال العلماء في زيد العمي، فعدّله بعضهم، وجرّحه آخرون، فقد وثقه الحسن بن سفيان النسوي[١٤٥٤]، وقال ابن معين[١٤٥٥]، وأحمد[١٤٥٦]، والبزار[١٤٥٧]، والدارقطني[١٤٥٨]: "صالح"، زاد أحمد: "وهو فوق يزيد الرقاشي، وفضل بن عيسى"، وقال الجوزجاني: "متماسك"[١٤٥٩]، وذكره ابن شاهين في الثقات [١٤٦٠]، وقال الذهبي: "مقارب الحال"، وفي موضع آخر قال: "فيه ضعف" [١٤٦١]، وقال ابن معين في رواية أخرى عنه[١٤٦٢]، وابن المديني [١٤٦٣]، والنَّسائي[١٤٦٤]، وابن سعد[١٤٦٥]، وابن عدي[١٤٦٦]، وأبو حاتم، وأبو زرعة[١٤٦٧]، والعجلي[١٤٦٨]، وابن حجر [١٤٦٩]: "ضعيف"، زاد ابن معين، وأبو حاتم: يكتب حديثه، وزاد أبو زرعة: "ليس بقوي، واهي الحديث"، وزاد العجلي: ليس بشيء، وقال ابن

(١٤٥١)هو: زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري قاضي هراة وهو مولى زياد بن أبيه.(تهذيب التهذيب(٣/ ٣٥٢). قال محمد بن عبد الله بن إبراهيم الهروي قال سمعت أبي يقول: قال علي بن مصعب سمي زيد العمي لأنه كلما سئل عن شيء قال حتى أسأل عمي. (الجرح والتعديل٣/٥٦٠).

(١٤٥٢)السنن الكبرى٣/١٩٩ ح رقم(٥٠٤١).

(١٤٥٣)منهم: ابن عدي، وابن الجوزي، والمزي، والذهبي. ينظر: الكامل(٣/١٩٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٣٠٥)، وتهذيب الكمال(١٠/٥٨)، وميزان الاعتدال(٣/١٥١).

(١٤٥٤) ينظر: تهذيب التهذيب(٣/٣٥٢).

(١٤٥٥) ينظر: تهذيب الكمال(١٠/٥٨)، وميزان الاعتدال(٣/١٥١).

(١٤٥٦) ينظر: بحر الدم(١/١٦٤)، تاريخ أسماء الثقات(١/٩١)، وتهذيب الكمال(١٠/٥٨).

(١٤٥٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٣/٣٥٢).

(١٤٥٨) تهذيب الكمال(١٠/٥٨).

(١٤٥٩) أحوال الرجال(١/١٩٧).

(١٤٦٠) ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٩١).

(١٤٦١)ينظر: المغني في الضعفاء(١/٢٤٦)، والكاشف(١/٤١٦).

(١٤٦٢) ينظر: ميزان الاعتدال(٣/١٥١).

(١٤٦٣) ينظر: سؤالات ابن شيبة لعلي ابن المديني(١/٥٤)، وتهذيب التهذيب(٣/٣٥٢).

(١٤٦٤)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/٣٠٥).

(١٤٦٥) الطبقات الكبرى(٧/٢٤٠).

(١٤٦٦)الكامل(٣/١٩٩و٢٠٠).

(١٤٦٧)ينظر: الجرح والتعديل(٣/٥٦٠).

(١٤٦٨)ينظر: معرفة الثقات(١/٣٧٧).

(١٤٦٩) تقريب التهذيب(١/٢٢٣).

معـــين في رواية ثالثة: " "لا شيء، وفي موضع آخر قال: ليس بشيء [١٤٧٠]وقال أبو داود: ليس بذاك[١٤٧١]، وفي رواية أخرى قال: ما سمعت إلا خيرا[١٤٧٢]، وقال أبو حاتم: "كان شعبة لا يحمــد حفظه[١٤٧٣]، وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه، ومن يروي عنه ضعفاء، هو وهم على أن شعبة قد روى عنه، ولعله لم يرو عن أضعف منه[١٤٧٤]، وقال ابن حبان: "يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها حتى سبق إلى القلب أنه المتعمد لها، ...وهو عندي لا يجوز الاحــتجاج بخبره، ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار"[١٤٧٥]، وقال سبط العجمي: مختلف في توثيقه والأكثر على تضعيفه وقد ذكر ابن الجوزي في موضوعاته حديثا في سنده زيد العمي [١٤٧٦].

قلــت: هو ضعيف، وإن كان ضعفه ليس شديداً، إذ صحح له الترمذي حديثاً واحداً، وحســـن ثلاثة أحاديث[١٤٧٧]، فبعض أحاديثه يمكن أن تعتضد بغيرها، وقول ابن حبان، وسبط العجمـــي: إنـــه يروي الموضوعات؛ فلم يذكر ابن الجوزي سوى حديث واحد في سنده زيد العمي، ولعل الحمل فيه ليس عليه.

وقول النَّسائي: "ليس بالقوي" لم يتابعه عليه أحد، ولم ينقله عنه سوى الزيلعي[١٤٧٨].

أما قوله الثاني: "ضعيف"، فقد وافق فيه المتقدمين، ونقله عنه المتأخرون.

١٠. ســـالم بـــن نـــوح[١٤٧٩]: قال النَّسائي في السنن: "سالم بن نوح ليس بالقوي"، ومحمد ابن الزبرقان أحب إلينا منه" [١٤٨٠]، وقال في الضعفاء: "ليس بالقوي"[١٤٨١].

(١٤٧٠)ينظر: من كلام أبي زكريا في الرجال(٤٠/١)، وتاريخ ابن معين برواية الدوري(٢١٧/٤)والكامل (١٩٨/٣)، والجرح والتعديل(٥٦٠/٣)، تهذيب الكمال(٥٨/١٠)، وميزان الاعتدال(١٥١/٣).

(١٤٧١)ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود(٢٨٦/١)، وتهذيب الكمال(٥٨/١٠).

(١٤٧٢)ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود(٢٦٦/١)، وتهذيب الكمال(٥٨/١٠).

(١٤٧٣)ينظر: الجرح والتعديل(٥٦٠/٣).

(١٤٧٤)الكامــل(٢٠١/٣).قلــت: قــد روى عن مجموعة من الثقات، مثل: شعبة، وسفيان الثوري، ومسعر بن كدام، وعمرو ابن عبد الله بن وهب، وعمارة بن أبي حفصة، ويوسف بن صهيب، ومطرف بن طريف، وإسرائيل بن يونس، وموسى بن عبيد الجهني، وعبد العزيز بن مسلم، وغيرهم.

(١٤٧٥) المجروحين(٣٠٩/١).

(١٤٧٦) ينظر: الكشف الحثيث(١٢٢/١).

(١٤٧٧)صحح الحديث رقم(٢١٢)، وحسن الأحاديث أرقام(١٤٤٢و٢٢٣٢و٣٥٩٤).

(١٤٧٨) نصب الراية(٢٨٩/٣).

(١٤٧٩) ابن أبي عطاء البصري أبو سعيد العطار مات بعد المائتين. (تقريب التهذيب٢٢٧/١).

(١٤٨٠)الســـنن الكبـــرى١٢/٤ح رقم(٦٠٨٤). ولعل سبب المقارنة بمحمد بن الزبرقان، أنه لا يحتج بحديثه إذا انفرد، فكيف بهذا ؟ ومحمد بن الزبرقان: صدوق ربما أخطأ ، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: "صالح الحديث صدوق". (الجرح والتعديل٢٦٠/٧). وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. (التقريب٤٧٨/١).

(١٤٨١) الضعفاء والمتروكين للنسائي(٤٦/١).

قلــت: وثقــه أبو زرعة[١٤٨٢]، والساجي[١٤٨٣]، وابن قانع، زاد أبو زرعة، والساجي فقالا: "صدوق ثقة"[١٤٨٤]، وزاد أبو زرعة فقال: "لا بأس به، صدوق ثقة"[١٤٨٥]، وقال ابـــن معين:"ليس بحديثه بأس[١٤٨٦]، وفي رواية أخرى قال: "ليس بشيء"[١٤٨٧]، وقال أحمد لا بأس به[١٤٨٨]، وفي رواية أخرى: قال:" ما بحديثه بأس كتبت عنه حديثا واحداً"[١٤٨٩]، وقال الفلاس: قلــت ليحيــى بــن سعيد القطان: قال لي سالم بن نوح: ضاع مني كتاب يونس، والجريري فوجدتهما بعد أربعين سنة أحدث بهما فقال يحيى: وما بأس بذلك[١٤٩٠]، وقال ابن شاهين:" هو إلـــى الثقة أقرب وحديثه مستقيم إن شاء الله تعالى"[١٤٩١]، وقال البخاري:" حدثنا قتيبة، ومحمد ابــن ســـلام عـــنه "[١٤٩٢]، وقال أبو حاتم: "ما أرى به بأسا قد كتبت عنه"، وقال مرة أخرى: "يكــتب حديثه ولا يحتج به"[١٤٩٣]، وقال ابن عدي: " وحدث عنه من أهل البصرة جماعة ولم يخــتلفوا فـــي الـــرواية عنه وعنده غرائب وإفرادات وأحاديثه محتملة متقاربة"[١٤٩٤]، وقال الدارقطني: "فيه شيء"[١٤٩٥]، وفي رواية أخرى قال: "ليس بالقوي"[١٤٩٦].

وذكره ابن حبان في الثقات[١٤٩٧]، والذهبي في:"من تكلم فيه وهو موثق"، وقال: "حسن الحـــديث"، وقال في موضع آخر: "صالح الحديث"، وفي موضع ثالث: "محدث صدوق"[١٤٩٨]،

(١٤٨٢)الجرح والتعديل(١٨٨/٤).

(١٤٨٣) ينظر: ، وتهذيب التهذيب(٣٨٣/٣).

(١٤٨٤) ينظر: الجرح والتعديل(١٨٨/٤)، وتهذيب التهذيب(٣٨٣/٣).

(١٤٨٥) ينظر:الجرح والتعديل(١٨٨/٤).

(١٤٨٦)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٢٤٥/٤).

(١٤٨٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣٠٩/١)، ومن تكلم فيه وهو موثق(٨٢/١)، والمغني في الضعفاء (٢٥٢/١)، وتهـــذيب الكمال(١٧٤/١٠)، وميزان الاعتدال(١٦٨/٣)، وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (٨٩/١)، وتهذيب التهذيب(٣٨٣/٣).

(١٤٨٨) المغني في الضعفاء(٢٥٢/١)، وتهذيب التهذيب(٣٨٣/٣).

(١٤٨٩) ينظــر: العلــل ومعرفة الرجال(٥٠٨/٢)، بحر الدم(١٦٧/١)، وتهذيب الكمال(١٧٤/١٠)، وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه(٨٩/١).

(١٤٩٠) ينظر: الكامل(٣٤٦/٣)، تهذيب الكمال(١٧٤/١٠)، وميزان الاعتدال(١٦٨/٣).

(١٤٩١) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه(٨٩/١).

(١٤٩٢)التاريخ الكبير(١٢٠/٤).

(١٤٩٣)الجرح والتعديل(١٨٨/٤).

(١٤٩٤) الكامل(٣٤٨/٣).

(١٤٩٥)ينظر: الكامل(٣٤٦/٣)، ومن تكلم فيه وهو موثق(٨٢/١).

(١٤٩٦)سنن الدارقطني١/٣٣٠، كتاب الصلاة، باب ذكر قوله ﷺ:" من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" برقم (١٦).

(١٤٩٧) الثقات(٤١١/٦).

(١٤٩٨) ينظر:. من تكلم فيه وهو موثق(٨٢/١)، والمغني في الضعفاء(٢٥٢/١)، وسير أعلام النبلاء(٣٢٥/٩).

وقـــال ابــن حجــر: صدوق له أوهام[1499]، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: "بل صدوق حسن الحديث"، ثم نقلا بعض أقوال العلماء فيه، وختما بقولهما:" أخرج له مسلم في الصحيح[1500].

قلــت: هو صدوق حسن الحديث كما قال صاحبا التحرير، فقد وثقه جمع من العلماء، وتكلم فيه بعضهم، والأكثر على توثيقه، بل إن بعض الذين تكلموا فيه، كان لهم قولاً آخر في توثــيقه، وهذا الخلاف، يمكن أن يفسر لصالحه، فقد قال ابن شاهين: "وهذا الخلاف في سالم عن أحمد، ويحيى؛ يوجب تعديله؛ لأن أحمد، ويحيى في أحد قوليهما قد قوياه، وهو إلى الثقة أقرب وحديثه مستقيم"[1501]، يضاف إلى ذلك أن إخراج مسلم[1502]، وأصحاب الصحاح[1503]، لحديثه يقوي أمره، ويحسن حديثه.

أمــا قــول النَّســائي في السنن: "ليس بالقوي" فقد تابعه عليه الدار قطني في أحد قولــيه[1504] ونقلـــه عنه: ابن عدي[1505]، وابن الجوزي[1506]، والمزي[1507]، والذهبي[1508]، وابن حجر[1509]، وغيرهم، وأما قوله الثاني في الضعفاء: "ضعيف"، فلم يتابعه عليه أحد، ولم ينقله عنه سوى ابن الجوزي[1510].

١١. ســماك: قال أبو عبد الرحمن وهذا حديث منكر غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم لا نعلم أن أحدا تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب وسماك ليس بالقوي[1511].

وقد تكلمت عليه بالتفصيل في مطلب التلقين بما يغني عن إعادته هنا[1512].

(١٤٩٩) تقريب التهذيب(٢٢٧/١).

(١٥٠٠) تحرير تقريب التهذيب(٨/٢).

(١٥٠١) ينظر:. تهذيب التهذيب(٣٨٣/٣).

(١٥٠٢) ينظــر: صــحيح مســلم، الأحاديث(٢٠٥٧و٢٩٢٦و٢٩٢٧) فقد أخرج له في الأصول، واستشهد به في سبع روايات أخرى في المتابعات.

(١٥٠٣) ينظر: صحيح ابن خزيمة(٢/٢٥و٢٣٠و٢٣١و٢٦٦و٣١٠و٣/١٠٠و٢١٥)، وصحيح ابن حبان(٦/٢٦٩و١٠/ ١٩١)، والمستخرج على صحيح مسلم(١٣٥٣و٢/٢٦٥و٣/١٩٦)، والأحاديث المختارة(٨/٧٤و٧٥)، وغيرها.

(١٥٠٤)سنن الدارقطني١/٣٣٠، كتاب الصلاة، باب ذكر قوله ﷺ:" من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" برقم (١٦).

(١٥٠٥)الكامل(٣٤٦/٣). ينظر: تهذيب التهذيب(١٦٤/٥).

(١٥٠٦)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣٠٩/١).

(١٥٠٧) ينظر: تهذيب الكمال(١٧٤/١٠).

(١٥٠٨) ميزان الاعتدال(١٦٨/٣).

(١٥٠٩) ينظر:. تهذيب التهذيب(٣٨٣/٣).

(١٥١٠)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣٠٩/١).

(١٥١١) السنن الكبرى٣/٢٣١ ح رقم(٥١٨٧).

(١٥١٢) ينظر (ص٢٢٥-٢٢٦)

١٢. **عبد الله بن حسين القاضي:** قال أبو عبد الرحمن: **أبو جرير**[١٥١٣]، واسمه عبد الله ابن حسين؛ قاضي سجستان: "ليس بالقوي"[١٥١٤]. وقال في الضعفاء:" ضعيف"[١٥١٥].

ونقــل ابن عدي، وابن الجوزي، والمزي، والذهبي قوله في الضعفاء: "ضعيف"، ولم يــنقلوا قــوله في السنن: "ليس بالقوي"[١٥١٦]، ونقل ابن حجر قوله: " ليس بالقوي" ونسبه إلى كتاب الكنى، ولم ينسبه للسنن[١٥١٧].

قلــت: وثقه ابن معين[١٥١٨]، وأبو زرعة [١٥١٩]، وقال أبو حاتم: " حسن الحديث ليس بمنكــر الحــديث يكــتب حديــثه"[١٥٢٠]. وذكره ابن حبان الثقات[١٥٢١]، وفي مشاهير علماء الأمصار[١٥٢٢]، وقال عنه في الثقات: "صدوق"، وقال احمد بن حنبل: "حديثه منكر"، وذكر أن يحيى بن سعيد كان يحمل عليه[١٥٢٣].

وقــال يحيى بن معين في رواية أخرى: "ضعيف"[١٥٢٤]، وقال أبو داود: "حديثه ليس بشيء"[١٥٢٥]، وقال سعيد بن أبي مريم ليس في الحديث بشيء[١٥٢٦]، وقال ابن عدي:" وعامة مــا يرويه لا يتابعه أحد عليه"[١٥٢٧]، وقال الدارقطني يعتبر به[١٥٢٨]، وقال الآجري، عن أبي

(١٥١٣)هكذا في الأصل، وهو خطأ، والصواب(حريز)-بالحاء المفتوحة والراء المكسورة والياء والزاي- هكذا ذكرته جمــيع المصادر التي ترجمت له، وكذلك هو في الطبعة الجديدة من السنن، وأشار المحقق إلى أنه تحرف في التحفة إلى جرير. ينظر: السنن الكبرى بتحقيق: حسن شلبي وإشراف: شعيب الأرناؤط(٢٢٨/٣)ح رقم(٢٨٤١)،وينظر هامش(٥).

(١٥١٤) السنن الكبرى١٥٥/٢ح رقم (٢٨٢٨).

(١٥١٥) الضعفاء والمتروكين(٦١/١).

(١٥١٦) ينظــر: الكامل (١٥٩/٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٩/٢)، وتهذيب الكمال(٤٢٢/١٤)، وميزان الاعتدال(٨١/٤)، و تهذيب التهذيب(١٦٤/٥).

(١٥١٧)ينظر: تهذيب التهذيب(١٦٤/٥).

(١٥١٨)الجرح والتعديل(٣٤/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٩/٢)، وميزان الاعتدال(٨١/٤).

(١٥١٩)الجرح والتعديل(٣٤/٥).

(١٥٢٠) ينظر: الجرح والتعديل(٣٤/٥).

(١٥٢١) (٢٥/٧).

(١٥٢٢) (١٩٨/١).

(١٥٢٣) ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٤٨٥/١و٣٧٢/٢)، والكامل (١٥٨/٤)، وبحر الدم(٢٣٢/١)، والجرح والتعديل(٣٤/٥)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٢٤٠/٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٩/٢)، وميزان الاعتدال(٤/ ٨١)، وتهذيب التهذيب(١٦٤/٥).

(١٥٢٤)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٤١٦/٣).

(١٥٢٥) ينظر: الكامل (١٥٨/٤)، والمغني في الضعفاء(٣٣٥/١)، وتهذيب التهذيب(١٦٤/٥).

(١٥٢٦) ينظر: الكامل (١٥٨/٤)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٩/٢).

(١٥٢٧) الكامل (١٦٠/٤).

(١٥٢٨)ينظر: تهذيب التهذيب(١٦٤/٥).

داود: ثـــنا الحسن بن علي، ثنا أبو سلمة، ثنا هشام السجستاني قال: قال لي أبو حريز: تؤمن بالرجعة؟[١٥٢٩]، قلت: لا، قال: هي في اثنتين وسبعين آية من كتاب الله تعالى[١٥٣٠].

قـــال الذهبي مختلف فيه، وقد وثق، وجاء عنه أنه يؤمن بالرجعة- رجعة علي- فالله أعلـــم، وقـــال في الميزان: "فيه شيء"، وقيل كان يؤمن بالرجعة ولم يصح [١٥٣١]، وقال ابن حجر: صدوق يخطيء[١٥٣٢]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ضعيف يعتبر به"، ثم ذكرا أقوال العلماء فيه[١٥٣٣].

قلـــت: هـــو صـــدوق يخطيء -كما قال الحافظ ابن حجر-، فقد وثقه أبو حاتم وابن معين، وحسَّن حديثه أبو حاتم، ونفى أن يكون منكر الحديث، وهؤلاء من المتشددين، كما روى له البخاري حديثين تعليقاً[١٥٣٤].

أما قول أحمد: منكر الحديث، فقد سبق القول أكثر من مرة أن أحمد والنّسائي يطلقان المنكر على مجرد التفرد، وأبو حريز له أفراد لم يتابع عليها كما قال ابن عدي.

أما مسألة الرجعة، فلم يثبت أنه يؤمن بالرجعة، ولم يشر إلى رجعة علي لا من قريب ولا من بعيد، ولعل الكلام الذي قاله يقصد به نزول عيسى-عليه السلام- في آخر الزمان.

أما قول النّسائي في السنن: "ليس بالقوي" لم يتابع عليه، ولم ينقله عنه أحد سوى ابن حجـــر، ولم يعزه للسنن، بل عزاه للكنى، وأغلب المصادر نقلت قوله:"ضعيف" الذي قاله في الضعفاء والمتروكين[١٥٣٥].

١٣. **عبد الأعلى بن عامر** [١٥٣٦]: قال النسائي: عبد الأعلى: ليس بذلك القوي[١٥٣٧].

وفـــي الضعفاء قال مثل ذلك[١٥٣٨]، ونقل ابن حجر قول النّسائي:"ليس بالقوي"، وزاد عليه:"يكتب حديثه"[١٥٣٩].

(١٥٢٩)بعـــض فرق الشيعة الذين يدعون أن علي بن أبي طالب رُفِع الى السماء كما رفع عيسى وسينزل كما ينزل عيسى-عليه السلام- ويطلق عليهم: "أصحاب الرجعة". ينظر: (معارج القبول٣/١١٨٠).

(١٥٣٠)تهذيب التهذيب(١٦٤/٥)، وينظر: ميزان الاعتدال(٨٢/٤).

(١٥٣١) ينظر: الكاشف(٥٤٥/١)، وميزان الاعتدال(٨٢/٤).

(١٥٣٢) تقريب التهذيب(٣٠٠/١).

(١٥٣٣) تحرير تقريب التهذيب(٢٠٢/٢).

(١٥٣٤) ينظر: صحيح البخاري(١-٣٣٥/٤) ح رقم(١٩٥٣)، و(١-٤٥٨/٤) ح رقم(٢٦٥٠).

(١٥٣٥) ينظر: الكامل (١٥٨/٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١١٩/٢)، وميزان الاعتدال(٨١/٤).

(١٥٣٦)صرح باسمه قبل حديثين، فقال هو الثعالبي. وهو: عبد الأعلى بن عامر الثعلبي.

(١٥٣٧)السنن الكبرى٣٠٤/٤ ح رقم(٧٢٦٩).وهوعبد الأعلى بن عامر الثعالبي. انظر: السنن الكبرى ح رقم(٧٢٦٧).

(١٥٣٨)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٦٩/١).

(١٥٣٩) ينظر: تهذيب التهذيب(٨٦/٦).

وثقـــه يحيـــى بن معين[١٥٤٠]، ويعقوب بن سفيان[١٥٤١]، وزاد يعقوب فقال: في حديثه لين، وفي رواية أخرى قال: يُضعف"[١٥٤٢]، وسئل سفيان الثوري عن أحاديث عبد الأعلى عن عامر فضعفها[١٥٤٣]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "سألت سفيان عن حديث عبد الأعلى فقال: كنا نرى أنها من كتاب ابن الحنفية، ولم يسمع منه شيئا"[١٥٤٤].

وقـــال يحيى بن سعيد: "يعرف وينكر"، وقال يحيى بن معين في رواية أخرى: "ليس بـــذاك القـــوى"[١٥٤٥]، وفـــي رواية ثالثة: "تعرف وتنكر"[١٥٤٦]، وفي رواية رابعة قال:" ليس بـــثقة"[١٥٤٧]، وقال أحمد[١٥٤٨]، وأبو زرعة[١٥٤٩]: "ضعيف الحديث" زاد أبو زرعة: ربما رفع الحديث وربما وقفه[١٥٥٠]، وقال أحمد في رواية أخرى: "منكر الحديث"[١٥٥١].

وقـــال أبو حاتم: "ليس بقوي"، وسئل أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي عن روايات عـــبد الأعلـــى عن ابن الحنفية عن علي ﷺ فقالا:" شبه الريح"[١٥٥٢] وقال ابن عدي:" قد حدث عنه الثقات ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء لا يتابع علـــيها "[١٥٥٣]، وقال أبو علي الكرابيسي: "كان من أوهى الناس"[١٥٥٤]، وقال ابن حبان:" كان ممـــن يخطـــيء ويقلـــب فكثر ذلك في قلة روايته فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد على أن الـــثوري كان شديد الحمل عليه"[١٥٥٥]، وقال يعقوب بن سفيان: "يضعف، يقولون: "إن روايته عن ابن الحنفية إنما هي صحيفة، وقال في موضع آخر: "في حديثه لين، وهو ثقة"[١٥٥٦].

(١٥٤٠)ينظر: الكامل(٥/٣١٦)، والضعفاء والمتروكين(٢/٨١).

(١٥٤١) ينظر: تهذيب التهذيب(٦/٨٦).

(١٥٤٢) ينظر: تهذيب التهذيب(٦/٨٦).

(١٥٤٣) ينظر: التاريخ الكبير(٦/٧١).

(١٥٤٤) ينظر: الجرح والتعديل(٦/٢٥).

(١٥٤٥) ينظر: الجرح والتعديل(٦/٢٥)، وتهذيب التهذيب(٦/٨٦).

(١٥٤٦)ينظر: الكامل(٥/٣١٦)، وضعفاء العقيلي(٣/٥٧)، والضعفاء والمتروكين(٢/٨١).

(١٥٤٧)ينظر: المجروحين(٢/١٥٦).

(١٥٤٨) ينظـــر: بحـــر الدم (١/٣٥٣)، والكامل(٥/٣١٦)، والجرح والتعديل(٦/٢٥)، والضعفاء والمتروكين(٢/٨١)، والمغني في الضعفاء(١/٣٦٤)، وتهذيب التهذيب(٦/٨٦).

(١٥٤٩)الجرح والتعديل(٦/٢٥)،والضعفاء والمتروكين(٢/٨١)، والمغني (١/٣٦٤)،وتهذيب التهذيب (٦/٨٦).

(١٥٥٠) ينظر: الجرح والتعديل(٦/٢٥).

(١٥٥١)ينظر: الكامل(٥/٣١٦).

(١٥٥٢) ينظر: الجرح والتعديل(٦/٢٥)، وضعفاء العقيلي(٣/٥٧)،.

(١٥٥٣)الكامل(٥/٣١٦).

(١٥٥٤) ينظر: تهذيب التهذيب(٦/٨٦).

(١٥٥٥)المجروحين(٢/١٥٥).

(١٥٥٦) ينظر: تهذيب التهذيب(٦/٨٦).

وقال ابن سعد: "كان ضعيفا في الحديث، وقال الدارقطني: "يعتبر به، وقال في العلل: "ليس بالقوي عندهم"[1557]، وقال الذهبي: "لين ضعفه أحمد "[1558]، وقال الساجي،وابن حجر، والمباركفوري[1559]: "صدوق يهم"، وتعقب صاحبا التحرير قول ابن حجر، فقالا:" بل ضعيف"، وذكرا أقوال العلماء فيه[1560].

قلت: هو ضعيف في حديثه عن سعيد بن جبير، وابن الحنفية، وأبي عبد الرحمن السلمي، وفي غيرهم: "لا بأس به"، فكل الذين جرّحوه نقموا عليه روايته عن ابن الحنفية، ورفيقيه، أما في غيرهم، فلم يتكلم عليه أحد، وقد صحح الترمذي بعض حديثه من غير طريق ابن الحنفية[1561]، وحَسَّن بعضه[1562].

وقول النسائي:"ليس بالقوي" سبقه إليه أبو حاتم[1563]، ونقله الخلف عنهما.

١٤. **عبد الكريم المعلم**[1564]: قال أبو عبد الرحمن: ليس بذلك القوي [1565].وقال في الضعفاء والمتروكين: "متروك الحديث" [1566].

قلت: مجمع على ضعفه، فقد ضعفه ابن عيينة، وابن معين[1567]،وابن عدي، وأحمد[1568]، والترمذي[1569]،والبيهقي[1570]، وابن عبد البر،[1571]والهيثمي[1572]، زاد ابن عبد البر فقال: "لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه إلا أنَّ منهم من يقبله "[1573]، وقال

(١٥٥٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٨٦/٦).

(١٥٥٨) الكاشف(٦١١/١).

(١٥٥٩) ينظر: تهذيب التهذيب(٨٦/٦)، وينظر: تقريب التهذيب(٣٣١/١).

(١٥٦٠) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢٩١/٢-٢٩٢).

(١٥٦١) ينظر: الأحاديث(٢٩٥٠) قال عنه: "حسن صحيح"، و(٣٢٩٥و٣٧٥٩)قال عنهما:"حسن صحيح غريب".

(١٥٦٢) ينظر: الأحاديث(٨١٤ و١٠٤٥و١٣٢٤و٣٠٥٥) قال: "حسن غريب"، و(٢٢٨١و ٢٩٥١) قال:"حسن".

(١٥٦٣) ينظر: الجرح والتعديل(٢٥/٦)، وتهذيب التهذيب (٨٦/٦).

(١٥٦٤)هو: عبد الكريم بن أبي المخارق- بضم الميم وبالخاء المعجمة- أبو أمية المعلم البصري نزيل مكة واسم أبيه قيس وقيل طارق مات سنة سبع وعشرين ومائة. ينظر: (التاريخ الكبير٨٩/٦)، وتقريب التهذيب٣٦١/١).

(١٥٦٥)السنن الكبرى٢٧٠/٣ ح رقم(٥٣٤٠)، و٣٧٠/٣ح رقم(٥٦٥٩).

(١٥٦٦) (٧٢/١)، ونقله عنه الذهبي. (ميزان الاعتدال٣٨٨/٤).

(١٥٦٧) ينظر: الكامل(٣٣٩/٥و٣٤٠)، وضعفاء العقيلي(٦٣/٣).

(١٥٦٨) ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٤٠١/١و٤١٢)، والكامل(٣٣٩/٥).

(١٥٦٩) ينظر:جامع الترمذي(١٨/١)كتاب الطهارة، باب النهي عن البول قائماً، حديث برقم(١٢)

(١٥٧٠) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي١٠٢/١جماع أبواب الاستطابة، باب البول قاعداً حديث رقم(٤٩٦).

(١٥٧١) ينظر: التمهيد(٦٥/٢٠).

(١٥٧٢) ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد(١٢٣/١)باب فضل العالم والمتعلم، و(٢٠٥/١) وينظر كذلك: (٢٣٦/١و٣٣/٢و١٠٩/٢و١٤٩/٢و١٢٨/٣و٢٣١/٢و٤١/٤و١٧٧/٤).

(١٥٧٣) ينظر: التمهيد(٦٥/٢٠).

الترمذي: " تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه"[١٥٧٤]، وقال المناوي: "واهٍ"[١٥٧٥]، وقال أيوب، وابن معين، وأحمد:"ليس بشيء"[١٥٧٦]، زاد أحمد:" شبه المتروك كان يدعو إلى الإرجاء، قد ضربت على حديثه"، وفي رواية أخرى عن أيوب قال: "والله إنه لغير ثقة"[١٥٧٧]، وقال الدارقطني، وابن رجب[١٥٧٨]، وابن عبد البر: "متروك"[١٥٧٩]، وقال ابن عدي: الضعف بيّن على كل ما يرويه[١٥٨٠]، وقال ابن حبان: " كان فقيها يقول بالإرجاء وكان كثير الوهم فاحش الخطأ فيما يروي فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره"[١٥٨١]، وضعفه من المتأخرين: الذهبي[١٥٨٢]، وابن حجر[١٥٨٣]، والمباركفوري[١٥٨٤] ،وقال الذهبي: "ضعيف الحديث مؤدب، وكان يرى الإرجاء، مع تعبد وخشوع" ، وقال في الكاشف والمقتنى:"لين"، وفي المغني:" ضعيف، تركه بعضهم"، وقال في التذكرة: "ليس بقوي في الحديث"[١٥٨٥].

قلت: هو ضعيف، مجمع على ضعفه، ومتهم بالإرجاء، بل إن بعضهم قال عنه: متروك[١٥٨٦]، وبعضهم قال: "متهم بكذب"[١٥٨٧].

إلا أن بعضهم ذهب إلى أن ضعفه محتمل؛ بسبب رواية مالك له، وقول البخاري عنه:"مقارب الحديث"[١٥٨٨]، وروايته له تعليقاً، وذِكر مسلم له في المقدمة، فقال الذهبي: "قد أخرج له البخاري تعليقا،

(١٥٧٤) ينظر: جامع الترمذي٤/٢٧٦وقال ذلك بعد حديث رقم(١٨٣٥)

(١٥٧٥) ينظر: فيض القدير(٤/٥١٤).

(١٥٧٦) ينظر: التاريخ لابن معين برواية الدارمي(١/١٨٦)، وميزان الاعتدال(٤/٣٨٨).

(١٥٧٧) ينظر: الكامل(٥/٣٣٨-٣٣٩)، وميزان الاعتدال(٤/٣٨٨).

(١٥٧٨) شرح علل الترمذي، بتحقيق: د.همام سعيد(١/١٥٤).

(١٥٧٩)ينظر: سير أعلام النبلاء(٦/٨٣)، وميزان الاعتدال(٤/٣٨٨)، نصب الراية(١/٢٤)، وتلخيص الحبير(١/١٥٢)

(١٥٨٠) ينظر: الكامل(٥/٣٤٠).

(١٥٨١)المجروحين(٢/١٤٤).

(١٥٨٢) ينظر: سير أعلام النبلاء(٦/٨٣).

(١٥٨٣) ينظر: تقريب التهذيب(١/٣٦١)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية(٢/٢٥٥).

(١٥٨٤)ينظر: تحفة الأحوذي(١/١٠٥) شرح حديث رقم(٢٣).

(١٥٨٥)ينظر: سير أعلام النبلاء(٦/٨٣)، والكاشف(١/٦٦١)، والمغني في الضعفاء(٢/٤٠٢)،تذكرة الحفاظ(١/١٤٠).

(١٥٨٦) كالدارقطني، وابن عبد البر، وابن رجب. ينظر: سير أعلام النبلاء(٦/٨٣)، وميزان الاعتدال(٤/٣٨٨)، نصب الراية(١/٢٤)، وتلخيص الحبير(١/١٥٢) شرح علل الترمذي(١/١٥٤).

(١٥٨٧)قال شيخنا الدكتور همام سعيد: "قد أخذ عليه الجماهير-أي على مالك بن أنس-روايته عن عبد الكريم أبي أمية، وهو متهم بالكذب". شرح علل الترمذي بتحقيقه(١/٩٧). قلت: ولم أجد من اتهمه بالكذب غيره، وهنالك فرق بين مصطلح: "متروك الحديث" ، ومتهم بالكذب، فالأول من المرتبة العاشرة، والثاني من الحادية عشرة، وحديث المتروك: ضعيف جداً، وحديث المتهم بكذب: "متروك". ينظر: (تقريب التهذيب١/٧٢).

(١٥٨٨)هذا القول عن البخاري ذكره ابن رجب، ولم أجده في أي من كتب البخاري(شرح علل الترمذي٢/٨٧٩).

ومسلم متابعة وهذا يدل على أنه ليس بمطــــــرح"[١٥٨٩].

وأجاب العلماء عن ذلك، واعتذر ابن عبد البر عن رواية مالك له بقوله:" اغتر مالك ببكائه في المسجد وروى عنه في الفضائل"[١٥٩٠]، ودافع الحافظ ابن حجر عن رواية البخاري، ومسلم له بقوله:" وليس لعبد الكريم أبي أمية؛ وهو ابن أبي المخارق في صحيح البخاري إلا هـذا الموضع ولم يقصد البخاري التخريج له؛ فلأجل ذلك لا يعدّونه في رجاله، وإنما وقعت عنه زيادة مقصودة لذاتها"[١٥٩١]، كما قال في موضع آخر من تهذيبه: "فيعتذر عن البخاري في ذلك بأمرين: الأول: أنه إنما أخرج له زيادة في حديث يتعلق بفضائل الأعمال، والثاني: أنه لم يقصد التخريج له، وإنما ساق الحديث المتصل وهو على شرطه، ثم أتبعه بزيادة عبد الكريم؛ لأنـــه سمعه هكذا... وأما ما جزم به المقدسي في رجال الصحيحين أن الشيخين أخرجا لعبد الكريم هذا في كتاب الحج حديثه عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن علي في جلود البدن، فهو وهـــم مـــنه، فإنه عند البخاري من رواية ابن جريج، ومن رواية الثوري، وكلاهما عن عبد الكـــريم، فصـــرح في رواية ابن جريج بأنه: "الجزري"[١٥٩٢]، ولم ينسبه في رواية الثوري، فأخـــرجه الإسماعيلي من طريق الثوري، فقال في رواية ابن علية: كلاهما عن عبد الكريم، وصرح في كل من الروايتين أنه: "الجزري"، وأخرجه من رواية أبي خيثمة زهير بن معاوية عـــن عبد الكريم، ولم ينسبه، لكن في سياقه ما يؤخذ منه أنه:" الجزري" والله أعلم، وما رقم المؤلـــف على اسمه علامة التعليق فليس بجيد؛ لأن البخاري لم يعلق له شيئا، بل هذه الكلمة الزائدة التي أشار إليها هي مسندة عنده إلى عبد الكريم، وأما مسلم فقال المؤلف: روى له في المـــتابعات، وهذا الإطلاق يقتضي أنه أخرج له عدة أحاديث، وليس كذلك، ليس له في كتابه ســـوى موضع واحد، وقد قيل: إنه ليس هو أبا أمية، وإنما هو الجزري، وقد قال الحافظ أبو محمـــد المنذري: لم يخرج له مسلم شيئا أصلاً، لا متابعة ولا غيره، وإنما أخرج لعبد الكريم الجـــزري[١٥٩٣]، وقال في التقريب: " وقد شاركَ الجزريَّ، في بعض المشايخ، فربما التبس به علــــى من لا فهم له[١٥٩٤]، وقال ابن رجب: " لانعلم مالكاً حدث عن أحد يترك حديثه إلا عن

(١٥٨٩)ميزان الاعتدال(٣٨٨/٤).

(١٥٩٠) ينظر: سير أعلام النبلاء(٨٣/٦).

(١٥٩١) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري(٥/٣) شرح حديث(١٠٦٩).

(١٥٩٢)عـــبد الكـــريم بن مالك الجزري أبو سعيد مولى بني أمية وهو الخضرمي بالخاء والضاد المعجمتين نسبة إلى قرية من اليمامة ثقة متقن، مات سنة١٢٧هـــ. تقريب التهذيب(٣٦١/١).

(١٥٩٣)تهذيب التهذيب(٣٣٦/٦).

(١٥٩٤)تقريب التهذيب(٣٦١/١).

عــبد الكــريم أبي أمية، وقال-أيضاً-:"زعم البخاري أن عبد الكريم أبا أمية مقارب الحديث، وهو عند جميع الأئمة مباعد الحديث جداً، ليس ببن حديثه وحديث الثقات قُرب البتة"[١٥٩٥].

وخلاصـــة القول: أن عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف، وقول النَّسائي:"ليس بقوي في الحديث" تابعه عليه الذهبي في التذكرة[١٥٩٦]، وقوله: "متروك" تابعه عليه الدارقطني، وابن عبد البر، وابن رجب[١٥٩٧]، وقال أحمد: شبه المتروك[١٥٩٨].

فأقواله جاءت متمشية مع أقوال السلف والخلف بالجملة، والله أعلم.

١٥. **عتبة[١٥٩٩]-بن أبي حكيم-**: قال النَّسائي: "عتبة هذا: "ليس بالقوي"[١٦٠٠].

ونقل ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، عن النَّسائي أنه قال عنه: "ضعيف"[١٦٠١].

قلت: وثقه ابن معين[١٦٠٢]، ويقوب بن سفيان[١٦٠٣]،ومروان بن محمد الطاطري[١٦٠٤]، والطبراني[١٦٠٥]، وقال أبو حاتم:"صالح لا بأس به" [١٦٠٦]، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بـــأس بـــه"[١٦٠٧]، وقـــال دحيم: "لا أعلمه إلا مستقيم الحديث"، وقال أبو زرعة الدمشقي: "محمـــود في الحديث"[١٦٠٨]، وقال الحاكم: " من أئمة أهل الشام" [١٦٠٩]، وذكره ابن شاهين في

(١٥٩٥)شرح علل الترمذي، بتحقيق: د.همام سعيد. قوله الأول في(١/١٥٤)، والثاني في (٢/٨٧٩).

(١٥٩٦) ينظر: تذكرة الحفاظ(١/١٤٠).

(١٥٩٧)ينظر: سير أعلام النبلاء(٦/٨٣)، وميزان الاعتدال(٤/٣٨٨)، نصب الراية(١/٢٤)،وتلخيص الحبير(١/١٥٢).

(١٥٩٨) ينظر: الكامل(٥/٣٣٩)، وميزان الاعتدال(٤/٣٨٨).

(١٥٩٩)النَّسائي لم ينسبه، لكنه ذكر أنه روى عن عبد الملك بن أبي بكر، وذكر المزي في ترجمة عبد الملك انه روى عـــن: عتبة بن أبي حكيم وهو: (عتبة بن أبي حكيم الهمداني أبو العباس الشامي الأُرْدُنّيّ- بضم الهمزة والدال بينهما راء ساكنة وتشديد النون- الطبراني) ، مات بعد الأربعين ومائة. ينظر: (تهذيب الكمال١٨/٢٩٠).

(١٦٠٠) السنن الكبرى٢/١٦٤ح رقم (٢٨٦٦).

(١٦٠١)الضعفاء والمتروكين(٢/١٦٦)، والمغني(٢/٤٢٢)، وميزان الاعتدال(٥/٣٧)، وتهذيب التهذيب(٧/٨٧).

(١٦٠٢) ينظـــر: تـــاريخ أسماء الثقات(١/١٨١)، وتهذيب الكمال(١٩/٣٠١)، والمغني في الضعفاء(٢/٤٢٢)، وميزان الاعتدال (٥/٣٧)، وتهذيب التهذيب(٧/٨٧).

(١٦٠٣) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٢/٤٢٩)ونسباه إلى المعرفة(٢/٤٥٦)ولم أجده في المصادر التي ترجمت لعتبة

(١٦٠٤) ينظر: تهذيب الكمال(١٩/٣٠١).

(١٦٠٥) ينظـــر: وتهذيب التهذيب(٧/٨٧)، والطاطري هو: مروان بن محمد بن حسان الدمشقي الأسدي الطاطري أبو بكـــر روى عـــن إسماعيل بن عياش وابن عيينة ومالك والليث وخلق وعنه ابنه إبراهيم وبقية وأحمد بن أبي الحـــواري والدارمـــي وآخـــرون وثقه أبو حاتم وغيره وقال أحمد كان يذهب مذهب أهل العلم مات سنة عشر ومائتين. ينظر: (طبقات الحفاظ ١/١٦١).

(١٦٠٦)ينظر: الجرح والتعديل(٦/٣٧٠).

(١٦٠٧)الكامل(٥/٣٥٧).

(١٦٠٨) ينظر: تهذيب التهذيب(٧/٨٧).

(١٦٠٩) ينظر: المستدرك على الصحيحين(١/٢٥٧).

الـــثقات (١٦١٠)، وقال ابن حبان: "يعتبر به"(١٦١١)، وقال الذهبي: "متوسط حسن الحديث(١٦١٢)، وقـــال ابـــن حجر: "صدوق يخطيء كثيراً"(١٦١٣)، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: " بل صدوق حسن الحديث"(١٦١٤).

وضـــعفه ابن معين –في رواية أخرى عنه–(١٦١٥)، وقال في رواية ثالثة: " والله الذي لا إله إلا هو إنه لمنكر الحديث"(١٦١٦)، ومحمد بن عوف الطائي(١٦١٧)، وقال الجوزجاني: "غير محمود في الحديث"(١٦١٨)، وكان أحمد بن حنبل يُلينه، وفي رواية أخرى: يوهنه (١٦١٩).

قلت: هو صدوق، حسن الحديث كما قال الذهبي، وصاحبا التحرير، فقد وثقه جمع من العلماء، وروى له البخاري في خلق أفعال العباد (١٦٢٠)، كما علق حديثاً في صحيحه في كتاب العلـــم، بـــاب العلم قبل العمل، قال: وقال ﷺ "**مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْراً يُفَقِّهه في الدينُ**". "**وإنما العلـــم بالـــتعلم**"(١٦٢١)، وقد وصله الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق، وفي سنده عتبة بن أبي حكيم(١٦٢٢)، ومعلوم أن معلقات البخاري ما كان منها بصيغة الجزم؛ فهو صحيح إلى من علق إلـــيه، وينظـــر فيمن أبرز من رجاله، فقد قال ابن الصلاح:" ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جـــزم، وحكم به علـــى من علقه ، **فقد حكم بصحته عنه**، ومثاله: قال رسول الله ﷺكذا وكذا، وقال ابن عباس كذا...وما أشبه ذلك من العبارات، فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه، فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه.(١٦٢٣).

(١٦١٠)ينظر: أحوال الرجال(١/١٧٢).

(١٦١١)الثقات (٧/٢٧١-٢٧٢).

(١٦١٢) ينظر: ميزان الاعتدال(٥/٣٧).

(١٦١٣) تقريب التهذيب(١/٣٨٠).

(١٦١٤) تحريرتقريب التهذيب(٢/٤٢٩).

(١٦١٥)ينظـــر: الجرح والتعديل(٦/٣٧٠)، والضعفاء والمتروكين(٢/١٦٦)، وتهذيب الكمال(١٩/٣٠١)، والمغني في الضعفاء(٢/٤٢٢)، وميزان الاعتدال(٥/٣٧) وتهذيب التهذيب(٧/٨٧).

(١٦١٦) ينظر: تهذيب التهذيب(٧/٨٧).

(١٦١٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٧/٨٧).

(١٦١٨) ينظر: أحوال الرجال(١/١٧٢).

(١٦١٩)ينظر: الجرح والتعديل(٦/٣٧٠)وبحر الدم(١/٢٩٠)والضعفاء والمتروكين(٢/١٦٦)وميزان الاعتدال(٥/٣٧)

(١٦٢٠)ينظـــر: البخاري: محمد بن إسماعيل، خلق أفعال العباد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض–السعودية١٩٧٨م.(١/٦٤).

(١٦٢١)ينظر: صحيح البخاري(١-٤/٣١).

(١٦٢٢)ينظر: تغليق التعليق، (٢/٧٨)، باب العلم قبل العمل.

(١٦٢٣) مقدمة ابن الصلاح(ص١٥).

وصـــحح الحاكم حديثه، فقال بعد أن روى حديثاً من طريق عتبة بن أبي حكيم: "هذا حـــديث كبير صحيح في كتاب الطهارة فإن محمد بن شعيب بن شابور، **وعتبة بن أبي حكيم** مـــن أئمة أهل الشام، والشيخان إنما أخذا مخ الروايات، ومثل هذا الحديث لا يترك، وقال في مواضـــع أخرى: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" (١٦٢٤)، كما أن الترمذي، والمقدسي حسّنا حديثه(١٦٢٥).

وقـــول النّسائي:"ليس بالقوي" تابعه عليه الدار قطني، ونقله عنه الذهبي، وابن حجر وغيرهما(١٦٢٦)، ولم يتابعوه عليه، فالنّسائي كان متشدداً في الحكم على هذا الراوي.

١٦. عـــثمان بـــن محمد الأخنسي(١٦٢٧): قال أبو عبد الرحمن: ... ليس بذاك القوي وإنما ذكرناه لئلا يخرج عثمان من الوسط، [ويُجعل] (١٦٢٨) ابن أبي ذئب عن سعيد (١٦٢٩).

قلـــت: وثقـــه ابن معين(١٦٣٠)، والبخاري(١٦٣١)، وقال ابن حبان: "يعتبر حديثه رواية المخرمـــي عـــنه (١٦٣٢)، وقـــال الذهبـــي: وثـــق، ولـــه مناكيـــر"(١٦٣٣)، وقال في الميزان: "صدوق"(١٦٣٤).

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام(١٦٣٥)، وتعقبه صاحبا التحرير فقالا: "صدوق حسن الحديث في أقل أحواله، وهو أقرب إلى التوثيق"(١٦٣٦).وقال ابن المديني:" روى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة أحاديث مناكير"(١٦٣٧).

(١٦٢٤)ينظـــر: المســـتدرك على الصحيحين(٢٥٧/١)كتاب الطهارة حديث رقم(٥٥٤)، وكذلك(٣٦٥/٢)تفسير سورة التوبة، حديث رقم(٣٢٨٨)، وكذلك(٣٥٨/٤)كتاب النذور حديث رقم(٧٩١٢).

(١٦٢٥)ينظـــر: جامـــع التـــرمذي (٢٥٧/٥)كتاب تفسير القرآن، من سورة المائدة، الحديث رقم(٣٠٥٨)، والأحاديث المختارة(٢٢٠/٦-٢٢١) حديث رقم(٢٢٣٣).

(١٦٢٦) ينظر: ميزان الاعتدال(٣٧/٥)، وتهذيب التهذيب(٨٧/٧)، وتحرير تقريب التهذيب(٤٢٩/٢).

(١٦٢٧)هو: عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي الأخنسي حجازي.التاريخ الكبير(٢٤٩/٦).

(١٦٢٨)في الأصل(وليس) وهو وهم، والصواب ما أثبته، وهو كذلك في الطبعة الجديدة(٣٩٨/٥)ح رقم(٥٨٩٣).

(١٦٢٩)السنن الكبرى٤٦٢/٣ ح رقم(٥٩٢٤).

(١٦٣٠) ينظـــر: الجرح والتعديل(١٦٦/٦)، وتهذيب الكمال(٤٨٨/١٩)، والكاشف(١٣/٢)، وميزان الاعتدال(٦٧/٥)، وتهذيب التهذيب(١٣٨/٧).

(١٦٣١) القاضـــي: أبو طالب، العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي وزميليه، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٩هـــ. (١٦١/١).

(١٦٣٢)الثقات(٢٠٣/٧).

(١٦٣٣) المغني في الضعفاء(٤٢٨/٢) .

(١٦٣٤)ينظر: ميزان الاعتدال(٦٧/٥) .

(١٦٣٥) تقريب التهذيب(٣٨٦/١).

(١٦٣٦) تحرير تقريب التهذيب(٤٤٦/٢). .

(١٦٣٧) ينظر: علل ابن المديني(٧٣/١)، والجرح والتعديل(١٦٦/٦)، وتهذيب الكمال(٤٨٩/١٩)، والكاشف(١٣/٢).

قلت: عثمان بن محمد الأخنسي: ليس به بأس في غير روايته عن سعيد بن المسيب، فقد زعم ابن المديني أن روايته عن سعيد فيها نكارة، ولم أجد من تكلم فيه غير ابن المديني، والنَّسائي، ولعل قول الذهبي" وثق" مستند إلى توثيق ابن معين والبخاري، وقوله: "له مناكير" مستند إلى قول ابن المديني، ولذلك نحتاط في تجنب روايته من هذا الطريق، مع العلم أن الأئمة فعلوا ذلك، فلم يخرجوا له عن سعيد بن المسيب شيئاً.

ولولا قول ابن المديني والنَّسائي لاستحق أن يكون في مراتب الثقات، فقد وثقه البخاري، وحسبك به، كما وثقه ابن معين قولاً واحداً، وصحح الترمذي، والحاكم أحاديثه(١٦٣٨)، بل إن الحاكم روى حديث النَّسائي من الطريق نفسه، وقال بعده: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"(١٦٣٩)، وسئل البخاري عن حديث عثمان في المحلِّل والمحلَّل له، فقال: " هو حديث حسن ... وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة" (١٦٤٠).

أما قول النَّسائي:"ليس بذاك القوي": فلم يتابعه عليه أحد، ونقله ابن الملقن(١٦٤١)، وابن حجر (١٦٤٢)، ولعله كان متشدداً في الحكم على عثمان الأخنسي، وربما نظر إلى قول ابن المديني، وحكم عليه بالجملة.

١٧. **عمران بن أبي عطاء**: قال أبو عبد الرحمن: ...وأبو حمزة عمران بن أبي عطاء: "ليس بالقوي" (١٦٤٣).

وقد وثقه ابن معين(١٦٤٤)، وابن شاهين(١٦٤٥)، وابن نمير(١٦٤٦)، وقال ابن حبان: " من متقني أهل البصرة"(١٦٤٧)، وقال أحمد:"صالح الحديث"(١٦٤٨)، وفي رواية أخرى: "لا بأس به صالح الحديث"(١٦٤٩)، وقال عبد الله بن أحمد: " ما أسند شعبة عن أبي جمرة إلا واحداً، وأبو

(١٦٣٨)ينظر: جامع الترمذي(١٧٣/٢)كتاب الصلاة، برقم(٣٤٤)، المستدرك على الصحيحين(١٠٣/٤).

(١٦٣٩)ينظر: المستدرك على الصحيحين(١٠٣/٤) كتاب الأحكام حديث رقم(٧٠١٨) .

(١٦٤٠) علل الترمذي الكبير للقاضي. (١٦١/١).

(١٦٤١)ابن الملقن: عمر بن علي الأنصاري، خلاصة البدر المنير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشيد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.(٤٢٥/٢).

(١٦٤٢) ينظر: وتهذيب التهذيب(١٣٨/٧).

(١٦٤٣)السنن الكبرى١/٦٤٩ح رقم(٢١٣٩)، والسنن الكبرى١٢٢/٢ح رقم(٢٦٧٧).

(١٦٤٤) ينظر: من كلام أبي زكريا في الرجال(٣٣/١)، وميزان الاعتدال(٢٩١/٥)، وتهذيب الكمال(٣٤٣/٢٢).

(١٦٤٥) تاريخ أسماء الثقات(١٧٧/١).

(١٦٤٦)ينظر: تهذيب التهذيب(١٢٠/٨).

(١٦٤٧) صحيح ابن حبان(٣٣/٥) بعد حديث(١٧٣٩) بتصرف.

(١٦٤٨)ينظر: بحر الدم(٣٢٧/١)، والعلل لأحمد(١٢٤/٣)، وميزان الاعتدال(٢٩١/٥)،وتهذيب الكمال(٣٤٣/٢٢).

(١٦٤٩) ينظر: تهذيب التهذيب(١٢٠/٨).

جمرة أوثق من أبي حمزة[١٦٥٠]، وقال الذهبي: "قد وثق"، وفي موضع آخر قال: "قليل الحديث صدوق، ليّنه أبو زرعة، والنّسائي"[١٦٥١]، وقال أبو زرعة: "ليّن"[١٦٥٢]، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"[١٦٥٣]، ونقل المزي، والذهبي عن أبي أحمد، والنّسائي، وأبي حاتم أنهم قالوا: "ليس بقوي"، وعن أبي داود أنه قال: "ليس بذاك هو ضعيف"[١٦٥٤]. وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام" [١٦٥٥]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "بل ضعيف يعتبر به"[١٦٥٦].

قلــت: لــيس به بأس، والمعدلون أكثر من المجرحين، ولا أرى حجة للمجرحين في جرحه، روى له البخاري في الأدب المفرد[١٦٥٧]، وفي رفع اليدين في الصلاة[١٦٥٨]، وروى له مســلم فــي صحيحه، حديث: "لا أشبع الله بطنه"[١٦٥٩]، وقد ارتضاه النقاد، وصححوه، ورواه باقي أصحاب الكتب التسعة، وروى عنه شعبة، ومعلوم أنّ شعبة لا يروي إلا عن الثقات.

أما قول النّسائي: "ليس بالقوي" فقد سبقه إليه أبو حاتم، وتابعه عليه أبو أحمد، ، ونقله عن النسائي: المزي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[١٦٦٠].

١٨. **عمــران القطان**[١٦٦١]: قال أبو عبد الرحمن: عمران القطان ليس بالقوي، وقال فــي موضــع آخر من السنن: عمران القطان: ليس بالقوي في الحديث[١٦٦٢]، وفي الضعفاء والمتروكين قال:"ضعيف"[١٦٦٣].

(١٦٥٠) ينظر: مسند أحمد(٢٤١/١). بعد حديث رقم(٢١٥٨).

(١٦٥١)ينظر: ميزان الاعتدال(٢٩١/٥)، وسير أعلام النبلاء(٣٨٧/٥-٣٨٨).

(١٦٥٢) ينظر: ميزان الاعتدال(٢٩١/٥) وتهذيب الكمال(٣٤٣/٢٢).

(١٦٥٣) الضعفاء الكبير للعقيلي(٢٩٩/٣) .

(١٦٥٤) ميزان الاعتدال(٢٩١/٥)، و تهذيب الكمال(٣٤٣/٢٢) .

(١٦٥٥) تقريب التهذيب(٤٣٠/١).

(١٦٥٦) تحرير تقريب التهذيب(١١٥/٣-١١٦). .

(١٦٥٧) ينظر: الأدب المفرد(٤٤٧/١) حديث رقم(١٣١٩) .

(١٦٥٨) ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال(٣٤٤/٢٢) .

(١٦٥٩)أخــرجه مســلم فــي كتاب البر والصلة(٢٠١٠/٤)، باب من لعنه النبيﷺأو سبه فهو له زكاة برقم(٢٦٠٤)، وأحمــد فــي المســند(٢٣٨/١و٢٤٠و٣٣٥) كلاهما من أبي حمزة عن ابن عباس به بمثله أو بنحوه، وأخرج التــرمذي في كتاب الجنائز(٢٦٥/٣) ، باب الثوب الواحد يلقى تحت الميت برقم(١٠٤٨)حديثاً آخر من طريق أبــي حمزة، ثم قال بعده: هذا حديث حسن صحيح، وقد روى شعبة، عن أبي حمزة القصاب واسمه عمران بن أبــي عطــاء، وروى عــن أبي جمرة الضبعي واسمه نصر بن عمران وكلاهما من أصحاب بن عباس "لكن المباركفوري قال: إنه أبو جمرة الضبعي، ولم يرو الترمذي لأبي حمزة شيئاً. ينظر: تحفة الأحوذي(١٢٨/٤).

(١٦٦٠) ميزان الاعتدال(٢٩١/٥)، و تهذيب الكمال(٣٤٣/٢٢)، وتهذيب التهذيب(١٢٠/٨) .

(١٦٦١)عمران بن داور-بفتح الواو بعدها راء-أبو العوام القطان البصري (تقريب التهذيب٤٢٩/١).

(١٦٦٢) السنن الكبرى٣١٥/٢ح رقم(٣٥٨٠)، وفي(٦/٣)ح رقم(٤٣٠٢).

(١٦٦٣)ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(٨٥/١).

وثقه العجلي(١٦٦٤)، وقال الساجي: "وثقه عفان"(١٦٦٥)،وقال أحمد بن حنبل: "أرجو أن يكون صالح الحديث"(١٦٦٦)، ونقل عن يحيى بن سعيد القطان أنه ذكره يوما فأحسن الثناء عليه وذكر أنه كان بينه وبينه شركة، لكنه لم يرو عنه(١٦٦٧)، وقال أبو داود: "هو من أصحاب الحسن، وما سمعت إلا خيراً، أفتى في أيام خروج إبراهيم بن عبد الله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك الدماء(١٦٦٨)، وقال ابن عدي: " يكتب حديثه"(١٦٦٩)، وقال البخاري: "صدوق يهم"(١٦٧٠)، وقال الحاكم:"مستقيم الحديث"، وقال في موضع آخر: صدوق، وقد احتج به البخاري في الجامع الصحيح"(١٦٧١)، وقال يحيى بن معين، وأبو داود-في رواية أخرى-: ضعيف الحديث(١٦٧٢)، وقال ابن معين في رواية أخرى: "ليس بالقوي"(١٦٧٣)، وفي رواية ثالثة عن ابن معين قال: "ليس بشيء"(١٦٧٤)، وقال يزيد بن زريع: "كان حروريا(١٦٧٥)، يرى السيف(*)"(١٦٧٦)، وقال الدارقطني: "كان كثير المخالفة والوهم"(١٦٧٧)، وقال ابن شاهين: "من أخص الناس بقتادة، وكانوا يقولون: "إنه يميل إليه إلا انهم لم يثبتوا عليه شيئاً"(١٦٧٨)، وذكره

(١٦٦٤) معرفة الثقات(١٨٩/٢).

(١٦٦٥)ينظر: تهذيب التهذيب(١١٦/٨).

(١٦٦٦)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٢٥/٣)، وبحر الدم(٣٢٧/١)، والكامل(٨٨/٥)، والجرح والتعديل(٢٩٧/٦)،وضعفاء العقيلي(٣٠٠/٣).

(١٦٦٧)ينظر: الكامل(٨٨/٥)، والجرح والتعديل(٢٩٧/٦)، وسير أعلام النبلاء(٢٨٠/٧)، وتهذيب التهذيب(١١٦/٨).

(١٦٦٨)ينظر: تهذيب التهذيب(١١٦/٨).

(١٦٦٩)الكامل(٨٨/٥).

(١٦٧٠)ينظر: تهذيب التهذيب(١١٦/٨).

(١٦٧١)المستدرك على الصحيحين(٥٤٤/١)ح رقم(١٤٢٧)، و(٦٦٦/١)ح رقم(١٨٠١).

(١٦٧٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٩/٣)، وسؤالات أبي عبيد الأجري لأبي داود(٣٢٥/١)، والكامل(٨٨/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٢٠/٢)، وضعفاء العقيلي(٣٠٠/٣)، وتهذيب الكمال(٣٢٩/٢٢) .

(١٦٧٣)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(١٨٥/٤)الجرح والتعديل(٢٩٧/٦)، وتهذيب الكمال(٣٢٩/٢٢).

(١٦٧٤)ينظر: الكامل(٨٨/٥)، وسير أعلام النبلاء(٢٨٠/٧)، وتهذيب الكمال(٣٢٩/٢٢)، وتهذيب التهذيب(١١٦/٨).

(١٦٧٥)الحرورية: فرقة من الخوارج نسبت إلى حروراء بالمد؛ قرية بقرب الكوفة كان أول اجتماعهم بها وتعمقوا في الدين حتى مرقوا منه. (التعاريف٢٢٧/١). وهم خمس وعشرون فرقة:الأزارقة، والصفرية، والإباضية، والنجدية، والشمراخية ، والسرية، والعزرية، والعجردية، والتغلبية. (التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي الشافعي١٧٨/١).

(*) أي يرى الخروج على الإمام إذا لم يوافق مذهبه، ويرفع السيف في وجهه، ويسعى إلى تغييره بالقوة، أو القضاء عليه. ينظر: منهاج السنة النبوية(٥٢٧/٤) .

(١٦٧٦)ينظر: ابن مندة: محمد بن إسحاق بن يحيى، الإيمان، تحقيق: علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٦هـ. (٩٨٠/٢)، وسير أعلام النبلاء(٢٨٠/٧)، وتهذيب التهذيب(١١٦/٨). .

(١٦٧٧)ينظر: تهذيب التهذيب(١١٦/٨).

(١٦٧٨) تاريخ أسماء الثقات(١٨٢/١).

ابن حبان في الثقات[1679]، وقال الذهبي:"صدوق"[1680]،وقال ابن حجر:"صدوق يهم، رمي برأي الخوارج"[1681]،وتعقبه صاحبا التحرير،فقالا:"بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد"[1682].

قلت: هو صدوق يهم، كما قال البخاري، وابن حجر وغيرهما، فقد روى له البخاري تعليقاً، ومتابعة[1683]، كما روى له أصحاب الصحاح[1684]، وصحح الترمذي، وأبو حاتم، والحاكم، حديثه [1685].

أما مسألة الخروج والحرورية، وأنه يرى السيف على أهل القبلة؛ فلم تثبت في حقه، وإن كان يرى رأي الخوارج فلم يكن داعية، فقد قال ابن معين: كان يرى رأي الخوارج، ولم يكن داعية[1686]، ودافع ابن حجر عن مسألة الحرورية بقوله: في قوله: "حرورياً" نظر، ولعله شبه بهم، وقد ذكر أبو يعلى في مسنده القصة عن أبي المنهال في ترجمة قتادة عن أنس ولفظه:" قال يزيد: كان إبراهيم يعني ابن عبد الله بن حسن لما خرج يطلب الخلافة استفتاه عن شيء، فأفتاه بفتيا قتل بها رجال مع إبراهيم"، وكان إبراهيم ومحمد خرجا على المنصور في طلب الخلافة لأن المنصور كان في زمن بني أمية بايع محمدا بالخلافة فلما زالت دولة بني أمية وولي المنصور الخلافة تطلب محمدا ففر فالح في طلبه فظهر بالمدينة وبايعه قوم وأرسل أخا إبراهيم إلى البصرة فملكها وبايعه قوم فقدر إنهما قتلا وقتل الوقوف جماعة كثيرة وليس هؤلاء من الحرورية في شيء[1687].

أما قول النسائي في السنن: "ليس بالقوي" فقد وافق فيه ابن معين.

(١٦٧٩) الثقات(٧/٢٤٣) .

(١٦٨٠) المغني في الضعفاء(٢/٤٧٨).

(١٦٨١)تقريب التهذيب(١/٤٢٩).

(١٦٨٢) تحرير تقريب التهذيب(٣/١١٣-١١٤).

(١٦٨٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة(١-٤/٨٠) باب وجوب الصلاة في الثياب برقم(٣٥١)متابعة، وفي كتاب الحج (١-٤/٢٢٧)باب قوله تعالى:(جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ...الآية)، برقم(١٩٥١) متابعة، وفي كتاب المغازي(١-٤/٧٢١) باب غزوة ذات الرقاع برقم(٤١٢٥)تعليقاً.

(١٦٨٤)ينظر على سبيل المثال لا الحصر: المنتقى لابن الجارود(١/٨٦)، باب الجمعة والإمامة، برقم(٣١٠)، وصحيح ابن خزيمة (٣/٣٣٢)، باب كثرة الملائكة في الأرض ليلة القدر، برقم(٢١٩٤)، وصحيح ابن حبان(٣/١٥١) ذكر دعاء المرء لله من أكرم الأشياء...برقم(٨٧٠)، و٣/٢٥١برقم(٩٧١)، و٨/٢٥٣برقم(٣٤٧٦)وغيرها.

(١٦٨٥)ينظر: جامع الترمذي، كتاب النذور(٤/١١١)، برقم(١٥٣٦)، وكتاب السير(٤/١٤٠برقم٢٤٥٦) وقال حديث حسن صحيح. وينظر: (علل ابن أبي حاتم٢/٤٤٢)، و(المستدرك١/٥٢٧ح رقم١٣٧٥)، وقال في موضع آخر:" لم يخرجا عن عمران القطان، وليس لهما حجة في تركه، فإنه مستقيم الحديث(المستدرك١/٥٤٤ح رقم١٤٢٧).

(١٦٨٦)ينظر:تاريخ ابن معين برواية الدوري(٤/١٤١و١٥٧)،وضعفاء العقيلي(٣/٣٠٠)، سير أعلام النبلاء(٧/٢٨٠).

(١٦٨٧)ينظر: تهذيب التهذيب(٨/١١٦).

وأما قوله الثاني في الضعفاء والمتروكين:"ضعيف" فقد وافق فيه شيخه أبا داود، وابن معين في أحد الروايات عنه. وكلا القولين نقلهما المتأخرون عنه، ولم يتابعوه عليه.

١٩. **عمـــرو بـــن أبي عمرو**(١٦٨٨):قال أبو عبد الرحمن: عمرو: ليس بالقوي(١٦٨٩)، وكـــان قد قال قبل ذلك: "عمرو بن أبي عمرو: "ليس بالقوي في الحديث، وإن كان مالك ابن أنس قد روى عنه"(١٦٩٠).

وثقه ابن معين(١٦٩١)،في رواية أخرى قال: "ليس به بأس"(١٦٩٢)،و في رواية ثالثة قال: "لـــيس بحجـــة"(١٦٩٣)، وفي رواية رابعة قال:"ليس بالقوي"(١٦٩٤)، وفي رواية خامسة قال: "لا يحتج بحديثه"(١٦٩٥).

كما وثقه العجلي (١٦٩٦)، وأبو زرعة(١٦٩٧)،زاد العجلي:" يُنكر عليه حديث البهيمة".

ووثقـــه الذهبي(١٦٩٨)،وابن حجر(١٦٩٩)، وزاد ابن حجر:"ربما وهم"، وقال الذهبي في موضع آخر: صدوق حسن الحديث، حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول، وقال-أيضاً- :حديـــثه صالح حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح"(١٧٠٠)، وتعقبه الحافظ ابن حجر، فقـــال: "وحق العبارة أن يحذف "العليا"(١٧٠١)، وعقب صاحبا التحرير على تعقيب الحافظ ابن حجر، فقالا: " بل صدوق حسن الحديث، وذكرا أقوال العلماء فيه، ثم قالا تعقيباً على قول ابن حجـــر: "تَعَقَّـــبَ قَولَ الذهبي: " حديثه صالح حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح "،

(١٦٨٨)هـــو: عمـــرو بن أبي عمرو اسمه ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي أبو عثمان المدني. (تهذيب التهذيب(٨/١١٦).

(١٦٨٩)السنن الكبرى٤/٣٢٢ ح رقم(٧٣٣٧). وهو: بن أبي عمرو. ينظرسند الحديث نفسه فقد عرف به النَّسائي.

(١٦٩٠) السنن الكبرى٢/٣٧٢ح(٣٨١٠). المعروف عن مالك أنه لا يروي إلا عن ثقة.

(١٦٩١) ينظر: الكامل(٥/١١٦)، وميزان الاعتدال(٥/٣٣٧).

(١٦٩٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٢٣٠).

(١٦٩٣)ينظر: الكامل(٥/١١٦)، والضعفاء مالمتروكين لابن الجوزي(٢/٢٣٠)، وسير أعلام النبلاء(٦/١١٩).

(١٦٩٤) الكامل(٥/١١٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٣/٢٨٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٢٣٠).

(١٦٩٥)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٣/٢٨٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٢٣٠).

(١٦٩٦)معرفة الثقات(٢/١٨١).

(١٦٩٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٨/٧٢).

(١٦٩٨) من تكلم فيه وهو موثق(١/١٤٧).

(١٦٩٩) تقريب التهذيب(١/٤٢٥).

(١٧٠٠) ينظر: ميزان الاعتدال(٥/٣٣٧).

(١٧٠١)تهذيب التهذيب(٨/٧٢).

فقـــال: وحق العبارة أن يحذف "العليا"، وهذا قول جيد، فيكون حديثه حسناً، فما باله وثقه هنا، وتعقب الذهبي هناك"[١٧٠٢].

وقـــال أحمـــد[١٧٠٣]، والدارقطني[١٧٠٤]، وابن عبد البر[١٧٠٥]: ليس به بأس، وقال أبو حـــاتم:"لا بـــأس به"[١٧٠٦]، وقال الساجي، والأزدي: "صدوق يهم"[١٧٠٧]، وقال أبو داود: "ليس بـــذاك"[١٧٠٨]، وفي رواية أخرى: "ليس بالقوي، كان مالك يستضعفه"[١٧٠٩]، وقال الجوزجاني: "مضطرب الحديث" [١٧١٠]، وقال ابن حزم: "ضعيف"[١٧١١].

قلـــت: هو ثقة، ولم يُنكر عليه إلا حديثاً واحداً هو حديث البهيمة، فقد شكك البخاري بســـماعه هذا الحديث من عكرمة، فيما نقله ابن حجر: "وقال البخاري روى عن عكرمة في قصة البهيمة فلا أدري سمع أم لا "[١٧١٢]، ولذلك تجنب البخاري إخراج حديثه عن عكرمة.

وقد دافع البيهقي عن الحديث فقال:" وقد رويناه من أوجه عن عكرمة ولا أرى عمرو ابـــن أبي عمرو يقصر عن عاصم بن بهدلة في الحفظ، كيف وقد تابعه على روايته جماعة، وعكرمة عند أكثر الأئمة من الثقات الأثبات، والله أعلم"[١٧١٣].

وقد روى له البخاري ثمانية عشر حديثاً[١٧١٤]، كلها في الأصول إلا حديثاً واحداً في المتابعات، وروى له مسلم أربعة أحاديث[١٧١٥]،كما روى عنه مالك حديثاً واحداً[١٧١٦]، ومالك

(١٧٠٢) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(١٠٢/٣).

(١٧٠٣)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٥٢/٢و٤٨٦).

(١٧٠٤) من تكلم فيه وهو موثق(١٤٧/١).

(١٧٠٥) التمهيد(١٧٥/٢٠).

(١٧٠٦) ينظر: تهذيب الكمال(١٧٠/٢).

(١٧٠٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٧٢/٨).

(١٧٠٨) من تكلم فيه وهو موثق(١٤٧/١)، وتهذيب التهذيب(٧٢/٨).

(١٧٠٩) ينظر: ميزان الاعتدال(٣٣٧/٥) قلت: أبو داود قال عن الحديث: ليس بالقوي، وليس عن الراوي. ينظر: سنن أبي داود، كتاب الحدود(١٥٩/٤)، باب فيمن عمل عمل قوم لوط برقم(٤٤٦٣).

(١٧١٠) أحوال الرجال(١٢٥/١).

(١٧١١)ابن حزم: علي بن أحمد، الإحكام في الأحكام، دار الحديث، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى١٤٠٤هــ(٢٠٦/٢).

(١٧١٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٧٢/٨).

(١٧١٣)السنن الكبرى للبيهقي(٢٣٤/٨) باب من أتى بهيمة.

(١٧١٤)ينظر: الأحاديث أرقام(٩٩و١٦٧١و٢٢٣٥و٢٨٨٩و٢٨٩٣و٣٣٦٧ و٣٥٥٧و٤٠٨٤و٤٢١١و٥٤٢٥و٥٦٥٣ و ٦٣٦٣و٦٣٦٩و٦٤٢٤و٦٤٦٩و٦٥٧٠و٧٣٣٣)أصولاً، و(٥٣٨٧) متابعة.

(١٧١٥) ينظر: الأحاديث أرقام(٨٠و١٣٦٥و١٦٤٠و١٦٤٣).

(١٧١٦) الموطأ، كتاب الجامع، بابتحريم المدينة برقم(١٦٤٥)، وينظر: الكامل(١١٦/٥).

لا يــروي إلا عن ثقة، كما قال ابن عدي: "وهو عندي:" لا بأس به"؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق"[1717].

وإن سلمنا بخطئه في حديث البهيمة، فلا يضره ذلك بجانب ما روى من الأحاديث، إذ زادت أحاديــثه في الكتب التسعة عن مائة وثلاثين حديثاً، فليس هناك أحد من الثقات معصوم عن الخطأ، وإن كان أمير المؤمنين في الحديث.

أمــا قول النَّسائي:" ليس بالقوي" فقد وافق فيه شيخه أبي داود"[1718]، وابن معين في أحد أقواله الخمسة[1719]، ونقله عنه المتأخرون ولم يتابعوه عليه.

٢٠. **الفضيل بن سليمان**[1720]: قال النَّسائي: الفضيل بن سليمان: ليس بالقوي [1721].

وقال في الضعفاء مثل ذلك[1722].

وقـــال الساجي[1723]، والذهبي[1724]، وابن حجر[1725]: "صدوق"، زاد الساجي:"وعنده مناكيــر"، وزاد ابــن حجــر: "فـــي حفظـــه شيء"[1726]، وقال في التقريب:"صدوق له خطأ كثيــر"[1727]، وتعقـبه صاحبا التحرير، فقالا: "بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، أخرج له البخاري عدداً من الأحاديث مما توبع عليه،فتبين أنه انتقى من حديثه الصحيح[1728].

ونكـــره ابن حبان في الثقات، وفي مشاهير علماء الأمصار [1729]، وذكره الذهبي في مـــن تكلم فيه وهو موثق[1730]، وقال يحيى بن معين: "ليس بثقة"[1731]، وقال أبو زرعة: "ليِّن الحـــديث[1732]، وقـــال أبو داود: "ليس بشيء"، وقال ابن قانع:" ضعيف"، وقال صالح جزرة:

(١٧١٧) ينظر: الكامل(١١٦/٥).

(١٧١٨) ينظر: ميزان الاعتدال(٣٣٧/٥).

(١٧١٩) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٣٠/٢).

(١٧٢٠)النميري- بالنون مصغر- أبو سليمان البصري مات سنة(١٨٣هـ).تقريب التهذيب(٤٧٧/١).

(١٧٢١)السنن الكبرى١٥٩/٦ح رقم(١٠٤٥٨).

(١٧٢٢)ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(٨٨/١).

(١٧٢٣)ينظر: تهذيب التهذيب(٢٦٢/٨).

(١٧٢٤)ينظر: الضعفاء والمتروكين(٩/٣)، وميزان الاعتدال(٤٣٩/٥)، وتهذيب التهذيب(٢٦٢/٨).

(١٧٢٥)تقريب التهذيب(٤٤٧/١).

(١٧٢٦)فتح الباري بشرح صحيح البخاري(٢٣١/١١) شرح حديث رقم(٦٠٥١).

(١٧٢٧)تقريب التهذيب(٤٧٧/١).

(١٧٢٨)تحرير تقريب التهذيب(١٦٢/٣).

(١٧٢٩)ينظر: الثقات(٣١٦/٧)، ومشاهير علماء الأمصار(١٥٩/١).

(١٧٣٠) من تكلم فيه وهو موثق(١٥٠/١).

(١٧٣١)ينظر: الكامل(١٩/٦)، الجرح والتعديل(٧٢/٧)، الضعفاء والمتروكين(٩/٣)، والكاشف(١٢٤/٢)، ومن تكلم فيه وهو موثق(٩/٣).

(١٧٣٢)ينظر: الجرح والتعديل(٧٢/٧)،الضعفاء والمتروكين(٩/٣)، والكاشف(١٢٤/٢)ومن تكلم فيه وهو موثق(٩/٣).

"منكــر الحــديث، روى عن موسى مناكير"[1733]، وقال النَّسائي[1734]، وأبو حاتم[1735]: "ليس بالقوي"، زاد أبو حاتم:" يكتب حديثه".

قلــت: هــو صــدوق يهــم، فقد روى له البخاري أربعة وعشرين حديثاً جميعها في الأصــول[1736]، كمــا روى لــه مســلم[1737]، وأصــحاب الصحاح[1738]، وصحح الترمذي حديثه[1739].

وعمــل هؤلاء الأئمة يدل على أنهم لم يروا بأساً في الرواية عنه، والذين جرحوه لم يفسروا جرحهم له، ويكفيه فخراً أن البخاري روى له هذا الكم من الأحاديث، وقديماً قالوا: من روى له البخاري فقد جاز القنطرة[1740].

٢١. فليح بن سليمان[1741]: قال النسائي: فليح بن سليمان ليس بالقوي [1742]، وكان قد قال عنه في موضع آخر: "ليس بالقوي في الحديث"[1743].

وقــال في الضعفاء: "ليس بالقوي"[1744]. ونقل الحافظان: المزي، وابن حجر أنه قال في رواية أخرى: "ضعيف"[1745].

قلــت: تبايــنت أقــوال العلماء فيه، فقد وثقه الدار قطني في رواية[1746]، وقال ابن عــدي[1747]، والدارقطني-في رواية أخرى-:"لا باس به[1748]"، وقال الساجي: "هو من أهل

(١٧٣٣)ينظر: تهذيب التهذيب(٢٦٢/٨).

(١٧٣٤)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٩/٣)،وتهذيب الكمال(٢٧٤/٢٣)،ومن تكلم فيه وهو موثق(١٥٠/١)

(١٧٣٥)ينظر: الجرح والتعديل(٧٢/٧).

(١٧٣٦)ينظر الأحاديث أرقام: (٤٨٣و١٥٣٦و١٥٤٥و١٦٢٥و ١٧٣١و٢٣٣٨و٢٥٢٥و٢٨٥٤و٣١٥٢و٣٢٤٧و٣٨٢٦ و٣٨٢٨و٤٣٠٨و٤٤٦٨و٤٥٢١و٤٩٣٦و٥١٣٢و٥٩٣٥و٦٤١٤و٦٧٠٥و٦٨٤٩و٧٠٣٩و٧٣٤٥و٧٣٥٧).

(١٧٣٧)ينظر الأحاديث أرقام: (١٠٩١و١١٩٦و٢٠٦٥و١٣٢٥).

(١٧٣٨)ينظر عل سبيل المثال لا الحصر: صحيح ابن خزيمة١/٣٦ح رقم(٦٢)، وصحيح ابن حبان٣/٤٧٤ح رقــم (١٢٠٠)، ومستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم٣/٢٨٥ح رقم(٢٧٤٧)، والمستدرك على الصحيحين١/٨٥ح رقم(٨٦).

(١٧٣٩)ينظر: جامع الترمذي٥/٦٩٣ح رقم(٣٨٥٦).

(١٧٤٠)ينظر: فتح المغيث، للسخاوي(٢٩٧/١).

(١٧٤١)هــو: فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى المدني، ويقال: فليح: لقب، واسمه: عبد الملك مات سنة ثمان وستين ومائة.(تقريب التهذيب١/٤٤٨).

(١٧٤٢)السنن الكبرى٥/٤٩٠ ح رقم(٩٧١٢).وهو محمد بن ميمون، عرّف به في سند الحديث نفسه.

(١٧٤٣)السنن الكبرى١/٤٦٢ح رقم(١٤٧٩).

(١٧٤٤)ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(٨٧/١).

(١٧٤٥)ينظر: تهذيب الكمال(٢٣١/٢٣)تهذيب التهذيب(٢٧٣/٨).

(١٧٤٦)ينظر تحرير تقريب التهذيب(١٦٥/٣)فقد ذكرا أن الدار قطني وثقه.

(١٧٤٧)ينظر: الكامل(٣٠/٦).

(١٧٤٨)ينظر: تذكرة الحفاظ(٢٢٣/١)، وهدي الساري مقدمة فتح الباري(٤٣٥/١).

الصـــدق، وكـــان يهـــم"[1749]، وقـــال الذهبـــي: " كان صادقاً عالماً صاحب حديث، وما هو بالمتـــين"[1750]، وقال في السير: "الحافظ، أحد أئمة الأثر"[1751]، وذكره ابن حبان في الثقات، وفـــي مشاهير علماء الأمصار، وقال: "من متقنى أهل المدينة وحفاظهم"[1752]، وذكره الذهبي فـــي مـــن تكلـــم فـــيه وهو موثق، وقال: أحد الأئمة الكبار[1753]،وذكره السيوطي في طبقات الحفاظ[1754]، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ" [1755]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ضـــعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، وذكرا بعض أقوال العلماء فيه، ثم قالا: وقد احتج الـــبخاري بفليح في أحاديث، وأكثر عنه في المناقب، والرقاق، ولعله انتقى من حديثه، وروى لـــه مســـلم حديـــثاً واحداً هو حديث الإفك، وعندنا أن الأحاديث التي أخرجها الشيخان لفليح أحاديث حسنة، وأما غيرها، فيعتبر بها" ثم نقلا قول ابن عدي في فليح[1756].

وقـــال ابـــن معين[1757]، وأبو حاتم[1758]، : "ليس بالقوي" زاد ابن معين: "ولا يحتج بحديـــثه وهـــو دون الـــدراوردي، والـــدراوردي اثبت منه" وذكره ابن معين في جماعة من المحدثـــين، وقـــال: لا يحتج بحديثهم[1759]، وقال في رواية أخرى: "ضعيف ما أقربه من أبي أويـــس"[1760]، وقـــال أبو داود ليس بشيء[1761]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين"[1762]، وقال ابن حجر: ضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود[1763].

قلت: هو صدوق له أوهام، وتضعيف صاحبي التحرير لفليح وقولهما :" إن الأحاديث التي أخرجها الشيخان لفليح أحاديث حسنة، وأما غيرها، فيعتبر بها " فيه نظر، بل فيه مجازفة بتحسين عدد لا بأس به من أحاديث الصحيحين، مع أن صاحبيهما التزما إخراج الصحيح دون

(١٧٤٩)هدي الساري مقدمة فتح الباري(١/٤٣٥)، وتهذيب التهذيب(٨/٢٧٣).

(١٧٥٠)ينظر: تذكرة الحفاظ(١/٢٢٣).

(١٧٥١)ينظر: سير أعلام النبلاء(٧/٣٥٢).

(١٧٥٢)(الثقات(٧/٣٢٤)، ومشاهير علماء الأمصار. (١/١٤١).

(١٧٥٣)(١/١٥٢).

(١٧٥٤)(١/١٠١).

(١٧٥٥)تقريب التهذيب(١/٤٤٨).

(١٧٥٦) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٣/١٦٥).

(١٧٥٧)ينظر: الجرح والتعديل(٧/٨٤)، وتهذيب التهذيب(٨/٢٧٣).

(١٧٥٨)ينظر: الجرح والتعديل(٧/٨٤).

(١٧٥٩) الكامل(٦/٣٠).من تكلم فيه وهو موثق(١/١٥٢).

(١٧٦٠)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٣/٤٦٦)، وميزان الاعتدال(٥/٤٤٢)، وتهذيب التهذيب(٨/٢٧٣).

(١٧٦١)ينظر: تهذيب التهذيب(٨/٢٧٣).

(١٧٦٢)ينظر: تهذيب التهذيب(٨/٢٧٣).

(١٧٦٣)هدي الساري مقدمة فتح الباري(١/٤٣٥).

غيـــره، بل إنهما لم يخرجا إلا ما أُجمع على صحته[١٧٦٤]، فقد قال البخاري: " ما أدخلت في كتاب الجامع الا ما صح، وقد تركت من الصحاح يعني خوفا من التطويل"[١٧٦٥]، وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه"[١٧٦٦].

ويقــول ابــن الصـــلاح في الأحاديث المتفق عليها: " يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول"[١٧٦٧].

ويقول عما انفرد به أحد الشيخين: " إن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته؛ لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول[١٧٦٨].

وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث فليح في حادثة الإفك[١٧٦٩]، وروى له البخاري ثلاثـــةً وخمســـين حديـــثاً[١٧٧٠]؛ جمـــيعها فـــي الأصول، وروى له مسلم [١٧٧١]، وأصحاب الصحاح[١٧٧٢]، كما أن الترمذي صحح حديثه، بل إنه قال عن أكثر من حديث من رواية فليح: "وبه يقول أكثر أهل العلم، أو هذا الذي أجمع عليه أهل العلم، ونحو ذلك [١٧٧٣].

(١٧٦٤) يستثنى من ذلك أحاديث يسيرة انتقدها عليهما بعض العلماء، كالدار قطني وغيره، وقد أُجيب عن معظمها.

(١٧٦٥)الإرشاد، للخليلي (٩٦٢/٣).

(١٧٦٦) صحيح مسلم(٣٠٤/١) وقال ذلك بعد حديث رقم(٤٠٤).

(١٧٦٧)ابن الصلاح: تقي الدين، أبو عمرو،عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث -المشهور بمقدمة ابن الصلاح-، خرج أحاديثه وعلق عليه: د. مصطفى البغا، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط١٩٨٤،١م.(١٧/١-١٨).

(١٧٦٨) المصدر السابق نفسه(١٨/١)

(١٧٦٩) رواه البخاري في كتاب الشهادات(١-٤٦٠/٤-٤٦٢)، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً برقم(٢٦٦١)، ومسلم في كتاب التوبة(٢١٣٧/٤)، باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف برقم(٢٧٧٠) .

(١٧٧٠)ينظرعلى سبيل المثال: صحيح البخاري، الأحاديث أرقام(٥٩و١٥٨و٣٦١و٤٨٩و٤٦٦و٧٤٩و٨٢٥و٨٧٢) .

(١٧٧١)ينظر: صحيح مسلم ، و٢١٤/١ح(٢٤٠)، و٥٧٤/١ح (٨٣٩)، و٦٠٨/٢خ (٨٩١)، و ١٨٥٥/٤ح (٢٣٨٢)، (٢١٣٧/٤)ح (٢٧٧٠) الأخير منها أصلاً، وهو حديث الإفك.

(١٧٧٢)ينظر على سبيل المثال لا الحصر: صحيح ابن خزيمة٢٩١/١ح (٥٨٠)، و٢٩٨/١(٥٨٩)، و(٣٠٨/١)ح(٦٠٨)، وصحيح ابن حبان١٨٨/٥-١٨٩ح (١٨٧١)، و١٣/٨ح (٣٢١٩)، و(٢٨٨/٩-٢٨٩)ح(٣٩٧٧) .

(١٧٧٣)ينظـــر: جامع الترمذي٤٥/٢ح(٢٦٠)وقال بعده: وهذا حديث حسن صحيح، وهو الذي اختاره أهل العلم، و(٢/ ٥٩)ح(٢٧٠)قال بعده: وهذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم، و(٨٦/٢-٨٧)ح(٢٩٣)قال بعده: هذا حديث حسن صحيح، وبه يقول بعض أهل العلم، وهو قول الشافعي، وأحمد، إسحاق، و(٣٧٧/٢)ح(٥٠٣) قال بعده: وهذا حديث حسن صحيح، وهو الذي أجمع عليه أكثر أهل العلم، (٦٤٠/٤)ح(٢٥٥٦) قال بعده: وهذا حديث حسن صحيح.

ومع ذلك كله، فإن فليحاً له بعض الأوهام، أنزلته العلماء عن مرتبة الثقات، والشيخان أخـــرجا مـــا صح من حديثه، فقد قال ابن حجر: "لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك، وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق[١٧٧٤].

أمـــا قـــول النَّســـائي الأول : "ليس بالقوي"، فتابع فيه ابن معين في إحدى الروايات عنه[١٧٧٥]، وتابعه عليه أبو حاتم لفظاً، وأبو أحمد الحاكم بمعناه.

وأما قوله الثاني: "ضعيف" فقد تابع فيه شيخه أبا داود، وابن معين في إحدى الروايات عنه[١٧٧٦]، ونقله عنه المتأخرون، ولم يتابعه عليه سوى صاحبا التحرير[١٧٧٧].

٢٢. كلثوم بن جبر[١٧٧٨]: قال النَّسائي: "كلثوم هذا ليس بالقوي"[١٧٧٩].

وثقــه يحيــى بن معين[١٧٨٠]، وأحمد بن حنبل[١٧٨١]، والعجلي[١٧٨٢]، وقال ابن سعد: "كـــان معـــروفا ولـــه أحاديـــث"[١٧٨٣]، وذكـــره ابـــن حـــبان في الثقات، وقال عنه: يروي المراسيل[١٧٨٤].

وقـــال الذهبـــي: " وثقوه"[١٧٨٥].وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[١٧٨٦]،وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل صدوق حسن الحديث، وهو إلى التوثيق أقرب"[١٧٨٧].

قلت: هو كما قال صاحبا التحرير: "صدوق حسن الحديث" فقد وثقه جمع من العلماء، ولـــم أرَ مـــن تكلـــم علـــيه بشيء سوى النَّسائي، وقول النَّسائي لم يسبق به، ونقله: المزي، والذهبي، وابن حجر[١٧٨٨]، ولم يتابعوه عليه.

(١٧٧٤)هدي الساري مقدمة فتح الباري(٤٣٥/١).

(١٧٧٥)ينظر قول ابن معين في: ضعفاء العقيلي(٤٦٦/٣)، وميزان الاعتدال(٤٤٢/٥)، وتهذيب التهذيب(٢٧٣/٨).

(١٧٧٦) ينظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري(٤٣٥/١).

(١٧٧٧)تحرير تقريب التهذيب(١٦٥/٣).

(١٧٧٨)هو: كلثوم بن جبر أبو محمد، ويقال: أبو جبر، البصري، مات سنة ثلاثين ومائة. (تهذيب التهذيب٢٧٣/٨).

(١٧٧٩)السنن الكبرى٣٤٨/٦ح رقم(١١١٩١).

(١٧٨٠)ينظر: الجرح والتعديل(١٦٤/٧)، وتهذيب الكمال(٢٠٠/٢٤)، والميزان (٤٩٩/٥)، وتهذيب التهذيب(٣٩٦/٨).

(١٧٨١)ينظر: بحر الدم(٣٥٨/١)، والجرح والتعديل(١٦٤/٧)، وميزان الاعتدال(٤٩٩/٥)، وتهذيب التهذيب(٣٩٦/٨).

(١٧٨٢) معرفة الثقات(٢٢٨/٢).

(١٧٨٣)الطبقات الكبرى(٢٤٤/٧).

(١٧٨٤)الثقات(٣٥٦/٧).

(١٧٨٥)ينظر: الكاشف(١٤٩/٢).

(١٧٨٦)تقريب التهذيب(٤٦٢/١).

(١٧٨٧)تقريب التهذيب(١٩٩/٣).

(١٧٨٨) ينظر: تهذيب الكمال(٢٠٠/٢٤).

٢٣. محمد بن كريب[١٧٨٩]: قال أبو عبد الرحمن: "رشدين بن كريب: ضعيف وأخوه **محمد بن كريب**: ليس بالقوي، إلا أنه أصلح قليلاً" [١٧٩٠]، وقال في الضعفاء: "ضعيف"[١٧٩١]، ونقل ذلك عنه: ابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر[١٧٩٢].

قال يحيى بن معين[١٧٩٣]، والدارقطني، [١٧٩٤]وابن نمير[١٧٩٥]، وابن حجر: "ضعيف"، وقال ابن معين في رواية أخرى: "ليس حديثه بشيء"[١٧٩٦]، وقال أحمد بن حنبل: " منكر الحديث، يجيء بعجائب عن حصين بن عوف، ويسند الأحاديث، وحمل عليه"[١٧٩٧]، وسئل مرة أخرى عن محمد وأخيه رشدين، فقال: كلاهما منكر الحديث، وحمل على محمد أشد من حمله على رشدين[١٧٩٨]. وقال البخاري عنه وعن أخيه: "فيهما نظر"[١٧٩٩]، وقال في موضع آخر: " رشدين: منكر الحديث، ومحمد فيه نظر" [١٨٠٠].

وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا-أي أيهما أرجح- فقال: "محمد بن كريب أرجح من رشدين بن كريب[١٨٠١]، وقال ابن عدي: " وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[١٨٠٢]، وقال أبو حاتم: " شيخ، لا يحتج بحديثه، يكتب حديثه وهو أحب الى من رشدين أخيه"[١٨٠٣]، وقال أبو زرعة: " لين"[١٨٠٤]، وقال ابن أبي حاتم: " سمعت أبى وأبا زرعة وذكرا محمد بن كريب، ورشدين بن كريب، فقالا: هما اخوان قلت: أيهما أحب اليكما، قالا: ما أقربها، ثم قالا: محمد: كأنه أقرب"[١٨٠٥]، وقال ابن حبان:" كان منكر الحديث جدا يروي

(١٧٨٩)هو: محمد بن كريب بن أبي مسلم الهاشمي، مات ما بين ١٥٠-١٦٠هـ.(تهذيب التهذيب٩/٢٧٣).

(١٧٩٠)السنن الكبرى٦/٤٩ح رقم(٩٩٩٣).

(١٧٩١)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٩٢/١).

(١٧٩٢)ينظر: الكامل(٦/٢٥١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٩٥/٣)، وميزان الاعتدال(٦/٣١٥).

(١٧٩٣)ينظر: الكامل(٦/٢٥١)، والجرح والتعديل(٦٨/٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٩٥/٣)،

(١٧٩٤)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٩٥/٣).

(١٧٩٥)ينظر: الجرح والتعديل(٦٨/٨)، وتهذيب الكمال(٢٦/٣٣٨).

(١٧٩٦)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٢٧٦/٣)، والكامل(٢٥١/٦)، والجرح والتعديل(٦٨/٨).

(١٧٩٧)ينظر: الجرح والتعديل(٦٨/٨)، وميزان الاعتدال(٣١٥/٦)، وتهذيب الكمال(٣٣٧/٢٦).

(١٧٩٨) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(١٢٧/٤).

(١٧٩٩)ينظر: التاريخ الكبير(٢١٧/١).

(١٨٠٠)ينظر: التاريخ الصغير: (٦٠/٢).

(١٨٠١)ينظر: جامع الترمذي، كتاب الأشربة(٣٠٣/٤) باب الشرب بنفسين برقم(١٨٨٦)

(١٨٠٢)ينظر: الكامل(٢٥٢/٦).

(١٨٠٣)ينظر: الجرح والتعديل(٦٨/٨)،

(١٨٠٤)ينظر: الجرح والتعديل(٦٨/٨)،

(١٨٠٥)ينظر: الجرح والتعديل(٦٨/٨).

عــن أبـــيه أشــياء لا تشبه حديثه كأنه كريب آخر فلما ظهر ذلك منه استحق ترك الاحتجاج به"[١٨٠٦]، وقال الذهبي: "ضعفوه"[١٨٠٧].

قلت: هو ضعيف مجمع على ضعفه كما هو واضح من كلام العلماء، لكنه أحسن حالاً من أخيه رشدين، وهذا لم يخالف فيه سوى أحمد بن حنبل في أحد الأقوال عنه.

أما قولا النّسائي؛ فيتفقان مع أقوال العلماء من السلف والخلف .

٢٤. محمــد بــن مســلم الطائفي[١٨٠٨]: قال أبو عبد الرحمن محمد بن مسلم: "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر من السنن: "ليس بذلك القوي"[١٨٠٩].

قلت: وثقه ابن معين"[١٨١٠]، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان[١٨١١]، والعجلي[١٨١٢]، زاد يعقــوب:" لا بأس به"، وقال ابن معين في رواية الدوري: "لا بأس به، وكان ابن عيينة أثبت مــنه ومن أبيه، كان إذا حدث من حفظه يخطيء وإذا حدث من كتابه فليس بـــه بأس"[١٨١٣]، وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال: ما أضعف حديثه، وضعفه جداً [١٨١٤]، وفي رواية أخرى قال:" إذا حـــدث مـــن غير كتاب أخطأ، ثم ضعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب"[١٨١٥]، وقال الســاجي: "صـــدوق يهـــم فـــي الحـــديث[١٨١٦]، ونقل البخاري عن ابن مهدي: "كتب محمد صـــحاح"[١٨١٧]، وقـــال أبـــو داود في رواية أخرى: "لا بأس به"[١٨١٨]، وذكره ابن حبان في الــثقات، وقال:" كان يخطيء "، وقال في المشاهير:" كان له عناية كثيرة في العلم، وكان يهم في الأحايين"[١٨١٩] ، وقال ابن عدي:" صالح الحديث لا بأس به" [١٨٢٠]، وقال الذهبي:" فيه لين

(١٨٠٦)المجروحين(٢/٢٦٢).

(١٨٠٧) تهذيب الكمال(٢٦/٣٣٨)، والكاشف(٢/٢١٣).

(١٨٠٨)محمــد بن مسلم الطائفي وهو بن شوبين ويقال محمد بن سَوْس، واسم جده سَوْس وقيل: سَوْسَن بزيادة نون في آخــره وقيل بتحتانية بدل الواو فيهما، وقيل: ،وقيل سويس وقيل سيس وقيل سنين مثل حُنين، وقيل سوير مات قبل سنة ١٩٠هــ. (الجرح والتعديل٨/٧٧)، وتهذيب التهذيب(٩/٣٩٣)، و(تقريب التهذيب١/٥٠٦).

(١٨٠٩)الموضع الأول: السنن الكبرى ٤/٢٣٥ح رقم(٧٠٠٧)، والثاني: ٣/٤٩٠ح رقم(٦٠١٢).

(١٨١٠)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي(١/١٩٧).

(١٨١١)ينظر: تهذيب التهذيب(٩/٣٩٣).

(١٨١٢)معرفة الثقات(٢/٢٥٣).

(١٨١٣)ينظر: الجرح والتعديل(٨/٧٧).

(١٨١٤)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٢/١٤٨).

(١٨١٥)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٤/١٣٤).

(١٨١٦)ينظر: تهذيب التهذيب(٩/٣٩٣).

(١٨١٧)التاريخ الكبير(١/٢٢٣).

(١٨١٨)ينظر: تهذيب التهذيب(٩/٣٩٣).

(١٨١٩)الثقات(٧/٣٩٩)، وينظر: مشاهير علماء الأمصار(١/١٤٩).

(١٨٢٠)الكامل(٦/١٢٧).

وقـد وثق"[1821]،وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[1822]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل صدوق حسن الحديث...له في "صحيح مسلم" حديث واحد متابعة [1823].

قلت: هو ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فلا بأس به، وهذا ما أشار إليه ابن معين[1824]، وأكد ابن مهدي أن كتب الطائفي صحاح"[1825]، ولهذا وجدنا أكثر العلماء قال فيه قولين مختلفين، ولكنه في جميع الأحوال يبقى في دائرة الاحتجاج، فقد أخرج له الشيخان في المتابعات[1826]، وأخرج له أصحاب الصحاح[1827].

أما تضعيف الإمام أحمد الشديد له، فلعله قصد رجلاً آخر، فقد ذكر ابن الجوزي راوٍ آخر يقال له: محمد بن مسلم الطائفي، حدث عن فرج بن فضالة، روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال: "نعرف فيه طعنا وأما محمد بن مسلم: فجماعة[1828].

وأما قول النّسائي فلم يتابعه عليه أحد، وخالف فيه جمهور الخلف والسلف.

٢٥. محمد بن ميمون[1829]: قال النسائي: ...وابن ميمون: ليس بالقوي[1830].

ونقل ابن حجر أن النّسائي قال عنه في مشيخته: أرجو أن لا يكون به بأس[1831].

وقـال أبو حاتم: "كان أميا مغفلاً، ذُكر لي أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن شعبة حديثا باطلا، وما أبعد أن يكون وضع للشيخ، فإنه كان أميا"[1832].

(١٨٢١)الكاشف(٢/٢١٧).

(١٨٢٢)تقريب التهذيب(١/٥٠٦).

(١٨٢٣)ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٣/٣١٧).

(١٨٢٤)ينظر: الجرح والتعديل(٨/٧٧).

(١٨٢٥)التاريخ الكبير(١/٢٢٣).

(١٨٢٦)ينظـر: صـحيح الـبخاري كتاب الوصايا(١-٤/٤٨٢)باب وصية الرجل مكتوبة عنده برقم(٢٧٣٨)، ومناقب الأنصـار(١-٤/٦٧٤) بـرقم(٣٨٦٩)، والدعـوات(١-٤/١١٤٢) برقم (٦٣٨٧) وكتاب التمني(١-٤/١٢٨٦) برقم(٧٢٣٩)، وينظر: صحيح معلم، كتاب الحيض(١/٢٨٣) باب جواز أكل المحدث الطعام ...برقم(٣٧٤).

(١٨٢٧)ينظـر: صحيح ابن خزيمة١/٢٢٩ح رقم(٤٤٦)، ومستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم١/٤٠٨ح رقم(٨٢٣)، وأخرج له الحاكم في كتاب الجنائز ١/٥٢٣ح رقم(١٣٦٢) وقال بعده: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١٨٢٨)ينظر: الضعفاء والمتروكين(٣/١٠٠).

(١٨٢٩)الخياط البزاز أبو عبد الله المكي أصله من بغداد، مات سنة٢٥٢هـ. (تقريب التهذيب١/٥١٠).

(١٨٣٠)السنن الكبرى(٤/٢٣٤-٢٣٥)ح رقم(٧٠٠٧)-وهو محمد بن ميمون، عرّف به في سند الحديث نفسه.

(١٨٣١)ينظر: تهذيب التهذيب(٩/٤٢٨).

(١٨٣٢)ينظر: الجرح والتعديل(٨/٨١).

وقـــال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به" [(١٨٣٣)]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما وهم"[(١٨٣٤)]، وقال الذهبي: "صدوق"[(١٨٣٥)]، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"[(١٨٣٦)]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ضعيف يعتبر به"[(١٨٣٧)].

قلت: هو صدوق له أوهام، فهو شيخ النّسائي، وهو من أعلم الناس به، ولذلك قال عنه في مشيخته: "أرجو أن لا يكون به بأس"، وهذا القول ليس ببعيد عن قول مسلمة، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر.

أمـــا قول أبي حاتم أنه روى حديثاً باطلاً، فلا يترك لأجل حديث واحد، وقد روى له التـــرمذي حديثـــين وصـــححهما[(١٨٣٨)]، وقال الكناني عن حديث في إسناده محمد بن ميمون الخياط: هذا إسناد صحيح[(١٨٣٩)]، وذكر الهيثمي حديثاً له في مجمع الزوائد وقال عنه: ورجاله رجال محمد بن ميمون الخياط وقد وثق[(١٨٤٠)]، ومع كل هذا، فإنه أخطأ في بعض الأحاديث، فقد ذكر الحافظ ابن حجر نقلاً عن الخطيب البغدادي في كتابه رافع الارتياب أنه روى حديثاً عن ابن عيينة، عن زكريا عن الشعبي، فقال: عن مالك بن الحارث، ووهم فيه [(١٨٤١)]، ويمكن أن نحـــتاط لأوهامه، فنذكر ما يدل عليها، وهذا ما فعله الحافظ ابن حجر، فقال: ربما أخطأ، وقال ابن حبان: ربما وهم، وكذلك النّسائي حين ربط الحكم عليه بالرجاء.

ولعـــل النّسائي أول من حكم عليه؛ لأن محمد بن ميمون متأخر الوفاة، فلم يتكلم عليه المـــتقدمون، وقـــول النّســـائي: "لـــيس بالقـــوي" كـــان أحد أهم الأقوال المعتمدة التي نقلها المتأخرون[(١٨٤٢)].

(١٨٣٣)ينظر: تهذيب التهذيب(٤٢٨/٩).

(١٨٣٤)ينظر: الثقات(١١٧/٩).

(١٨٣٥)من تكلم فيه وهو موثق(١٧١/١).

(١٨٣٦)ينظر: (تقريب التهذيب١/٥١٠).

(١٨٣٧)ينظر: تحريرتقريب التهذيب(٣٢٦/٣).

(١٨٣٨)ينظـــر:جامع الترمذي، كتاب الأطعمة٢٨٤/٤باب ما جاء في أكل الدباء برقم(١٨٥٠)، وكتاب الأدب١٣٤/٥ باب ما يكره من الأسماء برقم(٢٨٣٧).

(١٨٣٩)الكناني:أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، مصباح الزجاجة، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٣هـ.(٩٨/٤) كتاب الأدب باب بر الوالدين.

(١٨٤٠)مجمع الزوائد ومنبع الفوائد(٢٨٠/١)باب المرء مع من أحب .

(١٨٤١)ينظر: تهذيب التهذيب(١٣٥/٢).

(١٨٤٢)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١٧١/١)، المغني في الضعفاء(٦٣٩/٢) وميزان الاعتدال(٣٥٢/٦).

٢٦. مَعْقِــل بن عبيد الله[١٨٤٣]: قال أبو عبد الرحمن: معقل بن عبيد الله: "ليس بذاك القوي"[١٨٤٤]. ونقل عن النّسائي أنه قال عنه خارج السنن: " لا بأس به"[١٨٤٥].

وثقــه يحيــى بــن معــين، وأحمد[١٨٤٦]، وفي رواية أخرى عن أحمد قال: "صالح الحــديث"[١٨٤٧]، وفــي رواية أخرى عن يحيى قال: "ليس به بأس"[١٨٤٨]، وضعفه في رواية ثالثة[١٨٤٩]،وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما وهم"[١٨٥٠]، وقال أبو الحسن ابن القطان: معقــل عــندهم مستضــعف، وتعقــبه الذهبي بقوله: "بل هو عند الأكثرين: "صدوق لا بأس به"[١٨٥١]، وقال في المغني: " صدوق مشهور ضعفه ابن معين وحده"[١٨٥٢]، وفي الكاشف قال: صــدوق تــردد فيه ابن معين[١٨٥٣]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[١٨٥٤]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: بل صدوق حسن الحديث، وذكرا أقوال العلماء في تعديله، وقالا: فكل هذا يدل على أن خطأه قليل[١٨٥٥].

قلــت: وإن كــان خطــؤه قليلاً، فالخطأ ثابت في حقه، فلزم وجود القيد الذي وضعه الحافظ ابن حجر، ولا وجه للاعتراض عليه، فهو كما قال الحافظ ابن حجر: "صدوق يخطئ، لكن خطأه قليل، لا يخرجه من دائرة الاحتجاج.

قــال ابن حبان: "كان يخطىء، ولم يفحش خطؤه فيستحق الترك، وإنما كان ذلك منه على حسب ما لا ينفك منه البشر، ولو ترك حديث من أخطأ أن يفحش ذلك منه؛ لوجب ترك حديث كل محدث في الدنيا، لأنهم كانوا يخطئون، ولم يكونوا بمعصومين، بل يحتج بخبر من يخطــىء مــا لم يفحش ذلك منه، فإذا فحش حتى غلب على صوابه ترك حينئذ ومتى ما علم الخطأ بعينه وأنه خالف فيه الثقات ترك ذلك الحديث بعينه واحتج بما سواه هذا حكم المحدثين

(١٨٤٣)هــو: معقل-بفتح الميم وسكون العين وكسر القاف- بن عبيد الله الجزري أبو عبد الله العبسي، مولاهم، توفي سنة ١٦٦هـــ(تقريب التهذيب١/٥٤٠).

(١٨٤٤)السنن الكبرى١/٣٢٦ح رقم(١٠١٢).

(١٨٤٥) ينظر: تهذيب الكمال(٢٨/٢٧٦)، وميزان الاعتدال(٦/٤٧١).

(١٨٤٦)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٢/٤٨٤)، بحر الدم(١/٤٠٨).

(١٨٤٧)العلل ومعرفة الرجال(٢/٣١٠)، والجرح والتعديل(٨/٢٨٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٤/٢٢١).

(١٨٤٨)ينظر: الكامل (٦/٤٥٢)، والجرح والتعديل(٨/٢٨٦).

(١٨٤٩)ينظر: الكامل (٦/٤٥٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٤/٢٢١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٣٠).

(١٨٥٠)الثقات(١/١٨٦)

(١٨٥١)ينظر: ميزان الاعتدال(٦/٤٧١).

(١٨٥٢)المغني في الضعفاء(٢/٦٦٩).

(١٨٥٣) الكاشف(٢/٢٨١).

(١٨٥٤)تقريب التهذيب(١/٥٤٠).

(١٨٥٥)تحرير تقريب التهذيب(٣/٤٠١).

الــذين كانوا يخطئون ولم يفحش ذلك منهم"[1856]، وهذا كلام جيد ومحقق، و يتمشى مع قول النّســائي الثاني، أما قوله الأول في السنن الكبرى: "ليس بذاك القوي"، فقد خالف فيه جمهور السلف والخلف، ولم يتابعه عليه أحد سوى ما كان من ابن معين في أحد أقواله الثلاثة.

ومــا دام أن النّسائي عدّله في أحد قوليه، وابن معين كذلك؛ فيتفقان مع الجمهور في تعديله، وهذا أولى من المخالفة، والله أعلم.

٢٧. موسى بن يعقوب[1857] : قال أبو عبد الرحمن: "ليس بذلك القوي"[1858].

وقال في الضعفاء: "ليس بالقوي"[1859]، وروى عنه في فضائل الصحابة[1860].

وثقه يحيى بن معين[1861]، ويحيى بن سعيد القطان[1862]،وابن شاهين[1863]،وذكره ابن حــبان فــي الــثقات، وقال في المشاهير: "من جلة أهل المدينة، وكان يغرب[1864]، وقال أبو داوود: "صــالح"[1865]، وقــال ابــن عــدي: لــه أحاديــث حسان، وهو عندي لا بأس به وبــرواياته[1866]، وقــال الذهبــي: صــالح الحــديث[1867]، وقــال ابن حجر: صدوق سيء الحفــظ[1868]، وتعقــبه صــاحبا التحريــر فقــالا: " بــل ضــعيف يعتبر به في المتابعات والشــواهد[1869]، وقال علي ابن المديني: "ضعيف، منكر الحديث[1870]، وقال الدار قطني" "لا يحتج به"[1871]، وقال الذهبي في رواية أخرى: "فيه لين"[1872].

(١٨٥٦) الثقات(٧/٤٩٢).

(١٨٥٧)هــو: موسى بن يعقوب بن عبد الله الأصغر بن وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب، ويكنى أبا محمد مات في آخر خلافة أبي جعفر المنصور. الطبقات الكبرى القسم المتمم(١/٤٢٣)، و(التاريخ الكبير٧/٢٩٨).

(١٨٥٨) السنن الكبرى٢/٢٧٣ح(٣٤٠٢).

(١٨٥٩)الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٩٥).

(١٨٦٠)النّسائي: أحمد بن شعيب، فضائل الصحابة،دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٠٥هــ(١/٢٨)ح رقم(٩٢).

(١٨٦١) ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٣/١٥٧)، والجرح والتعديل(٨/١٦٨).

(١٨٦٢) تهذيب التهذيب(١٠/٣٣٧).

(١٨٦٣)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٢٢١)ونسبه لابن معين، وإدراجه في الكتاب ونقل توثيقه يدل على أنه ارتضاه.

(١٨٦٤)ينظر: الثقات(٧/٤٥٨)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٤١).

(١٨٦٥)ينظر: تهذيب الكمال(٢٩/١٧٢)، والمغني في الضعفاء(٢/٦٨٩).

(١٨٦٦)الكامل(٦/٣٤٢).

(١٨٦٧) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١/١٨٣).

(١٨٦٨)تقريب التهذيب(١/٥٥٤).

(١٨٦٩)تحرير تقريب التهذيب(٣/٤٤١).

(١٨٧٠) ينظر: تهذيب الكمال(٢٩/١٧٢)، وميزان الاعتدال(٦/٥٧٠).

(١٨٧١) ينظر: علل الدارقطني(٥/١١٢)حديث رقم(٧٥٩).

(١٨٧٢)الكاشف(٢/٣٠٩).

قلت: ليس به بأس، والمعدلون له أكثر من المجرحين، والذين جرّحوه لم يفسروا الجرح، والواقع العملي لبعضهم يدل على عكس ما قالوا، فقد روى له النّسائي خمسة أحاديث، ولم يتكلم إلا على الأول منها [(١٨٧٣)]، والدارقطني قال: لا يحتج به، لكنه احتج به وروى له ثلاثة أحاديث [(١٨٧٤)]، ولم يتكلم على أي منها.

كما روى له أصحاب الصحاح،[(١٨٧٥)]، وحسّن الترمذي حديثه[(١٨٧٦)]، وصححه الحاكم[(١٨٧٧)]، والكناني[(١٨٧٨)]، وأما الذهبي، فليّنه في رواية، وقال في الأخرى: صالح، فلا نعلم المتقدم من كلامه، وقوله: "صالح" موافق لجمهور العلماء، فهو أحق بالاتباع.

ويبقى قول ابن المديني، فلعله قال ذلك لأجل الغرائب في حديث موسى، فإن أغلب المتقدمين يطلقون النكارة على مجرد التفرد، ولا أدري إن كان ابن المديني منهم، فقد ورد هذا عن أحمد والنّسائي وغيرهما.

وقول النّسائي: "ليس بالقوي"؛ كان أحد الأقوال المعتمدة عند بعض المتأخرين، فقد نقله ابن الجوزي واكتفى به[(١٨٧٩)]، كما نقله: ابن عدي، والذهبي، وابن حجر[(١٨٨٠)].

٢٨. يحيى بن أيوب[(١٨٨١)]: قال النّسائي: "يحيى بن أيوب: ليس بذاك القوي"[(١٨٨٢)].

وقد تكلمت عنه في المبحث الأول بما يغني عن إعادته هنا [(١٨٨٣)].

٢٩. ابن أخي الزهري: قال النّسائي: "...ابن أخي الزهري ليس بذاك القوي"[(١٨٨٤)].

وقد تكلمت عن هذا الراوي في الفصل الأول بما يغني عن إعادته هنا[(١٨٨٥)].

(١٨٧٣)السنن الكبرى٢/٢٧٣ح(٣٤٠٢)و٥/٥٦ح (٨١٩٥)، و٥/١٠٧ح(٨٣٩٧و٥/١٣٤الحديثين رقم(٨٤٧٩و٨٤٨٠)

(١٨٧٤)ينظر: سنن الدارقطني، (٤/١٠٢-١٠٣) كتاب السير الأحاديث أرقام(٨و٩و١٠).

(١٨٧٥)ينظر على سبيل المثال لا الحصر: المنتقى لابن الجارود١/٢٦٧ح (١٠٦٥)، وصحيح ابن خزيمة(١/٢١٩)ح(٤١٩)، وصحيح ابن حبان١٤/٢٨٦ح(٦٣٧١)، والأحاديث المختارة٣/١٧٩ح(٩٧٢).

(١٨٧٦)ينظر: جامع الترمذي(٢/٣٥٤) ح رقم(٤٨٤)، و(٥/٦٤٨)ح رقم(٣٧٤٨)، و٥/٦٥٦باب مناقب الحسن والحسين ح رقم(٣٧٦٩)، وجميعها قال فيها: حسن غريب، وهذا يعني أنها حسنة لذاتها، وليس لغيرها.

(١٨٧٧) ينظر: المستدرك على الصحيحين٢/٤٢٧ح رقم(٣٥١٩)، و٢/٥٠٤ح رقم(٣٧٢٩)، و٢/٥٩٦ح رقم(٤٠١٠).

(١٨٧٨) ينظر: مصباح الزجاجة٤/٢٣٣باب الحزن ، قال بعد حديث من طريق موسى:"إسناد صحيح ورجاله ثقات".

(١٨٧٩)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٥١).

(١٨٨٠)الكامل(٦/٣٤٢)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/١٨٣)، وتهذيب التهذيب(١٠/٣٣٧).

(١٨٨١)يحيى بن أيوب الغافقي- بمعجمة ثم فاء وقاف- أبو العباس المصري، توفي سنة ١٦٨هـ. (تقريب التهذيب١/٥٨٨)، وقال البخاري مات سنة١٦٣هـ. (التاريخ الصغير٢/١٥٨).

(١٨٨٢)السنن الكبرى٢/١١٧ح رقم(٢٦٤٩).

(١٨٨٣)ينظر: المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل(ص١٥٧-١٥٩)وسيأتي في(ص٣٢٨).

(١٨٨٤)السنن الكبرى٦/١٥٤ح رقم(١٠٤٣٥).

(١٨٨٥)ينظر:المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الأول(ص٥٣-٥٤).

(ب)استعمالها مقيدة بالحديث(ليس بالقوي في الحديث)

وقـد استخدم هذه الصيغة على هذا النحو في خمسة عشر راوياً؛ ثمانية منهم ذكرهم في الفقرة السابقة؛ وهذا يدل على أن الصيغتين عنده بمعنى واحد.

وسأتحدث عن السبعة الباقين تفصيلاً، وأكتفي بالإشارة إلى الرواة الذين سبق الحديث عنهم، وإحالة القارئ الكريم إلى الأماكن التي سبق الحديث عنهم فيها، والرواة هم:

١. **إبراهيم بن يوسف الكوفي**: ليس بالقوي في الحديث [١٨٨٦].سبق بحثه[١٨٨٧].

٢.**أسامة بن زيد**: قال أبو عبد الرحمن أسامة بن زيد ليس بالقوي في الحديث[١٨٨٨].

قلـت: اختلف فيه، فقد وثقه يحيى بن معين[١٨٨٩]، والعجلي[١٨٩٠]، والذهبي[١٨٩١]، زاد ابن معين في رواية أخرى فقال: "ثقة حجة"، وقال في رواية ثالثة: "ثقة صالح"[١٨٩٢]، وقال في روايـــة رابعـــة :"ليس به بأس"[١٨٩٣]، وقال البخاري: "كان يحيى بن سعيد يسكت عنه"[١٨٩٤]، ونقـل ابن عدي عن البخاري أنه قال "هو ممن يُحتمل"[١٨٩٥]، وقال-أيضاً-: وقال أبو داود: "صالح"[١٨٩٦]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ"[١٨٩٧]، وقال الذهبي: "صدوق قوي الحديث، أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه، ولكن أكثرها شواهد ومتابعات، والظاهر أنه ثقة[١٨٩٨]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[١٨٩٩]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "روى له مسلم فـــي الشـــواهد ممـــا يرويه عنه ابن وهب، وهي نسخة صالحة، كما ذكر ابن عدي(يعني من كـــتاب) فهو حسن الحديث إلا عند المخالفة"[١٩٠٠].، وقال ابن معين في رواية خامسة، وأحمد

(١٨٨٦)السنن الكبرى٦/١٥٣ح رقم(١٠٤٢٨).

(١٨٨٧)الفقرة(أ) السابقة من هذا المطلب الراوي رقم(٣) ص(٢٧٣-٢٧٥).

(١٨٨٨)السنن الكبرى٦/١٣٠ح رقم(١٠٣٣٨).

(١٨٨٩)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٣/١٧٤و٣/٣٤٢)، والجرح والتعديل(٢/٢٨٤)، والتعديل والتجريح(١/ ٤٠٠)، وتهذيب الكمال(٢/٣٤٩-٣٥٠)، وسير أعلام النبلاء(٦/٣٤٣).

(١٨٩٠)ينظر: معرفة الثقات(١/٢١٦).

(١٨٩١)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١/٤١).

(١٨٩٢)ينظر: الكامل (١/٣٩٤).

(١٨٩٣)ينظر: تهذيب الكمال(٢/٣٤٩-٣٥٠)، وسير أعلام النبلاء(٦/٣٤٢-٢٤٣).

(١٨٩٤) التاريخ الكبير(٢/٢٢).

(١٨٩٥)الكامل (١/٣٩٤).

(١٨٩٦)ينظر: تهذيب التهذيب(١/١٨٣).

(١٨٩٧) الثقات(٦/٧٤).

(١٨٩٨)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١/٤١).

(١٨٩٩)تقريب التهذيب(١/٩٨).

(١٩٠٠)تحرير تقريب التهذيب(١/١١١).

فـــي رواية أخرى: "ليس بشيء" وقال أحمد: "ترك يحيى بن سعيد حديثه بأخرة"، ثم قال: "له عن نافع مناكير"، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به[1901]، وقال عبد الله بن احمد: سألت أبـــي عن أسامة ابن زيد الليثي، فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه[1902]، وفي روايـــة أخرى: "إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة" [1903]، ونقل عن أحمد أن يحيى بن سعيد القطان كان يضعفه[1904]، وقال ابن سعد:" كان كثير الحديث يستضعف"[1905].

قلـــت: هو صدوق، حسن الحديث، فيما لم يخالف فيه، وقد خالف في بعض حديثه، ولعل هذا هو سبب تضعيف وترك يحيى بن سعيد القطان له، فقد روى يحيى بن معين وأحمد ابن حنبل، أنّ يحيى بن سعيد القطان ترك أسامة بن زيد لأجل حديث: "منى كلها منحر"[1906]، وقـــال الدار قطني: لما سمع يحيى القطان أنه حدث عن عطاء عن جابر رفعه "أيام مني كلها منحـــر" قـــال: اشهدوا إني قد تركت حديثه"، قال الدارقطني: "فمن أجل هذا تركه البخاري"، وعقب ابن حجر على ذلك بقوله: " ولم يرد يحيى بذلك ما فهمه عنه، بل أراد ذلك في حديث مخصـــوص يتبـــين من سياقه اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعـــنة وشـــذ أســـامة فقال: عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب فأنكر عليه القطان هذا لاغيـــر"[1907]؛ فالقطان قصد بقوله: "تركت حديثه" أي أنه ترك هذا الحديث بعينه، ولم يترك كلّ حديث أسامة، ولذلك فهو معروف في الأوساط العلمية أنه حسن الحديث، فقد قال ابن عدي بعـــد أن سبر رواياته: " وهو حسن الحديث وأرجو انه لا بأس به[1908]، وهذا ما قاله عبد الله ابن أحمد لأبيه عندما قال أحمد: روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير، فقال له عبد الله : "إن أســـامة حســـن الحديث"، فقال أحمد: إن تدبرت حديثه ستعرف النكرة فيها[1909]، وقال صاحبا التحرير في تعقيبهما على الحافظ ابن حجر:" حسن الحديث إلا عند المخالفة"[1910].

والذي يبدو لي: أن أسامة وهم في بعض الأحاديث التي رواها من حفظه، وهي قليلة جداً، وأكثر رواياته من كتاب، وإخراج الشيخين لحديثه كان مما رواه من كتابه، وأحسَنَ فيه،

(١٩٠١)ينظر: الجرح والتعديل(٢/٢٨٤).

(١٩٠٢)الكامل (١/٣٩٤).

(١٩٠٣)ينظر: بحر الدم(١/٦٢)، والجرح والتعديل(٢/٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء(٦/٣٤٢-٣٤٣).

(١٩٠٤)ينظر: تهذيب التهذيب(١/١٨٣).

(١٩٠٥)الطبقات الكبرى(القسم المتمم١/٣٩٨).

(١٩٠٦)الكامل (١/٣٩٤)، وتهذيب الكمال(٢/٣٤٩).

(١٩٠٧)ينظر: تهذيب التهذيب(١/١٨٣).

(١٩٠٨)ينظر: الكامل (١/٣٩٤).

(١٩٠٩)ينظر: الكامل (١/٣٩٤)، وتهذيب الكمال(٢/٣٤٩).

(١٩١٠)تحرير تقريب التهذيب(١/١١١).

فقــد قـــال ابن عدي: "يروي عنه ابن وهب بنسخة صالحة"[1911]، وقال الحاكم: "روى مسلم نســـخة لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر" [1912]، وقال الذهبي: وقد يرتقي حديثه إلى رتبة الحسن استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المتابعات[1913].

ولعـــل حكـــم النّسائي على أسامة هو بالنظر إلى ما استنكر عليه من حديثه، وقد نقل قوله: "ليس بالقوي" من جاء بعده؛ كابن عدي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[1914].

٣. **جعفـــر بن ميمون**: قال النّسائي: جعفر بن ميمون ليس بالقوي في الحديث[1915].

وقد سبق الحديث عنه بما يغني عن إعادته هنا[1916].

٤. **الحارث الأعور**[1917]: قال النّسائي:"الحارث الأعور:"ليس بذاك في الحديث"[1918].

قلـــت: وثقه أحمد بن صالح[1919]، وابن معين [1920]،وروى مسلم بسنده عن الأعمش أن الحارث قال:" تعلمت القرآن في ثلاث سنين، والوحي في سنتين، أو قال: الوحي في ثلاث سنين، والقرآن في سنتين"[1921]،وقال ابن معين في رواية أخرى: "ليس به بأس"[1922].

واتهمه الشعبي[1923]، وعلي ابن المديني[1924]، وأبو خيثمة[1925]، بالكذب، ونقل الذهبي عن جرير بن عبد الحميد: أنه قال: "كان زيفاً"، كما نقل عن أبي بكر بن عياش عن المغيرة أنه قال: "لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث"، وقال العجلي:"كان متهماً"[1926]، وقال الشعبي: " ما كذب على أحد من هذه الأمة ما كذب على علي"[1927]، وكان ابن مهدي

(١٩١١) الكامل (١/٣٩٤).

(١٩١٢)الكاشف(١/٢٣٢).

(١٩١٣)ينظر: سير أعلام النبلاء(٦/٣٤٣).

(١٩١٤)ينظر: الكامل(١/٣٩٤)ميزان الاعتدال(١/٣٢٣)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/٤١)، وتهذيب التهذيب(١/١٨٣).

(١٩١٥)السنن الكبرى٦/١٠ح رقم(٩٨٥٠).

(١٩١٦)ينظر: الفقرة(أ) السابقة رقم(٤). (ص٢٧٤-٢٧٥).

(١٩١٧)هو: الحارث بن عبد الله أبو زهير الهمداني الخارفي الأعور الكوفي(التاريخ الكبير(٢/٢٧٣).

(١٩١٨)السنن الكبرى٥/١١٥ ح رقم(٨٤١٥).

(١٩١٩)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٧١).

(١٩٢٠) ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي(١/٩٠)، والكامل(٢/١٨٥).

(١٩٢١) صحيح مسلم، المقدمة(١/١٩) وينظر: الكامل(٢/١٨٥)، والجرح والتعديل(٣/٧٨).

(١٩٢٢)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٣/٣٦٠)، والكامل(٢/١٨٦)، وميزان الاعتدال(٢/١٧١).

(١٩٢٣) ينظــر: التاريخ الكبير(٢/٢٧٣)، ومقدمة صحيح مسلم(١/١٩)، والكامل(٢/١٨٥)، والجرح والتعديل(٣/٧٨)، وضعفاء العقيلي(١/٢٠٨).

(١٩٢٤) ينظر: الكامل(٢/١٨٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/١٨١)، والمغني في الضعفاء(١/١٤١).

(١٩٢٥) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٧٨).

(١٩٢٦)ميزان الاعتدال(٢/١٧٠-١٧١)، وينظر: معرفة الثقات(١/٢٧٨).

(١٩٢٧) ينظر: الكامل(٢/١٨٦).

قد ترك حديث الحارث[1928]، وقال يحيى بن معين[1929]، والدار قطني[1930]: "ضعيف". وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين: "لا يحتج بحديثه" زاد أبو حاتم: "ضعيف الحديث ليس بالقوي"[1931]، وقال ابن سعد: وكان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته[1932]، وقال ابن حبان:" كان غاليا في التشيع واهيا في الحديث"[1933]، وقال ابن حجر: قرأته بخط الذهبي... قيل ليحيى: يحتج بالحارث؟ فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه، وقال ابن عبد البر في كتاب العلم له لما حكى عن إبراهيم أنه كذب الحارث أظن الشعبي عوقب بقوله في الحارث: كذاب ولم يبن من الحارث كذبه، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي، وقال في التقريب:" كذبه الشعبي في رأيه،ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف"[1934].

قلت: هو ضعيف، ولا يحتج بحديثه إلا فيما وافق فيه الثقات الأثبات[1935].

أمـــا توثيق ابن معين فلا يعتد به؛ لأن الروايات اضطربت عنه، فقال: ثقة، وقال: لا بـــأس به، وقال: لا يحتج بحديثه، والقول الثالث يتفق مع ما قاله جمهور المحدثين، وهو أولى بالاتـــباع مـــن غيره، وقد اعترض عثمان الدارمي على توثيق ابن معين للحارث فقال: "ليس يتابع يحيى على هذا"[1936].

وأما توثيق أحمد بن صالح، ودفاعه عنه، فلا يعتد به أيضاً، وذلك لأن دفاعه واه، فقد ذهب إلى أن كذب الحارث في رأيه، وليس في الحديث[1937]، لكن أقوال العلماء تؤكد أنه كان

(١٩٢٨) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٧٨).

(١٩٢٩) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٧٨)، وميزان الاعتدال(٢/١٧١).

(١٩٣٠)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/١٨١)، المغني في الضعفاء(١/١٤١).

(١٩٣١) ينظر: الجرح والتعديل(٣/٧٨).

(١٩٣٢) الطبقات الكبرى(٦/١٦٨).

(١٩٣٣) المجروحين(١/٢٢٢).

(١٩٣٤)ينظر: تهذيب التهذيب(٢/١٢٧)، وتقريب التهذيب(١/١٤٦).

(١٩٣٥) أجـــرى الدكتور قاسم علي سعد دراسة جيدة ووافية عن الحارث الأعور، وتحيّر من تباين أقوال العلماء فيه، وخلـــص إلـــى القـــول: إنه ليس بحجة، ليّن الحديث، يكتب حديثه للاعتبار. كما أجري زميلي: محمد الحوري دراســـة أخرى على مرويات الحارث الأعور، وخلص إلى أن الشيخين لم يخرجا له مطلقاً، وتندر روايته عند النســـائي وأبي داود؛ لأنهما يضعفانه، وأخرج له الترمذي فانتقى تارة من حديثه، وتارة أخرى أعلّ وبين سبب العلـــة، وثالـــثة يخـــرج له في المتابعات والشواهد حيث لا يجد في الباب غيره، وأما ابن ماجه فأخرج له في الشواهد حيث لا يجد في الباب غيره(الرواة الضعفاء الموثقون نسبيا...ص٦٧).

(١٩٣٦) ينظـــر: ينظـــر: الـــتاريخ الكبير(٢/٢٧٣)، ومقدمة صـحيح مسلم(١/١٩)، الكامل(٢/١٨٥-١٨٦)، والجرح والتعديل(٣/٧٨)، وضعفاء العقيلي(١/٢٠٨)،والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١/١٨١)، وميزان الاعتدال(٢/١٧١)، والمغني في الضعفاء(١/١٤١)، وتهذيب التهذيب(٢/١٢٦).

(١٩٣٧)ينظر: تاريخ أسماء الثقات(١/٧١).

يكذب في الحديث أيضاً "(1938)، وعلى فرض أنه يكذب في غير الحديث، فلا يقبل حديثه، فإن البخاري لم يقبل حديث من كذب على الدابة، فكيف بمن يكذب فيما هو أهم من ذلك؟

أمـــا النّسائي فلم يرو له محتجاً، بل روى له مقروناً، فقد قال الحافظ ابن حجر: " لم يحـــتج به النّسائي وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقرونا بابن ميسرة، وآخر في اليوم واللـــيلة متابعة هذا جميع ما له عنده"(1939)، وقول النّسائي: " ليس بالقوي" تابع فيه أبا حاتم، ونقله عن النّسائي: ابن عدي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم(1940).

٥. **ســـليمان بن موسى**(1941): قال أبو عبد الرحمن: "سليمان بن موسى: ليس بالقوي في الحديث ولا محمد بن راشد"(1942). وقال النّسائي في الضعفاء: "أحد الفقهاء ليس بالقوي في الحديث"(1943)، وذكره في الطبقة السادسة من أصحاب نافع(1944)، بينما ذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع (1945).

قلت: وثقه ابن سعد(1946)، ويحيى بن معين، ودحيم(1947)، والدارقطني(1948)، وقال أبو حاتم: " سمعت دحيما يقول: أوثق أصحاب مكحول(1949).

وقـــيل ليحيى بن معين: سليمان بن موسى ما حاله في الزهري؟ قال: ثقة(1950)، وقال ابن جريج: "كان من أهل الفضل"(1951)، وقال ابن عدي: "وهو فقيه راوٍ حدث عنه الثقات من الـــناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي

(1938) ينظر: الكامل(186/2)، وميزان الاعتدال(171/2)، وتهذيب التهذيب(126/2).

(1939)ينظر: تهذيب التهذيب(127/2)، وتقريب التهذيب(146/1).

(1940)ينظر: الكامل(186/2)، وتهذيب التهذيب(126/2).

(1941)هو : سليمان بن موسى الدمشقي بن الأشدق ويقال الأشدق، مات سنة تسع عشرة ومائة.(التاريخ الكبير 38/4)، وقـــال ابـــن حـــبان: مات سنة خمس عشرة ومائة، وقد قيل: "قدم سليمان بن موسى على هشام بن عبد الملك الرصافة، فسقاه طبيب هشام شربة، فقتله فسقى هشام ذلك الطبيب من ذلك الدواء فقتله. ينظر: (الثقات380/6).

(1942)السنن الكبرى233/4-234ح رقم(7004).

(1943)الضعفاء والمتروكين للنسائي(49/1).

(1944)الطبقات للنسائي(131/1).

(1945) ينظر: تهذيب التهذيب(198/4).

(1946) ينظر: الطبقات الكبرى(457/7).

(1947) سير أعلام النبلاء(435/5)، تهذيب التهذيب(198/4).

(1948) ينظر: تهذيب التهذيب(198/4).

(1949) ينظر: الجرح والتعديل(141/4).

(1950) ينظـــر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي(46/1و117)، الكامل(263/3)، وميزان الاعتدال(317/3)، وسير أعلام النبلاء(435/5).

(1951) ضعفاء العقيلي(140/2).

ثــبت صدوق"[1952]، وقال أبو حاتم: " محله الصدق وفى حديثه بعض الاضطراب، ولا اعلم أحــداً مــن أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه"[1953]، وقال الدارقطني: "من الثقات أثنى عليه عطاء والزهري[1954].

وذكره ابن حبان في المشاهير، وقال:" من فقهاء الشام، ومتورعي الدمشقيين، وجلة أتباع التابعين"، وفي الثقات قال: " كان فقيهاً ورعاً"[1955]، وقال الذهبي :"وثــق"[1956]، وقال ابــن حجر: "صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل"[1957] ، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: "بل فقيه صدوق حسن الحديث، وعبارة ابن حجرغير دقيقة، وقوله:"خولط قبل موته" لم يقلها كبير أحد، ثم ذكرا أقوال العلماء فيه"[1958]، وقال البخاري: "عنده مناكير"[1959]، وفي رواية أخرى قال:" منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئا روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير[1960]، وذكر العقيلي عن ابن المديني أنه خولط قبل موته بيسير[1961].

(١٩٥٢) الكامل(٣/٢٦٩).

(١٩٥٣) ينظر: الجرح والتعديل(٤/١٤١).

(١٩٥٤) ينظر: تهذيب التهذيب(٤/١٩٨).

(١٩٥٥)مشاهير علماء الأمصار(١/١٧٩)، والثقات(٦/٣٨٠).

(١٩٥٦) المغني في الضعفاء(١/٢٨٤) قلت: هذا غير ذاك، وهو أبو داود الزهري، يروي عن ثابت بن أسلم.

(١٩٥٧) ينظر: تقريب التهذيب(١/٢٥٥).

(١٩٥٨) ينظر: تحرير تهذيب التهذيب(٢/٧٨).

(١٩٥٩) ينظر: التاريخ الكبير(٤/٣٨).

(١٩٦٠) ينظر: علل الترمذي الكبير للقاضي(١/٢٥٧).

(١٩٦١) ينظر: تهذيب التهذيب(٤/١٩٨)هكذا قال الحافظ ابن حجر، ولم أجد قول العقيلي في كتاب الضعفاء.

قلـــت: هو إمام في الفقه بلا خلاف، وهذا ما أشار إليه النّسائي نفسه حين قال: " هو أحـــد الفقهـــاء وليس بالقوي في الحديث، وقال مرة أخرى: في حديثه شيء"[١٩٦٢]، وذكره في فقهاء الأمصار[١٩٦٣]، ولكن حالَهُ في الحديث ليس كحَالِهِ في الفقه، فهو في الحديث أقل شأناً، كما أنه كان يحدث من حفظه، ومن كتابه، ولذلك فإن من وثقه نظر إلى فقهه، وإلى ما حدث بـــه من كتابه، ومن أنزله عن مرتبة الثقة نظر إلى ما حدث به من حفظه في غير الفقه، وقد أشار الذهبي إلى ذلك بقوله: "وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها"[١٩٦٤].

وقد استُنْكِرَت عليه بعض الأحاديث، كما قال البخاري وأبو حاتم، ولا نستطيع تجاهل قـــول الـــبخاري :" منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئا روى أحاديث عامتها مناكير"[١٩٦٥]، فالبخاري لا يستحل الرواية عمن يقول فيه: منكر الحديث، ولعل حكم البخاري، والنّسائي من بعده على هذا الراوي؛ كان بالنظر إلى ما استقر عليه أمره أخيراً، فقد قال الحافظ ابن حجر: "إنه اختلط قبل موته، ونُقل عن العقيلي -أيضاً- مثل ذلك.

وقـــد ذكر ابن الجوزي راويين آخرين غير هذا بالاسم نفسه، هما: سليمان بن موسى أبـــو داود الزهـــري، يروي عن مسعر، وسليمان بن موسى يروي عن جعفر بن سعد، وقال عنهما: "وما عرفنا فيهما طعنا"[١٩٦٦]، وذكر الذهبي الأول، وقال عنه: "صويلح الحال"[١٩٦٧]، فلعل الأمر اختلط على بعضهم بسبب التشابه في الاسم، وقول النّسائي: "ليس بالقوي"، نقله ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر [١٩٦٨].

٦. **عـــبد الله بن عطاء**[١٩٦٩]: قال أبو عبد الرحمن في السنن الكبرى: "عبد الله بن عطـــاء: ليس بالقوي في الحديث"، وقال في الضعفاء والمتروكين: "ليس بالقوي"[١٩٧٠]. ونقل الحافظ ابن حجر عن النّسائي أنه قال في موضع آخر: ضعيف[١٩٧١].

(١٩٦٢) سير أعلام النبلاء(٥/٤٣٥).

(١٩٦٣) تسمية فقهاء الأمصار(١/١٢٩).

(١٩٦٤) ميزان الاعتدال(٣/٣١٨).

(١٩٦٥) ينظر: علل الترمذي الكبير للقاضي(١/٢٥٧).

(١٩٦٦) الضعفاء والمتروكين(٢/٢٥).

(١٩٦٧) المغني في الضعفاء(١/٢٨٤) قلت: هذا غير ذاك، وهو أبو داود الزهري، يروي عن ثابت بن أسلم.

(١٩٦٨) ينظـــر: الكامـــل(٤/١٦٨)، والضـــعفاء والمتروكين(٢/٢٥)، وتهذيب الكمال(١٢/٩٧)، ومن تكلم فيه وهـــو موثـــق (١/٩٤) وتهذيب التهذيب(٤/١٩٨).

(١٩٦٩)هو: عبد الله بن عطاء الطائفي المكي ويقال الكوفي ويقال الواسطي ويقال المدني أبو عطاء مولى المطلب بن عبد الله بن قيس بن مخرمة وقيل مولى بني هاشم ومنهم من جعلهما اثنين وقيل: ثلاثة.تهذيب التهذيب٥/٢٨١).

(١٩٧٠)ينظر: السنن الكبرى(٥/١٤٠)ح رقم(٨٤٩٨)، والضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٦١) .

(١٩٧١) ينظر: تهذيب التهذيب(٤/١٩٨).

قلــت: وثقه ابن معين[١٩٧٢]، والبخاري[١٩٧٣]، والترمذي[١٩٧٤]، وذكره ابن شاهين في الثقات، ونسبه إلى يحيى[١٩٧٥].

وذكره ابن حبان في الثقات[١٩٧٦]، وقال الذهبي: "وثق"[١٩٧٧]، وقال في موضع آخر: هو صدوق إن شاء الله[١٩٧٨]،وذكره الحافظ في الطبقة الأولى من المدلسين، وقال: "قضيته في التدلــيس مشـــهورة رواها شعبة عن أبي إسحاق "[١٩٧٩]، وقال في التقريب: "صدوق يخطئ ويدلس"[١٩٨٠]، وتعقبه صاحبا التقريب فقالا: " لو قال: صدوق وسكت لكان أحسن وأصوب، إذ لم نقف على خطئه أو تدليسه، ثم هو ممن وثقه البخاري، وابن معين، والترمذي، وابن حبان، وابن شاهين، وقال الدارقطني: ليس به بأس، وما ضعفه سوى النّسائي، وقال الذهبي: صدوق إن شاء الله. وروى له مسلم في صحيحه"[١٩٨١].

قلــت: الــذين وثقوه ذكروه مطلقاً، ولم يُبَيِّنوا من هو؛ فقد ذكر ابن حبان أربعة رواة اســمهم: عــبد الله بــن عطاء، وهم: عبد الله بن عطاء، يروى عن ابن عمر عداده في أهل مكـــة[١٩٨٢]، وعبد الله بن عطاء بن إبراهيم مولى الزبير بن العوام، يروى عن أبيه[١٩٨٣]، وعبد الله بن عطاء المكي، يروى عن عبد الله بن بريدة، روى عنه أبو إسحاق السبيعي وهو الــذي يروى عن عقبة بن عامر ولم يره[١٩٨٤]، وعبد الله بن عطاء أبو عطاء مولى المطلب يروى المقاطيع روى عنه مروان بن معاوية الفزاري[١٩٨٥].

واستشهاد مسلم به في المقدمة يقوي أمره، لكننا لا نستطيع الجزم بتوثيقه؛ لأن الذين عــرّفوا به، وفرّقوا بينه وبين غيره عرّفوه بقصة الحديث الذي رواه عن عقبة، وثبت أنه لم يسمعه منه باعترافه هو، وقد أشار كثير من العلماء إلى تدليسه هذا الحديث، وقصته معروفة؛

(١٩٧٢) ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٣٥٩/٤).تهذيب التهذيب(٢٨١/٥).

(١٩٧٣) ينظر: العلل الكبير(٣٩٠/١).

(١٩٧٤) ينظر: جامع الترمذي(٥٤/٣) كتاب الزكاة، باب ماجاء في المتصدق يرث صدقته برقم(٦٦٧).

(١٩٧٥) معرفة الثقات(١٢٤/١) لكنه ذكره مطلقاً .

(١٩٧٦)الثقات(٤١/٧) .

(١٩٧٧)المغني(٣٤٧/١) .

(١٩٧٨)ميزان الاعتدال(١٤٧/٤)، والكاشف(٥٧٤/١) قال :"صدوق" ولم يعلقه بالمشيئة .

(١٩٧٩)طبقات المدلسين(٢٢/١).

(١٩٨٠)تقريب التهذيب(٣١٤/١).

(١٩٨١)تحرير تقريب التهذيب(٢٤٠/٢).

(١٩٨٢)ينظر: الثقات(٣٣/٥).

(١٩٨٣)ينظر: الثقات(٢٩/٧).

(١٩٨٤)ينظر: الثقات(٤١/٧)، وهذا هو الذي تكلم عليه النّسائي.

(١٩٨٥)ينظر: الثقات(٣٣١/٨).

ذكـــرها البخاري[١٩٨٦]، وابن أبي حاتم[١٩٨٧]، وغيرهما، وقال ابن حبان: "يروي عن عقبة بن عامر، ولم يره"[١٩٨٨]، وأشار لها ابن حجر في التقريب، وفي طبقات المدلسين، كما مر سابقاً.

ولعـــل هـــذا هـــو ســـبب تضعيف النّسائي له، وقد نقل قول النّسائي: ابن عدي، ابن الجوزي، والذهبي[١٩٨٩]، وغيرهم.

٧. **عمر بن أبي سلمة**[١٩٩٠]: قال أبو عبد الرحمن: عمر بن أبي سلمة ليس بالقوي في الحديث [١٩٩١]. وقال النّسائي في الضعفاء: " ليس بالقوي"[١٩٩٢].

قلت: وثقه ابن شاهين، فقال: "صالح ثقة إن شاء الله قاله أحمد"[١٩٩٣]، وقال ابن معين، وابـــن عدي، والعجلي، "لا بأس به"، زاد ابن عدي: "متماسك الحديث"، وقال ابن أبي خيثمة: سألت أبي عنه فقال: صالح إن شاء الله[١٩٩٤] . وقال الذهبي: "لا بأس به" وفي موضع آخر: " ليس به بأس"[١٩٩٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٩٩٦].

وضـــعفه شعبة[١٩٩٧]، وابن معين-في رواية أخرى-[١٩٩٨]، وقال ابن المديني: تركه شعبة، وليس بذاك[١٩٩٩]، وقال الجوزجاني: "ليس بقوي في الحديث"[٢٠٠٠]، وقال البخاري في الـــتاريخ: صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه [٢٠٠١]، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث،

(١٩٨٦)ينظـــر: التاريخ الكبير(١٦٥/٥)قال: ...عن شعبة قال سألت أبا إسحاق عن عبد الله بن عطاء الذي روى عن عقبة: قال: كنا نتناوب رعية الإبل؟ قال: شيخ من أهل الطائف حدثنيه، قال شعبة فلقيت عبد الله فقلت: سمعته مـــن عقبة؟ قال: لا، حدثنيه سعد بن إبراهيم فلقيت سعدا فسألته فقال: حدثني زياد بن مخراق، فلقيت زياد بن مخراق فسألته فقال: حدثني رجل عن شهر بن حوشب، ...".

(١٩٨٧)ينظر الجرح والتعديل(١٦٧/١).

(١٩٨٨)ينظر: الثقات(٤١/٧).

(١٩٨٩) ينظر: الكامل(١٦٨/٤)، الضعفاء والمتروكين(١٣٣/٢)، المغني(٣٤٧/١) .

(١٩٩٠) هـــو: عمـــر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قاضي المدينة توفي بالشام سنة اثنتين وثلاثين ومائة مع بني أمية. ينظر: (تقريب التهذيب٤١٣/١).

(١٩٩١)ينظر: السنن الكبرى٣٤٩/٤ ح رقم(٧٤٧٣)، و٥٦/٦ح رقم(١٠٠١٦).

(١٩٩٢)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٨٢/١).

(١٩٩٣) تاريخ أسماء الثقات(١٣٥/١).

(١٩٩٤)ينظر: الكامل(٤١/٥)، ومعرفة الثقات(١٦٨/٢)، وتهذيب التهذيب(٤٠١/٧).

(١٩٩٥) ينظر: ميزان الاعتدال(٢٤٢/٥).

(١٩٩٦)الثقات(١٦٤/٧).

(١٩٩٧) ينظر: الكامل(٣٩/٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢١٠/٢)، وميزان الاعتدال(٢٤٢/٥).

(١٩٩٨)ينظر: وميزان الاعتدال(٢٤٢/٥) والمغني(١٦٨/٢).

(١٩٩٩) ينظر: تهذيب التهذيب(٤٠١/٧).

(٢٠٠٠) أحوال الرجال(١٤٣/١).

(٢٠٠١) ينظر: تهذيب التهذيب(٤٠١/٧) ولم أجد كلام البخاري في تواريخه الثلاث.

ولـــيس يحتج بحديثه"[٢٠٠٢]، وقال أبو حاتم: "هو عندي صالح صدوق، في الأصل ليس بذاك القــوي يكتب حديثه، ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء[٢٠٠٣]، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديـــثه، وقـــال الذهبي:" قال أبو حاتم صدوق لا يحتج به ووثقه غيره"[٢٠٠٤]، وقد صحح له التـــرمذي حديث لعن زوارات القبور فناقشه عبد الحق وقال عمر ضعيف عندهم فأسرف عبد الحـــق ...ولعمر عن أبيه مناكير وقد علق له البخاري قصة جريج والراعي[٢٠٠٥]، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء [٢٠٠٦]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ضعيف يعتبر به"، ثم ذكرا أقوال العلماء فيه[٢٠٠٧].

قال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب، وروى له الباقون سوى مسلم[٢٠٠٨].

قلـــت: قـــول المـــزي: " استشهد به البخاري في الصحيح"، وقول الذهبي:" علق له الـــبخاري قصـــة جريج والراعي" فيهما نظر، فلم يرو له البخاري في الصحيح، ولم يعلق له شـــيئاً -فيما أعلم-، وقصة جريج رواها البخاري في موضعين موصولاً[٢٠٠٩]، وفي موضع ثالث تعليقاً في: كتاب العمل في الصلاة، بَاب إِذَا دَعَتْ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ قال: "وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَادَتْ امْرَأَةٌ ابْنَهَا وَهُوَ فِي صَوْمَعَةٍ قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ...الحديث"[٢٠١٠].

أما الذي روى له البخاري فهو: "عمر بن أبي سلمة واسمه عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن عمر بن مخزوم أبو حفص، أمه: أم سلمة زوج النبيﷺ" وهو ربيب النبيﷺ[٢٠١١].

وخلاصـــة القـــول: أن هـــذا الراوي عدل، لكن حفظه ليس بالقوي، فالبخاري قال:" صـــدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه" [٢٠١٢]، وأبو حاتم قال: "صالح صدوق، في الأصل

(٢٠٠٢)الطبقات الكبرى-القسم المتمم(١/٢٣٥).

(٢٠٠٣)الجرح والتعديل(٦/١١٧).

(٢٠٠٤) الكاشف(٢/٦٢).

(٢٠٠٥) ينظر: ميزان الاعتدال(٥/٢٤٢-٢٤٣).

(٢٠٠٦) تقريب التهذيب(١/٤١٣).

(٢٠٠٧) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٣/٧٤).

(٢٠٠٨) تهذيب الكمال(٢١/٣٧٨).

(٢٠٠٩) ينظـــر: صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب (١-٤/٤٢٦) باب إذا هدم حائطاً فليبن مثله برقم(٢٤٨٢)، وفي كتاب الأنبياء(١-٤/٦٠٩) باب قول الله تعالى(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا) برقم(٣٤٣٦).

(٢٠١٠) ينظر: صحيح البخاري(١-٤/٢١٠).

(٢٠١١)ينظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح(٣/٩٣٥)، وينظر: الإصابة(٤/٥٩٢).

(٢٠١٢) ينظر: تهذيب التهذيب(٧/٤٠١) ولم أجد كلام البخاري في تواريخه.

ليس بذاك القوي يكتب حديثه، ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء"[2013]، وابن سعد قال : "ليس يحتج بحديثه"[2014]، وهذه الأقوال تثبت أنه يخطئ، ولعل أحسن الأقوال وأدقها فيه: قول الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ.

وأما قول النّسائي: " ليس بالقوي في الحديث" فلعله تابع فيه شيخه: الجوزجاني، ونقله عن النّسائي: ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر[2015].

٨. **عمران بن أبان**[2016]: قال أبو عبد الرحمن:عمران بن أبان: ليس بقـــوي في الحديث[2017]. وقال النّسائي في الضعفاء: " ضعيف"[2018].

قلــت: قال ابن عدي: "له أحاديث غرائب، وخاصة عن محمد بن مسلم الطائفي، ولا أرى بحديثه بأسا ولم أرَ في حديثه شيئا منكراً فأنكره"[2019] ،ذكره ابن حبان في الثقات، وفي المشــاهير، وقــال: مــن المتقنين[2020]، وقال ابن معين: ليس بشيء[2021]، وقال أبو حاتم: "ضعيف"[2022]، وقال العجلي: ليس بثقة[2023].

وقـــال العقيلـــي: "لا يتابع عليه شيء من حديثه"[2024]، وقال الهيثمي: "ضعيف وقد وثق"[2025]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[2026].

وخلاصة القول: أن عمران بن أبان: ضعيف يُعْتَبَرُ به، فلم يوثقه أحد، وأحسن ما قيل فـــيه: قول ابن عدي، ومع ذلك قلّل من شأنه بوجود غرائب عنده، وأما ذكر ابن حبان له في الـــثقات والمشاهير فلا يعتدّ به إذا لم يرو له في صحيحه، وهذا لم يحدث، وأما قول الهيثمي: وقد وثق: فلعله يقصد ذكر ابن حبان له في الثقات.

(٢٠١٣)الجرح والتعديل(١١٧/٦).

(٢٠١٤)الطبقات الكبرى-القسم المتمم(٢٣٥/١).

(٢٠١٥)ينظر: الضعفاء لابن الجوزي(٢١٠/٢)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١٤٣/١)، وتهذيب التهذيب(٤٠١/٧).

(٢٠١٦) هــو: عمران بن أبان بن عمران السلمي أو القرشي أبو موسى الطحان الواسطي مات سنة خمس ومائتين . (تقريب التهذيب١/٤٢٨).

(٢٠١٧)السنن الكبرى١٣٢/٥ ح رقم(٨٤٧٣).

(٢٠١٨)الضعفاء والمتروكين للنسائي(٨٤/١).

(٢٠١٩) ينظر: الكامل(٩٠/٥).

(٢٠٢٠)ينظر: الثقات(٤٩٧/٨)، ومشاهير علماء الأمصار(١٧٨/١).

(٢٠٢١) ينظر: تهذيب التهذيب(١٠٨/٨).

(٢٠٢٢)الجرح والتعديل(٢٩٣/٦).

(٢٠٢٣) معرفة الثقات(١٨٨/٢).

(٢٠٢٤) ضعفاء العقيلي(٢٩٧/٣).

(٢٠٢٥) ينظر: مجمع الزوائد(١٨٣/٩).

(٢٠٢٦) تقريب التهذيب(٤٢٨/١).

وقـــول النّسائي: "ليس بالقوي" نقله: ابن عدي، والذهبي، وابن حجر[٢٠٢٧]، و قوله: "ضعيف" نقله: ابن الجوزي، والمزي، والذهبي، وابن حجر[٢٠٢٨].

٩. **عمران القطان:** قال أبو عبد الرحمن: عمران القطان ليس بالقوي[٢٠٢٩]، وقال في موضع آخر: عمران القطان: ليس بالقوي في الحديث[٢٠٣٠]. **سبق بحثه**[٢٠٣١].

١٠. **فليح بن سليمان:** ليس بالقوي في الحديث[٢٠٣٢].**سبق بحثه**[٢٠٣٣].

١١. **عمرو بن أبي عمرو:** قال أبو عبد الرحمن: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وإن كان مالك بن أنس قد روى عنه[٢٠٣٤].**سبق بحثه**[٢٠٣٥].

١٢. **محمد بن راشد:** قال أبو عبد الرحمن: قال أبو عبد الرحمن: سليمان بن موسى: ليس بالقوي في الحديث ولا **محمد بن راشد**[٢٠٣٦].

ونقل الحافظ ابن حجر عن النّسائي أنه قال عنه: "ثقة" وقال في موضع آخر: "لا بأس به" وقال في موضع آخر: "ليس بالقوي"[٢٠٣٧].

قلت: وثقه ابن معين[٢٠٣٨]، وأحمد[٢٠٣٩]، وفي رواية أخرى عن أحمد: ثقة ثقة[٢٠٤٠]، وفي رواية ثالثة قال: "ثقة ليس به بأس "[٢٠٤١]، وقال ابن المبارك: كان صدوق اللسان، وقال

(٢٠٢٧) ينظر: الكامل(٥/٩٠)، ميزان الاعتدال(٥/٢٨٣)، وتهذيب التهذيب(٨/١٠٨).

(٢٠٢٨) ينظـــر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/٢٢٠)، وتهذيب الكمال(٢٢/٣٠٦)،وميزان الاعتدال(٥/٢٨٣)، وتهذيب التهذيب(٨/١٠٨).

(٢٠٢٩) السنن الكبرى٢/٣١٥ح(٣٥٨٠)، و٣/٦ح(٤٣٠٢).

(٢٠٣٠) السنن الكبرى٢/٣١٥ح(٣٥٨٠)، و٣/٥ح رقم(٤٣٠٢) و٣/٦ح(٤٣٠٢).

(٢٠٣١) ينظر الفقرة(أ) السابقة رقم(١٨) (ص٢٩٧-٣٠٠).

(٢٠٣٢)السنن الكبرى١/٤٦٢ح رقم(١٤٧٩).

(٢٠٣٣)ينظر: الفقرة(أ) من هذا المطلب رقم(٢١).(ص٣٠٣-٣٠٦).

(٢٠٣٤) الســـنن الكبـــرى٢/٣٧٢ح(٣٨١٠). المعروف عن مالك أنه لا يروي إلا عن ثقة. ذكره البخاري في التاريخ الكبير(٦/٣٥٩)وسكت عنه، ووثقه العجلي في معرفة الثقات(٢/١٨١) وقال عنه: ثقة ينكر عليه حديث البهيمة، وقال ابن الجوزي: .. قال يحيى: لا يحتج بحديثه وقال مرة: ليس بالقوي وليس بحجة، وقال أحمد: ما به بأس. ينظر: الضعفاء والمتروكين(٢/٢٣٠).

(٢٠٣٥)ينظر الفقرة(أ) السابقة من هذذا المطلب، رقم(١٩). ص(٣٠٠-٣٠٢).

(٢٠٣٦)السنن الكبرى٤/٢٣٣-٢٣٤ح رقم(٧٠٠٤).

(٢٠٣٧)ينظر: تهذيب التهذيب(٩/١٤٠).

(٢٠٣٨)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري(٤/٤٦٥)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال(١/٣٦)، وقال: كان قدرياً، وفي رواية أخرى قال: ثقة صدوق.(تهذيب التهذيب٩/١٤٠).

(٢٠٣٩)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٣/١٥٦)، وبحر الدم(١/٣٦٩).

(٢٠٤٠)ينظر: الكامل(٦/٢٠١)، وتهذيب التهذيب(٩/١٤٠).

(٢٠٤١)العلل ومعرفة الرجال(٢/٥٠٤).

يحيى بن سعيد: كان شيعياً قدرياً، وليس بحديثه بأس[٢٠٤٢]، وقال شعبة: صدوق لكنه شيعي أو قدري[٢٠٤٣]، وقال يعقوب بن شيبة صدوق[٢٠٤٤]، وقال الفلاس: قدري[٢٠٤٥]، وقال ابن عدي: "وليس برواياته بأس إذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم"[٢٠٤٦]، وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث[٢٠٤٧]، وقال الذهبي: صدوق[٢٠٤٨]. وقال الجوزجاني: " كان مشتملا على غير بدعة وكان فيما سمعت متحريا الصدق في حديثه"[٢٠٤٩]، وقال محمد ابن ابراهيم الكتاني سألت أبا حاتم عنه فقال كان رافضيا[٢٠٥٠]، وقال الدارقطني يعتبر به[٢٠٥١]. وفي رواية أخرى قال: ضعيف[٢٠٥٢].

وقال عبد الرزاق ما رأيت رجلا في الحديث أورع منه[٢٠٥٣]، وقال ابن حبان كان من أهل الورع والنسك ولم يكن الحديث من صناعته، فكان يأتي بالشيء على الحسبان ويحدث على التوهم فكثر المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به [٢٠٥٤]، وقال ابن حجر: صدوق يهم رمي بالقدر[٢٠٥٥]، وتعقبه صاحبا التحرير، فقالا: " بل ثقة"، ثم نقلا أقوال العلماء الذين وثقوه لتأكيد ما ذهبا إليه [٢٠٥٦].

قلت: قول صاحبي التحرير، فيه نظر، ولم يُنْصِفا حين نقلا أقوال المعدلين، ولم ينقلا أقوال المجرِّحين، وبخاصة قول ابن حبان في كتاب المجروحين، فهما مبهوران بكتاب ابن حبان، فقد سبق أن قالا في مقدمة كتابهما: " وبقدر ما عُرف عن ابن حبان من تساهل في التوثيق، وذكره للمجاهيل في كتابه "الثقات"، فإن كتابه "المجروحين" من الكتب التي أجاد فيها

(٢٠٤٢)ينظر: الكامل(٦/٢٠١).
(٢٠٤٣)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(٢/٥٠٤)، والجرح والتعديل(٧/٢٥٣)، وتهذيب التهذيب(٩/١٤٠).
(٢٠٤٤)ينظر: تهذيب التهذيب(٩/١٤٠).
(٢٠٤٥)ينظر: والجرح والتعديل(٧/٢٥٣).
(٢٠٤٦)ينظر: الكامل(٦/٢٠١).
(٢٠٤٧)ينظر: الجرح والتعديل(٧/٢٥٣).
(٢٠٤٨)ينظر: من تكلم فيه وهو موثق(١/١٦١).
(٢٠٤٩)أحوال الرجال(١/١٦١).
(٢٠٥٠)ينظر: المغني في الضعفاء(٢/٥٧٨).
(٢٠٥١) سير أعلام النبلاء(٧/٣٤٤)، وتهذيب التهذيب(٩/١٤٠).
(٢٠٥٢) سنن الدارقطني٢/١٧٦ح رقم(٢٦٩و٢٧٠)
(٢٠٥٣)ينظر: التاريخ الكبير(١/٨١)، والعلل ومعرفة الرجال(٢/٤٠٩)، والجرح والتعديل(٧/٢٥٣).
(٢٠٥٤) المجروحين(٢/٢٥٣).
(٢٠٥٥) تقريب التهذيب(١/٤٧٨).
(٢٠٥٦) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٣/٢٤٠-٢٤١).

كـــل الإجادة، فذكر الجرح مفسراً معللاً، وهو يُعدُ من أجود ما كُتِبَ في بابه"[٢٠٥٧]، وقالا في موضع آخر عن القاعدة في التعامل مع توثيق ابن حبان وتضعيفه : "أما تضعيفه، فينبغي أن يُعــدَّ مع الجهابذة المجودّين، لما بينه في الجرح المفسر"[٢٠٥٨]، ولا أحسب أنهما يجهلان قول ابن حبان في محمد بن راشد، لكنهما تجاهلاه والله أعلم.

فـــابن حبان فسر الجرح في هذا الراوي، وبين أن الحديث لم يكن من صناعته، وأنه يأتـــي بالشـــيء علـــى الحسبان ويحدث به على التوهم، وأن المناكير كثرت في روايته حتى استحق ترك الاحتجاج به[٢٠٥٩].

-وفي ظني- أن القيد الذي وضعه الحافظ ابن عدي؛ قيد حسن، حين قال: "إذا حدث عـــنه ثقـــة؛ فحديثه مستقيم"[٢٠٦٠]، ولعل قول الحافظ ابن حجر من أعدل الأقوال وأحسنها في وصف الرجل.

وقد نُقل عن النَّسائي أكثر من قول في الرجل، ونقل أقواله من جاء بعده.

١٣. **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى**: قال النَّسائي: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: ليس بالقوي في الحديث، سيء الحفظ، وهو أحد الفقهاء[٢٠٦١]. **سبق بحثه**[٢٠٦٢].

١٤. **مصعب بن ثابت**[٢٠٦٣]: قال أبو عبد الرحمن: مصعب بن ثابت: ليس بالقوي في الحديث والله تعالى أعلم، ويحيى القطان لم يتركه. [٢٠٦٤].

ضعفه يحيى بن معين[٢٠٦٥]، وأحمد بن حنبل [٢٠٦٦]، زاد أحمد: ولم أر الناس يحمدون حديـــثه، وقال ابن معين في رواية أخرى: "ليس بشيء"[٢٠٦٧]، وقال الجوزجاني: "لم أرَ الناس يحمدون حديثه"[٢٠٦٨]، وقال ابن عدي: ليس له كثير حديث[٢٠٦٩]، وقال ابن سعد:" وكان كثير

(٢٠٥٧)تحرير تقريب التهذيب(٣٠/١).

(٢٠٥٨) ينظر: تحرير تقريب التهذيب(٣٤/١).

(٢٠٥٩) ينظر: المجروحين(٢٥٣/٢).

(٢٠٦٠)ينظر: الكامل(٢٠١/٦).

(٢٠٦١)السنن الكبرى ٦٢/٦ ح رقم(١٠٠٤١).

(٢٠٦٢)ينظر: المطلب الثالث من المبحث الثالث من هذاالفصل(ص٢٢٣-٢٢٦).

(٢٠٦٣)هو: مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير مات بالمدينة سنة ٥٧هـــ.(الجرح والتعديل٣٠٤/٨).

(٢٠٦٤)السنن الكبرى٣٤٩/٤ ح رقم(٧٤٧١).

(٢٠٦٥)ينظر: الكامل(٣٦١/٦)، والجرح والتعديل(٣٠٤/٨)،

(٢٠٦٦)ينظر: بحر الدم(٤٠٣/١)، والكامل(٣٦١/٦)، والجرح والتعديل(٣٠٤/٨)، وضعفاء العقيلي(١٩٦/٤)، وتهذيب الكمال(١٩/٢٨).

(٢٠٦٧)ينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(١٢٢/٣)، وضعفاء العقيلي(١٩٦/٤).

(٢٠٦٨) أحوال الرجال(١٤٣/١).

(٢٠٦٩)ينظر: الكامل(٣٦١/٦).

الحديث يستضعف "[٢٠٧٠]. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيين[٢٠٧١]، والدارقطني[٢٠٧٢]: " ليس بالقوي" زاد أبو حاتم: "صدوق كثير الغلط".

وتضاربت أقوال ابن حبان فيه، فقد ذكره في المشاهير وقال:" من جلة أهل المدينة ومتقنيهم"[٢٠٧٣]، وفي الثقات قال: وقد أدخلته في الضعفاء وهو ممن استخرت الله فيه[٢٠٧٤]، كما ذكره في المجروحين، وقال: "منكر الحديث ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه"[٢٠٧٥].

وقال الذهبي: "لَيِّنَ لغلطه[٢٠٧٦]، وقال ابن حجر: "لين الحديث وكان عابدا"[٢٠٧٧].

قلت: هو ضعيف يعتبر به، فلم يوثقه سوى ابن حبان، وقد رجع عن قوله بعد أن استخار الله فيه، وقول النسائي: " ليس بالقوي" تابعه عليه: أبو زرعة، وأبو حاتم[٢٠٧٨]، ونقله عنه: المزي، الذهبي، وابن حجر، وغيرهم[٢٠٧٩].

١٥. يحيى بن أيوب: قال أبو عبد الرحمن: يحيى بن أيوب عنده أحاديث مناكير وليس هو بذلك القوي في الحديث[٢٠٨٠].**سبق بحثه**[٢٠٨١].

وفي ختام هذا الفصل أقول: إن الإمام النسائي يمتاز بشخصية نقدية فذة، وكلامه معتمد في الرجال، وفي العلل، وجميع فنون الحديث، وقلما نجد مصنفاً حديثياً إلا ونجد أقوال النسائي مبثوثة فيه، فهو من العلماء العاملين الذين أثروا تأثيراً كبيراً فيمن جاءوا بعده.

ولعل تأخر وفاة النسائي عن أصحاب الكتب التسعة، كان سبباً في سعة إطلاعه، وتبحره في مختلف العلوم الحديثية، إذ تسنى له الاطلاع على خبرات السابقين، فاستفاد منها بلا شك، لكنه لم يتوقف عندها، ولم يكن مقلداً فحسب، وإنما كانت له شخصيته المستقلة، فبدأ من حيث انتهى الآخرون، فكانت جهودة متميزة، فرحمة الله عليه، وعلى جميع المحدثين السابقين واللاحقين، والحمد لله رب العالمين.

(٢٠٧٠)الطبقات الكبرى، القسم المتمم(٤٢٢/١).

(٢٠٧١) ينظر: الجرح والتعديل(٣٠٤/٨).

(٢٠٧٢) ينظر: تهذيب التهذيب(١٤٤/١٠).

(٢٠٧٣) مشاهير علماء الأمصار(١٣٨/١).

(٢٠٧٤) الثقات(٤٧٨/٧).

(٢٠٧٥)ينظر: ينظر: المجروحين(٢٨/٣و٢٩).

(٢٠٧٦) الكاشف(٢٦٧/٢).

(٢٠٧٧)تقريب التهذيب(٥٣٣/١).

(٢٠٧٨)الجرح والتعديل(٣٠٤/٨).

(٢٠٧٩)ينظر: وميزان الاعتدال(٤٣٥/٦)، وتهذيب التهذيب(١٤٤/١٠).

(٢٠٨٠)السنن الكبرى٩٩/٦ح رقم(١٠١٩٧).

(٢٠٨١) ينظر: الفقرة (أ) السابقة رقم(٢٨)، وينظر ص(١٥٧-١٥٩).

خلاصة الفصل:

تكلم النسائي في هذا الفصل على مائة وتسعة عشر راوياً، كان الكلام عى ستة منهم مكــرراً، واســتخدم صــيغاً مختلفة في الحكم على رواياتهم بالرد، وكان له فضل السبق في الحديث عن ثلاثة منهم؛ لأنه آخر الستة وفاة، وهؤلاء الثلاثة تأخرت وفاتهم.

وقد وافقته على معظم هذه الأحكام؛ لأنها جاءت موافقة لأقوال جمهور المحدثين، إلا أننـــي خالفـــته في الحكم على واحد وثلاثين راوياً، ثمانية وعشرين منهم في القسم الثالث من المطلـــب الأخير في هذا الفصل، وذلك بسبب اختلافه مع جمهور المحدثين في مدلول عبارة: "ليس بالقوي" وتردد هذه العبارة بين التعديل والتجريح.

والجدول التالي يبين هذه الصيغ وحجم استخدامها في هذا الفصل.

جدول الصيغ التي استخدمها النسائي في تجريح الرواة

الحكم	عدد الرواة المحكوم عليهم	المكرر منهم	ملاحظات
البدعة	٢	-	
منكر الحديث	١		
عنده مناكير	٣		
متروك	١		
متروك الحديث	٧		أحدهم لم يصرح باسمه
كذاب	١		
مجهول	٤		
لا أعرفه/لا نعرفه	١٧		واحد منهم الحكم لغيره
ليس بالمشهور	٧		
الاختلاط	٧		
التلقين	١		
سوء الحفظ	٣		
ضعيف	٢٠		
لين الحديث	١		
ليس بالقوي	٢٩		
ليس بالقوي في الحديث	١٥	٦	ذكرهم في ليس بالقوي

جدول يبين الفرق بين حكم النسائي وحكم الباحث على أصحاب مرتبة ليس بالقوي أو ليس بالقوي في الحديث وعددهم أربعة وأربعين راوياً

حكم النسائي	العدد	حكم الباحث	العدد	المرتبة عند ابن حجر
ليس بالقوي	٢٩	ثقة	٢	الثالثة
ليس بالقوي في الحديث	١٥ ستة منهم تكرر الكلام عليهم في المرتبة السابقة	صدوق حسن الحديث	٤	الرابعة
		لا بأس به	٤	الرابعة
		صدوق	٨	الرابعة
		صدوق يخطئ	٧	الخامسة
		ضعيف	١٠	الثامنة
		ضعيف في بعض الرجال أو في بعض الأحوال دون بعض	٣	الخامسة

وبالنظـــر إلـــى الجـــدول السابق نجد أن عبارة: " ليس بالقوي"، أو "ليس بالقوي في الحديث" مترددة بين الجرح والتعديل، إذ جميع هؤلاء الرواة من المختلف فيهم، فلم يتفق النقاد علـــى توثيقهم، ولا على تضعيفهم، وأحكام الباحث تشبه حكم الحافظ ابن حجر في التقريب، فهي خلاصة ما قيل في الرجل.

أمـــا المجاهـــيل فهـــم عنده قسم واحد، ولم يستخدم لفظ الجهالة إلا في أربعة رواة، واستخدم ألفاظاً أخرى لا تدل على الجهالة صراحة، وإنما تشير إليها، مثل: "لا أعرفه"، أو لا نعـــرفه"، وهـــذه الألفـــاظ تشير إلى عدم معرفته هو بالراوي، وهو احتياط حسن منه، فما لم يعرفه هو قد يعرفه غيره، لكني وجدت أن أغلب الذين قال فيهم ذلك هم مجاهيل إما عيناً وإما حالاً، وبعضهم قد زالت جهالتهم وبان حالهم .

أما عبارة: "ليس بالمشهور" فاستخدمها النسائي سبع مرات، وكان ثلاث مدلولات:

الأول: عدم الشهرة مطلقاً، وتعني الجهالة، وَوُصِفَ بها ثلاثة رواة.

الثاني: عدم الشهرة بين الأوساط العلمية، وَوُصِفَ بها ثلاثة رواة.

الثالث: عدم الشهرة في سند بعينه، وَوُصِفَ بها راو واحد.

الباب الثاني
أحكام الإمام النّسائي على الأسانيد.

يُعدّ الإسناد ميزة من ميزات الأمة الإسلامية، ولولا وجوده؛ لكان حالها حال الأمم السابقة التي لم تنتبه إلى أهمية الإسناد في حياتها، فوقع التحريف والتبديل في دينها، وعقيدتها، ولذلك تنبه المسلمون لأهمية الإسناد منذ ظهوره، فها هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَك-أحدُ التابعين- يقول: "الإِسْنَادُ مِنْ الدِّينِ وَلَوْلا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ" (١)، ونقل مثل هذا عن الإمام أحمد-أيضاً-(٢)، وقَالَ مُحَمَّد بْن سِيرِينَ: "إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ"(٣).

ولذلك اهتم المحدثون بدراسة أحوال الرجال؛ لبيان مدى أهليتهم لتحمل الحديث، وفق قواعد وضوابط صارمة، وبالتالي معرفة صحيح الحديث من سقيمه، ولا يتوصل إلى صحة الحديث أو ضعفه، إلا بعد معرفة حال رواة إسناده، وقد نبه الإمام الشافعي إلى هذه المسألة بقوله:" لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه : بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو يخالفه ما هو أثبت واكثر دلالات بالصدق منه" (٤)؛ ولذلك اهتم المحدثون بالأسانيد اهتماماً كبيراً؛ مما جعل المستشرقين وتلامذتهم(٥)، يتهمون المحدثين أنهم اقتصروا في دراسة الحديث النبوي الشريف على جانب السند دون المتن، ووصفوا مناهج المحدثين بالسطحية، فقال بعضهم: "إن وجهات النظر التي تبناها النقد الإسلامي للسنة لم يكن بإمكانها أن تساهم في تشذيب المادة المحترمة للأحاديث من الزيادات التي هي أظهر ظهوراً إلا في مقياس محدود؛ ففي النقد الإسلامي للسنة تهيمن النزعة الشكلية للقاعدة التي انطلق منها هذا العلم. والعوامل الشكلية هي بصورة خاصة؛ العوامل الحاسمة للحكم على استقامة وأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون: على صحة الحديث، وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط. ثم إن الحكم الذي يمس قيمة مضمونها يتعلق بالقرار الذي يعطونه حول تصحيح سلسلة الرواة. وعندما ينتصر إسناد في امتحان هذا النقد الشكلي ويكون قد نقل به فكرة مستحيلة ملوثة بتناقضات خارجية وداخلية، وعندما يقدم هذا الإسناد سلسلة غير منقطعة

---

(١)مقدمة صحيح مسلم(١/١٥).

(٢)ينظر: المقصد الأرشد في ذكر رجال أصحاب الإمام أحمد(٣/١٥٠).

(٣)مقدمة صحيح مسلم(١/١٤).

(٤)الشافعي: محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، دار النشر والطبعة(بدون)، القاهرة ١٩٣٨م.(١/٣٩٩).

(٥) مــثل: جولد تسيهر، ووليم مور، وغاستون ويت، وكايتاني، وشاخت، وكولسون، وأتباعهم؛ كأحمد أمين، ومحمود أبو ريه، وإسماعيل أدهم،. ينظر أقوالهم مفصلة في كتاب: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، للدكتور نجم عبد الرحمن(ص٨-١٠) وينظر قول أحمد أمين في كتابه: ضحى الإسلام(٢/١٣٠ وما بعدها).

لشيوخ جديرين بالثقة تماماً، وعندما يبرهن على أن هؤلاء الأشخاص كان في إمكانهم أن يكونوا على صلة فيما بينهم؛ فإن الحديث يعتبر عند ذلك صحيحاً، ولا يبادرنّ أحدٌ لأن يقول: بما أن المتن يتضمن استحالة منطقية، أو تاريخية؛ فإني أشك الإسناد منتظماً"(٦).

ولست بصدد الرد على شبهات المستشرقين ومطاعنهم في السنة النبوية، فقد كان هذا الموضوع هو مشكلة الدراسة في رسالة الماجستير، التي تقدمت بها إلى الجامعة الأردنية عام ١٩٩٩م، وتناولت فيها هذه الشبهة بالتفصيل، وفندت مزاعم المستشرقين بالتطبيق العملي(٧)، لكن من المهم أن أشير إلى مسألتين:

الأولى: إن نقد المتن بدأ قبل أن يوجد الإسناد وتتعدد حلقاته.

الثانية: أنه لا تلازم بين صحة السند، وصحة المتن، " فقد تقرر أن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن"(٨)، فقد يصح السند، ولا يصح المتن بسبب شذوذه، فصحة الإسناد شرط لصحة الحديث، وليست موجبة له، وهذا ما غفل عنه المستشرقون ومن تابعهم، فحين تصدوا لنقد المتن بمعزل عن السند، جاءوا لنا بالعجائب، واتهموا بعض الأحاديث الصحيحة المخرجة في الصحيحين بالوضع(٩).

وقد تصدى الدكتور محمد مصطفى الأعظمي لهذه التهم، ورد عليها بما يليق بها(١٠)، كما رد الدكتور محمد طاهر الجوابي على جولتسيهر، وأحمد أمين، في الموضوع نفسه(١١).

وقد خصصت هذا الباب لبيان أحكام الإمام النَّسائي على الأسانيد صحة وضعفاً، وسيكون عملي فيه قائماً على تخريج الأحاديث التي حكم النَّسائي على أسانيدها؛ للتعرف على من أخرج الحديث قبله، ومن أخرجه بعده، مع بيان العلاقة بين رواية النَّسائي ومن قبله، ومن بعده، وسأركز على الاختلاف في الحكم بين النَّسائي وغيره إن وجد.

---

(٦) منهج النقد في علوم الحديث(ص٤٦٧) نقلاً عن فصول مترجمة من كتاب:"دراسات في السنة الإسلامية، ترجمة: عبد اللطيف الشيرازي الصباغ.

(٧) عنوان الرسالة: "نقد المتن عند الإمام النَّسائي في السنن الكبرى" وهي لم تطبع بعد.

(٨)ينظر: مقدمة ابن الصلاح(٢٣/١)، وابن القيم: محمد بن أبي بكر الحنبلي حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط٢، ١٩٩٥م (٧٧/١)، وتحفة الأحوذي(١٧٨/١)، وأبجد العلوم(١٤٤١و٤٤٢).

(٩)فقد زعم "جولد تسيهر" أن حديث: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد" موضوع لغاية، وهدف سياسي إذ إن عبد الملك أراد أن يصرف الناس عن الحج إلى الكعبة ويحولهم إلى الحج إلى بيت المقدس، فأوعز إلى الزهري بوضع هذا الحديث، كما زعم المستشرق "فنسنك" أن حديث: "بني الإسلام على خمس"، وحديث: "الشهادة" موضوعان، مع أنهما من الركائز الأساسية في هذا الدين، وهذه الأحاديث مخرجة في الصحيحين. ينظر : (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي٢/٤٥٧-٤٧٠). بتصرف.

(١٠) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي(٢/٤٥٧-٤٧٠).

(١١)ينظر: الجوابي: محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، نسخة مصورة، بدون معلومات نشر(٤٥٢-٤٥٤).

الفصل الأول

الحكم على الإسناد بالقبول.

سبق القول: إن صحة السند لا يلزم منه صحة المتن، لكن الأئمة لا يعدل أحدهم عن الحكـم علـى الحديث إلى الحكم على الإسناد بمعزل عن المتن، إلا لأمر في نفسه؛ فإذا قال المحدث: هذا حديث صحيح؛ فمعناه: أنه استوفى شروط الصحة، وإذا قال في حديث آخر: إنه غير صحيح، فمعناه أنه فقد شرطاً من شروط الحديث الصحيح.

وقـولهم: هذا حديث صحيح الإسناد، دون قولهم هذا حديث صحيح ؛ "لا يفيد الحكم بصحته لأن صحة السند شرط أو جزء سبب للعلم بالصحة لا موجب تام، فلا يلزم من مجرد صحة السند صحة الحديث ما لم ينتف عنه الشذوذ والعلة"[١٢].

و "قـد يصحح أو يحسن الإسناد لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة ... فإن اقتصر علـى ذلك حافظ معتمد، ولم يذكر له علة، ولا قادحاً؛ فالظاهر صحة المتن وحسنه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، فقد نقل السيوطي عن شيخ الإسلام أنه قال: والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله صحيح إلى قوله صحيح الإسناد إلا لأمر ما"[١٣].

والإمام النَّسائي-رحمه الله-أصدر أحكاماً عامة بالصحة والحسن وغيرهما على الأحاديث، بما يقتضي صحة الإسناد والمتن معاً، وأصدر أحكاماً أخرى خاصة بالأسانيد، وهذه تقتضي صحة الإسناد، ولا يلزم منها صحة الحديث كما مر آنفاً.

* * *

---

(١٢)حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧٧/١).

(١٣) تدريب الراوي(١٦١/١).

المبحث الأول

الحكم على الإسناد بالصحة

* * *

١. قال النسائي -رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بن سعيد، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيه، قَالَ: أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِالْمُتْعَةِ فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِينِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَقَالَ صَاحِبِي: رِدَائِي...الحديث"، ثم قال بعده: " قال أبو عبد الرحمن: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ" [١٤].

قلت: مع أنَّ حكم النَّسائي على الحديث بالصحة يشمل السند والمتن معاً، لكن طريقة عرضه على هذا النحو فيه إشارة إلى تصحيح السند على وجه الخصوص، فقد أخرج الحديث من ستة طرق أخرى غير هذه الطريق، بأسانيد مختلفة مدارها جميعاً على الربيع بن سبرة عن أبيه[١٥]، لكن اختلفت الروايات عن الربيع، فقد رواه عن الربيع: عمر بن عبد العزيز وابناه: عبد العزيز بن عمر، وعبيد الله بن عمر، كما رواه عن الربيع: الزهري، والليث.

كما اختلفت الروايات عمّن دون الربيع، فرواه عبد ربه بن سعيد مرة عن عبد العزيز بن عمر، ومرة عن عبيد الله بن عمر، ورواه شعبة عن عبد ربه من الطريقين كليهما، ورواه الزهري مرة عن الربيع مباشرة، ومرة عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع[١٦].

وقد جاءت أسانيد هذه الروايات نازلة، بحيث وجد بين النَّسائي والنبيﷺ سبع حلقات، وفي أحسن الأحوال ست حلقات.

وأما المتون: ففي كل رواية من الروايات الست ذُكِرَ جزء من القصة التي رواها سبرة الجهنيِ، ولم تذكر القصة كاملة في واحدة منها، بينما ذُكرت قصة الربيع بن سبرة وصاحبه مع المرأة التي تمتّع بها تفصيلاً في الرواية التي صححها النَّسائي، وهي عالية الإسناد، فإسنادها رباعي، والروايات الأخرى إسنادها سداسي أو سباعي، كما أن رواية

---

(١٤)السنن الكبرى(٣/٣٢٨-٣٢٩)، كتاب النكاح، باب تحريم المتعة، برقم(٥٥٥٠).

(١٥)باستثناء الحديث الأول رقم(٥٥٤١) فقد رواه من طريق رجل من بني سبرة عن أبيه، ولعله الربيع كما في الباقي.

(١٦)ينظر: السنن الكبرى(٣/٣٢٧-٣٢٨)، كتاب النكاح، باب تحريم المتعة، الأحاديث أرقام (٥٥٤١و٥٥٤٢و٥٥٤٣و٥٥٤٤و٥٥٤٥و٥٥٤٦) وروى الزهري ثلاث روايات أخرى عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب أن النبيﷺ "نهى متعة النساء".قال في الأول والثاني: "يوم خيبر"، وزاد في الثالث: "وقال ابن المثنى: يوم حنين" وقال : هكذا حدثنا عبد الوهاب من كتابه (السنن الكبرى(٣/٣٢٨)، الأحاديث أرقام (٥٥٤١٥٥٤٧و٥٥٤٨و٥٥٤٩)، ومعلوم أن بين غزوة خيبر، وغزوة حنين حوالي ثلاث سنوات.

النَّسائي رواتها ثقات[١٧]، ولذلك اختار الإمام مسلم هذه الرواية لتكون أصلاً في بابها، فصدّر بها الباب [١٨]، وتابعه النَّسائي عليها سنداً ومتناً.

فعلـــو الإسناد، وتمام الخبر المشتمل على جميع حروف الرواية، وعلو مرتبة الرواة، وإخراج مسلم له في أصوله، جعلت هذه الرواية تتقدم على جميع روايات الباب.

والحـــــــديث أخرجه عدد من الأئمة، فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه [١٩]، كما أخـــرجه ابـــن ماجـــه[٢٠]، وأحمـــد[٢١]، والدارمي[٢٢]، و ابن حبان[٢٣]، البيهقي[٢٤]، وأبو نعيم الأصـــبهاني[٢٥]، والطبرانـــي[٢٦]، وذكـــره الألبانـــي في أحكامه على أحاديث سنن النَّسائي، وقـــال:"صـــحيح"[٢٧]، وجميعهم من طريق الربيع بن سبرة به، وبعضهم يزيد على بعض في الألفاظ، وبعضهم اختصر القصة، واقتصر على بيان الحكم.

وخلاصة القول: أن حكم النَّسائي على الحديث: صحيح، واختياره لهذا الحديث ليختم به الباب يتمشى مع منهجه؛ فإنه إذا استوعب طرق الحديث، بدأ بما هو غلط، ثم ختم الباب بالصحيح، أو بما هو أصح ما في الباب، وهذا يشبه عمل الإمام الترمذي[٢٨].

* * *

---

(١٧)وهما: قتيبة بن سعيد، والليث بن سعد، وكلاهما: ثقة ثبت. ينظر: (تقريب التهذيب١/٤٥٤و٤٦٤).

(١٨)صـــحيح مسلم(٢/١٢٣-١٢٥)،كتاب النكاح، باب نكاح المتعة... رقم(١٤٠٦) بإسناده ومتنه، إلا أن مسلماً زاد بعد قوله: امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ:" كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ " ثم ساق عشرة أسانيد استوعبت جميع طرق الحديث تقريباً.

(١٩)سبق تخريجه: المصدر السابق.

(٢٠)سنن ابن ماجه(١/٦٣١)، كتاب النكاح، باب النهي عن نكاح المتعة، برقم(١٩٦٢).

(٢١)مســـند أحمد(٣/٤٠٤-٤٠٥)، في أكثر من رواية جميعها من طريق الربيع بن سبرة به ما عدا واحدة من طريق: عفان، عن وهيب، عن عمارة بن غزية، عن الربيع بن سبرة الجهني به، وعكس القصة. لم يذكر ذلك غيره.

(٢٢)سنن الدارمي(٢/١٨٨)، كتاب النكاح، باب النهي عن متعة النساء، برقم(٢١٩٥).

(٢٣)صحيح ابن حبان (٩/٤٥٣-٤٥٤)، ذكر بيان أنه ﷺ أباح المتعة ثلاثة أيام... رقم(٤١٤٦-٤١٤٧).

(٢٤)سنن البيهقي الكبرى،كتاب النكاح،باب نكاح المتعة،.٧/٢٠٢ح رقم(١٣٩٢).

(٢٥) المســـتخرج على صحيح مسلم،كتاب النكاح،باب فتنة النساء(٤/٦٨)ح رقم(٣٢٥٢) من طريق أبي علي الصواف وأبي عباس الصرصري، كليهما عن يوسف القاضي،عن أبي الوليد الطيالسي، عن الربيع بن سبرة به بمثله.

(٢٦)المعجم لكبير(٧/١١٠)ح رقم(٦٥٢١) من طريق يوسف القاضي عن الطيالسي، عن الليث، عن سبرة به بمثله.

(٢٧)أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١/٥٢١)ح رقم(٣٣٦٨).

(٢٨)ينظـــر: شـــرح علل الترمذي(٢/٦٢٥)إذ قال ابن رجب: " وقد اعترض على الترمذي بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديـــث الغريبة الإسناد. وليس ذلك بعيب فإنه يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح الإسناد، وكان مقصده ذكر العلل،ولهذا تجد النَّسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له.

٢. قال النَّسائي-رحمه الله-: " أنْبَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى-بْنُ سَعِيدٍ-، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَسَنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلاً قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ: "لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ". ثم قال النَّسائي بعده: " حديث شعبة هذا هو الصحيح"(٢٩).

قلت: وهذا حكم على السند والمتن معاً-أيضاً-، لكن نسبة الحديث إلى شعبة؛ يخصّ الإسناد الذي رواه شعبة، فقد أخرج النَّسائي هذا الحديث من طرق متعددة، إذ أخرجه من طريق: عمارة بن غزية عن جابر ﷺ بنحوه(٣٠)، كما أخرجه من طريق يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن على ثلاثة أوجه:

الأول: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر به بنحوه(٣١)، وقال بعده: "هذا خطأ، ومحمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر"(٣٢).

الثاني:عن محمد بن عبد الرحمن عن من سمع جابراً، وقال نحوه دون ذكر المتن(٣٣).

الثالث: عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر به بنحوه(٣٤).

فقد اضطرب يحيى في روايته، فروايته الأولى فيها انقطاع؛ لأن محمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر، وحديث عمارة بن غزية مثله، والروايتين الأخيرتين ليحيى فيهما رجل مبهم، ومثل هذه الأسانيد لايعتمد عليها للجهل بحال الراوي الساقط، أوالمبهم ؛ فجاءت رواية شعبة لتحل جميع الإشكالات، وجاءت متصلة الإسناد، وبينت اسم الراوي المبهم، وهذه الرواية هي الرواية الصحيحة، فقد أخرجها البخاري(٣٥)، وابو داود(٣٦)،وأحمد(٣٧)، والدارمي(٣٨)،والطيالسي(٣٩)، وابن حبان(٤٠)، والبيهقي(٤١)، جميعهم من

---

(٢٩)أخرجه النَّسائي في السنن الكبرى(٢/١٠٠) كتاب الصيام،باب ذكر اسم الرجل برقم(٢٥٧٠)،وكان قد ذكر في الحديث الذي قبله رجل مبهم في الإسناد، فجاءت هذه الترجمة تبين اسم الرجل المبهم.

(٣٠)الكتاب نفسه حديث رقم(٢٥٦٥).

(٣١)الكتاب نفسه، برقم(٢٥٦٦و ٢٥٦٨).

(٣٢) قال ذلك بعد الحديث رقم(٢٥٦٦).

(٣٣)حديث رقم(٢٥٦٧).

(٣٤) حديث رقم(٢٥٦٩).

(٣٥)صحيح البخاري(١-٤/٢٣٣)، كتاب الصيام ، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر...، برقم(١٨٤٤).

(٣٦)سنن أبو داود(٢/٣١٧)، كتاب الصيام، باب إختيار الفطر برقم(٢٤٠٧).

(٣٧)مسند أحمد،٣/٣١٩ح رقم(١٤٤٦٦).

(٣٨)سنن الدارمي،كتاب الصيام، باب الصيام في السفر٢/١٦ح رقم(١٧٠٩).

(٣٩)مسند الطيالسي(١/٢٣٨)،حديث رقم(١٧٢١).

(٤٠)صحيح ابن حبان(٨/٣٢٠)، ذكر العله لتي من أجلها كره ﷺ الصوم في السفر برقم(٣٥٥٢).

(٤١)سنن البيهقي الكبرى كتاب الصيام، باب تأكيد الفطر في السفر.. ٤/٢٤٢ح رقم(٧٩٤٢).

طريق شعبة، عن محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان، عن محمد بن عمرو بن الحسن عن جابر بن عبد الله ﷺ بنحوه.

ورواه مـــن طريق قُتَيْبَة، عن عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بمعناه، وقال بعده: "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ" [٤٢].

ورواه مسلم[٤٣]، والنَّسائي[٤٤]، الترمذي[٤٥]، وعبد الرزاق[٤٦]، وأبو يعلى[٤٧]، والطبراني[٤٨]، جمـــيعهم من طريق جابر بن عبد الله ﷺ لكن من غير طريق محمد بن عبد الرحمن أو محمد ابن عمرو، ولفظه يختلف عن لفظ الحديث الأول، قال جابر: "خَرَجَ سول الله ﷺ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَــتْحِ فَصَــامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ[٤٩]، وَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّــيَامُ وَإِنَّ الـــنَّاسَ يَنْظُــرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ، "فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَشَرِبَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ"، فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ وَصَامَ بَعْضُهُمْ، فَبَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا فَقَالَ: "أُولَئِكَ الْعُصَاةُ".

وقد حكم الشيخ الألباني على الأحاديث جميعها بالصحة[٥٠].

قلـــت: حكم النَّسائي على هذا الحديث موافق لأحكام السلف والخلف، وطريقة عرض الروايات جاءت متمشية مع منهجه في مثل هذه المسائل.

لكـــن تصحيح الشيخ الألباني لجميع الروايات فيه نظر، فلو افترضنا أنه يعني بقوله: صحيح: "الصحيح لغيرة"؛ لورود الحديث من طرق أخرى، فهذا أيضاً فيه نظر؛ لأن الحديث الضعيف إذا جاء من طريق أقوى منه أو مثله يرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره، ولا يصل إلى الصحيح لغيره، والغريب أنه صحح الحديث الذي نص النَّسائي على أنه خطأ، وأن محمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر[٥١]، ولم أجد لجابر ذكراً في شيوخ محمد بن عبد

---

(٤٢)جامـــع الترمذي،كتاب الصوم،باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر...٨٩/٣ح رقم (٧١٠)وهذا الحديث رواه النَّسائي في السنن الكبرى١٠٠/٢ح رقم(٢٥٧١).

(٤٣)صحيح مسلم(٧٨٥/٢)، كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر للمسافر في غير رمضان برقم(١١١٤).

(٤٤)السنن الكبرى(١٠١/٢) كتاب الصيام، باب ذكر اسم الرجل، برقم(٢٥٧١).

(٤٥) جامع الترمذي(٨٩/٣)، كتاب الصوم، باب كراهية الصوم في السفر، برقم(٧١٠).

(٤٦)مصنف عبد الرزاق (٥٦٣/٢)، كتاب الصيام، باب الصيام في السفر، برقم(٤٤٧٠).

(٤٧)مسند أبي يعلى١٤٣/٤ح قم(٢٢٠٣)و٤٠٣/٣ح رقم(١٨٨٣).

(٤٨)المعجم الأوسط١٢٢/١ح رقم(٧٣١).

(٤٩)الكـــراع: جانب مستطيل من الحرة تشبيهاً بالكراع، وهو ما بين الركبة والساق، والغميم: واد بالحجاز(النهاية في غريب الحديث١٦٥/٤)، ولسان العرب٣٠٩/٨).

(٥٠)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(٣٥٥/١-٣٥٦) الأحاديث أرقام(٢٢٥٧-٢٢٦٢) على التوالي.

(٥١)ينظر: السنن(١٠١/٢) ح رقم(٢٥٦٦).

الـــرحمن الذين ذكرهم المزي [٥٢]، وعلى فرض أن له رواية عن جابر، فإن النّسائي قيَّدَ عدم السماع من جابر بهذا الحديث؛ كما يظهر من كلامه، ومع ذلك فقد صححه الشيخ الألباني[٥٣].

ولو افترضنا أن الألباني يقصد الحكم على المتن دون الإسناد، فيعارض هذا القول ما حكـــم به الألباني على أحاديث أخرى في الكتاب نفسه، فقد حكم على بعض الأحاديث بقوله: "صحيح لغيره[٥٤]،أو"حسن صحيح بما بعده[٥٥]، أو " صحيح بما قبله[٥٦]، أو بما بعده[٥٧]، كما حكـــم علـــى بعـــض الإسانيد بقوله: "صحيح الإسناد"[٥٨]، أو "حسن الإسناد"[٥٩]، أو "ضعيف الإسناد"[٦٠]، وهذه الأحكام تخص الإسناد، لكنه لم يفعل مثل هذا في حديث الصيام في السفر.

* * *

٣. قال النّسائي-رحمه الله-:"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ[٦١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ[٦٢]، قَـــالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ[٦٣]، عَنْ مَنْصُورٍ-بن المُعْتَمِر -[٦٤]، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ[٦٥]، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَـــيْمٍ[٦٦]، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ[٦٧]، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى[٦٨]، عَنْ امْرَأَةٍ[٦٩]، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ[٧٠]،

---

(٥٢)ينظر: تهذيب الكمال(٦٠٩/٢٥).

(٥٣)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٣٥٥/١) حديث رقم(٢٢٥٨).

(٥٤)ينظر: المصدر السابق الأحاديث أرقام(٢٠٤٥).

(٥٥)ينظر: المصدر السابق الأحاديث أرقام(١٤٥٧).

(٥٦)ينظر: المصدر السابق الأحاديث أرقام(٥٠١و٥٨٥و١٧٤٢و١٨٠٠)

(٥٧)ينظر: المصدر السابق الأحاديث أرقام(١٤٤٧و١٦٥٣).

(٥٨)ينظر: المصدر السابق الأحاديث أرقام(٣٢٤و٤١١وو٤١٨و٤٢٢و٤٢٤و٤٣٤و٤٣٥و٤٤٥و٤٤٧).

(٥٩)ينظر: المصدر السابق الأحاديث أرقام.(و(٥١٠و٩٥٨و١٢٩٩).

(٦٠)ينظر: المصدر السابق الأحاديث أرقام(٥١٨و٩٨٨و١٨٠١و١٨٥٤و٣١٠٦و٣٣٨٤و٣٩٥٢)

(٦١) ابن عثمان العبدي البصري أبو بكر، بندار: ثقة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين(تقريب التهذيب٤٦٩/١).

(٦٢)ابن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري، مات سنة ثمان وتسعين ومائة(تقريب التهذيب٣٥١/١).

(٦٣)ابن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي: ثقة ثبت، مات سنة ستين ومائة، أوبعدها(تقريب التهذيب٢١٣/١) .

(٦٤)ابن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي:ثقة ثبت مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة(تقريب التهذيب٥٤٧/١).

(٦٥)هلال بن يساف بكسر الياء، ويقال: ابن إساف الأشجعي مولاهم الكوفي: ثقة من الثالثة.(تقريب التهذيب٥٧٦/١).

(٦٦)ابن عائذ بن عبد الله الثوري أبو يزيد الكوفي: ثقة عابد مخضرم، مات سنة٦١أو٦٣هـ(تقريب التهذيب٢٠٦/١).

(٦٧)الأودي أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى: مخضرم، ثقة عابد، مات سنة٦٤هـ، وقيل بعدها(تقريب التهذيب٤٢٧/١).

(٦٨)هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني: ثقة، مات بوقعة الجماجم سنة٨٣هـ(تقريب التهذيب٣٤٩/١).

(٦٩)هي: أم أيوب الأنصارية زوج أبي أيوب وهي بنت قيس بن سعد وكان أبوها خال زوجها(تقريب التهذيب٧٥٥/١) وقد جاء التصريح باسمها في رواية الترمذي.

(٧٠)اسمه: خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، من كبار الصحابة، شهد بدراً، مات سنة خمسين(تقريب التهذيب١٨٨/١).

عَـنْ النَّبِـيِّ ﷺ قَالَ:" ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثُلُثُ الْقُرْآنِ، ثم قال بعده: قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ "مَا أَعْرِفُ فِي الحديث الصحيح إِسْنَادًا أَطْوَلَ مِنْ هَذَا"[٧١].

قلت: متن هذا الحديث صحيح، ومشهور عند المحدثين، فقد رواه عدد من الأئمة من طريق عدد من الصحابة، وسيأتي مزيد بحث له في الفصل القادم[٧٢]، لكن كلام النَّسائي على الإسناد هو ما يهمني في هذا المكان.

فالإسناد الذي تكلم عليه النَّسائي، إسناد عشاري، وليس هو الإسناد العشاري الوحيد، فقد رواه الترمذي بإسناد عشاري-أيضاً-، وهو في نظري أقوى من إسناد النَّسائي؛ لأن إسناد النَّسائي فيه راوية مبهمة، ومع أنها صحابية، وسقوط الصحابي بالكلية لا يضر، إلا أن التصريح بالاسم أقوى، وإسناد الترمذي صرح باسم المرأة، ومع ذلك حكم عليه الترمذي بالحسن، ولم يصححه، لكنه قال: ولا نعرف أحداً روى هذا الحديث أحسن من زائدة.

وحديث النَّسائي مروي من طريق زائدة، وفيه لطائف إسنادية كثيرة، منها:

أ. رواية صحابي عن صحابي: أم أيوب، عن أبي أيوب.

ب. رواية امرأة عن زوجها: أم أيوب، عن أبي أيوب-أيضاً-.

ت. رواية مخضرم عن مخضرم(الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون).

ث. رواية تابعي عن تابعي(منصور عن هلال).

ج. رواية أربعة من طبقة واحدة هي الطبقة الثانية بعضهم عن بعض.

ح. رواية خمسة تابعين عن بعضهم-إذا اعتبرنا المخضرمين من طبقة التابعين.

خ. بدأ الإسناد بصرياً في أول حلقتين، ثم تسلسل بالكوفيين حتى وصل الصحابة.

د. مسلسل بالثقات، فليس فيه إلا ثقة، أوثقة ثبت.

فهذا الإسناد ومع طوله صحيح، وأستغرب كيف حكم عليه الترمذي بالحسن؟! فهو صحيح ، ولعله أصح الأسانيد العشارية عند الإمام النَّسائي مطلقاً[٧٣].

* * *

٤. قال النَّسائي-رحمه الله-: "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ -هُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِـيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ...الحديث" قال النَّسائي: " هذا هو الصحيح"[٧٤].

---

(٧١)السنن الكبرى(١٧٣/٦)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يستحب للإنسان أن يقرأ كل ليلة، برقم(١٠٥١٧)، وكان قد رواه في كتاب صفة الصلاة(٣٤٢/١) باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد برقم(١٠٦٨).

(٧٢)ينظر الفصل الأول من الباب الثالث(ص٤٥٥-٤٥٦) فقد بحثته هناك تفصيلاً.

(٧٣)من الأسانيد العشارية عند الإمام النَّسائي مثلاً: الأحاديث أرقام(٩٩٤٦و١٠٥١٦و١٠٥١٨و١٠٥١٩وغيرها).

(٧٤)السنن الكبرى(٣١٨/٤)، كتاب الرجم، باب من اعترف بما لاتجب فيه الحدود...برقم(٧٣٢٦).

قلت: أخرج النّسائي هذا الحديث سبع مرات، من طريق سفيان الثوري، وشعبة، وأسباط بن نصر، وأبي الأحوص، وأبي عوانة، جميعهم عن سماك بن حرب، واضطرب سماك، فرواه مرة عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، ومرة عن إبراهيم-مباشرة-عن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، وثالثة عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد عن ابن مسعود، ورابعة عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن أبي هريرة. ومعلوم أن سماك بن حرب اختلط، وربما كانت هذه الرواية بعد اختلاطه، فاضطرب فيها هذا الاضطراب، فلا يعتمد على روايته إلا فيما وافق فيه الثقات(٧٥).

وأخرج النّسائي الحديث-أيضاً- من طريق الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد مرسلاً(٧٦)، ثم جاء بالحديث الذي قال عنه "هذا هو الصحيح".

وقد أخرج الحديث من الطريق الذي صححه النّسائي: البخاري(٧٧)، ومسلم(٧٨)، والترمذي(٧٩)، وابن ماجه(٨٠)،وأحمد(٨١)، والبزار(٨٢)، والطبراني(٨٣)، والبيهقي(٨٤).

وإذا أنعمنا النظر في طرق الحديث، نجد أن الطريق الأخير أصح الطرق التي رواها النّسائي كلها؛ لأنها أعلى الروايات إسناداً؛ كما أن جميع رواتها ثقات، والنّسائي تابع الإمام البخاري في هذه الرواية عن شيخهما: مسدد(٨٥)، ومسدد تابعه: قتيبة(٨٦)، وأبو كامل الجحدري(٨٧)، ومحمد بن عبد الملك(٨٨)، جميعاً عن يزيد بن زريع، ويزيد بن زريع تابعه

---

(٧٥)ينظر: السنن الكبرى(٣١٦/٤-٣١٧)، ح رقم(٧٣١٧و٧٣١٨و٧٣١٩و٧٣٢٠و٧٣٢١و٧٣٢٢و٧٣٢٣و٧٣٢٤).

(٧٦)السنن الكبرى(٣١٧/٤-٣١٨) ح رقم(٧٣٢٥).

(٧٧)صحيح البخاري(١-١٠٦/٤)، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، برقم(٥٢٦)، وفي كتاب التفسير (١-٨٢٧/٤)، باب﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ...﴾ برقم(٤٦٨٧).

(٧٨)صحيح مسلم(٢١١٥/٤)، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾برقم (٢٧٦٣).

(٧٩)جامع الترمذي(٢٩١/٥)،كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة هود، برقم(٣١١٤).

(٨٠)سنن ابن ماجه(٤٤٧/١)، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة برقم(١٣٩٨)، وفي كتاب الزهد (١٤٢١/٢)، باب ذكر التوبة برقم(٤٢٥٤).

(٨١)مسند أحمد(٣٨٥/١).

(٨٢)مسند البزار(٦٧/٥).

(٨٣) معجم الطبراني الكبير(٢٣٠/١٠).

(٨٤)السنن الكبرى للبيهقي(٣٢٢/٨)، كتاب الحدود، باب فيما يودب إن رأى الإمام تَرْكَهَ تَرْكَه.

(٨٥)ينظر: صحيح البخاري(١-٨٢٧/٤)، كتاب التفسير، باب﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ...﴾ برقم(٤٦٨٧)، والسنن الكبرى للبيهقي(٢٤١/٨)، باب من اصاب ذنباً دون الح، رواه من طريق البخاري عن مسدد.

(٨٦) ينظر: صحيح البخاري(١-١٠٦/٤)، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، برقم(٥٢٦)، وصحيح مسلم (٢١١٥/٤)، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾برقم (٢٧٦٣).

(٨٧) ينظر: صحيح مسلم(٢١١٥/٤)، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾برقم (٢٧٦٣).

(٨٨) المصدر السابق نفسه، وينظر كذلك: مسند البزار(٦٧/٥).

يحيـــى بن سعيد[٨٩]، وإسماعيل ابن علية[٩٠]، والمعتمر بن سليمان[٩١]، وجرير بن حازم[٩٢]، وسلام بن أبي مطيع[٩٣]، جميعهم عن سليمان التيمي به بنحوه، وكلهم ثقات.

وخلاصة القول: أن هذا الإسناد بمتابعاته أصح ما ورد في هذه القصة، ولعل النَّسائي تابع مسلماً، والترمذي، فقد ذكرا معظم الطرق الأخرى التي ذكرها النَّسائي من طريق سماك ابـــن حرب، لكن كل منهما بحسب منهجه، وطريقته في سياق الأسانيد. وعليه فالنَّسائي سائر في ركاب من سبقه، مستفيداً من خبرتهم، إلا أنَّ له شخصية نقدية مستقلة تبرز عند الحاجة.

* * *

(٨٩)ينظر: جامع الترمذي(٥/٢٩١)،كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة هود، برقم(٣١١٤)، ومسند أحمد(١/٣٨٥).

(٩٠)ينظر: سنن ابن ماجه(١/٤٤٧)، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة برقم(١٣٩٨).

(٩١)ينظر: سنن ابن ماجه(٢/١٤٢١)، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة برقم(٤٢٥٤).

(٩٢)ينظر: السنن الكبرى للبيهقي(٨/٣٢٢)، كتاب الحدود، باب فيما يوجب إن رأى الإمام تَركَهُ تَركَه.

(٩٣) ينظر: معجم الطبراني الكبير (١٠/٢٣٠).

المبحث الثاني

الحكم على الإسناد بالحُسن والجودة ونحوهما.

• • •

المطلب الأول: الحسن.

قال النَّسائي–رحمه الله–: " أَنْبَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً" ثم قال: "قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هَذَا؛ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ"، وَهُوَ مُنْكَرٌ، وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ الْغَلَطُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ" [٩٤].

قلت: للوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن أن متن الحديث منكر، وهذا ما يفهم من كلام النَّسائي، لكن الحقيقة ليست كذلك، فالمتن متفق على صحته،إذ أخرجه الشيخان وغيرهما[٩٥]، فإذا كان المتن صحيحاً، والإسناد حسناً، فأين النكارة ؟

وبعد أن جمعت طرق الحديث ورسمت شجرة الإسناد؛ تبين لي أن رجال الحديث كلهم ثقات، باستثناء محمد بن فضيل، فقد وثقه بعضهم، وأنزله آخرون عن مرتبة الثقة، واتهمه الأكثرون بالتشيع [٩٦].

فأقل ما قيل فيه أنه صدوق رمي ببدعة، نفاها عنه أبو هاشم الرفاعي، حيث سمعه يترحم على عثمان، ويسب من لا يترحم عليه، وأقسم لأبي هاشم بالله أنه صاحب سنة، فلعله تاب وأناب، وخلاصة القول: أن محمد بن فضيل حديثه مقبول في العادة، ولا ينزل عن رتبة الحسن، وقد أخرج له البخاري أكثر من ثلاثين حديثاً، وروى له مسلم أكثر من خمسين حديثاً.

والذي يبدو لي أن النَّسائي وصف الحديث بالنكارة، وألمح إلى أن الخطأ من محمد ابن فضيل؛ لأنه تفرد برواية الحديث عن أبي سلمة عن أبي هريرة، إذ إن الطريق المشهور هو: طريق عطاء عن أبي هريرة، فقد روى الإمام النَّسائي هذا الحديث عن علي بن سعيد،

---

(٩٤) السنن الكبرى(٧٦/٢)، كتاب الصيام، باب الحث على السحور، وذكر الاختلاف على عبد الملك، برقم(٢٤٦١).

(٩٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١-٣٢٩/٤)كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب، برقم(١٩٢٣) وأخرجه مسلم في صحيحه (٧٧٠/٢)كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد ..برقم(١٠٩٥) كلاهما من طريق عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺقال: "تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً".

(٩٦) هو: محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم، وثقه ابن معين، وابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وابن شاهين، ويعقوب بن سفيان، قال عنه أحمد: كان يتشيع، وكان حسن الحديث ، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم، وقال أبو حاتم: شيخ وقال النَّسائي: ليس به بأس، وقال أبو داود: كان شيعيا، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يغلو في التشيع"، توفي سنة ١٩٤أو١٩٥هـ، قال ابن حجر: صنف مصنفات في العلم، وقال الدارقطني: كان ثبتا في الحديث إلا أنه كان منحرفا عن عثمان،(تهذيب التهذيب ٣٥٩/٩) بتصرف.

عن أبي الربيع، عن منصور بن أبي الأسود، **وعن** أحمد بن سليمان، عن يزيد بن هارون، **كلاهما**:(منصور ويزيد)عن عبد الملك بن أبي سليمان،عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفاً(97).

ورواه عن عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، **وعن** عبد الأعلى بن واصل، عن يحيى بن آدم **كلاهما**: (يحيى بن سعيد، ويحيى بن آدم) عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً(98).

ورواه أحمد، وأبو يعلى(99)، كلاهما من طريق وكيع وسفيان، وكلاهما عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلـت: إن حكم النَّسائي على هذا الحديث بالنكارة جاء متمشياً مع منهجه في المنكر؛ لأن التفـرد يكفي لوصف الحديث بالنكارة عنده، وعند كثير من المتقدمين، إذ يقول التهانوي: "والقـدماء كثيـراً مـا يطلقونه-أي لفظ المنكر- على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الـثقات"(100)، لكـن الحافظ ابن حجر قيّد ذلك بمن لا يحتمل تفرده فقال: " أطلق الإمام أحمد، والنَّسائي، وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة من غير عاضد يعضده"(101).

ومحمد بن فضيل لا بأس به عند النَّسائي، فحديثه حسن، لكنه ليس ممن يحتمل تفرده، فحسّـن النَّسـائي السـند، وحكم على الحديث من هذه الطريق خاصة بالنكارة، لأن الحديث صـحيح مـن طرق أخرى(102)، بل إن الألباني حكم عليه بالصحة من هذا الطريق(103)، لأن المنكر عند المتأخرين: ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقات" (104)، وليس فيه مخالفة.

ويحتمل أن يكون ابن فضيل قد سلك به الجادة؛ فوهم، لأن جادة هذا السند: أبو سلمة عن أبي هريرة، وأما عطاء عن أبي هريرة فليست جادة بالنسبة للطريق الأول؛ فسند الحديث أصـله حسـن، كما أن المتن صحيحٌ، ولكن النكارة في الجمع بين هذا السند، وهذا المتن في حديث واحد، وهذا ما قصده الإمام النَّسائي بقوله: " إسناده حسن وهو منكر" والله تعالى اعلم.

---

(٩٧) السنن الكبرى(٢/٧٦) ح رقم(٢٤٥٧و٢٤٥٨).

(٩٨) المصدر السابق ح رقم(٢٤٥٩و٢٤٦٠).

(٩٩)مسند أحمد(٢/٣٧٧و٤٧٧)، ومسند أبي يعلى(١١/٢٤٧).

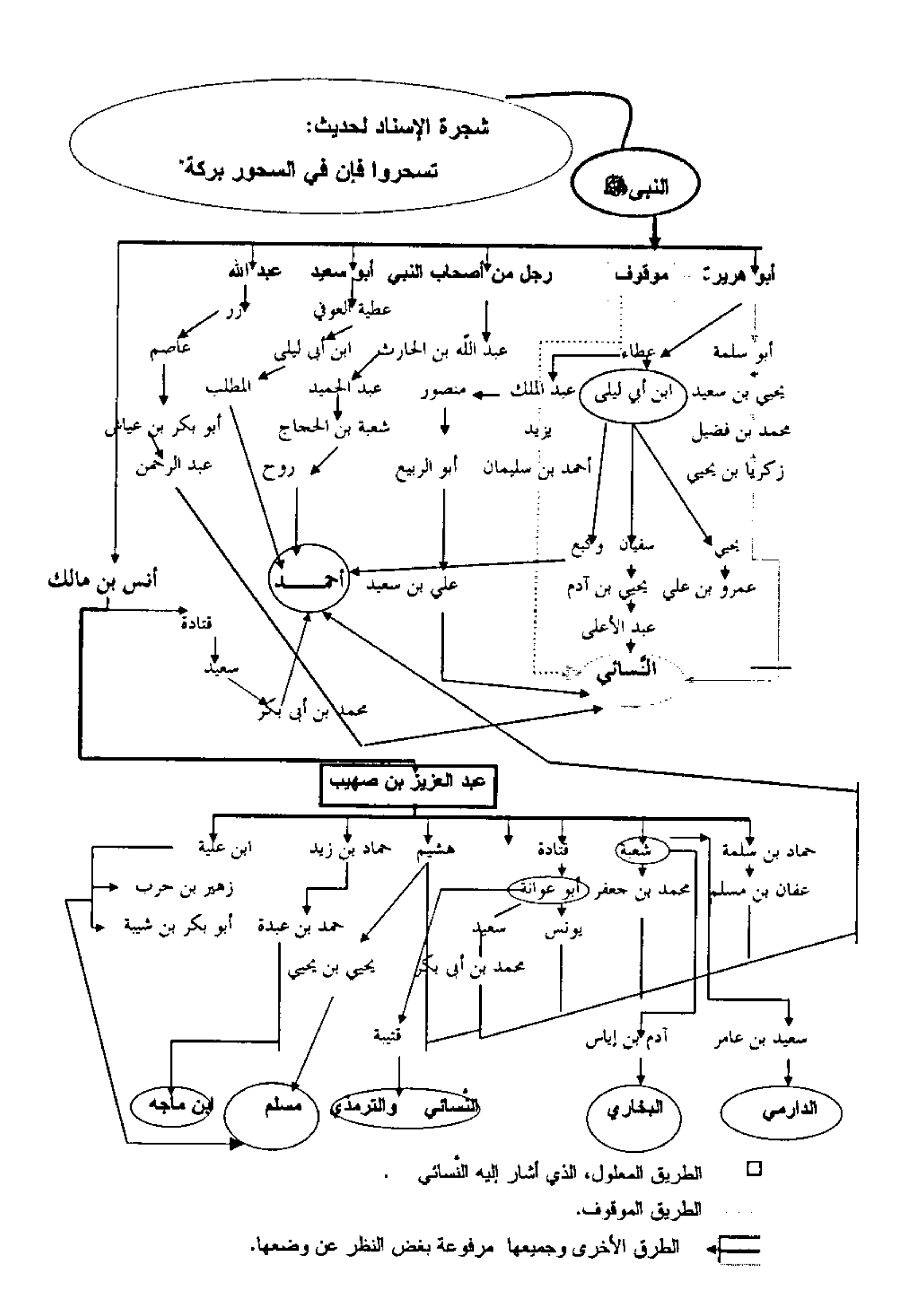
(١٠٠) قواعد في علوم الحديث، للتهانوي(طبعة دار السلام) ص٢٥٩ .

(١٠١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٦٧٤) .

(١٠٢) ينظر: شجرة الإسناد في الصفحة القادمة.

(١٠٣) ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(٣٤٢/١) ح رقم(٢١٥١).

(١٠٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٦٧٤-٦٧٦) وشرح نخبة الفكر(٥٢).


شجرة الإسناد لحديث:
تسحروا فإن في السحور بركة"
النبي ﷺ
أبو هريرة
موقوف
رجل من أصحاب النبي
أبو سعيد
عبد الله
زر
عاصم
أبو بكر بن عياش
عبد الرحمن
عطية العوفي
ابن أبي ليلى
المطلب
عبد الحميد
شعبة بن الحجاج
روح
عبد الله بن الحارث
منصور
أبو الربيع
علي بن سعيد
عبد الملك
يزيد
أحمد بن سليمان
عطاء
ابن أبي ليلى
أبو سلمة
يحيى بن سعيد
محمد بن فضيل
زكريا بن يحيى
وكيع
سفيان
يحيى
عمرو بن علي
يحيى بن آدم
عبد الأعلى
النسائي
أحمد
أنس بن مالك
قتادة
سعيد
محمد بن أبي بكر
عبد العزيز بن صهيب
ابن علية
حماد بن زيد
هشيم
قتادة
شعبة
حماد بن سلمة
زهير بن حرب
أبو بكر بن شيبة
حمد بن عبدة
يحيى بن يحيى
أبو عوانة
محمد بن جعفر
عفان بن مسلم
سعيد
يونس
محمد بن أبي بكر
قتيبة
آدم بن إياس
سعيد بن عامر
ابن ماجه
مسلم
النسائي والترمذي
البخاري
الدارمي
الطريق المعلول، الذي أشار إليه النسائي .
الطريق الموقوف.
الطرق الأخرى وجميعها مرفوعة بغض النظر عن وضعها.

المطلب الثاني: الجيـــــد.

١. قال النسائي-رحمه الله: "أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلاً...الحديث" ثم قال: "قال أبو عبد الرحمن: هذا الحديث إسنادُهُ جَيِّدٌ غَايَةً صَحيحٌ حديث عائشة هذا في العسل"(١٠٥).

والحـــديث رواه النسائي في أربعة مواضع(١٠٦)، جميعها من طريق قتيبة بن سعيد، والحســـن بـــن محمد الزعفراني، كليهما عن حجاج بن محمد المصيصي، عن عبد الملك بن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة بنحوه.

وأخـــرجه الـــبخاري(١٠٧)، ومســـلم(١٠٨)، وأبـــو داود(١٠٩)، وأحمـــد(١١٠)، وأبو نعيم الأصبهاني(١١١)، وأبو عوانة(١١٢)، والبيهقي(١١٣)، جميعهم من طريق عبد الملك بن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة بنحوه.

وأخـــرجه الـــبخاري(١١٤)، ومسلم(١١٥)، وأبو يعلى(١١٦)، والبيهقي،(١١٧)، جميعهم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بنحوه.

---

(١٠٥)السنن الكبرى٣/٣٥٦ ح رقم(٥٦١٤) .

(١٠٦)ينظر: السنن الكبرى(٣/١٣٠) كتاب الأيمان والكفارات، باب تحريم ما أحل الله برقم(٤٧٣٧)، وكتاب الطلاق(٣/٣٥٦)، باب تأويل هذه الآية-﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾-على وجه آخر، برقم(٥٦١٤)، وفي كتاب عشرة النساء(٥/٢٨٦)، باب الغيرة، برقم(٨٩٠٦)، وفي كتاب التفسير، سورة التحريم، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾برقم (١١٦٠٨).

(١٠٧)صـــحيح البخاري(١-٤/٨٩٧)، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿يَـــا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾برقم(٤٩١٢) وفـــي كتاب الطلاق(١-٤/٩٦٧)، الباب نفسه(٥٢٦٧)وفي كتاب الأيمان والنذور(١-٤/١١٨٩)، باب إذا حرم طعاماً، برقم(٦٦٩١).

(١٠٨)صحيح مسلم(٢/١١٠٠)، كتاب الطلاق، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق برقم(١٤٧٤).

(١٠٩)سنن أبي داود(٣/٣٣٥)، كتاب الأشربة، باب شراب العسل برقم(٣٧١٤).

(١١٠)مسند أحمد(٢/٢٢١).

(١١١)المستخرج على صحيح مسلم(٤/١٤٥)، كتاب الطلاق، باب لم تحرم: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ برقم(٣٤٧٧).

(١١٢)مسند أبي عوانة(٣/١٥٣).

(١١٣)سنن البيهقي(٧/٣٥٣)، كتاب القسم والنشوز، باب من قال مالي علي حرام...برقم(١٤٨٥٧).

(١١٤)صـــحيح البخاري(١-٤/٨٩٧)، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿يَـــا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾برقم(٤٩١٢) وفي كتاب الطلاق(١-٤/٩٦٧)، باب ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ برقم(٥٢٦٨)، وفي كتاب الحيل(١-٤/١٢٤٠-١٢٤١)، باب ما يكره من احتيال المرأة على زوجها... ، باب إذا حرم طعاماً، برقم(٦٩٧٢).

(١١٥)صحيح مسلم(٢/١١٠١)، كتاب الطلاق، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق برقم(١٤٧٤).

(١١٦)مسند أبي يعلى(٨/٣٠٠).

(١١٧)سنن البيهقي(٧/٣٥٣)، كتاب القسم والنشوز، باب من قال مالي علي حرام...برقم(١٤٨٥٨).

قلــت: النسائي لم يخرج الحديث إلا من طريق حجاج بن محمد، وهو ثقة عنده[١١٨]، وعند غيره[١١٩]، إلا أنه اختلط بأخرة، وقيل: إنه كان يقبل التلقين، فقد روى عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال: رأيت سنيداً عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع- يعني لابن جــريج- فكان في كتاب ابن جريج قال أخبرت عن يحيى بن سعيد، وأخبرت عن الزهري، وأخبــرت عــن صفوان بن سليم، فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جريج، عن الزهــري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سليم، فكان يقول له هكــذا، ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك قال أبي وبعض هذه الأحاديث التــي كان يرسلها ابن جريج، أحاديث موضوعة كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذه يعني قوله أخبرت وحدثت عن فلان[١٢٠]، لكن الحافظ ابن حجر قال: "ما ضرُّه الاختلاط"، ونقل أنَّ ابنه لم يسمح لأحدٍ أن يدخل عليه بعد اختلاطه"[١٢١].

قلــت: بــل ثبت أن حجاجاً حدث بعد اختلاطه، وباعتراف ابن حجر نفسه، فقد قال إبــراهيم الحربــي: أخبرني صديق لي قال: لما قدم حجاج الأعور آخر قدمة إلى بغداد، خلَّطَ فــرأيت يحيى بن معين عنده فرآه يحيى خلَّطَ ، فقال لابنه: لا تُدخل عليه أحداً، قال: فلما كان بالعشي، دخل الناس فأعطوه كتاب شعبة فقال: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة، عن عيسى بن مــريم، عن خيثمة، فقال يحيى لابنه: قد قلت لك، قلت-القائل ابن حجر-: وسيأتي في ترجمة ســنيد بن داود عن الخلال **ما يدل على أن حجاجا حدث في حال اختلاطه** وذكره أبو العرب القيروانــي فــي الضعفاء بسبب الاختلاط[١٢٢]، وفي ترجمة سنيد ذكر قصة اختلاطه، وتلقينه التي ذكرها عبد الله بن أحمد[١٢٣].

ولعــل وجــود حجــاج بن محمد في إسناد هذا الحديث، وتفرد النسائي بروايته من طريقه، هو الذي جعله يعدل عن الحكم بصحة الإسناد، إلى قوله: "إسناده جيد".

ومــع أن الجــيد والصحيح لا يبعدان كثيراً عن بعضهما، بل إن بعض العلماء سوّى بيــنهما، فــ" لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح"[١٢٤].

---

(١١٨) ينظر: تهذيب التهذيب(٢/١٨٠).

(١١٩) وثقــه: ابــن المدينــي، وابن سعد، ومسلم، والعجلي، وابن قانع، ومسلمة بن قاسم وذكره بن حبان في الثقات، ينظر:(الجرح والتعديل٣/١٦٦)، و(معرفة الثقات١/٢٨٥)، (ميزان الاعتدال٢/٢٠٥)، و(تهذيب التهذيب٢/١٨٠).

(١٢٠)العلل ومعرفة الرجال(٢/٥٥١).

(١٢١)ينظر: هدي الساري(١/٣٩٥و٤٦١).

(١٢٢)تهذيب التهذيب(٢/١٨٠).

(١٢٣)ينظر: المصدر السابق(٤/٢١٤).

(١٢٤)تدريب الراوي(١/١٧٨).

وهـــذا الحـــديث قد يكون من هذا الصنف، فهو من طريق النسائي صحيح لغيره، إذ روي من طرق أخرى صحيحة، وتوبع حجاج على روايته من هشام بن يوسف-كما في رواية البخاري-[١٢٥]، ومحمد بن حاتم-كما في رواية مسلم-[١٢٦]، كليهما عن ابن جريج به بنحوه، فارتقى الحديث بهذه المتابعات.

والنســـائي كان دقيقاً في حكمه على الإسناد، فقال: "إسناده جيد، غاية صحيح حديث عائشة في العسل"، وما فهمته من كلام النسائي أن الإسناد جيد، لكن الحديث بالجملة صحيح، وقد صححه الألباني من هذا الطريق نفسه، ومن الطرق الأخرى التي رواها النسائي[١٢٧].

٢. قال النسائي-رحمه الله: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مهدي، قَالا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا الأَزْدِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَـــرَ يُحَـــدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "صَلاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى"، ثم قال النسائي بعده: هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، ولكنْ أصحاب ابن عُمَر خالَفُوا عَلِيًّا الأَزْدِيَّ، خَالَفَهُ: سَالِمٌ، وَنَافِعٌ وَطاووس"[١٢٨].

---

(١٢٥)ينظر: صحيح البخاري ح رقم(٤٩١٢).

(١٢٦)ينظر: صحيح مسلم ح رقم(١٤٧٤).

(١٢٧)حكم الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٥٢٩-٥٣٠)ح رقم(٣٤٢١)، وينظر: ح رقم(٣٧٩٥و٣٩٥٨).

(١٢٨)أخرجه النسائي في السنن الكبرى(١/١٧٩)، كتاب الصلاة الأول، باب كم صلاة النهار، برقم(٤٧٢).

أخـــرجه مـــن طريق الأزدي: أبو داود[١٢٩]،والترمذي[١٣٠]، وابن ماجه[١٣١]، ومالك، وأحمــــد[١٣٢]، والدارمي[١٣٣]، والطيالسي[١٣٤]، والدارقطني[١٣٥]، وابن حبان[١٣٦]،والبيهقي[١٣٧] وابن الجارود[١٣٨]، ورواه ابن خزيمة[١٣٩]، جميعهم من طريق شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي بن عبد الله الأزدي، عن ابن عمر به بنحوه.

قلــت: المخالفة التي يتحدث عنها النسائي، في متن الحديث وليس في إسناده، وهيزيادة لفظ:" والنهار" وهي زيادة شاذة"؛ فإن الثقات من أصحاب ابن عمر رووا هذا الحديث عن ابن عمر، ولــم يذكروا فيه لفظ: "النهار".وقد أخرجه النسائي نفسه من طريق: سالم بن عبد الله، ونافع، وعبــد الله بن دينار، وطاووس، والقاسم، وعبد الله بن شقيق، جميعهم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنــه قــال: "صَــلاةُ اللَّــيْلِ مَثْنَى مَثْنَى " زاد بعضهم: " فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ" ولميذكروا لفظ: "النهار"[١٤٠]، وروى نافع مولى ابن عمر [١٤١]،وســـــــالم بن عبد الله بن عمـــــــر[١٤٢]، وأنس بن سيرين[١٤٣]، ومحمد بن سيرين[١٤٤]، وعبد الله بن دينار[١٤٥] ، وعبد الله بن شقيــق[١٤٦] وطــــاووس[١٤٧]، وعقبة بن حُرَيْث[١٤٨]، والقاسم بن محمد[١٤٩]،

---

(١٢٩)سنن أبي داود(٢/٢٩)كتاب الصلاةباب صلاة النهار برقم(١٢٩٥).

(١٣٠)جامع الترمذي(٢/٤٩١)كتاب الجمعة ،باب ... صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم(٥٩٧).

(١٣١)سنن ابن ماجة(١/٤١٩)كتاب إقامة الصلاة والسنة فيهاباب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم(١٣٢٢).

(١٣٢)موطأ مالك(١/١١٩)كتاب النداء للصلاة، باب ...النوم قبل العشاء برقم(٢٦١)بلاغاً، ومسند أحمد(٢/٢٦و٥١).

(١٣٣)سنن الدارمي(١/٤٠٤)كتاب الصلاةباب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم(١٤٥٨).

(١٣٤)مسند الطيالسي(١/٢٦١).

(١٣٥)سنن الدارقطني(١/٤١٧)باب صلاة النافلة في الليل والنهار برقم(٢).

(١٣٦)صـــحيح ابــن حبان(٦/٢٠٦)ذكر دعاء النبي ﷺ بالرحمة لمن صلى العصر..برقم(٢٤٥٣)وفي (٦/٢٣١)ذكر الخبر لدال على أن الأمر باربع ركعات..برقم(٢٤٨٢)وفي(٦/٢٣٢) ومواضع أخرى.

(١٣٧)سنن البيهقي لكبرى(٢/٤٨٧)بب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم(٤٣٤٩) .

(١٣٨)المنتقى لابن الجارود(١/٧٩)كتاب لصلاةباب في ركعات السنة برقم(٢٧٨).

(١٣٩)صحيح ابن خزيمة(٢/٢١٤)كتاب الصلاة، باب لتسليم في كل ركعتين ،برقم(١٢١٠).

(١٤٠)ينظر: السنن الكبرى، الأحاديث أرقام: (٤٣٨و٤٣٩و٤٤٤و٤٧٣و٤٧٤و٤٧٥و١٣٨٠و١٣٩٨و١٣٩٩).

(١٤١)ينظر: صحيح البخاري(١-٤/٩٨)كتاب الصلاة باب الحِلَق ... برقم(٤٧٢و٤٧٣)، وفي كتاب الوتر(١-٤/١٧٦) بـــرقم(٩٩٠)، وصـــحيح مســـلم (١/٥١٦و٥١٧و٥١٨)، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى ... برقـــم(٧٤٩)، وجامع الترمذي(٢/٣٠٠)كتاب الصلاة، صلاة الليل مثنى مثنى برقم(٤٣٧) ومسند أحمــــد(٢/٥ و ٤٨ و٥٤و٦٦و١١٩)، وســـنن الدارمي(١/٤٤٩)كتاب الصلاة، باب كم الوتر برقم(١٥٨٤) وصحيح ابن حبان(٦/ ٣٥٢)، برقم(٢٦٢٢)،ومصنف ابن أبي شيبة(٢/٨٨) كتاب الصلاة،ح رقم(٦٨٠٦)، ومصنف عبد الرزاق(٣/٢٨) برقم(٤٦٧٤)،والمعجم الأوسط(١/٣٠و٢/٣٤٣و٣/١٢٨)جميعهم من طريق نافع عن ابن عمر به بنحوه.

(١٤٢)ينظـــر: صحيح البخاري (٤-١/١٩٩)، كتاب التهجـــد، باب كيف صلاة النبيﷺ...برقـــم (١١٣٧)، وصحيح مســـلم (١/٥١٦)،كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى..برقـــم(٧٤٩)، ومسند أحمد(٢/٩و١٣٣و ١٤٨و٢٨٢)،ومسند الحميدي(٢/٢٨٢)،والمنتقى لابن الجارود(١/٧٧)، كتاب الصلاة، باب الوتر برقم(٢٦٧)---

---وصحيح ابن خزيمة(١٣٩/٢) ذكر ...أن الوتر ركعة٠٠٠برقم (١٠٧٢١)، وصحيح بن حبان (٣٥١/٦)ذكر وصف صلاة المرء بالليل٠٠٠ برقم (٢٦٢٠)، والمستخرج على صحيح مسلم (٣٤٥/٢) كتاب الصلاة، باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم (١٧٠٠)، ومسند أبي عوانة (٣٣٠/٢و٣٣١)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٢/٣)، كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى برقم (٤٥٤٣-٤٥٤٤)، ومسند الشافعي (٣٨٨/١)مصنف ابن أبي شيبة(٨٨/٢)، كتاب الصلاة باب من كان يوتر بركعة برقم(٦٨٠٣)وفي كتاب الرد على أبي حنيفة(٣١٢/٧) برقم(٣٦٣٩٦-٣٦٣٩٧)، ومصنف عبد الرزاق(٢٩/٣) برقم(٤٦٧٨-٤٦٨١)، ومعجم الطبراني الكبير(١٢/ ٣٠٣)برقم(١٣١٨٤) وفي (٣١٣/١٢)برقم(١٣٢١٥)، جميعهم عن سالم عن ابن عمر به بنحوه.

(١٤٣)ينظر: سنن ابن ماجه (٣٧١/١)،كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر برقم (١١٧)، ومسند أحمد (٣١/٢و٤٥و٤٩و٧٨)، ومعجم الطبراني الأوسط(٢٩/٣)برقم (٢٣٦٩)، ومسند أبي يعلى (١٤٦/١٠) برقم(٥٧٦٨-٥٧٦٩) جميعهم من طريق أنس بن سيرين، عن عبد الله بن عمر به بنحوه.

(١٤٤)ينظر: مسند أحمد (٣٢/٢و٨٢و١٥٤)، ومعجم الطبراني الأوسط (٢٩٢/١)برقم(٩٦١)وفي (١٧٢/٤)برقم (٣٨٩٣)من طريق محمد بن سيرين، عن عبد الله بن عمر به بنحوه.

(١٤٥)ينظر: سنن البيهقي الكبرى (٢١/٣)كتاب الصلاة، باب الوتر بركعة واحدة٠٠٠ برقم (٤٥٤٢)، ومسند الشافعي (٣٨٧/١)، ومصنف عبد الرزق (٢٩/٣)برقم (٤٦٨٠)، وصحيح ابن حبان(١٨/٦) ذكر الخبر المدحض قول من أبطل الوتر بركعة واحدة... برقم(٢٤٢٦)جميعهم من طريق عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بنحوه، وينظر كذلك: صحيح البخاري (١-١٧٦/٤)، ح رقم(٩٩٠)، وصحيح مسلم(٥١٦/١)، ح رقم(٧٤٩ مكرر)وموطأ مالك (١٢٣/١)، ح رقم(٢٦٧)، وسنن لبيهقي الكبرى(٤٨٦/٢)ح رقم(٤٣٤٦)، والكتاب نفسه(٢١/٣)،ح رقم(٤٥٤١)،جميعهم عن نافع وعبد الله بن دينار كليهما عن عبد الله بن عمر به بنحوه.

(١٤٦) ينظر: صحيح مسلم(٥١٧/١)، برقم(٧٤٩مكرر/٣)، وسنن أبي داود(٦٢/٢)، ح رقم(١٤٢١)،ومسند أحمد(٢/ ٤٠و٥٨و٧١و٧٦و٧٩و٨١و١٠٠) ، والمستخرج على صحيح مسلم(٣٤٥/٢)، كتاب الصلاة، باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم (١٧٠١)، صحيح ابن خزيمة(١٦١/٢) جماع أبواب الركعتين قبل الفجر...برقم(١١١٠)، وصحيح ابن حبان(٣٥٣/٦)فصل قيام الليل، باب المتهجد يوتر بركعة، برقم (٢٦٢٣)، ومصنف بن أبي شيبة(٨٨/٢)،كتاب الصلاة، باب من كان يوتر بركعة برقم(٦٨٠٥-٦٨٠٨)، مسند أبي يعلى(٩/١٠و١٤٧) والمعجم الأوسط(١٠٠/٣) برقم(٢٦١٤)، ومسند أبي عوانة(٣٣٢/٢)، وسنن البيهقي الكبرى(٤٣/٣)من قال يحق آخر صلاتة وترا.برقم(٤٦٠٨) جميعهم من طريق عبد الله ابن شقيق، عن عبد الله بن عمر به بنحوه.

(١٤٧)ينظر: صحيح مسلم(٥١٦/١)، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل برقم(٧٤٩)، ومسند أحمد (١١٣/٢)، ومصنف بن أبي شيبة (٣١٣/٧)كتاب الصلاة، باب من كان يوتر بركعة، برقم (٣٦٤١٠)، ومصنف عبد الرزاق (٢٩/٣)برقم (٤٦٧٩)، ومعجم الطبراني الكبير(٣٦٩/١٢) برقم (١٣٤٦١)، ومسند أبي يعلى (٤٦٩/٩)برقم(٥٦١٨)وفي(٤٧٠/٩)برقم (٥٦٢٠)جميعهم من طريق طاووس عن ابن عمر به بنحوه.

(١٤٨) ينظر: مسند أحمد(٤٤/٢و٧٧)، والمستخرج على صحيح مسلم(٣٤٩/٢)كتاب الصلاة باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم (١٧١٣)، ومسند أبي عوانة (٣٣٠/٢)، وسنن البيهقي الكبرى (٢١/٣)كتاب الصلاة باب الوتر بركعة واحدة٠٠٠ برقم (٤٥٥٠) جميعهم عن عقبة بن حُرَيْث، عن ابن عمر به بنحوه.

(١٤٩)ينظر: صحيح البخاري(١-١٧٦/٤) كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر برقم(٩٩٣)، ومعجم الطبراني الكبير (٢٧٥/١٢)برقم(١٣٠٩٦).

وحمـــيد بن عبد الرحمن[١٥٠]، وأبو سلمة[١٥١]، وعطية بن سعد[١٥٢]، وعاصم بن أبي جلـــز[١٥٣]، ومحمد بن عبد الرحمن[١٥٤]، وسعد بن عبيدة[١٥٥]، جميعهم عن ابن عمر بنحوه، ولم يذكر أحد منهم لفظ: النهار".

فلـــم يرد هذا اللفظ إلا من طريق علي الازدي، وهو صدوق لا بأس به، وقد ذُكر هذا الحديث في ترجمته للدلالة على وهمه، فقد قال الذهبي: علي بن عبد الله البارقي الازدي، عن ابن عمر، حديث صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، رواه عنه يعلى بن عطاء، أورده ابن عدي، وساق له حديثين آخرين ثم قال : هو عندي لا بأس به[١٥٦].

إلا أنّ الألباني صحح الحديث من هذا الطريق[١٥٧]، وهذا التصحيح فيه نظر؛ فإن علياً الأزدي خالف الثقات الأثبات من أصحاب ابن عمر، ولا يقوى أن يتفرد بهذه الزيادة أمام هذا الجمع الغفير منهم ؛ فهي زيادة شاذة وأغلب الظن إنها إدراج من قوله هو، والله تعالى اعلم.

• • •

٣. قـــال النســـائي-رحمـــه الله-: "أَخْبَـــرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَيْفٍ-هو ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِـــيَّ ﷺ "قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ"، ثم قال النَّسائي بعده: "هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ"، وسيف: ثقة، وقيس: ثقة"[١٥٨].

قلـــت: لعـــل الســـبب فـــي ذكر سيف بن سليمان، وقيس بن سعد، أن مدار أكثر الروايات عليهما، فلم يروه عن قيس بن سعد إلا سيف بن سليمان، ولذلك أراد النَّسائي أن يبيّن أنهما أهل لهذا التفرد، فهما ثقتان.

---

(١٥٠)ينظـــر: أحمـــد (٣٤/٢)برقم (٦١٧٦)، والمستخرج على صحيح مسلم (٣٤٥/٢) كتاب الصلاة باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى برقم (١٧٠٠).

(١٥١)ينظر: أحمد (١٠/٢).

(١٥٢)ينظر: مسند أحمد (١٥٥/٢)برقم (٦٤٣٩).

(١٥٣)ينظر: سنن ابن ماجه (٣٧١/١)كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء فيما يقرأ بالوتر برقم (١١٧٥).

(١٥٤)ينظر: مسند عبد بن حميد(٢٦٦/١).

(١٥٥)ينظر: معجم الطبراني الصغير (٢١٦/١)برقم(٣٤٥).

(١٥٦)ينظر: ميزان الاعتدال(١٤٢/٣)وتهذيب التهذيب(٢٢٥/٤-٢٢٦).

(١٥٧) أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٢٧٤/١)ح(١٦٦٦).

(١٥٨)ينظر: حكم الألباني على أحاديث سنن النسائي(٢٧٤/١)ح رقم(١٦٦٦).

وأما سيف، فلم يروه عنه إلا عبد الله بن الحارث، وزيد بن حباب، وهذا ما أكده الحافظ ابن عدي بقوله: " ولا أعلم روى هذا الحديث عن سيف بن سليمان غير هذين الرجلين: عبد الله بن الحارث، وزيد بن الحباب[159].

وقد رواه النَّسائي من طريق عبد الله بن الحارث [160]، ورواه من هذا الطريق- أيضاً-: ابن ماجه، أحمد، وأبو عوانة، والشافعي، والبيهقي، جميعهم من طريق عبد الله بن الحارث عن سيف بن سليمان به بنحوه[161].

وأخرجه من الطريق الآخر: مسلم، وأبو داود، وأحمد، وابن أبي شيبة، والطحاوي، جميعهم من طريق زيد بن الحباب، عن سيف بن سليمان به بنحوه[162].

ينظر شجرة الإسناد في الصفحة القادمة

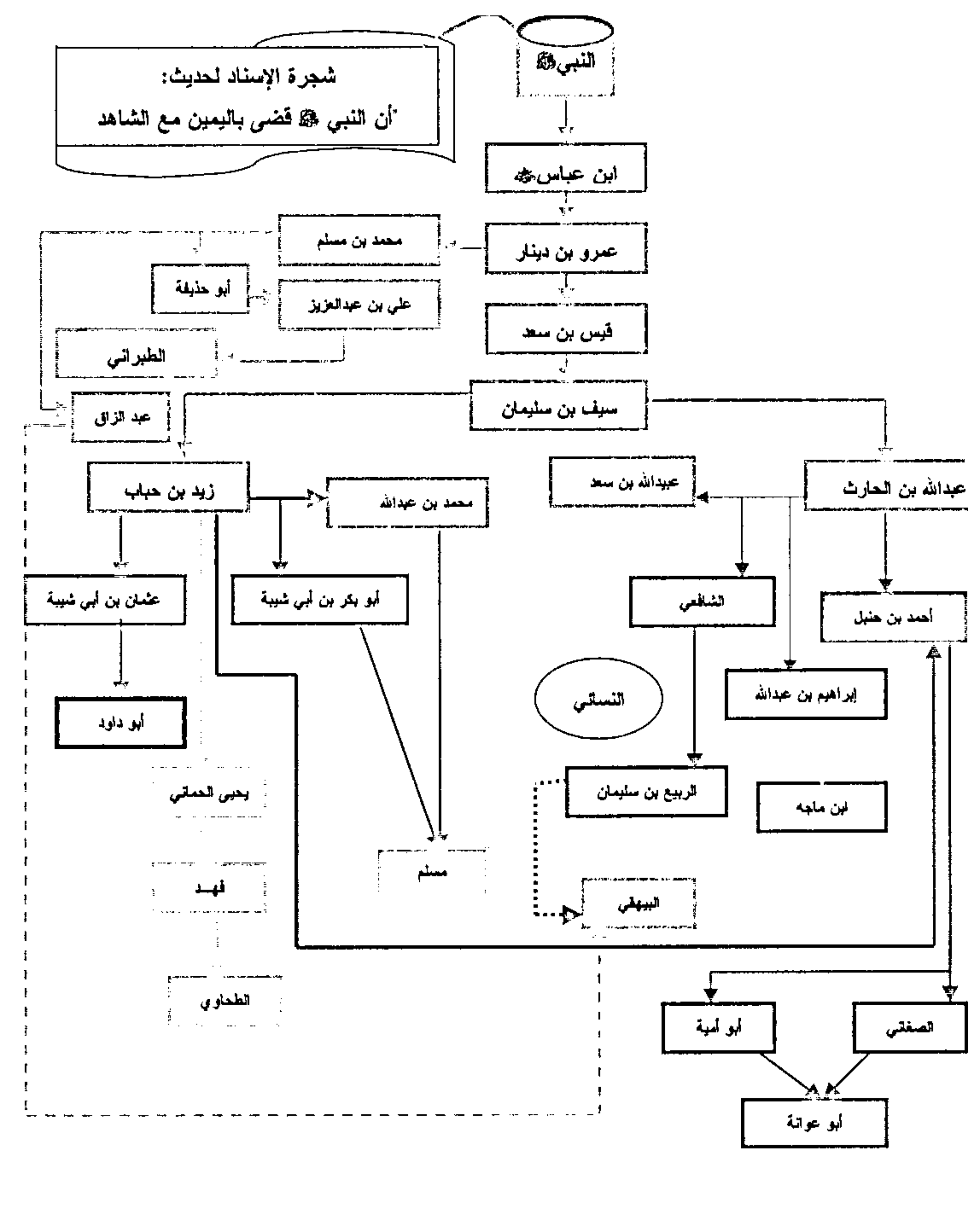
---

(١٥٩)الكامل (٤٣٨/٣).

(١٦٠)السنن الكبرى(٤٩٠/٣)كتاب القضاء، باب الحكم باليمين مع الشاهد الواحد، برقم(٦٠١١).

(١٦١) سنن ابن ماجه(٧٩٣/٢)، كتاب الأحكام، القضاء بالشاهد واليمين برقم(٢٣٧٠)، ومسند أحمد(٣٢٣/١)، ومسند أبي عوانة(٥٦/٤)، وسند الشافعي(١٤٩/١)، وسنن البيهقي الكبرى(١٦٨/١٠)كتاب آداب القاضي.

(١٦٢)صحيح مسلم(١٣٣٦/٣)، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه برقم(١٧١٢)، وسنن أبي داود(٣٠/٣ كتاب الأيمان والنذور، باب القضاء باليمين والشاهد برقم(٣٦٠٨)، ومسند أحمد(٣٢٣/١)، و مصنف ابن أبي شيبة(٥٤٤/٤)كتاب شهادة شاهد مع غيب الطالب برقم(٢٢٩٩٥)شرح معاني الآثار(١٤٤/٤)، كتاب القضاء والشهادات، باب القضاء باليمين مع الشاهد..



شجرة الإسناد لحديث:
"أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد
النبي ﷺ
ابن عباس ﷺ
عمرو بن دينار
محمد بن مسلم
أبو حذيفة
علي بن عبدالعزيز
الطبراني
قيس بن سعد
سيف بن سليمان
عبد الزاق
زيد بن حباب
محمد بن عبدالله
عبدالله بن سعد
عبدالله بن الحارث
عثمان بن ابي شيبة
أبو بكر بن أبي شيبة
الشافعي
أحمد بن حنبل
أبو داود
النسائي
إبراهيم بن عبدالله
يحيى الحماني
الربيع بن سليمان
ابن ماجه
مسلم
فهـد
البيهقي
الطحاوي
أبو أمية
الصغاني
أبو عوانة

وإذا أنعمنا النظرفي شجرة الإسناد نجد أن قيس بن سعد لم يتفرد برواية الحديث، بل تابعـــه عليه محمد بن مسلم الطائفي، فالإسناد لا غبار عليه، وحكم النسائي على الإسناد دون المـــتن؛ لأنّ بعـــض العلمـــاء تكلموا على هذا الحديث، بل إنهم عدّوه من الأحاديث المشكلة، لتعارضه في الظاهر مع قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[١٦٣].

قال الطحاوي: "ذهب قوم إلى القضاء باليمين مع الشاهد الواحد في خاص من الأشياء في الأموال خاصة، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: لا يجب أن يقضى في شيء من الأشياء إلا برجلين أو رجل وامرأتين ولا يقضى بشاهد ويمين في شيء مـــن الأشـــياء، قالوا أما ما رويتموه عن رسول الله ﷺمما ذكر فيه أنه قضى باليمين مع الشاهد فقد دخله الضعف الذي لا يقوم به معه حجة... وأما حديث ابن عباس فمنكر؛ لأن قيس ابن سعد؛ لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء، فكيف يحتجون به في مثل هذا[١٦٤].

ودافـــع البيهقـــي عن سيف بن سليمان، فروى بسنده عن علي بن المديني والبخاري كليهما عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال عن سيف بن سليمان: كان عندي ثبتا ممن يصدق"، وقـــد تابعه على هذه الرواية عبد الرزاق وأبو حذيفة كلاهما عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو ابن دينار عن بن عباس "، ثم روى البيهقي أكثر من رواية فيها متابعة لقيس بن سعد، كما أورد بعض الشواهد[١٦٥].

وأشـــار الحـــافظ ابن عبد البر إلى هذه الرواية، فقال: "وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة، حسان ثابتة متصلة، أصحها إسنادا، وأحسنها: حديث ابن عباس وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في أن رجاله ثقات، رواه سيف بن سليمان، عن قـــيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، ورواه محمد بن مسلم الطائفي، عن عمر بن دينار، عن ابن عباس. وقال يحيى القطان: سيف بن سليمان ثبت ما رأيت أحفظ منه، وقال النسائي: هذا إسناد جيد سيف ثقة وقيس ثقة"[١٦٦].

• • •

---

(١٦٣)سورة البقرة، آية(٢٨٢).

(١٦٤)الطحـــاوي: أبـــو جعفـــر أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى١٣٩٩هـــ.(١٤٥/٤).

(١٦٥) السنن الكبرى للبيهقي(١٦٨/١٠).

(١٦٦)ينظر: التمهيد(١٣٨/٢).

٤. قال النسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن خُرَّزَاذَ الأَنْطاكِيّ"[١٦٧]، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ[١٦٨]، قَالَ حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ[١٦٩]، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ[١٧٠]، عَنْ عَطَاءٍ[١٧١]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ" جَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ"، ثم قال النّسائي بعده:" هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ"، وقَوْلُهُ:" جَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ"، كلام منكر، ويشبه أن يكون هذا الحرف من بعض من روى الحديث، فأدرج في الحديث"[١٧٢].

قلت: بصرف النظر عن متن الحديث[١٧٣]، فإن رجال إسناده كلهم ثقات، لكنّ ثقتهم ليست مطلقة، فإذا استثنينا شيخ النسائي، فإن لكل واحد منهم صفة تستدعي النظر في حديثه، فإبراهيم: يهم قليلاً، ووهيب: تغير بأخرة، وابن جريج: يرسل ويدلس، وعطاء: كثير الإرسال.

ولعل النسائي أراد بقوله: "هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ"، أنّه جيد مقارنة بالأسانيد الأخرى من طريق عطاء، فقد رواه النسائي من طريق ابن جريج، عن عطاء على ضربين: مسنداً[١٧٤]، ومرسلاً[١٧٥]، ورواه من طريق الأوزاعي مرة عن عطاء مباشرة مسنداً[١٧٦]، ومرة عن يحيى

---

(١٦٧)البصري أبو عمرو الحافظ نزيل أنطاكية، قال عنه أبو حاتم: "صدوق"، وقال الحاكم: "ثقة مأمون"، وقال النسائي في أسماء شيوخه: "حافظ" وقال مسلمة: "كان ثقة حافظاً"، توفي سنة(٣٠٤هـ).ينظر: (تهذيب التهذيب٧/١٢٠).

(١٦٨) ابن زيد السامي الناجي أبو إسحاق البصري، قال الدارقطني: "ثقة"، وقال ابن قانع: "صالح"، وقال ابن حجر: ثقة يهم قليلاً، مات سنة(٢٣١هـ). ينظر: تهذيب التهذيب(١/٩٩)، وتقريب التهذيب(١/٨٨).

(١٦٩) ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري صاحب الكرابيس، وثقه أبو داود، والعجلي، وأبو حاتم، وابن سعد، وغيرهم، قيل: إنه تغير بأخرة، ومات سنة(١٦٥هـ). ينظر: تهذيب التهذيب(١١/١٤٩).

(١٧٠)هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو خالد المكي، أحد الأعلام الثقات، يدلس ويرسل، وهو في نفسه مجمع على ثقته وكان فقيه أهل مكة في زمانه قال عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها يعني قوله أخبرت وحدثت عن فلان، وقال الأثرم عن أحمد إذا قال بن جريج قال فلان وقال فلان وأخبرت جاء مناكير وإذا قال أخبرني وسمعت فحسبك به، مات سنةخمسين ومائة، وقيل بعدها. ينظر: (ميزان الاعتدال٤/٤٠٤)، و(تهذيب التهذيب٦/٣٥٩).

(١٧١) ابن أبي رباح-بفتح الراء والباء-واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور وقيل إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه(تقريب التهذيب١/٣٩١) باختصار.

(١٧٢)السنن الكبرى(٣/٢٨٥)، كتاب النكاح، باب الثيب تجعل أمرها لغير وليّها، برقم(٥٣٩٣).

(١٧٣) سيأتي بحث المتن في مبحث الإدراج. ينظر: (ص٥٥١) من هذا الفصل.

(١٧٤)السنن الكبرى(٢/٢٣٠)ح رقم(٣١٩٨)عن أحمد بن نصير، عن عبد الله بن موسى، عن ابن جريج به، و(٢/ ٢٣١) ح رقم(٣٢٠٢) عن هناد بن السري، عن ابن أبي زائدة، عن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن عطاء ومجاهد كليهما عن ابن عباس بمثله، وقال بعده: "المشهور عن ابن عباس:"أن النبيﷺ احتجم وهو محرم".

(١٧٥)السنن الكبرى(٢/٢٣٠)ح رقم(٣١٩٩)عن حميد بن مسعدة، عن سفيان بن حبيب، عن ابن جريج به.

(١٧٦)السنن الكبرى(٢/٢٣٠)ح رقم(٣٢٠١)، و(٢/٣٧٦) ح رقم(٣٨٢٨)عن شعيب بن شعيب، وصفوان بن عمرو كليهما عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي به بمثله.

ابن أبي كثير، عن عطاء مرسلاً [١٧٧]، وجميع الطرق من غير زيادة لفظ:" جَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ".

والطريق الذي حكم عليه بالجودة، هو أجود الطرق التي رواها من طريق عطاء، لكن متنه معلٌ بسبب الزيادة التي أدرجت فيه.

ورواه-أيضاً- من غير طريق عطاء، فقد رواه من طريق أبي الشعثاء-جابر بن زيد[١٧٨]، ومجاهد[١٧٩]، وحميد الطويل[١٨٠]، وجميعها من غير الزيادة.

والحديث أخرجه البخاري[١٨١]، ومسلم[١٨٢]، وأبو داود [١٨٣]، والترمذي[١٨٤]، وأحمد[١٨٥]، وعبد بن حميد[١٨٦]، وأبو يعلى[١٨٧]، والطيالسي[١٨٨]، والبيهقي[١٨٩]، والطبراني[١٩٠]، وابن حبان[١٩١]، جميعهم من طريق ابن عباس بنحوه، ولم يذكروا الزيادة.

---

(١٧٧)السنن الكبرى(٢/٢٣٠)ح رقم(٣٢٠٠)عن سليمان بن أيوب، عن يزيد الدمشقي، عن الوليد، عن الأوزاعي به.

(١٧٨)السنن الكبرى(٢/٣٧٥)ح رقم(٣٨٢٠)عن قتيبة، عن داود بن عبد الرحمن، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء به، بمثله وبرقم(٣٨٢١)عن عمرو بن علي، عن يحيى القطان،عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار به بمعناه.

(١٧٩)السنن الكبرى(٢/٣٧٥)ح رقم(٣٨٢٢)عن إبراهيم بن يونس، عن محمد المؤدب، عن أبيه عن حماد بن سلمة، عن حميد عن مجاهد به.

(١٨٠)السنن الكبرى(٢/٣٧٥-٣٧٦)ح رقم(٣٨٢٣)عن محمد بن إسحاق، عن أحمد بن إسحاق، عن حماد بن سلمة، عن حميد عن ابن عباس مباشرة به بمثله، ولعله منقطع، فليس لحميد سماع من ابن عباس-في حدود علمي-.

(١٨١)صحيح البخاري(١-٤/٣١٦)كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم برقم(١٨٣٧)من طريق عطاء به بنحوه، وفي كتاب المغازي(١/٧٤٢)، باب عمرة القضاء برقم(٤٢٥٧).

(١٨٢)صحيح مسلم(٢/١٠٣١و١٠٣٢)كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهته برقم(١٤١٠مكرر) .

(١٨٣)سنن أبي داود(٢/١٦٩) كتاب المناسك، باب المحرم يتزوج برقم(١٨٤٤).

(١٨٤)جامع الترمذي(٣/٢٠١و٢٠٢)كتاب الحج، باب الرخصة في نكاح المحرم برقم(٨٤٢و٨٤٣) وقال الترمذي بعده: "حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، ورقم(٨٤٤)، من طريق أبي الشعثاء، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ: اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَاخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺمَيْمُونَةَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ بِسَرِفَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَمَاتَتْ مَيْمُونَةُ بِسَرِفَ حَيْثُ بَنَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدُفِنَتْ بِسَرِفَ

(١٨٥)مسند أحمد(١/٢٢١و٢٥٢و٣٣٧و٣٥٩).

(١٨٦)مسند عبد بن حميد(١/٢٠٢)

(١٨٧)مسند أبي يعلى(٤/٢٨٠-٢٨١) .

(١٨٨)مسند الطيالسي(١/٣٤٦).

(١٨٩)السنن الكبرى للبيهقي(٥/٦٦)، جماع أبواب ما يجتنبه المحرم، باب المحرم لا يَنكح ولا يُنكح برقم(٨٩٤٠)، ورواه البيهقي(٧/٢١٠)، كتاب النكاح، باب نكاح المحرم برقم(١٣٩٧٩).

(١٩٠)المعجم الكبير(١١/٢٣و٢٠٧)، وفي المعجم الأوسط(١/٣٥)، وفي المعجم الصغير(١/٧٨).

(١٩١)صحيح ابن حبان(٢/٤٣٧)، باب حرمة المناكحة برقم(٤١٢٩).

فهذه الزيادة مدرجة في الحديث وغير صحيحة.

وقــد حكم الألباني على الحديث من هذا الطريق بالشذوذ(١٩٢)، وعلى جميع الأحاديث التـــي ذُكِـــرَ فيها أنَّ النبيﷺ نكح ميمونة وهو محرم(١٩٣)؛ لأن الصواب أنه نكح ميمونة وهو حـــلال، فقــد قال ابن عبد البر: "وجمهور علماء المدينة أن رسول الله ﷺ لم ينكح ميمونة إلا وهـــو حـــلال، قبل أن يحرم وما أعلم أحداً من الصحابة روى أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهـــو محرم، إلا ابن عباس، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته، والقَلْبُ إلى رواية الجماعة أميل؛ لأن الواحد أقرب إلى الغلط"(١٩٤).

وروى مسلم من طريق مَيْمُونَةُ نفسها"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ"(١٩٥).

وروى التـــرمذي عـــن أبي رافع مثل ذلك، وقال كنت الرسول بينهما، فعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَـــالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولَ فِيمَا بَيْنَهُمَا" وقال الترمذي بعده: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ" (١٩٦).

وحـــاول ابن حبان الجمع بين هذا الحديث والأحاديث المعارضة له فقال: "قول ابن عـــباس تزوج النبيﷺ ميمونة وهو محرم؛ أراد به: داخل الحرم، لا أنه كان محرماً في ذلك الوقت، كما تستعمل العرب ذلك في لغتها فتقول لمن دخل النجد أنجد ولمن دخل الظلمة أظلم، ولمن دخل تهامة أتهم... "(١٩٧).

* * *

٥. قـــال النســـائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى(١٩٨)، قَـــالَ: حَدَّثَـــنَا سَعِيدٌ(١٩٩)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ(٢٠٠)، عَنْ أَبِي مُوسَى-

---

(١٩٢)أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٥٠٧/١)ح رقم(٢٣٧٤).

(١٩٣)ينظر: المصدر السابق نفسه الأحاديث(٣٢٧١و٣٢٧٤و٣٢٧٢)، وينظر كذلك(٤٤٠/١)الأحاديث(٢٨٣٧-٢٨٤١).

(١٩٤)ينظر: التمهيد(١٥٣/٣).

(١٩٥)ينظـــر: صـــحيح مسلم(١٠٣٢/٢) كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته برقم(١٤١١) عن أبي بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عن يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عن جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عن أَبِي فَزَارَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عن ميمونة به.

(١٩٦)جامع الترمذي(٢٠٠/٣) كتاب الحج، باب كراهية تزويج المحرم برقم(٨٤١).

(١٩٧)ينظر: صحيح ابن حبان(٤٣٧/٢).

(١٩٨)ابـــن عبد الأعلى بن محمد وقيل بن شراحيل القرشي البصري السامي-من بني سامة- بصري صدوق صاحب حديث، وثقه ابن معين وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: لا بأس به... وقال أحمد: كان يرى القدر، مات سنة تسع وثمانين ومائة. ينظر:(ميزان الاعتدال ٢٣٦/٤)، و(تهذيب التهذيب٨٧/٦).

(١٩٩) ابـــن أبي عروبة: مِهْرَان اليَشْكُرِي مولاهم، أبو النضر البصري: ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس، واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة، مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ومائة(تقريب التهذيب٢٣٩/١).

(٢٠٠)هـــو: عامر بن عبد الله بن قيس: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ﷺ مات سنة أربع ومائة(التاريخ الكبير٦/ ٤٤٧)، وهو ثقة، وثقه: ابن سعد والعجلي وابن خراش، وذكره ابن حبان في الثقات(تهذيب التهذيب٢١/١٢).

الأشـــعري-ﷺ، أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، "فَقَضَى بِهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ"، ثم قال النّسائي بعده: " إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ جَيِّدٌ" [٢٠١].

وكـــان النســـائي قد قال في الحديث الذي قبله: " أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَــنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى-الأشعري-ﷺ، أنّ[٢٠٢]، رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا دَابَّةً وَجَدَاها عندَ رَجُلٍ فأَقَام كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا شَــاهِدَيْنِ أَنَّهـــا دابَّتُه فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ"، ثم قال النّسائي بعده: " [هذا]خطأ، ومُحَمَّــدُ ابْنُ كَثِيرٍ هَذَا هو المصيصي، وهو صدوقٌ، إلا أنه كثير الخطأ، خالفه سعيد بن أبي عروبة في إسناده ومتنه [٢٠٣]، ثم جاء بالحديث الآخر، وقال إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ جَيِّدٌ" .

والحــديث أخـــرجه أبـــو داود [٢٠٤]، وابـــن ماجة[٢٠٥]،والبيهقي[٢٠٦]،والروياني[٢٠٧]، والبزار[٢٠٨]، جميعهم من طريق سَعِيدُ بْنِ أَبِي عروبة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى-الأشعري-ﷺ.

ورواه أحمد[٢٠٩]، وابن أبي شيبة[٢١٠]،والبيهقي[٢١١]، جميعهم من طريق شعبة عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى-الأشعري-ﷺ، به بنحوه.

ورواه الطبراني[٢١٢]، من طريق قتادة عن أبي مجلز عن أبي بردة به بمعناه، وبمثل الحديث الذي أعله النسائي.

قلت: الإسناد الذي حكم عليه النسائي بالجودة، وافق فيه جمهور المحدثين ممن سبقه، وكذلك وافقه من جاء بعده، ورجال إسناده كلهم ثقات، لكن النسائي لم يحكم عليه بالصحة؛ لأنه يعلم أن العلماء تكلموا في هذا الحديث، وشككوا في ثبوته عن النبيﷺ، فقد سأل الترمذي شيخه البخاري عن هذا الحديث من الطريق الذي ذكره النسائي، فقال: "يرجع هذا الحديث إلى

---

(٢٠١)السنن الكبرى(٤٨٧/٣)كتاب القضاء، باب الشيء يدعيه الرجلان، ولكل واحد منهما بينة برقم(٥٩٩٨).

(٢٠٢)في الأصل"أنّه" ولعله خطأ، والصواب ما أثبته، وهو كذلك في الطبعة الجديدة(٤٢٩/٥ح رقم٥٩٥٤).

(٢٠٣)السنن الكبرى(٤٨٧/٣)كتاب القضاء، باب الشيء يدعيه الرجلان، ولكل واحد منهما بينة برقم(٥٩٩٧).

(٢٠٤)سنن أبي داود(٣١٠/٣)كتاب الأقضية،باب الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بينة برقم(٣٦١٣-٣٦١٥).

(٢٠٥)سنن ابن ماجة(٧٨٠/٢)كتاب الأحكام، باب الرجلان يدعيان السلعة وليست بينهم بينة برقم(٢٣٣٠).

(٢٠٦)ســنن البيهقـــي الكبرى(٦٧/٦)كتاب الحجر،باب الرجلين يتداعيان جدار بين داريهما.برقم(١١١٤٨) وفي(١٠/ ٢٥٤) كتاب الدعوات والبينات،باب الرجلين يتنازعان.

(٢٠٧)مسند الروياني(٣٢٢/١).

(٢٠٨)مسند البزار(١٠٠/٨)ح رقم(٣٠٩٧-٣٠٩٨).

(٢٠٩)مسند أحمد(٤٠٢/٤).

(٢١٠)مصنف ابن أبي شيبة(٣٧١/٤)ح رقم(٢١١٥٩).

(٢١١)السنن الكبرى للبيهقي (٢٥٤/١٠)كتاب الدعوات والبينات، باب الرجلين يتنازعان.

(٢١٢)المعجم الأوسط(٥/١)ح رقم(٢).

حديث سماك بن حرب عن تميم بن طرفة"، وأضاف البخاري: "روى حماد بن سلمة قال: قال سماك بن حرب: أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث"[٢١٣]، وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، "فقال مثل ما قال البخاري"[٢١٤]، وحكم عليه الألباني بالضعف [٢١٥].

ولعل هذا هو الذي جعل النسائي يحكم على سند الحديث بمعزل عن المتن، فالإسناد بالجملة جيد، وتروى به أحاديث جياد، بل وصحاح أيضاً، لكنه إذا أضيف إلى هذا المتن يصبح الحديث ضعيفاً، والله تعالى أعلم.

* * *

المطلب الثالث: الصـــالح:

لم أجد النسائي حكم على إسناد بأنه صالح، إلا في موضع واحد في حديث ماعز بن مالك، فقد روى في كتاب الرجم، باب كيف الاعتراف في الزنا، قال:"أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى بْنُ الْحَارِثِ، ثَنَا أَبِي، قَالَ: ثَنَا غَيْلَانَ بْنُ جَامِعٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهِّرْنِي...الحديث"، ثم قال النسائي بعده: " هذا صالح الإسناد" [٢١٦].

وهذا الحديث أخرجه أبو عوانة[٢١٧]، والدارقطني[٢١٨]، والبيهقي[٢١٩]، جميعهم من طريق يعلى بن الحارث عن أبيه به نحوه، زادوا في نهاية الحديث "قصة الغامدية التي اعترفت بالزنا، فأمر النبيﷺ برجمها" في حين أن النسائي ذكر القصة في حديث منفصل، وبوَّبَ له بـ: باب: نوع آخر من الاعتراف، وذكر فيه الزيادة التي ذكروها على الحديث الأول[٢٢٠]، وقال الدارقطني بعد أن روى الحديث: "هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن أبي كريب عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان" وقال المزي مثل ذلك[٢٢١].

---

(٢١٣)علل الترمذي للقاضي(١/٢١١-٢١٢).

(٢١٤)ينظر: العلل ومعرفة الرجال(١/٢٢٣و٢٥٧).

(٢١٥)حكم الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٨١٧)، ح رقم(٥٤٢٤).

(٢١٦)الحديث رقم(٧١٦٣).

(٢١٧)مستخرج أبي عوانة الأسفراييني على صحيح مسلم(٤/١٣٤-١٣٥)كتاب الحدود، باب بيان الإباحة للإمام أن يصلي على الزانية المرجومة...برقم(٦٢٩٢)، والكتاب نفسه(٤/١٩١) ، باب بيان الخبر الدال على إبطال الحكم بقول السكران...برقم(٦٤٦٦).

(٢١٨)سنن الدارقطني(٣/٩١)، كتاب الحدود والديات وغيره برقم(٣٩).

(٢١٩)السنن الكبرى للبيهقي(٦/٨٣)،كتاب الإقرار، باب من يجوز إقراره، برقم(١١٢٣١)، وفي كتاب الحدود(٨/٢١٤)، باب ما يستدل به على شرائط.

(٢٢٠)السنن الكبرى(٤/٢٨٣) كتاب الحدود برقم(٧١٨٦).

(٢٢١)ينظر: سنن الدارقطني(٣/٩١)، كتاب الحدود والديات وغيره برقم(٣٩)، وتهذيب الكمال (٢/٧٣-٧٤).

قلت: بحثت في جميع نسخ صحيح مسلم وشروحه التي وقعت عليها، فلم أجد واحدة منها ذكرت رواية مسلم من طريق: "يعلى بن الحارث عن أبيه، بل رواه عن يعلى عن غيلان مباشرة، به، بمثله[٢٢٢]، إلا في أحرف يسيرة، لا تُغيِّر في المعنى شيئاً، فأسئلة النبيﷺ لماعز كانت مباشرة له في رواية النسائي" أبك جنون؟، أشربت خمراً، بينما في رواية مسلم وأبي عوانة، كانت الأسئلة موجهة للحاضرين: "أبه جنون، أشرب خمراً" ونحو ذلك، زادا في نهاية الحديث "قصة الغامدية التي اعترفت بالزنا، فأمر النبيﷺ برجمها" في حين أن النسائي ذكر القصة في حديث منفصل، وبوب له: باب: نوع آخر من الاعتراف، وذكر فيه الزيادة التي ذكرها مسلم، على الحديث الأول[٢٢٣].

ولم تذكر كتب الرجال رواية ليحيى بن يعلى عن غيلان، فقد قال البخاري: "سمع أباه وزائدة بن قدامة"[٢٢٤]، وقال المزي مثل ذلك[٢٢٥]، لكن النووي، وابن حجر نقلا عن القاضي عياض أنه قال: " والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان، فزاد في الإسناد: "عن أبيه"، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب السنن والنسائي من حديث يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان وهو الصواب"[٢٢٦].

فرواية مسلم على هذا النحو: خطأ؛ لأنها منقطعة، ولعل الخطأ من النّساخ؛ لأن الحديث جاء في نسخة الدمشقي على الصواب، كما أشار القاضي عياض، وغيره آنفاً.

ولعل إخراج مسلم للحديث على هذا النحو هو الذي جعل النسائي يقول عن هذا الحديث: " صالح الإسناد"، كي لا يُظنُّ أنه: "مزيد في متصل الأسانيد"، فيقدم رواية مسلم المنقطعة على هذا الإسناد، فهو ليس صالحاً فحسب، بل صحيح-أيضاً- .

وقد روى النّسائي قصة ماعز والغامدية في ما يقرب من خمسين حديثا عن عدد لا بأس به من الصحابة، والتابعين [٢٢٧].

وقد أورد النسائي متابعة لهذا الحديث من طريق بشير بن المهاجر، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ببعضه[٢٢٨].

---

(٢٢٢)صحيح مسلم(٣/١٣٢١-١٣٢٢)، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، برقم(١٦٩٥).

(٢٢٣)السنن الكبرى(٤/٢٨٣) كتاب الحدود برقم(٧١٨٦).

(٢٢٤)التاريخ الكبير(٨/٣١١).

(٢٢٥)ينظر: تهذيب الكمال(٣٢/٤٦).

(٢٢٦)ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي(١١/٢٠٠) ش ح(٤٢٠٦)، والنكت الظراف لابن حجر المطبوع بهامش تحفة الأشراف(٢/٥٢٥).

(٢٢٧)ينظر: السنن الكبرى(٤/٢٧٦-٢٩٣)، الأحاديث أرقام(٧١٦٣-٧٢١٢).

(٢٢٨)السنن الكبرى(٤/٢٧٨)، كتاب الرجم، باب المسألة عن عقل المعترف بالزنا، برقم(٧١٦٧).

وأخـــرجه مـــن هذا الطريق: مسلم[٢٢٩]، وأبو داود[٢٣٠]،وأحمد[٢٣١]، والدارمي[٢٣٢]، والحاكم[٢٣٣]، والبيهقي[٢٣٤]، وغيرهم، جميعهم من طريق: بشير بن المهاجر، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، به ببعضه.

وفي ختام هذا الفصل لا بد من الإشارة إلى أن النسائي لا يحكم على الإسناد بالقبول، دون أن يتعرض للمتن إلا لنكتة لطيفة في السند أو المتن في الغالب الأعم من أحكامه.

وقد بلغ عدد الأحاديث التي حكم الإمام النَّسائي على أسانيدها بالقبول أحد عشر حديثا وكما هو مبين في الجدول الآتي.

الصحيح	الحسن	الجيد	صالح
٤	١	٥	١

(٢٢٩)صحيح مسلم(١٣٢٣/٣) كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا برقم(١٦٩٥).

(٢٣٠)سنن أبي داود(١٤٩/٤)، كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك، برقم(٤٤٣٤).

(٢٣١)مسند احمد(٣٤٨/٥).

(٢٣٢سنن الدارمي(٢٣٣/٢)، كتاب الحدود، باب الحفر لمن يراد رجمه، برقم(٢٢٢٠) باختصار.

(٢٣٣)المســتدرك(٤٠٢/٤)كــتاب الحدود، برقم(٨٠٧٨)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم فقد احتج ببشير بن مهاجر. قلت: لقد أخرج مسلم الحديث نفسه من طريق بشير نفسه.

(٢٣٤)السنن الكبرى للبيهقي(٢٢١/٨)كتاب الحدود، باب من اعتبر حضور الإمام والشهود...

الفصل الثاني

الحكم على الإسناد بالرد

• • •

المبحث الأول

الحكم على الإسناد بالانقطاع.

تباينت أقوال العلماء في المنقطع؛ فجعله الحاكم ثلاثة أنواع، ومثّلَ للأول بما رواه من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجلين من بنى حنظلة عن شداد بن أوس...الحديث، وقال: "هـذا الإسـناد مثلٌ لنوع من المنقطع؛ لجهالة الرجلين بين أبي العلاء بن الشخير، وشداد بن أوس، ومـثّل للثاني بما رواه من طريق: داود بن أبي هند عن شيخ، عن أبي هريرة، وقال بعـده:" هـذا النوع من المنقطع الذي لا يقف عليه إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة، وله شواهد كثيرة جعلت هذا الواحد شاهدا لها، وذكر اسم الرجل المبهم، فقال:" وإذا الرجل الذي لم يقفـوا على اسمه أبو عمر الجدلي"، وقال عن النوع الثالث: " أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لـم يسمع من الذي يروى عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي؛ الذي هو موضع الإرسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل إنما يقال له منقطع، ومثّلَ له بما رواه من طريق عبد الـرازق عـن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة...الحديث، ثم قال :" هذا إسـناد لا يـتأمله متأمل، إلا علم اتصاله، وسنده فإن الحضرمي ومحمد بن سهل بن عسكر: ثقتان، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهاره به معروف وكذلك سماع الثوري من أبـي إسحاق واشتهاره به معروف وفيه انقطاع في موضعين: فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق[1].

وأما الحافظ ابن عبد البر فقال: "المنقطع عندي كل ما لا يتصل سواء أكان يعزى إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره"[2].

وقـول ابن عبد البر يدخل فيه المرسل والمعلق، وغيره، وهذا ما ذهب إليه البيقوني حين قال في منظومته: **وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِـلْ بِحَـالِ إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأوْصَالِ**[3].

وهذا رأي أغلب المتقدمين، لكن الحافظ ابن حجر قيّد المنقطع بسقوط راوٍ أو أكثر من السـند بشرط أن لا يكون الساقط من مبتدأ الإسناد، ولا من آخره، وإن كان الساقط أكثر من

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري(١/٢٧-٢٨).

(٢) التمهيد(١/٢١).

(٣) البيقونـي: عمـر بن محمد بن فتوح، منظومة البيقوني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت-لبنان، ١٩٨٧م(ص١).

واحـــد، لا يكـــون ذلـــك علـــى التوالي، وبذلك فرّق بين المنقطع وبين سائر أنواع الانقطاع الأخـــرى؛ كالمرســـل، والمعلـــق، والمعضل، وقال: إن المنقطع قد يكون واضحاً، أو خفياً، فـــالأول: يـــدرك بعـــدم التلاقي، والثاني: المدلّس، ويرد بصيغة تحتمل اللقيّ، "كعن"، وكذلك المرسل الخفي.[4].

قـــال ابن الصلاح: "أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبيﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع: ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل مالك عن ابن عمر، ونحو ذلك، والله أعلم"[5].

• • •

المطلب الأول: نفي الصحبة.

إن أهم القواعد التي تضبط رواية الصحابة؛ قاعدة التحمل والأداء[6]، وثبوت الصحبة أو عدمها فإذا روى الراوي عن النبيﷺ مباشرة، ولم تثبت له صحبة، فهذا يعني أن بينه وبين النبـــيﷺ راوياً أو أكثر، وهذا نوع من أنواع الانقطاع، بمفهومه العام، ويدخل في المرسل أيضاً-، وقد أعلّ النسائي بعض الأحاديث بالانقطاع؛ بسبب عدم ثبوت الصحبة منها:

١. روى النســـائي-رحمه الله- قَالَ: " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ- بْنُ بُكَيْرٍ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، قَالَ: رُجِمَتِ امرَأَةٌ في عَهْـــدِ رســـول الله ﷺ فلما فرغنا منها جئت إلى النَّبِيِّ ﷺ فقلت يَا رَسُولَ اللَّهِ قد رَجَمْنَا هَذِهِ الخَبِيـــثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هُوَ كَفَّارَةُ مَا صَنَعَتْ" ثم قال بعده: " ليس لعمرو ابن الشريد[7] صحبة، والقاسم بن رشدين: لا أعرفه ويشبه أن يكون مدنياً، ومخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج: لم يسمع من أبيه"[8].

وكان النسائي قد روى هذا الحديث عن يعقوب بن سفيان، عن إبراهيم بن المنذر، عن القاســـم بن رشدين بن عمير، عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عمرو بن الشريد، عن أبيه: الشـــريد بن سويد بمثله، ثمَّ قال بعده: خالفه ابن وهب، ثم روى الحديث من طريقه، دون أن يذكر فيه لفظ: "أبيه"، وتحدث عن إسناد الحديثين معاً.

---

(٤) شرح نخبة الفكر(١/٦٩-٧٠) بتصرف.

(٥) مقدمة ابن الصلاح(١/٣٤).

(٦)ينظـــر: الصـــاحب، محمد عيد، الصحابة المكثرون من الرواية في ضوء قاعدتي التحمل والأداء، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية ، المجلد الحادي والعشرون، العدد السادس ١٩٩٤م.(ص٣٤٤).

(٧) ابن سويد، قال البخاري: "سمع الشريد، روى عنه صالح بن دينار، وقال الزهري: حدثنا عمرو سمع بن عباس ﷺ وسمع منه إبراهيم بن ميسرة وعبد الله الطائفي الثقفي(التاريخ الكبير٦/٣٤٣)، وقال أبو حاتم: تابعي ثقة، وأبوه من أصحاب النبيﷺ(الجرح والتعديل٢/١٧٧) .

(٨) السنن الكبرى(٤/٣٠٥)، كتاب الرجم، باب تأخير الحد عن المرأة الحامل إذا زنت حتى تفطم ولدها برقم(٧٢٧٣).

وقد أخرجه الطبراني من الطريق الثاني عن العباس بن الفضل عن إبراهيم بن المنذر، به بمثله[٩]، وذكره المزي في ترجمة القاسم بن رشدين، وقال: وقع لنا عالياً جداً، ثم رواه من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، به بمثله[١٠].

وذكره ابن حجر في الإصابة في ترجمة الشريد بن سويد، فقال: وله عند النسائي:" رجمت امرأة في عهد النبي ﷺ فلما فرغنا منها جئناه... فذكر الحديث"[١١].

قلت: إسناد هذا الحديث فيه ثلاث مشكلات، الأولى: سقوط الصحابي، والثانية: عدم سماع مخرمة من أبيه، والثالثة: وجود مجهول في السند هو القاسم بن رشدين.

أما سقوط الصحابي: فواضح، وكل الذين رووا الحديث بما فيهم النسائي من غير طريق ابن وهب؛ رووه على الصواب، عن عمرو بن الشريد عن أبيه، ولعل ابن الشريد رواه عن أبيه، لكن بعض من روى الحديث عنه أسقط لفظ: "أبيه"، فجاء الحديث على هذا النحو؛ لأنه يقول في مطلع الحديث: "فلما فرغنا منها جئت إلى النَّبِيِّ ﷺ ، فكلامه يوحي أن المتكلم صحابي لقي النبي ﷺوكلَّمَهُ، ولم أجد من زعم أن عمرو بن الشريد له صحبة، فالكلام كلام الشريد، وليس لعمرو، ولعلَّ ابن وهب أسقط لفظ: "أبيه" كما في إشارة النسائي.

وأما سماع مخرمة من أبيه: فمختلف فيه، ومعظم العلماء يرون أنه يروي من كتاب أبيه، ولم يسمع منه شيئاً، واتهمه بعضهم بالتدليس، فقد نقل البخاري، عن ابن هلال قال: "سمعت حماد بن خالد الخياط قال: أخرج مخرمة بن بكير كتباً، فقال: هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئا "[١٢]، وقال ابن معين، وأحمد، وغيرهم مثل ذلك، وقال الساجي: كان يدلس[١٣].

و ذهب بعضهم إلى أنه سمع من أبيه، فقال أبو داود: "لم يسمع من أبيه إلا حديثاً واحداً، وهو حديث الوتر"، وقال ابن أبي أويس: وجدت في ظهر كتاب مالك: سألت مخرمة عما يحدث به عن أبيه، سمعها من أبيه؟ فحلف لي ورب هذه البنية سمعت من أبي"[١٤].

وأما القاسم بن رشدين، فهو مجهول، ولم يعرف إلا بهذا الحديث: وقد سبق ذكره [١٥].

وخلاصة القول: أنَّ هذا الحديث ضعيف من طريق القاسم بن رشدين، لجهالة القاسم، والشك في سماع مخرمة من أبيه، وهو أضعف من طريق ابن وهب، لسقوط الصحابي .

---

(٩) معجم الكبير(٣١٩/٧).
(١٠) تهذيب الكمال(٣٤٩/٢٣).
(١١) الإصابة(٣٤٠/٣).
(١٢) التاريخ الكبير(١٦/٨).
(١٣) الجرح والتعديل(٣٦٣/٨)، وتهذيب التهذيب(٦٣/١٠).
(١٤) تهذيب التهذيب(٦٣/١٠).
(١٥)ينظر: المطلب الرابع من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول(ص١٩٤).

٢. قــال النســائي-رحمه الله-:" وأيمن الذي تقدم ذكرنا لحديثه قد روى عنه عطاء حديثا آخر، ولا أحسب أن له صحبة والحديث الآخر: حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، وَأَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَّامٍ قَالَ أَنْبَأَنَا إِسْــحَاقُ هُوَ الْأَزْرَقُ قَالَ حَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَيْمَنَ مَوْلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ وَقَالَ خَالِدٌ فِــي حَدِيــثِهِ مَوْلَــى الزُّبَيْرِ عَنْ تُبَيْعٍ عَنْ كَعْبٍ قَالَ مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَصَلَّى، وَقَالَ سَــوَّار: ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَأَتَمَّ، وَقَالَ سَوَّارٌ: يُتِمُّ رُكُوعَهُنَّ وَسُجُودَهُنَّ وَيَعْلَمُ مَا يَقْتَرِئُ، وَقَالَ سَوَّارٌ: يَقْرَأُ فِيهِنَّ كُنَّ لَهُ بِمَنْزِلَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ"[١٦].

وكان النّسائي قد روى سبعة أحاديث قبل هذا الحديث من طريق عطاء ومجاهد، عن أيمن بن أم أيمن تتحدث عن النصاب الذي يستوجب قطع يد السارق، وجميعها يرفعها للنبيﷺ إذ يضيف الكلام فيها إلى العهد النبوي[١٧].

قلــت: كلام النسائي يشمل الأحاديث السبعة التي مرت، وجاء بهذا الحديث من طريق عَطَــاءٍ، عَنْ أَيْمَنَ، عَنْ تُبَيْعٍ، عَنْ كَعْبٍ، عن أيمن؛ ليبرهن على أن أيمن ليس له صحبة، ولا يــروي عن النبيﷺ مباشرة، وفي هذا الحديث روى عن اثنين من المخضرمين هما: تُبَيْع بن عامر[١٨]، وكَعْب بن ماتع[١٩]، يروي أحدهما عن الآخر، وهذا من اللطائف الإسنادية.

وأيمــن هو: ابن عبيد أخو بني عوف بن الخزرج، وقيل: هو أيمن الحبشي والد عبد الواحد، مولى الزبير، وقيل: ابن الزبير. [٢٠].

لكــن ابن عبد البر قال في الاستيعاب :"هو: أخو أسامة بن زيد لأمه، وكان أيمن هذا ممن بقي مع رسول الله يوم حنين ولم ينهزم وذكره ابن إسحاق فيمن استشهد يوم حنين" [٢١].

ونقل الحافظ ابن حجر عن الشافعي أنه قال: "من زعم أنه أيمن بن أم أيمن أخو أسامة ابن زيد لأمه، فقد وهم؛ لأن ذاك قتل يوم حنين، وقال الدار قطني: أيمن راوي حديث السرقة تابعــي لــم يدرك النبيﷺ ولا الخلفاء بعده، وقيل هو أيمن الحبشي والد عبد الواحد بن أيمن مولى بني مخزوم الذي أخرج له البخاري والله أعلم.

---

(١٦)السنن الكبرى(٤/٣٤٣) كتاب قطع السارق، باب القدر الذي إذا سرقه...، برقم(٧٤٤٠و٧٤٤١و٧٤٤٢).

(١٧) ينظر: السنن الكبرى(٤/٣٤١-٣٤٢) الأحاديث أرقام(٧٤٢٩-٧٤٣٥).

(١٨)هــو: تبــيع بــن عامــر الحميري، ابن امرأة كعب الأحبار، كنيته: أبو عبيدة ويقال أبو عبيد، كان دليلا للنبيﷺ فعرض عليه الإسلام، فلم يسلم حتى توفي النبيﷺ، وأسلم مع أبي بكر.(تهذيب التهذيب١/٤٤٦)

(١٩)هــو كعــب بن ماتع الملقب بــ: كعب الأحبار، "مخضرم" كنيته: أبو إسحاق، أسلم في خلافة أبي بكر، وقيل في خلافة عمر، ومات في خلافة عثمان(التاريخ الكبير٧/٢٢٣)، و(تهذيب التهذيب٨/٣٩٣).

(٢٠) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي(٢/٣٨٦)، والمعجم الكبير للطبراني(١/٢٨٨)، وتهذيب التهذيب(١/٣٤٥).

(٢١)الاستيعاب(١/١٢٨).

قلـت: يـبدو لـي أن أيمـن هـذا تابعي، ولم يدرك النبيﷺ، وليس له رواية عنه، والروايات التي ذكرها النّسائي: مرسلة،وأيمن هذا ليس هو أخو أسامة بن زيد؛ لأن أخا أسامة استشهد في معركة حنين، وقبل أن يولد مجاهد، فكيف يروي عنه، فلم يبق إلا أن يكون أيمن هذا هو الذي ذكر النسائي روايته عن تبيع، ونفى أن تكون له صحبة، وعليه فالحديث منقطع.

وقـد أجـاب الشافعي عن ذلك فقال: "قلت لبعض الناس: هذه سنة رسول اللهﷺ أن يقطـع فـي ربع دينار فصاعداً، فكيف قلت: لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم فصاعداً؟ وما حجـتك في ذلك؟ قال: قد روينا عن شريك، عن منصور، عن مجاهد، عن أيمن عن النبيﷺ شبيها بقولنا، قلت: أتعرف أيمن، إنما أيمن الذي روى عنه عطاء؛ رجل حَدَث لعله أصغر من عطـاء، وروى عنه عطاء حديثاً عن تبيع بن امرأة كعب، عن كعب، فهذا منقطع، والحديث المنقطع لا يكون حجة، قال فقد روى شريك بن عبد الله عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن أخي أسـامة لأمه، قلت: لا علم لك بأصحابنا، أيمن أخو أسامة، قتل مع رسول الله ﷺ يوم حنين قبل أن يولد مجاهد، ولم يبق بعد النبيﷺفيحدث عنه"[٢٢].

* * *

المطلب الثاني: نفي السماع.

عدم سماع الراوي عمن روى عنه نوعاً من أنواع الانقطاع، وهو على أضرب:

أولاً: نفي السماع مطلقاً.

ونفي السماع مطلقاً يدخل فيه الإرسال الخفي، فقد قال ابن سبط العجمي: "الفرق بين التدلـيس وبـين الإرسال الخفي أن الإرسال رواية الشخص عمن لم يسمع منه، فقد نقل عن البـزار أنه قال: "إن الشخص إذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور"[٢٣]، ومما ورد في سنن النسائي الكبرى ونبه عليه النسائي ما يأتي:

١. قـال النّسـائي-رحمه الله-: " حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَـى الْـيَمَنِ لأَقْضِيَ بَيْنَهُمْ...الحديث"، قال النسائي: "روى هذا الحديث شعبة، عن عمرو بن مـرة، عـن أبي البختري قال: أخبرني من سمع علياً، قال أبو عبد الرحمن: أبو البختري لم يسمع من علي شيئاً"[٢٤] .

---

(٢٢) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي(٨/٢٥٧).

(٢٣) التبيين لأسماء المدلسين(١/٣٦).

(٢٤)السنن الكبرى(٥/١١٦)، كتاب الخصائص، باب قول النبيﷺ لعلي: إن الله سيهد قلبك...برقم(٨٤١٩).

وكان النّسائي قد روى هذا الحديث قبل ذلك عن عمرو بن علي، عن يحيى بن زكريا، عن الأعمش به نحوه"[٢٥].

وعن علي بن خشرم، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش به نحوه ، ثم ختم بالحديث الذي تكلم فيه عن عدم سماع أبي البحتري من علي شيئاً"[٢٦].

والحديث أخرجه ابن ماجه"[٢٧] ، والحاكم[٢٨] ، والبيهقي[٢٩] ، وابن أبي شيبة[٣٠] ، وعبد ابـــن حميد[٣١] ، والبزار[٣٢] ، وأبو يعلى[٣٣] ، والطيالسي[٣٤] ، جميعهم من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة به بنحوه.

وأمـــا الطريق الثاني الذي أشار إليه النسائي ولم يروه ، فقد رواه أبو يعلى[٣٥]، وأبو داود الطيالســـي[٣٦]، والبيهقـــي[٣٧]، جمـــيعهم من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عمن سمع علياً به بنحوه.

قلـــت: أبو البختري[٣٨] : ثقة، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، فيه تشيع قليل، وهو كثير الإرسال؛ يرسل عن علي‌ﷺ وكبار الصحابة، ولم يسمع إلا من بعض صغارهم، وما كان من حديثه سماعاً، فهو صحيح، وما عنعنه، فهو ضعيف، وقد صرح كثير من العلماء بعدم سماعه

(٢٥)السنن الكبرى(١١٦/٥)، ح رقم(٨٤١٧).

(٢٦)السنن الكبرى(١١٦/٥)، ح رقم(٨٤١٨).

(٢٧)سنن ابن ماجه(٧٧٤/٢)، كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة، برقم(٢٣١٠).

(٢٨)المستدرك على الصحيحين(١٤٥/٣)، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر إسلام علي‌ﷺ برقم(٤٦٥٨).

(٢٩)السنن الكبرى للبيهقي(٨٦/١٠)، كتاب آداب القاضي.

(٣٠)مصـــنف ابن أبي شيبة(١٣/٦) كتاب أقضية رسول الله‌ﷺ برقم(٢٩٠٩٨)، و(٣٦٥/٦)كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب ‌ﷺبرقم(٣٢٠٦٨).

(٣١)مسند عبد بن حميد(٦١/١).

(٣٢) مسند البزار(١٢٥/٣).

(٣٣) مسند أبي يعلى(٣٢٣/١).

(٣٤) مسند أبي داود الطيالسي(١٦/١).

(٣٥)مسند أبي يعلى(٢٦٨/١).

(٣٦)مسند أبي داود الطيالسي(١٦/١).

(٣٧)السنن الكبرى للبيهقي(٨٦/١٠)، كتاب آداب القاضي.

(٣٨)ســـعيد بـــن فيـــروز الكوفـــي مـــولاهم ســـمع بن عباس وابن عمر قتل بالجماجم وقال أبو نعيم مات سنة ثلاث وثمانين(التاريخ الكبير٥٠٦/٣).

مــن علــي ﷺ تحديداً[٣٩]، بل نقل عن شعبة، والبخاري أنهما قالا: إن أبا البختري لم يدرك علياً، ولم يره[٤٠].

فالحديث منقطع، والصواب ما رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عمن سمع علياً، والله أعلم.

• • •

٢. قــال النسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنِي شُعَيْبُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْــوَهَّابِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ يُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ...الحديث"، قال النسائي: هذا خطأ، ومحمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر"[٤١].

ثــم قــال: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا نَحْوَه"[٤٢].

ثــم روى الحديث عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر[٤٣]، ثمَّ عقد ترجمة خاصــة لبــيان اسم الرجل بعنوان: ذكر اسم الرجل، وقال: "أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ حَسَنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِﷺ عن النبي ﷺ بنحوه، دون ذكر الرخصة "[٤٤].

والحــديث أخرجه الشافعي في مسنده عن عبد العزيز بن محمد عن عمارة بن غزية عن محمد بن عبد الرحمن به نحوه [٤٥].

وأخرجه البخاري[٤٦]، ومسلم[٤٧]، وأبو داود[٤٨]، وأحمد[٤٩]، والدارمي[٥٠]، وابو نعيم

---

(٣٩)ينظر: الجرح والتعديل(٥٤/٤)، وميزان الاعتدال (٣٣٢/٧)ولسان الميزان(٤٥٢/٧)، وتهذيب التهذيب(٦٥/٤).

(٤٠)ينظــر: العراقــي: أحمــد بن عبد الرحيم، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشيد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٩٩٩م.(١٢٦/١)، وجامع التحصيل(١٨٣/١).

(٤١)السنن الكبرى(٩٩/٢-١٠٠)، كتاب الصيام، باب ما يكره من الصيام في السفر، برقم(٢٥٦٦).

(٤٢)السنن الكبرى(١٠٠/٢)، ح رقم(٢٥٦٧).

(٤٣)السنن الكبرى(١٠٠/٢)، ح رقم(٢٥٦٩).

(٤٤)السنن الكبرى(١٠٠/٢)، ح رقم(٢٥٧٠).

(٤٥) (١٥٧/١).

(٤٦)صحيح البخاري(١-٣٣٣/٤)، كتاب الصوم، باب قول النبيﷺ..ليس من البر الصوم في السفر برقم(١٩٤٦).

(٤٧)صحيح مسلم(٧٨٦/٢)كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر برقم(١١١٥).

(٤٨)سنن أبي داود(٣١٧/٢)، كتاب الصوم، باب اختيار الفطر، برقم(٢٤٠٧).

(٤٩)مسند أحمد(٣١٩/٣و٣٩٨).

(٥٠)سنن الدارمي(١٦/٢)، كتاب الصوم، باب الصوم في السفر، برقم(١٧٠٩).

الأصبهاني[٥١]، وابن الجارود[٥٢]، وأبو داود الطيالسي[٥٣]، والبيهقي[٥٤]، على الصواب من طريق محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن جابر به بنحوه.

قلت: مع أن محمد بن عبد الرحمن روى عن جابر ﷺ بصيغة التحديث التي تدل على السماع، إلا أن هذا لم يمنع النسائي من الحكم على الحديث بالانقطاع، ونفي سماع محمد من جابـــر ﷺ، ولعـــل هـــذا من أدق العلل وأغمضها، فقد درج العلماء على الحكم باتصال رواية المدلس التي رواها بالعنعنة إذا وجد له تصريح بالسماع في موضع آخر، ولكنَّ النَّسائي حكم على الرواية بالانقطاع بكل ثقة واقتدار ، ولم يسبقه إلى ذلك أحد، ولم أجد من تابعه-أيضاً-.

ومحمد بن عبد الرحمن ذكره محمد بن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة وقال توفي سنة أربع وعشرين ومائة، وهو ثقة وله أحاديث وقال النسائي: ثقة، ولم يذكر المزي له رواية عن جابر ﷺ [٥٥]. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: "كيف استحلَّ محمد بن عبد الرحمن أن يقول"حدثني جابر" وهو لم يسمع منه؟"

والجـــواب: أنّه لم يقل حدثني جابر مطلقاً؛ لأنه إن قال هذا يكون كاذباً، وتسقط جميع رواياتـــه[٥٦]، وهو ثقة، وحديثه مخرج في الصحيحين، ولو أن النّسائي تأكد أنه قال ذلك لما روى عنه، لكن محمداً قال -كما جاء في بعض روايات الحديث-: " حدثني من سمع جابراً"، فلعـــل بعـــض تلاميذه أو من دونه وهم؛ فأسقط قوله: " من سمع" فجاء سياق الجملة على هذا النحو: "حدثني جابر"، ولعل الوهم من يحيى بن أبي كثير، فهو مشهور بالتدليس والإرسال[٥٧]

وربما أشكل الأمر على بعضهم في اسم الراوي عن جابر، إذ هو محمد بن جابر بن سعد بن معاذ-كما جاء معرفاً في بعض الروايات-، بينما جاء في بعض روايات الحديث عن محمـــد بـــن عبد الرحمن بن ثوبان[٥٨]، وهذا الأخير له رواية عن جابر، فلعله هو الذي قال حدثني، وليس الأول.

---

(٥١)المستخرج على صحيح مسلم(١٩٥/٣)، كتاب الصوم، باب كراهية الصوم في السفر، برقم(٢٥٢٧).

(٥٢)المنتقى(١٠٧/١)، باب الصيام، برقم(٣٩٩).

(٥٣)مسند الطيالسي(٢٣٨/١).

(٥٤)السنن الكبرى للبيهقي(٢٤٢/٤)، كتاب الصوم، باب تأكيد الفطر في السفر إذا كان يجهده الصوم، برقم(٧٩٤٢).

(٥٥)ينظر: الطبقات الكبرى(٢٨٦/١-٢٨٧)، وتهذيب الكمال(٦٠٩/٢٥).

(٥٦)فإن المدلّس"إذا أتى بلفظ: "حدثني، أو سمعت" فقد خرج عن كونه مُدلّساً، وصار كذاباً مفروغاً منه(منهج النقد في علوم الحديث، ص٣٨١).

(٥٧)ينظر: تقريب التهذيب(٥٩٦/١).

(٥٨)السنن الكبرى(١٠٠/١ح رقم(٢٥٦٨)، وقد ذكر المزي أنه ممن سمع من جابر ﷺ(تهذيب الكمال٤٤٧/٤).

والغريب في الأمر أنّ الشيخ الألباني قد صحح جميع طرق الحديث[٥٩]، مع أن أحدها: "منقطع"[٦٠]، والثاني: "فيه رجل مبهم"[٦١]، فإن قيل: لعله صحح الحديث بمجموع الطرق، قلت: لقد حكم على كل حديث على حده، فلو قال: "صحيح بما قبله"، أو "بما بعده" كما هو شأنه، لكان هذا موجّهاً، لكنه لم يفعل.

• • •

٣. قال النسائي-رحمه الله-: " أَخبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رسولُ اللهﷺ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ قَالَ: "أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الأَبْرَارُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمْ الْمَلائِكَةُ"، ثم قال النسائي بعده: " يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَنَسٍ"[٦٢].

ثم روى الحديث مرة أخرى فقال: أخبرنا سويد بن نصر، عن عبد الله، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير قال: "حُدِّثت[٦٣]،عن أنس" ... [٦٤]، واختصر المتن.

ورواه في موضع آخر عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد بن الحارث، عن هشام، عن يحيى به مثله، وأعاد النسائي كلامه على الحديث الذي يفيد الانقطاع[٦٥].

والحديث أخرجه والإمام أحمد[٦٦]، والدارمي[٦٧]، وابن أبي شيبة[٦٨]، وأبو يعلي[٦٩]، وعبد بن حميد[٧٠]،والطبراني[٧١]، والبيهقي[٧٢]،جميعهم من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى ابن كثير به، مثله، أو نحوه.

---

(٥٩)أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٣٥٥/١-٣٥٦)الأحاديث أرقام(٢٢٥٧و٢٢٥٨و٢٢٦٠و٢٢٦١و٢٢٦٢).

(٦٠)الحديث رقم(٢٢٥٧و٢٢٥٨)

(٦١)المصدر السابق(٢٢٦١).

(٦٢) السنن الكبرى(٢٠٢/٤)، كتاب الدعاء بعد الأكل، باب الدعاء لمن أفطر عنده، برقم(٦٩٠١)وأعاد الحديث بسنده ومتنه في(٨١/٦)كتاب عمل اليوم والليله، باب ما يقول إذا أفطر عند أهل بيت برقم(١٠١٢٨).

(٦٣) قال المحقق في: في الأصل حدثني، وكذلك قال شلبي محقق الطبعة الجديدة من السنن : (٣١١/٦هامش٣) .

(٦٤) السنن الكبرى(٢٠٢/٤)، كتاب الدعاء ، باب الدعاء...، برقم(٦٩٠٢)وأعاده في(٨١/٦) كتاب عمل اليوم والليله، باب ما يقول إذا أفطر ... برقم(١٠١٣٠)وقال فيه حدثت عن أنس، ولم يذكر في المتن:" وتنزلت عليكم الملائكة".

(٦٥) السنن الكبرى (٨١/٦-٨٢)كتاب عمل اليوم والليله، باب ما يقول إذا أفطر عند أهل بيت برقم(١٠١٢٩)وفيه: "وصلّت عليكم الملائكة" بدلاً من: "تنزلت".

(٦٦)مسند أحمد(١١٨/٣و٢٠١).

(٦٧) سنن الدارمي(٤٠/٢)كتاب الصيام، باب دعاء الصائم لمن يفطر عنده برقم(١٧٧٢).

(٦٨) مصنف ابن أبي شيبة(٣٤٤/٢) ما قالوا في الصائم إذا أفطر ما يقول، برقم(٩٧٤٥).

(٦٩) مسند أبي يعلي(٢٩١/٧-٢٩٢).برقم(٤٣١٩و٤٣٢٠و٤٣٢١و٤٣٢٢).

(٧٠)مسند عبد بن حميد(٣٧٠/١)برقم(١٢٣٤).

(٧١) المعجم الأوسط(٩٩/١)برقم(٣٠١)وفي(١٩٢/٦) برقم(٦١٦٢).

(٧٢)سنن البيهقي الكبرى(٢٣٩/٤)، كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده برقم(٧٩٢٤).

كما أخرجه أبو داود[(٧٣)]، ومعمر بن راشد[(٧٤)]،عبد الرزاق[(٧٥)]، والبيهقي[(٧٦)]، جميعهم من طريق مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ بنحوه، وفيه تقديم وتأخير، وزيادة قصة في أوله: "أَنَّ رَسُولَ ﷺ اسْتَأْذَنَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فَقَالَ: "السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ"، فَقَالَ سَعْدٌ: وَعَلَيْكَ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَلَمْ يُسْمِعْ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى سَلَّمَ ثَلاثاً، وَرَدَّ عَلَيْهِ سَعْدٌ ثَلاثاً، وَلَمْ يُسْمِعْهُ فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاتَّبَعَهُ سَعْدٌ فَقَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي مَا سَلَّمْتَ تَسْلِيمَةً إِلا هِيَ بِأُذُنِي، وَلَقَدْ رَدَدْتُ عَلَيْكَ وَلَمْ أُسْمِعْكَ، أَحْبَبْتُ أَنْ أَسْتَكْثِرَ مِنْ سَلامِكَ، وَمِنْ الْبَرَكَةِ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْبَيْتَ، فَقَرَّبَ لَهُ زَبِيبًا، فَأَكَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ أَكَلَ طَعَامَكُمْ الأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلائِكَةُ، وَأَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ.

قلت: الحديث منقطع، سقط من إسناده رجل بين يحيى بن أبي كثير، وأنس بن مالك، ولعل يحيى بن أبي كثير هو الذي أسقط الواسطة بينه وبين أنس.

ويحيى بن أبي كثير ثقة إمام، كان يُعَدُّ من أصحاب الحديث مع الزهري ويحيى بن سعيد، وقيل: إنه لا يحدث إلا عن ثقة، لكنه كثير الإرسال[(٧٧)]، ونقل عن النسائي وغيره وصفه بالتدليس[(٧٨)].

ونُقل عن البخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وغيرهم، أن يحيى لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنس بن مالك رآه رؤية ولم يسمع منه ، وقيل: إنه رأى أنسا يصلي في المسجد الحرام، ولم يسمع منه [(٧٩)].

والنسائي لم يكن الوحيد الذي حكم على هذا الإسناد بالانقطاع، بل سبقه إلى ذلك غيره، فقد سُئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال:" يحيى بن أبي كثير بلغه عن أنس، وحديثه عنه مرسل أصح، وهذا وهم، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جماعة بالبصرة قد رأوا أنس بن مالك ولم يسمعوا منه، منهم: "يحيى بن أبي كثير"[(٨٠)].

---

(٧٣) سنن أبي داود(٣/٣٦٧)كتاب الأطعمة،باب ما جاء في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده برقم(٣٨٥٤).

(٧٤)جامع معمر(١٠/٣٨٢)، باب الاستئذان ثلاثاً.

(٧٥)مصنف عبد الرزاق(٤/٣١١)باب من فطر صائم برقم(٧٩٠٧).

(٧٦)سنن البيهقي الكبرى(٤/٢٤٠)،كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده برقم(٧٩٢٥)، و(٧/٢٨٧) باب الدعاء لرب الطعام برقم(١٤٤٥٠و١٤٤٥١).

(٧٧)ينظر: تهذيب التهذيب(١١/٢٣٥-٢٣٦).

(٧٨)التبيين في أسماء المدلسين(١/٢٤٦)، وطبقات المدلسين(١/٣٦).

(٧٩)تحفة التحصيل في أحكام المراسيل١/٣٤٦-٣٤٧)، وطبقات المدلسين(١/٣٦)، وتهذيب التهذيب(١١/٢٣٥).

(٨٠)المراسيل لابن أبي حاتم(١/٢٤٣).

كما أشار عدد من المتأخرين إلى مسألة الانقطاع، ونفي السماع بين يحيى وأنس[٨١]، وأثبت بعضهم سماع يحيى من أنس، لكنه نفى سماعه لهذا الحديث تحديداً، فقد قال الحاكم: "ثبت عندنا وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث"، ثم روى الحديث من طريق يحيى بن أبي كثير قال: حُدثت عن أنس[٨٢].

أما اسم الرجل الذي سقط من الإسناد؛ فهو: عمرو بن زنيب، ولم يذكره سوى البيهقي، إذ قال بعد أن روى الحديث من طريق يحيى: "وهذا مرسل[٨٣]، لم يسمعه يحيى عن أنس إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة يقال له عمرو بن زنيب عن أنس"[٨٤].

وعمرو بن زنيب: تابعي يروي عن أنس، أخرج له أحمد وأبو يعلى، وذكره ابن حبان في الثقات[٨٥].

• • •

٤. قال النسائي-رحمه الله-:"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ قَالَ: نَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكَادَ إِبْهَامَاهُ تُحَاذِي شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ، وقال النَّسائي بعده: عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، لم يسمع مِنْ أَبِيهِ، والحديث في نفسه صحيح"[٨٦].

أخرجه أبو داود[٨٧]، والإمام أحمد[٨٨]، والبيهقي[٨٩]، والطبراني[٩٠]، وأبو نعيم[٩١]، جميعهم عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه به، نحوه.

---

(٨١)معرفة علوم الحديث(١/١١٧-١١٨)، والسنن الكبرى للبيهقي(٤/٢٢٩).

(٨٢)معرفة علوم الحديث(١/١١٧-١١٨).

(٨٣)لا يقصد المرسل الاصطلاحي الذي سقط منه الصحابي، وإنما الانقطاع، وبعضهم يطلق المرسل على المنقطع.

(٨٤)سنن البيهقي الكبرى(٤/٢٣٩)وقال ذلك بعد حديث رقم(٧٩٢٤).

(٨٥)ينظر: الجرح والتعديل(٦/٢٣٣)، (الثقات(٥/١٧٤)، و(تعجيل المنفعة(١/٣١٠).

(٨٦)السنن الكبرى(١/٣٠٨)كتاب الافتتاح، باب موضع الإبهامين عند الرفع، برقم(٩٠٦)، وكان قد ذكره في (١/٣٠٧) باب رفع اليدين...، برقم(٩٥٣)، وأعاده في(١/٣٢٣)، برقم (١٠٠٤) كلا الحديثين من طريق عبد الجبار عن أبيه بالمعنى، وأخرجه النَّسائي كذلك من غير طريق عبد الجبار، فقد رواه في الكتاب نفسه (١/٢٤٨) موضع اليدين ..برقم (٧٤٦)، وفي(١/٣٧٤)، باب صفة الجلوس في الركعة التي تنقضي فيها الصلاة برقم(١١٨٦)عن محمد ابن عبد الله المقرئ،وقتيبة بن سعيد كلاهما عن سفيان، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل، به بمعناه.

(٨٧) سنن أبي داود (١/١٩٦-١٩٧)كتاب الصلاة، باب إفتتاح الصلاة، برقم(٧٣٦و٧٣٧).

(٨٨)مسند أحمد بن حنبل (٤/٣١٦-٣١٨).

(٨٩)سنن البيهقي الكبرى(٢/٢٤)باب من قال يرفع يدية حذو منكبية برقم(٢١٣٩)، وفي (٢/٩٨) باب وضع الركبتين قبل اليدين برقم(٢٤٦١).

(٩٠)المعجم الكبير (٢٢/٢٣-٢٤و٢٧و٢٩و٣٢)الأحاديث أرقام (٤٢-٤٨و٦٠و٦٣و٧٢).

(٩١)المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢/٢٤)باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة برقم(٨٨٩).

قلت: الحديث منقطع؛ لأن عبد الجبار بن وائل لم يسمع أبيه ولم يدركه، فقد نقل البخاري عن محمد بن حجر، أن عبد الجبار بن وائل ولد بعد أبيه بستة أشهر [٩٢]، وقال ابن حبان: "مات أبوه وائل وأمه حامل به، كل ما روى عن أبيه: مدلّس"[٩٣].

وصوابه: أنّ عبد الجبار رواه عن أبيه بواسطة، فقد أخرجه مسلم[٩٤]، وابن خزيمة[٩٥]، والبيهقي[٩٦]، وأبو نعيم[٩٧]، جميعهم من طريق عبد الجبار بن وائل عن أخيه: علقمة بن وائل ومولى لهم، عن أبيه وائل، به بمعناه .

كما أخرجه: ابن حبان[٩٨]، وابن خزيمة[٩٩]، والطبراني[١٠٠]، وأبو نعيم[١٠١]، جميعهم من طريق عبد الجبار بن وائل عن أخيه: علقمة بن وائل عن أبيه به بالمعنى.

وأخرجه أبو داود[١٠٢]، والإمام أحمد[١٠٣]، والبيهقي[١٠٤]، والطبراني[١٠٥]، جميعهم من طريق عبد الجبار بن وائل، عن أهل بيته، عن أبيه وائل، به بمعناه.

وأخرجه البيهقي من طريق عبد الجبار عن أمه عن وائل بن حجر به بمعناه[١٠٦].

كما أخرجه النسائي[١٠٧] ، وأبو داود[١٠٨] ،ولإمام أحمد[١٠٩]، والبيهقي[١١٠] ، وابن

---

(٩٢)ينظر: التاريخ الكبير(١٠٦/٦).

(٩٣)مشاهير علماء الأمصار(١٦٣/١)، وينظر: الجرح والتعديل(٣٠/٦)، وتحفة التحصيل (١٩٢/١)، والمغني في الضعفاء(٣٦٧/١)، وتهذيب الكمال(٣٦٤/١٦-٣٩٥)، وسؤالات الأجري لأبي داود(١٢٦/١).

(٩٤)صحيح مسلم (٣٠١/١)كتاب الصلاة، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ...برقم(٤٠١).

(٩٥)صحيح ابن خزيمة (٥٥/٢)باب الرخصة في إصلاح المصلي ثوبه في الصلاة برقم(٩٠٥).

(٩٦)سنن البيهقي الكبرى (٧١/٢)رفع اليدين عند اركوع...برقم(٢٣٤٥).

(٩٧)المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢٤/٢)باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة برقم (٨٨٩).

(٩٨)صحيح ابن حبان (١٧٣/٥) ذكر ما يستحب للمصلي إخراج اليدين من كميه عند رفعه ...برقم(١٨٦٢).

(٩٩)صحيح ابن خزيمة (٥٥/٢)باب الرخصة في إصلاح المصلي ثوبه في الصلاة برقم(٩٠٥).

(١٠٠)المعجم الكبير (٢٨/٢٢)ح رقم(٦١).

(١٠١)المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢٤/٢)، باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة، برقم (٨٨٩).

(١٠٢)سنن أبي داود (١٩٣/١)كتاب الصلاةباب رفع اليدين برقم(٧٢٥).

(١٠٣)مسند أحمد بن حنبل (٣١٦/٤).

(١٠٤)سنن البيهقي الكبرى (٢٦/٢)باب رفع اليدين في الافتتاح مع التكبير برقم(٢١٤٤).

(١٠٥)المعجم الكبير (٣٣/٢٢)ح رقم(٧٧).

(١٠٦)سنن البيهقي الكبرى (٣٠/٢)باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة برقم(٢١٦٦).

(١٠٧)السنن الكبرى (٢٤٨/١)ح رقم (٧٤٦)، وفي(٣٧٤/١)، ح رقم(١١٨٦) وقد سبق تخريجهما.

(١٠٨)سنن أبي داود (١٩٣/١)كتاب الصلاة، باب رفع اليدين برقم(٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨).

(١٠٩)مسند أحمد بن حنبل (٣١٦/٤و٣١٧و٣١٨).

(١١٠)سنن البيهقي الكبرى (٢٤/٢)باب من قال يرفع يدية حذو منكبية برقم(٢١٣٨)، وفي (٢٨/٢)باب وضع اليد اليمني على اليسرى في الصلاة برقم(٢١٥٧).

الجارود[111]،وابن خزيمة[112] ، وابن حبان[113] ، والدارقطني[114] ، و الحميدي[115]جميعهم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر به بمعناه.

وأخرجه الإمام أحمد[116] ،والبيهقي [117]كلهم عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل بن حجر، به بمعناه.

وأخرجه الطبراني[118]من طريق علقمة بن وائل، عن وائل بن حجر.

فالحديث صحيح في نفسه-كما قال النسائي- وله متابعات كثيرة، لكنه منقطع من طريق عبد الجبار عن أبيه؛ لأن عبد الجبار لم يدرك أباه، وقد أبان عن الواسطة بينه وبين أبيه في أحاديث أخرى كثيرة، فرواه عن أخيه، وعن أمه، وعن بعض مواليه، وعن أهل بيته، جميعهم عن أبيه وائل بن حجر.

وقد ضعف الألباني هذا الحديث هنا [119]، وصححه في موضعين آخرين[120]، مع أن جميعها من طريق عبد الجبار بن وائل عن أبيه.

فإذا كان سبب التضعيف هو الانقطاع؛ فجميعها منقطعة، وقد سبق له أن صحح أحاديث من هذا النوع حكم عليها النّسائي بالانقطاع، بل وحكم عليها بالضعف-أيضاً-[121]، في حين أنّ النّسائي حكم على هذا الحديث بالصحة، وأشار إلى مسألة الانقطاع، وقال: "والحديث في نفسه صحيح"[122].

وقد نبه الشيخ الألباني إلى مثل هذا الاختلاف في الحكم في مقدمة الكتاب فقال: "ولا بد لي قبل الختام من التنبيه على أمر مهم، وهو أنه قد يرى بعض القراء في كتب هذا المشروع وغيرها بعض الاختلاف في المراتب الموضوعة لبعض الأحاديث بين كتاب وآخر،

---

(١١١) المنتقى لابن الجارود(٦١/١) برقم(٢٠٢).

(١١٢)صحيح ابن خزيمة(٢٤٢/١) باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة قبل افتتاح القراءة برقم(٤٧٧)، وفي (٣٢٣/١) باب إباحة وضع اليدين في السجود حذاء الأذنين وهذا من اختلاف المباح برقم(٦٤١).

(١١٣) صحيح ابن حبان(٢٧١/٥)، العلة التي من أجلها كانﷺ يشير بالسبابة في الموضع الذي وصفناه برقم(١٩٤٥).

(١١٤)سنن الدارقطني(٢٩٠/١) باب ذكر التكبير ورفع اليدين ... برقم(١٢)وفي(٢٩٢/١) برقم (١٤).

(١١٥)مسند الحميدي(٣٩٢/٢)برقم(٨٨٥).

(١١٦)مسند أحمد بن حنبل (٣١٦/٤).

(١١٧)سنن البيهقي الكبرى (٢٦/٢)باب رفع اليدين في الافتتاح مع التكبير برقم(٢١٤٥).

(١١٨)المعجم الكبير(١٩/٢٢)برقم(٢٧) .

(١١٩)أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١٤٦/١) ح رقم(٨٨٢).

(١٢٠)أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١٤٥/١) ح رقم(٨٧٩)، و(١٥٤/١)ح رقم(٩٣٢).

(١٢١)ينظر: الحديث الثاني في هذا المطلب، وينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٣٥٥/١-٣٥٦) الأحاديث أرقام(٢٢٥٧و٢٢٥٨و٢٢٦٠و٢٢٦١و٢٢٦٢).

(١٢٢)السنن الكبرى(٣٠٨/١)، ح رقم(٩٠٦).

فيصحح الحديث أو الإسناد-مثلاً في أحدها ويضعّف في آخر، فأرجو أن يتذكروا أن ذلك مما لا بد أن يصدر من الإنسان لما فطر عليه من الخطأ والنسيان...على أنّ هناك سبباً آخر يتعلق بمنهجي في هذا المشروع، قد ذكرته في مطلع هذه المقدمة، وفي مقدمتي لكتاب صحيح سنن ابن ماجه، ذلك أنني حين لا أجد الحديث مخرجاً في شيء من مؤلفاتي لأعزوه إليه؛ فإنني أحكم عليه بما تقتضيه الصناعة؛ من تضعيف أو تصحيح بإسناده الخاص بالكتاب، الذي بين يدي من السنن الأربعة، وقد يقع-أحياناً- أن يتيسر لي بعد ذلك أن أخرجه تخريجاً علمياً ناظراً إلى طرقه الأخرى في كتب أخرى فآخذ الحكم منه وأضعه في كتاب آخر من السنن، فيظهر الاختلاف المشار إليه آنفاً؛ نتيجة طبيعية لا ختلاف طريقة الحكم"(١٢٣).

* * *

ثانياً: عدم سماع أحاديث بعينها، وثبوت السماع في غيرها.

وهذا نوع من التدليس، فإذا أسقط الراوي شيخه، عامداً، ورواه عنه بالعنعنة موهماً أنه سمع منه، فهذا نوع من تدليس الإسناد، يسمى: تدليس الإسقاط، وهو: "أن يروي عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه موهماً أنه سمع منه، وأدخل فيه بعضهم:من حدث عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه لقيه وسمع منه"(١٢٤)

وأما إن كان الانقطاع سهواً، أو وهماً من بعض الرواة، فهذا ليس تدليساً.

ومن الأسانيد التي حكم عليها النسائي بالانقطاع بسبب عدم السماع:

١. قال النسائي-رحمه الله-:"أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، تَعْنِي أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدَّمَ...الحديث" (١٢٥)، ولم يعقب عليه بشيء، وبعد أن روى مجموعة من الأحاديث المتعلقة بالاستحاضة، قال بعد الحديث العاشر: "حديث مالك عن هشام عن أبيه أصح ما يأتي في المستحاضة، وحديث سليمان عن أم سلمة لم يسمعه عن أم سلمة بينهما رجل"(١٢٦).

وحديث مالك الذي أشار إليه؛ رواه قبل هذا الحديث مباشرة، وقال فيه: "أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لا أَطْهُرُ،...الحديث" (١٢٧).

---

(١٢٣) أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٧-٨).

(١٢٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح(٤٢/١)، ومنهج النقد في علوم الحديث(ص٣٨١).

(١٢٥) ينظر: السنن الكبرى(١١١/١)كتاب الطهارة، باب الاغتسال من الحيض والاستحاضة برقم(٢١٤).

(١٢٦) ينظر: المصدر السابق، والكتاب نفسه(١١٤/١)، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة برقم(٢٢٤).

(١٢٧) ينظر: المصدر السابق نفسه، ح رقم(٢٢٣).

وقد أخرج حديث سليمان عن أم سلمة: أبو داود(١٢٨)، ومالك(١٢٩)، وأحمد(١٣٠)، والشافعي(١٣١)، وعبد الرزاق(١٣٢)، والطبراني (١٣٣)، والبيهقي(١٣٤)، جميعهم من طريق مالك، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة مثله، ونحوه.

وأخرجه أبو يعلى، من طريق جويرية بن أسماء به نحوه(١٣٥)،وأخرجه ابن أبي شيبة، من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع به بنحوه(١٣٦)، وجميعهم لم يدخلوا في إسناده بين سليمان وأم سلمة أحداً.

وأما الطريق الآخر الذي أشار إليه النسائي، وفيه زيادة رجل بين سليمان بن يسار وأم سلمة، فأخرجه أبو داود(١٣٧)، وأحمد(١٣٨)،والدارمي(١٣٩)، والبيهقي(١٤٠)، من طريق الليث ابن سعد، وعبيد الله، وعبد الله ابني عمر، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وصخر بن جويرية، وجويرية بن أسماء جميعهم عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن رجل عن أم سلمة بمثله، وبنحوه، وذكر الحافظ ابن عبد البر هذه الطرق جميعاً بالزيادة وبدونها(١٤١).

وسليمان بن يسار(١٤٢)،له رواية عن أم سلمة، وميمونة، وعائشة أزواج النبيﷺ(١٤٣)، فهو مولى ميمونة، وقيل كان مكاتباً لأم سلمة، لكن العلماء طعنوا في سماعه هذا الحديث

---

(١٢٨) سنن أبي داود(١/٧١)كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة ... برقم(٢٧٤).

(١٢٩)موطأ مالك(١/٦٢)كتاب الطهارة، باب المستحاضة برقم(١٣٦).

(١٣٠) مسند أحمد(٦/٢٩٣و٣٢٠).

(١٣١) مسند الشافعي(١/٢١٦و٣١١)، والأم(٧/٢٠٨) .

(١٣٢) مصنف عبد الرزاق(١/٣٠٩)برقم(١١٨٢).

(١٣٣) المعجم الكبير(٢٣/٢٧٢ح رقم٥٨٣)، و(٢٣/٣٨٥ح رقم٩١٧و٩١٨).

(١٣٤)السنن الكبرى للبيهقي(١/٢٣٢) جماع أبواب ما يوجب الغسل، باب المعتادة لا تميز بين الدمين، برقم(١٤٧٣) .

(١٣٥) مسند أبي يعلى(١٢/٣١٨).

(١٣٦)مصنف ابن أبي شيبة١٠/١١٨).

(١٣٧) سنن أبي داود(١/٧١)كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة ... برقم(٢٧٥و٢٧٦).

(١٣٨)مسند أحمد (٦/٣٠٤).

(١٣٩) سنن الدارمي(١/٢٢١)، كتاب الطهارة، باب غسل المستحاضة برقم(٧٨٠).

(١٤٠)السنن الكبرى للبيهقي(١/٢٣٣)، أبواب ما يوجب الغسل، باب المعتادة لا تميز بين الدمين، برقم(١٤٧٤و١٤٧٥و١٤٧٦و١٤٧٧و).

(١٤١) التمهيـــد(١٦/٥٩-٦٠).

(١٤٢)سليمان بن يسار هو: اليساري أبو مصعب المدني مولى ميمونة زوج النبيﷺ، وقيل: كان مكاتباً لأم سلمة، وهو ثقة مأمون، مات سنة١٠٧هـ على خلاف في وفاته.(تهذيب التهذيب٤/١٩٩-٢٠٠)، و(إسعاف المبطأ١/١٢).

(١٤٣)ينظر: تهذيب الكمال(١٢/١٠٠-١٠١)، و(إسعاف المبطأ١/١٢)، و(تهذيب التهذيب٤/١٩٩-٢٠٠).

بالذات من أم سلمة، وقالوا: إنه رواه عن رجل عن أم سلمة، ولعل الرجل هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، فقد صرح باسمه في رواية الإمام أحمد[١٤٤].

قلت: لعل نافعاً سمعه من سليمان على الوجهين، مرة: عن أم سلمة، ومرة عن رجل عن أم سلمة، فقد رواه من الطريق الأول بغير (زيادة رجل): مالك بن أنس، وتابعه عبيد الله بن عمر، وجويرية ابن أسماء جميعهم عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة بنحوه.

ومن الطريق الثاني بزيادة رجل، رواه الليث بن سعد، وتابعه عليه عبيد الله، وعبد الله ابني عمر، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وصخر بن جويرية، وجويرية بن أسماء جميعهم عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن رجل عن أم سلمة بنحوه.

وبما أن الرجل المبهم؛ صُرِّح به في رواية أحمد، وثبتت ثقته، فإن الطريقين صحيحان ، وقد صحح الألباني الحديث من الطريقين كليهما[١٤٥].

٢. قال النسائي-رحمه الله-:" أَخْبَرَنِي أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: نَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَــنَا زَيْـــدُ بْنُ حِبَّانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَــتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ صَلَّى فِي يَوْمِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ"، ثم قال النَّسائي بعده: "عَطَاءٌ[١٤٦]، لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَنْبَسَةَ"[١٤٧].

والحـــديث أخرجه النسائي من طرق متعددة، فقد رواه من طريق: عطاء، ويعلى بن أمية، وعمرو بن أوس، والمسيب بن رافع، ومكحول، وحسان بن عطية، جميعهم عن عنبسة عن أم حبيبة مرفوعاً[١٤٨]، ومن طريق محمد بن أبي سفيان، عن حبيبة مرفوعاً[١٤٩].

كمـــا أخرجه من طريق: أبي إسحاق، وإسماعيل، كليهما عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة موقوفاً [١٥٠].

---

(١٤٤) ينظر: مسند أحمد (٦/٣٠٤).

(١٤٥)أما الطريق الأول، فينظر: أحكام الألباني عل أحاديث سنن النسائي(١/٤١ح رقم ٢٠٨و١/٦٣ح رقم٣٥٥)، وأما الطريق الثاني، فينظر: صحيح سنن أبي داود(١/٧١ح رقم٢٧٧).

(١٤٦)هــو: ابن أبي رباح بفتح الراء والموحدة واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، مات سنة أربع عشرة على المشهور وقيل: إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه(تقريب التهذيب١/٣٩١)

(١٤٧)السنن الكبرى(١/٤٥٩)أبواب التطوع، باب ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة ... برقم(١٤٦٩).

(١٤٨)السنن الكبرى(١/٤٥٩-٤٦٣)، الأحاديث أرقام(١٤٦٨و١٤٦٩و١٤٧٠و١٤٧٢و١٤٧٤و١٤٧٩و١٤٨٠و١٤٨١).

(١٤٩)السنن الكبرى(١/٤٦٣)، ح رقم(١٤٨٢).

(١٥٠)السنن الكبرى(١/٤٦٠-٤٦١)، ح أرقام(١٤٧٣و١٤٧٥).

ومن طريق عطاء بن أبي رباح، عن شهر بن حوشب، عن أم حبيبة موقوفاً.[151].

ومن طريق المسيب، عن أبي صالح، عن عنبسة، عن أم حبيبة موقوفاً[152].

ومن طريق عاصم، عن أبي صالح، عن أم حبيبة مرفوعاً[153].

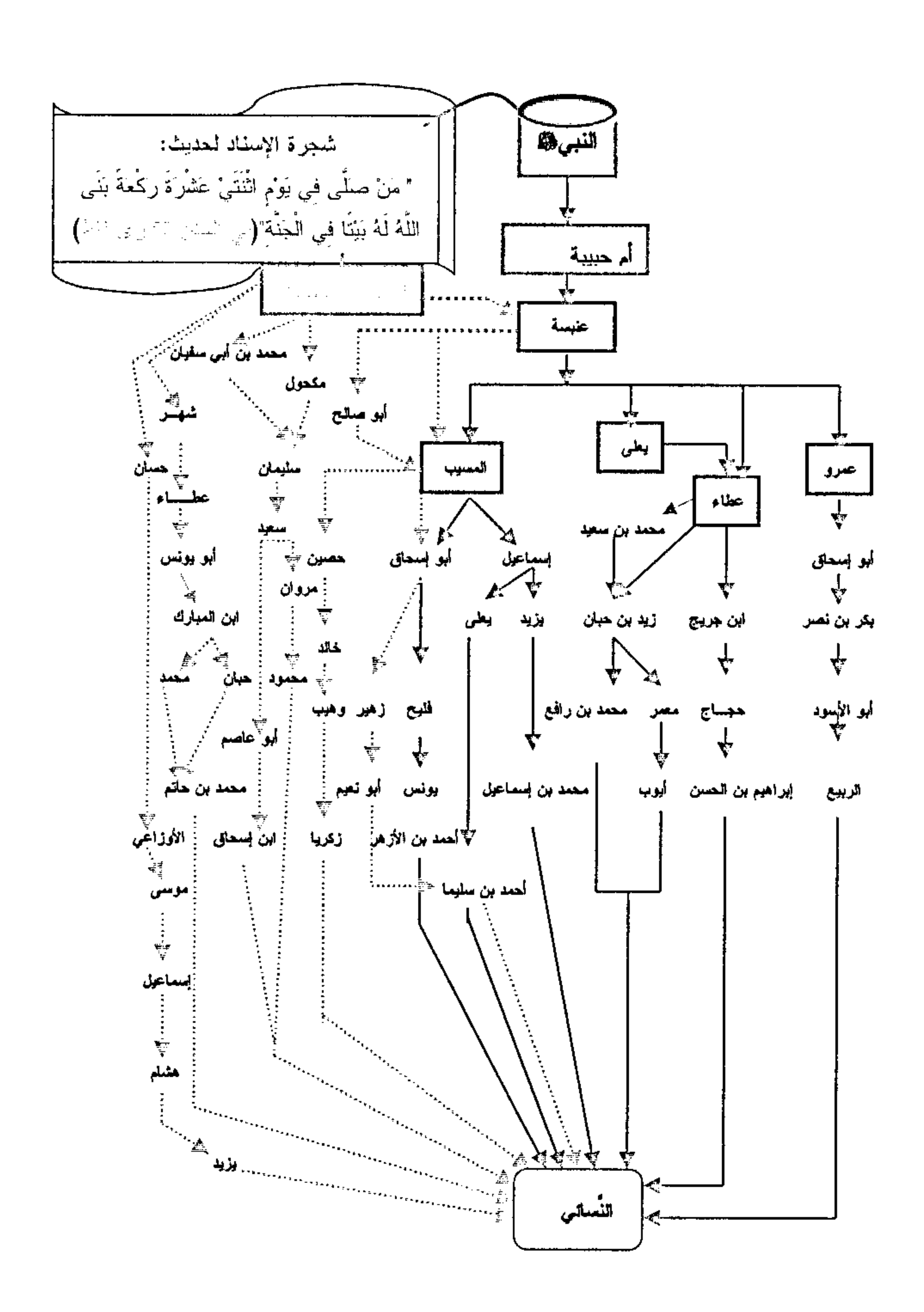
انظر طرق الحديث عند الإمام النسائي في شجرة الإسناد في الصفحة القادمة:

---

(١٥١)السنن الكبرى(١/٤٦٠)، ح رقم(١٤٧١).

(١٥٢)السنن الكبرى(١/٤٦١-٤٦٢)، ح رقم(١٤٧٦).

(١٥٣)السنن الكبرى(١/٤٦١-٤٦٢)، ح رقم(١٤٧٧).


شجرة الإسناد لحديث:
" مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ"
النبي ﷺ
أم حبيبة
عنبسة
محمد بن أبي سفيان
مكحول
أبو صالح
شهر
حسان
سليمان
المسيب
يعلى
عمرو
عطاء
محمد بن سعيد
سعيد
حصين
أبو إسحاق
إسماعيل
أبو إسحاق
عطاء
أبو يونس
مروان
يزيد
يعلى
زيد بن حبان
ابن جريج
بكر بن نصر
ابن المبارك
خالد
محمد
حبان
محمود
فليح
زهير
وهيب
محمد بن رافع
معمر
حجاج
أبو الأسود
أبو عاصم
محمد بن حاتم
أبو نعيم
يونس
محمد بن إسماعيل
أيوب
إبراهيم بن الحسن
الربيع
الأوزاعي
ابن إسحاق
زكريا
أحمد بن الأزهر
موسى
أحمد بن سليما
إسماعيل
هشام
يزيد
النسائي

والحـــديث رواه عدد من الأئمة غير النسائي، فقد أخرجه أحمد[١٥٤]، والطبراني[١٥٥]، كليهما من طريق عطاء بن أبي رباح، عن عنبسة به بنحوه مرفوعا.

وأخرجه الطبراني[١٥٦]، من طريق عطاء بن أبي رباح، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن عنبسة، به بنحوه مرفوعا.

وأخـــرجه مســـلم[١٥٧]، وأحمد[١٥٨]، والدارمي[١٥٩]،وابن خزيمة[١٦٠] ، وأبو يعلى[١٦١]، وأبـــو نعـــيم الأصـــبهاني[١٦٢]،، وابـــن راهـــواية[١٦٣]، وابن أبي شيبة[١٦٤]،وأبو عوانة[١٦٥]، والطيالســـي[١٦٦]، وابن حبان[١٦٧]، والحاكم النيسابوري[١٦٨]، والبيهقي[١٦٩]، والطبراني[١٧٠]، جميعهم من طريق عمرو بن أوس، عن عنبسة، به بنحوه، مرفوعاً.

وأخرجه الترمذي[١٧١]، وابن ماجه[١٧٢]، والإمام أحمد[١٧٣]، وابن راهوايه[١٧٤]، وابـــن

(١٥٤)مسند أحمد(٣٢٦/٦)مسند الأنصار،حديث أم حبيبة برقم(٢٦٨١٧).

(١٥٥)المعجم الكبير(٢٣٧/٢٣)برقم(٤٦٠-٤٦١) (٢٣٢/٢٣)برقم(٤٣٩-٤٤٠) .

(١٥٦)المعجم الكبير (٢٣٤/٢٣)برقم(٤٤٨).

((١٥٧)صحيح مسلم(٥٠٢/١-٥٠٣)، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل السنن الراتبه...، برقـــم(٧٢٨مكرر).

(١٥٨)مسند أحمد (٣٢٧/٦).

(١٥٩) سنن الدارمي(٣٩٧/١)كتاب الصاة، باب في صلاة السنة برقم(١٤٣٨).

(١٦٠)صحيح ابن خزيمة(٢٠٤/٢)، باب فضل التطوع قبل المكتوبات وبعدهن برقم(١١٨٨).

(١٦١)مسند أبي يعلى(٥٨/١٣)، و (٤٤/١٣).

(١٦٢)المسند المستخرج على صحيح مسلم(٣٢٣/٢)،كتاب الصلاة،باب فضل ركعات السنة برقم(١٦٥٠).

(١٦٣)مسند إسحاق بن راهواية(٢٣٣/١) ح رقم(١).

(١٦٤)مصنف ابن أبي شيبة(٢٠/٢) ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة من التطوع، برقم(٥٩٨٠).

(١٦٥)مسند أبي عوانة(٢٦٢/٢).

(١٦٦)مسند الطيالسي(٢٢٢/١).

(١٦٧)صحيح ابن حبان(٢٠٤/٦-٢٠٥)، باب ... الركعات التي يبني الله بها بيتا في الجنة برقم(٢٤٥١و٢٤٥٢).

(١٦٨)المستدرك على الصحيحين(٤٥٦/١)من كتاب صلاة التطوع برقم(١١٧٣).

(١٦٩)سنن البيهقي الكبرى(٤٧٢/٢-٤٧٣) باب من قال هي اثنتا عشرة ركعة ... برقم(٤٢٦٢و٤٢٦٦).

(١٧٠)المعجم الكبير(٢٢٩/١٢٣-٢٣١و٢٣٤)ح أرقام(٤٣٠و٤٣١و٤٤٩)، والمعجم الأوسط (٢٥٩/٢)ح رقم(١٩٢٠).

(١٧١)سنن الترمذي(٢٧٤/٢)، كتاب الصلاة، باب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة برقم(٤١٥).

(١٧٢)سنن ابن ماجة(٣٦١/١)كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها،باب ماجاء في ثنتي عشرة ركعة برقم(١١٤١).

(١٧٣)مسند أحمد (٣٢٦/٦).

(١٧٤)مسند إسحاق بن راهواية(٢٣٥/١)برقم(٢).

أبي شيبة[١٧٥]، وابن خزيمة[١٧٦]، والبيهقي[١٧٧]جميعهم من طريق المسيب بن رافع عن عنبسة به بنحوه مرفوعا.

وأخرجه أحمد[١٧٨]،وأبو يعلى[١٧٩]، والطبراني[١٨٠] جميعهم عن أبي صالح عن أم حبيبة بنحوه مرفوعا.

وأخرجه أحمد[١٨١]، وابن خزيمة[١٨٢]، والحاكم النيسابوري[١٨٣] جميعهم عن النعمان ابن سالم عن عنبسة به بنحوه مرفوعا.

وأخرجه الطبراني[١٨٤] من طريق عن أبي صالح عن عنبسة به بنحوه مرفوعا.

وأخرجه عبد الرزاق[١٨٥]، والطبراني[١٨٦] كلاهما من طريق سليمان بن قيس، عن عنبسة به بنحوه مرفوعا.

وأخرجه الطبراني[١٨٧]من طريق الحسن عن أم حبيبة بنحوه مرفوعا.

وأخرجه ابن أبي شيبة[١٨٨]من طريق محمد بن عبد الله الشعيثي عن أبيه عن عنبسة به بنحوه مرفوعاً.

وأخرجه إسحاق بن راهويه[١٨٩]وابن أبي شيبة[١٩٠]كلاهما من طريق المسيب بن رافع عن عنبسة به بنحوه موقوفا.

وأخرجه ابن راهويه من طريق أبي صالح عن أم حبيبة به موقوفا[١٩١].

---

(١٧٥)مصنف ابن أبي شيبة(٢/٢٠) في ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة من التطوع برقم (٥٩٧٦).

(١٧٦)صحيح ابن خزيمة (٢/٢٠٥) جماع أبواب صلاة التطوع قبل الصلوات المكتوبات وبعدهن، باب فضل التطوع قبل المكتوبات وبعدهن برقم(١١٨٩).

(١٧٧)السنن الكبرى للبيهقي (٢/٤٧٢) باب من قال هي ثنتا عشرة ركعة فجعل قبل الظهر أربعا برقم(٤٢٦٣).

(١٧٨)مسند أحمد(٦/٣٢٦)مسند القبائل،مسند أم حبيبة برقم(٢٦٨١١)وفي(٦/٤٢٨)برقم(٢٧٤٥١).

(١٧٩)مسند أبي يعلى(١٣/٦٠)برقم(٧١٣٨).

(١٨٠)المعجم الكبير(٢٣/٢٤١)برقم(٤٨٠).

(١٨١)مسند أحمد(٦/٤٢٦)برقم(٢٧٤٣٥).

(١٨٢)صحيح ابن خزيمة (٢/٢٠٢)، باب فضل التطوع قبل المكتوبات وبعدهن برقم (١١٨٥).

(١٨٣) المستدرك على الصحيحين (١/٤٥٦) من كتاب صلاة التطوع برقم(١١٧٤).

(١٨٤)المعجم الكبير(٢٣/٢٣٦)برقم(٤٥٤).

(١٨٥)مصنف عبد الرزاق(٣/٧٥)الصلاة،باب صلاة الضحى برقم(٤٨٥٥).

(١٨٦)المعجم الكبير(٢٣/٢٣١)برقم(٤٣٧).

(١٨٧)المعجم الكبير (٢٣/٢٤٤)برقم(٤٨٦).

(١٨٨)مصنف ابن أبي شيبة(٢/٢٠) في ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة من التطوع برقم (٥٩٨٣).

(١٨٩)مسند إسحاق ابن راهويه (١/٢٣٥)برقم(٣) (١/٢٤٩)برقم(٣١)

(١٩٠)مصنف ابن أبي شيبة(٢/٢٠) في ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة من التطوع برقم(٥٩٧٧).

(١٩١)مسند إسحاق ابن راهويه (١/٢٤٢)برقم(١٤).

وقد حَكَمَ النّسائي على هذا الحديث بالانقطاع، وزَعَمَ أن عطاء لم يسمعه من عنبسة، ولــذلك جــاء بـــه من طريق عطاء، عن يعلى، عن عنبسة به بمثله؛ ليدلل على أن عطاء لم يسمعه من عنبسة، وإنما سمعه من يعلى عن عطاء.

وســماع عطـــاء عن عنبسة، في غير هذا الحديث ثابت، فقد ذكر المزي عنبسة بين شيوخ عطاء[١٩٢]، لكنّ النّسائي نفى سماع عطاء هذا الحديث دون غيره من عنبسة.

كما أن عطاء متهم بالإرسال والتدليس، ومرسلاته من أضعف المرسلات[١٩٣].

قلــت: كلام النسائي فيه نظر، فعطاء سمع هذا الحديث من عنبسة، والدليل على ذلك أنه صرح بالسماع من عنبسة في رواية أحمد، إذ يقول الإمام أحمد في روايته: " حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْــنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ-يَعْنِي-ابْنَ فَضَالَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ قَالَ: **حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ**، قَالَ:سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ ... الحديث"[١٩٤].

وعطـــاء ثقـــة فاضـــل، ولا يقول حدثنا إلا إذا سمع، فالحديث متصل، وصحيح، وله متابعات وشواهد كثيرة جداً، ذكرت معظمها إلا أنني لم استوعبها جميعاً.

وقــد صـــحح الألباني جميع طرق الحديث المرفوعة والموقوفة[١٩٥]، باستثناء ثلاث طرق حكم على إسنادها بالضعف[١٩٦].

• • •

٣. قال النّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مَخْلَدٍ عَنْ سُــفْيَانَ عَــنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهِبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ" ثم قال النّسائي بعده: " لَمْ يَسْمَعْهُ سُفْيَانُ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ"[١٩٧].

ثمّ أعقبه بحديث آخر عن مَحْمُود بْن غَيْلَان، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْحَفَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْــنِ جُــرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، به بمثله، ثم قال بعده: "وَلَمْ يَسْمَعْهُ-أَيْضًا-ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ أَبِي

---

(١٩٢)ينظــر: تهذيب الكمال(٢٠/٧٢) كما ذكر من بين شيوخه: ذكوان السمان، وشهر بن حوشب، وصفوان بن يعلى ابــن أمــية، ويعلى بن أمية، وغيرهم كثير، كما ذكر أنّه روى عن بعض الصحابة؛ مثل: أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وعائشة أم المؤمنين، وأم سلمة وأم هانئ بنت أبي طالب‬ جميعاً(ينظر(٣٠/٦٩-٧٣).

(١٩٣)ينظر: المصدر السابق(٢٠/٧٧-٨٠)، وتهذيب التهذيب(٧/١٨٢)، وتقريب التهذيب١/٣٩١).

(١٩٤)مسند أحمد(٦/٣٢٦)مسند الأنصار،حديث أم حبيبة برقم(٢٦٨١٧).

(١٩٥)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(١/٢٩١-٢٩٢) الأحاديث أرقام(١٧٩٧و١٧٩٨و١٧٩٩و١٨٠٠ و١٨٠٤و١٨٠٥و١٨٠٦)، ويقابلها في الكبرى الأحاديث أرقام (١٤٦٨و١٤٦٩و١٤٧٠و١٤٧١و١٤٧٤و١٤٧٥).

(١٩٦)ينظــر: أحكــام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(١/٢٩١-٢٩٢)، الأحاديث أرقام (١٨٠١و١٨٠٢و١٨٠٣)، ويقابلها في الكبرى١٤٧٢و١٤٧٣و١٤٧٩).

(١٩٧) الســنن الكبرى (٤/٣٤٦)كتاب قطع السارق،باب ما لاقطع فيه برقم(٧٤٦١)والمنتهب: هو المال المأخوذ على وجه القهر والعلانية، أما الاختلاس، فهو سلب الشيء وأخذه بسرعة.

الزُّبَيْـــرِ"[198]، لكـــن ابـــن جريج روى هذا الحديث عن أبي الزبير بصيغة الإخبار، فقال: " أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَرَأَ عَنْ الْمُنْتَهِبِ والمُخْتَلِسِ والخَائِنِ القَطْعَ"، ثمَّ قال النَّسائيُّ بعده: " ما حملَ شيئاً، ابْن جُرَيْج لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، والله أعلم[199].

ثـــم رواه مـــن طـــريق ابْـــنِ جُرَيْجٍ نفسه بلفظ: " قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ" به، بجزء من متن الحديث، فقَال في الأول: " لَيْسَ عَلَى الْمُنْتَهِبِ قَطْعٌ"، وفي الثاني: " لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ"، وفي الثالث: " لَيْسَ عَلَى الخَائِنِ قَطْعٌ"، وقَالَ عقب الحديث الثاني: " وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْـــنِ جُرَيْجٍ: عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وَابْنُ وَهْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَمَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَسَلَمَةُ بْنُ سَعِيدٍ- بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ، قَالَ ابْنُ أَبِي صَفْوَانَ: وَكَانَ خَيْرَ أَهْلِ زَمَانِهِ-فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، وَلا أَحْسَبُهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ[200].

ثـــم روى ثلاثـــة أحاديث اثنين منها من طريق المغيرة بن مسلم، عن أَبِي الزُّبَيْرِ به ببعضه، والثالث: عن أشعث بن سوار به موقوفاً، وذكر في كل حديث فقرة واحدة ، وقال بعد الحـــديث الأول: "المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أَبِي الزُّبَيْرِ، وعنده غير حديث منكر، وقال بعد الثالث: أشعث بن سوار: ضعيف لا يحتج بحديثه"[201].

وقد أخرجه أبو داود[202] ،والترمذي[203]، وابن ماجة[204]، وأحمد[205]، والدارمي[206]، وعبد الرزاق [207]، والدارقطني[208]، وابن حبان[209] ، والبيهقي [210]، جميعهم من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير به مثله، أو نحوه، وجميع الطرق بالعنعنة.

قلـــت: هذا الحديث مسلسل بالانقطاع، فقد نفى النَّسائي سماع سفيان الثوري من أبي الزبير، وسماع ابن جريج من أبي الزبير، وشكك بعض العلماء بسماع أبي الزبير من جابر.

---

(١٩٨) السنن الكبرى (٣٤٦/٤)، كتاب قطع السارق، باب ما لاقطع فيه برقم(٧٤٦٢).

(١٩٩) المصدر السابق نفسه برقم(٧٤٦٣).

(٢٠٠) المصدر السابق (٣٤٧/٤)، الكتاب والباب نفسيهما، برقم(٧٤٦٤و٧٤٦٥و٧٤٦٦).

(٢٠١)المصدر السابق (٣٤٧/٤-٣٤٨)، الكتاب والباب نفسيهما ، برقم(٧٤٦٧و٧٤٦٨و٧٤٦٩).

(٢٠٢)سنن أبي داود(١٣٨/٤)كتاب الحدود، باب القطع في الخلسة والخيانة برقم(٤٣٩١و٤٣٩٢و٤٣٩٣).

(٢٠٣)سنن الترمذي(٥٢/٤)كتاب الحدود عن رسول اللهﷺباب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب برقم(١٤٤٨).

(٢٠٤)سنن ابن ماجة(٨٦٤/٢)كتاب الحدود، باب الخائن والمنتهب والمختلس برقم(٢٥٩١).

(٢٠٥)مسند أحمد(٣٨٠/٣).

(٢٠٦)سنن الدارمي(٢٢٩/٢)كتاب الحدود، باب ما لا يقطع من السراق برقم(٢٣١٠).

(٢٠٧) مصنف عبد الرزاق(٢٠٦/١٠)وفي (٢٠٩/١٠).

(٢٠٨) سنن الدارقطني(١٨٧/٣)ح رقم(٣١٠).

(٢٠٩)صحيح ابن حبان (٣٠٩/١٠) ذكر نفي القطع عن المنتهب وإن كان ذلك الشيء ربع دينار فصاعدا برقم(٤٤٥٦) وفي (٣١٠/١٠) ذكر نفي القطع عن المنتهب ما ليس له برقم(٤٤٥٧).

(٢١٠) سنن البيهقي الكبرى(٢٧٩/٨) جماع أبواب ما لا قطع فيه، باب لا قطع على المختلس ولا على المنتهب قطع.

أما سماع سفيان من أبي الزبير، فلم ينفه غير النسائي، وسماعه من أبي الزبير في غير هذا الحديث ثابت، فقد ذكر المزي أنّ الثوري روى عن ابن جريج(٢١١)، وروى عن أبي الزبير -أيضاً-(٢١٢)، والنسائي لم ينكر ذلك، لكنه أنكر أنه سمع هذا الحديث تحديداً، من أبي الزبير، وكأنه يشير إلى أن سفيان سمعه من ابن جريج، عن أبي الزبير؛ كما في الرواية التي أتبعها النسائي لرواية سفيان، عن أبي الزبير(٢١٣).

وسفيان: أمير المؤمنين في الحديث(٢١٤)، لكنه ربما دلّس(٢١٥)، وقد روى سفيان هذا الحديث على ضربين: الأول: عن أبي الزبير مباشرة به، بمثله (٢١٦)، والثاني: عن ابن جريج، عن أبي الزبير به(٢١٧)، وله سماع من الاثنين، فلعله سمعه مرتين: مرة من ابن جريج، ومرة من أبي الزبير، وإذا كانت الأولى خطأ كما قال النسائي، فإنني استبعد أن يكون الخطأ من سفيان الثوري، بل من الرواة عنه، فقد رواه عن سفيان: مخلد بن يزيد، وهو صدوق له أوهام(٢١٨)، ولعل هذا من أوهامه.

ولم أجد من أشار إلى الانقطاع في هذا الحديث بين سفيان وأبي الزبير غير النسائي.

أما الانقطاع الثاني بين ابن جريج وأبي الزبير، فمتفق عليه عند أهل العلم، وسُبق النسائي به، فقد نُقل عن عبد الرزاق الصنعاني(٢١٩)، وأحمد بن حنبل(٢٢٠)، وأبي داود السجستاني(٢٢١)، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين(٢٢٢)، وغيرهم أنهم قالوا: إن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من أبي الزبير، وانما سمعه من ياسين الزيات عنه فدلّسه ابن جريج في روايته عن أبي الزبير، وبعضهم نسب لأهل مكة مثل ذلك(٢٢٣).

---

(٢١١)ينظر: تهذيب الكمال(١١/١٥٨).

(٢١٢)المصدر السابق(١١/١٦٠).

(٢١٣) السنن الكبرى (٤/٣٤٦)، كتاب قطع السارق، باب ما لاقطع فيه برقم(٧٤٦٢).

(٢١٤)ينظر: تذكرة الحفاظ(١/٢٠٤).

(٢١٥)ينظر: تقريب التهذيب(١/٢٤٤).

(٢١٦)السنن الكبرى(٤/٣٤٦) ح رقم(٧٤٦١)، ورواه ابن حبان في صحيحه (١٠/٣١١) ح رقم(٤٤٥٨).

(٢١٧) السنن الكبرى (٤/٣٤٧)، كتاب قطع السارق، باب ما لاقطع فيه برقم(٧٤٦٢).

(٢١٨)تقريب التهذيب(١/٥٢٤).

(٢١٩) ينظر:(ميزان الاعتدال٧/١٥٥ ولسان الميزان٦/٢٣٨).

(٢٢٠) ينظر: سنن أبي داود(٤/١٣٨)، ونصب الراية(٣/٣٦٤).

(٢٢١)سنن أبي داود(٤/١٣٨)كتاب الحدود، باب القطع في الخلسة والخيانة برقم(٤٣٩١و٤٣٩٢و٤٣٩٣).

(٢٢٢)ينظر: (علل ابن أبي حاتم ١/٤٥٠).

(٢٢٣)ممن قال بذلك: عبد الرزاق الصنعاني. ينظر:(ميزان الاعتدال٧/١٥٥ ولسان الميزان٦/٢٣٨).

والمتأخرون نقلوا أقوال المتقدمين، بما فيها قول النسائي، ولعل قوله أشهرها(٢٢٤).

وتابـــع ابــن جريج على روايته عن أبي الزبير: "المغيرة بن مسلم"، وقد أشار الإمام الــبخاري إلى ذلك(٢٢٥) ، لكن النَّسائي بعد أن روى الحديث من طريق المغيرة قال: "المغيرة ابــن مســلم: ليس بالقوي في أَبِي الزُّبَيْرِ، وعنده غير حديث منكر"(٢٢٦)، ورواه النسائي من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور، عن ابن جريج به ببعضه، إذ ذكر في كل حديث فقرة واحدة فقط، وحجاج هو أثبت أصحاب ابن جريج(٢٢٧).

وقــد صـــحح الترمذي هذا الحديث من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ به مرفوعاً بمــثله، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ"(٢٢٨).

كما صحح الألباني جميع الأحاديث التي رواها النسائي باستثناء حديثين (٢٢٩)، مع أن كلام النسائي نفسه يشير إلى تضعيف الأحاديث جميعها(٢٣٠).

أما الانقطاع بين أبي الزبير وجابر، فمنتفٍ برواية عبد الرزاق في مصنفه عن ياسين الــزيات أنه سمع أبا الزبير يحدث عن جابر بن عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ(٢٣١)، وروى ابن حبان الحديث من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير، وعمرو بن دينار كلاهما عــن جابر مرفوعاً، بلفظ: "ليس على منتهب قطع، ومن انتهب نهبة فليس منا"(٢٣٢) ،ولعل هذه الرواية تقوي رواية أبي الزبير وتقلل من الاعتماد عليه لاقترانه بعمرو.

* * *

---

(٢٢٤)ينظــر: تاريخ بغداد(٢٥٦/١)، وميزان الاعتدال (١٥٥/٧) ولسان الميزان(٢٣٨/٦)، وفتح الباري(٩١/١٢و٩٢ ح٦٤٠٦)، وتلخيص الحبير(٦٦/٤).

(٢٢٥)قــال الترمذي: سألت محمداً-يعني: البخاري- هل روى هذا الحديث عن أبي ابن جريج فقال رواه مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺمثل حديث ابن جريج(علل الترمذي للقاضي٢٣٢/١).

(٢٢٦) السنن الكبرى (٣٤٧/٤-٣٤٨)، ح رقم(٧٤٦٧).

(٢٢٧) ينظر: علل الترمذي(٦٨٢/٢).

(٢٢٨)سنن الترمذي(٥٢/٤)ح رقم(١٤٤٨)، وقد سبق تخريجه.

(٢٢٩)ضــعّف الألباني الحديث الذي أشار فيه النسائي إلى أصحاب ابن جريج الذين رووا الحديث عنه، ولم يقل واحد منهم: إن ابن جريج قال: حدثني؛ والسبب في تضعيفه؛ أن أحكام الألباني معتمدة على أحاديث السنن الصغرى، وقــد جــاء الحديث في السنن الصغرى موقوفاً، فحكم عليه بالضعف لأجل ذلك، ولكنه في الكبرى ليس كذلك. ينظــر: (أحكــام الألباني على أحاديث سنن النسائي٧٥٥/١ح رقم٤٩٧٤)، والحديث الآخر حديث الأشعث وهو موقوف، قال الألباني: "ضعيف"، و"صحيح مرفوع" أي "المرفوع صحيح" ينظر:(المصدر نفسه ح رقم٤٩٧٦).

(٢٣٠)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٧٥٤/١-٧٥٥)الأحاديث أرقام(٤٩٧١و٤٩٧٢و٤٩٧٣و٤٩٧٤).

(٢٣١) مصنف عبد الرزاق(٢٠٦/١٠)، باب النهبة ومن آوى محدثا.

(٢٣٢)صحيح ابن حبان(٣٠٩/١٠) ح رقم(٤٤٥٦).

المطلب الثالث: الراوية من صحيفة من غير سماع، بصورة تحتمل السماع وعدمه.

١. قال النسائي-رحمه الله-: أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ "مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ" قال النَّسائي: "الحسن عن سمرة، قيل: إنه من الصحيفة غير مسموعة إلا حديث العقيقة؛ فإنه قيل للحسن: ممن سمعت حديث العقيقة؟ قال: من سمرة، وليس كل أهل العلم يصحح هذه الرواية قوله: قلت للحسن ممن سمعت حديث العقيقة "[٢٣٣].

والحديث أخرجه الترمذي[٢٣٤]، وأبو داود[٢٣٥]، وأحمد[٢٣٦]، والدارمي[٢٣٧]، والحاكم[٢٣٨]، والبيهقي[٢٣٩]، وابن أبي شيبة[٢٤٠]، الروياني[٢٤١]، الطبراني[٢٤٢]، وغيرهم.

قلت: مسألة سماع الحسن من سمرة مختلف فيها؛ فقد ذهب بعضهم إلى أن الحسن لم يسمع من سمرة مطلقاً، ، وبعضهم أثبته في حديث واحد، هو: "حديث العقيقة"، وبعضهم أثبته في أكثر من ذلك، ومنهم من أثبت سماع الحسن من سمرة مطلقاً.

فممن أنكر سماع الحسن من سمرة: شعبة بن الحجاج، وابن معين، والبرديجي، وابن حبان وابن حزم وغيرهم؛ فقد قال يحيى بن معين: "قال أبو النضر هاشم بن القاسم عن شعبة قال: لم يسمع الحسن من سمرة"، وقال ابن معين: "الحسن لم يسمع من سمرة"[٢٤٣]، ونقل الزيلعي، والمباركفوري عن صاحب التنقيح أنه قال: "قال البرديجي: أحاديث الحسن عن سمرة: كتاب ولا يثبت عنه حديث قال فيه: سمعت سمرة"[٢٤٤]، وقال البيهقي: "وأكثر أهل

---

(٢٣٣) السنن الكبرى(٢١٨/٤)كتاب القسامة،باب القود من السيد للمولى برقم(٦٩٣٩)، وفي الكتاب والباب نفسيهما برقم(٦٩٤٠)من طريق أبي عوانة، عن قتادة به بمثله، وبرقم(٦٩٣٨)، وفي باب القصاص في السن(٢٢٢/٤)، برقم(٦٩٥٥و٦٩٥٦) من طريق هشام عن قتادة به بمثله، زاد هشام: " ومن أخصاه أخصيناه.

(٢٣٤)سنن الترمذي(٢٦/٤)كتاب الديات عن رسول الله،باب ما جاء في الرجل يقتل عبده برقم(١٤١٤).

(٢٣٥)سنن أبي داود(١٧٦/٤)كتاب الديات،باب من قتل عبده ... برقم(٤٥١٥و٤٥١٦و٤٥١٧و٤٥١٨).

(٢٣٦)مسند أحمد(١٠/٥و١١و١٢و١٨).

(٢٣٧)سنن الدارمي(٢٥٠/٢)كتاب الديات، باب القود بين العبد وسيده برقم(٢٣٥٨) .

(٢٣٨)المستدرك(٤٠٨/٤)كتاب الحدود، برقم(٨٠٩٨) وقال: حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

(٢٣٩)سنن البيهقي الكبرى(٣٥/٨) كتاب الجراح، باب ما روي فيمن قتل عبده.

(٢٤٠)مصنف ابن أبي شيبة(٤١٢/٥)، كتاب الديات، باب الرجل يقتل عبده، برقم(٢٧٥٠٧).

(٢٤١)مسند الروياني(٤١/٢)برقم(٧٨٥)وفي(٤٥/٢)برقم(٧٩٧)وفي (٤٩/٢)برقم(٨٠٧).

(٢٤٢)المعجم الكبير(١٩٧/٧و١٩٨و٢٢٣و٢٢٥) الأحاديث لرقام (٦٨٠٨و٦٨٠٩ و٦٧١٠و٦٨١١و٦٨١٢و٦٨١٣و و٦٨١٤و٦٨١٥و٦٨١٦).

(٢٤٣) ابن معين، يحي، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.(٢٢٩/٤)السوال رقم(٤٠٥٣).

(٢٤٤)ينظر: نصب الراية(٨٩/١)، وتحفة الأحوذي(٤٥٨/١).

العلــم بالحــديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة،... أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العــباس محمد بن يعقوب قال: سمعت العباس بن محمد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: قـــال أبو النضر هاشم بن القاسم عن شعبة: "لم يسمع الحسن من سمرة"، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: "لم يسمع الحسن من سمرة شيئاً، هو كتاب"، قال يحيى في حديث الحسن عن سمرة: "من قتل عبده قتلناه" ذاك في سماع البغداديين، ولم يسمع الحسن من سمرة[٢٤٥].

وقال ابن حبان بعد ان روى حديثاً من طريق الحسن عن سمرة: "الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً"[٢٤٦]، وقال الشوكاني: "قيل لم يسمع منه شيئا وإنما يحدث من كتابه"[٢٤٧].

ومنهم من ذهب الى أنه سمع منه أحاديث محدودة، ولم يسمع الباقي:

وذهب بعضهم إلى أن الحسن لم يسمع من سمرة سوى حديثٍ واحدٍ، فقيل:" لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وهو قول البزار"[٢٤٨]، والدار قطني[٢٤٩]، وابن حزم[٢٥٠]، وابن قدامة المقدسي[٢٥١]، وغيرهم.

ونقل المقدسي عن الإمام أحمد أنه قال: "إنما سمع الحسن من سمرة ثلاثة أحاديث ليس هذا منها-أي حديث "من قتل عبده قتلناه"[٢٥٢].

وممن ذهب الى أن سماع الحسن من سمرة مطلقاً:

١. **علي ابن المديني:** فقد ورد عنه أنه قال: " ، والحسن سمع من سمرة؛ لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سمرة في عهد زياد[٢٥٣].

وقال البيهقي: " وأما ابن المديني فكان يثبت سماع الحسن من سمرة"[٢٥٤].

٢. **البخاري:** فقد قال:" وقال لنا الحميدي: عن ابن عيينة، عن إسرائيل أبي موسى، قال: سمعت الحسن، يقول: ولدت لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وقال لي إبراهيم بن موسى: عن عيسى بن يونس، عن الفضيل أبي محمد، قال: سمعت الحسن، يقول: "أنا يوم الدار ابن

---

(٢٤٥) سنن البيهقي الكبرى(٣٥/٨).

(٢٤٦) صحيح ابن حبان النوع الرابع من القسم الخامس (١١١/٥-١١٢).

(٢٤٧) نيل الوطار(٢٩٥/١).

(٢٤٨)ينظر: نيل الأوطار(٢٩٥/١)، وتحفة الأحوذي(٦/٣)نقلاً عن الحافظ ابن حجر.

(٢٤٩) ينظـــر: تحفـــة الأحوذي(٤٥٨/١) حيث قال: وإليه مال الدارقطني في سننه فقال في حديث السكتتين: "والحسن اختلف في سماعه من سمرة ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة".

(٢٥٠) المحلى(٣٦٦/٨و٣٨٠)، و(١٠٣/٩).

(٢٥١) المغني(١٧٩/٥).

(٢٥٢) المغني(٢٢٢/٨).

(٢٥٣)العلل، لابن المديني(ص٥٣).

(٢٥٤) سنن البيهقي الكبرى(٣٥/٨).

أربع عشرة سنة، جمعت القرآن انظر إلى طلحة بن عبيد الله" ... قال علي-ابن المديني-: " وسماع الحسن من سمرة: صحيح، وأخذ بحديثه: "من قتل عبدة قتلناه"(٢٥٥).

وقال البخاري في صحيحه: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ أَنْ أَسْأَلَ الْحَسَنَ مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ"(٢٥٦).

وقال الوادياشي: " ورأى البخاري وجماعة أنه سمع منه مطلقا"(٢٥٧)، وقال الحافظ ابن حجر: "وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم"(٢٥٨).

٣. **الترمذي**: فقد نقل قول البخاري المتقدم عن علي بن المديني، والظاهر من الترمذي انه يختار هذا القول فإنه صحح في كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، وحَسَّنَ أخرى. (٢٥٩).

٤. **أبو داود**: فقد قال العظيم آبادي: "وإن أبا داود من القائلين بأن الحسن البصري ثبت سماعه من سمرة"(٢٦٠).

٥. **الحاكم**: فقد أخرج عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، وقال في بعضها: على شرط البخاري، ثم قال:" ولا يتوهم ان الحسن لم يسمع من سمرة، فإنه سمع منه" وقال في كتاب البيوع بعد ان روى حديث الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم": "هذا حديث صحيح الإسناد، رواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات، ولم يخرجاه، وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة "(٢٦١).

٦. **ابن خزيمة**: فقد روى في صحيحه من طريق قتادة عن الحسن أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرا، فحدث سمرة أنه حفظ عن رسول الله سكتتين سكتة إذا

---

(٢٥٥)التاريخ الكبير(٢/٢٨٩)، والصغير(١/٢٤٧)،

(٢٥٦)صحيح البخاري(١-٤/١٠٠٣)، كتاب العقيقة، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة، برقم(٥٤٧٢).

(٢٥٧)الوادياشي: عمر بن علي الأندلسي، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تحقيق: عبد الله اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة-السعودية، الطبعةالأولى١٤٠٦هـ(٢/٢٨٠).

(٢٥٨)تلخيص الحبير(٢/٦٧).

(٢٥٩)ينظر: جامع الترمذي(١/٣٤١-٣٤٢) الأحاديث أرقام:(٢٣٣و٢٥١و٤٩٧و ١٠٨٢و١١١٠و١٢٣٧و ١٢٦٦و ١٢٩٦و١٣٦٨و١٤١٤) .

(٢٦٠)العظيم آبادي: محمد شمس الحق، عون المعبود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٥هـ.(٣/١٨٤).

(٢٦١) المستدرك على الصحيحين(٢/٤١).

كبر...الحديث" [٢٦٢]، ومعلوم أن ابن خزيمة قد ألزم نفسه في هذا الكتاب بإخراج الصحيح، وهكذا سماه، فما أخرجه فيه فهو صحيح عنده -على الأقل-.

وقد ضعف الحديث جماعة[٢٦٣]تبعاً لرأيهم في عدم سماع الحسن من سمرة؛ ولأن الحسن أفتى بخلافه، فقد قال قتادة: " ثم إن الحسن نسي هذا الحديث، قال: "لا يقتل حر بعبد"[٢٦٤]، وقال البيهقي: "يشبه أن يكون الحسن لم ينس الحديث، لكن رغب عنه؛ لضعفه، وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة"[٢٦٥]، وقال المقدسي:" ولأن الحسن أفتى بخلافه فإنه يقول: "لا يقتل الحر بالعبد" ومخالفته له تدل على ضعفه"[٢٦٦].

وقد ضَعَّفَ الألباني هذا الحديث بجميع طرقه[٢٦٧].

قلت: الحسن له سماع من سمرة، وهذا الحديث صحيح، فقد نقل البخاري تصحيح شيخه ابن المديني له[٢٦٨]، وهذا لا يتعارض مع أنه يروي بعض الأحاديث عن سمرة من صحيفة، ولما سئل عن حديث العقيقة صرح بسماعه من سمرة بن جندب [٢٦٩].

والنسائي روى بهذا الإسناد:"الحسن عن سمرة" ما يزيد عن ثمانية عشر حديثاً، ولم يتكلم إلا على اثنين منها[٢٧٠].

أما قول النسائي: " وليس كل أهل العلم يصحح هذه الرواية قوله: قلت للحسن ممن سمعت حديث العقيقة "، فإن كبار العلماء وعلى رأسهم الإمام البخاري، والترمذي، وأبو داود وغيرهم صححوا هذه الرواية، كما مر سابقاً.

وأما تضعيف الألباني لجميع روايات هذا الحديث، فإن كان بسبب عدم سماع الحسن من سمرة، فهو غير موجه؛ لأنه صحح أحاديث أخرى من طريق الحسن عن سمرة[٢٧١].

---

(٢٦٢) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان ١٣٩٠هـ.(٣/٣٥).

(٢٦٣)ينظر: سنن البيهقي الكبرى(٨/٨٥)، والتحقيق في أحاديث الخلاف(٢ /٣١٠)، والمغني (٨ /٢٢٢).

(٢٦٤)سنن الدارمي(٢/٢٥٠)كتاب الديات، باب القود بين العبد وسيده برقم(٢٣٥٨)، وسنن البيهقي الكبرى(٨/٨٥).

(٢٦٥)وسنن البيهقي الكبرى(٨/٨٥).

(٢٦٦)ينظر: سنن البيهقي الكبرى(٨/٨٥)، والمغني (٨ /٢٢٢).

(٢٦٧)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٧٢٤)، ح رقم(٤٧٣٦و٤٧٣٧و٤٧٣٨).

(٢٦٨)التاريخ الكبير(٢/٢٨٩)، والصغير(١/٢٤٧)، وينظر: الحاديث رقم(٢٣٣و٢٥١و٤٩٧و١٠٨٢و١١١٠و ١٢٣٧و ١٢٦٦و١٢٩٦و١٣٦٨و١٤١٤) .

(٢٦٩) رواه البخاري في كتاب العقيقة، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة برقم(٥٤٧٢).

(٢٧٠) ينظر: السنن الكبرى(١/٥١٧و١٥٢٢) ح رقم(١٦٦٢و١٦٨٤)، و(٣/٧٧و١٧٣و٢٦٣و٢٨٦و١٨٧و٤٠٥و٤١١) الأحاديث أرقام(٤٥٤٦و٤٨٩٨و٥٣٢١و٥٣٩٧و٥٣٩٨و٥٧٦٣و٥٧٨٣)، و(٤/٩و١٠و٤١و٥٧و٢١٨و٢٢٢) الأحاديث أرقام(٦٠٧٣و٦٠٧٤و٦٢١٤و٦٢٧٨و٦٩٣٨و٦٩٣٩و٦٩٤٠و٦٩٥٥و٦٩٥٦).

(٢٧١) ينظر: الأحاديث(٤٢٢٠و٤٦٢٠و١٣٨٠).

٢. أَخْبَــرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَشْعَثُ -وَهُوَ ابْنُ عَــبْدِ الْمَلِكِ-، عَنْ الْحَسَنِ- الْبَصْرِيّ - قَالَ: قَالَ جَابِر: "كُنَّا إِذَا كُنَّا مع رَسُول اللَّهِ ﷺ فِي سَــفَرٍ فَصَعِدْنَا: كَبَّرْنَا، وَإِذَا انْحَدَرْنَا: سَبَّحْنَا. قال أبو عبد الرحمن الحسن عن جابر صحيفة ولــيس بسماع[٢٧٢]، ثم أتبعه بحديث آخر من طريق حُصَيْنٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ بنحوه، ولم يعقب عليه بشيء[٢٧٣].

والحــديث أخرجه من الطريق الأول: أحمد[٢٧٤]، والدارقطني[٢٧٥]، كليهما من طريق روح عن أشعث به بنحوه.

قلــت: الحديث منقطع من الطريق الأول؛ لأن الحسن لم يثبت له سماع من جابر، فقد قال علي ابن المديني: "الحسن لم يسمع من جابر بن عبدالله شيئاً"[٢٧٦].

وسُئل أبو زرعة: الحسن لقي جابر بن عبد الله؟ قال: "لا"، وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي: سمع الحسن من جابر؟ قال: "ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول: "عن الحسن ثنا جابر ابن عبد الله"، وأنا أنكر هذا، إنما الحسن عن جابر: كتاب، مع أنه أدرك جابراً[٢٧٧].

وقـــال الحـــاكم النيسابوري: " فليعلم صاحب الحديث، أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئا قط"[٢٧٨].

وقال ابن خزيمة: قد اختلف أصحابنا في سماع الحسن من جابر بن عبد الله[٢٧٩]، وقال ابن حزم: "ولا يصح سماع الحسن من جابر[٢٨٠].

وأما من الطريق الثاني؛ فالحديث صحيح، وقد أخرجه البخاري[٢٨١]، والدارمي[٢٨٢]،

---

(٢٧٢) السنن الكبرى(٦/ ١٣٩)كتاب عمل اليوم والليلةباب ما يقول إذا انحدر من ثنية برقم (١٠٣٧٥)، وكان قد رواه في كتاب لسير(٥/٢٥٦)، باب التسبيح عند هبوط الأودية برقم(٨٨٢٥)بإسناده ومتنه، ولم يعلق عليه بشيء.

(٢٧٣) السنن الكبرى(٦/ ١٣٩)كتاب عمل اليوم والليلةباب ما يقول إذا انحدر من ثنية برقم (١٠٣٧٦).

(٢٧٤) مسند أحمد(٣/٢٣٣).

(٢٧٥) سنن الدارقطني(٢/٢٣٣)، كتاب الحج برقم(٧٥).

(٢٧٦)المراسيل لابن أبي حاتم(١/٣٦).

(٢٧٧)تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل(١/٧٠)، وينظر كذلك: المراسيل لابن أبي حاتم(١/٣٧)، وجامع التحصيل للعلائي(١/١٦٤)، وتهذيب التهذيب(٢/٢٣٤).

(٢٧٨)معرفة علوم الحديث(١/١١١).

(٢٧٩)صحيح ابن خزيمة(٢/٢٩٧).

(٢٨٠)المحلى(٢/١٣).

(٢٨١) صحيح البخاري(١-٤/٥٢٥)كتاب الجهاد، باب التسبيح... برقم(٢٩٩٣) وفي باب التكبير..برقم(٢٩٩٤).

(٢٨٢)سنن الدارمي(٢/٣٧٣)كتاب الإستئذان، باب ما يقول عند الصعود والهبوط برقم(٢٦٧٤).

وابن خزيمة[٢٨٣]،والبيهقي[٢٨٤]، والطبراني[٢٨٥]، جميعهم من طريق حصين عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بنحوه، والنسائي وافق من سبقه، وتابعه من جاء بعده في إخراج الحديث من هـذا الطـريق، وإخـراجه للحديث من هذا الطريق بعد كلامه على الطريق الأول يشير إلى إعلال الطريق الأول بالطريق الثاني والله أعلم.

* * *

المطلب الرابع: التدليس:

١. قال النسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْقَوَارِيرِيُّ[٢٨٦]، قَـالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ-بن سعيد- قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شُبْرُمَةَ يَذْكُرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَـادِ، عَـنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "حُرِّمَتْ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ"، ثم قال النسائي: "ابْنُ شُبْرُمَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ[٢٨٧].

ثـم أتبعه بحديث آخر، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَـالَ: حَدَّثَـنَا هُشَيْمٌ-بن بشير-، عَنْ -عبد الله-بن شُبْرُمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الثِّقَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَـدَّادٍ بِـه مثله، زاد فيه بعد لفظ الْخَمْر: "بِعَيْنِهَا" [٢٨٨]، ثم قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَـمِ قَـالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنْبَأَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، به بمثل الحديث الثاني، وقال النسائي:" لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْحَكَمِ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا[٢٨٩]، ثم قال: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ ابْـنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَـنْ عَـبَّاسِ بْنِ ذَرِيحٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، به بمثله، ثم قال: قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: "وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شُبْرُمَةَ، وَهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: كَانَ يُدَلِّسُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيــثِهِ ذِكْــرُ السَّــمَاعِ مِــنْ ابْــنِ شُبْرُمَةَ، وَرِوَايَةُ أَبِي عَوْنٍ أَشْبَهُ بِمَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ[٢٩٠].

---

(٢٨٣)صحيح ابن خزيمة(١٤٩/٤)كتاب الحج، باب وصية المسافر بالتكبير... برقم (٢٥٦٢).

(٢٨٤)سنن البيهقي الكبرى(٢٥٩/٥)كتاب الحج، باب ما يقول في القفول برقم(١٠١٤٦).

(٢٨٥)المعجم الأوسط(١٩٠/٥)برقم(٥٠٤٢).

(٢٨٦)هو: أحمد بن علي بن سعيد المروزي، أبو بكر، ثقة حافظ، مات سنة٢٩٢هـ. (تقريب التهذيب١/٨٢).

(٢٨٧)السنن الكبرى(٢٣٣/٣) كتاب الإشربة، ذكر الأخبار التي أعتل بها من أباح المسكر، برقم(٥١٩٣).

(٢٨٨)المصدر السابق نفسه، ح رقم(٥١٩٤).

(٢٨٩)المصدر السابق(٢٣٣/٣-٢٣٤)، ح رقم(٥١٩٥).

(٢٩٠)السنن الكبرى(٢٣٤/٣)، ح رقم(٥١٩٦).

والحديث أخجه خيثمة[٢٩١]من طريق ابن شبرمة عن عبد الله بن شداد به بمثل الحديث الثاني، وأخرجه ابن أبي شيبة[٢٩٢]، والدارقطني[٢٩٣]، وأبو نعيم[٢٩٤]، والبيهقي[٢٩٥]، والطبراني[٢٩٦]، جميعهم من طريق ابن عون، عن عبد الله بن شداد به بنحوه.

وذكر الطبراني طرقاً أخرى من غير طريق عبد الله بن شداد، عن ابن عباس لا نحتاج إليها هنا؛ لأننا نريد أن نبين موضع التدليس، وهو وقع قبل ابن شداد[٢٩٧].

قلت: هذا الإسناد منقطع من الطريق الأول، ومعضل من الطريق الثاني.

أما الطريق الأول؛ فلم يثبت سماع ابن شبرمة من عبد الله بن شداد، وابن شبرمة: ثقة، وثقه ابن سعد[٢٩٨]، وأحمد[٢٩٩]، والعجلي[٣٠٠]، وأبو حاتم[٣٠١]وغيرهم، ولم أجد من وصفه بالتدليس، وذكر بعض العلماء أن له سماعاً من عبد الله بن شداد في غير هذا الحديث[٣٠٢]، لكن الإمام أحمد أنكر أن يكون سمع من عبد الله بن شداد شيئاً" [٣٠٣]، وقال ابن حجـر: " ثقة فقيه" ونقل توثيقه عن جمع من العلماء في التهذيب[٣٠٤].

وعلى جميع الأحوال؛ فإنه سمع هذا الحديث عن عبد الله بن شداد بواسطة، وهذا ما صرح به في الطريق الثاني، فقال: حدثني الثقة"[٣٠٥]، وذكر الحافظ ابن حجر أن الرجل المبهم الذي روى عنه ابن شبرمة، هو: عمار الدهني[٣٠٦].

---

(٢٩١)خيـثمة: ابـن سليمان القرشي، من حديث خيثمة، تحقيق: عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٠م. (٧٤/١) .

(٢٩٢)مصنف ابن أبي شيبة (٩٧/٥)، كتاب الأشربة، باب في الخمر وما جاء فيها برقم(٢٤٠٦٧).

(٢٩٣)سنن الدارقطني(٢٥٦/٤)، كتاب الأشربة وغيرها، برقم(٥٦).

(٢٩٤)أبـو نعـيم: أحمـد بن عبد الله الأصبهاني، مسند أبي حنيفة، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٥هـ.(٤٤/١و٤٥).

(٢٩٥)سنن البيهقي(٢٩٧/٨) كتاب الأشربة، برقم (١٧١٨١و ١٧١٨٢)وفي (٢١٣/١٠)،ح رقم(٢٠٧٣٦) .

(٢٩٦)المعجم الكبير (٣٣٨/١٠) ح رقم(١٠٨٣٧و١٠٨٣٩).

(٢٩٧)ينظر: المعجم الكبير (٣٣٩/١٠)، ح رقم(١٠٨٤١)، و (٣٤/١٢و١١٣)، ح رقم(١٢٣٨٩و١٢٦٣٣).

(٢٩٨) ينظر: الطبقات الكبرى(٣٥٠/٦).

(٢٩٩) ينظر الكاشف(٥٦٠/١)

(٣٠٠)ينظر: معرفة الثقات(٣٤/٢).

(٣٠١) ينظر: الجرح والتعديل(٨٢/٥)، والكاشف(٥٦٠/١).

(٣٠٢)ينظر: تهذيب الكمال(٧٧/١٥)، وسير أعلام النبلاء(٣٤٧/٦)، وتهذيب التهذيب(٢٢٠/٥).

(٣٠٣)ينظر: تحفة التحصيل(١٧٨/١)، وتهذيب التهذيب(٢٢٠/٥).

(٣٠٤) تقريب التهذيب(٣٠٧/١)، وينظر: تهذيب التهذيب(٢٢٠/٥).

(٣٠٥)السنن الكبرى (٢٣٣/٣)، ح رقم(٥١٩٤).

(٣٠٦) ينظـر: تهذيب التهذيب(٣٩٦/١٢)، وهو: عمار بن محمد الثوري أبو اليقظان الكوفي ابن أخت سفيان الثوري، صدوق يخطيء وكان عابداً، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة.(تقريب التهذيب٤٠٨/١).

أما الطريق الثاني: فقد رواه هُشيم بن بشير عن ابن شبرمة بالعنعنة، وهشيم: ثقة، لكنه مشهور بالتدليس، قال عنه صاحب التبيين: "أحد الأئمة، مشهور بالتدليس مكثر منه"[٣٠٧]، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، ونسب إلى النسائي أنه وصفه بالتدليس[٣٠٨]، وهذه الطبقة: "لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً"[٣٠٩]، ولم يصرح بسماعه هذا الحديث من ابن شبرمة.

وقـد صـــحح الألباني الروايات الأربعة جميعها [٣١٠]، ولعل الشيخ الألباني صحح الحديث متناً، بالنظر إلى مجموع طرقه، فهو صحيح، وقد أخرجه النسائي على الصواب من طـــريق ابـــن عـــون عن عبد الله بن شداد به بمثله كما في الرواية الرابعة، وتابعه جمع من العلماء كما هو واضح في تخريج الحديث، كما أن له شواهد ومتابعات أخرى.

* * *

٢. أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: السَّاعَةَ يَخْرُجُ السَّاعَةَ يَخْرُجُ[٣١١]، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي يَوْمَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ" ثم قال بعده: أبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن تدرس، مكي: كان شعبة سيء الرأي فيه، وأبو الزبير؛ من الحفاظ، روى عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب، ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابراً، فهو صحيح، وكان يدلس، وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان،وأبو سفيان هذا اسمه: طلحة بن نافع، وبالله التوفيق" [٣١٢].

وقد أخرجه البخاري تعليقاً عن أبي الزبير عن جابر ببعضه[٣١٣].

كما أخرجه مسلم[٣١٤]، والإمام أحمد[٣١٥]، وابن حبان[٣١٦]، وأبو يعلى[٣١٧]،

---

(٣٠٧) التبيين لأسماء المدلسين(١/٢٣١).

(٣٠٨)ينظر: طبقات المدلسين (١/٤٧).

(٣٠٩)ينظر: طبقات المدلسين (١/١٣).

(٣١٠)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٨٥٢)، الأحاديث أرقام(٥٦٨٣و٥٦٨٤و٥٦٨٥و٥٦٨٦).

(٣١١) قـــال السندي: قوله: "الساعة يخرج" فيه بيان كيفية تحملهم الحديث، لكن في الكلام اختصار، وكأن أصله:" كنا عند باب أبي الزبير منتظرين لخروجه، ونقول: الساعة يخرج أبو الزبير من البيت.(حاشية السندي٤/٧٠-٧١).

(٣١٢) السنن الكبرى(١/٦٤٠)، كتاب الجنائز، الصفوف في الجنائز، برقم(٢١٠١)، وكذلك: ح (٢١٠٠).

(٣١٣) صحيح البخاري(١-٤/٢٢٩)، كتاب الجنائز، باب الصفوف على الجنازة برقم(١٣٢٠).

(٣١٤) صحيح مسلم (٢/٦٥٧)، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنائز ، برقم(٩٥٢).

(٣١٥)مسند أحمد(٣/٣٥٥)ح رقم(١٤٨٦٩).

(٣١٦)صحيح ابن حبان(٧/٣٦٣)، ذكر جواز الصلاة للمرء على الميت الغائب ...، برقم(٣٠٩٦)وفي(٧/٣٦٤)، ذكر جـــواز صلاة المرء جماعة على الميت إذا مات في بلد آخر، برقم(٣٠٩٧)، وفي(٧/٣٦٥)، ذكر إباحة صلاة المرء على الميت إذا مات ببلد آخر، برقم(٣٠٩٩).

(٣١٧)مسند أبي يعلى(٣/٣٩٠)،ح رقم(١٨٦٤)وفي(٤/٨٩)،ح رقم(٢١١٨) وفي(٤/١٣٣)برقم(٢١٨٥).

وأبـــــــو نعيم[318] كلهم من طريق أبي الزبير عن جابر، به بنحوه.

وأخرجه البخاري[319]، والنسائي[320]، وأحمد[321]وعبد الرزاق[322]، وأبو يعلى[323]، والطيالسي[324]، والبيهقي[325]وأبو نعيم[326]، جميعهم من طريق عطاء عن جابر بمعناه.

قلت: أبو الزبير: ثقة[327]، لكنه مشهور بالتدليس، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب التدليس، ونسب إلى النسائي وغيره وصفه بالتدليس[328]، كما وصفه صاحب التبيين أنه مشهور بالتدليس[329].

ويرى بعض العلماء أن أغلب أحاديث أبي الزبير عن جابر صحيفة، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة سليمان اليشكري: "سمعت أبي يقول: جالس سليمان اليشكري جابراً، فسمع منه وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير، وأبو سفيان الشعبي، عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة وكذلك قتادة"[330].

إلا أن بعض العلماء ذهب إلى سماع أبي الزبير من جابر في كل ما رواه عنه، فقد روي عن يحيى بن معين أنه قال: استحلف شبيه أبا الزبير بين الركن والمقام أسمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: والله إني سمعتها من جابر يقول ثلاثاً"[331].

---

(318)المسند المستخرج على صحيح مسلم(35/3)برقم(2135).

(319)صـــحيح البخاري(1-229/4)، كتاب الجنائز، باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة... ، برقم(1317)، وفي كتاب مناقب الأنصار(1-676/4)، باب موت النجاشي، برقم(3878) .

(320)السنن الكبرى(639/1)كتاب الجنائز، الصفوف على الجنازة، برقم(2097).

(321)مسند أحمد(295/3و369).

(322)مصنف عبد الرزاق(483/3)ح رقم(6406) عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بمعناه.

(323)مسند أبي يعلى(307/3).

(324)مسند الطيالسي(234/1).

(325)سنن البيهقي(29/4)صلاة الجنازة، برقم(6692و6693)وفي(49/4) برقم(6818)وفي(50/4) برقم(6819).

(326)المسند المستخرج على صحيح مسلم(35/3)برقم(2134).

(327)هو: محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي: وثقه: ابن معين، وابن المديني، والنسائي، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، والعجلـــي، وقـــال ابن معين في رواية أخرى: "صالح الحديث"، وقال أحمد: ليس به بأس احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إلي من سفيان؛ لأنه أعلم بالحديث منه، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي مـــن ســـفيان، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن: عدي روى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى به ؛ فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة، وقال الساجي: صدوق حجة في الأحكام،ينظر: (تهذيب التهذيب390/9-392).

(328) طبقات المدلسين(45/1).

(329)التبيين لأسماء المدلسين(200/1).

(330)الجرح والتعديل(136/4).

(331)ينظر: تهذيب التهذيب(392/9).

فسماع أبي الزبير في غير هذا الحديث ثابت، ولم ينفه أحد في هذا الحديث أيضاً، لكن المدلسين من طبقة أبي الزبير لا يقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع، وهذا من باب الاحتياط؛ لأن من عادتهم أن يرووا ما لم يسمعوا بالعنعنة، فإن وجد أنهم صرحوا بالسماع في موضع آخر يقبل حديثهم.

والحديث في نفسه صحيح، فقد رواه جمع من العلماء من طريق أبي الزبير، عن جابر، وجمعٌ آخر من طريق عطاء بن أبي رباح عن جابر، وصرح عطاء بالسماع من جابر في رواية عبد الرزاق[٣٣٢]، وصححه الألباني من الطريقين[٣٣٣].

أما عن سبب قرن أبي سفيان بأبي الزبير في كلام النسائي عن هذا الحديث؛ فلأن أبا سفيان يشترك مع أبي الزبير في الرواية عن جابر فكلاهما سمع منه، كما أنهما يشتركان في الرواية عن جابر من الصحيفة كما مرَّ آنفاً.

وقد جاء كلام النسائي عن أبي سفيان متمشياً مع أقوال السلف، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن سفيان بن عيينة قال: حديث أبى سفيان عن جابر إنما هو صحيفة، وعن أحمد ابن حنبل قال: أبو سفيان طلحة بن نافع: ليس به بأس، وسئل يحيى بن معين عن أبى سفيان فقال: "لا شيء"، وقال أبو زرعة: أبو سفيان روى عنه الناس قيل له: أبو الزبير أحب إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع؟ قال: أبو الزبير أشهر، وقال أبو حاتم:: أبو الزبير أحب إليّ من أبي سفيان[٣٣٤].

---

(٣٣٢)مصنف عبد الرزاق(٤٨٣/٣)ح رقم(٦٤٠٦) عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بمعناه.

(٣٣٣)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٣١٦/١ح١٩٧٤)من الطريق الأول، و(١٩٧٠)من الثاني.

(٣٣٤)الجرح والتعديل(٤٧٥/٤).

المبحث الثاني

الحكم على الإسناد بالوقف أو الإرسال

* * *

المطلب الأول: الوقف:

١. قـال النّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّـهُ رَأَى رَسُـولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ...الحديث" قَالَ النّسائي: " هذا خَطَأٌ، والصَّوَابُ: مَوْقُوفٌ"[٣٣٥].

وكان النسائي قد روى هذا الحديث من طريق ابن عمر فقال: "أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَـنْ مَالِـكٍ عَـنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَـلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ" ثم قال بعده:" لم يُتَابَع عَمْرَو بْنَ يَحْيَى عَلَى قَوْلِهِ: "يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ"، إنما يقولون: صلى على راحلته" [٣٣٦].

أما حديث أنس فرواه البخاري تعليقاً عن إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، مرفوعاً.

ورواه الطبراني[٣٣٧]، من طريق داود بن قيس عن محمد بن عجلان، عن يحيى بن سعيد به بمثله.

ورواه أبو يعلى[٣٣٨]، والطبراني[٣٣٩]، كلاهما من طريق داود بن قيس عن يحيى بن سعيد -دون ذكر محمد بن عجلان بينهما-به بمثله.

وذكـره الـبخاري فـي التاريخ الكبير من طريقين: الأول: عن محمد بن إسحاق المسيبي عن سليمان بن داود بن قيس عن أبيه ، والثاني: عن الحسن بن صباح نا إسماعيل بن عمر عن داود هو ابن عجلان ، كلاهما عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً بمثله[٣٤٠].

كمـا ذكره من طريق ثالث: عن أبي كريب، عن إسحاق بن سليمان، عن داود بن قيس، عن يحيى به موقوفاً بمثله، وقال: "وهو أصح"[٣٤١].

---

(٣٣٥)السنن الكبرى(٢٦٩/١)، كتاب المساجد، باب الصلاة على المحمل، برقم(٨٢٠) .

(٣٣٦)السنن الكبرى(٢٦٩/١)، كتاب المساجد، باب الصلاة على المحمل، برقم(٨١٩) .

(٣٣٧)معجم الطبراني الأوسط(١٩٣/٤) ح رقم(٣٩٥٠) .

(٣٣٨)مسند أبي يعلى(٣٢٨/٦).

(٣٣٩)معجم الطبراني الأوسط(٣٠٣/٢) ح رقم(٢٠٤٦) .

(٣٤٠) ينظر: التاريخ الكبير(١١/٤)

(٣٤١)التاريخ الكبير(١١/٤).

وذكره الخطيب البغدادي في التاريخ، من طريق مالك عن الزهري عن أنس بن مالك به مرفوعاً بنحوه، وضعّف إسناده؛ لأن مالكاً رواه بخلاف ذلك(٣٤٢).

أما حديث ابن عمر، فقد رواه مسلم(٣٤٣)، وأبو داود(٣٤٤)، وأحمد(٣٤٥)، والشافعي(٣٤٦)، وعبد الرزاق(٣٤٧)، وابن حبان(٣٤٨)، وأبو يعلى(٣٤٩)، وأبو نعيم(٣٥٠)، والطبراني(٣٥١)، وابن خزيمة(٣٥٢)، جميعهم من طريق عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ به بمثله، أو بنحوه، وقد أعلّ النسائي هذه الرواية بقوله: :" لم يُتَابَع عَمْرَو بْنَ يَحْيَى عَلَى قَوْلِهِ: "يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ"، إنما يقولون: صلى على راحلته" (٣٥٣).

وقد حسّنَ الألباني الحديث من الطريق الأول، وصححه من الطريق الثاني(٣٥٤).

قلت: الصحيح أن هذا الحديث موقوف على أنس بن مالك، فقد رواه البخاري(٣٥٥)، ومسلم(٣٥٦)،وأحمد(٣٥٧)، وأبو عوانة(٣٥٨)، والبيهقي(٣٥٩)، جميعهم من طريق هَمَّامٌ بن يحيى، عن أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: "اسْتَقْبَلْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ مِنْ الشَّأْمِ فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَي الْجَانِبِ يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ، فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَقَالَ: لَوْلا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ"(٣٦٠).

---

(٣٤٢) ينظر: تاريخ بغداد (٣٨٩/١).

(٣٤٣)صحيح مسلم(٤٨٨/١)بكتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر برقم(٧٠٠).

(٣٤٤)سنن أبي داوود (٣٩١/١)، كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر، برقم(١٢٢٦).

(٣٤٥) مسند أحمد(٧/٢و٤٩و٥٧و٨٣و١٢٨).

(٣٤٦)مسند الشافعي(٢٤/١).

(٣٤٧)مصنف عبد الرزاق(٥٧٥/٢)، كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع على الدابة برقم(٤٥١٩).

(٣٤٨)صحيح ابن حبان(٢٦١/٦)، فصل في الصلاة على الدابة، برقم(٢٥١٥).

(٣٤٩)مسند أبي يعلى(٣٦/١٠).

(٣٥٠) المستخرج على صحيح مسلم(٢٩٠/٢)، باب الرخصة في الصلاة على الراحلة في السفر برقم(١٥٧١).

(٣٥١)معجم الطبراني الكبير(٣٣٤/١٢-٣٣٥)، الأحاديث أرقام(١٣٢٧٣و١٣٢٧٤و١٣٢٧٥و١٣٢٧٦).

(٣٥٢) صحيح ابن خزيمة(٢٥٢/٢)، كتاب الصلاة، باب من كان يصلي على راحلته ....، برقم(٨٥٠٦).

(٣٥٣) السنن الكبرى(٢٦٩/١)، ح رقم(٨١٩) .

(٣٥٤) ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١٢٣/١-١٢٤)ح رقم(٧٤٠و٧٤١).

(٣٥٥) صحيح البخاري(١-١٩٤/٤)، كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الحمار، برقم(١١٠٠).

(٣٥٦)صحيح مسلم(٤٨٧/١)بكتاب صلاة المسافرين، باب جاز صلاة النافلة على الدابة...، برقم(٧٠٢).

(٣٥٧)مسند أحمد(٢٠٤/٣).

(٣٥٨) مسند أبي عوانة(٣٤٥/٢).

(٣٥٩)السنن الكبرى للبيهقي(٥/٢)، جماع أبواب استقبال القبلة، باب الرخصة في ترك استقبالها...، برقم(٢٠٣٩).

(٣٦٠)هذا لفظ البخاري، وباقي الألفاظ تدور في فلكه.

ورواه مالك عن يحيى بن سعيد عن أنس بن سيرين به بنحوه(٣٦١).

فالسائل لم ينكر على أنس صلاته على الحمار، لكنه أنكر عليه توجهه لغير القبلة، فكان الجواب من جنس السؤال، أنه رأى النبيﷺ يصلي على الراحلة وهو متوجه لغير القبلة، وصلاة النبيﷺ على الراحلة ثابت بأحاديث متفق عليها(٣٦٢).

وقد ذهب البخاري إلى أن الحديث موقوفاً أصح من المرفوع(٣٦٣).

كما ذهب النووي، والزيلعي، وابن حجر، والعظيم آبادي، والشوكاني إلى أن الحديث موقوف على أنس، ونسبوا إلى النسائي والدارقطني والقاضي عياض، أنهم أعلو جميع طرق الحديث المرفوعة، وصححوه موقوفاً، ونسب الدار قطني والنسائي الغلط إلى عمرو بن يحيى، مع أنه ثقة "(٣٦٤)، وذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في الأحاديث الموقوفات(٣٦٥).

ولعل النسائي كان أول من تحدث على هذا الحديث بهذا التفصيل إذا استثنينا كلام البخاري؛ لأن كلام البخاري لا يفهم منه أن الرواية المرفوعة خطأ، وإنما قال: "الموقوف أصح"، وهذه اللفظه تستعمل في مجال المفاضلة، فقد تكون الروايتان صحيحتين، أو ضعيفتين، لكن إحداهما أقوى من الأخرى، ولا يمنع من أن تكون الرواية المرفوعة صحيحة، والموقوفة أصح منها، أما النسائي فقد حدد موضع الخلل، وردَّ الرواية المرفوعة، وحكم على الحديث بالوقف، وهذا ما نقله العلماء من بعده ، واستشهدوا بقوله دون غيره(٣٦٦).

* * *

٢. قال النَّسائي-رحمه الله-: "أَنْبَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: "لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ" ثم قال بعده: "والصواب عندنا موقوف ولم يصح رفعه-والله أعلم-؛ لأن يحيى بن أيوب: ليس بذاك القوي، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ والله أعلم (٣٦٧).

---

(٣٦١) مالك: أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، موطأ مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، القاهرة-مصر، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.(١٥٠/١)كتاب الصلاة، باب صلاة النافلة ....برقم(٣٥٢).

(٣٦٢)ينظر: صحيح البخاري(١-١٧٧/٤) كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، برقم(١٠٠٠)، صحيح مسلم(٤٨٨/١)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جاز صلاة النافلة على الدابة في السفر برقم(٧٠٠)كلاهما من طريق نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ" وهذا لفظ مسلم.

(٣٦٣)التاريخ الكبير(١١/٤).

(٣٦٤) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣٣٠/٥) وعون المعبود شرح سنن أبي داود(٦٦/٤)، و نصب الراية(١٥١/٢)، والدراية(٢٠٣/١)، ونيل الأوطار(١٢٧/٢).

(٣٦٥)ابن حجر: أحمد بن علي، الوقوف على الموقوف، تحقيق: عبد الله الليثي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ. (٤٩/١).

(٣٦٦) ينظر: نصب الراية(١٥١/٢)، والدراية(٢٠٣/١)، ونيل الأوطار(١٢٧/٢).

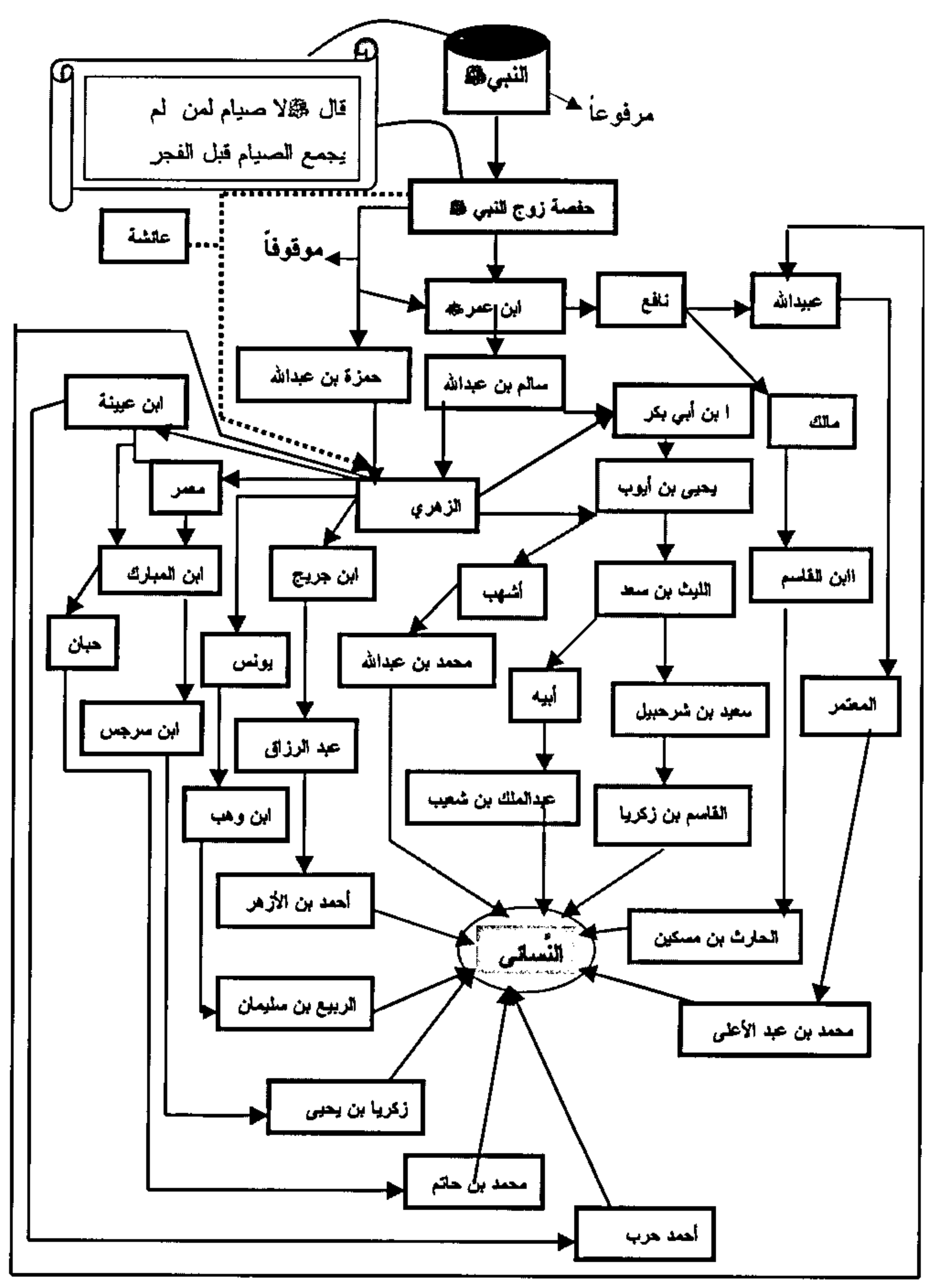
(٣٦٧)السنن الكبرى(١١٧/٢)، كتاب الصيام، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة، برقم(٢٦٤٩).

إذا نظرنا في إسناد هذا الحديث، نجد أن يحيى بن أيوب وابن جريج لا وجود لهما فيه، فما وجه الحديث عنهما؟

قلت: من عادة النَّسائي أنه يتكلم على أحاديث الباب جملة، وقد أخرج هذا الحديث مـن ثلاثة عشر طريقاً؛ أربعة منها مرفوعة فقط، وكانت الأحاديث الثلاثة الأولى من طريق يحيـى بـن أيـوب، والرابع من طريق ابن جريج، فأراد التنبيه على أن الأحاديث المرفوعة جميعها خطأ، والصواب وقفها، ثم جاء بتسعة طرق أخرى موقوفة[٣٦٨].

انظر طرق الحديث عند النسائي في شجرة الإسناد الآتية:

(٣٦٨)فـرواه موقوفاً عن القاسم بن زكريا، عن سعيد بن شرحبيل، وعن عبد الملك بن شعيب، عن أبيه، كلاهما(سعيد وشعيب) عن الليث بن سعد. وعن محمد بن عبد الله بن الحكم، عن أشهب، كلاهما: (الليث وأشهب) عن يحيى بـن أيـوب، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن الزهري عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، عن حفصـة بـه بـنحوه مرفوعـاً (٢/١١٦ح أرقام٢٦٤٠و٢٦٤١و٢٦٤٢) ورواه عن أحمد بن الأزهر، عن عبد الـرزاق، عن ابن جريج، عن الزهري، سالم بن بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصه به بنحوه مرفوعاً(٢/١١٧ح رقـم٢٦٤٣)، ورواه عن محمد بن الأعلى، عن معتمر، عن عبيد الله، ورواه عبيد الله من طريقين: الأول: عن الزهـري، عـن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة بنحوه موقوفاً، والثاني: عن نافع، عن ابن عمر بنحوه موقوفاً عليه(٢/١١٧-١١٨ح أرقام٢٦٤٤و٢٦٥٢) رواه عن الربيع سليمان، عن ابن وهب، عن يونس، وعن محمـد بن حاتم، عن حبان، عن ابن المبارك، عن سفيان ومعمر، جميعهم: (يونس، ومعمر، وابن عيينة،) عن الزهـري، عـن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن حفصة به موقوفاً.(٢/١١٧ح رقم(٢٦٤٥و٢٦٤٧). وعـن زكـريا بـن يحيى، عن ابن سرجس، عن ابن المبارك عن معمر، وعن أحمد بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، كلاهما عن سفيان، كلاهما : (معمر وسفيان)عن الزهري عن حمزة بن عبد الله عن حفصة موقوفاً(٢/١١ح أرقام٢٦٤٦و٢٦٤٨و٢٦٤٩).ورواه عن الحارث بن مسكين، عن ابن القاسم، عن مالك، ورواه مالك من طـريقين: الأول: عـن نافـع عـن ابن عمر بنحوه موقوفاً على ابن عمر، والثاني: عن الزهري، عن عائشة وحفصة بنحوه موقوفاً عليهما.(٢/١١٨ح أرقام٢٦٥٠و٢٦٥١).



قال ﷺلا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر
النبي ﷺ
مرفوعاً
حفصة زوج النبي ﷺ
عائشة
موقوفاً
ابن عمر ﷺ
نافع
عبيدالله
حمزة بن عبدالله
سالم بن عبدالله
ا بن أبي بكر
مالك
ابن عيينة
معمر
الزهري
يحيى بن أيوب
ابن المبارك
ابن جريج
أشهب
الليث بن سعد
ابن القاسم
حبان
يونس
محمد بن عبدالله
أبيه
سعيد بن شرحبيل
المعتمر
ابن سرجس
عبد الرزاق
عبدالملك بن شعيب
القاسم بن زكريا
ابن وهب
أحمد بن الأزهر
النسائي
الحارث بن مسكين
الربيع بن سليمان
محمد بن عبد الأعلى
زكريا بن يحيى
محمد بن حاتم
أحمد حرب
الطرق المرفوعة
الطرق الموقوفة
.....المنقطع

و الحـــديث أخـــرجه أبـــو داود[٣٦٩]، والتـــرمذي[٣٧٠]، والدارمـــي[٣٧١]، والطبراني[٣٧٢]،والدارقطني[٣٧٣]، وابن خزيمة[٣٧٤] ، والبيهقي[٣٧٥]، كلهم من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن يحي بن أيوب، عن ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه به بنحوه.

وأخـــرجه أحمـــد[٣٧٦]، والدارقطني[٣٧٧]، وابن خزيمة[٣٧٨]، جميعهم من طريق ابن لهيعة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، به بنحوه.

وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرزاق أنبأ ابن جريج عن بن شهاب عن سالم عن ابن عمر به بنحوه [٣٧٩].

وأخرجه الدارقطني من طريق الزهري عن حمزة بن عبد الله عن أبيه بنحوه [٣٨٠]، كما رواه ابن أبي شيبة من طريق الزهري عن حمزة بن عبد الله عن حفصة بنحوه [٣٨١]، ورواه عبد الرزاق عن نافع عن ابن عمر به بنحوه[٣٨٢].

ورواه أحمد[٣٨٣]،وابن أبي شيبة[٣٨٤]، كلاهما من طريق سالم عن ابن عمر به نحوه.

وهذه الطرق جميعها مرفوعة

وقـــد أعـــلّ بعض العلماء الطريق المرفوع، ونسبوا الوهم فيه إلى يحيى بن أيوب، فقال النّسائي:" والصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه والله أعلم؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بـــذاك القوي[٣٨٥]، وقال الترمذي: "حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه،

---

(٣٦٩)سنن أبي داود(٢/٣٢٩)، كتاب الصوم ، باب النية في الصيام، برقم(٢٤٥٤).

(٣٧٠)سنن الترمذي(٣/١٠٨)، كتاب الصيام، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، برقم(٧٣٠).

(٣٧١)سنن الدارمي(٢/١٢)، كتاب الصوم، باب من لم يجمع الصيام من الليل، برقم(١٦٩٨).

(٣٧٢) المعجم الكبير(٢٣/١٩٦-١٩٩) ح رقم(٣٣٧)، وفي(٢٣/٢٠٩)ح رقم(٣٦٧و٣٦٨).

(٣٧٣) سنن الدارقطني(٢/١٧٢) ح رقم(٣).

(٣٧٤)صحيح ابن خزيمة(٣/٢١٢)، باب إيجاب الإجماع على الصوم الواجب قبل طلوع الفجر، برقم(١٩٣٣).

(٣٧٥)الســنن الكبرى للبيهقي(٤/٢٠٢)، كتاب الصيام، باب الدخول في الصوم ، برقم(٧٦٩٦و٧٦٩٧) وفي(٤/٢١٣)، باب ما عليه في كل ليلة من نية ، برقم(٧٧٧٨) وفي (٤/٢٢١) باب من رأى إعادة صومه...، برقم(٧٨٢٦).

(٣٧٦)مسند أحمد(٦/٢٨٧).

(٣٧٧) سنن الدارقطني(٢/١٧٢) ح رقم(٣).

(٣٧٨)صحيح ابن خزيمة(٣/٢١٢)، باب إيجاب الإجماع على الصوم الواجب قبل طلوع الفجر، برقم(١٩٣٣).

(٣٧٩)سنن البيهقي الكبرى(٤/٢٠٢)، كتاب الصيام، باب الدخول في الصوم بالنية، برقم(٧٦٩٨).

(٣٨٠)سنن الدارقطني(٢/١٧٣)ح رقم(٤).

(٣٨١)مصنف ابن أبي شيبة(٢/٢٩٢)، كتاب الصيام، من قال لا صيام لمن لم يعزم من الليل، برقم(٩١١٢).

(٣٨٢)مصنف عبد الرزاق(٤/٢٧٥)ح رقم(٧٧٨٦و٧٧٨٧).

(٣٨٣)مسند أحمد(٦/٢٨٧).

(٣٨٤)مصنف ابن أبي شيبة(٢/٢٩٢)، كتاب الصيام، من قال لا صيام لمن لم يعزم من الليل، برقم(٩١١١).

(٣٨٥)السنن الكبرى(٢/١١٧).

وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح وهكذا أيضا روي هذا الحديث عن الزهري موقوفا ولا نعلم أحدا رفعه إلا يحيى بن أيوب"[٣٨٦].

قلت: إن تحميل يحيى بن أيوب مسؤولية الخطأ في رفع هذا الحديث؛ فيه شيء من التحامل عليه؛ فجميع طرق الحديث التي رواها يحيى، رواها عن عبد الله بن أبي بكر، ولم ينفرد برفعها، بل تابعه عليها: إسحاق بن حازم[٣٨٧]، وعبد الله بن لهيعة[٣٨٨]، وإن كان التفرد لا يحتمل من كل واحد منهم، إلا أن اجتماعهم يقوي أمرهم، كما أن رواية ابن لهيعة جاءت من طريق ابن وهب، وهو من أثبت الناس فيه[٣٨٩]، ويحيى بن أيوب سبق دراسة حاله في الباب الأول، وكانت خلاصة الدراسة: " أنه صدوق حسن الحديث، فقد وثقه جمع من العلماء، على رأسهم البخاري، ويحيى ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وإبراهيم الحربي، والعجلي، وابن حبان، وأخرج له البخاري ثلاثة عشر حديثاً -أغلبها معلقة بصيغة الجزم-، ومسلم سبعة أحاديث؛ خمسة منها في الأصول، وروى له الترمذي ثمانية عشر حديثاً، حكم على بعضها بالصحة، وبعضها بالحسن، وأعلّ قسماً منها، والنّسائي نفسه روى له سبعة عشر حديثاً، تكلم على أربعة منها فقط، وسكت عن الباقي[٣٩٠].

وإذا كان رفع الحديث وهماً، فالذي يتحمل مسؤوليته هو عبد الله بن أبي بكر[٣٩١]؛ لأن مدار الروايات المرفوعة عليه هو، وقد أشار الدارقطني إلى أن عبد الله هو الذي رفعه فقال: " رفعه عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، وهو من الثقات الرفعاء، واختلف علي الزهري في إسناده" ثم ذكر معظم طرق الحديث المرفوعة والموقوفة، والاختلاف على الرواة، ولم يرجح[٣٩٢]، وقال البيهقي: " وهذا حديث قد اختلف على الزهري في إسناده وفي رفعه إلى النبي ﷺ، وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعه وهو من الثقات الأثبات، ثم نقل كلام

(٣٨٦)سنن الترمذي(٣/١٠٨).

(٣٨٧) وقيل: ابن أبي حازم المدني البزاز، وثقه أحمد، وابن معين، وقال أبو داود: ليس به بأس حدث عنه بن مهدي وقال أحمد أيضا لا أعلم إلا خيرا وقال الساجي صدوق يرى القدر وذكره بن حبان وابن شاهين في الثقات وقال الأزدي كان يرى القدر. ينظر: (تهذيب التهيب١/٢٠١).

(٣٨٨) ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة١٧٤هـ.(تقريب التهذيب١/٣١٩) .

(٣٨٩) ينظر: شرح علل الترمذي(١/٤١٩-٤٢٥).

(٣٩٠) ينظر: الفصل الثاني (ص١٥٧-١٥٩) من هذه الدراسة.

(٣٩١)ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي ثقة مات سنة١٣٥هـ.(تقريب التهذيب١/٢٩٧).

(٣٩٢)ينظر: سنن الدارقطني(٢/١٧٢).

الدارقطني المتقدم[٣٩٣]، وقال أبو داود: " وَقَفَهُ عَلَى حَفْصَةَ: مَعْمَرٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَيُونُسُ الأَيْلِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ"[٣٩٤].

ويفهم من كلام الدار قطني والبيهقي أنهما يصححان الطريق المرفوع.

وقد صحح الألباني جميع طرق الحديث المرفوعة والموقوفة[٣٩٥].

قلت: مع تحفظي على تصحيح بعض الطرق؛ لأن فيها انقطاعاً، فإنني أميل إلى تصحيح الحديث المرفوع من طريق يحيى بن أيوب، والحديث وإن لم يثبت رفعه، لأنه إن لم يكن له حكم المرفوع، فلا بد أن يكون مستند إلى حديث مرفوع؛ لأنه يثبت حكماً شرعياً، وورد عن أكثر من صحابي، والاجتهاد في مثل هذه الأحكام لا يكون من غير مستند.

* * *

٣. أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: " مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَابِعٍ، فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" ثم قال النسائي بعده: "هذا خطأ، والصواب: "موقوف" خالفه محمد بن جعفر فوقفه[٣٩٦].

ثم رواه من طريق محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر، عن شعبة به موقوفاً، واختصر المتن، ثم قال: وكذلك رواه سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري[٣٩٧]، ثم رواه عن سويد بن نصر، عن عبد الله، عن سفيان، عن أبي هاشم به بنحوه موقوفاً[٣٩٨].

والحديث أخرجه الطبراني[٣٩٩]، والحاكم النيسابوري [٤٠٠] كلاهما من طريق يحيى ابن كثير به بمثله مرفوعا، زادا في أوله: "من قرأ سورة الكهف كما أنزلت كانت له نوراً يوم القيامة، من مقامه إلى مكة، ومن قرأ عشر آيات من آخرها عند خروج الدجال، لم يسلط عليه ومن توضأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك..الحديث".

---

(٣٩٣)ينظر: سنن البيهقي الكبرى(٢٠٢/٤).

(٣٩٤)سنن أبي داود(٣٢٩/٢).

(٣٩٥) ينظر: أحكام النسائي على أحاديث سنن النسائي(٣٦٤/١-٣٦٥) الأحاديث (من ٢٣٣١-٢٣٤٣)متسلسلة.

(٣٩٦)السنن الكبرى(٢٥/٦)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه، برقم(٩٩٠٩).

(٣٩٧) المصدر السابق ح رقم(٩٩١٠).

(٣٩٨)المصدر السابق ح رقم(٩٩١١).

(٣٩٩)المعجم الأوسط (١٢٣/٢)ح رقم(١٤٥٥).

(٤٠٠)المستدرك على الصحيحين (٧٥٢/١)، ذكر فضائل سور وآي متفرقة برقم(٢٠٧٢)..

ورواه ابن أبي شيبة[401] ، وعبد الرزاق[402]، كلاهما من طريق سفيان، عن أبي هاشم به بنحوه موقوفاً.

كمـــا روى الدارمــــي الزيادة التي ذكرها الطبراني، والحاكم في أول الحديث، من طريق هُشَيْم، عن أَبِي هَاشِمٍ به، ولم يذكر شيئاً من المتن الذي ذكره النَّسائي[403].

قلت: لم يرفع الحديث سوى يحيى بن كثير [404]، وهو ثقة، لكنه خالف من هو أوثق منه، فقد رواه غندر عن شعبة موقوفاً، وغندر مقدم على يحيى في شعبة[405]، كما رواه سفيان الثوري من الطريق نفسه موقوفاً.

وقـــال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث مرفوعاً عن شعبة إلا يحيى بن كثير"، وقال الحـــاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ورواه الثوري عن أبي هاشم فأوقفه"، وقال المباركفوري: "اختلف في رفعه ووقفه، والمرفوع ضعيف، وأما الموقوف فهو صحيح [406] .

ولعـــل النســـائي هـــو أول من بيَّن صواب هذه الرواية، ونقل العلماء الذين جاءوا بعده ذلك واعتمدوه[407].

• • •

المطلب الثاني: الإرسال:

١. قال النسائي-حمه الله-: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، و أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلاً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ ﷺ دِيَتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا وَذَكَرَ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ

---

(٤٠١)مصنف ابن أبي شيبة (١٣/١)، كتاب الطهارات، باب في الرجل ما يقول إذا فرغ من وضوئه برقم(١٩) وأعاده في (١١٣/٦)، باب ما يدعو به الرجل إذا فرغ من وضوئه، برقم(٢٩٨٩٣).

(٤٠٢)مصـــنف عـــبد الرزاق وفي(١٨٦/١)، باب وضوء المقطوع، برقم(٧٣٠)، وأعاده في (٣٧٨/٣)باب تعليم القرآن وفضله، برقم(٦٠٢٣)بسنده ومتنه.

(٤٠٣)سنن الدارمي(٥٤٦/٢)، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة الكهف برقم(٣٤٠٧)

(٤٠٤) هو: ابن درهم العنبري مولاهم البصري أبو غسان خراساني، الأصل، وهو: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، مات في حدود سنة ست ومائتين. ينظر: الجرح والتعديل (١٨٣/٩)، والثقات(٢٥٥/٩)، وتهذيب الكمال(٤٩٩/٣١-٥٠٠)، و(تهذيب التهذيب٢٣٣/١١).

(٤٠٥)قال البخاري: " قال لي علي-ابن المديني-: هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة قال لي علي وجالس غندر شعبة نحوا من عشرين سنة التاريخ الكبير(٥٧/١).

(٤٠٦)المعجم الأوسط (١٢٣/٢). والمستدرك على الصحيحين (٧٥٢/١)، وتحفة الأحوذي(١٥١/١) بتصرف يسير.

(٤٠٧) ينظـــر: مجمـــع الزوائد(١ /٢٣٩)، و(والمستدرك على الصحيحين (٧٥٢/١)، والترغيب والترهيب(١٠٥/١)، وتلخيص الحبير(١٠١/١)، وتحفة الأحوذي(١٥١/١)، وسبل السلام(٥٦/١)، وغيرها.

اللَّـــهُ وَرَسُــولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾[٤٠٨]، فِي أَخْذِهِمْ الدِّيَةَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ قَـــالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ سَمِعْنَاهُ مَرَّةً يَقُولُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَـــى بِاثْنَـــيْ عَشَـــرَ أَلْفًـــا يَعْنِـــي فِي الدِّيَةِ" ثم قال النسائي: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: ليس بالقوي، والصواب: مرسل، وابْنُ مَيْمُونٍ: ليس بالقوي"[٤٠٩].

قلـــت: محمد بن مسلم: هو الطائفي[٤١٠]، وليس الزهري، وقد سبق الحديث عنه في الفصل الثاني من الباب الأول[٤١١]، وهو ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه فلا بأس بـــه، وهـــذا مـــا أشار إليه ابن معين[٤١٢]، وأكد ابن مهدي أن كتبه صحاح"[٤١٣]، وفي جميع الأحـــوال يبقـــى فـــي دائرة الاحتجاج، فقد أخرج له الشيخان في المتابعات[٤١٤]، وأخرج له أصحاب كتب الصحاح الأخرى[٤١٥].

والحـــديث أخـــرجه أبـــي داود[٤١٦]،والترمذي[٤١٧]، وابن ماجه[٤١٨]، والدارمي[٤١٩]، والدارقطنـــي[٤٢٠]، والبيهقـــي[٤٢١]، وابـــن عبد البر[٤٢٢]، جميعهم من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار به بنحوه، وبعضهم اقتصر على ذكر قيمة الدية.

---

(٤٠٨) سورة التوبة، آية(٧٤).

(٤٠٩) السنن الكبرى(٤/ ٢٣٥)، كتاب القسامة،باب كم الدية من الورق، برقم (٧٠٠٦و٧٠٠٧).

(٤١٠) اسم جده: سوس وقيل: سوسن؛ صدوق يخطىء مات قبل سنة١٩٠هـــ.(تقريب التهذيب١/٥٠٦).

(٤١١)ينظر: ص(٣١٢).

(٤١٢)ينظر: الجرح والتعديل(٧٧/٨).

(٤١٣)التاريخ الكبير(٢٢٣/١).

(٤١٤)ينظر: صحيح البخاري كتاب الوصايا(١-٤/٤٨٢)باب وصية الرجل مكتوبة عنده برقم(٢٧٣٨)، وكتاب امناقب الأنصـــار(١-٤/٦٧٤) بـــاب انشقاق القمر برقم(٣٨٦٩)، وكتاب الدعوات(١-٤/١١٤٢) باب الدعاء للمتزوج بـــرقم(٦٣٨٧) وكـــتاب التمني(١-٤/١٢٨٦)باب ما يجوز من اللو برقم(٧٢٣٩)، وينظر: صحيح مسلم، كتاب الحيض(٢٨٣/١) باب جواز أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك برقم(٣٧٤).

(٤١٥)ينظـــر: صـــحيح ابن خزيمة٢٢٩/١ح رقم(٤٤٦)، ومستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم٤٠٨/١ح رقم(٨٢٣)، وأخرج له الحاكم في المستدرك في أكثر من موضع منها ما رواه في كتاب الجنائز٥٢٣/١ح رقم(١٣٦٢) وقال بعده: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٤١٦)سنن أبي داود(١٨٥/٤)،كتاب الديات، الدية كم هي، برقم(٤٥٤٦).

(٤١٧)سنن الترمذي(١٢/٤)، كتاب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم، برقم(١٣٨٨).

(٤١٨)سنن ابن ماجه (٨٧٨/٢-٨٧٩)، كتاب الديات، باب دية الخطأ، برقم(٢٦٢٩و٢٦٣٢).

(٤١٩)سنن الدارمي (٢٥٢/٢)، كتاب الديات، باب كم الدية من الورق والذهب، برقم(٢٣٦٣).

(٤٢٠)سنن الدارقطني (١٣٠/٣)،كتاب الحدود والديات، برقم(١٥٢).

(٤٢١)السنن الكبرى للبيهقي (٧٨/٨)، باب تقدير البدل باثني عشر ألف درهم أو بألف دينار ....، برقم(١٥٩٥٦).

(٤٢٢) التمهيد(٣٤٦/١٧).

وأخرجه أبو داود تعليقاً[٤٢٣]، والترمذي[٤٢٤]، وابن أبي شيبة[٤٢٥]، جميعهم من طريق سُــفْيَان بْن عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، ولَمْ يَذْكُروا فِيهِ عَنْ ابْــنِ عَبَّاسٍ، وقال الترمذي: "لا نَعْلَمُ أَحَداً يَذْكُرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

قلــت: كلام الترمذي فيه نظر: فقد أخرجه الدارقطني[٤٢٦]، والبيهقي[٤٢٧]، كلاهما من طــريق محمـــد بن ميمون، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس به بنحوه، وقال محمد بن ميمون: " وإنما قال لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر من ذلك كان يقول: عن عكرمة عن النبيﷺ"[٤٢٨].

ويبدو من كلام محمد بن ميمون أن الذي وصل الحديث، وقال مرة واحدة عن ابن عباس، هو: سفيان ابن عيينة؛ لأن ابن ميمون يقول: "قال لنا"، فيفهم منه أن شيخه هو الذي قال، لكني وجدت قولاً لابن ميمون يقول فيه: " قال لنا قتيبة عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر ذلك كان يقول: عن عكرمة عن النبيﷺ"[٤٢٩]،وفي رواية النسائي تصريح لعمرو بن دينار أن عكرمة قال مرة:عن ابن عباس، فقال عمرو:عن عكرمة سمعناه مرة يقول عن ابن عباس[٤٣٠]

وخلاصة القول: أن الحديث روي متصلاً ومرسلاً، وكلاهما ثابت، وفي كلا الحالتين يعـــارض مـــا رواه بعـــض العلماء: أن الدية لم تكن بهذا القدر زمن النبيﷺ، وإنما تطورت وارتفعت بارتفاع أثمان الإبل إلى أن وصلت إلى اثني عشر ألفاً في زمن عمر بن الخطابؓ.

فقــد روي أن الديـــة كانت على عهد رسول الله ﷺ مئة بعير، لكل بعير أوقية فذلك أربعـــة آلاف، فلمـــا كان عمر غلت الإبل، ورخصت الورق، ولم تزل الإبل تغلو وترخص الورق حتى جعلها عمر اثني عشر ألفا"[٤٣١].

---

(٤٢٣)سنن أبي داود(١٨٥/٤)،كتاب الديات، الدية كم هي، برقم(٤٥٤٦).

(٤٢٤)سنن الترمذي(١٢/٤)، كتاب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم، برقم(١٣٨٩).

(٤٢٥)مصنف ابن أبي شيبة(٣٤٤/٥)،كتاب الديات، ح رقم(٢٦٧٢٥)، وفي كتاب الأقضية(١٠/٦)،ح رقم(٢٩٠٧١).

(٤٢٦)سنن الدارقطني (١٣٠/٣)،كتاب الحدود والديات، برقم(١٥١).

(٤٢٧)السنن الكبرى للبيهقي (٧٨/٨)، باب تقدير البدل باثني عشر ألف درهم أو بألف دينار ....، برقم(١٥٩٥٧).

(٤٢٨)ينظر: سنن الدارقطني(١٣٠/٣)،والسنن الكبرى للبيهقي (٧٨/٨)، و تلخيص الحبير(٢٣/٤).

(٤٢٩) ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف(٣١٨/٢).

(٤٣٠) السنن الكبرى(٤/ ٢٣٥)، ح رقم (٧٠٠٧).

(٤٣١)مصـــنف عبد الرزاق(٢٩١/٩و٢٩٦)، ح رقم (١٧٢٥٥و١٧٢٩١)، والمعجم الكبير للطبراني(١٥٠/٧)، ومسند الحـــارث بـــن أسامة(٥٧٢/٢)، التمهيد لابن عبد البر (٣٤٧/١٧)، وتحفة الأحوذي (٥٣٨/٤)، وجميع طرقه مرسلة أو منقطعة، والأسانيد ليست نظيفة، ولم أجد رواية واحدة متصلة .

ورجـــح المباركفوري حديث عكرمة على باقي الروايات المرسلة، فقال: " ولا يخفى أن حديث بن عباس فيه إثبات أن النبيﷺ فرضها اثني عشر ألفا وهو مثبت فيقدم على النافي كما تقرر في الأصول وكثرة طرقه تشهد لصحته، والرفع زيادة إذا وقعت من طريق ثقة تعين الأخــذ بهـــا"[٤٣٢]، وقد استقر الأمر أخيراً على هذا المقدار، وأخذ به أكثر أهل العلم، كما قال الإمام الترمذي، وغيره[٤٣٣]، وقد ضعف الألباني هذا الحديث مرسلاً ومتصلاً [٤٣٤].

• • •

٢. قـــال النســـائي-رحمه الله-أَنْبَأَ هَارُونُ بْنُ عَبدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ-بْنِ سَــلَّامٍ- قَـــالا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى-بن أبي كثير-، عَنْ أَبِي سَــلَمَةَ، عَــنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّﷺ بِطَعَامٍ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ[٤٣٥]، فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: "أَدْنِـــيَا فَكُـــلا" فَقَالا: إِنَّا صَائِمَانِ فَقَالَ: ارْحَلُوا [لِصَاحِبَيْكُمْ] اعْمَلُوا [لِصَاحِبَيْكُمْ][٤٣٦](*)، ثم قال: "هذا خطأ، لا نعلم أحداً تابع أبا داود على هذه الرواية، والصواب مرسلاً"[٤٣٨].

ثم أتبع ذلك بعدد من الروايات المرسلة[٤٣٩]، من طريق أبي سلمة عن النبيﷺ، دون ذكر أبي هريرة.

والحـــديث أخرجه الإمام أحمد[٤٤٠]، والحاكم[٤٤١]، وابن حبان[٤٤٢]، وابن خزيمة[٤٤٣]، والبيهقـــي[٤٤٤]، جميعهم من طريق عمر بن سعد-أبو داود الحفري- عن سفيان الثوري، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به بنحوه.

---

(٤٣٢)تحفة الأحوذي (٥٣٨/٤).

(٤٣٣)ينظر: سنن الترمذي(١٢/٤)، ح رقم(١٣٨٩)، وتحفة الأحوذي (٥٣٨/٤).

(٤٣٤)أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٧٣٣/١)، ح رقم(٤٨٠٣و٤٨٠٤) .

(٤٣٥) الظهران: وَاد بين مكة وعُسْفان، واسمُ القَرْيَة المُضافَة إليه مَرٌّ بفتح الميم وتشديد الرَّاء(النهاية١٦٧/٣) .

(٤٣٦)فـــي الأصـــل: (لصاحبكم) بالافراد، وهو خطأ، والصواب ما أثبتّه؛ لأن السياق يقتضي التثنية، وهي كذلك في الطبعة الجديدة . ينظر: (السنن الكبرى بتحقيق: حسن شلبي، وإشراف: الشيخ شعيب(١٤٧/٣)ح رقم(٢٥٨٤).

(*)ومعنى الجملة: أي أنه قال لسائر الصحابة المفطرين ارحلوا لصاحبيكم: أي لأبي بكر وعمر؛ لكونهما صائمين: أي شدوا الرحل لهما على البعير، واعملوا: من العمل أي عاونوهما فيما يحتاجان اليه".(حاشية السندي١٧٧/٤).

(٤٣٨) السنن الكبرى(٢/ ١٠١)، كتاب الصوم، باب ذكر اسم الرجل، برقم (٢٥٧٢).

(٤٣٩)فـــرواه عن محمود بن خالد، عن الوليد، وعن عمران بن يزيد، عن محمد بن شعيب، كلاهما: (الوليد، ومحمد) عـــن الأوزاعي، وعن محمد بن المثنى، عن عثمان بن عمر، عن علي بن المبارك، كلاهما: (الأوزاعي، وا بن المبارك) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن النبيﷺ بنحوه.ينظر: الأحاديث أرقام(٢٥٧٣-٢٥٧٥).

(٤٤٠)مسند أحمد بن حنبل (٣٣٦/٢).

(٤٤١)المستدرك على الصحيحين(٥٩٩/١)، كتاب الصوم، برقم(١٥٨٣).

(٤٤٢)صحيح ابن حبان(٣٢٤/٨)،كتاب الصوم، ذكر الزجر عن صوم المرء في السفر ....، برقم(٣٥٥٧).

(٤٤٣)صحيح ابن خزيمة (٢٦١/٣)، كتاب الصوم، باب استحباب الفطر في السفر ....، برقم(٢٠٣١).

(٤٤٤)السنن الكبرى للبيهقي (٢٤٦/٤)، باب المسافر يصوم بعض الشهر ويفطر بعضا....، برقم(٧٩٦٥).

قلت: النسائي صوّب الرواية المرسلة، وتابعه على ذلك الدارقطني، فقد سئل عن هذا الحـديث، فقال: يرويه الأوزاعي، واختلف عنه، فرواه الثوري عن الأوزاعي عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وخالفهم يحيى بن حمزة، ويحيى البابلتي، روياه عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مرسلاً، وهو الصحيح(٤٤٥).

وذهب بعض العلماء إلى أنّ الرواية المتصلة هي من مراسيل الصحابة، وشككوا في سـماع ابـن عباس من النبيﷺ في هذه الواقعة؛ لأنه كان صغيراً وقتها، فقد نقل الحافظ ابن حجـر عن القابسي أنه قال: "هذا الحديث من مرسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيما مع أبويه بمكة فلم يشاهد هذه القصة فكأنه سمعها من غيره من الصحابة"(٤٤٦).
وصـحح الحاكم الرواية المتصلة، فقال بعد أن روى الحديث: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"(٤٤٧)، أما الألباني فقد صحح هذا الحديث متصلاً ومرسلاً(٤٤٨).

* * *

٣. أَخْبَـرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بن راهويه، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْمُعْتَمِرُ و أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَـى قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ أَبَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُـولَ اللَّهِ، إِنَّهُ ظَاهَرَ(٤٤٩)، مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ غَشِيَهَا قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ مَا عَلَيْهِ، قَالَ: "مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِـكَ" قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ رَأَيْتُ بَيَاضَ سَاقَيْهَا فِي الْقَمَرِ، قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَزِلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ مَا عَلَيْكَ، واللفظ لإسحاق، [قَالَ إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ: فَاعْتَزِلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ مَا عَلَيْكَ وَاللَّفْظُ لِمُحَمَّدٍ] ثُمَّ قَالَ النَّسائي: الْمُرْسَلُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ الْمُسْنَدِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ(٤٥٠).

---

(٤٤٥)العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني(٩/٢٨١).
(٤٤٦)فتح الباري (٤/١٨٢).
(٤٤٧)المستدرك على الصحيحين(١/٥٩٩)، كتاب الصوم، برقم(١٥٨٣).
(٤٤٨) أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٣٥٦) الأحاديث أرقام(٢٢٦٤و٢٢٦٥و٢٢٦٦).
(٤٤٩) ظاهـر من امرأته: إذا قال لها: أنت علي كظهر أمي، أو كبطنها، أو كفخذها، أو كفرجها، أو كظهر أختي، أو عمتـي، فـإذا قال هذا؛ يصير مظاهراً بلا نية، فيحرم وطيها عليه ودواعيه حتى يُكفّر فإن وطي تاب واستغفر وكفر للظهار فقط وقيل عليه أخرى ولا يعود الى وطيها ثانيا قبل الكفارة. السيوطي: جلال الدين، وعبد الغني، وفخر الحسن الدهلوي،شرح سنن ابن ماجه، قديمي كتب خانه، كراتشي–باكستان(١/١٤٩).
(٤٥٠) السنن الكبرى(٣/ ٣٦٨)، كتاب الطلاق، باب الظهار، برقم (٥٦٥٣)وفي(٣/٣٦٧)، برقم(٥٦٥٢).

وكان قد رواه قبل ذلك متصلاً[٤٥١]، ومرسلاً[٤٥٢].

فأمـــا الطـــريق الموصول، فأخرجه: أبو داود[٤٥٣]، والترمذي[٤٥٤]، وابن ماجه[٤٥٥]، والبيهقي[٤٥٦]، والطبراني[٤٥٧]، والحاكم[٤٥٨]، وابن الجارود[٤٥٩]، جميعهم من طريق الحكم بن أبان ، عن عكرمة، عن ابن عباس نحوه.

وأخرجه الدارقطني[٤٦٠]، والحاكم[٤٦١]، جميعهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس نحوه.

وأما الطريق المرسل فأخرجه: أبو داود[٤٦٢]، وسعيد بن منصور[٤٦٣]،والبيهقي[٤٦٤]، وعبد الرزاق[٤٦٥]، جميعهم عن الحكم بن أبان عن عكرمة بنحوه.

قلـــت: الحـــديث روي موصـــولاً ومرسلاً، ورجاله ثقات، وقد صحح الترمذي[٤٦٦]، الطـــريق الموصول، وقال المنذري: "رجاله ثقات مشهور سماع بعضهم من بعض[٤٦٧]، وله متابع من حديث إسماعيل بن مسلم[٤٦٨]، لكن أبا حاتم أعلّ هذا الطريق الموصول، من طريق أبـــان وإسماعيل كليهما، وصحح الطريق المرسل، فحين سأله ابنه عن هذا الحديث قال: "إنما

---

(٤٥١) الســـنن الكبـــرى(٣/ ٣٦٧)، كـــتاب الطلاق، باب الظهار، برقم (٥٦٥١)وقال فيه: "أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بنحوه.

(٤٥٢)السنن الكبرى(٣/٣٦٧-٣٦٨)،كتاب الطلاق، باب الظهار، برقم(٥٦٥٢)وقال فيه:" أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: "تَظَاهَرَ رَجُلٌ مِنْ امْرَأَتِهِ...الحديث بنحوه.

(٤٥٣)سنن أبي داود (٢/٢٦٨)، كتاب الطلاق، باب في الظهار، برقم(٢٢٢٣و٢٢٢٥).

(٤٥٤)سنن الترمذي (٣/٥٠٣)، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر، برقم(١١٩٩).

(٤٥٥)سنن ابن ماجه (١/٦٦٦)، كتاب الطلاق، باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر، برقم(٢٠٦٥).

(٤٥٦)السنن الكبرى للبيهقي (٧/٣٨٦)، باب لا يقربها حتى يكفر، برقم(١٥٠٣٦و١٥٠٣٧و١٥٠٤١).

(٤٥٧)المعجم الكبير (١١/٢٣٦)ح رقم(١١٥٩٩-١١٦٠٠).

(٤٥٨)المستدرك على الصحيحين(٢/٢٢٢)،كتاب الطلاق، برقم (٢٨١٧).

(٤٥٩)المنتقى لابن الجارود (١/١٨٧)، كتاب الطلاق، باب في الظهار، برقم(٧٤٧).

(٤٦٠)سنن الدارقطني(٣/٣١٦) ح رقم(٢٦١).

(٤٦١)المستدرك على الصحيحين(٢/٢٢٢)،كتاب الطلاق، برقم (٢٨١٨).

(٤٦٢)سنن أبي داود (٢/٢٦٨)، كتاب الطلاق، باب في الظهار، برقم(٢٢٢١و٢٢٢٢و٢٢٢٤).

(٤٦٣)سعيد بن منصور: بن شعبة الخراساني، كتاب السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، بومباي- الهند، الطبعة الأولى١٩٨٢م.(٣/٢/٣٨)، باب ما جاء في الظهار برقم(١٨٢٥و١٨٢٦).

(٤٦٤)السنن الكبرى للبيهقي (٧/٣٨٦)، باب لا يقربها حتى يكفر، برقم(١٥٠٣٨و١٥٠٣٩و١٥٠٤٠).

(٤٦٥)مصنف عبد الرزاق (٦/٤٣٠)، باب المواقعة للتكفير، برقم(١١٥٢٥).

(٤٦٦)قال: "هذا حديث حسن غريب صحيح". سنن الترمذي (٣/٥٠٣)، ح رقم(١١٩٩).

(٤٦٧) ينظـــر: نصب الراية(٣/٢٤٦). وقال ذلك معقباً على كلام أبي بكر المعافري: "ليس هذا الحديث صحيحا يعول عليه، فقال المنذري: وفيما قاله نظر؛ فقد صححه الترمذي، ورجاله ثقات..."

(٤٦٨)ينظر: سنن الدارقطني(٣/٣١٦) ح رقم(٢٦١) المستدرك على الصحيحين(٢/٢٢٢)، ح رقم (٢٨١٨).

هو طاوس أن النبيﷺ، ومنهم من يقول: عن عمرو بن دينار، عن عكرمة أن النبي ﷺ...، واسماعيل بن مسلم: مُخَلِّط"[٤٦٩].

وقد حسن الألباني الحديث موصولاً ومرسلاً [٤٧٠].

قلت: لعل المرسل هو الصواب-كما قال النسائي-، وأبو حاتم؛ فهما من أعلام علماء العلل، وقد نقل قوليهما جمع من العلماء الذي جاءوا من بعدهما[٤٧١].

* * *

٤. أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَنْبَأَنَا هَارُونُ بْنُ رِئَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُــولَ اللَّـــهِ: إِنَّ تَحْتِـــي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لامِسٍ، قَالَ: "طَلِّقْهَا" قَالَ: إِنِّي لا أَصْبِرُ عَنْهَا، قَالَ: "فَأَمْسِــكْهَا" ثم قَالَ النَّسائي: "هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ، قد خولف النضر بن شميل فيه: رواه غيــره عــن حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب، وعبد الكريم المعلم، عن ابن عبيد الله بن عميــر، قال عبد الكريم: عن ابن عباس وعبد الكريم ليس بذلك القوي وهارون بن رئاب ثقة وحديث هارون أولى بالصواب وهارون أرسله [٤٧٢].

وكان قد قال في الحديث الذي قبله: " أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْــلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ...فَقَالَ إِنَّ امْرَأَتِي لَا تَمْنَعُ يَدَ لَامِسٍ قَالَ: "غَرِّبْهَا[٤٧٣]إِنْ شِئْتَ" قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَتْبَعَهَا نَفْسِي، قَالَ: "اسْتَمْتِعْ بِهَا"[٤٧٤].

قلــت: لــيس في الطريقين ما يشير إلى أن الحديث مرسل، بل على العكس، كلاهما موصــول، لكن النسائي كان قد روى الحديث في كتاب النكاح: عَنْ إِسْحَاق بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ النَّضْــر بْن شُمَيْلٍ، عَنْ حَمَّادِ بْن سَلَمَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ رِئَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، به مختصراً، وقال : "خالفه يزيد بن هارون"[٤٧٥].

ثم أتبعه بحديث آخر، فقال: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ-يعني ابن هارون-قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَغَيْرُهُ، عَنْ هَارُونَ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

---

(٤٦٩) ينظر: علل ابن أبي حاتم(١/ ٤٣٥).

(٤٧٠)أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٥٣٦)، الأحاديث أرقام(٣٤٥٧و٣٤٥٨و٣٤٥٩).

(٤٧١) ينظــر: نصــب الراية(٣/٢٤٦)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية(٢/٧٥-٧٦)، وتلخيص الحبير(٣/٢٢٢)، ونيل الأوطار(٧/٥٣)، وتحفة المحتاج(٢/٤٠٦) وغيرهم.

(٤٧٢) السنن الكبرى(٣/ ٣٧٠)، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، رقم (٥٦٥٩).

(٤٧٣) ومعنى غربها: أي طلقها، ويفسر ذلك ما جاء في الحديث الذي قبله، وينظر: لسان العرب١/٦٣٩)

(٤٧٤) المصدر السابق، والكتاب والباب نفسيهما، برقم (٥٦٥٨).

(٤٧٥) المصدر السابق (٣/ ٢٧٠)، كتاب النكاح، باب تحريم تزويج الزانية، رقم (٥٣٣٩).

عُبَـيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ- عَبْدُ الْكَرِيمِ يَرْفَعُهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَارُونُ لَمْ يَرْفَعْهُ- قَالا جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي امْـرَأَةً ...الحـديث بـنحوه. ثـم قال: " هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَهَـارُونُ بْنُ رِئَابٍ أَثْبَتُ مِنْهُ، وَقَدْ أَرْسَلَ الْحَدِيثَ، وَهَارُونُ: ثِقَةٌ وَحَدِيثُهُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ"(٤٧٦).

والحديث روي موصولاً، وموقوفاً، فقد رواه أبو داود من الطريق الثاني نفسه، عن الحسين بن حريث به بمثله(٤٧٧).

ورواه البيهقي، من طريق حماد بن سلمة، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وهارون بن رئاب الأسدي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، قال حماد: قال أحدهما: عن ابن عباس به بنحوه(٤٧٨).

ورواه ابن أبي شيبة، عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن عبد الكريم عن عبد الله بن عبيد ابن عمير عن ابن عباس به بنحوه (٤٧٩)، ورواه ابن حزم من طريق النسائي الأول نفسه، عن النسائي به بمثله(٤٨٠).

أمـا الطـريق المرسـل؛ فرواه الشافعي(٤٨١)، وعبد الرزاق(٤٨٢)، كلاهما من طريق هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد الله به نحوه مرسلاً.

قلت: الحديث صحيح الإسناد- موصولاً ومرسلاً-، فلم ينفرد عبد الله بن عبيد الله في روايـته عن ابن عباس، بل تابعه عكرمة، في بعض طرق النسائي(٤٨٣)، فالحديث من طريق عكرمة موصولاً، لم يتكلم عليه النسائي بشيء.

---

(٤٧٦) السنن الكبرى(٣/ ٢٧٠)، كتاب النكاح، باب تحريم تزويج الزانية، رقم (٥٣٤٠).

(٤٧٧) سنن أبي داود(٢/٢٢٠)، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، برقم(٢٠٤٩).

(٤٧٨)السنن الكبرى للبيهقي(١٥٤/٧)، باب ما يستدل به على قصر الآية على ما نزلت فيه أو نسخها برقم(١٣٦٤٨).

(٤٧٩) مصنف ابن أبي شيبة(٤٩٠/٣) في الرجل يرى امرأته تفجر أو يبلغه ذلك يطأها أم لا برقم(١٦٤٣٩).

(٤٨٠)المحلى(٤٧٧/٩)، و(٢٨٠/١١).

(٤٨١)مسند الشافعي(٢٨٩/١).

(٤٨٢)مصنف عبد الرزاق(٩٨/٧)، كتاب الطلاق، باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً برقم(١٢٣٦٥).

(٤٨٣) السنن الكبرى(٣/ ٣٧٠)، الكتاب والباب نفسيهما، برقم (٥٦٥٨).

وقد صححه النووي(٤٨٤)، وابن حجر(٤٨٥)، وابن الملقن(٤٨٦)، كما صحح الألباني إسناد جميع طرق الحديث الموصولة(٤٨٧).

لكنَّ النَّسائي رجح الرواية المرسلة من طريق هارون بن رئاب على الرواية المتصلة من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق؛ لأنه ضعيف، وتابعه على ذلك جماعة، فقد نقل الرامهرمزي، والخطيب البغدادي، عن أبي حفص عمرو بن علي الفلاس أنه قال: " قلت ليحيى بن سعيد: نا أبو داود، نا حماد بن سلمة، عن هارون بن رئاب عن عبد الله بن عبيد الله عن ابن عباس أن رجلا قال...الحديث، فأنكره يحيى وقال: حدثني ابن جريج قال حدثني عبد الله بن عبيد أن رجلاً اتى النبيﷺ... قال يحيى: وقال حماد بن زيد: عن هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد مرسل"(٤٨٨).

فالحديث من رواية عكرمة عن ابن عباس موصولاً: صحيح، ومن رواية هارون بن رئاب، عن عبد الله بن عبيد مرسلاً: صحيح-أيضاً-، ومن الطريق نفسه: عن عبد الله عن ابن عباس موصولاً: ضعيف، والله أعلم.

• • •

٥. أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺفَقَالَ إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ...الحديث" قال النَّسائي : " المرسل أولى بالصواب"(٤٨٩).

ثم أتبعه بالحديث المرسل، فقال: أخبرنا محمد بن العلاء، قال ثنا أبو معاوية قال ثنا الأعمش عن إبراهيم قال جاء رجل إلى النبيﷺ ...الحديث(٤٩٠).

---

(٤٨٤)حيث قال: هو حديث صحيح مشهور رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من رواية عكرمة عن ابن عباس...، وإسناده إسناد صحيح واحتج به إمامنا الشافعي . (تهذيب الأسماء(٣/٣٠٧).

(٤٨٥)حيث قال: اختلف في إسناده وإرساله قال النسائي: والمرسل أولى بالصواب، وقال في الموصول: إنه ليس بثابت، لكن رواه هو وأبو داود من رواية عكرمة عن ابن عباس نحوه،وإسناده أصح.(تلخيص الحبير٣/٢٢٥).

(٤٨٦)حيث قال: قال المنذري: رجاله محتج بهم في الصحيحين على الاتفاق والانفراد، قلت: أي رواية أبي داود، أما رواية النسائي ففيها ضعف، لا جرم قال النسائي: هذا حديث ليس بثابت، والمرسل أولى بالصواب(خلاصة البدر المنير٢/٢٣٣).قلت الباحث: اعتراض ابن الملقن على المنذري، غير موجه، لأن النَّسائي نفسه أخرجه في موضع آخر، من الطريق التي رواها أبو داود ، وكلام المنذري على هذا الطريق، وليس على الطريق الآخر.

(٤٨٧)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٥٠٠)ح رقم(٣٢٢٩)، وفي(١/٥٣٧)ح رقم(٣٤٦٤و٣٤٦٥).

(٤٨٨)المحدث الفاصل، للرامهرمزي(١/٢٤٠)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع(٢/٢٩٦).

(٤٨٩) السنن الكبرى(٤/٣١٧)كتاب الرجم، باب من اعترف بما لا تجب فيه الحدود، برقم (٧٣٢٤).

(٤٩٠) السنن الكبرى(٤/٣١٧-٣١٨)، ح رقم (٧٣٢٥).

ثـم أتبعه بحديث آخر فقال: "حَدَّثَنَا إسماعيل بن مسعود، حَدَّثَنَا يَزِيدُ -هُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ- حَدَّثَـنَا سُـلَيْمَانُ التَّيْمِـيُّ، عَـنْ أَبِـي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍﷺ أَنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ ...الحديث، ثم قال:" هذا هو الصحيح"[491].

قلت: سبق بحث هذا الحديث في مبحث الصحيح بما يغني عن إعادته هنا[492].

* * *

٦. أَخْبَـرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عن مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْـرِيِّ، عَـنْ أَبِـي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِﷺ قَالَ: إِذَا بَاتَ أَحَدُكُمْ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ"[493] فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَهُ"[494].

ثـم أتبعه بحديثين آخرين، قال في الأول: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به مثله[495].

وقـال فـي الثالث: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ وَاضِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ به بمثله، وقال بعده " الثلاثة أحاديث كلها خطأ، والصواب: الزهري عن عبيد الله بن عبد الله مرسل[496].

أما حديث أبي هريرة؛ فأخرجه أحمد، والبيهقي[497]، كلاهما من طريق معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرةﷺ به بمثله، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد[498]، وأبو داود[499]، وابن ماجه[500]،وأحمد[501]، والدارمي[502]،والحاكم[503]، وابن

---

(٤٩١)السنن الكبرى(٣١٨/٤)، ح رقم(٧٣٢٦).

(٤٩٢)ينظر: المطلب الأول من المبحث الأول، من الفصل الثاني من الباب الأول(ص٣٣٩).

(٤٩٣)الغَمَر بالتحريك : الدَّسَم والزُّهُومة من اللحم(النهاية في غريب الحديث٣/٣٨٥).

(٤٩٤) السنن الكبرى(٤ /٢٠٣)، كتاب الدعاء بعد الأكل، باب التشديد فيمن بات وفي يده ريح غمر، برقم (٦٩٠٥).

(٤٩٥) المصدر السابق، ح رقم(٦٩٠٦)، قال فيه:"من بات" بدلاً من: "إذا بات".

(٤٩٦)المصدر السابق، ح رقم(٦٩٠٧)، كالذي قبله: "من بات".

(٤٩٧)مسند أحمد(٣٤٤/٢)، السنن الكبرى للبيهقي(٢٧٦/٧) باب غسل اليد قبل الطعام وبعده، برقم(١٤٣٨٢).

(٤٩٨)(٤١٩/١)، باب من نام وبيده غمر، برقم(١٢٢٠).

(٤٩٩) سنن أبي داود(٣٦٦/٣)، كتاب الأطعمة، باب غسل اليد قبل الطعام برقم(٣٨٥٢).

(٥٠٠) سنن ابن ماجه(١٠٩٦/٢)، كتاب الأطعمة، باب من بات وفي يده غمر، برقم(٣٢٩٧).

(٥٠١)مسند أحمد(٢٦٣/٢و٥٣٧/٢).

(٥٠٢) سنن الدارمي(١٤٢/٢)، كتاب الأطعمة، باب في الوضوء بعد الطعا، برقم(٢٠٦٣).

(٥٠٣) المستدرك(١٥٢/٤)ح رقم(٧١٩٧).

حبان[٥٠٤]، والهيثمي[٥٠٥]، وابن أبي شيبة[٥٠٦]، وابن الجعد، جميعهم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة به بنحوه

وأما حديث عائشة؛ فأخرجه: الطبراني من طريق يوسف بن واضح به بمثله، وقال: لم يروه عن الزهري إلا سفيان بن الحسين [٥٠٧].

أما الحديث المرسل الذي أشار إليه النّسائي ولم يخرجه؛ فأخرجه معمر[٥٠٨]، وابن أبي شيبة [٥٠٩]، وابن الجعد [٥١٠]، والبيهقي[٥١١]، جميعهم من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن النبيﷺ بنحوه مرسلاً.

وقال الذهبي: وبه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله يبلغ به النبي ﷺ قال من بات...الحديث" هذا مرسل قوي الإسناد [٥١٢].

وأما الحديث الثالث فأخرجه الإمام أحمد[٥١٣]، والبيهقي[٥١٤] من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به بنحوه.

قلت: الحديث صحيح موصولاً، من طريق سهيل، وغيره.

أما من طريق الزهري، فالمرسل أصح، ولعل النسائي أول من أشار إلى ذلك، وتابعه من جاء بعده.

* * *

٧. قال النّسائي–رحمه الله–:" أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ حَدَّثَنَا ابن مَوْلَى عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُهْدِيَ لِي وَلِحَفْصَةَ طَعَامٌ وَكُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ

---

(٥٠٤) صحيح ابن حبان(٣٢٩/١٢)ح رقم(٧١٩٧).

(٥٠٥) الهيثمي: علي بن أبي بكر، موارد الظمآن، تحقيق: محمد عبد الرزاق، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.(٣٢٩/١)، باب الغسل بعد الطعام، برقم(١٣٥٤).

(٥٠٦)مصنف ابن أبي شيبة(٢٩٣/٥)باب في الرجل يبيت وفي يده غمر، برقم(٢٦٢١٨).

(٥٠٧)الطبراني: سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، تحقيق: طارق عوض الله وزميله، دار الحرمين، القاهرة، ، ١٤١٥ هـ، بدون رقم الطبعة.(٨٠/٢)، ح رقم(٨١٦)، وفي المعجم الأوسط(٣٢٤/٥) ح رقم(٥٤٤١).

(٥٠٨) معمر: ابن راشد الأزدي، الجامع، [منشور ملحق بمصنف عبد الرزاق] تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٣هـ.(٣٧/١١) باب من منام وفي يده أثر غمر، و(٤٣٧) باب الغمر والفخر بأهل الجاهلية.

(٥٠٩)مصنف ابن أبي شيبة(٢٩٣/٥) في الرجل يبيت وفي يده غمر، برقم(٢٦٢١٦).

(٥١٠) مسند ابن الجعد(٣٩١/١).

(٥١١) شعب الإيمان(٧٠/٥)، ح رقم(٥٨١١).

(٥١٢) سير أعلام النبلاء(٤٧٨/٤).

(٥١٣)مسند أحمد بن حنبل (٣٤٤/٢)ح رقم(٨٥١٢).

(٥١٤)سنن البيهقي الكبرى (٢٧٦/٧)، باب غسل اليد قبل الطعام وبعده، برقم(١٤٣٨٢–١٤٣٨٣)..

اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ فَاشْتَهَيْنَاهَا فَأَفْطَرْنَا، فَقَالَ: "لا عَلَيْكُمَا صُومَا يَوْماً آخَرَ مَكَانَهُ"(٥١٥).

ثم أتبعه بحديث آخر، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إبراهيم، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ به بنحوه، وقال فيه: "اقْضِيَا يَوْماً مَكَانَهُ"(٥١٦).

ثم أتبعه بحديث ثالث، قال فيه: " أَنْبَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ يَزِيد، قَالَ أَنْبَا سُفْيَانُ- يَعْنِي ابْنَ حُسَيْنٍ- عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، به بنحوه، وقال فيه:"أبدلا يَوْماً مَكَانَهُ"(٥١٧).

ثـم روى الحديث نفسه من سبعة عشر طريقاً أخرى بألفاظ مختلفة(٥١٨)، ثم تحدث عـن جمـيع هـذه الأحاديث العشرين بكلام طويل، ومن جملة ما قال:"... أما حديث عروة فمرسـل ليس بالمشهور، وأما حديث الزهري خاصة الذي أسنده جعفر بن برقان، وسفيان بن حسـين، فليسا بالقويين في الزهري وقد خالفهما مالك وعبيد الله بن عمرو وسفيان بن عيينة وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان(٥١٩).

قلـت: هذا الجزء من كلام النسائي يخص الأحاديث الثلاثة التي ذكرتها، وفي ظني أن الإسناد الأول فيه سقط، فالربيع بن سليمان(٥٢٠)، ليس له رواية عن مولى عروة، ولا عن ابنه، وقد أكد ظني ما جاء في النسخة الجديدة من السنن الكبرى، إذ وجد فيها ثلاثة رواة بين الـربيع ومولـى عروة، وصورته على النحو التالي:" قال النسائي:"أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ-بْنُ شُرَيْحٍ-، وعُمَرُ بنُ مالكٍ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ قَالَ: حَدَّثَنِي زُمَـيْلٌ- مَوْلَى عُرْوَةَ-، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ...الحديث(٥٢١)، ولعل هذا السقط من اختلاف النسخ، وإن كان المحقق لا يُعذر فيه، إذ كان يتوجب عليه أن يقارن بين النسخ، وأن ينتبه لهذا البون الشاسع بين الربيع وزميل مولى عروة.

---

(٥١٥) السنن الكبرى(٢/٢٤٧)، كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، برقم(٣٢٩٠).

(٥١٦) السنن الكبرى(٢/٢٤٧)، كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على الزهري...، برقم(٣٢٩١).

(٥١٧) المصدر السابق(٢/٢٤٧-٢٤٨)، برقم(٣٢٩٢).

(٥١٨) ينظر: السنن الكبرى(٢/٢٤٧-٢٥١)، الأحاديث أرقام(من ٣٢٩٣-٣٣٠٩).

(٥١٩) السنن الكبرى(٢/٢٥١) بعد حديث(٣٣٠٩).

(٥٢٠)ابن عبد الجبار المرادي أبو محمد المصري، صاحب الشافعي ثقة مات سنة(٢٧٠هـ).(تقريب التهذيب١/٢٠٦).

(٥٢١)السـنن الكبـرى بتحقـيق: حسـن شلبي، وإشراف شعيب الأرناؤط(٣/٣٦١) كتاب الصيام، باب ما يجب على المتطوع إذا أفطر برقم(٣٢٧٧).

أما الطريق الأول؛ فأخرجه أبو داود(٥٢٢)، والطبراني(٥٢٣)،البيهقي(٥٢٤)، جميعهم من طريق حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عن زُمَيْلٍ مَوْلَى عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، به بنحوه، وقال الطبراني: لا يروي هذا الحديث عن زميل مولى عروة إلا ابن الهاد تفرد به حيوة"(٥٢٥).

وأمـــا الطريق الثاني؛ فأخرجه أحمد(٥٢٦)، والبيهقي(٥٢٧)، وإسحاق بن راهواية(٥٢٨)، وأبو يعلى(٥٢٩)، جميعهم من طريق جعفر بن برقان، عن الزهري، عن عروة به بنحوه.

وأما الطريق الثالث؛ فأخرجه الترمذي(٥٣٠)، وأحمد(٥٣١)، وإسحاق بن راهوايه(٥٣٢)، جميعهم من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عروة به بنحوه.

قلت: الحديث منقطع، إذ لم يسمعه الزهري من عروة، ولم يكن النسائي الوحيد الذي حكـــم على الحديث بالانقطاع أو الإرسال -كما سماه-، فقد سبقه إلى ذلك علي ابن المديني، والبخاري، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وغيرهم(٥٣٣)، بل إن الزهري نفسه أَقَرَّ أنه لم يسمعه من عروة، فقد روى النسائي عن محمد بن منصور، عن سفيان، انه قال: "سألوا الزهري، وأنا شـــاهدٌ أهو عن عروة، قال: لا"(٥٣٤)، وروى الترمذي، وإسحاق بن راهويه، والبيهقي عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أنه قَالَ: "سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ قُلْتُ لَهُ: أَحَدَّثَكَ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ فِي هَـــذَا شَيْئًا وَلَكِنِّي سَمِعْتُ فِي خِلَافَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ نَاسٍ، عَنْ بَعْضِ مَنْ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ (٥٣٥).

---

(٥٢٢) سنن أبي داود(١/٢٣٠)، كتاب الصيام، باب من رأى عليه القضاء برقم(٢٤٥٧).

(٥٢٣)المعجم الأوسط(٦/٢٥٠)ح رقم(٦٣٢١).

(٥٢٤)سنن البيهقي(٤/٢٨١)، باب من رأى عليه القضاء، برقم، برقم(٨١٥٣).

(٥٢٥)قلـــت: بـــل رواه عَمْـــرُ بـــنُ مالكٍ، كما في بعض طرق الحديث عند النسائي، والبيهقي. ينظر: (السنن الكبرى بتحقـــيق: حسن شلبي، وإشراف شعيب الأرناؤط(٣/٣٦١) كتاب الصيام، باب ما يجب على المتطوع إذا أفطر برقم(٣٢٧٧)، والسنن الكبرى للبيهقي(٤/٢٨١) ح رقم(٨١٥٣).

(٥٢٦)مسند أحمد (٦/٢٦٣).

(٥٢٧)سنن البيهقي(٤/٢٨٠)، باب من رأى عليه القضاء، برقم(٨١٤٨).

(٥٢٨)مسند إسحاق ابن راهواية(٢/١٦٠).

(٥٢٩) مسند أبي يعلى(٨/١٠١).

(٥٣٠)جامع الترمذي(٣/١١٢)، كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه، برقم(٧٣٥).

(٥٣١) مسند أحمد(٦/١٤١).

(٥٣٢)مسند إسحاق ابن راهواية(٢/١٦٢).

(٥٣٣)جامع الترمذي(٣/١١٢)، كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه، برقم(٧٣٥).سنن البيهقي(٤/٢٨٠) باب من رأى عليه القضاء، برقم(٨١٤٨)، ومحمد عبد الغني البغدادي، تكملة الإكمال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٠هـــ.(٢/٧١٦).

(٥٣٤) السنن الكبرى(٢/٢٤٨)ح رقم(٣٢٩٣)، وفي النسخة الجديدة(٣/٣٦٢)ح رقم(٣٢٨٠).

(٥٣٥) جامع الترمذي(٢/١١٢)، ومسند ابن راهويه(٢/٣٥٣)، والسنن الكبرى للبيهقي(٤/٢٨٠) ح رقم(٨١٤٩).

ونــبه بعــض العلمـــاء إلى انقطاع آخر في السند، فقد شككوا في سماع زميل من عــروة، فقال البخاري: " لا يعرف لزميل سماع من عروة، ولا ليزيد من زميل، ولا تقوم به الحجة"[٥٣٦]، يضاف إلى ذلك أن زُمَيْلا مجهول[٥٣٧]، وهذا سبب آخر لضعف الحديث.

قلت: قبل أن أختم الحديث على هذا المطلب، لا بد من التنويه إلى أن قول النسائي: "مرســل" لم يقصد به الإرسال بالمعنى الاصطلاحي، وإنما قصد معنى المرسل الواسع الذي يشمل كل انقطاع في أي موضع من السند، والحديث الأخير خير دليل على ذلك، وهناك أدلة أخرى تثبت ذلك[٥٣٨].

* * *

(٥٣٦) التاريخ الكبير(٣/٤٥٠)والكامل (٣/٢٣٤)، الضعفاء الكبير للعقيلي(٢/٨٣).

(٥٣٧) ينظر: تهذيب التهذيب(٣/٢٩٣).

(٥٣٨) ينظـر مــثلا: السنن الكبرى(٢/١١٨) ح رقم(٢٦٤٩)، قال: أرسله مالك، ثم روى عن مالك عن الزهري عن عائشة وحفصة، وهذا يختلف عن المفهوم الاصطلاحي للمرسل.

المبحث الثالث

المزيد في متصل الأسانيد

إن الحكم على إسناد ما إنه من المزيد في متصل الأسانيد، ليس مسألة سهلة، وتحتاج إلى إنعام النظر جيداً في طرق الحديث، وألفاظ الأداء، إذ يحتمل أن يكون الراوي سمعه من الشيخ مرتين؛ مرة بواسطة، ومرة من غير واسطة، ثم سمعه من شيخ الشيخ، فرواه على الوجهين، وفي هذه الحالة؛ ينبغي أن يصرح بالسماع، حتى يزيل احتمال الوهم في أحدهما.

وقد يكون الطريق المزيد هو الصواب، والآخر منقطعاً، وبخاصة إذا كان مروياً بلفظ العنعنة، والقرائن هي التي ترجح بينهما.

وقـد ذكـر ابن الصلاح أنّ الخطيب البغدادي ألّفَ كتاباً في هذا النوع سمّاه: "تمييز المزيد في متصل الأسانيد"، وقال: "وفي كثير مما ذكره نظر"[٥٣٩].

وعرّف ابن جماعة المزيد بقوله: " أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً"[٥٤٠].

و"يـرتفع هذا الاحتمال إذا قال الراوي الزائد حدثنا، ويبقى احتمال أن يكون الحديث عـنده عنهما معاً[٥٤١]، فإما أن يحكم بأنه لم يسمعه منه؛ لزيادة رجل في الإسناد مطلقا؛ ففيه نظر لا سيما في رواية الأبناء، عن الآباء، عن الأجداد، أو عن الآباء فقط، أو الإخوة بعضهم عن بعض؛ فكثيرا ما يتحملون النزول ويدعون العلو وإن كان عندهم، حرصا على ذكره عن الآبـاء والأجـداد، وإبقـاء للشرف ولذلك تجد الأسانيد تنزل كثيرا في المسافة في هذا النوع فيدعون الإسناد العالي إيثاراً لطلب المعالي"[٥٤٢].

ومن الأحاديث التي أشار الإمام النسائي إلى زيادة راوٍ في إسنادها:

١. قوله–رحمه الله–: "أَنبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ– بصري–، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّـامٌ، عَـنْ قَـتَادَةَ، عَـنْ شَهْرِ– بْنِ حَوْشَبٍ–، عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُـومُ"، ثـم قال بعده: " أدخل سعيد بن أبي عروبة بين شهر وثوبان: عبد الرحمن بن

---

(٥٣٩)ينظر: مقدمة ابن الصلاح(١٧١/١).

(٥٤٠)ينظر: المنهل الروي(٧١/١).

(٥٤١) ومعنـى كلام ابن رشيد: أنه إذا صرح الراوي الزائد بالتحديث عن شيخه فيحكم لهذا السند بالاتصال، وهذا لا يعنـي خطأ الرواية الأخرى، فيحتمل أن يكون الراوي سمعه من الشيخ مرتين؛ مرة بواسطة، ومرة من غير واسطة، كما أشرت في مقدمة المبحث والله أعلم.

(٥٤٢)ابـن رشـيد: محمد بن عمر الفهري، السنن الأبين، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة–السعودية، الطبعة الأولى١٤١٧هـ(/٩٣–٩٤).

غنم[٥٤٣]، ثم جاء بالرواية المزيدة فقال: أَنْبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرٍ – بْنِ حَوْشَبٍ –، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ ثَوْبَانَ به بمثله[٥٤٤].

رواه مزيدا:أخرجه الإمام أحمد[٥٤٥].

وقد أخرجه النسائي من طريق أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، ومَعْدان بن أبي طلحة، والحسن، وشهر بن حوشب، وعبد الرحمن بن غنم، جميعهم عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بمثله[٥٤٦].

وأخرجه أبو داود[٥٤٧]،وابن ماجه[٥٤٨]، وأحمد[٥٤٩]، والدارمي[٥٥٠]،وابن الجارود[٥٥١]، وابن حبان[٥٥٢] ، وعبد الرزاق[٥٥٣]، والطيالسي[٥٥٤]، والحاكم[٥٥٥]، والطبراني[٥٥٦]. جميعهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان، به بمثله، زاد بعضهم قصة: أن النبي ﷺ أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ...الحديث.

---

(٥٤٣)السنن الكبرى(٢/٢٢٢)، كتاب الصيام، باب ذكر الإختلاف على خالد بن مهران الحذاء، برقم(٣١٥٧).

(٥٤٤)السنن الكبرى(٢/٢٢٢)، كتاب الصيام، باب ذكر الإختلاف على خالد بن مهران الحذاء، برقم (٣١٥٨)أنبأ إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد عن سعيد عن قتادة عن شهر عن عبد الرحمن بن غُنم عن ثوبان مثلة.

(٥٤٥)مسند أحمد(٥/٢٧٦)ح رقم(٢٢٤٢٥) وفي(٥/٢٨٢)ح رقم(٢٢٤٨٢).

(٥٤٦)ينظر: السنن الكبرى(٢/٢١٦-٢٢٢)،كتاب الصيام،الحجامة للصائم وذكر الأسانيد المختلفة فيه، الأحاديث أرقام(٣١٣٥و٣١٣٦و٣١٣٧و٣١٤٠و٣١٥٧و٣١٥٨و٣١٥٩و٣١٦٠)ورواه عن شيخ مصدق عن ثوبان به بمثله برقم(٣١٣٣و٣١٣٤) ثم عقد ترجمة بعنوان:"من الشيخ"وذكر أنه أبو أسماء الرحبي(الحديث رقم٣١٣٥).

(٥٤٧)سنن أبي داود(٢/٣٠٨)، كتاب الصوم، باب الصائم يحتجم، برقم(٢٣٦٧-٢٣٧٠)وفي(٢/٣٠٩)، برقم(٢٣٧١).

(٥٤٨)سنن ابن ماجه(١/٥٣٧)، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، برقم(١٦٨٠).

(٥٤٩)مسند أحمد(٥/٢٧٧)ح رقم(٢٢٤٣٦)وفي(٥/٢٨٠)ح رقم(٢٢٤٦٣)وفي(٥/٢٨٣)ح رقم(٢٢٥٠٣).

(٥٥٠)سنن الدارمي(٢/٢٥)، كتاب الصوم، باب الحجامة تفطر الصائم ، برقم(١٧٣١).

(٥٥١)المنتقى لابن الجارود(١/١٠٥)ح رقم(٣٨٦).

(٥٥٢)صحيح ابن حبان،(٨/٣٠١).

(٥٥٣)مصنف عبد الرزاق(٤/٢٠٩)، باب الحجامة للصائم، برقم(٧٥٢٢).

(٥٥٤)مسند الطيالسي(١/١٣٣)ح رقم(٩٨٩).

(٥٥٥)المستدرك على الصحيحين(١/٥٩٠)ح رقم(١٥٥٨-١٥٥٩)وفي(١/٥٩١)، برقم(١٥٦٠)وقال الحاكم:" قد أقام الأوزاعي هذا الإسناد فجوده، وبين سماع كل واحد من الرواة من صاحبه، وتابعه على ذلك شيبان بن عبد الرحمن النحوي، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي، وكلهم ثقات، فإذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال أيضا: قال أحمد بن حنبل وهو أصح ما روي في هذا الباب ...فهذه الأسانيد المبين فيها سماع الرواة الذين هم ناقلوها والثقات الأثبات لا تعلل بخلاف يكون فيه بين المجروحين على أبي قلابة وغيره وعند يحيى بن أبي كثير فيه إسناد آخر صحيح على شرط الشيخين.

(٥٥٦)المعجم الأوسط(٨/٢٠٠)ح رقم(٨٣٩٦).

وأخرجه عبد الرزاق(٥٥٧)، وابن أبي شيبة(٥٥٨) كلاهما من طريق ابن جريج عن مكحول عن شيخ عن ثوبان به بمثله.

وأخرجه الطبراني(٥٥٩) من طريق قتادة، عن الليث، عن الحسن عن ثوبان به بمثله.

وأخرجه الطبراني من طريق أبي الأشعث عن ثوبان به بنحوه، وذكر قصة الحديث(٥٦٠)، ومن طريق بكير بن أبي السميط عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان به بمثلة(٥٦١) .

قلــت: لعل أصح طرق الحديث ما جاء من طريق أبي أسماء، فقد اتفق على إخراجه جمــع من العلماء، ونقل البيهقي بسنده عن عثمان بن سعيد الدرامي أنه قال: "قد صح عندي حديث أفطر الحاجم والمحجوم، من حديث ثوبان، وشداد بن أوس، وأقول به، وسمعت أحمد ابــن حنــبل يقول به، ويذكر أنه صح عنده حديث ثوبان وشداد"، وقال البيهقي بعد أن روى حديثي شداد، وثوبان: " ولا أرى الحديثين إلا صحيحين"(٥٦٢) .

* * *

٢. وقوله-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا نصير بن الفرج، قالَ: ثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ" قال النسائي: "أدخل ابن أبي عروبة بين شهر وأبي هريرة:عبد الرحمن بن غُنم(٥٦٣).

ثــم جاء بالرواية المزيدة، فقال: " أَخْبَرَنَا علي بن الحسين، قالَ: ثَنَا عبد الأعلى قالَ: ثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بمثله(٥٦٤).

وكان النَّسائي قد روى الحديثين فيما سبق، ولم يعقب عليهما بشيء(٥٦٥).

---

(٥٥٧)مصنف عبد الرزاق(٤/٢١٠)، باب الحجامة للصائم، برقم(٧٥٢٥).

(٥٥٨)مصنف ابن شيبة(٢/٣٠٧).

(٥٥٩)المعجم الأوسط(٥/٧٧)ح رقم(٤٧٢٠) .

(٥٦٠)المعجم الكبير(٢/٩٤)ح رقم(١٤١٧).

(٥٦١)المعجم الكبير(٢/٩١)ح رقم(١٤٠٦) .

(٥٦٢)ينظر: السنن الكبرى للبيهقي(٤/٢٦٧).

(٥٦٣) السنن الكبرى(٤/١٦٦)، كتاب الوليمة، باب عجوة العالية، برقم(٦٧٢٠).

(٥٦٤) المصدر السابق، برقم(٦٧٢١).

(٥٦٥)فقد رواه من الطريق الأول؛ في الكتاب نفسه (٤/١٥٧)، باب الكمأة، (الاختلاف على قتادة)برقم(٦٦٧١) بالسند نفسه، لكنه زاد في متنه: الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ"، وبرقم(٦٦٧٢و٦٦٧٣) عن شهر عن أبي هريرة، وذكــر فــيهما الكمأة، ولم يذكر العجوة. وأما من الطريق الثاني؛ فرواه في الكتاب نفسه(٤/١٥٧) باب الكمأة بــرقم(٦٦٧٠) بسنده، لكنه زاد في متنه: أَنَّ نبيَّ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ يَذْكُرُونَ الْكَمْأَةَ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ جُدَرِيُّ الْأَرْضِ فَقَالَ رسول الله ﷺ:"الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ وَالْعَجْوَةُ...الحديث"، ولم يعقب بشيء.

أمـــا الطـــريق الأول؛ فأخـــرجه التـــرمذي[٥٦٦]،والإمـــام أحمد[٥٦٧]، والدارمي[٥٦٨]، ومعمر[٥٦٩]، والحميدي[٥٧٠]، وابن راهويه[٥٧١]، جميعهم من طريق شهر بن حوشب عن أبي هريـــرة بنحوه، وبعضهم يزيد على بعض في الألفاظ، وجاء في بعض الطرق: زيادة: "الْكَمْأَةُ مِنْ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ".

وأخرجه ابن ماجه من طريق شهر، عن أبي هريرة مرسلاً[٥٧٢].

وأمـــا الطريق الثاني؛ فأخرجه أحمد من طريق سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بنحوه، بزيادة ابن غنم بين شهر وأبي هريرة[٥٧٣].

وقد أعلّ ابن كثير حديث شهر عن أبي هريرة بالانقطاع، واستدل على ذلك بالطريق المـــزيدة التي رواها النسائي، فقال: "وهذه الطريق منقطعة بين شهر بن حوشب وأبي هريرة؛ فإنـــه لم يسمع منه؛ بدليل مارواه النسائي في الوليمة من سننه الكبرى: علي بن الحسين، عَنْ عبد الأعلى عَنْ سَعِيدِ بن أبي عروبة، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"[٥٧٤].

قلـــت: كلام الحافظ ابن كثير فيه نظر، فلم يتابعه عليه أحد، وقد تجنب العلماء إخراج الـــرواية المـــزيدة، فلم يروها سوى الإمام أحمد، والنسائي جاء بها لبيان علتها، وهذا الحديث يشـــبه الـــذي قبله، حيث إن الزائد والمزيد[٥٧٥]في كلا الإسنادين واحد، وسعيد بن أبي عروبة ســـلك الجادة، لأن: "قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم": "جادة"، روى بها قـــتادة مجمـــوعة كبيرة من الأحاديث، وذكرت بعض الأحاديث المروية من هذا الطريق في الحديث السابق[٥٧٦] .

• • •

---

(٥٦٦)سنن الترمذي(٤٠١/٤)، كتاب الطب عن رسول الله، باب، برقم(٢٠٦٨).

(٥٦٧)مسند أحمد(٣٠١/٢و٣٠٥و٣٥٦و٤٨٨و٤٩٠و٥١١).

(٥٦٨)سنن الدارمي(٤٣٦/٢)، كتاب الرقاق، باب العجوة، برقم(٢٨٤٠).

(٥٦٩)جامع معمر(١٥٢/١١) .

(٥٧٠)مسند الحميدي(٤٤/١) .

(٥٧١) مسند إسحاق بن راهويه(١٩٥/١).

(٥٧٢)سنن ابن ماجه(١١٤٣/٢)، كتاب الطب، باب الكمأة والعجوة، برقم(٣٤٥٥).

(٥٧٣)مسند أحمد(٣٢٥/٢).

(٥٧٤) تفسير ابن كثير(٩٧/١).

(٥٧٥)أقصد بـــ:الزائد: الراوي الذي أُدْخِلَ راوياً آخر في الإسناد، وبـــ:المزيد: الراوي الذي أُدْخِلَ في السند.

(٥٧٦)ينظر الحديث الأول من مبحث المزيد في متصل الأسانيد(ص٤٢١-٤٢٢).

٣. قـال النَّسـائي-رحمـه الله-:" أَخْبَـرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: نَا يَعْلَى، قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: مَنْ صَلَّى فِي اللَّـيْلِ وَالـنَّهَارِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَى الْفَرِيضَةِ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ" ثم قال بعده: "أدخل حصين بن عبد الرحمن بين المسيب بن رافع وبين عنبسة ذكوان ولم يرفع الحديث"(٥٧٧).

ثم روى الحديث الأخر فقال: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: نَا وَهْبٌ بن بقية، قَالَ: نَا خَالِـدٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ"(٥٧٨).

قلـت: الحديث أخرجه النسائي من طرق متعددة، وقد سبق أن قمت بتخريج الحديث تخريجاً وافياً، ورسمت شجرة إسناد لجميع طرق الحديث التي أوردها الإمام النسائي(٥٧٩).

أما مسألة إدخال ذكوان بين المسيب بن رافع، وعنبسة، ونسبة ذلك إلى حصين(٥٨٠)، وهـو-أي حصـين-: ثقة، لكنه تغير بأخرة، وساء حفظه(٥٨١)، فقد ذكره ابن الصلاح فيمن اختلط وتغير، وعزاه للنسائي وغيره، وقال أبو حاتم: ثقة ساء حفظه في الآخر، وقال النسائي: تغير، وقال يزيد بن هارون: نسي، وقال مرة أخرى: اختلط، وقد أنكر بعضهم اختلاطه(٥٨٢).

وقد تتبعت طرق الحديث فلم أجد المسيب بن رافع قال حدثني عنبسة، لكني وجدت أبا صالح ذكوان يقول: "حدثني عنبسة"، والمسيب يروي عن أبي صالح، وعن عنبسة، فلا يستبعد أن يكون سمعه من كليهما، وإلا فالمزيد أصح؛ لأن فيه تصريحاً بالسماع، وقد صحح الألباني الحديث من الطريقين(٥٨٣).

٤. قـال النَّسـائي-رحمه الله-: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بن الْوَزِيرِ بن سليمان، قَالَ: سَـمِعْتُ ابْـنَ وَهْـبٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَان بنُ بلالٍ، أنّ يَحْيَى بنُ سعيدٍ حَدَثَهُ أنَّ أبا الزبير أَخْبَـرَهُ، عَـنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ-الْكِنْدِيِّ-عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "أَتَى رَجُلانِ يَخْتَصِمَانِ إِلى النَّبيِّ ﷺ في أرْضٍ...الحـديث" قـالَ النَّسائي: " خالفه جرير بن حازم، فأدخل بين عدي وأبيه: رجاء بن حـيوة، والعرس بن عميرة(٥٨٤)، ثمَّ جاء بالرواية المزيدة فقال:" أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَان، قَالَ

(٥٧٧)السنن الكبرى١/٤٦١ح رقم(١٤٧٥)

(٥٧٨)السنن الكبرى١/٤٦١ح رقم(١٤٧٦) .

(٥٧٩) ينظر: مبحث الإنقطاع (ص٣٩٧-٤٠١).

(٥٨٠)ابن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي، مات سنة١٣٦هـ. ينظر: (تهذيب الكمال٦/٥١٩-٥٢٣).

(٥٨١)ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي(١/٣٠)، والجرح والتعديل(٣/١٩٣)، وميزان الاعتدال(٢/٣١٠-٣١١).

(٥٨٢)ينظـر: الطرابلسي: إبراهيم بن محمد،الإغتباط بمعرفة من رمي بالإختلاط، تحقيق: علي حسن، الوكالة العربية، الزرقاء-الأردن، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.(٥٧/١).

(٥٨٣)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١/٢٩٢) ح رقم(١٨٠٥و١٨٠٧).

(٥٨٤)السنن الكبرى(٣/٤٨٦)، كتاب القضاء، باب على من اليمين ، برقم(٥٩٩٥).

ثــنَا يَزِيدُ-ابْنُ هَارُونَ-عَنْ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ عَدِيٍّ يُحَدِّثُ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَـيْوَةَ وَالْعُرْسِ ابْنِ عَمِيرَةَ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَدِيٍّ بن عَمِيرةَ، قَالَ: كانَ بَيْنَ امْرِئِ الْقَيْسِ، رَجُلٍ مِنْ حَضْرَمَوْتَ خُصُومَةٌ، فَارْتَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِﷺ...الحديث"[٥٨٥].

أمـــا الطـــريق الأول مـــن غيـــر الـــزيادة: فأخرجه البيهقي[٥٨٦]، والدارقطني[٥٨٧]، والضحاك[٥٨٨]، جميعهم من طريق يحيى بن سعيد، عن أبي الزبير، عن عدي بن عدي، عن أبيه، نحوه.

وأخرجه الطبراني من الطريق السابق نفسه مرسلاً[٥٨٩]، وذكره الهيثمي، عن عدي ابن عدي، وقال: " رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح"[٥٩٠].

وأمـــا الطـــريق المزيدة فأخرجها: الإمام أحمد[٥٩١]، والبيهقي[٥٩٢]، والطبراني[٥٩٣]، والضـــحاك[٥٩٤]، جمـــيعهم من طريق جرير بن حازم ثنا عدي بن عدي ثنا رجاء بن حيوه والعرس بن عميرة عن أبي عدي بنحوه.

قلـــت: لعل الرواية الثانية المزيدة أصح من الرواية الأولى، ويحتمل أن تكون الرواية الأولـــى مـــنقطعة؛ لأن بعض العلماء شككوا بسماع عدي بن عدي من أبيه، فقد قال ابن أبي حـــاتم: " سمعت أبي يقول: عدي بن عدي هو: ابن عميرة ولأبيه صحبة، ولم يسمع من أبيه، يدخل بينهما العرس بن عميرة بن قيس[٥٩٥]، ونقل العلائي كلام ابن أبي حاتم، ثم قال: "وكذلك حديثه عن عمه العرس بن عميرة، حكاه ابن عساكر في تاريخه[٥٩٦].

وقد تتبعت روايات هذا الحديث؛ فلم أجد عدي بن عدي صرح بالتحديث في أي منها، في حين أنه صرح بالتحديث عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ وَالْعُرْسِ ابْنِ عَمِيرَةَ، وهذا يقوي حال الرواية المزيدة، ويجعلها أصح من الرواية الأخرى، والله أعلم.

---

(٥٨٥)المصدر السابق نفسه، ح رقم(٥٩٩٦).

(٥٨٦)سنن البيهقي الكبرى(١٠/٢٥٤)، كتاب الدعوات والبينات، باب الرجلين يتنازعان المال.

(٥٨٧)سنن الدارقطني(٤/١٦٦)، كتاب النذور، برقم(٢٤و٢٥)وفي(٤/٢١٥)ح رقم(٤١).

(٥٨٨)الأحاد والمثاني(٤/٣٩٥) ح رقم(٢٤٤٤).

(٥٨٩)المعجم الكبير(١٧/١٠٩)ح رقم(٢٦٧).

(٥٩٠)مجمع الزوائد (٤/٢٠٣). باب فيمن كانت يده على شيء فادعاه غيره .

(٥٩١)مسند أحمد(٤/١٩١)وفي مسند الشاميين(١/٤٠).

(٥٩٢)سنن البيهقي الكبرى، (١٠/١٧٨)، كتاب آداب القاضي، باب التشديد في اليمين الفاجرة...

(٥٩٣)المعجم الكبير(١٧/١٠٨و١٣٧)ح رقم(٢٦٥و٣٤١).

(٥٩٤)الأحاد والمثاني(٤/٣٩٥) ح رقم(٢٤٤٤).

(٥٩٥)المراســيل، لابــن أبي حاتم(١/١٥٢)، وينظر كذلك: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل(١/٢٢٤)، والفصل للوصل المدرج(١/٥٤٩)، وتهذيب التهذيب(٧/١٥٢).

(٥٩٦)جامع التحصيل (١/٢٣٥).

٥. قال النَّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغاني[٥٩٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ هو: ابْنُ مُحَمَّدٍ المعلِّم البغدادي، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ- ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ-، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: كَانَ نَبِيُّ الله ﷺ يُصَلِّي كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً: تِسْعًا قَائِمًا، وَرَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ يُمْهِلُ حَتَّى يُؤَذِّنَ بِالأُولِ مِنَ الصُّبْحِ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ"، ثم قال النَّسائي: " أدخل سعيد بين جعفر وبين أبي سلمة: عراك بن مالك"[٥٩٨].

ثم جاء بالرواية المزيدة، فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْمُقْرِئَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ، وهو ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ- قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرِ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ قَائِمًا، وَرَكْعَتَيْنِ بَيْنَ النِدائَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ يَدَعُهُمَا[٥٩٩].

وكان النَّسائي قد روى كلاً من الحديثين قبل ذلك بإسناده ومتنه، ولم يتكلم على أي منها بشيء[٦٠٠].

والحديث عن صفة صلاة النبي ﷺ في الليل جاء من طرق كثيرة جداً، عن عائشة[٦٠١]، وغيرها من الصحابة[٦٠٢]، وبألفاظ مختلفة، لكن ما يهمنا في هذا المقام، هو الرواية التي ذكر فيها: عراك بن مالك، فقد أخرجها البيهقي[٦٠٣] ، وإسحاق بن راهويه[٦٠٤]، كلاهما من طريق سعيد بن أيوب، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن أبي سلمة، عن عائشة بنحوه.

وأخرجها مسلم[٦٠٥]، وأحمد[٦٠٦]، من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن عروة أن عائشة.

---

(٥٩٧)في الأصل:"الصغاني" بالهمزة، والصواب ما أثبته، وهو: محمد بن إسحاق أبو بكر الصغاني، مات سنة ٢٧٠هـ ينظر: تقريب التهذيب(٤٦٧/١)، وفي النسخة الجديدة من السنن (٢٥٥/١)جاءت: "الصغاني" على الصواب.

(٥٩٨)السنن الكبرى(١٧٤/١)، كتاب الصلاة الأول، باب الصلاة بين الوتر وبين ركعتي الفجر ، برقم(٤٥١).

(٥٩٩)المصدر السابق نفسه، ح رقم(٤٥٢).

(٦٠٠)السنن الكبرى(١٥٩/١)، كتاب الصلاة الأول، أبواب: عدد الصلاة بعد العشاء، ، الأحاديث أرقام(٣٩٢و٣٩٣و ٣٩٥)والكتاب نفسه(١٦٥/١-١٦٦)ذكر إختلاف الناقلين لخبر عائشة، برقم(٤١٥و٤١٦).

(٦٠١)السنن الكبرى(١٦٥/١-١٦٩)، كتاب الصلاة الأول، ذكر اختلاف الناقلين لخبر عائشة، الأحاديث أرقام(من٤١٢ -٤٢٨)، والكتاب نفسه(١٧٣/١-١٧٥) أبواب: الوتر بتسع، والوتر بسبع، والصلاة بين الوتر وبين ركعتي الفجر... الأحاديث أرقام(من٤٤٨-٤٥٤).

(٦٠٢)ينظر: السنن الكبرى(١٦١/١-١٦٤) الأحاديث أرقام(من٣٩٧-٤١٠)وغالبها عن ابن عباس وأم سلمة.

(٦٠٣)سنن البيهقي الكبرى(٤٧٠/٢)، باب تأكيد صلاة الوتر، برقم(٤٢٥٧).

(٦٠٤)مسند إسحاق ابن راهوايه(٤٧٣/٢)ح رقم(١٠٤٨).

(٦٠٥)صحيح مسلم(٥٠٩/١)، كتاب صلاة المسافرين ، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، برقم(٧٣٧).

(٦٠٦)مسند أحمد (٢٢٢/٦).

أما من غير الزيادة، فقد أخرجها الإمام أحمد(٦٠٧) عن جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة عن عائشة .

وأخرجها مسلم(٦٠٨)، وأحمد(٦٠٩)، والدارمي(٦١٠)، وابن راهوايه(٦١١)، وأبو عوانة(٦١٢)، والطيالسـي(٦١٣)، وابن خزيمة(٦١٤)، جميعهم من طريق هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة بنحوها.

وأخرجها ابن حبان(٦١٥)،والبيهقي(٦١٦)،من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن عائشة بمعناها.

وأخرجها أبو داود(٦١٧)، والبيهقي(٦١٨)، من طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن عائشة بنحوها.

وأخرجها أبو داود عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص عن عائشة بمعناها(٦١٩).

وأخـــرجها الدارقطني(٦٢٠) من طريق ابن أبي ذئب، وعمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد، جميعهم عن الزهري عن عروة عن عائشة بمعناها.

وأخرجها ابن حبان من طريق أبي حرة، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة بمعناها(٦٢١).

---

(٦٠٧) مسند أحمد(٦/٢٢٢).

(٦٠٨)صحيح مسلم(١/٥٠٩)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبيﷺ ، برقم(٧٣٨).

(٦٠٩)مسند أحمد(٦/١٨٩و٢٤٩).

(٦١٠)سنن الدارمي(١/٤١٠)، كتاب الصلاة، باب صفة صلاة رسول الله، برقم(١٤٧٤).

(٦١١)مسند إسحاق ابن راهوايه(٢/٤٧٣).

(٦١٢)مسند أبي عوانة(٢/٣٢٨).

(٦١٣)مسند الطيالسي(١/٢٠٨)ح رقم(١٤٨٣).

(٦١٤)صحيح ابن خزيمة(٢/١٥٧)، باب الرخصة في الصلاة بعد الوتر، برقم(١١٠٢).

(٦١٥)صـــحيح ابـــن حبان(٦/٣٤٨)، ذكر... كانﷺ يوتر فيها بواحدة، برقم(٢٦١٦) وفي (٦/٣٦٠)، ذكر الإباحة للمرء أن يصلي ركعتين...برقم(٢٦٣٤).

(٦١٦)سنن البيهقي الكبرى(٣/٣٢)، باب في الركعتين بعد الوتر، برقم(٤٥٩٧).

(٦١٧)سنن أبي داود(٢/٤٣)، كتاب الصلاة، باب الإضطجاع بعدها، برقم(١٣٥٠).

(٦١٨)سنن البيهقي الكبرى(٣/٣٢)، باب في الركعتين بعد الوتر، برقم(٤٥٩٩).

(٦١٩)سنن أبي داود(٢/٤٣)، كتاب الصلاة، باب الإضطجاع بعدها، برقم(١٣٥١).

(٦٢٠)سنن الدارقطني(١/٤١٦)، باب صلاة النافلة في الليل والنهار، برقم(١).

(٦٢١)صحيح ابن حبان(٦/٣٦١)، ذكر ما كان يقرأ ﷺفي الركعتين اللتين كان يركعهما بعد الوتر، برقم(٢٦٣٥)، و (٦/٣٦٧)، ذكر خبر ثان قد يوهم في الظاهر من لم يحكم صناعة العلم ....، برقم(٢٦٤٠).

وأخـــرجها أبـــو نعـــيم ، من طريق خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة بمعناها(٦٢٢).

قلت: الرواية تواترت عن أبي سلمة، عن عائشة، وطريق عراك بن مالك، الذي أشار النســـائي إلى زيادة عراك فيه؛ أخرجه الإمام مسلم، والإمام أحمد من طريق الليث بن سعد، عـــن يـــزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك عن أبي سلمة عن عائشة بمعناه، ولم يذكرا جعفر بن ربيعة كما في رواية النسائي الأولى (٦٢٣)، فرواية عراك ليست مزيدة، ولم ينفرد بها ســـعيد بن أبي أيوب، أو جعفر بن ربيعة، وهما ثقتان(٦٢٤) ، وقد توبعا عليها كما هو واضح، ولـــذلك فيحـــتمل أن يكون جعفر بن ربيعة سمع الحديث من عراك، ثم سمعه من أبي سلمة، فـــرواه على الوجهين، حيث روى عنهما في غير هذا الحديث، وكلاهما يعدُّ من شيوخه(٦٢٥)، وهذا يحصل كثيراً، فالرواة يسعون إلى طلب العلو في الإسناد، والله أعلم.

* * *

٦. قـــال النسائي: "أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيمان الرهاوي، قَالَ: ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ الثوري، عَنْ عُثْمَانَ الْبَتِّيِّ(٦٢٦)، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصَبْنَا سَبْيًا...الحديث" قال النسائي: " أدخل قتادة بين أبي الخليل، وأبي سعيد:أبا علقمة الهاشمي(٦٢٧).

ثم جاء بالرواية المزيدة، فقال: " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصنعاني، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي عَروبةَ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ به نحوه(٦٢٨).

قلـــت: الحـــديث مروي بطرق صحيحة من الوجهين، فقد أخرجه من الطريق الأول: الترمذي(٦٢٩)، وأحمد(٦٣٠)، وأبو عوانة(٦٣١)، وأبو يعلى(٦٣٢) جميعهم من طريق عثمان الْبَتِّيِّ،

---

(٦٢٢)المسند المستخرج على صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل، برقم(١٦٥٢).

(٦٢٣)صحيح مسلم(٥٠٩/١)، برقم(٧٣٧)، ومسند أحمد(٢٢٢/٦)، والنسائي رواه عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن جعفر بن ربيعة، عن أبي سلمة، عن عائشة.(السنن الكبرى١/١٧٤ح رقم٤٥١).

(٦٢٤)ينظر: تقريب التهذيب(١٤٠/١و٢٣٣).

(٦٢٥)ينظر: تهذيب الكمال(٣٠/٥)فقد ذكرهما فيمن روى عنه جعفر بن ربيعة.

(٦٢٦) فـــي الأصل: "التيمي" وهو خطأ، والصواب ماأثبته، وهكذا هو عند الترمذي، وأحمد، وأبي عوانة، وأبي يعلى، وكذلك هو في الطبعة الطبعة الجديدة من السنن الكبرى. ينظر: (السنن الكبرى بتحقيق: شلبي٥/٢١١ح٥٤٦٨).

(٦٢٧)السنن الكبرى(٣٠٨/٣)، كتاب النكاح، باب تأويل قوله والمحصنات من النساء، برقم(٥٤٩١) .

(٦٢٨)السنن الكبرى(٣٠٨/٣)، كتاب النكاح، باب تأويل قوله والمحصنات من النساء، برقم(٥٤٩٢) .

(٦٢٩)سنن الترمذي(٤٣٨/٣)، كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسبى الأمة ولها زوج هل يحل له أن يطأها، برقم(١١٣٢) وفي (٢٣٥/٥)، كتاب من تفسير القرآن ، باب سورة النساء، برقم(٣٠١٧).

(٦٣٠)مسند أحمد(٧٢/٣)ح رقم(١١٧٠٩).

(٦٣١)مسند أبي عوانة(١٠٤/٣).

(٦٣٢)مسند أبي يعلى(٣٨١/٢).

عن أبي الخليل عن أبي سعيد ورواه بعضهم موقوفا.

وأخـــرجه مسلم[٦٣٣]، وأبو عوانة[٦٣٤]، كلاهما من طريق شعبة، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن أبي سعيد الخدري بنحوه موقوفاً.

أما الطريق الثاني الذي أشار النسائي إلى زيادة الهاشمي فيه فقد أخرجه مسلم[٦٣٥]، وأبو داود[٦٣٦]، وأحمد[٦٣٧]، وأبو عوانة[٦٣٨]، وابن أبي شيبة[٦٣٩]، وأبو نعيم الأصبهاني[٦٤٠]، والبيهقي[٦٤١]، جميعهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن أبي علقمة الهاشمي، عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

وأخرجه الترمذي[٦٤٢]، وأبو عوانة[٦٤٣]، وأبو يعلى[٦٤٤]، جميعهم من طريق همام بن يحيـــى، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن أبي علقمة الهاشمي ،عن أبي سعيد الخدري بنحوه، ولم يرفعه في بعض الطرق.

قلـــت: الحـــديث صـــحيح بالـــزيادة وبـــدونها، فقـــد رواه مسلم في صحيحه على الوجهـــين[٦٤٥]،وصـــححه الألباني من الطريق المزيد[٦٤٦]، وهذا كالذي قبله، رواه أبو الخليل على الوجهين، ورواه عنه الثقات الأثبات، ولم يعترضوا عليه، إلا أن الترمذي أشار إلى مسألة زيـــادة الهاشمي بقوله: ولا أعلم أن أحداً ذكر أبا علقمة في هذا الحديث، إلا ما ذكر همام عن قتادة، وأبو الخليل أسمه صالح بن أبي مريم[٦٤٧].

---

(٦٣٣)صحيح مسلم(٢/١٠٨٠)،كتاب الرضاع، باب جواز وطء المسبية بعد الإستبراء، برقم(١٤٥٦).

(٦٣٤)مسند أبي عوانة(٣/١٠٤).

(٦٣٥) صحيح مسلم(٢/١٠٧٩)،كتاب الرضاع، باب جواز وطء المسبية بعد الإستبراء، برقم(١٤٥٦مكرر).

(٦٣٦)سنن أبي داود(٢/٢٤٧)، كتاب النكاح ، باب في وطء السبايا، برقم(٢١٥٥).

(٦٣٧)مسند أحمد(٣/٨٤).

(٦٣٨)مسند أبي عوانة(٣/١٠٤)ح رقم(٤٣٦٧ -٤٣٦٨).

(٦٣٩)مصنف ابن أبي شيبة(٣/٥٣٦)، في قوله والمحصنات من النساء، بدون رقم.

(٦٤٠) المستخرج على صحيح الإمام مسلم(٤/١٢٩)، باب والمحصنات من النساء، برقم(٣٤١٢).

(٦٤١)السنن الكبرى للبيهقي (٧/١٦٧)، كتاب النكاح، برقم(١٣٧٣٢)، و(٩/١٢٤)، أبواب السير، باب المرأة تسبى.

(٦٤٢)جامع الترمذي(٥/٢٣٤)، كتاب من تفسير القرآن عن رسول الله، باب سورة النساء، برقم(٣٠١٦).

(٦٤٣)مسند أبي عوانة(٣/١٠٤).

(٦٤٤)مسند أبي يعلى(٢/٤٨٦).

(٦٤٥)صحيح مسلم(٢/١٠٧٩و١٠٨٠)،كتاب الرضاع، باب جواز وطء المسبية بعد الإستبراء، برقم(١٤٥٦مكرر).

(٦٤٦)أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٥١٥ح٣٣٣٣).

(٦٤٧)سنن الترمذي (٥/٢٣٥)، كتاب من تفسير القرآن عن رسول الله، باب سورة النساء، برقم(٣٠١٧).

قلت: بل رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به بمثله، والترمذي روى الحديث بالزيادة وبدونها وحسّنه من الطريقين[٦٤٨]، فالحديث صحيح، والله أعلم.

• • •

٧. قـال النسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ سُفْيَانَ-وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ- ،عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ زُبَيْدٍ-اليامي-، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: "صَلاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ...الحديث" قال النّسائي: "أدخل يزيد بن زياد بن أبي الجعد، بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر: كعب بن عجرة[٦٤٩].

ثم جاء بالرواية المزيدة فقال: أَنبأَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُبَيْد اليامي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، به نحوه. [٦٥٠].

قلـت: رواه النّسائي من طرق متعددة، فقد رواه عن حميد بن مسعدة، عن سفيان بن حبيب، عن شعبة[٦٥١]، **وعن** إبراهيم بن محمد، عن يحيى، عن سفيان بن سعيد[٦٥٢]، **وعن** عمران ابن موسى، عن يزيد بن زريع[٦٥٣]، **وعن** علي بن حجر، عن شريك[٦٥٤]، **جميعهم:** (شعبة، وسفيان، ويزيد بن زريع) عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر بنحوه.

ورواه عن مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ زُبَيْدٍ اليامي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ عُمَر بنحوه، بزيادة: كعب، بين ابن أبي ليلى، وعمر [٦٥٥].

وأخـرجه ابـن ماجـه[٦٥٦]، وأحمـد[٦٥٧]، وابـن حبان[٦٥٨]، وابن أبـي شيبة[٦٥٩]،

---

(٦٤٨)جامع الترمذي(٤٣٨/٣و٢٣٤/٥و٢٣٥، الأحاديث ١١٣٢و٣٠١٦و٣٠١٧).

(٦٤٩)السنن الكبرى(١٨٢/١-١٨٣)، كتاب الصلاة الأول، باب عدد صلاة الفطر وصلاة النحر، برقم(٤٨٩)، وأعاده بسنده ومتنه في (٥٨٤/١-٥٨٦)، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب تقصير الصلاة في السفر، برقم(١٨٩٨).

(٦٥٠)السنن الكبرى(١٨٣/١)، كتاب الصلاة الأول، باب عدد صلاة الفطر وصلاة النحر، برقم(٤٩٠).

(٦٥١)السـنن الكبـرى(١٨٢/١-١٨٣)، كتاب الصلاة الأول، باب عدد صلاة الفطر وصلاة النحر، برقم(٤٨٩)، وفي كتاب قصر الصلاة في السفر (٥٨٤/١-٥٨٥)، ، باب تقصير الصلاة في السفر، برقم(١٨٩٨).

(٦٥٢)السنن الكبرى(١٨٣/١)، كتاب الصلاة الأول، باب عدد صلاة الفطر وصلاة النحر، برقم (٤٩١).

(٦٥٣) السنن الكبرى(١٨٤/١)، كتاب الصلاة، باب عدد صلاة الجمعة، برقم(٤٩٥) وفي كتاب صلاة العيدين(٥٤٦/١) ، باب عدد صلاة العيدين، برقم(١٧٧١).

(٦٥٤) السنن الكبرى(٥٤٦/١)كتاب الجمعة، باب كم صلاة الجمعة، برقم(١٧٣٣).

(٦٥٥)السنن الكبرى(١٨٣/١)، كتاب الصلاة الأول، باب عدد صلاة الفطر وصلاة النحر، برقم(٤٩٠).

(٦٥٦)سنن ابن ماجه(٣٣٨/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر، برقم(١٠٦٣).

(٦٥٧)مسند أحمد(٣٧/١).

(٦٥٨)صحيح ابن حبان(٢٢/٧)... قول من زعم أن صلاة الجمعة في الأصل أربع ركعات لا ركعتين، برقم(٢٧٨٣).

(٦٥٩)مصنف ابن أبي شيبة(٨/٢)، الصلاة يوم العيد من قال ركعتين، برقم(٥٨٥١).

والطبراني(٦٦٠)، والبزار(٦٦١)، وأبو يعلى(٦٦٢)، وعبد بن حميد(٦٦٣)، والبيهقي(٦٦٤) جميعهم من طريق زبيد عن ابن أبي ليلي عن عمر بنحوه، من غير ذكر لكعب بن عجرة.

وأخـــرجه الطيالسي(٦٦٥) من طريق سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن عمر،دون ذكر زبيد، بنحوه، ولعل هذا منقطع؛ لأن جميع الطرق ذكرت زبيداً بين سفيان وابن أبي ليلى.

كما أخرجه ابن ماجه(٦٦٦)، وابن خزيمة(٦٦٧)، والبيهقي(٦٦٨)، جميعهم من طريق محمد ابن بشر عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زبيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر، بزيادة كعب بن عجرة بين ابن أبي ليلى وابن عمر.

قلـــت: الطـــريقان صـــحيحان، ولعل الطريق المزيدة أصح من الأخرى؛ لأن سماع عـــبــــد الرحمن بن أبي ليلى مشكوك في ثبوته، فقد زعم بعض العلماء أن عبد الرحمن لم يسمع من عمر، وأن الحديث منقطع من غير الزيادة، بل إن النسائي نفسه أشار إلى ذلك، فقد قـــال مصنف السنن الصغرى بعد أن روى الحديث: قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: " عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِـــي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ"(٦٦٩)، وقال الوادياشي: "قال النسائي: لم يسمعه ابن أبي ليلى من عمر، ورواه البيهقي من حديث ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن عمر، **فاتصل**"(٦٧٠).

وســـئل الدارقطني عن هذا الحديث من طريق ابن أبي ليلى عن عمر، فذكر جميع طرقه، ومن جملة ما قال: "...وقال يزيد بن هارون عن الثوري، عن زبيد، عن بن أبي ليلى، ســـمعت عمر، ولم يتابع يزيد بن هارون على قوله هذا"، ثم صحح الحديث من بعض طرقه، فقال: "والمحفوظ: عن ياسين، عن زبيد، عن بن أبي ليلى، عن عمر، وهو الصواب"(٦٧١).

---

(٦٦٠)المعجم الأوسط(١٨١/٥)ح رقم(٥٠١٠) وفي(٢١١/٣)ح رقم(٢٩٤٣).

(٦٦١)مسند البزار(٤٦٥/١)ح رقم(٣٣١).

(٦٦٢)مسند أبي يعلى(٢٠٧/١)ح رقم(٢٤١).

(٦٦٣)مسند عبد بن حميد (٤٠/١)ح رقم(٢٩).

(٦٦٤)سنن البيهقي الكبرى(٢٠٠/٣).

(٦٦٥)مسند الطيالسي(٢٠/١).

(٦٦٦) سنن ابن ماجه(٣٣٨/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر، برقم(١٠٦٤).

(٦٦٧)صحيح ابن خزيمة(٣٤٠/٢)، جماع أبواب صلاة العيدين ....، باب عدد ركعات صلاة العيدين، برقم(١٤٢٥).

(٦٦٨)سنن البيهقي الكبرى(١٩٩/٣)، باب صلاة الجمعة ركعتان، برقم(٥٥٠٩).

(٦٦٩) المجتبى(١١١/٣)، كتاب الصلاة، باب عدد صلاة الجمعة، برقم(١٤٢٠).

(٦٧٠) تحفة المحتاج(٥٤١/١)، وقوله: "فاتصل" يشير إلى أن الحديث كان منقطعاً قبل الزيادة

(٦٧١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية(١١٧/٢).

ونقل ابن الملقن قول النسائي: "لم يسمعه ابن أبي ليلى من عمر"، ثم قال : " وأما ابن الموطأ فصححه، ووقع في رواية صحيحة للبيهقي: عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن عمر، لكن ليس في هذه الرواية قول: على لسان نبيكم" (٦٧٢).

وصحح الألباني الحديث من الطريقين، بالزيادة، وبدونها(٦٧٣) .

وهكذا نرى أن بعض العلماء اعترض على الرواية غير المزيدة، وبعضهم صححها، فيما جاءت الرواية المزيدة سالمة من الاعتراض، وكلاهما صحيح والله أعلم.

* * *

٨. قال النسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ البراد الْحِمْصِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ-بْنُ الزُّبَيْرِ-أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، -وأمها أم سلمة زوجُ النَّبيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: انْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ...الحديث" قال النسائي: " أدخل هشام بن عروة بين زينب وأم حبيبة: أم سلمة" (٦٧٤).

ثم جاء بالرواية المزيدة فقال: "أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ عَبْدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ نحوها(٦٧٥).

والحديث أخرجه البخاري(٦٧٦)، ومسلم(٦٧٧)، وابن ماجه(٦٧٨)، وأحمد(٦٧٩)، وابن حبان(٦٨٠)، وأبو نعيم(٦٨١)، وأبو عوانة(٦٨٢)، والبيهقي(٦٨٣)، والشافعي(٦٨٤)، وابن أبي

---

(٦٧٢) خلاصة البدر المنير(٢١٨/١)، وقوله يشير إلى تصحيح الطريقين.

(٦٧٣) بالزيادة ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٢٣٢/١)ح رقم(١٤٢٠)، وكذلك: (٢٣٥/١)ح رقم (١٤٤٠)، و(٢٥٨/١)، ح رقم(١٥٦٦). وبدون الزيادة ينظر: صحيح سنن ابن ماجه(٣٣٨/١)ح رقم(١٠٦٤).

(٦٧٤) السنن الكبرى(٢٩١/٣)، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين الأختين،برقم(٥٤١٧)، وكان قد رواه في الباب الذي قبله: تحريم الجمع بين الربيبة...(٢٩٠/٣)، برقم(٥٤١٥)عن وهب بن بيان، عن ابن وهب، عن يونس، به نحوه، وبرقم(٥٤١٦)عن قتيبة، عن الليث، عن يزيد، عن عراك بن مالك، عن زينب به ببعضه .

(٦٧٥) السنن الكبرى(٢٩١/٣-٢٩٢)، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين الأختين،برقم(٥٤١٨).

(٦٧٦)صحيح البخاري(١-٩٣٩/٤)، باب﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾[النساء٢٣]، برقم (٥١٠٦) وفي كتاب النفقات(١-٩٨٧/٤)، باب المراضع من المواليات وغيرهن، برقم(٥٣٧٢).

(٦٧٧)صحيح مسلم(١٠٧٢/٢و١٠٧٣)، كتاب الرضاع، باب تحريم الربيبة وأخت المرأة، برقم(١٤٤٩مكرر).

(٦٧٨)سنن ابن ماجه(٦٢٤/١)، كتاب النكاح، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، برقم(١٩٣٩).

(٦٧٩)مسند أحمد(٤٢٨/٦).

(٦٨٠)صحيح ابن حبان(٤٢٢/٩)، ذكر الإخبار عن نفي جواز نكاح المرء بنت أخيه في الرضاع، برقم(٤١١١).

(٦٨١)المسند المستخرج على صحيح مسلم(١٢٢/٤)، برقم(٣٣٩٢).

(٦٨٢)مسند أبي عوانة(١١٢/٣-١١٤)الأحاديث أرقام(٤٣٩٩ -٤٤٠٧).

(٦٨٣)السنن الكبرى للبيهقي (٧٥/٧)، باب لحكم بين الأزواج...، برقم(١٣٢١٥) وفي(١٦٢/٧)، ح رقم(١٣٧٠٢).

(٦٨٤)مسند الشافعي(٢٧٢/١).

شـيبة[685]، وعـبد الـرزاق[686]، وابـن راهـواية[687]، والحميدي[688]، وأبو يعلى[689]، والطبراني[690].جميعهم من طريق عروة عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة، من غير ذكر أم سلمة.

وأخرجه أبو داود[691]، وابن الجارود[692]، وأبو نعيم[693]، والبيهقي[694] جميعهم من طريق عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة عن أم حبيبة، بزيادة أم سلمة بين زينب وأم حبيبة. وقد صحح الألباني الحديث من الطريقين، بالزيادة [695]، وبدونها [696].

قلـت: الحـديث مـن الطريق الثانية: مزيد في متصل الأسانيد، وهو صحيح من الطـريق الأول بغير الزيادة ، فلم يروِ الزيادة سوى هشام بن عروة، ولم يتابع عليها، ورواه هشـام نفسه بغير الزيادة، وتابعه الزهري، وعراك بن مالك، وغيرهما؛ وروى الحديث جمع مـن العلماء وفي مقدمتهم البخاري ومسلم، ولم يذكر واحد منهم أم سلمة في إسناده، لكن جاء فـي بعـض الروايات؛ كما عند النسائي وغيره: " عن زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، وأُمُّها: أم سلمة زوج النبـيﷺ "، والمقصود أن زينب هي ابنة أُم سَلَمة زوجُ النَّبيّﷺ، وليس المقصود عطف أمهـا عليها، أو أنها روت عن أمها، ولعل هذا هو الذي أدخل أم سلمة في إسناد الحديث على أنها إحدى الحلقات فيه، ولا أظن أن الوهم من هشام بن عروة؛ بل من الرواة عنه؛ لأن هشاماً وافق الجماعة في الرواية الأخرى من غير الزيادة، والله تعالى أعلم.

• • •

٩. قال النسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ إسحاق بن عبدِ الـواحدِ، عَـنْ الْمُعَافِيُّ بْنُ عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَـى أَبِـي أَحْمَـدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا، فَجَعَلَ يَقُولُ

---

(٦٨٥)مصنف ابن أبي شيبة(٥٤٩/٣) باب ما قالوا في الرضاع يحرم منه ما يحرم من النسب.

(٦٨٦)مصنف عبد الرزاق(٤٧٥/٧و٤٧٧)، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، برقم(١٣٩٤٧و١٣٩٥٥).

(٦٨٧)مسند إسحاق ابن راهواية(١٧٤/١).

(٦٨٨)مسند الحميدي(١٧٤/١).

(٦٨٩)مسند أبي يعلى(٤٩/١٣).

(٦٩٠)معجم الطبراني الكبير(٢٢٢/٢٣-٢٢٥)، الأحاديث أرقام(٤١٢-٤١٩).

(٦٩١)سنن أبي داود(٢٢١/٢)، كتاب النكاح، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، برقم(٢٠٥٦).

(٦٩٢)المنتقى لابن الجارود(١٧١/١)ح رقم(٦٨٠).

(٦٩٣)المسند المستخرج على صحيح مسلم(١٢٢/٤)، برقم(٣٣٩١).

(٦٩٤)سنن البيهقي الكبرى(١٦٢/٧)، باب ما جاء في قوله تعالى وإن تجمعوا بين الأختين، برقم(١٣٧٠١).

(٦٩٥)ينظر: صحيح سنن أبي داود(٢٢١/٢)ح رقم(٢٠٥٦).

(٦٩٦)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٥٠٨/١-٥٠٩)، الأحاديث رقم(٣٢٨٤و٣٢٨٥و٣٢٨٧)، وينظر كذلك: صحيح سنن ابن ماجه(٦٢٤/١)، ح رقم(١٣٣٩).

للــرَّجلِ: "مَــا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ يَا فُلَانُ؟...الحديث" قال النَّسائي: " إسحاق بن عبد الواحد: لا أعــرفه، وعــبد الله بن عبد الصمد [قد حدثنا عن المعافى بن عمران بغير حديث][٦٩٧]، وإنما أخــرجناه لإدخالــه بينه وبين معافى، وقد رواه غير عبد الحميد بن جعفر فأرسله، والمشهور مرسل[٦٩٨].

والحديث أخرجه الترمذي[٦٩٩]، وابن ماجه[٧٠٠]وابن خزيمة[٧٠١]، وابن حبان[٧٠٢]، والحاكم[٧٠٣]، جميعهم من طريق عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، به بنحوه، إلا ابن ماجه ببعضه، فلم يذكر سوى قول النبيﷺ: "اقْرَءُوا الْقُرْآنَ...الحديث.

أمــا الطــريق المرســل الذي أشار إليه النَّسائي، فلم يروه النسائي، ولا غيره، لكن التــرمذي أشار إليه بعد أن رواه متصلاً، قال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ اللَّيْثِ فَذَكَرَهُ[٧٠٤].

قلت: إسحاق بن عبد الواحد: مختلف فيه، اختلافاً شديداً؛ فبعضهم وثقه، وبعضهم حكم علــيه بالترك، والنَّسائي حكم عليه بالجهالة، وبيَّن أنَّ سبب إخراجه لحديثه؛ وجوده في السند بــين عــبد الصمد والمعافى، وأنَّ الحديث روي بغير هذه الزيادة "[٧٠٥]، ولم يروِ له أحدٌ من أصحاب الكتب التسعة، غير النسائي، واعتذر عن ذلك، ولم أجد له في جميع المصنفات التي

---

(٦٩٧) ما بين المعكوفتين في الأصل هكذا: (قدما على المعافى بن عمران بغير حديث)والصواب ما أثبته، لأنه يتمشى مع السياق، وهو كذلك في الطبعة الجديدة للسنن الكبرى بتحقيق: شلبي(٨١/٨)ح رقم(٨٦٩٦).

(٦٩٨) السنن الكبرى(٢٢٧/٥-٢٢٨)، كتاب السير، باب من أولى بالإمارة، برقم(٨٧٤٩).

(٦٩٩)جامع الترمذي(١٥٦/٥)، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة... ، برقم(٢٨٧٦).

(٧٠٠) سنن ابن ماجه(٧٨/١)، المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه، برقم(٢١٧).

(٧٠١)صــحيح ابــن خــزيمة(٥/٣)، بــاب استحقاق الإمامة...، برقم(١٥٠٩) وفي(١٤٠/٤)، باب استحباب تأمير المسافرين...، برقم(٢٥٤٠).

(٧٠٢)صحيح ابن حبان(٤٩٩/٥)، ذكر استحقاق الإمامة...، برقم(٢١٢٦) وفي(٣١٦/٦)، برقم(٢٥٧٨).

(٧٠٣)المستدرك (٦١١/١)، كتاب المناسك، برقم(١٦٢٢)وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٧٠٤)جامع الترمذي(١٥٦/٥)، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة... ، برقم(٢٨٧٦).

(٧٠٥) ينظر السنن الكبرى(٢٢٧/٥-٢٢٨)، ح رقم(٨٧٤٩).

وقعــت عليها سوى أربعة أحاديث[706]، وسبق الحديث عن حال إسحاق في مبحث المجهول تفصيلاً بما يغني عن إعادته هنا[707].

والــذي يــبدو لــي أن النّسائي استغرب وجود إسحاق بن عبد الواحد بين شيخه والمعافــى، فهو روى أحاديثَ كثيرة عن شيخه: عبد الله بن عبد الصمد عن المعافى مباشرة، دون ذكــر إسحاق، فعدَّ وجوده في إسناد هذا الحديث من قبيل الوهم، فأخرج الحديث من هذا الطريق، ونبه عليه، فوجوده في إسناد هذا الحديث: مزيد في متصل الأسانيد.

ونبه النّسائي-أيضاً-إلى أن الحديث مرسلٌ أشهر من الموصول.

لكنني وجدت العكس، فقد حسَّنه الترمذي[708]، وصححه الحاكم[709]، وأخرجه ابن حبان، وابن خزيمة في صحيحيهما موصولاً[710]، فيما ضعفه الألباني[711]، ولم أجد من رواه مرسلاً، سوى الترمذي، وذكره في المتابعات[712].

* * *

١٠. قال النّسائي-رحمه الله-: "الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: أَنَــا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ، وَسَالِمٍ-ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ-، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُــولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الشُّؤْمُ[713] فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ"، ثم قال النّسائي: " أدخل ابن أبي ذئب بين الزهري وبين سالم: محمد بن يزيد بن قنفذ، وأرسل الحديث"[714].

ثــم جاء بالرواية المزيدة المرسلة، فقال: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى قَالَ: نَا ابْنُ أَبِي فُــدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قُنْفُذٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٍ ابْنُ

---

(٧٠٦) الأول: رواه الشهاب في مسنده عن النظرة المحرمة(١٩٥/١)الثاني: ذكره ابن عساكر في فضائل الشام. ينظر: تــاريخ دمشــق(١٨٢/١)، والــثالث: ذكره ابن حيان النحوي حديثاً آخر في الغضب. ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان(٢٥٠/٤)، والرابع: أورده الدار قطني في تفسير قوله تعالى:(حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ)[سبأ، الآية٢٣] ينظر: (العلل الواردة في الأحاديث النبوية٢٦٣/٨).

(٧٠٧)ينظر: الفصل الثاني(ص١٨٤-١٨٦)من هذه الدراسة.

(٧٠٨)جامع الترمذي(١٥٦/٥) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٧٠٩)المستدرك (٦١١/١)سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٧١٠)صحيح ابن حبان(٤٩٩/٥و٣١٦/٦)، وصحيح ابن خزيمة(٣/٥و١٤٠/٤) سبق تخريجهما في الصفحة السابقة.

(٧١١)ضعيف جامع الترمذي(١٥٦/٥)، ح رقم(٢٨٧٦).

(٧١٢) ينظر: جامع الترمذي(١٥٦/٥)، ح(٢٨٧٦) سبق تخريجه.

(٧١٣) الشــؤم: ضد اليمن، يقال رجل مَشْؤمٌ ومَشْئُومٌ. وشُؤْمُ الدار: ضيقُها وسوء جارها، و شُؤْم الــمرأة: أن لا تلد، وشؤم الفرس: أن لا يُنْزى علــيها. ينظر: (لسان العرب٣١٥/١٢)، و(مختار الصحاح١٣٨/١).

(٧١٤) السنن الكبرى(٤٠٢/٥-٤٠٣)،كتاب عشرة النساء، باب شؤم المرأة(الإختلاف على يونس فيه)، برقم(٩٢٧٩).

عَـبْدِ اللَّـــهِ، أَنَّ رَسُــولَ اللَّـــهِ ﷺ قَـــالَ: "إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فَفِي الْمَسْكَنِ ، وَالْمَرْأَةِ، والْفَرَسِ والسَيْفِ"[٧١٥].

قلــت: روى النَسائي هذا الحديث من تسع طرق، كلها من طريق الزهري، عن سالم وحمزة ابني عبد الله بن عمر،(مجتمعين، ومتفرقين) وكلاهما عن أبيهما عبد الله بن عمر[٧١٦].

وأخـــرجه الــبخاري[٧١٧]، ومســـلم[٧١٨]، وأبـــو داود[٧١٩]، ومالك[٧٢٠]، وأحمد[٧٢١]، والقضـــاعي[٧٢٢]، ومعمر بن راشد[٧٢٣]، جميعهم من طريق الزهري، عن حمزة وسالم، عن ابن عمر به بنحوه، ولم يذكروا أحداً بين الزهري وبين حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر.

كمـــا أخـــرجه الــبخاري[٧٢٤]، وابـــن ماجـــه[٧٢٥]، وأحمـــد[٧٢٦]، والطيالسي[٧٢٧]، والحميدي[٧٢٨]، وأبو يعلى[٧٢٩]، جميعهم من طريق الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر به بنحوه، ولم يذكر واحد منهم أحداً بين الزهري وسالم بن عبد الله .

وأخـــرجه مســـلم[٧٣٠]،والبيهقي[٧٣١]، كلاهما من طريق عتبة بن مسلم، عن حمزة بن عـــبد الله، عن عبد الله بن عمر به نحوه.وأخرجه أحمد من طريق الزهري، عن حمزة، عن عبد الله، ولم يذكر أحداً بين الزهري وحمزة[٧٣٢].

---

(٧١٥) المصدر السابق(٤٠٣/٥)، الكتاب والباب نفسيهما برقم(٩٢٨٠).

(٧١٦)السنن الكبرى(٣٨/٣)، كتاب الخيل، باب شؤم الخيل، برقم(٤٤٠٩-٤٤١١)، وفي كتاب عشرة النساء، (٤٠٢/٥-٤٠٤)، باب ذكر الإختلاف على يونس فيه، الأحاديث أرقام(٩٢٨٠-٩٢٨٤) والطريق المزيدة برقم(٩٢٧٩) .

(٧١٧)صحيح البخاري (١٩٥٩/٥)، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم، برقم(٤٨٠٥)،وفي كتاب الطب (٢١٧٧/٥) ، باب لا عدوى، برقم(٥٤٣٨)

(٧١٨)صحيح مسلم(١٧٤٧/٤)، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فية الشؤم، برقم(٢٢٢٥).

(٧١٩)سنن أبي داود(١٩/٤)، كتاب الطب، باب الطيرة، برقم(٣٩٢٢).

(٧٢٠) موطأ مالك(٩٧٢/٢)، كتاب الجامع، باب ما يتقى من الشؤم، برقم(١٧٥٠).

(٧٢١)مسند أحمد(١١٥/٢و١٣٦).

(٧٢٢)مسند الشهاب(١٩٦/١).

(٧٢٣)الجامع لمعمر بن راشد(٤١١/١٠).

(٧٢٤)صحيح البخاري(١٠٤٩/٣)، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، برقم(٢٧٠٣).

(٧٢٥)سنن ابن ماجه(٦٤٢/١)، كتاب النكاح، باب ما يكون فيه اليمن والشؤم، برقم(١٩٩٥).

(٧٢٦)مسند أحمد(٨/٢)ح رقم(٤٥٤٤).

(٧٢٧)مسند الطيالسي(٢٥٠/١).

(٧٢٨)مسند الحميدي(٢٨٠/٢).

(٧٢٩)مسند أبي يعلى(٣٩٩/٩).

(٧٣٠)صحيح مسلم(١٧٤٨/٤)، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فية الشؤم، برقم(٢٢٢٥).

(٧٣١)سنن البيهقي الكبرى(١٤٠/٨)..

(٧٣٢)مسند أحمد(٣٦/٢).

قلــت: إسناد الحديث صحيح متفق عليه، بغير الزيادة، فقد رواه جمع من العلماء في مقدمتهم البخاري ومسلم، ولم يذكر واحدٌ منهم هذه الزيادة.

وقــد أخرجه مسلم(٧٣٣)، وأحمد (٧٣٤)، والطبراني(٧٣٥)جميعهم من طريق شعبة، عن عمر بن محمد بن زيد ، عن أبيه، عن ابن عمر به بنحوه.

ولعل أحد الرواة أدخل حديثاً في حديث، فجاء بالزيادة وهماً منه، فصار الإسناد شاذاً بهــذه الزيادة، أو أنّ بعضهم ظنّ أنّ عمر بن محمد بن زيد هو: "ابْن قُنْفُذ" ، والصواب هو: عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، والله أعلم.

* * *

١١. قــال النَّســائي-رحمـــه الله-: "أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ بَحِيرٍ-ابْنُ سَعْدٍ-، عَنْ خَالِدٍ-ابْنِ مَعْدَانَ-، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ(٧٣٦)، قَالَ: قَالَ رَسُــولُ اللَّـــهِ ﷺ: "إِنَّ اللهَ يَقُــولُ: "ابْنَ آدَمَ ارْكَعْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَوَّلَ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ"، قال النَّسائي : " أدخل مكحول بين كثير بن مرة، ونعيم: قيسا الجذامي"(٧٣٧).

ثم جاء بالرواية المزيدة فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا بِشْرٌ-ابْنَ الْمُفَضَّــلِ- قَالَ: حَدَّثَنَا بَرْدٌ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنِ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ قَيْسٍ الْجُذَامِيِّ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ الْغَطَفَانِي، به مثله، إلا أنه قال: "صلِّ بدلاً من: "اركع"(٧٣٨).

أمـــا الطريق الأول؛ فذكره البخاري في التاريخ(٧٣٩)، وأخرجه أبو داود(٧٤٠)، والإمام أحمد(٧٤١)، والهيثمي(٧٤٢)، من طريق مكحول، عن كثير بن مرة عن نعيم بن همار به نحوه.

كما أخرجه ابن حبان(٧٤٣) من طريق بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني

---

(٧٣٣)صحيح مسلم(١٧٤٧/٤-١٧٤٨)، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فية الشؤم، برقم(٢٢٢٥مكرر).

(٧٣٤)مسند أحمد(٨٥/٢).

(٧٣٥)المعجم الكبير(٣٦٠/١٢)ح رقم(١٣٣٤١).

(٧٣٦)اخــتلف فــي اسم أبيه، فقيل: حمار، وهبار، وهيار، وهدار، وخمار، وهمام، وقال ابن معين: "اختلف الناس في نعــيم بــن همّار ... وأهل الشام يقولون: همّار، وهم أعلم به". وقال ابن حجر: "وهمّار: أصح"وهو صحابي، غطفاني معدود في أهل الشام. ينظر: (الاستيعاب١٥٠٩/٤-١٥١٠)، والإصابة(٤٦٢/٦).

(٧٣٧) السنن الكبرى(١٧٧/١)، كتاب الصلاة الأول، باب الحث على الصلاة أول النهار، برقم(٤٦٦).

(٧٣٨) المصدر السابق، ح رقم(٤٦٧).

(٧٣٩)الــتاريخ الكبيــر(٩٣/٨)وذكــره من طرق متعددة: عن خالد بن معدان، وسعد بن عبد العزيز، وأبي الزاهرية، ومعاوية بن صالح جميعهم عن كثير بن مرة عن نعيم بن همار بنحوه.

(٧٤٠)سنن أبي داود(٢٧/٢)، كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، برقم(١٢٨٩).

(٧٤١)مسند أحمد(٢٨٦/٥)ح رقم(٢٢٥٢٢) وفي(٢٨٧/٥)ح رقم(٢٢٥٢٥ و٢٢٥٢٧ و٢٢٥٢٨).

(٧٤٢)موارد الظمآن في زوائد ابن حبان(١٦٦/١)، باب صلاة الضحى، برقم(٦٣٤).

(٧٤٣)صحيح ابن حبان(٢٧٥/٦)، ذكر الاستحباب للمرء أن يصلي صلاة الضحى أربع ركعات...، برقم(٢٥٣٤).

عن نعيم بن همار الغطفاني به بنحوه.

وأما الطريق الثاني؛ فأخرجه الدارمي[٧٤٤]، وابن حبان[٧٤٥]، والبيهقي[٧٤٦]، وابن أبي أسامة[٧٤٧]، جميعهم من طريق برد بن سنان عن سليمان بن موسى عن مكحول عن كثير بن مرة الحضرمي عن قيس الجذامي عن نعيم بن همار الغطفاني.

قلت: روى مكحول حديثين من هذا الطريق: الأول هو حديث الباب، ورواه عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار_دون ذكر قيس الجذامي- به نحوه.

والحديث الثاني: ورواه عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم بن همار، قال: " قيل للنبيﷺ: أيُّ الشُّهَدَاءِ أَفْضَلُ؟...الحديث" [٧٤٨].

والحديث الأول اشتهر عن نعيم بن همّار، واقترن بترجمته، فقال ابن عبد البر: " روى عن النبي ﷺحديثاً واحداً فيما يحكيه عن ربه تعالى أنه قال: "ابن آدم صل لي أربع...الحديث[٧٤٩]. وكلام ابن عبد البر فيه نظر[٧٥٠].

فلعل الأمر اختلط على بعض الرواة فروى متن هذا بإسناد ذاك، والعكس بالعكس، وقد صحح الألباني الحديث بدون الزيادة، ولم يتطرق للطريق المزيدة[٧٥١].

---

(٧٤٤)سنن الدارمي(٤٠١/١)، كتاب الصلاة، باب في أربع ركعات في أول النهار، برقم(١٤٥١).

(٧٤٥)صحيح ابن حبان(٢٧٣/٦)، ذكر ما يكفي المرء آخر النهار بأربع ركعات يصليها من أوله، برقم(٢٥٣٣).

(٧٤٦)سنن البيهقي الكبرى(٤٧/٣)، باب ذكر من رواها أربع ركعات، برقم(٤٦٨٠).

(٧٤٧)مسند الحارث بن أبي أسامة(٣٣٣/١). ولكنه قال: ركعتين.

(٧٤٨) وهذا الحديث ذكره البخاري في التاريخ الكبير(٩٤/٨-٩٥)عن محمد بن المثنى، عن عبد الوهاب، وعبد الأعلى كلاهما عن برد بن سنان، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن قيس الجذامي، عن نعيم به، وعن خطاب، عن إسماعيل، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم به بمثله. ورواه أحمد في المسند (٢٨٧/٥)عن الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار بنحوه، والطبراني في الأوسط(٢٨٦/٣)عن بكر، عن شعيب بن يحيى، عن ابن لهيعة، عن علي أبي دينار الهذلي، عن نعيم بن همار بنحوه، وأبو يعلى في مسنده(٢٨٥/١٢)عن داود بن رشيد، عن إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة عن نعيم بن همار بنحوه، والضحاك في الآحاد والمثاني(٤٧٤/٢) عن عبد الوهاب بن نجدة، عن إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار وذكره الهيثمي في:(مجمع الزوائد٢٩٢/٥)، وقال: رواه أحمد وابو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال احمد وابي يعلى: ثقات.

(٧٤٩)الاستيعاب(١٥٠٩/٤-١٥١٠).

(٧٥٠)وجدت له سبعة أحاديث غير الحديث الذي أشار إليه ابن عبد البر. ينظر:(التاريخ الكبير٩٤/٨-٩٥)، ومسند أحمد(٢٨٧/٥)،ومسند أبي يعلى(٢٨٥/١٢)،ومعجم الطبراني الكبير(٣٥٢/١و٣٨/١٨)،والأوسط (٢٨٦/٣) ومجمع الزوائد(٨٤/١ و٢٩٢/٥و٢١١/٧و٢٣٤/١٠)،وعلل ابن أبي حاتم(٣٢٨/١و١١٥/٢)، و(تذكرة الحفاظ٧٩٣/٣).

(٧٥١)ينظر: صحيح سنن أبي داود(٢٧/٢)، ح رقم(١٢٨٩).

وما دمنا بصدد الحديث عن المزيد في متصل الأسانيد، فإن في هذا الحديث زيادة أخرى جاءت في بعض الطرق التي رواها الإمام أحمد، إذ أُدخل بين نعيم وبين النبيﷺ: "عقبة بن عامر الجهني"[٧٥٢]، وهذه الزيادة لا مسوّغ لها؛ لأنّ نعيماً صرح بسماعه هذا الحديث من رسول الله ﷺ في أكثر من موضع[٧٥٣].

• • •

١٢. قال النّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَ الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ...الحديث" قال النّسائي: "خبر أبي توبة أدخل بين يحيى بن أبي كثير وعبد الرحمن بن أبي بكرة: يحيى بن أبي إسحاق[٧٥٤].

وكان النّسائي قد روى الحديث بالزيادة التي أشار إليها في الحديث الذي قبله إذ قال: "وَفِيمَا قُرِئَ عَلَيْنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ به نحوه[٧٥٥].

قلت: لعل النّسائي يرى أنّ الطريق المزيدة هي الصواب، والأخرى منقطعة؛ لأن يحيى بن أبي كثير ليس له رواية عن عبد الرحمن بن أبي بكرة[٧٥٦].

ولم يخرج الطريق المنقطعة سوى الإمام النسائي، ولعله أخرجها لينبه عليها، لأنه أتبعها بالرواية الموصولة، ونبه بطريقة غير مباشرة على مكان الخلل فيها.

أما الرواية الموصولة، فقد أخرجها من طريق يحيى بن أبي كثير: مسلم[٧٥٧]، وأبو عوانة[٧٥٨]من طريق يحيى بن صالح عن معاوية بن سلام عن يحيى وهو ابن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق أن عبد الرحمن بن أبي بكرة به نحوه.

كما أخرجها من غير طريق يحيى بن أبي كثير: البخاري [٧٥٩]، والإمام أحمد[٧٦٠]،

---

(٧٥٢)مسند أحمد(١٥٣/٤) عن يزيد بن هارون، عن أبان بن يزيد العطار، عن قتادة، عن نعيم بن همار، عن عقبة بن عامر الجهني ان رسول الله...الحيث.

(٧٥٣)ينظر: سنن أبي داود(٢٧/٢)، ح رقم(١٢٨٩)، ومسند أحمد(٢٨٦/٥و٢٨٧).

(٧٥٤) السنن الكبرى(٣٢/٤)، كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، برقم(٦١٧١).

(٧٥٥) المصدر السابق ح رقم(٦١٧٠).

(٧٥٦) بحثت في ترجمة يحيى بن أبي كثير، وعبد الرحمن بن أبي بكرة؛ فلم أجد ذكراً لعبد الرحمن بن أبي بكرة بين شيوخ يحيى، ولم أجد ذكراً ليحيى بن أبي كثير بين تلاميذ عبد الرحمن، في حين وجدت يحيى ابن إسحاق مذكوراً في تلاميذ عبد الرحمن، وفي شيوخ ابن أبي كثير. ينظر: (تهذيب الكمال١٧/ص٣١/٥٠٤-٥١٠).

(٧٥٧)صحيح مسلم(١٢١٣/٣)، كتاب المساقاة، باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا، برقم(١٥٩٠).

(٧٥٨)مسند أبي عوانة(٣٨٣/٣)ح رقم(٥٤٠٤).

(٧٥٩)صحيح البخاري(١-٣٦٩/٤)، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب، برقم(٢١٧٥).

(٧٦٠)مسند أحمد(٣٨/٥) وفي(٤٩/٥).

والبزار[٧٦١]، جميعهم من طريق إسماعيل بن علية، عن يحيى بن إسحاق به بنحوه.

وأخرجها البخاري[٧٦٢]، مسلم[٧٦٣]، والبيهقي[٧٦٤]، جميعهم من طريق عباد بن العوام عن يحيى بن إسحاق به بنحوه.

وأخرجها ابن أبي شيبة[٧٦٥]،وأبو عوانة[٧٦٦]، كلاهما من طريق وهيب، عن يحيي بن إسحاق به بنحوه.

فالصـــواب ما جاء من طريق يحيى بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، وأما طريق يحيى بن أبي كثير، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة،عن أبيه فمنقطعة.

وقـــد صــــحح الشيخ الألباني هذا الحديث من الطريقين[٧٦٧]، وفي تصحيحه للطريق المنقطعة نظر، والله تعالى أعلم.

وفي ختام هذا المبحث: لا بد من التنويه إلى أن مجرد قول النّسائي: " أدخل فلان بين فـــلان وفـــلان: فلاناً"؛ لا يعني بالضرورة الحكم على هذا الطريق أنه من قبيل: "المزيد في متصل الأسانيد"، وإنما هو إشارة إلى وجود طريق آخر على هذا النحو، وأحياناً تكون الزيادة صــــحيحة؛ بأن يروي الراوي الحديث على الوجهين، وهذا هو الغالب، وأحياناً تكون الزيادة هي الصواب وخلافها منقطع؛ كما في الحديث الأخير، وقد تكون الزيادة وهماً، وهذا هو فقط مـــا يسمى بـــ: "المزيد في متصل الأسانيد" وقد وجدت الحالات الثلاث عند الإمام النسائي؛ إذ تكلـــم علـــى اثني عشر حديثاً؛ ثلاثة منها كانت الطريق المزيدة هي الصواب، وخمسة كانت الطريق المزيدة خطأ، والأربعة الباقية صواب من الطريقين.

والجدول التالي يبين كل نوع مع رقم الحديث في الباب

الطريق الصواب	المزيدة	غير المزيدة	كلاهما
رقم الحديث في الباب	٣ و ٤ و ٥	٢ و٨ و٩ و١٠ و١١	١ و ٥ و ٦ و ٧

(٧٦١)مسند البزار(٩٩/٩)ح رقم(٣٦٣٣).

(٧٦٢)صحيح البخاري(١-٣٦٩/٤)، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالورق يدا بيد، برقم(٢١٨٢).

(٧٦٣)صحيح مسلم(١٢١٣/٣)، كتاب المساقاة، باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا، برقم(١٥٩٠).

(٧٦٤)ســـنن البيهقي الكبرى(٢٨٢/٥)، باب جواز التفاضل في الجنسين وأن البر والشعير جنسان مع تحريم النساء إذا جمعتهما علة واحدة في الربا، برقم(١٠٢٨٢).

(٧٦٥)مصنف ابن أبي شيبة(٤٩٨/٤)، باب من قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة، برقم(٢٢٥٠٠).

(٧٦٦)مسند ابي عوانة(٣٨٣/٣و٣٨٤)ح رقم(٥٤٠٣).

(٧٦٧)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(٦٩٩/١)ح رقم(٤٥٧٨و٤٥٧٩).

المبحث الرابع

التفـــــــرد والغـــــــرابة.

التفرد ليس سبباً لردّ الحديث إذا كان المتفرد ثقة، وقد حدد الإمام مسلم-رحمه الله- ملامح قبول ما يتفرد به الراوي بقوله: " حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث؛ أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم"[٧٦٨].

والتفرد والغرابة توأمان، فلا تجد من يتكلم على أحدهما دون أن يتعرض للآخر حتى في التعريفات، فهذا الحافظ ابن مندة الأصبهاني يعرف الغريب بقوله: "**الغريب** من الحديث : كحديث الزهري وقتادة ممن يجمع حديثهم، إذ **انفرد** الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً"[٧٦٩].

ويقول ابن الصلاح عن التفرد: " الأفراد من الحديث منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة، أما الأول: فهو ما ينفرد به واحد عن كل واحد...وأما الثاني: وهو ما هو فرد بالنسبة"[٧٧٠]، وحين تحدث عن الغريب قال: " الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب"[٧٧١].

وقال الحافظ ابن حجر: " الغريب: هو ما تفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند" [٧٧٢].

ويجتمع الغريب سنداً ومتناً مع الفرد المطلق في أصل معناه ويفترق عنه بأنه يشترط في الغريب أن يكون المحدث المروي عنه من الرواة المشهورين الذين كثر طلابهم فتفرد عنه أحدهم بما لم يروه بقيتهم[٧٧٣].

---

(٧٦٨) صحيح مسلم، المقدمة(٧/١).

(٧٦٩) المنهج الحديث في علوم الحديث للسماحي، (ص٢٧٥).

(٧٧٠) مقدمة ابن الصلاح(٥١/١-٥٢).

(٧٧١) مقدمة ابن الصلاح(١٥٨/١).

(٧٧٢) شـــرح نخـــبة الفكـــر (ص١٩)، وذكـــر ابن همات الدمشقي أنّ هذا هو الفرد المطلق، ونسب ذلك إلى النووي والعراقـــي وابـــن الصـــلاح.(ابن همّات، محمد بن حسن، قلائد الدرر على نتيجة النظر، صورة عن مخطوط المكتبة الوطنية في تونس، (لوحة٣٤ب-٣٥أ)

(٧٧٣) انظر : جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف للجوابي (ص٣٤٤).

المطلب الأول: التفـــــــــرد:

التفرد بحد ذاته ليس سبباً كافياً لرد الحديث، فقد يكون الحديث فرداً، ومع ذلك يكون صحيحاً، وخير دليل على ذلك حديث: " إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[٧٧٤]، فيه مطلق التفرد في الحلقات الأربع الأولى، فلم يروه من الصحابة إلا: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ولم يروه عن عمرَ إلا عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ، ولم يروه عن عَلْقَمَةَ إلا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، ولم يروه عن محمدٍ إلا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وكل هذا لم يؤثر في صحته، ولم يتكلم عليه النسائي بشيء؛ لأنه لم يرَ إشكالاً في هذا التفرد، فجميع الرواة الذي تفردوا به هم ممن يحتمل تفردهم.

إلا أن التفرد يصبح سبباً لرد الحديث إذا نتج عنه سبب آخر يؤدي إلى ضعف الحديث، إذ التفرد ينتج عنه: الشاذ، والمنكر، والمعلَّل، والمدرج، والمصحَّف، وزيادة الثقة، وغير ذلك من الأمور التي لها ارتباط مباشر بتفرد الراوي، ولا يمكن تمييز هذه الأنواع إلا بجمع الروايات، وعرضها على أحاديث الثقات الأثبات؛ لمعرفة الصواب من الخطأ، ولهذا نجد الإمام النسائي يجمع الأحاديث المتعلقة بمسألة ما – وخاصة الفقهية منها– في باب واحد، أو في أبواب متجاورة، حتى إنه يعقد تراجم خاصة؛ لبيان الاختلاف على الرواة، ويبيّن الصواب من هذه الروايات حيناً، ويدع ذلك لنباهة القارئ حيناً آخر.

وفي هذا كثير من الفوائد الإسنادية والمتنية، وما ينتج عنها من أنواع علوم الحديث، فَيُعلَم الاختلاف بين الرواة في حالة التعدد بالزيادة، أو النقصان، وبيان صيغ التحمل والأداء؛ لمعرفة ما إذا كان في الحديث تدليس، أو تصريح بالسماع من المدلسين، وفي حالة التفرد يمكن تمييز الشاذ من المنكر، والغريب من الفرد – عند من يفرق بينهما – أو زيادة الثقة المقبولة من المردودة، إلى غير ذلك من الأمور المهمة، والدقيقة.

وهذا المنهج الذي سلكه الإمام النسائي –رحمه الله–، في تعداد الأسانيد وتكثير المتون قـــام علـــى تخطـــيط سليم وأسس قوية واضحة المعالم، فأفرز لنا عدداً من الأحكام في علوم الحـــديث وكشـــف لـــنا عـــن شخصية الإمام النسائي النقدية، الموسومة بالفهم الدقيق، وسعة الإطلاع، والدقة المتناهية إلى جانب الأدب الجم، ودفء اللسان، ومراقبة الله تعالى في الأقوال والأفعال، فلم تكن ألفاظه في النقد جارحة، بل كانت في غاية الأدب، تؤدي المراد منها بدقة، وموضوعية، وكان ينهي كلامه غالباً بقوله : "والله تعالى أعلم".

---

(٧٧٤) افتـــتح بـــه الـــبخاري صحيحه(١-٤/١٥)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي. برقم(١)، وفي كتاب الأيمـــان والـــنذور(١-٤/١١٨٩) باب النية بالإيمان برقم(٦٦٨٩)، كما رواه مسلم في صحيحه(٣/١٥١٥)، كتاب الإمـــارة، بـــاب قـــوله ﷺ إنمـــا الأعمال بالنية برقم(١٩٠٧)، وهو في السنن الكبرى(١/٧٩) كتاب الطهارة، باب الوضوء في الإناء... برقم(٧٧)، وفي كتاب الأيمان والنذور(٣/١٣٠)، باب النية في اليمين، برقم(٤٧٣٦).

وغالـب الأفـراد تتسم بالضعف، لكن في بعض الأحيان يكون التفرد منقبة؛ إذا كان المتفـرد ممـن يحتمل تفرده، ولم يخالف في روايته ما رواه الثقات، إذ يقول الذهبي: " الثقة الحـافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقـرانه لأشـياء مـا عـرفوها... وإن تفرد الثقة المتقن يعدّ صحيحاً غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعدّ منكراً "[٧٧٥].

لمـا تقـدم فإن التفرد قد يقع في الصحيح، لكنه يدخل في أنواع كثيرة من الأحاديث الضـعيفة التي تستوجب الرد، مثل: الشاذ، والمنكر، وغيرهما ولهذا سأكتفي ببعض الأمثلة؛ لأن الباقي يُذكر كلٌ في بابه.

ومن الأحاديث التي حكم عليها النسائي بالتفرد:

١. قـال النَّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا ...قالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ- ابْنُ عُيَيْنَةَ-، عَنْ عَبْدِ رَبِّـه وهـو ابْـنِ سَـعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ فِي الرُّقْيَةِ...الحديث" قال النَّسائي: " لا نعلم أحداً روى هذا الحديث إلا ابن عيينة "[٧٧٦].

أخرجه البخاري[٧٧٧]، ومسلم[٧٧٨]، وأبو داود[٧٧٩]، وابن ماجه[٧٨٠]، وابن حبان[٧٨١]، والحاكم[٧٨٢]، وابن أبي شيبة[٧٨٣]، والحميدي[٧٨٤]، وأبي يعلى[٧٨٥]، جميعهم من طريق سُفْيَان ابْن عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ رَبِّه بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ به نحوه.

قلـت: بداية أشير إلى أن الحاكم-رحمه الله- قال بعد أن أخرج هذا الحديث: " هذا ، حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"[٧٨٦]، وهذا وهمٌ، فقد أخرجه البخاري، ومسلم في صحيحيهما من طريق سفيان نفسه[٧٨٧].

---

(٧٧٥) ميزان الاعتدال، للذهبي(٥/١٧٠).

(٧٧٦) السنن الكبرى(٦/٢٥٣)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ذكر رقية رسول الله ﷺ واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر في ذلك، برقم(١٠٨٦٢)وفي(٤/٣٦٨)، كتاب الطب، باب النفث في الرقية، برقم(٧٥٥٠).

(٧٧٧) صحيح البخاري(٤-١/١٠٤٧)، كتاب الطب، باب رقية النَّبيّﷺ، برقم(٥٧٤٥و٥٧٤٦).

(٧٧٨) صحيح مسلم(٤/١٧٢٤)، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، برقم(٢١٩٤).

(٧٧٩)سنن أبي داود(٤/١٢)، كتاب الطب، باب كيف الرقي، برقم(٣٨٩٥).

(٧٨٠)سنن ابن ماجه(٢/١١٦٣)، كتاب الطب، باب ما عوذ به النبيﷺ وما عوذ به، برقم(٣٥٢١).

(٧٨١)صحيح ابن حبان(٧/٢٣٨)، ذكر البيان ﷺ قد كان يدعو للمرضى بغير ما وصفنا... ، برقم(٢٩٧٣).

(٧٨٢)المستدرك على الصحيحين(٤/٤٥٧)، كتاب الرقى والتمائم، برقم(٨٢٦٦).

(٧٨٣)مصنف ابن أبي شيبة(٥/٤٦)، في المريض ما يرقى به ...، برقم(٢٣٥٦٩)وفي(٦/٦٢)، ح رقم(٢٩٤٩٢).

(٧٨٤)مسند الحميدي(١/١٢٣)ح رقم(٢٥٢).

(٧٨٥)مسند أبي يعلى(٨/٢٢و٤٠).

(٧٨٦)المستدرك على الصحيحين(٤/٤٥٧)، ح رقم(٨٢٦٦).

(٧٨٧)صحيح البخاري، ح رقم(٥٧٤٥و٥٧٤٦)، وصحيح مسلم، ح رقم(٢١٩٤)وقد سبق تخريجهما.

والحـــديث فرد مطلق، فليس له مخرج من غير هذا الطريق، وهو يشبه حديث: "إنما الأعمـــال بالنيات" تماماً، فكلاهما صحيح متفق عليه، وكلاهما وقع التفرد في الحلقات الأربع الأولى منه، وكلام الإمام النسائي هو الصواب بعينه، والله أعلم.

• • •

٢. وقال النسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ أَنْبَأَنَا يَحْيَى ابْنُ يَمَانٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ عَطِشَ النَّبِيُّ ﷺ حَـــولَ الْكَعْبَةِ فَاسْتَسْقَى...الحديث" قال النَّسائيّ: "وَهَذَا خَبَرٌ ضَعِيفٌ؛ لأَنَّ يَحْيَى ابْنَ يَمَانٍ انْفَرَدَ بِهِ دُونَ أَصْحَابِ سُفْيَانَ، وَيَحْيَى بْنُ يَمَانٍ: لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ، وَكَثْرَةِ خَطَئِهِ[٧٨٨].

أخرجه الدارقطني[٧٨٩]، والبيهقي[٧٩٠]، وابن أبي شيبة[٧٩١]، جميعهم من طريق يَحْيَى ابْنُ يَمَانٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ به بنحوه.

قلت: هذا تفرد مطلق-أيضاً-، كسابقه، لكن الأول: صحيح، وهذا ضعيف، إذ لم يتابع يحيى بن يمان على قوله في شرب النبيذ، بل إن أصحاب سفيان بن عيينة رووا خلاف ذلك.

وهذا الحديث ذكره كثير من علماء العلل، ونسبوا الوهم فيه إلى يحيى بن يمان، فقد قـــال ابـــن عدي: " سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول: ابن يمان سريع النسيان، وحديثه خطأ عن الثوري عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود، إنما هو عن أبي صالح، عن المطلـــب بن أبي وداعة، وقال ابن عدي: "وابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب إلا انه يخطئ ويشتبه عليه"[٧٩٢].

وقـــال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان، عن سفيان...فقال: "هـــذا إسناد باطل عن الثوري، عن منصور، وهم فيه: يحيى بن يمان، وإنما ذا كرهم سفيان، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، مرسل؛ فلعل الثوري إنما ذكره تعجباً حين حدث بهذا الحديث مستنكراً" [٧٩٣].

وقال الدارقطني: "لا يحفظ هذا من حديث منصور، إلا من رواية يحيى بن يمان، عن الثوري، وقد تابعه عبد العزيز بن أبان، وهو-متروك-، عن الثوري، وتابعهما-أيضاً- اليسع ابـــن إســـماعيل، وهـــو-ضعيف-، عن زيد بن الحباب، عن الثوري، وإنما الذي عند الناس

---

(٧٨٨)السنن الكبرى(٢٣٧/٣)كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر، برقم(٥٢١٢).

(٧٨٩)سنن الدارقطني(٢٦٣/٤)، كتاب الأشربه وغيرها، برقم(٨٤).

(٧٩٠)سنن البيهقي الكبرى(٣٠٤/٨)، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في المسكر.

(٧٩١)مصنف ابن أبي شيبة(٧٩/٥)، في الرخصة في النبيذ ومن شربه، برقم(٢٣٨٦٨).

(٧٩٢)الكامل في ضعفاء الرجال(٢٣٥/٧-٢٣٦).

(٧٩٣)علل ابن أبي حاتم(٢٥/٢-٢٦)مختصراً.

والــثوري: عــن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود: "أنه كان يمسح على الجوربين" فيقال: إن يحيى بن يمان انقلب عليه هذا الحديث(٧٩٤).

وقــال البيهقـــي: "ورواه يحيى بن يمان عن سفيان فغلط في إسناده... وقد سرقه عبد العزيز بن أبان؛ فرواه عن سفيان، وسرقه اليسع بن إسماعيل؛ فرواه عن زيد بن الحباب، عن سفيان. وعبد العزيز بن أبان: متروك، واليسع بن إسماعيل: ضعيف الحديث أخبرنا بذلك أبو عــبد الرحمن السلمي، وأبو بكر بن الحارث عن أبي الحسن الدارقطني، وروى البيهقي بسنده عن البخاري أنه قال: " حديث يحيى بن اليمان هذا: لم يصح عن النبيﷺ(٧٩٥).

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث منكر" ثم نقل أقوال العلماء في هذا الحديث(٧٩٦).

وقال الألباني: ضعيف الإسناد(٧٩٧). قلت: وضعيف المتن أيضاً.

وقد روى البخاري، وابن ماجه، والنسائي، وأحمد وغيرهم، جميعاً من طريق: سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنةَ، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ"(٧٩٨)، وهذا يتنافى مع ما رواه يحيى بن يمان، وهو على مذهب النسائي: "حديث منكر"، والله أعلم.

• • •

المطلب الثاني: الغرابـــــــــــــــــــــــــة:

حدد الإمام مسلم ملامح الغريب كما مرّ في مقدمة هذا المبحث، وتابعه على ذلك من جاء بعده، إذ قيدوا الغريب بـــ: التفرد عن مشاهير المحدثين.

والغريب من الحديث ليس مرغوباً عند المحدثين، وقد ذمه كثير من السلف، فقد وروى مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن حَمَّاد بْنُ زَيْدٍ، أنه قال لرجل: "بَلَغَنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ الرَّجُلَ، قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّهُ يَجِيئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ، فقَالَ أَيُّوبُ: "إِنَّمَا نَفِرُّ، أَوْ نَفْرَقُ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ(٧٩٩).

وقد اعتنى الإمام النسائي بالغريب، ونص عليه، وأصدر حكمه بعد بحث وتدقيق، وبالمقابل نفى الغرابة عن بعض الأحاديث التي يوهم ظاهرها ذلك، وإن كان لم ينص على

---

(٧٩٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية(١٩٣/٦).

(٧٩٥)ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤٠٣/٨).

(٧٩٦) ينظر: العلل المتناهية(٦٧٦/٢).

(٧٩٧) أحكام النسائي على أحاديث سنن النسائي(٨٥٤/١)، ح(٥٧٠٣).

(٧٩٨)ينظر: صحيح البخاري(١-٥٩/٤)كتاب الوضوء، باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا بالمسكر، برقم(٢٤٢)، وسنن ابن ماجه(٢١٢٣)، كتاب الأشربة، باب كل مسكر حرام، برقم(٣٣٨٦)، وسنن النسائي الكبرى(٢١٣/٣)، كتاب الأشربة، باب تحريم كل شربا مسكر، برقم(٥١٠١)، ومسند أحمد(٣٦/٦).

(٧٩٩) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (٩٥/١).

ذلك صراحة، ولكن يفهم هذا من طريقة عرضه لها، واعتمد في تصحيح الغرائب وتضعيفها قواعد وضوابط تنسجم مع منهجه في التصحيح والتضعيف.

ومن الأحاديث التي نص الإمام النّسائي على غرابتها:

١. قال النّسائي-رحمه الله-: "أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ-أَبُو حَاتِمٍ-الرَّازِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مِسْعَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لا تَنْتَهِي الْبُعُوثُ عَنْ غَزْوِ بَيْتِ اللهِ حَتَّى يُخْسَفَ بِجَيْشٍ مِنْهُمْ"[٨٠٠].

٢. وقال-أيضاً-: "أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الْمِصِّيصِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَابِقٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ-يعني ابن حرب- عَنْ الدَّالانِيِّ-واسمه يزيد أبو خالد، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أَخِيهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُبْعَثُ جَيْشٌ إِلَى هَذَا الْحَرَمِ...الحديث" قالَ النّسائي معقباً على الحديثين معاً: " هذا حديث غريب، والذي قبله غريب"[٨٠١].

أما الحديث الأول: فكان النّسائي قد أخرجه في الحديث الذي قبله عن عِمْرَانَ بْنِ بَكَّارٍ عن بِشْر بن شعيب،عن أَبِيه عَنْ الزُّهْرِيِّ، سُحَيْم، عن أبي هُرَيْرَةَ به بنحوه[٨٠٢]، وصححه الألباني من الطريقين، فقال عن الأول: "صحيح"، وعن هذا: "حسن صحيح" [٨٠٣].

ولم أجد من أخرجه بالإضافة إلى النّسائي سوى الحاكم النيسابوري[٨٠٤]، وذكره الأنصاري في: طبقات المحدثين[٨٠٥]، والفاكهي في: أخبار مكة[٨٠٦].

قلت: هذا الحديث غريب سنداً؛ لأن المتن له شواهد، ويبدو لي أن الغرابة في أصل الإسناد-أي في الصحابي-إذ لم يعرف هذا الحديث من طريق أبي هريرة، وعرف من طريق صحابة آخرين، وقول النّسائي : "والذي قبله غريب يشمل حديث أبي هريرة من الطريقين، لأن حديث الخسف مشهور عن أزواج النبيﷺ: (حفصة، وصفية، وعائشة، وأم سلمة)، ولم يروه غيرهن، فيستغرب أن يأتي هذا الحديث من طريق أبي هريرةﷺ ، ولا يستبعد أن يكون

---

(٨٠٠) السنن الكبرى(٣٨٥/٢)، كتاب الحج، باب حرمة الحرم، برقم(٣٨٦١).

(٨٠١)السنن الكبرى(٣٨٥/٢)، كتاب الحج، باب حرمة الحرم، برقم(٣٨٦٢).

(٨٠٢) السنن الكبرى(٣٨٥/٢)، كتاب الحج، باب حرمة الحرم، برقم(٣٨٦٠).

(٨٠٣) أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٤٤٥/١)ح رقم(٢٨٧٧و٢٨٧٨).

(٨٠٤)المستدرك على الصحيحين(٤٧٦/٤)، برقم(٨٣٢٣)وقال الحاكم: "هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه".

(٨٠٥)الأنصـاري، عـبد الله بن محمد بن جعفر، طـبقات المحدثين بأصبهان، مؤسسة الرسالةبيروت-لبنان، الطبعة الثانية،١٩٩٢مـ.(٥/٤و٢٦٣).

(٨٠٦)الفاكهي، محمد بن إسحاق، أخبارمكة، دار خضر، بيرت-لبنان، الطبعة الثانية،١٤١٤هـ.(٣٦١/١).

هذا الحديث مرسل صحابي، فلعل أبا هريرة سمعه من إحدى زوجات النبيﷺ، ولم يذكرها في إسناده، وهذا أقرب الاحتمالات إلى الصواب، والله تعالى أجل وأعلم.

وأما الحديث الثاني: فأخرجه الترمذي[٨٠٧]، وابن ماجه[٨٠٨]،وأحمد[٨٠٩]،وأبو يعلى[٨١٠]، وابن راهوايه[٨١١]، وابن أبي شيبة[٨١٢]،والطبراني[٨١٣]،كلهم من طريق سُفْيَانَ الثوري، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْمُرْهِبِيِّ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ صَفِيَّةَ بنت حيي به نحوه.

قلت: هذا الإسناد: " سُفْيَانُ الثوري، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْمُرْهِبِيِّ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَفْوَانَ " رُوِيَ به الحديث نفسه عن صفية بنت حيي-أم المؤمنين-، وليس عن حفصة بنت عمر-أم المؤمنين-كما هو واضح من تخريج الحديث، وهذا هو وجه الغرابة فيه.

وقد صححه الترمذي، والألباني من طريق صفية[٨١٤]، وحكم عليه بالنكارة من طريق حفصة[٨١٥].

أما حديث حفصة: فأخرجه على الصواب: الإمام مسلم[٨١٦]، وابن ماجه[٨١٧]، والطبراني[٨١٨]، والحاكم[٨١٩]، والحميدي[٨٢٠]، وأبي يعلى[٨٢١]،جميعهم من طريق : سُفْيان بنِ عُيَيْنَةَ عن أُمَيَّةَ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ صَفْوَانَ عن حَفْصَةَ به نحوه أو بمعناه.

---

(٨٠٧)سنن الترمذي(٤/٤٧٨)، كتاب الفتن ، باب ماجاء في الخسف، برقم(٢١٨٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٨٠٨)صحيح ابن ماجه(٢/١٣٥١)، كتاب الفتن، باب جيش البيداء، برقم(٤٠٦٤).

(٨٠٩)مسند أحمد(٦/٣٣٦)ح رقم(٦٩٠١) وفي(٦/٣٣٧)ح رقم(٢٦٩٠٢).

(٨١٠)مسند أبي يعلى(١٢/٤٩٣)ح رقم(٧٠٦٩)وفي(١٣/٣٤)ح رقم(٧١١٦).

(٨١١)مسند إسحاق ابن راهواية(١/٢٦٢)برقم(١٥).

(٨١٢)مصنف ابن أبي شيبة(٧/٤٦٠)، برقم(٣٧٢٢٤).

(٨١٣)المعجم الكبير(٢٤/٧٥)ح رقم(١٩٧)وفي(٢٤/٧٦)ح رقم (١٩٨).

(٨١٤)ينظر: جامع الترمذي(٤/٤٧٨)، ح رقم(٢١٨٤)، -وقد سبق تخريجه-، وصحيح الجامع للألباني ح رقم(٧٤٦٥)، وصحيح ابن ماجه(٢/١٣٥١) ح رقم(٤٠٦٤).

(٨١٥) أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي(١/٤٤٦)ح رقم(٢٨٧٩).

(٨١٦) صحيح مسلم(٤/٢٢٠٩)،كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، برقم(٢٨٨٣).

(٨١٧)صحيح ابن ماجه(٢/١٣٥٠)، كتاب الفتن، باب جيش البيداء، برقم(٤٠٦٣).

(٨١٨)المعجم الكبير (٢٣/٢٠٢)ح رقم(٣٤٥).

(٨١٩) المستدرك على الصحيحين(٤/٤٧٦)، برقم(٨٣٢٢) وقال:هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٨٢٠)مسند الحميدي(١/١٣٧).

(٨٢١) مسند أبي يعلى(١٢/٤٧١).

فوجه الغرابة في الحديث أن السند الأول ذُكر فيه حفصة وهماً من أحد الرواة، مع أن الإسناد روى به الثقات الأثبات هذا الحديث عن صفية، وحديث حفصة رُوي بالإسناد الأخير على الصواب، كما هو في صحيح مسلم وغيره، وصححه الألباني(٨٢٢).

وقبل أن أنهي كلامي عن هذا الحديث أشير إلى أن الحاكم قال بعد إخراج هذا الحديث: " حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ولعل هذا وهمٌ منه-رحمه الله-، فقد أخرجه مسلم، من الطريق نفسه كما هو واضح في تخريج الحديث، وقد وجدت هذا قد تكرر مراراً من الحاكم، ولكن من يسلم من الوهم، فالكمال لله وحده.

* * *

٣. قـال النسائي: " ثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ(٨٢٣)، قَالَ :حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ(٨٢٤)،أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُمْ، عَنْ نَافِعِ ابْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، حَدَّثَهُمْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا فِي غَزْوَةٍ فَحَبَسَنَا الْمُشْرِكُونَ عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ... الحديث" قال النسائي: " هذا حديث غريب من حديث سعيد، عن هشام، ما رواه غير زائدة".(٨٢٥)

وكان الإمام النّسائي قد رواه قبل ذلك من طريق عبد الله بن المبارك، عن هشام عن أبي الزبير به بنحوه(٨٢٦)، وعن هناد بن السري، عن هشيم، عن أبي الزبير به بنحوه(٨٢٧).

وأخـرجه التـرمذي(٨٢٨)، وأحمـد(٨٢٩)، والطيالسي(٨٣٠)، والطبراني(٨٣١)، وابن عبد البر(٨٣٢)، جميعهم من طريق هشام الدستوائي، عن أبي الزبير به بنحوه.

---

(٨٢٢) أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٤٤٦/١)ح رقم(٢٨٨٠).

(٨٢٣) هو ابن قدامه الثقفي أبو الصلت الكوفي ثقة ثبت صاحب سُنّة (تقريب التهذيب ٢١٣).

(٨٢٤) هو: الدستوائي، ابن أبي عبدالله سنبر ، ثقة ثبت انظر:(تقريب التهذيب٥٧٣)

(٨٢٥) السنن الكبرى(٥٠٦/١)، كتاب الأذان، باب الاكتفاء بالإقامة لكل صلاة، برقم (١٦٢٧).

(٨٢٦) السنن الكبرى(٤٩٥/١)، كتاب مواقيت الصلاة، باب كيف يقضي الفائت من الصلاة برقم(١٥٨٩)،.

(٨٢٧)السنن الكبرى(٥٠٦/١)كتاب الأذان باب الاجتزاء لذلك كله بأذان ولحد وبالإقامة لكل صلاه حديث (١٦٢٦).

(٨٢٨)جامع الترمذي(٣٣٧/١-٣٣٨)كتاب الصلاة باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات...برقم (١٧٩).

(٨٢٩) مسند أحمد(٣٧٥/١)عن كثير، عن هشام الدستوائي به.

(٨٣٠) مسند الطيالسي(٤٤/١).

(٨٣١) (١٥٠/١٠)، عن أبي مسلم الكشي عن حجاج بن نصير، عن هشام الدستوائي به.

(٨٣٢) التمهـيـد(٢٣٧/٥)عن عبدالوارث بن سفيان، عن قاسم بن أصبغ، عن أحمد بن محمد البرقي عن أبي معمر، عن عبد الوارث، عن هشام الدستوائي به.

كمـــا أخرجه أحمد[٨٣٣]، وابن أبي شيبة[٨٣٤]، وابن عبد البر[٨٣٥]، جميعهم عن هشيم عن أبي الزبير به بنحوه.

ورواه البيهقي من طريق الأوزاعي، عن أبي الزبير، به بنحوه[٨٣٦].

قلت: متن الحديث صحيح ومشهور، وله متابعات كثيرة، كما هو واضح من التخريج كما أنَّ له شواهد في الصحيحين، وغيرهما، لكن ما يهمنا هنا هو طريق زائدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن هشام الدستوائي.

ويبدو لي أن الغرابة التي أشار إليها النَّسائي هي في سند الحديث، وبالتحديد في وجود ســعيد بــن أبــي عــروبة فيه؛ فالنَّسائي رواه من طريق سويد بن نصر، عن هشام به على الصواب[٨٣٧]، ثم جاء بهذا الطريق واستغربه.

وهذا الطريق تفرد به زائدة، ولم يروه أحد غيره، وهذا يسمى تفرد نسبي، فقد رُوي الحديث عن عبد الله بن المبارك، وحجاج بن نصير، وعبد الوارث بن سعيد جميعهم عن هشام الدستوائي، ورواه هشام، وهشيم، والأوزاعي، جميعهم عن أبي الزبير به بنحوه.

قلــت: للحــديث علــة أخــرى، وهي الانقطاع فيما بين أبي عبيدة، وأبيه، فقد قال الترمذي:" حديث عبد الله: ليس بإسناده بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله"[٨٣٨]،

وقال الشوكاني: " الحديث رجاله رجال الصحيح، ولا علة له إلا عدم سماع أبي عبيدة من أبية، وهو الذي جزم به الحفاظ- أعني عدم سماعه منه-"[٨٣٩]، وقال الشنقيطي: "والظاهر أنَّ إسناد حديث ابن مسعود هذا لا يخلو من ضعف؛ لأنَّ رَاوِيهِ عنه: أبو عبيدة ، وروايته عنه مرسلة؛ لأنه لم يسمع منه، ولكن هذا المرسل يعتضد بحديث أبي سعيد"[٨٤٠].

---

(٨٣٣) مسند أحمد(٤٢٣/١)عن كثير، عن هشام الدستوائي به.

(٨٣٤)مصنف ابن أبي شيبة(٤١٦/١)،كتاب، باب في الرجل يتشاغل في الحرب أو نحوه كيف يصلي،برقم(٤٧٧٩).

(٨٣٥) التمهـيــد (٢٣٦/٥)عن محمد بن إبراهيم، عن محمد بن معاوية،عن أحمد بن شعيب، عن هناد بن السرى، عن هشيم، عن أبي الزبير به.

(٨٣٦)السنن الكبرى للبيهقي (٢١٩/٢) كتاب الصلاة، باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى برقم(٣٠٠٥).

(٨٣٧) (٤٩٥/١) حديث (١٥٨٩).

(٨٣٨)جامع الترمذي(٣٣٨/١)، ح رقم (١٧٩).

(٨٣٩) نيل الأوطار(٤٦/٢).

(٨٤٠) الشــنقيطي: محمـــد الأمين بن المختار الجكني، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت- لبنان١٩٩٥م.(٤٦٠/٣)بتصرف،وينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدار قطني(مخطوط م٣الوحة٢٤٢أ).

قلت: وكلام الشنقيطي مُوّجه؛ فلم يذكر أحدٌ من العلماء أنّ لأبي عبيدة رواية عن أبيه[٨٤١]، وقد صحح الألباني هذا الحديث من طريق هشيم، عن أبي الزبير به، معتمداً على حديث أبي سعيد الخدري، فقال: "صحيح بما قبله"[٨٤٢].

* * *

٤. وقال النَّسائي-رحمه الله-: "أَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْــرِ هَاشِــمُ بْنُ الْقَاسِمِ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ الأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدٍ الْمُكْتِبِ، عَنْ فُضَــيْلٍ، عَــنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك، قَالَ: "كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَحِكَ فَقَالَ: "هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ضَحِكْتُ؟...الحديث" قال النَّسائيُّ: " ما أعلم أحداً روى هذا الحديث عن سفيان غير الأشجعي، وهو حديث غريب والله أعلم"[٨٤٣].

والحديث أخرجه مسلم بسنده ومتنه، باختلاف يسير جداً في بعض حروفه[٨٤٤]، كمـــا أخـــرجه ابن حبان[٨٤٥]، وأبي يعلى[٨٤٦]، وذكره الحاكم[٨٤٧]، والمزي[٨٤٨]، جميعهم من طريق أبي بكر بن النضر، عن ابن النضر به بنحوه.

قلت: إن لم يعلم النَّسائي، فربما عَلِمَ غيره، فقد رواه أبو عامر الأسدي، عن سفيان، فيما نقله ابن كثير، عن ابن أبي حاتم أنه قال: حدثنا أبو شيبة إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، حدثنا منجاب بن الحارث التميمي، **حدثنا أبو عامر الأسدي، حَدَّثَنَا سُفْيَان-الثَّوْرِيّ**-، عَنْ عُبَيْدٍ الْمُكْتِبِ، عَنْ فُضَيْلِ بن عمرو، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك، قَالَ: "كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ...الحديث، ثم عقب ابن كثير بقوله: " وقد رواه مسلم والنسائي جميعا عن أبي بكر ابن النضر، عن أبيه، عن عبد الله الأشجعي، عن سفيان الثوري به، ثم قال النسائي: "لا أعلم أحدا روى هذا الحديث عن سفيان غير الأشجعي، وهو حديث غريب"، **هكذا قال**[٨٤٩].

---

(٨٤١) ينظر: تهذيب الكمال(٥٩/٣٤).

(٨٤٢) أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١١١/١)، ح رقم(٦٦٢).

(٨٤٣) السنن الكبرى(٥٠٨/٦)، كتاب التفسير، باب سورة الإنفطار، برقم(١١٦٥٣).

(٨٤٤) صحيح مسلم(٢٢٨٠/٤)، كتاب الزهد والرقائق، برقم(٢٩٦٩).

(٨٤٥)صحيح ابن حبان(٣٥٨/١٦)، ذكر الاخبار بأن أعضاء المرء في القيامة تشهد عليه..برقم(٧٣٥٨).

(٨٤٦) مسند أبي يعلى(٥٧/٧).

(٨٤٧) في معرفة علوم الحديث(٣٨/١).

(٨٤٨) في تهذيب الكمال(٢٣٥/١٩)، وقال رواه مسلم والنسائي عن أبي بكر بن أبي النضر فوافقناهما فيه بعلو.

(٨٤٩) تفسير ابن كثير(٢٧٨/٣و٥٧٨) بحثت عن قول ابن أبي حاتم في كتبه، فوجدته قال: سئل أبو زرعة عن حديث رواه سفيان عن عبيد المكتب، عن فضيل بن عمرو الفقيمي، عن الشعبي عن أنس قال ضحك النبيﷺ... وذكر الحـــديث ورواه شـــريك عن عبيد المكتب عن الشعبي عن أنس عن النبيﷺ فقيل لأبي زرعة: أيهما أصح قال حديث سفيان.(علل ابن أبي ٢٢٧/٢).

ولذلك نجد النَّسائي يحتاط لنفسه، فلا يجزم إلا إذا كان متيقناً، فحين قال: " ما أعلم أحداً روى هذا الحديث عن سفيان غير الأشجعي" نفى العلم عن نفسه، ولم ينفهِ مطلقاً.

وفي ختام هذا الباب لا بد من الإشارة إلى أنَّ الإمام النَّسائي-رحمه الله-برع في نقد الأسانيد، كما برع في نقد الرجال، وقد كان مصيباً في معظم أحكامه، وجانبه الصواب في القليل النادر منها، وهذا لا يعيبه، أو ينقص من قدره أبداً؛ لأنّ هذا يبقى اجتهاداً، ولو قُدِّرَ لنا أن نسأل الإمام النَّسائي عن هذا القليل؛ فلربما وجدنا عنده جواباً شافياً، ولكن في ضوء المعطيات التي بين أيدينا، لا نملك إلا أن نزعم أنّ الإمام النسائي خالف أحياناً، وربما وهم أحياناً أخرى؛ وهذا حال أي عمل بشري، لا بد أن يعتريه النقص، ويأبى الله أن يشاركه أحد في الكمال، ويأبى كذلك أن تكون الصحة المطلقة لغير كتابه جل وعلا.

خلاصة الفصل:

حكم الإمام النَّسائي في هذا الفصل على إسناد تسعة وعشرين حديث بالرد وكانت على النحو الآتي:

الانقطاع		الوقف والإرسال		التفرد والغرابة		المزيد في متصل الأسانيد
١٣		١٠		٦		١٢
نفي الصحبة	٢	الوقف	٣	التفرد	٢	
نفي السماع مطلقاً	٤	الإرسال	٧	الغرابة	٤	
نفي سماع أحاديث بعينها	٣	حكم النسائي على الأسانيد بالرد				
الرواية من صحيفة من غير سماع	٢					
التدليس	٢					

الباب الثالث

أحكام النسائي على الروايات

* * *

الفصل الأول

الحكم على الرواية بالقبول

من المهم أن نعلم أنّ الإمام النّسائي لا يحكم على كل الروايات المقبولة، لكنه يحكم على بعضها فقط، وذلك للتأكيد على صحتها، ورد الشبهات عنها، أما الروايات السالمة من الانتقاد فلا حاجة للحكم عليها، وبالجملة فإن سكوت النّسائي على الحديث؛ شهادة منه بقبوله، وهذا في الغالب الأعم؛ لأن كتاب السنن يعدّ كتاب علل، وكل علة علمها النّسائي فلا بد له أن يبينها، وما يسكت عنه؛ يفترض أنه لا علة له، وقد سبقت الإشارة في المبحث التمهيدي إلى مثل هذا، وذكرت قول الحافظ ابن حجر عن حديث رواه النّسائي وسكت عليه: :" وأما النسائي فسكت عليه؛ فاقتضى أنه لا علة له عنده"[1].

لكن هذه القاعدة ليست مضطردة، فقد وجدته روى بعض الأحاديث المتكلم فيها، وسكت عنها، ولكن هذا قليل إذا ما قيس بحجم الكتاب، وهذه الأحاديث لا نستطيع أن نجيب عنها نيابة عنه، لكننا نجتهد فنقول: إما أن يكون فاته الكلام عليها سهواً، أو تكلم عليها في مواضع سابقة، أو في مكان آخر، فاكتفى به، وإما أنه ترك ذلك لنباهة القارئ، وإما أنه لم يرَ لها علة عنده، فليس بالضرورة أن يحيط العالم بكل شيء، إذ الإحاطة التامة لا تكون إلا لله وحده.

وخلاصة القول: أن أحكام الإمام النّسائي على الروايات بالقبول قليلة؛ وذلك لأن معظم روايات الكتاب صحيحة-في نظره على الأقل-، فهو ينبه إلى ما له علة، وأما ما لا علة له، فالكلام عليه من نافلة القول، لكنه يلجأ إلى ذلك ليزيل اللبس أو التوهم المتصور عن الرواية، فيحكم عليها بالقبول، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١)انظر: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر(٤١٣/١).

المبحث الأول

الحكم على الحديث بالصحة

لا يلجأ النَّسائي إلى الحكم على الحديث بالصحة، إلا إذا كان الحديث متكلماً فيه؛ ليؤكد أن الحديث صحيح، بالرغم مما قيل فيه، وهذا على الأغلب.

المطلب الأول: الأحاديث التي حكم عليها النسائي بالصحة بأقواله المستقلة.

١. قال النسائي-رحمه الله-:"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ قَالَ: نَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكَادَ إِبْهَامَاهُ تُحَاذِي شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ" قال النَّسائي: "عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، لم يسمع مِنْ أَبِيهِ، والحديث في نفسه صحيح"[٢].

وقد سبق دراسة هذا الحديث في مبحث المنقطع دراسة مستفيضة بما يغني عن إعادته هنا، وخلاصة ما قيل هناك: " أن الحديث صحيح في نفسه-كما قال النسائي- وله متابعات كثيرة، لكنه منقطع من طريق عبد الجبار، عن أبيه؛ لأن عبد الجبار لم يدرك أباه، وقد أبان عن الواسطة بينه وبين أبيه في أحاديث أخرى كثيرة، فرواه عن أخيه، وعن أمه، وعن بعض مواليه، وعن أهل بيته، جميعهم عن أبيه وائل بن حجر[٣].

وهذا يؤيد ما ذهبت إليه من أن الإمام النَّسائي يلجأ إلى الحكم على الرواية بالقبول إذا كان فيها شبهة، أو احتمال ضعف، فهذه الرواية مرسلة، لكن متنها صحيح بمتابعاته وشواهده، وقد جاء متصلاً من طرق أخرى، ناهيك عن أن المرسل يحتج به عند قوم مطلقاً، وعند قوم بشروط منها أن يروى من وجه آخر متصلاً[٤].

* * *

٢. أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ قَدْ خَشِيتُ

---

(٢)السنن الكبرى(٣٠٨/١)كتاب الإفتتاح، باب موضع الإبهامين عند الرفع، برقم(٩٠٦)، وكان قد ذكره في (٣٠٧/١) باب رفع اليدين حيال الأذنين، برقم(٩٥٣)، وأعاده في(٣٢٣/١)، باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام، برقم (١٠٠٤)كلا الحديثين من طريق عبد الجبار عن أبيه بالمعنى، وذكر قصة صلاة أبيه خلف النبيﷺ ووصفه لصلاة النبيﷺ، وقصة الرجل الذي دعا بعد الاعتدال من الركوع، وابتدار الملائكة لدعوته وارتفاعها إلى العرش، وأخرجه النَّسائي كذلك من غير طريق عبد الجبار، فقد رواه في الكتاب نفسه (٢٤٨/١)موضع اليدين عند الجلوس للتشهد الأول برقم (٧٤٦)، وفي(٣٧٤/١)، باب صفة الجلوس في الركعة التي تنقضي فيها الصلاة برقم (١١٨٦) عن محمد بن عبد الله المقرئ، وقتيبة بن سعيد كلاهما عن سفيان، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل، به بمعناه.

(٣) ينظر: الفصل الثاني من الباب الثاني (ص٣٧١وما بعدها).

(٤) ينظر:مقدمة ابن الصلاح(٣٢/١)، وشرح نخبة الفكر(٦٨/١).

عَلَى نَفْسِيَ الْعَنَتَ، وَلا أَجِدُ طَوْلاً أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، أَفَأَخْتَصِي؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى قَالَ: ثَلاثاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لاقٍ، فَاخْتَصِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ دَعْ"، ثم قال النّسائي بعده: ": الْأَوْزَاعِيُّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ الزُّهْرِيِّ وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدْ رَوَاهُ يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ"(٥).

قلت: وهذا-أيضاً- كالذي قبله، أعلَّ النسائي الإسناد من هذا الطريق، وصحح المتن بوروده من طريق آخر صحيح، إلا أن الأول مرسل، وهذا منقطع، فلم يروه من طريق الأوزاعي -بالإضافة إلى النّسائي- سوى الشهاب القضاعي في إحدى الروايتين عنه(٦).

وروى ابن أبي عاصم الفقرة الأخيرة من الحديث:"جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لاقٍ " ثم قال: حديث صحيح رجاله كلهم ثقات إلا مزاحم بن العوام فلم أجد له ترجمة ولكنه قد توبع... وللمصنف بهذا السند حديث آخر، والحديث أعله النسائي بالانقطاع فقد أخرجه من طريق أنس ابن عياض...ثم ساق ابن أبي عاصم الإسناد، ونقل تعقيب النّسائي عليه، ثم قال: قلت-القائل ابن أبي عاصم-: "رواية يونس هذه ساقها المصنف بعده"(٧).

في حين رواه البخاري(٨)، والبيهقي(٩)، والطبراني(١٠)،وابن أبي عاصم(١١)، والقضاعي(١٢)،وابن وهب(١٣)، جميعهم من طريق ، يُونُس بنِ يَزِيدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به نحوه.

فالحديث صحيح في نفسه ، إلا أنه من هذا الطريق منقطع، بسبب نفي السماع بين الزهري والأوزاعي، وقد اتصل من الطريق نفسه لكن من طريق يونس بن يزيد عن الزهري، وهذا ملحظ دقيق من الإمام النسائي.

٣. قال النّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: نَا يَحْيَى قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

---

(٥)السنن الكبرى(٢٦٤/٣)كتاب النكاح،باب النهي عن التبتل برقم(٥٣٢٣).

(٦)مسند الشهاب(٣٥٣/١)من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، أبي سلمة، عن أبي هريرة بنحوه، وابن أبي عاصم في السنة(٥١/١)..

(٧)السنة لابن أبي عاصم النبيل(١/ ٥١) قلت: لم أجد الرواية التي أشار إليها ابن أبي عاصم عند النّسائي.

(٨)صحيح البخاري (١-٩٣٤/٤)كتاب النكاح، باب ما يكره من التبتل والخصاء، برقم(٥٠٧٦) وقد رواه عن أصبغ أخبرني بن وهب عن يونس بن يزيد عن بن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة بمثلة.

(٩)سنن البيهقي الكبرى(٧٩/٧) باب النهي عن التبتل والإخصاء برقم(١٣٢٤٣).

(١٠)المعجم الأوسط(٤٨/٧)برقم(٦٨١٤).

(١١)السنة لابن أبي عاصم(٥١/١)

(١٢)مسند الشهاب(٣٥٣/١).

(١٣)ابن وهب، عبد الله بن وهب، القدر، تحقيق: عبد العزيز العثيم، دار السلطان،مكة المكرمة-السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.(٥١/١)

دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، "ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ"، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَـرَّاتٍ، فَقَـالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا فَعَلِّمْنِي، قَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعاً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْـتَدِلَ قَائِماً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِساً، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَـلَاتِكَ كُلِّهَا"، ثم قال النسائي: "خولف يحيى في هذا الحديث فقيل: عن سعيد، عن أبي هريرة، والحديث صحيح[١٤].

قلــت: يشــير النســائي إلى أن بعضهم خالف يحيى، فرواه من طريق سعيد بن أبي سعيد-دون ذكر أبيه-عن أبي هريرةﷺ، ويؤكد-أيضاً-، أن الحديث صحيح، من الوجهين.

أمــا الوجه الأول: فمروي من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عــن ســعيد بــن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبيﷺ؛ ورواه من هذا الطــريق: البخاري[١٥]، ومسلم[١٦]، وأبو داود [١٧]، والترمذي[١٨]، وأحمد [١٩]، وأبو نعيم[٢٠]، وابــن خزيمة[٢١]، وأبو عوانة[٢٢]، وأبو يعلى[٢٣]، والبيهقي[٢٤]، وغيرهم، جميعهم من طريق: يحيــى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، به بنحوه، مع الاختلاف اليسير في بعض الألفاظ.

---

(١٤)السنن الكبرى(٣٠٨/١)، كتاب افتتاح الصلاة، باب فرض التكبيرة الأولى برقم (٩٥٨).

(١٥)صـــحيح الــبخاري (١-١٣٩/٤)، كــتاب الأذان باب وجوب القراءة للإمام والمأموم...برقم(٧٥٧)، وفي الكتاب نفســـه (١-١٤٤/٤)، بـــاب أمـــر النبيﷺالذي لا يتم ركوعه بالإعادة برقم(٧٩٣)، وفي كتاب الاستئذان(١-٤/ ١١٢٠)، باب من رد فقال: عليك السلام برقم(٦٢٥٢).

(١٦)صحيح مسلم (٢٩٨/١)، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...برقم(٣٩٧).

(١٧)سنن أبي داود (٢٦٦/١) كتاب لصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع ولسجود.... رقم(٨٥٦).

(١٨) جامع الترمذي (١٠٣/٢-١٠٤) كتاب الصلاة، باب ماجاء في وصف الصلاة، برقم(٣٠٣)وقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١٩)مسند أحمد (٤٣٧/٢)، في مسند أبي هريرة برقم(٩٦٣٣).

(٢٠)مستخرج أبي نعيم الأصبهاني على صحيح مسلم(٢٠/٢)، كتاب الصلاة، باب من لم يتم الصلاة برقم(٨٨١).

(٢١) صحيح ابن خزيمة(٢٣٤/١)، كتاب الصلاة، باب التكبي لافتتاح الصلاة برقم(٤٦١)،وفي الكتاب نفسه(٢٩٩/١)، باب الأمر بإعادة الصلاة إذا لم يطمئن المصلي...برقم(٥٩٠).

(٢٢) مسند أبي عوانة (٤٣٣/١)أبواب الصلاة، بابيان صفة الصلاة، برقم(١٦٠٩).

(٢٣)مسند أبي يعلى(٤٤٩/١١) ح رقم(٦٥٧٧).

(٢٤)سنن البيهقي الكبرى(٣٧/٢)، كتاب الصلاة، باب فرض القراءة في كل ركعة بعد التعوذ رقم(٢١٩٠)، وفي كتاب الصلاة (١٢٢/٢)، ، باب فرض الطمأنينة في الركوع برقم(٢٥٨٥)، وكتاب الصلاة(٦٢/٢)، باب وجوب القراءة في الركعتين الأخريين برقم(٢٣٠٢).

ورواه أبـو نعـيم الأصبهاني-أيضاً- من طريق عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه به نحوه.

وأما الوجه الثاني؛ فرواه البخاري(٢٥)، ومسلم(٢٦)، وأبو داود(٢٧)،والترمذي(٢٨)، وابن ماجه(٢٩)، وأبو عوانة(٣٠)، وابن حبان(٣١)، وابن أبي شيبة(٣٢)، والبيهقي(٣٣)، جميعهم من طريق عبـيد الله بـن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرةﷺ به بنحوه، وبعضهم يزيد على بعض في بعض الألفاظ.

فـالخلاف في هذا الحديث في رواية سعيد المقبري للحديث نفسه، عن أبيه عن أبي هريرة، وعن: أبي هريرة-مباشرة من غير واسطة-، وقد يُتوهم أنّ أحد الإسنادين خطأ، فإذا كان الإسناد الأول هو الصحيح، فالثاني منقطع، وإذا كان الثاني هو الصحيح، فالأول مزيد في متصـل الأسـانيد، ولذلك نبه النّسائي إلى هذه المسألة بقوله: " خولف يحيى في هذا الحديث فقيل: عن سعيد، عن أبي هريرة، وصحح الطريقين بقوله: "والحديث صحيح"(٣٤).

لكـن التـرمذي قدّمَ رواية "سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة"، على الرواية الثانية: "سعيد عن أبي هريرة"، وصحّح الرواية الأولى مع تأكيده على أن سعيد سمع من أبيه، وسمع من أبي هريرة(٣٥)، وحسّن الرواية الثانية وأكدَّ على أن الرواية الأولى أصح(٣٦).

---

(٢٥)أخـرجه الـبخاري في كتاب الاستئذان(١-٤/١١٢٠)، باب من رد فقال: عليك السلام برقم(٦٢٥١)، وفي كتاب الأيمان والنذور(١-٤/١١٨٥-١١٨٦)، باب إذا حنث ناسياً برقم(٦٦٦٧).

(٢٦)أخرجه مسلم في صحيحه(٢٩٨/١)،كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...برقم(٣٩٧).

(٢٧)سنن أبي داود (٢٦٦/١) كتاب لصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع ولسجود.... رقم(٨٥٦).

(٢٨)جامع الترمذي(٥٥/٥)، كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء كيف السلام برقم(٢٦٩٢) وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢٩) سنن ابن ماجه (٢٦٦/١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إتمام الصلاة برقم(١٠٦٠).

(٣٠)مسند أبي عوانة (٤٣٣/١)أبواب الصلاة، باببيان صفة الصلاة، برقم(١٦٠٩).

(٣١)صـحيح ابـن حـبان(٢١٢/٥-٢١٣) ذكر البيان بأن المرء يكتب له بعض صلاته إذا قصر في البعض الآخر، برقـم(١٨٩٠) من طريق يحيي بن سعيد، عن عبيد الله به نحوه.

(٣٢) مصنف بن أبي شيبة(٢٥٧/١)، كتاب الصلوات، باب في الرجل ينقص صلاته...، برقم(٢٩٥٩).

(٣٣)سـنن البيهقـي لكبرى(١٥/٢)، كتاب الصلاة، باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير، برقم (٢٠٩١)، والكتاب نفسه(١٢٦/٢)، باب ما يفعل في كل ركعة وسجدة من الصلاة، برقم(٢٥٩٧).

(٣٤)ينظر: السنن الكبرى٣٠٨/١ح (٩٥٨).

(٣٥)قَـالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ وَقَدْ رَوَى ابْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ وَلَـمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَصَحُّ وَسَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. سبق تخريجه. ينظر:(ص٤٥٣هامش١٨).

(٣٦) قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ هَذَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَصَحُّ. سبق تخريجه. ينظر(ص٤٥٣هامش٢٩).

فأمـــا قـــول النَّسائي: "خولف يحيى" ففيه نظر، فقد رواه يحيى بن سعيد نفسه من الطـــريق الثانـــي؛ كمـــا جاء في رواية ابن حبان[٣٧]، وعبد الله بن نمير؛ الذي اشتهرت الرواية الثانية من طريقه تابع يحيى بن سعيد على روايته من الطريق الأول كما جاء في رواية أبي نعيم الأصبهاني[٣٨].

وأمـــا تفضيل الترمذي للطريق الأول على الثاني، وتصحيح الأول وتحسين الثاني؛ ففيه نظر -أيضاً-؛ لأن عبد الله بن نمير قد توبع على الطريق الثاني من جمع من الرواه فقـــد تابعـــه حماد بن أسامة؛ كما في رواية البخاري، ومسلم، وابن حبان، والبيهقي، كما تابعـــه أنس بن عياض في رواية أبي داود، وأبو بكر بن شيبة كما في رواية ابن ماجه. وإسحاق بن منصور، وعيسى بن يونس كما في رواية أبي عوانة.

وخلاصة القول: أن الإسنادين صحيحان؛ كما قال النَّسائي.

والـــذي أرجحه: أن سعيد المقبري سمعه عن أبي هريرة بواسطة أبيه، ثم سمعه من من غير واسطة من أبي هريرة، فرواه على الوجهين: مرة عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ ومرة أخرى عن أبي هريرة ﷺ مباشرة، ورواه عنه عبيد الله بن عمر كذلك.

وسعيد المقبري له سماع من أبي هريرة، وروى أحاديث أخرى غير هذا الحديث على الوجهين: مرة عن أبيه عن أبي هريرة، ومرة عن أبي هريرة، وقد تكررت الرواية على هذا الـــنحو فـــي حديث آخر، فقد سئل الدارقطني عَنْ حديث سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: "أَتْقَاهُمْ"، فَقَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: "فَيُوسُـــفُ نَبِـــيُّ اللَّهِ ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ خَلِيلِ اللَّهِ" قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: "فَعَـــنْ مَعَـــادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِ؟ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا"[٣٩]، فقال: يـــرويه عبيد الله بن عمر واختلف عنه فرواه يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، عن سعيد المقبـــري، عن أبيـــه عن أبي هريرة، وخالفه عبد الله بن نمير، وأبو أسامة ومحمد بن بشر،

---

(٣٧)ينظر: صحيح ابن حبان(٥/٢١٢-٢١٣) ذكر البيان بأن المرء يكتب له بعض صلاته إذا قصر في البعض الآخر، برقـــم(١٨٩٠) قال: "أخبرنا الحسين بن محمد بن أبي معشر، قال حدثنا محمد بن بشار، قال حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا عبيد الله بن عمر قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ...الحديث.

(٣٨)ينظر: مستخرج أبي نعيم الأصبهاني على صحيح مسلم(٢/٢٠)، كتاب الصلاة، باب من لم يتم الصلاة برقم(٨٨١) قـــال أبـــو نعيم: ثنا الحسن بن سفيان ثنا أبو بكر ثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلى ثم سلّم على النبي ﷺ..الحديث.

(٣٩) الحديث أخرجه البخاري(٤-١/٥٨٩)كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[النساء:١٢٥] برقم(٣٣٥٣)من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، وفي الكتاب نفسه(٤-١/٥٩٦)باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ [يوسف:٧]برقم (٣٣٨٣)من طريق سعيد عن أبي هريرة ﷺ.

والحســن بن عياش؛ فرووه عن عبيد الله، عن سعيد عن أبي هريرة لم يقولوا فيه: عن أبيه، والقول قول يحيى بن سعيد[٤٠].

فالحــديث صحيح، وحكم النَّسائي صحيح، وجاء متمشياً مع أقوال السابقين، وتابعه عليه من جاء بعده، وصححه من الرواية الأولى: الألباني من المُحْدَثين[٤١].

* * *

٤. قال النَّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بن سعيد، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَــبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيه، قَالَ: أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِالْمُتْعَةِ فَانطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِــي عَامِرٍ، فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِينِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَقَالَ صَاحِبِي: رِدَائِي، وكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رِدَائِي، وكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرَتْ إِلَى رِدَاءِ صَاحِبِي أَعْجَبَهَا، وَإِذَا نَظَرَتْ إِلَيَّ أَعْجَبْتُهَا، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ وَرِدَاؤُكَ يَكْفِينِي، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلاثًا، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ اللَّاتِي يَتَمَتَّعُ فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا"، ثم قال بعده: " قال أبو عبد الرحمن: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ"[٤٢]. **سبقت دراسة هذا الحديث بما يغني عن إعادته هنا[٤٣].**

* * *

٥. قــال النَّســائي-رحمه الله-: " أَنْبَأ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى-بْنُ سَعِيدٍ-، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَسَنٍ، عَنْ جَابِــرِ بْــنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلاً قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ: "لَيْسَ مِنْ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ". ثم قال النَّسائي بعده: " حديث شعبة هذا هو الصحيح"[٤٤].

قلت: سبقت دراسة هذا الحديث تفصيلاً بما يغني عن إعادته هنا[٤٥].

* * *

٦. روى النَّسائي-رحمه الله-بسنده[٤٦] عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:" ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثُلُثُ الْقُرْآنِ، ثم قال بعده: قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ "مَا أَعْرِفُ فِي الْحَدِيثِ الصحيح

---

(٤٠)الدارقطنــي: علــي بــن عمــر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٩٨٥م.(٨/١٣٤-١٣٥).

(٤١)أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١/١٤٦)ح رقم(٨٨٤).

(٤٢)السنن الكبرى(٣/٣٢٨-٣٢٩)، كتاب النكاح، باب تحريم المتعة، برقم(٥٥٥٠).

(٤٣)ينظر الحديث الأول في الفصل الثالث(ص٣٣٤-٣٣٥).

(٤٤)أخــرجه النَّســائي في السنن الكبرى(٢/١٠٠) كتاب الصيام،باب ذكر اسم الرجل برقم(٢٥٧٠)،وكان قد ذكر في الحديث الذي قبله رجل مبهم في الإسناد، فجاءت هذه الترجمة تبين اسم الرجل المبهم.

(٤٥)ينظر: الحديث الثاني في الفصل الثالث(ص٣٣٦-٣٣٨).

(٤٦)سبق ترجمة جميع رجال إسناده في الفصل الأول من الباب الثاني(ص٣٣٨-٣٣٩)

إِسْنَادًا أَطْوَلَ مِنْ هَذَا"[٤٧].

قلــت: سـبق دراسـة سـند هذا الحديث تفصيلاً وأما متنه فصحيح، ومشهور عند المحدثـين، فقد رواه عدد من الأئمة من طريق عدد من الصحابة، فرواه البخاري من طريق أبـي سـعيد الخدري ﷺ[٤٨]، ورواه مسلم[٤٩]، من طريق أبي هريرة، وأبي الدرداء -رضي الله عـنهما-، ورواه الترمذي من الطريق الذي رواه النَّسائي نفسه، لكنه جمع قتيبة مع محمد بن بشار، ونَسَبَ المرأة الأنصارية، فقال: امْرَأَةِ أَبِي أَيُّوبَ، وزاد في لفظه أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال: "أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟ مَنْ قَرَأَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ"، ثم قـال بعده: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَلا نَعْرِفُ أَحَداً رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَحْسَنَ مِنْ رِوَايَةِ زَائِدَةَ وَتَابَعَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ إِسْرَائِيلُ وَالْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الثِّقَاتِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ وَاضْطَرَبُوا فِيهِ وقال

أيضـاً: وَفِـي الْبَاب عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ " [٥٠]، كما رواه معظم أصحاب كتب الرواية[٥١].

والحديث بهذا اللفظ رواه النَّسائي من طريق محمد بن قدامة، عن جرير، عن منصور بــه بمـثل روايـة الترمذي دون التصريح باسم المرأة[٥٢]، وقد روى الحديث عن زكريا بن يحيـى، عن بشر بن الحكم، وعن أبي بكر بن علي، عن عبيد الله، ويوسف بن مروان كليهما عن فضيل بن عياض، وعن أحمد بن سليمان، عن حسين ومحمد بن بشار، عن عبد الرحمن كليهما عن زائدة، وعن محمد بن قدامة، عن جرير، وعن محمد بن المثنى ، عن محمد، عن شـعبة، جميعهم: (بشر بن الحكم، وفضيل بن عياض، وزائدة، وجرير، وشعبة) عن منصور ابن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عــن امـرأة مـن الأنصار، عن أبي أيوب الأنصاري به، مع بعض الاختلاف في الألفاظ، وجميعها تدور حول معنى واحد هو: أن﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن[٥٣].

---

(٤٧)السنن الكبرى(١٧٣/٦)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يستحب للإنسان أن يقرأ كل ليلة، برقم(١٠٥١٧)، وكان قد رواه في كتاب صفة الصلاة(٣٤٢/١) باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد برقم(١٠٦٨).

(٤٨)ينظر: صحيح البخاري(١-٤/٩٢٤)كتاب فضائل القرآن، باب فضل﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾برقم (٥٠١٣و٥٠١٤) من طريق مالك بن أنس، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبي سعيد ﷺ.

(٤٩)صحيح مسلم(٥٥٦/١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾برقم(٨١١و٨١٢).

(٥٠)ينظر: جامع الترمذي (١٦٧/٥) كتاب فضائل القرآن، باب ماجاء في سورة الإخلاص برقم(٢٨٩٦).

(٥١)رواه أحمـد فـي مسنده (٤١٨/٥)، ورواه سعيد بن منصور في سننه (٢٧٤/٢)كتاب فضائل القرآن برقم(٧٤)، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٧/٤) برقم(٤٠٢٦-٤٠٢٧) وقد ذكر المتن مع القصة.

(٥٢)السنن الكبرى ح(١٠٥١٥).

(٥٣)ينظر: السنن الكبرى الأحاديث أرقام(٩٩٤٦و١٠١٥و١٠٥١٦و١٠٥١٧و١٠٥١٨).

ورواه من طرق أخرى مرسلة أو منقطعة[٥٤]، وقد حكم الشيخ الألباني بصحته[٥٥].

* * *

٧. قال النَّسائي-رحمه الله-: أَنْبَا إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهيم قَالَ: أَنْبَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَام بْن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَن النَّبِيُّ ﷺإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا وَذَهَبَ النَّهَارُ مِنْ هَا هُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ"[٥٦].

٨. قال النَّسائي-رحمه الله-: أَنْبَا مُحَمَّد بن مَنْصُور، عَنْ سُفْيَان عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْد اللَّه بْن أَبِي أَوْفَى ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ: "انْزِلْ فَاجْدَح[٥٧] لَنَا"، قَالَ: الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِﷺ: "انْزِلْ فَاجْدَحْ" قَالَ: الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "انْزِلْ فَاجْدَحْ"، فَنَزَلَ فَجَدَحَ، فَشَرِبَ النَّبِيّ ﷺ [ثُمَّ][٥٨]قَالَ إِذَا رَأَيْتُمْ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَا هُنَا -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلى الأُفُقِ- فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ"، وقال بعده: " قال أبو عبد الرحمن: حديث عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ ، وحديث ابْن أَبِي أَوْفَى: "صَحِيحَانِ"[٥٩].

قلت: التباين واضح بين الإسنادين، مع أن المتن واحد تقريباً، ولذلك روى النسائي هذا الحديث من الطريقين، ثم حكم عليهما بالصحة معاً.

ولعل عمر بن الخطاب، وعبد الله بْن أَبِي أَوفَى كانا مع النبيﷺ في السفر الذي حدثت فيه هذه الحادثة، فجاء الحديث على هذا النحو.

والحديث من الطريق الأول رواه البخاري[٦٠]، ومسلم[٦١]، وأبو داود[٦٢]، وأحمد[٦٣]،

---

(٥٤)ينظر: السنن الكبرى، الأحاديث أرقام(١٠٥١٩ومن١٠٥٢١-١٠٥٢٨) على التوالي.

(٥٥)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١٦٤/١)ح رقم(٩٩٦).

(٥٦)السنن الكبرى٢٥٢/٢كتاب الصيام الأول، باب متى يحل الفطر، برقم(٣٣١٠).

(٥٧)الجَدْح : أن يُحَـرِّك السَّوِيقُ بالماء ويُخَوَّض حتى يستوِي . وكذلك اللَّبَن ونَحْوه ، والمِجْدَح : عُود مُجَنَّح الرأس تُسَاط به الأشْرِبه، وربَّما يكون له ثلاث شُعب. ينظر:(النهاية في غريب الحديث١/٢٤٣)و(لسان العرب٢/٤٢١).

(٥٨)غير موجودة في الأصل، وأضفتها ليستقيم المعنى، وهي موجودة في الطبعةالجديدة:(٣/٣٦٩ح٣٢٩٧).

(٥٩)السنن الكبرى٢٥٢/٢كتاب الصيام الأول، باب متى يحل الفطر، برقم(٣٣١١).

(٦٠)صحيح البخاري(١-٤/٣٣٥)كتاب الصوم، باب متى يحل فطر الصائم، برقم(١٩٥٤).

(٦١)صحيح مسلم(٢/٧٧٣) كتاب الصيام، باب وقت انقضاء الصوم وخروج النهار برقم(١١٠٠).

(٦٢)سنن أبي داود(٢/٣٠٤)كتاب الصيام، باب تعجيل الفطر برقم(٢٣٥١).

(٦٣)مسند أحمد(١/٢٨)، و(١/٤٨)، و(١/٥٤).

والحميدي[٦٤]، والبزار[٦٥]، وعبد الرزاق الصنعاني[٦٦]، وابن حبان[٦٧]، والبيهقي[٦٨]، جميعهم من طريق هِشَام بْن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَاصِمٍ به بمثله.

وأمـا الطـريق الثانـي: فـرواه البخاري[٦٩]، ومسلم[٧٠]، وأبو داود[٧١]، وأحمد[٧٢]، والحمـيدي[٧٣]، وعبد الرزاق[٧٤]، والبزار[٧٥]، وابن حبان[٧٦]، جميعهم من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن عبد الله بن أبي أوفى به بنحوه.

وهكـذا نجـد أن الحديث من الطريقين متفق على صحته، وحكم النّسائي جاء موافقاً لأحكام الأئمة قبله وبعده، وقد أحسن النّسائي الجمع بين الطريقين، والحكم عليهما معاً، حتى لا يُتوهم أن أحد الإسنادين خطأ.

* * *

٩. قال النّسائي-رحمه الله-: "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ -هُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِـيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ **﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّـيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾**[٧٧]، قَالَ الرَّجُلُ: أَلِيَ هَذِهِ؟ قَالَ: "لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي"، ثم قال النّسائي بعده: " هذا هو الصحيح"[٧٨].

قلـت: أخـرج النّسائي هذا الحديث سبع مرات، من طريق سفيان الثوري، وشعبة، وأسـباط بـن نصر، وأبي الأحوص، وأبي عوانة، جميعهم عن سماك بن حرب، واضطرب

(٦٤)مسند الحميدي(١٢/١)ح رقم(٢٠).
(٦٥)مسند البزار(٣٨٤/١) ح رقم(٢٦٠).
(٦٦)مصنف عبد لرزاق(٢٢٧/٤) كتاب الصيام، باب تعجيل الفطر برقم(٧٥٩٥).
(٦٧)صحيح ابن حبان(٢٧٨/٨-٢٧٩)، ذكر الإباحة للمرء للتكلف لإفطاره برقم(٣٥١١و٣٥١٢).
(٦٨)السنن الكبرى للبيهقي(٢١٦/٤) كتاب الصوم، باب الوقت الذي يحل فيه فطر الصائم، برقم(٧٧٩٤).
(٦٩)صحيح البخاري(١-٣٣٣/٤)كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار برقم(١٩٤١)والكتاب نفسه(١-٣٣٥/٤)، بـاب متـى يحل الفطر للصائم، برقم(١٩٥٥) وباب يفطر بما تيسر علية بالماء وغيره، برقم(١٩٥٦)، وباب تعجيل الفطر برقم(١٩٥٨)، وفي كتاب الطلاق(١-٩٧٣/٤)، باب الإشارة في الطلاق برقم(٥٢٩٧).
(٧٠)صحيح مسلم(٧٧٣/٢) كتاب الصيام، باب وقت إنقضاء الصوم خروج النهار برقم(١١٠١).
(٧١)سنن أبي داود(٣٠٥/٢)كتاب الصيام، باب تعجيل لفطر برقم(٢٣٥٢) .
(٧٢)مسند أحمد(٣٨٠/٤).
(٧٣)مسند الحميدي(٣١٢/٢)ح رقم(٧١٤).
(٧٤)مصنف عبد لرزاق(٢٢٦/٤) كتاب الصيام، باب تعجيل الفطر برقم(٧٥٩٤).
(٧٥)مسند البزار(٢٦٤/٨) ح رقم(٣٣٢٥).
(٧٦)صحيح ابن حبان (٢٨٠/٨)ذكر الوقت الذي يحل فيه الفطر..برقم(٣٥١٣).
(٧٧)سورة هود، آية(١١٤).
(٧٨)السنن الكبرى(٣١٨/٤)، كتاب الرجم، باب من اعترف بما لاتجب فيه الحدود...برقم(٧٣٢٦).

سماك، فرواه مرة عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، ومرة عن إبراهيم-مباشرة-عن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، وثالثة عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد عن ابن مسعود، ورابعة عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن أبي هريرة. ومعلوم أن سماك بن حرب اختلط، وربما كانت هذه الرواية بعد اختلاطه، فاضطرب فيها هذا الاضطراب، فلا يعتمد على روايته إلا فيما وافق فيه الثقات(٧٩).

وأخرج النّسائي الحديث-أيضاً- من طريق الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد مرسلاً(٨٠)، ثم جاء بالحديث الذي قال عنه "هذا هو الصحيح".

وقد أخرج الحديث من الطريق الذي صححه النّسائي: البخاري(٨١)، ومسلم(٨٢)،والترمذي(٨٣)، وابن ماجه(٨٤)، وأحمد(٨٥)، والبزار(٨٦)، والطبراني(٨٧)، والبيهقي(٨٨).

وإذا أنعمنا النظر في طرق الحديث، نجد أن الطريق الأخير أصح الطرق التي رواها النّسائي كلها؛ لأنها أعلى الروايات إسناداً؛ كما أن جميع رواتها ثقات، والنّسائي تابع الإمام البخاري في هذه الرواية عن شيخهما: مسدد(٨٩)، ومسدد تابعه: قتيبة(٩٠)، وأبو كامل الجحدري(٩١)، ومحمد بن عبد الملك(٩٢)، جميعاً عن يزيد بن زريع، ويزيد بن زريع تابعه

---

(٧٩)ينظر: السنن الكبرى(٤/٣١٦-٣١٧)، ح رقم(٧٣١٧و٧٣١٨و٧٣١٩و٧٣٢٠و٧٣٢١و٧٣٢٢و٧٣٢٣و٧٣٢٤).

(٨٠)السنن الكبرى(٤/٣١٧-٣١٨) ح رقم(٧٣٢٥).

(٨١)صحيح البخاري(١-٤/١٠٦)، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، برقم(٥٢٦)، وفي كتاب التفسير (١-٤/٨٢٧)، باب﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ...﴾ برقم(٤٦٨٧).

(٨٢)صحيح مسلم(٤/٢١١٥)، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾برقم (٢٧٦٣).

(٨٣)جامع الترمذي(٥/٢٩١)،كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة هود، برقم(٣١١٤).

(٨٤)سنن ابن ماجه(١/٤٤٧)، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة برقم(١٣٩٨)، وفي كتاب الزهد (٢/١٤٢١)، باب ذكر التوبة برقم(٤٢٥٤).

(٨٥)مسند أحمد(١/٣٨٥).

(٨٦)مسند البزار(٥/٦٧).

(٨٧) معجم الطبراني الكبير(١٠/٢٣٠).

(٨٨)السنن الكبرى للبيهقي(٨/٣٢٢)، كتاب الحدود، باب فيما يودب إن رأى الإمام تَرْكَهُ تَرَكَه.

(٨٩)ينظر: صحيح البخاري(١-٤/٨٢٧)، كتاب التفسير، باب﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ...﴾ برقم(٤٦٨٧)، والسنن الكبرى للبيهقي(٨/٢٤١)، باب من اصاب ذنباً دون الحد، رواه من طريق البخاري عن مسدد.

(٩٠) ينظر: صحيح البخاري(١-٤/١٠٦)، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، برقم(٥٢٦)، وصحيح مسلم (٤/٢١١٥)، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾برقم (٢٧٦٣).

(٩١) ينظر: صحيح مسلم(٤/٢١١٥)، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾برقم (٢٧٦٣).

(٩٢) المصدر السابق نفسه، وينظر كذلك: مسند البزار(٥/٦٧).

يحيـى بن سعيد(٩٣)، وإسماعيل ابن علية(٩٤)، والمعتمر بن سليمان(٩٥)، وجرير بن حازم(٩٦)، وسلام بن أبي مطيع(٩٧)، جميعهم عن سليمان التيمي به بنحوه، وكلهم ثقات.

وخلاصة القول: أن هذا الإسناد بمتابعاته أصح ما ورد في هذه القصة، ولعل النّسائي تابع مسلماً، والترمذي، فقد ذكرا معظم الطرق الأخرى التي ذكرها النّسائي من طريق سماك ابـن حرب، لكن كل منهما بحسب منهجه، وطريقته في سياق الأسانيد. وعليه فالنّسائي سائر في ركاب من سبقه، مستفيداً من خبرتهم، إلا أنّ له شخصية نقدية مستقلة تبرز عند الحاجة.

* * *

المطلب الثاني: الأحاديث التي نقل النّسائي الحكم عليها بالصحة عن غيره:

إن الأمانة العلمية تفرض على الباحث أن لا يقتبس شيئاً من كتب السابقين إلا ويحيل إليها، ويقوم بتوثيق المعلومة المقتبسة توثيقاً علمياً صحيحاً، لكن طرق التوثيق تختلف باختلاف الأزمان والأعراف، فـإن "منهج المحدثين في الاقتباس من الكتب المتقدمة والتزامهم بطرق التحمل والرواية لهذه الكتب، لم يكن يتطلب بالضرورة؛ أن يصرح المحدث باسم الكتاب الذي اقتبس منه صراحة، بل يكتفي بذكر طريقة المؤلف"(٩٨)، إلا انهم كانوا يحرصون على عزو الأقوال إلى أصحابها؛ لأهمية هذا الموضوع في التأصيل؛ ولأن الأمانة العلمية تقتضي ذلك، وعدّوا ذلك من بركة العلم، إذ يقول الإمام القرطبي في مقدمة تفسيره: " وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يقال: "من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله"(٩٩)، وقد حرص الإمام النّسائي-رحمه الله-على هذا الجانب، فكثيراً ما نجده ينسب الأقوال النقدية إلى أصحابها، وكذلك يفعل في مسألة التصحيح والتضعيف، مما يظهر لنا دقة الإمام النّسائي، وأمانته، بحيث ينسب الفضل لأهله.

ومـن الأحاديث التي نقل الإمام النّسائي حكم غيره عليها: حديث: "كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُـلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ"، حيث قال: " أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَنْـبَلٍ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَـرَ قَـالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ" ثم قال: "قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ

---

(٩٣)ينظر: جامع الترمذي(٢٩١/٥)،كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة هود، برقم(٣١١٤)، ومسند أحمد(٣٨٥/١).

(٩٤)ينظر: سنن ابن ماجه(٤٤٧/١)، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة برقم(١٣٩٨).

(٩٥)ينظر: سنن ابن ماجه(١٤٢١/٢)، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة برقم(٤٢٥٤).

(٩٦)ينظر: السنن الكبرى للبيهقي(٣٢٢/٨)، كتاب الحدود، باب فيما يودب إن رأى الإمام تَرْكَهُ تَرْكَه.

(٩٧) ينظر: معجم الطبراني الكبير (٢٣٠/١٠).

(٩٨)موفق عبد القادر،توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، دار البشائر، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م(ص٥٨).

(٩٩) القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر، جامع أحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد العليم، دار الشعب، القاهرة-مصر، الطبعة الثانية١٣٧٢هـ(٣/١).

مَنْصُـورٍ، قَالَ أَحْمَدُ: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ".[100]، ثم أعاده في موضع آخر بسنده ومتنه، وقال بعده: "قَالَ أَحْمَدُ: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ".[101].

قلت: الحديث صحيح، فرواته عن الحسين بن منصور جميعهم ثقات أثبات، والحسين ابـن منصـور: ثقة، وقد رواه النّسائي عن سويد بن نصر، عن عبد الله بن المبارك، **وعن** الحسـين بـن منصور عن أحمد بن حنبل، عن ابن مهدي، **وعن** يحيى بن دُرُسْت، **ثلاثتهم:** (ابن المبارك، وابن مهدي، وابن دُرُسْت) جميعاً عن حماد بن زيد، **وعن** علي بن ميمون، عن ابـن أبي رواد، عن ابن جريج، **وكلاهما:** (حماد وابن جريج) عن أيوب، ورواه النسائي عن سويد بن نصر، عن عبد الله بن المبارك، عن محمد بن عجلان **وكلاهما:** (أيوب ومحمد بن عجـلان) عن نافع، ورواه النسائي عن محمد بن المثنى، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، **وكلاهما:** (نافع وأبو سلمة) رواه عن ابن عمر به نحوه[102]، وصححه الألباني[103].

كمـا أخـرجه مسلم[104]، وأبو داود[105]،والترمذي[106]، وابن ماجه[107]،وأحمد[108]، والشافعي[109]، وأبي عوانه[110]، وابن حبان[111]، والبيهقي[112]،والدارقطني[113]، جميعهم من طريق ابن عمر به نحوه.

---

(100)السنن الكبرى (212/3)، كتاب الأشربة، باب إثبات اسم الخمر لكل مسكر، برقـم (5093).

(101)السنن الكبرى(185/4)، كتاب الأشربة المحظورة، الباب نفسه، برقم(6813).

(102)ينظر: السنن الكبرى(212/3-213) الأحاديث أرقام(5092و5093و5094و5095و5096و5097).

(103)ينظر: أحكام الألباني عل أحاديث سنن النّسائي (840/1) ح رقم(5583).

(104) صحيح مسلم(1587/3)، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وكل خمر حرام، برقم(2003مكرر) من طـريق أبي الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبِي كَامِلٍ الجحدري، كلاهما عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ به مثله، وزاد في آخره: " وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَتُبْ، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ"، ورواه كذلك من طريق إِسْحَقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي بَكْـرِ بْـنُ إِسْـحَقَ كِلَاهُمَا عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ به مثله. وفي الحديث الثالث: عن مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ كلاهما عن يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عن نَافِعٍ به مثله.

(105)سنن ابي داود (352/2)كتاب الاشربة، باب النهي عن المسكر، برقم (3679).

(106)جامع الترمذي (290/4)، كتاب الاشربة، باب ما جاء في شارب الخمر، برقم (1861)وقال: "حَسَنٌ صَحِيحٌ".

(107)سنن ابن ماجه (1123/2)كتاب الأشربة،باب ما يكون منه الخمر، برقم (3387).

(108)مسند أحمد(98/2) ، وينظر كذلك: (16/2و29و31و134و137).

(109)مسند الشافعي(284/1).

(110)مسند أبي عوانة(104/5).

(111)صحيح ابن حبان(188/12)، فصل الأشربة، و(191/12) الخبر الدال على أن الشراب من أي شيء اتخذ كان خمرا إذا أسكر كثيره، و(196/12)ذكر البيان بأن كل شراب حكمه أن يسكر حرام على المسلمين شربه.

(112)السنن الكبرى للبيهقي(288/8) باب التشديد على المدمن.

(113)سنن الدارقطني(248/4)، كتاب الأشربة برقم(7) ، و(249/4)الكتاب نفسه برقم(12).

المبحث الثاني

الحكم على الحديث بالحُسن ونحوه

* * *

المطلب الأول: الحكم على الحديث بالحُسن:

قـــال النَّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنِي أَبُو دَاوُدَ[(١١٤)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ[(١١٥)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ[(١١٦)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ[(١١٧)]، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلالٍ[(١١٨)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطَرِّفِ ابْنِ الشِّخِّيرِ[(١١٩)]، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ ﷺ[(١٢٠)]، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ فَغَضِبَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاشْتَدَّ غَضَبُهُ عَلَيْهِ جِداً فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ قُلْتُ: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ! أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فَلَمَّا ذَكَرْتُ الْقَتْلَ، أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ أَجْمَعَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّحْوِ، فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا، أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ! مَا قُلْتَ؟ -وَنَسِيتُ الَّذِي قُلْتُ- قُلْتُ: ذَكِّرْنِيهِ؟ قَالَ: أَمَا تَذْكُرُ مَا قُلْتَ؟ قُلْتُ لا وَاللَّهِ، قَالَ: أَرَأَيْتَ حِينَ رَأَيْتَنِي غَضِبْتُ عَلَى رَجُلٍ، فَقُلْتَ: أَضْرِبُ عُنُقَهُ يَـــا خَلِـــيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ، أَمَا تَذْكُرُ ذَلِكَ؟ أَوَ كُنْتَ فَاعِلاً ذَلِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ وَاللَّهِ، وَالآنَ إِنْ أَمَرْتَنِي فَعَلْـــتُ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا هِيَ لأَحَدٍ بَعْدَ محمد ﷺ "، ثم قال النَّسائي بعده: "قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: هَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ الأَحَادِيثِ وَأَجْوَدُهَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ[(١٢١)].

وقـــبل أن أتكلـــم على هذا الحديث لا بد من الإشارة إلى أن قول المحدث: "هذا أصح الأحاديث في الباب، أو أحسنها، أو أجودها، ونحو ذلك، لا يعني بالضرورة صحة الحديث أو حُسنه، بل يراد بذلك المفاضلة بين الأحاديث؛ فإذا كانت أحاديث الباب جميعها صحيحة، فهذا أصـــحها، وإن كانـــت حسنة، فهذا أحسنها، وإن كانت ضعيفة، فهذا أقلها ضعفاً، وهكذا، وقد

---

(١١٤)هو: سليمان بن سيف بن يحيى بن درهم الطائي مولاهم: ثقة حافظ مات سنة٢٧٢هـ(تقريب التهذيب١/٢٥٢).

(١١٥) ابن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار: ثقة ثبت، مات بعد سنة٢١٩هـ بقليل.(تقريب التهذيب١/٣٩٣)

(١١٦)أبو معاوية العائشي البصري: ثقة ثبت، مات سنة ١٨٢هـ. (التاريخ الكبير٨/٣٣٥، وتقريب التهذيب١/٦٠١) .

(١١٧)العـــبدي أبو عبد الله البصري يقال له مولى عبد آلاف، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل ورع (التاريخ الكبير٨/٤٠٢)، و(تقريب التهذيب١/٦١٣).

(١١٨) العدوي أبو نصر البصري: ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان(تقريب التهذيب١/١٨٢).

(١١٩)ابـــن عـــبد الله بـــن الشخير العامري-أبو جَزْء بفتح الجيم وسكون الزاي- : صدوق، مات قبل والده سنة سبع وثمانين .(التاريخ الكبير٥/١٩٦وتقريب التهذيب١/٣٢٣).

(١٢٠)صـــحابي جليل، غلبت عليه كنيته، واختلف في اسمه، واسم أبيه وأصح ما في ذلك قول من قال اسمه: نضلة بن عبـــيد، وهـــو قول احمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال غيرهم: أبو برزة نضلة بن عبد الله ، ويقال: نضلة بن عائـــذ وينسب نضـــلة بن عبيد بن الحارث ابن جبال بن دعبل بن ربيعة بن أنس بن خزيمة بن مالك... ومات بالبصـــرة بعـــد ولاية ابن زياد وقبل موت معاوية سنة ستين وقيل بل مات سنة أربع وستين. ينظر(الاستيعاب٤/ ١٤٩٥و١٦١٠).

(١٢١)السنن الكبرى(٢/٣٠٦) كتاب المحاربة، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ برقم(٣٥٤٠).

أشار الإمام النووي إلى هذه المسألة بقوله: "لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه، أو أقله ضعفاً"[١٢٢].

وهذا الحديث رواه النَّسائي من طرق عدة، فقد رواه عن عمرو بن علي، عن معاذ بن معاذ، عن شعبة، عن توبة العنبري، عن عبد الله بن قدامة، عن أبي برزة الأسلمي مختصراً[١٢٣].

ورواه عن محمد بن العلاء، عن أبي معاوية-محمد بن خازم-.

وعن أبي داود-سليمان بن سيف، عن يعلى بن عبيد.

وعن محمد بن المثنى، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة-وضاح بن عبد الله-

ثلاثتهم: (أبو معاوية، ويعلى، وأبو عوانة) عن الأعمش، عن عمرو بن مرة.

واضطرب الأعمش؛ فرواه في الطريق الأول: عن عمرو بن مرة، عن سالم بن الجعد، وفي الطريقين الثاني والثالث: عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، كلاهما: (سالم وأبو البختري، عن أبي برزة بنحوه، ورجح النَّسائي طريق أبي البختري على طريق سالم بن الجعد، وقال: هذا أولى بالصواب[١٢٤].

ورواه النَّسائي كذلك عن معاوية بن صالح، عن عبد الله بن جعفر، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة.

وعن محمد بن المثنى، عن أبي داود-سليمان بن داود بن الجارود-عن شعبة، كلاهما: (زيد وشعبة) عن عمرو بن مرة، قال شعبة: عن أبي نصر[١٢٥]، وقال زيد عن أبي نضرة[١٢٦]، وأعلَّ النَّسائي رواية زيد، فقال: الصواب: "أبو نصر"[١٢٧]، كما في رواية شعبة، ثم قال عن رواية شعبة: ورواه عن حميد بن هلال فأسنده[١٢٨]، ثم ختم الباب بالحديث الذي قال عنه: أحسن الأحاديث وأجودها من طريق يونس بن عبيد عن حميد بن هلال به بنحوه.

وإذا أنعمنا النظر في هذه الأحاديث نجد أن الحديث الأول والأخير سالمان من المعارضة، ورجال إسناد الأول كلهم ثقات، والثاني كذلك باستثناء: عبد الله بن مطرف فإنه

---

(١٢٢)النووي: يحيى بن شرف، الأذكار، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى١٣٢٢هـ.(٨٤/١)
(١٢٣)السنن الكبرى٣٠٤/٢ح رقم(٣٥٢٤).
(١٢٤)ينظر: السنن الكبرى٣٠٥/٢ح رقم(٣٥٣٧)، وينظر: الأحاديث(٣٥٣٥و٣٥٣٦و٣٥٣٧).
(١٢٥) هو: حميد بن هلال العدوي البصري أبو نصر (التاريخ الكبير٣٤٦/٢).
(١٢٦)أبو نضرة اسمه: المنذر بن مالك بن قطعة(الكنى للبخاري٩١/١).
(١٢٧)ينظر: السنن الكبرى٣٠٥/٢ح رقم(٣٥٣٩).
(١٢٨)ينظر: السنن الكبرى٣٠٦/٢ح رقم(٣٥٤٠).

صـــدوق؛ فالحـــديث الأول أصـــح مـــن الحديث الذي قال عنه النّسائي: إنه أحسن الأحاديث وأجودها، فلماذا اختار هذا وأعرض عن ذاك، مع أنه أنظف إسناداً، وأحسن حالاً؟

قلــت: لــم يعرض النّسائي عن الحديث الأول، بل بدأ به، ولم يتكلم عليه؛ وذلك لأنه خارج دائرة المفاضلة، إذ فصل بينه وبين الأحاديث الأخرى بترجمة عنوانها: ذكر الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث، فالحديث الذي اختاره كان هو أحسن الأحاديث التي ذكرها بعد هــذه الترجمة، إذ اضطرب الأعمش في الروايات الثلاث الأولى، وقد دافع ابن حزم عن هذه الروايات، ظناً منه أن الاختلاف على عمرو بن مرة، فقال: "فإن قيل هذا خبر رواه عمرو بن مُرَّة، مَرَّةً عن سالم بن أبي الجعد، ومَرَّةً عن أبي البختري وكلاهما عن أبي برزة، قلنا: فكان ماذا؟ كلهم ثقة، سمعه من كل واحدٍ، فحدث به كذلك، وعمرو بن مرة من الجلالة والثقة بحيث لا يغمزه بمثل هذا إلا جاهل(١٢٩).

قلت: قول ابن حزم، فيه نظر، فالاختلاف وإن كان ظاهره على عمرو بن مرة، لكنّ الاختلاف في الواقع ليس عليه، وإنما على الأعمش؛ لأن تلاميذ الأعمش رواه كل واحد منهم عن الأعمش على وجه، ولو افترضنا أنّ الأعمش سمعه على الوجهين، لوجدنا له ولو رواية واحـــدة جمـــع فـــيها بـــين شيخيه، فيقول فيها: عن عمرو بن مرة عن سالم بن الجعد وأبي البختري، وهذا ما نبه إليه النّسائي، وعقد له ترجمة خاصة، فهل النّسائي جاهل؟.

أما الرواية الرابعة؛ فوهم فيها زيد بن أنيسه في اسم شيخ شيخه، فرواه عن عمرو بن مرة، عن أبي نضرة، والصواب: أبو نصر؛ لأن شيخ حميد بن هلال هو أبو نصر، وليس أبو نضرة، وقد نبه النّسائي على ذلك.

أما الحديث الخامس ففيه انقطاع ،لأن حميد بن هلال لم يسمع من أبي برزة، وهذا ما أشار إليه النّسائي، ثم جاء به على الصواب في الرواية الأخيرة، وكذلك أشار الدارقطني إلى الانقطـــاع في هذه الرواية، والتصحيف في الرواية التي قبلها فقال: "رواه زيد بن أبي أنيسة، وشـــعبة، عـــن عمرو بن مرة، عن **أبي نضرة**، عن أبي برزة ،وقال غندر: عن شعبة، عن عمـــرو بـــن مرة، عن حميد بن هلال، عن أبي برزة، وحميد بن هلال يكنى: **أبا نصر**، ولم يســـمع هذا الحديث حميد من أبي برزة، ورواه يونس بن عبيد، فجود إسناده، فقال: عن حميد ابن هلال، عن عبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبي برزة(١٣٠).

وعمل الإمام النّسائي هذا يبرز لنا دقته ، وتبحره في علم العلل، ومنهجيته في عرض الروايات بأسلوب علمي متدرج للوصول إلى النتيجة الصحيحة، والحكم الصائب.

---

(١٢٩)المحلى(١١/٤٠٩-٤١٠).

(١٣٠)علل الدارقطني(١/٢٣٧).

وهـذا الحـديث أخـرجه أبـو داود[131]، وأحمد[132]، والبزار[133]، وأبو يعلى[134]، والمقدسـي[135]،جمـيعهم مـن طريق يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن مطـرف، عـن أبي برزة بنحوه، وقال عنه النسائي: " هَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ الْأَحَادِيثِ وَأَجْوَدُهَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ[136]، وسبقه إلى ذلك البزار، فقال: " وأحسن إسناد في هذا حديث: يونس عن حميد بن هلال[137]، وصححه الألباني[138].

أمـا الحديث الآخر، فرواه: أبو يعلى[139]، والبيهقي[140]، والمقدسي[141]، جميعهم من طريق شعبة، عن توبة، عن عبيد الله بن عمرو، عن أبي السوار-عبد الله بن قدامة-عن أبي برزة بنحوه، وصححه المقدسي[142]، والألباني[143].

وقبل أن أختم الكلام عن هذا الحديث، أشير إلى العلاقة بين الحديث والباب الذي ذكر فيه، وهل هذا الحديث مرفوع أم موقوف؟

فقد ذكره أكثر أهل العلم في باب حكم من سب النبيﷺ،

أما علاقة الحديث بهذا الباب فقد ذكر بعضهم أنّ سبب غضب أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنّ الرجل سبّ أبا بكر وأغلظ له القول، ومن سبّ النبيﷺ، يستحق القتل، فهل هذا الحكم ينسحب على خليفة رسول الله ﷺ؟

فجاء هذا الحديث لبيان أنّ من سبّ غير النبيﷺ لا يستحق القتل.

وأمـا المسألة الثانية فأشار إليها البزار بقوله: " أدخله بعض أهل العلم في مسند أبي بكـر، وإن لـم يكـن حكى عن النبيﷺ فيه بشيء، ولكن لما قال أبو بكر رضي الله عنه ليست لأحد بعد

---

(131)سنن أبي داود(129/4)، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن سب النبيﷺ برقم(4363).

(132)مسند أحمد(10/1).

(133)مسند البزار(115/1و197).

(134)مسند أبو يعلى(82/1).

(135)الأحاديث المختارة(104/1).

(136)السنن الكبرى(306/2) كتاب المحاربة، باب الحكم فيمن سبّ النبيﷺ برقم(3540).

(137)ينظر: مسند البزار(115/1-116).

(138)أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(629/1)ح رقم(4077).

(139)مسند أبي يعلى(84/1).

(140)السنن الكبرى للبيهقي(3/1)باب استباحة قتل من سبه-أي النبيﷺ -أو هجاه برقم(13155).

(141)الأحاديث المختارة(106/1و108).

(142)الأحاديث المختارة(106/1).

(143)أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(628/1)ح رقم(4071).

رسول الله ﷺ دلّ على أن هذا الفعل كان لرسول الله ﷺ دون غيره، وكأنها حكاية عن رسول ﷺ"، ولذلك فهذا الحديث مرفوع(١٤٤).

* * *

المطلب الثاني: الجيـــــــد:

١. قـال النسـائي-رحمـه الله-: " أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ هو ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ نَبِيُّ التَّوْبَةِ: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ [وَلَيسَ كَمَا قَالَ] (١٤٥)؛ أَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ"، ثم قال النَّسائي بعده: " هذا حَدِيثٌ جَيِّدٌ(١٤٦).

والحديث أخرجه البخاري(١٤٧)، ومسلم(١٤٨)، والترمذي(١٤٩)، والإمام أحمد(١٥٠)، وابن الجارود(١٥١)، وأبو عوانة(١٥٢)، والبيهقي(١٥٣)،والدارقطني(١٥٤)، وابن راهواية(١٥٥)، والطبراني(١٥٦)، وعبد بن حميد(١٥٧)كلهم من طريق فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ،عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ،عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به بنحوه

قلت: الحديث صحيح متفق عليه، فلماذا عَدَل النَّسائي عن قوله: صحيح إلى قوله جيد، مع "أن الجهبذ من المحدثين لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح"(١٥٨).

---

(١٤٤)مسند البزار(١/١١٧و١٩٨).

(١٤٥) السنن الكبرى(٤/٣٢٥)، أبواب التعزيزات والشهود، باب قذف المملوك، برقم(٧٣٥٢).

(١٤٦)انفرد النَّسائي بما بين المعكوفتين،وقال غيره:(بريئاً مما قال)، وهكذا هي في الطبعة الجديدة(٦/٤٩٠)ح(٧٣١٣).

(١٤٧)صحيح البخاري(٦/٢٥١٥)، كتاب الحدود، باب قذف العبيد، برقم(٦٤٦٦).

(١٤٨)صحيح مسلم(٣/١٢٨٢)، كتاب الأيمان، باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنى، برقم(١٦٦٠).

(١٤٩)جامع الترمذي(٤/٣٣٥)، كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الخدم وشتمهم، برقم(١٩٤٧).

(١٥٠)مسند أحمد(٢/٤٣١).

(١٥١)المنتقى لابن الجارود(١/٢١٦)ح رقم(٨٤٩).

(١٥٢)مسند أبي عوانة(٤/٧١).

(١٥٣)سنن البيهقي الكبرى(٨/١٠).

(١٥٤)سنن الدارقطني(٣/٩١)، كتاب الحدود والديات وغيرها، برقم(٣٥و٣٦).

(١٥٥)مسند إسحاق بن راهواية(١/٢٧٢.

(١٥٦)معجم الطبراني الصغير(١/١٣٠)ح رقم(١٩٣).

(١٥٧)مسند عبد بن حميد(١/٤٢٧).

(١٥٨)تدريب الراوي(١/١٧٨).

قلت: لعل النّسائي عَدَلَ عن الصحيح إلى الجيد؛ لأن مسألة عدم إقامة الحد على الحر إذا قــذف عــبداً في الدنيا، وإرجاء ذلك إلى يوم القيامة؛ مسألة مختلف فيها، ولو أن جمهور العلماء يرون ذلك،وبعضهم نقل الإجماع عليه، فقد نقل الحافظ ابن حجر عن المهلب أنه قال: "أجمعــوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد، ودلَّ هذا الحديث على ذلك؛ لأنه لو وجــب على السيِّد أن يُجلَدَ في قذفِ عبدهِ في الدنيا؛ لذكره كما ذكره في الآخرة، وإنما خصَّ ذلك بالآخرة تمييزا للأحرار من المملوكين، فأما في الآخرة فان ملكهم يزول عنهم ويتكافئون في الحدود، ويُقتص لكل منهم، إلا أن يعفو ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى" ثم عقب الحافظ ابن حجــر علـــى قول المهلب بقوله: " قلت: في نقله الإجماع نظر، فقد أخرج عبد الرزاق، عن معمــر، عــن أيــوب، عن نافع، سئل ابن عمر عمن قذف أمّ ولدٍ لآخرَ؟ فقال: يضرب الحد صــاغراً، وهذا السند صحيح، وبه قال الحسن، وأهل الظاهر، وقال ابن المنذر: اختلفوا فيمن قــذف أمّ ولـــد، فقال مالك وجماعة: يجب فيه الحد وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد، وكذا كل من يقول: إنها عتقت بموت السيد، وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد، وقال مالك والشافعي من قذف حرا يظنه عبدا وجب عليه الحد"(١٥٩).

وقـــال النووي: "فيه إشارة إلى أنه لا حد على قاذف العبد في الدنيا وهذا مجمع عليه لكـــن يعـــزر قاذفه لأن العبد ليس بمحصن وسواء في هذا كله من هو كامل الرق وليس فيه سبب حرية والمدبر والمكاتب وأم الولد (١٦٠).

أمـــا إسناد الحديث: فرجاله كلهم ثقات إلا ابن أبي نعم فهو مختلف فيه، لكنَّ النّسائي نفســـه وثقه(١٦١)، إلا أنّه تفرد بهذا الحديث، ومعلوم أن التفرد عند المتقدمين نوع من الشذوذ وهو عند الإمام النسائي منكر إن لم يكن من كبار الثقات الذين يحتمل تفردهم.

وهكـــذا فإنـــه عَدَلَ عن الصحيح إلى الجيد؛ لأن ابن أبي نعم وإن كان ثقة، لكنه ليس ممن اتفق على توثيقه، فلم يضعف الحديث ولم يصححه، وجعله في مرتبة بين المرتبتين.

• • •

٢. أَخْبَــرَنَا إِسْــمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: نَا خَالِدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَيْسَرَةُ بْنُ حَبِــيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمِنْهَالَ بْنَ عَمْرٍو، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ رَأَى رَجُلاً

---

(١٥٩)فتح الباري(١٨٥/١٢)شرح حديث رقم(٦٤٦٦).

(١٦٠)شرح النووي على صحيح مسلم.(١٣٢/١١)

(١٦١)ذكــره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: ثقة وله أحاديث، وذكر له أبو حاتم فضلا وعبادة، وقال النسائي في التمييـــز: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة:عن ابن معين ضعيف، وقال الذهبي:إمام حجة، وقال ابن حجر: صدوق عابد. ينظــر: الـــثقات(١١٢/٨)وميـــزان الاعـــتدال(٣٢٣/٤)وسير أعلام النبلاء(٦٢/٥)، وتهذيب التهذيب(٢٥٦/٦) والتقريب(٣٥٢/١).

يُصَلِّي قَدْ صَفَّ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، فَقَالَ أَخْطَأَ السُّنَّةَ، وَلَوْ رَاوَحَ بَيْنَهُمَا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيَّ" قال النسائي: " أبو عبيدة لم يسمع من أبيه والحديث جيد"[١٦٢].

وكان قد رواه في الذي قبله، عن عَمْرو بْنِ عَلِيٍّ،عن يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَيْسَرَةَ به إلا أنه قال: "خالف السنة"بدلاً من: "أخطأ السنة" وقال: "كان أفضل" بدلاً من كان أعجب"، ولم يعقب عليه بشيء[١٦٣].

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة[١٦٤]، والبيهقي[١٦٥]البيهقي من طريق شعبة، وابن أبي شيبة من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن ميسرة عن المنهال به نحوه، وأخرجه عبد الرزاق[١٦٦]، والطبراني[١٦٧]، كلاهما عن سفيان الثوري عن رجل، عن المنهال به نحوه.

قلت: رجال إسناد النسائي ثقات، باستثناء المنهال، وميسره؛ فهما صدوقان، والمنهال: يهم، والحديث مرسل، لأن عبيدة لم يسمع من أبيه، وقد ضعف الألباني إسناد الحديث[١٦٨].

فالإسناد ظاهر الضعف، أما المتن فلعل النسائي عدل عن الصحيح إلى الجيد؛ لأن مسألة الصف بين القدمين؛ مختلف فيها، فقد روى ابن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع عن عيينة ابن عبد الرحمن قال كنت مع أبي في المسجد فرأى رجلاً صافاً بين قدميه فقال: ألزق إحداهما بالأخرى، لقد رأيت في هذا المسجد ثمانية عشر من أصحاب النبي ﷺ ما رأيت أحدا منهم فعل هذا قط"[١٦٩]، كما روى في الوقت نفسه عن عدد من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يفعلون ذلك، وأنّ عبد الله بن عمر، وابن الزبير، وعكرمة، والحسن، وابن مغفل، والقاسم بن محمد كانوا يصلون وهم يصفون بين قدميهم[١٧٠].

وقال البيهقي: وروينا عن عبد الله بن الزبير أنه صف قدميه وضمهما في الصلاة وروينا عنه فيما مضى أنه قال صف القدمين، ووضع اليد على اليد من السنة، وحديث ابن الزبير موصول وحديث أبي عبيدة عن أبيه مرسل والله تعالى أعلم[١٧١].

---

(١٦٢) السنن الكبرى(٣١١/١)، كتاب افتتاح الصلاة، باب الصف بين القدمين، برقم(٩٦٧).

(١٦٣)المصدر السابق نفسه، ح رقم(٩٦٦).

(١٦٤) مصنف ابن أبي شيبة(١٠٩/٢)من كان يرواح بين قدمية في الصلاة برقم(٧٠٦٢).

(١٦٥) سنن البيهقي الكبرى(٢٨٨/٢)باب من كره أن يصف بين قدمية وهو قائم في الصلاة برقم(٣٣٨٥).

(١٦٦)مصنف عبد الرزاق(٢٦٥/٢)باب التحريك في الصلاة برقم(٣٣٠٦).

(١٦٧) المعجم الكبير(٢٧٠/٩)برقم(٩٣٤٦).

(١٦٨) أحكام الألباني على أحاديث سنن النسائي (١٤٧/١-١٤٨)، ح رقم(٨٩٢و٨٩٣).

(١٦٩) مصنف ابن أبي شيبة(١٠٩/٢)من كان يرواح بين قدمية في الصلاة برقم(٧٠٦٣).

(١٧٠) مصنف ابن أبي شيبة(١١٠/٢)الأحاديث لرقام(٧٠٧٠و٧٠٧١و٧٠٧٢و٧٠٧٤و٧٠٧٥و٧٠٧٦و٧٠٧٧).

(١٧١) السنن الكبرى للبيهقي(٢٨٨/٢) كتاب الصلاة، باب من كره أن يصف بين قدميه وهو قائم، برقم(٣٣٨٥).

ولهذا جود النسائي هذا الحديث، لكنني أرى في هذا التجويد نظراً، إذ الإسناد مرسل، والمتن مختلف فيه، وقد أشار البيهقي إلى أن الصواب خلاف ما روى عبيدة، والله أعلم.

• • •

٣. قـال الإمام النّسائي-رحمه الله-:" أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عُلَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طاووسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِﷺ: "صَـلَّى عِنْدَ كُسُوفِ الشَّمْسِ ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ" وَعَنْ عَطَاءٍ مِثْلُ ذَلِكَ ثم قال بعده: "هذا حديث جيد" [١٧٢].

وأعاده بسنده ومتنه في موضع آخر، ولم يعلق عليه بشيء[١٧٣]، واتبعه بحديث آخر، من طريق محمد بن المثنى، عن يحيى، عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاووس، عن ابن عباس عن النبي ﷺ: "أنه صلى في كسوف فقرأ ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع، ثم سجد، والأخرى مثلها"[١٧٤].

والحديث أخرجه مسلم[١٧٥]، وأحمد[١٧٦]، والدارمي[١٧٧]، وابن حبان[١٧٨]وأبو نعيم[١٧٩]، والبيهقـي[١٨٠]، والدارقطني[١٨١]، وابن أبي شيبة[١٨٢]، جميعهم من طريق سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طاووسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، باللفظ الأول.

كما رواه مسلم[١٨٣]،والترمذي[١٨٤]، وأبو داود[١٨٥]، وأحمد[١٨٦]، والدارمي[١٨٧]، وابن خزيمة[١٨٨]،والبيهقي[١٨٩]،جميعهم من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاووس، عن ابن عباس، باللفظ الثاني.

---

(١٧٢)السنن الكبرى(١٨٦/١)،كتاب الصلاة، باب عدد صلاة الكسوف، ذكر الاختلاف على ابن عباس، برقم(٥٠٦).

(١٧٣) السنن الكبرى(٥٦٩/١)، كتاب كسوف الشمس والقمر، باب كيف صلاة الكسوف، برقم (١٨٥٢).

(١٧٤)السنن الكبرى(٥٦٩/١)حديث رقم (١٥٨٢).

(١٧٥) صحيح مسلم(٥١٤/٦)، كتاب الكسوف، باب ما عرض للنبيﷺ من الجنة والنار، برقم(٩٠٨).

(١٧٦)مسند احمد (٢٢٥/١).

(١٧٧)سنن الدارمي(٤٣٠/١)، كتاب الصلاة، باب الصلاة عند الكسوف، برقم(١٥٢٦).

(١٧٨)صحيح ابن حبان(٩٨/٧)، ما يجب على المرء أن يتبرك برؤية كسوف الشمس والقمر.

(١٧٩)المسند المستخرج على صحيح مسلم(٤٩٣/٢)، برقم(٢٠٤٢).

(١٨٠)السنن الكبرى للبيهقي(٣٢٧/٣)،كتاب الخسوف باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين...برقم(٦١١٥).

(١٨١)سنن الدارقطني(٦٤/٢)باب صفة صلاة الخسوف والكسوف وهيئتهما (٦).

(١٨٢)مصنف ابن أبي شيبة(٢١٧/٢)، برقم(٨٣٠٠).

(١٨٣) صحيح مسلم(٥١٤/٦))، كتاب الكسوف، باب ما عرض للنبيﷺ من الجنة والنار، برقم (٩٠٩).

(١٨٤)جامع الترمذي(٤٤٦/٢-٤٤٧) كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الكسوف برقم(٥٦٠)وقال:حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.

(١٨٥) سنن أبي داود (٣٠٩/١)، كتاب الصلاة، باب من قال أربع ركعات، برقم (١١٨٣).

قال عبد الله بن احمد : قال أبي: "كان وكيع يقول في حديث الكسوف: حديث سفيان، عن حبيب، عن طاووس، أن النبي ﷺصلّى في الكسوف ست ركعات في أربع سجدات ، قلت لـــه: إن إسماعيل بن عليه، ويحيى بن سعيد قالا: ثماني ركعات في أربع سجدات، فكما كان بعد ذلك، رجع إلى ثمان" (١٩٠).

وحـــديث ابـــن عباس فيه إشكالان : الأول: فيه حبيب بن أبي ثابت، وهو مدلس وقد رواه بالعنعنة ، والثاني : قوله ثماني ركعات.

أما الإشكال الأول: فمع أن حبيب بن أبي ثابت، عنعن في روايته عن طاووس، وهو مـــن المـــرتبة الثالثة، لا يقبل العلماء تدليس أصحابها، إلا إذا صرحوا بالسماع، لكن روايته مخـــرجه في صحيح مسلم، والمرويات بالعنعنة في الصحيحين لها حكم خاص، وهي محمولة علـــى الاتصال، عند أكثر أهل العلم(١٩١)، وتخريج مسلم لهذا الحديث في صحيحه، دليل ثبوت اتصـــاله عـــنده، وان حبيباً لم يدلسه، وفي الصحيحين، من حديث حبيب بلفظ العنعنة الشيء كثير، وهذا دليل على انه لم يدلس فيها، أو انه ثبت سماعه في رواية خارج الصحيحين.

وكذلك تصحيح الترمذي له، يدل على أن الحديث متصل وصحيح(١٩٢)، ويضاف إلى ذلـــك أن الحديث مروي، من طريق عطاء، عن ابن عباس، بهذا اللفظ كما في تعقيب النسائي علـــى الحديث، كما أن مسلماً والبيهقي، أشارا إلى أن الحديث مروي من طريق علي بن أبي طالب ﷺ(١٩٣).

أمـــا الإشـــكال الثانـــي: فيمكن الجواب عنه، بأن ابن عباس كغيره ممن روى صفة الكسوف فمنهم من روى ركوعين، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وستة، وثمانية ، فالمسألة مروية علـــى وجوه عدة، وهذه الرواية إحدى هذه الوجوه، وروايته من طريق علي بن أبي طالب،

---

(١٨٦) مسند أحمد(٤٣٦/١).

(١٨٧) سنن الدارمي (٣٨٢/١) باب الصلاة عند الكسوف برقم (١٤٩٤).

(١٨٨)صحيح ابن خزيمة(٣١٧/٢)ح رقم(١٣٨٥).

(١٨٩)الســنن الكبرى للبيهقي (٣٢٧/٣)، كتاب صلاة الخسوف، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات، برقم(٦١١٦).

(١٩٠) الجامع في العلل ومعرفة الرجال،للإمام أحمد (٣٤٣/١) حديث(٦٣٣).

(١٩١) انظر: فتح المغيث للسخاوي(٢٥٥/١)، وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ المزي قال: "وسألت عما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً، هل نقول إنهما اطلعا على اتصالها ؟ قال: كذا يقولون". (النكت على كتاب ابن الصلاح٦٣٦/٢)، وقال العلائي:" وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ "عن" ونحوها من شيخه".(جامع التحصيل للعلائي١١٣/١)، وقد سبق لي القيام بدراسة تطبيقية على الروايات المعنعنة لبعض المدلسين في الصحيحين، وتوصلت لهذه النتيجة نفسها.

(١٩٢) انظر : الجوهر النقي المطبوع بذيل سنن البيهقي(٣٢٧/٣).

(١٩٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٥١٤/٦ وسنن البيهقي(٣٢٧/٣).

تقويه، "وقد ذهب أغلب أهل العلم إلى الجمع بين هذه الأحاديث بحملها على أن صلاة الكسوف تطـول وتقصـر بحسب المدة التي يستغرقها الكسوف، وأن النبي ﷺ صلاها أكثر من مرة، بحسب الحال، فجاءت الروايات بهذا الشكل، كل يروي ما رآه من فعل النبيﷺ" (١٩٤).

ويدل على ذلك ما رواه النَّسائي-رحمه الله- في كتاب كسوف الشمس والقمر قال: "أَخْبَـرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قِلَابَـةَ عَـنْ قَبِيصَـةَ الْهِلَالِيِّ أَنَّ الشَّمْسَ انْخَسَفَتْ، فَصَلَّى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى انْجَلَـتْ، ثُمَّ قَالَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّهُمَا خَلْقَانِ مِنْ خَلْقِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ عَـزَّ وَجَـلَّ يُحْدِثُ فِي خَلْقِهِ مَا شَاءَ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا تَجَلَّى لِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، يَخْشَعُ لَهُ فَأَيُّهُمَا حَدَثَ فَصَلُّوا، حَتَّى يَنْجَلِيَ أَوْ يُحْدِثَ اللَّهُ أَمْرًا" (١٩٥).

فقـوله: "ركعتـين ركعتين" يدل على تكرار الصلاة أكثر من مرة بحسب المدة التي يستغرقها الكسوف، وقوله: " حَتَّى يَنْجَلِيَ" أَوْ يُحْدِثَ اللَّهُ أَمْرًا" يدل على استمرار الصلاة حتى ينجلي الكسوف.

وقـال أبـو سليمان الخطابي: "يشبه أن يكون صلاها مرات، وكانت إذا طالت مدة الخسـوف مدَّ في صلاته، وزاد في عدد الركوع، وإذا قصر، نقَّص، وكل ذلك جائز، يصلي على حسب، ومقدار الحاجة فيه... وذهب أكثر أهل العلم إلى هذا؛ انه إذا امتد زمان الخسوف يزيد في عدد الركوع، أو في إطالة القيام والركوع" (١٩٦).

فطـول الصـلاة وقصـرها تبعاً للمدة التي يستغرقها الكسوف، وبذلك نعمل بجميع الأحاديث الصحيحة دون إهمال أحدها.

وقال ابن خزيمة: " للمرء أن يصلي في الكسوف كيف أحب وشاء مما فعل النبي ﷺ مـن عدد الركوع، إن أحب ركع في كل ركعة ركوعين، وإن أحب ركع في كل ركعة ثلاث ركعات، وإن أحب ركع في كل ركعة أربع ركعات؛ لأن جميع هذه الأخبار صحاح عن النبي ﷺ وهذه الأخبار دالة على أن النبيﷺ صلّى في كسوف الشمس مرات لا مرة واحدة"(١٩٧).

ولأجـل هـذا الاخـتلاف في عدد الركوع في صلاة الكسوف، وعنعنة حبيب؛ عَدَلَ النَّسائي عن قوله صحيح إلى قوله جيد، والله أعلم.

---

(١٩٤) شرح السنة، للبغوي(٣٨٠/٤) بتصرف.

(١٩٥)السنن الكبرى (٥٧٦/١)، باب نوع آخر من صلاة الكسوف حديث رقم (١٨٧٢) ورواه أبو داود (٣٨٠/١)كتاب الصلاة، باب من قال: أربع ركعات برقم(١١٨٥).

(١٩٦) شرح السنة، للبغوي(٣٨٠/٤).

(١٩٧) صحيح ابن خزيمة (٣١٨/٢).

٤. قــال النسـائي-رحمة الله-:"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الأَعْمَـشِ عَنْ عُمَارَةَ هُوَ- ابْنُ عُمَيْرٍ- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: "أَكْثَرُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ وَلَسْنَا نَقْضِي وَلَسْنَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدَّرَ عَلَيْنَا أَنْ بَلَغْنَا مَا تَرَوْنَ فَمَنْ عَرَضَ لَهُ مِنْكُمْ قَضَاءٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَلْيَقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ ﷺفَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا قَضَى بِهِ نَبِيُّهُ ﷺوَلَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ وَلَا يَقُولُ إِنِّي أَخَافُ وَإِنِّي أَخَافُ فَإِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَـرَامَ بَـيِّنٌ وَبَـيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ" قال النسائي: "هَذَا الْحَدِيثُ جَيِّدٌ جَيِّدٌ" (١٩٨).

والحديث بطوله، لم يروه سوى النسائي، والدارمي(١٩٩)، من أصحاب الكتب التسعة، أو من غيرهم-في حدود علمي- إلا أن هناك روايات لبعض فقرات الحديث دون بعض.

فقد روى البخاري(٢٠٠) ومسلم(٢٠١) كلاهما من طريق زكريا(٢٠٢)، عن عامر(٢٠٣)، عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: " الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ ... الحديث".

وروى الترمذي من طريق الحسن بن علي رضي الله عنه قال:" قَالَ: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ"، وقَالَ: "وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ" (٢٠٤).

وروى الترمذي، وأبو داود، والدارمي حديث معاذ لما بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، "... فَضَرَبَ صَدْرَهُ ثُمَّ قَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ"(٢٠٥).

وهكذا، نجد أن الحديث قد جمع عدداً من معاني الأحاديث الأخرى، والنقاد يقدمون "الرواية الأتمّ على غيرها وترجيحها -وفق ضوابط محددة- وذلك لاحتوائها على الصورة الكاملة للحديث، بما فيه من زوائد؛

---

(١٩٨) السنن الكبرى(٤٦٨/٣)، كتاب القضاء، باب الحكم بما اتفق عليه أهل العلم، برقم(٥٩٤٥).

(١٩٩)رواه الدارمي في المقدمة(٦٣/١-٦٤) باب الفتيا وما فيه من الشدة، برقم(١٦٩و١٧٠و١٧١).

(٢٠٠)صحيح البخاري (١-٢٧/٤) كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه برقم (٥٢) واللفظ له .

(٢٠١) صحيح مسلم (١٢١٩/٣) كتاب المساقاة والمزارعة باب أخذ الحلال وترك الشبهات برقم (١٥٩٩).

(٢٠٢) زكريا: هو ابن أبي زائدة واسم أبي زائدة خالد بن ميمون الوداعي: ثقة (التقريب٢١٦/١)

(٢٠٣) عامر: هو الشعبي الفقيه المشهور: عامر بن شراحبيل ثقة مشهور (التقريب٢٧٨/١)

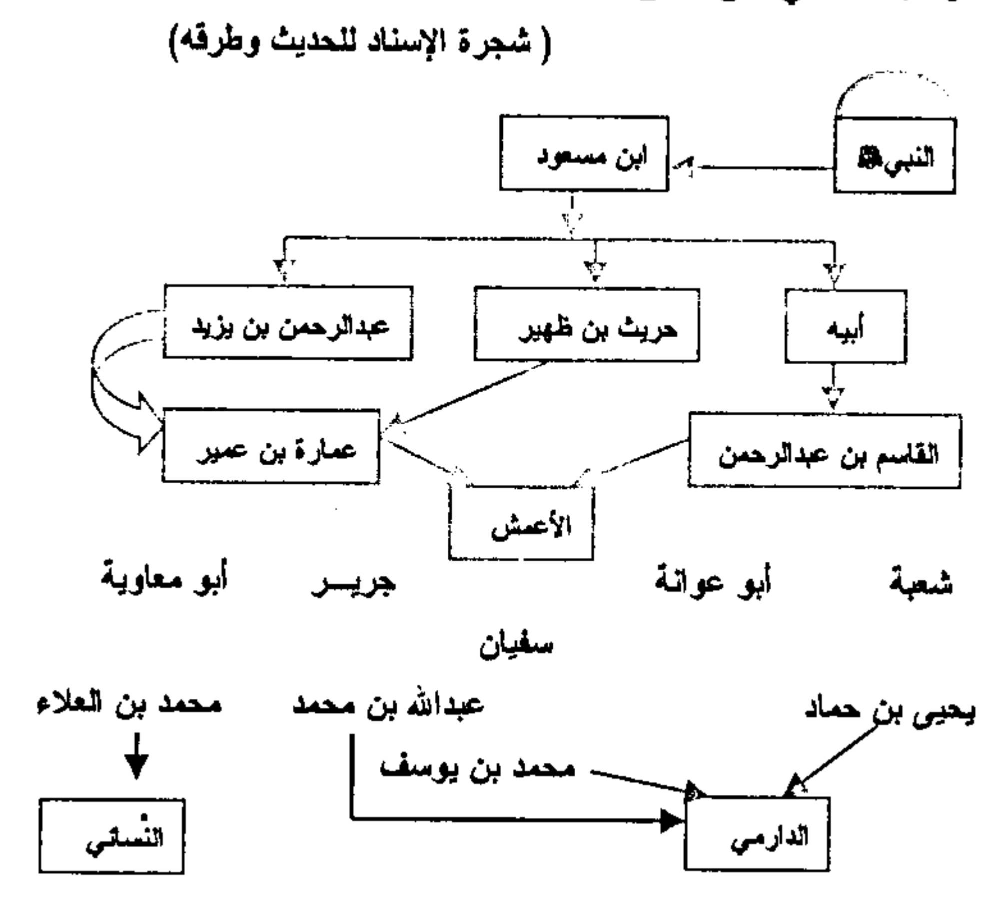
(٢٠٤)جامع الترمذي (٦٦٨/٤)كتاب صفة القيامة، برقم(٢١٥٨) والحديث مروي في السنن الكبرى.

(٢٠٥)رواه الترمذي(٦١٦/٣) كتاب الاحكام، باب ماجاء في القاضي كيف يقضي برقم (١٣٢٨)، وابو داود (٣٢٧/٢) كتاب الاقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، برقم (٣٥٩٢)، والدارمي (٦٤/١-٥٦) باب الفتيا...برقم (١٦٧).

مما يدل على صــــحة حفظ راويها، واستيعابه لها"[٢٠٦].

والذي يبدو أن الإمام النسائي- رحمه الله- قصد بقوله (جيد جيد) جودة المتن، وحسن سياقته، واشتماله على عدد من الأحكام، وتقعيد بعض القواعد الأصولية؛ وأشير إلى حديث معاذ؛ الذي عدّه الأصوليون أحد الأدلة على جواز الاجتهاد والقياس[٢٠٧]، وهما قضيتان مهمتان في علم أصول الفقه، فإن جميع طرق هذا الحديث فيها كلام، ولم تثبت صحته، وحديث النسائي، أتى بمعنى حديث معاذ من طريق جيد، وهذا جيد.

(شجرة الإسناد للحديث وطرقه)



---

(٢٠٦)الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للدكتور نجم عبد الرحمن(ص٥٥٣). وهذا الأمر ليس دائماً إذ يعدّه النقاد أحياناً من باب تلفيق الروايات، أو من قبيل تصرف الرواة؛ بحيث يجمعون عدداً من الروايات في رواية واحدة بقصد تجويدها، فالأمر ليس على إطلاقه ، ولابد له من ضوابط. ومما استفدته من شيخي الدكتور سلطان العكايلة مشرفي على الماجستير: ان النقاد كانوا يعيبون ذلك على ابن اسحق كما جاء في رسالته" تحقيق جامع المسانيد".

(٢٠٧) انظر:علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف(ص٥٦).

المطلب الثاني: الصـــــــالح:

لم يستخدم الإمام النسائي هذا اللفظ إلا مرتين: مرة في حكمه على الإسناد، وقد مرّ في بابه، ومرة أخرى في حكمه على المتن، فقال: " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ: "مُغِيثٌ" كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي، وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: " يَا عَبَّاسُ! أَلا تَعْجَبْ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ، بَرِيرَةَ، وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ[٢٠٨] مُغِيثاً؟"، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "لَوْ رَاجَعْتِيهِ فَإِنَّهُ أَبُو وَلَدِكِ" قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَأْمُرُنِي؟ قَالَ: " إِنَّمَا أَنَا شَفِيعٌ"، قَالَتْ: فَلا حَاجَةَ لِي فِيهِ"، ثم قال النسائي: " هذا حديث صالح"[٢٠٩].

والحـــديث أخـــرجه الـــبخاري[٢١٠]،وأبـــو داود[٢١١]، وابـــن ماجه[٢١٢]، وأحمد[٢١٣]، والدارمـــي[٢١٤]، وابن حبان[٢١٥]، والدارقطني[٢١٦]، وابن أبي شيبة[٢١٧]، وعبد الرزاق[٢١٨]، والطبراني[٢١٩]، جميعهم من طريق عكرمة، عن ابن عباس به، مثله أو نحوه.

وأخرج كثير من العلماء قول ابن عباس مجرداً، دون قول النبيﷺ[٢٢٠].

قلت: هذا الحديث صحيح، ورواته ثقات، وله متابعات وشواهد، وأخرجه البخاري في صـــحيحه، مـــن الطـــريق نفســـه باســـتثناء شيوخ المصنفين، فما سرُّ قول النسائي: "صالح" وإعراضه عن لفظ: "صحيح"؟.

---

(٢٠٨)بريـــرة هي: مولاة عائشة كانت لعتبة بن أبي لهب، وقيل: لبعض بني هلال فكاتبوها ثم باعوها فاشترتها عائشة وجاء الحديث في شأنها بان الولاء لمن أعتق(تهذيب التهذيب١٢/٤٣٢).

(٢٠٩) السنن الكبرى(٣/٤٨٠)، كتاب القضاء، باب هل يشفع الحاكم على الخصوم قبل فصل الحكم، برقم(٥٩٧٨).

(٢١٠) صحيح البخاري(١-٤/٩٧٠)، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبيﷺ في زوج بريرة، برقم(٥٢٨٣).

(٢١١)سنن أبي داود،(٢/٢٧٠)، كتاب الطلاق، باب المملوكة تعتق، وهي تحت حر أو عبد، برقم(٢٢٣١و٢٢٣٢).

(٢١٢)سنن ابن ماجه(١/٦٧١)، كتاب الطلاق، باب خيار الأمة إذا أعتقت، برقم(٢٠٧٥).

(٢١٣)مسند أحمد(١/٢١٥).

(٢١٤)سنن الدارمي(٢/٢٢٣)، كتاب الطلاق، باب تخيير الأمة تكون تحت العبد فتعتق، برق(٢٢٩٢).

(٢١٥)صحيح ابن حبان(١٠/٩٦)، باب ذكر الخبر المصرح بأن زوج بريرة كان عبدا لا حراً، برقم(٤٢٧٣).

(٢١٦) سنن الدارقطني(٢/١٥٤)، باب في أوامر النبي ﷺ، برقم(١).

(٢١٧)مصنف ابن أبي شيبة(٤/٤١)، ما قالوا في زوج بريرة كان حرا أو عبدا.

(٢١٨)مصنف عبد الرزاق(٧/٢٥٠)ح رقم(١٣٠١٠).

(٢١٩)المعجم الكبير(١١/٣١٥)ح رقم(١١٨٥١) وفي(١١/٣٤٥)ح رقم(١١٩٦٢).

(٢٢٠) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: صحيح البخاري(١-٤/٩٧٠)، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبيﷺ في زوج بريـــرة، بـــرقم(٥٢٨٢)، والمنتقـــى لابـــن الجارود(١/١٨٤)، ومسند الشافعي(١/٢٦٩)وغيرهم أعرضت عنهم اختصاراً.

يبدو لي -والله أعلم- أن السرّ يكمن في صلاحية المتن للاحتجاج من الناحية الفقهية أو عدمه، فمسألة تخيير الأمة يعمل به إذا كان زوجها عبداً، وأما إن كان زوجها حراً، فلا خيار لها، وقد وردت بعض الآثار التي تفيد أن مغيثاً زوج بريرة كان حراً، ففي هذه الحالة لا يصح تخييرها، فقد قال الترمذي: "حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"، وقال الترمذي: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[٢٢١].

و نقل الترمذي عن بعض أهل العلم، قال: "وَقَالُوا: إِذَا كَانَتْ الأَمَةُ تَحْتَ الْحُرِّ فَأُعْتِقَتْ فَلا خِيَارَ لَهَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا أُعْتِقَتْ، وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَرَوَى الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَوَى أَبُو عَوَانَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ قَالَ الْأَسْوَدُ وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ"[٢٢٢].

وقال القرطبي في تفسير قوله تبارك وتعالى: **﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾**[٢٢٣]: "وفي الآية قول ثان؛ قاله عبدالله بن مسعود، وسعيد بن المسيب، والحسن بن أبي الحسن، وأُبَيّ بن كعب، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، في رواية عكرمة أن المراد بالآية ذوات الأزواج أي فهن حرام إلا أن يشترى الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها، والصدقة بها طلاقها، وأن تورث طلاقها، وتطليق الزوج طلاقها، قال ابن مسعود: فإذا بيعت الأمة ولها زوج فالمشتري أحق ببضعها، وكذلك المسبية كل ذلك موجب للفرقة بينها وبين زوجها، قالوا: وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاقاً لها؛ لأن الفرج محرم على أثنين في حال واحدة بإجماع من المسلمين، قلت -القائل: القرطبي-: وهذا يرده حديث بريرة؛ لأن عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة، وأعتقتها، ثم خيرها ﷺ، وكانت ذات زوج، وفي إجماعهم على أن بريرة قد خيرت تحت زوجها مغيث بعد أن اشترتها عائشة فأعتقتها؛

---

(٢٢١)جامع الترمذي(٣/٤٦١)، كتاب الرضاع، باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج برقم(١١٥٥)، وينظر: سنن أبي داود(٢/٢٧٠)ومسند أحمد(٦/٤٢و١٧٠و١٧٢و١٧٥) وسنن الدارمي(٢/٢٢٢)والسنن الكبرى للبيهقي(٧/٢٢٠ و٢٢٣و٢٢٤)و(١٠/٣٣٨)وسنن الدارقطني(٣/٢٩٠)ومصنف بن ابن أبي شيبة(٣/٥٠٦و٤/٤١)ومصنف عبد الرزاق(٧/٢٥٤) ومسند إسحاق ابن راهويه(٣/٨٧١و٨٧٢)ومسند الطيالسي(١/١٩٧و٢٠١)ومسند أبي يعلى(١/١٧)، صحيح وابن حبان (١١/٥١٧)ورواه مسلم(٢/١١٤٤)وقال البخاري: قَالَ الْحَكَمُ وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَيْتُهُ عَبْدًا.(صحيح البخاري١-٤/١٢٠١ح٦٧٥١)وقال أيضاً: " قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا. قَوْلُ الْأَسْوَدِ مُنْقَطِعٌ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا، أَصَحُّ".(صحيح البخاري١-٤/١٢٠٢ح٦٧٥٤).

(٢٢٢)جامع الترمذي(٣/٤٦١).

(٢٢٣) سورة النساء، آية(٢٤).

لدلـيل علـى أن بـيع الأمة ليس طلاقها، وعلى ذلك جماعة فقهاء الأمصار من أهل الرأي والحـديث، وألا طلاق لها إلا الطلاق وقد احتج بعضهم بعموم قوله: ﴿إلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وقياسـاً علـى المسبيات، وما ذكرناه من حديث بريرة يخصه ويرده وأن ذلك إنما هو خاص بالمسبيات على حديث أبي سعيد وهو الصواب والحق إن شاء الله تعالى[٢٢٤].

وهكذا فإن الخلاف في كون مغيث زوج بريرة حراً أم عبداً، والاختلاف في حق الخيار للأمة في الطلاق من زوجها، أو بقائها معه، كل هذا جعل النَّسائي يعدِل عن قوله: "صحيح"، إلى قوله: "صالح"والله تعالى أعلم.

• • •

المطلب الثالث: المحفـــــــوظ :

١. قال النَّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النيسابوري، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ-بن كيسان-، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارٍ، قَالَ: "عَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأُولَاتِ الْجَيْشِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ زَوْجَتُهُ، فَانْقَطَعَ عِقْدُهَا مِنْ جَزْعِ ظَفَارٍ[٢٢٥]، فَحُبِسَ النَّاسُ ابْتِغَاءَ عِقْدِهَا ذَلِكَ حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ حَبَسْتِ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رُخْصَةَ التَّيَمُّمِ بِالصَّعِيدِ قَالَ فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَنْفُضُوا مِنْ التُّرَابِ شَيْئاً، فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ[٢٢٦]، وَمِنْ بُطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْآبَاطِ" ثم قال النَّسائي: " خالفه مالك ابن أنس، رواه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه عن عمار بن ياسر بنحوه[٢٢٧].

٢. ثـم جـاء بالحديث الآخر الذي أشار إليه، فقال: " أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَـرِيُّ، قَـالَ: حَدَّثَـنَا عَـبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْـرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺبِالتُّرَابِ فَمَسَحْنَا بِوُجُوهِنَا وَأَيْدِينَا إِلَى الْمَنَاكِبِ "ثم قال بعده: "وكلاهما محفوظ والله أعلم "[٢٢٨].

---

(٢٢٤)تفسير القرطبي(١٢٢/٥-١٢٣).

(٢٢٥) الجَـزْع: الخَـرَزُ اليماني، الواحدة جَزْعة. (النهاية في غريب الحديث(٢٦٩/١). وظفار: مدينة حِمْيَرِيَّة، وإليها يُنْسَب الجَزْع الظفاري. ينظر: (الغريب لابن قتيبة٢٩٤/١).

(٢٢٦)المَنَاكِبُ: جمعُ مَنْكِب، وهو مابين الكَتِف والعُنُق.(النهاية في غريب الحديث١١٢/٥).

(٢٢٧) السنن الكبرى(١٣٢/١)، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، برقم(٣٠٠).

(٢٢٨) السنن الكبرى(١٣٣/١)، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، برقم(٣٠١).

أما الحديث الأول فأخرجه أبو داود[٢٢٩]، وأحمد[٢٣٠]، وابن الجارود[٢٣١]، والشاشي[٢٣٢]، وأبـو يعلـى[٢٣٣]، جميعهم من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن الزهري، عن عبيد الله، ابن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار بن ياسر بنحوه.

وأخرجه أبو داود[٢٣٤]، وابن ماجه[٢٣٥]،وأحمد[٢٣٦]، والبيهقي[٢٣٧]،وعبد الرزاق[٢٣٨]، والشاشـي[٢٣٩]، والشاشي[٢٤٠]، وأبو يعلى[٢٤١] من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، عـن عمـار بن ياسر- دون ذكر ابن عباس- بنحوه، زاد بعضهم قول أبي بكر الصديقﷺ لابنته: " ما علمت أنك مباركة".

وأمـا الحـديث الثانـي فأخـرجه ابـن ماجـه[٢٤٢]، والشافعي[٢٤٣]، والشاشي[٢٤٤]، والحمـيـدي[٢٤٥]، وأبو يعلى[٢٤٦]،من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر بنحوه.

وأخرجه الشافعي[٢٤٧]، من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله –دون ذكر أبيه–عن عمار بن ياسر بنحوه.

وخلاصـة القول: أن الحديثين صحيحان، سنداً، ومتناً، لكن مسألة المسح إلى المناكب ليس فيها بيان أن النبيﷺفعله، بل ثبت عنهﷺ أنه أمر عماراً بخلافه، وأما فعل عمار؛ فيمكن

---

(٢٢٩)سنن أبي داود(٨٦/١)، كتاب الطهارة، باب التيمم، برقم(٣٢٠).

(٢٣٠)مسند أحمد(٢٦٣/٤)زاد فيه أحمد: " وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: "وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّكِ لَمُبَارَكَةٌ".

(٢٣١)المنتقى لابن الجارود(٤٠/١)، باب التيمم، برقم(١٢١).

(٢٣٢)مسند الشاشي(٤٢١/٢)ح رقم(١٠٢٤).

(٢٣٣)مسند أبي يعلى(١٩٨/٣)، وفي(١٩٩/٣).

(٢٣٤)سنن أبي داود(٨٦/١)، كتاب الطهارة، باب التيمم، برقم(٣١٨-٣١٩)بالمعنى، ولم يقل المناكب والأباط.

(٢٣٥)سنن ابن ماجه(١٨٧/١)، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في التيمم، برقم(٥٦٥).

(٢٣٦)مسند أحمد(٣٢٠/٤) وفي(٣٢١/٣).

(٢٣٧)سنن البيهقي الكبرى(٢٠٨/١)، باب ذكر الروايات في كيفية التيمم عن عمار بن ياسر، برقم(٩٤٥).

(٢٣٨)مصنف عبد الرزاق(٢١٣/١)ح رقم(٨٢٧).

(٢٣٩)مسند الشاشي(٤٣٣/٢)ح رقم(١٠٤٠ و١٠٤١).

(٢٤٠)مسند الشاشي(٣٦٨/٢)ح رقم(١٣٤٤).

(٢٤١)مسند أبي يعلى(٢٠٠/٣)ح رقم(١٦٣٢).

(٢٤٢)سنن ابن ماجه(١٨٧/١)، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في التيمم، برقم(٥٦٦).

(٢٤٣)مسند الشافعي(١٦٠/١).

(٢٤٤)مسند الشاشي(٤٣٤/٢)ح رقم(١٠٤٢).

(٢٤٥)مسند الحميدي(٧٨/١)ح رقم(١٤٣).

(٢٤٦)مسند أبي يعلى(١٩٩/٣)ح رقم(١٦٣١).

(٢٤٧)مسند الشافعي(١٦٠/١).

حمله على المبالغة كما في مبالغة أبي هريرة في الوضوء بغسل يديه إلى المناكب أملاً بإطالة غـرته، لحـديث النبيﷺ: " أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ(٢٤٨)،-كما قال الجصاص-(٢٤٩).

ويمكن حمله- أيضاً- على أن هذا الأمر كان في بداية نزول آية التيمم، وكان لفظ اليد فيها مطلقاً؛ ففهم الصحابة، أنها تشمل جميع اليد من الكف إلى الأبط، ثم بين النبيﷺ مقدار المسح في الأحاديث اللاحقة، والله أعلم.

خلاصة الفصل:

حكم الإمام النسائي بالقبول على ثمانية عشر حديثاً، كان الحديث في أحدها منسوباً لغيره، والجدول التالي يبين أعداد كل نوع منها

الصحيح		الحسن	الجيد	صالح	محفوظ
٩		١	٤	١	٢
التصحيح بأقواله المستقلة	بأقوال غيره				
٨	١				

(٢٤٨)رواه مسلم في صحيح(٢١٦/١) كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة..برقم(٢٤٦).

(٢٤٩)أحكام القرآن للجصاص(٢٨/٤).

الفصل الثاني

الحكم على الروايات بالرد

• • •

المبحث الأول

الشـــذوذ والنكـــارة

مما هو جدير بالذكر أن اصطلاح: "الشاذ" يندر استخدامه عند المتقدمين، ويستعيضون عنه بألفاظ متعددة مثل: "الوهم"، و"الخطأ"، أو"غير محفوظ"، أو"لم يتابع عليه"، وأحياناً يعبرون عن الشاذ بـــ: "المنكر" فبعضهم لا يفرق بين الشاذ والمنكر(١).

أما المنكر، فقد استعمله المتقدمون بما فيهم النّسائي بكثرة، وله معان متعددة عندهم.

والمنكر لغة: خلاف المعروف، وكل ما قبحه الشرع، وحرمه، وكرهه فهو منكر(٢).

والمنكر في الاصطلاح: عرفّه الحافظ أبو بكر البرديجي(٣) : "أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر"(٤)، وهذا ما اصطلح عليه أهل هذا الفن من المتقدمين، لكن الذي استقر عليه المتأخرون فهو: "الحديث الذي رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقات"(٥).

أما الإمام النّسائي-رحمه الله-فانه يطلق المنكر على ما ينفرد به الراوي الذي لا يحتمل تفرده؛ بغض النظر عن قيد المخالفة- كما هو عند المتأخرين- شأنه في ذلك شأن معظم العلماء المتقدمين، وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله: "هذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، و النّسائي، وغير واحد من النقاد لفظ: "المنكر" على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة من غير عاضد يعضده"(٦).

ويقول الإمام مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها. فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعملة"(٧)، وعلق الإمام النووي على كلام الإمام مسلم فقال: "هذا الذي ذكره هو معنى المنكر عند المحدثين؛ يعني به

---

(١)المليـــباري:حمـــزة عبدالله، الحديث المعلول قواعد وضوابط، دار ابن حزم ، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٦م. (ص٥٢) بتصرف.

(٢) ينظر: لسان العرب (٢٣٣/٥) .

(٣) البرديجي: هو أبو بكر ، أحمد بن هارون البرديجي .

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧) ، التبصرة (١٩٧/١) وفتح المغيث (٢٠١/١) .

(٥) ينظر: نظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٤/٢-٦٧٦) وشرح نخبة الفكر (٥٢) والباعث الحثيث (٥٨) .

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٤/٢) .

(٧) مقدمة صحيح مسلم(٧/١).

المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون المنكر: على انفراد الثقة بحديث وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً"[٨] .

قلت: يفهم من كلام الأئمة أنهم لا يفرقون بين الشاذ والمنكر، ف النَّسائي لم يستعمل لفظ: "الشاذ" ولو مرة واحدة في السنن جميعها، في حين ذكر المنكر أكثر من عشرين مرة.

وابن الصلاح عندما تحدث عن الشاذ، لم يذكر له أمثلة، وإنما ذكر أمثلة للمنكر، وعندما عرف المنكر، قال: "وعند هذا نقول: المنكر على قسمين: على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه..."[٩] .

نستنتج من الأقوال السابقة: أن الفرق الجوهري بين المتقدمين والمتأخرين في المنكر هو اشتراط المخالفة، إذ المخالفة شرط عند المتأخرين وليست كذلك عند المتقدمين.

إلا أن الإمام مسلم نص صراحة على اشتراط المخالفة، وهو من المتقدمين، والذي يبدو لي أن مفهوم المخالفة عند المتقدمين يختلف بعض الشيء عنه عند المتأخرين، فالمتقدمون يعدّون الراوي قد خالف لمجرد روايته شيئاً لم يروه غيره، وإن لم يكن فيه مخالفة لغيره، في حين يرى المتأخرون أن المخالفة لا تتحقق إلا إذا خالف الراوي ما يرويه الثقات، وهذا يدخل في باب التفرد، وزيادة الثقات، ولعل تعقيب النووي على كلام الإمام مسلم، قد أزال ما يشكل من قول مسلم.

كما ان تقسيم علماء المصطلح إلى متقدمين ومتأخرين ليس له ضابط يضبطه، ولا زمن يحدده، فقد استقرّ رأي المتأخرين في تعريف الحديث الشاذ، على ما قاله الإمام الشافعي، وهو من المتقدمين[١٠].

وبما أن لفظ الشاذ غير مستعمل عند الإمام النَّسائي، فسأستعيض عنه بلفظ: "غير محفوظ"؛ لأنه أقرب الألفاظ إلى الشاذ، واستعمله الإمام النَّسائي. لكنه في بعض الأحيان لا يقصد بقوله: "غير محفوظ": الشاذ، بل يقصد المنكر، وهذا ما سيظهر لنا من خلال البحث.

* * *

---

(٨)مقدمة صحيح بشرح النووي(٥٧/١).

(٩)مقدمة ابن الصلاح(٤٦/١)، وينظر: التقييد والايضاح(ص١٠٥) .

(١٠)فقد قال الخليلي: "قال الشافعي وجماعة من اهل الحجاز: " الشاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد ويرويه ثقة خلافه زائداً او ناقصاً"(الإرشاد١٧٦/١)، وتعريف الشاذ عند المتأخرين: " ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه"، وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، فقال: "وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح. (شرح نخبة الفكر ٥٢/١) وهذا قريب جداً مما قاله الشافعي.

المطلب الأول: غير المحفوظ :

استعمل النَّسائي هذا اللفظ في مجموعة من الأحاديث، وأيًّا كان قصده من هذا اللفظ، فهو يشير إلى التضعيف، وينبه إلى وجود علة فيه، وقد استخدم هذه العبارة في الأحاديث الآتية :

١. قال النَّسائي-رحمة الله-: " أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُيَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ"[١١]،عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ وُلِدَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: "يَا لَيْتَهُ مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ" قَالُوا: وَلِمَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: "إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثَرِهِ فِي الْجَنَّةِ" [١٢]، قال النَّسائي: " حُيَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، ليس ممن يعتمد عليه، وهذا الحديث عندنا غير محفوظ. والله اعلم، والصحيح عن النبيﷺ: "مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ مَاتَ بِهَا "[١٣].

أخرجه ابن ماجه[١٤]،والإمام أحمد[١٥]، وابن حبان[١٦]، من طريق حُيَيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو به بنحوه.

قلت: نسب النَّسائي الوهم في هذا الحديث إلى حُيَيِّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وحيي بن عبد الله تفرد بهذا الحديث، وهو متكلم فيه، فلا يقوى على التفرد؛ فقد قال عنه البخاري: فيه نظر، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال النَّسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن عدي: أرجو انه لا بأس به إذا روى عن ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات،وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[١٧] .

أمـــا الحديث الآخر الذي أشار إليه النَّسائي في نهاية الحديث الأول وصححه ، فقد رواه الإمام النَّسائي نفسه في موضع آخر[١٨].

---

(١١) فـــي الأصـــل: " الْخشني"، والصواب ما أثبته: " الْحُبُلِيِّ" كما جاءت في باقي الروايات الأخرى، وهي كذلك في الطبعة الجديدة من السنن الكبرى على الصواب. (٣٨٢/٢ح ١٩٧١)، والْخشني": هو: أبو ثعلبة الخشني، واسمه: جرهم بن ناشم.(الأسامي والكنى لابن حنبل ٤٧/١).

(١٢) السنن الكبرى(٦٠٢/١-٦٠٣) حديث رقم (١٩٥٨).

(١٣) المصدر السابق نفسه.

(١٤)سنن ابن ماجه(٥١٥/١)، كتاب ما جاء في الجنائز، باب ما جاء فيمن مات غريبا، برقم(١٦١٤).

(١٥) مسند أحمد(١٧٧/٢).

(١٦)صحيح ابن حبان(١٩٦/٧)، ذكر إعطاء الله المتوفي في غربته مثل... ، برقم(٢٩٣٤).

(١٧)ينظـــر: التاريخ الكبير(٧٦/٣)، والكامل لابن عدي(٤٤٩/٢)، والضعفاء والمتروكين للنسائي(٣٥/١)، والجـــرح والتعديل (٢٧١/٣)، والثقات(٢٣٥/٦)، وتهذيب التهذيب (٤٦/٢)، وتقريب التهذيب (١٨٥/١).

(١٨)السنن الكبرى(٤٨٨/٢)، كتاب الحج، باب من مات بالمدينة، برقم(٤٢٨٥).

كمـــا رواه ابـــن ماجه[١٩]، والترمذي[٢٠]، وأحمد [٢١]، وابن حبان[٢٢]،والضحاك[٢٣]، جميعهم من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر بنحوه، وفي روايـــة أخـــرى لأحمد من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، بـــه[٢٤]، حـــيث تابع فيها الحسنُ بن أبي جعفر، معاذَ بن هشام، في الروايات الثلاث الأولى، فخرج الحديث عن حد الغرابة مع انَّ هذا الراوي ضعيف عند النَّسائي[٢٥]، إلا انه وافق معاذ ابـــن هشـــام فـــي روايته، ومعاذ أعلى رتبة منه إذ قال عنه الذهبي: "صدوق صاحب حديث ومعرفة"، وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"[٢٦]، فَتَقَوَّى الحديث بالمتابعة والشواهد، إذ ورود غيـــر مـــا حـــديث في فضل المدينة عن ابن عمر وغيره. يضاف إلى ذلك تحسين الترمذي للحديث، وقوله:"وَفِي الْبَاب عَنْ سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ" وأشار إليه ابن حجر-أيضاً-[٢٧].

وهذا ما جعل الإمام النَّسائي-رحمه الله- يحكم على الحديث الأول بأنه غير محفوظ لتفرد الراوي به، فضلاً عن مخالفته لمن هو أوثق منه، فالحديث على مذهب المتأخرين: "شاذ" وهو كذلك عند الإمام النَّسائي.

وقد حكم الألباني على الحديث الأول بالحسن[٢٨]، وعلى الثاني بصحة إسناده، ولم يتعرض للحكم على متنه[٢٩].

* * *

٢. قال النَّسائي-رحمة الله-:"أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَنْـــبَأ مَعْمَرٌ، والْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْـــدٍ قَـــالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا ؟ قَالَ النَّبِيُّ :ﷺ" وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلاً"، قال النَّسائي: "حديث الأوزاعي غير محفوظ"[٣٠].

---

(١٩) سنن ابن ماجه(١٠٣٩/٢) كتاب المناسك باب فضل المدينة حديث رقم (٣١١٢).

(٢٠) جامع الترمذي(٧١٩/٥) كتاب المناقب باب حديث رقم(٣٩١٧) وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٢١) مسند أحمد(٧٤/٢و١٠٤).

(٢٢)صحيح ابن حبان(٥٧/٩)، ذكر إثبات شفاعته ﷺ لمن أدركته المنية بالمدينة من أمته، برقم(٣٧٤١).

(٢٣)الأحاد والمثاني(٣٢/٦)ح رقم(٣٢١٤).

(٢٤) حديث رقم (٥٧٨٤).

(٢٥)قال النَّسائي:ضعيف وفي موضع آخر متروك، وقال البخاري: منكر الحديث.(تهذيب التهذيب ٤٧٩/١).

(٢٦)ميزان الاعتدال (١٣٣/٤)، وتقريب التهذيب (٥٣٦/١).

(٢٧) جامـــع التـــرمذي(٧١٩/٥) كتاب المناقب باب حديث رقم(٣٩١٧) وقال ابن حجر في التقريب(٧٤٨/١): هي سبيعة التي روى عنها ابن عمر حديثا في فضل المدينة، وهي سبيعة بنت الحارث زوج سعد بن خَولة، صحابية.

(٢٨) ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(٢٩٥/١)، ح رقم(١٨٣٢).

(٢٩) ينظر: صحيح جامع الترمذي(٧١٩/٥)، ح رقم(٣٩١٧)، وصحيح سنن ابن ماجه(١٠٣٩/٢)، ح رقم(٣١١٢).

(٣٠) السنن الكبرى(٤٨٠/٢)، كتاب الحج، باب دور مكة، برقم(٤٢٥٦).

وكان قد روي قبله حديثا آخر بمعناه، قال: "أنبا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس بن يزيد[٣١]،عن ابن شهاب أن علي بن حسين أخبره، أن عمرو بن عثمان أخبره، عن أسامة بن زيد أنه قال : يا رسول الله، أتنزل في دارك بمكة ؟ قال : "وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور"، وكان عقيل ورث أبا طالب، هو وطالب، ولم يرث جعفر ولا علي شيئا لأنهما كانا مسلمين، وكان طالب وعقيل كافرين، فكان عمر بن الخطاب من أجل ذلك يقول: لا يرث المؤمن الكافر".[٣٢]

والحديث الأول أخرجه البخاري[٣٣]، ومسلم[٣٤]، وابن ماجه[٣٥]، وأبو داود[٣٦]، وأحمد[٣٧]، وابن خزيمة[٣٨]، وابن حبان[٣٩]، والحاكم[٤٠]، والأصبهاني[٤١]، وأبو عوانة[٤٢]، والبيهقي[٤٣]، والدارقطني[٤٤]، والطبراني[٤٥] جميعهم من طريق محمد بن حفصة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، به، وأخرجه أبو عوانة[٤٦]، وعبد الرزاق[٤٧] كلاهما من طريق معمر والأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

---

(٣١) في الأصل "مزيد" -بالميم-، والصواب ما أثبته؛ لأنه لايوجد راوٍ بهذا الاسم، وذكر في الروايات الأخرى: يزيد- بالياء-، وهو يونس ابن يزيد الأيلي .

(٣٢) المصدر السابق حديث رقم (٤٢٥٥).

(٣٣)صحيح البخاري(١-٤/٢٧٦)، كتاب الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها، برقم(١٥٨٨) وفي كتاب الجهاد والسير(١-٤/٥٣٦)، باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، برقم(٣٠٥٨) وفي كتاب المغازي(١-٤/٧٤٦)، باب أين ركز النبي الراية يوم الفتح، برقم(٤٢٨٢).

(٣٤)صحيح مسلم(٢/٩٨٤و٩٨٥)، كتاب الحج، باب نزول بمكة للحاج وتوريث دورها، برقم(١٣٥١).

(٣٥)سنن ابن ماجه(٢/٩١٢)، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، برقم(٢٧٣٠) وفي(٢/٩٨١) كتاب المناسك، باب دخول مكة، برقم(٢٩٤٢).

(٣٦)سنن أبي داود(٢/٢١٠)، كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، برقم(٢٠١٠) وفي(٣/١٢٥).

(٣٧)مسند أحمد(٥/٢٠١و٢٠٢).

(٣٨)صحيح ابن خزيمة(٤/٣٢٢)، باب ذكر الدليل على أن النبيﷺ قد كان أعلمهم وهو بمنى....، برقم(٢٩٨٥).

(٣٩)صحيح ابن حبان(١١/٥٥٢)، ذكر الخبر الدال على إباحة أخذ الأجرة على سكنى بيوت مكة، برقم(٥١٤٩).

(٤٠)المستدرك على الصحيحين(٢/٦٨٥)، برقم(٤١٧٨).

(٤١)المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم(٤/٢٩)، برقم(٣١٤٤).

(٤٢)مسند أبي عوانة(٣/٤٣٦).

(٤٣)سنن البيهقي الكبرى(٥/١٦٠)، باب ما جاء في مال الكعبة وكسوتها، برقم(٩٥١٥) وفي(٦/٣٤)، باب ما جاء في بيع دور مكة ....، برقم(١٠٩٦٠) وفي(٦/٢١٨)، باب لا يرث المسلم الكافر....، برقم(١٢٠٠٥ و١٢٠٠٦).

(٤٤)سنن الدارقطني(٣/٦٢)، كتاب البيوع، برقم(٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠).

(٤٥)المعجم الكبير(١/١٦٨)ح رقم(٤١٣).

(٤٦)مسند أبي عوانة(٣/٤٣٦).

(٤٧)مصنف عبد الرزاق(٦/١٤)، لا يتوارث أهل ملتين، برقم(٩٨٥١).

قلت: الأوزاعي لم ينفرد بهذا الحديث، بل تابعه عليه معمر، ومحمد بن أبي حفصة، كما أن متن الحديث، رواه البخاري، وغيره من الأئمة، بالإضافة إلى الحديث الآخر المروي من طريق الزهري بالسند نفسه، فظاهر الحديث، أنه صحيح سنداً ومتناً.

وبإنعام النظر في الروايتين يتضح لنا مدى براعة الإمام النّسائي في النقد، إذ بيّن الطريق المعلول، وذكر علته بالرغم من غموضه، وحكم على الحديث أنه غير محفوظ .

وهــذا الحديث ذكره ابن المديني في علله، فقال: "حديث أبي هريرة عن النبيﷺ : " منزلنا غداً إن شاء الله بالخيف عند الضحى". رواه الزهري، فاختلف على الزهري في إسناده، فرواه الأوزاعي، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، كلهم عــن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. إلا أن معمراً أدرجه في [حديث][٤٨] علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، " وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلاً " فأدرج الكلام فــيه:" منزلنا غداً". وقد رواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، ولم يذكر فيه: "منزلنا بالخيف[*]"[٤٩] .

والــرواية التي أشار إليها ابن المديني رواها البخاري ، فقال: حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَــنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ غَداً -فِي حَجَّتِه-؟ قَالَ: "وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقَــيلٌ مَنْزِلاً" ثُمَّ قَالَ: "نَحْنُ نَازِلُونَ غَداً بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ الْمُحَصَّبِ" حَيْثُ قَاسَمَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْــرِ" وَذَلِــكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ حَالَفَتْ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ أَنْ لا يُبَايِعُوهُمْ وَلَا يُؤْوُوهُمْ قَالَ: الزُّهْرِيُّ: "وَالْخَيْفُ: الْوَادِي"[٥٠].

كما رواها ابن خزيمة من طريق محمد بن عزير الأيلي أن سلامة حدثهم عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال حين أراد أن ينفر من منـــى:" نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ- يعني بذلك الْمُحَصَّبِ- ثم ذكر الحديث بمثل حديث يونس سواء، قال أبو بكر: سؤال النبيﷺ: "أَيْنَ يَنْزِلُ غَدًا فِي حَجَّتِهِ"، إنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة فأما آخر القصة: "لا يرث

---

(٤٨) فــي الأصــل "الحــديث" قال المحقق: في الأصل (حديث) ولعل الصواب ما أثبتناه. قلت الأصل هو الصواب: (حديث- بدون ال التعريف-)، وهو الذي يتمشى مع المعنى، كما أن الطبعة الأخرى، تحقيق قلعجي، أثبته هكذا.

(*) الَخيْفُ: ماانحدر من الجبل وارتفع عن المسيل(الفائق في غريب الحديث١/٤٠٣).

(٤٩) العلل، لعلي بن المديني، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.(ص٧٦-٧٧).

(٥٠) الصحيح(١١١٣/٣) كتاب الجهاد، باب إذا أسلم...برقم(٣ز٥٨).

المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم؛ فهو عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ، ومعمر فيما أحسب واهماً في جمعه القصتين في هذا الإسناد. "[٥١].

كما رواه أحمد"[٥٢]، والطبراني"[٥٣]، وأورد الخطيب البغدادي"، جميع طرق الحديث، وخاصة من طريق ابن المديني، وذهب إلى ما ذهب إليه ابن المديني،من أن الوهم من معمر[٥٤].

أما الحديث الآخر" وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور، فقد رواه البخاري، ومسلم، و النّسائي، وأبو داود، وأحمد، وغيرهم، جميعهم من طريق الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبيﷺ به"[٥٥].

وأما الحديث الثالث: " مَنْزِلُنا غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ" ، فقد رواه البخاري ومسلم، وأحمد، والدارمي جميعهم من طريق الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ به. "[٥٦].

---

(٥١)صحيح ابن خزيمة(٣٢٢/٤)، باب الدليل على أن النبيﷺ ...أعلمهم وهو بمنى أن ينزل بالأبطح، برقم(٢٩٨٥).

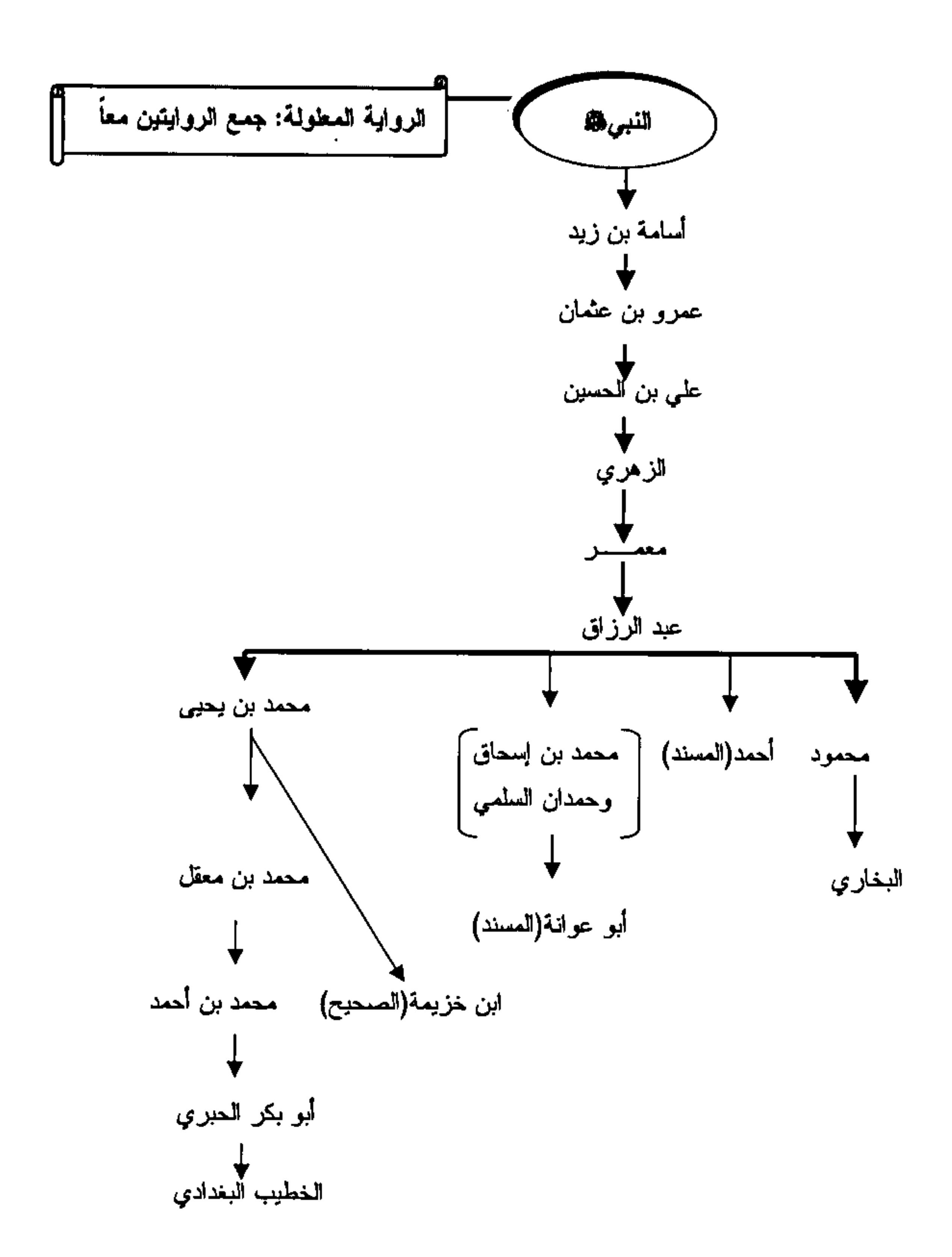
(٥٢) المسند(٥٤٠/٢).

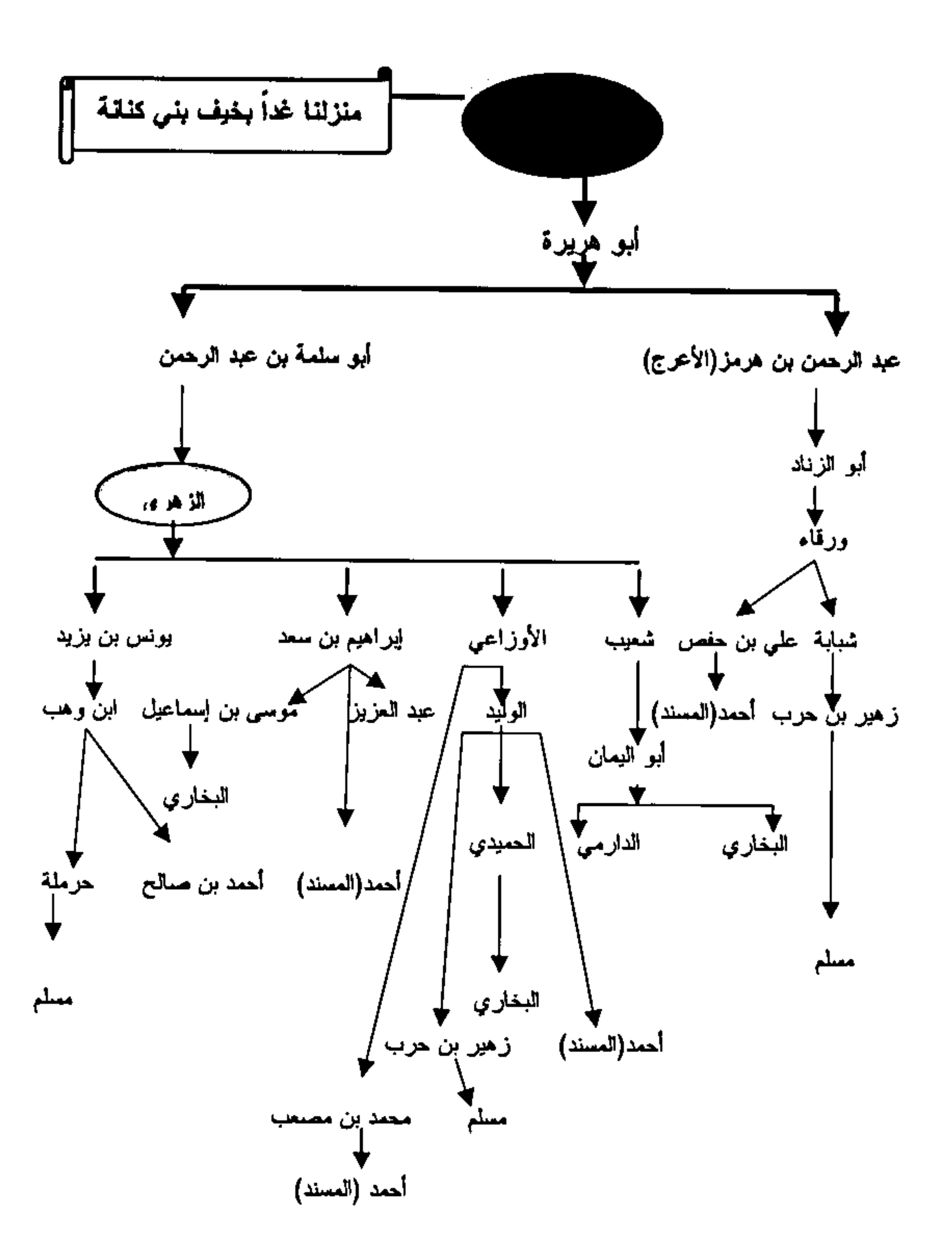
(٥٣) المعجم الكبير(١٦٨/١).

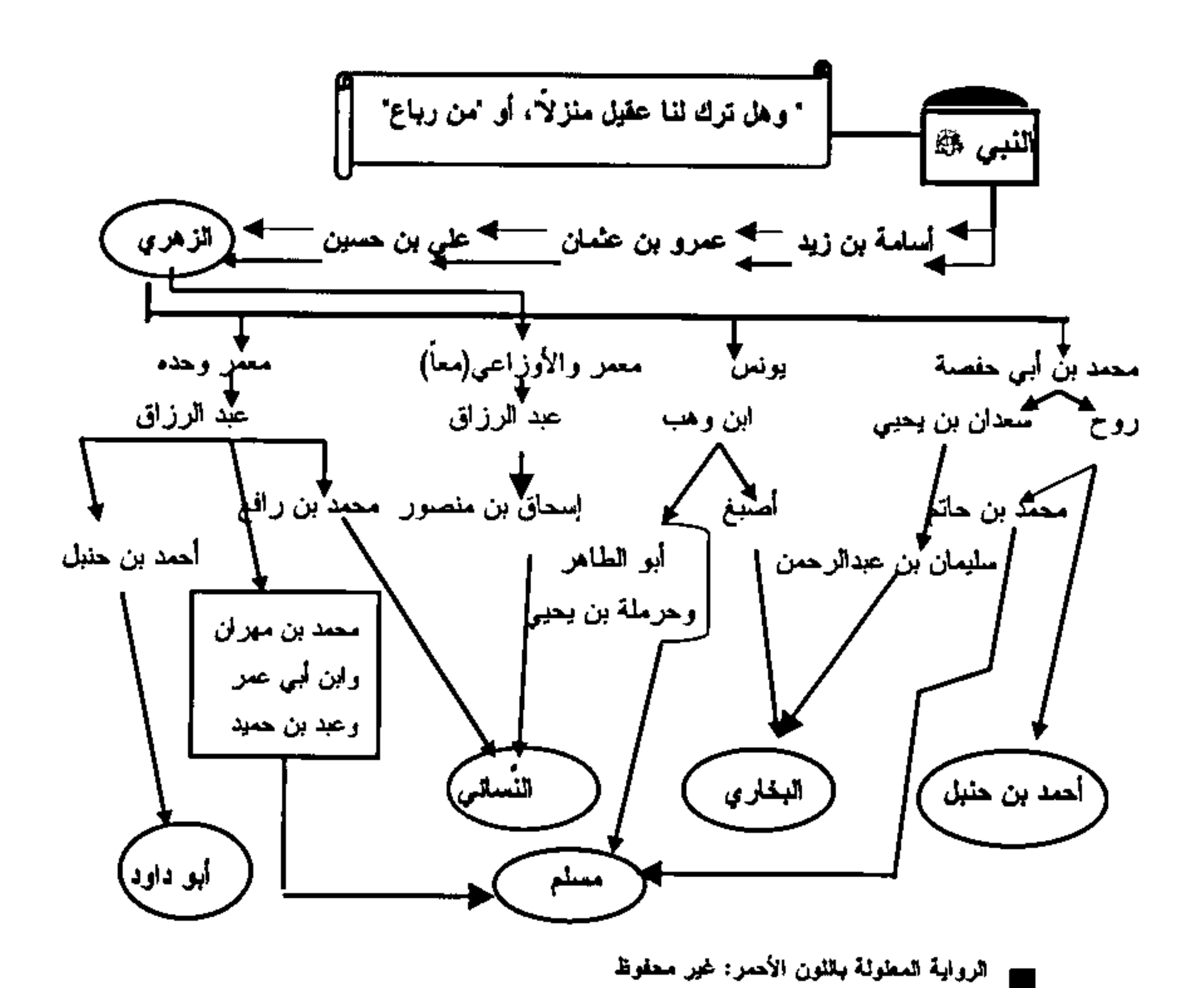
(٥٤) الفصل للوصل المدرج(٦٨٩/٢).

(٥٥) انظر: شجرة الإسناد.

(٥٦) انظر شجرة الإسناد.


الرواية المعلولة: جمع الروايتين معاً
النبي ﷺ
أسامة بن زيد
عمرو بن عثمان
علي بن الحسين
الزهري
معمـــــر
عبد الرزاق
محمد بن يحيى
محمد بن إسحاق
وحمدان السلمي
أحمد(المسند)
محمود
البخاري
أبو عوانة(المسند)
محمد بن معقل
ابن خزيمة(الصحيح)
محمد بن أحمد
أبو بكر الحبري
الخطيب البغدادي


منزلنا غداً بخيف بني كنانة
أبو هريرة
أبو سلمة بن عبد الرحمن
عبد الرحمن بن هرمز(الأعرج)
أبو الزناد
الزهري
ورقاء
يونس بن يزيد
إبراهيم بن سعد
الأوزاعي
شعيب
علي بن حفص
شبابة
ابن وهب
موسى بن إسماعيل
عبد العزيز
الوليد
أحمد(المسند)
زهير بن حرب
أبو اليمان
البخاري
الحميدي
الدارمي
البخاري
حرملة
أحمد بن صالح
أحمد(المسند)
مسلم
مسلم
البخاري
زهير بن حرب
أحمد(المسند)
محمد بن مصعب
مسلم
أحمد (المسند)



" وهل ترك لنا عقيل منزلاً، أو "من رباع"
النبي ﷺ
أسامة بن زيد
عمرو بن عثمان
علي بن حسين
الزهري
محمد بن أبي حفصة
يونس
معمر والأوزاعي(معاً)
معمر وحده
روح
سعدان بن يحيي
ابن وهب
عبد الرزاق
عبد الرزاق
محمد بن حاتم
أصبغ
إسحاق بن منصور
محمد بن رافع
أحمد بن حنبل
سليمان بن عبدالرحمن
أبو الطاهر
وحرملة بن يحيي
محمد بن مهران
وابن أبي عمر
وعبد بن حميد
أحمد بن حنبل
البخاري
النسائي
أبو داود
مسلم
الرواية المعلولة باللون الأحمر: غير محفوظ

وبالنظر إلى شجرة الإسناد الثانية ، والثالثة، نجد أن الروايتين لا غبار عليهما، ولكن المشكلة في الرواية التي جمعت الروايتين معاً.

فمع أن البخاري -رحمه الله- قد أخرج هذه الرواية في صحيحة، إلا أن كلام علي ابن المديني، في أن معمراً أدرج حديث علي بن الحسين في الحديث الآخر، إضافة إلى قول محمد ابن خزيمة، والخطيب البغدادي اللذين وافقا علي ابن المديني على قوله، يجعلنا نتوقف، ونطيل النظر في الروايات الثلاث.

والذي يبدو لي، أن الخطأ من أحد الرواة بعد الزهري، وفيه احتمالان:الأول: أن معمراً جمع بين الروايتين لتقارب ألفاظهما؛ فأدخل حديثاً في حديث، وهكذا روى عنه تلاميذه الحديث على هذا النحو، وهذا ما ذهب اليه ابن المديني، إذ قال:" إلا أن معمراً أدرج في الحديث: علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: وهل ترك لنا عقيل منزلاً، فأدرج الكلام فيه منزلنا غداً، وقد رواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، ولم يذكر فيه منزلنا بالخيف"[٥٧].

أما الاحتمال الثاني: فهو أن أحد الرواة روى الحديثين، عن معمر، وعن الأوزاعي على الصواب، كل على حده، فوهم وجمعهما في حديث واحد؛ لاعتقاده أن لفظهما واحد، وبالتالي جمع بين الشيوخ، فأصبح الحديث على هذا النحو.

وفي كلا الحالتين؛ فالخطأ لا يمكن أن يكون من الأوزاعي، بل ممن جاء بعده، وبظني أن الاحتمال الثاني هو الأقوى، وأن الخطأ من عبد الرزاق، وهو ثقة حافظ، ولكنه عمي آخر عمره فتغير[٥٨] وقد روى هذا الحديث مرة عن معمر عن الزهري، ومرة أخرى عن معمر والأوزاعي معاً، عن الزهري، وهو أثبت الناس في معمر؛ ولذلك روايته عن معمر لا غبار عليها، فتبقى روايته عن الأوزاعي شاذة؛ لأنه تفرد بها-أي عبد الرزاق-، ولم يتابعه عليها أحد، فالحديث شاذ، وقول النّسائي؛ أنه "غير محفوظ" غاية في الدقة، لكن قوله: "حديث الأوزاعي غير محفوظ"، لا يعني أن الخطأ جاء من جهة الأوزاعي، وإنما ليفرق بين هذا الحديث والذي قبله، والله أعلم.

* * *

٣. قال النّسائي-رحمة الله-:"أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ قَالَ :حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ :"غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ"[٥٩].

---

(٥٧) العلل، لابن المديني(ص٧٦-٧٧).

(٥٨) تقريب التهذيب(ص٣٥٤) ترجمة(٣٠٦٤).

(٥٩) السنن الكبرى(٤١٥/٥)، كتاب الزينة، باب الأمر بالخضاب، برقم(٩٣٤٤).

٤. وفي الحديث الذي بعده قال: "أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَخْلَدِ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كُنَاسَةَ قَالَ :حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ ،عَنْ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ:"غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ" قال النَّسائي: وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ[٦٠].

والحديث الأول أخرجه أبو يعلى[٦١] عن أحمد بن جناب، عن عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر به بمثلة.

والحديث الثاني أخرجه أحمد[٦٢]، والشاشي[٦٣]، وأبو يعلى[٦٤]، جميعهم من طريق محمد بن كناسة، عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن عروة عن أبية عن الزبير به بمثله.

قلت: يُحملُ كلام النَّسائي على سند الحديث، وليس على متنه، إذ المتن مروي من طرق متعددة، ولعل أصحها ما رواه الترمذي بقوله: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ" قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي رِمْثَةَ، وَالْجَهْدَمَةِ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَأَبِي جُحَيْفَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، ثم قال الترمذي: " حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ"[٦٥].

وحديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم، وغيرهما، من طريق الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ كلاهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به، بمعناه، بلفظ: " إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ"[٦٦].

أما حديث النَّسائي، فنلاحظ أن إسناده مضطرب، فالأول عن هشام عن أبيه، عن ابن عمر، والثاني عن هشام نفسه، عن أخيه، عن أبيه عن الزبير، ورواه الطبراني من طريق هشام عن أبيه عن عائشة[٦٧]، فاضطرب إسناده اضطراباً شديداً، ولم يكن النَّسائي هو الوحيد الذي أعلّ هذا الحديث، لكنه الأسبق إلى اكتشاف علته، فقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: "يرويه محمد بن كناسة، عن هشام بن عروة، عن أخيه عثمان بن عروة، عن أبيه، عن

---

(٦٠) السنن الكبرى(٥/٤١٥)، كتاب الزينة، باب الأمر بالخضاب، برقم (٩٣٤٥).

(٦١) مسند أبي يعلى(١٠/٤٦) ومعجم أبي يعلى(١/٨٣)ح رقم(٧٠).

(٦٢) مسند أحمد(١/١٦٥).

(٦٣) مسند الشاشي(١/١٠٥).

(٦٤) مسند أبي يعلى(٢/٤٢)ح رقم(٦٨١)حدثنا أبو خيثمة حدثنا محمد بن كناسة حدثنا هشام بن عروة عن عثمان بن عروة عن أبيه عن الزبير بمثلة.

(٦٥) جامع الترمذي(٤/٢٣٢)، كتاب اللباس، باب ما جاء في الخضاب، برقم(١٧٥٢).

(٦٦) صحيح البخاري(١-٤/١٠٦٩)، كتاب اللباس، باب الخضاب برقم(٥٨٩٩)، وفي أحاديث الأنبياء(١-٤/٦١٢) برقم(٣٤٦٢)، وصحيح مسلم(٣/١٦٦٣)، كتاب اللباس والزينة، باب مخالفة اليهود في الصبغ برقم(٢١٠٣).

(٦٧) المعجم الأوسط(٢/٥٥)، ح رقم(١٢٣٠).

الزبير، ولم يتابع عليه، وروي عن الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قال ذلك: زيد بن الحريش، عن عبد الله بن رجاء، عن الثوري، وكذلك روي عن حفص بن عمر الحبطي، عن هشام ورواه الحفاظ من أصحاب هشام عن: هشام عن عروة مرسلاً، وهو الصحيح[٦٨].

وتابعه المزي فقال: والمشهور: مرسل عن عروة، ثم نقل قول الدارقطني المتقدم[٦٩].

وقال الحافظ ابن حجر: وللنسائي من حديث ابن عمر رفعه:" غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ" ورجاله ثقات، لكن اختلف على هشام بن عروة فيه كما بينه النّسائي وقال غير محفوظ وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة وزاد والنصارى"[٧٠].

وكلام الأئمة المفصّل؛ لم يخرج عن فحوى كلام النّسائي المجمل، وبعضه منقول عنه، وهكذا مع كل قول للنّسائي، يزيد إعجابنا ببراعته، وتضلّعه في علم العلل.

* * *

٥. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ،عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ" قال النّسائي: "وهذا الحديث غير محفوظ والله أعلم"[٧١].

والحديث أخرجه ابن ماجه[٧٢]،وأبو داود[٧٣]،والترمذي[٧٤]، وابن حبان[٧٥]، والحاكم[٧٦]، والبيهقي[٧٧]، وأبو يعلى[٧٨]، جميعهم من طريق هَمَّام بن يحيى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، به بمثله، إلا أن بعضهم قال: "وَضَعَ" بدلاً من "نَزَعَ".

قلت: في الحديث أكثر من علة: الأولى: انفراد همام به، والثانية: تدليس ابن جريج، الثالثة: الانقطاع بين ابن جريج، والزهري، والرابعة: الاختلاف في لفظ الحديث.

أما العلة الأولى: فأشار إليها أبو داود بقوله: " ولم يروه إلا همام"[٧٩].

---

(٦٨)علل الداقطني(٤/٢٣٤-٢٣٥).

(٦٩)تهذيب الكمال(٢٥/٤٩٦).

(٧٠) فتح الباري(١٠/٣٥٥).

(٧١) السنن الكبرى(٥/٤٥٦)، كتاب الزينة، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء، برقم(٩٥٤٢).

(٧٢)سنن ابن ماجه(١/١١٠)، كتاب الطهارة، باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء، برقم(٣٠٣).

(٧٣)سنن أبي داود(١/٥)، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء، برقم(١٩).

(٧٤)جامع الترمذي(٤/٢٢٩)، كتاب الباس عن رسول الله، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، برقم(١٧٤٦).

(٧٥)صحيح ابن حبان(٤/٢٦٠)، الخبر الدال على نفي إجازة دخول المرء لخلاء بشيء فيه ذكر الله، برقم(١٤١٣).

(٧٦)المستدرك على الصحيحين(١/٢٩٨)ح رقم(٦٧٠).

(٧٧)سنن البيهقي الكبرى(١/٩٤)، باب وضع الخاتم ثم دخول الخلاء، برقم(٤٥٤) وفي(١/٩٥)، برقم(٤٥٦).

(٧٨)مسند أبي يعلى(٦/٢٤٧).

(٧٩)سنن أبي داود(١/٥)، ح رقم(١٩).

قلت: همام لم ينفرد به، بل تابعه يحيى بن المتوكل البصري، كما عند البيهقي، لكنه قال-أي البيهقي-عن رواية يحيى: " وهذا شاهد ضعيف"(٨٠).

قلت: يحيى بن المتوكل البصري: ليس ضعيفاً، لكن الضعيف هو: يحيى بن المتوكل المدني(٨١)، فلعل الأمر التبس على البيهقي، وهو ليس بشاهد، وإنما متابع، لكن بعض العلماء يستعمل هذا مكان ذاك.

أمـــا العلــل الثلاث الباقية: فمعلوم أن ابن جريج: ثقة لكنه مدلس مكثر(٨٢)، ولا يقبل حديثه، إلا إذا صرح بالسماع، ولم أجده صرح بالسماع في أي موضع، والمحفوظ أن بين ابن جــريج، والزهــري راوٍ آخــر هو: زياد بن سعد، فقد قال أبو داود: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس أن النبيﷺ "اتخذ خاتما من وَرِق ثم ألقاه"، والوهم فيه من همام(٨٣).

قلت: قوله: منكر؛ فلأن المتقدمين قلما يفرقون بين المنكر والشاذ(٨٤)، والأقرب أنه شاذ، لأن هماماً ثقة ربما وهم كما قال الحافظ ابن حجر(٨٥).

وأمـــا الحـــديث الذي أشار إليه أبو داود، فقد رواه البخاري عن يَحْيَى بْن بُكَيْرٍ،عن اللَّيْثِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ يَــوْمًا وَاحِــدًا ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اصْطَنَعُوا الْخَوَاتِيمَ مِنْ وَرِقٍ وَلَبِسُوهَا فَطَرَحَ رَسُولُ اللَّهِﷺ خَاتَمَهُ فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ" ثم قال تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَزِيَادٌ وَشُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ"(٨٦).

كما رواه مسلم عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، عن رَوْحٍ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عن زِيَادٌ عن ابْنَ شِهَابٍ به بنحوه، وقال فيه ابن جريج أخبرني زياد.وقال مسلم: وحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ(٨٧).

---

(٨٠)سنن البيهقي الكبرى(١/٩٥)، باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء، برقم(٤٥٦).

(٨١) وثقــه ابن شاهين، وذكر ه ابن حبان في الثقات وقال: ليس هو يحيى ابن المتوكل الذي يقال له: أبو عقيل، وقال: يخطــئ، وجهلــه ابــن معين، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.(تاريخ أسماء الثقات١/٢٦١)، و(الثقات٧/٦١٢)، وتقــريب التهذيب(١/٥٩٦).بينما الأخر المدني: مجمع على ضعفه.ينظر: (الضعفاء للنسائي١/١٠٩)، و(الضعفاء لابن الجوزي٣/٢٠٢)، و(المغني٢/٧٤٢)، و(تقريب التهذيب١/٥٩٦).

(٨٢)ينظر: التبيين لأسماء المدلسين(١/١٣٩)، كما وصفه أحمد وغيره بالتدليس. ينظر:(عون المعبود١/٢٢).

(٨٣)سنن أبي داود(١/٥)، ح رقم(١٩).

(٨٤)قال الأبادي:التمثيل به للمنكر إنما هو مذهب ابن الصلاح من عدم الفرق بين المنكر والشاذ(عون المعبود١/٢٢)

(٨٥)ينظر: تقريب التهذيب(١/٥٧٤).

(٨٦)صحيح البخاري(١-٤/١٠٦٥)، كتاب اللباس، باب خاتم الفضة، برقم(٥٨٦٨).

(٨٧)صحيح مسلم(٣/١٦٥٨)كتاب اللباس والزينة، باب طرح الخواتم، برقم(٢٠٩٣).

كلهم عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس بنحو حديث البخاري ومسلم[٨٨]، فهو شاذ، أو غير محفوظ كما قال النّسائي، ونقل قوله معظم من جاء بعده[٨٩]، لكن بعضهم خالف الإمام النّسائي، وصحح الحديث، فقد قال الترمذي: "حسن غريب"[٩٠]، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"[٩١]، ونقل العظيم آبادي عن السخاوي أن ابن حبان عدّهما متنين منفصلين، وصحح الحديثين معاً، لكن السخاوي اعترض على تصحيح الترمذي وابن حبان واعترض عليهما[٩٢]، كما اعترض النووي على تصحيح الترمذي[٩٣].

واعترض الحافظ ابن حجر على حكم أبي داود على الحديث بالنكارة، وصحح قول النّسائي أنه غير محفوظ، فقال: والجواب أنه حكم بذلك؛ لأن هماما انفرد به عن ابن جريج، وهمام وإن كان من رجال الصحيح، فإن الشيخين لم يخرجا من رواية همام عن ابن جريج شيئاً؛ لأنه لما أخذ عنه كان بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة؛ في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من قبل ابن جريج دلّسه عن الزهري بإسقاط الواسطة، وهو زياد بن سعد، ووهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره، وهذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً، قال: وحكم النّسائي عليه: "غير محفوظ" أصوب؛ فإنه شاذ في الحقيقة إذ المنفرد به من شرط الصحيح، لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً[٩٤]، كما قال الدار قطني: "شاذ"[٩٥]، وقد ضعفه الألباني[٩٦].

فالحديث على مذهب المتأخرين: "شاذ"، وحكم النّسائي جاء متمشياً، مع أقوال المتقدمين، والمتأخرين، إذ قول أبي داود: "منكر" لا يبعد كثيراً عن الشاذ في مذهب المتقدمين.

* * *

٦. قال النّسائي-رحمة الله-:" أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ قَال : بَلَغَنِي عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْنَبَ الثَّقَفِيَّةِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الصَّلَاةَ فَلا تَمَسَّ طِيبًا" قال النّسائي:وَهَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ مِنْ

(٨٨)ينظر: عون المعبود(٢٣/١).

(٨٩)فقد نقله النووي، والسخاوي، وابن حجر، والسيوطي، والمباركفوري، والعظيم آبادي، والمناوي، وغيرهم. ينظر: تلخيص الحبير(١٠٨/١-١٠٩)، وتدريب الراوي(٢٣٩/١)وتحفة الأحوذي(٣٤٨/٥)، وفيض القدير(١٢٦/٥).

(٩٠)جامع الترمذي(٢٢٩/٤)، ح رقم(١٧٤٦).

(٩١) المستدرك على الصحيحين(٢٩٨/١)ح رقم(٦٧١).

(٩٢)ينظر: عون المعبود(٢٢/١).

(٩٣)ينظر: تلخيص الحبير(١٠٨/١-١٠٩).

(٩٤)ينظر: عون المعبود(٢٣/١).

(٩٥)ينظر: فيض القدير(١٢٦/٥).

(٩٦) أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٧٨٧/١)ح رقم(٥٢١٣).

حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ[97]، وكان النَّسائي قد أخرج هذا الحديث من عشرة طرق، آخرها هو حديث الباب الذي قال عنه: غير محفوظ[98].

والحـديث أخـرجه مسلم[99]، والإمام أحمد[100]، وابن خزيمة[101]، وأبو عوانة[102]، وابـن أبـي شـيبة[103]، وابن حبان[104]، والبيهقي[105]،وابن راهواية[106]، والطبراني[107]، جميعهم من طريق محمد بن عجلان، عن بكير بن عبد الله، عن بسر بن سعيد، عن زينب .

كما أخرجه أحمد[108]، وأبو عوانة[109]،وابن حبان[110]،جميعهم من طريق محمد بن عبد الله بن عمرو ، عن بكير بن عبد الله عن بسر بن سعيد عن زينب الثقفية به بنحوه.

وأخرجه مسلم[111]، والطبراني[112]، كلاهما من طريق بسر بن سعيد عن زينب، وأخرجه الطبراني من طرق متعددة جميعها عن بكير به بنحوه[113].

قلت: بالنظر إلى طرق الحديث العشرة التي أخرجها النَّسائي نجد أن الحديث محفوظ من طريق بكير بن عبد الله، ، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية به، وله طريق آخر انفرد بـه النَّسـائي من طريق ابن عجلان، عن يعقوب بن عبد الله عن بسر به بنحوه، وقد رواه أصحاب ابن عجلان بخلافه: عن ابن عجلان، عن ابن بكير به.

كما أن أصحاب كتب الرواية أخرجوه من أكثر من خمسين طريقاً، لم يذكر واحد منهم طريق الزهري عن بسر، فهذه الرواية شاذة.

---

(97) السنن الكبرى(433/5)، كتاب الزينة، باب النهي للمرأة أن تشهد الصلاة إذا أصابت من البخور، برقم(9434).

(98)السنن الكبرى(431/5-433)كتاب الزينة، كتاب الزينة، باب النهي للمرأة أن تشهد الصلاة إذا أصابت من البخور، الأحاديث أرقام(9425-9434).

(99)صحيح مسلم(328/1)، كتاب الصلاة، باب خروج النساء للصلاة...، برقم(443).

(100)مسند أحمد(363/6).

(101)صحيح ابن خزيمة(91/3)، باب الزجر عن شهود المرأة المسجد متعطرة، برقم(1680).

(102)مسند أبي عوانة(360/1و396)، و (16/2).

(103)مصنف ابن أبي شيبة(305/5)، من كره للمراة الطيب إذا خرجت، برقم(26338).

(104)صحيح ابن حبان(593/5)، ذكر الزجر عن مس المرأة الطيب إذا أرادت شهود العشاء...، برقم(2215).

(105)سنن البيهقي الكبرى(133/3)، باب المرأة تشهد المسجد للصلاة لا تمس طيبا، برقم(5156).

(106)مسند إسحاق بن راهواية(247/1)ح رقم(1).

(107)المعجم الكبير(283/24)الأحاديث أرقام (718 -720).

(108)مسند أحمد(363/6).

(109)مسند أبي عوانة(360/1و396)، و(59/2).

(110)صحيح ابن حبان(590/5)، ذكر الشرط الثالث الذي أبيح مجيء النساء إلى المساجد بالليل به، برقم(2212).

(111)صحيح مسلم(328/1)، كتاب الصلاة، باب خروج النساء للصلاة...، برقم(443).

(112)المعجم الكبير(285)ح رقم(724).

(113) المعجم الكبير(283/24و284)الأحاديث رقم(717و 721 و722و723).

وقد ذكرها ابن أبي حاتم في علله، فقال: "قال أبي لم يرو هذا الحديث عن ابن شهاب سوى زياد بن سعد، ولا روى عن زياد بن سعد إلا ابن جريج، ولا عن ابن جريج الا الحجاج، ولا عن حجاج، إلا أن أبا زرعة حدثني بعورته، أخبرني أنه ذكر هذا الحديث ليحيى ابن معين فقال: رأيت هذا الحديث عند سنيد هكذا" (١١٤).

وسنيد هذا كان يلازم حجاجاً، وكان سنيد يلقن حجاجاً بعدما اختلط فيتلقن، فقد روى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: رأيت سنيداً عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع لابن جريج: أخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم، وغير ذلك، قال فجعل سنيد يقول لحجاج: يا أبا محمد: قال ابن جريج، عن الزهري، وابن جريج، عن صفوان بن سليم، قال: فكان يقول له هكذا، قال: ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذمة على ذلك، قال أبي: وبعض تلك الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي عمن أخذها، وحكى الخلال عن الأثرم نحو ذلك(١١٥).

قلت: لعل هذا الحديث مما تلقنه حجاج من سنيد، وربما سلك به الحجاج الجادة؛ فابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري: "جادة"، وفي كلا الحالين؛ فإن الوهم من حجاج على الأغلب، وكلام ابن أبي حاتم، وعبد الله بن أحمد فيه ما يكفي لإلصاق التهمة به.

وقد صحح الألباني هذا الحديث من جميع الطرق التي ذكرها النّسائي(١١٦)، بما فيها الحديث الذي قال عنه النّسائي: غير محفوظ، فقد قال عنه: "صحيح بما قبله(١١٧).

* * *

٧. قال النّسائي-رحمة الله-" أنبا قُتَيْبَةُ بن سعيد، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَة، عَنْ عَاصِمِ الأَحْوَلِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَاب ، عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:" إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ "فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ" فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْراً فَالْمَاءُ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ"قال النّسائي هذا الحرف: "فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ" لا نعلم أن أحدا ذكره غير ابن عُيَيْنَة ولا أحسبه محفوظاً"(١١٨).

وأخرجه الترمذي بسنده ومتنه، وذكر الزيادة، وقال: حديث سلمان حديث حسن(١١٩).
ورواه عَنْ مَحْمُودِ بْنِ غَيْلاَنَ، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ-الثوري- عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ بِهِ، وعَنْ

---

(١١٤)علل ابن أبي حاتم(٧٩/١).

(١١٥) تهذيب التهذيب(٢١٤/٤).

(١١٦) أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٧٧٦/١-٧٧٧) الأحاديث أرقام(٥١٢٩-٥١٣٤).

(١١٧) المصدر السابق نفسه ح رقم (٥١٣٤).

(١١٨) السنن الكبرى(٢٥٤/٢)، كتاب الصيام، باب ما يستحب للصائم أن يفطر علية، برقم(٣٣٢٠).

(١١٩) جامع الترمذي(٤٦/٣) كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة برقم (٦٥٨).

هَــنَّادٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ به بمثله، وعَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِــمٍ الأَحْوَلِ، به بمثله وقال الترمذي: زَادَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، ثم قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ [١٢٠]، ورواه ابن خزيمة من طريق سفيان، عن عاصم بالزيادة[١٢١].

وضعف الألباني حديث الترمذي، وصحح حديث ابن خزيمة، مع أن إسنادهما ومتنهما واحد، بل إن إسناد الترمذي أقوى من إسناد ابن خزيمة، فحديث الترمذي عن قتيبة عن سفيان به، وحديث ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان به، وقتيبة: ثقة، وعبد الجبار: لا بأس به[١٢٢]، وهذا أمر مستغرب من الشيخ الألباني-رحمه الله-.

وقــد أخرج الإمام النَّسائي هذا الحديث من اكثر من عشرة طرق، فرواه من طريق شعبة عن هشام، وعاصم، وخالد، جميعهم عن حفصة، عن سلمان بن عامر عن النبيﷺ به، دون ذكر لفظ: "فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ"، ودون ذكر: "الرباب" في سنده[١٢٣].

ومن طريق حماد،عن عاصم، عن حفصة، عن الرباب به بمثله،دون ذكر الزيادة[١٢٤].

ومن طريق ابن عُلَيَّة، وقران بن تمام، وخالد، وحماد ، ويوسف بن يعقوب جميعهم، عن هشام، عن حفصة، عن الرباب عن سلمان بن عامر به بمثله بغير الزيادة[١٢٥].

كمـــا أخرجه ابن ماجه[١٢٦]، واحمد[١٢٧]، والدارمي [١٢٨]، وابن حبان[١٢٩]، وابن أبي شيبة[١٣٠]، والطبراني[١٣١]، جميعهم من طريق عاصم عن حفصة به مثله بدون الزيادة.

قلــت: لــم يُتَابع سفيان بن عيينة على قوله: "فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ"، وهو: ثقة حافظ[١٣٢]،وهذه "زيادة ثقة"، وقد قسم ابن الصلاح زيادة الثقة إلى ثلاثة أقسام:

---

(١٢٠) جامع الترمذي (٧٨/٣)، كتاب الصوم عن رسول الله، باب ما جاء ما يستحب علية الإفطار، برقم (٦٩٥).

(١٢١) صحيح ابن خزيمة ح رقم(٢٠٦٦).

(١٢٢) ينظــر: تقريب التهذيب(٣٣٢/١و٤٥٤)ترجمة(٣٧٤٣ و٥٥٢٢)، وينظر: جامع الترمذي(٤٦/٣) ح رقم(٦٥٨) وصحيح ابن خزيمة بتحقيق الألباني ح رقم(٢٠٦٦).

(١٢٣)السنن الكبرى(٢٥٤/٢)حديث رقم (٣٣١٩).

(١٢٤)السنن الكبرى(٢٥٣/٢)الأحاديث (٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦) .

(١٢٥)السنن الكبرى(٢٥٤/٢-٢٥٥)الأحاديث (٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٦) .

(١٢٦)سنن ابن ماجه(٥٤٢/١)، كتاب الصيام، باب ما يستحب عليه الإفطار، برقم (١٦٩٩).

(١٢٧)مسند أحمد(١٧/٤)وفي(١٨/٤).

(١٢٨)سنن الدارمي(١٣/٢)، كتاب الصوم، باب ما يستحب الإفطار عليه، برقم(١٧٠١).

(١٢٩) صحيح ابن حبان(٢٨٢/٨-٢٨٦)، ذكر الاستحباب للمرء أن يكون إفطار....، برقم(٣٥١٥).

(١٣٠)مصنف ابن أبي شيبة(٣٤٩/٢)، من كان يستحب أن يفطرعلى تمرأو ماء، برقم(٩٧٩٦ -٩٧٩٧).

(١٣١)المعجم الكبير(٢٧٢/٦و٢٧٣)ح رقم(٦١٩٢ -٦١٩٣ -٦١٩٤ - ٦١٩٥ -٦١٩٦ -٦١٩٧).

(١٣٢) التقريب (ص١٨٥).

الأول: أن تكون الزيادة مخالفة أو منافية لما رواه الثقات، وهذا مردود باتفاق.

الثاني: أن لا يكون في الزيادة منافاة، ولا مخالفة، كأن ينفرد الثقة بشيء رواه هو ولم يروه غيره، ولم يخالف غيره فيه، فهذا مقبول، وزعم الخطيب اتفاق العلماء على قبوله.

الثالث: ما كان بين المرتبتين، كأن يزيد الثقة لفظة في حديث، لم يذكرها سائر من روى الحديث، كزيادة لفظ" من المسلمين" التي رواها مالك في حديث زكاة الفطر، ولم يروه غيره، وهذا النوع يشبه القسم الأول من حيث أن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، ففيه مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم، ويشبه القسم الثاني من حيث أنه لا منافاة بينهما(١٣٣).

وهذه الزيادة في الحديث من القسم الثالث، وكان ابن الصلاح قد بيّن حكم هذا النوع، فقال: " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد فيه مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط؛ كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة. وإن لم يكن من يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له، مزحزحاً له عن حيز الصحيح"(١٣٤).

وهذه الزيادة: "زيادة ثقة مقبولة" بحسب قول ابن الصلاح؛ لأنه ليس فيها مخالفة، وراويها ثقة حافظ، موثوق بحفظه وإتقانه، ومع ذلك فلا يمنع من أن تكون هذه اللفظة من قول ابن عيينة، أدرجت في الحديث على سبيل الوهم، وأميل إلى ترجيح الاحتمال الأول للأسباب الآتية:

١. إن الزيادة ليس فيها مخالفة أو منافاة لما رواه غيره.
٢. إن الترمذي صحح الحديث مع علمه بانفراد ابن عيينة بهذه اللفظة.
٣. إن النَّسائي لم يحكم على الحديث بالشذوذ، وإنما حكم على اللفظة فقط، ولم يجزم بشذوذها، بل قال: "ولا أحسبه محفوظاً"(١٣٥).

فالحديث صحيح، والزيادة مقبولة، لأنه لا ينتج عن قبولها حكم جديد، وسفيان ثقة، وزيادته لا تؤثر شيئاً في الحديث.

• • •

---

(١٣٣) مقدمة ابن الصلاح (٥٠/١-٥١) بتصرف.

(١٣٤) مقدمة ابن الصلاح (٤٦/١).

(١٣٥) السنن الكبرى(٢٥٤/٢)، كتاب الصيام، باب ما يستحب للصائم أن يفطر علية، برقم(٣٣٢٠).

٨. قال النَّسائي-رحمه الله-:" أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ إسحاق الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ :حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ،عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ ،عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ "قال النَّسائي: "الْأَسْوَدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ"(١٣٦).

والحديث أخرجه البخاري(١٣٧)، ومسلم(١٣٨)، وأبو داود(١٣٩)، وابن ماجه(١٤٠)، وأحمد(١٤١)، والدارمي(١٤٢)، وابن حبان(١٤٣)، والأصبهاني(١٤٤)، والبيهقي(١٤٥)، وابن أبي شيبة(١٤٦)، والشاشي(١٤٧)، والطبراني(١٤٨)، وأبو يعلى(١٤٩)، والطيالسي(١٥٠) جميعهم من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة-دون ذكر الأسود- عن عبد الله بن مسعود به، زاد بعضهم: "فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج" وبعضهم قد ذكر قصة.

قلت: الشذوذ في سند الحديث، وليس في متنه، وذِكْرُ الأسود في إسناد هذا الحديث: خطأ، فلم يجمع الأسود مع علقمة في هذا الحديث، وإنما جمعا في حديث عبد الرحمن بن يزيد، فقد روى البخاري، ومسلم، و النَّسائي، وأحمد، وغيرهم ، جميعهم من طريق الأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ شَبَاباً لا نَجِدُ شَيْئاً ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ...الحديث"(١٥١).

فلعل الأمر أشكل على بعض الرواة، فساقه على هذا النحو، والله أعلم.

---

(١٣٦)السنن الكبرى(٣/٢٦٢)، كتاب النكاح، باب الحث على النكاح، برقم(٥٣١٧).

(١٣٧)صحيح البخاري(١-٤/٩٣٢)، كتاب النكاح، باب قول النبي ﷺ:من استطاع منكم الباءة... ، برقم(٥٠٦٥).

(١٣٨)صحيح مسلم(٢ /١٠١٨-١٠١٩)، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه... ، برقم(١٤٠٠).

(١٣٩)سنن أبي داود(٢/٢١٩)، كتاب النكاح، باب التحريض على النكاح، برقم(٢٠٤٦).

(١٤٠)سنن ابن ماجه(١ /٥٩٢)، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح، برقم(١٨٤٥).

(١٤١)مسند أحمد(١ /٣٧٨و٤٤٧).

(١٤٢)سنن الدارمي(٢ /١٧٨)، كتاب النكاح، باب الحث على التزويج، برقم(٢١٦٦).

(١٤٣)صحيح ابن حبان(٩/٣٣٥)، كتاب النكاح، برقم(٤٠٢٦).

(١٤٤)المستخرج على صحيح الإمام مسلم(٤ /٦٣)، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، برقم(٣٢٣٥).

(١٤٥)سنن البيهقي الكبرى(٧/٧٧)،جماع أبواب الترغيب في النكاح، باب الرغبة في النكاح، برقم(١٣٢٢٤).

(١٤٦)مصنف ابن أبي شيبة(٣ /٤٥٣)، كتاب النكاح، في التزويج من كان يأمر به ويحث عليه.

(١٤٧)مسند الشاشي(١ /٣٦٩-٣٧٠)ح رقم(٣٦٠و٣٦٢).

(١٤٨)المعجم الأوسط(٢ /٣٧-٣٨)ح رقم(١١٦٣).

(١٤٩)مسند أبي يعلى(٩ /١٢٢).

(١٥٠)مسند الطيالسي(١ /٣٦).

(١٥١)صحيح البخاري(١-٤/٩٣٢-٩٣٣)، كتاب النكاح، برقم(٥٠٦٦)، وصحيح مسلم(٢/١٠١٩)، كتاب النكاح، برقم(١٤٠٠)،والسنن الكبرى(٢/٩٦) كتاب الصيام، باب الصيام جنة، برقم(٢٥٥٠)، ومسند أحمد(١/٤٢٥) .

٩. قال النَّسائي:" أنبا نُوحُ بْنُ حَبِيبٍ الْقُومَسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ:"لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ،وَهُوَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، فَبَيْنَا نَحْنُ بِالْجِعِرَّانَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي قُبَّةٍ[١٥٢] فَأَتَاهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ عُمَرُ أَنْ تَعَالَ، فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي الْقُبَّةَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ قَدْ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ، [بِعُمْرَةٍ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ][١٥٣]، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ؟ إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، يَغِطُّ لِذَلِكَ، فَسُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ: "أَيْنَ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَنِي آنِفًا؟" فَأُتِيَ بِالرَّجُلِ فَقَالَ: "أَمَّا الْجُبَّةُ [فَاخْلَعْهَا]"[١٥٤] وَأَمَّا الطِّيبُ فَاغْسِلْهُ ثُمَّ أَحْدِثْ إِحْرَامًا" قَالَ النَّسائي: "هذا الحرف "ثُمَّ أَحْدِثْ إِحْرَاماً" لا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَداً ذَكَرَهُ غَيْرَ نُوحِ ابْنِ حَبِيبٍ، وَلا أَحْسِبُهُ مَحْفُوظاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[١٥٥].

والحديث أخرجه الدارقطني من طريق النَّسائي نفسه به مثله بالزيادة، ونقل تعليق النَّسائي على الحديث[١٥٦].

وكان النَّسائي قد روى هذا الحديث بسنده ومتنه خالياً من الزيادة المعلولة، ومن التصحيفات الأخرى التي وردت في المتن[١٥٧].

كما رواه مقطعاً من طريق منصور، وعبد الملك، وقيس، جميعهم عن عطاء، عن، صفوان به ببعضه، ولم يذكر الزيادة[١٥٨]، ومن طريق سفيان، عن عمرو عن صفوان به ببعضه، ولم يذكر الزيادة[١٥٩].

كما أخرجه بالإضافة إلى النَّسائي كل من: البخاري[١٦٠]، ومسلم[١٦١]، والترمـذي[١٦٢]،

---

(١٥٢)القبة: هي الخيمة أو البيت الصغير المدور.ينظر: النهاية في غريب الحديث(٣/٤)، ولسان العرب(٦٥٩/١).

(١٥٣)ما بين المعكوفتين في الأصل :"وتغمره بطيب"، والصواب ما أثبته، لأنه جاء هكذا في باقي الروايات، وهو كذلك في حديث(٧٩٨١) وكذلك هو في الطبعة الجديدة من السنن الكبرى بتحقيق: شلبي(٢٣/٤) ح رقم(٣٦٣٤)

(١٥٤) ما بين المعكوفتين، في الأصل "فاخلفها" والصواب ما أثبته. ينظر: المصدر السابق نفسه.

(١٥٥) السنن الكبرى(٣٣٢/٢)، كتاب الحج، باب الجبة في الإحرام، برقم(٣٦٤٨).

(١٥٦) سنن الدارقطني(٢٣١/٢)، كتاب الحج، برقم(٦٤).

(١٥٧)السنن الكبرى (٤/٥)، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول القرآن، برقم (٧٩٨١).

(١٥٨)السـنن الكبـرى (٤٧٥/٢)، كـتاب الحج، باب العمل في العمرة برقم(٤٢٣٨ و٤٢٣٩)، (٣٤١/٢)، باب في الخلوق للمحرم، برقم(٣٦٩٠).

(١٥٩)السنن الكبرى (٤/٥)، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول القرآن، برقم (٧٩٨٢).

(١٦٠)صحيح البخاري(١-٤/٩١٩-٩٢٠)، كتاب فضائل القرآن، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب برقم(٤٩٨٥)، وفـي كـتاب العمـرة(١-٤/٣٠٦-٣٠٧)، بـاب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج، برقم(١٧٨٩)، وفي كتاب المغازي(١-٤/٧٥٢-٧٥٣)(١٥٧٣/٤)، باب غزوة الطائف، برقم(٤٣٢٩).

(١٦١)صحيح مسلم(٣٣٦/٢-٣٣٨)، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة....، برقم(١١٨٠مكرر٧).

(١٦٢)جامع الترمذي(١٩٦/٣)، كتاب الحج، باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة، برقم(٨٣٦).

وأبــو داود [١٦٣]، وأحمد[١٦٤]، وابن الجارود[١٦٥]، وابن خزيمة[١٦٦]،وابن حبان[١٦٧]، وأبو نعيم[١٦٨]، والبيهقي[١٦٩]، والشافعي[١٧٠]، والحارث[١٧١]، والطبراني[١٧٢]، والحميدي[١٧٣]، جميعهم من طريق عطاء بن أبي رباح عن صفوان عن أبيه بنحوه أو بمعناه.

وأخرجه الترمذي، وأحمد، وابن خزيمة، والبيهقي، والطبراني، والطيالسي، جميعهم من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن يعلى -دون ذكر صفوان- عن النبي بنحوه أو بمعناه[١٧٤]. والمتصل أصح، وهذا ما أشار إليه الترمذي بعد روايته متصلاً، فقال: وهذا أصح وفي الحديث قصة[١٧٥].

قلت: الحديث صحيح سنداً ومتناً، باستثناء اللفظة التي أشار إليها النَّسائي: "ثم أَحْدِثْ إحْراما" فلم يروها إلا نوح بن حبيب،وهو ثقة، لكنه لم يُتابع عليها.

وبالإضافة إلى طرق الحديث الكثيرة عن عطاء به بدون الزيادة، فقد روى البخاري، وأحمد، وابن خزيمة جميعهم من طريق يحيى بن سعيد -شيخ حبيب بن نوح؛ راوي الزيادة- به بنحوه، ولم يذكروا هذه الزيادة[١٧٦]، مما يدل على أن نوحاً أدرج هذه الزيادة في الحديث، كما أن النَّسائي روى الحديث على الوجهين: بالزيادة، وبدونها عن نوح بن حبيب نفسه، مما

---

(١٦٣)سنن أبي داود(٢/١٦٤-١٦٥)، كتاب المناسك، باب الرجل يحرم في ثيابه، برقم(١٨١٩-١٨٢٢).

(١٦٤)مسند أحمد(٤/٢٢٢-٢٢٤).

(١٦٥)المنتقى لابن الجارود(١/١١٧-١١٨)برقم(٤٤٧-٤٤٩).

(١٦٦)صحيح ابن خزيمة(٤/١٩١)، باب ذكر طيب المحرم ولبسه في الإحرام...، برقم(٢٦٧٠).

(١٦٧)صحيح ابن حبان(٩/٩٠-٩١)، ذكر الأمر لمن أحرم في قميصه أن ينزعه... ، برقم(٣٧٧٨-٣٧٧٩).

(١٦٨)المستخرج على صحيح مسلم(٣/٢٦٥-٢٦٧)، برقم(٢٦٩٢-٢٦٩٦)من سبعة طرق.

(١٦٩)ســنن البيهقي الكبرى(٥/٥٦)، باب لبس المحرم وطيبه جاهلا أو ناسيا لإحرامه، برقم(٨٨٧٩و٨٨٨٠ و٨٨٨١) وفي(٥/٥٧)، باب الرجل يحرم في قميص أوجبة فينزعهما نزعا...، برقم(٨٨٨٤ -٨٨٨٥) وفي(٧/٥٠)، باب كان لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، برقم(١٣١٠٩).

(١٧٠) مسند الشافعي(١/١٢١و٣٦٤).

(١٧١)مسند الحارث(١/٤٤٨)، و (٢/٥٧٤).

(١٧٢)المعجم الكبير(٢٢/٢٥١-٢٥٤)ح رقم(٦٥٣و٦٥٤و٦٥٥و٦٥٨و٦٥٩و٦٦٠).

(١٧٣)مسند الحميدي(٢/٣٤٧).

(١٧٤)ينظــر: جامــع الترمذي(٣/١٩٦)، كتاب الحج، باب ما جاء في الذي ....، برقم(٨٣٥)، ومسند أحمد(٤/٢٢٤)، وصــحيح ابن خزيمة(٤/١٩٣)، باب ذكر البيان أن النبيﷺ أمر هذا المحرم الذي ذكرناه بغسل الطيب...، برقم(٢٦٧٢)، وسنن البيهقي الكبرى(٥/٥٦)ح، برقم(٨٨٨٢) وفي(٥/٥٧)، ح رقم(٨٨٨٣)، ومعجم الطبراني الكبير(٢٢/٢٥٩)ح رقم(٦٦٩)، والأوسط(٥/١٩٣)ح رقم(٥٠٥٤)، ومسند الطيالسي(١/١٨٨)، وغيرهم.

(١٧٥) ينظر: جامع الترمذي(٣/١٩٦)، كتاب الحج، باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة، برقم(٨٣٦).

(١٧٦)صحيح البخاري(١-٤/٩١٩-٩٢٠)، كتاب فضائل القرآن، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب برقم(٤٩٨٥)، ومسند أحمد(٤/٢٢٢)، وصحيح ابن خزيمة(٤/١٩١)ح رقم(٢٦٧٠).

يفـيد أن النسائي سمع الحديث من نوح مرتين: مرة بالزيادة، ومرة بدونها، وجاء النسائي بالروايتين، ونبه على أن الزيادة مدرجة، وهي زيادة شاذة وغير محفوظة(177).

• • •

١٠. قال النسائي-رحمة الله-:" أَنبَأَ أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ :أَنبَأَ سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ ابْــنِ عَــبْدِ اللَّــهِ عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: "لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ" قال النسائي: "والصــواب عــندنا موقوف ولم يصح رفعه والله أعلم لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي وحديث بن جريج عن الزهري غير محفوظ والله أعلم أرسله مالك"(178).

قلت: سبق دراسة هذا الحديث في الموقوف، بما يغني عن إعادته هنا(179).

• • •

المطلب الثاني: المنكر:

أطلــق الإمــام النسائي لفظ النكارة على مجموعة لا بأس بها من الأحاديث، وكانت نكارة بعضها في السند، وبعضها الآخر في المتن، وقد أحصى الدكتور محمد الطوالبة- حفظه الله- الأحاديث التي نص الإمام النسائي على نكارتها، فبلغت سبعة عشر حديثاً(180).

وقد تعقبته في رسالتي الموسومة بـــ:"نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى" إذ قمــت بإحصــائية جديــدة، فــوجدت ستة أحاديث أخرى، فأصبح عددها: ثلاثة وعشرين حديثاً(181)، وفي هذه الدراسة وجدت حديثين آخرين ، وبذلك أصبح عددها الأحاديث التي نصّ الإمام النسائي على نكارتها خمسة وعشرين حديثاً، وهي الآتية:

١. قال النسائي-رحمه الله-: " اخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنا عبد الرزاق قال: ثنا يونس بن سليم قال: أملى على يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَــنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ قَال سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ‌ؓ يَقُولُ: كَانَ رَسولُ اللهﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ يُسمَعُ عِنْدَهُ دَوِي كَدَوِيِّ النَّحْلِ، فَمَكَثْنَا سَاعَةً فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: " اللَّهُمَّ زِدْنَا وَلا تَنْقُصنَا، وَأَكْرِمْنَا وَلا تُهِنَّا، وَلا تَخْزِنَا وَآثِرْنَا وَلا تُؤْثِرْ عَلَيْنَا، وَارْضِنَا وَارْضَ عَــنَّا ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ أُنزِلَتْ عَلَيَّ عَشْرُ آيَاتٍ مَنْ أَقَامَهُنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ

---

(177) السنن الكبرى(٢/٣٣٢)، كتاب الحج، باب الجبة في الإحرام، برقم(٣٦٤٨).

(178)السنن الكبرى(٢/١١٧-١١٨)، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، برقم(٢٦٤٩).

(179)ينظر: الفصل الثاني من الباب الثاني(ص٣٩٧-٤٠٢).

(180)ينظـر: الطوالبة: محمد عبد الرحمن، "منهج النسائي في الكلام على الرواة دراسة تطبيقية في السنن الكبرى"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية ١٩٩٨م، المجلد٢٥، العدد(١)،(ص١٨١) .

(181)انظـر: نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى، رسالة ماجستير، للباحث، نوقشت في الجامعة الأردنية بتاريخ١٧/٣/١٩٩٩م(ص١٢٥).

الــذينَ هُمْ في صَلاتِهِمْ خَاشِعِون ﴾[182]. قال النَّسائي: " هذا حديث منكر، لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم، ويونس بن سليم لا نعرفه، والله أعلم"[183].

أخــرجه التــرمذي[184]، وأحمد[185]، والحاكم[186]، وعبد الرزاق[187]، والبزار[188]، وعبد ابن حميد[189]، المقدسي[190]، جميعهم من طريق عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ يُونُسِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنِ يُونُسِ بْنِ يَزِيد، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ به.

والحديث رواه الترمذي على وجهين:

الأول: عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ يُونُسِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنِ يُونُسِ بْنِ يَزِيد، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ به.

والثاني: عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ يُونُسِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ به نحوه[191].

والطــريق الأول أصـــح؛ كمـــا أشار الترمذي وغيره، فقد رواه الترمذي من الطريق الثاني، وقال بعده: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ يُونُسَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ يُونُسَ ابْنِ يَــزِيدَ عَــنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ"، ثم قَالَ: "هَذَا أَصَحُّ مِنْ الْحَدِيثِ الأَوَّلِ... وَمَنْ سَــمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَدِيماً فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَذْكُرُونَ فِيهِ: عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ وَبَعْضُهُمْ لا يَذْكُرُ فِيهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، وَمَنْ ذَكَرَ فِيهِ يُونُسَ بْنَ يَزِيدَ، فَهُوَ أَصَحُّ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ رُبَّمَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يُونُسَ بْنَ يَزِيدَ، وَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ يُونُسَ فَهُوَ مُرْسَلٌ"[192].

قلت: يفهم من كلام الترمذي أن الوهم في الوصل والإرسال من عبد الرزاق، لا من يــونس، ومــع ذلك فـ النَّسائي رواه موصولاً، وقول الترمذي: "أصح"، لا يعني بالضرورة تصــحيح الحــديث، لكــن الحاكم صححه[193]، كما أن الحافظ ابن حجر استشهد به في فتح

---

(١٨٢)سورة المؤمنون، آية(١و٢).

(١٨٣) السنن الكبرى (١/٤٥٠)، في كتاب الوتر، باب رفع اليدين في الدعاء، برقم (١٤٣٩) .

(١٨٤) جامع الترمذي(٥/٣٢٦)، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب تفسير سورة المؤمنون، برقم(٣١٧٣).

(١٨٥)مسند أحمد(١ /٣٤).

(١٨٦)المستدرك على الصحيحين(١/٧١٧)ح رقم(١٩٦١) وفي(٢/٤٢٥) تفسير سورة المؤمنون ، برقم(٣٤٧٩) وقال بعد كل منهما :"صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(١٨٧)مصنف عبد الرزاق(٣ /٣٨٣)ح رقم(٦٠٣٨).

(١٨٨)مسند البزار(١ /٤٢٧).

(١٨٩)مسند عبد بن حميد(١ /٣٤)ح رقم(١٥).

(١٩٠)الأحاديث المختارة(١/٣٤٢)ح رقم(٢٣٤).

(١٩١) جامع الترمذي(٥/٣٢٦)، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب تفسير سورة المؤمنون، برقم(٣١٧٣).

(١٩٢) جامع الترمذي(٥/٣٢٦)، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب تفسير سورة المؤمنون، برقم(٣١٧٣).

(١٩٣)المســتدرك على الصحيحين(١ /٧١٧)ح رقم(١٩٦١)وفي(٢/٤٢٥) ح رقم(٣٤٧٩)، وقال في كلا الموضعين صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

الباري[١٩٤]، ومعلوم أن الحافظ ابن حجر اشترط على نفسه أن لا يستشهد بحديث إلا إذا كان صحيحاً أو حسناً، فقال في مقدمة الفتح: " ثم أستخرج ثانيا ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية، والإسنادية من تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعا كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك[١٩٥].

وقال التهانوي: " ما ذكره الحافظ من الأحاديث الزائدة في"فتح الباري" وسكت عنه، فهو صحيح أو حسن عنده، كما صرح به في مقدمته[١٩٦].

أما مسألة التفرد، فقد تفرد به عبد الرزاق، عن يونس بن سليم إلى نهاية السند، ويونس أضعف رجال الإسناد، ولم يرو غير هذا الحديث، وقد سبق دراسة حاله في المجاهيل، ورجحت أنه يصنف في المرتبة السادسة من مراتب ابن حجر: مقبول حيث يتابع[١٩٧]، وهو هنا لم يتابع، لكن يشهد لجزء من الحديث، في مسألة سماع دوي كدوي النحل عندما ينزل الوحي على النبيﷺ، ما رواه الطبراني عن مالك الأشجعي بهذا المعنى[١٩٨]، وذكر ابن حجر والزرقاني أنها إحدى صفات الوحي، فقالا: " من صفة الوحي مجيئه كدوي النحل، والنفث في الروع، والالهام، والرؤيا الصالحة، والتكليم ليلة الإسراء بلا واسطة"[١٩٩].

وقد ضعف المقدسي إسناد هذا الحديث[٢٠٠]، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"[٢٠١]، وقال أبو حاتم: لا يعرف من حديث الزهري[٢٠٢]، وقال الألباني: "سنده ضعيف"[٢٠٣].

---

(١٩٤)فتح الباري(١٤٢/١١) ش ح معلق: " اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد.

(١٩٥)ابن حجر، أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الخطيب، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٣٧٩هـ.(٤/١).

(١٩٦)التهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، بيروت-لبنان، الطبعة السابعة١٩٩٦م.(٨٩/١). قلت: لكن هذه القاعدة قد تنخرم أحياناً، فقد كتبت بحثاً في هذا الموضوع ووجدت الحافظ ابن حجر قد استشهد بأحاديث ضعيفة لكن هذا قليل.

(١٩٧) المطلب الرابع من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول(ص١٩٧-١٩٩).

(١٩٨)المعجم الكبير للطبراني(٧٨/١٨)، ح رقم (١٠٧).

(١٩٩)فتح الباري(١٩/١) ش ح(٢)، والزرقاني: محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١١هـ.(٢٠/٢).

(٢٠٠)الأحاديث المختارة(٣٤٢/١)ح رقم(٢٣٤).

(٢٠١)ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي(٤٦٠/٤).

(٢٠٢)ينظر: علل ابن أبي حاتم(٨١/٢).

(٢٠٣) جامع الترمذي(٣٢٦/٥)، برقم(٣١٧٣)، وضعيف الجامع ح رقم(١٢٠٨)، وصحيح وضعيف الجامع الصغير ح رقم (٤٣٥٢).

وخلاصة القول: أن هذا الحديث على مذهب الإمام النَّسائي منكر؛ بسبب تفرد يونس ابـــن سليم به، وهو ممن لا يحتمل تفرده، لكن الحديث بالجملة ليس منكراً، وأميل إلى القول: إنـــه ضـــعيف تقوى بشاهد لجزء منه، فصار: "حسناً لغيره"، وأستند في تحسينه إلى تصحيح الحاكم واستشهاد ابن حجر به في الفتح، والله تعالى أعلم.

• • •

٢. قال النَّسائي-رحمة الله-:" أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ خَلَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَـــالَ رَسُولُ اللَّهِﷺ:"تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً" قال النَّسائي "حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هَذَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَهُوَ مُنْكَرٌ وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ الْغَلَطُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ "[٢٠٤].

وقد سبق دراسة هذا الحديث في مبحث الإسناد الحسن بما يغني عن إعادته هنا[٢٠٥].

٣. قال النَّسائي-رحمه الله-:" أَنْبَأ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالَ: قرأت عَلَى فُضَيْلٍ-ابن مَيْسَـــرَةٍ-، عَـــنْ [أَبِي حريز] أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنِ جُبَيْرٍ يقول: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: " كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ" قَالَ النَّسائي: " [أبو حريز] [٢٠٦]ليس بالقوي واسمه: عبد الله بن حسين، قاضي سجستان، وهذا حديث منكر[٢٠٧].

قلـــت: تفرد به النَّسائي من هذا الطريق، ولم يروه من أصحاب الكتب التسعة غيره، وأخرجه أبو يعلى[٢٠٨]، والطبراني[٢٠٩]، كلاهما من طريق فضيل بن ميسرة، عن أبي حريز، بـــه بمثله، لكن الطبراني قال: "سنتين"، بدلاً من "سنة"، وقال-أيضاً-: لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن جبير إلا أبو حريز[٢١٠].

---

(٢٠٤) السنن الكبرى(٧٦/٢)، في كتاب الصيام، أبواب السحور، باب الحث على السحور، برقم (٢٤٦١).

(٢٠٥)الفصل الأول من الباب الثاني(ص٣٤٢-٣٤٤).

(٢٠٦)مـــا بـــين المعكوفتين في الموضعين في الأصل: (جرير)وهو خطأ، والصواب(حريز)-بالحاء المفتوحة والراء المكسورة والياء والزاي- هكذا ذكرته جميع المصادر التي ترجمت له، وكذلك هو في الطبعة الجديدة من السنن، وأشـــار المحقـــق إلـــى أنـــه تحرف في التحفة إلى جرير. ينظر: السنن الكبرى بتحقيق: شلبي وإشراف: شعيب الأرناؤط(٢٢٨/٣)ح رقم(٢٨٤١)، وينظر هامش(٥)، وينظر: ميزان الاعتدال(٣٥٤/٧).

(٢٠٧)السنن الكبرى(١٥٥/٢)، كتاب الصيام، باب إفطار يوم عرفة بعرفة...، برقم(٢٨٢٨).

(٢٠٨) مسند أبي يعلى(١٧/١٠).

(٢٠٩) المعجم الأوسط(٢٢٩/١)ح رقم(٧٥١).

(٢١٠)المصدر السابق نفسه.

وذكـــره المـــنذري في الترغيب والترهيب، وقال: رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حســن، وهو عند النَّسائي بلفظ: "سنة"(٢١١)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: "رواه الطبراني في الأوسط، وهو حديث حسن"(٢١٢).

وكـــان النَّســـائي قد روى هذا الحديث في الباب الذي قبله من خمسة عشر طريقاً، جمـــيعها مـــن طـــريق أبي قتادة، بلفظ: "يكفر سنتين"، وفي بعضها قال: "يكفرالسنة الماضية والباقـــية"(٢١٣)، ثم ختم الباب بالحديث السادس عشر، من طريق شعبة، عن غيلان بن جرير، عن عبد الله بن معبد، عن أبي قتادة به بلفظ: "يكفرالسنة الماضية والباقية"، ثم قال:" هذا أجود حديث في هذا الباب عندي"(٢١٤).

قلت: النكارة في هذا الحديث من وجهين: الأول: تفرد أبي حريز به من هذا الطريق، فلم يروه عن سعيد بن جبير غيره، وهذا ما أشار إليه النَّسائي نفسه، وأكّده الطبراني، ومعلوم أنَّ النَّســـائي يعـــدّ التفـــرد ممن لا يحتمل تفرده: "نكارة"، وقد سبق الحديث عن أبي حريز، ودراسة حاله، وخلاصة القول فيه: أنَّه "صدوق يخطئ"(٢١٥)، ومثله لا يحتمل تفرده.

الثاني: قوله:"سَنَة"، بدلاً من: "سنتين" إذ جاءت جميع الروايات بلفظ: "سنتين" بل إنَّ أبـــا يعلـــى والطبراني روياه من طريق أبي حريز نفسه بلفظ:"سنتين" (٢١٦)، فرواية النَّسائي مخالفة لما رواه الثقات من طرق أخرى، حتى من الطريق نفسه، لكن النَّسائي جاء بها لينبه على نكارتها، ويبيّن علتها.

وحكم النَّسائي على هذا الحديث بالنكارة؛ جاء متمشياً مع منهجه في المنكر.

• • •

٤. قال النَّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عُمَيْرٍ الرَّمْلِيُّ ، وَعِيسَى ابْـــنُ يُونُسَ [يعرف بالْفَاخُورِيِّ، عن ضَمْرَةَ(٢١٧)] (٢١٨)،عَنْ سُفْيَانَ-الثوري-، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

---

(٢١١) (٦٩/٢)ح رقم(١٥٢٣).

(٢١٢) (١٩٠/٣).

(٢١٣)ينظر: السنن الكبرى(١٥٠/٢-١٥٢) الأحاديث أرقام(٢٧٩٦-٢٨١٠).

(٢١٤)ينظر: السنن الكبرى(١٥٣/٢) ح رقم(٢٨١٣).

(٢١٥)ينظر: الفصل الثاني من الباب الأول(ص٢٨٨) من هذه الدراسة.

(٢١٦) مسند أبي يعلى(١٧/١٠)، ومعجم الطبراني الأوسط (٢٢٩/١)ح رقم(٧٥١).

(٢١٧)هـــو: ابـــن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله الرملي، مولى علي بن أبي حملة نلك في ولائه وهو دمشقي الأصل، وثقـــه: أحمـــد، وابن معين، و النَّسائي، وابن سعد، والعجلي زاد ابن سعد مأموناً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم:صالح، وقال الساجي صدوق يهم عنده مناكير، مات سنة(٢٠٢هـــ)ينظر: (تهذيب التهذيب٤٠٣/٤).

(٢١٨)مـــا بـــين المعكوفتين في الأصل:(يعزى ثنا حوري عن مرة)، وهو خطأ، ولعله تصحيف طباعة، والصواب ما اثبـــته، وقارنته بما في الطبعة الجديدة من السنن الكبرى بتحقيق: حسن شلبي وإشراف: شعيب الأرناؤط(١٣/٥)ح رقم(٤٨٧٧) ، وسنن ابن ماجه(٨٤٤/٢)ح رقم(٢٥٢٥).

دينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، عَتَقَ"، ثمَّ قال النَّسائي: "لا نعلم أنَّ أحداً رَوى هَذا الحديثَ عَنْ سُفيانَ غَيرَ ضَمْرَةَ، وهو حديثٌ مُنْكَر"[219].

أخرجه ابن ماجه[220]، وابن الجارود[221]، والحاكم [222]، والبيهقي[223]، جميعهم من طريق ضَمْرَةَ بْنُ رَبِيعَةَ،عَنْ سُفْيَان الثوري، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ به بمثله، إلا أنَّ ابن ماجه والحاكم قالا: "فهو حر" بدلاً من: "عَتَقَ".

قلت: الحديث منكر سنداً ومتناً، ويبدو أن النكارة التي قصدها النَّسائي هي في سند الحديث، وليس في متنه؛ لأنه أتبعه بخمسة عشر حديثاً، ولم يتكلم على واحدٍ منها، وجميعها لا تخرج عن معنى هذا الحديث[224]، ولكنه لم يروه مرفوعاً إلا من طريق الحسن عن سمرة بن جندب عن النبيﷺ بلفظ: "فهو حر" بدلاً من :عَتَقَ"[225].

وهذا الطريق لم يسلم من النقد-أيضاً-، فقد أخرج البخاري في كتاب العتق، باب إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركاً، قال: "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ ﷺأَنَّ رِجَالاً مِنْ الأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِﷺ فَقَالُوا: "ائْذَنْ لَنَا فَلْنَتْرُكْ لابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ، فَقَالَ: لا تَدَعُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا"[226].

وقال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: قوله: باب..."إذا كان مشركاً" قيل: إنه أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الوارد فيمن ملك ذا رحم فهو حر؛ وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن، عن سمرة، واستنكره ابن المديني، ورجح الترمذي إرساله، وقال البخاري: "لا يصح"[227].

ولم يكن النَّسائي الوحيد الذي أعلَّ الحديث من طريق ضمرة، فقد أشار إليه الترمذي فقال: " وَلَمْ يُتَابَعْ ضَمْرَةُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ حَدِيثٌ خَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ [228].

---

(٢١٩)السنن الكبرى(٣/١٧٣)، كتاب العتق، باب من ملك ذا رحم محرم، برقم(٤٨٩٧).

(٢٢٠)سنن ابن ماجه(٢ /٨٤٤)، كتاب الأحكام، باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر، برقم(٢٥٢٥).

(٢٢١)المنتقى(١ /٢٤٤)ح رقم(٩٧٢).

(٢٢٢)المستدرك على الصحيحين(٢ /٢٣٣)ح رقم(٢٨٥١)وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢٢٣)سنن البيهقي الكبرى(١٠ / ٢٨٩)، كتاب العتق، باب من يعتق بالملك، برقم(٢١٢٠٨).

(٢٢٤)ينظر: السنن الكبرى(٣/١٧٣-١٧٥) الأحاديث أرقام(٤٨٩٨-٤٩١٢).

(٢٢٥)ينظر: السنن الكبرى(٣/١٧٣) الأحاديث أرقام(٤٨٩٨-٤٩٠٢).

(٢٢٦)صحيح البخاري(١-٤/٤٣٧)ح رقم(٢٥٣٧).

(٢٢٧)فتح الباري(٥/١٦٨) ش ح رقم(٢٥٣٧).

(٢٢٨)جامع الترمذي(٣/٦٤٦)، كتاب الأحكام عن رسول الله، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم، برقم(١٣٦٥).

ونقـــل الحـــافظ ابن حجر عن الإمام أحمد أنه أنكره ورده ردا شديداً، وقال: "لو قال رجل أن هذا كذب لما كان مخطئاً"[٢٢٩].

وقال البيهقي: " المحفوظ بهذا الإسناد حديث: " نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ"[٢٣٠].

قلــت: لعلَّ ضمرة أدخل حديثاً في حديث، وهذا ما يفهم من كلام البيهقي، وقد وجدت أن ضمرة روى حديث: النَّهي عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ " بهذا الإسناد؛ فبعد أن روى الحاكم الحديث الأول قال: "وحدثنا أبو علي بإسناده سواء أن رسول اللهﷺ" نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ"[٢٣١]،وقال البيهقي:"وقد رواه أبو عمير عن ضمرة عن الثوري مع الحديث الأول"[٢٣٢].

والحـــديث مشهور من رواية عبد الله بن دينار، فقد رواه البخاري عن أبي نُعَيْم، عَنْ سُــفْيَان، عَــنْ عَــبْدِ اللَّـــهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَــتِهِ"[٢٣٣]، ورواه مسلم عَنْ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ به بمثله، ثم قَالَ مُسْلِم: "النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ"[٢٣٤].

وأما تصحيح الحاكم وغيره للحديث، فلعلهم نظروا إلى ظاهر الإسناد، وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر حيث قال: "وقال جمع من الحفاظ: دخل لضمرة حديث في حديث، وإنما روى الثوري بهذا الإسناد حديث النهي عن بيع الولاء، وعن هبته، وجرى الحاكم، وابن حزم وابـــن القطـــان على ظاهر الإسناد فصححوه، وقد أخذ بعمومه الحنفية والثوري والأوزاعي والليث[٢٣٥].

وخلاصـــة القـــول: أن الحـــديث منكر سنداً ومتناً، وحكم النَّسائي عليه بالنكارة جاء موافقاً لأقوال السلف والخلف بالجملة.

٥. قـــال النَّســـائي-رحمه الله-: " قال النَّسائي-رحمة الله-:" أنبأ محمد بن المثنى، قـــال: حَدَّثَنِـــي مُحَمَّـــدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيد، عن مَيْمُون بْن مِهْرَانَ، عن ابْن عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ " قال النَّسائي: "هذا منكر ولا أعلم أحداً رواه عن الأنصاري ولعله أراد أن النبيﷺ تزوج ميمونة "[٢٣٦].

---

(٢٢٩) ينظر: تهذيب التهذيب(٤٠٣/٤).

(٢٣٠)السنن الكبرى للبيهقي(٢٨٩/١٠).

(٢٣١)المستدرك على الصحيحين(٢٣٣/٢)ح رقم(٢٨٥١).

(٢٣٢)سنن البيهقي الكبرى(١٠ / ٢٨٩)، كتاب العتق، باب من يعتق بالملك، برقم(٢١٢٠٨).

(٢٣٣)صحيح البخاري(١-١٢٠٢/٤)، كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه برقم(٦٧٥٦).

(٢٣٤)صحيح مسلم(١١٤٥/٢) كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، برقم(١٥٠٦).

(٢٣٥)فتح الباري(١٦٨/٥) ش ح رقم(٢٥٣٧).

(٢٣٦)السنن الكبرى(٢٣٥/٢-٢٣٦) كتاب الصيام باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر عبد الله بن عباس أن النبيﷺ احتجم وهو صائم برقم(٣٢٣١).

قلت: اختلفت الأحاديث الواردة في هذه المسألة اختلافاً شديداً، فقد روى الإمام النسائي ثلاثة وستين حديثاً من طرق مختلفة بلفظ: "أفطر الحاجم والمحجوم"[٢٣٧]، ثم ذكر مجموعة أخرى من الأحاديث التي تبيح الحجامة للصائم أو المحرم، أو كليهما، بلغت اثنين وأربعين حديثاً[٢٣٨]، وفصل بين المجموعتين بخمسة أحاديث جميعها عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم[٢٣٩].

وهذا مؤشر على تداخل ألفاظ هذه الأحاديث مع بعضها، ويبدو لي أن بعض الرواة أخرج الحديث واقتصر على لفظ: "احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ"، وبعضهم اقتصر على لفظ: "احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ"، والفريق الثالث جمع اللفظين معاً: " احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ".

أما اللفظ الأول: "احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ"، فقد أخرجه البخاري[٢٤٠]، ومسلم[٢٤١]، وأبو داود[٢٤٢]، والترمذي[٢٤٣]، وأحمد[٢٤٤]،والبيهقي[٢٤٥]، وابن الجارود[٢٤٦]، وابن خزيمة[٢٤٧]، وابن حبان[٢٤٨]، والأصبهاني[٢٤٩]،وابن أبي شيبة[٢٥٠]، جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وطاووس كلاهما عن ابن عباس به.

وأما جمع اللفظين معاً: " احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ" فأخرجه ابن ماجه[٢٥١]، وأبو داود[٢٥٢]،

---

(٢٣٧)السنن الكبرى(٢/٢١٦-٢٢٩) كتاب الصيام باب الحجامة للصائم، الأحاديث أرقام(٣١٣٣-٣١٩٥).

(٢٣٨)السنن الكبرى(-٢٢٩-٢٣٨) ، الأحاديث أرقام(٣١٩٦و٣١٩٧ومن٣٢٠٣-٣٢٤٤).

(٢٣٩)السنن الكبرى(٢/٢٣٠-٢٣١)الأحاديث أرقام(٣١٩٨-٣٢٠٢)باستثناء حديث رقم(٣٢٠٠)عن عطاء مرسلاً.

(٢٤٠)صحيح البخاري(١-٤/٣١٦)، كتاب جزاء الصيد، باب الحجامة للمحرم، برقم(١٨٣٥)وفي كتاب الصيد(١-٤/١٠٤٠)، باب الحجم في السفر والإحرام، برقم(٥٦٩٥).وفي(٥/٢١٥٦).

(٢٤١)صحيح مسلم(٢/٨٦٢)، كتاب الحج، باب جواز الحجامة للمحرم، برقم(١٢٠٢).

(٢٤٢)سنن أبي داود(٢/١٦٧)، كتاب الحج، باب المحرم يحتجم، برقم(١٨٣٥).

(٢٤٣)سنن الترمذي(٣/١٩٨)، كتاب الحج، باب ما جاء في الحجامة للمحرم، برقم(٨٣٩)وقال:حديث حسن صحيح.

(٢٤٤)مسند أحمد(١ /٢٢١و٢٤٩و٢٥٩).

(٢٤٥)سنن البيهقي الكبرى(٥/٦٤)، باب الحجامة للمحرم، برقم(٨٩٢٩).

(٢٤٦)المنتقى لابن الجارود(١/١١٦)ح رقم(٤٤٢).

(٢٤٧)صحيح ابن خزيمة(٤/١٨٤)، باب الرخصة في الحجامة للمحرم ، برقم(٢٦٥١)وفي(٤/١٨٧) باب الرخصة في حجامة المحرم على الرأس....، برقم(٢٦٥٧).

(٢٤٨)صحيح ابن حبان(٩/٢٦٦)، ذكر جواز احتجام المرء المحرم لعلة تعترضه، برقم(٣٩٥٠و٣٩٥١).

(٢٤٩)المسند المستخرج على صحيح مسلم(٣/٢٩٣)، باب الحجامة للمحرم، برقم(٢٧٧٠).

(٢٥٠)مصنف ابن أبي شيبة(٢/٣٢٠)، في المحرم يحتجم من رخص فيه، برقم(١٤٥٩١).

(٢٥١)سنن ابن ماجه(١/٥٣٧)، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، برقم(١٦٨٢) وفي(٢/١٠٢٩)، كتاب المناسك، باب الحجامة للمحرم، برقم(٣٠٨١).

(٢٥٢)سنن أبي داود(٢/٣٠٩)، كتاب الصوم، باب الرخصة في ذلك، برقم(٢٣٧٣).

والتــرمذي[٢٥٣]،وأحمد[٢٥٤]، وابن أبي شيبة[٢٥٥]، والبيهقي[٢٥٦]، جميعهم من طريق مقسم عن ابن عباس به، ماعدا الطريق الأول للترمذي من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ وهو صائم محرم.

أمـــا اللفـــظ الثاني: "احْتَجَــمَ وَهُوَ صَائِمٌ"، فقد أخرجه البخاري[٢٥٧]، والبيهقي[٢٥٨]، والحاكم[٢٥٩]، وابن حبان[٢٦٠]، جميعهم من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به.

وأخرجه أحمد[٢٦١]،وابن الجارود[٢٦٢]،وعبد الرزاق[٢٦٣]،وابن أبي شيبة[٢٦٤] جميعهم من طريق مقسم عن ابن عباس به.

وأخرجه الترمذي[٢٦٥]، من طريق عبد الله الأنصاري عن حبيب عن مهران عن ابن عباس به.

قلت: الأقرب للصواب أنه قال: "احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ" فروى بعضهم الجزء الأول منه، وبعضهم روى الجزء الثاني، وبعضهم جمع الاثنين معاً وأسقط لفظ: "احتجم الثاني" فبان وكأن النبيﷺ احتجم وهو صائم ومحرم في الوقت نفسه، وهذا خطأ إذ لم يثبت أن النبـــيﷺ اعتمر في رمضان، ودليل ذلك ما رواه البخاري في صحيحه فقال: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ

---

(٢٥٣)سنن الترمذي(١٤٦/٢)، كتاب الصوم، باب ما جاء من الرخصة بذلك، برقم(٧٧٥) وفي(١٤٧/٣)، برقم(٧٧٧) وقال: حديث بن عباس حديث حسن صحيح.

(٢٥٤)مسند أحمد(١ /٢٢٢) وفي(١ / ٢٤٨) وفي(١ / ٢٨٦).

(٢٥٥)مصنف ابن أبي شيبة(٣٠٧/٢)، من رخص للصائم أن يحتجم، برقم(٩٣١٢).

(٢٥٦)سنن البيهقي الكبرى(٢٦٣/٤)، باب الصائم يحتجم ....، برقم(٨٠٥٣) وفي(٢٦٨/٤)برقم(٨٠٨٥).

(٢٥٧)صحيح البخاري(٦٨٥/٢)، كتاب الصيام، باب الحجامة والقيء للصائم، برقم(١٨٣٦و١٨٣٧) وفي(٢١٥٥/٥)، برقم(٥٣٦٩).

(٢٥٨)سنن البيهقي الكبرى(٢٦٣/٤)، باب الصائم يحتجم لا يبطل صومه، برقم(٨٠٥٢و٨٠٥٣).

(٢٥٩)المســـتدرك علـــى الصحيحين(٥٩٣/١)، برقم(١٥٦٦)وفي (٦٢٣/١)، برقم(١٦٦٤)زاد على "رأسه" وقال: هذا حديث مخرج بإسناده في الصحيحين دون ذكر الرأس وهو صحيح على شرطهما.

(٢٦٠)صحيح ابن حبان(٣٠٠/٨)، باب حجامة الصائم، برقم(٣٥٣١).

(٢٦١)مسند أحمد(١ /٢٤٤و٢٨٠و٢٩٩و٣٤٤).

(٢٦٢)المنتقى لابن الجارود(١٠٥/١)ح رقم(٣٨٨).

(٢٦٣)مصنف عبد الرزاق(٢١٣/٤)، برقم(٧٥٤١).

(٢٦٤)مصنف ابن أبي شيبة(٣٠٧/٢)، من رخص للصائم أن يحتجم، برقم(٩٣١٣) وفي(٣٠٨/٢)، برقم(٩٣١٤)حدثنا حفــص بــن غياث عن حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ولم يقل وهو محرم، والطريق الثاني:حدثنا غندر عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ولم يقل وهو محرم.

(٢٦٥)سنن الترمذي(١٤٧/٣)، كتاب الصوم، باب ما جاء من الرخصة بذلك ، برقم(٧٧٦).

أَسَــدٍ حَدَّثَــنَا وُهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ﵄ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ"[٢٦٦]، وهذا ما تطمئن إليه النفس، والله تعالى أعلم.

• • •

٦. قــال النَّسائي-رحمه الله-:" أَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعَافَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَطَّابُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ على حَفصَةَ وعَائِشَةَ وَهُمَا صَائِمَتَانِ ثُمَّ خَرَجَ فَرَجَعَ وَهُمَا تَأْكُلانِ، فَقَالَ: "أَلَم تَكونا صائِمَتَيْنِ؟" قَالَتَا: بَلَـى، ولَكِن أُهديَ لَنَا طَعَامٌ، فَأعجَبنا، فَأَكَلْنا مِنهُ، قَالَ: "صُومَا يَوْماً مَكَانَهُ" قال النَّسائي: "هذا الحديث منكر"[٢٦٧].وكان النَّسائي قد روى هذا الحديث من طرق كثيرة غير هذا الطريق[٢٦٨].

قلــت: الحــديث منكر سنداً ومتناً، وقد سبق دراسة هذا الحديث من طريق الزهري وعــروة بما يغني عن إعادته هنا[٢٦٩]، أما هذا الطريق فلم يروه بالإضافة إلى النَّسائي سوى الطبراني؛ إذ رواه عن سليمان بن المعافى عن أبيه، عن خطاب به بمثله[٢٧٠].

وهذا الطريق استنكره النَّسائي، فالمعروف أنَّ هذا الحديث مروي من طريق عائشة، وليس من طريق ابن عباس، وهذه أول علة له.

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه محمد بن موسى بن أعين، عن خطاب ابن القاسم، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس...الحديث، قال أبي: روى هذا الحديث عـبد الســلام بن حرب، عن خصيف، عن مقسم، عن عائشة...قلت: فأيهما الصحيح؟ قال: حديث عبد السلام أشبه بالصواب"[٢٧١].

أمــا العلة الثانية؛ فأشار إليها النَّسائي نفسه في تعقيبه على الحديث الذي قبله، فقال: "هــذا خطــأ، قد روى هذا الحديث جماعة عن طلحة، فلم يذكر أحد منهم: "ولكن صوما يوما

(٢٦٦)صحيح البخاري(٤-١/٣٣٢)، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، برقم(١٩٣٨).

(٢٦٧) السنن الكبرى(٢٤٩/٢)، كتاب الصيام، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، برقم(٣٣٠١).

(٢٦٨)رواه موصــولاً مــن طــريق الزهري، عن عروة عن عائشة به بمثله(السنن الكبرى٢/٢٤٧-٢٤٨)، الأحاديث لرقــام (٣٢٩١و٣٢٩٢و٣٢٩٣و٣٢٩٤و٣٢٩٩)، وورواه منقطعاً من طريق الزهري، عن عائشة (السنن الكبرى٢/ ٢٤٧-٢٤٨) ، الأحاديــث لرقام(٣٢٩٦و٣٢٩٧و٣٢٩٨).، ومن طريق مولى عروة، عن عروة، عن عائشة به بنحوه(السنن الكبرى٢/٢٤٧ح رقم٣٢٩٠)، ومن طريق يحيى بن سعيد، وعائشة بنت طلحة كلاهما عن عائشة به بنحوه (السنن الكبرى٢/٢٤٩ح رقم٣٢٩٩و٣٣٠٠).

(٢٦٩) ينظر: الفصل الثاني من الباب الثاني(ص٤١٣-٤١٦).

(٢٧٠)المعجم الكبير(٣٦٣/١١)، ح رقم(١٢٠٢٧)، والمعجم الصغير(٢٩٥/١)، ح رقم(٤٨٨).

(٢٧١)علل ابن أبي حاتم(٢٥٦/١).

مكانـــه"[٢٧٢]، وبعـــد أن خـــتم أحاديث الباب بالحديث الذي حكم عليه بالنكارة، وضع ترجمة بعنوان: "الرخصة للصائم المتطوع أن يفطر"[٢٧٣].

وفقهاء الشافعية يرون أنه لا يجب على المتطوع قضاء، وقد أجرى الشافعي مناظرة طويلة بينه وبين مخالفيه في قضاء صيام التطوع، وانتهى إلى عدم وجوبه[٢٧٤].

• • •

٧. قـــال النَّســـائي-رحمة الله-:"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ ابْنِ إِدْرِيسَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُـــعْبَةُ عَـــنْ عَمْـــرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ قَالَ: يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ لا تَقُلْ نَبِيٌّ لَوْ سَمِعَكَ كَانَ لَهُ [أَرْبَعَةُ][٢٧٥]أَعْيُنٍ فَأَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺوَسَأَلاهُ عَنْ تِسْعِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَقَالَ لَهُمْ :لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلا تَسْرِقُوا وَلا تَزْنُوا وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ وَلا تَمْشُوا بِبَرِيءٍ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ وَلا تَسْحَرُوا وَلا تَأْكُلُـــوا الرِّبَا وَلا تَقْذِفُوا الْمُحْصَنَةَ وَلا تَوَلَّوْا يَوْمَ الزَّحْفِ وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً يَهُودُ أَنْ لا تَعْدُوا فِـــي السَّبْتِ فَقَبَّلُوا يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَقَالُوا نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ قَالَ فَمَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَتَّبِعُونِي قَالُوا إِنَّ دَاوُدَ دَعَـــا بِـــأَنْ لا يَزَالَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٌّ وَإِنَّا نَخَافُ إِنْ اتَّبَعْنَاكَ أَنْ تَقْتُلَنَا يَهُودُ" قال النَّسائي: "وهذا حـــديث منكـــر، وقال: حكي عن شعبة قال: سألت عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة فقال: "تعـــرف وتنكر"، وقال: وعبد الله بن سلمة الأفطس: متروك الحديث، وقال: كان هذا الأفطس يطلب الحديث مع يحيى بن سعيد القطان وكان من أسنانه"[٢٧٦].

وأعاده النَّسائي في موضع آخر بسنده ومتنه، إلا أنه قرن عبد الله بن سعيد بمحمد بن العلاء، ولم يعقب على الحديث بشيء[٢٧٧]، ولعله اكتفى بما ذكره سابقاً.

أخرجه الترمذي[٢٧٨]، وابن ماجه[٢٧٩]،وأحمد[٢٨٠]، والحاكم[٢٨١]، والبيهقي[٢٨٢]، وابن أبي

---

(٢٧٢)السنن الكبرى(٢/٢٤٩)، ح رقم(٢٣٠٠).

(٢٧٣)السنن الكبرى(٢/٢٤٩).

(٢٧٤)ينظر كتاب الأم للشافعي(١/٢٨٥-٢٨٧) والمناظرة قيمة وفيها فوائد جمة.

(٢٧٥)هكذا هي في الأصل، ولعل الصواب: (أربع) بدون تاء التأنيث؛ لأن العدد يخالف المعدود.

(٢٧٦)السنن الكبرى(٢/٣٠٦)، كتاب المحاربة، باب السحر، برقم(٣٥٤١).

(٢٧٧)السنن الكبرى(٥/١٩٨)، كتاب السير، باب تأويل قوله: ﴿ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات﴾، برقم(٨٦٥٦).

(٢٧٨)جامـــع الترمذي(٥/٧٧)، كتاب الاستئذان والآداب...، باب ما جاء في قبلة اليد والرِّجل، برقم(٢٧٣٣)وفي كتاب تفسير القرآن (٥/٣٠٥)، باب من سورة بن إسرائيل، برقم(٣١٤٤).

(٢٧٩) كتاب الأدب، باب الرجل يقبل يد الرجل، برقم(٣٧٠٥) حدثنا أبو بكر ثنا عبد الله بن إدريس وغندر وأبو أسامة عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن صفوان بن عسال به ببعضه.

(٢٨٠)مسند أحمد(٤ /٢٣٩و٢٤٠).

(٢٨١)المستدرك على الصحيحين(١ /٥٢)ح رقم(٢٠).

(٢٨٢)سنن البيهقي الكبرى(٨ /١٦٦)، باب ما على من رفع إلى السلطان ما فيه ضرر على مسلم، أخبرنا أبو بكر بن

شيبة[283]، والطبراني[284]، والطيالسي[285]، جميعهم من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن صفوان بن عسال بمثلة أو بنحوه، وبعضهم ذكر اسم اليهودي وهو زفر.

قلــت: هذا الحديث تفرد به: عبد الله بن سلمة، وهو: المرادي، وليس الأفطس، تابعي مــن أهــل الكــوفة، له رواية عن عمر وعلي وابن مسعود، وغيرهم وروى عنه عمرو بن مــرة[286]، وعبد الله هذا: وثقه العجلي، ويعقوب بن شيبة[287]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يخطئ[288]، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، وقال أبو داود، عن شعبة، عن عمرو بــن مــرة: كــان عبد الله يحدثنا فنعرف وننكر، وكان قد كبر لا يتابع في حديثه[289]، وقال الخطيب: يزعم أحمد بن حنبل أنه الذي روى عنه عمرو بن مرة فقال ابن نمير: ليس هو بل آخر، وقال أبو حاتم و النّسائي: يعرف وينكر، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به[290].

والحديث صححه الترمذي[291]، والحاكم: [292]، وضعفه الألباني[293].

فــورك أنــبأ عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا شعبة أخبرني عمرو بن مرة سمع عبد الله بن سلمة يحدث عن صفوان بن عسال بنحوه.

(٢٨٣)مصــنف ابن أبي شيبة(٧ /٣٢٨)، ما رأى النبي ص قبل النبوة، برقم(٣٦٥٤٣)حدثنا عبد الله بن إدريس وأبو أسامة وغندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله ابن سلمة عن صفوان بن عسال بمثله لكن قال زفر.

(٢٨٤)المعجم الكبير(٨ /٦٩)ح رقم(٧٣٩٦)حدثنا علي بن عبد العزيز وأبو مسلم الكشي وأبو خليفة ومحمد بن يعقوب ابــن ســورة الــبغدادي قالوا: ثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن صفوان بن عسال بنحوه.

(٢٨٥)مسند الطيالسي(١ /١٦٠)ح رقم(١١٦٤)حدثنا يونس قال حدثنا أبو داود قال حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو بن مرة سمع عبد الله بن سلمة يحدث عن صفوان بن عسال المرادي بنحوه.

(٢٨٦)ينظــر : ابــن حجــر: أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، الإصابة، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.(٩١/٥).

(٢٨٧)ينظر: معرفة الثقات(٣٢/٢)، وميزان الاعتدال(١١١/٤).

(٢٨٨)الثقات(١٢/٥).

(٢٨٩)ينظر: التاريخ الكبير(٥ /٩٩)، والكامل(١٧٠/٤)، والجرح والتعديل(٧٣/٥)، وتاريخ بغداد(٤٦٠/٩)، والضعفاء الكبير للعقيلي(٢٦٠/٢)، وميزان الاعتدال(١١٠/٤)، وتهذيب التهذيب(٢١٣/٥).

(٢٩٠)ينظر: الكامل(١٦٩/٤-١٧٠)، وميزان الاعتدال(١١١/٤)، وتهذيب التهذيب(٢١٣/٥).

(٢٩١)قال: حديث حسن صحيح. ينظر: جامع الترمذي(٧٧/٥و٣٠٥)، ح رقم(٢٧٣٣و٣١٤٤)وقد سبق تخريجه.

(٢٩٢)قال الحاكم: هذا حديث صحيح لا نعرف له علة بوجه من الوجوه، ولم يخرجاه"ودافع عن الحديث بقوله: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ويسأله محمد بن عبيد الله فقال: لم تركا حديث صفوان بن عسال أصلاً، فقال: لفساد الطريق إليه، قال الحاكم: إنما أراد أبو عبد الله بهذا حديث عاصم عن زر فإنهما تركا عاصم بن بهدلة، فأما عــبد الله بن سلمة المرادي، ويقال: الهمداني وكنيته: أبو العالية؛ فإنه من كبار أصحاب علي وعبد الله وقد روي عــن سعد بن أبي وقاص وجابر بن عبد الله وغيرهما من الصحابة وقد روى عنه أبو الزبير المكي وجماعة من التابعين. المستدرك على الصحيحين(١ /٥٢)ح رقم(٢٠)

وأيــاً كان الأمر فعبد الله بن سلمة لا يحتمل تفرده، وقد تفرد بهذا الحديث ولم يتابعه عليه أحد، وحُكم النَّسائي على حديثه بالنكارة يتمشى مع مذهبه في الحديث المنكر.

• • •

٨. قال النَّسائي-رحمة الله-:"أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُرْدَةَ بن نِيَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" اشْرَبُوا فِي الظُّــرُوفِ(٢٩٤)وَلَا تَسْــكَرُوا" قَالَ النَّسائي: وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ غَلِطَ فِيهِ أَبُو الأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُــلَيْمٍ لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ وَسِمَاكٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِــينَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَالَفَهُ شَرِيكٌ فِي إِسْنَادِهِ وَفِي لَفْظِهِ"(٢٩٥).

أخــرجه بهــذا اللفــظ، ومن هذا الطريق: البيهقي(٢٩٦)، والدارقطني(٢٩٧)، وابن أبي شــيبة(٢٩٨)، والطيالسي(٢٩٩)، والطبراني(٣٠٠)، جميعهم من طريق سماك بن حرب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة به بنحوه.

وأخــرجه الدارقطنــي من طريق أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ به بلفظ: "اشربوا في المزفت ولا تسكروا"، ثم قال: "وهم فيه أبو الأحوص في إسناده ومتنه، وقال غيره عن سماك عن القاسم عن ابن بريدة عن أبيه: ولا تشربوا مسكراً" (٣٠١).

وقد أطال الإمام النَّسائي-رحمه الله- النفس في تخريج طرق هذا الحديث؛ فأخرجه مــن نحــو ثلاثين طريقاً(٣٠٢)، كما رواه من طريق شريك، عن سماك بن حرب، عن ابن بريدة، عن أبيه أنَّ رسول ﷺنهى عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت(٣٠٣)، ثم قال: "إني كنت

---

(٢٩٣)أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١/٦٢٩-٦٣٠)ح رقم(٤٠٧٨).

(٢٩٤) هي الأوعية التي تملأ بالمائعات من الأشربة(النهاية٤/١٠٩).

(٢٩٥)السنن الكبرى(٣/٢٣١-٢٣٢)،كتاب الأشربة، ذكر الأخبار التي اعتل بها من اباح شراب المسكر،برقم(٥١٨٧).

(٢٩٦)سنن البيهقي الكبرى(٨ /٢٩٨)، باب ما يحتج به من رخص في المسكر إذا لم يشرب منه ما يسكره.

(٢٩٧)سنن الدارقطني(٤ /٢٥٩)، كتاب الأشربة وغيرها، برقم(٦٦ و٦٧).

(٢٩٨)مصنف ابن أبي شيبة(٥ / ٨٥)، باب في الشرب في الظروف، برقم(٢٣٩٤٠).

(٢٩٩)مسند الطيالسي(١ /١٩٥)ح رقم(١٣٦٩) لم يقل: "في الظروف".

(٣٠٠)المعجم الكبير(٢٢ /١٩٨)ح رقم(٥٢٢).

(٣٠١)سنن الدارقطني(٤ /٢٥٩)، كتاب الأشربة وغيرها، برقم(٦٨).

(٣٠٢) السنن الكبرى (٣/٢٣١-٢٣٨)كتاب الاشربة، الأحاديث ذوات الأرقام(٥١٨٧-٥٢١٧).

(٣٠٣)الــدُّبَّاء: القَــرْعُ واحدها دُبَّاءةٌ كانوا يَنْتَبِذُون فيها فتُسْرِع الشِّدَّةُ في الشراب. والحَنْتَم: جِرَار مدْهُونه خُضْرٌ كانت تُحْمَــل الخمر فيها الى المدينه. والنَّقِير: أصلُ النَّخْلة يُنقَر وسَطه ثم يُنْبَذُ فيه التَّمر ويُلْقَى عليه الماء ليَصير نَبِيذاً مُسكراً (الــنهاية في غريب الحديث١/٤٤٨و٢/٩٦و٥/١٠٣) والمُزفَّت: الوعاء المطلي بالزِّفت ، وهي أوعيه تسرع بالشدة في الشراب .(الفائق في غريب الحديث١/٤٠٧).

نهيتكم عن الظروف، فانتبذوا فيما بدا لكم واجتنبوا كل مسكر"[٣٠٤]، وهذا الحديث رواه الإمام مسلم[٣٠٥]،وأبو داود[٣٠٦]، والترمذي[٣٠٧]، وابن ماجه[٣٠٨]،واحمد[٣٠٩]، جميعهم، من طريق ابن بريدة عن أبيه عن النبيﷺ به بنحوه أو بمعناه، وفي حديث بعضهم عن ابن بريدة قال:" واجتنبوا كل مسكر" ولم يقل أحد منهم: "ولا تسكروا".

قلت: الحديث منكر سنداً ومتناً، و النسائي نسبَ الوهمَ إلى أبي الأحوص ، وهو: "ثقة متقن"[٣١٠]، ولم ينسبه إلى سماك بن حرب مع وصفه إيّاه بأنه: ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين، وذلك لأن شريكاً، ومحمد بن جابر روياه عن سماك عن ابن بريدة على الصواب[٣١١].

أما نكارة السند: ففيه قلب وتصحيف؛ فقد سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: " وهم أبو الأحوص ، فقال: عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، قلب من الإسناد موضعاً، وصحّف في موضع، أما القلب فقوله: عن أبي بردة، أراد عن: ابن بريدة، ثم احتاج أن يقول: ابن بريدة، عن أبيه؛ فقلب الإسناد بأسره، وأفحَشَ في الخطأ، وأفحَشُ من ذلك وأشنع تصحيفه في متنه " اشربوا في الظروف ولا تسكروا".[٣١٢]

وعليه فإن هذا الحديث فيه أكثر من علة :

١. التصحيف في السند: فذكر بردة والصحيح: ابن بريدة.

٢. القلب في الإسناد: وحصل هذا مرتين.

أ. قال عن أبيه عن أبي بردة والصحيح عن ابن بريدة عن أبيه.

ب. قال بردة والصحيح ابن بريدة .

وأما نكارة المتن؛ فبسبب التصحيف في بعض ألفاظه، إذ قال: "لا تسكروا" والصحيح: "ولا تشربوا مسكراً".

---

(٣٠٤) السنن الكبرى، الكتاب والباب نفسيهما برقم (٥١٨٨).

(٣٠٥) صحيح مسلم(٦٧٢/٢)كتاب الجنائز، باب زيارة القبور برقم (٩٧٧) .

(٣٠٦) سنن الترمذي(٣٥٧/٢) كتاب الاشربة باب الأوعية برقم (٣٦٩٨)

(٣٠٧)جامع الترمذي(٢٩٥/٤) كتاب الاشربة باب الرخصة أن ينتبذ في الظروف برقم (١٨٦٩) .

(٣٠٨) سنن ابن ماجه(١١٢٧/٢) في كتاب الأشربة ، باب ما رخص فيه من ذلك [نبيذ الأوعية] برقم(٣٤٠٥).

(٣٠٩) مسند أحمد طبعة دار الفكر (٣٥٠/٥).

(٣١٠)أبو الأحوص هو: سلام بن سليم الحنفي مولاهم، ثقة متقن .(تقريب التهذيب ٢٦١/١).

(٣١١)رواية شريك رواها النسائي(٢٣٢/٣)ح رقم (٥١٨٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأشربة(١١٢٧/٢) ، باب ما رخص فيه من ذلك، برقم(٣٤٠٥)، ورواية محمد بن جابر رواها الدارقطني في سننه(٢٥٩/٤) ح رقم(٦٧).

(٣١٢) علل بن أبي حاتم(٢٤/٢) سؤال رقم(١٥٤٩).

ولـم يكن النَّسائي الوحيد الذي اتهم أبا الأحوص بهذا الوهم، بل سبقه إلى ذلك: أبو زرعــة الرازي، وتابعه عليه: الدارقطني، والذهبي، وغيرهم[٣١٣]، لكن ابن حزم نسب الوهم إلى سماك، فقال:" لا يصح؛ لأنه من رواية سماك بن حرب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة، وسماك: يقبل التلقين؛ شهد عليه بذلك شعبة وغيره، ثم لو صح لما كانت لهـم فيه حجة؛ لأنه إنما فيه النهي عن السكر، وليس فيه مانع من تحريم ما لم يذكر في هذا الخبر، وقد صح تحريم كل ما أسكر"[٣١٤].

وخالف الألباني الجميع فصحح إسناده، وحسَّن متنه "[٣١٥].

قلـت: لا يسـتبعد أن يكـون الخطأ من سماك؛ إذ انه كان يقبل التلقين، وهو كوفي، ومعظـم تلاميذه من الكوفيين، فربما لقنه إياه بعض تلاميذه؛ ليتناسب مع مذهب الكوفيين في إباحة النبيذ، وفي جميع الأحوال، فالحديث منكر، والله أعلم.

* * *

٩. قال النَّسائي-رحمة الله-:"أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَـرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: قُلْتُ لأَيُّوبَ: هَلْ عَلِمْتَ أَحَدًا قَالَ فِي أَمْرُكِ بِيَدِكِ أَنَّهَا ثَـلاثٌ غَيْـرَ الْحَسَـنِ؟ فَقَالَ: لا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ غَفْراً إِلا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى ابْنِ سَـمُرَةَ، عَـنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "ثَلاثٌ" فَلَقِيتُ كَثِيراً فَسَأَلْتُهُ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: "نَسِيَ" قَالَ النَّسائي: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"[٣١٦].

أخرجه الترمذي[٣١٧]، وأبو داود[٣١٨]، والحاكم[٣١٩]، والبيهقي[٣٢٠]، جميعهم من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد به بمثله أو بنحوه.

قلت: الحديث منكر سنداً ومتناً، وفيه أكثر من إشكال:

---

(٣١٣) ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث في كتابه: العلل(٢٥/٦)وأعلّه ،وابن أبي حاتم قال: ((نقموا عليه حديثه عن سماك... اشربوا في الظروف (انظر ميزان الاعتدال ١٧٦/٢) وكذلك قال الذهبي : وقد روى على وجوه معلولة عن سماك بن حرب.

(٣١٤) المحلى(٤٨٢/٧).

(٣١٥) ينظر: أحكام النَّسائي عل أحاديث سنن النَّسائي(٨٥١/١)، ح رقم(٥٦٧٧).

(٣١٦)السنن الكبرى(٣٥٢/٣)، كتاب الطلاق، باب أمرك بيدك، برقم(٥٦٠٣).

(٣١٧)سنن الترمذي(٤٨١/٣و٤٨٢)، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء في أمرك بيدك، برقم(١١٧٨).

(٣١٨)سنن أبي داود(٢٦٢/٢)، كتاب الطلاق، باب في أمرك بيدك، برقم(٢٢٠٤).

(٣١٩)المستدرك على الصحيحين(٢٢٤/٢)، كتاب الطلاق، برقم(٢٨٢٤).

(٣٢٠)ســنن البيهقــي الكبرى(٣٤٩/٧)، باب ما جاء في التمليك، برقم(١٤٨٢٥) وقال البيهقي: كثير هذا لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته وقول العامة بخلاف روايته والله أعلم.

الأول: رفـــع الموقوف؛ وهذه العلة أبان عنها الإمام البخاري، فيما نقله عنه الترمذي، فقـــال: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ بِهَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفٌ، وَلَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا".(٣٢١)

ويقول السندي:" فكأن قول المصنف: هذا حديث منكر إشارة إلى أنَّ رفعه منكر(٣٢٢).

أمـــا الإشكال الثاني: إنكار كثير أنه حدث بهذا الحديث: والإنكار إن كان على سبيل الجزم، فهو علة قادحة، وإن لم يكن كذلك لم يكن قادحاً، ورواية النَّسائي لم يكن الإنكار فيها بصـــيغة الجـــزم، لكن جاء الجزم في رواية أبي داود: "... قَالَ أَيُّوبُ فَقَدِمَ عَلَيْنَا كَثِيرٌ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: مَا حَدَّثْتُ بِهَذَا قَطُّ، فَذَكَرْتُهُ لِقَتَادَةَ فَقَالَ: بَلَى وَلَكِنَّهُ نَسِيَ"(٣٢٣).

وقال العظيم آبادي: واعلم أن إنكار الشيخ أنه حدث بذلك؛ إن كان على طريقة الجزم كما وقع في رواية المؤلف فلا شك أنه علة قادحة"(٣٢٤).

قال الألباني: "ضعيف مرفوعاً، صحيح من قول الحسن البصري(٣٢٥).

الإشـــكال الثالث: مخالفة الحديث للراجح عند أهل العلم: فجمهور أهل العلم على أن: "أمـــرك بـــيدك: طلقة واحدة" كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم، وقد ذكر الترمذي أقوال العلماء في هذه المسألة فقال: " اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي: "أَمْرُكِ بِيَدِكِ" فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ هِيَ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ قَـــوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ وقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ وَقَالَ: لَـــمْ أَجْعَـــلْ أَمْـــرَهَا بِيَدِهَا إِلا فِي وَاحِدَةٍ، اسْتُحْلِفَ الزَّوْجُ، وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَذَهَبَ سُـــفْيَانُ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَقَالَ: الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَأَمَّا اسحاق فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ" (٣٢٦).

وقال السندي: الجمهور على إنها طلقة واحدة "(٣٢٧).

ويضاف إلى هذه العلل الثلاث، سبب آخر لرد الحديث، وهو: ضعف كثير(٣٢٨)،

---

(٣٢١) سنن الترمذي(٤٨٢/٣).

(٣٢٢) حاشية السندي(١٤٨/٦).

(٣٢٣)سنن أبي داود(٢٦٢/٢)، كتاب الطلاق، باب في أمرك بيدك، برقم(٢٢٠٤).

(٣٢٤) عون المعبود، للعظيم آبادي(٢٠٦/٦-٢٠٧).

(٣٢٥) أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(٥٢٨/١)، ح رقم(٣٤١٠).

(٣٢٦) سنن الترمذي(٤٨٢/٣).

(٣٢٧) حاشية السندي(١٤٨/٦).

(٣٢٨) ذكـــره العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/٤)، وقد وثقه العجلي، وقال ابن حجر: مقبول. ينظر: تهذيب التهذيب(٨/ ٣٨٢)، تقريب التهذيب(٤٦٠/١)

بل إن بعضهم قال عنه: مجهول(٣٢٩)، وقد أجاب الشيخ الشنقيطي-رحمه الله- عن بعض هـذه العلـل بقوله: "قال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وتكلـم فـي هـذا الحديث من ثلاث جهات الأولى: أن البخاري لم يعرفه مرفوعاً، وقال: إنه موقـوف على أبي هريرة، ويجاب عن هذا بأن الرفع زيادة، وزيادة العدل مقبولة، وقد رواه سـليمان بـن حـرب عن حماد بن زيد مرفوعاً وجلالتهما معروفة...الثانية: أن كثيراً نَسِيَه ويجـاب عـن هذا بأن نسيان الشيخ لا يبطل رواية من روى عنه لأنه يقل راوٍ يحفظ طول الـزمان مـا يرويه وهذا قول الجمهور، وقد روى سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريـرة أن النبيﷺ "قضى بالشاهد واليمين" ونسيه فكان يقول: حدثني ربيعة عني، ولم ينكر عليه أحد وأشار إليه العراقي في ألفيته...الثالثة: تضعيفه لكثير مولى ابن سمرة، كما قال ابن حزم: إنه مجهول، ويجاب عنه بأن ابن حجر قال في التقريب: إنه مقبول"(٣٣٠).

قلـت: مع تقديري للشيخ الشنقيطي-رحمه الله-إلا أن جوابه فيه نظر؛ فأما قوله: "إن الـرفع زيـادة، وزيادة العدل مقبولة"، فهذا ليس على إطلاقه، ويصلح هذا عند عدم المخالفة، وإلا فلا وجود للحديث الشاذ، إن قبلنا كل زيادة من الثقة؟ .

أما نسيان الراوي، فلا يصلح المثال الذي استشهد به إذ الراوي هناك لم ينكر ما روى لكنه نسي، بينما هنا الراوي يجزم أنه لم يحدث بهذا قط.

وأمـا كثير، فكونه مقبولاً لا يعني تصحيح حديثه، بل إن ابن حجر قال في أصحاب هذه المرتبة: "مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث"(٣٣١)، وهو لم يتابع.

فالحديث منكر، وحكم النَّسائي عليه بالنكارة جاء متمشياً مع منهجه في المنكر.

• • •

١٠. قال النَّسائي-رحمه الله- :" أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ المصيصي، قَالَ: أَنْبَأَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، نَهَى عَنْ ثَمَنِ السِّنَّوْرِ وَالْكَلْبِ إِلا كَلْبِ صَيْدٍ" قال النَّسائي:" هَذَا مُنْكَرٌ"(٣٣٢). وكان النَّسائي قد روى هذا الحديث بسنده ومتنه، وقال بعده: " وحديث حَجَّاجٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: ليس هو

---

(٣٢٩)نقـل ذلـك عن ابن حزم، وعبد الحق، ينظر: ابن القيم: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٩٩٥م. (٢٠٦/٦)، وتهذيب التهذيب(٣٨٢/٨).

(٣٣٠) الشنقيطي: محمد الأمين، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٩٩٥م.(١١٥/١-١١٦).

(٣٣١)ينظر: تقريب التهذيب(٧٤/١).

(٣٣٢) السنن الكبرى (٥٣/٤)، كتاب البيوع، باب ما استثنى منه [بيع الكلب]، برقم (٦٢٦٤).

بصحيح"(٣٣٣). أخرجه الدارقطني(٣٣٤)، والبيهقي(٣٣٥)، كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر به بمثله. وأخرجه ابن ماجه(٣٣٦)، وأحمد(٣٣٧)،وأبو عوانة(٣٣٨)، والطبراني(٣٣٩)، جميعهم من طريق أبي الزبير عن جابر به مثله، لكنهم لم يذكروا الاستثناء.

وأخرجه أبو داود(٣٤٠)، والترمذي(٣٤١)،والدارقطني(٣٤٢)،جميعهم من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به مثله، ولم يذكروا الاستثناء، والدارقطني لم يذكر الكلب.

وأخرجه الطبراني(٣٤٣)، وأحمد(٣٤٤)، كلاهما من طريق خير بن نعيم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله به بنحوه، ولم يذكروا الاستثناء.

وهذا الحديث رواه الإمام مسلم من طريق أبي الزبير نفسه قال: "سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور قال: زجر النبيﷺ عن ذلك"(٣٤٥)، ولم يذكر الاستثناء .

قلــت: علة هذا الحديث: زيادة لفظ: "إلا كلب صيد" فهي زيادة شاذة، لم يروها الثقات، وقــد أعلهــا كثير من العلماء بالتصريح؛ كالترمذي و النسائي، وغيرهما، أو بالتلميح بإخراج الحديث خالٍ من هذه الزيادة.

وقد روى الترمذي هذه الزيادة من طريق حماد بن سلمة، فقال: "أَخْبَرَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَزِّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إلا كَلْبَ الصَّيْدِ" لكنه ضعف الحديث، بقوله: "هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَأَبُو الْمُهَزِّمِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ

(٣٣٣) السنن الكبرى (١٥١/٣)، كتاب الصيد والذبائح، باب الرخصة في ثمن كلب الصيد، برقم(٤٨٠٦).

(٣٣٤)سنن الدارقطني(٣ /٧٢-٧٣)، كتاب البيوع، برقم(٢٧٦و٢٧٧و٢٧٨).

(٣٣٥)سنن البيهقي الكبرى(٦/٦)، باب النهي عن ثمن الكلب، برقم(١٠٧٩٤).

(٣٣٦)ســنن ابن ماجه(٧٣١/٢)،كتاب التجارات، باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن، برقم(٢١٦١) قال: نهى عن ثمن السنور، ولم يذكر الكلب.

(٣٣٧)مسند أحمد(٣٣٩/٣و٣٤٩) ولم يذكر الاستثناء .

(٣٣٨)مسند أبي عوانة(٣٥٥/٣) ولم يذكر الاستثناء.

(٣٣٩)المعجم الأوسط(٢ /٥٧)ح رقم(١٢٣٧) لم يقل الكلاب.

(٣٤٠)ســنن أبي داود(٢٧٨/٣)،كتاب البيوع، باب في ثمن السنور برقم(٣٤٧٩)عن الربيع بن نافع أبو توبة وعلي بن بحرقالا ثنا عيسى وقال إبراهيم أخبرنا عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله بمثلة ولم يذكر الاستثناء.

(٣٤١)جامع الترمذي(٥٧٧/٣)، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور، برقم(١٢٧٩).

(٣٤٢)سنن الدارقطني(٣ /٧٢)، كتاب البيوع، برقم(٢٧١) يقل كلاب الصيد.

(٣٤٣)المعجم الأوسط(٩ /٣٣)ح رقم(٩٠٥٤) ولم يقل الكلب.

(٣٤٤)مسند أحمد(٣ /٣٣٩)عن خير بن نعيم عن عطاء عن جابر بمثلة ولم يذكر الاستثناء.

(٣٤٥) صحيح مسلم(١١٩٩/٣)كتاب المساقاة والمزارعة باب تحريم ثمن الكلب... برقم (١٥٦٩).

سُفْيَانَ وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَضَعَّفَهُ" ثم أشار إلى حديث جابر، فقال: " وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا، وَلا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ أَيْضًا"[٣٤٦].

فـــلا يصـــلح هذا الشاهد عاضداً لرواية جابر لضعفه، إذ تفرد به أبو المهزم، وهو ضعيف ولا يقبل تفرده، فحديث جابر أحسن حالاً منه.

أما النهي عن ثمن الكلب من غير استثناء، فله شواهد كثيرة في الصحيحين، وغيرهما مـــن كتب السنة فقد روى البخاري[٣٤٧]، ومسلم[٣٤٨]، وأبو داوود[٣٤٩]، والترمذي[٣٥٠]، وابن ماجـــه[٣٥١]، وكـــذلك النّســـائي نفسه في كتاب البيوع، باب بيع الكلب، وفي كتاب الصيد والـــذبائح، باب النهي عن ثمن الكلب[٣٥٢]،جميعهم من طريق أبي مسعود رضي الله عنه[٣٥٣] قال:" نهى رسول الله ﷺعن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن" .

ولـــم يكـــن النّسائي الوحيد الذي ضعف هذه الزيادة، فقد سبقه إلى ذلك الترمذي[٣٥٤]، وغيـــره، وتابعـــه عليه كثير ممن جاء بعده، فقد ذكر ابن الجوزي هذا الحديث في العلل، وحكم عليه بالنكارة مستنداً إلى قول الترمذي و النّسائي" [٣٥٥].

وقال النووي: " وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد، وفي رواية إلا كلباً ضارياً، وأن عثمان غرم إنسانا ثمن كلب قتله، عشرين بعيراً، وعن ابن عمرو ابن العاص: التغريم في إتلافه؛ فكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث"[٣٥٦].

وحكم ابن حزم على الحديث بالانقطاع، فقال: " وأما حديث جابر فإنه من رواية أبي الزبير عنه، ولم يسمعه منه فكل حديث لم يقل فيه أبو الزبير انه سمعه من جابر أو حدثه به فلم يسمع منه، وهذا الحديث لم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً من جابر"[٣٥٧] .

---

(٣٤٦) جامع الترمذي(٥٧٨/٣)كتاب البيوع باب (٥٠)بدون ترجمة، برقم (١٢٨١) .

(٣٤٧) صـــحيح البخاري(١-٣٧٨/٤)، كتاب البيوع، باب ثمن الكلب برقم (٢٢٣٧) وفي كتاب الإجارة(١-٣٨٧/٤)، باب كسب البغي والإماء برقم (٢٢٨٢) وفي كتاب الطلاق(١-٩٨١/٤)، باب مهر البغي والنكاح الفاسد، برقـــم (٥٣٤٦) وفي كتاب الطب(١-١٠٤٩/٤)، باب الكهانة برقم (٥٧٦١) .

(٣٤٨) صحيح مسلم(١١٩٨/٣)كتاب المساقاة والمزارعة باب تحريم ثمن الكلب... برقم (١٥٦٧).

(٣٤٩) أبو داوود (٢٨٨/٢)كتاب البيوع باب حلوان الكاهن برقم (٣٤٢٨) وفي(٣٠١/٢) ح رقم (٣٤٨١).

(٣٥٠) الترمذي (٤٣٩/٣) كتاب النكاح باب كراهية مهر البغي برقم (١١٣٣).

(٣٥١) ابن ماجه(٧٣٠/٢)كتاب التجارات باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي و... برقم (٢١٥٩).

(٣٥٢) السنن الكبرى (٥٣/٤) حديث رقم (٦٢٦٢)وفي(١٥٠/٣)حديث رقم (٤٨٠٣).

(٣٥٣) أبو مسعود: هو عقبه بن عمرو بن ثعلبه الأنصاري صحابي جليل مات قبل الأربعين (التقريب ٣٩٥) .

(٣٥٤) ينظر: جامع الترمذي(٥٣٧٧/٣و٥٧٨).

(٣٥٥) العلل المتناهية لابن الجوزي(١٠٦/٢) حديث رقم(٩٨٠و٩٨١).

(٣٥٦) صحيح مسلم بشرح النووي (١٧٩/١٠).

(٣٥٧) المحلى (١١/٩) .

وكلام ابن حزم فيه نظر؛ لأن أبا الزبير قد صرح بالسماع من جابر في روايه مسلم إذ قال: سألت جابراً-ولم يذكر الاستثناء- وهذا يفيد الاتصال والسماع[٣٥٨].

والذي يبدو لي والله اعلم، أن شيخ شيخ النسائي، حجاج بن محمد، قد وهم في إثبات هــذه الزيادة، وهي الاستثناء " إلا كلب صيد " ، وربما دخل له حديث في حديث، إذ وردت مجمــوعة من الأحاديث بطرق صحيحة مضمونها: أن النبي ﷺ "نهى عن اقتناء الكلب، إلا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ"[٣٥٩].

وحجــاج بن محمد، وهو:الأعور المصيصي، ثقة ثبت، إلا انه تغير واختلط في آخر عمــره، وقد سبق الحديث عن اختلاطه في المطلب السابق[٣٦٠]، وقد ثبت انه روى أحاديث بعــد اخــتلاطه ولعــل هذا منها، خلط فيه بين حديث اقتناء الكلب، وحديث بيع الكلب؛ فجاء الحــديث علــى هذا النحو، إذ روى البخاري، ومسلم، و النسائي، وابن ماجه، جميعهم، من طــريق عــبدالله بن عمر ﷺ قال:قال رسول اللّه ﷺ :"من اقتنى كلباً إلا كلب صيدٍ أو ماشيةٍ نقص من أجره كل يوم قيراطان، وفي بعض الروايات: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إلا كَلْبًا ضَارِيًا.

لِصَــيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ"، والحديث مروي عن عدد من الصحابة-أيضا-.

ويــبدو أن راوي الحــديث أشكل عليه الأمر، فروى الحديث في بيع الكلب بدلاً من الاقتناء، وأدخل هذه الزيادة، وهذا ما جعل الإمام النسائي يحكم على الحديث بالنكارة.

• • •

١١. قــال النســائي-رحمــة الله-:" أَخْبَــرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَــارُونَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَــنْ جَــدِّهِ، أَنَّ رَسُــولَ اللَّــهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ قُتِلَ قَتِيلاً خَطَأً، فَدِيَتُهُ مِائَةٌ مِنْ الإِبِلِ؛ ثَلاثُونَ ابْنَةَ مَخَاضٍ، وَثَلاثُونَ ابْنَةَ لَبُونٍ، وَثَلاثُونَ حِقَّةً، وَعَشَرَةٌ بَنِي لَبُونٍ ذُكُورٍ، قَالَ وَجَدْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَــوِّمُهَا عَلَــى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعَمِائَةَ دِينَارٍ أَوْ عِدْلَهَا مِنْ الْوَرِقِ، وَيُقَوِّمُهَا عَلَى أَهْلِ الإِبِلِ، إِذَا غَلَتْ، رَفَعَ فِي قِيمَتِهَا، وَإِذَا هَانَتْ، نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهَا [عَلَى][٣٦١]نَحْوِ الزَّمَانِ مَا كَانَ، فَبَلَغَ قِيمَتُهَا

---

(٣٥٨) صحيح مسلم(١١٩٩/٣)كتاب المساقاة والمزارعة باب تحريم ثمن الكلب... برقم (١٥٦٩).

(٣٥٩) ينظر: صحيح البخاري(١-٣٩٧/٤)كتاب الحرث والمزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، برقم(٢٣٢٢)، وصحيح مســلم(١٢٠٣/٣)، كــتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب برقم(١٥٧٥مكرر)، وينظر كذلك سنن ابن ماجه، ح رقـــــم (٣٢٠٤)، وجامع الترمذي ح رقم(١٤٩)، وسنن أبي داود ح رقم(٢٨٤٤)، وغيرها.

(٣٦٠)ينظر: (ص٥٢٠)، وينظر كذلك: تهذيب التهذيب (٤٣٨/٢).

(٣٦١)مابــين المعكوفتين في الأصل: (إلى) ولعل الصواب ما أثبته؛ كي يتناسب مع السياق، ووجدتها هكذا في الطبعة الجديدة من السنن الكبرى بتحقيق: شلبي(٣٥٥/٦).

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ الأَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ، أَوْ عَدْلِهَا مِنَ الْوَرِقِ، قَالَ: وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الْبَقَرِ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، وَمَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الشَّاةِ أَلْفَيْ شَاةٍ، وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْعَقْلَ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ عَلَى فَرَائِضِهِمْ، فَمَا فَضَلَ فَلِلْعَصَبَةِ، وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَعْقِلَ عَلَى الْمَرْأَةِ عَصَبَتُهَا مَنْ كَانُوا، وَلا يَرِثُونَ مِنْهُ شَيْئاً، إلا مَا فَضَلَ عَنْ وَرَثَتِهَا، وَإِنْ قُتِلَتْ، فَعَقْلُهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا، وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا " قال النَّسائي: هذا حديث منكر، وسليمان بن موسى: ليس بالقوي في الحديث، ولا محمد بن راشد[٣٦٢].

والحديث أخرجه أبو داود[٣٦٣]،والترمذي[٣٦٤]،وابن ماجه[٣٦٥]، وأحمد[٣٦٦]، والبيهقي[٣٦٧]، والدارقطني[٣٦٨]، جميعهم من طريق مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ به ببعضه.

قلت: لم يرو الحديث بتمامه سوى الإمام النَّسائي، ورواه الباقون مقطعاً، ولم يروَ على هذا النحو إلا من طريق مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى به، ولعل هذا هو السبب الذي جعل الإمام النَّسائي يحكم عليه بالنكارة؛ لأن محمد بن راشد، وسليمان بن موسى مختلف فيهما، وقد سبق دراسة حالهما[٣٦٩]، ناهيك عن أن الحديث مروي من طريق عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، فالأحاديث المروية على هذا النحو يقال: إنها رويت من صحيفة ورثها عمرو بن شعيب، عن جده محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، ويشك بسماع أبيه شعيب، من جده عبد الله، كما يقال: إن المقصود بجده هو: محمد، وليس عبد الله، فتكون الأحاديث المروية بهذه الطريقة منقطعة على القول الأول، ومرسلة على القول الثاني[٣٧٠].

---

(٣٦٢)السنن الكبرى(٤/٢٣٣)، كتاب القسامة، باب ذكر الإختلاف على خالد الحذاء، برقم(٧٠٠٤).

(٣٦٣)ورواه أبو داود كذلك مقطعاً ، ولعل أشمل حديث عنده ما رواه في كتاب الديات (٤/١٨٩)باب ديات الأعضاء، برقم(٤٥٦٤)، وانظر باقي المواضع في(٤/١٧٣و١٨٤و١٩٠)، الأحاديث أرقام(٤٥٠٦و٤٥٤١و٤٥٦٥).

(٣٦٤) جامع الترمذي (٤/١١)، كتاب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل، برقم(١٣٨٧)، مختصراً، وقال بعده: " حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن غريب".

(٣٦٥)رواه ابن ماجه في أكثر من موضع مقطعاً، ولعل أشملها ما رواه في كتاب الديات(٢/٨٧٨)، ، باب دية الخطأ، برقم(٢٦٣٠)، وينظر باقي المواضع في(٢/٨٧٧و٨٨٤و الأحاديث أرقام(٢٦٢٦و٢٦٤٧).

(٣٦٦)مسند أحمد(٢ /١٧٨و٢٢٤)مختصراً.

(٣٦٧)سنن البيهقي الكبرى(٨ /٧٤)، باب من قال هي أرباع على اختلاف بينهم، مختصراً، ثم قال البيهقي:" قال علي- يعني الدارقطني-: محمد بن راشد ضعيف عند أهل الحديث.

(٣٦٨)سنن الدارقطني(٣ /١٧٥)، كتاب الديات، برقم(٢٦٩)مختصراً.

(٣٦٩) ينظر: الفصل الثاني من الباب الأول(ص٣٢٥-٣٢٧و٣١٨-٣٢٠) من هذه الدراسة.

(٣٧٠)الجرح والتعديل(٦/٢٣٨).

أما سليمان بن موسى، فوثقه ابن سعد، وابن معين،ودحيم، والدارقطني، وغيرهم[٣٧١]، وقـال البخاري: "عنده مناكير"، وفي رواية أخرى قال:" منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئا روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير[٣٧٢]، ونقل العقيلي عن ابن المديني: إنه خولط قبل موته بيسير[٣٧٣].

وأمـا محمـد بـن راشد فتباينت أقوال العلماء فيه، إذ وثقه بعضهم، وضعفه آخرون، وفـريق ثالث وضعه في مرتبة بين المرتبتين[٣٧٤]، وقد اضطربت فيه أقوال النّسائي نفسه؛ فوثقه مرة، وضعفه أخرى، وقال مرة ثالثة: لا بأس به[٣٧٥].ولعل أعدل ما قيل فيه: قول ابن حجر:"صدوق يهم رمي بالقدر"[٣٧٦].

وأمـا صحيفة عمرو بن شعيب؛ فتباينت الأقوال فيها، وفي صاحبها فنزل به بعضهم إلـى أدنى درجات التضعيف[٣٧٧]، ورفعه بعضهم إلى أعلى درجات التوثيق، وساوى بعضهم بـين هـذه الصحيفة وبين سلسلة الذهب المعروفة-كما جاء عن إسحاق بن راهويه-، وأثبت بعضهم سماع عمرو بن شعيب من أبيه، وسماع أبيه من جده، فقد نقل الترمذي، عن البخاري أنه قَالَ: "وَقَدْ سَمِعَ شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"[٣٧٨].

قلـت: فـي جمـيع الأحـوال فإن الراويين ممن لا يحتمل تفردهما، وهذا كاف عند النّسائي للحكم على حديثهما بالنكارة إذا انفردا به، بغض النظر عن مسألة الصحيفة.

---

(٣٧١) ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي(٤٦/١و١١٧)، والطبقات الكبرى(٤٥٧/٧)، والكامل(٢٦٣/٣)، والجرح والتعديل(١٤١/٤)وميزان الاعتدال(٣١٧/٣)، وسير أعلام النبلاء(٤٣٥/٥)، وتهذيب التهذيب(١٩٨/٤).

(٣٧٢) ينظر: التاريخ الكبير(٣٨/٤)، وعلل الترمذي الكبير للقاضي(٢٥٧/١).

(٣٧٣) ينظر: تهذيب التهذيب(١٩٨/٤)هكذا قال الحافظ ابن حجر، ولم أجد قول العقيلي في كتاب الضعفاء.

(٣٧٤)ينظـر: تـاريخ ابـن معين برواية الدوري(٤٦٥/٤)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال(٣٦/١)، العلل ومعرفة الرجـال (٥٠٤/٢و١٥٦/٣)، وبحر الدم(٣٦٩/١)، الكامل(٢٠١/٦)، والجرح والتعديل(٢٥٣/٧)، المجروحين(٢/ ٢٥٣)، وتهذيب التهذيب(١٤٠/٩).

(٣٧٥)ينظر: السنن الكبرى(٢٣٣/٤-٢٣٤)، والضعفاء والمتروكين للنسائي(٩٥/١)، تهذيب التهذيب(١٤٠/٩).

(٣٧٦) تقريب التهذيب(٤٧٨/١).

(٣٧٧) ينظر: الجرح والتعديل(٢٣٨/٦).

(٣٧٨) جامـع الترمذي (١٤٠/٢) بعد حديث رقم(٣٢٢). وروى الحاكم في المستدرك، قال: "أخبرني أحمد بن محمد العنـزي حدثـنا عـثمان بـن سعيد الدارمي حدثنا محمود بن خالد الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم حدثني أبو عمرو الأوزاعي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ﷺ أن امرأة قالت يا رسول الله ابني هذا كان بطنـي لـه وعاء...الحديث"، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه(المستدرك٢٢٥/٢)، وروى الدارقطني بسـنده عن مخرمة بن بكير عن أبيه قال:" ... قال: سمعت عمرو بن شعيب يقول: سمعت شعيبا يقول: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺيقول: أيما رجل ابتاع من رجل بيعة...الحديث". (سنن الدارقطني٥٠/٣).

كمـــا أن مـــتن الحديث مخالف لما اتفق عليه جمهور الفقهاء، فقد نقل غير واحد من شرّاح الحديث عن الخطابي أنه قال: "هذا الحديث لا أعرف أحداً قال به من الفقهاء"[٣٧٩].

ويبدو أن النكارة في تقسيم أصناف الدية من الإبل، فقد قال ابن عبد البر: "اتفق مالك وأبـــو حنيفة والشافعي وأصحابهم على أن دية الخطأ أخماسا على حسب ما ذكرنا عنهم من اختلافهم في أسنان الإبل[٣٨٠]، واتفق أبو حنيفة ومالك على أن دية العمد إذا قبلت، ودية العمد الـــذي لا قصـــاص فيه؛ أرباعا: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمـــس وعشـــرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وأما الشافعي فالديات عنده ديتان مخففة ومغلظة إحداهما: وهي المخففة دية الخطأ أخماسا على ما قدمنا ذكره عنه، وعن مالك، وهو قول سليمان بن يسار وابن شهاب وأهل المدينة، والأخرى المغلظة في العمد الذي لا قصاص فـــيه وفي شبه العمد، والتغليظ عنده في ذلك كله سواء وليس عند الشافعي دية تؤخذ أرباعاً، وأما مالك وأبو حنيفة فالديات عندهما ثلاث ديات: دية الخطأ على ما ذكرنا عنهما، وعن كل واحـــد منهما، ودية العمد الذي لا قصاص فيه، والدية المغلظة، واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنـــيفة، وأبـــو يوسف، على أن الدية المغلظة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أولادها" [٣٨١].

وهكـــذا نـــرى أن التقســـيم الوارد في الحديث لم يقل به أحد من المحدثين، ولا من الفقهـــاء، وهـــذا سبب آخر دفع النَّسائي للحكم بنكارته، لكن الترمذي، والألباني حسّناه[٣٨٢]، وحكم الترمذي لا يتنافى مع حكم النَّسائي لسببين:

الأول: أن التـــرمذي يقصد بالحسن: حسن الإسناد[٣٨٣]، وهو لا يعدّ التفرد نكارة، بل إن الحســـن الغريب عنده أقوى من الحسن المطلق؛ لأنه وصل إلى مرتبة الحسن بنفسه، بينما الحسن المطلق، قد يكون تقوى بغيره، وهذا الحديث حسن بحسب مذهبه في الحسن[٣٨٤].

---

(٣٧٩) ينظر: حاشية السندي(٨/٤٣)، وتحفة الأحوذي(٤/٥٣٥)، وعون المعبود(١٢/١٨٤).

(٣٨٠)قال مالك والشافعي: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعـــة، وقـــال أبو حنيفة: عشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة. (التمهيد١٧/٣٥٠).

(٣٨١)التمهيد(١٧/٣٥٢).

(٣٨٢)جامع الترمذي(٤/١١)ح رقم(١٣٧٨)وأحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١/٧٣٢-٧٣٣)ح(٤٨٠١).

(٣٨٣)فقد عرف الحسن بقوله: وما قلنا في كتابنا:"حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا(جامع الترمذي، كتاب العلل(٥/٧٥٨).

(٣٨٤)فقد عرف الحسن بقوله: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن(جامع الترمذي، كتاب العلل٥/٥٧٨) وهذا هو الضعيف الذي جاء من وجه آخر فارتقى إلى رتبة الحسن لغيره.

الثاني: أن الجزء الذي رواه الترمذي، ليس فيه نكارة، ونصه: "من قتل مؤمنا متعمدا دفــع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية؛ وهي ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة وأربعون خلفه، وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك لتشديد العقل"(٣٨٥).

أما تحسين الألباني؛ فلعله نظر إلى الإسناد فحسّنه، والله أعلم.

* * *

١٢. قال النَّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنِي هِلالُ بْنُ العَلاءِ بْنِ هِلالٍ، قَالَ ثَنَا أَبِي، قَالَ: ثَــنَا هُشَيْمٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِامْــرَأَةٍ بَغِيٍّ فِي نِفَاسِهَا لِيَحِدَّهَا، قَالَ: "اذْهَبِي حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْكِ الدَّمُ"، ثم قال بعده: "هذا حديث منكر لا شيء" (٣٨٦).

قلــت: هــذا الحــديث تفرد به النَّسائي من طريق ابن عباس، وقد جهدت أن أجد له طريقاً آخر عن ابن عباس، فلم أجد، وهذا الحديث فيه أكثر من علة:

الأولى: الانقطاع؛ إذ ورد في إسناده رجل مبهم.

الثانية: التدليس: ففيه هشيم، وهو مدلس، ورواه بالعنعنة عن رجل مبهم.

الثالــثة: إبــدال الســند بعضه أو كله، فهذا الإسناد روى به النَّسائي حديثاً آخر من طــريق عمــرو بن شعيب، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن بن عباس قال: "نَهَى رَسُــولُ اللهِ ﷺعَــنْ بَــيعِ المَغَــانِمِ حَتى تُقْسَمَ، وَعَنْ الحَبَالَى أَنْ يُوطَأْنَ حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ...الحديث(٣٨٧)، ولعل الرجل المبهم سلك الجادة به، فهذا الطريق جادة.

وأما متن الحديث فرواه النَّسائي وغيره من طريق علي ﷺ بمعناه(٣٨٨).

قلت: إنَّ مجرد إعراض جميع المصنفين عن إخراجه، دليل على نكارته، وما إخراج النَّسائي لهذا الحديث إلا لبيان نكارته، وهو محق في حكمه.

* * *

١٣. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ ثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ البُرْدِيُّ، قَالَ: ثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ ثَنَا القَاسِمُ بْنُ فَيَّاض، عَنْ خَلَّادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلاً مِنْ بَنِي بكر بْنِ لَيْثٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقَرَّ أَنَّهُ زَنَا بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَجَلَدَهُ

---

(٣٨٥)جامع للترمذي(١١/٤)، ح رقم(١٣٧٨) قال بعده: حسن غريب.

(٣٨٦)السنن الكبرى(٣٠٤/٤)، كتاب الرجم، باب تأخير الحد عن الوليدة إذا زنت...، برقم(٧٢٧٠).

(٣٨٧)السنن الكبرى(٤٧/٤)، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع المغانم، برقم(٧٢٧٠)، وينظر: صحيح مسلم ح(١٩٣٤)، وابن ماجه ح(٣٢٣٤)، وأبو داود ح(٣٨٠٣و٣٨٠٥)، والدارمي ح(١٩٠٠و١٩٨٢).

(٣٨٨)السنن الكبرى(٣٠٤/٤)، كتاب الرجم، باب تأخير الحد عن الوليدة إذا زنت...، برقم(٧٢٧٠).

مِائَة، وكَانَ بِكْرَاً، وَسَأَلَهُ البَيِّنَةَ عَلى المَرْأَة، فَقَالَت المَرْأَةُ: كَذَبَ وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، فَجَلَدَهُ جَلْدَ الفِرْيَةِ ثَمَانِينَ"، قال النَّسائي: " هَذا حَدِيثٌ مُنْكَر"[٣٨٩].

أخرجه أبو داود[٣٩٠]، وابن الجارود[٣٩١]، والحاكم[٣٩٢]، جميعهم من طريق مُوسَى بْنِ هَارُونَ البُرْدِيِّ، عَنْ هِشَامَ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ القاسِمِ بْنِ فَيَّاض، عَنْ خَلَّادٍ ، به بمثله، إلا أنهم قالوا: "حد الفرية" بدلاً من : "جلد الفرية" التي أتى بها النَّسائي، وروى أبو داود، والحاكم شاهداً له من طريق أبي حازم، عن سهل بن سعد[٣٩٣].

قلـــت: في إسناده: القاسم بن فياض، وهو متكلم فيه، فقد وثقه أبو داود، وضعفه ابن معـــين، وقـــال ابـــن حبان كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به، وقال ابن المديني، وابن حجر: مجهول[٣٩٤]، وقد تفرد به.

فهـــذا الحديث: ضعيف؛ وشاهده ضعيف-أيضاً-، فيه: عبد السلام بن حفص، وثقه ابن معين، وجهله أبو حاتم[٣٩٥]، في رواية أبي داود، وفيه: مسلم بن خالد، قال عنه البخاري: منكـــر الحـــديث[٣٩٦]، وأســـتغرب كيف صححه الحاكم، وفيه رجل قال عنه البخاري: منكر الحديث، ومن يقول عنه البخاري ذلك، فإنه لا يستحل الرواية عنه.

كمـــا أنّ الحـــديث يخالف ما جاء في الأحاديث الصحيحة، فالنبيﷺ لم يسأل ماعزاً البينة، ولم يسأله عن المرأة التي زنى بها[٣٩٧]، وفي حديث العسيف قال الأعرابي: " إن ابني كـــان عسيفا على هذا فزنى بامرأته... قالﷺ: "...على ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يـــا أنـــيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها"[٣٩٨]، ولم يقل لأنيس: فإن لم تعترف، فاجلد الأعرابي حد القذف".

---

(٣٨٩)السنن الكبرى(٤/٣٢٤)، كتاب الرجم، باب في الذي يعترف أنه زنا بامرأة بعينها، برقم(٧٣٤٩).

(٣٩٠)سنن أبي داود(٤ /١٥٩)، كتاب الحدود، باب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقر المرأة، برقم(٤٤٦٧).

(٣٩١)المنتقى لابن الجارود(١ /٢١٧)، باب جراح العمد، برقم(٨٥١).

(٣٩٢)المستدرك على الصحيحين(٤ /٤١١)ح رقم(٨١١٠)وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(٣٩٣)ينظر: سنن أبي داود(٤/١٥٠)ح رقم(٤٤٣٧)، والمستدرك على الصحيحين(٤ /٤١١)ح رقم(٨١٠٩)

(٣٩٤)ينظـــر: الجـــرح والـــتعديل(٧/١١٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٣/١٥)، وميزان الاعتدال(٥/٤٥٨)، وتهذيب التهذيب(٨/٢٩٦)، وتقريب التهذيب(١/٤٥١).

(٣٩٥)ينظر: الجرح والتعديل(٦/٤٥).

(٣٩٦)ينظر: التاريخ الكبير(٧/٢٦٠).

(٣٩٧)ينظـــر:صحيح البخاري(١-٤/١٢١٢)، كتاب الحدود، باب هل يقول ... لعلك لمست أو غمزت، برقم(٦٨٢٤)، وصحيح مسلم(٣/١٣١٩-١٣٢٣)، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، برقم(١٦٩٢-١٦٩٥).

(٣٩٨)ينظر:صحيح البخاري(١-٤/٤٧٥)، كتاب الشروط، باب الشروط التي ل تحل في الحدود، برقم(٢٧٢٤و٢٧٢٥) ، وصحيح مسلم(٣/١٣٢٥-١٣٢٦)، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، برقم(١٦٩٨).

وخلاصة القول: أن الحديث منكر على مذهب الإمام النَّسائي؛ بسبب التفرد في معظم حلقات الإسناد، ومخالفة المتن لما رواه الثقات الأثبات، والله أعلم.

• • •

١٤. قال النَّسائي-رحمة الله-:"أَخْبَرَنَا اسحاق بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْن رَاهَوَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ ابْـنُ الْوَلِـيدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَازِيُّ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّهُ رَفَعَ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ الْكَلَاعِيِّينَ أَنَّ حَاكَةً(٣٩٩) سَرَقُوا مَتَاعًا فَحَبَسَهُمْ أَيَّامًا ثُمَّ خَلَّـى سَبِيلَهُمْ فَأَتَوْهُ، فَقَالُوا: خَلَّيْتَ سَبِيلَ هَؤُلَاءِ بِلَا امْتِحَانٍ وَلَا ضَرْبٍ، فَقَالَ النُّعْمَانُ: مَا شِئْتُمْ، إِنْ شِـئْتُمْ أَضْـرِبْهُمْ، فَإِنْ أَخْرَجَ اللَّهُ مَتَاعَكُمْ، فَذَاكَ، وَإِلا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِكُمْ مِثْلَهُ، قَالُوا: هَذَا حُكْمُكَ؟ قَالَ: هَذَا حُكْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ ﷺ"، قال النَّسائي:" هذا حديث منكر،لا يحتج به أخرجته ليعرف القصاص"(٤٠٠).

ثم أتبعه النَّسائي بحديث آخر من طريقين، فقال: "أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام، قال حدثنا أبو أسامة، قال: أخبرني ابن المبارك، عن معمر، عن بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده، أنَّ النَّبيﷺ حبس ناساً في تهمة" ثم قال: "أخبرنا علي بن سعيد بن مسروق، قال حدثنا عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ حبس رجلا في تهمة ثم خلى سبيله"(٤٠١)، ولم يعقب النَّسائي على هذا الحديث بشيء.

أما الحديث الأول: فأخرجه أبو داود(٤٠٢)، والطبراني(٤٠٣)، كلاهما من طريق بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ صَفْوَان بْن عَمْرٍو به بمثله، وذكره الحافظ ابن حجر في الدراية(٤٠٤).

وأمـا الحديث الثاني فأخرجه الترمذي، من طريق ابن المبارك، عن بهز بن حكيم به بـاللفظ الثانـي: "حـبس رجـلاً"(٤٠٥)، وأخـرجه أبـو داود(٤٠٦)، وابـن الجـارود(٤٠٧)،

---

(٣٩٩) حاكـة: جمع حائك، الذي ينسج الثياب، قال ابن منظور: "ورجل حائك من قوم حاكة، وحوكة أيضاً، وهو من الشـاذ عـن القـياس الـمطرد فـي الاستعمال، صحت الواو فـيه؛ لأنهم شبهوا حركة العين بالألف التابعة لها بحرف اللـين، التَّابع لها.(لسان العرب١٠/٤١٨).

(٤٠٠)السنن الكبرى(٤/٣٢٧-٣٢٨)، كتاب قطع السارق، باب امتحان السارق بالضرب والحبس، برقم(٧٣٦١)

(٤٠١)السنن الكبرى(٤/٣٢٨)، كتاب قطع السارق، باب الحبس في التهمة، برقم(٧٣٦٢).

(٤٠٢)سنن أبي داود(٤ /١٣٥)، كتاب الحدود، باب في الامتحان بالضرب، برقم(٤٣٨٢).

(٤٠٣)مسند الشاميين(٢ /١٠٩).

(٤٠٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية(٢/٩٥).

(٤٠٥)جامع الترمذي(٤/٢٨)، كتاب الديات، باب ما جاء في الحبس ، برقم(١٤١٧). جامع الترمذي(٤/٢٨).

(٤٠٦)سـنن أبـي داود(٣ /٣١٤)، كـتاب الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره، برقم(٣٦٣٠)حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أخبرنا عبد الرزاق عن معمر به ولم يقل خلى سبيله.

(٤٠٧)المنتقـى لابـن الجـارود(١ /٢٥١)، باب ما جاء في الأحكام، برقم(١٠٠٣)حدثنا محمد بن يحيى قال ثنا عبد الرزاق قال ثنا معمر به لكن قال ساعة.

والبيهقي[٤٠٨]، والطبراني[٤٠٩]، جميعهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن بهز بن حكيم، به باللفظ الثاني-أيضاً. ولم يخرجه باللفظ الأول: "حبس ناساً" إلا النّسائي-في حدود علمي-.

قلت: حديث بهز بن حكيم؛ حسَّنَهُ الترمذي باللفظ الثاني[٤١٠]، وحسنه الألباني من جميع طرقه وألفاظه الثلاث[٤١١].

فمسألة حبس المتهم لا خلاف فيها، وثبتت عن رسول الله ﷺ بحديث بهز المتقدم، لكن مسألة الضرب والقصاص، فلم تثبت، ولعل النّسائي حكم على الحديث بالنكارة؛ لأجل هذا اللفظ، وتفرد بقية به، وهو كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين، ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس[٤١٢]، إلا أنه صرح بالسماع في هذا الحديث؛ فأُمِنَ تدليسه، وتبقى مسألة الانفراد.

وقول النعمان: هذا حكم الله ورسوله، قد يتوهم أن السارق يضرب، فإن لم يثبت عليه شيء؛ يقتص له من المدعي، وهذا لم يقل به أحد من الصحابة أو التابعين، أو من بعدهم إلى يومنا هذا، ولا يُتصور أن النعمان يقوله، أو يفعله على وجه الحقيقة، لكن ربما قال ذلك من أجل إرهاب اللصوص، وهذا ما ذهب إليه أبو داود فقال: "إنما أرهبهم بهذا القول؛ أي لا يجب الضرب إلا بعد الاعتراف"[٤١٣]، وكأن سؤال النعمان رضي الله عنه "أي مَا شِئْتُمْ"، سؤال استنكاري؛ معناه: ماذا تريدون؟ هل تريدون أن أضربهم؟ وإن ضربتهم، ثم ثبتت براءتهم، فهل أقتص لهم منكم؟ فإذا كان الأمر كذلك زالت النكارة، والله أعلم.

• • •

١٥. قال النّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "اقْتُلُوهُ"، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا سَرَقَ، قَالَ: "اقْطَعُوهُ"، [فَقُطِعَ][٤١٤]، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: "اقْتُلُوهُ"،فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا سَرَقَ، قَالَ:

---

(٤٠٨)سنن البيهقي الكبرى(٦ /٥٣)، باب حبسه إذا اتهم وتخليته... ، برقم(١١٠٧٣)أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأ أبو طاهر محمد بن الحسن المحمدآباذي ثنا أحمد بن يوسف السلمي ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر به وقال ساعة من نهار.

(٤٠٩)المعجم الكبير(١٩ /٤١٤)ح رقم(٩٩٨)حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي ثنا يوسف بن عدي ثنا -بن المبارك عن معمر به وزاد فكلم فيه.

(٤١٠)ينظر: جامع الترمذي(٢٨/٤)، ح(١٤١٧).

(٤١١)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٧٤٣/١)، ح(٤٨٧٤و٤٨٧٥و٤٨٧٦).

(٤١٢)ينظر: طبقات المدلسين(٤٩/١).

(٤١٣)سنن أبي داود(٤ /١٣٥)، ح رقم(٤٣٨٢).

(٤١٤)ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وجئت به من الطبعة الجديدة(٤١/٧)ح رقم(٧٤٢٩).

"اقْطَعُــوهُ"، فَقُطِــعَ، فَأُتِــيَ بِــهِ الثَّالِثَةَ، فقَالَ: "اقْتُلُوهُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا سَرَقَ، فَقَالَ: "اقْطَعُــوهُ"، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ الرَّابِعَةَ، قَالَ: "اقْتُلُوهُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا سَرَقَ، قَالَ: "اقْطَعُوهُ"، فَأُتِــيَ بِهِ الْخَامِسَةَ، فَقَالَ: "اقْتُلُوهُ" قَالَ جَابِرٌ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى مِرْبَدِ النَّعَمِ(٤١٥)، وَحَمَلْنَاهُ فَاسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ [كَسَّ] (٤١٦) بِيَدِهِ وَرِجْلِهِ، فَانْصَدَعَتْ الإِبِلُ، ثُمَّ حَمَلُوا عَلَيْهِ الثَّانِيَةَ فَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ حَمَلُوا عَلَيْهِ الثَّالِثَةَ فَرَمَيْنَاهُ بِالْحِجَارَةِ فَقَتَلْنَاهُ ثُمَّ أَلْقَيْنَاهُ فِي بِئْرٍ ثُمَّ رَمَيْنَا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَمُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، ويحيــى القطَّانُ لم يترُكه، وهذا الحديثُ ليس بصحيح، ولا أعلَمُ في هذا الباب حديثاً صحيحاً عن النبيﷺ "(٤١٧).

أخرجه وأبو داود(٤١٨)، والبيهقي(٤١٩)،والطبراني(٤٢٠)، جميعهم من طريق مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله بنحوه.

وأخرجه الدارقطني من ثلاثة طرق جميعه من طريق هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، به بمعناه(٤٢١).

وذكره المزي في التهذيب، وقال: "وقد ورد لنا بعلو عند النَّسائي"(٤٢٢).

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا مصعب(٤٢٣).

وفــي قــوله نظــر؛ إذ رواه هشامُ بنُ عروة عن محمد بن المنكدر، كما في روايات الدارقطني الثلاث(٤٢٤)، وله شاهد من حديث الحارث بن حاطب، رواه النَّسائي فقال: "أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ سَلْمٍ الْمَصَاحِفِيُّ الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَنْبَأَنَا يُوسُفُ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺأُتِيَ بِلِصٍّ، فَقَالَ: "اقْتُلُوهُ"، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّـــهِ إِنَّمَا سَرَقَ! ثم قَالَ: "اقْتُلُوهُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا سَرَقَ، قَالَ: "اقْطَعُوا يَدَهُ" قَالَ: ثُمَّ سَــرَقَ، فَقُطِعَــتْ رِجْلُهُ، ثُمَّ سَرَقَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍﷺ حَتَّى قُطِعَتْ قَوَائِمُهُ كُلُّهَا، ثُمَّ سَرَقَ-

(٤١٥)مربد النعم: المربد: كل شيء حُبست به الإبل، والنعم: هي الإبل وغيرها .(الغريب لابن سلام٢٤٧/١).

(٤١٦)مــا بين المعكوفتين في الأصل(كسَرَ)، وليس لها معنى، إذ يداه مقطوعتان، فلا يستطيع تكسير شيء بها، ولكن محقــق الطــبعة الجديدة من السنن الكبرى(٤١/٧) هامش(٢) قال:"استظهرناها من المخطوط(كسَّ)، ومعنى كسَّ: دقَّه دقّاً شديداً. (لسان العرب ١٩٦/٦)، أي أنه دق الأرض بيديه ورجليه، حتى هربت الإبل وتفرقت.

(٤١٧)السنن الكبرى(٣٤٨/٤)، كتاب قطع السارق، باب قطع اليدين والرجلين من السارق، برقم(٧٤٧١).

(٤١٨)سنن أبي داود(٤ /١٤٢)، كتاب الحدود، باب في السارق يسرق مرارا، برقم(٤٤١٠).

(٤١٩)سنن البيهقي الكبرى(٨ /٢٧٢)، باب السارق يعود فيسرق ثانيا وثالثا.

(٤٢٠)المعجم الأوسط(١٩٨/٢)ح رقم(١٧٠٦).

(٤٢١)سنن الدارقطني(٣ /١٨٠و١٨١)، كتاب الديات والحدود، برقم(٢٨٩و٢٩٠و٢٩١).

(٤٢٢)ينظر: تهذيب الكمال(٢١/٢٨).

(٤٢٣)المعجم الأوسط(١٩٨/٢).

(٤٢٤)سنن الدارقطني(٣ /١٨٠و١٨١)، كتاب الديات والحدود، برقم(٢٨٩و٢٩٠و٢٩١).

أيضــاً- الْخَامِسَةَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَ بِهَذَا حِينَ قَالَ: "اقْتُلُوهُ" ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى فِتْــيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، لِيَقْتُلُوهُ، فِيهِم: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ يُحِبُّ الإِمْرَةَ، فَقَالَ: أَمِّرُونِي عَلَيْكُمْ، فَأَمَّرُوهُ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ إِذَا ضَرَبَ، ضَرَبُوهُ حَتَّى قَتَلُوهُ"(٤٢٥). ولم يعقب عليه النسائي بشيء.

أخــرجه الحــاكم(٤٢٦)، والبيهقي(٤٢٧)، والطبراني(٤٢٨)، جميعهم من طريق حماد، عن يوسف، به بنحوه.

كمــا أخــرجه الطبراني -أيضاً- من طريق خالد الحذاء، عن يوسف بن يعقوب، عن محمد بن حاطب، عن الحارث بن حاطب بنحوه(٤٢٩).

قلــت: النكارة في متن الحديث، وتحديداً في لفظ القتل، وتنفيذه في عهده ﷺ، والظاهر مــن حــديث الحارث، أن القتل تمَّ في عهد أبي بكر الصديق ﷺ، ومع ذلك فقد أنكر كثير من العلمــاء قــتل السارق، لأنه يتعارض مع قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾(٤٣٠)، ومع قوله ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة"(٤٣١).

قال ابن عبد البر فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر وغيره: " حديث القتل في الخامسة منكر لا أصل له"(٤٣٢).

وقال السندي: "والفقهاء على خلافه، فقيل: لعله وجد منه ارتداد أوجب قتله، وهذا الاحتمال أوفق بما في حديث جابر أنهم جروه وألقوه في البئر، إذ المؤمن وان ارتكب كبيرة، فإنه يقبر ويصلى عليه، لا سيما بعد إقامة الحد وتطهيره، وأما الإهانة بهذا الوجه فلا تليق بحال المسلم، وقيل: بل حديث القتل في المرة الخامسة منسوخ بحديث: "لا يحل دم امرئ مسلم... الحديث"، وأبو بكر ما علم بنسخه فعمل به"(٤٣٣).

ولعل النسائي هو أول من أشار إلى نكارة هذا الحديث بجميع ألفاظه، وطرقه، وتابعه من جاء بعده.

---

(٤٢٥)السنن الكبرى(٣٤٨/٤)، كتاب قطع السارق، باب قطع اليدين والرجلين من السارق، برقم(٧٤٧٠).

(٤٢٦)المستدرك على الصحيحين(٤ /٤٢٣)ح رقم(٨١٥٣)، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(٤٢٧)سنن البيهقي الكبرى(٨ /٢٧٢)، باب السارق يعود فيسرق ثانيا وثالثا.

(٤٢٨)المعجم الكبير(٣ /٢٧٨) ح رقم(٣٤٠٨).

(٤٢٩)المعجم الكبير(٣ /٢٧٨) ح رقم(٣٤٠٩).

(٤٣٠) سورة المائدة، آية(٣٨).

(٤٣١) صحيح البخاري(١-٤/١٢٢٢)، كتاب الديات، باب قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...﴾[المائدة٤٥] برقم(٦٨٧٨)، وصحيح مسلم(١٣٠٢/٣)، كتاب القسامة، باب ما يباح به دم المسلم، برقم(١٦٧٥).

(٤٣٢) ينظر: فتح الباري(١٠٠/١٢)، وتلخيص الحبير(٦٨/٤).

(٤٣٣)حاشية السندي(٩٠/٨).

أمـــا ســـند الحديث فليس بمنكر؛ لأن مصعب بن ثابت، وإن كان ضعيفاً[٤٣٤]، إلا أنه يعتبــر بـــه فـــي المتابعات والشواهد، وقد تابعه هشام بن عروة ، وصحح الحاكم إسناد هذا الحديث[٤٣٥]، وحسّنه الألباني[٤٣٦]، لكنه استنكر الحديث الشاهد عن الحارث بن حاطب[٤٣٧].

• • •

١٦. قال النّسائي-رحمه الله-:" أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْـــرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عن عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:" إِذَا أَتَى أَحَدُكُم أهلَه، فليُلقِ على عَجُزِه وعَجُزِها شَيْئاً وَلا يَتَجَرَّدَا تجرُّدَ العَيْرين" قال النّسائي: "هذا حديثٌ منكرٌ، وصدقةُ بنُ عبد الله ضعيفٌ، وإنما أخرَجتُه، لئلا يُجعلَ عَمرو، عن زهير[٤٣٨].

قلت: لم يروه أحد من أصحاب كتب الرواية المعتمدة من طريق عبد الله بن سرجس، ســـوى النّسائي، إلا أنّ ابن عدي رواه في ترجمة زهير بن محمد، من طريق عمرو بن أبي ســـلمة، عن صدقة، عن زهير، عن ابن جريج، عن عاصم الأحول، به بمثله، لكنه أدخل ابن جـــريج، بـــين زهيـــر وعاصم الأحول، ثم قال في ختام حديثه بعد أن روى له مجموعة من الأحاديـــث: وهـــذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة" [٤٣٩]، ورواه مرة أخرى في تـــرجمة صدقة، بإسناده ومتنه، ثم قال بعد أن روى مجموعة من الأحاديث من طريق صدقة: "وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره مما لا يتابع عليه وهو الى الضعف أقرب منه الى الصدق"[٤٤٠].

وقـــد روي هذا الحديث من طرق متعددة، فرواه ابن ماجه من طريق عتبة بن عبيد السلمي مرفوعاً، بنحوه[٤٤١].

ورواه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، كلاهما من طريق أبي قلابة مرفوعاً بنحوه[٤٤٢].

---

(٤٣٤) لـــم يـــوثقه سوى ابن حبان، وقد رجع عن قوله بعد أن استخار الله فيه، وقول النّسائي: " ليس بالقوي" تابعه عليه: أبو زرعة، وأبو حاتم، ونقله عنه: المزي، الذهبي، وابن حجر، وغيرهم. ينظر: الجرح والتعديل(٣٠٤/٨)، وميزان الاعتدال(٤٣٥/٦)، وتهذيب التهذيب(١٤٤/١٠)، وقد سبق بحث حاله في الباب الأول(ص٣٤٥-٣٤٦).

(٤٣٥)ينظر: المستدرك على الصحيحين(٤ /٤٢٣)ح رقم(٨١٥٣).

(٤٣٦)ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٧٥٥/١)، ح رقم(٤٩٧٨).

(٤٣٧)ينظر:المصدر السابق نفسه ح رقم(٤٩٧٧).

(٤٣٨)السنن الكبرى(٣٢٧/٥)، كتاب عشرة النساء، باب النهي عن لتجرد عند المباضعة، برقم(٩٠٢٩).

(٤٣٩)الكامل(٢٢٢/٣).

(٤٤٠)المصدر السابق(٧٥/٤).

(٤٤١)ســـنن ابن ماجه(٦١٨/١)، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، برقم(١٩٢١)عن إسحاق بن وهب الواسطي، عن الوليد بن القاسم الهمداني،عن الأحوص بن حكيم،عن أبيه،وراشد بن سعد وعبد الأعلى بن عدي عن عتبة به.

(٤٤٢)مصنف عبد الرزاق(١٩٤/٦و١٩٥)، مصنف ابن أبي شيبة(٤٥/٤).

ورواه البـزار، والشاشي، والطبراني، جميعهم من طريق أبي غسان، عن مندل بن علي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله[٤٤٣]مرفوعاً بنحوه[٤٤٤].

وجميع هذه الطرق لم تخل من كلام النقاد عليها، وما يهمنا هنا هو طريق عبد الله بن سـرجس، فقـد تفـرد بـه صدقة، وهو ضعيف[٤٤٥]، وأشار الحافظ ابن حجر إلى خطأ هذا الطـريق، فقال: " أورده من رواية زهير بن محمد عن عاصم والمحفوظ عن عاصم عن أبي قلابة مرسلاً"، ثم تكلم على باقي الطرق الأخرى[٤٤٦].

وقال الزيلعي: " أعلّه عبد الحق في أحكامه بِصَدَقَة، وقال: إنه ليس بالقوي، وأعلّه ابن القطان بعده بزهير، وقال: إنه ضعيف "[٤٤٧].

وخلاصـة القول: أن الحديث منكر من هذا الطريق، وبيّن النَّسائي أن سبب إخراجه لـئلا يُجعـلَ عَمـرو، عن زهير، وذلك لأن عمرو بن سلمة روى أحاديث كثيرة عن زهير مباشرة، وروى بعض الأحاديث من صحيفة صدقة، فكان يقول: قرأت في كتاب صدقة[٤٤٨]، وحكم النَّسائي على هذا الحديث بالنكارة في مكانه ويتمشى مع منهجه في المنكر.

• • •

١٧. قـال النَّسائي-رحمه الله-: " أخبرنا هِلالُ بْنُ العَلاءِ بْنِ هِلالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهﷺ: " لَـوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهَ، قَالَ: بِسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ، لَمْ يَضُرُّهُ الشيطانُ" قال النَّسائي: "هذا حديث منكر[٤٤٩].

وكـان النَّسائي قد رواه في الحديث الذي قبله، من طريق: منصور بن المعتمر، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس به بنحوه[٤٥٠]، ورواه فيما بعد في كتاب عمل اليوم والليلة من طرق متعددة[٤٥١].

---

(٤٤٣)لم ينسبه أحدهم، وقد روى أبو وائل: شقيق بن سلمة، عن خمسة من العبادلة؛ فروى عن ابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وابن الزبير، وابن عمرو بن الحارث، فلم أستطع تحديده.

(٤٤٤)الكامل(٤/٧٥).

(٤٤٥)سبق دراسة حاله في الفصل الثاني من الباب الأول(ص٢٤٥-٢٤٦).

(٤٤٦)الدراية في تخريج أحاديث الهداية(٢/٢٢٨).

(٤٤٧)نصب الراية(٤/٢٤٦).

(٤٤٨)ينظر الكامل(٣/٢٢٠-٢٢٢).

(٤٤٩)السنن الكبرى(٥/٣٢٨)، كتاب عشرة النساء، باب ما يقول إذا أتاهنّ، برقم(٩٠٣١).

(٤٥٠)السنن الكبرى(٥/٣٢٨)، كتاب عشرة النساء، باب ما يقول إذا أتاهنّ، برقم(٩٠٣٠).

(٤٥١)السنن الكبرى (٦/٧٥)، باب ما يقول إذا واقع أهله، برقم(١٠٠٩٦و١٠٠٩٧و١٠٠٩٨و١٠٠٩٩و١٠١٠٠).

أخـــرجه البخاري[452]، ومسلم[453]، والترمذي[454]، وأحمد[455]، والدارمي[456]، وابن حـــبان[457]، والأصـــبهاني[458]، وأبـــو عوانة[459]، والبيهقي[460]، وابن أبي شيبة[461]، وعبد الرزاق[462]، والحميدي[463]، وعبد بن حميد[464]، والطبراني[465]، جميعهم من طريق منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن بن عباس به بمثله، أو بنحوه.

قلـــت: الحـــديث صـــحيح، بل متفق على صحته عند جمهور المحدثين، من طريق منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن بن عباس، وهو كذلك عند الإمام النَّسائي في أغلب الطرق، لكن الحديث الذي حكم عليه النَّسائي بالنكارة؛ هو منكر السند، لوجود تصحيف فـــي إســـناده، فقيل: كليب بدلاً من كريب، ولعل أحد الرواه سمع كليباً بدلاً من كريب، وهذا يسمى تصحيف سماع، فجاء على هذا النحو.

وقد أشار النَّسائي بطريق غير مباشر إلى أن الوهم من ابن أبي عدي، حين قال بعد رواية الحديث الصحيح: خالفه ابن أبي عمر، ثم جاء بالحديث المنكر[466].

* * *

١٨. قال النَّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ الضَّحَّاكِ ابْـــنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِصُهَيْبٍ: مَا

---

(٤٥٢)صـــحيح البخاري(١-٤/٤٥)، كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، برقم(١٤١) وفي كتاب بدء الخلق (١-٤/٥٧٥)، باب صفة إبليس وجنوده، برقم(٣٢٧١).

(٤٥٣)صحيح مسلم(٢ /١٠٥٨)، كتاب النكاح، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، برقم(١٤٣٤ و١٤٣٤).

(٤٥٤)سنن الترمذي(٣ /٤٠١)، كتاب النكاح، باب ما يقول إذا دخل على أهله، برقم(١٠٩٢). وقال: "حسن صحيح".

(٤٥٥)مسند أحمد(١ /٢١٦و٢٢٠و٢٤٣و٢٨٣).

(٤٥٦)سنن الدارمي(٢ /١٩٥)، كتاب النكاح، باب القول الجماع، برقم(٢٢١٢).

(٤٥٧)صحيح ابن حبان(٣/٢٦٣)، ذكر الشيء الذي إذا قاله المرء ثم الوطأ لم يضر الشيطان ولده، برقم(٩٨٣).

(٤٥٨)المستخرج على صحيح الإمام مسلم(٤ /١٠٩)، باب ما يقول الرجل ثم الجماع، برقم(٣٣٥٣ و٣٣٥٤و٣٣٥٥).

(٤٥٩)مسند أبي عوانة(٣ /٨٢).

(٤٦٠)سنن البيهقي الكبرى(٧ /١٤٩)، باب ما يقول الرجل إذا أراد أن يأتي أهله، برقم(١٣٦٢٢).

(٤٦١)مصنف ابن أبي شيبة(٣ /٥٦٠)، ما يؤمر به الرجل إذا دخل على أهله، وفي(٦/٩٢).

(٤٦٢)مصنف عبد الرزاق(٦ /١٩٣)، الجماع وكيف يصنع وفضل الجماع، برقم(١٠٤٦٥و١٠٤٦٦).

(٤٦٣)مسند الحميدي(١/٢٣٩).

(٤٦٤)مسند عبد بن حميد(١/٢٣٠).

(٤٦٥)المعجم الكبير(١١ /٤٢٢)ح رقم(١٢١٩٥).

(٤٦٦)ينظـــر: الســـنن الكبرى(٥/٣٢٨)، ح رقم(٩٠٣١). وابن أبي عدي: هو صاحب المسند: محمد بن يحيى بن أبي عمـــر العدني الحافظ، قال عنه ابن أبي حاتم: كان رجلاً صالحاً، وكانت به غفلة، رأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة ولكنه كان صدوقا، وذكره ابن حبان في الثقات، مات (٢٤٣هـــ).(ميزان الاعتدال٨/١٨٩).

لِـي أَرَى عَلَيْكَ خَاتَمَ الذَّهَبِ؟ قَالَ: قَدْ رَآهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ فَلَمْ يَعِبْهُ قَالَ: مَنْ هُوَ؟ قَالَ رَسُولُ ﷺ" قال النَّسائي: "هذا حديث منكر"(٤٦٧).

قلـت: تفرد به النَّسائي، فلم أجد من رواه من هذه الطريق-في حدود علمي- غيره، إلا أن بعـض مصنفي كتب الرجال ذكروا هذا الحديث في ترجمة الضحاك بن عبد الرحمن، فقـال المـزي: "روى لـه النَّسـائي حديـثا واحـدا عـن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسـيب...الحديث، وقال-أي النَّسائي-: "هذا حديث منكر"(٤٦٨)، وقال ابن حجر: "روى له النَّسائي حديثا واحداً في خاتم الذهب وقال: منكر"(٤٦٩).

فهـذا الحديث منكر، وفيه مخالفة لما رواه الثقات الأثبات في تحريم لبس الذهب من قـبل الـرجال، فقـد روى البخاري(٤٧٠)، ومسلم(٤٧١)، والترمذي(٤٧٢)، و النَّسائي(٤٧٣)، وأبو داود(٤٧٤)، وابن ماجه(٤٧٥)، وغيرهم، عن عدد من الصحابة أن النبيﷺ نهى عن لبس الذهب بشكل عام وخاتم الذهب بشكل خاص للرجال.

ومـن ذلك ما رواه البخاري ومسلم والترمذي جميعهم من طريق أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ سَـمِعْتُ مُعَاوِيَـةَ بْنَ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ قَالَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ:- واللفـظ للـبخاري-: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺعَنْ سَبْعٍ نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ أَوْ قَالَ حَلْقَةِ الذَّهَبِ وَعَنْ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالدِّيبَاجِ وَالْمِيثَرَةِ الْحَمْرَاءِ وَالْقَسِّيِّ وَآنِيَةِ الْفِضَّةِ(٤٧٦).

أما بخصوص سند الحديث؛ فرجاله ثقات، وأقلهم رتبة: سعيد، وعطاء.

فأمـا سعيد: فهو ابن حفص بن عمر ويقال: عمرو بن نفيل الهذلي النفيلي أبو عمرو الحرانـي، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه مسلمة بن قاسم، وقال أبو عروبة الحراني: كان

---

(٤٦٧) السنن الكبرى(٥/٤٤٠) كتاب الزينة باب الرخصة في خاتم الذهب للرجال برقم(٩٤٦٥).

(٤٦٨)تهذيب الكمال(١٣/٢٩٦).

(٤٦٩) تهذيب التهذيب (٤/٣٩١٥).

(٤٧٠)رواه البـخاري(١-٤/٢١٧و١٠٣٢و١٠٦٤و١١١٥)، الأحاديـث أرقـام (١٢٣٩و٥٦٥٠و٥٨٦٣و٦٢٢٢). من طريق البراء بن عازبﷺ.

(٤٧١)صحيح مسلم(٣/١٦٣٥)ح(٢٠٦٦) من طريق البراء بن عازبﷺ، وفي(٣/١٦٥٤) ح رقم(٢٠٨٩)، ومن طريق أبي هريرةﷺ.

(٤٧٢)جامع الترمذي(٥/١١٧)، ح رقم(٢٨٠٩) من طريق البراء، و(٥/١١٦)، ح رقم(٢٨٠٨) من طريق عليﷺ.

(٤٧٣) السنن الكبرى(٥/٤٤١-٤٤٢)، الأحاديث أرقام (٩٤٦٧و٩٤٦٨و٩٤٦٩و٩٤٧٠و٩٧٤٧١و٩٤٧٢و٩٤٧٣) من طريق علي، ورقم(٩٤٧٤و٩٤٧٥) عن أبي هريرة وبرقم(٩٤٧٦) من طريق ابن عباس وقد بلغت الأحاديث التي تنهى عن لبس الذهب للرجال عنده أكثر من(٤٠)حديثاً من طرق مختلفة(انظر السنن الكبرى(٥/٤٤٠-٤٥٠).

(٤٧٤) سنن أبي داود(٤/٤٩)، حديث رقم(٤٠٥١) من طريق عليﷺ.

(٤٧٥) سنن ابن ماجه(٢/١٢٠٢)، حديث رقم(٣٦٤٣) من طريق ابن عمرﷺ، و(٢/١٢٠٥)ورقم(٣٦٥٤) عن عليﷺ.

(٤٧٦)البخاري(١-٤/٢١٧)ح رقم(١٢٣٩) وهذا نصه،و(٥٦٥٠و٥٨٦٣و٦٢٢٢) ومسلم(٢٠٦٦) والترمذي(٢٨٠٩).

قـد كبـر ولـزم البـيت وتغير في آخر عمره"[٤٧٧]، وقال ابن حجر: صدوق تغير في آخر عمره[٤٧٨].

وأمـا عطاء فهو: ابن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه: ميسرة: وثقة ابن معـين، وقال أبو حاتم: لا بأس به صدوق، يحتج بحديثه، وقال ابن حجر: صدوق يهم كثيراً، ويدلس، ويرسل[٤٧٩].

لكن الإمام النّسائي لم ينسب الوهم إليهما، ولا لغيرهما.

ولعل ذكر هذا الحديث في ترجمة الضحاك[٤٨٠]، وعدم ذكره في ترجمة صاحبيه[٤٨١]، فـيه إشـارة إلـى أن الوهم من جهته، لكن هذا غير مسلّم به، فقد يكون السبب في ذلك أن النّسـائي لم يروِ للضحاك سوى هذا الحديث، بينما روى لصاحبيه أكثر من ذلك، ومن عادة المصنفين أن يذكروا مثل هذه الأشياء لندرتها.

وفـي كـل الأحـوال، فإن الضحاك وصاحبيه: ليسوا ممن يحتمل تفرد أي منهم في ميـزان الإمام النّسائي، وبالتالي، فإن حكمه على الحديث بالنكارة، -ولو لم يخالف- يتمشى مـع منهجه في المنكر، فكيف إذا خالف الثقات، وخالف السنة، وخالف أقوال جمهور العلماء، فالحديث منكر في مذهب المتقدمين والمتأخرين، وقد حكم الألباني على إسناده بالضعف[٤٨٢].

• • •

١٩. قال النّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَنَـا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ رَجُلاً كَانَ جَالِسًـا عِـنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِخْصَرَةٌ[٤٨٣]، أَوْ جَرِيدَةٌ فَضَرَبَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ إِصْبَعَهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "أَلا تَطْرَحُ هَذَا الَّذِي فِي إِصْـبَعِكَ؟" فَأَخَـذَهُ الـرَّجُلُ، فَرَمَى بِهِ، فَرَآهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "مَا فَعَلَ الْخَاتَمُ؟"، قَالَ:

---

(٤٧٧)انظر: تهذيب التهذيب(١٥/٤).

(٤٧٨)انظر: تقريب التهذيب(٢٣٤/١).

(٤٧٩)انظر: الجرح والتعديل(٣٣٤/٦).

(٤٨٠)ذكر ذلك المزي وابن حجر وغيرهما. ينظر: تهذيب الكمال(٢٩٦/١٣). تهذيب التهذيب (٣٩١٥/٤).

(٤٨١)وهما سعيد وعطاء، وأقصد بصاحبيه: أنني أتكلم على ثلاثتهم، وليس الصحبة اصطلاحا .

(٤٨٢)انظر: أحكام .الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٧٨١/١)، ح رقم(٥١٦٣).

(٤٨٣)المخْصَـرة : قضيبٌ يشير به الخطيب والملك إذا خاطب.(الفائق في غريب الحديث٣٧٤/١)، وقال ابن سلام: "المخصـرة: ما اختصر الإنسان بيده وأمسكه من عصا أو عَنَزة أو عُكَّازة أو ما أشبه ذلك.(الغريب لابن سلام١/ ٣٠٨).والجريدة: هي السَّعَفَة من النخل ممّا لا يَنْبُتُ عليه الخُوصُ.(النهاية٣/٢٣٤).

رَمَـيْتُ بِـهِ، قَالَ: "مَا بِهَذَا أَمَرْتُكَ، إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَبِيعَهُ، فَتَسْتَعِينَ بِثَمَنِهِ" ثم قال بعده:" وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"[484].

وفـي الحـديث الذي بعده قال:" أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ فِي يَدِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ...الحديث، ثم قال بعده:" خَالَفَهُ يُونُسُ رَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ مُرْسَلاً[485].

ثم روى بعده الحديث المرسل فقال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّ رَجُلاً مِمَّنْ أَدْرَكَ النَّبِـيَّ ﷺ لَبِسَ خَاتِمًا مِنْ ذَهَبٍ نَحْوَهُ" ثم قال بعده:" وَحَدِيثُ يُونُسَ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ[486].

ثم روى بعده حديثاً آخر فقال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قِرَاءَةً قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَائِذٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى رَجُلٍ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ نَحْوَهُ"[487].

وروى كـذلك حديـثاً آخر من طريق الزهري عن أنس[488]، وختم الباب بحديث قال فـيه:" أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْعُمَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ الزُّهْـرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ خَاتَمَ ذَهَبٍ فَضَرَبَ إِصْبَعَهُ بِقَضِيبٍ كَانَ مَعَهُ حَتَّى رَمَى بِهِ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَرْكَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْـرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ(مُرْسَلٌ) ثم قال وَالْمَرَاسِيلُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ[489].

والملاحـظ في هذا الحديث أن النسائي أعلّ جميع الطرق الموصولة، وأتى بها ليدلل على أنها معلولة، وأن الصواب فيها: الإرسال.

وقد روى الإمام أحمد هذا الحديث من طريق على بن عاصم عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن رجل من قومه(مرسلاً)[490].

---

(٤٨٤)السنن الكبرى(٥/٤٤٨)، كتاب الزينة، باب خاتم الذهب، برقم(٩٥٠٢).

(٤٨٥) المصدر السابق برقم(٩٥٠٣).

(٤٨٦) المصدر السابق برقم(٩٥٠٤).

(٤٨٧)المصدر السابق برقم(٩٥٠٥).

(٤٨٨)المصدر السابق برقم(٩٥٠٦).

(٤٨٩)المصدر السابق برقم(٩٥٠٧).

(٤٩٠)امسند أحمد(٥/٢٧٢).

وقـــال الهيثمي بعد أن روى الحديث من الطريق التي رواها الإمام أحمد، رواه أحمد بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح(٤٩١).

وضَــعَّفَ الألبانـــي إســـناد الحديث الذي حكم عليه الإمام النَّسائي بالنكارة، وصحح الحديثين المُرْسَلَيْنِ(٤٩٢).

وهكــذا فإن الإمام النَّسائي في هذا الحديث لم يكتف بإطلاق لفظ النكارة عليه، وإنما تدرج بنا خطوة خطوة ليبين لنا وجه استنكاره لهذا الحديث، وهو: وصل المرسل، وهذا دأب الإمـــام النَّسائي فمرة يبسط لنا الأمور ويبين لنا الحكم مع علته، ومرة يصدر الحكم ويمشي ويترك لنا مهمة الكشف عن العلة.

وفي ظني: أن هذا الأسلوب لم ينفرد به الإمام النَّسائي، وإنما هو شأن أغلب العلماء النقاد، وهذا من الوسائل التربوية والتعليمية عند المحدثين .

* * *

٢٠. قال النَّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بنُ مُسْلِمٍ-مِنْ أَهْلِ مَرْوَ-أَبُو طَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ "أَنَّ رَجُــلاً جَــاءَ إِلَــى النَّبِيِّ ﷺ وعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ: مَالِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ، فَطَرَحَهُ ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَهٍ(٤٩٣) فَقَالَ: مَالِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الأَصْنَامِ فَطَرَحَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ:" اتَّخِذْهُ مِنْ وَرِقٍ وَلا تُتِمَّهُ مِثْقَالاً" قال النَّسائي: هذا حديثٌ منْكر(٤٩٤).

أخرجه الترمذي(٤٩٥)، وأبو داود(٤٩٦)، وابن حبان(٤٩٧)، والبيهقي(٤٩٨)، وذكره ابن عبد البر في التمهيد مسنداً(٤٩٩)،جميعهم من طريق زَيْد بنِ الْحُبَابِ، عن عَبْدِ الله بنُ مُسْلِمٍ عن عَبْدِ الله بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ به بمثله، أو بنحوه.

قلت: توبع زيد بن الحباب من قبل يحيى بن واضح، لكن عبد الله بن مسلم لم يتابع،

---

(٤٩١)مجمع الزوائد(١٥٢/٥).

(٤٩٢)ينظر أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(٧٨٤/١) الأحاديث أرقام(٥١٨٩و٥١٩١و٥١٩٣).

(٤٩٣)الشَّبَه: بفتحتين نوع من النحاس، يشبه الذهب، وكانوا يتخذون منه الأصنام.(حاشية السندي (١٧٢/٨).

(٤٩٤)السنن الكبرى(٤٤٩/٥)، كتاب الزينة، باب مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة، برقم(٩٥٠٨).

(٤٩٥)سنن الترمذي(٤ /٢٤٨)، كتاب اللباس، باب ما جاء في الخاتم الحديد، برقم(١٧٨٥).

(٤٩٦)سنن أبي داود(٤ /٩٠)، كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الحديد، برقم(٤٢٢٣).

(٤٩٧)صحيح ابن حبان(١٢ /٢٩٩)، ذكر الزجر عن ان يختم المرء بخاتم الحديد أو الشبة، برقم(٥٤٨٨).

(٤٩٨)شعب الإيمان(١٩٩/٥) فصل فيما ورد في خاتم الحديد والشبة، برقم(٦٣٥٠).

(٤٩٩)التمهيد(١١٤/١٧).

وهو ممن لا يحتمل تفرده(٥٠٠)، كما أن متن الحديث فيه مخالفة لما صح من الأثار، فقد روى الإمـــام البخاري وغيره أن النبيﷺ قال للذي أراد الزواج ولا يملك مهراً: " التمس ولو خاتماً من حديد"(٥٠١)، فلو كان حراماً أو مكروهاً لما أمره النبيﷺبالتماسه.

كمـــا أخرج النَّسائي، وأبو دود وغيرهما بإسناد حسن: "كان خاتم رسول الله ﷺمن حديد ملوي عليه فضة"(٥٠٢)، وعقب السندي عليه بقوله: "هذا الحديث أجود إسناداً مما قبله لأن في إسناد الأول عبد الله بن مسلم المروزي"(٥٠٣).

فالحـــديث منكـــر سنداً، ومتناً على مذهب الإمام النَّسائي في المنكر، وضعيف على مذهب المتأخرين، فقد ضعفه العظيم آبادي، والألباني(٥٠٤)،وغيرهما.

• • •

٢١. قـــال النَّسائي-رحمه الله-: "أَخبَرَنا قُتَيبةُ بنُ سَعِيد، قَالَ: حَدثَنَا اللَّيثُ، عَنْ ابنُ عَجْلانَ، عَنْ سَعِيد، عَنْ أبيهِ، عَنْ عَبد الله بن سَلاَمٍ قَالَ: " خَلَقَ اللهُ آدمَ في آخرِ سَاعَةٍ مِنْ يَومِ الجُمُعَةِ، ثُمَ نَفَخَ فيه من رُوحهَ، فَلما تبَالَغَ فيه الروحُ، عَطَسَ، فَقَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ له: "قُلْ الحَمْدُ لله" فَقَـــالَ: "الحَمْـــدُ لله"، فَقَـــالَ اللهُ: "رَحِمكَ رَبُّكَ" ثُم قَالَ له: "اذهَبْ إِلى أهلِ هَذا المَجلس مِن المَلائكـــة، فسـلِّمْ عَلَيهم"، ففعَلَ، فَقَالَ: "هذهِ تَحيَتُكَ، وتَحيةُ ذُرِّيتكَ"، قال النَّسائي: " وهذا هو الصواب، والآخر: خطأ، والذي بعده؛ حديث محمد بن خلف، وهو :منكر"(٥٠٥).

وكان قد روى قبله حديثاً آخر عن سوار بن عبد الله بن سوار، عن صفوان بن عيسى، عن ابن أبي ذباب، عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة بنحوه(٥٠٦)، وهو الذي قال عنه: والأخر خطأ

أما حديث محمد بن خلف الذي حكم عليه بالنكارة فقال فيه: أَخبَرَنا مُحمدُ بنُ خَلَف، قَالَ: حَدثَنَا آدمُ، قَالَ: حَدثَنَا أبو خالد؛ سليمانُ بنُ حيانَ، قَالَ: حدثني محمدُ بن عَمرو، عَنْ أبي سَلَمةَ، عَنْ أبي هُريرةَ، عن النَّبيﷺ.

قَالَ أبو خالد: وَحدثنا الأعمشُ، عن أبي صالح، عَنْ أبي هُريرةَ، عن النبيﷺ.

---

(٥٠٠)قـــال عـــنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف، وقال ابن حجر: صدوق يهم. (الجرح والتعديل١٦٥/٥)، و(الثقات٤٩/٧)، و(تقريب التهذيب٣٢٣/١).

(٥٠١)صحيح البخاري(١-٩٤٥/٤)،كتاب النكاح، باب السلطان ولي برقم(٥١٣٥)وينظر:صحيح مسلم ح رقم(١٤٢٥).

(٥٠٢)السنن الكبرى(٤٥٣/٥)، كتاب الزينة، باب لبس خاتم حديد ملوي عليه فضة برقم(٩٥٣١)، وسنن أبـــي داود (٩٠/٤)، كتاب الخاتم، باب ماجاء في خاتم الحديد برقم(٤٢٢٤)، وينظر: الطبقات الكبرى(٤٧٣/١).

(٥٠٣)حاشية السندي (١٧٥/٨).

(٥٠٤)ينظر: عون المعبود(١٩١/١١)، وأحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(٧٨٥/١)، ح رقم(٥١٩٥).

(٥٠٥)السنن الكبرى(٦٣/٦)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا عطس، برقم(١٠٠٤٧).

(٥٠٦)السنن الكبرى(٦٣/٦)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا عطس، برقم(١٠٠٤٦).

قَالَ أبو خالد: وحدثني دَاودُ بن أبي هند، عَنْ، الشعبيِّ، عَنْ أبي هُريرةَ، عن ﷺ.

قَالَ أبو خالد: وحدثني ابنُ أبي ذُباب، قال: حدثني سعيدٌ الَمقبُري ويزيدُ بنُ هُرْمُز، عَنْ أبي هُريرةَ، عَنْ النَّبيﷺ قَالَ: "خَلَقَ اللهُ آدمَ بيده، ونفَخَ فِيه من رُوحه، وَأَمَرَ الملائكةَ، فسَجدوا له، فَجلَس فعطَسَ، فقَالَ: الحمدُ لله فَقَالَ له ربُّه: يرحمُكَ الله ربك ايتِ أولئك الملائكةَ، فقُلْ: السلامُ عليكم، فأتاهُم، فَقَالَ: السلامُ عليكم، فقالوا له: وَعَلَيكَ السلامُ وَ رحمةُ الله، ثُمَ رَجعَ إلى ربِّه تَعَالى فَقَالَ له: هذه تَحيَّتُكَ وتحيةُ [ذُريَّتكَ][507]بَينَهُم"[508].

أخرجه الترمذي[509]،وابن حبان[510]، والحاكم[511]، والبيهقي[512]،من طريق الحارث ابـن عـبد الـرحمن بن أبي ذباب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه، وأخـرجه أبـو يعلـى عن عقبة بن مكرم، عن عمرو بن محمد، عن إسماعيل بن رافع عن المقبري عن أبي هريرة بنحوه [513].

وأخـرجه البخاري[514]، ومسلم[515]، وأحمد[516]،وابن حبان[517]،جميعهم من طريق عـبد الـرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة بنحوه، أو بمعناه، وبعضهم يزيد على بعض في بعض الألفاظ، ولم يذكروا لفظ: "العطس".

---

(٥٠٧)في الأصل (ذريته) ولعل الصواب ما أثبته، لأن ذلك يتناسب مع السياق، وهي كذلك في الحديث الذي قبله.

(٥٠٨)السنن الكبرى(٦/٦٣)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا عطس، برقم(١٠٠٤٨).

(٥٠٩)سنن الترمذي(٥ /٤٥٣)، كتاب تفسير القرآن، باب من سورة المعوذتين، برقم(٣٣٦٨)

(٥١٠)صحيح ابن حبان(١٤/٤٠-٤١) ذكر خبر أوهم ... برقم(٦١٦٧).

(٥١١)المسـتدرك علـى الصـحيحين(١ /١٣٢)ح رقم(٢١٤)وفي(٤/٢٩٢)، برقم(٧٦٨١).قال بعد الأول: هذا حديث صـحيح علـى شرط مسلم فقد احتج بالحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب وقد رواه صفوان، وإنما خرجته من حديث صفوان لأني علوت فيه، وله شاهد صحيح، وقال بعد الثاني: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٥١٢)سنن البيهقي الكبرى(١٠/١٤٧).

(٥١٣)مسند أبي يعلى(١١/٤٥٣-٤٥٤).

(٥١٤)صـحيح الـبخاري(١-٤/٥٨٣)، كـتاب أحاديـث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، برقم(٣٣٢٦)، وفي كـتاب الإستئذان (١-٤/١١١٦)، باب بدء السلام، برقم(٦٢٢٧).

(٥١٥)صـحيح مسـلم(٤ /٢١٨٣)، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، بـرقـم(٢٨٤١)حدثـنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا به أبو هريرة.

(٥١٦)مسند أحمد(٢ /٣١٥)ثنا عبد الرزاق بن همام ثنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا به أبو هريرة.

(٥١٧)صحيح ابن حبان(١٤ /٣٣)، ذكر وصف طول آدم حيث خلقه الله جل وعلا، برقم(٦١٦٢).

كما رواه عبد الرزاق من طريق شيخه معمر به بنحوه[٥١٨].

قلـــت: قصـــة خلق سيدنا آدمﷺوتسليمه على الملائكة، وردت في الصحيحين، وفي مخـــتلف كتب السنة، وبعضهم ذكر القصة بطولها، وبعضهم اكتفى بإيراد موضع الشاهد بما يناسب الباب الذي أخرج فيه القصة.

والإمـــام النَّســـائي حكم على الحديث الأول من طريق ابن أبي ذباب بالخطأ، وعلى الثالث الذي سماه حديث محمد بن خلف بالنكارة، وصحح الحديث الموقوف من طريق عبد الله ابـــن سلام[٥١٩]، والأحاديث التي يرويها الصحابة، وتتحدث عن الأمم السابقة، أوعن الغيبيات ومـــا شابه ذلك؛ لها حكم المرفوع وإن لم يرفعها الصحابي للنبيﷺ، ما لم يكونوا رووا ذلك عـــن مسلمة أهل الكتاب، خشية أن تكون هذه الأخبار مأخوذة من الكتب السابقة، وعبد الله بن ســـلام، كـــان من أحبار اليهود قبل أن يُسلِم، ومعلوم أن الصحابة كانوا يروون عن بعضهم بعضـــاً دون بيان الواسطة، فقد روي عن أنس بن مالك أنه قال: " والله ما كل ما نحدثكم عن رسولﷺسمعناه منه، ولكن لم يكن يُكذب بعضنا بعضاً"[٥٢٠]، ومعظم الذين رووا هذا الحديث لهم رواية عن عبد الله بن سلام؛ كأبي هريرة، وأبي سلمة، والمقبري، وغيرهم. فلعل عبدالله ابن سلام هو مصدر الحديث، والباقي رووه عنه، ولم يبينوا الواسطة لثقتهم به، كما جاء عن أنس، من أنهم كانوا يفعلون مثل ذلك.

أما نكارة الحديث الثالث، فلعل سببها اضطراب أبي خالد الأحمر، إذ رواه من أربعة طـــرق مخـــتلفة، لكن بالمتن نفسه، ولعل هذا هو السبب الذي دفع النَّسائي للحكم على حديثه بالنكارة.

وأبـــو خالد الأحمر مختلف فيه، فقد وثقة ابن المديني، العجلي، وابن حبان، والذهبي، وقـــال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة أخرى: ليس بحجة، وقال ابن عدي: له أحاديث تحتاج إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطىء، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة [٥٢١].

---

(٥١٨)جامع معمر المطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق(١٠/٣٨٤)باب كيف السلام والرد.

(٥١٩)هو: عبد الله بن سلام بن الحارث، الإمام الحبر المشهود له بالجنة، أبو الحارث الإسرائيلي، حليف الأنصار من خواص أصحاب النبيﷺوهو من أحبار اليهود، حدث عنه أبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن معقل وعبد الله ابـــن حنظلة بن الغسيل وابناه: يوسف ومحمد وبشر بن شغاف وأبو سعيد المقرى وأبو بردة بن أبي موسى وقيس ابن عباد وأبو سلمة، وعطاء بن يسار وزرارة بن أوفى وآخرون. ينظر: (سير أعلام النبلاء٢/٤١٣-٤١٦).

(٥٢٠)رواه الطبرانـــي في الكبير(١/٢٤٦)ح رقم(٦٩٩) من طريق يوسف القاضي، عن أبي الربيع الزهراني، عن أبي شهاب عن حميد به. وينظر: مجمع الزوائد(١/١٥٣)، وفتح الباري(١٣/٣٢١)، والسنة لابن أبي عاصم(٢/٣٨٨).

(٥٢١)الجـــرح والـــتعديل(٤/١٠٦)، الكامل(٣/٢٨٢)، ومعرفه الثقات (١/٤٢٧)، ومشاهير علماء الأمصار(١/١٧١)، ومن تكلم فيه وهو موثق(١/٩٢)، الرواة الثقات المتكلم فيهم (١/١٠١)، وميزان الاعتدال(٣/٢٨٥).

وبالجملـــة: فهو ممن لا يحتمل تفرده إذا انفرد، وقد انفرد، وجمع الأسانيد على متن واحــد، وهــذا بلا شك علة قادحة، لكن النَّسائي لم يحدد سبب النكارة، إلا أنه قال : حديث محمد بن خلف، فهل تسمية الحديث باسم شيخه، فيه إشارة إلى اتهامه، أم أن هذا جاء عرضاً؟

يبقــى هــذا فــي دائــرة الاحــتمال، لكنني أميل إلى أن أبا خالد هو السبب في هذا الاضطراب، والله تعالى أعلم.

• • •

٢٢. قال النَّسائي-رحمه الله-: " أخبَرنا الفَضلُ بنُ سهلِ الأعرج، قَالَ: حَدثَني مُحمدُ بــنُ عَــبدُ الله الرَّقاشــي، قَالَ: حَدثَنَا جَعفرُ بنُ سُليمَانَ، عَنْ عَطاءِ بنُ السائب، عَنْ أبي عَبدُ الــرحمَنِ-السلمي، عن ابنِ مَسعودٍ، عَنْ النَّبيِّ ﷺقَالَ: " إِذا عَطَسَ أحدُكُم فَليَقُلْ: الحَمدُ للهِ ربِّ العَالَمــين، وَيُقَــال لــه: يَرحَمُكَم الله، وَإذا قِيلَ له: يرحَمُكُم الله، فليَقُلْ: يغفرُ الله لَكُم"، ثم قال النَّسائي: " وهذا حديثٌ منكَرٌ، وَلاَ أرىَ جَعفَر بنُ سُليمانَ إلا سمِعَهُ من عَطاء بنُ السائبِ بعدَ الاخــتِلاط، وَدَخَلَ عَطاء بنُ السائبِ البصرةَ مرتَينِ؛ فَمن سَمِعَ مِنه أولَ مرةٍ، فَحَديثهُ صَحيح، وَمَنْ سَمِعَ مِنهُ آخرَ مرةٍ، فَفِي حَديثِهِ شيء، وَحَماد بنُ زَيد حَديثهُ عَنه صَحيح[٥٢٢].

أخــرجه الحاكم[٥٢٣]، والشاشي[٥٢٤]، كلاهما من طريق جعفر بن سليمان، عن عطاء ابن السائب به بنحوه..

كما أخرجه الحاكم[٥٢٥]، والطبراني[٥٢٦]، والبيهقي[٥٢٧]، جميعهم من طريق أبيض بن أبان، عن عطاء بن السائب به بنحوه.

قلــت: رويــت أحاديــث كثيرة في تشميت العاطس، والأدعية التي يقولها العاطس، والمُشَمِّت، في الصحيحين، وكتب السنة الأخرى، عن عدد من الصحابة، أجملهم الترمذي بعد أن روى حديــثاً مــن طريق أبي موسى الأشعري، قال: " وفي الباب عن علي، وأبي أيوب، وسالم بن عبيد، وعبد الله بن جعفر، وأبي هريرة"[٥٢٨].

ولم أجد من رواه عن ابن مسعود مرفوعاً من غير طريق عطاء بن السائب، وعطاء كان ثقة أول أمره إلا أنه اختلط اختلاطاً شديداً، وقد سبق دراسة حاله تفصيلاً، وخلصت هذه

---

(٥٢٢)السنن الكبرى(٦/٦٥)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول العاطس إذا شمت، برقم(١٠٠٥٢).

(٥٢٣)المستدرك على الصحيحين(٤/٢٩٦)ح رقم(٧٦٩٤).

(٥٢٤)مسند الشاشي(٢ /١٨٤).

(٥٢٥)المستدرك على الصحيحين(٤ /٢٩٦)ح رقم(٧٦٩٤).

(٥٢٦)المعجم الكبير(١٠ /١٦٢)ح رقم(١٠٣٢٦).

(٥٢٧)شعب الإيمان(٧/٣٠)ح رقم(٩٣٤٦).

(٥٢٨)ينظر: جامع الترمذي(٥/٨٢)، كتاب الأدب، باب كيف تشميت العاطس، برقم(٢٧٣٩).

الدراســة إلــى أن عطاء يؤخذ من حديثه ما كان قبل الاختلاط، وبخاصة ما كان عن شعبة، وسفيان، وحماد بن زيد؛ لأن هؤلاء أخذوا عنه قديماً قبل الاختلاط[٥٢٩].

ولــم يروه أحد من هؤلاء مرفوعاً، بل إن سفيان الثوري روى هذا الحديث نفسه عن عطاء عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود موقوفاً[٥٣٠].

وقــول سفيان مقدم على غيره؛ لأنه روى عن عطاء قبل الاختلاط كما تقدم، فالقول ما قال، والصواب أنه موقوف، وقد أشار البيهقي إلى ذلك بعد أن روى الحديث الموقوف، فقال:" هذا موقــوف وهــو الصــحيح... وكذلك رواه جعفر بن سليمان، عن عطاء بن السائب مرفوعاً، والصحيح رواية الثوري"[٥٣١].

وكــان الحاكم شيخ البيهقي قد قال بعد أن روى الحديث من طريق عطاء مرفوعاً: " هذا حديث لم يرفعه عن عبد الرحمن عن عبد الله غير عطاء بن السائب، تفرد بروايته عنه: جعفــر بــن سليمان الضبعي، وأبيض بن أبان القرشي، والصحيح فيه: رواية الإمام الحافظ المتقن: سفيان بن سعيد الثوري، عن عطاء بن السائب"[٥٣٢]، ولعل النّسائي حكم عليه بالنكارة بسبب رفع الحديث وهو موقوف، والله تعالى أعلم.

• • •

٢٣. أَخْبَــرَنَا نُوحُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِي، عَنْ سَــالِمٍ، عَــنْ ابْــنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ ثَوْبَاً، فَقَالَ: "أَجَدِيدٌ هَذَا أَمْ غَسِيلٌ"، قَالَ غَسِــيلٌ، قَالَ: "الْبِسْ جَدِيدَاً، وَعِشْ حَمِيدَاً، وَمُتْ شَهِيدَاً"، ثمَّ قَالَ النَّسائي:" وهذا حديث منكر، أنكــره يحيــى بن سعيد القطان على عبد الرزاق، لم يروه عن معمر غير عبد الرزاق، وقد روي هــذا الحديث عن معقل بن عبد الله واختلف عليه، فيه فروي عن معقل، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري مرسلاً، وهذا الحديث ليس من حديث الزهري، والله أعلم"[٥٣٣].

أخرجه ابن ماجه[٥٣٤]، وأحمد[٥٣٥]، وابن حبان[٥٣٦]، وأبو يعلى[٥٣٧]، والطبراني[٥٣٨]،

---

(٥٢٩)ينظر: الفصل الثاني من الباب الأول(ص٢١٥-٢١٦).

(٥٣٠)أخرجه البيهقي في شعب الإيمان(٧/٣٠)ح رقم(٩٣٤٦).

(٥٣١)شعب الإيمان للبيهقي(٧/٣٠)باختصار.

(٥٣٢)المستدرك على الصحيحين(٤/ ٢٩٦).

(٥٣٣)السنن الكبرى(٦/٨٥-٥٩)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا رأى على أخية ثوبا، برقم(١٠١٤٣).

(٥٣٤)ســنن ابن ماجه(٢/ ١١٧٨)، كتاب اللباس، باب ما يقول الرجل إذا لبس ثوبا جديدا، برقم(٣٥٥٨)حدثنا الحسين بن مهدي ثنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن سالم عن بن عمر بنحوه.

(٥٣٥)مســند أحمد(٢/ ٨٨)ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن سالم عن بن عمر وزاد وأظنه قال ويرزقك الله قرة عين في الدنيا والآخرة.

(٥٣٦)صحيح ابن حبان(١٥/ ٣٢٠)، ذكره ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بالشهادة، برقم(٦٨٩٧).

وعــبد الــرزاق[٥٣٩]، وعــبد بــن حميد[٥٤٠]، جميعهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم به بمثله، زاد بعضهم: " يَرْزُقَكَ الله قُرَّةَ عَيْنٍ فِي الدُّنْيا والآخرةِ".

قلــت: تفرد به عبد الرزاق الصنعاني، وهو ثقة، ومن أثبت أصحاب معمر، لكن بعد أن ذهب بصره، صار يتلقن، فحدث بأحاديث مناكير[٥٤١]، وهذا الحديث من مناكيره.

ولم يكن النَّسائي أول من حكم على هذا الحديث بالنكارة، فقد سبقه أحمد، والبخاري، والترمذي، وأبو حاتم، وغيرهم[٥٤٢]، وتابعه آخرون منهم: الدارقطني، وابن رجب وغيرهما.

قــال التــرمذي: ســألت محمداً-أي البخاري- عن هذا الحديث، قال: "قال: سليمان الشــاذكوني: قدمت على عبد الرزاق فحدثنا بهذا الحديث عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عــن أبيه، ثم رأيت عبد الرزاق يحدث بهذا الحديث عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عــن سالم عن ابن عمر" قال محمد: وقد حدثونا بهذا عن عبد الرزاق عن سفيان أيضاً، قال محمد: "وكلا الحديثين لا شيء"[٥٤٣].

وســئل أبــو حاتم عن هذا الحديث، فقال: فانكر الناس ذلك وهو حديث باطل، وذكر بعض طرقه[٥٤٤]، وسئل الدارقطني عن بعض طرقه، فقال: " الصواب: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب النخعي مرسلاً، عن النبيﷺ[٥٤٥].

وذكره ابن رجب من الطريق نفسه، وذكر بعض أقوال العلماء فيه، وذكر المحقق أن أحمد استنكره كما جاء في مسائل أبي داود للإمام أحمد[٥٤٦].

وهكــذا نجد أن علماء العلل مجمعون على ضعف هذا الحديث ونكارته؛ لاضطراب عبد الرزاق فيه، وروايته على وجوه متعددة.

• • •

---

(٥٣٧)مسند أبي يعلى(٩/٤٠٢)ح رقم(٥٥٤٥).

(٥٣٨)المعجم الكبير(١٢ /٢٨٣)ح رقم(١٣١٢٧).

(٥٣٩)الجامع لمعمر بن راشد(١١ /٢٢٣).

(٥٤٠)مسند عبد بن حميد(١ /٢٣٨)ح رقم(٧٢٣).

(٥٤١) ينظر: شرح علل الترمذي(٢/٧٥٢-٧٥٣).

(٥٤٢)ينظر: شرح علل الترمذي(٢/٧٥٦-٧٥٧).

(٥٤٣)ينظر: علل الترمذي، للقاضي(١/٣٧٣).

(٥٤٤) ينظر: علل ابن أبي حاتم(١/٤٩٠).

(٥٤٥) ينظر: علل الدارقطني(٢/٢٠١).

(٥٤٦) ينظر شرح علل الترمذي(٢/٧٥٦-٧٥٧) وينظر كلام المحقق هامش رقم(٢).

٢٤. قال النسائي-رحمه الله-: " أخبرنا سعيد بن عمرو الحمصي قال ثنا بقية بن الوليد قال ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ أنه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأساً قال لي أبو عبد الرحمن هذا منكر من حديث عبيد الله بن عمر[٥٤٧].

قلت: تفرد به النسائي من بين أصحاب الكتب التسعة، و لم يخرجه من غيرهم سوى الطبراني، من طريق بقية بن الوليد، عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر به مثله[٥٤٨].

وذكره ابن أبي حاتم في العلل، فقال: سألت أبا زرعة عن حديث رواه بقية، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيﷺ "أنه لم يكن يرى بالقز والحرير للنساء بأساً"، فقال أبو زرعة: "هذا حديث منكر"، قلت: تعرف له علة؟ قال:" لا"[٥٤٩].

فـ النسـائي تفـرد أيضاً ببيان علة الحديث، وأنه ليس من حديث عبيد الله بن عمر، وحكم عليه بالنكارة تبعاً لأبي زرعة، لكنه زاد عليه ببيان السبب.

• • •

٢٥. قال النسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن خُرَّزَاذ الأَنْطاكِي، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، قَالَ حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، "أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ" جَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ"، قال النسائي:" هَذَا إِسْـنَادٌ جَيِّدٌ"، وقَوْلُهُ:" جَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ"، كلام منكر، ويشبه أن يكون هذا الحرف من بعض من روى الحديث، فأدرج في الحديث"[٥٥٠].

قلت: سبق تخريجه، وترجمة رواته، والحديث عنه بما يغني عن إعادته هنا[٥٥١]، كما سيأتي بحثه مرة ثالثة في مبحث الإدراج[٥٥٢].

• • •

وفي ختام هذا المبحث؛ لا بد من تحديد مفهوم المنكر عند الإمام النسائي، فمن خلال دراسـة جميع الأحاديث التي حكم عليها بالنكارة وجدت أن لفظ المنكر له أكثر من دلالة عند الإمام النسائي، ومنها:

١. تفرد الثقة من غير مخالفة؛ كأن يروي شيئاً لم يروه غيره.

٢. تفرد الضعيف من غير مخالفة-ايضاً-.

---

(٥٤٧)السنن الكبرى(٥/٤٦٤)، كتاب الزينة، باب ذكر الرخصة في السيراء للنساء، برقم(٩٥٨١).

(٥٤٨) المعجم الكبير(١٢/٣٧٨)، ح رقم(١٣٤٠٢).

(٥٤٩) علل ابن أبي حاتم(١/٤٨٨).

(٥٥٠)السنن الكبرى(٣/٢٨٥)، كتاب النكاح، باب الثيب تجعل أمرها لغير وليها، برقم(٥٣٩٣).

(٥٥١)ينظر الفصل الأول من الباب الثاني(ص٣٥٤-٣٥٦).

(٥٥٢)ينظر ص(٥٥٤)من هذا الفصل.

٣. مخالفة الثقة لمن هم أوثق منه.
٤. مخالفة الضعيف للثقة، أو لمن هو أوثق منه.
٥. الزيادة في متن الحديث من الثقة إن خالفت ما رواه غيره، وأحياناً يستنكر الحديث إن كان الراوي ممن لا يحتمل تفرده.
٦. الزيادة من الضعيف مطلقاً، سواءً أخالفت أم لم تخالف.
٧. الوهم في رفع الموقوف، أو وصل المرسل.
٨. غرابة المتن، -وأقصد الغرابة من حيث المعنى- أو مخالفته للقواعد الشرعية.

وخلاصة القول: إن جميع هذه الأسباب تعود الى سببين رئيسين هما: **(التفرد والمخالفة)**، **ويمكن أن نستخلص كذلك:** أن المنكر والشاذ عند الإمام النَّسائي هما بمعنى واحد وليس هناك كبير فرق بينهما، والله تعالى أجلُّ وأعلم.

* * *

المبحث الثاني

الاضطـــــــــــراب.

الاضطراب يقع في السند، ويقع في المتن، وهو: رواية الحديث على أوجه مختلفة مع تساوي الروايتين وعدم إمكانية الجمع أو الترجيح بينهما، قال ابن الصلاح: "المضطرب: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى: بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه "(٥٥٣)

والأحاديث التي حكم عليها النسائي بالاضطراب:

١. أخبَــرَنَا مُحمَدُ بنُ عَبد الأعلى قَالَ: حَدثَنَا خَالدٌ قَالَ: حَدثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ أبي صَــالحٍ قَالَ:لمَّا افتَتَحَ رسولُ اللهِﷺ مكة،كَان أولَ بيتٍ دَخلهُ بيتُ أمِّ هَانئٍ، فَدَعَا بِماءٍ، فَشَرِبَه، وكَانت أمُّ هَانئ عَنْ يَمِينه، فدَفَعَ فَضلَهُ إلى أمِّ هَانئٍ، فَشَرِبَتْهُ أمُّ هَانئ، ثمَّ قَالت: يا رسولَ الله! وَالله لَقــد فَعلــتُ فعلَـــةً، وَالله ما أدري أصبتُ أم لا، إنِّي شَرِبتُ فَضلَ رَسولِ اللهﷺ، وكُنتُ صائِمةً، فَقَالَ:"أقضاءٌ من رَمَضَانَ أو تَطوُّعٌ؟"، قُلتُ: يا رسول الله، بَل تَطوُّعٌ، فَقَالَ رَسُول الله ﷺ: إنَّ المــتطوِّعَ بالخــيارِ، [إن شَاء صَامَ، وإن شَاءَ أفطرَ](٥٥٤)، قال النَّسائي: "هذا الحديثُ مضطربٌ، والأول مثله، أما حديث عروة فمرسل ليس بالمشهور، وأما حديث الزهري خاصة الــذي أســنده جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين، فليسا بالقويين في الزهري، وقد خالفهما مالــك، وعبــيد الله بن عمرو، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين، ومن جعفر بن برقان، وأما حديث أم هانئ، فقد اختلف فيه على سماك بن حرب؛ وسماك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين، وأما حديث جعدة، فإنه لــم يســمعه من أم هانئ؛ ذكره عن أبي صالح، عن أم هانئ، وأبو صالح هذا: اسمه باذان، وقيل: باذام، وهو مولى أم هانئ، وهو الذي يروي عنه الكلبي، قال ابن عيينة: عن محمد بن قــيس عن حبيب بن أبي ثابت قال كنا نسمي أبا صالح: "دُروزن" وهو بالفارسية كذاب، وأبو صــالح والد سهيل بن أبي صالح اسمه: ذكوان: ثقة مأمون، وأما حديث يحيى بن أيوب الذي ذكرناه، فإنه ليس ممن يعتمد عليه حديث منكر"(٥٥٥).

---

(٥٥٣)مقدمة ابن الصلاح(٥٥/١).

(٥٥٤)في الأصل(إن شاء، وإن صام أفطر)، وهذا خطأ، ولعل الصواب ما أثبته، لأن باقي الروايات جاءت فيها هكذا، وكذلك هي في الطبعة الجديدة من السنن الكبرى بتحقيق:شلبي(٣٦٨/٣)، ح رقم(٣٢٩٥).

(٥٥٥)السنن الكبرى٢/٢٥١-٢٥٢)، كتاب الصيام، باب ذكر حديث سماك، برقم(٣٣٠١).

أخرجه ابن راهواية(٥٥٦)، والفاكهي(٥٥٧)، كلاهما من طريق روح بن عبادة عن حاتم ابن أبي صغيرة عن سماك بن حرب عن أبي صالح به مثله .

وأخرجه الحاكم(٥٥٨)،والدارقطني(٥٥٩)، والبيهقي(٥٦٠)، جميعهم من طريق حاتم بن أبي صغيرة عن سماك بن حرب عن أبي صالح عن أم هانئ به نحوه.

كما أخرجه الترمذي(٥٦١)،وأحمد(٥٦٢)، والدارمي(٥٦٣)، والبيهقي(٥٦٤)، والدارقطني(٥٦٥)، والطيالسي(٥٦٦)، والطبراني(٥٦٧)، جميعه من طريق سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به بنحوه.

وقبل البدء بالكلام على الحديث لا بد من توضيح الفرق بين الذين أخرجوا الحديث في المجموعة الأولى، والذين أخرجوه في المجموعتين الثانية والثالثة، مع أن الطريق واحد.

قلت: الفرق بين المجموعتين أن النَّسائي، وابن راهويه، والفاكهي، رووه على أنه من حديث أبي صالح، وأم هانئ وردت في سياق المتن، والكلام عنها بصيغة الغائب.

وأما الآخرون، فرووه من طريق أبي صالح عن أم هانئ-أي أن الحديث من مسند أم هانئ، وهي تشكل إحدى حلقات الإسناد فيه-، وفرق بين الأمرين.

وكلام النَّسائي عقب هذا الحديث يشمل أحاديث هذا الباب، والذي قبله، وكان قد روى فيه مجموعة من الأحاديث في أمر النبيﷺ بقضاء صيام التطوع، وأحاديث هذا الباب تخيرّ الصائم المتطوع بين إتمام الصيام أو الفطر،ولا شيء عليه وقد سبق بحثها تفصيلاً(٥٦٨).

---

(٥٥٦)مسند إسحاق بن راهويه(١ /٣٠)ح رقم(٢١)أخبرنا روح بن عبادة نا حاتم بن أبي صغيرة نا سماك بن حرب عن أبي صالح بنحوه،إسناده باذام وهو ضعيف كما تقدم ولكن القسم المرفوع منه الذي يتعلق بالصائم المتطوع صحيح بلفظ الصائم المتطوع أمير نفسه.

(٥٥٧)أخبار مكة(٣ /٢٧١)ح رقم(٢١٠٥)حدثني محمد بن إسماعيل قال ثنا روح بن عبادة قال حدثنا حاتم بن أبي صغيرة عن سماك بن حرب عن أبي صالح بنحوه.

(٥٥٨)المستدرك على الصحيحين(١ /٦٠٤و٦٠٥)ح رقم(١٥٩٩و١٦٠٠)

(٥٥٩)سنن الدارقطني(٢ /١٧٥)، باب تبييت النية من الليل وغيره، برقم(١٣ و١٤).

(٥٦٠)سنن البيهقي الكبرى(٤ /٢٧٦)، باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه، برقم(٨١٣٠ و٨١٣١).

(٥٦١)سنن الترمذي(٣ /١٠٩)، كتاب الصوم، باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع، برقم(٧٣١).

(٥٦٢)مسند أحمد(٣٤٣/٦).

(٥٦٣)سنن الدارمي(٢ /٢٧)، كتاب الصوم، باب فيمن يصبح صائما تطوعا ثم يفطر، برقم(١٧٣٥).

(٥٦٤)سنن البيهقي الكبرى(٤ /٢٧٦و٢٧٨)، برقم(٨١٣٢و٨١٤٤ و٨١٤٥).

(٥٦٥)سنن الدارقطني(٢ /١٧٤)، باب تبييت النية من الليل وغيره، برقم(٨و١٢).

(٥٦٦)مسند الطيالسي(١ /٢٢٥)ح رقم(١٦١٦).

(٥٦٧)المعجم الكبير(٢٤ /٤٠٧و٤٠٨و٤٠٩) ح رقم(٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣).

(٥٦٨)ينظر: الفصل الثاني من الباب الثاني(ص٤١٣-٤١٦).

وأمـــا أحاديـــث هذا الباب، فقد اضطربت أسانيدها اضطراباً شديداً، إذ روي الحديث على أضرب متعددة، فرواه جعدة عن أم هانئ به، وجعدة لم يسمع من أم هانئ، وإنما سمعه من أبي صالح مولى أم هانئ، وهو: كذاب(٥٦٩)، وقد سبق دراسة حاله تفصيلاً(٥٧٠).

كمـــا رواه سماك واضطرب فيه، فرواه عن ابن أم هانئ-من غير أن يسميه-، عن جدته أم هانئ به(٥٧١)، وعن هارون ابن أم هانئ عن أم هانئ به(٥٧٢)، وعن رجل ، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ به(٥٧٣)، وعن أبي صالح، عن أم هانئ به(٥٧٤).

فالحديث مضطرب سنداً ومتناً، وقد أعله الترمذي بقوله: وحديث أم هانئ في إسناده مقال والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبيﷺ وغيرهم، أن الصائم المتطوع إذا أفطــر فــلا قضاء عليه إلا أن يحب أن يقضيه، وهو قول: سفيان الثوري، وأحمد، وإسحاق والشافعي(٥٧٥)، ولم يصحح هذا الحديث سوى الحاكم(٥٧٦)، ولعل الحاكم ظنّ أنّ أبا صالح هو: الســمان، والــد ســهيل، والصـــحيح أنه مولى أم هانئ كما جاء في معظم الروايات، ونص النَّســائي علـــى ذلك صراحة، وفرق بينهما، فحكم النَّسائي مبني على زيادة علم، وهو مقدم على حكم الحاكم، والله تعالى أعلم.

• • •

٢. أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الثَّوْرِيُّ، عَـــنْ صَالِحٍ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ ﷺ بِثَلَاثَةٍ وَهُوَ بِالْيَمَنِ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلَ اثْنَيْنِ أَتُقِرَّانِ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ قَالَا: لَا، ثُمَّ سَأَلَ اثْنَيْنِ أَتُقِرَّانِ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ قَالَا: لَا، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالَّذِي صَارَتْ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ، وَجَعَلَ عَلَـيْهِ ثُلُثَيْ الدِّيَةِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّﷺ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ" (٥٧٧).ثم قال في الحديث الذي

(٥٦٩)ينظـــر: السنن الكبرى(٢/٢٤٩-٢٥٠)ح رقم(٣٣٠٢-٣٣٠٣)وينظر كلام النَّسائي المتقدم على الحديث، وكلام الترمذي، والدارقطني (جامع الترمذي٣/١٠٩ح ٧٣٢)ومسند أحمد(٦/٣٤١ ، و(سنن الدارقطني٢/١٧٥، ح ١٤).

(٥٧٠)ينظر: الفصل الثاني من الباب الأول(ص١٧٢-١٧٤).

(٥٧١)ينظر: السنن الكبرى(٢/٢٥٠) ح رقم(٣٣٠٤و٣٣٠٦).

(٥٧٢)ينظر: المصـدر السابق نفسه ح رقم(٣٣٠٥).

(٥٧٣)ينظر: المصدر السابق(٢/٢٥١) ح رقم(٣٣٠٧).

(٥٧٤)ينظر: المصدر السابق نفسه ح رقم(٣٣٠٨).

(٥٧٥)سنن الترمذي(٣ /١٠٩)، كتاب الصوم، باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع، برقم(٧٣١).

(٥٧٦) قال:صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتلك الأخبار المعارضة لهذا لم يصح منها شيء. المستدرك(١/٦٠٤-٦٠٥).

(٥٧٧)الســـنن الكبـــرى(٣/٣٧٩)، كـــتاب الطلاق، باب القرعة إذا تنازعوا في الولد وذكر الاختلاف على الشعبي في حديث زيد بن أرقم، برقم(٥٦٨٢).

بعـــده: "أَخْبَـــرَنَا عَلِــيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَجْلَحِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْخَلِيلِ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، به ببعضة[٥٧٨].

وفـــي الحديث الثالث قال: أخبرنا عمرو بن علي أبو حفص، قال: حدثنا يحيى- هو القطـــان- قال: ثنا عن الأجلح -واسمه يحيى- عن الشعبي، عن عبد الله بن أبي الخليل، عن زيد بن أرقم به ببعضه" قال النَّسائي: هذه الأحاديث كلها مضطربة الأسانيد[٥٧٩].

أخـــرجه أبو داود[٥٨٠]، وأحمد[٥٨١]، والحاكم[٥٨٢]، والبيهقي[٥٨٣]، وابن أبي شيبة[٥٨٤]، والطبراني[٥٨٥]، جميعهم من طريق الأجلح عن الشعبي عن عبد الله بن الخليل الحضرمي عن زيد بن أرقم به بنحوه، وبعضهم يزيد على بعض في بعض الألفاظ.

وأخـــرجه أبو داود[٥٨٦]،وابن ماجه[٥٨٧]، والبيهقي[٥٨٨]، والطبراني[٥٨٩]، جميعهم من طريق عبد خير عن زيد بن أرقم، به نحوه، وبعضهم يزيد على بعض في بعض الألفاظ.

وقـــد أخـــرجه الحـــاكم من أربعة طرق، وصححها جميعاً، واعتذر عن عدم إخراج الشـــيخين للأجلح، ومن جملة ما قال: "قد أعرض الشيخان عن الأجلح بن عبد الله، وليس في رواياته بالمتروك، فإن الذي ينقم عليه به مذهبه، وقد نقما عليه حديثا واحدا لعبد الله بن بريدة، وقد تابعه على ذلك الحديث ثلاثة من الثقات، فهذا الحديث إذا صحيح" [٥٩٠].

---

(٥٧٨)المصدر السابق نفسه ح رقم(٥٦٨٣).

(٥٧٩)المصدر السابق نفسه ح رقم(٥٦٨٤).

(٥٨٠)سنن أبي داود(٢ /٢٨١)، كتاب الطلاق، باب من قال بالقرعة إذا تنازعوا في الولد، برقم(٢٢٦٩).

(٥٨١)مسند أحمد(٤ /٣٧٣و٣٧٤).

(٥٨٢)المســتدرك على الصحيحين(٢ /٢٢٥)ح رقم(٢٨٢٩)وفي(١٤٦/٣)ح رقم(٤٦٥٩ و٤٦٦٠) ، وفي(١٠٨/٤)ح رقم(٧٠٣٧).

(٥٨٣)سنن البيهقي الكبرى(١٠ /٢٦٧)، باب من قال يقرع بينهما إذا لم يكن قافة، برقم(٢١٠٧١ و٢١٠٧٢).

(٥٨٤)مصـــنف ابـــن أبـــي شيبة(٥ /٢٨)ح رقم(٢٣٣٨٩)وفي(٢٨٦/٦)، الرجلان يقعان على المرأة في طهر واحد ويدعيان جميعا ولداً من يرثه، برقم(٣١٤٧٠).

(٥٨٥)المعجم الكبير(٥ /١٧٢و١٧٣)ح رقم(٤٩٨٨ و٤٩٩٠).

(٥٨٦)سنن أبي داود(٢ /٢٨١)، كتاب الطلاق، باب من قال بالقرعة إذا تنازعوا في الولد، برقم(٢٢٧٠)..

(٥٨٧)سنن ابن ماجه(٢ /٧٨٦)، كتاب الأحكام، باب القضاء بالقرعة، برقم(٢٣٤٨).

(٥٨٨)سنن البيهقي الكبرى(١٠ /٢٦٦)، باب من قال يقرع بينهما إذا لم يكن قافة، برقم(٢١٠٧٠).

(٥٨٩)المعجم الكبير(٥ /١٧٢و١٧٣)ح رقم(٤٩٨٧و٤٩٨٩و٤٩٩١ و٤٩٩٢).

(٥٩٠)المســتدرك علـــى الصحيحين(٢ /٢٢٥)ح رقم(٢٨٢٩)وفي(١٤٦/٣)ح رقم(٤٦٥٩ و٤٦٦٠) ، وفي(١٠٨/٤)ح رقم(٧٠٣٧).

كما صحح الألباني هذا الحديث من الطرق التي رواها النّسائي جميعاً[٥٩١]، باستثناء الطريق الذي قال عنه النّسائي: "وهذا هو الصواب"، فقد سكت عنه الألباني، ولم يحكم عليه لا صحة ولا ضعفاً[٥٩٢].

قلت: هذه الأحاديث رويت على أضرب متعددة، مع أن مخرجها واحد، فقد روي عن الشعبي على أربعة أضرب: فرواه صالح الهمداني، عن الشعبي، عن عبد بن خير[٥٩٣]، ورواه الأجلح، عن الشعبي، عن ابن أبي الخليل[٥٩٤]، ورواه سليمان الشيباني عن رجل[٥٩٥]، جميعهم(عبد بن خير، وابن أبي الخليل، والرجل المبهم)عن زيد بن أرقم به بنحوه.

أما الطريق الرابع فرواه سلمة بن كهيل، عن الشعبي، عن أبي الخليل أو ابن أبي الخليل، لم يذكر زيد بن أرقم، ولم يرفعه[٥٩٦].

وسلمة بن كهيل أثبت هؤلاء الأربعة، وقد أعلّ النّسائي الأحاديث الثلاثة الأولى بالاضطراب، فقال: " هذه الأحاديث كلها مضطربة الأسانيد"[٥٩٧]، وصوب الرابع بقوله: " وسلمة ابن كهيل أثبتهم، وحديثه أولى بالصواب"[٥٩٨].

وهكذا فإن النّسائي قدّم رواية سلمة بن كهيل المقطوعة على الروايات الثلاث المرفوعة، وفي هذا مؤشر على أن حديث الثقة لا يعلّ بأحاديث الضعفاء، وإن كثروا.

وحكم النّسائي على الحديث بالاضطراب تابعه عليه عدد من العلماء الذين جاءوا بعده، وأيدوا كلامه، فقد قال العقيلي: قال ولا يتابع الأجلح على هذا مع اضطرابه فيه إلا من هو دونه[٥٩٩]، وقال البيهقي: وقد ذكر البخاري حديث عبد الرزاق حيث قال عن عبد خير وكأنه لم يعده محفوظاً"[٦٠٠].

---

(٥٩١)أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(١/٥٤١-٥٤٢)الأحاديث رقم(٣٤٨٨و٣٤٨٩و٣٤٩٠و٣٤٩١).

(٥٩٢)أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(١/٥٤٢)ح رقم(٣٤٩٢).

(٥٩٣)السنن الكبرى(٣/٣٨٠)، كتاب الطلاق، باب القرعة إذا تنازعوا في الولد وذكر الاختلاف على الشعبي في حديث زيد بن أرقم، برقم(٥٦٨٢).

(٥٩٤)المصدر السابق، ح رقم(٥٦٨٣)و برقم(٥٦٨٤).

(٥٩٥)المصدر السابق، ح رقم(٥٦٨٥).

(٥٩٦)السنن الكبرى(٣/٣٨٠و٣٨١)، كتاب الطلاق، باب القرعة إذا تنازعوا في الولد وذكر الاختلاف على الشعبي في حديث زيد بن أرقم، برقم(٥٦٨٦).

(٥٩٧)السنن الكبرى(٣/٣٨٠)، كتاب الطلاق، باب القرعة إذا تنازعوا في الولد وذكر الاختلاف على الشعبي في حديث زيد بن أرقم، برقم(٥٦٨٢).

(٥٩٨)السنن الكبرى(٣/٣٨٠و٣٨١)، كتاب الطلاق، باب القرعة إذا تنازعوا في الولد وذكر الاختلاف على الشعبي في حديث زيد بن أرقم، برقم(٥٦٨٦).

(٥٩٩) الضعفاء الكبير للعقيلي(١/١٢٣).

(٦٠٠)سنن البيهقي الكبرى(١٠/ ٢٦٧)، باب من قال يقرع بينهما إذا لم يكن قافة، برقم(٢١٠٧١ و٢١٠٧٢).

المبحث الثالث

الإدراج

الإدراج يكون في السند ويكون في المتن، فأما الإدراج في السند؛ كأن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنه راو آخر، فيجمع الكل على إسناد واحد من غير أن يبين الخلاف، أو يكون الحديث عند راوٍ بإسناد، وعنده حديث آخر بإسناد غيره، فيأتي أحد الرواة ويروى عنه الحديثين بإسناده، ويدخل فيه الحديث الآخر أو بعضه من غير بيان.

أما الإدراج في المتن: إدخال بعض الألفاظ من قبل الرواة في بداية المتن أو وسطه أو نهايته دون الإشارة إلى فصلها عن المتن الأصلي فيُظنّ أنها من صلب الحديث (٦٠١).

والأحاديث التي أعلّها النّسائي بالإدراج ما يأتي:

١. قال النّسائي-رحمه الله- :" أنبا نُوحُ بْنُ حَبِيبٍ الْقُومَسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ:"لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، فَبَيْنَا نَحْنُ بِالْجِعِرَّانَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي قُبَّةٍ(٦٠٢) فَأَتَاهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ عُمَرُ أَنْ تَعَالَ، فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي الْقُبَّةَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ قَدْ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ، [بِعُمْرَةٍ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ](٦٠٣)، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ؟ إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، يَغِطُّ(٦٠٤)لِذَلِكَ، فَسُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ: "أَيْنَ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَنِي آنِفًا؟" فَأُتِيَ بِالرَّجُلِ فَقَالَ: "أَمَّا الْجُبَّةُ [فَاخْلَعْهَا]"(٦٠٥) وَأَمَّا الطِّيبُ فَاغْسِلْهُ ثُمَّ أَحْدِثْ إِحْرَامًا"، قال النّسائي: هذا الحرف "ثُمَّ أَحْدِثْ إِحْرَاماً" لا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَداً ذَكَرَهُ غَيْرَ نُوحِ بْنِ حَبِيبٍ، وَلا أَحْسَبُهُ مَحْفُوظاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٦٠٦). قلت: سبق دراسة هذا الحديث في مبحث الشاذ من هذا الفصل(٦٠٧).

---

(٦٠١)ينظر تعريف الإدراج ومفهومه، وأمثلته في: مقدمة ابن الصلاح(ص٥٦)والمنهج الحديث للسماحي(ص٢١٤-٢١٦) ومقاييس نقد متون السنة(١٣٣-١٣٤)بتصرف.وانظر معنى الكلام في المصادر التالية:والموقظة(ص٥٣-٥٤) والباعث الحثيث(ص٧٣-٧٤)والنكت على كتاب ابن الصلاح(٢٤٦/٢) وشرح نخبة الفكر (ص٨٥-٨٦)، والتبصرة والتذكرة (١٢٥/١-١٢٦)، وأصول الحديث علومه ومصطلحه(ص٣٧٠)، والتمهيد لهمام سعيد (ص ١٢٦).

(٦٠٢)القبة: هي الخيمة أو البيت الصغير المدور.ينظر: النهاية في غريب الحديث(٣/٤)، ولسان العرب(٦٥٩/١).

(٦٠٣)ما بين المعكوفتين في الأصل :"وتغمره بطيب"، والصواب ما أثبته، لأنه جاء هكذا في باقي الروايات، وهو كذلك فـي حـديث(٧٩٨١) وكـذلك هو في الطبعة الجديدة من السنن الكبرى بتحقيق: شلبي(٢٣/٤) ح رقم(٣٦٣٤). والتضمّخ: التلطّخ بالطّيب وغيره والإكثار منه(النهاية في غريب الحديث٩٩/٣).

(٦٠٤) الغَطـيط: الصـوت الذي يخرج مع نَفَس النائم وهو ترديده حيث لا يجد مساغاً وقد غطّ يغطّ غطًا وغطيطاً، ومنه حديث نزول الوحي فإذا هو مُحمرّ الوجه يَغطُّ (النهاية في غريب الحديث٣٧٢/٤).

(٦٠٥)ما بين المعكوفتين، في الأصل "فاخلفها" والصواب ما أثبته. السنن الكبرى بتحقيق: شلبي(٢٣/٤)ح رقم(٣٦٣٤).

(٦٠٦) السنن الكبرى(٣٣٢/٢)، كتاب الحج، باب الجبة في الإحرام، برقم(٣٦٤٨).

(٦٠٧)ينظر: المبحث السابق(ص٥٠٥-٥٠٧).

٢. قال النَّسائي-رحمه الله-: "أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن خرزاذ الانطاكي، قَالَ: ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، قَالَ: ثَنَا وُهَيْبٌ-ابن خالد-عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حرامٌ، جَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْعَبَّاسِ فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ"ثم قال بعده: " هذا إسناد جيد، وقوله جعلت أمرها إلى العباس، فأنكحها إياه كلام منكر، ويشبه أن يكون هذا الحرف من بعض من روى الحديث، فادرج في الحديث"(٦٠٨).

قلت: سبق دراسة هذا الحديث في مبحث الجيد من هذا الفصل(٦٠٩).

والحديث أخرجه البخاري(٦١٠)، ومسلم(٦١١)، وأبو داود (٦١٢)، والترمذي(٦١٣)، وأحمد(٦١٤)، وعبد بن حميد(٦١٥)، وأبو يعلى(٦١٦)، والطيالسي(٦١٧)، والبيهقي(٦١٨)، والطبراني(٦١٩)، وابن حبان(٦٢٠)، جميعهم من طريق ابن عباس بنحوه، ولم يذكروا الزيادة.

وأخرجه النَّسائي-أيضاً-من غير طريق عطاء، فرواه من طريق أبي الشعثاء-جابر ابن زيد(٦٢١)، ومجاهد(٦٢٢)، وحميد الطويل(٦٢٣)، وجميعها من غير الزيادة.

وقد أعلَّ الإمام النَّسائي هذا الحديث بالجملة الأخيرة منه، وهي قوله: "جعلت أمرها إلى العباس فأنكحها إياه" ، وبيَّن أنَّ هذا القول منكر، أدرجه بعض من روى الحديث فيه.

---

(٦٠٨) السنن الكبرى(٢٨٥/٣) حديث رقم (٥٣٩٣).

(٦٠٩)ينظر: المبحث السابق(ص٣٥٤).

(٦١٠)صحيح البخاري(١-٣١٦/٤)كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم برقم(١٨٣٧)، وفي كتاب المغازي(٧٤٢/١)، باب عمرة القضاء برقم(٤٢٥٧).

(٦١١)صحيح مسلم(١٠٣١/٢و١٠٣٢)كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهته برقم(١٤١٠مكرر).

(٦١٢)سنن أبي داود(١٦٩/٢) كتاب المناسك، باب المحرم يتزوج برقم(١٨٤٤)

(٦١٣)جامع الترمذي(٢٠١/٣و٢٠٢)كتاب الحج، باب الرخصة في نكاح المحرم برقم(٨٤٢و٨٤٣)، ورقم(٨٤٤) وقال الترمذي "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

(٦١٤)مسند أحمد(٢٢١/١و٢٥٢و٣٣٧و٣٥٩).

(٦١٥)مسند عبد بن حميد(٢٠٢/١).

(٦١٦)مسند أبي يعلى(٢٨٠/٤-٢٨١).

(٦١٧)مسند الطيالسي(٣٤٦/١).

(٦١٨)السنن الكبرى للبيهقي(٦٦/٥)، جماع أبواب ما يجتنبه المحرم، باب المحرم لا يَنكح ولا يُنكح برقم(٨٩٤٠)وفي كتاب النكاح (٢١٠/٧)، ، باب نكاح المحرم برقم(١٣٩٧٩).

(٦١٩)المعجم الكبير(٢٣/١١و٢٠٧)، وفي المعجم الأوسط(٣٥/١) ، وفي المعجم الصغير(٧٨/١).

(٦٢٠)صحيح ابن حبان(٤٣٧/٢)، باب حرمة المناكحة، برقم(٤١٢٩).

(٦٢١)السنن الكبرى(٣٧٥/٢)ح رقم(٣٨٢٠ و ٣٨٢١).

(٦٢٢)السنن الكبرى(٣٧٥/٢)ح رقم(٣٨٢٢).

(٦٢٣)السنن الكبرى(٣٧٥/٢-٣٧٦)ح رقم(٣٨٢٣)

وهذا القول وجيه ومحقق؛ لأن جميع الروايات من غير طريق الإمام النَّسائي، لم تأت بهذه الزيادة، مما يدل على أنها لم تثبت، وهذا الأمر لم يخف على النَّسائي، لكنه أراد أن يبين أن الحديث مروي بهذا اللفظ، وهذه الزيادة مدرجة في متن الحديث، ولم يكن النَّسائي الوحيد الذي أعلَّ هذه الزيادة بالإدراج، فقد سُئِلَ الإمام أحمد عن هذه الزيادة، فقال: لا أصل لها[٦٢٤].

وقد ألمح الحافظ ابن حجر إلى ذلك بقوله: "وفي مغازي أبي الأسود عن عروة بعث النبي ﷺ جعفر بن أبي طالب إلى ميمونة ليخطبها له فجعلت أمرها إلى العباس، وكانت أختها أم الفضل تحته فزوجه إياها"[٦٢٥] .

وحكم الألباني على الحديث من هذا الطريق بالشذوذ[٦٢٦]، وعلى جميع الأحاديث التي ذُكِرَ فيها أنَّ النبيﷺ نكح ميمونة وهو محرم[٦٢٧].

فهذه الزيادة مدرجة، وحكم النَّسائي عليها بالإدراج جاء موافقاً لحكم السلف والخلف.

٣. قال النَّسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، قَالَ: نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّاهِرِيَّةِ-حُدير بن كريب-، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ سَمِعْتهُ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: وَجَبَتْ هَذِهِ، فَالْتَفَتَ رسول الله ﷺ إِلَيَّ-وَكُنْتُ أَقْرَبَ الْقَوْمِ مِنْهُ-فَقَالَ: "مَا أَرَى الإِمَامَ إِذَا أَمَّ الْقَوْمَ إِلا قَدْ كَفَاهُمْ"، قال النَّسائي: " خولف زيد بن حباب في قوله: "فالتفت رسول الله ﷺإليَّ "[٦٢٨].

وفي تعليق الإمام النَّسائي على هذا الحديث، إشارة إلى أن هذه الزيادة ليست من فعل النبي ﷺ، ومابعدها ليس بمتصل من قوله، ولاتصح نسبته إليه.

وفي المجتبى أورد المصنف عن الإمام النَّسائي أنه قال: " هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِﷺ خَطَأٌ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَلَمْ يُقْرَأْ هَذَا مَعَ الْكِتَابِ"[٦٢٩].

والحديث مروي في سنن ابن ماجه، من طريق أبي الدرداء بدون هذه الزيادة[٦٣٠].

---

(٦٢٤) الجامع في العلل ومعرفة الرجال(٣/٣٥).

(٦٢٥) فتح الباري(٨/٢٩٨).

(٦٢٦)أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(١/٥٠٧)ح رقم(٢٣٧٤).

(٦٢٧)ينظر: المصدر السابق نفسه الأحاديث(٣٢٧١و٣٢٧٤و٣٢٧٢٣٢٧٤)، وينظر كذلك(١/٤٤٠)الأحاديث(٢٨٣٧-٢٨٤١).

(٦٢٨) السنن الكبرى(١/٣٢١ -٣٢٢)حديث رقم (٩٩٥).

(٦٢٩) المجتبى(٢/٤٨٠) كتاب الافتتاح، باب اكتفاء المأموم بقراءة الإمام برقم (٩٢٢).

(٦٣٠) سنن ابن ماجه(١/٢٧٤) ، كتاب الصلاة، باب القراءة خلف الإمام برقم(٨٤٢).

ورواه الإمام أحمد بهذه الزيادة، من الطريق نفسه ،وفيه توضيح بان هذه الزيادة من قول أبي الدرداء ﷺ إذ قال بعد قول الرجل وَجَبَتْ هَذِهِ:"فَالْتَفَتَ إِلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَكُنْتُ أَقْرَبَ الْقَوْمِ مِنْهُ فَقَالَ يَا ابْنَ أَخِي مَا أَرَى الإِمَامَ إِذَا أَمَّ الْقَوْمَ إِلا قَدْ كَفَاهُمْ"[٦٣١].

فالقائل:" فالتفت إلي أبو الدرداء، هو: كثير بن مرة الحضرمي، والقائل: " مَا أَرَى الإِمَامَ إِذَا أَمَّ الْقَوْمَ إِلا قَدْ كَفَاهُمْ "، هو: أبو الدرداء.

فيتضح أن هذه الزيادة هي بالفعل من قول أبي الدرداء، أدرجت في الحديث في رواية الإمام النسائي، وأحمد، فَبَيَّنَ النسائي، أنها من قول أبي الدرداء ﷺ،ولم تحتج إلى توضيح في رواية أحمد، لأن الأمر كان واضحاً من خلال السياق.

فلعل الإمام النسائي استفاد من رواية الإمام أحمد في الكشف عن هذه الزيادة، مع أن سياق رواية النسائي يفيد أنها من قول النبيﷺ، لكن يبدو أن كثيراً هو الذي قال فالتفت إلي وكنت أقرب القوم منه دون تحديد الملتفت، فوهم بعضهم فجعلها من قول رسول الله ﷺ.

وهذا ما ذهب إليه الإمام البيهقي حين قال : "الصواب انه من قول أبي الدرداء، كما قال ابن وهب، وهم فيه زيد بن الحباب، ورواه عبد الرحمن بن مهدي وهو إمام حافظ، عن معاوية، فجعله من قول أبي الدرداء"[٦٣٢].

* * *

٤. قال الإمام النسائي-رحمه الله-: " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي، قَالا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا الأَزْدِيَّ ،أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّﷺقَالَ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى"، ثم قال بعده:" هذا إسناد جيد ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا علياً الازدي[٦٣٣]، خالفه سالم ونافع وطاووس"[٦٣٤].

وقد سبق بحثه في الفصل الأول من الباب الثاني بما يغني عن إعادته هنا[٦٣٥]، وخلاصة ما قيل هناك: أن المخالفة التي تحدث عنها النسائي، هي في متن الحديث وليس في إسناده، وعلة هذا الحديث: "الإدراج"؛ فإن الثقات من أصحاب ابن عمر رووا هذا الحديث عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه لفظ: "النهار"، وقد أخرجه النسائي نفسه من طريق: سالم بن عبد الله، ونافع، وعبد الله بن دينار، وطاووس، والقاسم، وعبد الله بن شقيق، جميعهم عن ابن عمر

---

(٦٣١) مسند أحمد (٤٤٨/٦).

(٦٣٢) سنن البيهقي (١٦٣/٢).

(٦٣٣) هو علي بن عبد الله الازدي أبو عبد الله بن أبي الوليد البارعي،تهذيب التهذيب (٢٢٥/٤).

(٦٣٤) السنن الكبرى(١٧٩/١) حديث (٤٧٢).

(٦٣٥) سبق بحثه في الفصل الأول من الباب الثاني(ص ٣٤٧-٣٥٠).

عن النبيﷺ أنه قال: " صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى " زاد بعضهم: " فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ" ولم يذكر واحد منهم لفظ: " النهار"(٦٣٦).

• • •

٥. قال النَّسائي-رحمة الله-:" أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُجَالِدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ-يَعْنِي ابْنَ عِيَاضٍ-عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ-ابن مسعود-، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :"صَلاةً فَزَادَ فِيهَا أَوْ نَقَصَ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قُلْنَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ حَدَثَ فِي الصَّلاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: "وَمَا ذَاكَ" فَذَكَرْنَا لَهُ الَّذِي فَعَلَ، فَثَنَى رِجْلَهُ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلاةِ شَيْءٌ لأَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَأَيُّكُمْ شَكَّ فِي صَلاتِهِ شَيْئًا؛ فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ صَوَابٌ، ثُمَّ يُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ" قال النَّسائي:" خالفه شقيق بن سلمة أبو وائل فجعل التحري من قول عبد الله"(٦٣٧).

وحديث أبي وائل الذي أشار إليه النَّسائي قال فيه: "أنبأ محمد بن بشار، قال حدثنا محمد بن جعفر-غندر-قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال: "إذا وهم أحدكم في الصلاة فليتحر الصواب وليسجد سجدتين وهو قاعد بعدما يفرغ"(٦٣٨).

أما الحديث الأول فأخرجه البخاري(٦٣٩)، ومسلم(٦٤٠)،وأبو داود(٦٤١)، وابن ماجه(٦٤٢)، وأحمد(٦٤٣)، وابن خزيمة(٦٤٤)، وابن حبان(٦٤٥)، والأصبهاني(٦٤٦)، وأبو عوانة(٦٤٧)، والطبراني(٦٤٨)، جميعهم من طريق إبراهيم عن علقمة به نحوه مع الزيادة.

---

(٦٣٦)ينظر: السنن الكبرى، الأحاديث أرقام: (٤٣٨و٤٣٩و٤٤٤و٤٧٣و٤٧٤و٤٧٥و١٣٨٠و١٣٩٨و١٣٩٩).

(٦٣٧) السنن الكبرى(٢٠٤/١)، كتاب السهو، باب التحري، برقم(٥٨١).

(٦٣٨) السنن الكبرى(٢٠٤/١)، كتاب السهو، باب التحري، برقم(٥٨٢).

(٦٣٩)صحيح البخاري(١-٨٧/٤)، كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة، برقم(٤٠١).

(٦٤٠)صحيح مسلم(١ /٤٠٢و٤٠٣)،كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له،برقم(٥٧٢)مكرر.

(٦٤١)سنن أبي داود(٣٨٢/١)، كتاب إقامةالصلاة، باب فيمن شك في صلاته...، برقم(١٢١١).

(٦٤٢)سنن ابن ماجه(٢٦٨/١)، كتاب الصلاة، باب إذا صلى خمساً، برقم(١٠٢٠).

(٦٤٣)مسند أحمد(١ /٣٧٩).

(٦٤٤)صحيح ابن خزيمة(٢ /١١٣)، باب ذكر المصلي يشك في صلاته وله تحرى ...، برقم(١٠٢٨).

(٦٤٥)صحيح ابن حبان(٦ /٣٨٠و٣٨١)، ذكرﷺ سجدتي السهو المرغمتين، برقم(٢٦٥٦و٢٦٥٧) وفي(٦ /٣٨٢و ٣٨٤و٣٨٥)، ذكر البيان بأن الأمر بسجدتي السهو...، برقم(٢٦٥٩و٢٦٦٠و٢٦٦٢).

(٦٤٦)المستخرج على صحيح مسلم(١٦٩/٢و١٧٠و١٧١)ح رقم(١٢٥٥و١٢٥٦و١٢٥٧و١٢٥٨و١٢٥٩و١٢٦٠).

(٦٤٧)مسند أبي عوانة(١ /٥١٥و٥١٦و٥١٧و٥١٨)ح أرقام(١٩٢٧ -١٩٣٧).

(٦٤٨)المعجم الكبير(١٠/٢٥و٢٦و٢٧)ح أرقام(٩٨٢٥ -٩٨٣٤).

قلت: الزيادة متفق على أنها من قول النبيﷺ، وليست مدرجة، وقول النّسائي لا يفيد القطع بإدراج هذه الزيادة، لكنه يفيد الإخبار بأن أبا وائل روى هذه الزيادة من قول عبد الله بن مسـعود، ولا أرى في ذلك مخالفة، فلعل ابن مسعودﷺسئل عمن سهى في صلاته ماذا يفعل، فقال: إذا وهم أحدكم في الصلاة فليتحر الصواب وليسجد سجدتين وهو قاعد بعدما يفرغ"، وقد رفعه الحكم في بعض طرقه، وهذا ما قاله الدارقطني حين سئل عن هذا الحديث، فقال: "يرويه الحكـم عن أبي وائل واختلف عنه؛ فرواه أشعث بن سوار ومحمد بن عبيد الله العزرمي عن الحكـم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً، ورواه شعبة، ومسعر، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً، والموقوف عن الحَكَم أصح(٦٤٩).

فالحـديث بـزيادته صـحيح مـتفق علـيه، ولا إدراج فـيه، وقد صححه الألباني بالزيادة وبدونها(٦٥٠).

* * *

٦. أخبرنـي محمود بن خالد قال حدثنا الوليد قال حدثنا بن جابر قال حدثني سليم بن عامـر قـال حدثني أبو أمامة قال سمعت رسول اللهﷺ يقول: "بينما أنا نائم إذ أتاني رجلان فأخـذا بضـبعي... وسـاق الحـديث، [وقـال فـيه](٦٥١): "ثم انطلقا بي فإذا قوم معلقون بعـراقيبهم(٦٥٢)، مشققة أشداقهم(٦٥٣)دما، قلت: من هؤلاء قال: هؤلاء الذين يفطرون قبل تحلة صـومهم" فقـال: "خابـت اليهود والنصارى" قال سليم: فلا أدري شيء سمعه أبو أمامة من رسول الله ﷺ،أو شيء [من](٦٥٤) رأيه مختصر(٦٥٥).

أخرجه الحاكم(٦٥٦)، وابن حبان(٦٥٧)، والبيهقي(٦٥٨)،جميعهم من طريق عبد الرحمن بن يزيد، عن سليم بن عامر، أن يحيى الكلاعي قال حدثني أبو أمامة الباهلي بدون زيادة.

---

(٦٤٩)العلل الواردة في الأحاديث النبوية(٥/١٠٨).

(٦٥٠) أحكام الألباني على أحاديث سنن النّسائي(٢٠٢/١)ح رقم(١٢٤٣و١٢٤٤و١٢٤٥).

(٦٥١)في الطبعة الجديدة: (وفيه: قال:). السنن الكبرى بتحقيق شلبي (٣/٣٦٠)ح رقم(٣٢٧٣).

(٦٥٢)العرقوب: العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان لسان العرب(١/٥٩٤).

(٦٥٣)الأشداق: جوانب الفم، واحده شدق: أحد جوانب الفم. ينظر: (لسان العرب١/١٧٣)، ومختار الصحاح(١/١٤٠).

(٦٥٤)في الأصل(بمن) وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وهي كذلك في الطبعة الجديدة المصدر السابق نفسه.

(٦٥٥)السنن الكبرى(٢/٢٤٦)، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على شعبة، برقم(٣٢٨٦).

(٦٥٦)المستدرك على الصحيحين(١ /٥٩٥)ح رقم(١٥٦٨)وفي(٢/٢٢٨)ح رقم(٢٨٣٧).

(٦٥٧)صحيح ابن حبان(١٦/ ٥٣٦) ذكر وصف عقوبة أقوام من أجل أعمال ارتكبوها، برقم(٧٤٩١).

(٦٥٨)سنن البيهقي الكبرى(٤ /٢١٦)، باب التغليظ على من أفطر قبل غروب الشمس، برقم(٧٧٩٦).

وأخــرجه الطبرانـــي مـــن طريق معاوية عن سليم به بنحوه مطولاً، وفيه قصة، دون ذكر الزيادة[٦٥٩].

قلــت: قــوله: "خابت اليهود والنصارى" زيادة مدرجة في الحديث، أدرجها سُليم بن عامر، لكنه نبه على أن ذلك ربما يكون من قول أبي أمامة، وجميع الروايات جاءت خالية من هــذه الزيادة، بل إن سليماً نفسه روى الحديث من غير هذه الزيادة، وهذا يدل على شكه في نسبتها إلى النبيﷺ.

واكتشاف الإدراج في الحديث، ليس للنسائي فيه سوى فضل النقل، فلم ينقل كلام سليم سواه، وهذا يدل على تحري النَّسائي ودقة ملاحظته.

* * *

٧. قــال النَّســـائي-رحمة الله-:" أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْــرِو بْــنِ الْحَارِثِ، وَذَكَرَ آخَرُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنْ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فَأَغْسِلُهُ، وَأَنَا حَائِضٌ" قال النَّسائي:" رواه هشام بن عروة ولم يذكر وهو مجاور[٦٦٠].

ثم روى حديث هشام بن عروة، فقال: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيد، عَنْ مالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ"[٦٦١].

قلــت: كــلام النَّســـائي فــيه نظر، إذ رواه هشام بن عروة نفسه، وذكر لفظ: "وهو مجــاور"، فقــد روى الإمـــام الـــبخاري[٦٦٢]، وابـــن ماجه[٦٦٣]،وأحمد بن حنبل[٦٦٤]، وابن الجــارود[٦٦٥]، وأبو يعلى[٦٦٦]، وأبو عوانة[٦٦٧]، جميعهم من طريق هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،عَنْ أَبِيهِ عَــنْ عَائِشَةَ به، بنحوه، وذكروا جميعاً لفظ: "وهو مجاور" أو قريباً منه، فذكر بعضهم: كان رسول اللهﷺ "يجاور".

(٦٥٩)المعجم الكبير(٨ /١٥٧)ح رقم(٧٦٦٧).

(٦٦٠)السنن الكبرى(٢/٢٦٨)، كتاب الاعتكاف، باب ترجيل الحائض المعتكف، برقم(٣٣٨٤).

(٦٦١)السنن الكبرى(٢/٢٦٨)، كتاب الاعتكاف، باب ترجيل الحائض المعتكف، برقم(٣٣٨٥).

(٦٦٢)صحيح البخاري(١-٤/٦٨)، كتاب الحيض، باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، برقم(٢٩٦) وفي(١-٤/ ٣٤٦)، كتاب الحيض، باب الحائض ترجل المعتكف، برقم(٢٠٢٨).

(٦٦٣)سنن ابن ماجه(١ /٥٦٥)، كتاب الصيام، باب ما جاء في المعتكف يغسل رأسه ويرجله، برقم(١٧٧٨).

(٦٦٤)مسند أحمد(٦ /٥٠).

(٦٦٥)المنتقى لابن الجارود(١/٣٦)، باب الحائض، برقم(١٠٤).

(٦٦٦)مسند أبي يعلى(٨ /٩٤)ح رقم(٤٦٣٢).

(٦٦٧)مسند أبي عوانة(١/٢٦١).

كما روى مسلم [٦٦٨]، والأصبهاني[٦٦٩]، والبيهقي[٦٧٠]، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن عروة، عن عائشة به نحوه مع ذكر الزيادة.

وكـان النَّسـائي قـد روى هذا الحديث من طرق متعددة قبله وبعده [٦٧١]، من غير الزيادة، كما أخرجه مجموعة من العلماء دون ذكر الزيادة-أيضاً-[٦٧٢].

قلـت: يبدو لي أن عروة بن الزبير روى الحديث عن عائشة على الوجهين بالزيادة وبـدونها؛ لأن يحيـى، ووكـيع، وابـن جريج، رووه عن هشام بن عروة بالزيادة، وشعبة، وسفيان، وحماد بن زيد، وابن جريج، وهشام بن حسان، وعبد الوهاب الثقفي رووه عن هشام ابـن عروة من غير الزيادة، والذين رووه عن هشام بغير الزيادة أكثر، فلو انفرد هشام بهذا الحديث لقدمنا الرواية من غير الزيادة؛ لكثرة الرواة عن هشام وجلالتهم، لكن هشام توبع على روايـته عن أبيه بالزيادة، وبدونها، فتابعه الزهري، وتميم على روايته المجردة عن الزيادة، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، وأبو الأسود على روايته بالزيادة.

ومع أن النَّسائي غير معصوم عن الخطأ، لكنني أعتذر عنه بقولي: يمكن أن يُحمل قول النَّسائي: " رواه هشام بن عروة ولم يذكر وهو مجاور"، على الإخبار؛ فقوله صحيح؛ إذ رواه هشام بن عروة في بعض الطرق، ولم يذكر:"وهو مجاور" لكنه ذكر ذلك في طرق أخرى، ف النَّسائي أخبرنا عن جانب من الحقيقة، ولم ينف الجانب الآخر، ولعله ترك ذلك لغاية تعليمية لمن جاء بعده، والله أعلم.

---

(٦٦٨)صحيح مسلم(١/٢٤٤)، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها... ، برقم(٢٩٧).

(٦٦٩)المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم(١ /٣٥٤و٤٥٥)، الترجيل التدهين الشعر، برقم(٦٨٣ و٦٨٤)

(٦٧٠)سنن البيهقي الكبرى(١ /٣٠٨)، باب الحائض لا تدخل المسجد، ولا تعتكف فيه، برقم(١٣٧٣).

(٦٧١)ينظـر:السنن الكبرى(٢ /٢٦٧و٢٦٨)، كتاب الإعتكاف، باب إخراج المعتكف رأسه من المسجد، وباب ترجيل المعـتكف رأسه، برقم(٣٣٧٦و٣٣٧٧و٣٣٨١و٣٣٨٢)من طريق الزهري عن عروة عن عائشة، ورقم(٣٣٧٨و ٣٣٧٩و٣٣٨٠و٣٣٨٦)، من طريق إبراهيم، عن الأسود عن عائشة، وبرقم(٣٣٨٣)من طريق تميم بن سلمة عن عائشة به بدون الزيادة.

(٦٧٢)صـحيح البخاري(١-٤/٦٨)، كتاب الحيض، باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، برقم(٢٩٥)، وصحيح مسـلم(١ /٢٤٤)، كـتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجـرها وقـراءة القـرآن فيه، برقم(٢٩٧)، سنن أبي داود(٢ /٣٣٣)، كتاب الصوم، باب المعتكف يدخل البيت لحاجـة، برقـم (٢٤٦٩)، مسند أحمد(٦ /٣٢و١٧٠و٢٣٤)، سنن الدارمي(١ /٢٦٤)، كتاب الطهارة، باب الحـائض تمشط زوجها، برقم(١٠٦٦و١٠٦٩)، وصحيح ابن خزيمة(٣ /٣٤٨)، باب الرخصة في ترجيل المرأة لحائض رأس المعتكف ومسها إياه...، برقم(٢٢٣٢)، و المستخرج على صحيح مسلم(١ /٣٥٤)، الترجيل التدهين الشعر، برقم(٦٨٢)، ومسند الحميدي(١/٩٦)، والمعجم الأوسط(٧ /٣٦٩)ح رقم(٧٧٥٠)، ومصنف عبد الرزاق(١ /٢٦٨و٣٢٤)، بـرقم(١٠٣١ و١٢٤٨)، و(٦٧٢)سـنن البيهقـي الكبرى(١ /١٨٩)، باب ليست الحيضة في اليد والمـؤمن لا يـنجس، بـرقم(٨٦٣) وفي(٤ /٣١٦) ، باب المعتكف يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أهله ليغسله، برقم(٨٣٥٨).

٨. قال النَّسائي-رحمه الله- :" أنبا نُوحُ بْنُ حَبِيبٍ الْقُومَسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ:"لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ،وَهُوَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، فَبَيْنَا نَحْنُ بِالْجِعِرَّانَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي قُبَّةٍ، فَأَتَاهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ عُمَرُ أَنْ تَعَالَ، فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي الْقُبَّةَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ قَدْ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ، بِعُمْرَةٍ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ؟ إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، يَغِطُّ[٦٧٣] لِذَلِكَ، فَسُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ: "أَيْنَ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَنِي آنِفًا؟" فَأُتِيَ بِالرَّجُلِ فَقَالَ: "أَمَّا الْجُبَّةُ فَاخْلَعْهَا، وَأَمَّا الطِّيبُ فَاغْسِلْهُ ثُمَّ أَحْدِثْ إِحْرَامًا".

قال النَّسائي: هذا الحرف "ثُمَّ أَحْدِثْ إِحْرَاماً" لا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَداً ذَكَرَهُ غَيْرَ نُوحِ ابْنِ حَبِيبٍ، وَلا أَحْسِبُهُ مَحْفُوظاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[٦٧٤].

قلت: سبق بحثه بما يغني عن إعادته هنا[٦٧٥].

* * *

---

(٦٧٣) الغَطِيط: الصــوت الذي يخرج مع نَفَس النائم وهو ترديده حيث لا يجد مساغاً وقد غَطَّ يغطّ غطًا وغطيطاً، ومنه حديث نزول الوحي فإذا هو مُحمَرّ الوجه يَغِطُّ (النهاية في غريب الحديث٤/٣٧٢).

(٦٧٤) السنن الكبرى(٢/٣٣٢)، كتاب الحج، باب الجبة في الإحرام، برقم(٣٦٤٨).

(٦٧٥) ينظر: ص(٥٠٥و٥٥٧).

المبحث الرابع

التصحيـــــــــــــف

التصحيف لغة: الخطأ في الصحيفة، وهو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد[٦٧٦].

وفي الاصطلاح: تحويل كلمة في الحديث من الهيئة المتعارف عليها إلى غيرها[٦٧٧].

والتصحيف يقع في السند، ويقع في المتن، ويقسم إلى قسمين: تصحيف سمع، وتصحيف بصر، ومن الأحاديث التي وقع فيها التصحيف ونبه عليه الإمام النسائي:

أولاً: التصحيف في الإسناد:

أكثر التصحيفات التي أشار إليها الإمام النسائي وقعت في الإسناد، وقليل منها وقع في المتن، وتصحيف السند؛ يمكن اكتشافه بسهولة بمجرد جمع الطرق، ومقارنتها.

قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه"[٦٧٨].

ومن الأحاديث التي أعلها النسائي بسبب التصحيف في إسنادها

١. قـــال النسائي-رحمه الله-:" أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصور بْنِ جَعفَرٍ، قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْـــنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: نَا مُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ، عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ ثَابَـــرَ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ دَخَلَ الْجَنَّةَ: أَرْبَعاً قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكْعَتَـــيْنِ بَعْـــدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ"، ثم قال بعده: "هذا خطأ ولعله أراد عنبسة بن أبي سفيان فصحفه"[٦٧٩].

وقـــد سبق دراسة حديث عنبسة بجميع طرقه دراسة مستفيضة تغني عن إعادته هنا، لكن موضوع التصحيف لم أتطرق له هناك[٦٨٠].

والحـــديث أخرجه النسائي من طرق متعددة، فقد رواه من طريق: عطاء، ويعلى بن أمية، وعمرو بن أوس، والمسيب بن رافع، ومكحول، وحسان بن عطية، جميعهم عن عنبسة عن، أم حبيبة مرفوعاً[٦٨١]،

كما أخرجه من طريق محمد بن أبي سفيان، عن حبيبة مرفوعاً[٦٨٢].

---

(٦٧٦) لسان العرب (١٨٧/٩) باختصار شديد.

(٦٧٧) يتظر: فتح المغيث(٣٥٩/١)، وشرح نخبة الفكر(٩٢/١)وتدريب الراوي(١٩٣/٢)، وتصحيفات المحدثين(٤/١)، ومنهج النقد(ص٤٤٤).

(٦٧٨) مقدمة علل ابن المديني، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢. ص(و).

(٦٧٩)السنن الكبرى١/٤٥٩ح رقم(١٤٦٧).

(٦٨٠)ينظر: مبحث الإنقطاع (ص٣٧٦-٣٨١).

(٦٨١)السنن الكبرى(٤٥٩/١-٤٦٣)، الأحاديث لرقام(١٤٦٨و١٤٦٩و١٤٧٠و١٤٧٢و١٤٧٤و١٤٧٩و١٤٨٠و١٤٨١).

(٦٨٢)السنن الكبرى(٤٦٣/١)، ح رقم(١٤٨٢).

وأخــرجه مــن طــريق: أبي إسحاق، وإسماعيل، كليهما عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة موقوفاً [٦٨٣]، ومن طريق عطاء بن أبي رباح، عن شهر بن حوشب، عن أم حبيــبة موقــوفاً[٦٨٤]، ومــن طــريق المسيب، عن أبي صالح، عن عنبسة، عن أم حبيبة موقوفاً[٦٨٥]، ورواه من طريق عاصم، عن أبي صالح، عن أم حبيبة مرفوعاً[٦٨٦]، وهكذا يتبين لنا أن الحديث مروي عن أم حبيبة، وليس عن عائشة، لكن عنبسة تصحفت إلى عائشة، ولعل السبب في ذلك هو عطاء، لأنه رواه على أضرب متعددة، ومعلوم أنه قد اختلط بأخرة.

وهناك أحاديث أخرى أعلها النّسائي بسبب التصحيف في إسنادها، أكتفي بالإشارة إليها في الهامش من باب الاختصار، وتقليل الكلام عن الإسناد في باب مخصص للروايات. [٦٨٧].

---

(٦٨٣)السنن الكبرى(١/٤٦٠-٤٦١)، ح أرقام(١٤٧٣و١٤٧٥).

(٦٨٤)السنن الكبرى(١/٤٦٠)، ح رقم(١٤٧١).

(٦٨٥)السنن الكبرى(١/٤٦١-٤٦٢)، ح رقم(١٤٧٦).

(٦٨٦)السنن الكبرى(١/٤٦١-٤٦٢)،كتاب الصلاة، أبواب التطوع،باب من ثابرعلى اثنتي عشرة ركعة،برقم(١٤٧٧).

(٦٨٧)مثال ذلك:

١. مــا رواه النّسائي في السنن الكبرى (٢/١٣٧) كتاب الصيام، باب صيام ثلاثة أيام من الشهر حديث رقم(٢٧٣٤) قال :" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ بَيَانِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ الْحَوْتَكِيَّةِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِــيَّ ﷺ قَــالَ لِرَجُلٍ: "عَلَيْكَ بِصِيَامِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ" ثم قال بعده: "هَذَا خَطَأٌ لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ بَيَانٍ، وَلَعَلَّ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا"اثْنَانِ" فَسَقَطَ الْأَلِفُ فَصَارَ "بَيَانَ" ثم رواه على الصواب في(٢/١٣٧)، ح رقم(٢٧٣٣) وأحمد في مسنده (٥ /١٥٠)ثنا سفيان قال سمعناه من اثنين وثلاثة.

٢. وكذلك روى في كتاب الصيام(٢/١٣٧) باب صيام ثلاثة أيام من الشهر برقم (٢٧٣٤)،قال:" أَنْبَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ بكير الكوفي القاضي، عَنْ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ الْحَوْتَكِيَّةِ قَــالَ: قَالَ أَبِي"، ثم قال بعده:" الصَّوَابُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ وَقَعَ مِنَ الْكُتَّابِ ذَرٌّ فَقِيلَ أَبِي". والحديث رواه الترمذي في جامعه (٣ /١٣٤)، ح رقم(٧٦١)، وأحمد في مسنده(٥ /١٥٠و١٦٢)، وابن حبان في صحيحه (٨ / ٤١٤و٤١٥)، ح رقم(٣٦٥٥)، والبيهقي سننه الكبرى(٤/٢٩٤)، ح رقم(٨٢٢٧ و٨٢٢٨)، والبزار في مسنده (٩/ ٤٥٣)، وعبد الرزاق مصنفه (٤ /٢٩٩)ح رقم(٧٨٧٣) جميعهم من طريق طلحة عن أبي ذر على الصواب.

٣. وفــي كتاب الصيام(٢/١٦٣و١٦٤)، باب صيام شوال والعشر، برقم(٢٨٦٢) قال: أنبأ أحمد بن يحيى قال حدثنا إســحاق عن حسن وهو بن عن محمد بن عمرو الليثي عن سعد بن سعيد عن عمرو بن ثابت عن أبي أيوب قال قــال رســول الله ﷺ مــن صــام رمضان ثم أتبعه بستة من شوال فقد صام الدهر كله، ثم قال بعده: "هذا خطأ والصــواب: عمــر بن ثابت. وقد رواه مسلم في صحيحه (٢ /٨٢٢)، ح رقم(١١٦٤)، والترمذي في جامعه(٣/ ١٣٢)، ح رقــم(٧٥٩)، وأبــو داود ســننه (٢/٣٢٤)،ح رقم(٢٤٣٣)، و ابن ماجه في سننه (١/٥٤٧)، ح رقم(١٧١٦)، وأحمــد في مسنده (٥/٤١٧و٤١٩)، وغيرهم من طريق سعد ابن سعيد بن قيس عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي عن أبي أيوب، على الصواب.

٤. وفــي كــتاب المحاربــة(٢/٣٠٥)، باب الحكم فيمن سب النبيﷺ ح رقم(٣٥٣٨)، قال: أخبرنا معاوية بن صالح الأشــعري قــال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثنا عبيد الله عن زيد عن عمرو بن مرة عن أبي نضرة عن أبي برزة قال ثم غضب أبو بكر على رجل غضبا شديدا حتى تغير لونه...الحديث، ثم قال بعده: " هذا خطأ والصواب أبو نصر واسمه أحمد بن هلال خالفه شعبة".

ثانياً: التصحيف في المتن:

لـم أجد النسائي تكلم على التصحيف في المتون إلا في موضع واحد إذ قال-رحمه الله-: " أَخْبَـرَنَا إِبْـرَاهِيمُ بْـنُ يَعْقُوبَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَـى قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً حَذَفَتْ[٦٨٨] امْـرَأَةً فَأَسْـقَطَتْ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِهَا خَمْسمائَةَ شَاةً وَنَهَى يَوْمَئِذٍ عَنِ الْخَذْفِ[٦٨٩]" وقال بعده: "أَرْسَلَهُ أَبُو نَعِيمٍ"[٦٩٠]

ثم روى حديث أبي نعيم فقال:" اخبرنا أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا يوسف بن صهيب، قال حدثني عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً حَذَفَتِ امْرَأَةً فَأَسْقَطَتْ المخذوفة، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلَ عَقْلَ وَلَدِهَا خَمْسمائَةً من الغنم وَنَهَى يَوْمَئِذٍ عَنِ

---

٥. ---وفـي كتاب الفرائض(٤/٦٦و٦٧)، باب ميراث الأبنة الواحدة المنفردة، برقم(٦٣١٤)قال: أخبرنا عبد الله بن محمد ابن إسحاق الأذرمي وعبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي واللفظ له قال ثنا إسحاق الأزرق قال ثنا عبـــد الله بن أبي سليمان عن عبد الله بن عطاء عن سليمان بن بريده عن أبيه ثم أن امرأة أتت النبيﷺ فقالت: إنـــي تصدقت على أمي بجارية فماتت...الحديث، ثم قال بعده: هذا خطأ والصواب عبد الله بن بريدة.. وقد رواه مســلم في صحيحه(٢/٨٠٥)، ح رقم(١١٤٩) والترمذي في جامعه(٣ /٥٤)، ح رقم(٦٦٧)، وأبو داود سننه(٢/ ١٢٤)، ح رقــم(١٦٥٦)، وابن ماجه سنن (٢ /٨٠٠)،ح رقم(٢٣٩٤)، وأحمد في مسنده(٥/٣٥١و ٣٦١) جميعهم من طريق عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه على الصواب.

٦. وفي كتاب الرجم (٤/٢٨٤)، باب الاعتراف مرة واحدة برقم(٧١٨٨)، قال: أخبرنا إسحاق بن منصور المروزي قال أنا محمد بن يوسف قال ثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى قال حدثني أبو قلابة عن أبي المهاجر عن عمران قال اشتكت لمرأة إلى رسول اللهﷺ فقالت: يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه علي... قال النسائي لا نعلم أحدا تابع الأوزاعي على قوله عن أبي المهاجر وإنما هو أبو المهلب. والحديث رواه مسلم في صحيحه(٣/١٣٢٤)، ح رقم(١٦٩٦)، وأبــو داود ســنن (٤/١٥١)، ح رقم(٤٤٤٠)، و وأحمد في مسند(٤/٤٣٥و ٤٤٠) الدارمي في سننه(٢/ ٢٣٥)، ح رقــم(٢٣٢٥)، و ابن حبان في صحيحه (١٠/٢٥٠و ٢٥١و ٢٨٩)، وغيرهم، جميعهم من طريق يحيى بن أبي كثيرعن أبي قلابة عن أبي المهلب به بنحوه على الصواب.

٧. وفي كتاب عمل اليوم والليلة(٦/١٦٦)، باب ما يقول إذا غلبه أمر، برقم(١٠٤٨٣). قال: أخبرني زكريا بن يحيى قال حدثني عمرو بن عثمان قال حدثنا محمد بن خالد عن عبد العزيز بن عمر عن أبي هلال كذا قال عن قال أبو عــبد الرحمن: قوله عن أبي هلال خطأ وإنما هو هلال وهو مولى لهم قال عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله ابن جعفر عن أسماء بنت عميس أن رسول الله ﷺعلمها كلمات تقولهن عند الكرب الله الله ربي لا أشرك به شيئا. وقد رواه أبو داود في سننه(٢/٨٧)،ح رقم(١٥٢٥)، وابن ماجه في سننه(٢/١٢٧٧)، ح رقم(٣٨٨٢)، وأحمد في مسنده(٦/٣٦٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/٢٠)، ح رقم(٢٩١٥٦)، والطبراني في المعجم الكبير(٢٤/١٣٥) ح رقم(٣٦٣) جميعهم من طريق عن هلال عن عمر بن عبد العزيز عن بن جعفر عن أسماء بنت عميس.

(٦٨٨)الحذف الرمي عن جانب والضرب عن جانب، يقال: حذف يحذف حذفا و حذفه حذفا ضربه عن جانب أو رماه عنه و حذفه بالعصا: ضربه أو رماه بها. (لسان العرب ٩/٤٠).

(٦٨٩)الخذف: بالخاء فإنه الرمي بالحصى الصغار بأطراف الأصابع. (لسان العرب ٩/٤٠و ٦١).

(٦٩٠) السنن الكبرى(٤/٢٣٦)، كتاب القسامة، باب دية الجنين، برقم(٧٠١٦).

الْخَذْفِ" ثم قال : "هذا وهم، وينبغي أن يكون أراد مائة من الغنم، وقد روي النهي عن الخذف عن عبد اللّه بن بريدة عن عبد اللّه بن مغفل" (٦٩١).

أخرجه أبو داود(٦٩٢)، والروياني(٦٩٣)،وابن أبي عاصم(٦٩٤)، جميعهم من طريق عبيـــد الله ابن موسى، عن يوسف بن صهيب، به بمثله، وذكر السيوطي، والعظيم آبادي أن البزار أخرجه من طريق ابن بريدة عن أبيه(٦٩٥)، لكني لم أجده في مسند البزار، فلعله رواه في مكان آخر، وصحح الألباني سند النَّسائي الأول، وضعف الثاني(٦٩٦).

قلت: مع أن رواة الحديث كلهم ثقات، إلا أنَّ النَّسائي أعلَّ هذه الرواية لأجل لفظ: "خمسمائة" لأنه مخالف لما قضى به رسول الله ﷺ ،وما اتفق عليه أهل العلم، والفقه، وقال: إن الصواب:" مائة"، ولم يبين سبب هذه العلة، وقال أبو داود: " كذا الحديث خمسمائة شاة، والصواب مائة شاة قال أبو داود هكذا قال عباس: وهو وهم"(٦٩٧)، ولا أظن أبا داود يقصد أن الوهم من شيخه عباس بن عبد العظيم، ولعله يقصد أنه هكذا سمعه من شيخه؛ لأن النَّسائي، وباقي الذين رووا الحديث رووه من غير طريق عباس بهذا اللفظ.

وكان النَّسائي قد روى في موضع آخر من كتاب القسامة حديث طويل بيَّن فيه مقادير الدية، ومن جملة ما جاء في الحديث: " وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الْبَقَرِ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ وَمَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الشَّاةِ أَلْفَيْ شَاةٍ ...الحديث" (٦٩٨).

وروى أبو داود من طريق عطاء بن أبي رباح "أن رسول الله ﷺ قضى في الدية على أهل الشاة ألفي شاة ... الحديث"(٦٩٩).

فالمحدثون والفقهاء (٧٠٠) متفقون على أن الدية على أهل الشاة ألفي شاة للآثار الواردة في ذلك ، وبما أن دية الجنين تساوي نصف عشر دية الرجل كما هو ثابت في الأحاديث

---

(٦٩١) السنن الكبرى(٢٣٧/٤)حديث رقم حديث(٧٠١٧و٧٠١٨).

(٦٩٢) سنن أبي داوود (٦٠٢/٢)كتاب الديات باب ديه الجنين ، برقم(٤٥٧٨).

(٦٩٣)مسند الروياني(٩٥/١).

(٦٩٤)ابن أبي عاصم: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني، الديات، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي-باكستان١٩٨٧، بدون رقم الطبعة.(٣٨/١).

(٦٩٥) شرح سنن ابن ماجه(١٩٠/١)، وعون المعبود(٢٠٨/١٢).

(٦٩٦) ينظر: أحكام الألباني على أحاديث سنن النَّسائي(٧٣٤/١)، ح رقم(٤٨١٣و٤٨١٤).

(٦٩٧) سنن أبي داوود (٦٠٢/٢)كتاب الديات باب ديه الجنين ، برقم(٤٥٧٨).

(٦٩٨)السنن الكبرى(٢٣٣/٤)، كتاب القسامة، باب ذكر الإختلاف على خالد الحذاء، برقم(٧٠٠٤).

(٦٩٩) سنن أبي داوود(٥٩٦/٢) كتاب الديات، باب الخمسمائة كم هي (٤٥٤٣).

(٧٠٠)وقال النووي في المجموع : " قال الثوري والحسن البصري وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل : الدية خمسة أصول ... لحديث جابر: فرض رسول الله ﷺفي الدية على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر، مائتي بقرة، وعلى أهل الشاه ألفي شاه، وعلى أهل الحلل مائة حلة"المجموع، للنووي (٥١/١٩).

الصحيحة إذ ورد في الصحيحين وغيرهما : "أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين بغرة عبدٍ أو أمــَةٍ"[٧٠١].

وقال النووي – رحمه الله: "إن كان الأبوان مسلمين، وجبت الغرة مقدَّرَة بنصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم"[٧٠٢].

فإذا كانت الدية كاملة:"ألفي شاة"، والغرة نصف العشر، فإنها تساوي: "مائة شاة"، وهو ما أشار إليه الإمام النَّسائي، ومن قبله أبو داود، أنه الصواب، كما أن العدد المذكور في الحديث المعلول يرفضه واقع المجتمع والحياة الاقتصادية في عصر النبوة، والله تعالى اعلم.

وقبل أن أختم هذا المطلب؛ الذي يتحدث عن التصحيف، فإنني أشير إلى بعض المواضع التي حصل فيها تصحيف في سنن النَّسائي الكبرى المطبوعة، وقد نظمتها في كشف مستقل[٧٠٣].

* * *

(٧٠١)ينظر: صحيح البخاري(١-٤/١٢٢٧)، كتاب الديات، باب جنين المرأة، الأحاديث أرقام(٦٩٠٤-٦٩٠٨) وصحيح مسلم (١٣٠٩/٣)كتاب القسامة باب دية الجنين (١٦٨١مكرر).

(٧٠٢)المجموع للنووي (٦٠/١٩).

(٧٠٣)ينظر الملحق (أ)، و(ب)ص(٥٧٦-٥٧٧).

المبحث الخامس

الكذب ونحوه

أولاً: الكذب الاصطلاحي:

لا يوجد في سنن النّسائي الكبرى -في حدود علمي- أحاديث لرواة كذابين؛ لأن النّسائي من كبار علماء العلل، ومن منهجه أن لا يروي عن المتروكين، فما بالك بالكذابين؟ فقد قال الذهبي: " النّسائي لا يقول ليس بثقة في رجل مخرج في كتابه[٧٠٤].

قلت: لكنه يضطر أحياناً لذكر بعض هؤلاء لاشتراكهم مع بعض رواته في الاسم أو الكنية، فيذكرهم من أجل التمييز بينهم، وقد يضطر لذكر بعض روايات هؤلاء للتنبيه عليها، ومن ذلك ما رواه في كتاب الصيام، باب الرخصة للمتطوع أن يفطر، وذكر اختلاف الناقلين لحديث أم هانئ في ذلك، قال: أنبأ أحمد بن عثمان، قال: حدثنا عمرو، عن أسباط، عن سماك، عن رجل، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ، أنها دخلت على النبيﷺ يوم فتح مكة فأتي بشراب، فشرب ثم ناولها، فشربت منه، قالت: إني كنت صائمة، ولكن كرهت أن أرد عليك شرابك، قال: "أكنت تقضين؟ لا يضرك"[٧٠٥].

ثم قال في الحديث الذي بعده: أنبأ زكريا بن يحيى، قال: حدثنا إسحاق، قال: أنبأ أبو أيوب يحيى بن أبي الحجاج، قال حدثنا أبو يونس، عن سماك، عن أبي صالح،عن أم هانئ قالت: كنت عند رسول اللهﷺ فأتي بإناء فيه شراب، ثم ناولني وكنت صائمة فشربت نحوه[٧٠٦]، وقال في الحديث الثالث: "أنبأ محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا خالد، قال: حدثنا حاتم، عن سماك، عن أبي صالح، قال: لما افتتح رسول الله ﷺمكة كان أول بيت دخله بيت أم هانئ فدعا بماء فشربه...الحديث"[٧٠٧].

ثم تحدث عن أحاديث الباب الثمانية جميعها، ومن جملة ما قال:"... وأما حديث جعدة فإنه لم يسمعه من أم هانئ، ذكره عن أبي صالح، عن أم هانئ، وأبو صالح هذا: اسمه باذان، وقيل باذام، وهو مولى أم هانئ، وهو الذي يروي عنه الكلبي، قال ابن عيينة: عن محمد بن قيس، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: كنا نسمي أبا صالح: "دُزوزن"، وهو بالفارسية: كذاب"[٧٠٨].

---

(٧٠٤)ينظر: سير أعلام النبلاء(٣٨/٥) بتصرف.

(٧٠٥)السنن الكبرى(٢٥١/٢)ح رقم(٣٣٠٧).

(٧٠٦)السنن الكبرى(٢٥١/٢)ح رقم(٣٣٠٨).

(٧٠٧)السنن الكبرى(٢٥١/٢)ح رقم(٣٣٠٩).

(٧٠٨)السنن الكبرى(٢٥١/٢)ح رقم(٣٣٠٧).

وقد سبق دراسة حال أبي صالح في الفصل الثاني من الباب الأول[٧٠٩]، كما سبق بحث حديث أم هانئ، في مبحث المضطرب من هذا الفصل[٧١٠].

فالنَّسائي جاء برواية أبي صالح لينبه عليها كيلا يلتبس الأمر على بعض الناس، فيظنّ أنّ أبا صالح هو: السمان، والد سهيل، فيصحح الحديث، وهذا ما حصل فعلاً، فقد صححه الحاكم النيسابوري[٧١١].

• • •

ثانياً: الكذب اللغوي:

وأقصد بذلك أن بعض الناس يطلقون لفظ الكذب، ويقصدون به: الخطأ أو الوهم، وهذا شائع في لغة الحجاز على الأغلب.

قال ابن حبان: "...جاء رجل إلى عبادة بن الصامت، فقال يا أبا الوليد: إني سمعت أبا محمد الأنصاري يقول: الوتر واجب، فقال عبادة: كذب أبو محمد: سمعت رسول ﷺ يقول:" خمس صلوات افترضهن الله على عباده...الحديث"، قال ابن حبان: قول عبادة: "كذب أبو محمد" يريد به أخطأ، وكذلك قول عائشة حيث قالت لأبي هريرة: وهذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم، يقال له: "كذب" [٧١٢] .

ومن ذلك ما رواه النَّسائي في كتاب الحج، باب نزول المحصب بعد النفر، قال: أنبأ قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو، قال: سألت عروة بن الزبير: كم أقام النبي بمكة قال: عشرا قلت: إن ابن عباس يزعم أنه أقام بضع عشرة، قال: كذب ابن عباس، قال: فمقته مكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه[٧١٣].

وهذا النوع لا يعدّ كذباً، بل هو نوع من أنواع الوهم، والله تعالى أعلم.

---

(٧٠٩)ينظر: الفصل الثاني من الباب الأول(ص١٧٢-١٧٤).

(٧١٠)ينظر: الفصل الثاني من الباب الثالث(ص٥٥١-٥٥٣).

(٧١١) قال:صحيح الإسناد ولم يخرجاه. المستدرك(١/٦٠٤-٦٠٥).

(٧١٢)صحيح ابن حبان(٥/٢٣)باختصار.

(٧١٣)السنن الكبرى٢/٤٦٩ح رقم(٤٢١١).

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وأشرف المرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد

فـبعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذه الدراسة لا بد من تسجيل بعض النتائج التي توصلت إليها، ومن أهمها :

١. إنّ الإمـام النّسـائي يعدُّ من المجتهدين، ولم يكن مقلداً، فقد خالف شيوخه في بعض المسائل الحديثية والفقهية، وكان له آراء مستقلة تنم عن عقلية حديثية فقهية فذة.
٢. إنّ كتاب السنن الكبرى يعدّ مصدراً مهماً في الأحكام الحديثية، وعلل الأحاديث، وفيه كثيـر مـن علـوم الحديث الأخرى، ويمكن أن يستخلص منه معظم قواعد الحديث وأصوله التي كانت مستنداً لمن جاء بعده.
٣. إنّ كـتاب السـنن الصغرى أحاديثه مجتباة من السنن الكبرى، لكن عملية الاختصار على هذا النحو ليست للإمام النّسائي، وإنما من بعض تلاميذه الذين جاءو بعده.
٤. إنّ النّسائي ليس من المتشددين كما يصنفه النقاد، إذ وثق من ضعفه غيره، وضعف من وثقه غيره، وله منهج خاص في التعديل والتجريح، وهو إلى الاعتدال أقرب منه إلى التشدد، وقد امتاز بالاعتدال في الأخذ عن الرواة؛ فلا يترك الراوي إلا إذا أجمع النقاد على تركه.
٥. إنّ مـذهب النّسائي في الرواية عن المبتدعين على مذهب شيخيه: الجوزجاني وأبي داود، الـذي يشـبه مذهب البخاري، فقد روى النّسائي لمن لم يكن داعية لبدعته في المواضيع الخارجة عن موضوع بدعتهم، وتجنب الرواية عن أصحاب البدع المكفرة أو المفسقة.
٦. إذا لـم يجزم الإمام النّسائي بالحكم على الحديث، أو بنفي قضية ما؛ فإنه ينسب عدم العلم لنفسه، فيقول: "ما أعلم" وهذا المنهج جنبه كثيراً من الانتقادات وهو احتياط جيد.
٧. أحكام النّسائي على الروايات بالقبول قليلة جداً إذا ما قيست بأحكامه بالرد، وذلك لأن مجرد سكوته هو شهادة منه بقبولها، إذ سكوت النّسائي على حديث ما يقتضي أنّه لا علـة لـه عـنده، وهذا في الأعم الأغلب، وليس دائماً، فقد وجدته سكت على بعض الأحاديـث المعلولة، وهذا إما أن يكون فاته الكلام عليها سهواً، وإما لتقدم الكلام فيه وإمـا أنـه ترك ذلك لنباهة القارئ، أو أنه لم يرَ لها علة عنده، فليس بالضرورة أن يحيط العالم بكل شيء، إذ الإحاطة التامة لا تكون إلا لله وحده.

٨. لفظ صدوق عند النَّسائي لا يعني مرتبة أقل من مرتبة الثقة، فهو أحياناً أعلى منها إذا اقترن بها، أو مساوٍ لها، فقد قال النَّسائي : صدوق ثقة، وصدوق لا بأس به، ونحوه، فهي تفيد العدالة والصلاح والتقوى، وأما الضبط فيعبر عنه بألفاظ أخرى.

٩. بعـض الرواة الذين حكم عليهم النَّسائي بالجرح الشديد لم يخرج لهم في السنن وإنما ذكرهم فقط ليميزهم عمن شاركوهم في الاسم أو الكنية أو اللقب أو بهما جميعاً.

١٠. لا فـرق بـين عبارة :"ليس بالقوي" وعبارة: "ضعيف" عند الإمام النَّسائي، فكلاهمـا بمعنى واحد، وقد استخدم العبارتين بالتناوب في بعض الرواة أنفسهم، وهذا خلاف ما ذهب إليه الدكتور قاسم علي سعد، من أنه يستعمل عبارة: "ليس بالقوي" في الصدوقين.

١١. اسـتعمال النَّسـائي للفظ الجرح مقيداً بالحديث، يعني أن الراوي متميز في صفة أخرى، فإذا قال ليس بالقوي في الحديث، فهو قوي في شيء آخر كالفقه مثلاً.

١٢. لا يحكم النَّسائي على الإسناد بالقبول، دون أن يتعرض للمتن إلا لنكتة لطيفة في السند أو المتن، وهذا على الأغلب.

١٣. إذا اسـتوعب النَّسـائي طـرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له.

١٤. إن مجـرد قـول النَّسـائي: " أدخل فلان بين فلان وفلان: فلاناً"؛ لا يعني بالضـرورة الحكـم على السند أنه من قبيل: "المزيد في متصل الأسانيد"، وإنما هو إشارة إلى وجود طريق آخر على هذا النحو، وأحياناً تكون الزيادة صحيحة؛ وأحياناً تكون معلولة، وقد يصح السند على الوجهين، وهذا هو الغالب.

١٥. بعض ألفاظ التعديل والتجريح في السنن الكبرى كانت قليلة أو نادرة، وبعضها لم يستخدمها النَّسائي سوى مرة واحد في السنن كلها، ومن ذلك:

أ. استخدم تأكيد المدح بتكرار الصفة لفظاً مرة واحدة.

ب. استخدم لفظ: "صدوق" مرة واحدة.

ت. استخدم لفظ "صالح الحديث" مرة واحدة.

ث. استخدم لفظ: "متروك" مطلقاً مرة واحدة،، واستخدمها مقيدة بالحديث في ستة رواة ؛ اثنـين مـنهم روى لهم، وأربعة لم يرو لهم بل ذكرهم ليَميزهم عمن روى لهم.

ج. استخدم لفظ: "لفظ منكر الحديث" مرة واحدة.

ح. استخدم لفظ: "لين الحديث" مرة واحدة.

خ. استخدم التعديل على الإبهام مرة واحدة.

د. اســتخدم لفــظ :الكــذب" مرة واحدة في راو لم يرو له، ونقل الكلام فيه عن غيره.

ذ. لم يحكم النَّسائي بالتلقين إلا على راو واحد، هو: سماك بن حرب

١٦. لــم يســتخدم النَّسائي مصطلح الشاذ مطلقاً في السنن كلها، واستخدم عبارة: ليس بالمحفوظ، وأحياناً استعاض عنه بالمنكر؛ إذ لا فرق عنده بين الشاذ والمنكر.

١٧. المجهول عند الإمام النَّسائي قسم واحد، وليس له تفريعات.

١٨. قول النَّسائي: "لا أعرفه" تدل على الجهالة في الأعم الأغلب.

١٩. مفهــوم المرســل عــند الإمام النَّسائي؛ هو المرسل بمعناه اللغوي، ويطلق المرسل على الانقطاع في السند مطلقاً، ويدخل فيه المرسل الاصطلاحي-أيضاً-.

٢٠. التفــرد المطلــق؛ لا يعنــي النكارة عند النَّسائي كما يقول بعض النقاد، فقد صــحح أحاديــث تفرد بها بعض الرواة ، لكن التفرد ممن لا يحتمل تفرده يعدُّ منكراً عنده.

٢١. لفــظ: "لــيس بمشهور"؛ له ثلاثة مدلولات عند النَّسائي، **الأول:** عدم الشهرة مطلقــاً، وتعنــي: الجهالة، **والثاني:** عدم الشهرة بين الأوساط العلمية، **والثالث:** عدم الشهرة في سند ما بعينه.

٢٢. إنَّ التشــابه الكبيــر بين الأسماء يوقع في اللبس أحياناً فيُضَعَّفُ الثقة ويوثق الضعيف، لذلك اهتم النَّسائي بالتعريف بالرواة وإزالة اللبس عنهم.

٢٣. بعــض العلماء اعتمدوا الأقوال المنسوبة لشيوخ النَّسائي على أنها للنَّسائي، ونسبوا له توثيق بعض الرواة اعتماداً على هذه الأقوال، مع أن النَّسائي جرَّحهم في موضع آخر.

٢٤. إن الطــبعة الجديدة من السنن الكبرى التي أشرف على تحقيقها الشيخ شعيب الأرنــاؤط أفضــل حــالاً مــن الطــبعة القديمة، وجاءت خالية من كثير من السقط والتصحيفات التي كثرت في الطبعة القديمة.

<u>التوصيات</u>

١. أتمنــى علــى الباحثين إيلاء سنن النَّسائي الكبرى مزيداً من الرعاية والاهتمام، والبحث؛ فهي لا تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث.

٢. أوصــي بالــبحث عن المزيد من نسخ السنن الصغرى المخطوطة للوقوف على حقيقــتها؛ فلعل النسخ الموجودة حالياً تعرضت للاعتداء عليها من بعض الحاقدين

أو الجهلة، حتى ظهرت بهذه الشكل المخل في طريقة الاختصار مما جعلنا نستبعد جداً أن تكون من تصنيف الإمام النَّسائي نفسه.

٣. جمـــع الرواة الذين روى لهم الشيخان، ولم يخرج لهم النَّسائي؛ للوقوف على الأســـباب التـــي جعلته يعرض عنهم، وهل شرطه بالفعل أشد من شرطهما؟ وقد أشرت إلى أن هذا الكلام فيه نظر، لكن المسألة بحاجة إلى بحث.

٤. أوصـــي أن تتولـــى الجامعات مهمة تحقيق كتب السنة، حتى تفوت الفرصة على الـــذين يتاجرون في تحقيق هذه الكتب، التي تُبنى عليها دراسات علمية قد تعطي نـــتائج عكسية استناداً إلى المعلومات الخاطئة الناجمة عن التصحيف والتحريف، في هذه الكتب.

وختاماً أرجو الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين.

وهذا هو جهدي بذلت فيه وسعي، فإن أصبت؛ فبفضل وتوفيقه، ثم بتوجيهات أساتذتي الفضلاء، وإن أخطأت؛ فمن نفسي ومن الشيطان، فأستغفر الله وأتوب إليه، وعذري أنني بشر، والبشر يعتريه النقص، إذ الكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملحق(ا)

جدول التصحيفات الواردة في الدراسة

التسلسل	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة
٠١	تغتر	يغتر	٤٢
٠٢	ممن	من	٤٥
٠٣	علي بن علية	إسماعيل بن علية	٦١
٠٤	جزء	جرو	٧٠
٠٥	قال ثنا أبو عبد الرحمن وهو ثقة	قال أبو عبد الرحمن وهو ثقة	٨٦
٠٦	ماجدا	باجدا	٨٨
٠٧	سعد عن عبيد	سعد بن عبيد	٩٠
٠٨	أبو سعيد	أبو سهيل	١٠٣
٠٩	أبو حمزة	أبو جمرة	١٠٤
٠١٠	ماجداء	باجدا	١١٣
٠١١	أبي الحسين	أبو الحسن	١١٩
٠١٢	العبدي	الغنوي	١٢٨
٠١٣	قدما	قد حدثنا	١٨٤
٠١٤	مدني	مدنيا	١٩٤
٠١٥	جرير	حريز	٢٨٧و٥٠٤
٠١٦	وليس	ويجعل	٢٩٥
٠١٧	أنه	أن	٣٥٧
٠١٨	لصاحبكم	لصاحبيكم	٤٠٦
٠١٩	الصغائي	الصُّغانيُّ	٤٢٣
٠٢٠	التيمي	البتي	٤٢٥
٠٢١	قدما على المعافى بن عمران بغير حديث	قد حدثنا عن المعافى بن عمران بغير حديث	٤٣١
٠٢٢	الخشني	الحبلي	٤٨١
٠٢٣	مزيد	يزيد	٤٨٣
٠٢٤	حديث	الحديث	٤٨٤
٠٢٥	تغمره بطيب	بِغُمرة مُتَضَمِّخٌ بطيب	٤٩٩و٥٥٠
٠٢٦	فاخلفها	فاخلعها	٤٩٩و٥٥٠

٢٧.	يعزى ثنا حوري عن مرة	يعرف بالْفَاخُورِيُّ، عن ضَمْرَةَ	٥٠٥
٢٨.	اربع	لربعة	٥١١
٢٩.	إلى	على	٥٢٠
٣٠.	(...)سقط من الأصل	فَقُطِعَ	٥٢٧
٣١.	كسْرَ	كسٌ	٥٢٨
٣٢.	ذريته	ذريتك	٥٣٨
٣٣.	إن شَاء، وإن صام أفطرَ	إن شَاء صَامَ، وإن شَاءَ أفطر	٥٤٥
٣٤.	بمن	من	٥٥٥
٣٥.	أبي نضرة	أبي نصر	٥٦٠
٣٦.	أبي	أبي ذر	٥٦٠

الملحق(ب)

التصحيفات الواردة في السنن الكبرى ولم ترد في الدراسة

ت	الخطأ	الصواب	رقم الحديث
١.	فان(الحلاف) بيّن والحرام بيّن	فان (الحلال) بيّن والحرام بيّن	٥٩٤٥
٢.	إنما أخبرنيه (بخبر)	إنما أخبرنيه (مخبر)	٢٩٣٦
٣.	ثابت (النباتي)	ثابت (البناني)	٣١٦
٤.	عبيد (عن) عمير	عبيد (بن) عمير	٥٠٤
٥.	الحسن(بن) أبي بكره	الحسن (عن) أبي بكرة	٥١٦
٦.	ونظيره في الزهري (ومعه)	ونظيره في الزهري (ومعاوية)	٢٨٥٦
٧.	(أحمد) بن هلال	(حميد) بن هلال	٣٣٥٨
٨.	(مسلم) بن عبد الرحمن	(سلم) بن عبد الرحمن	٤٤٠٨
٩.	قال في هذا الحديث (سمعناه)	قال في هذا الحديث (سمعان)	٦٢٨٤
١٠	الحلق بالحديث)	(الخلق بالجديد)	٦٧٢٤

الملحق(ج)

معجم أحكام النسائي على الرواة

ت	اسم الراوي	حكم النسائي	رقم الصفحة في الدراسة	الصفحة في دراسة قاسم علي سعد	ملاحظات
٠١	إبراهيم السكسكي	ليس بالقوي	٢٦٩	١٠٤٤	
٠٢	إبراهيم بن عقبة	ثقة	٨٢	١٠٣	
٠٣	إبراهيم بن العلاء	لا بأس به	١٢٨	١٠٤	
٠٤	إبراهيم بن الفضل	متروك الحديث	١٦٢	١٠٥٦	
٠٥	إبراهيم بن المهاجر بن جابر	ليس بالقوي	٢٧٠	١٨٧٠	
٠٦	إبراهيم بن يوسف البلخي	إفراد المدح بصفة واحدة	٨٥	لم يدرس	
٠٧	إبراهيم بن يوسف الكوفي	ليس بالقوي ليس بالقوي في الحديث	٢٧٣ ٣١٤	لم يدرس	ذكره مرتين بألفاظ متقاربة
٠٨	الأجلح	مسرفاً بالتشيع ليس بالقوي	١٥١ ٢٧٥	١٠٨١	ذكره مرتين
٠٩	أسامة بن زيد	ليس بالقوي بالحديث	٣١٤	١٨٧٦	
٠١٠	إسحاق بن عبد الواحد	لا أعرفه	١٨٤	١٨٤٥	
٠١١	إسحاق بن يوسف	ثقة	١١٢	٢٢٧	الحكم منسوب لغيره
٠١٢	إسماعيل ابن أبي أويس	ضعيف	٢٥٨	١١٥٥	
٠١٣	إسماعيل بن عبد الله	مجهول	١٧٩	١٨٤٦	
٠١٤	إسماعيل ابن عُلَية	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٦١	٢٤٩	المفاضلة بينه وبين غيره
٠١٥	إسماعيل بن عياش	ضعيف	٢٢٩	١٨٩٥	
٠١٦	إسماعيل بن مسلم العبدي	لا بأس به	١٣٠	٢٨٥	
٠١٧	إسماعيل بن مسلم المخزومي	لا بأس به	١٣٠	٢٨٦	
٠١٨	إسماعيل بن مسلم المكي	متروك الحديث	١٦٧	لم يدرس	ورد عرضا في السنن
٠١٩	الأسود بن شيبان	ثقة	١١٢	٢٩١	الحكم منسوب لغيره
٠٢٠	الأشعث بن سليم	ثقة	١١٢	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٠٢١	أشعث بن سوار	ضعيف	٢٣٠	١١٨٥	
٠٢٢	أنس بن سيرين	ثقة	٨٦	٣١٦	
٠٢٣	باذام	كذاب	١٧٢	١٢٢٠	

٢٤.	بَحير بن سَعْد	ثقة	٨٦	٣٤٠	
٢٥.	بشر بن حرب	ضعيف	٢٣١	١٢٤١	
٢٦.	بهز بن أسد	ثقة	٨٦	٣٩٦	
٢٧.	جَعْفَر بن بُرْقَان	ليس به بأس	١٣١	١٩٣٠	
٢٨.	جعفر بن ميمون	ليس بالقوي ليس بالقوي بالحديث	٢٧٤ ٣١٦	١٣٤٠	ذكره مرتين بألفاظ متقاربة
٢٩.	جعفر بن أبي وَحْشِيَّة	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٦٣	٤٧٣	أثبت الناس في راو معين
٣٠.	الحارث الأعور	ليس بالقوي بالحديث	٣١٦	١٩٣٩	
٣١.	الحارث بن مالك	لا أعرفه	١٨٦	١٨٥٠	
٣٢.	الحجاج بن أرطأة	ضعيف	٢٣٢	١٣٩٣	
٣٣.	حسان بن عبد الله الضمري	ليس بالمشهور	٢٠١	١٨٥١	
٣٤.	الحسن بن إسحاق	ثقة	٨٧	٥٥٨	
٣٥.	الحسن بن أعين	ثقة	١١٣	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٣٦.	الحسن بن بِشْر	ليس بالقوي	٢٧٦	١٤٣٨	
٣٧.	حسين بن ذكوان المُعَلِّم	تأكيد المدح بصيغة أفعل ثم أفرده ب: (ثقة)	٦٣ ١١٣	٦٠٥	أثبت الناس في راو معين، ثم أفرد مدحه، ونسبه لغيره
٣٨.	حسين بن عياش	ثقة	٨٨ ١١٣	٦١١	ذكره مرتين
٣٩.	حصين بن عاصم	مجهول	١٨٠	لم يدرس	
٤٠.	حصين بن عبد الرحمن	اختلط في آخر عمره	٢٠٩	١٤٩٢	
٤١.	حفص بن عمر	لا أعرفه	٢٠٠	٦٣٠	الحكم منسوب لغيره
٤٢.	حفص بن عمرو	ثقة	١١٣	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٤٣.	حَفص بن غَيْلان	صالح الحديث	١٤٧	٦٣٧	استخدم الصيغة مرة واحدة
٤٤.	حَفْص بن مَيْسَرَة	لا بأس به	١٣٢	٦٣٩	
٤٥.	حكيم بن جبير	ليس بالقوي	٢٢٧	١٥٢٦	
٤٦.	حماد بن زيد	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٤٧	٦٦٤	المفاضلة بينه وبين راو آخر
٤٧.	حماد بن سلمة	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٦٥	٦٧٣	أثبت الناس في راو معين
٤٨.	خالد بن زياد	ثقة مستقيم الحديث	٧٠	٧٣٥	

٤٩.	خليد بن جعفر	ثقة	١١٣	٧٦٧	الحكم منسوب لغيره
٥٠.	داود بن منصور	ثقة	١١٤	٧٨٦	الحكم منسوب لغيره
٥١.	ابن أبي ذئب	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٦٧	لم يدرس	أثبت الناس في راو معين
٥٢.	ذكوان السمان	ثقة مأمون	٧١	٧٩٢٢	
٥٣.	رِشْدِين بن كُرَيب	ضعيف	٢٣٣	١٦٦٢	
٥٤.	روح بن عبادة	ليس بالقوي	٢٨٠	١٦٨٤	
٥٥.	زائدة بن أبي الرُّقَاد	مجهول	١٨٢	١٩٦٧	
٥٦.	زكريا بن إسحاق	ثقة	١١٤	٨٥٤	الحكم منسوب لغيره
٥٧.	زياد بن كليب	ثقة	٨٩	٨٩٩	
٥٨.	زيد بن جبير	تكرار الصفة معنى	٧١	٩١٥	
٥٩.	زيد العمي	ليس بالقوي	٢٨٣	١٧٦٠	
٦٠.	السائب بن فروخ	ثقة	٩٠	٩٢٠	
٦١.	سالم بن عبد الله بن عمر	تكرار الصفة معنى	٧٢	٩٢٩	
٦٢.	سالم بن نوح	ليس بالقوي	٢٨٤	١٧٨١	
٦٣.	سَرّار بن مُجَشّر	ثقة	١١٤	٩٣٧	الحكم منسوب لغيره
٦٤.	سعد بن سعيد بن قيس	ضعيف	٢٣٤	١٧٩١	
٦٥.	سعد بن عبيد	ثقة	٩٠	لم يدرس	
٦٦.	سعيد بن إياس الجُرَيري	الاختلاط	٢١١	٩٥٨	
٦٧.	سعيد بن سلمة	ضعيف	٢٣٦	١٨٢٦	
٦٨.	سعيد بن عبيد	ثقة	٩١	لم يدرس	
٦٩.	سعيد بن أبي عروبة	الاختلاط	٢١٢	لم يدرس	
٧٠.	سفيان الثوري	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٤٤ ٤٨	لم يدرس	الحكم مرة له ومرة منقولا عن غيره
٧١.	سفيان بن حسين	ليس به بأس	١٣٤	لم يدرس	
٧٢.	سفيان بن عيينة	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٤٩	لم يدرس	المفاضلة بينه وبين آخر
٧٣.	سلمة بن سعيد	ثقة	٩١	لم يدرس	
٧٤.	سلمة بن كُهَيل	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٥٠	لم يدرس	المفاضلة بينه وبين آخر
٧٥.	سليمان بن أرقم	متروك الحديث	١٦٤	لم يدرس	
٧٦.	سليمان بن كثير	ليس به بأس	١٣٥	لم يدرس	
٧٧.	سليمان بن موسى	ليس بالقوي بالحديث	٣١٨	لم يدرس	
٧٨.	سليمان الهاشمي	لا أعرفه	١٨٧	لم يدرس	

٠٧٩	سماك بن حرب	التلقين ليس بالقوي	٢٢٢ ٢٨٦	لم يدرس	حكم عليه مرتين
٠٨٠	سُمَيّ مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن	تأكيد المدح بصيغة أفعل ثقة	٥٠ ٩٣	لم يدرس	المفاضلة بينه وبين آخر ثم أفرد مدحه بصفة واحدة
٠٨١	سهم بن المعتمر	ليس بمعروف	١٨٩	لم يدرس	
٠٨٢	سيف بن سليمان	ثقة	٩٤		
٠٨٣	سيف الشامي	لا أعرفه	١٨٩	لم يدرس	
٠٨٤	سيف بن عبيد الله	ثقة	١١٤	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٠٨٥	شريك بن شهاب	ليس بالمشهور	٢٠٢	لم يدرس	
٠٨٦	شعبة بن الحجاج	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٤٥	لم يدرس	استعمل الصيغة مطلقاً
٠٨٧	شعبة مولى ابن عباس	ضعيف	٢٣٨	لم يدرس	
٠٨٨	شهر بن حوشب	ضعيف	٢٣٩	لم يدرس	
٠٨٩	صالح بن أبي الأخضر	ضعيف	٢٤٣	لم يدرس	
٠٩٠	صدقة بن عبد الله	ضعيف	٢٤٥	لم يدرس	
٠٩١	طلحة بن عبد الملك الأيلي	ثقة ثقة ثقة(٣مرات) وفي موضع آخر:ثقة	١١٤	لم يدرس	وثقه بصيغتين بتكرار الصفة لفظاً وبإفرادها
٠٩٢	طلحة بن يزيد	ثقة	٩٥	لم يدرس	
٠٩٣	عاصم الأحول	ثقة مأمون	٧٩	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٠٩٤	عاصم بن عمر	ضعيف	٢٤٦	لم يدرس	
٠٩٥	عافية بن يزيد	ثقة	٩٦	لم يدرس	
٠٩٦	عامر بن إبراهيم	ثقة من خيار الناس	٨٠	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٠٩٧	عباد بن تميم	ثقة	١١٥	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٠٩٨	عَبْثَر بن القاسم	ثقة	١١٥	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٠٩٩	عبد الأعلى بن عامر	ليس بالقوي	٢٨٨	لم يدرس	
١٠٠	عبد ربه بن سعيد	ثقة لا بأس به	٩٧	لم يدرس	وثقه ثم قال في موضع آخر: لا بأس به
١٠١	عبد الرحمن بن إسحاق	ضعيف	٢٤٧	لم يدرس	
١٠٢	عبد الرحمن بن إسحاق المدني	لا بأس به	١٣٦	لم يدرس	ذكره عرضاً ولم يرو له
١٠٣	عبد الرحمن بن بحر	لا أعرفه	١٩٠	لم يدرس	
١٠٤	عبد الرحمن بن جابر	ليس بالمشهور	٢٠٣	لم يدرس	

١٠٥	عبد الرحمن بن أبي الزناد	ضعيف	٢٤٩	لم يدرس	
١٠٦	عبد الرحمن بن هضهاض	ليس بالمشهور	٢٠٤	لم يدرس	
١٠٧	عبد العزيز بن الخطاب	ثقة	١١٥	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٠٨	عبد الكريم الجزري	ثقة	٩٧	لم يدرس	
١٠٩	عبد الكريم المعلم	ليس بالقوي	٢٩٠	لم يدرس	
١١٠	عبد الله بن جعفر المخرمي	ليس به بأس	١٣٨	لم يدرس	
١١١	عبد الله بن جعفر بن نجيح	متروك	١٦٠	لم يدرس	
١١٢	عبد الله بن حسين القاضي	ليس بالقوي	٢٨٧	لم يدرس	
١١٣	عبد الله بن الرُّقَيم	لا أعرفه	١٩١	لم يدرس	
١١٤	عبد الله بن سعيد بن جبير	ثقة مأمون	٧٨	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١١٥	عبد الله بن سلمة الأفطس	متروك الحديث	١٦٨	لم يدرس	ورد عرضاً ولم يرو له
١١٦	عبد الله بن طاوس	ثقة مأمون	٧٩	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١١٧	عبد الله بن عثمان بن خثيم	لين الحديث	٢٦٦	لم يدرس	
١١٨	عبد الله بن عطاء	ليس بالقوي بالحديث	٣٢٠	لم يدرس	
١١٩	عبد الله بن عمر القرشي	لا أعرفه	١٩١	لم يدرس	
١٢٠	عبد الله بن الفضل	ثقة	٩٨	لم يدرس	
١٢١	عبد الله بن أبي لبيد الأخنسي	ثقة	١١٥	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٢٢	عبد الله بن نافع	ضعيف	٢٥١	لم يدرس	
١٢٣	عبد الله بن يحيى	ثقة مأمون	٨٠	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٢٤	عبد الملك بن نافع	ليس بالمشهور	٢٠٥	لم يدرس	
١٢٥	عبد الوهاب بن مجاهد	متروك الحديث	١٦٩	لم يدرس	ورد عرضاً ولم يرو له
١٢٦	عبيد الله بن سعيد السرخسي	ثقة مأمون	٧٢	لم يدرس	
١٢٧	عبيد الله بن عمرو	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٥٤	لم يدرس	
١٢٨	عتبة بن أبي حكيم	ليس بالقوي	٢٩٣	لم يدرس	
١٢٩	عثمان بن أبي شيبة	لا بأس به	١٤١	لم يدرس	
١٣٠	عثمان بن عثمان الغطفاني	ثقة	١١٥	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٣١	عثمان بن محمد الأخنسي	ليس بالقوي	٢٩٥	لم يدرس	
١٣٢	عطاء بن السائب	الاختلاط	٢١٥	لم يدرس	
١٣٣	عكرمة مولى ابن عباس	ثقة من أعلم الناس	٤٥	لم يدرس	استعمل الصيغة مطلقاً
١٣٤	علي بن عبد العزيز	لا أعرفه	١٩٢	لم يدرس	

١٣٥	علي بن عياش	ثقة	٩٩	لم يدرس	
١٣٦	عمر بن أبي سلمة	ليس بالقوي بالحديث	٣٢٢	لم يدرس	
١٣٧	عمر بن محمد بن المنكدر	ثقة	٩٩	لم يدرس	
١٣٨	عمران بن أبان	ليس بالقوي بالحديث	٣٢٤	لم يدرس	
١٣٩	عمران بن أبي عطاء	ليس بالقوي	٢٩٦	لم يدرس	
١٤٠	عمران القطان	ليس بالقوي ليس بالقوي بالحديث	٢٩٧ ٣٢٥	لم يدرس	حكم عليه مرتين بألفاظ متقاربة
١٤١	عمرو بن أبي عمرو	ليس بالقوي ليس بالقوي بالحديث	٣٠٠ ٣٢٥	لم يدرس	حكم عليه مرتين بألفاظ متقاربة
١٤٢	عمرو بن منصور	ثقة ثبت ثقة	٧٣ ١٠٠	لم يدرس	وثقه بصيغتين بتكرار الصفة معنى ثم بإفرادها
١٤٣	عَوْسَجَة	ليس بالمشهور	٢٠٦	لم يدرس	
١٤٤	عيسى بن إبراهيم	لا بأس به	١٤٢	لم يدرس	
١٤٥	غسان بن مضر	ثقة	١١٦	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٤٦	الفضل بن عنبسة	ثقة	١١٦	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٤٧	الفضيل بن سليمان	ليس بالقوي	٣٠٢	لم يدرس	
١٤٨	فليح بن سليمان	ليس بالقوي ليس بالقوي في الحديث	٣٠٣ ٣٢٥	لم يدرس	حكم عليه مرتين بألفاظ متقاربة
١٤٩	القاسم بن رِشْدين	لا أعرفه	١٩٤	لم يدرس	
١٥٠	القاسم بن معن	من الثقات وكان مرجئاً	١٥٣	لم يدرس	
١٥١	قاسم بن يزيد	لا بأس به	١٤٥	لم يدرس	لم أجزم أن الحكم للنسائي
١٥٢	قتادة بن دعامة	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٥٤	لم يدرس	
١٥٣	قرصافة	لا ندري من هي	١٩٤ ١٧٨	لم يدرس	
١٥٤	القعقاع بن حكيم	ثقة	١٠٠	لم يدرس	
١٥٥	قيس بن سعد	ثقة	١٠٠	لم يدرس	
١٥٦	كريب مولى ابن عباس	ثقة	١٠١	لم يدرس	
١٥٧	كعب بن عبد الله	ثقة	١١٦	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٥٨	كلثوم بن جبر	ليس بالقوي	٣٠٦	لم يدرس	
١٥٩	كهمس بن الحسن البصري	ثقة	١١٧	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٦٠	ليث بن أبي سليم	ضعيف	٢٥٢	لم يدرس	

١٦١	مالك بن أنس	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٥٦	لم يدرس	
١٦٢	مبارك -بن سعيد	لا أعرفه	١٩٤	لم يدرس	
١٦٣	المُحِلّ بن خليفة	ثقة	١١٧	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٦٤	محمد بن حبيب المصري	لا أعرفه	١٩٥	لم يدرس	
١٦٥	محمد بن راشد	ليس بالقوي بالحديث	٣٢٥	لم يدرس	
١٦٦	محمد بن رافع النيسابوري	ثقة مأمون	٧٤	لم يدرس	
١٦٧	محمد بن سليمان بن أبي داود	ليس به بأس	١٤٢	لم يدرس	
١٦٨	محمد بن سيرين	تأكيد المدح بتكرار الصفة معنى	٧٤	لم يدرس	
١٦٩	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	سوء الحفظ ليس بالقوي بالحديث	٢٢٣ ٣٢٧	لم يدرس	حكم عليه مرتين بألفاظ متقاربة
١٧٠	محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن	ثقة	١١٧	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٧١	محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري	عنده غير ما حديث منكر ليس بالقوي	٥٣ ١٥٩ ٣١٣	لم يدرس	حكم عليه بحكمين مختلفين ولا تناقض بينهما
١٧٢	محمد بن عجلان	ثقة، ثم قال: اختلطت عليه أحاديث المقبري	١١٠ ٢١٧	لم يدرس	وثقه ،ثم حكم عليه بالاختلاط
١٧٣	محمد بن عقبة	ثقة	٨٢	لم يدرس	
١٧٤	محمد بن الفضل	الاختلاط	٢١٨	لم يدرس	
١٧٥	محمد بن كثير المصيصي	صدوق كثير الخطأ	١٢٥	لم يدرس	
١٧٦	محمد بن كريب	ليس بالقوي	٣٠٧	لم يدرس	
١٧٧	محمد بن كعب القرظي	ثقة	١٠١	لم يدرس	
١٧٨	محمد بن مسلم الزهري	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٦٨	لم يدرس	أثبت الناس في راو معين
١٧٩	محمد بن مسلم الطائفي	ليس بالقوي	٣٠٨	لم يدرس	
١٨٠	محمد بن ميسرة	ضعيف	٢٥٤	لم يدرس	
١٨١	محمد بن ميمون	لا بأس به ليس بالقوي	١٤٣ ٣٠٩	لم يدرس	حكم عليه بحكمين مختلفين
١٨٢	محمد بن الوليد الزُّبَيْدِي	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٥٢	لم يدرس	المفاضلة بينه وبين راو آخر

١٨٣	محمد بن يحيى بن حبّان	ثقة	١١٨	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٨٤	مسلم البَطين	ثقة	١١٨	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٨٥	مصعب بن ثابت	ليس بالقوي بالحديث	٣٢٧	لم يدرس	
١٨٦	مصعب -بن شيبة	منكر الحديث	١٥٥	لم يدرس	
١٨٧	مطرف بن طريف الكوفي	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٥٧	لم يدرس	
١٨٨	مَعْقِل بن عبيد الله	ليس بالقوي	٣١١	لم يدرس	
١٨٩	مَعْمَر بن مَخْلَد	ثقة	١١٨	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
١٩٠	المغيرة بن سلمة	ثقة	١٠٢ ١١٨	لم يدرس	في الثانية نسب الحكم لغيره
١٩١	المنكدر بن محمد بن المنكدر	سوء الحفظ	٢٢٦	لم يدرس	
١٩٢	موسى بن أبي عائشة	ثقة	١٠٢	لم يدرس	
١٩٣	موسى بن أعين	ثقة	١٠٣	لم يدرس	
١٩٤	موسى الثاني	لا أعرفه	١٩٦	لم يدرس	
١٩٥	موسى بن عقبة	إفراد المدح بصفة واحدة	٨٢	لم يدرس	
١٩٦	موسى بن يعقوب	ليس بالقوي	٣١٢	لم يدرس	
١٩٧	نافع بن مالك	أحد الثقات	١٠٣	لم يدرس	
١٩٨	نافع مولى عبد الله بن عمر	ثقة حافظ	٧٦	لم يدرس	
١٩٩	نجيح المدني	عنده مناكير الضعف والاختلاط	١٥٦ ٢١٩	لم يدرس	وورد في المتروك وفي الإختلاط وفي مبحث ضعيف
٢٠٠	نصر بن عمران	ثقة	١٠٤	لم يدرس	
٢٠١	نصير بن الفرج	ثقة	١٠٩	لم يدرس	
٢٠٢	النضر بن محمد المروزي	ثقة	١١٨	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٢٠٣	نهار العبدي	لا بأس به	١٤٦	لم يدرس	لم أجزم أن الحكم للنسائي
٢٠٤	هارون بن رئاب	تأكيد المدح بصيغة أفعل (ثقة)	٥٨ ١٠٥	لم يدرس	وثقه بصيغتين بالتأكيد بأفعل وبالمفاضلة، وكذلك بالإفراد
٢٠٥	هشام بن عروة	من الحافظ	١٠٦	لم يدرس	
٢٠٦	الوليد بن كثير	ثقة في الحديث	١١٩	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره

٢٠٧	يحيى بن أيوب	عنده مناكير، وليس بذاك القوي(مطلقة)، ومقرونة	١٥٧ ٣١٣ ٣٢٨	لم يدرس	وقال عنه مرة خارج السنن الكبرى: لا بأس به
٢٠٨	يحيى بن سعيد	تأكيد المدح بصيغة أفعل وبتكرار الصفة معنى	٧٧	لم يدرس	وثقه بصيغتين تأكيد المدح وبتكرار الصفة معنى
٢٠٩	يحيى بن عمارة	ثقة	١١٩	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٢١٠	يحيى بن غيلان	ثقة مأمون	٨٢	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٢١١	يحيى بن يمان	سوء الحفظ	٢٢٧	لم يدرس	
٢١٢	يزيد بن فراس	مجهول	١٨٣	لم يدرس	
٢١٣	يعلى بن مملك	ليس بالمشهور	٢٠٧	لم يدرس	
٢١٤	يونس بن سُلَيم	لا نعرفه	١٩٧	لم يدرس	
٢١٥	يونس بن نافع	ثقة	١٠٦	لم يدرس	
٢١٦	أبو أويس(عبد الله بن عبد الله)	ضعيف	٢٥٦	لم يدرس	
٢١٧	أبو بكر بن أبي شيبة	ثقة	١٠٨	لم يدرس	
٢١٨	أبو ثوبان(ابن ثابت)	ضعيف	٢٦٣	لم يدرس	
٢١٩	أبو جعفر النفيلي	ثقة	١١٩	لم يدرس	الحكم منسوب لغيره
٢٢٠	أبو حصين	تأكيد المدح بصيغة أفعل	٥٩	لم يدرس	
٢٢١	أبو سلمة بن عبد الرحمن	تأكيد المدح بتكرار الصفة معنى	٧٨	لم يدرس	
٢٢٢	أبو عامر العقدي	ثقة	١٠٩	لم يدرس	
٢٢٣	أبو ميمون	لا أعرفه	١٩٩	لم يدرس	
٢٢٤	أبو هارون العبدي	متروك الحديث	١٦٥	لم يدرس	ذكره عرضا

(٢٢٤) +(٣٠) مكرر=(٢٥٤) مجموع الذين حكم عليهم النَّسائي

الذين اشتركت مع الدكتور قاسم علي سعد(٥٨) راوياً.

(٢٢٤)-(٥٨)= (١٦٦) راوياً عدد الذين انفردت بدراستهم عن الدكتور قاسم.

فهرست الأيات القرآنية

اسم السورة	الآيـــة
سورة البقرة	﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
سورة النساء	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾
سورة المائدة	﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ والعَيْنَ بِالعَيْنِ...﴾
سورة التوبة	﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِه ﴾
سورة هود	﴿وَأَقِمْ الصَّلاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾
سورة يوسف	﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِه آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾
سورة طه	﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾
سورة المؤمنون	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الذينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعون ﴾
النمل	﴿ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِه﴾
سورة سبأ	﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾
سورة التحريم	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾
سورة النبأ	﴿وكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾
سورة الإخلاص	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

ت	طرف الحديث	الصفحة
٠١	ابْنَ آدَمَ ارْكَعْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَوَّلَ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ	٤٣٤
٠٢	اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه	٤٩٢
٠٣	أَتَى رَجُلانِ يَخْتَصِمَانِ إِلى النَّبِيِّ ﷺ في أَرْضٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: هِيَ لِي	٤٢١
٠٤	أُتِيَ عَلِيٌّ ﷺ بِثَلاثَةٍ وَهُوَ بِالْيَمَنِ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ	٥٤٧
٠٥	أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِطَعَامٍ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: ادْنُيَا فَكُلا	٤٠٦
٠٦	احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ	٥٠٨
٠٧	احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ	٥٠٨
٠٨	احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ	٥٠٩
٠٩	إذا أَتَى أَحَدُكُم أهلَه، فليُلقِ على عَجُزِه وعَجُزِها شَيئاً	٥٣٠
٠١٠	إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ	٤٩٥
٠١١	إِذَا بَاتَ أَحَدُكُمْ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلا يَلُومَنَّ إِلا نَفْسَهُ	٤١٢
٠١٢	إذا جَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا وَذَهَبَ النَّهَارُ مِنْ هَا هُنَا	٤٥٧
٠١٣	إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الصَّلاةَ فَلا تَمَسَّ طِيبًا	٤٩٣
٠١٤	إذا عَطَسَ أَحدُكُم فَلْيَقُلْ: الحَمدُ للهِ ربِّ العَالَمين، وَيُقَال له: يَرحَمُكُم الله	٥٤٠
٠١٥	إذا وهم أحدكم في الصلاة فليتحر الصواب وليسجد سجدتين	٥٥٤
٠١٦	أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِالْمُتْعَةِ فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ	٣٣٤و٤٥٥
٠١٧	اشتكت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أصبت حداً ...	٥٦١
٠١٨	اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ وَلا تَسْكَرُوا	٥١٣
٠١٩	أَصَبْنَا سَبَيًا يَوْمَ أَوْطَاسٍ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَقَعَ عَلَيْهِنَّ	٤٢٥
٠٢٠	الْعَجْوَةُ مِنْ الْجَنَّةِ وَهِيَ شِفَاءٌ مِنْ السُّمِّ	٤١٩
٠٢١	أعطُوا الأَجيرَ أَجرهُ	١٠٨
٠٢٢	أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ	٤١٧
٠٢٣	اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ	٤٨
٠٢٤	أَكْثَرُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ إِنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ ...	٤٧٢
٠٢٥	التمس ولو خاتماً من حديد	٥٣٧
٠٢٦	إن ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته	٥٢٥
٠٢٧	أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إني تصدقت على أمي بجارية فماتت	٥٦١
٠٢٨	أَنَّ امْرَأَةً حَذَفَتِ امْرَأَةً فَأَسْقَطَتْ المحذوفة، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلى النَّبِيِّ ﷺ	٥٦١
٠٢٩	أَنَّ امْرَأَةً حَذَفَتِ امْرَأَةً فَأَسْقَطَتْ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِهَا خَمْسمائة...	٥٦١

٠٩٢	خَرَجَ سول الله ﷺإلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ ...	٣٣٧
٠٩٣	خَلَقَ اللهُ آدمَ بيده، ونفخَ فيه من رُوحه، وأَمَرَ الملائكةَ، فسجدوا له	٥٣٨
٠٩٤	خَلَقَ اللهُ آدمَ في آخرِ ساعَةٍ مِنْ يَومِ الجُمُعَةِ، ثُمَّ نَفَخَ فيه من رُوحه	٥٣٧
٠٩٥	دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ	٤٧٢
٠٩٦	رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ رَاكِبٌ إِلَى خَيْبَرَ	٣٩٥
٠٩٧	رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ يَوْمًا وَاحِدًا	٤٩٢
٠٩٨	رأيت رسول الله ﷺبمنى في منازلهم قبل أن يهاجر إلى المدينة	٢٣٧
٠٩٩	رُجِمَت امرَأةٌ في عَهْدِ رسول الله ﷺ فلما فرغنا منها جئت إلى النَّبِيِّ ﷺ	٣٦٢
١٠٠	سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ الله ابْنَ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ	٥٠٤
١٠١	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ ؟ قَالَ: نَعَمْ	٥٥٢
١٠٢	سألت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله كيف الصلاة عليك	٨١
١٠٣	سَيد الإستغفار أن اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت	٦٤
١٠٤	الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ	٤٣٢
١٠٥	صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ، وَالْفِطْرِ رَكْعَتَانِ	٤٢٧
١٠٦	صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى	٣٤٧و٥٥٣
١٠٧	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺصَلَاةً فَزَادَ فِيهَا أَوْ نَقَصَ...	٥٥٤
١٠٨	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ قَائِمًا	٤٢٣
١٠٩	عَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأُولَاتِ الْجَيْشِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ زَوْجَتُهُ	٤٧٦
١١٠	عَطِشَ النَّبِيُّ ﷺ حَوْلَ الْكَعْبَةِ فَاسْتَسْقَى، فَأُتِيَ بِنَبِيذٍ مِنَ السِّقَايَةِ...	٤٤١
١١١	غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ	٤٨٩
١١٢	فرض رسول الله ﷺفي الدية على أهل الإبل مائة من الإبل	٥٦٢
١١٣	فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ	٧٧
١١٤	قال غضب أبو بكر على رجل غضبا شديدا حتى تغير لونه	٥٦٠
١١٥	قَالَ يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ لَا تَقُلْ نَبِيٌّ	٥١١
١١٦	قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ ﷺ دِيَتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا	٤٠٣
١١٧	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُلُثُ الْقُرْآنِ	٣٣٩و٤٥٥
١١٨	قُلْتُ لِأَيُّوبَ: هَلْ عَلِمْتَ أَحَدًا قَالَ فِي أَمْرِكِ بِيَدِكِ أَنَّهَا ثَلَاثٌ غَيْرَ الْحَسَنِ	٥١٥
١١٩	قيل للنبي ﷺ ما يمنع حبش بني المغيرة أن يأتوك...	٢٠٧
١٢٠	كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ قَالَ: أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ	٣٦٩
١٢١	كَانَ رَسولُ اللهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ يُسمَعُ عِنْدَهُ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ	٥٠١
١٢٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺأَكْثَرَ مَا يَتَعَوَّذُ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ	٩٣

١٢٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخرجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فَأَغْسِلُهُ	٥٥٦
١٢٤	كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ	٤٧٥
١٢٥	كَانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ يُصَلِّي كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً	٤٢٣
١٢٦	كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ	٤٤٢
١٢٧	كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ	٤٦٠
١٢٨	كُنَّا إِذَا كُنَّا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَصَعِدْنَا: كَبَّرْنَا	٣٨٩
١٢٩	كُنَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه فَغَضِبَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ	٤٦٢
١٣٠	كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَحِكَ فَقَالَ: "هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ضَحِكْتُ	٤٤٧
١٣١	كُنَّا فِي غَزْوَةٍ فَحَبَسَنَا الْمُشْرِكُونَ عَنْ صَلاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ...	٤٤٥
١٣٢	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ شَبَاباً لا نَجِدُ شَيْئاً	٤٩٨
١٣٣	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ: "انْزِلْ فَاجْدَحْ	٤٥٧
١٣٤	كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ	١٣٩
١٣٥	كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ	٥٥٦
١٣٦	كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلايَ فِي قِبْلَتِهِ	١٧
١٣٧	كنت عند رسول الله ﷺ فأتي بإناء فيه شراب، ثم ناولني وكنت صائمة...	٥٦٤
١٣٨	كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي يَوْمَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ	٣٩٢
١٣٩	لا تقطعوا اللحم بالسكين	٢٢٠
١٤٠	لا تَنْتَهِي الْبُعُوثُ عَنْ غَزْوِ بَيْتِ اللهِ حَتَّى يُخْسَفَ بِجَيْشٍ مِنْهُمْ	٤٤٣
١٤١	لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ	٣٩٧و٥٠١
١٤٢	لا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلا كَثَرٍ	١٩٩
١٤٣	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله	٥٢٩
١٤٤	لا يضرب فَوْقَ عَشْرِ أسواط	٢٠٤
١٤٥	لمَّا افْتَتَحَ رسولُ اللهِ ﷺ مكة،كَانَ أوَّلَ بيتٍ نَحلةُ بيتُ أمِّ هَانِئ، فَدَعَا بِمَاءٍ	٥٤٥
١٤٦	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ	٥٣١
١٤٧	لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، فَبَيْنَا نَحْنُ بِالْجِعِرَّانَةِ	٤٩٩و٥٥٠و ٥٥٨
١٤٨	لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلا مُنْتَهِبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ	٣٨١
١٤٩	ما بين المشرق والمغرب قبلة	٢٢٠
١٥٠	مَاتَ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ وُلِدَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ	٤٨١
١٥١	مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ خَاتَمَ الذَّهَبِ؟ قَالَ: قَدْ رَآهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ فَلَمْ يَعِبْهُ	٥٣٣
١٥٢	مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ	٤٩٨

١٨٤	يَا رَسُولَ اللَّهِ! لا أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلاةَ	٣٧٤
١٨٥	يَا رَسُولَ اللَّهِ، لا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَدْرِي	٣٦٥
١٨٦	يَا رَسُولَ اللَّهِ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَتْبَاعٌ وَإِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاكَ	٩٦
١٨٧	يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ	٤٩٨
١٨٨	يَبْعَثُ جَيْشٌ إِلَى هَذَا الْحَرَمِ فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ خُسِفَ بِأَوَّلِهِمْ	٤٤٣

فهرست الرواة المترجم لهم

٢١٣.	محمد بن سيرين	٧٥
٢١٤.	محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن	١١٧
٢١٥.	محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٢٢٣و٣٢٧و٣٣٨
٢١٦.	محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري	١٥٩
٢١٧.	محمد بن عبيد الله العرزمي	٢٣٢
٢١٨.	محمد بن عجلان	١١٠و٢١٧
٢١٩.	محمد بن عقبة	٨٢
٢٢٠.	محمد بن غندر	١١٢
٢٢١.	محمد بن فضيل	٣٤٢
٢٢٢.	محمد بن كثير المصيصي	١٢٥
٢٢٣.	محمد بن كريب	٣٠٧
٢٢٤.	محمد بن كعب القرظي	١٠١
٢٢٥.	محمد بن مسلم الأسدي	٣٩٣
٢٢٦.	محمد بن مسلم الزهري	٦٨
٢٢٧.	محمد بن مسلم الطائفي	٣٠٨
٢٢٨.	محمد بن معمر	١٢٢
٢٢٩.	محمد بن ميمون	١٤٣و٣٠٩
٢٣٠.	محمد بن يحيى بن حبان	١١٨
٢٣١.	أبو مسعود الأنصاري	٥١٩
٢٣٢.	مُسّة الأزدية	١٠٧
٢٣٣.	مسلم البطين	١١٨
٢٣٤.	مصعب بن ثابت	٣٢٧
٢٣٥.	مصعب بن شيبة	١٥٥
٢٣٦.	مطرف بن طريف	٥٧
٢٣٧.	معقل بن عبيد الله	٣١١
٢٣٨.	معمر بن مخلد	١١٨
٢٣٩.	المغيرة بن سلمة	١١٨
٢٤٠.	منصور بن المعتمر	٣٣٨
٢٤١.	موسى بن أبي عائشة	١٠٢
٢٤٢.	موسى بن أعين	١٠٣
٢٤٣.	موسى بن عقبة	٨٢

فهرست البلدان المترجم لها

فهرست المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه: د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.
٣. ابن الأثير، عز الدين الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.
٤. ابن الأثير، مجد الدين ابي السعادات المبارك الجزري، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: طاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبةالعلمية، بيروت – لبنان، الطبعه بدون.
٥. أحمـد، الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل، الأسامي والكنى لابن حنبل، تحقيق: عبد الله جديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت-الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٥مـ.
٦. - العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس،المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٨م.
٧. - مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة-مصر(بدون رقم الطبعة أو سنة النشر).
٨. أحمد شاكر، أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة١٩٩٤م.
٩. الأصم، أبو العباس، مسند الشافعي برواية الربيع بن سليمان، جمعه الأصم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
١٠. الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، دراسات في الجرح والتعديل، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٥مـ.
١١. الألباني: محمد ناصر الدين، سنن النَّسائي، حكم على أحاديثه وعلق عليه الشيخ الألباني، بعناية: مشهور حسن، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى.
١٢. - صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان.
١٣. الأنصاري، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، طبقات المحدثين بأصبهان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤١٢هـ.
١٤. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد، التعديل والتجريح، تحقيق: د. أبولبابة حسين، دار اللواء للنشر، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٩٨٦م.
١٥. بازمول، محمد بن عمر بن سالم، الإضافة، دار الهجرة، مكة المكرم-السعودية، بدون طبعة.
١٦. البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة١٤٠٩هـ.
١٧. - التاريخ الكبير، تحقيق: محمود إبراهيم، دار التراث، القاهرة-مصر،الطبعة الأولى١٩٧٧م.
١٨. - التاريخ الصغير، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب-سوريا، الطبعة الأولى ١٩٧٧مـ.
١٩. - خلق أفعال العباد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض-السعودية١٩٧٨مـ.
٢٠. - صحيح البخاري، مراجعة وضبط وفهرسة: محمد علي القطب، وهشام البخاري، المكتبة العصرية(مجلد واحد)، بيروت-ابنان، الطبعة الأولى٢٠٠٣م.

٢١. = الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب-سوريا١٣٩٦هـ.
٢٢. = الكنـــى، تحقيق: هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت-لبنان.
٢٣. البردعي، أبو عثمان سعيد بن عمرو الأزدي ، سؤالات البرذعي، تحقيق: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة-مصر، الطبعة الثانية١٤٠٩هـ.
٢٤. بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، دارالمعارف، القاهره – مصر، الطبعه الخامسه(د.ط).
٢٥. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة-السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٢٦. بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناؤط، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٧مـ.
٢٧. البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية.
٢٨. البيقوني، عمر بن محمد بن فتوح، منظومة البيقوني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت-لبنان، ١٩٨٧مـ.
٢٩. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة-السعودية، ١٩٩٤مـ.
٣٠. = شعب الإيمان، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(١)١٤١٠هـ.
٣١. = القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.(وهذا غير كتاب: القراءة خلف الإمام للبخاري).
٣٢. الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.(مصورة عن طبعة ١٩٣٨م).
٣٣. التهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، بيروت-لبنان، الطبعة السابعة١٩٩٦م
٣٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح العمدة، تحقيق: سعود العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.
٣٥. = منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.
٣٦. ابن الجارود، عبد الله بن علي، المنتقى، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٨مـ.
٣٧. الجرجاني: حمزة بن يوسف، تاريخ جرجان، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة١٩٨١م.
٣٨. الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت-لبنان(بدون رقم طبعة أو سنة نشر).
٣٩. الجصاص، أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد قمحاوي، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان١٤٠٥هـ.

٤٠. ابن جماعة، محمد بن أبراهيم، المنهل الروي، ،تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الفكر، دمشق-سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٤١. الجوابي، محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، نسخة مصورة.

٤٢. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون المغازي والسير، دار الأرقم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٤٤. = الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٥. = المنتظم في تاريخ الملوك، حيدر أباد- الهند(بدون رقم طبعة أو سنة نشر).

٤٦. = العلل المتناهية، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(١) ١٤٠٣هـ.

٤٧. الجوهري البغدادي، علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر حيدر، مؤسسة نادر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٤٨. الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٤٩. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله،تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، تحقيق: كمال الحوت، دار الجنان، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.

٥٠. = المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٥١. = معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٥٢. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان ، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين، دا الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧٥م.

٥٣. = صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالةبيروت-لبنان، ط(١) ١٩٩٣م.

٥٤. = المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب-سوريا.

٥٥. = مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٥٩م.

٥٦. ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في معرفة الصحابة ، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٥٧. = تعجيل المنفعة، تحقيق:إكرام الله امداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط(١).

٥٨. = تغليق التعليق، تحقيق: سعيد القزقي، دار عمار، عمان-الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٩. = تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب-سوريا، الطبعة الرابعة١٩٩٢م.

٦٠. = تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافع الكبير،تحقيق:عبدالله هاشم، المدينه المنوره، ١٩٦٤م.

٦١. = تهذيب التهذيب، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعه الثانيه ١٩٩٣م.

٦٢. = الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: عبد الله اليماني، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

٦٣. = شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مراجعة وتقديم: محمد عوض، وتعليق: محمد

الصباغ، مكتبة الغزالي، دمشق-سوريا، الطبعة الثانية١٩٩٠م.
٦٤. = طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان-الأردن، ط١، ١٩٨٣م.
٦٥. = لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية-الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٦٦. = نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهر-مصر، الطبعة الأولى١٩٩١م.
٦٧. = نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق:عبد العزيز السديدي، مكتبة الرشيد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٨٩مـ.
٦٨. = نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تعليق: إسحاق زعرور، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى١٩٩٠م.
٦٩. = النكت على كتاب ابن الصلاح،تحقيق: ربيع بن هادي، الجامعه الاسلاميه، المدينه المنورة-السعودية الطبعه الأولى.
٧٠. = هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دارالمعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٧٩هـ.
٧١. = الوقوف على الموقوف، تحقيق: عبد الله الليثي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.
٧٢. ابن حزم، علي بن أحمد ، الإحكام في الأحكام، دار الحديث القاهرة-مصر، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ.
٧٣. = المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان.
٧٤. الحكمي، حافظ بن أحمد، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: عمر أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام- السعودية، الطبعة الأولى١٩٩٠م.
٧٥. الحمش، عذاب محمود، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل دار الأماني للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، الطبعة الثانية١٩٨٧م.
٧٦. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.
٧٧. الحميدي، عبد الله بن الزبير، مسند الحميدي، تحقيق: حبيب الأعظمي، مكتبة المتنبي، القاهرة-مصر.
٧٨. الحوري، محمد عوده، الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، قدمت لجامعة اليرموك، إربد-الأردن، عام ٢٠٠٥م
٧٩. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان١٩٧٠مـ.
٨٠. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر بن ثابت، تاريخ بغداد،دار الكتب العلمية(بدون معلومات نشر).
٨١. = الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية ١٤٠٣هـ.
٨٢. = الفصل للوصل المدرج، تحقيق: محمد الزهراني، دارالهجرة، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٨٣. = الكفاية في علم الرواية،تحقيق: أبو عبد الله السورقي وزميلة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٨٤. = موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت-لبنان،

الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.

٨٥. خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، دار القلم، الكويت-الكويت، الطبعة الثامنة.

٨٦. ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت-لبنان ١٣٩٧هـ، بدون رقم الطبعة.

٨٧. الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد، تحقيق: محمد سعيد، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.

٨٨. ابن خياط، خليفة بن خياط الليثي العصفري، الطبقات، تحقيق: أكرم العمري، دار طيبة، الرياض-السعودية، الطبعة الثانية١٩٨٢م.

٨٩. خيثمة، ابن سليمان القرشي، من حديث خيثمة، تحقيق: عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٠م.

٩٠. ابن خير الاشبيلي، محمد بن خير بن عمر، فهرست ما رواه عن شيوخه، ط(١)١٣٨٢هـ.

٩١. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق:عبد الله هاشم، دار المعرفة، بيروت-لبنان،١٩٦٦م.

٩٢. - سؤالات البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، مكتب خانة جميلي، باكستان-الباكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٩٣. - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٩٨٥م.

٩٤. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد وخالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.

٩٥. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبو داود، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت-لبنان.

٩٦. - سؤالات أبي عبيد الآجري، تحقيق: محمد العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٩٧. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان،تجريد أسماء الصحابة، دار المعرفة، بيروت-لبنان، بدون طبعة.

٩٨. - تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميمي، الرياض-السعودية ط(١)١٤١٥هـ.

٩٩. - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

١٠٠. - سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤط والعرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة التاسعة١٤١٣هـ.

١٠١. - العبر في خبر من عبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية١٩٨٤م.

١٠٢. - الكاشف، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة- السعودية، ط(١) ١٩٩٢م.

١٠٣. - المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر.

١٠٤. - المنتقى في سرد الكنى، تحقيق: محمد المراد، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-السعودية، ١٤٠٨هـ.

١٠٥. - من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠٦. = ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٥هـ.

١٠٧. الرازي:عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

١٠٨. = علل ابن أبي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ١٤٠٥هـ.

١٠٩. = المراسيل، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

١١٠. الرافعي، عبد الكريم بن محمد، التدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، طبعة بلا١٩٨٧م.

١١١. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل، تحقيق: محمد الخطيب، دار الفكر، بيروت–لبنان، الطبعة الثالث ١٤٠٤هـ.

١١٢. ابن راهوية، إسحاق بن إبرهيم، مسند إسحاق بن راهوية، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة–السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١١٣. الربعي، محمد بن عبد الله بن أحمد، مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق: عبد الله الحمد، دار العاصمة، الرياض– السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١١٤. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن، شرح علل الترمذي، تحقيق: د.همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء– الأردن.

١١٥. ابن رشيد، محمد بن عمر الفهري، السنن الأبين، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة–السعودية، الطبعة الأولى١٤١٧هـ.

١١٦. الروياني، محمد بن هارون، مسند الروياني، تحقيق أيمن أبو يماني، مؤسسة، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى١٤١٦هـ.

١١٧. الزركشي،بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق ابو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت– لبنان،الطبعة الثانية١٩٧٢م.

١١٨. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دارالفكر، بيروت– لبنان، الطبعه الثانيه١٩٧٧م.

١١٩. الزعبي، محمد مصلح محمد، نقد المتن عند الإمام النّسائي في السنن الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان١٩٩٩م.

١٢٠. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، القاهرة–مصر، ١٣٥٧هـ.

١٢١. السبكي، تاج الدين تقي الدين،طبقات الشافعية الكبرى، دار المعرفه، بيروت– لبنان، الطبعه الثانيه.

١٢٢. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، بغية الراغب المتمني في ختم النّسائي رواية ابن السني تحقيق عبد العزيز بن محمد، مكتبة العبيكان، الرياض– السعودية، ط(١)١٩٩٣م

١٢٣. = فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى١٩٩٥م.

١٢٤. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت–لبنان، بدون طبعة أو سنة نشر.(٤٦٥/٧).

١٢٥. = القسم المتمم للطبقات الكبرى، تحقيق:زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة- السعودية، الطبعة الثاني١٤٠٩هـ.

١٢٦. سعدي الهاشمي، شرح الألفاظ النادرة أو قليلة الإستعمال،المطبعة السلفية، القاهرة-مصر.

١٢٧. سعيد بن منصور، بن شعبة الخراساني،سنن سعيد بن منصور، تحقيق د.سعد بن عبد الله، دار العصيمي، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٢٨. = كتاب السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، بومباي-الهند، ط(١)١٩٨٢م.

١٢٩. السمعاني،عبد الكريم بن محمد، الانساب، (بدون دار نشر)، الطبعه الثانيه.

١٣٠. السندي، نور الدين بن عبد الهادي، حاشية السندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.

١٣١. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،الإتقان في علوم القرآن، المكتبه التجاريه.(ط.د).

١٣٢. = إسعاف المبطأ برجال الموطأ، (مطبوع مع الموطأ مجلد واحد)راجعه: فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة١٩٨٥م.

١٣٣. = تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض-

١٣٤. السعودية، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.

١٣٥. = وزملائه، شرح سنن ابن ماجه، قديمي كتب خانه، كراتشي-باكستان.

١٣٦. = طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٣٧. الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب، مسند الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٣٨. الشافعي، محمد بن إدريس،اختلاف الحديث (برواية الربيع بن سليمان)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٩٩٣م.

١٣٩. = الأم، دار المعرفه، بيروت-لبنان، الطبعه الثانيه١٣٩٣هـ.

١٤٠. = الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، بدون معلومات نشر،القاهرة ١٩٣٨م.

١٤١. ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان ، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت- الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٤٢. = ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق: حماد الأنصاري، أضواء السلف، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

١٤٣. الشنقيطي، محمد الأمين بن المختار الجكني، أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت-لبنان ١٩٩٥م.

١٤٤. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت-لبنان١٤٠٤هـ .

١٤٥. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ،إرشاد الفحول الى تحقيق علم الأصول، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت-لبنان١٩٩٢م.

١٤٦. = نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت-لبنان، ١٩٧٣م.

١٤٧. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٤٨. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٨هـ.

١٤٩. = مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، خرج أحاديثه وعلق عليه:مصطفى البغا، الطبعة الأولى١٩٨٤م.

١٥٠. = معرفة أنواع علوم الحديث -المشهور بمقدمة ابن الصلاح-، خرج أحاديثه وعلق عليه: د. مصطفى البغا، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٤م.

١٥١. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٥٢. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح المعروف بالأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأفكار، علق علية ووضع حواشية: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(١) ١٩٩٧م.

١٥٣. = سبل السلام، تحقيق: محمد الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ.

١٥٤. الضحاك: أبو بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم ، الآحاد والمثاني، تحقيق: باسم جوابره، دار الراية، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٩٩١م.

١٥٥. الطبراني، سليمان بن أحمد، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان،ط(١)١٩٨٤م.

١٥٦. = المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض و عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة-مصر١٤١٥هـ.

١٥٧. = المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور أمرير، دار عمار، عمان-الأردن،ط(١)١٩٨٥م.

١٥٨. = المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل-العراق، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

١٥٩. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٣٩٩هـ.

١٦٠. لطرابلسي: إبراهيم بن محمد، الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق: علي حسن، الوكالة العربية، الزرقاء-الأردن.

١٦١. الطوالبة، محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار، عمان-الأردن١٩٩٧م.

١٦٢. = الحافظ المزي والتخريج في كتابة تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، دار عمار، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

١٦٣. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند الطيالسي، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

١٦٤. ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنة لابن أبي عاصم، تحقيق الألباني، المكتب الأسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٦٥. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٢هـ.

١٦٦. عبد بن حميد، بن نصر، التمهيد، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب-المملكة المغربية،١٣٨٧هـ.

١٦٧. = مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
١٦٨. ابن عبد الهادي، المقدسي الحنبلي، بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم، ، تحقيق: أبو أسامة وصي الله، دار الراية، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
١٦٩. العتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثةم١٩٩٧م.
١٧٠. العجلوني،إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
١٧١. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
١٧٢. ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: محمد الموصلي، مؤسسة الريان، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
١٧٣. = الكشف الحثيث، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت-لبنان،ط(١)١٩٨٧م.
١٧٤. ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيي غزاوي، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
١٧٥. العراقي، أحمد بن عبد الرحيم،التبصرة والتذكرة، تحقيق:محمد بن الحسين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
١٧٦. = تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشيد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٩٩٩م.
١٧٧. ابن عساكر، أبو الحسن علي بن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت-لبنان.
١٧٨. العسكري، الحسن بن عبد الله، تصحيفات المحدثين، تحقيق: محمود ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
١٧٩. العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(٢)١٤١٥هـ.
١٨٠. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
١٨١. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد العكبري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.
١٨٢. العمري، محمد علي قاسم، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس،عمان-الأردن، الطبعة الأولى٢٠٠٠م.
١٨٣. أبي عوانة، أبو عوانة الإسفرائيني، مسند أبي عوانة، تحقيق: أيمن الدمشقي دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
١٨٤. فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، دار نشر المعرفة، الرباط-المغرب، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

١٨٥. = نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام ،دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، ط(١)١٩٨٨م.
١٨٦. الفاكهي، محمد بن إسحاق، أخبار مكة، دار خضر، بيرت-لبنان، الطبعة الثانية،١٤١٤هـ.

١٨٧. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي، صفوة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري ومحمد قلعة جي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٩٧٩مـ.
١٨٨. قاسم علي سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي- الإمارات العربية، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.
١٨٩. القاسمي، محمد جمال الدين قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار النفائس، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ١٩٩٣م.
١٩٠. القاضي، أبو طالب،علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، وزميليه، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.
١٩١. ابن قانع، أبو الحسن عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٨هـ.
١٩٢. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت-لبنان.
١٩٣. = جامع أحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد العليم، دار الشعب، القاهرة-مصر،ط(٢)١٣٧٢هـ.
١٩٤. القزويني، الخليل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد، تحقيق:د.محمد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
١٩٥. القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامه بن جعفر، مسند الشهاب ، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٧هـ.
١٩٦. ابن القيم: محمد بن أبي بكر، حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط(٢)١٩٩٥مـ.
١٩٧. الكتاني، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنه المشرفه، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعه الاولى.
١٩٨. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط(٨)١٩٩٠مـ.
١٩٩. = تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤٠١هـ.
٢٠٠. الكلاباذي، أحمد بن محمد، رجال صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٢٠١. الكناني، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٣هـ.
٢٠٢. ابن الكيال: أبو البركات محمد بن أحمد ، الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة، تحقيق: حمدي السلفي، دار العلم، الكويت.
٢٠٣. الكيكلدي ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن سيف الدين، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٦مـ.
٢٠٤. = المختلطين، تحقيق: رفعت فوزي، وعلي عبد الباسط، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر١٩٩٦م.
٢٠٥. لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية ، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية .
٢٠٦. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد، دار الفكر، بيروت-لبنان.
٢٠٧. المارديني، علاء الدين بن علي بن عثمان، الجوهر النقي، مطبوع بذيل السنن، تحقيق: محمد عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة-السعودية، ١٩٩٤مـ.

٢٠٨.مالك، مالك بن أنس، موطأ مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة-مصر،(بدون طبعة أو سنة نشر).

٢٠٩.المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٢١٠.ابن المديني، علي بن عبد الله، علل المديني، تحقيق: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٠مـ.

٢١١.المزي، جمال الدين ابي يوسف، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، وإشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية١٩٨٣م.

٢١٢. = تهذيب الكمال في اسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرساله، بيروت-لبنان، الطبعة الثانيه ١٩٨٧م.

٢١٣.مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع-السعودية، الطبع الثالثة١٤١٠هـ.

٢١٤. = صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.

٢١٥. = المنفردات والوحدان، تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٨مـ.

٢١٦.معمر، ابن راشد الأزدي، الجامع لمعمر بن راشد[منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق]، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢١٧.ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين ، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٢١٨. = تاريخ ابن معين، تحقيق: أحمد محمد ، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، ١٤٠٠هـ.

٢١٩. = من كلام أبي زكريا في الرجال، تحقيق:أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، ١٤٠٠هـ.

٢٢٠.مغلطاي، علاء الدين أبوعبد الله، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق: عزت المرسي ورفاقة، مكتبة الرشيد، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٢٢١.ابن مفلح، برهان الدين أبراهيم بن محمد، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرياض-السعودي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٢٢٢.المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.

٢٢٣. = شروط الأئمة الستة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٢٢٤.الملطي، محمد بن أحمد الشافعي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة-مصر، الطبعة الثانية١٩٧٧م.

٢٢٥.ابن الملقن، عمر بن علي، خلاصة البدر المنير، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.

٢٢٦.المليباري:حمزة عبدالله، الحديث المعلول قواعد وضوابط، دار ابن الحزم ، بيروت-لبنان،ط(١)١٩٩٦مـ.

٢٢٧.المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.

٢٢٨. = فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر-مصر، الطبعة الأولى١٣٥٦هـ.
٢٢٩. ابن منجوية، أحمد بن علي، رجال مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٢٣٠. ابن مندة، محمد بن إسحاق بن يحيى، الإيمان، تحقيق: علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٦هـ.
٢٣١. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٧هـ.
٢٣٢. = رسالة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأقصى،ط(١)١٤٠٦هـ.
٢٣٣. موفق عبد الله عبد القادر، توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٣٤. النَّسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، تسمية فقهاء الأمصار، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب-سوريا، ط(١) ١٣٦٩هـ.
٢٣٥. = تسمية من لم يرو عنه رجل واحد، تحقيق: محمود زايد، مطبوع مع مجموعة رسائل حديثية للنسائي في مجلد واحد، دار الوعي، حلب-سوريا، الطبعة الأولى١٣٦٩هـ.
٢٣٦. = رسائل في علوم الحديث، تحقيق: جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٨٥م.
٢٣٧. = سنن النَّسائي الكبرى،(مجلد واحد) تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، دار القمة، بومباي-الهند، الطبعة الأولى١٩٧٢م.
٢٣٨. = سنن النَّسائي الكبرى(ستة مجلدات) تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان عام ، الطبعه الأولى ١٩٩٢م.
٢٣٩. = سنن النَّسائي الكبرى(١٢ مجلد) تحقيق: حسن شبلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى٢٠٠١م.
٢٤٠. = سنن النَّسائي، تحقيق: مكتب التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت-لبنان،ط(٢)١٩٩٢م.
٢٤١. = الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب-سوريا، ط(١)١٣٦٩هـ.
٢٤٢. = الطبقات، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب-سوريا، ، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ.
٢٤٣. = عمل اليوم والليلة، المكتب التعليمي، السعودي- المغرب، الطبعه الأولى.
٢٤٤. = فضائل الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ.
٢٤٥. أبو نعيم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٦م.
٢٤٦. = الضعفاء، تحقيق: فاروق حماده، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الأولى١٩٨٤م.
٢٤٧. = معرفة الصحابة، تحقيق:عادل الغرازي، دار الوطن، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٢٤٨. = مسند أبي حنيفة، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر.

٢٤٩. النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف ، الأذكار، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى١٣٢٢هـ.
٢٥٠. = تهذيب الأسماء، دار الفكر، بيروت-لبنان،الطبعة الأولى١٩٩٦م.

٢٥١. = المجموع، تحقيق: محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦مـ.
٢٥٢. الهيثمي، الحارث بن أبي أسامة، مسند الحارث، تحقيق: حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٢مـ.
٢٥٣. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ.
٢٥٤. = موارد الظمآن، تحقيق: محمد عبد الرزاق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٢٥٥. الوادياشي، عمر بن علي الأندلسي، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تحقيق: عبد الله اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة-السعودية، الطبعةالأولى١٤٠٦هـ.
٢٥٦. ابن وهب، عبد الله بن وهب، القدر، تحقيق: عبد العزيز العثيم، دار السلطان،مكة المكرمة-السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٥٧. أبو يعلى، أحمد بن يعلى، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى ١٩٨٤مـ.
٢٥٨. = معجم أبي يعلى، تحقيق:إرشاد الحق، إدارة العلوم الأثرية،فيصل أباد-باكستان،ط(١)١٤٠٧هـ.

المعاجـــــــــــــم

٢٥٩. ابن الأثير، ابو السعادات المبارك الجزري، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر أحمد وزميله، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
٢٦٠. دكتر محمد معين، فرنيك فارسي، ستاد دانشكاه تهران، مؤسسة انتشارات أمير كبير، جاب: دهمشمس، الطبعة العاشرة، جلد دوم.
٢٦١. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٥م.
٢٦٢. ابن سلام، القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث لابن سلام، تحقيق:محمد خان، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
٢٦٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٢٦٤. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد-العراق، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
٢٦٥. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.

المخطوطات

٢٦٦. الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية(صورة عن مخطوط في مكتبة الدكتور سلطان العكايلة خط مشرقي).
٢٦٧. ابن همّات، محمد بن حسن، قلائد الدرر على نتيجة النظر، صورة عن مخطوط المكتبة الوطنية في تونس مكتوب بخط مشرق عام ١١٦١هـ. بخط المؤلف نفسه(موجود في مكتبتي الخاصة).

البحـــــــــوث:

الصاحب، محمد عيد، الصحابة المكثرون من الرواية في ضوء قاعدتي التحمل والأداء، مجلة دراسات علوم

الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية ، المجلد الحادي والعشرون، العدد السادس ١٩٩٤م.
٢٦٨. الطوالبة: محمد عبد الرحمن، "منهج النَّسائي في الكلام على الرواة دراسة تطبيقية في السنن الكبرى"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية ، المجلد٢٥، العدد(١) ١٩٩٨م.
٢٦٩. - المجهول عند الإمام النَّسائي في السنن الكبرى مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني١٩٩٨م.
٢٧٠. العمري، محمد علي قاسم، النقد عند المحدثين وأصوله العامة، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد السابع، العدد الثالث١٩٩١م.
٢٧١. غنام، قاسم محمد ، وأحمدعبد الله أحمد، المجهول عند الإمام ابن المديني،بحث محكم، منشور في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد العاشر، العدد الأول، نيسان٢٠٠٤م.
٢٧٢. القضاة، أمين، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣م.

Al-Imam al-Nasai's Judgments Realating Hadiths in his Book Al-Sunan al-kubra

(Compartive Study)

by Muhammad al-zu'bi

Abstract

This work consists of threc chapter, introduction and conclusion. This study aims to show the interest of Hadith scholars in the review of Hadith text, therefore the book which called al-sunan al-kubra by al-nasa'I has been taken as afield of study.

Tgis study reveals the significance of the rules relating to the Hadith in showing the anthenticity of prophet's tradition.